

# المُتَجِّع

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٥٦٢٠ هـ

و :

# الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

ومعهما :

# الإيضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور

عبد القناخ محمد اسلمو

الدكتور

عبد بن عبد المحسن التركي

الجزء الثالث

الصلاة

هجر

الطبعة الأولى والثانية والثالثة

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ = ١٩٩٣م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمبابة

يوزع

على نفقة

خادم الحرمين الشريفين

الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مثوبته .. ودفعه لرضائه





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الصَّلَاةِ

الفتح

### كِتَابُ الصَّلَاةِ

الشرح الكبير

الصَّلَاةُ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الدُّعَاءِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . أَيْ ادْعُ لَهُمْ ، وَقَالَ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ » <sup>(٢)</sup> . وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَفْعَالِ الْمَعْلُومَةِ ، فَإِذَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ أَمْرٌ بِصَلَاةٍ ، أَوْ حُكْمٌ مُعَلَّقٌ

### كِتَابُ الصَّلَاةِ

الإيضاح

فَاتَّخَذَ اثْنَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لِلصَّلَاةِ مَعْنِيَانِ ، مَعْنَى فِي اللَّغَةِ ، وَمَعْنَى فِي الشَّرْعِ ؛ فَمَعْنَاهَا فِي اللَّغَةِ الدُّعَاءُ ، وَهِيَ فِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنِ الْأَفْعَالِ الْمَعْلُومَةِ ؛ مِنْ الْقِيَامِ ، وَالْقُعُودِ ، وَالرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودِ ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ ، مُفْتَتِحَةً بِالتَّكْبِيرِ ، مُحْتَمَةً بِالتَّسْلِيمِ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ هَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، مُشْتَمِلَةٍ عَلَى رُكُوعٍ وَسُجُودٍ . وَذَكَرَهُ . انْتَهَى . وَسُمِّيَتْ صَلَاةً لِاشْتِمَالِهَا عَلَى الدُّعَاءِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ جَمْعُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، وَأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : إِنَّمَا سُمِّيَتْ صَلَاةً ؛ لِأَنَّهَا ثَانِيَةٌ لِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ ،

(١) سورة التوبة ١٠٣ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بإجابة الداعي إلى الدعوة ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٥٤/٢ . وأبو داود ، في : باب في الصائم يدعى إلى وليمة ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ٥٧٣/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣٠٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٠٧ ، ٤٨٩ ، ٢٧٩/٢ .

عليها ، انصرف إلى الصلاة الشرعية في الظاهر . والأصل في وجوبها الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ۖ ﴾ (١) . ومن السنة قول النبي ﷺ : « بَنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ؛ شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » . متفق عليه (٢) . والأخبار في ذلك كثيرة ، وأجمع المسلمون على وجوب خمس صلوات في اليوم والليلة .

كالمُصَلِّي مِنَ السَّابِقِ فِي الْخَيْلِ . وقيل : سُمِّيَتْ صلاة ؛ لما يعود على صاحبها من البركة . وتُسمى البركة صلاة في اللغة . وقيل : لأنها تُفضي إلى المعفرة التي هي مقصودة بالصلاة . وقيل : سُمِّيَتْ صلاة ؛ لما تتضمن من الخشوع ، والخشية لله . مأخوذ من صليت العود إذا لبيتته ، والمُصَلِّي يلين ويخشع . وقيل : سُمِّيَتْ صلاة ؛ لأن المُصَلِّي يتبع من تقدمه ؛ فجبريل أول من تقدم يفعّلها ، والنبي ﷺ ، تبعاه ومُصَلِّيًا ، ثم المُصَلِّون بعده . وقيل : سُمِّيَتْ صلاة ؛ لأن رأس المأموم عند صلوات إمامه ، والصلوات عظمان عن يمين الذنْب ويساره في موضع الرُدف ، ذُكِرَ ذلك في « النهاية » إلا القول الثاني ، فإنه ذكره في

(١) سورة البينة ٥ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : أول كتاب الإيمان ، وفي : باب دعاؤكم إيمانكم ، من كتاب الإيمان ، وفي باب سورة البقرة ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١/٨٠ ، ٩٠/٦٢٢ . ومسلم ، في : باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٤٥/١٠٠ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء بنى الإسلام على خمس ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ٧٤/١٠ . والنسائي ، في : باب على كم بنى الإسلام ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٩٥/٨ . وابن ماجه ، في : باب في الإيمان ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٢٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٢ ، ١٢٠ ، ١٤٣ .

وَهِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَلْغِ عَاقِلٍ ، إِلَّا الْحَائِضَ وَالنَّفْسَاءَ .

٢٤٦ - مسألة : ( وهي واجبة على كل مسلم بالغ عاقل ، إلا الحائض والنفساء ) لما ذكرنا ، ولقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ <sup>(١)</sup> . فأما الحائض والنفساء فلا تجب عليهما الصلاة ؛ لما ذكرنا في باب الحيض .

« الفروع » . الثانية ، فُرِضَتِ الصَّلَاةُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ ، وهو قبل الهجرة بنحو خمس سنين . وقيل : سنة . وقيل : بعد البعثة بنحو سنة .

تنبيه : دخل في عموم قوله : وهي واجبة على كل مسلم . من أسلم قبل بلوغ الشرع له ؛ كمن أسلم في دار الحرب ونحوه . وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به الأكثر . قال في « الفروع » : ويقضيها مسلم قبل بلوغ الشرع . وقيل : لا يقضيها . ذكره القاضى . واختاره الشيخ تقي الدين ، بناء على أن الشرائع لا تلزم إلا بعد العلم . قال في « الفائق » : وخرج روايتان في ثبوت حكم الخطأ قبل المعرفة . انتهى . وقيل : لا يقضى حربى . قال الشيخ تقي الدين : والوجهان في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الشرع ؛ كمن لم يتيمم لعدم الماء ، لظنه عدم الصلحة به ، أو لم يرك ، أو أكل حتى تبين له الخطأ الأيضا من الخطأ الأسود ، لظنه ذلك ، أو لم تصل مستحاضة ، ونحوه . قال : والأصح لا قرضا . قال في « الفروع » : ومراؤه ولم يقض ، ولأنهم ، وكذا لو عامل برأ ، أو نكح فاسدا ، ثم تبين له التحريم .

قوله : وهي واجبة على كل مسلم بالغ عاقل إلا الحائض والنفساء . يعنى لا

(١) سورة النساء ١٠٣ .

الفتح وَتَجِبُ عَلَى النَّائِمِ ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرِ ، أَوْ إغمَاءٍ ، أَوْ شَرِبِ  
[ ١٣ ] دَوَاءِ .

الشرح الكبير ٢٤٧ - مسألة ؛ قال : ( وَتَجِبُ عَلَى النَّائِمِ ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرِ  
أَوْ إغمَاءٍ أَوْ شَرِبِ دَوَاءٍ ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي وُجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّائِمِ ،  
بِمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا إِذَا اسْتَيْقَظَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ نَامَ  
عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيَصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> [ ١٢٣/١ ]  
بِمَعْنَاهُ . وَلَوْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ فِي حَالِ نَوْمِهِ ، لَمَا وَجِبَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا ،  
كَالْمَجْنُونِ . وَكَذَلِكَ السُّكْرَانُ وَمَنْ شَرِبَ مُحَرَّمًا يُزِيلُ عَقْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا  
وَجِبَ بِالنَّوْمِ الْمُبَاحِ ، فَبِالْمُحَرَّمِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَحُكْمُ الْمُعْمَى عَلَيْهِ  
حُكْمُ النَّائِمِ فِي وُجُوبِ قَضَاءِ الْعِبَادَاتِ عَلَيْهِ ؛ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، يَرَوَى  
ذَلِكَ عَنْ عَمَّارٍ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى  
عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَطَاوُسٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، قَالُوا : لَا يَقْضَى  
الصَّلَاةُ . وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنْ يُفِيقَ فِي

الإنصاف تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَلَنَا  
وَجْهٌ ، أَنَّ النُّفْسَاءَ إِذَا طَرَحَتْ نَفْسَهَا ، لَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ عَنْهَا . وَأُطْلِقَ الْخِلَافُ  
جَمَاعَةً ، مِنْهُمْ ابْنُ تَمِيمٍ .

قوله : وَتَجِبُ عَلَى النَّائِمِ وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرِ ، أَوْ إغمَاءٍ ، أَوْ شَرِبِ دَوَاءٍ .  
أَمَّا النَّائِمُ ، فَتَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا ، وَيَجِبُ إِغْلَامُهُ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ ، عَلَى  
الصَّحِيحِ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « التَّمْهِيدِ » . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ إِغْلَامُهُ .

(١) في : باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضاها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٧٧/١ .  
(٢) سَمُرَةُ بْنُ جُنْدَبٍ بْنِ هَلَالٍ ، الْغَزَارِيُّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ ، كَانَ غَلَامًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مَاتَ سَنَةَ  
ثَمَانٍ وَقِيلَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ . الْإِسَابَةُ ٣/١٧٨ ، ١٧٩ .

جُزْءٍ مِنْ وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَى أَنَّ عَائِشَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يُعْمَى عَلَيْهِ ، فَيَتَرَكُ الصَّلَاةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَضَاءٌ ، إِلَّا أَنْ يُعْمَى عَلَيْهِ ، فَيُمِيقَ فِي وَقْتِهَا ، فَيُصَلِّيَهَا »<sup>(١)</sup> . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ أُعْمِيَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِ صَلَوَاتٍ لَمْ يَقْضَ شَيْئًا ، وَإِلَّا قَضَى الْجَمِيعَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي التَّكْرَارِ ، فَاسْقَطَ الْقَضَاءُ كَالْمَجْنُونِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِغْمَاءَ لَا يُسْقَطُ قَرْضَ الصَّيَامِ ، وَلَا يُؤَثِّرُ فِي ثُبُوتِ الْوِلَايَةِ ، وَلَا تَطَوُّلُ مَدَّتِهِ غَالِبًا ، أَشَبَّهُ التَّوَمَ ، وَحَدِيثُهُمْ يُرَوِّيه الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ نَهَى أَحْمَدُ عَنْ حَدِيثِهِ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : تَرَكُوهُ . وَقِيَاسُهُ عَلَى الْمَجْنُونِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ تَطَوُّلُ مَدَّتِهِ غَالِبًا ، وَتَثَبُّتُ عَلَيْهِ الْوِلَايَةِ ، وَيُسْقَطُ عَنْهُ الصَّوْمُ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، بِخِلَافِ الْإِغْمَاءِ ، وَلِأَنَّ مَا لَا يُؤَثِّرُ فِي إِسْقَاطِ الْخَمْسِ لَا يُؤَثِّرُ فِي إِسْقَاطِ الزَّائِدِ عَلَيْهَا ، كَالْتَّوَمِ .

وَقِيلَ : يَجِبُ وَلَوْ لَمْ يَضِيقِ الْوَقْتُ ، بَلْ بِمُجَرَّدِ دُخُولِهِ . وَهَذِهِ اِحْتِمَالَاتٌ مُطْلَقَاتٌ فِي « الرِّعَايَةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَأَمَّا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَجُوبُ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَكَذَا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِمُحَرَّمٍ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، عَدَمَ الْوُجُوبِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . وَقَالَ فِي « الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ » : تَلَزَّمْهُ بِلَا نِزَاعٍ . وَقِيلَ : لَا تَجِبُ إِذَا سَكِرَ

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يُعْمَى عَلَيْهِ وَقَدْ جَاءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ ، هَلْ يَقْضِي أَمْ لَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٨١/٢ . وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُنْعَى عَلَيْهِ بِمَدِّ ذَهَابِ الرَّقِيقِ فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ قَضَاؤُهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ٣٨٨/١ .

(٢) الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ الْأَيْلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . قَالَ أَحْمَدُ : أَحَادِيثُهُ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ . مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٥٧٢/١ - ٥٧٤ .

**فصل :** فأما شرب الدواء المباح الذي يُزيل العقل ، فإن كان لا يدوم كثيراً ، فهو كالإغماء ، وإن تطاول ، فهو كالجنون<sup>(١)</sup> . وأما ما فيه السموم من الأدوية ، فإن كان الغالب من استعماله الهلاك أو الجنون ، لم يُحزَ ، وإن كان الغالب منه السلامة ويُرجى نفعه ، أبيع شربه في الظاهر ؛ لدفع ما هو أخطر منه ، كغيره من الأدوية ، ويَحتمل أن يحرم ؛ لأن فيه تعرضاً للهلاك ، أشبه ما لو لم يُرد به التداوى . والأول أصح ، فإن قلنا : يحرم شربه . فهو كالمُحرمات من الخمر ونحوه ، وإن قلنا : يُباح . فهو كالمباحات فيما ذكرنا . والله أعلم .

مُكرّها . وذكره القاضى فى « الخلاف » قياس المذهب . وتجب على من زال [ ٧٣ / ١ ] عقله بمرض ، بلا نزاع . فعلى المذهب ؛ لو جُنْ مُتصلاً بكَرّه ، ففى وجوبها عليه زمن جنونه احتمالان . وأطلقهما فى « الفروع » . وهى لأبى المعالى فى « النهاية » . قلت : الذى يظهر الوجوب تغليظاً عليه ، كالمُرْتَد على ما يأتى قريباً . وقال ابن تيميم : ويُباح من السموم تداوياً ، ما الغالب عنه السلامة ، فى أصح الوجهين . الثانى ، لا يُباح ، كما لو كان الغالب منه الهلاك ، وهو احتمال فى « المغنى » ، والذى قدّمه وصحّحه فيه ما صحّحه ابن تيميم وغيره . وأما المغنى عليه ، فالصحيح من المذهب وجوبها عليه مطلقاً . نص عليه فى رواية صالح ، وابن منصور ، وأبى طالب ، وبكر بن محمد ، كالثائم ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهو من المفردات . وقيل : لا تجب عليه ، كالجنون . واختاره فى « الفائق » . وأما إذا زال عقله بشرب دواء ، بغنى مباحاً ، فالصحيح من المذهب وجوب الصلاة عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وهى من المفردات . وقيل : لا تجب عليه . وذكر القاضى وجهاً ؛ أن الإغماء يتناول

(١) فى م : « كالجنون » .

وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ ، وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا تَصِحُّ مِنْهُمَا .  
المنع

٢٤٨ - مسألة : ( وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ وَلَا مَجْنُونٍ ، وَلَا تَصِحُّ مِنْهُمَا ) اختلف أهل العلم في خطاب الكفار بفروع الإسلام ، وحكى عن أحمد ، رحمه الله ، فيه روايتان ، مع إجماعهم على أنها لا تصح منه في [ ١٢٣/١ ط ] حال كفره ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قضاؤها بعد إسلامه إذا كان

المباح يُسقط الوجوب ، والإغماء بالمرض لَا يُسقطه ؛ لأنه ربما امتنع من شرب الدواء خوفاً من مشقة القضاء ، فتقوت مصلحته . وقال المصنف في « المغنى » ، ومن تبعه : من شرب دواء فرأى عقله به ، فإن كان زوالاً لا يدوم كثيراً ، فهو كالإغماء ، وإن تطاول ، فهو كالمجنون .

قوله : وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ . الكافر لَا يخلو ؛ إما أن يكون أصلياً ، أو مرتدّاً . فإن كان أصلياً ، لم تجب عليه ، بمعنى أنه إذا أسلم لم يقضى بها . وهذا إجماع . وأما وجوبها ، بمعنى أنه مخاطب بها ، فالصحيح من المذهب ، أنهم مخاطبون بفروع الإسلام ، وعليه الجمهور . وعنه ، ليسوا بمخاطبين بها . وعنه ، مخاطبون بالتواهي دون الأوامر . قال في « الرعاية » : وَلَا تَلْزَمُ كَافِرًا أصلياً . وعنه ، تَلْزَمُهُ ، وهى أصح . انتهى . ومحل ذلك أصول الفقه . وإن كان مرتدّاً ، فالصحيح من المذهب ، أنه يقضى ما تركه قبل رده ، ولا يقضى ما فاته زمن رده . قال القاضى ، وصاحب « الفروع » ، وغيرهما : هذا المذهب ، واختاره ابن حامد ، والشارح ، وقدمه المجتهد في « شرحه » ، وابن عبيدان ، ونصره ، وقدمه ابن تميم ، وابن حمدان في « رعايته الصغرى » ، مع أن كلامه مُحتمل . قال في الفائدة السادسة عشرة : والصحيح عدم وجوب العبادة عليه في حال الرد ، وعدم إلزامه بقضايتها بعد عودته إلى الإسلام . انتهى . وعنه ، يقضى ما تركه قبل رده ، وبعدها . وجزم به في « الإفادات » في الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ،

أَصْلِيًّا ، وقد قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١) . ولأنه قد أسلم خلق كثير في عصرِ النبي ﷺ وبعده ، فلم «يُؤْمَرُ أَحَدٌ» بِقَضَاءٍ ، ولأنَّ في إيجابِ القضاءِ عليه تَنْفِيرًا عن الإسلامِ ، فغُفِيَ عنه . وأما الْمُرْتَدُّ ، فذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ شَاقِلَا في وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ . وهو ظاهرُ كلامِ الْخِرَقِيِّ ، فعلى هذا لَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، وَلَا فِي حَالِ إِسْلَامِهِ قَبْلَ رَدِّهِ . وإن كَانَ قد حَجَّ لَزَمَهُ اسْتِنَافُهُ ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ قد حَبِطَ بِكُفْرِهِ ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تعالى : ﴿ لَيْسَ أَشْرَكَكَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ (٢) . فصار كَالْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ مِنْ

وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . لَكِنْ قَالَ : الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ . كَأَتَقَدَّمَ . وَقَدَّمَهُ فِي «الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، وَ«ابْنِ عُيَيْنَانَ» ، وَنَصَرَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَقْضَى مَا تَرَكَهُ قَبْلَ رَدِّهِ وَلَا بَعْدَهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي «شَرْحِهِ» : هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي «التَّلْخِصِ» ، وَ«الْبُلْغَةِ» : هَذَا أَصَحُّ الرِّوَايَتَيْنِ ، وَاخْتَارَهُ . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَاخْتَارَ الْأَخِيرَةَ . وَقَدَّمَ فِي «الْحَاوِيَيْنِ» ، أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فِيمَا تَرَكَهُ حَالَهُ رَدِّهِ . وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ فِي وَجُوبِ مَا تَرَكَهُ قَبْلَ الرَّدِّ . وَقَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» : وَيَقْضَى مَا تَرَكَهُ قَبْلَ رَدِّهِ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فِي بَابِ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ : وَإِذَا أَسْلَمَ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ فِي رَدِّهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي «الْقَوَاعِيدِ

(١) سورة الأنفال ٢٨ .

(٢) م : ٢ : بَأَمْرٍ أَحَدًا .

(٣) سورة الزمر ٦٥ .



العبادات في حال كفره ، وإسلامه قبل ردّته ، ولا يجب عليه إعادة الحج ؛ لأنّ العمل إنّما يَحْبُطُ بالإشراك مع الموت ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾ (١) . وهذا مذهب الشافعي ؛ لأنّ (٢) المرئذ أقرّ بوجوب العبادات عليه ، واعتقد ذلك وقدر على التّسبب إلى أدائها ، فلزمه ، كالمُحدث . وذكر القاضي

الأصوليَّة : « إذا أسلم المرئذ ، فهل يلزمه قضاء ما تركه من العبادات زمن الردّة ؟ » على روايتين . المذهب عدَمُ الزّوم . بناهما ابن الصّيرفي والطّوفي على أنّ الكفّار ، هل يُخاطَبون بفروع الإسلام أم لا ؟ قال : وفيه نظر من وجهين . وذكرهما .

فائدة : في بطلان استبطاء قادرٍ على الحجّ برّدته ، ووجوبه باستبطاعته في ردّته فقط ، هاتان الروايتان نقلًا ومذهبًا . فعلى القول بالقضاء في أصل المسألة ؛ لو طرأ عليه جنون في ردّته ، فالصّحيح من المذهب أنّه يقضى ما فاتّه في حال جنونه ؛ لأنّ عدَمه رُخصة تخفيفًا . قدّمه في « الفروع » ، و « مُختصر ابن تيميم » ، و « ابن عبيدان » ، وغيرهم . واختاره أبو المعالي ابن مُنْجى ، وغيره . قلت : فيُعَالَى بها . وقيل : لا يقضى ، كالحائض .

تنبيه : الخلاف المتقدّم في قضاء الصّلاة جاري في الزّكاة إنّ بقى ملكه على ما يأتي . وكذا هو جاري في الصّوم . فإنّ لزومه الزّكاة ، أخذها الإمام ، وينبى بها للتعذر ، وإن لم تكن قرينة كسائر الحقوق . والمُمتنع من الزّكاة ، كالمُمتنع من أداء الحقوق . ذكره الأصحاب . وإن أسلم بعد أخذ الإمام ، أجزأته ظاهرًا .

(١) سورة البقرة ٢١٧ .

(٢) في : « ولأن » .

رواية ثالثة ، أنه لا قضاء عليه لما ترك في حال رِدَّتِهِ ، وعليه قضاء ما ترك في إسلامه قبل الرِّدَّة ؛ لأنه كان واجبا عليه قبل الرِّدَّة فبقِيَ الوجوب . قال : وهذا المذهب . وهو <sup>(١)</sup> اختيار ابن حامد ، وعلى هذا لا يلزمه استئناف الحج ؛ لأن ذمته برئت منه بفعله قبل الرِّدَّة ، فلم تشتغل به بعد ذلك ، كالصلاة ، ولأن الرِّدَّة لو أبطلت حجه ، أبطلت سائر عباداته المفعولة قبل رِدَّتِهِ . وهذا أولى إن شاء الله تعالى . فأما المجنون فلا تصح منه الصلاة ؛ لأنه ليس من أهل التكليف ، أشبه الطفل ، ولا تجب عليه في

وفيه باطنا وجهان . وأطلقهما في « الفروع » . قلت : الصواب الإجزاء . وقيل : إن أسلم ، قضاها ، على الأصح ، ولا يُجزئُه إخراجُه حال كفره . زاد غير واحد من الأصحاب : وقيل : ولا قبله . قاله في « الفروع » . ولم أفهم معناه ، إلا أن يريد أن أخرجهما قبل الرِّدَّة مراعى . فإن استمرَّ على الإسلام ، أجزأت ، وإن ارتد ، لم تُجزئَه ، كالحج . ولم ينقطع حوله برِدَّتِهِ فيه ، ولأنا انقطع . وأما إعادة الحج ، إذا فعله قبل رِدَّتِهِ ، فالصحيح من المذهب أنه لا يلزمه إعادته . نص عليه . قال المجدد في « شرحه » : هذا هو الصحيح . قال في « تجريد العناية » : ولا تبطل عباداته في إسلامه إذا عاد ، ولو الحج ، على الظاهر . وجزم به المصنف في هذا الكتاب ، في باب حكم المُرْتَد . وصححه القاضي والموفق ، في شرح مناسك « المقنع » ، وقدمه « ابن تميم » ، و « ابن عبيدان » ، و « الحاوي الكبير » [ ٧٣/١ ط ] ، واختاره ابن عبدوس في « تذكيره » . ذكره في باب الحج ، ونص على ذلك الإمام أحمد . وعنه ، يلزمه . جزم به ابن عقيل في « الفصول » ، ذكره في كتاب الحج ، وجزم به في « الجامع الصغير » ، و « الإفادات » . قال

(١) سقطت الروا في : م .

الشرح الكبير

حَالِ جُنُونِهِ ، وَلَا يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهَا إِلَّا أَنْ يُفَيِّقَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ ، لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ ، وَعَنِ الْمَعْتُورِ حَتَّى يَعْقِلَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

أَبُو الْحَسَنِ الْجَوَازِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ : يَبْطُلُ الْحَجُّ بِالرَّدَّةِ . وَاخْتَارَ الْإِعَادَةَ أَيْضًا الْقَاضِي . وَصَحَّحَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، فِي كِتَابِ الْحَجِّ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي بَابِ حُكْمِ الْمُتَرَدِّ . فَعَلَى الْقَوْلِ بِلُزُومِ الْإِعَادَةِ ؛ قِيلَ : بِحُبُوطِ الْعَمَلِ . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ الْجَوَازِيِّ ، وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : كَمَا يَمْنَاهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ ، وَيَلْزِمُهُ ثَانِيًا . وَالْوَجْهَانِ فِي كَلَامِ الْقَاضِي ، وَغَيْرِهِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : اخْتَارَ الْأَكْثَرُ أَنَّ الرَّدَّةَ لَا تُحِيطُ الْعَمَلُ إِلَّا بِالْمَوْتِ عَلَيْهَا . قَالَ جَمَاعَةٌ : الْإِحْبَاطُ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الثَّوَابِ دُونَ حَقِيقَةِ الْعَمَلِ ؛ لِبَقَاءِ صِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ ، وَحِلُّ مَا كَانَ ذَبْحَهُ ، وَعَدَمُ نَقْضِ تَصَرُّفِهِ .

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ؛ لَوْ أَسْلَمَ بَعْدَ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا ، وَكَانَ قَدْ صَلَّاهَا قَبْلَ رَدَّتِهِ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْحَجِّ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْمَجْنُونِ يَسْرِقُ أَوْ يَصِيبُ حَدًّا ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٥١/٢ - ٤٥٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ مِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحُدُودِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٩٥/٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الطَّلَاقِ فِي الْإِعْلَاقِ ... ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ ، وَفِي : بَابِ لَا يَرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٩/٧ ، ٢٠٤/٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ مِنَ الْأَزْوَاجِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمَجْمُوعُ ١٢٧/٦ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ طَلَاقِ الْمَعْتُورِ وَالصَّغِيرِ وَالنَّامِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٦٥٨/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ رَفْعِ الْقَلَمِ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١٧١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١١٦/١ ، ١١٨ ، ١٤٠ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٠٠/٦ ، ١٠١ .

وإذا صَلَّى الكافرُ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ . المنع

٢٤٩ - مسألة : ( وإذا صَلَّى الكافرُ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ) لقوله ﷺ : الشرح الكبير

المذهب . وقال القاضي : لا يلزمه هنا إعادة الصلاة ، وإن لزمه إعادة الحج ؛ لفعلها في إسلامه الثاني . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . الثانية ، قال الأصحاب : لا تبطل عبادة فعلها في الإسلام السابق إذا عاد إلى الإسلام ، إلا ما تقدم من الحج والصلاة . وهذا المذهب . وقال في « الرعاية » : إن صام قبل الرد ، ففى القضاء وجنجان . الإنصاف

قوله : ولا منجوني . يعنى أنها لا تجب على المنجوني . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، تجب عليه فيقضيه . وهى من المفردات ، وأطلقهما في « الحاوئين » . وقال في « المستوعب » : لا تجب على الأبله الذى لا يعقل . وقال في الصوم : لا يجب على المنجوني ، ولا على الأبله اللذين لا يفيقان . وقال في « الرعاية » : يقضى الأبله ، مع قوله في الصوم : الأبله كالمجنون . ذكره عنه في « الفروع » ، ثم قال : كذا ذكر . قلت : ليس المراد ، والله أعلم ، ما قاله صاحب « الفروع » . وإنما قال : يقضى على قول . وهذا لفظه : ويقضى بها مع زوال عقله بنوم وكذا وكذا . ثم قال : وبشرب دواء . ثم قال : وقيل : محرم ، أو أبله . وعنه ، أو منجوني . فهو إما حكى القضاء في الأبله قولاً . فهو موافق لما قاله في الصوم . فما بين كلاميه في الموضعين تناقض ، بل كلامه متفق فيهما . وجزم بعض الأصحاب ، إن زال عقله بغير جنون ، لم يسقط . وقدمه بعضهم . وقال في القاعدة الثانية بعد المائة : لو ضرب رأسه فجرح ، لم يجب عليه القضاء ، على الصحيح .

قوله : وإذا صَلَّى الكافرُ ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ . هذا المذهب مطلقاً . نص عليه .

« مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، فَلَهُ مَا لَنَا وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا »<sup>(١)</sup> . وقال عليه السلام : « بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ »<sup>(٢)</sup> . فَجَعَلَ الصَّلَاةَ حَدًّا ، فَمَنْ أَتَى بِهَا

وعليه الأصحاب . وجَزَمَ به كثير منهم . وهو من مُفَرَّدَاتِ المذهب . وذكر أبو محمد التميمي ، في « شرح الإرشاد » ، إن صَلَّى جماعة ، حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، لا إن صَلَّى مُتَفَرِّدًا . وقال في « الفائق » : وهل الحكم للصلاة ، أو لتضمينها الشهادة ؟ فيه وجهان . ذكرهما ابن الزاغوني .

**فائدة :** في صححة صلاته في الظاهر وجهان . وذكرهما ابن الزاغوني روايتين . وأطلقهما في « الفروع » . وجَزَمَ في « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « تذكرة ابن عثوسر » ، وغيرهم ، بإعادة الصلاة . قال القاضي : صلاته باطلة . ذكره في « التكت » . قال الشيخ تقي الدين : شرط الصلاة تقدم الشهادة المستوفىة بالإسلام ، فإذا تقرب بالصلاة يكون بها مسلمًا ، وإن كان مُخْدِنًا ، ولا يصحُّ الاتيمام به ، لفقد شرطه ، لا لفقد الإسلام ، وعلى هذا عليه أن يعيدها . والوجه الثاني ، تصحُّ في الظاهر . اختاره أبو الخطاب . فعليه تصحُّ إمامته على الصحيح . نص عليه . وقيل : تصحُّ . قال أبو الخطاب : الأصوب أنه إن قال بعد الفراغ : إنما فعلناها وقد اعتقدت الإسلام . قلنا : صلاته صحيحة ، وصلاة من صلى خلفه . وإن قال : فعلناها تهزؤًا . قلنا منه فيما عليه من إلزام الفرائض ، ولم نقبل منه فيما يؤثِّره من دينه . قال في « المعنى »<sup>(٣)</sup> : إنه إن علم أنه كان قد أسلم ثم

(١) أخرجه بنحوه البخاري ، في : باب فضل استقبال القبلة ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٠٨/١ ،

١٠٩ . والنسائي ، في : باب صفة المسلم ، من كتاب الإيمان . المجتبى ٩٣/٨ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في ترك الصلاة ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ٩٠ / ١٠ .

والنسائي ، في : باب الحكم في تارك الصلاة ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٨٧ / ١ . وابن ماجه ، في : باب

ما جاء في ترك الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٤٢ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند

٣٥٥ ، ٣٤٦ / ٥ .

(٣) ٣٧ / ٣ .

يَتَّبَعِي أَنْ يَدْخُلَ فِي حَدِّ الْإِسْلَامِ ، وَلَأَنَّهَا أَحَدُ مَبَانِي الْإِسْلَامِ [ ١/٢٤٤ و ]  
 الْمُخْتَصَّةُ بِهِ<sup>(١)</sup> ، فَإِذَا فَعَلَهَا حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ ، كَالشَّهَادَتَيْنِ .

تَوْضُأً وَصَلَّى بِنِيَّةٍ صَحِيحَةٍ ، فَصَلَّاهُ صَحِيحَةً ، وَإِلَّا فَعَلِيهِ الْإِعَادَةُ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يَسْلُمُ بِغَيْرِ فِعْلِ الصَّلَاةِ مِنَ الْعِبَادَاتِ .  
 وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يُسْلَمُ إِذَا أَدَّى فِي وَقْتِهِ وَمَحَلِّهِ . لَا أَعْلَمُ فِيهِ نِزَاعًا . وَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ  
 أَيْضًا إِذَا أَدَّى فِي غَيْرِ وَقْتِهِ وَمَحَلِّهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ  
 بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، فِي بَابِ الْأَذَانِ . وَقَدَّمَهُ فِي  
 « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ،  
 وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا يُعْتَدُّ بِذَلِكَ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا  
 يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِصَوْمِهِ قَاصِدًا رَمَضَانَ ، وَزَكَاةِ مَالِهِ ، وَحُجَّهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
 أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، فِي بَابِ الْمُرْتَدِّ<sup>(٢)</sup> . وَالتَّرَمَةَ الْمَجْدُ ،  
 وَابْنُ عُيَيْنَانَ فِي غَيْرِ الْحَجِّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقِيلَ : يُحْكَمُ  
 بِإِسْلَامِهِ بِفِعْلِ ذَلِكَ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ،  
 وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَاخْتَارَ الْقَاضِي ، يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِالْحُجِّ  
 فَقَطْ . وَالتَّرَمَةَ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ . وَقِيلَ : يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِبَقِيَّةِ الشَّرَائِعِ  
 وَالْأَقْوَالِ [ ١/٢٤٤ و ] الْمُخْتَصَّةِ بِنَا ؛ كَجَنَازَةٍ ، وَسَجْدَةٍ<sup>(٣)</sup> تِلَاوَةٍ . قَالَ فِي  
 « الْفُرُوعِ » : وَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا يَكْفُرُ الْمُسْلِمَ بِإِنْكَارِهِ إِذَا أَقَرَّ بِهِ الْكَافِرُ ، قَالَ :  
 وَهَذَا مُتَّجِهٌ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) انظر : المغني ١٢ / ٢٧٥ .

(٣) في ط : « سجود » .

وَلَا تَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَ عَشْرًا ، ..... المقنع

٢٥٠ - مسألة : ( وَلَا تَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ . وعنه ، تَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَ عَشْرًا ) ظاهرُ المذهبِ أَنَّ الصلاةَ لَا تَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ حَتَّى يُلَئِقَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَ عَشْرًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَرُّوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . أَمَرَ بِعُقُوبَتِهِ ، وَلَا تُشْرَعُ الْعُقُوبَةُ إِلَّا لِتَرْكِ الْوَاجِبِ ، وَلِأَنَّ حَدَّ الْوَاجِبِ مَا عَوْقَبَ عَلَى

قوله : وَلَا تَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ . لَا يَخْلُو الصَّبِيُّ ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ سِنَّهُ دُونَ التَّمْيِيزِ ، الْإِنْصَافِ ، أَوْ يَكُونَ مُمَيِّزًا ؛ فَإِنْ كَانَ دُونَ التَّمْيِيزِ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْعِبَادَةُ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَمْ تَصِحَّ مِنْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، أَنَّ ابْنَ سَبْعٍ تَصِحُّ طَهَارَتُهُ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا ، أَنَّ ظَاهَرَ الْخِرْقَى ، صِحَّةُ صَلَاةِ الْعَاقِلِ ، مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ بَسِينٍ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ أَيْضًا ، أَنَّ ظَاهَرَ الْخِرْقَى ، ابْنُ ثَلَاثِ سِنِينَ أَيْضًا وَنَحْوُهُ ، يَصِحُّ إِسْلَامُهُ إِذَا عَقِلَهُ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُمَيِّزًا ، أَوْ هُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ . وَاخْتَارَ فِي « الرَّعَايَةِ » ابْنَ سِتٍّ . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » : وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ ابْنُ عَشْرِ . وَقَالَ ابْنُ أُنَى الْفَتْحِ ، فِي « الْمُطْلَعِ » : هُوَ الَّذِي يَفْهَمُ الْخِطَابَ ، وَيُرَدُّ الْجَوَابَ ، وَلَا يَنْضَبُطُ بَسِينٌ ، بَلْ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَفْهَامِ . وَقَالَ الطُّوفِيُّ فِي « مُحْتَصَرِّهِ » فِي الْأَصُولِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَالِاشْتِقَاقُ يُدَلُّ عَلَيْهِ . وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْأَوَّلِ ، وَأَنَّ ابْنَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ يَفْهَمُ ذَلِكَ غَالِبًا . وَضَبَطُوهُ بِالْسِّنِّ . إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّ الصَّلَاةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ

(١) ق: باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١١٥ . كما أخرجه الترمذی ، ق: باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١٩٨/٢ . والدارمی ، ق: باب متى يؤمر الصبي بالصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ١/٣٣٢ .

تَرْكِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ » . وَلِأَنَّهُ صَبِيٌّ فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ ، كَالصَّغِيرِ ، وَلِأَنَّ الصَّبِيَّ ضَعِيفُ الْعَقْلِ وَالْبِنْيَةِ ، وَلِأَنَّهُ مِنْ ضَائِبٍ يَضْبُطُ الْحَدَّ الَّذِي تَتَكَمَّلُ فِيهِ بِنَيْتِهِ وَعَقْلُهُ ، فَإِنَّهُ يَتَرَايِدُ تَرَايِدًا خَفِيًّا التَّدْرِيجَ ، فَلَا يُعْلَمُ بِنَفْسِهِ ، وَالْبُلُوغُ ضَائِبٌ لِدَلَالَتِهِ ، وَلِهَذَا تَجِبُ بِهِ الْحُدُودُ ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ أَكْثَرُ أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ ، فَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ . فَأَمَّا التَّأْدِيبُ هُنَا فَهُوَ كَالْتَّأْدِيبِ عَلَى تَعْلُمِ الْخَطِّ وَالْقُرْآنِ وَالصَّنَاعَةِ ؛ لِيَعْتَادَهَا وَيَتَمَرَّنَ عَلَيْهَا . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الذَّكْرِ وَالْأُنْثَى فِيمَا ذَكَّرْنَا ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا تَصِيحُ مِنَ الصَّبِيِّ الْعَاقِلِ ، وَيُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ صَلَاتِهِ مَا يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ صَلَاةِ الْكَبِيرِ ، إِلَّا فِي السُّتْرَةِ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ »<sup>(١)</sup> . يُدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا بِدُونِ الْخِمَارِ .

الْبِدَنِيَّةُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ . وَعَلَيْهِ جَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَ عَشْرًا . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ » : اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَظَاهَرُ كَلَامِهِ فِي الْجَارِيَةِ إِذَا بَلَغَتْ تِسْعًا تَجِبُ عَلَيْهَا . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى الْمُرَاهِقِ . اخْتَارَهَا أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا . ذَكَرَهُ فِي « الْأُصُولِ » . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : وَيُقَالُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي ابْنِ أَرْبَعٍ عَشْرَةَ : إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ قِيلَ : وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى الْمُتَمَيِّزِ . ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُ . وَأَنَّهُ مُكَلَّفٌ ، وَذَكَرَهَا فِي « الْمَذْهَبِ » وَغَيْرِهِ فِي الْجُمُعَةِ . قَالَ فِي الْجُمُعَةِ : قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَإِذَا أَوْجِبْنَا الصَّلَاةَ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب المرأة تصل بغير خمار ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٩/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٦٩/٢ . وابن ماجه ، في : باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/١٥٠ ، ٢١٨ ، ٢٥٩ .



وَيَوْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ ، ..... المقنع

٢٥١ - مسألة : ( وَيَوْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ ) الشرح الكبير  
وهذا قول مكحول ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وابن المنذر ، للحبر .  
وقال ابن عمر ، وابن سيرين : إذا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ يَسَارِهِ . لأنه يَرَوَى عن  
رسول الله ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : « إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ فَمَرُّهُ

عليه ؛ فهل الوجوب مختص بما عدا الجمعة ، أم يعمُّ الجمعة وغيرها ؟ فيه وجهان  
لأصحابنا . أصحهما ، لا يلزمه الجمعة ، وإن قلنا بتكليفه في الصلاة . قال  
المجذ : هو كالإجماع للحبر . قلت : ظاهر كلام كثير من أصحاب التسوية  
بين الجمعة وغيرها . وهو الصحيح من المذهب . قدمه في « الفروع » ، في باب  
الجمعة ، ويأتي أيضا هناك . فعلى القول بعدم الوجوب على المميز ، لو فعلها  
صحت منه ، بلا نزاع ، ويكون ثواب عمله لنفسه . ذكره المصنف في غير  
موضع من كلامه . وذكره الشيخ تقي الدين . واختاره ابن عقيل في المجلد  
التاسع عشر من الفنون . وقاله ابن هبيرة . وقال ابن عقيل أيضا في بعض كتبه :  
الصبي ليس من أهل الثواب والعقاب ، وردّه في « الفروع » . وقال بعض  
الأصحاب في طريقته في مسألة تصرفه : ثوابه لوالديه .

قوله : وَيَوْمَرُ بِهَا لِسَبْعٍ . اعلم أنه يجب على الولي أمره بها ، وتعليمه إياها ،  
والطهارة . نص عليه في رواية أبي داود ، خلافا لما قاله ابن عقيل في منازاته . وقال  
ابن الجوزي : لا يجب على ولي صغير ومجنون أن يترههما عن التجاسية ، ولا أن  
يزيلها عنهما ، بل يستحب . وذكر وجهها ، أن الطهارة تلزم المميز .

قوله : وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ . اعلم أن ضرب ابن عشر على تركها  
واجب ، على القول بعدم وجوبها عليه . قاله القاضي ، وغيره .

المقنع فَإِنْ بَلَغَ فِي اثْنَائِهَا ، أَوْ بَعْدَهَا فِي وَقْتِهَا لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا .

الشرح الكبير

بِالصَّلَاةِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ مَالِكٌ وَالتَّحَوُّيُّ : يُؤْمَرُ إِذَا تُغَيِّرَ <sup>(٢)</sup> .  
وَقَالَ غُرُورٌ : إِذَا عَقِلَ . قَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الصَّبِيِّ تَعْلِيمُهُ الطَّهَارَةَ  
وَالصَّلَاةَ ، وَأَمْرَهُ بِهَا إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَتَأْدِيئُهُ عَلَيْهَا إِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ ؛  
لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ . وَهَذَا الْأَمْرُ وَالتَّأْدِيَةُ  
فِي حَقِّ الصَّبِيِّ لِتَمْرِينِهِ عَلَيْهَا ، كَمَا يَأْتِيهَا وَيَعْتَادُهَا فَلَا يَتْرَكُهَا عِنْدَ الْبُلُوغِ .

٢٥٢ - مسألة : ( فَإِنْ بَلَغَ فِي اثْنَائِهَا أَوْ بَعْدَهَا فِي وَقْتِهَا ، لَزِمَهُ  
إِعَادَتُهَا ) وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَلْزَمُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ؛

الإيناف

فَائِدَةٌ : حَيْثُ قُلْنَا : تَصِيحُ مِنَ الصَّغِيرِ . فَيُشْتَرَطُ لَهَا مَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ صَلَاةِ  
الْكَبِيرِ مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ : إِلَّا فِي  
السُّتْرَةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا  
بِخِمَارٍ » <sup>(٣)</sup> . يُدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا بِدُونِ الْخِمَارِ مَنْ لَمْ تَحْضُرْ .

قَوْلُهُ : فَإِنْ بَلَغَ فِي اثْنَائِهَا ، أَوْ بَعْدَهَا فِي وَقْتِهَا ، لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا . يَعْنِي إِذَا قُلْنَا : إِنَّهَا  
لَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْبُلُوغِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقَطَعَ بِهِ  
كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ فِيهِمَا . وَهُوَ تَخْرِيجُ لِأَبِي الْخَطَّابِ . وَاخْتَارَهُ  
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِيحِ » . وَاخْتَارَ الْقَاضِي : أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا  
إِذَا بَلَغَ بَعْدَ فَرَاغِهَا . اخْتَارَهُ فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » . وَقِيلَ : إِنْ لَزِمَتْهُ وَأَتَمَّتْهَا  
كَفَّتْهُ ، وَلَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهَا إِذَا بَلَغَ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » .

فَائِدَةٌ : حَيْثُ وَجِبَتْ ، وَهُوَ فِيهَا ، لَزِمَهُ إِتْمَامُهَا عَلَى الْقَوْلِ بِإِعَادَتِهَا . قُلْتُ :

(١) في : باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١٥/١ .

(٢) يُغَيِّرُ الْغِلَامَ : سَقَطَتْ أَسْنَانُهُ الرَّوَاضِعُ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ .

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا ، إِلَّا لِمَنْ  
يَتَوَى الْجَمْعَ ، أَوْ لِمُسْتَعِيلٍ بِشَرَطِهَا .

الشرح الكبير

لأنه أدى وظيفة الوقت ، فلم يلزمه إعادتها ، كالبالغ . [ ١٢٤/١ ط ] .  
ولنا ، أنه صلاها قبل وجوبها وسببه ، فلم تجزئه عما وجد سبب وجوبها ،  
كما لو صلى قبل الوقت ، ولأنها نافلة في حقه ، فلم تجزئه ، كما لو نواها  
نفلاً ، ولأنه بلغ في وقت العبادة وبعد فعلها ، فلزمه إعادتها ، كالحج .  
٢٥٣ - مسألة : ( ولا يجوز لمن وجبت عليه الصلاة تأخيرها  
عن وقتها ، إلا لمن يتوى الجمع ، أو لمشتغل بشرطها ) وذلك لما روى

فيعاني بها . وحيث قلنا : لا تجب . فهل يلزمه إتمامها ؟ مئني على الخلاف في من  
دخل في نفل ، هل يلزمه إتمامه ؟ على ما يأتي في صوم التطوع . وقدم أبو المعالي  
في « النهاية » ، وتبعه ابن عثيمين ، أنه يتمها . وذكر الثاني احتمالاً . فعلى المذهب  
في أصل المسألة ، لو توضأ قبل بلوغه ، ثم بلغ وهو على تلك الطهارة ، لم يلزمه  
إعادتها ، كوضوء البالغ قبل الوقت ، وهو غير مقصود في نفسه . وقصاراه أن  
يكون كوضوء البالغ للنافلة ، بخلاف التيمم ، على ما تقدم محرراً في التيمم قبل  
قوله : ويطل التيمم بخروج الوقت .

فائدة : لو أسلم كافر ، لم يلزمه إعادة الإسلام بعد [ ٧٤/١ ط ] إسلامه ؛ لأن  
أصل الدين لا يصبح نفلاً ، فإذا وجد فهو على وجه الوجوب ؛ ولأنه يصبح بفعل  
غيره ، وهو الأب . وذكر أبو المعالي خلافاً . وقال أبو البقاء : الإسلام أصل  
العبادات ، وأعلاها ، فلا يصح القياس عليه . ومع التسليم ، فقال بعض  
أصحابنا : يجب عليه إعادته .

قوله : ولا يجوز لمن وجبت عليه الصلاة تأخيرها عن وقتها ، إلا لمن يتوى

أبو قتادة عن النبي ﷺ ، أنه قال : « أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى » .  
أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . فَسَمَّاهُ تَفْرِيطًا . وَعَنْ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ : سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . قَالَ : « إِضَاعَةُ الْوَقْتِ » <sup>(٣)</sup> . تَوَعَّدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، فَدَلَّ عَلَى وُجُوبِهِ ، هَذَا إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لَهَا ، قَادِرًا عَلَى فِعْلِهَا . فَأَمَّا مَنْ نَوَى الْجَمْعَ لِعُذْرٍ ، جَازَ لَهُ تَأْخِيرُ الْأُولَى

الْجَمْعُ ، أَوْ لِمُسْتَعْيَلٍ بِشَرْطِهَا . زَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ ، إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لَهَا ، قَادِرًا عَلَى فِعْلِهَا . وَهُوَ مُرَادٌ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ . وَيجوز تأخير الصلاة عن وقتها لمن ينوي الجمع ، على ما يأتي في بابهِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ ، لِأَجْلِ ذَلِكَ . وَقَطَعَ الْمُصَنِّفُ هُنَا بِجَوَازِ التَّأْخِيرِ إِذَا كَانَ مُسْتَعْيَلًا بِشَرْطِهَا . وَكَذَا قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَلَمْ يَذْكُرِ الْإِسْتِغَالَ بِالشَّرْطِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « النَّهَائَةِ » لَهُ ، وَغَيْرِهِمْ . وَاعْلَمْ أَنَّ اشْتِغَالَه بِشَرْطِهَا عَلَى قِسْمَيْنِ ؛ قِسْمٌ لَا يَخْصُلُ إِلَّا بَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ . فَهَذَا لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا لِأَجْلِ تَحْصِيلِهِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِسْمٌ يَخْصُلُ بَعْدَ زَمَنٍ قَرِيبٍ ، فَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ يَجُوزُونَهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ، وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ،

(١) في : باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تمجيل قضائها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٧٢/١ - ٤٧٤ . كأخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، في : باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٤/١ . والنسائي ، في : باب من نام عن الصلاة ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٢٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٨/٥ .

(٢) سورة الماعون ٥ .

(٣) انظر : تفسير الطبري ٣٠/٣١١ - ٣١٣ ، حيث أوردته بمعناه .

إلى وَقْتِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ ، وَكَذَلِكَ الْمُشْتَعِلُ بِشَرْطِهَا لَا يَأْتُمُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِحُّ بِدُونِهِ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ ، فَمَتَى كَانَ شَرْطًا مَقْدُورًا عَلَيْهِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِغَالُ بِتَحْصِيلِهِ ، وَلَمْ يَأْتُمْ بِالتَّأْخِيرِ فِي مُدَّةِ تَحْصِيلِهِ ، كَالْمُشْتَعِلِ بِالْوُضُوءِ وَالْعُسْلِ .

وغيره . ولم يذكره في « المُستوعِب » ، و « الهداية » ، و « الخلاصة » ، الإنصاف و « النهاية » كما تقدم . وقال الشيخ تقي الدين : وأما قول بعض الأصحاب : لا يجوز تأخيرها عن وقتها إلا لئلا يجمعها ، أو لمُشتغلٍ بشروطها . فهذا لم يقله أحد قبله من الأصحاب ، بل من سائر طوائف المسلمين ، إلا أن يكون بعض أصحابنا ، والشافعي . فهذا لا شك فيه ولا ريب أنه ليس على عموميه . وإنما أراد صوراً معروفة ، كما إذا أمكن الوصول إلى البئر أن يضع حبلاً يستقي به ، ولا يفرغ إلا بعد الوقت . أو أمكن الغريان أن يخييط ثوباً ، ولا يفرغ إلا بعد الوقت ، ونحو هذه الصور . ومع هذا فالذي قاله هو بخلاف المذهب المعروف عن أحمد وأصحابه ، وجماهير العلماء . وما أظن يوافقه إلا بعض أصحاب الشافعي . قال : ويؤيد ما ذكرناه أيضاً ، أن الغريان لو أمكنه أن يذهب إلى قرية يشتري منها ثوباً ، ولا يصل إلا بعد الوقت ، لا يجوز له التأخير ، بلا نزاع . وكذلك العاجز عن تعلم التكبير والتشهد الأخير ، إذا ضاق الوقت ، صلى حسب حاله . وكذلك المستحاضة إذا كان دمه ينقطع بعد الوقت ، لم يجز لها التأخير ، بل تصلّى في الوقت بحسب حالها . انتهى . وتقدم اختياره إن استيقظ أول الوقت . واختار أيضاً تقديم الشرط ، إذا استيقظ آخر الوقت وهو جنب ، وخاف إن اغتسل خرج الوقت ، اغتسل وصلّى ، ولو خرج الوقت . وكذلك لو نسيها . تقدم ذلك كله عند قوله : ولا يجوز لواجب الماء التيمم خوفاً من فوات المكتوبة . وقال ابن منجي في « شرحه » : في جواز التأخير لأجل الاشتغال بالشروط نظر ، وذلك من وجهين ؛

أحدهما ، أنه لم ينقله أحد من الأصحاب من تقدم المصنف ، رحمه الله ، ممن يعلمه ، بل نقلوا عدم الجواز ، واستثنوا من نوى الجمع لا غير . وذكر ذلك أبو الخطاب في « هدايته » ، وصاحب « النهاية » فيها ، وفي « خلاصته » . وثانيهما ، أن ذلك يدخل فيه من أخر الصلاة عمداً حتى يبقَى من الوقت مقدار الصلاة ، ولا وجه لجواز التأخير له . انتهى . وقال ذلك أيضاً ابن عبيدان ، في « شرحه » . وتقدم في آخر التيمم ، إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة ، أو الجنابة ونحوهما . هل يشتغل بالشرط ، أو يتيمم ؟ ويأتى آخر صلاة الخوف ، هل يؤخر الصلاة عن وقتها إذا اشتد الخوف أم لا ؟ .

تنبيه : مفهوم قوله : ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها . أنه يجوز تأخيرها إلى أثناء وقتها . وهو صحيح ؛ إذ لا شك أن أوقات الصلوات الخمس أوقات موسعة . لكن قيد ذلك الأصحاب بما إذا لم يظن مانعاً من الصلاة ، كموت وقتل وحضر ، وكمن أعير سترة أول الوقت فقط ، أو متوضئ عديم الماء في السفر ، وطهارته لا تبقى إلى آخر الوقت ، ولا يرجو وجوده . وتقدم إذا كانت للمستحاضة عادة بانقطاع دمها في وقت يتسع لفعل الصلاة ، أنه يتعين لها . فإذا انتفت هذه الموانع ، جاز له تأخيرها إلى أن يبقى قدر فعلها ، لكن بشرط عزمه على الفعل . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقيل : يجوز التأخير بدون العزم . واختاره أبو الخطاب في « التمهيد » ، والمجذ . وذكره القاضى في بعض المواضع . قاله ابن عبيدان . قال في « القواعد الأصولية » : ومال إليه القاضى في « الكفاية » . ويتبنى على القولين ؛ هل يائتم المتردد حتى يضيق وقتها عن بعضها أم لا ؟ .

فائدتان ؛ إحداهما ، يخرم التأخير بلا عذر إلى وقت الضرورة . على الصحيح

وَمَنْ جَحَدَ وَجُوبَهَا كَفَرَ ..... المقنع

٢٥٤ - مسألة : (ومن جَحَدَ وَجُوبَهَا كَفَرَ ) متى جَحَدَ وَجُوبَ الصلاة ، نُظِرْنَا ، فإن كان جاهلاً به ، وهو مِمَّنْ يَجْهَلُ مِثْلَهُ ذَلِكَ ، كَحَدِيثِ الْإِسْلَامِ ، وَالنَّاشِئِ بِيَادِيَةٍ ، عُرِفَ وَجُوبَهَا ، وَلَمْ يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ . وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ ، كَالنَّاشِئِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْأُمُصَارِ ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ادِّعَاءُ الْجَهْلِ ، وَحُكِمَ بِكُفْرِهِ ؛ لِأَنَّ أَدْلَةَ الْوُجُوبِ ظَاهِرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَالْمُسْلِمُونَ يَفْعَلُونَهَا عَلَى الدَّوَامِ ، فَلَا يَخْفَى وَجُوبُهَا عَلَيْهِ ، فَلَا يَجْحَدُهَا إِلَّا تَكْذِيبًا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ ، فَهَذَا يَصِيرُ مُرْتَدًّا ، « حُكْمُهُ حُكْمُ سَائِرِ الْمُرْتَدِّينَ عَنِ الْإِسْلَامِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَإِنْ تَرَكَهَا <sup>(٢)</sup> لِمَرَضٍ ، أَوْ عَجْزٍ عَنْ أَرْكَانِهَا ، أُعْلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُسْقِطُ الصَّلَاةَ ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى حَسَبِ طَاقَتِهِ .

مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ فِي الْعَصْرِ . وَقِيلَ : لَا يَحْرُمُ مُطْلَقًا . قَالَ فِي الْإِنْصَافِ « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ لَا يُكْرَهُ أَدَاؤُهَا . وَيَأْتِي فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ . الثَّانِيَةِ ، لَوْ مَاتَ مَنْ جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ قَبْلَ الْفِعْلِ ، لَمْ يَأْتُمْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ [ ٧٥/١ ] الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَأْتُمْ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يَسْقُطُ إِذْنُ بَيِّنَتِهِ . قَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَلَا فَائِدَةُ فِي بَقَائِهَا فِي الذِّمَّةِ ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ وَالْحَجِّ .

(١ - ١) سقط من: الأصل .

(٢) في : المقنى ٣٥١/٣ .

فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا ، لَا جُحُودًا ، دُعِيَ إِلَى فِعْلِهَا ، فَإِنْ أَبَى حَتَّى تَضَاقِقَ وَقْتُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَهَا ، وَجَبَ قَتْلُهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ حَتَّى يَتْرَكَ ثَلَاثًا ، وَيَضِيقَ وَقْتُ الرَّابِعَةِ .

٢٥٥ - مسألة : ( فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا لَا جُحُودًا ، دُعِيَ إِلَى فِعْلِهَا ، فَإِنْ أَبَى حَتَّى تَضَاقِقَ وَقْتُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَهَا ، وَجَبَ قَتْلُهُ . وَعَنْهُ : لَا يَجِبُ حَتَّى يَتْرَكَ ثَلَاثًا ، وَيَضِيقَ وَقْتُ الرَّابِعَةِ ) وَجُمْلَتُهُ ، أَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوُنًا وَكَسَلًا ، مَعَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا ، دُعِيَ إِلَى فِعْلِهَا ، وَهَدَّدَ ، فَقِيلَ لَهُ : صَلِّ وَلَا تَقْلُنَاكَ . فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى تَضَاقِقَ وَقْتُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَهَا ، وَجَبَ قَتْلُهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَابِيعِ ، وَاخْتِيَارَ ابْنِ عَقِيلٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ [ ١٢٥/١ ]

قوله : وَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا ، لَا جُحُودًا ، دُعِيَ إِلَى فِعْلِهَا ، فَإِنْ أَبَى حَتَّى تَضَاقِقَ وَقْتُ الْبَيِّنَةِ بَعْدَهَا ، وَجَبَ قَتْلُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ . انْتَهَى . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرِهِ » ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَعَبِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرَّعَابِيعِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ قَتْلُهُ إِذَا أَبَى حَتَّى تَضَاقِقَ وَقْتُ أَوَّلِ صَلَاةٍ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ . وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِي الْكَبِيرِ » وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ عُيَيْنٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِي » ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَيَأْتِي لَفْظُهُ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا : يُقْتَلُ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، إِلَّا الْأَوَّلَى مِنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ لَا يَجِبُ قَتْلُهُ بِهَا ، حَتَّى يَخْرُجَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَهَذَا قَوْلٌ حَسَنٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ قَتْلُهُ حَتَّى يَتْرَكَ ثَلَاثًا ، وَيَضِيقَ وَقْتُ



الشرح الكبير

الجَرْقِي؛ لَأَنَّهُ إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup> الْأُولَى لَمْ يُعْلَمْ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ عَزَمَ عَلَى تَرْكِهَا إِلَّا بِخُرُوجِ  
الْوَقْتِ ، فَإِذَا خَرَجَ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ تَرَكَهَا ، وَلَا يَجِبُ قَتْلُهَا ؛ لِأَنَّهَا فَائِتَةٌ ،  
فَإِذَا ضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ ، وَجِبَ قَتْلُهَا . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ شَاقِلَا : إِنْ كَانَ  
التَّرْكَ لِلصَّلَاةِ إِلَى صَلَاةٍ لَا تُجْمَعُ مَعَهَا ، كَالْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ ، وَالْعَصْرِ إِلَى  
الْمَغْرِبِ ، وَجِبَ قَتْلُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تُجْمَعُ مَعَهَا ، كَالظُّهْرِ إِلَى الْعَصْرِ ،  
وَالْمَغْرِبِ إِلَى الْعِشَاءِ ، فَلَا يُقْتَلُ ؛ لِأَنَّ وَقْتَهُمَا وَقْتُ وَاحِدٍ فِي حَالِ الْعُدْرِ ،  
وَلِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٣)</sup> : وَهَذَا  
قَوْلٌ حَسَنٌ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُقْتَلُ حَتَّى يَتْرَكَ ثَلَاثَ صَلَوَاتٍ ، وَيَضِيقُ  
وَقْتُ الرَّابِعَةِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لِفَلَا تَكُونَ شَبْهَةً ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتْرَكَ  
الصَّلَاةَ وَالصَّلَاتَيْنِ وَالثَّلَاثَ لَشَبْهَةٍ ، فَإِذَا رَأَيْنَاهُ تَرَكَ الرَّابِعَةَ ، عَلِمْنَا أَنَّهُ عَزَمَ  
عَلَى تَرْكِهَا ، وَانْتَفَتِ الشَّبْهَةُ ، فَيَجِبُ قَتْلُهَا . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . وَقَدْ نَصَّ  
أَحْمَدُ فِي مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ الْفَجْرِ عَامِدًا ، حَتَّى وَجَبَتْ عَلَيْهِ أُخْرَى ، يُسْتَنَابُ ،  
فَإِنْ تَابَ وَلَا ضَرَبَتْ عُنُقُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَجَدَ التَّرْكَ ، وَلَيْسَ تَقْدِيرُهَا بِثَلَاثٍ

الرَّابِعَةِ . قَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُبْهَجِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ » . وَعَنْهُ ، يَجِبُ قَتْلُهُ إِنْ تَرَكَ ثَلَاثًا . وَذَكَرَ ابْنُ الرَّاغُوْنِي فِي  
« الْوَاضِحِ » ، وَالشَّيْخُ الرَّازِي فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَالْحَلَوَانِيُّ فِي « التَّبَصُّرَةِ » رَوَايَةً ؛  
يَجِبُ قَتْلُهُ إِنْ تَرَكَ صَلَاةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : فَإِنْ أَبَى بَعْدَ الدُّعَاءِ حَتَّى خَرَجَ  
وَقْتُهَا ، وَجِبَ قَتْلُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَضِيقْ وَقْتُ الثَّانِيَةِ نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ قَتْلُهُ إِنْ  
تَرَكَ صَلَاتَيْنِ . وَعَنْهُ ، إِنْ تَرَكَ ثَلَاثًا . قَالَ : وَحَكَى الْأَصْحَابُ اغْتِبَارَ ضَيْقِ وَقْتِ

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « يعلم » .

(٣) في : المعنى ٣٥٤/٣ .

أُولَى مِنْ تَقْدِيرِهَا بِأَرْبَعٍ وَخُمْسٍ . وَ « الْقَوْلُ بِقَتْلِ تَارِكِ الصَّلَاةِ » هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : يُسَجَّنُ وَيُضْرَبُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُقْتَلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدِي ثَلَاثٍ ؛ كُفْرٍ بَعْدَ إِيْمَانٍ ، أَوْ زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ ، أَوْ قَتْلِ نَفْسٍ بَغَيْرِ حَقٍّ » . وَلَمْ يُوجَدْ مِنْ هَذَا أَحَدُ الثَّلَاثَةِ ، وَقَالَ ﷺ : « أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا

الثَّانِيَةِ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، وَضَبِيقُ وَقْتِ الرَّابِعَةِ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ . وَقَالَ الزُّرْكَاشِيُّ : وَغَالَى بَعْضُ الْأَصْحَابِ ؛ فَقَالَ : يُقْتَلُ لَتَرْكِ الْأُولَى ، وَلَتَرْكِ كُلِّ فَائِتَةٍ إِذَا أُمِنَ مِنْ غَيْرِ غَدْرٍ ؛ إِذِ الْقَضَاءُ عَلَى الْقَوْرِ .

تَبَيَّنَ : قَوْلُنَا فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى : حَتَّى تَضَائِقَ وَقْتُ التِّي بَعْدَهَا . وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ : وَيَضِيقُ وَقْتُ الرَّابِعَةِ . قِيلَ فِي الْأُولَى : يَضِيقُ الْوَقْتُ عَنْ فِعْلِ الصَّلَاتَيْنِ . وَفِي الرَّوَايَةِ الثَّلَاثَةِ : عَنْ فِعْلِ الصَّلَوَاتِ الْمُتْرُوكَةِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقِيلَ : حَتَّى يَضِيقَ وَقْتُ التِّي دَخَلَ وَقْتُهَا عَنْ فِعْلِهَا فَقَطْ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » .

فَالْمَدَانِ ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، الدَّاعِي لَهُ هُوَ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ . فَلَوْ تَرَكَ صَلَوَاتٍ كَثِيرَةً قَبْلَ الدُّعَاءِ ، لَمْ يَجِبْ قَتْلُهُ ، وَلَا يَكْفُرُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَكَذَا لَوْ تَرَكَ كُفْرًا أَوْ نَذْرًا . وَذَكَرَ الْآجُرِّي ، أَنَّهُ يَكْفُرُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ ، وَلَوْ لَمْ يَدْعُ إِلَيْهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ . وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، فِي بَابِ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : أَوْ اغْتَسَلَ . يَعْنِي بَعْدَ أَنْ أَصْبَحَ . الثَّانِيَةِ ، اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ ؛ بِمِ كُفْرِ إِبْلِيسَ ؟ فَذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَا ، أَنَّهُ كَفَرَ بِتَرْكِ السُّجُودِ ، لَا بِجُحُودِهِ . وَقِيلَ : كَفَرَ لِمُخَالَفَةِ

بِحَقِّهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَحَدُ الْفُرُوعِ ، فَلَا يُقْتَلُ بِتَرْكِهِ <sup>(٢)</sup> ، كَالْحَجِّ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُ الدَّمِ ، فَلَا تُثَبِّتُ الْإِبَاحَةُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ

الْأَمْرِ الشَّافِهُيٍّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَاطِبُهُ بِذَلِكَ . قَالَ الشَّيْخُ بَرَّهَانُ الْإِنْصَافِ

(١) الأول أخرجه البخارى، في: باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...﴾، من كتاب الديات . صحيح البخارى ٦ / ٩ . ومسلم، في: باب ما يباح به دم المسلم، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ٣ / ١٣٠٢، ١٣٠٣ . كما أخرجه أبو داود، في: باب الحكم في من ارتد، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٤٠ . والترمذى، في: باب ما جاء لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث، من أبواب الفتن . عارضة الأحوذى ٢ / ٩ . والنسائى، في: باب ذكر ما يحل به دم المسلم، وباب الصلب، وباب الحكم في المرتد، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ٨٤، ٩٣، ٩٤، ٩٥ . والدارمى، في: باب لا يحل دم رجل يشهد أن لا إله إلا الله، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢ / ٢١٨ . والإمام أحمد، في: المسند ١ / ٦١، ٦٣، ٦٥، ٧٠، ١٦٣، ٣٨٢، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ١٨١، ٢١٤ .

والثاني أخرجه البخارى، في: باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة... من كتاب الإيمان، وفي: باب فضل استقبال القبلة ...، من كتاب الصلاة، وفي: باب وجوب الزكاة، من كتاب الزكاة، وفي: باب قتل من أبى قبول الفرائض، من كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ...، وفي باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ، وباب قول الله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شَوْرىٰ بَيْنَهُمْ﴾ ...، من كتاب الاحتصام . صحيح البخارى ١ / ١٣، ١٠٩، ١٣١ / ٢، ١٩ / ٩، ١١٥، ١٣٨ . ومسلم، في: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا ...، من كتاب الإيمان، وفي: باب فضائل على بن أبى طالب رضى الله عنه، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ١ / ٥١، ٥٢، ٥٣، ٤ / ١٨٧١، ١٨٧٢ . كما أخرجه أبو داود، في: باب الزكاة، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٦ . والترمذى، في: باب ما جاء أمرت أن أقاتل ...، وباب ما جاء في قول النبي ﷺ ...، من أبواب الإيمان، وفي: تفسير سورة الغاشية، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٠ / ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ١٢ / ٢٤٣ . والنسائى، في: باب مانع الزكاة، من كتاب الزكاة، وفي: باب وجوب الجهاد، من كتاب الجهاد، وفي: باب تحريم الدم، من كتاب التحريم، وفي: باب على ما يقاتل الناس، من كتاب الإيمان . المجتبى ٥ / ١١، ١٠ / ٦، ٧، ٧١، ٧٣، ٨ / ٩٦ . وابن ماجه، في: باب في الإيمان، من المقدمة، وفي: باب الكف عن قتال لا إله إلا الله، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١ / ٢٧، ٢ / ١٩٥ . والدارمى، في: باب في القتال على قول النبي ﷺ ...، من كتاب السير . سنن الدارمى ٢ / ٢١٨ . والإمام أحمد، في: المسند ١ / ١١، ١٩، ٣٥، ٣٦، ٢ / ٣١٤، ٣٤٥، ٣٧٧، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٢، ٥٢٧، ٥٢٨، ٣ / ١٩٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٣٢، ٣٣٩، ٣٩٤، ٤ / ٨، ٩، ٥ / ٢٤٦ .

(٢) في الأصل: «تاركه» .

مَعْنَى<sup>(١)</sup> ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ . إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَعَآتُوا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . فَأَبَاحَ قَتْلَهُمْ حَتَّى يَتُوبُوا مِنَ الْكُفْرِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَمَتَى تَرَكَ الصَّلَاةَ ، لَمْ يَأْتِ بِشَرْطِ التَّحْلِيلِ ، فَتَبَقِيَ إِبَاحَةُ الْقَتْلِ ، وَقَالَ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ قَتْلِهِ . وَقَالَ ﷺ : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ : « نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ »<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهَا رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ لَا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ ، فَوَجِبَ [ ١٢٥/١ ط ] أَنْ يُقْتَلَ تَارِكُهُ ، كَالشَّهَادَةِ ، وَحَدِيثُهُمْ حُجَّةٌ لَنَا ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي رَوَيْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَرْكَهَا كُفْرٌ ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ اسْتَنْتَى مِنْهُ : « إِلَّا بِحَقِّهَا » ، وَالصَّلَاةُ مِنْ حَقِّهَا ، ثُمَّ إِنَّ أَحَادِيثَنَا خَاصَّةً ، تَخْصُ عُمُومَ مَا ذَكَرُوهُ ، وَقِيَاسُهُمْ عَلَى الْحَقِّ لَا يَصِحُّ ؛ لِاخْتِلَافِ النَّاسِ فِي جَوَازِ تَأْخِيرِهِ .

الْإِنْصَافُ      الَّذِينَ : قَالَهُ صَبَاحُ « الْفُرُوعِ » فِي الْاسْتِعَاذَةِ لَهُ . وَقَالَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ : إِنَّمَا

(١) فِي م : « مَعْنَاهُ » .

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٥ .

(٣) فِي الْمُسْنَدِ ٤٢١/٦ .

(٤) فِي : بَابِ بَيَانِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُفْرِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٨/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي رَدِّ الْإِرْجَاءِ ، مِنْ كِتَابِ السُّنَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٢٢/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْإِيمَانِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٠ / ٨٩ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٣٤٢/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٢٨٠ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٣٧٠ ، ٣٨٩ . (٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْحُكْمِ فِي الْمُخْتَلِفِينَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٨٠ / ٢ .

وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ .  
المنع

٢٥٦ - مسألة : ( وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ ) لَا يُقْتَلُ تَارِكُ الصَّلَاةِ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِ ، وَيُدْعَى فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ إِلَى فِعْلِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَتْلٌ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، فَتَقَدَّمَتْهُ الاستِتَابَةُ ، كَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ ، وَيُقْتَلُ بِالسَّيْفِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ » (١) . الحديث .

كُفْرٌ ؛ لِأَنَّهُ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ ، وَعَانَدَ ، وَطَعَى وَأَصَرَ ، وَاعْتَقَدَ أَنَّهُ مُحِقٌّ فِي تَرْكِهِ ، وَاسْتَدَّلَ بِأَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُ ، فَكَانَ تَرْكُهُ لِلسُّجُودِ تَسْفِيهَا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمِهِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنَّمَا أَمَرَ بِالسُّجُودِ ، فَاسْتَكْبَرَ ، وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ، وَالْإِسْتِكْبَارُ كُفْرٌ . وَقَالَتِ الْخَوَارِجُ : كُفْرٌ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكُلُّ مَعْصِيَةٍ كُفْرٌ . وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ .

قوله : وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا . حُكْمُ اسْتِتَابَتِهِ هُنَا ، حُكْمُ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّ ، مِنَ الْوُجُوبِ وَعَدَمِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، فِي بَابِهِ .

**قائِلَةٌ :** يَصِيرُ هَذَا الَّذِي كَفَرَ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ مُسْلِمًا بِفِعْلِ الصَّلَاةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَقَلَ حَنْبَلٌ ، تَوْبَتَهُ أَنْ يُصَلِّيَ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْأَصَوْبُ أَنَّهُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الذَّبْحِ وَالْقَتْلِ وَتَحْدِيدِ الشُّفْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ١٥٤٨/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي النَّبِيِّ أَنْ تَصِيرَ الْهَامُ وَالرَّقِيقُ بِالدَّبِيحَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٩٠/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنْ الْمَثَلَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الدَّبَائِعِ . عَارِضَةُ الْأَعْوَدِيِّ ١٧٩/٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِإِحْدَادِ الشُّفْرَةِ ، وَبَابِ ذِكْرِ الْمُنْفَلَةِ الَّتِي لَا يَقْدَرُ عَلَى أَخْذِهَا ، وَبَابِ حَسَنِ الذَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَمِعُ ٢٠٠/٧ - ٢٠٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ إِذَا ذُكِمَ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِعِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٠٥٨/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي حَسَنِ الذَّبِيحَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَايِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٢/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٢٣/٤ - ١٢٥ .

يَصِيرُ مُسْلِمًا بِالصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ كَفَرَهُ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْهَا ، وَبِمُقْتَضَى مَا فِي الصُّورِ ؛ أَنَّهُ  
يَصِيرُ مُسْلِمًا بِنَفْسِ الشَّهَادَتَيْنِ . وَقِيلَ : يَصِيرُ مُسْلِمًا بِالصَّلَاةِ ، وَبِالْإِثْنَيْنِ بِهَا .  
ذَكَرَ ذَلِكَ فِي « التُّكْتِ » .

تنبيه : ظاهر قوله : فَإِنْ تَابَ وَالْأَقِيلَ . أَنَّهُ لَا يَزَادُ عَلَى الْقَتْلِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ،  
وهو المذهب . وقال القاضي : يُضْرَبُ ثُمَّ يُقْتَلُ . وظاهر قوله : أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ  
شَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ تَهَاوُنًا . غَيْرُهَا . وهو صحيح وهو المذهب ، وعليه جمهور  
الأصحاب . قال في « الفروع » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قال ابن شهاب ، وغيره :  
وهو ظاهر المذهب ، فَلَا يَكْفُرُ بِتَرْكِ زَكَاةٍ بَخْلًا ، وَلَا بِتَرْكِ صَوْمٍ وَحَجٍّ بِحُرْمِ تَأْخِيرِهِ  
تَهَاوُنًا [ ٧٥/١ ظ ] . وعنه ، يَكْفُرُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَقَدَّمَ فِي « النَّظْمِ » ، أَنَّ  
حُكْمَهَا حُكْمُ الصَّلَاةِ . وعنه ، يَكْفُرُ بِتَرْكِه الزَّكَاةَ إِذَا قَاتَلَ عَلَيْهَا . وعنه ، يَكْفُرُ  
بِهَا ، وَلَوْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَيْهَا . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ . وَحَيْثُ قُلْنَا : لَا يَكْفُرُ  
بِالتَّارِكِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ . فَإِنَّهُ يُقْتَلُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وعنه ، لَا يُقْتَلُ .  
وعنه ، يُقْتَلُ بِالزَّكَاةِ فَقَطْ . وقال المَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَقَوْلُنَا فِي الْحَجِّ : يَحْرُمُ  
تَأْخِيرُهُ كَعَزْمِهِ عَلَى تَرْكِه ، أَوْ ظَنُّهُ الْمَوْتَ مِنْ عَامِهِ بِاعْتِقَادِهِ الْفَوْرِيَّةِ ، يُخْرِجُ عَلَى  
الْخِلَافِ فِي الْحَدِّ بَوَاطِيءَ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ . وَحَمَلَ كَلَامَ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ . قَالَ  
فِي « الفروع » : وَهَذَا وَاضِحٌ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » قَوْلًا . وَلَا وَجْهَ لَهُ ، ثُمَّ اخْتَارَ  
فِي « الرَّعَايَةِ » : إِنْ قُلْنَا بِالْفَوْرِيَّةِ ، قُتِلَ . وهو ظاهر كلام القاضي فِي  
« الْخِلَافِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : قِيَاسُ قَوْلِهِ : يُقْتَلُ كَالزَّكَاةِ . قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو  
بَكْرٍ فِي « الْخِلَافِ » ؛ فَقَالَ : الْحَجُّ وَالزَّكَاةُ وَالصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ سَوَاءٌ ، يُسْتَتَابُ ؛  
فَإِنْ تَابَ ، وَالْأَقِيلَ . قَالَ فِي « الفروع » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ فِي مَنْ لَا اعْتِقَادَ لَهُ ، وَالْأَقِيلَ  
فَالْعَمَلُ بِاعْتِقَادِهِ أَوَّلَى . وَيَأْتِي مَنْ أُنِيَ فَرَعًا مُخْتَلَفًا فِيهِ ، هَلْ يَفْسُقُ بِهِ أَمْ لَا ؟ وَيَأْتِي  
بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُرْتَدِّ .

وَهَلْ يُقْتَلُ حَدًّا أَوْ لِكُفْرِهِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

٢٥٧ - مسألة : ( وهل يُقْتَلُ حَدًّا أَوْ لِكُفْرِهِ ؟ على رِوَايَتَيْنِ )  
إحداهما ، يُقْتَلُ لِكُفْرِهِ ، كَالْمُرْتَدِّ ، فَلَا يُعَسَّلُ ، وَلَا يُكَفَّنُ ، وَلَا يُصَلَّى  
عليه ، وَلَا يُدْفَنُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ . اخْتَارَهَا أَبُو إِسْحَاقَ ابْنُ شَاقِلَا ، وَابْنُ  
عَقِيلٍ ، وَابْنُ حَامِدٍ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ،  
وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « بَيْنَ  
الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ بُرَيْدَةَ ، قَالَ :  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْعَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ

الإحصاف

فَانْتَدَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ الْأَصْحَابُ : لَا يُقْتَلُ بِصَلَاةٍ فَائِتَةٍ ؛ لِلْخِلَافِ فِي  
الْقَوَرِيَّةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ فِيهِ مَا سَبَقَ . وَقِيلَ : يُقْتَلُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ  
يَجِبُ عَلَى الْقَوْرِ . فَعَلِيَ هَذَا ، لَا يُعْتَبَرُ أَنْ يَضِيقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ،  
لَوْ تَرَكَ شَرْطًا أَوْ رُكْنًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ ، كَالطَّهَارَةِ وَنَحْوِهَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ تَارِكِ  
الصَّلَاةِ . وَكَذَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَوْ تَرَكَ شَرْطًا أَوْ رُكْنًا مُخْتَلَفًا فِيهِ يَعْتَقِدُ  
وُجُوبَهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَعِنْدَ الْمَصْنُفِ  
وَمَنْ تَابَعَهُ ؛ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ لَيْسَ هُوَ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ،  
فِي « الْفُصُولِ » أَيْضًا : لَا بَأْسَ بِوُجُوبِ قِثْلِهِ ، كَمَا نُحَدِّثُهُ بِفَعْلٍ مَا يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَى  
مَذْهَبِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا ضَعِيفٌ . وَفِي الْأَصْلِ نَظَرٌ مَعَ أَنَّ الْفَرْقَ  
وَاضِحٌ .

قوله : وهل يُقْتَلُ حَدًّا ، أَوْ لِكُفْرِهِ ؟ . على رِوَايَتَيْنِ . وَأُظْلِمَتْهُمَا فِي  
« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ،

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٣٢ .

كُفِّرَ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةُ، وَآخِرُهُ مَا تَفْقِدُونَ الصَّلَاةَ»<sup>(٢)</sup>. قَالَ أَحْمَدُ: كُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ آخِرُهُ، لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ. وَقَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا حَظَّ فِي الْإِسْلَامِ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ. وَقَالَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَهُوَ كَاكِرٌ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ<sup>(٣)</sup>: لَمْ يَكُنْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الْأَعْمَالِ، تَرَكَهُ كُفْرٌ، غَيْرَ الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup>. وَلَأَنَّهُمَا عِبَادَةٌ يَدْخُلُ بِفِعْلِهَا فِي الْإِسْلَامِ، فَيُخْرِجُ بِتَرْكِهَا مِنْهُ، كَالشَّهَادَةِ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ، يُقْتَلُ حَدًّا، مَعَ الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ، كَالزَّانِي الْمُحْصَنِ. وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَطَّةٍ، وَأَنْكَرَ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَكْفُرُ. وَذَكَرَ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَلَى هَذَا، لَمْ يَجِدْ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافًا فِيهِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ؛ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. يَتَغَيَّبُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ». وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا

الرَّسُولُ، وَالتَّلْخِصُ»، وَ«الْبُلْغَةُ»، وَ«ابْنِ عُيَيْدَانَ»، وَ«الزُّرْكَشِيُّ»،

- (١) أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء فی ترک الصلاة، من أبواب الإيمان. عارضة الأحوذی ٩٠/١٠.  
والتساقی، فی: باب الحكم فی تارك الصلاة، من كتاب الصلاة. المجتبى ١٨٧/١. والإمام أحمد، فی: المسند ٣٤٦/٥. كما أخرجه ابن ماجه، فی: باب ما جاء فی ترک الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها. سنن ابن ماجه ٣٤٢/١.  
(٢) عزاه الهيثمي إلى الطبرانی، بنحوه عن ابن مسعود. مجمع الزوائد ٣٢٩/٧. وروى الطبرانی أوله عن شداد ابن أوس. المعجم الكبير ٣٥٤/٧.  
(٣) عبد الله بن شقيق القطيل البصري، سمع من عمر والكيار، وتوفي بعد المائة. العبر ١٢٢/١.  
(٤) أخرجه الترمذی، فی: باب ما جاء فی ترک الصلاة، من أبواب الإيمان. عارضة الأحوذی ٩٠/١٠.



عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ ، وَرُوحٌ مِنْهُ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ [ ١٢٦/١ ] حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ . وعن أنس ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وعن أبي هريرة ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَهِيَ نَائِلَةٌ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكْ

و « الشَّارِح » ، إحداهما ، يُقْتَلُ لَكُفْرِهِ . وهو المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب . قال صاحب « الفروع » ، والزركشي : اختاره الأكثر . قال في « الفائق » : ونصره الأكثرون . قال في « الإفساح » : اختاره جمهور أصحاب الإمام أحمد . وذكره القاضي في « شرح الخرقى » ، وابن منجي في « شرحه »

(١) الأول : أخرجه البخاري ، في : باب المساجد في البيوت ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب صلاة النوافل جماعة ، من كتاب التهجد ، وفي : باب الخزيرة ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب العمل الذي ينتهي به وجه الله ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ١ / ١١٥ ، ٢ / ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٤ / ٧ ، ٩٤ / ٨ ، ١١١ / ١١٢ . ومسلم ، في : باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بعذر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٤٥٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٤ .

والثاني : أخرجه البخاري ، في : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ... ﴾ ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري ٤ / ٢٠١ . ومسلم ، في : باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعا ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٥٧ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

والثالث : أخرجه البخاري ، في : باب نهضة الإيمان ونقصانه ، من كتاب الإيمان ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَّصْتُ يَدِي ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١ / ١٧ ، ٩ / ١٤٩ ، ١٥٠ . ومسلم ، في : باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ١٨٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن للنار نفسين ... إلخ ، من أبواب جهنم . عارضة الأخوذ ١٠ / ٦٠ ، ٦١ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الشفاعة ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٦ ، ١٧٣ ، ٢٧٦ .

بِاللَّهِ شَيْئًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عِبَادَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَمَنْ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ؛ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ » <sup>(٢)</sup> . وَلَوْ كَانَ كَافِرًا ، لَمْ يُدْخِلْهُ فِي الْمَشِيشَةِ . وَرَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى مَعَهُمْ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَّا قَوْلٌ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَقِيلَ لَهُ : وَمَا يَنْفَعُهُمْ ؟

وغيرهما . وهو ظاهر المذهب . وذكر في « الوسيلة » ، أَنَّهُ أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَأَنَّهَا اخْتِيارُ الْأَثَرِ وَالْبَرَكِيِّ . قُلْتُ : واختارها أبو بكر ، وأبو إسحاق بن شاقلا ، وابن حاميد ، والقاضي ، وأصحابه ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » ، و « المتهج » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « إدرالك الغاية » . وهو من المفردات . والرواية الثانية ، يقتل حدا . اختاره أبو عبد الله ابن بطّة . وأنكر قول من قال : إِنَّهُ يَكْفُرُ . وقال : المذهب على هذا ، لم أجِدْ في المذهب خلافه . واختاره المصنّف . وقال : هو أصوب القولين . ومال إليه الشارح . واختاره ابن عبدوس في « تذكيرته » ، وابن عبدوس المتقدم . وصحّحه المجدد ، وصاحب

(١) في : باب احتباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١٨٨/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب فضل لا حول ولا قوة إلا بالله ، من أبواب الدعاء . عارضة الأخوذ ٩١/١٣ . وابن ماجه ، في : باب ذكر الشفاعة ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ١٤٤٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٦/٢ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في المحافظة على وقت الصلوات ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب فيمن لم يوتر ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١٠٠/١ ، ٣٢٨ . والنسائي ، في : باب المحافظة على الصلوات الخمس ، من كتاب الصلاة . المجتبى من السنن ١٨٦/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤٤٨/١ ، ٤٤٩ . والدارمي ، في : باب في الوتر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٧٠/١ . والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوتر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١٢٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١٦/٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٢ .

قال : تُنَجِّهِمُ مِنَ النَّارِ ، لَا أَبْأَلُكَ <sup>(١)</sup> . وقال ﷺ : « صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » <sup>(٢)</sup> . رواه الحلال . ولأن ذلك إجماع المسلمين ، فإننا لا نعلم في عصرٍ من الأعصارِ أحدًا من تاركِي الصلاة ترك نفسه ، والصلاة عليه ، ولا منع ميراث مؤروثه منه <sup>(٣)</sup> ، ولا فرق بين الزَّوجَيْنِ لترك الصلاة من أحدهما ، مع كَثْرَةِ تاركِي الصلاة ، ولو كفر لَبَّتْ هذه الأحكام ، ولا نعلم خلافًا بين المسلمين أن تارك الصلاة يجب عليه قضاؤها ، مع اختلافهم في المُرْتَدِّ <sup>(٤)</sup> . وأما الأحاديثُ المتقدمة فهي على وجه التَّغْلِيظِ ، والتَّشْبِيهِ بالكفار ، لا على الحقيقة ، كقوله ﷺ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » <sup>(٥)</sup> . وقوله :

« الْمَذْهَبُ » ، و « مَسْبُوكُ الدِّهَبِ » ، وابنُ رَزِينِ ، و « النَّظْمُ » ، الإِنْصَافُ ، و « التَّصْحِيحُ » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وجزم به في « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، و « الْمُتَنَحِّبِ » ، وقدمه في « الْمُحَرَّرِ » ، و « ابنِ تَيْمِيَّةٍ » ،

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ذهاب القرآن والعلم ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١٣٤٤/٢ ، ١٣٤٥ .  
والحاكم ، في : باب يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب ، من كتاب الفتن . المستدرک ٤٧٣/٤ ، ٤٧٤ .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٥٦ / ٢ .

(٣) سقطت من : (م) .

(٤) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ، أن من لا يصل يومر بالصلاة ، فإن امتنع عوقب حتى يصل ، بإجماع العلماء ، ثم إن أكثرهم يوجبون قتله إذا لم يصل ، فيستتاب فإن تاب وإلا قتل ، وهل يقتل كافرًا أو مرتدًا أو فاسقًا ؟ على قولين مشهورين في مذهب أحمد وغيره . والمنقول عن أكثر السلف يقتضي كفره ، وهذا مع الإقرار بالوجوب . مجموعة الفتاوى ٢٨ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ . وانظر الفهارس ٣٧ / ٤٨ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ، من كتاب الإيمان ، وفي : باب ما ينهى عن السباب واللعن ، من كتاب الأدب ، وفي : باب قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض ، من كتاب الفتن . صحيح البخاري ١ / ١٩ ، ٨ / ١٨ ، ٩ / ٦٣ . ومسلم ، في : باب قول النبي ﷺ سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٨١/١ =

الشرح الكبير « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ : يَا كَافِرٌ . فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا »<sup>(١)</sup> . وقوله : « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ »<sup>(٢)</sup> . وقوله ﷺ : « كَفَرُ بِاللَّهِ تَبَرُّؤُ مِنْ نَسَبٍ ، وَإِنْ دَقَّ »<sup>(٣)</sup> . وأشباه هذا مما أريد به التشديد في الوعيد . قال شيخنا ، رَحِمَهُ اللَّهُ : وهذا أصوب القولين ، والله أعلم<sup>(٤)</sup> .

الإيناف و « الفائي » . وقال في « الرعاة » : وعنه ، يُقْتَلُ حَدًّا . وقيل : لفسقه . وقال الشيخ تقي الدين : قد فرض متأخرو الفقهاء مسألة يمتنع وقوعها ؛ وهو أن الرجل إذا كان مقرًا بوجوب الصلاة ، فدعى إليها ثلاثًا ، وامتنع مع تهديده بالقتل ، ولم يُصَلِّ ، حتى قُتِلَ ، هل يموت كافرًا أو فاسقًا ؟ على قولين . قال : وهذا الفرض باطل ؛ إذ يمتنع أن يقتنع أن الله فرضها ، ولا يفعلها ، ويصبر على القتل . هذا لا يفعلُه أحد قط . انتهى . قلت : والعقل يشهد بما قال ، ويقطع به ، وهو عين الصواب الذي لا شك فيه ، وأنه لا يُقْتَلُ إِلَّا كَافِرًا . فعلى المذهب ، حكمه حكم

= والترمذي ، في : باب ما جاء في الشتم ، من أبواب البر والصلة ، وفي : باب ما جاء في سباب المؤمن فسوق ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ٨ / ١٥٢ ، ١٠ / ١٠٢ . والنسائي ، في : باب قتال المسلم ، من كتاب التحريم . المجتبى ٧ / ١١١ . وابن ماجه ، في : باب في الإيمان ، من المقدمة ، وفي : باب سباب المسلم فسوق وقاله كفر ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ١ / ٢٧ ، ٢ / ١٢٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٧٦ ، ١٧٨ ، ٣٨٥ ، ٤١١ ، ٤١٧ ، ٤٣٣ ، ٤٣٩ ، ٤٤٦ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كافر ، من كتاب الإيمان . صحيح البخاري ٨ / ٣٢ . ومسلم ، في : باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٧٩ . والإمام مالك ، في : باب ما يكره من الكلام ، من كتاب الكلام . الموطأ ٢ / ٩٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨ ، ٤٤ ، ٦٠ ، ١٠٥ ، ١١٣ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا قتيبة ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٧ / ١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٥ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من أنكر ولده ، من كتاب الفرائض . سنن ابن ماجه ٢ / ٩١٦ . والدارمي ، في : باب من ادعى إلى غير أبيه ، من كتاب الفرائض . سنن الدارمي ٢ / ٣٤٣ .

(٤) في المغني ٣ / ٣٥٩ .

**فصل :** وَمَنْ تَرَكَ شَرْطًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ ، أَوْ رُكْنًا ؛ كَالطَّهَارَةِ ، وَالرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودِ ، فَهُوَ كَتَارِكِهَا ، حُكْمُهُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مَعَ ذَلِكَ ، وَجُودُهَا كَعَدَمِهَا . فَأَمَّا الْأَرْكَانُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا ؛ كَاِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ ، وَالْاعْتِدَالِ عَنِ الرُّكُوعِ ، فَإِنْ تَرَكَه مُعْتَقِدًا جَوَازَهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ ، وَلَا يُقْتَلُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَتَّعَلَّقْ بِهِ حَدٌّ ، كَالْمُتَزَوِّجِ بغيرِ وَلِيٍّ ، وَسَارِقِ مَالٍ<sup>(١)</sup> فِيهِ شُبْهَةٌ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا بَأْسَ بِوُجُوبِ قَتْلِهِ .<sup>(٢)</sup> كَمَا نَحْنُوهُ بِفِعْلٍ<sup>(٣)</sup> مَا يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَى مَذْهَبِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . [ ١٢٦/١ ط ]

الْكَفَّارِ ، فَلَا يُعَسَّلُ ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَرِثُ مُسْلِمًا ، وَلَا يَرِثُهُ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ كَالْمُرْتَدِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، يُدْفَنُ مُتَفَرِّدًا . وَذَكَرَ الْأَجْرِيُّ ، أَنَّ مَنْ قُتِلَ مُرْتَدًّا يَتْرَكَ بِمَكَانِهِ ، وَلَا يُدْفَنُ وَلَا كَرَامَةً . وَعَلَيْهَا لَا يَرَقُّ وَلَا يُسَبَّى لَهُ أَهْلٌ وَلَا وَلَدٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَعَلَى الثَّانِيَةِ ، حُكْمُهُ كَأَهْلِ الْكِبَائِرِ .  
**فائدة :** يُحْكَمُ بِكَفْرِهِ حَيْثُ يُحْكَمُ بِقَتْلِهِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَالشَّيْرَازِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا ، وَهُوَ مُقْتَضَى نَصِّ أَحْمَدَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « مَالُهُ » .

(٢ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « نَجَّاهُ بِفِعْلٍ » .



## بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

الشرح الكبير

### بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

أَصْلُ الْأَذَانِ فِي اللَّغَةِ الْإِعْلَامُ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> . أَيْ : إِعْلَامٌ . وَقَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٢)</sup> :

\* أَدْنَتْنا بَيْنَها أَسْمَاءُ \*

أَيْ : أَعْلَمْتَنَا . وَالْأَذَانُ لِلصَّلَاةِ إِعْلَامٌ بِوَقْتِهَا ، وَالْأَذَانُ الشَّرْعِيُّ هُوَ اللَّفْظُ الْمَعْلُومُ الْمَشْرُوعُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ .

الإيضاح

### بَابُ الْأَذَانِ

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، الْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِقَامَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : الْإِقَامَةُ أَفْضَلُ . وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي « الْفَاتِقِ » . وَقِيلَ : هُمَا فِي الْفَضِيلَةِ سَوَاءٌ . الثَّانِيَةُ ، الْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذَا أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ ، وَاخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » <sup>(٣)</sup> : اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، وَجَمَاعَةٌ . وَعَنْهُ ، الْإِمَامَةُ أَفْضَلُ . وَهُوَ وَجْهٌ فِي « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِ [ ٧٦/١ ] ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ . وَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ فِي الْفَضِيلَةِ . وَقِيلَ : إِنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْقِيَامَ بِحَقِّهِ الْإِمَامَةَ وَجَمِيعَ خِصَالِهَا ، فَهِيَ أَفْضَلُ ، وَالْأَفْلا . الثَّلَاثَةُ ، لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِي ، أَنَّهُ أَفْضَلُ . وَقَالَ : مَا صَلَحَ لَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ .

(١) سورة التوبة ٣ .

(٢) هو الحارث بن جَزْرة البشكري ، أَحَدُ شُعْرَاءِ الْمُعَلِّقَاتِ ، وَالشُّعْرُ صَدْرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ فِي مَعْلَقَتِهِ . انظر : شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٣٣ .

(٣) ٥٥ / ٢ .

**فصل :** وفيه فضل عظيم ؛ لما روى أبو هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ ، لَاسْتَهْمُوا عَلَيْهِ » . متفق عليه <sup>(١)</sup> . وعن معاوية بن أبي سفيان ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> . وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « مَنْ أَدْنَى سَبْعِ سِنِينَ مُحْتَسِبًا ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بَرَاءَةً مِنَ النَّارِ » . رواه ابن ماجه <sup>(٣)</sup> . وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثَلَاثَةٌ عَلَى كُتُبَانِ الْمِسْكِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ بِهِ رَاضُونَ ، وَرَجُلٌ يُوَدُّ فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَ صَلَوَاتٍ ، وَعَبْدٌ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلَاهُ » . رواه

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الاستهام في الأذان ، وباب فضل التهجير إلى الظهر ، من كتاب الأذان ، وفي : باب القرعة في المشكلات ، من كتاب الشهادات . صحيح البخاري ١/١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ٢٣٨/٣ . ومسلم ، في : باب تسوية الصفوف وإقامتها .. إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٢٥ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الصف الأول ، من أبواب المواقيت . عارضة الأحوذى ٢/٢٤ . والنسائي ، في : باب الرخصة في أن يقال للعشاء العتمة ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الاستهام على التأذين ، من كتاب الأذان . المجتبى ١/٢١٦ ، ١٩/٢ ، ٢٠ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النداء للصلاة ، من كتاب النداء ، وباب ما جاء في العتمة والصبح ، من كتاب الجماعة . الموطن ١/٦٨ ، ١٣١ . والإمام أحمد ، في : للسند ٢/٢٢٦ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٧٤ ، ٥٣٣ .

(٢) في : باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٢٩٠ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب فضل الأذان وثواب المؤذنين ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/٢٤٠ . والإمام أحمد ، في : للسند ٤/٩٥ ، ٩٨ .

(٣) في : باب في فضل الأذان وثواب المؤذنين ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ١/٢٤٠ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢/٧ .



أحمد ، والترمذي<sup>(١)</sup> . وعن البراء بن عازب ، أن النبي ﷺ قال : « إِنْ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ ، وَالْمُؤَذِّنُ يُعْفَرُ لَهُ بِمَدِّ صَوْتِهِ ، وَيُصَدَّقُهُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَابِسٍ ، وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ » . رواه الإمام أحمد والترمذي<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** قال القاضي : الأذان أفضل من الإمامة . وهذا إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو اختيار ابن أبي موسى ، وجماعة من أصحابنا .<sup>(٣)</sup> وهذا مذهب<sup>(٤)</sup> الشافعي ؛ لما ذكرنا من الأخبار في فضيلته ، ولما روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « الإمام ضامن ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤَمَّنٌ ، اللَّهُمَّ أَزْشِدِ الْأُيُمَةَ ، وَاعْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والترمذي<sup>(٥)</sup> . والأمانة أعلى من الضمان ، والمعفرة أعلى من الإرشاد . والرواية الثانية ، الإمامة<sup>(٦)</sup> أفضل ؛ لأن النبي ﷺ تولاها بنفسه ، وخلفاؤه من بعده ، ولا يختارون إلا الأفضل ، ولأن الإمامة يختار لها من

(١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الملوك الصالح ، من أبواب البر ، وفي : باب حدثنا أبو كريب ، من أبواب صفة الجنة . عارضة الأحوذى ١٥٤/٨ ، ٣٨/١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٢ .  
(٢) أخرجه النسائي ، في : رفع الصوت بالأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ١٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٤/٤ .

(٣ - ٣) في الأصل : « وهو أحد قول » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٣/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤمن ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ ، ٢٨٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٦١ ، ٤٧٢ ، ٥١٤ ، ورواه الإمام أحمد أيضا عن عائشة ، رضى الله عنها ، في : المسند ٦٥/٦ .

(٥) في الأصل : « الإمام » .

وَهُمَا مَشْرُوعَانِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ دُونَ غَيْرِهَا ، لِلرِّجَالِ دُونَ  
النِّسَاءِ .

هو أَكْمَلُ حَالًا وَأَفْضَلُ ، وَاعْتِبَارُ فَضِيلَتِهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ مَنْزِلَتِهِ . وَمَنْ  
نَصَرَ الرِّوَايَةَ الْأُولَى قَالَ : إِنَّمَا لَمْ يَقُولَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ ؛ لِضَيْقِ وَقْتِهِمْ  
عَنْهُ ، وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ : لَوْلَا الْخَلِيفِيُّ <sup>(١)</sup> لَأَذُنْتُ <sup>(٢)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٥٨ - مسألة : [ ١٢٧/١ ] ( وهما مشروران للصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ  
دُونَ غَيْرِهَا ، لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ ) أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ  
مَشْرُوعَانِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَلَا يُشْرَعَانِ لغير الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ؛ لِأَنَّ  
الْمَقْصُودَ مِنْهُ الْإِعْلَامُ بِوَقْتِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى الْأَعْيَانِ ، وَهَذَا لَا يُوجَدُ فِي  
غَيْرِهَا . وَالْأَصْلُ فِي الْأَذَانِ مَا رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
قَالَ : لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنَّ يَغْلَمُوا وَقْتُ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ ، فَذَكَرُوا  
أَنْ يُورُوا نَارًا ، أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا ، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ  
الْإِقَامَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ

تَنْبِيْهَاتٌ ؛ الْأَوَّلُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَهُمَا مَشْرُوعَانِ لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ . سِوَاءَ  
كَانَتْ حَاضِرَةً أَوْ غَائِبَةً ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ غَيْرَ الْغَائِبَةِ . وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ  
قَرِيبًا . وَيَأْتِي أَيْضًا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ ، أَوْ قَضَاءِ فَوَائِدَ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ :  
لِلصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ . أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لغيرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يُشْرَعُ لِلْمَنْدُورَةِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ

(١) الْخَلِيفِيُّ : مِبَالِغَةٌ فِي الْخِلَافَةِ .

(٢) أَخْرَجَهُ بَنُوهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٤٨٦/١ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَذَانِ مَثْنِي مَثْنِي ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٨/١ . وَمُسْلِمٌ ،

فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِشَفْعِ الْأَذَانِ وَلِتَارِ الْإِقَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٨٦/١ .

عنه ، قال : لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّافُوسِ يُعْمَلُ لِيُضْرَبَ بِهِ <sup>(١)</sup> لِلنَّاسِ لَجْمَعِ الصَّلَاةِ ، طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَافُوسًا فِي يَدِهِ ، فَقُلْتُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، أَتَبِيعُ النَّافُوسَ ؟ قَالَ : وَمَا تَصْنَعُ بِهِ ؟ قُلْتُ : نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ . قَالَ : أَفَلَا أَذْكَكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى . قَالَ : فَقَالَ : تَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي غَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ قَالَ : ثُمَّ تَقُولُ إِذَا أَقَمْتَ <sup>(٢)</sup> الصَّلَاةَ : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ ، فَقَالَ : « إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٍّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ ، فَأَلْقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ ، فَلْيُؤْذِنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أَلْدَى صَوْتًا مِنْكَ » . فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ ، فَجَعَلْتُ الْقِيَةَ عَلَيْهِ وَيُؤْذِنُ بِهِ . قَالَ : فَسَمِعَ ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ،

عُبَيْدَانَ ، وَالزُّرَّكَشِيَّ ، وَ « الرُّعَايَةُ الْكُبْرَى » . وَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ مَا يَقُولُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ ، وَالْكَسُوفِ ، وَالِاسْتِسْقَاءِ ، وَالْجِنَازَةِ ، وَالتَّارُوحِ . الثَّالِثُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ لِلرَّجَالِ . أَنَّهُ مَبْشُرٌ لِكُلِّ مُصَلٍّ مِنْهُمْ ، سِوَاءِ صُلِّيَ فِي جَمَاعَةٍ أَوْ مُتَفَرِّدًا ، سَفَرًا أَوْ حَضَرًا . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَالْأَفْضَلُ لِكُلِّ مُصَلٍّ أَنْ يُؤْذِنَ

(١ - ١) في م : « لجمع الناس للصلاة » .

(٢) في الأصل : « قمت إلى » .

(٣) سقطت من : « م » .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ ، يَقُولُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَلِلَّهِ الْحَمْدُ » . أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَهَذَا نَفْظُهُ ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup> ، وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ بَعْضَهُ<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

**فصل :** وَلَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ ، وَأَنَسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ . وَاخْتَلَفُوا ، هَلْ يُسَنُّ لَهُنَّ ذَلِكَ ؟ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ فَعَلْنَ فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْنَ [ ١٢٧/١ ط ] فَجَائِزٌ . وَقَالَ الْقَاضِي : هَلْ تُسْتَحَبُّ لَهَا الْإِقَامَةُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَعَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهَا تُقِيمُ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ أَذَّنَ وَأَقَمَّنَ فَلَا بَأْسَ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا

وَيُقِيمُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَصَلِّيَ قِضَاءً أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْأَذَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا أَفْضَلُ لِكُلِّ مُصَلٍّ ، إِلَّا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَا يُشْتَرَعُ ، بَلْ حَصَلَ لَهُ الْفَضِيلَةُ كَقِرَاءَةِ الْإِمَامِ لِلْمَأْمُومِ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَإِنْ أَقْصَرَ الْمُسَافِرُ أَوْ الْمُتَنَفِّرُ عَلَى الْإِقَامَةِ ، جَازَ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَمَعَهُمَا أَفْضَلُ . انْتَهَى . وَيَأْتِي قَرِيبًا ؛ هَلْ يَكُونُ قَرْضُ كِفَايَةِ الْمُتَنَفِّرِ وَالْمُسَافِرِ أَمْ لَا ؟ الرَّابِعُ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : لِلرِّجَالِ . أَنَّهُ لَا يُشْتَرَعُ لِلنِّسَاءِ ، وَلَا لِلنِّسَاءِ . وَهُوَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١١٦/١ ، ١١٧ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ بَدَأِ الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٣/٤ ، ٢٤٦/٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ بَدَأِ الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ النَّارِمِيُّ ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي بَدَأِ الْأَذَانِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣٠٥/١ .

كَانَتْ تُؤَدِّنُ وَتُقِيمُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ لَأْمَ وَرَقَةَ أَنْ يُؤَدِّنَا هَا وَيُقَامَا ، وَتُؤَمُّ نِسَاءُ أَهْلِ ذَارِهَا<sup>(١)</sup> . إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يَرْوِيهِ الْوَلِيدُ ابْنُ جُمَيْعٍ<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حِبَّانَ : لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ . وَوَثَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ . وَرَوَى عَنْهُ ، لَا يُشْرَعُ لَهَا ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى النَّجَّادُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ »<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْأَذَانَ يُشْرَعُ لَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَلَا يُشْرَعُ لَهَا ، وَلَا تُشْرَعُ لَهَا الْإِقَامَةُ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يُشْرَعُ لَهُ الْأَذَانُ ، لَا تُشْرَعُ لَهُ الْإِقَامَةُ ، كَغَيْرِ الْمُصَلِّيِّ وَالْمَسْبُوقِ .

صَحِيحٌ ، بَلْ يُكْرَهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هُوَ الْمَشْهُورُ الْإِنْصَافِ مِنَ الرِّوَايَاتِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : لَا يُسْتَحَبُّ لَهُنَّ ، فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ « ابْنُ ثَمِيمٍ » ، وَ« الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِثَيْنِ » . وَعَنْهُ ، يُبَاحُ لِهَامَا مَعَ خَفْضِ الصَّوْتِ . ذَكَرَهَا فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : تُنْتَهَى مِنَ الْجَهْرِ بِالْأَذَانِ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ لِلنِّسَاءِ . ذَكَرَهَا فِي « الْفَاتِقِ » . وَعَنْهُ ، يُسَنُّ لَهُنَّ الْإِقَامَةُ ، لَا الْأَذَانُ . ذَكَرَهَا فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ؛ فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي كَرَاهِيَّتِهِمَا لِلنِّسَاءِ ، بَلَا رَفْعِ صَوْتٍ ، وَقِيلَ مُطْلَقًا ، رَوَاتَانِ . وَعَنْهُ ، يُسَنُّ الْإِقَامَةُ فَقَطْ . وَيَتَوَجَّهُ فِي التَّحْرِيمِ جَهْرًا ، الْخِلَافُ فِي قِرَاءَةِ وَتَلْبِيَةِ . انْتَهَى . وَمَتَّعَهُنَّ فِي « الْوَاضِحِ » مِنَ الْأَذَانِ . ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي آخِرِ الْإِحْرَامِ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ إِمَامَةِ النِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٣٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٠٥/٦ .

(٢) هُوَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَمِيعِ الزَّهْرِيِّ . انْظُرْ : الضَّعْفَاءُ الْكَبِيرُ ، لِلْعَقِيلِ ٣١٧/٤ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الْبَيْهَقِيُّ ٤٠٨/١ .

وَهُمَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ ، إِنْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى تَرْكِهِمَا قَاتِلَهُمَا  
الْإِمَامُ .

٢٥٩ - مسألة ؛ قال : ( وهما فرضٌ على الكِفاية ، إِنْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ  
على تَرْكِهِمَا قَاتِلَهُمَا الْإِمَامُ ) كذلك ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ<sup>(١)</sup> ، وهو  
قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، وبعضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ . وبه قال عَطَاءُ ،  
وَمُجَاهِدٌ . قال ابنُ الْمُنْذِرِ : الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ واجبان على كُلِّ جَمَاعَةٍ ، في  
الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ<sup>(٢)</sup> وَصَاحِبُهُ ،  
وَالْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ ، ودَاوَمَ عَلَيْهِ هو وَخُلَفَاؤُهُ وَأَصْحَابُهُ . ولأنَّهُ مِنْ

قوله : وهما فرضٌ كِفايَةٌ . اعْلَمُ أَنَّهما تَارَةً يُفْعَلانِ في الْحَضَرِ ، وتَارَةً في السَّفَرِ ؛  
فَإِنْ فَعَلَهُمَا في الْحَضَرِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهما فَرَضٌ كِفايَةٌ في الْقَرْيِ  
وَالْأَمْصَارِ وَغَيْرِهما . وعليه الْجُمْهُورُ ، وهو مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وعنه ، هما  
فَرَضٌ كِفايَةٌ في الْأَمْصَارِ ، سُنَّةٌ في غَيْرِها . وعنه ، هما سُنَّةٌ مُطْلَقًا . قال الْمَصْنُفُ  
وغيرُهُ : وهو ظاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وقال في « الرُّوضَةِ » : الْأَذَانُ فَرَضٌ ،  
وَالْإِقَامَةُ سُنَّةٌ . وعنه ، هما واجبان لِلْجُمُعَةِ فَقَطْ . اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْمَجْدُ  
في « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُما . وَأَقَامَ الْأَدِلَّةَ على ذَلِكَ . قال الزُّرْكَاشِيُّ : لا نِزاعُ فيما  
نَعْلَمُهُ في وَجوبِهِما لِلْجُمُعَةِ ؛ لِاشْتِراطِ الْجَمَاعَةِ لها . قلتُ : قد تقدَّم الْخِلَافُ في  
ذَلِكَ . ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُما ، لَكِنْ عُدَّ أَنَّه لَمْ  
يُطْلَعْ على ذَلِكَ . وقال بعضُ الْأَصْحَابِ : يَسْقُطُ الْفَرَضُ لِلْجُمُعَةِ بِأَوَّلِ أَذَانٍ . وَإِنْ

(١) في م : « أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ » وهو خطأ . وهو غلامُ الْخِلَالِ ، تقدَّمت ترجمته في ١٦/١ .  
(٢) مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ بْنُ أَشْجَمَ ، الْبَلْخِيُّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ . مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، قَدِمَ على النَّبِيِّ ﷺ في شَيْبَةٍ مِنْ  
قَوْمِهِ فَعَلِمَهُمُ الصَّلَاةَ وَأَمَرَهُمْ بِتَعْلِيمِ قَوْمِهِمْ . تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ . أَسَدُ الْغَابَةِ ٢٠/٥ ، ٢١ .

شعائر الإسلام الظاهرة ، فكان قرصًا ، كالجهاد . فعلى هذا إذا قام به من تحصيل به الكفاية سقط عن الباقي ، كسائر فروض الكفايات ، وإن اتفقوا على تركه أثموا كلهم . ولأن بلائًا كان يؤذن للنبي ﷺ فيكتفى به . وإن اتفق أهل البلد على تركه ، قاتلهم الإمام عليه ؛ لأنه من شعائر الإسلام الظاهرة ، فقتلوا عليه ، كصلاة العيدين . وظاهر كلام الخرقى أن الأذان سنة غير واجب ؛ لأنه قال : فإن صلى بلا أذان ولا إقامة ، كرهنا له ذلك . فجعله مكروها ، وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأنه دعاء إلى الصلاة ، فأشبهه قوله : الصلاة جامعة . وقال ابن أبي موسى : الأذان سنة في إحدى الروايتين ، إلا أذان الجمعة حين يصعد الإمام ، فإنه واجب . وعلى كلا القولين إذا صلى بغير أذان ولا إقامة ، كره له ذلك ؛ لما ذكرنا ، وصححت صلاته ؛ لما روى عن علقمة<sup>(١)</sup> والأسود<sup>(٢)</sup> ، أنهما قالا : دخلنا على عبد الله فصلّى بنا ، بلا أذان ولا إقامة . رواه [ ١٢٨/١ ] الأثرم . قال شيخنا<sup>(٣)</sup> : ولا أعلم أحدا خالف في ذلك إلا غطاء ، قال :

فعلًا في السفر ، فالصحيح من المذهب ، أنهما سنة . وعليه جمهور الأصحاب ؛ منهم أبو بكر ، والقاضي ، في «المحرر» . قال الزركشي : هي المشهورة ، وعليها أكثر الأصحاب . وقدمه في «الفروع» ، و «الرعاية الكبرى» ، و «الفائق» ، وغيرهم . وجزم به في «الرعاية الصغرى» ، وغيره . وعنه ،

(١) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي ، أبو شبل ولد في حياة الرسول ﷺ وروى عن عمرو وعثمان وغيرهم . مات سنة إحدى وستين . تهذيب التهذيب ٢٧٦ - ٢٧٨ .

(٢) أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، سمع من معاذ بن جبل في اليمن قبل أن يهاجر ، توفي سنة أربع ، وقيل خمس وسبعين . تهذيب التهذيب ٣٤٢/١ ، ٣٤٣ .

(٣) في : المغني ٧٣/٢ .

الشرح الكبير  
مَنْ نَسِيَ الْإِقَامَةَ يُعِيدُ . وَنَحْوَهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ،  
قَوْلُ الْجُمْهُورِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلَأَنَّ الْإِقَامَةَ أَحَدُ الْأَذَانَيْنِ ، فَلَمْ يُفْسِدْ  
تَرْكُهَا ، كَالْآخَرِ .

**فصل :** وَمَنْ أَوْجِبَ الْأَذَانَ مِنْ أَصْحَابِنَا إِنَّمَا أَوْجِبَهُ عَلَى أَهْلِ الْمِصْرِ ،  
فَأَمَّا غَيْرُ أَهْلِ الْمِصْرِ مِنَ الْمُسَافِرِينَ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ . كَذَلِكَ ذَكَرَهُ  
الْقَاضِي . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنَّمَا يَجِبُ النَّدَاءُ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي  
يُجْمَعُ<sup>(١)</sup> فِيهَا لِلصَّلَاةِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَذَانَ إِنَّمَا شُرِعَ<sup>(٢)</sup> فِي الْأَصْلِ لِلْإِعْلَامِ  
بِالْوَقْتِ ، لِيَجْتَمَعَ<sup>(٣)</sup> النَّاسُ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَيُذَكِّرُوا الْجَمَاعَةَ . وَيَحْتَمِلُ  
أَنْ يَجِبَ فِي السَّفَرِ لِلْجَمَاعَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُثَنِّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ  
بِهِ بِلَا لَا فِي السَّفَرِ ، وَقَالَ لِمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، وَابْنِ عَمٍّ لَهُ : « إِذَا سَافَرْتُمَا  
فَإَذْنَا وَأَقِيمَا وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرَكُمَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي

الإنصاف  
حُكْمِ السَّفَرِ حُكْمُ الْحَضَرِ فِيهِمَا . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، وَظَاهِرُ  
كَلَامِ جَمَاعَةٍ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِي طَائِفَةٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ

(١) ق م : « يجتمع » .

(٢) ق الأصل : « يشرع » .

(٣) ق الأصل : « ليجمع » .

(٤) أخرجه البخاري ، ق : باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد ، وباب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ،  
وباب إذا استوتوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ، وباب المكث بين السجدين ، من كتاب الأذان ، وق : باب سفر  
الاثنين ، من كتاب الجهاد ، وق : باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الأدب ، وق : باب ما جاء في إجازة  
غير الواحد... من كتاب الآحاد . صحيح البخاري ١/١٦٢ ، ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٤/٣٣ ، ٨/١١ ، ٩/١٠٧ .  
ومسلم ، ق : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٤٦٥ ، ٤٦٦ . كما أخرجه النسائي ،  
ق : باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر ، من كتاب الأذان . المجتبى ٨/٢ ، ٩ . وابن ماجه ، ق :  
باب من أحق بالإمامة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣١٣ . والدارمي ، ق : باب من أحق  
بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٨٦ . والإمام أحمد ، ق : المسند ٣/٤٣٦ ، ٥/٥٣ .



وَجُوبِهِ . وَيَكْفِي مُؤَدَّنٌ فِي الْمَصْرِ ، إِذَا كَانَ يُسْمِعُهُمْ وَيَجْزِي بِقِيَّتِهِمْ بِالْإِقَامَةِ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الَّذِي يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ : يُجْزِيهِ أَذَانُ الْمَصْرِ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : تَكْفِيهِ الْإِقَامَةُ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ : إِنْ شَاءَ أَقَامَ . لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلَّذِي عَلَّمَهُ الصَّلَاةَ : « إِذَا أَرَدْتَ الصَّلَاةَ فَأَحْسِنِ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ »<sup>(١)</sup> . وَفِي لَفْظِ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ : « فَأَقِمْ ثُمَّ كَبِّرْ »<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٣)</sup> .

« نَاطِمُ الْمُفْرَدَاتِ » . وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَالْإِنْصَافِ وَ « الْفَاتِي » . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ .

فَائِدَةٌ : فَعَلِيَ الْقَوْلُ بَأَنَّهُمَا فَرَضُ كِفَايَةٍ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الْمُصَلِّي وَحْدَهُ ، وَالصَّلَاةُ الْمُنْدَوْرَةُ ، وَالْقَضَاءُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَلَيْسَ هُمَا فِي حَقِّهِمَا فَرَضُ كِفَايَةٍ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ بِفَرْضِيَّتِهِمَا فِيهِنَّ . وَهِيَ رَوَايَةٌ فِي الْمُنْفَرِدِ . وَاخْتَارَهُ فِي الْمُنْفَرِدِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ » . وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْدَانَ » .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي لَا يَمُوكِعُهُ بِالْإِعَادَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَفْئَانِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ رَدَّ فَقَالَ : عَلَيْكَ السَّلَامُ ، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِثْنَانِ ، وَفِي : بَابِ إِذَا حَنَثَ نَاسِيًا فِي الْإِيمَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/٢٠١ ، ٨/٦٩ ، ١٦٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٢٩٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي تَرْكِ الذِّكْرِ فِي الرُّكُوعِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّطْبِيقِ ، وَفِي : بَابِ أَقْلٍ مَا يَجْزِي مِنْ عَمَلِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُورِ . الْمُجْتَبَى ٢/١٥١ ، ٣/٥٠ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : السَّنَنِ ١/١١٦ ، ٤/٣٤٠ .

(٢) الْمُتَقَدِّمُ قَبْلَ قَلِيلٍ مِنْ رَوَايَةِ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ .

**فصل : والأفضل لكل مُصَلٍّ أَنْ يُؤَدِّنَ وَيُقِيمَ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ يُصَلِّيَ قَضَاءً أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْأَذَانِ ، لَمْ يَجْهَرْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْوَقْتِ فِي بَادِيَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، اسْتَجَبَ لَهُ الْجَهْرُ بِالْأَذَانِ ؛ لَقَوْلِ أَبِي سَعِيدٍ : « إِذَا كُنْتُ فِي غَتَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ بِالصَّلَاةِ ، فَرَفَعَ صَوْتُكَ بِالنِّدَاءِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَدِّنِ حِينَ وَلَا إِنْسٍ وَلَا شَيْءٍ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَكَانَ إِذَا سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ ، وَإِلَّا أَغَارَ ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ**

**تنبيه : ظاهر قوله : إِنْ اتَّفَقَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى تَرْكِهِمَا قَاتِلَهُمُ الْإِمَامُ . أَمَّا إِذَا قُلْنَا : لِحُكْمَا سُنَّةٍ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَرْكِهِمَا ، فَلَا يُقَاتِلُونَ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يُقَاتِلُونَ أَيْضًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُمَا سُنَّةٌ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ .**

**فائدة : يَكْفِي مُؤَدِّنٌ وَاحِدٌ فِي الْبَصْرِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَأُطْلِقَهُ جَمَاعَةٌ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : يَكْفِي مُؤَدِّنٌ وَاحِدٌ بَحِثُ يُسْمِعُهُمْ . قَالَ الْمَجْدُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُمَا : بَحِثُ يُخَصِّلُ لِأَهْلِهِ الْعِلْمَ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : مَتَى أَدَّنَ وَاحِدٌ ، سَقَطَ عَنْ مَنْ صَلَّى مَعَهُ ، لَا عَنْ مَنْ لَمْ يَصَلِّ**

(١) سقطت من : الأصل .

(٢) في : باب رفع الصوت بالنداء ، من كتاب الأذان ، وفي : باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم ، من كتاب بدء الخلق . صحيح البخاري ١٥٨/١ ، ١٥٤/٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب رفع الصوت بالأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ١١/٢ . وابن ماجه ، في : باب فضل الأذان وثواب المؤدنين ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٩/١ ، ٢٤٠ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النداء للصلاة ، من كتاب النداء . الموطأ ٦٩/١ . والإمام أحمد ، في : للسند ٦٩/٣ ، ٣٥ ، ٤٣ .

الله أكبر . فقال رسول الله ﷺ : « عَلَى الْفِطْرَةِ » . فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، « أشهد أن لا إله إلا الله » . فقال رسول الله ﷺ : « خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ » . فَتَطَرَّوْا فَإِذَا صَاحِبُ مِعْزَى<sup>(١)</sup> . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ الْأَذَانُ فِي السَّفَرِ ، وَلِلرَّاعِي<sup>(٣)</sup> وَأَنْشِبَاهِهِ** [ ١/ ٢٨٨ ط ] ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِقَامَةً ، إِلَّا الصُّبْحَ ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّنُ لَهَا وَيُقِيمُ ، وَكَانَ يَقُولُ : إِنَّمَا الْأَذَانُ عَلَى الْإِمَامِ وَالْأَمِيرِ الَّذِي يَجْمَعُ النَّاسَ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يُقِيمُ الصَّلَاةَ فِي أَرْضٍ تُقَامُ فِيهَا الصَّلَاةُ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ شَاءَ أَذَّنْ وَأَقَامَ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ . وَقَالَ الْحَسَنُ : تُجْزِئُهُ الْإِقَامَةُ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ

مَعَهُ وَإِنْ سَمِعَهُ ، سَوَاءٌ كَانَ وَاحِدًا أَوْ جَمَاعَةً [ ١/ ٧٦ ط ] فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ بِأَذَانٍ أَوْ غَيْرِهِ . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَدِّنَ اثْنَانِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي الْفَجْرِ فَقَطْ ، كِبَلَالٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا ، عَلَى الصَّحِيحِ . جَزَمَ بِهِ الْمَصْنُفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى أَرْبَعَةٍ ؛ لِفِعْلِ عُثْمَانَ ، إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ . وَتَابَعَهُ فِي

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في النسخ : « معز » . والمثبت من صحيح مسلم .

(٣) في : باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٨٨/١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام ... إلخ ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٥٨/٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وصية النبي ﷺ في القتال ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ١٢٠/٧ . والدارمي ، في : باب الإغارة على العدو ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢١٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٢/٣ ، ١٥٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ .

(٤) في الأصل : « الراعي » .

في المسافرين : إذا كانوا رافقاً أذنوا وأقاموا ، وإن كان وحده أقام الصلاة . ولنا ، أن النبي ﷺ كان يؤذن له في الحضر والسفر ، وأمر به مالك بن الحويرث وصاحبه ، وما يُقِلُّ عن السلف في هذا ، فالظاهر أنهم أرادوا وحده ، كما قال إبراهيم النخعي في كلامه ، والأذان مع ذلك أفضل ؛ لما ذكرنا من حديث أبي سعيد ، وحديث أنس ، وروى عتبة بن عامر ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنْ رَأْيِ غَمٍّ فِي رَأْسِ الشَّيْطَانِ »<sup>(١)</sup> لِلْجَبَلِ ، يُؤْذَنُ بِالصَّلَاةِ ، وَيُصَلِّي ، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : انْظُرُوا إِلَيَّ عَنَيْدِي هَذَا ، يُؤْذَنُ وَيُقِيمُ الصَّلَاةَ ، يَخَافُ مِنِّي ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ، وَأَدْخَلْتُهُ الْجَنَّةَ » . رواه النسائي<sup>(٢)</sup> . والصلوات في الأذان على أربعة أضرب ؛ ما يُشْرَعُ لها الأذان والإقامة ، وهي الفرض المؤداة من الصلوات الخمس ، وصلاة يُقيم لها ولا يؤذن ، وهي الثانية من صلاتي الجمع ، وما بعد الأولى من الفوائت ، وصلاة لا يؤذن لها ولا يُقيم ، لكن يُنادي لها : الصلاة جامعة . وهي العیدان والكسوف والاستسقاء ، وصلاة لا يؤذن لها أصلاً وهي صلاة الجنائز .

« المُستَوْعِب » ، و « الرُعَاتَيْن » ، و « الحاوِثَيْن » . والأولى ، أن يؤذن واحد بعد واحد ، ويُقيم من أذن أولاً . وإن لم يَخْصُلِ الإغلام بواحد ، يزيد بقدر الحاجة كل واحد من جانب ، أو دفعة واحدة بمكان واحد ، ويُقيم أحدهم . قال في

(١) الشظية : قطعة من رأس الجبل ، وقيل : هي الصخرة العظيمة الخارجة من الجبل كأنها أنف الجبل . عون المعبود ٤٦٧/١ .

(٢) في : باب الأذان لمن يصلي وحده . من كتاب الأذان . المجتبى ١٧/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الأذان في السفر ، من كتاب السفر . سنن أبي داود ٢٧٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٥/٤ ، ١٥٧ ،

وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِمَا فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ .

٢٦٠ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِمَا فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ ) . وهو قول ابن المنذر ، وكرهه القاسم بن عبد الرحمن <sup>(١)</sup> ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأن النبي ﷺ قال لعثمان بن أبي العاص : « وَاتَّخِذْ مُوَدَّنَا لَا يَأْخُذْ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا » . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي <sup>(٢)</sup> ، وقال : حديث حسن . ولأنه قرينة لفاعله ، لا يصح إلا من مسلم ، فلم يجوز أخذ الأجرة عليه ، كالإمامة . وروى عن أحمد ، أنه قال : يجوز أخذ الأجرة عليه . ورخص فيه مالك ، وقال : لا بأس به ؛ لأنه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه ، أشبه سائر الأعمال .

« الفروع » : والمراد بلا حاجة . وهو كما قال . فإن تشاحوا أقرع بينهم .  
قوله : وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِمَا فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . والرواية الأخرى : يجوز . وعنه ، يُكره . ونقلها حنبل . وقيل : يجوز إن كان فقيراً ، ولا يجوز مع غناه . واختاره الشيخ تقي الدين . قال : وكذا كل قرينة . ذكره عنه في « تجريد العناية » . ويأتي في أثناء باب الإجارة ، هل تصح الإجارة على عمل يختص فاعله أن يكون من أهل القرية ؟

(١) هو أبو عبد الله القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي ، كان رجلاً نبيلاً ، قاضياً بالكوفة ، لا يأخذ أجراً ، أحد من قال له أبو حنيفة في نفر : أنتم مسأروا قلبي ، وجلاء حزني ، توفي سنة خمس وسبعين ومائة . الجواهر المضية ٧٠٨/٢ - ٧١٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب أخذ الأجر على التأذين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٦/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أن يأخذ على الأذان أجراً ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١١/٢ . والنسائي ، في : باب اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجراً ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢٠/٢ .

للمنع فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مُتَطَوِّعٌ بِهِمَا رَزَقَ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ [١٣ ط] مَنْ يَقُومُ بِهِمَا .

٢٦١ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مُتَطَوِّعٌ بِهِمَا رَزَقَ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَنْ يَقُومُ بِهِمَا ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي جَوَازِ اخْتِذِ الرَّزْقِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ وَ<sup>(١)</sup> لَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ حَاجَةٌ ، [ ١٢٩/١ د ] وَقَدْ لَا يُوجَدُ مُتَطَوِّعٌ بِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَدْفَعْ الرَّزْقُ فِيهِ تَعَطُّلٌ ، وَيَرْزُقُهُ الْإِمَامُ مِنَ الْفَيْءِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْدُ لِلْمَصَالِحِ ، فَهُوَ كَأَرْزَاقِ الْقَضَاةِ وَالْعَزَازَةِ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَرْزُقُ الْمُؤَدَّنَ إِلَّا مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ ؛ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّ . فَأَمَّا إِنْ وُجِدَ مُتَطَوِّعٌ بِهِ ، لَمْ يَرْزُقْ غَيْرُهُ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإنصاف قوله : فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مُتَطَوِّعٌ بِهِمَا ، رَزَقَ الْإِمَامُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَنْ يَقُومُ بِهِمَا . كَرَزْقِ الْقَضَاةِ وَغَوَاهُمْ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ مُتَطَوِّعٌ بِهِمَا ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْزُقَ الْإِمَامُ غَيْرَهُ ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ ، لَا يَجُوزُ إِلَّا مَعَ امْتِيَازٍ بِحُسْنِ صَوْتٍ .

= وَابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ السَّنةِ فِي الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ وَالسَّنةِ فِيهَا ، وَفِي : بَابِ مَنْ أَمَّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّفْ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنةِ فِيهَا . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهٍ ٢٣٦/١ ، ٣١٦ .  
كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٢١٧/٤ . وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ ، فِي : بَابِ التَّطَوُّعِ بِالْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ .  
السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٤٢٩/١ .

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا أَمِينًا عَالِمًا بِالْأَوْقَاتِ .

الشرح الكبير

٢٦٢ - مسألة : ( وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا أَمِينًا عَالِمًا بِالْأَوْقَاتِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا <sup>(١)</sup> ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ : « أَلْقِهِ عَلَى يَلَالٍ ؛ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ » <sup>(٢)</sup> . وَاخْتَارَ أَبُو مَحْذُورَةَ لِلْأَذَانِ ؛ لَكَوْنِهِ صَيِّتًا ، وَلِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِغْلَامِ الْمَقْصُودِ بِالْأَذَانِ ، قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٣)</sup> : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ حَسَنَ الصَّوْتِ ؛ لِأَنَّهُ أَرْقَى لِسَامِعِهِ . وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَدْلًا أَمِينًا ؛ لِأَنَّهُ مُؤَمَّنٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ، فَلَا يُؤْمَنُ أَنْ يَغُرَّهُمْ بِأَذَانِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَمَنَاءُ النَّاسِ عَلَى صَلَاتِهِمْ وَسُجُودِهِمْ الْمُؤَذِّنُونَ » . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ <sup>(٤)</sup> مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الحمِيدِ ، وَفِيهِ كَلَامٌ . وَلِأَنَّهُ يُؤَذِّنُ عَلَى مَوْضِعٍ عَالٍ ، فَلَا يُؤْمَنُ مِنْهُ النَّظَرُ إِلَى الْعَوْرَاتِ . وَأَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْأَوْقَاتِ ؛ لِيَتَحَرَّاهَا ،

تنبيه : قوله : وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ صَيِّتًا ، أَمِينًا ، عَالِمًا بِالْأَوْقَاتِ . أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ، وَالْبَصِيرِ وَالْأَعْمَى . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي الْعَبْدِ . وَصَرَّحَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي . وَقَالَ : يَسْتَأْذِنُ سَيِّدَهُ . وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي « الْإِنْصَاحِ » : وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ حُرًّا بَالِغًا طَاهِرًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهَرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ لَا فَرْقَ . قُلْتُ : قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ حُرًّا . وَأَمَّا الْأَعْمَى ؛ فَصَرَّحَ

(١) بعده في الأصل : « أميناً » .

(٢) تقدم في صفحة ٤٨ .

(٣) في : للمنفى ٧٠/٢ .

(٤) في : باب لا يؤذن إلا عدل ثقة ... ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٤٢٦/١ .

فَإِنْ تَشَاحَّ فِيهِ نَفْسَانِ قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ أَفْضَلُهُمَا فِي دِينِهِ وَعَقْلِهِ ، .....

فَيُؤَدَّنُ فِي أَوَّلِهَا ، وَلَآئِهٖ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ الْعَلَطُ وَالْخَطَأُ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَى لَا يَعْرِفُ الْوَقْتَ ، فَرُبَّمَا غَلَطَ . وَكَرِهَ أَذَانَ الْأَعْمَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ كَرِهَ إِقَامَتَهُ . وَإِنْ أَذَّنَ ، صَحَّ أَذَانُهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ يُؤَدِّنُ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مَعَ بَصِيرٍ كَمَا كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَدِّنُ بَعْدَ يَلَالٍ . وَإِنْ أَذَّنَ الْجَاهِلُ أَيْضًا ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ أَذَانُ الْأَعْمَى فَالْجَاهِلُ أَوَّلَى .

٢٦٣ - مسألة : ( فَإِنْ تَشَاحَّ فِيهِ نَفْسَانِ قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ أَفْضَلُهُمَا فِي دِينِهِ وَعَقْلِهِ ) مَتَى تَشَاحَّ نَفْسَانِ فِي الْأَذَانِ ، قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا

بِأَذَانِهِ الْأَصْحَابُ ، وَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِذَا عَلِمَ بِالْوَقْتِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ . فَائْتَدَنَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَيَتَّبِعِي . مُرَادُهُ ، يُسْتَحَبُّ . قَالَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . الثَّانِيَةُ ، يُشْتَرَطُ فِي الْمُؤَدِّنِ ذُكُورِيَّتُهُ ، وَعَقْلُهُ ، وَإِسْلَامُهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ عَلَيْهِ بِالْوَقْتِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يُشْتَرَطُ ذَلِكَ . وَيَأْتِي ذِكْرُ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ إِلَّا مَرَّتَيْنِ . قَوْلُهُ : فَإِنْ تَشَاحَّ فِيهِ نَفْسَانِ قُدِّمَ أَفْضَلُهُمَا فِي ذَلِكَ . يَعْنِي فِي الصَّوْتِ وَالْأَمَانَةِ

(١) في : باب أذان الأعْمى إذا كان له من بغيره ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٦٠/١ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب قبل السجود من البناء ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٧٤/١ ، ٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٣/٢ .



ثُمَّ مَنْ يَخْتَارُهُ الْجِيرَانُ ، فَإِذَا اسْتَوَيَا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا .

الشرح الكبير

في الخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّمَ بِلَالًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ؛ لَكُونِهِ أَتَدَى صَوْتًا مِنْهُ ، وَقَدَّمَ أَبَا مَخْذُورَةَ لَصَوْتِهِ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ سَائِرَ الْخِصَالِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي هَذِهِ الْخِصَالِ قَدَّمَ أَفْضَلَهُمَا فِي دِينِهِ [ ١٢٩/١ ط ] وَعَقْلِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لِيُؤْذَنَ لَكُمْ بِيَخَارِكُمْ ، وَلِيُؤْمَكُمْ أَقْرُوكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ (١) . فَإِنْ اسْتَوَيَا ، قَدَّمَ ( مَنْ يَخْتَارُهُ الْجِيرَانُ ) لِأَنَّ الْأَذَانَ لِإِغْلَامِهِمْ ، فَكَانَ لِرِضَاهُمْ أَثَرٌ فِي التَّقْدِيرِ ، وَلِأَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ يُلْغَمُ صَوْتُهُ وَمَنْ هُوَ أَعْفَى عَنِ النَّظَرِ ، ( فَإِنْ تَسَاوَيَا ) مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ ( أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا ) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي التَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ ، لَاسْتَهَمُوا » (٢) . وَلَمَّا تَشَاحَّ النَّاسُ فِي الْأَذَانِ يَوْمَ الْقَادِسِيَّةِ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ (٣) .

الإنصاف

والعلم بالوقت . وهذا المذهب ، وعليه الجمهور .  
قوله : ثُمَّ أَفْضَلُهُمَا فِي دِينِهِ وَعَقْلِهِ . هذا المذهب ، وعليه الجمهور . وقيل :  
يَقْدُمُ الْأَذِينَ عَلَى الْأَفْضَلِ . قَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » .  
قوله : ثُمَّ مَنْ يَخْتَارُهُ الْجِيرَانُ . أَوْ أَكْثَرُهُمْ . وهو المذهب .  
قوله : فَإِنْ اسْتَوَيَا أَقْرَعَ بَيْنَهُمَا . وهو المذهب . وقَدَّمَ فِي « الْكَافِي » الْقِرْعَةَ بَعْدَ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣٩/١ . وابن ماجه ، في : باب فضل الأذان ونواب المؤذنين ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٤٠/١ .  
(٢) سبق تخريجه في صفحة ٤٤ .  
(٣) انظر : باب الاستهام في الأذان ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١٥٢/١ . والباب نفسه ، من كتاب الصلاة عند البيهقي . السنن الكبرى ٤٢٩/١ .

الأفضليَّة في الصَّوْتِ ، والأمانة ، والعلم . وعنه ، تُقدَّم القرعة على مَنْ يختاره الجيران . نقلها الجماعة . قاله القاضي . قدَّمه في « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « المستوعب » . وقال أبو الخطَّاب وغيره : إذا استويا في الأفضليَّة في الخصال المعبَّرة ، والأفضليَّة في الدين والعقل ، قدَّم أعمرهم للمسجِد ، وأتمهم له مراعاة ، وأقدمهم تأدينا . وجزم به في « التلخيص » ، و « البلغة » . وقال أبو الحسن الأمدى : يُقدَّم الأقدم تأدينا ، أو أبوه . وقال : السُّنة أن يكون المؤدَّن من أولاد مَنْ جعل رسول الله ﷺ الأذان فيه ، وإن كان من غيرهم ، جاز . واعلم أن عبارات المصنِّفين مُختلفة في ذلك ؛ بعضها مبينٌ لبعض . فأنا أذكر لفظ كلِّ مُصنِّف ، تكميلاً للفائدة . فقال في « الكافي » : فإن تشاح فيه اثنان ، قدَّم أكملهما في هذه الخصال ؛ وهى الصَّوْت ، والأمانة ، والعلم بالوقت ، والبصر ، فإن استويا في ذلك ، أقرع بينهما . وعنه ، يُقدَّم مَنْ يرزاه الجيران . وقال في « الوجيز » : فإن تشاح اثنان ، قدَّم الأذنين الأفضل فيه ، ثم من قرع . وقال في « تذكرة ابن عبدوس » : ويُقدَّم الأفضل فيه ، ثم الأذنين ، ثم مختار جاري مُصلٍّ ، ثم من قرع . وهى طريقة المصنِّف بعينها ، لكن شرط في الجار أن يكون مُصلياً ، وهو كذلك . وقال في « الفائق » : ويُقدَّم عند التشاحن أفضلهما في ذلك ، ثم في الدين ، ثم مَنْ يختاره الجيران ، فإن استويا بالإقراع . وقال في « المنور » ، و « المشتب » : ويُقدَّم الأفضل فيه ، ثم في دينه ، ثم مرئضى الجيران ، ثم القارع . وقال في « تجريد العناية » : ويُقدَّم أعلم ، ثم أذنين ، ثم مختار ، ثم قارع . فهؤلاء الأربعة طريقتهم كطريقة المصنِّف . [ ٧٧/١ و ] وقال الناطم : يُقدَّم متيقن عند التنازع ، ثم أذنين ، ثم أعقل ، ثم مَنْ يختاره الجيران ، ثم الإقراع . فقدَّم الأذنين على الأعقل ، ولا ينافى كلام المصنِّف . وقال في « الرعاية الكبرى » : وإن تشاح

فيه اثنان ، قُدِّمَ مَنْ لَهُ التَّقْدِيمُ ، ثُمَّ الْأَعْقَلُ ، ثُمَّ الْأَذَيْنُ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ فِيهِ ، ثُمَّ الْأَخْبَرُ الْإِنْصَافِ بِالْوَقْتِ ، ثُمَّ الْأَعْمَرُ لِلْمَسْجِدِ الْمُرَاعِي لَهُ ، ثُمَّ الْأَقْدَمُ تَأْذِينًا فِيهِ . وَقِيلَ : أَوْ أَبُوهُ ، ثُمَّ مَنْ قَرَعَ مَعَ التَّسَاوَى . وَعَنْهُ ، بَلْ مَنْ رَضِيَهُ الْجِيرَانُ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ أَفْضَلُهُمَا فِي صَوْتِهِ ، وَأَمَانَتِهِ ، وَعِلْمِهِ بِالْوَقْتِ ، ثُمَّ فِي دِينِهِ وَعَقْلِهِ . وَهَذَا الْقَوْلُ الْأَخْبَرُ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ تَابَعَهُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» : فَإِنْ تَشَاخَّ اِثْنَانِ ، قُدِّمَ الْأَذَيْنُ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ فِيهِ ، ثُمَّ الْأَخْبَرُ بِالْوَقْتِ ، ثُمَّ الْأَعْمَرُ لِلْمَسْجِدِ الْمُرَاعِي لَهُ ، ثُمَّ الْأَقْدَمُ تَأْذِينًا فِيهِ ، ثُمَّ مَنْ قَرَعَ . وَعَنْهُ ، مَنْ رَضِيَهُ الْجِيرَانُ . وَقَالَ فِي «الْإِفَادَاتِ» : فَإِنْ تَشَاخَّ فِيهِ اِثْنَانِ ، قُدِّمَ أَذْيُهُمَا ، ثُمَّ أَفْضَلُهُمَا ، ثُمَّ أَعْمَرُهُمَا لِلْمَسْجِدِ ، وَأَكْثَرُهُمَا مِرَاعَاةً لَهُ ، ثُمَّ أَسْبَقُهُمَا تَأْذِينًا فِيهِ ، ثُمَّ مَنْ رَضِيَهُ الْجِيرَانُ ، ثُمَّ مَنْ قَرَعَ . وَقَالَ فِي «الْحَاوِيَيْنِ» : وَإِنْ تَشَاخَّ فِيهِ اِثْنَانِ ، قُدِّمَ الْأَفْضَلُ فِيهِ ، وَالْأَذَيْنُ الْأَعْقَلُ ، الْأَخْبَرُ بِالْوَقْتِ ، الْأَعْمَرُ لِلْمَسْجِدِ ، الْمُرَاعِي لَهُ ، الْأَقْدَمُ تَأْذِينًا ، ثُمَّ مَنْ قَرَعَ . وَعَنْهُ ، مَنْ رَضِيَهُ الْجِيرَانُ . وَقَالَ فِي «إِذْرَاكِ الْعَايَةِ» : وَأَحَقُّهُمْ بِهِ أَفْضَلُهُمْ ، ثُمَّ أَصْلَحُهُمْ لِلْمَسْجِدِ ، ثُمَّ مُخْتَارُ الْجِيرَانِ ، ثُمَّ الْقَارِعُ . وَعَنْهُ ، الْقَارِعُ ، ثُمَّ مُخْتَارُ الْجِيرَانِ . وَقَالَ فِي «التَّلْخِصِ» ، وَ«الْبُلْغَةِ» : فَإِنْ تَشَاخَّوْا ، قُدِّمَ أَكْمَلُهُمْ فِي دِينِهِ وَعَقْلِهِ وَفَضْلِهِ ، فَإِنْ تَشَاخَّوْا ، أَقْرِعْ بَيْنَهُمْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمْ مَرْبُوعٌ فِي عِمَارَةِ الْمَسْجِدِ ، أَوْ التَّقْدِيمُ بِالْأَذَانِ . وَعَنْهُ ، يَقُومُ مَنْ يَرْتَضِي الْجِيرَانُ . وَكَذَا قَالَ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» . وَقَالَ فِي «الْفُصُولِ» : وَإِنْ تَشَاخَّوْا ، قُدِّمَ مَنْ رَضِيَهُ الْجِيرَانُ ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَالْأُخْرَى يُقَدَّمُ مَنْ تُخْرِجُهُ الْقُرْعَةُ . وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ . وَقَالَ فِي «الْمُبْهَجِ» : وَإِنْ تَشَاخَّ اِثْنَانِ فِي الْأَذَانِ ، أَدْنَى أَحَدَهُمَا بَعْدَ الْآخَرِ . وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَمَعَ التَّشَاخُّ يُقَدَّمُ الْأَفْضَلُ فِي ذَلِكَ ، ثُمَّ الْأَذَيْنُ . وَقِيلَ : يُقَدَّمُ هُوَ ، ثُمَّ اخْتِيَارُ الْجِيرَانِ ، ثُمَّ الْقُرْعَةُ . وَعَنْهُ ، هِيَ



رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ ذَكَرَ سَائِرَ الْأَذَانِ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَاجْتَمَعَ مَالِكٌ ، قَالَ : كَانَ الْأَذَانُ الَّذِي يُؤَدَّنُ بِهِ أَبُو مَحْذُورَةَ ؛ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَلَنَا ، مَا ذَكَّرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَهُوَ أَوَّلِي ؛ لِأَنَّ بِلَالًا كَانَ يُؤَدِّنُ بِهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَضْرًا وَسَفَرًا ، وَأَقْرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ بَعْدَ أَذَانِ أَبِي مَحْذُورَةَ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ : إِلَى أَيِّ الْأَذَانِ تَذْهَبُ ؟ قَالَ : إِلَى أَذَانِ بِلَالٍ . قِيلَ لَهُ : أَلَيْسَ حَدِيثُ أَبِي مَحْذُورَةَ بَعْدَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ أَبِي مَحْذُورَةَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ ؟ فَقَالَ : أَلَيْسَ قَدْ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ [١٣٠/٨] إِلَى الْمَدِينَةِ فَأَقْرَأَ بِلَالًا عَلَى أَذَانِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ؟ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا

في « التعليل » .

الإنصاف

فَاللَّذَّةُ : قَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي « النَّهَائَةِ » : يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ قُبِيلَ الْأَذَانِ : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلَّةِ وَكَبِيرَةٌ تَكْبِيرًا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : لَا يُوصَلُ الْأَذَانُ بِذِكْرِ قُبَيْلِهِ ، خِلَافَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعَوَامِّ الْيَوْمَ ، وَلَيْسَ مَوْطِنَ قُرْآنٍ ، وَلَمْ يُحْفَظْ عَنِ السَّلَفِ ، فَهُوَ مُخَدَّثٌ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : يَقُولُ فِي آخِرِ

(١) في : باب صفة الأذان ، من كتاب الأذان . صحيح مسلم ٢٨٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١٧/١ - ١١٩ . والنسائي ، في : باب خفض الصوت في الترجيع في الأذان ، من كتاب الأذان ، وباب كيف الأذان ، وباب الأذان في السفر ، من كتاب الأذان . المجتبى ٤/٢ - ٧ . وابن ماجه ، في : باب الترجيع في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٤/١ ، ٢٣٥ . والدارمي ، في : باب الترجيع في الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٨/٣ ، ٤٠٩ .

(٢) في الموضوع السابق . وانظر : الاستذكار ، لابن عبد البر ٨٠/٢ ، ٨١ .

(٣) سورة الإسراء ١١١ .

المقنع والإقامة إحدى عشرة كلمة . فَإِنْ رَجَعَ فِي الْأَذَانِ أَوْثَى الْإِقَامَةُ  
فَلَا بَأْسَ .

الشرح الكبير  
أمر أبا مخذورة بذكر الشهادتين سراً ؛ ليحصل له الإخلاصُ بهما ، فإنه  
في الأسرار أبلغ ، وخص أبا مخذورة بذلك ؛ لأنه لم يكن مقرّاً بهما حينئذ ،  
فإن في (١) الخبر أنه كان مستهزئاً يحكي أذان مؤذن رسول الله ﷺ  
فسمع النبي ﷺ صوته ، فدعاه ، فأمره بالأذان ، قال : ولا شيء عندي  
أبغض من النبي ﷺ ، ولا مما يأمرني به . فقصد النبي ﷺ نطقه  
بالشهادتين سراً ليسلم بذلك ، وهذا لا يوجد في غيره ، ودليل هذا  
الاجتماع كون النبي ﷺ لم يأمر به بلالاً ، ولا غيره ممن هو ثابت  
بالإسلام .

٢٦٥ - مسألة : ( والإقامة إحدى عشرة كلمة ، فإن رجع في الأذان  
أو ثنى في الإقامة ، فلا بأس ) وجملته ذلك ، أن الإقامة المختارة عند  
إيماننا ، رحمه الله ، إقامة بلال التي ذكرنا في حديث عبد الله بن زيد ،

الإنصاف  
دعاء القنوت : ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ . الآية . فقال في « الفروع » : فيتوجه عليه  
قولها قبل الأذان .

قوله : والإقامة إحدى عشرة كلمة . هو المذهب ، وعليه الإمام والأصحاب .  
وعنه ، هو مختار بين هذه الصفة وثنتين .

فائدة : لا يشرع الأذان بغير العربية مطلقاً . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : لا يجوز الأذان بغير العربية ، إلا لتفسيه مع عجزه . قاله أبو المعالي . ذكره  
عنه في « الفروع » ، في آخر باب الإحرام .

وهي : الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . وبهذا قال الأوزاعي ، وأهل الشام ، ويحيى بن يحيى ، وأبو ثور ، وإسحاق ، والشافعي وأصحابه ، وأهل مكة . وقال الثوري ، وأصحاب الرأي <sup>(١)</sup> : الإقامة مثل الأذان ويُرِيدُ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . مَرَّتَيْنِ . لما روى عن عبد الله بن زيد ، قال : كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً ، في الأذان والإقامة . رواه الترمذي <sup>(٢)</sup> . وعن أبي مخذرة ، أن النبي ﷺ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً ، وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً . رواه أبو داود ، والترمذي <sup>(٣)</sup> ، وقال : حديث حسن صحيح . وقال مالك : الإقامة عشر كلمات ، يقول : قد قامت الصلاة . مرة واحدة . لقول

قوله : فَإِنْ رَجَعَ فِي الْأَذَانِ ، أَوْ ثَنَى فِي الْإِقَامَةِ ، فَلَا بَأْسَ . وهذا المذهب ، وعليه الإمام والأصحاب . وعنه ، لا يُعْجِزُنِي تَرْجِيعُ الْأَذَانِ . وعنه ، التَّرجِيعُ وَعَدَمُهُ سَوَاءٌ .

**قائدة :** التَّرجِيعُ قولُ الشَّهَادَتَيْنِ سِرًّا بَعْدَ التَّكْبِيرِ ، ثُمَّ يَجْهَرُ بِهِمَا .

(١) بعده في الأصل : : وأبو حنيفة .

(٢) في : باب ما جاء أن الإقامة مثني مثني ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣١٠/١ .  
(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب كيف الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الترجيع في الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣٠٨/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب كم الأذان من كلمة ، من كتاب الأذان . المجتبى ٥/٢ . وابن ماجه ، في : باب الترجيع في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٥/١ . والدارمي ، في : باب الترجيع في الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧١/١ . والإمام أحمد ، في : للمسنند ٤٠٩/٣ ، ٤٠١/٦ .

أُتْسِرَ : أَمَرَ بِلاَ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ ، وَيُوتَرَ الْإِقَامَةُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، وَالْإِقَامَةُ مَرَّةً مَرَّةً ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّهُ وَصَفَ الْإِقَامَةَ كَمَا ذَكَرْنَا . وَالحديث الذي احتجوا به من حديث عبد الله بن زَيْدٍ ، رَوَاهُ عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ [١٣٠/١] ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَقَدْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ . وَقَالَ : الصَّحِيحُ مِثْلُ <sup>(٣)</sup> مَا رَوَيْنَا . وَالَّذِي احْتَجَّ بِهِ مَالِكٌ حُجَّةً لَنَا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ مُجْمَلًا ، وَقَدْ فَسَّرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ وَبَيَّنَّهُ ، فَكَانَ الْأَخْذُ بِهِ أَوْلَى ، وَخَبَرْتُ ابْنَ مَحْذُورَةَ مَثْرُوكًا بِالْإِجْمَاعِ ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَعْمَلُ بِهِ فِي الْإِقَامَةِ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَعْمَلُ بِهِ فِي الْأَذَانِ ، فَكَانَ الْأَخْذُ

- (١) أخرجه البخاري ، في : باب بدء الأذان ، وباب الأذان منى منى ، وباب الإقامة واحدة إلا قوله : قد قامت الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفي : باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري ١٥٧/١ ، ٢٨٦ ، ٢٠٦/٤ . ومسلم ، في : باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٨٦/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢١/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ماجاء في أفراد الإقامة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣٠٩/١ . والنسائي ، في : باب تنبيه الأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٤/٢ . وابن ماجه ، في : باب أفراد الإقامة ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٤١/١ . والدارمي ، في : باب الأذان منى منى والإقامة مرة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧٠/١ ، ٢٧١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٣/٣ ، ١٨٩ .
- (٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٢/١ . والنسائي ، في : باب تنبيه الأذان ، وباب كيف الإقامة ، من كتاب الأذان ، المجتبى ٤/٢ ، ١١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٥/٢ ، ٨٧ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب الأذان منى منى والإقامة مرة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧٠/١ .
- (٣) سقطت من : م .



وَيَقُولُ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ . مَرَّتَيْنِ .  
 المنع

بحدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَوَّلَى ، وَلَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا تَرْجِيحَهُ فِي الْأَذَانِ ، كَذَا فِي  
 الْإِقَامَةِ . وَالْاِخْتِلَافُ هُنَا فِي الْأَفْضَلِيَّةِ مَعَ جَوَازِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ .  
 نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ؛ لَكُونِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ  
 قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

٢٦٦ - مسألة : ( وَيَقُولُ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ  
 النَّوْمِ . مَرَّتَيْنِ ) وَهَذَا مُسْتَحَبٌّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، خَاصَّةً بَعْدَ قَوْلِهِ : حَيَّ  
 عَلَى الْفَلَاحِ . وَيُسَمَّى هَذَا التَّثْوِيبَ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُثْمَرَ ، وَالْحَسَنُ ،  
 وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ . وَقَالَ أَبُو  
 حَنِيفَةَ : التَّثْوِيبُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي الْفَجْرِ ، أَنْ يَقُولَ : حَيَّ عَلَى  
 الصَّلَاةِ . مَرَّتَيْنِ ، وَ : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ . مَرَّتَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى  
 النَّسَائِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، عَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ : فَإِنْ كَانَ صَلَاةُ الصُّبْحِ ، قُلْتُ :  
 الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا  
 إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ <sup>(١)</sup> . وَمَا ذَكَرُوهُ ، قَالَ إِسْحَاقُ : هَذَا شَيْءٌ أَحَدَثَهُ النَّاسُ . وَقَالَ  
 التِّرْمِذِيُّ : هَذَا <sup>(٢)</sup> التَّثْوِيبُ الَّذِي كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ <sup>(٣)</sup> . وَيُكْرَهُ التَّثْوِيبُ فِي

قوله : وَيَقُولُ فِي أَذَانِ الصُّبْحِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ . مَرَّتَيْنِ . لَا نِزَاعَ فِي  
 اسْتِحْبَابِ قَوْلِ ذَلِكَ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب كيف الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١٧/١ . والنسائي في :  
 باب الأذان في السفر ، من كتاب الأذان . المجتبى ٧/٢ .

(٢) في م : وهو ١ .

(٣) قول إسحاق والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى  
 ٣١٥ ، ٣١٤/١ .

غير الفجر ، سواء ثَوَّبَ في الأذان أو بعده ؛ لما روى عن بلال ، قال :  
أمرني رسول الله ﷺ أن أثَوَّبَ في الفجر ، ونهاني أن أثَوَّبَ في العشاء .  
رواه الإمام أحمد ، وابن ماجه <sup>(١)</sup> . ودخل ابن عمر مسجداً يصلي فيه ،  
فسمع رجلاً يثَوَّبُ في أذان الظهر ، فخرج ، فقيل له : إلى أين ؟ فقال :  
أخرجتني البدعة <sup>(٢)</sup> . ولأن صلاة الفجر وقت ينأى فيه عامة الناس ،  
فاختص بالتثويب لاختصاصه بالحاجة إليه .

**فصل :** ولا يجوز الخروج من المسجد بعد الأذان إلا لعذر . قال  
الترمذي <sup>(٣)</sup> : وعلى هذا العمل من أصحاب رسول الله ﷺ ومن  
بعدهم ، أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان إلا من عذر . قال  
أبو الشعثاء <sup>(٤)</sup> : كنا قعوداً مع أبي هريرة في المسجد ، فاذن المؤذن ، فقام

الإنصاف الأصحاب . وعنه ، يجب ذلك . جزم به في « الروضة » . واختاره ابن عبوس  
في « تذكيره » ، وهو من المفردات .

**فائدتان ؛** إحداهما ، يُكره التثويب في غير أذان الفجر ، ويُكره بعد الأذان  
أيضاً . ويُكره النداء بالصلاة بعد الأذان . والأشهر في المذهب كراهة نداء الأمراء  
بعد الأذان [ ٧٧/١ ط ] ، وهو قوله : الصلاة يا أمير المؤمنين ، ونحوه . قال في  
« الفصول » : يُكره ذلك ؛ لأنه بدعة . ويحتمل أن يخرج به عن البدعة لفعله زمن  
معاوية . انتهى .

(٧) أخرجه ابن ماجه ، في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٧/١ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ١٥/٦ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ماجاء في التثويب بالفجر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأخوذى ٣١٥/١ .

(٣) انظر : عارضة الأخوذى ٦/٢ .

(٤) سليم بن أسود بن حنظلة الكوفي الحارثي ، أبو الشعثاء ، تابعي ثقة . توفي سنة خمس وثمانين . تهذيب التهذيب

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ ، وَيَحْدُرُ الْإِقَامَةَ ، ..... المنع

رجلٌ من المسجد يمشي ، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد [١٣١/١] ، فقال أبو هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم عليه السلام . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي <sup>(١)</sup> ، وقال : حديث حسن صحيح . وعن عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ الْأَذَانَ فِي الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ خَرَجَ ، لَمْ يَخْرُجْ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الرَّجْعَةَ ، فَهُوَ مُنَافِقٌ » . رواه ابن ماجه <sup>(٢)</sup> . فأما إن خرج لعذر ، كفعل ابن عمر حين سَمِعَ التَّوْبِيعَ فجائز ، وكذلك مَنْ تَوَى الرَّجْعَةَ ؛ لحديث عثمان . والله أعلم .

٢٦٧ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ ، وَيَحْدُرُ الْإِقَامَةَ ) التَّرَسُّلُ : التَّمَهُّلُ والتَّائِي . مِنْ قَوْلِهِمْ : جَاءَ فُلَانٌ عَلَى رِسْلِهِ . وَالْحَدْرُ : ضِدُّ ذَلِكَ ، وَهُوَ الْإِسْرَاعُ . وَهُوَ مِنْ آدَابِ الْأَذَانِ وَمُسْتَحَبَّاتِهِ . وَهَذَا

الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ ، وَيَحْدُرُ الْإِقَامَةَ . وَهَذَا بِلَا إِنْصَافٍ ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ بَطَّةَ ، وَأَبُو حَفْصٍ ، وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْأَصْحَابِ : إِنَّهُ يَكُونُ فِي حَالِ تَرَسُّلِهِ وَحَدْرِهِ لَا يَصِلُ الْكَلَامَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مُعَرَّبًا ، بَلْ جَزْمًا

(١) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٥٣/١ ، ٤٥٤ . وأبو داود ، في : باب الخروج من المسجد بعد الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٦/٢ . كما أخرجه الساقى ، في : باب التشديد في الخروج من المسجد بعد الأذان ، من كتاب الأذان . المجيبى ٢٤/٢ . وابن ماجه ، في : باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج ، من كتاب الأذان والسنة فيها . سنن ابن ماجه ٢٤٢/١ .

(٢) في : باب إذا أذن وأنت في المسجد فلا تخرج ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٤٢/١ .

مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَصَاحِبَاهُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَلَا نَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ ؛ لَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَالٍ : « إِذَا أَدْنَتْ فَتَرَسَّلْ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدَرْ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : إِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِلْمُؤَذِّنِ : إِذَا أَدْنَتْ فَتَرَسَّلْ ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْدَمْ <sup>(٢)</sup> . وَأَصْلُ الْحَدْمِ <sup>(٣)</sup> فِي الْمَشْيِ : الْإِسْرَاعُ . وَلَأنَّهُ يَخْصُلُ بِهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، فَاسْتَحَبَّ ، كَالْأَفْرَادِ ، وَلَأنَّ الْأَذَانَ إِعْلَامُ الْغَائِبِينَ ، فَالْتَّيَّبُ فِيهِ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ ، وَالْإِقَامَةُ إِعْلَامُ الْحَاضِرِينَ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِيهَا . وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ ، أَنَّهُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَصِلُ الْكَلَامُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مُعَرِّبًا ، بَلْ جَزْمًا . وَحَكَاهُ ابْنُ الْأَثَرِيِّ <sup>(٤)</sup> عَنْ أَهْلِ

الإنصاف  
وإِسْكَانًا . وَحَكَاهُ ابْنُ بَطَّةَ عَنِ ابْنِ الْأَثَرِيِّ ، عَنْ أَهْلِ اللَّعَةِ . قَالَ : وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : شَيْئَانِ مَجْزُومَانِ ، كَانُوا لَا يُعَرَّبُونَهُمَا ؛ الْأَذَانُ ، وَالْإِقَامَةُ . قَالَ : وَقَالَ أَيْضًا : الْأَذَانُ جَزْمٌ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : مَعْنَاهُ اسْتِحْبَابُ تَقْطِيعِ الْكَلِمَاتِ بِالْوَقْفِ عَلَى كُلِّ جُمْلَةٍ ، فَيَخْصُلُ الْجَزْمُ وَالسُّكُونُ بِالْوَقْفِ ، لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الْوَقْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ يَتْرُكُ إِغْرَابَهَا ، كَمَا قَالَ . انْتَهَى . وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَرَسَّلَ فِي الْأَذَانِ ، وَيَحْدَرْ الْإِقَامَةَ ، وَأَنْ يَقِفَ عَلَى كُلِّ كَلِمَةٍ . وَقَالَ ابْنُ بَطَّةَ : يُسْتَحَبُّ تَرْكُ الْإِغْرَابِ فِيهِمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :

(١) في : باب ما جاء في الترسل في الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣١١/١ ، ٣١٢ .

(٢) في الأصل : « فاحدر » . وهو في غريب الحديث ٢٤٤/٣ ، ٢٤٥ .

(٣) في الأصل : « الحنر » .

(٤) في م : « الأعرابي » .

وهو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، أبو بكر الأنباري ، صاحب المصنفات ، مع حاله من الأمانة في زمانه ، وروى عنه مثل ذلك . توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ، وقيل : سنة سبع . إنباه الرواه ٢٠١/٣ - ٢٠٨ .

وَيُؤَذِّنُ قَائِمًا مُتَطَهِّرًا عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ ، ..... المنع

اللغة ، وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّحْيِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : شَيْئَانِ مَجْزُومَانِ كَانُوا لَا يُعْرَبُونَهُمَا ؛ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ . وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ .

٢٦٨ - مسألة : ( وَيُؤَذِّنُ قَائِمًا مُتَطَهِّرًا عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ مُسْتَقْبِلِ

الْقِبْلَةِ ) قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَقَطُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُؤَذِّنَ الْمُؤَذِّنُ قَائِمًا . وَرَوَى فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ : « قُمْ فَأَذِّنْ »<sup>(١)</sup> . وَكَانَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُؤَذِّنُونَ قِيَامًا . فَإِنْ أَذَّنَ قَاعِدًا لِعُذْرِ فَلَا بَأْسَ . قَالَ الْحَسَنُ الْعَبْدِيُّ<sup>(٢)</sup> : رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُؤَذِّنُ قَاعِدًا ، وَكَانَتْ رِجْلُهُ أُصِيبَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . [ ١٣١/١ ط ] رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٣)</sup> . وَإِنْ فَعَلَهُ لغيرِ عُذْرٍ ، فَقَدْ كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَيَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ آكَدٌ مِنَ الْخُطْبَةِ ، وَتَصِحُّ مِنَ الْقَاعِدِ .

وَيَجْزِيهِمَا ، وَلَا يُعْرَبُهُمَا . وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ .

الإنصاف

قوله : وَيُؤَذِّنُ قَائِمًا . يَعْنِي ؛ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ قَائِمًا ، فَلَوْ أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ قَاعِدًا ، أَوْ رَاكِبًا لغيرِ عُذْرٍ ، أَوْ مَاشِيًا ، جَازَ ، وَيُكْرَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : فَإِنْ أَذَّنَ قَاعِدًا لغيرِ عُذْرٍ ، فَقَدْ كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَيَصِحُّ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » لغيرِ الْقَائِمِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّكْبِيرِ بِالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ غَيْمٍ ، مِنْ كِتَابِ مَوَاقِبَتِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٤/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٠٤/١ .

(٢) الْحَسَنُ بْنُ عَمَّادٍ الْعَبْدِيُّ ، رَوَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، رَوَى عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ الْهَمَاقِيُّ . التَّارِخُ الْكَبِيرُ ٣٠٦/٢/١ .

(٣) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَذَانِ رَاكِبًا وَجَالِسًا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣٩٢/١ .

**فصل** : وَيَجُوزُ الْأَذَانُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْأَذَانِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، فَسَهَّلَ فِيهِ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : ثَبِتَ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ كَانَ يُؤَذِّنُ عَلَى الْبَعِيرِ ، وَيَنْزِلُ فَيُقِيمُ<sup>(١)</sup> . وَلَئِنَّهُ إِذَا جَازَ التَّنْفُلَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، فَلَا أَذَانَ أَوْلَى . <sup>(٢)</sup> وَبِهِ قَالَ<sup>(٣)</sup> سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَرَبِيعُ بْنُ جِرَاشٍ<sup>(٤)</sup> ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ : لَا يُقِيمُ وَهُوَ رَاكِبٌ .

تَمِيمٌ فِي الْجَمِيعِ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِنْ أَدَّنَ قَاعِدًا ، لَا يُعْجِئُنِي . وَجَزَمَ فِي « التَّلْخِصِ » بِالْكَرَاهَةِ لِلْمَاشِي ، وَبَعْدَمِهَا لِلرَّاكِبِ الْمُسَافِرِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » : وَيُيَاحَنُ لِلْمُسَافِرِ مَاشِيًا وَرَاكِبًا فِي السَّفِينَةِ وَالْمَرَضِ جَالِسًا . وَقَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيُيَاحَنُ لِلْمُسَافِرِ حَالَ مَشْيِهِ وَرُكُوبِهِ ، فِي رَوَايَةٍ . وَقَالَ فِي مَكَانٍ آخَرَ : وَلَا يَمْشِي فِيهِمَا ، وَلَا يَرْكَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، كُرِهَ . وَقَالَ فِي « الْفَاتِي » : وَيُيَاحَنُ لِلْمُسَافِرِ مَاشِيًا وَرَاكِبًا . انْتَهَى . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْكُلِّ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ فِي الْحَضَرِ دُونَ السَّفَرِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنْ أَدَّنَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا حَضَرًا ، كُرِهَ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْإِقَامَةِ فِي الْحَضَرِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ أَدَّنَ قَاعِدًا ، أَوْ مَشَى فِيهِ كَثِيرًا ، يَطَّلُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي الثَّانِيَةِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَعَنْهُ ، إِنْ مَشَى فِي الْأَذَانِ كَثِيرًا عَرَفَا ، يَطَّلُ . وَمَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، إِلَى عَدَمِ إِجْزَاءِ أَذَانِ الْقَاعِدِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ وَعَنْهُ . وَحَكَى أَبُو الْبَقَاءِ ، فِي « شَرْحِهِ »

(١) أخرجه البيهقي في الموضع السابق .

(٢ - ٣) في م : « به قاله » .

(٣) رُبِمَا مِنْ جِرَاشِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو أَبُو مَرْيَمَ الْكُوفِيُّ تَابِعِي ثِقَةٌ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ لَمْ يَكْذِبْ كَذِبَةً قَطُّ ، رَوَى عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ . مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذَّنَ مُتَطَهِّرًا مِنَ الْحَدَثَيْنِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يُؤَذَّنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالْمَوْقُوفُ أَصَحُّ . فَإِنْ أَذَّنَ مُحْدِثًا جَازَ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، وَالطَّهَارَةِ لَا تُشْتَرِطُ لَهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَيُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ ، رُوِيَ كَرَاهَتُهُ عَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَرَخَّصَ فِيهِ النَّحْوِيُّ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَقَتَادَةَ ، وَحَمَّادًا . وَقَالَ مَالِكٌ : يُؤَذَّنُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ ، وَلَا يُقِيمُ إِلَّا عَلَى وُضُوءٍ .

رَوَايَةٌ ؛ أَنَّهُ يُعِيدُ إِنْ أَذَّنَ قَاعِدًا . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى نَفْيِ الِاسْتِحْبَابِ . الْإِنْصَافُ وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى نَفْيِ الْاِعْتِدَادِ بِهِ .

قَوْلُهُ : مُتَطَهِّرًا . يَعْنِي أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ الطَّهَارَةُ لَهُ . وَهَذَا بِلَا زِوَاعٍ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . وَلَا تَجِبُ الطَّهَارَةُ الصَّغْرَى لَهُ ، بِلَا زِوَاعٍ . وَيَصِحُّ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ ، لَكِنْ تُكْرَهُ لَهُ الْإِقَامَةُ ، بِلَا زِوَاعٍ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَلَمْ يُكْرَهُ الْأَذَانَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ« الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يُكْرَهُ الْأَذَانُ أَيْضًا . وَهِيَ فِي الْإِقَامَةِ أَشَدُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » . وَيَصِحُّ مِنَ الْجُنُبِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ حَرْبٍ . وَعَنْهُ ، يُعِيدُ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَابْنُ عَبْدِ دُوسٍ الْمُتَقَدِّمُ . وَأَطْلَقَهُمَا

(١) في : باب ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢/٢ .

(٢) في الأصل : « صح » .

**فصل :** فَإِنْ أَذَّنَ جُنبًا ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ . اخْتَارَهُ  
الْجَرَقِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ مَشْرُوعٌ  
لِلصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ الْقِرَاءَةَ وَالْخُطْبَةَ . وَالثَّانِيَةُ ، يُعْتَدُّ بِهِ . قَالَ الْآمِدِيُّ : وَهُوَ  
الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ الْحَدَّثَيْنِ ،  
فَلَمْ يَمْنَعْ صِحَّتَهُ كَالْآخَرِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْذَنَ عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ ، وَرُويَ  
عَنْ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ ، قَالَتْ : كَانَ يَنْتَبِئُ مِنْ أَطْوَلِ بَيْتٍ <sup>(١)</sup> حَوْلَ  
الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ بِلَالٌ يُؤْذَنُ عَلَيْهِ الْفَجْرَ ، فَيَأْتِي بِسَحَرٍ ، فَيَجْلِسُ عَلَى الْبَيْتِ  
يَنْظُرُ إِلَى الْفَجْرِ فَإِذَا رَأَاهُ تَمَطَّى ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعِينُكَ وَأَسْتَعْدِيكَ  
عَلَى قُرَيْشٍ ، أَنْ يَقِيمُوا دِينَكَ . قَالَتْ : ثُمَّ يُؤْذَنُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .  
وَيُؤْذَنُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، وَلَا تَعْلَمُ خِلَافًا فِي اسْتِحْبَابِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ :  
أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِالْأَذَانِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
مُؤَذِّنَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يُؤْذَنُونَ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَإِنْ أَعْلَلَ بِاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ،  
كُرِّهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَصَحَّ . [ ١٣٢/١ ]

فِي « الْإِيضَاحِ » . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ فِي إِعَادَتِهِ  
إِحْتِمَالَانِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ إِنْ كَانَ أَذَانُهُ فِي مَسْجِدٍ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ جَوَازِ اللَّبِثِ ، إِمَّا  
بُؤْضٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ، أَوْ بِخَبَسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، صَحَّ . وَمَعَ تَحْرِيمِ اللَّبِثِ ، فَهُوَ  
كَالْأَذَانِ ، وَالزَّكَاةُ فِي مَكَانٍ غَضَبٍ . وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ ؛ الْمَذْهَبُ عِنْدَ الْمُعْجِدِ وَغَيْرِهِ  
الصَّحَّةُ . وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، الْبُطْلَانُ . وَهُوَ مُقْتَضَى قَوْلِ

(١) لِي م : « البهوت » .

(٢) فِي : بَابِ الْأَذَانِ فَوْقَ الْمَنَارَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنِينَ أَيْ دُلُودَ ١٢٣/١ .



فَإِذَا بَلَغَ الْحَيْعَلَةَ التَّفَتَّ يَمِينًا وَشِمَالًا وَلَمْ يَسْتَدِرْ ، ..... المقنع

وإن مشى في أذانه ، لم يَنْظُرْ به<sup>(١)</sup> ؛ لأنَّ الحُطْبَةَ لا تَبْطُلُ به ، وهي أَكْثَرُ منه ، ولأنَّه لا يُخِلُّ بالإِغْلَامِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْأَذَانِ . وسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ الرَّجُلِ ، يُؤَدِّنُ وَهُوَ يَمْشِي ؟ قال : نعم ، أَمْرُ الْأَذَانِ عِنْدِي سَهْلٌ . وسُئِلَ عَنْ الْمُؤَدِّنِ يَمْشِي وَهُوَ يُقِيمُ ؟ فقال : يُعْجِبُنِي أَنْ يَفْرُغَ ثُمَّ يَمْشِي . وقال في رِوَايَةِ حَرْبٍ ، فِي الْمُسَافِرِ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُؤَدِّنَ وَوَجْهُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَأَرْجُو أَنْ يُجْزَى .

٢٦٩ - مسألة : ( فَإِذَا بَلَغَ الْحَيْعَلَةَ التَّفَتَّ يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَلَمْ يَسْتَدِرْ ) الْحَيْعَلَةُ قَوْلُهُ : حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ . وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُؤَدِّنِ أَنْ يَلْتَفِتَ يَمِينًا إِذَا قَالَ : حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ . وَيَسَارًا إِذَا قَالَ : حَيٌّ

ابن عَبْدُوسُ الْمُتَقَدِّمِ ، وَقَطَعَ بِاشْتِرَاطِ الطَّهَارَةِ كَمَا كَانَ الصَّلَاةُ . الإِنْصَافُ

قوله : فَإِذَا بَلَغَ الْحَيْعَلَةَ التَّفَتَّ يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَلَمْ يَسْتَدِرْ . هذا المذهب مطلقاً ، وعليه الجمهور . وقال في « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : هذا الْأَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » ، وَغَيْرَهُمَا . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدُوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « النُّظْمِ » ، وَ « ابْنِ تِمِيَّهِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وَعَنْهُ ، يُزِيلُ قَدَمَيْهِ فِي مَنَارَةٍ وَنَحْوِهَا . نَصَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » وَغَيْرِهِ . وَاخْتَارَهُ الْمُعْجَدُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِغْلَامِ ، وَهُوَ الْمَعْمُولُ بِهِ . زَادَ أَبُو الْمَعَالِي ، فَعَمِلَ ذَلِكَ مَعَ كَبِيرِ الْبَلَدِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ،

(١) سقطت من : م .

على الفلاح . ولا يُزِيلُ قَدَمَيْهِ . وهذا ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . وهو قولُ  
التَّحَوِّمِيِّ ، والثَّوْرِيِّ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وأبَى حَنِيفَةَ وصَاحِبَيْهِ ، والشَّافِعِيِّ ؛  
لِما رَوَى أَبُو جَحْفَةَ ، قال : رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَدِّنُ ، فَجَعَلْتُ أَتَّبَعُ فَاهُ هَهُنَا  
وهَهُنَا ، يَقُولُ يَمِينًا وَشِمَالًا ، يَقُولُ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ ، حَتَّى عَلَى  
الْفَلَاحِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وفي لَفِظٍ قال : أُثْبِتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وهو في  
قُبَّةِ حِمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ ، فَخَرَجَ بِلَالٌ فَأَدَّنَ ، فَلَمَّا بَلَغَ ؛ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى  
عَلَى الْفَلَاحِ ، لَوْى عُنُقَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَلَمْ يَسْتَدِيرْ . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .  
وَذَكَرَ أَصْحَابُنَا ، عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ أَدَّنَ فِي الْمَنَارَةِ رَوَاتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَدُورُ ؛  
لِلْحَبَرِ ، وَكَأَنَّ لَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَدُورُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ  
بِدَوْنِهِ ، وَتَخْصِيلُ <sup>(٣)</sup> الْمَقْصُودِ مَعَ الْإِخْلَالِ بِالْأَدَبِ أَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ . وَهَذَا  
قَوْلُ إِسْحَاقَ .

و « الْفَاتِحِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . قال في « الْإِقْتَارِ » : يُشْرَعُ [ زِلَالَةً ] ٧٨/١ و  
قَدَمَيْهِ فِي الْمَنَارَةِ . فعلى المذهب ، قال في « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ يُزِيلُ صَدْرَهُ .  
انتهى . قلتُ : قال في « التَّلْخِصِ » : وَلَا يُحَوِّلُ صَدْرَهُ عَنِ الْقِبْلَةِ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا وهل يلتفت في الأذان ، من كتاب الأذان .  
صحيح البخاري ١٦٣/١ . ومسلم ، في : باب ستره المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٦٠/١ .  
كما أخرجه الترمذي ، واللفظ له ، في : باب ما جاء في إدخال الإصبع عند الأذان . من أبواب الصلاة . عارضة  
الأحوذى ٣١٢/١ . وابن ماجه ، في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٦/١ .  
والدارمي ، في : باب في الاستدانة ، في الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧١/١ ، ٢٧٢ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٣٠٨/٤ ، ٣٠٩ .

(٢) في : باب في المؤذن يستدير في أذانه ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٤/١ .

(٣) في الأصل : « يحصل » .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْإِعْلَامِ ، وَأَعْظَمُ لِلْأَجْرِ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا فِي خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ <sup>(١)</sup> ، وَلَا يُجْهَدُ نَفْسَهُ زِيَادَةً عَلَى طاقته ؛ كَيْلَا يُضَيِّرَ بِنَفْسِهِ ، وَيَنْقَطِعَ صَوْتُهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَيَرْفَعُ نَظْرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَقِيقَةَ التَّوْحِيدِ ، وَمَتَى أَدْنَى لِعَامَّةِ النَّاسِ جَهَرَ بِجَمِيعِ الْأَذَانِ ، وَلَا يَجْهَرُ بِالْبَعْضِ وَيُخَافُ بِالْبَعْضِ ؛ لِأَنَّهُ يُخَلُّ بِمَقْصُودِ الْأَذَانِ ، وَإِنْ أَدْنَى لِنَفْسِهِ ، أَوْ لَجَمَاعَةٍ خَاصَّةٍ حَاضِرِينَ ، فَلَهُ أَنْ يُخَافَتْ وَيَجْهَرَ ، وَأَنْ يَجْهَرَ بِالْبَعْضِ وَيُخَافَتْ بِالْبَعْضِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْأَذَانِ ، فَلَا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ مِنْهُ ؛ لِئَلَّا يُغَيِّرَ النَّاسَ .

**تنبيه :** ظاهرُ قوله : التَّفَتَّ يَمِينًا وَشِمَالًا . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ عَلَى مَنَارَةٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ، أَوْ عَلَى الْأَرْضِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَجَزَمَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : إِنْ أَدْنَى فِي صَوْمَةٍ ، التَّفَتَّ يَمِينًا وَشِمَالًا ، وَلَمْ يَحْوُلْ قَدَمَيْهِ . وَإِنْ أَدْنَى عَلَى الْأَرْضِ ، فَهَلْ يَلْتَفَتُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عُيَيْنَانَ . وَهِيَ طَرِيقَةٌ غَرِيبَةٌ .

**فائدتان :** إحداهما : يَقُولُ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ . فِي الْمَرَّتَيْنِ مَتَوَالِيَتَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ . وَيَقُولُ : حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ . كَذَلِكَ عَنْ يَسَارِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : يَقُولُ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ . يَمِينًا ، ثُمَّ يُعِيدُهُ يَسَارًا ، ثُمَّ يَقُولُ : حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ . يَمِينًا ، ثُمَّ يُعِيدُهُ يَسَارًا . وَقِيلَ : يَقُولُ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ . مَرَّةً عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ يَقُولُ عَنْ يَسَارِهِ : حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ . مَرَّةً . ثُمَّ كَذَلِكَ ثَانِيَةً . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ سَهْوٌ . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ خِلَافُ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ . الثَّانِيَةُ : لَا يَلْتَفَتُ يَمِينًا وَلَا شِمَالًا فِي الْحَيْعَلَةِ فِي الْإِقَامَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ

وَيَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ، .....

٢٧٠ - مسألة : ( وَيَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ) وذلك مُسْتَحَبٌّ ، وهو المشهور عن أحمد ، وعليه العمل عند أهل العلم . كذلك قال الترمذي ؛ لما روى أبو جحيفة ، أن [ ١٣٢/١ ] بلالاً وَضَعَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ . رواه الإمام أحمد ، والترمذي <sup>(١)</sup> ، وقال : حديث حسن صحيح . وعن سعد القرظ <sup>(٢)</sup> ، أن رسول الله ﷺ أَمَرَ بِلَالاً أَنْ يَجْعَلَ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ ، وقال : « إِنَّهُ أَرْفَعُ لَصَوْتِكَ » . رواه ابن ماجه <sup>(٣)</sup> . وقال الخرقى : يَجْعَلُ أَصَابِعَهُ <sup>(٤)</sup> مَضْمُومَةً عَلَى أُذُنَيْهِ . رواه أبو طالب عن أحمد ، أنه قال : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَجْعَلَ يَدَيْهِ عَلَى أُذُنَيْهِ ، على حديث أبى مخذورة . واحتج لذلك

من المذهب . جزم به الآجروني وغيره . قال ابن نصر الله ، في « حواشي الفروع » : هذا أظهر الوجهين . وذكر أبو المعالي فيه وجهين . قوله : وَيَجْعَلُ إصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ . يعنى السَّبَابِيتَيْنِ . وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وجزم به في « العُمْدَةِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْإِفَادَاتِ » ، و « الْفَاتِحِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وغيرهم . واختاره ابن عَقِيلٍ ، والمُصَنِّفُ ، وغيرهما . وصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي

(١) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان . من أبواب الصلاة . عارضه الأحمدي ٣١٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٨/٤ ، ٣٠٩ .

(٢) هو سعد بن عائذ المؤذن ، مولى عمار بن ياسر ، المعروف بسعد القرظ ، وإنما قيل له ذلك لأنه كان يتجر فيه ، ومسح رسول الله ﷺ رأسه ، وبرك عليه ، وجعله مؤذن مسجد قباء ، وخليفة بلال إذا غاب ، وعاش إلى أيام الحجاج بن يوسف الثقفي . أسد الغابة ٣٥٥/٢ ، ٣٥٦ .

والقرظ : حب يخرج في غلف ، كالقدس ، من شجر البضاه ، والعضاه من شجر الشوك .

(٣) في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٦/١ .

(٤) في م : إصبعيه .

القاضي بما روى أبو حفص ، بإسناده عن ابن عمر ، رضى الله عنهما ، أنه كان إذا بعث مؤذناً يقول له : اضمم أصابعك مع كفئك ، واجعلها مضمومة على أذنيك . وبما روى الإمام أحمد ، عن أبي مخذولة ، أنه كان يضم أصابعه . والأول أصح ؛ لصحة الحديث وشهرته ، وعمل أهل العلم به ، وإيهما فعل فحسن ، وإن ترك الكل فلا بأس .

« شترجه » ، وغيره . وقدمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » . وعنه ، يجعل أصابعه على أذنيه مبسوطة مضمومة . سوى الإيهام . ويحتمله كلام الخرقي . قال في « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الهداية » : وليجعل أصابعه مضمومة على أذنيه . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وعنه ، يفعل ذلك مع قبضه على كفئه . وهو اختيار الخرقي . نقله عنه ابن بطّة . فقال : سألت أبا القاسم الخرقي عن صفة ذلك ؟ فأرانيه يديه جميعاً ، وضّم أصابعه على راحتيه ، ووضعها على أذنيه . واختاره ابن عبدوس المتفقد ، وابن البنا . وذكره الزركشي عن صاحب « البلغة » . وقد تقدم لفظه . وأطلقهن في « المذهب » ، و « المستوعب » . وخيره في « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويتين » بين وضع أصابعه وإصبعيه .  
فائدة : يرفع وجهه إلى السماء في الأذان كله . على الصحيح من المذهب . ونصر عليه . وجزم به في « الفائق » . ونقله المصنف ، والشارح عن القاضي . واقتصر عليه ، وقدمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « ابن عبيدان » . واختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : عند كلمة الإخلاص فقط . جزم به في « المستوعب » ، و « الترغيب » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « تجريد العناية » . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وقيل : يرفع وجهه إلى السماء عند كلمة الإخلاص ، والشهادتين .

٢٧١ - مسألة : ( وَيَتَوَلَّاهُمَا مَعًا ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِقَامَةَ مَنْ يَتَوَلَّى الْأَذَانَ . وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة ، ومالك : لا يَفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> ، فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، حِينَ رَأَى الْأَذَانَ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « أَلْقِهِ عَلَى بِلَالٍ ؛ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ » . فَأَلْقَاهُ عَلَيْهِ ، فَأَذَّنَ بِلَالٌ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَنَا رَأَيْتُهُ ، وَأَنَا كُنْتُ أُرِيدُهُ . قَالَ لَهُ : « أَقِمِ أَتَتْ » . وَلَأَنَّهُ يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ مَالُو تَوَلَّاهُمَا مَعًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِي : « إِنَّ أَخَا صُدَاءَ <sup>(٢)</sup> أَذَّنَ ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ » <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُمَا ذِكْرَانِ يَتَقَدَّمَانِ الصَّلَاةَ ، فَيُسْنُ أَنْ يَتَوَلَّاهُمَا وَاحِدًا ، كَالْخُطْبَتَيْنِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ ، وَهَذَا عَلَى الْأَسْتِحْبَابِ .

**فصل :** فَإِنْ سَبِقَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأَذَانِ ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : لَوْ أَعَادَ الْأَذَانَ كَمَا صَنَعَ أَبُو مَحْذُورَةَ . قَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

قوله : وَيَتَوَلَّاهُمَا مَعًا . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِقَامَةَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَعَنْهُ ، الْمُؤَذِّنُ وَغَيْرُهُ فِي الْإِقَامَةِ سَوَاءٌ . ذَكَرَهَا أَبُو الْحُسَيْنِ . وَقِيلَ : تُكْرَهُ الْإِقَامَةُ لغيرِ الَّذِي أَذَّنَ ، وَعَنْدَ أَبِي

(١) في : باب في الرجل يؤذن ويقم آخر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٢/١ .

(٢) صداء : قبيلة من اليمن . الأنساب ٣٩/٨ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يؤذن ويقم آخر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٢/١ .

والترمذي ، في : باب ما جاء أن من أذن فهو يقيم ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣١٥/١ .

وابن ماجه ، في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند

١٦٩/٤ .

وَيُقِيمَ فِي مَوْضِعِ أَذَانِهِ ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ .

المقتع

الشرح الكبير

رُفِعَ<sup>(١)</sup> ، قال : رأيت رجلاً أذن قبل أبي مَحْدُورَةَ ، قال : فجاء أبو مَحْدُورَةَ ، فأذن ، ثم أقام . أخرجه الأثرم . فإن أقام بغير إعادة ، فلا بأس . وبه قال مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ لما ذكرنا من حديث عبد الله بن زيد .

٢٧٢ - مسألة: (و) يُسْتَحَبُّ لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ (يُقِيمَ فِي مَوْضِعِ أَذَانِهِ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ) يَعْنِي يُقِيمُ الصَّلَاةَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُؤَذِّنُ فِيهِ . كَذَلِكَ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، قَالَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُقِيمَ فِي مَكَانِهِ [ ١٣٣/١ ] ، وَلَمْ يَنْلُغْنِي فِيهِ شَيْءٌ إِلَّا حَدِيثُ بِلَالٍ : « لَا تَسْبِقْنِي بِأَمِينٍ »<sup>(٢)</sup> . يَعْنِي لَوْ كَانَ يُقِيمُ فِي الْمَسْجِدِ ، لَمَّا خَافَ أَنْ يَسْبِقَهُ بِالتَّأْمِينِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يُكَبِّرُ بَعْدَ فَرَاغِ بِلَالٍ مِنَ الْإِقَامَةِ ، وَلِأَنَّ الْإِقَامَةَ شُرِعَتْ لِلْإِعْلَامِ ، بِذَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عُمرَ : كُنَّا إِذَا سَمِعْنَا الْإِقَامَةَ تَوَضُّأْنَا ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup> . فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْأَذَانِ ؛ لِكُونِهِ أَبْلَغَ فِي الْإِعْلَامِ ، فَأَمَّا إِنْ شُقَّ عَلَيْهِ

الْفَرْجُ ، تُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يُؤَذِّنَ الْمَغْرِبَ بِمَنَارَةٍ ، فَلَا تُكْرَهُ الْإِقَامَةُ لغيرِهِ . وَتَقَدَّمَ إِذَا تَشَاحَّ فِيهِ اثْنَانِ فَأُكْتُرُ ، وَهَلْ تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ ؟ قَرِيبًا .

قوله : وَيُقِيمَ فِي مَوْضِعِ أَذَانِهِ ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَالَ فِي « التَّصْحِيحِ » : السُّنَّةُ أَنْ يُؤَذِّنَ

(١) أبو عبد الله الأسدي المكي ، تابعي ، ثقة ، توفي سنة ثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ٦/٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب التأمين وراء الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٢١٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/١٢٢ ، ١٥ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب الإقامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٢٢ . والنسائي ، في : باب كيف الإقامة ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/١٨ . والبيهقي ، في : باب تنبيه قوله : قد قامت الصلاة ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١/٤١٣ .

المفتح وَلَا يَصِيحُ الْأَذَانَ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مُتَوَالِيًا، فَإِنْ نَكَّسَهُ أَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُ بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ، أَوْ كَلَامٍ كَثِيرٍ، أَوْ مُحَرَّمٍ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ .

الشرح الكبير ذلك ، بحيث يُؤذَّنُ<sup>(١)</sup> في المنارة أو "في مكان" بعيد من المسجد ، فيقيم في غير موضعه ؛ لئلا يفوته بعض الصلاة .

**فصل :** ولا يقيم إلا بإذن الإمام ، فإن بلائاً كان يستأذن النبي ﷺ ، وفي حديث زياد بن الحارث الصدائى ، أنه قال : فَجَعَلْتُ أَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَقِيمْ أَقِيمْ<sup>(٢)</sup> ؟ وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : الْمُؤَذَّنُ أَمَلْتُكَ بِالْأَذَانِ ، وَالْإِمَامُ أَمَلْتُكَ بِالْإِقَامَةِ . وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٣)</sup> ، قَالَ : وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا ، وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ .

٢٧٣ - مسألة : ( ولا يَصِيحُ الْأَذَانَ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مُتَوَالِيًا ، فَإِنْ نَكَّسَهُ ، أَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُ بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ ، أَوْ كَلَامٍ كَثِيرٍ ، أَوْ مُحَرَّمٍ ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْأَذَانِ أَنْ يَكُونَ مَرَّتَيْنِ مُتَوَالِيًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّهُ أَذَانٌ بَدُونَهُمَا ، وَلِأَنَّهُ شَرِيعٌ فِي الْأَصْلِ كَذَلِكَ ، وَعَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا مَحْذُورَةَ مَرَّتَيْنِ ، فَإِنْ نَكَّسَهُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا .

بالمنارة ، وَيُقِيمُ أَسْفَلَ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ . وَنَقَلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ لِلْعَقِّ : آمِينَ . مَعَ الْإِمَامِ .  
قوله : وَلَا يَصِيحُ الْأَذَانَ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مُتَوَالِيًا . بِلَا نِزَاعٍ . وَلَا يَصِيحُ أَيْضًا إِلَّا بِنِيَّةٍ . وَيُشْتَرَطُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مِنْ وَاحِدٍ ، فَلَوْ أَدْنَى وَاحِدٍ بَعْضُهُ وَكَمَلَهُ آخَرُ ، لَمْ

(١) في الأصل : « يكون » .

(٢-٢) سقط من : الأصل .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ٨٢ .

(٤) في : باب لا يقيم المؤذن حتى يخرج الإمام ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٩/٢ .



**فصل :** ولا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ ، وَكَرِهَهُ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ النَّحَّيْ ، وَابْنُ سِيرِينَ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا يُفْتَدَى بِهِ فَعَلَ ذَلِكَ . وَرَخَّصَ فِيهِ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَعُرْوَةُ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ صَرْدٍ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَطْلُ الْكَلَامُ جَازٌ ، وَإِنْ طَالَ الْكَلَامُ بَطُلَ الْأَذَانُ ؛ لِإِخْلَالِهِ بِالْمُؤَالَاةِ الْمُشْتَرِطَةِ فِيهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ سَكَتَ سُكُوتًا طَوِيلًا ، أَوْ تَامَ تَوْنًا طَوِيلًا ، أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ طَوِيلًا<sup>(٢)</sup> ، أَوْ أَصَابَهُ جُحُونٌ يَقْطَعُ الْمُؤَالَاةَ ، بَطُلَ أَذَانُهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا مُحَرَّمًا<sup>(٣)</sup> كَالسَّبِّ وَنَحْوِهِ<sup>(٤)</sup> ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْطَلُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخُلُ بِالْمَقْصُودِ ، أَشْبَهَ الْمُبَاحِ . وَالثَّانِي ، يَنْطَلُ الْأَذَانُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ فِيهِ<sup>(٥)</sup> مُحَرَّمًا ، أَشْبَهَ الرَّدَّةَ . فَإِنْ ارْتَدَّ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ ، بَطُلَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾<sup>(٦)</sup> . وَإِنْ ارْتَدَّ بَعْدَهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَنْطَلُ ، قِيَاسًا عَلَى الطَّهَارَةِ . [ ١٣٣/١ ط ] قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٧)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَنْطَلُ ؛ لِأَنَّهُ

يُصِحُّ ، بِلَا خِلَافٍ أَعْلَمُهُ .

**فائدة :** رَفَعَ الصَّوْتِ فِيهِ رُكْنٌ . قَالَ فِي « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِ : إِذَا كَانَ لَغِيرِ حَاضِرٍ . قَالَ فِي « الْبُلْغَةِ » : إِذَا كَانَ لَغَيْرِ نَفْسِهِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : إِنْ أَدَّنَ لِنَفْسِهِ ،

(١) أَبُو مَرْطَفَ سَلِيمَانُ بْنُ صَرْدٍ مِنَ الْجَوْنِ الْخَزَاعِيِّ الْكُوفِيِّ ، لَهُ صَحْبَةٌ ، كَانَ خَيْرًا فَاضِلًا ، قُتِلَ سَنَةَ مِائَةِ وَسِتِينَ . تَهَذِيبُ التَّهَذِيبِ ٤/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥) سُورَةُ الزُّمَرِ ٦٥ .

(٦) فِي : الْمَغْنَى ٨٤/٢ .

وُجِدَتْ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، وَانْقِضَاءِ حُكْمِهِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ . فَأَمَّا الطَّهَارَةُ فَحُكْمُهَا بَاقٍ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا تَبْطُلُ بِمُبْطِلَاتِهَا ، فَأَمَّا الْإِقَامَةُ فَلَا يَتَّبَعِي أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ حَذَرُهَا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : الرَّجُلُ يَتَكَلَّمُ فِي أَذَانِهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقِيلَ لَهُ : يَتَكَلَّمُ فِي الْإِقَامَةِ ؟ قَالَ : لَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الْإِقَامَةِ أَعَادَهَا . وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ

أَوْ لِمَجَاعَةٍ حَاضِرِينَ ، فَإِنْ شَاءَ رَفَعَ صَوْتَهُ ، وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ شَاءَ خَافَتْ بِالْكَلِّ أَوْ بِالْبَعْضِ . قُلْتُ : وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ ، بَلْ هُوَ كَالْمَقْطُوعِ بِهِ . وَهُوَ وَاضِحٌ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ إِنْ أَذَّنَ فِي الْوَقْتِ لِلْعَائِينَ ، أَوْ فِي الصُّعْرَاءِ . فَرَادَ ، فِي الصُّعْرَاءِ . وَهِيَ زِيَادَةُ حَسَنَةٍ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِيِّ : رَفَعَ الصَّوْتِ بِمَحْتِ يُسْمِعُ مَنْ يَقُومُ بِهِ لِمَجَاعَةٍ ، رُكِّنَ . انْتَهَى .

**فَالِدَةٌ** : يُسْتَحَبُّ رَفْعُ صَوْتِهِ قَدْرَ طَاقَتِهِ ، مَا لَمْ يُؤْذِنْ لِنَفْسِهِ ، وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ التَّوَسُّطُ ، «وَلَا بِأَسَ بِالْتَّخَنُّعِ قَبْلَهُمَا . نَصٌّ عَلَيْهِ» .

**فَالِدَةٌ** : [ ١ / ٧٨ ط ] يُشْتَرَطُ فِي الْمُؤَذِّنِ ذُكُورِيَّتُهُ وَعَقْلُهُ وَإِسْلَامُهُ . وَتَقْدِمُ ذَلِكَ فِي اشْتِرَاطِ بُلُوغِهِ وَعَدَالَتِهِ ، بِخِلَافِ مَا يَأْتِي .

قَوْلُهُ : فَإِنْ تَكَسَّهْ ، أَوْ فَرَّقَ بَيْنَهُ بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ ، أَوْ كَلَامٍ كَثِيرٍ ، أَوْ مُحَرَّمٍ ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ . يَعْنِي لَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْأَذَانِ بِكَلَامٍ مُحَرَّمٍ ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ الْمُحَرَّمُ تَارَةً يَكُونُ كَثِيرًا ، وَتَارَةً يَكُونُ يَسِيرًا ؛ فَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ، أَبْطَلَ الْأَذَانَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَفِي «الرَّعَايَةِ» وَجْهٌ يُعْتَدُ بِهِ ، فَعَلِيَ الْمَذْهَبِ ، لَوْ كَانَ يَسِيرًا ، لَمْ يُعْتَدَ بِالْأَذَانِ ، وَأَبْطَلَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ،

يُجْزِئُهُ قِيَاسًا عَلَى الْأَذَانِ . وَلَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْبِئَ عَلَى أَذَانٍ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ شَخْصَيْنِ ، كَالصَّلَاةِ . فَأَمَّا الْكَلَامُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فَجَائِزٌ ، وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يُكَلِّمُ الرَّجُلَ بَعْدَ مَا تُقَامُ<sup>(١)</sup> الصَّلَاةُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَصَاحِبِ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْحَاوِيِ الْكَبِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « التَّسْهِيلِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » . وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِقِ » . وَقَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » .<sup>(٢)</sup> وَقَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : وَلَا يَقْطَعُهُمَا بِفَصْلِ كَثِيرٍ ، وَلَا كَلَامٍ مُحَرَّمٍ ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا<sup>(٣)</sup> . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : لَا يَبْطُلُهُ ، وَيُعْتَدُّ بِالْأَذَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفَاتِقِ » .

فَالْمَذْهَبَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ ارْتَدَّ فِي الْأَذَانِ ، أَبْطَلَهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَبْطُلُهُ إِنْ عَادَ فِي الْحَالِ ، كَجُنُونِهِ وَإِفَاقَتِهِ سَرِيعًا . وَبَالِغُ الْقَاضِي فَأَبْطَلَ الْأَذَانَ بِالرَّدِّ بَعْدَهُ ، قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ فِي الطَّهَارَةِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . الثَّانِيَةُ ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْكَلَامَ الْيَسِيرَ الْمُبَاحَ ، وَالسُّكُوتَ الْيَسِيرَ ، يُكْرَهُ لغير حاجةٍ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، لَا بَأْسَ بِالْيَسِيرِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقِيلَ : لَا يَتَكَلَّمُ فِي الْإِقَامَةِ بِحَالٍ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُرَدُّ السَّلَامُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ مِنْ كَلَامِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « تُقَامُ » .

(٢-٣) زِيَادَةٌ مِنْ ش .

وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، إِلَّا الْفَجْرَ ، فَإِنَّهُ يُؤَذَّنُ لَهَا بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ .

المقنع

٢٧٤ - مسألة : ( ولا يصحُّ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، إِلَّا الْفَجْرَ ، فَإِنَّهُ يُؤَذَّنُ لَهَا بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ ) أَمَّا الْأَذَانُ لَغَيْرِ الْفَجْرِ قَبْلَ الْوَقْتِ ، فَلَا يُجْزِئُ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ .. قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنْ يُؤَذَّنَ لِلصَّلَاةِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا ، إِلَّا الْفَجْرَ . وَلِأَنَّ الْأَذَانَ شَرَعَ لِلْإِعْلَامِ بِالْوَقْتِ ، فَلَا يُشْرَعُ قَبْلَ الْوَقْتِ ؛ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ .

الشرح الكبير

قوله : وَلَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، إِلَّا الْفَجْرَ ، فَإِنَّهُ يُؤَذَّنُ لَهَا بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، صِبْغَةُ الْأَذَانِ ، وَاجْزَاؤُهُ بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ لصلَاةِ الْفَجْرِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : لَا إِشْكَالَ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْوَقْتِ كَثِيرًا . قَالَ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ إِلَّا قَبْلَ الْوَقْتِ بِسِرٍّ . وَنَقَلَ صَالِحٌ ، لَا بَأْسَ بِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، إِذَا كَانَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، يَعْنِي الْكَاذِبَ ، وَقِيلَ : الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ سُنَّةٌ . وَاخْتَارَهُ الْأَمِيدِيُّ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ الْأَذَانُ قَبْلَهَا كَثِيرًا إِنْ جَمَاعًا ، وَكَالْإِقَامَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعِنْدَ أَبِي الْفَرَجِ الشَّيْزَانِيِّ ، يَجُوزُ الْأَذَانُ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِلْفَجْرِ ، وَالْجُمُعَةِ . قَالَ فِي « الْإِيضَاحِ » . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَهُوَ أَجْوَدُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ حَمْدَانَ . وَقِيلَ : لِلْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ ؛ لِعُمُومِ كَلَامِ الشَّيْزَانِيِّ . وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَاسْتَشْنَى ابْنُ عَبْدِوَسَّ ، مَعَ الْفَجْرِ ، الصَّلَاةَ الْمَجْمُوعَةَ . قَالَ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ صَارَا وَقْتًا وَاحِدًا . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ مُطْلَقًا . ذَكَرَهَا فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهَا . وَقَالَ فِي « الْفَاتِيحِ » : يَجُوزُ الْأَذَانُ لِلْفَجْرِ خَاصَّةً بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ . وَعَنْهُ ، لَا ، إِلَّا أَنْ يُعَاوَذَ بَعْدَهُ . وَهُوَ الْمُخْتَارُ . انْتَهَى . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَدَّ

الإيضاح

**فصل:** وأما الفَجْرُ ، فَيُسْرَعُ لها الأذانُ قبلَ الوقتِ . وهو قولُ مالكٍ ، والأوزاعيِّ ، والشافعيِّ ، وإسحاقَ . وقال الثوريُّ ، وأبو حنيفةٌ ، ومحمدٌ : لا يَجُوزُ ؛ لما رَوَى ابنُ عُمرَ ، أنَّ بِلَالاً أذنَ قبلَ طُلُوعِ الفَجْرِ فأمره النبيُّ أن يَرْجِعَ فِينَادِي : « أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ » . فَرَجَعَ فَنَادَى : أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ . وعن بِلَالٍ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال له : « لَا تُؤذِّنْ حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ الْفَجْرُ هَكَذَا » . ومَدَّ يَدَيْهِ عَرْضًا . رواهُما أبو داودَ <sup>(١)</sup> . وقال طائفةٌ من أهلِ الحديثِ : إذا كانَ له مُؤذِّنَانِ ، يُؤذِّنُ أَحَدُهُمَا قبلَ طُلُوعِ الفَجْرِ والآخَرُ بعده ، فلا بُاسَ وإلا فلا ؛ لأنَّ الأذانَ قبلَ طُلُوعِ <sup>(٢)</sup> الفَجْرِ يُفَوِّتُ الْمَقْصُودَ مِنَ الإِغْلَامِ بِالْوَقْتِ ، فلم يَجْزِ ، كَبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ ، فأما إذا كانَ له مُؤذِّنَانِ يَحْصُلُ إِغْلَامُ الْوَقْتِ بِأَحَدِهِمَا كما كانَ للنبيِّ ﷺ ، جاز . ولنا ، قولُ النبيِّ ﷺ : « إِنْ بِلَالًا [ ١٣٤/١ ] يُؤذِّنُ بِلِيلٍ ، فَكُلُّوْا وَاشْرَبُوْا حَتَّى

قبلَ الفَجْرِ ، أن يكونَ معه مَنْ يُؤذِّنُ في الوقتِ ، وأن يَتَّخِذَ ذلكَ عادةً ؛ لِئَلَّا يَضُرَّ النَّاسَ . وفي « الكافي » ، ما يَقْتَضِي اشتراطَ ذلكِ .

**قائِدة :** الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أن يُكْرَهَ الأذانُ قبلَ الفَجْرِ في رَمَضانَ . نصٌّ عليه ، وعليه جَهْوَ الْأَصْحَابِ . جَزَمَ بِهِ في « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، وغيرِهِمْ . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، و ابْنُ رَزِينٍ في

(١) في : باب في الأذان قبل دخول الوقت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٦/١ ، ١٢٧ .

(٢) سقط من : م .

يُؤذَنُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ <sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وهذا يُدُلُّ على دوام ذلك منه ، وقد أقره النبي ﷺ عليه ، ولم ينهه ، فدلَّ على جوازه . وروى زياد بن الحارث الصدائى ، قال : لَمَّا كَانَ أَذَانُ الصُّبْحِ أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَأَذَنْتُ ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ : أُقِيمُ ، أُقِيمُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ ، فيقول : « لَا » . حتى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ نَزَلَ ، فَبَرَزَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى وَقَدْ تَلَا حَقَّ أَصْحَابِهِ ، فَتَوَضَّأَ ، فَأَرَادَ بِإِلَّاءٍ أَنْ يُقِيمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ أَحْصَاءَ قَدْ أَذَّنَ ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ » . قال : فَأَقَمْتُ . رواه أبو داود ،

« شَرْحِهِ » . قال في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يُكْرَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ . وعنه ، لَا يُكْرَهُ . وهو ظاهرُ كلامه في « الْمُحَرَّرِ » ، وَالْمُصَنَّفِ هُنَا ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَاتِقِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وعنه ، يُكْرَهُ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يُعْذَر . نَقْلَهُ حَتَّى . وَقِيلَ : يُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَادَةً ، فَإِنْ كَانَ عَادَةً ، لَمْ يُكْرَهُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيدٍ . وعنه ، لَا يَجُوزُ . ذَكَرَهَا الْآمِدِيُّ . وَهِيَ ظَاهِرُ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَيَجُوزُ فِيهِ

(١) أخرجه البخارى ، في : باب أذان الأعمى إذا كان له من بصره ، وباب الأذان قبل الفجر ، من كتاب الأذان ، وفي : باب قول النبي ﷺ : لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ سَحَرِ كَمْ أَذَانُ بِلَالٍ ، من كتاب الصوم ، وفي : باب شهادة الأعمى ... إلخ ، من كتاب الشهادات ، وفي : باب ما جاء في إجازة خير الواحد الصدوق في الأذان والصلاة ... إلخ ، من كتاب الآحاد . صحيح البخارى ١/١٦٠ ، ١٦١ ، ٣٧٣/٣ ، ٢٢٥ ، ١٠٧/٩ ، ١٠٨ . ومسلم ، في : باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر .. إلخ ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ١/٧٦٨ ، ٧٦٩ . كما أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في الأذان بالليل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ٢/٤٠٥ . والنسائي ، في : باب المؤذنان للمسجد الواحد ، وباب هل يؤذنان جميعاً أو فردى . المجتبى ١٠٩/٩ . والدارمي ، في : باب في وقت أذان الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٦٩ ، ٢٧٠ . والإمام مالك ، في : باب قدر السحور من النداء ، من كتاب النداء . الموطأ ١/٧٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩/٥٧٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ١٠٧ ، ١٢٣ ، ٤٤٤/٦ ، ٥٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٤٢٣ .

والتَّرمِذِيُّ<sup>(١)</sup> . وهذا قد أمره النبي ﷺ بالأذان قبل طلوع الفجر ، وهو حُجَّةٌ على مَنْ قال : إِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مَعَهُ مُؤَذِّنٌ . فَإِنْ زِيَادًا أَذَّنَ وَحْدَهُ ، و<sup>(٢)</sup> حديثُ ابنِ عُمَرَ الذي احتجُّوا به ، لم يَرَوْه كذلك إلَّا «حمَّادُ بنُ سلمة» . رواه حمَّادُ بنُ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup> والدُّرَّاورِذِيُّ<sup>(٤)</sup> ، فقالا : كان مُؤَذِّنٌ لِعُمَرَ ، يُقَالُ لَهُ : مسعودٌ . وقال<sup>(٥)</sup> : هذا أصحُّ . وقال التَّرمِذِيُّ<sup>(٦)</sup> في هذا الحديثِ : إِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ . وكذلك قال علي<sup>(٧)</sup> ابنُ المَدِينِيِّ . والحديثُ الآخرُ ، قال ابنُ عبدِ البرِّ<sup>(٨)</sup> : لا تَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ ؛ لضعفه وانقطاعه . وإِنَّمَا اخْتَصَصَ الْفَجْرُ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ النَّوْمِ ، لِيَتَأَهَّبَ النَّاسُ لِلخُرُوجِ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَيَتَّبِعُوهَا ، وَلَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا ، وَقَدْ رَوَى فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ : «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ؛ لِيَسْتَبِيَةَ نَائِمِكُمْ وَيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ» . رواه أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup> . وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى

لَفَجْرِ غَيْرِ رَمَضَانَ مِنْ نَصْفِ اللَّيْلِ . وعنه ، يَحْرُمُ قَبْلَهُ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨٢ .

(٢) في م : ١ ؛ في ٤ .

(٣-٢) في الأصل : «حماد بن زيد» . وفي م : «حماد بن زيد رواه أحمد بن زيد» . والصواب ما أثبتناه . وانظر :

سنن أبي داود ١٢٧/١ .

(٤) هو أبو محمد عبد العزيز بن محمد بن عبيد ، من أهل المدينة ، توفي سنة ست وثمانين ومائة . الأنساب ٢٩٥/٥ .

(٥) أي أبو داود . وانظر قوله في الموضع السابق .

(٦) في : باب ما جاء في الأذان بالليل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٤/٢ . وقول ابن المديني فيه ٥/٢ .

(٧) في م : «عمر» . وهو علي بن عبد الله بن جعفر ابن المديني البصري ، أبو الحسن الإمام المشهور صاحب

التصانيف . مات سنة أربع وثلاثين ومائتين . تهذيب التهذيب ٣٤٩/٧ - ٣٥٧ .

(٨) التمهيد ٥٩/١ .

(٩) تأتي رواية أبي داود لهذا الحديث في «فصل نص أحمد على أنه يكره الأذان للفجر في رمضان» . ورواه

بهذا اللفظ النسائي ؛ في : باب الأذان في غير وقت الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفي : باب كيف الفجر ،

من كتاب الصيام . المجتبى ١٠/٢ ، ١٢١/٤ ، ١٢٢ .

الْوَقْتُ كَثِيرًا ، إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِيهِ مَا ذَكَرْنَا . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ بِلَالًا كَانَ بَيْنَ أَذَانِهِ وَأَذَانِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَصْعَدَ هَذَا<sup>(١)</sup> . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَيَجُوزُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ بِذَلِكَ يَخْرُجُ وَقْتُ الْعِشَاءِ الْمُخْتَارُ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُ الدَّفْعِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ ، وَرَمِي جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ ، وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ . وَرَوَى الْأَثَرُ ، قَالَ : كَانَ مُؤْذَنُ دِمَشْقَ يُؤْذَنُ لَصَلَاةِ الصُّبْحِ فِي السَّحَرِ بِقَدْرِ مَا يَسِيرُ الرَّكْبُ سِتَّةَ أَمْيَالٍ ، فَلَا يُنْكَرُ ذَلِكَ مَكْحُولٌ وَلَا يَقُولُ شَيْئًا .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يُؤْذَنَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مُؤْذَنٌ آخَرُ يُؤْذَنُ إِذَا أَصْبَحَ ، كِبَلَالٍ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ [ ١٣٤/١ ط ] ، وَلَئِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، لَمْ يَحْصُلِ الْإِعْلَامُ بِالْوَقْتِ الْمَقْصُودِ بِالْأَذَانِ . وَيَتَبَيَّنُ لِمَنْ يُؤْذَنُ قَبْلَ الْوَقْتِ أَنْ يَجْعَلَ أَذَانَهُ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي اللَّيْلِ كُلِّهَا ؛ لَيَعْرِفَ النَّاسُ ذَلِكَ مِنْ عَادَتِهِ ، فَلَا يَغْتَرُّوا بِأَذَانِهِ ، وَلَا يُؤْذَنُ فِي الْوَقْتِ تَارَةً وَقَبْلَهُ أُخْرَى ، فَيَلْتَبِسَ عَلَى النَّاسِ ، وَيَغْتَرُّوا بِهِ ، فَرُبَّمَا صَلَّى بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ الصُّبْحَ قَبْلَ وَقْتِهَا ، وَيَمْتَنِعُ مِنْ سَحُورِهِ ، وَالْمُتَنَفِّلُ مِنْ تَنَفُّلِهِ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ ، وَمَنْ عَلِمَ حَالَهُ لَا يَسْتَفِيدُ بِأَذَانِهِ ؛ لِتَرَدُّدِهِ بَيْنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ .

**فصل :** نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ الْأَذَانُ لِلْفَجْرِ فِي رَمْضَانَ قَبْلَ وَقْتِهَا ؛ لِأَنَّ الْغَيْرَ يُغْتَرُّ النَّاسُ بِهِ ، فَيَتْرَكُوا سَحُورَهُمْ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي حَقِّ مَنْ عُرِفَتْ عَادَتُهُ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ بِلَالٍ ، وَلِقَوْلِهِ

يُعَادَ . ذَكَرَهَا أَبُو الْحُسَيْنِ .

(١) انظر تخرج حديث « إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » المتقدم



وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ جَلْسَةً خَفِيفَةً ، ثُمَّ يُقِيمَ .  
المنع

عليه السلام : « لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ؛ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ ، لِيَتَّبِعَهُ نَائِمُكُمْ وَيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذِّنَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ ؛ لِيَتَأَهَّبَ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ ، وَقَدْ رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمْرَةَ ، قَالَ : كَانَ بِلَالٌ لَا يُؤَخِّرُ<sup>(٢)</sup> الْأَذَانَ عَنِ الْوَقْتِ ، وَرُبَّمَا أَخَّرَ الْإِقَامَةَ شَيْئًا . رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> . وفي رواية : كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ إِذَا مَالَتِ الشَّمْسُ ، لَا يَحْرِمُ<sup>(٤)</sup> .

٢٧٥ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ جَلْسَةً خَفِيفَةً ، ثُمَّ يُقِيمَ ) لِمَا رَوَى تَمَامٌ<sup>(٥)</sup> فِي فَوَائِدِهِ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي

قوله : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْلِسَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ جَلْسَةً خَفِيفَةً ، ثُمَّ يُقِيمَ . هذا الإِنْصَافُ الْمَذْهَبُ ، أَعْنَى أَنَّ الْجَلْسَةَ تَكُونُ خَفِيفَةً . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ،

(١) في : باب في وقت السحور من كتاب الصوم . سنن أبي داود ٥٤٨/١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب الأذان قبل الفجر ، من كتاب الأذان ، وفي : باب قول النبي ﷺ : لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ ( في ترجمة الباب ) ، من كتاب الصوم ، وفي : باب الإشارة في الطلاق ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق ... إلخ ، من كتاب الأحاد . صحيح البخاري ١٦٠/١ ، ١٦١ ، ٣٧/٢ ، ٦٧/٧ ، ١٠٧/٩ . ومسلم ، في : باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ... إلخ ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٦٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في تأخير السحور ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٤١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٦/١ ، ٣٩٢ ، ٤٣٥ .

(٢) في الأصول : « يَحْرِمُ » ، والمثبت من ابن ماجه .

(٣) في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان . سنن ابن ماجه ٢٣٦/١ .

(٤) أخرجهما أحمد ، في : المسند ٩١/٥ .

(٥) أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازي ، المحدث الثقة ، المتوفى سنة أربع عشرة وأربعمائة ، وكتابه الفوائد مخطوط . تذكرة الحفاظ ١٠٥٦/٣ - ١٠٥٨ .

هَرِيرَةَ ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « جُلُوسُ الْمُؤَذِّنِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ فِي الْمَغْرِبِ سُنَّةٌ » <sup>(١)</sup> . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ لَا يُسْنُّ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ <sup>(٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا بَلَالُ ، اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ نَفْسًا ، يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ طَعَامِهِ فِي مَهَلٍ ، وَيَقْضِي الْمُتَوَضِّئُ <sup>(٣)</sup> حَاجَتَهُ فِي مَهَلٍ » . وَلِأَنَّ الْأَذَانَ شُرْعٌ لِلْإِعْلَامِ ، فَيُسْنُّ تَأْخِيرُ الْإِقَامَةِ ؛ لِيُذْرِكَ النَّاسُ الصَّلَاةَ فِي الْمَغْرِبِ كَسَائِرِ الصَّلَوَاتِ .

و «الْوَجِيز» ، و «ابن ثَمِيم» ، و «الْحَاوِيَيْن» ، و «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْن» ، و «ابْنُ مُتَّجَى فِي شَرْحِهِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَتَيْن» . وَقِيلَ : يَجْلِسُ بِقَدْرِ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُسْتَوْعِب» ، [ ٧٩/١ ر ] و «الْمُحَرَّر» ، و «الْفَاتِي» ، و «تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوس» . قَالَ أَحْمَدُ : يَقْعُدُ الرَّجُلُ مِقْدَارَ رَكَعَتَيْنِ . قَالَ فِي «الْإِفَادَاتِ» : يَفْصِلُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ بِقَدْرِ وَضُوءٍ وَرَكَعَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوع» . وَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُسْنُّ تَعْجِيلُهَا . قَالَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَذَكَرَ الْحَلَوَانِيُّ ، يَجْلِسُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَوَضُوءِهِ وَصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ فِي صَلَاةٍ يُسْنُّ تَعْجِيلُهَا ، وَفِي الْمَغْرِبِ يَجْلِسُهُ . وَقَالَ فِي «التَّبَصُّرَةِ» : يَجْلِسُ فِي الْمَغْرِبِ وَمَا يُسْنُّ تَعْجِيلُهَا بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَوَضُوءِهِ . وَقَالَ فِي «الْإِفَادَاتِ» : وَيَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ بِقَدْرِ وَضُوءٍ وَرَكَعَتَيْنِ . وَقَالَ فِي «الْمُذْهَبِ» ، و «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» : يَفْصِلُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ بِقَدْرِ

(١) أخرجه الديلمي ، في : كتاب فردوس الأخبار ١٧٥/٢ . وانظر : الجامع الكبير ، للسيوطي ٧٢٨/٣ .

(٢) في : المسند ١٤٣/٥ .

(٣) سقطت من : الأصل .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ بِقَدْرِ الْوُضُوءِ وَصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَلِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ : « اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنَ أَكْلِهِ ، وَالشَّارِبُ مِنْ شَرِبِهِ ، وَالْمُعْتَصِرُ <sup>(١)</sup> إِذَا دَخَلَ [ ١٣٥/١ ] لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ » . رواه أبو داود ، والترمذي <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** قال إسحاق بن منصور : رَأَيْتُ أَحْمَدَ خَرَجَ عِنْدَ الْمَغْرِبِ ، فَجِئْنَا أَنْتَهَى إِلَى مَوْضِعِ الصَّفِّ أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ ، فَجَلَسَ . قال أحمد : يَقْعُدُ الرَّجُلُ مِقْدَارَ الرَّكَعَتَيْنِ إِذَا أَدَّنَ الْمَغْرِبُ . قيل : مِنْ أَيْنَ ؟ قال : مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ ابْتَدَرُوا السَّوَارِيَ وَصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى الْحَلَّالُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ وَبِلَالٌ فِي الْإِقَامَةِ ، فَقَعَدَ .

الوضوء ، وَصَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ ، إِلَّا الْمَغْرِبَ ؛ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ جَلْسَةً خَفِيفَةً . وَاسْتِحْبَابُ الْجُلُوسِ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ ، وَكَرَاهَةُ تَرْكِهِ ، مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

**فائدة :** ثَبَاحُ صَلَاةٍ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُهُورُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » .

(١) المختصر : من يقضى حاجته . من اعتصر بمعنى استخرج .  
(٢) لم نجده عند أبي داود ، وأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الترسيل في الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣١١/١ ، ٣١٢ .  
(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة إلى الأسطوانة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب كم بين الأذان والإقامة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٣٤/١ ، ١٦١ . ومسلم ، في : باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٧٣/١ . والنسائي ، في : باب الصلاة بين الأذان والإقامة ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢٤/٢ . والدارمي ، في : باب الركعتين قبل المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٣٦/١ . وإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٠/٣ .

وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ ، أَوْ قَضَى فَوَائِتَ ، أَذَّنَ وَأَقَامَ لِلأُولَى ، ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ [١٤٤] صَلَاةٍ بَعْدَهَا .

المقنع

٢٧٦ - مسألة : ( وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ ، أَوْ قَضَى فَوَائِتَ ، أَذَّنَ وَأَقَامَ لِلأُولَى ، ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَهَا ) متى جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ ، أَذَّنَ وَأَقَامَ لِلأُولَى ، ثُمَّ أَقَامَ لِلثَانِيَةِ ، سواءَ كَانَ الْجَمْعُ فِي وَقْتِ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ ؛ لما رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِعَرَفَةَ ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةَ ، بِأَذَانٍ وَإِقَامَتَيْنِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ

الشرح الكبير

ذَكَرَاهُ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يُرْكَعُ قَبْلَ الْمَغْرِبِ شَيْئًا . وَعَنْهُ ، يُسَنُّ فَعْلُهُمَا . جَزَمَ بِهِ نَاطِمٌ « الْمُفْرَدَاتِ » . وَهِيَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » : لَا يُكْرَهُ . رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَهَلْ يُسْتَحَبُّ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ . وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ ، فِي غَيْرِ الْمَغْرِبِ .

الإنصاف

قوله : وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ ، أَوْ قَضَى فَوَائِتَ ، أَذَّنَ وَأَقَامَ لِلأُولَى ، ثُمَّ أَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَهَا . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَغَيْرُهُمْ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ،

(١) في : بَابِ حِجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٩٠/٢ ، ٨٩١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صِفَةِ حِجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٤٢/١ . وَالتَّسَانُؤُ ، فِي : بَابِ الْأَذَانِ لِمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بَعْدَ ذَهَابِ وَقْتِ الْأُولَى مِنْهُمَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . الْمُجَبَّى ١٤/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ حِجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٢٦/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي سَنَةِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٤٨/٢

منهما بإقامة . رواه البخاري<sup>(١)</sup> . إلا أنه إذا جَمَعَ في وَقْتِ الْأَوَّلَى ، كان الأذان لها آكَد ؛ لأنها مَفْعُولَةٌ في وَقْتِهَا ، أشَبَهَ ما لو لم يَجْمَعْ ، وإن كان في وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، فلم يُؤْذَن ، أو جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ، فلا بَأْس ؛ لما رَوَى ابْنُ عُمرَ ، قال : جَمَعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ ، صَلَّى الْمَغْرِبَ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ ، بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . ولأنَّ الْأَوَّلَى مَفْعُولَةٌ في غَيْرِ وَقْتِهَا ، فهي كَالْفَائِتَةِ ، وَالثَّانِيَةُ مَسْتُوقَةٌ بِصَلَاةٍ ، فلم يُشْرَعْ لها الْأَذَانُ ، كَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَوَائِتِ . وقال مالكٌ : يُؤْذَنُ لِلأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ ، وَيُقِيمُ ؛ لأنَّ الثَّانِيَةَ مِنْهُمَا صَلَاةٌ يُشْرَعُ لها الْأَذَانُ لو لم تُجْمَعْ ، فَكَذَلِكَ إِذَا جُمِعَتْ<sup>(٣)</sup> ، وهو مُخَالِفٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ .

و «الإفادات» ، و «المنوّر» ، و «المتَّخِب» ، وغيرهم . وقَدَّمَهُ في الإنصاف «الفروع» ، و «التلخيص» ، و «البلغة» ، و «ابن تميم» ، و «الفاثق» ، و «الرعاية الصُّغرى» ، و «الحاويين» ، وغيرهم . بل لا يُشْرَعُ الْأَذَانُ . صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَعَنهُ ، تُجْزَى الْإِقَامَةُ

(١) في : باب من جمع بينهما ولم يتطوع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٠١/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٤٨/١ . والنسائي ، في : باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٢٠٩/٥ .

(٢) في : باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٣٧/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٤٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٢٣/٤ . والنسائي ، في : باب الإقامة لمن جمع بين الصلاتين ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤/٢ ، ١٥ ، ٢١٠/٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨/٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٨ ، ١٥٢ .

(٣) في الأصل : «اجتمعت مع أخرى» .

**فصل : فأما قضاء الفوائت** ، فإن كانت الفائتة واحدة أذن لها وأقام ؛  
 لما روى عمرو بن أمية الضمري ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في بعض  
 أسفاره ، فنام عن الصبح حتى طلعت الشمس ، فاستيقظ رسول الله ﷺ ، فقال : « تَنَحُّوا عَنْ هَذَا الْمَكَانِ » . قال : ثم أمر بلالاً فأذن ،  
 ثم تَوَضَّعُوا وَصَلُّوا رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ، ثم أمر بلالاً فأقام الصلاة ، [ ١٣٥/١ ]  
 فصلَّى بهم صلاة الصبح . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وإن كَثُرَتِ الْفَوَائِتُ أَذَّنَ  
 وأقام للأولى ، ثم أقام لكل صلاة بعدها ؛ لما روى أبو عبيدة ، عن أبيه  
 عبد الله بن مسعود ، أَنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ  
 يَوْمَ الْحَنْدَقِ ، حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَأَمَرَ بِلَالًا ، فَأَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ ،  
 فَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَقَامَ ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَقَامَ ،  
 فَصَلَّى الْعِشَاءَ . رواه الإمام أحمد ، والنسائي ، والترمذي<sup>(٢)</sup> ، وقال :  
 حديث عبد الله ليس بإسناده بأس ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عِبِيدِ اللَّهِ .  
 وإن لم يُؤذَّنْ فَلَا بَأْسَ ، وَهَذَا فِي الْجَمَاعَةِ . فَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ ، كَانَ اسْتِخْبَابُ  
 ذَلِكَ أَذْنَى فِي حَقِّهِ ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ لِلْإِعْلَامِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعْلَامِ

لكل صلاة من غير أذان . اختاره الشيخ تقي الدين . وعنه ، تُجْزَى إِقَامَةٌ وَاحِدَةٌ  
 لَهُنَّ كُلِّهِنَّ . وقال في « التَّصْحِيحَةِ » : يُقِيمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ فِي وَقْتِ  
 الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ ، فَيُؤَذَّنُ لَهَا أَيْضًا . وقال في « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَمَنْ جَمَعَ فِي  
 وَقْتِ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةِ ، أَوْ قَضَى فَرَائِضَ ، أَذَّنَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَأَقَامَ . قال في

(١) في : باب من نام عن صلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٣/١ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأعين يده ، من أبواب الصلاة . عارضة  
 الأحوذى ٢٩١/١ . والنسائي ، في : باب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد ، والإقامة لكل واحدة منها ، من  
 كتاب الأذان . المجيب ١٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٥/١ .

الشرح الكبير

ههنا ، وقد روى عن أحمد في من فائته صلوات فقضاها ، فأذن وأقام مرة واحدة ، فسهل في ذلك ، ورآه حسنا . وروى ذلك عن الشافعي ، وله قولان آخران ؛ أحدهما ، أنه يُقيم ولا يُؤذن . وهو قول مالك ؛ لما روى أبو سعيد ، قال : حبسنا يوم الحنْدَقِ عن الصلاة ، حتى كان بعد المغرب بهوى<sup>(١)</sup> من الليل . قال : فدعا رسول الله ﷺ بلالا ، فأمره فأقام الظهر ، فصلّاها ، ثم أمره فأقام العصر ، فصلّاها<sup>(٢)</sup> . ولأن الأذان للإعلام بالوقت ، وقد فات . والقول الثاني للشافعي : إن رُجِيَ اجتماع الناس أذن ، وإلا فلا ؛ لأنه لا حاجة إليه . وقال أبو حنيفة : يؤذن لكل صلاة ويُقيم ؛ لأن ما سنّ للصلاة في أدائها سنّ في قضائها ، كسائر المسنونات . والأول أولى ؛ لحديث ابن مسعود ، وهو متضمن للزيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وما قال أبو حنيفة مخالفاً لحديث ابن مسعود وأبي سعيد ، ولأن الثانية من الفوائت صلاة قد أذن لما قبلها ، أشبهت الثانية من المجموعتين ، وقياسهم يتفرض بهذا . والله أعلم .

**فصل :** ومن دخل مسجداً قد صلى فيه ، فإن شاء أذن وأقام . نص عليه ؛ لأنه روى عن أنس ، أنه دخل مسجداً قد صلوا فيه ، فأمر رجلاً

الإصناف

« التَّكْبِ » في الجمع : إذا جمع في وقت الثانية ، وفرق بينهما ، صلّاهما بأذنين وإقامتين ، كالفائتين إذا قرّعهما . قطع به جماعة ، وجماعة لم يُقرّوا . وقال في « المستوعب » : ومن فائته صلوات ، أو جمع بين صلاتين ؛ فإن شاء أذن لكل

(١) الهوى من الليل : ساعة .

(٢) أخرجه النسائي ، في : باب الأذان للفائت من الصلوات ، من كتاب الأذان . المجلد ٢/ ١٥٠ . والدارمي ،

في : باب الحس عن الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٥٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥/٣ ،

المفتي وهل يُجزئ أذان المُمَيِّز للبالغين؟ على روايتين .

الشرح الكبير

فأذن وأقام ، فصلَّى بهم في جماعة . رواه الأثرم<sup>(١)</sup> . وإن شاء صَلَّى من غير أذان ولا إقامة ، قال عروّة : إذا انتهت إلى مسجد قد صَلَّى فيه ناسٌ أذّنوا وأقاموا ، فإن أذانهم [ ١٣٦/١ ] وإقامتهم تُجزئ عمن جاء بعدهم . وهذا قول الحسن ، والشَّعْبِيّ ، والنَّخَعِيّ ، إلا أن الحسن قال : كان أحب إليهم أن يُقيم . وإن أذن أخفى ذلك ؛ لئلا يغرر الناس .

**فصل :** وإن أذن المؤذن وأقام ، لم يُستحب لسائر الناس أن يؤذن كل إنسان في نفسه ويُقيم ، بعد فراغ المؤذن ، لكن يقول كما يقول المؤذن ؛ لأن السنة إنما وردت بهذا .

٢٧٧ - مسألة : ( وهل يُجزئ أذان المُمَيِّز للبالغين؟ على روايتين ) وجُمْلَةُ ذلك ، أن الأذان لا يصح إلا من مُسلم عاقل ذكّر ، فأما الكافر والمجنون والطفل ، فلا يصح أذانهم ؛ لأنهم ليسوا من أهل العبادات . ولا يُعتد بأذان المرأة ؛ لأنه لا يُشرع لها الأذان ، أشبهت المجنون ، ولأن رفع صوتها منهي عنه ، وإذا كان كذلك خرج عن كونه قربةً ، فلم يصح ،

الإتصاف

صلاة وأقام ، وإن شاء أذن للأولى خاصة ، وأقام لكل صلاة . وقال ابن أبي موسى : إذا قضى فوائت ، أو جمع ؛ فإن شاء أذن لكل صلاة وأقام . وقال المصنف ، ومن تبعه : لو دخل مسجداً ، قد صَلَّى فيه ، خيّر ؛ إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء تركهما من غير كراهة .

قوله : وهل يُجزئ أذان المُمَيِّز للبالغين؟ على روايتين . وأطلقهما في

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يميء المسجد وقد صلوا يؤذن ويقيم ، من كتاب الأذان والإقامة . مصنف ابن أبي شيبة ٢٢١/١ .



كالحِكَايَةِ ، ولا أَذَانُ الحُثْنَى المُشْكِلِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ رَجُلًا . وهذا كُلُّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَيَصِحُّ أَذَانُ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّ إِمَامَتَهُ تَصِحُّ ، فَأَذَانُهُ أَوْلَى . وَهَلْ يَصِحُّ أَذَانُ الصَّبِيِّ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ ؛ أَوَّلَاهُمَا ، صِحَّةُ أَذَانِهِ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمُرَاهِقَ يَصِحُّ أَذَانُهُ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . وَقَدَرَوْا ابْنَ الْمُثَنِّ

« الكافي » ، و « الخلاصة » ، و « الفروع » ، و « القواعد الأصولية » ، الإِنصاف  
و « ابن عُيَيْنَانَ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُجْزَى . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ .  
وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،  
و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْفَاتِحِ » ، و « حَوَاشِيِ  
الْمُحَرَّرِ » لِصَاحِبِ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ،  
وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ :  
اخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « إِذْرَاكِ  
الْعَايَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِيضَاحِ » ، و « الْوَجِيزِ » . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا  
يُجْزَى . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ،  
وَابْنُ رَزِينَ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَا يُجْزَى أَذَانُ الْمُمَيِّزِ  
لِلْبَالِغَيْنِ ، فِي أَقْوَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَنَصَرَهُ . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمَجْدِ فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَهُ  
الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ . وَنَقَلَ حَتَبَلٌ ، يُجْزَى أَذَانُ الْمُرَاهِقِ . قَالَ الْقَاضِي : يَصِحُّ أَذَانُ  
الْمُرَاهِقِ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » أَيْضًا فِي الْمُرَاهِقِ .

فَاتَّةٌ : عَلَّلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَدَمَ الصَّحَّةِ ، بِأَنَّهُ فَرَضَ كِفَايَةً ، وَفَعَلَ الصَّبِيُّ  
نَقْلًا . وَعَلَّلَهُ الْمُصَنِّفُ وَالْمَجْدُ وَغَيْرُهُمَا ، بِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَا . وَقَالَ الشَّيْخُ ثَقْيُ الدِّينِ : يَنْجَرُجُ فِي أَذَانِهِ رَوَايَتَانِ ،  
كَشَهَادَتِهِ وَوِلَايَتِهِ . وَقَالَ : أَمَّا صِحَّةُ أَذَانِهِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَكَوْنُهُ جَائِزًا إِذَا أَدَّنَ غَيْرَهُ ،

وَهَلْ يُعْتَدُ بِأَذَانِ الْفَاسِقِ ، وَالْأَذَانِ الْمُلْحَنِ ؟ عَلَى وَجْهِينِ .

الشرح الكبير

بإسناده عن عبد الله بن أبي بكر بن أنس ، قال : كان عُمُومَتِي يَأْمُرُونِي أَنْ أُؤَذِّنَ لَهُمْ وَأَنَا غُلَامٌ لَمْ أَحْتَلِمَ ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ شَاهِدٌ لَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ . وَهَذَا يَمَّا يَظْهَرُ وَلَا يَخْفَى ، وَلَمْ يُنْكِرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَئِنَّ ذَكَرَ تَصِحُّ صَلَاتِهِ ، فَصَحَّ أَذَانُهُ ، كَالْبَالِغِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ شُرْعٌ لِلْإِعْلَامِ ، وَلَا يَحْصُلُ الْإِعْلَامُ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ وَلَا رِوَايَتَهُ .

٢٧٨ - مسألة : ( وهل "يُعْتَدُ بِأَذَانِ" الفاسق ، والأَذَانِ الْمُلْحَنِ ؟ عَلَى وَجْهِينِ ) ذَكَرَ أَصْحَابُنَا فِي صِحَّةِ أَذَانِ الْفَاسِقِ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّبِيِّ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَفَهُمْ

الإنصاف

فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ . وَمِنْ الْأَصْحَابِ مَنْ أَطْلَقَ الْخِلَافَ . قَالَ : وَالْأَشْبَهُ أَنَّ الْأَذَانَ الَّذِي يُسْقِطُ الْفَرَضَ عَنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَيُعْتَمَدُ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاشِرَهُ صَبِيٌّ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَلَا يُسْقِطُ الْفَرَضَ ، وَلَا يُعْتَدُ بِهِ فِي مَوَاقِيتِ الْعِبَادَاتِ . وَأَمَّا الْأَذَانُ الَّذِي يَكُونُ سُنَّةً مُؤَكَّدَةً فِي مِثْلِ الْمَسَاجِدِ الَّتِي فِي الْمِصْرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَهَذَا فِيهِ الرَّوَايَتَانِ . وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ . انتهى .

قوله : وهل يُعْتَدُ بِأَذَانِ الْفَاسِقِ وَالْأَذَانِ الْمُلْحَنِ ؟ عَلَى وَجْهِينِ . أَمَّا أَذَانُ الْفَاسِقِ ، فَأُطْلِقُ الْمُصَنَّفُ [ ٧٩/١ ط ] فِي الْإِعْتِدَادِ بِهِ وَجْهَيْنِ . وَأُطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الْقَاتِقِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُعْتَدُ بِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : لَا يُعْتَدُ بِهِ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هَذِهِ الرَّوَايَةُ

( ١ - ١ ) فِي م : « يَصِحُّ أَذَانُ » .

بالأمانة ، والفاسق غير أمين . والثاني ، يصيح ؛ لأنه ذكر تصيح صلاته ، فصيح أذانه ، كالعدل . وهذا قول الشافعي . وهذا الخلاف في من هو ظاهر الفسق ، فأما مستور الحال ، فيصيح أذانه بغير خلاف علمناه . وفي الأذان المُلحَن وَجْهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَصِيح ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَذِّنٌ يُطَرَّبُ <sup>(١)</sup> ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : [ ١٣٦/١ ط ] « إِنْ الْأَذَانَ سَمِعَ سَهْلٌ ، فَإِنْ كَانَ أَذَانُكَ سَمْعًا سَهْلًا ، وَإِلَّا فَلَا تُؤَذِّن » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَالثَّانِي ، يَصِيحُ . وَهُوَ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِهِ ، فَهُوَ كَغَيْرِ الْمُلْحَنِ ، وَالحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات <sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَيُكْرَهُ اللَّحْنُ فِي الْأَذَانِ ؛ فَإِنَّهُ رَبَّمَا غَيَّرَ الْمَعْنَى ، فَإِنْ مَنْ نَصَبَ لَامَ « رَسُولُ » أَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ خَبْرًا ، وَلَا يَمُدُّ لَفْظَةَ « أَكْبَرُ » ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ فِيهَا أَلْفًا ، فَيَصِيرُ جَمْعٌ « كَبِيرٌ » وَهُوَ الطُّبْلُ ، وَلَا يُسْقِطُ الْهَاءُ مِنْ اسْمِ « اللَّهِ » وَاسْمِ « الصَّلَاةِ » ، وَالْهَاءُ مِنَ « الْفَلَاحِ » ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يُؤَذِّنْ لَكُمْ مَنْ يُدْغِمُ الْهَاءَ » .

أَقْوَى . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، الْإِنْصَافِ ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » . قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَذِّنُ نَفِيًّا . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يُعْتَدُّ بِهِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي « تَذَكِيرِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَخَبَّرِ » . وَقَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْغِنَايَةِ » :

(١) التطريب : التَغْنَى .

(٢) في : باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٢٣٩/١ .

(٣) ٨٧/٢ .

قُلْنَا : وَكَيْفَ يَقُولُ ؟ قَالَ : « يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ <sup>(١)</sup> أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » . أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْأَفْرَادِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ التَّلْعُ لثَغَّةٍ فَاحِشَةً ، كَرَّةٍ أَذَانَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَتَفَاحَشُ ، فَلَا بَأْسَ ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ بِلَالًا كَانَ يَجْعَلُ الشَّيْنَ سَيْنًا . وَالْفَصِيحُ أَحْسَنُ وَأَكْمَلُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ويصحُّ مِنْ صَبِيٍّ بِالْفَرَسِ ، وَفَاسِقٍ ، عَلَى الْأَظْهَرِ .

نتيجه : حَكَمُ الْخِلَافِ وَجْهَيْنِ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَحَكَاهُ رِوَايَتَيْنِ فِي « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَالشَّيْخُ ثَقِيٌّ الدِّينِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأَمَّا الْأَذَانُ الْمَلْحَنُ ، إِذَا لَمْ يُحْلَلِ الْمَعْنَى ، فَأُطْلِقَ الْمُصَنَّفُ فِيهِ وَجْهَيْنِ ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ ثَمِيمٍ » . وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، أَحَدُهُمَا ، يُعْتَدُّ بِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَبِقَاءِ الْمَعْنَى . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَشَيْخُنَا فِي « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَشَحَّبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ . قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ .

فائدة : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَ الْأَذَانِ الْمَلْحُونِ ، حُكْمُ الْأَذَانِ الْمَلْحَنِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَفِي اجْزَاءِ الْأَذَانِ الْمَلْحَنِ ، وَقِيلَ : وَالْمَلْحُونِ . وَجْهَانِ .

(١) مع حذف الهمزة في النطق وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ٨٧/٢ .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ، إِلَّا فِي الْحَيْعَلَةِ  
فَإِنَّهُ يَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

٢٧٩ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ ،  
إِلَّا فِي الْحَيْعَلَةِ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ «الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» )  
وهذا مُسْتَحَبٌّ ، لَا تَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِهِ خِلَافًا ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ الْمُؤَدَّنُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ،  
اللَّهُ أَكْبَرُ . فَقَالَ أَحَدُكُمْ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ . قَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ  
اللَّهِ . قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ .  
قَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ . قَالَ : لَا  
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ،  
اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . مِنْ قَلْبِهِ ، دَخَلَ

فائدة : لَا يُعْتَدُ بِأَذَانِ امْرَأَةٍ وَمُخَنَّثِي . قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : وَلَا يَصِحُّ ؛  
لِأَنَّهُ مَنَهَى عَنْهُ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، صِحَّتُهُ ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ  
لَا تَمْنَعُ الصَّحَّةَ . قَالَ : فَيَتَوَجَّهُ عَلَى هَذَا بَقَاءُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ مَنْ هُوَ  
فَرَضٌ عَلَيْهِ .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَدَّنَ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ ، إِلَّا فِي الْحَيْعَلَةِ ، فَإِنَّهُ  
يَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ  
أَنْ يَقُولَ السَّامِعُ فِي الْحَيْعَلَةِ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . فَقَطْ . وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ

الْجَنَّةَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> . قَالَ الْأَثَرُْمُ : هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْجَيَادِ . وَعَنْ  
أَبِي رَافِعٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ ، قَالَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ ،  
فَإِذَا بَلَغَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، قَالَ : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » . رَوَاهُ  
الْأَثَرُْمُ<sup>(٢)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ ، وَيَقُولُ  
عِنْدَ كَلِمَةِ الْإِقَامَةِ : أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا . لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ ،  
عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ بِلَالًا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ ، فَلَمَّا أَنْ  
قَالَ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَقَامَهَا اللَّهُ [ ١٣٧/١ ]  
وَأَدَامَهَا » . وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ كُنْخُو حَدِيثِ عُمَرَ فِي الْأَذَانِ .

الإنصاف  
الأصحاب . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ،  
وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّارِحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ،  
وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْخَاوِئِينَ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ،  
وَ « الْمُتَّحِبِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي  
« التُّكْتِ » : هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ  
ثَيْمٍ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا .  
حَكَاهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « شَرْحِ  
الْبُخَارِيِّ » : وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفَوَائِدِ  
الْفَقْهِيَّةِ » . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرُهُمَا : يَقُولُ كَمَا  
يَقُولُ . وَقَالَ الْقَاضِي . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : كَانَ بَعْضُ

(١) في : باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٨٩/١ .  
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا سمع المؤذن ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٥/١ .  
(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩/٦ .

(٣) في : باب ما يقول إذا سمع الإقامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٥/١ .

**فصل :** رَوَى سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ : وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ رَسُولًا . غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقُولَ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ : « اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ ، وَإِذْ بَارُ نَهَارِكَ ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ ، فَاعْفِرْ لِي » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

مَشَاهِينَا يَقُولُ : إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ خَيْلٌ ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَهُ حَوْقُلٌ . وَقِيلَ : يُخَيَّرُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرُ . قَالَهُ فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ ؛ تَجِبُ إِجَابَتُهُ .

**تنبيهات ؛** أَحَدُهَا ، يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ أَنْ يَقُولَ كَمَا يَقُولُ . الْمُؤَذِّنُ نَفْسُهُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمُتَّصِفُ عَنْ أَحَدٍ ، فَيُجِبُ نَفْسَهُ خُفْيَةً . وَعَلِيهِ الْجُمْهُورُ ، فَإِنْ فِي قَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ . مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ . وَقِيلَ : لَا يُجِبُ نَفْسَهُ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ . وَحُكِّيَ رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي الْقَاعِدَةِ السَّبْعِينَ : هَذَا الْأَرْجَحُ ، الثَّانِي ، ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا ، لِإِجَابَةِ مُؤَذِّنٍ ثَانٍ وَثَالِثٍ ، وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » ، ظَاهِرُ كَلَامِ أَصْحَابِنَا ، يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُمْ حَيْثُ

(١) فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الْقَوْلِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢٩٠/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٢٥/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الدُّعَاءِ عِنْدَ الْأَذَانِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . الْمَجْتَبَى ٢٢/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١١/٢ ، ١٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَقَالُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٨١/١ .

(٢) فِي : بَابِ مَا يَقُولُ عِنْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٢٦/١ . فِي الْأَصْلِ « دُعَاتِكَ » ، وَالتَّبَيُّنُ مِنْ أَبِي دَاوُدَ .

يُسْتَحَبُّ ، يَعْنِي الْأَذَانَ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : مَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْأَذَانُ مَشْرُوعًا . الثَّلَاثُ ، ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيْضًا ، أَنَّ الْقَارِئَ ، وَالطَّائِفَ ، وَالْمَرْأَةَ ، يُجِبُونَهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ . صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ . وَأَمَّا الْمُصَلِّي إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُجِيبَ ، وَلَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ نَفْلًا ، بَلْ يَقْضِيهِ إِذَا سَلَّمَ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُجِيبَهُ ، وَيَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ ، وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ . انْتَهَى . فَإِنْ أَجَابَهُ فِيهَا ، بَطَلَتْ بِالْخِيعَلَةِ فَقَطْ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا دَعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ أَيْضًا . وَقَالَ : وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِغَيْرِ الْخِيعَلَةِ أَيْضًا ، إِنْ تَوَى الْأَذَانَ ، لَا إِنْ تَوَى الذِّكْرَ . وَأَمَّا الْمُتَحَلِّي ، فَلَا يُجِيبُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَكِنْ إِذَا خَرَجَ أَجَابَهُ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يُجِيبُهُ فِي الْخَلَاءِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْاسْتِنْجَاءِ . الرَّابِعُ ، شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، لَكِنْ يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِهِ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا . زَادَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، [ ٨٠/١ ] وَ « الْبُلْعَةِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ . وَقِيلَ : يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ : أَقَامَهَا اللَّهُ . وَبَيْنَ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . الْحَامِصُ ، أَنْ يَقُولَ عِنْدَ التَّثْوِبِ : صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ . فَقَطْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » . وَقَطَعَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » أَنَّهُ يَقُولُ : صَدَقْتَ ، وَبِالْحَقِّ نَطَقْتَ . السَّادِسُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ . لَمْ يَرِدْ فِي الْحَدِيثِ . فَلَا يَقْلُهَا . وَقَدْ حَكَى لِي بَعْضُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ ، أَنَّهُ مَرَّبَهُ فِي « مُسْتَدِ الْإِمَامِ أَحْمَد » رِوَايَةً فِيهَا : الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ .

فَائِدَةٌ : لَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْمُؤَذِّنُ قَدْ شَرَعَ فِي الْأَذَانِ ، لَمْ يَأْتِ بِتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا بِغَيْرِهَا حَتَّى يَفْرَغَ . جَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ، وَ « ابْنِ



وَيَقُولُ بَعْدَ فَرَاغِهِ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، الْمُتَعَمِّدُ آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ، وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ الَّذِي وَعَدْتُهُ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ.

الشرح الكبير

٢٨٠ - مسألة: (ثم يقول بعد فراغه: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ والصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ) «وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ»، وَابْعَثْهُ «مَقَامًا مَحْمُودًا» الَّذِي وَعَدْتُهُ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتٍ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ. حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣)).

تَبِيحٌ. وقال: نصُّ عليه. وقُدِّمَ في «الفروع». وعنه، لا بأس. قال في «الفروع»: وَلَعَلَّ الْمُرَادَ غَيْرُ أَذَانِ الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ سَمَاعَ الْخُطْبَةِ أَهَمُّ. اخْتَارَهُ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ». قال في «الفائق»: وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَهُوَ يَسْمَعُ التَّأْذِينَ، فَهَلْ يُقَدِّمُ إجابته على التَّحِيَّةِ؟ على روايتين. تنبيه: قوله: وَابْعَثْهُ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ. بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. هَكَذَا وَرَدَ فِي لَفْظِ رَوَاهُ

(١ - ١) سقطت من: م.

(٢ - ٢) في م: «المقام المحمود».

(٣) في: باب الدعاء عند النداء، من كتاب الأذان، وفي: باب «عسى أن يعثلك ربك مقامًا محمودًا»، من كتاب التفسير. صحيح البخاري ١٥٩/١، ١٠٨/٦. كما أخرجه أبو داود، في: باب ما جاء في الدعاء عند الأذان، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٢٦/١. والترمذي، في: باب آخر في ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٢/٢. والنسائي، في: باب الدعاء عند الأذان، من كتاب الأذان. المجيب ٢٢/٢. وابن ماجه، في: باب ما يقال إذا أذن المؤذن، من كتاب الأذان. سنن ابن ماجه ٢٣٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٤٥/٣، ٣٥٤، ٣٨٣.

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَيَدْعُو ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَالَ حِينَ يُنَادِي الْمُنَادِي : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ الثَّامِيَّةُ <sup>(١)</sup> وَالصَّلَاةُ النَّافِعَةُ ، صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَارْضَ عَنْهُ رِضًا لَا سَخَطَ بَعْدَهُ . اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهُ دَعْوَتُهُ » . رواه الإمام أحمد <sup>(٢)</sup> . وروى أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الدُّعَاءُ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي <sup>(٣)</sup> ، وقال : حديث حسن . وعن عبد الله بن عمرو ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ ، حَلَّتْ لَهُ <sup>(٤)</sup> الشَّفَاعَةُ » . رواه مسلم <sup>(٥)</sup> .

النسائي ، وابن جبان وابن خزيمة في صحيحيهما <sup>(٦)</sup> ، وتابع المصنف على هذه

الإصناف

(١) في م : القائمة .

(٢) في : المسند ٣/٣٢٧ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة ، من أبواب الصلاة ، وفي : باب في العفو والعافية ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ١٣/٢ ، ٨٦/١٣ . والنسائي ، في : باب الترغيب في الدعاء بين الأذان والإقامة ، من كتاب عمل اليوم والليلة . السنن الكبرى ٢٢/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/١١٥ ، ١١٩ ، ٢٢٥ ، ٢٥٤ .

(٤) في الأصل ، م : عليه . والمثبت من صحيح مسلم .

(٥) في : باب استحباب القول مثل ما يقول المؤذن ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٨٨/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا سمع المؤذن ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٤/١ . والترمذي ، في : باب في فضل النبي ﷺ ، في أول أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٣/١٠٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٦٨ . (٦) انظر : التساق في الموضوع السابق . والإحسان بترتيب صحيح ابن جبان ٩٩/٣ . وصحيح ابن خزيمة ٢٢٠/١ .

**فصل :** فَإِنْ سَمِعَ الْأَذَانَ وَهُوَ يَقْرَأُ ، قَطَعَ الْقِرَاءَةَ لِيَقُولَ مِثْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ ، وَالْقِرَاءَةُ لَا تَقُوتُ . فَإِنْ سَمِعَهُ وَهُوَ يُصَلِّي ، لَمْ يَقُلْ كَقَوْلِهِ ؛ لِإِلَّا لَا يَشْتَبِعُ عَنْ الصَّلَاةِ بِمَا لَيْسَ مِنْهَا . وَإِنْ [ ١٣٧/١ ط ] قَالَهَا مَا عَدَا الْحِيَعَلَةَ <sup>(١)</sup> لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ ، وَإِنْ قَالَ الدُّعَاءَ فِيهَا ، بَطَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ خِطَابٌ لَا دُمِي .

**فصل :** وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدَّنَ ، فَقَالَ كَلِمَةً مِنَ الْأَذَانِ ، قَالَ مِثْلَهَا سِرًّا . فظَاهِرُهُ أَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ مُسْتَحَبًّا ، لِيَكُونَ مَا يُظْهِرُهُ أَذَانًا ، وَمَا يُسِرُّهُ ذِكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَمِعَ الْأَذَانَ . وَقَدَرَوَاهُ الْقَاضِي عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : اسْتَحَبَّ لِلْمُؤَدِّنِ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ فِي خُفْيَةٍ .

**فصل :** قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُومُ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَدِّنَ مُبَادِرًا ، يَرْكَعُ ؟ فَقَالَ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ رُكُوعُهُ بَعْدَ مَا يَفْرُغُ الْمُؤَدِّنَ ، أَوْ يَقْرُبُ مِنَ الْفَرَاغِ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفِرُ حِينَ يَسْمَعُ الْأَذَانَ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَادِرَ لِلْقِيَامِ . وَإِنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَسَمِعَ الْمُؤَدِّنَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْتِظَارُهُ لِيَفْرُغَ ، وَيَقُولَ مِثْلَ مَا يَقُولُ ، لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْفَضِيلَتَيْنِ . وَإِنْ لَمْ يَقُلْ كَقَوْلِهِ وَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، فَلَا بَأْسَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

العبارة صَاحِبُ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِير » ، وَجَمَاعَةٌ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَقُولُهُمَا إِلَّا مُتَكَرِّرِينَ ؛ فَيَقُولُ : وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا . مُوَافَقَةً لِلْقُرْآنِ . وَهُوَ الْوَارِدُ فِي الصَّحِيحَيْنِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَرَدَّ ابْنُ الْقَيِّمِ الْأَوَّلُ فِي « بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ » مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ .

(١) يَمْنَى قَوْلُهُ : حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ ، حَتَّى عَلَى الْفَلَاحِ .

المقنع «وَالْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِقَامَةِ . وَعَنْهُ ، هِيَ أَفْضَلُ» .

الشرح الكبير

**فصل :** وَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى مُؤَذِّنَيْنِ ، كَمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَهُ بِلَالٌ ، وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، إِلَّا أَنْ تَدْعُوا الْحَاجَةَ ، فَيَجُوزُ ، فَإِنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْ عُمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ اتَّخَذَ أَرْبَعَةَ مُؤَذِّنِينَ ، وَإِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ ، «وَكَانَ الْوَاحِدُ» يُسْمِعُ النَّاسَ ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَذَّنَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ؛ كَمَا رَوَى عَنْ مُؤَذِّنِي النَّبِيِّ ﷺ . وَإِنْ كَانَ الْإِعْلَامُ لَا يَحْصُلُ بِوَاحِدٍ ، أَذْنُوا عَلَى حَسَبِ الْحَاجَةِ ؛ إِمَّا أَنْ يُؤَذَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي نَاحِيَةٍ ، أَوْ ذَفْعَةً وَاحِدَةً فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ .

**فصل :** وَلَا يُؤَذَّنُ قَبْلَ الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ ، إِلَّا أَنْ يَتَأَخَّرَ ، أَوْ يُخَافُ فَوَاتَ وَقْتِ التَّأْذِينِ ، فَيُؤَذَّنُ غَيْرُهُ ، كَمَا رَوَى أَنَّ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ أَذَّنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ غَابَ بِلَالٌ (١) ، فَأَمَّا مَعَ حُضُورِهِ فَلَا ؛ فَإِنَّ مُؤَذِّنِي النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ يَسْبِقُهُمْ بِالْأَذَانِ .

الإيضاح

**قوائمه ؛ الأولى ،** لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ ، بِلَا عُذْرٍ ، أَوْ نِيَّةِ الرَّجُوعِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَكَرِهَهُ أَبُو الْوَفَاءِ ، وَأَبُو الْمَعَالِي . وَنَقَلَ ابْنُ الْحَكَمِ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ لَا يَخْرُجَ . وَنَقَلَ صَالِحٌ : لَا يَخْرُجُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ : لَا يَتَّبِعِي . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَيَجُوزُ لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَخْرُجَ بَعْدَ أَذَانِ الْفَجْرِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّأْذِينُ لِلْفَجْرِ قَبْلَ الْوَقْتِ ، فَلَا يَكْرَهُ الْخُرُوجُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ . الثَّانِيَةُ ، لَا يُؤَذَّنُ قَبْلَ الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ فَوَاتَ وَقْتِ التَّأْذِينِ كَالْإِمَامِ . وَجَزَمَ أَبُو

(١ - ١) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٣) قَدَّمَ حَدِيثَهُ فِي صَفْحَةِ ٨٢ .

**فصل :** وإذا أذن في الوقت كره له أن يخرج من المسجد إلا لحاجة ، ثم يعود ؛ لأنه ربما احتيج إلى الإقامة فلا يوجد . وإن أذن قبل الوقت للفجر ، فلا بأس بذهابه ؛ لأنه لا يحتاج إلى حضوره قبل الوقت : قال أحمد ، في الرجل يؤذن في الليل ، على غير وضوء ، فيدخل المنزل ، ويدع المسجد : أرجو أن يكون موسعا عليه ، ولكن [ ١٣٨/١ ] إذا أذن وهو متوضئ في وقت الصلاة ، فلا أرى له أن يخرج من المسجد حتى يصلي ، إلا أن يكون لحاجة .

**فصل :** إذا أذن في بيته ، وكان قريبا من المسجد ، فلا بأس ، وإن كان بعيدا كره له ذلك ؛ لأن القريب من المسجد يسمع أذانه عند المسجد ، فيأتون إلى المسجد ، والبعيد قد يسمعه من لا يعرف المسجد ، فيعثر به

المعالي بتحريمه . ومتى جاء المؤذن الراتب ، وقد أذن قبله ، استحب إعادته . الإنصاف نص عليه . الثالثة ، لا يقيم المؤذن للصلاة إلا بإذن الإمام ؛ لأن وقت الإقامة إليه . وتقدم قريبا إذا دخل المسجد حال الأذان . الرابعة ، الصحيح من المذهب ، أنه ينادى للكسوف ، والاستسقاء ، والعيد بقوله : الصلاة جامعة . أو الصلاة وقيل : لا ينادى لهم . وقيل : لا ينادى للعيد فقط ، وقال الشيخ تقي الدين : لا ينادى للعيد والاستسقاء ، وقاله طائفة من أصحابنا ، ويأتى هل النداء للكسوف سنة ، أو فرض كفاية ؟ في بابه . إذا علمت ذلك ، فنصب « الصلاة » على الإغراء ، ونصب « جامعة » على الحال . وقال في « الرعاية الكبرى » : يرفعهما ، وينصيهما . والصحيح من المذهب ، أنه لا ينادى على الجنازة والتراويح . نص عليه في « الفروع » . وعنه ، ينادى هما . وقال القاضي : ينادى لصلاة التراويح ، ويأتي ذلك مفرقا في أبوابه .

وَيَقْصِدُهُ ، فَيَضِيعُ عَنِ الْمَسْجِدِ ، فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الَّذِي يُؤَدُّنُ فِي بَيْتِهِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ طَرِيقٌ يُسْمَعُ<sup>(١)</sup> النَّاسَ : أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ ، فِي مَنْ يُؤَدُّنُ فِي بَيْتِهِ عَلَى سَطْحٍ : مَعَاذَ اللَّهِ ، مَا سَمِعْنَا أَنَّ أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا . فَحُمِلَ الْأَوَّلُ عَلَى الْقَرِيبِ ، وَالثَّانِي عَلَى الْبَعِيدِ ، وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ بِلَالًا كَانَ يُؤَدُّنُ عَلَى سَطْحٍ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### فصول في المساجد

فَصَلِّ فِي فَضْلِ الْمَسَاجِدِ وَبَنَائِهَا ، وَغَيْرِ ذَلِكَ : عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ بَنَى مَسْجِدًا » قَالَ بُكَيرٌ : حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : « يَتَغْنَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ بَنَى لِلَّهِ<sup>(٣)</sup> مَسْجِدًا ، وَلَوْ<sup>(٤)</sup> كَمَفْحَصِ قِطَاعٍ ، أَوْ أَصْغَرَ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي

(١) في الأصل : « يسمع » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من بنى مسجدًا ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٢٢/١ . ومسلم ، في : باب فضل بناء المساجد والحث عليها ، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة . صحيح مسلم ٣٧٨/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب في فضل بيان المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١١٥/٢ . والنسائي ، في : باب الفضل في بناء المساجد ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب من بنى لله مسجدًا ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٤٣/١ . والدارمي ، في : باب من بنى لله مسجدًا ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦١/١ ، ٧٠ . (٣-٣) سقط من : م .

الْجَنَّةِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا ، وَأَبْعَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَأُهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> .

وَيُسْتَحَبُّ اتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ ، وَتَنْظِيفُهَا <sup>(٣)</sup> وَتَطْيِيبُهَا ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ <sup>(٤)</sup> ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٥)</sup> . وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي ، حَتَّى الْقَدَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦)</sup> . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَخْرَجَ أَذَى مِنَ الْمَسْجِدِ ، بَنَى اللَّهُ لَهُ نَيْتًا فِي الْجَنَّةِ » <sup>(٧)</sup> .

**فصل : وَيُسْتَحَبُّ تَخْلِيقُ <sup>(٨)</sup> الْمَسْجِدِ ، وَأَنْ يُسْرَجَ فِيهِ ؛ لِمَا رُوِيَ**

(١) في : باب من بنى لله مسجدًا ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٤٤/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٤١/١ .

(٢) في : باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح . وفضل المساجد ، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة . صحيح مسلم ٤٦٤/١ .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

(٤) في : المسند ٢٧٩/٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب اتخاذ المساجد في الدور ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٨/١ . والترمذي ، في : باب ما ذكر في تطيب المساجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٧٦/٣ . وابن ماجه ، في : باب تطهير المساجد وتطيبها ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٥٠/١ .

(٥) في : باب في كنس المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٩/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا عبد الوهاب بن الحكم ... ، من أبواب فضائل القرآن . عارضة الأحوذى ٣٧/١١ ، ٣٨ .

(٦) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، في : باب تطهير المساجد وتطيبها ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٥٠/١ .

(٧) التخليق : التطيب .

عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ رأى نُخَامَةً في قِبْلَةِ المسجد ، فغَضِبَ حتى احْمَرَّ وَجْهُهُ ، فجاءته امرأةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فحَكَّتْهَا وجعلت [ ١٣٨/١ ط ] مكانها خلوقاً ، فقال رسول الله ﷺ : « مَا أَحْسَنَ هَذَا » .  
 رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وابنُ ماجَه (١) ، وعن مِمْوَنَةَ مَوْلَاةِ رسولِ الله ﷺ ،  
 أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفْتِنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ . فقال : « اثْنُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ » . وكانتِ الْبِلَادُ إِذْ ذَاكَ حَرْبًا (٢) ، قال : « فَإِنْ لَمْ تَأْتُوهُ وَتُصَلُّوا فِيهِ ، فَابْعَثُوا بِرَيْتٍ يُسْرَجُ فِي قَنَادِيلِهِ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وأبو داود ، وابنُ ماجَه (٣) . وفي روايةِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ : « اثْنُوهُ فَصَلُّوا فِيهِ ، فَإِنْ (٤) صَلَّاهُ فِيهِ كَالْفِ صَلَاةٍ » . قالت : أَرَأَيْتَ مَنْ لَمْ يُطِيقْ أَنْ يَتَحَمَّلَ إِلَيْهِ ، أَوْ يَأْتِيَهُ ؟ قال : « فَلْيُهْدِ إِلَيْهِ زَيْتًا يُسْرَجُ فِيهِ ، فَإِنْ مَنْ أَهْدَى لَهُ ، كَانَ كَمَنْ صَلَّى فِيهِ » .

**فصل فيما يُباح في المسجد : يُباح التَّوَمُّ فيه ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ ، وَهُوَ شَابٌّ عَزَبَ لَا أَهْلَ لَهُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ .**  
**مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٥) .** وكان أَهْلُ الصُّفَّةِ يَنَامُونَ فِي الْمَسْجِدِ . وَيُباحُ لِلْمَرِيضِ أَنْ

(١) أخرجه النسائي ، في : باب تخليق المساجد ، من كتاب المساجد . المجتبى ٤١/٢ . وابن ماجه ، في :

باب كراهية النخامة في المسجد ، من كتاب المساجد والجماعات ٢٥١/١ .

(٢) في الأصل : « حرباً » .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في السرج في المساجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٨/١ .

وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه

٤٥١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣/٦ .

(٤) - (٤) في الأصل : « الصلاة فيه بألف » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب نوم الرجال في المسجد ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٢٠/١ .

ولم نجده عند مسلم . كما أخرجه النسائي ، في : باب التوم في المسجد ، من كتاب المساجد . المجتبى ٣٩/٢ .



يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَأَنْ تَكُونَ فِيهِ خِيْمَةً . قَالَتْ عَائِشَةُ : أُصِيبَ سَعْدٌ <sup>(١)</sup> يَوْمَ الْخَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيْمَةً فِي الْمَسْجِدِ ؛ يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَيُنَاحُ دُخُولُ الْبَيْعِ الْمَسْجِدَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَافَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ عَلَى بَيْعِ ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنٍ <sup>(٣)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلَا يَأْسُ بِالْاجْتِمَاعِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَالْأَكْلِ فِيهِ ، وَالاسْتِيقَاءِ فِيهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو وَقْدٍ اللَّيْثِيُّ ، قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً ، فَجَلَسَ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنْ الثَّلَاثَةِ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ

(١) في الأصل : « سعيد » .

وهو سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأشعري ، سيد الأوس . شهد بدرًا باتفاق ورؤى يسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرًا ، حتى حكم في بني قريظة ، وأجبت دعوته في ذلك ، ثم انتفض جرحه ، فمات وذلك سنة خمس . الإصابة ٨٤/٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ... إلخ ، من كتاب المغازی . صحيح البخاري ١٢٥/١ ، ١٤٣/٥ ، ١٤٤ . ومسلم ، في : باب جواز قتال من نقض العهد ... إلخ ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٨٩/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في العيادة مرارًا ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٦٥/٢ . والنسائي ، في : باب ضرب الحباء في المسجد ، من كتاب المساجد . المجتبى ٣٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٦/٦ . (٣) الميحقن : عصا معوجة الرأس ، يتناول بها الراكب ما سقط له .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب استلام الركن بالمحجن ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٨٥/٢ . ومسلم ، في : باب جواز الطواف على بعير وغيره ... إلخ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٢٦/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطواف الواجب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٣٤/١ . والنسائي ، في : باب إدخال البعير المسجد ، من كتاب المساجد ، وباب الإشارة إلى الركن ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٣٧/٢ ، ١٨٦/٥ . وابن ماجه ، في : باب من استلم الركن بمحجن ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٣/٢ .

فَاسْتَحْيَا، فَاسْتَحْيَا اللَّهَ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ، فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. عن عبد الله بن الحارث، قال: كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ الْحُزْبِ وَاللَّحْمِ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup>. وعن عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْآخَرَى. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَيَجُوزُ السُّؤَالُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ [١٣٩/١] بْنُ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَطْعَمَ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟». وَذَكَرَ الْحَدِيثَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>. وَيَجُوزُ إِنْشَادُ الشَّعْرِ، وَاللَّعَانُ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ عُمَرَ مَرَّ بِحَسَنَانَ، وَهُوَ يُنْشِدُ الشَّعْرَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتُ أَتَشِيدُ فِيهِ، وَفِيهِ (مَنْ هُوَ) خَيْرٌ

- (١) أخرجه البخاري، في: باب من قعد حيث ينتهي به المجلس... إلخ، من كتاب العلم. صحيح البخاري ٢٦/١. ومسلم، في: باب من أتى مجلساً فوجد فرجة... إلخ. من كتاب السلام. صحيح مسلم ١٧١٣/٤.
- كما رواه الترمذي، في: باب حدثنا الأنصاري، من أبواب الاستئذان. عارضة الأحوذى ١٨٩/١. والإمام مالك، في: باب جامع السلام، من كتاب السلام. الموطأ ٩٦٠/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٩/٥.
- (٢) في: باب الأكل في المسجد، من كتاب الأطعمة. سنن ابن ماجه ١٠٩٧/٢.
- (٣) أخرجه البخاري، في: باب الاستلقاء في المسجد، من كتاب الصلاة، وفي: باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى، من كتاب اللباس، وفي: باب الاستلقاء، من كتاب الاستئذان. صحيح البخاري ١٢٨/١، ٧٩/٨، ٢١٩/٧. ومسلم، في: باب إباحة الاستلقاء... إلخ، من كتاب اللباس والزينة. صحيح مسلم ١٦٦٢/٣.
- كما أخرجه أبو داود، في: باب في الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى، من كتاب الأدب. سنن أبي داود ٥٦٥/٢. والترمذي، في: باب ما جاء في وضع إحدى الرجلين... إلخ، من أبواب الأدب. عارضة الأحوذى ٢٢١/١. والنسائي، في: باب الاستلقاء في المسجد، من كتاب المساجد. المجيب ٣٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٨/٤، ٣٩.
- (٤) في: باب المسألة في المساجد، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ٣٨٨/١.
- (٥ - ٥) سقطت من: م.

منك . ثم التفت إلى أبي هريرة ، فقال : أنشدك الله ، أسمع رسول الله ﷺ يقول : « أجِبْ عَنِّي ، اللَّهُمَّ أَيِّدْهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ » ؟ قال : نعم . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وعن جابر بن سمرة ، قال : شهدت رسول الله ﷺ أكثر من مائة مرة في المسجد ، وأصحابه يتذكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية ، فربما تبسم معهم . رواه الإمام أحمد<sup>(٢)</sup> . وفي حديث سهل ابن سعد ذكر حديث اللعان ، قال : فتلاعنا في المسجد ، وأنا شاهد . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .

**فصل فيما يكره في المسجد : يكره إنشاء الضالة في المسجد ؛ لما روى أبو هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَتَشَدُّ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ ، فَلْيَقُلْ : لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ »<sup>(٤)</sup> .** إِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ذكر الملائكة ، من كتاب بدء الخلق . صحيح البخاري ١٣٦/٤ . ومسلم ، في : باب فضائل حسان بن ثابت ، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ١٩٣٢/٤ ، ١٩٣٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الشعر ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٩/٢ . والنسائي ، في : باب الرخصة في إنشاء الشعر ... إلخ من كتاب المساجد . المجتبى ٣٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/٥ . (٢) في : المسند ٩١/٥ . كما رواه الترمذي ، في : باب ما جاء في إنشاء الشعر ، من أبواب الأدب ، عارضة الأهودي ٢٩١/١٠ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب التلاعن في المسجد ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب من قضى ولاعن في المسجد ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ٧٠/٧ ، ٨٥/٩ . ومسلم ، في : كتاب اللعان . صحيح مسلم ١١٣٠/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في اللعان ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ٥٢٢/١ . والنسائي ، في : باب الرخصة في ذلك ، من كتاب الطلاق . المجتبى ١١٦/٦ . وليس عنده ذكر المسجد . وابن ماجه ، في : باب اللعان ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ٦٦٩/١ .

(٤) في م : عليه .

لِهَذَا . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدّه ، قال : نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ عن البَيْعِ والِإِتِّبَاعِ ، وعن تَنَاشُدِ الأشْعَارِ فِي الْمَسَاجِدِ . رواه الإمامُ أحمدُ ، وأبو داودَ ، والنسائيُّ ، والترمذِيُّ<sup>(٢)</sup> ، وقال : حديثٌ حسنٌ . وَيُكْرَهُ تَجْصِصُ الْمَسَاجِدِ وَزُخْرَفُهَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا سَاءَ عَمَلٌ قَوْمٌ قَطُّ إِلَّا زُخْرَفُوا مَسَاجِدَهُمْ » . رواه ابنُ ماجه<sup>(٣)</sup> . وعن ابنِ عباسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ » . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَتَزُخْرَفُهَا كَمَا زُخْرِفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى . رواه أبو داودَ<sup>(٤)</sup> . وعن واثلة بن الأسقع ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « جَنَّبُوا مَسَاجِدَنَا صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ ، وَشِرَاكَكُمْ وَيَبْعَكُمْ وَخُصُومَاتَكُمْ ، وَرَفَعَ أَصْوَاتَكُمْ ، وَإِقَامَةَ حُدُودِكُمْ ، وَسَلَّ سِيُوفِكُمْ ، وَاتَّخِذُوا عَلَى أَبْوَابِهَا

(١) في : باب النبي عن نشد الضالة في المسجد ... إلخ ، من كتاب المساجد ومواضع الصلاة . صحيح مسلم ٣٩٧/١ . كما رواه أبو داود ، في : باب كراهية إنشاد الضالة في المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١١/١ . وابن ماجه ، في : باب النبي عن إنشاد الضوال في المسجد ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٥٢/١ . والدارمي ، في : باب النبي عن استنشاد الضالة في المسجد ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٩/٢ ، ٤٢٠ .

(٢) أخرجه بنحوه أبو داود ، في : باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية البيع والشراء ... إلخ ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١١٨/١ . والنسائي ، في : باب البيع والشراء في المسجد ... إلخ ، من كتاب المساجد . المجتبى ٣٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٩/٢ ، ٢١٢ . كما أخرجه بلفظه ابن ماجه ، في : باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٤٧/١ .

(٣) في : باب تشييد المساجد ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ .

(٤) في : باب في بناء المساجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٦/١ . كما أخرجه البخاري قول ابن عباس في : باب بنيان المسجد ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٢١/١ .

الْمَطَاهِرَ ، وَجَمَرُوهَا فِي الْجُمُعِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١)</sup> مِنْ رِوَايَةِ الْحَارِثِ ابْنِ نُبَهَانَ ، قَالَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ : لَا يَكْتَبُ حَدِيثُهُ ، لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَكْتَبَ عَلَى حِيطَانِ الْمَسْجِدِ قُرْآنًا أَوْ [ ١٣٩/١ ط ] غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُلْهِى الْمُصَلَّى وَيَشْغُلُهُ ، وَهُوَ يُشْبِهُ الزُّخْرَفَةَ وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا . وَالْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَيُسْتَحَبُّ تَحْلِيلُهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ . وَهَلْ يُكْرَهُ الْوُضُوءُ فِي الْمَسْجِدِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ عَقِيلٍ ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ قَالَ : إِنْ قُلْنَا بِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي رَفْعِ الْحَدَثِ ، حَرُمَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) في : باب ما يكره في المساجد ، من كتاب المساجد والجماعات . سنن ابن ماجه ٢٤٧/١ .



## بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

وَهِيَ مَا يَجِبُ لَهَا قَبْلَهَا ، وَهِيَ سِتٌّ ؛ أَوَّلُهَا ، دُخُولُ الْوَقْتِ .  
وَالثَّانِي ، الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَدَثِ .

## بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الشرح الكبير

٢٨١ - مسألة : قال : ( وهي ما يجب لها قبلها ، وهي ست ؛ أَوَّلُهَا دُخُولُ الْوَقْتِ ، والثاني ، الطهارة من الحدث ) أما الطهارة من الحدث ، فقد مضى ذكرها ، وهي شرط لصحة الصلاة ؛ لقول رسول الله ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعن عبد الله بن عمر ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :

## بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الإنصاف

فائدة : قوله : أَوَّلُهَا دُخُولُ الْوَقْتِ . اعلم أن الأصحاب ذكروا من شروط الصلاة دُخُولُ الْوَقْتِ ، وقال في « الفروع » : وَسَبَبٌ وَجوب الصلاة الوقت ؛ لأنها تضاف إليه ، وهي تدل على السببية ، وتشكر بتكرره ، وهي سبب نفس الوجوب ؛ إذ سبب وجوب الأداء الخطأ . وكذا قال الأصوليون : إن من السبب وقتي ، كالزوال للظنهر . وقال في « الفروع » : في باب التنية ، عن التنية : هي

(١) في م : « ولا » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لا تقبل صلاة بغير ظهور ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب في الصلاة ، من كتاب الحيل . صحيح البخاري ٤٦/١ ، ٢٩/٩ . ومسلم ، في : باب وجوب الطهارة للصلاة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٠٤/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب فرض الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٤/١ . والترمذي ، في : باب في الوضوء من الریح ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذی ١٠٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٨/٢ ، ٣١٨ .

المنقح وَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ ؛ ..... .

الشرح الكبير « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً <sup>(١)</sup> بِغَيْرِ طَهْوٍ ، وَلَا صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ » . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> .

٢٨٢ - مسألة ؛ قال : ( وَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ ) أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مَفْرُوضَاتٌ ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ غَيْرَهَا لَا يَجِبُ إِلَّا لِعَارِضٍ مِنْ نَذِيرٍ أَوْ نَحْوِهِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الْوُثْرِ ، وَسَنَذْكُرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الإيضاح الشَّرْطُ السَّادِسُ وَلَا تَكُونُ شَرْطًا سَادِسًا إِلَّا بِكَوْنِ دُخُولِ الْوَقْتِ شَرْطًا . فظَاهِرُهُ أَنَّهُ سَمَاءُ سَبَبًا ، وَحَكْمُ بَأَنَّهُ شَرْطٌ . قُلْتُ : السَّبَبُ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ الشَّرْطِ ، وَإِنْ كَانَ يَنْفَلِكُ عَنْهُ ، فَهُوَ هُنَا سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ وَشَرْطٌ لِلْوُجُوبِ وَالْأَدَاءِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الشَّرُوطِ ؛ فَإِنَّهَا شُرُوطٌ لِلْأَدَاءِ فَقَطْ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : وَجِبَتْهَا شُرُوطٌ لِلْأَدَاءِ مَعَ الْقُدْرَةِ ، دُونَ الْوُجُوبِ إِلَّا الْوَقْتُ ، فَإِنْ دُخِلَ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ وَالْأَدَاءِ جَمِيعًا ، إِلَّا مَا اسْتَتَبَى مِنَ الْجَمِيعِ . ائْتَمَرْتُ . وَأَعْلَمْتُ أَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا تَجِبَتْ بِدُخُولِ الْوَقْتِ بِالْإِتِّفَاقِ ، فَإِذَا دَخَلَ وَجِبَتْ . وَإِذَا وَجِبَتْ ، وَجِبَتْ بِشُرُوطِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا ، كَالطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا .

قوله : وَالصَّلَوَاتُ الْمَفْرُوضَاتُ خَمْسٌ ؛ الظُّهْرُ ، وَهِيَ الْأَوَّلَى . الصَّحِيحُ مِنْ

(١) في م : « صلاة أحدكم » .

(٢) في : باب وجوب الطهارة للصلاة ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ٢٠٤/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب فرض الوضوء ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ١٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ، من أبواب الطهارة . عارضة الأحوذى ٨/١ . والنسائي ، في : باب فرض الوضوء ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب الصدقة من غلول ، من كتاب الزكاة . المجتبى ١/٧٥ ، ٤٢/٥ . وابن ماجه ، في : باب لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١٠٠/١ . والدارمي ، في : باب لا تقبل الصلاة بغير طهور ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١٧٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٠ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٥٧ ، ٧٣ ، ٧٤/٥ ، ٧٥ .



البشرح الكبير

والأصل في ذلك ما روى عبادة بن الصامت ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَبْدِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَمَنْ حَافِظٌ عَلَيْهِنَّ كَانَ لَهُ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهِنَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ ، إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ » (١) .  
وروى أن أغرابياً أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، ماذا فَرَضَ اللَّهُ ﷻ عَلَى مِنَ الصَّلَاةِ ؟ قال : « خَمْسُ صَلَوَاتٍ » . قال : فهل عَلَى غَيْرِهَا ؟ قال : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ شَيْئًا » . فقال الرجل : والذي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَزِيدُ عَلَيْهَا ، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهَا . فقال رسول الله ﷺ : « أَفْلَحَ الرَّجُلُ » (٢)

الإيضاح

المذهب ، أن الظُّهْرَ هي الأولى ؛ لأنها أوَّلُ الخمسِ افتراسًا ، وبها بدأ جبريل حين أمَّ النبي ﷺ عند البيت ، وبدأ بها الصحابة حين سئلوا عن الأوقات ، وعليه جماهير الأصحاب . وبدأ في « الإرشاد » ، والشَّيرازي في « الإيضاح » ، و « المنهج » ، وأبو الخطَّاب في « الهداية » ، وتابعه في « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « الحاويين » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « إندراك الغاية » وغيرهم ، بالفَجْرِ . وقاله القاضي في « الجامع الصغير » . واختاره الشيخُ تقي الدِّين ، فقال : بدأ جماعة من أصحابنا [ ٨٠/١ ظ ] كالخزقي ، والقاضي في بعض كتبه وغيرهما بالظُّهْرِ . ومنهم من بدأ بالفَجْرِ ؛ كابن أبي موسى ، وأبي الخطَّاب ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في من لم يوتر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٣٢٨/١ . والنسائي ، في : باب المحافظة على الصلوات الخمس ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٨٦/١ . وابن ماجه ، في : ما جاء في فرض الصلوات .. إلخ ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤٤٨/١ . والإمام مالك ، في : باب الأمر بالوتر ، من كتاب صلاة الليل . الموطأ ١٢٣/١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : الأصل .

المنع الظُّهْرُ ، وَهِيَ الْأُولَى ، وَوَقْتُهَا مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، بَعْدَ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ .

الشرح الكبير إِنْ صَدَقَ « . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْحُمْسَ مُوقَاتٌ بِمَوَاقِيتٍ مَعْلُومَةٍ مَحْدُودَةٍ ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي أَحَادِيثٍ صِحَاحٍ يَأْتِي أَكْثَرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٢٨٣ - مسألة ؛ قال : ( الظُّهْرُ ، وَهِيَ الْأُولَى ، وَوَقْتُهَا مِنْ زَوَالِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، بَعْدَ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ) أَجْمَعَ أَهْلُ [ ١٤٠/١ ] الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ ، إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَتُسَمَّى الْهَجِيرَ ، وَالْأُولَى ، وَالظُّهْرَ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي بَرْزَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْهَجِيرَ الَّتِي

الإنياف والقاضي في موضع . قال : وَهَذَا أَجْوَدُ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ الْوُسْطَى هِيَ الْعَصْرُ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْوُسْطَى إِذَا كَانَتْ الْفَجْرُ الْأُولَى . انْتَهَى . وَإِنَّمَا بَدَأَ هَؤُلَاءِ بِالْفَجْرِ لِبِدَاعَتِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ بِهَا لِلسَّائِلِ . وَهُوَ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَنَاسِغٌ لِبَعْضِهِ . وَبَدَأَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » بِالْفَجْرِ ، ثُمَّ ثَنَّى بِالظُّهْرِ . وَقَالَا : هِيَ الْأُولَى .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ ، وَفِي : بَابِ وَجوب صوم رمضان ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ ، وَفِي : بَابِ كَيْفَ يَسْتَحْلِفُ ، مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ ، وَفِي : بَابِ فِي الزَّكَاةِ ، وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ مَجْمَعٍ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ ؛ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْلِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨/١ ، ٣٠/٣ ، ٢٣٥ ، ٢٩/٩ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ : بَيَانِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤١/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٩٣/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كَمْ فَرَضَتْ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ وَجوب الصَّيَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ ، وَفِي : بَابِ الزَّكَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . الْمَجْتَمِعُ ١٨٤/١ ، ٩٧/٤ ، ١٠٤/٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي الْوُتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣٧٠/١ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَمَاعِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السَّفَرِ . الْمَوْطَأُ ١٧٥/١ .

تَدْعُوْنَهَا الْأَوَّلَى حِينَ تَذَحْضُ الشَّمْسُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنَّمَا بَدَأَ بِذِكْرِهَا ، لِأَنَّ جَبْرِيلَ بَدَأَ بِهَا حِينَ أَمَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ، وَبَدَأَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ حِينَ عَلَّمَ أَصْحَابَهُ مَوَاقِيتَ الصَّلَاةِ ، فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ وَغَيْرِهِ ، فَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « أَمَّنِي جَبْرِيلُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ ، فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا ، حِينَ كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ <sup>(٣)</sup> وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحُرِّمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ . وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوَقْتُ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ صَارَ <sup>(٤)</sup> ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ

(١) أخرجه البخارى ، في : باب وقت العصر ، وباب ما يكره من السمر بعد العشاء ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١٤٤/١ : ١٥٥ . أما مسلم فقد أخرجه عن أبي برزة بلفظ : وكان يصلى الظهر حين تزول الشمس . في : باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٤٧/١ . وأخرجه عن جابر بن سمرة ، بلفظ : كان النبي ﷺ يصلى الظهر إذا دحضت الشمس . في : باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٢/١ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب كراهية النوم بعد صلاة المغرب ، وباب ما يستحب من تأخير العشاء ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢١٠/١ : ٢١٣ . وابن ماجه ، في : باب وقت صلاة الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢١/١ . والدارمي ، في : باب قدر القراءة في الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٠/٤ ، ٤٢٣ .

(٢) شراك النمل : سيرها الذي على ظهر القدم ، وصار مثل الشراك : يعنى استبان الفَيْء على أصل الحائض من الجانب الشرق عند الزوال فصار في رؤية العين كقدر الشراك ، وهذا أقل ما يعلم به الزوال ، وليس تحديدا . المصباح المنير .

(٣) أى غابت .

(٤) سقطت من : م .

مِثْلِيهِ<sup>(١)</sup> ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوَقْتِهِ الْأَوَّلَ ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ<sup>(٢)</sup> حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ ، ثُمَّ التَفَتَ جَبْرِيلُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ<sup>(٥)</sup> . وَرَوَى جَابِرٌ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ : « لَوَقْتُ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِرِ »<sup>(٦)</sup> . قَالَ الْبُخَارِيُّ : أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي الْمَوَاقِيتِ حَدِيثُ جَابِرٍ . وَرَوَى بُرَيْدٌ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : « صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ »<sup>(٧)</sup> . فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِإِلَّا فَاذَنْ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيَضَاءُ نَقِيَّةٌ ، لَمْ يُخَالِطْهَا صَفَرَةٌ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الثَّانِي أَمَرَهُ فَأَبْرَدَ بِالظُّهْرِ ، فَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرَدَ بِهَا ، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ مُرْتَفِعَةٌ ، آخِرُهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَ

(١) في م : مثله .

(٢) في م : الآخرة .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب المواقيت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٣/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في مواقيت الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٣/١ ، ٣٥٤ . كما أخرجه ابن ماجه بنحوه عن ابن مسعود ، في : أبواب مواقيت الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٠/١ .

(٤) في سنن التِّرْمِذِيِّ زيادة : « غريب » .

(٥) هذا قول التِّرْمِذِيِّ ، وما يأتي أيضا قوله . عارضة الأحوذى ٢٤٩/١ ، ٢٥٠ .

وأخرج التِّرْمِذِيُّ حديث جابر ، في هذا الموضع .

(٦) في صحيح مسلم : « صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ » ، يعنى اليومين .

الشفق، وصلى العشاء حين<sup>(١)</sup> ذهب ثلث الليل، وصلى الفجر فأُسْفِرَ بها، ثم قال: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟» فقال الرجل: أنا يا رسول الله. فقال: «وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. ومعنى [١٤٠/١] زوال الشمس، ميلها عن وسط السماء، وإنما يُعرف ذلك بطول الظل بعد تنأى قصره؛ لأن الشمس حين تطلع يكون الظل طويلاً، وكلما ارتفعت قصر، فإذا مالَت عن كبد السماء، شرع في الطول، فذلك زوال الشمس، فمن أراد معرفة ذلك فليقدر ظل شيء، ثم يصير قليلاً، ثم يُقدره ثانياً، فإن نقص لم يتحقق الزوال، وإن زاد فقد زالت، وكذلك إن لم ينقص؛ لأن الظل لا يقف فيكون قد نقص ثم زاد. وأما معرفة قدر ما تزول عليه الشمس بالأقدام فيختلف باختلاف الشهور والبلدان، فكلما طال النهار، قصر الظل، وإذا قصر طال الظل. وقد ذكر أبو العباس السنجى<sup>(٣)</sup>، رحمه الله، ذلك تقريراً، قال: إن الشمس تزول في نصف حزيران على قدمٍ وثلاث، وهو أقل ما تزول عليه الشمس، وفي نصف تموز وأيار على قدمٍ ونصف وثلاث، وفي نصف آب ونيسان على ثلاثة أقدام، وفي نصف آذار وأيلول على أربعة أقدام ونصف، وفي

(١) في صحيح مسلم: بعد ما .

(٢) في: باب أوقات الصلوات الخمس، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٢٨/١، ٤٢٩. كما أخرجه الترمذى، في: باب ما جاء في مواقيت الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ٢٥٢/١. والنسائي، في: أول وقت المغرب، من كتاب المواقيت. المجتبى ٢٠٧/١. وابن ماجه، في: أبواب مواقيت الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن ابن ماجه ٢١٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣٤٩/٥.

(٣) لعله أبو العباس أحمد بن محمد بن سراج السنجى الطحان، راوى كتاب أبى عيسى الترمذى عن أبى العباس الهربوى، مات بعد الأربعمئة. الأنساب ١٦٦/٧.

نصف شُباطٍ وتشرين الأول على سِتَّةِ أقدامٍ ، وفي نصف كانون الثاني وتشرين الثاني على تسعة أقدامٍ ، وفي نصف كانون الأول على عشرة أقدامٍ وسُدسٍ ، وهو أكثر ما تُزول عليه <sup>(١)</sup> الشمس في إقليم الشام والعراق وما سامتَهما ، فإذا أُرِدَتْ معرفة ذلك ، فقف على مُستوى من الأرض ، وعلم الموضع الذي انتهى إليه ظلك ، ثم ضع قدمك اليمنى بين يدي قدمك اليسرى ، والصق عقبك بإبهامك ، فإذا بلغت مساحتَه هذا القدر بعد انتهاء التقص فهو وقت زوال الشمس ، وتجب به الظُّهر . والله أعلم .

**فصل :** وتجب الصلاة بدُخول أول وقتها في حق من هو من أهل الوجوب . وهو قول الشافعي . وقال أبو حنيفة : تجب بأخير وقتها إذا بقي منه مالا يتسع لأكثر منها ؛ لأنه في أول الوقت يتخير بين فعلها وتركها ، فلم تكن واجبة كالتافلة . ولنا ، أنه مأمور بها في أول وقتها بقوله تعالى : ﴿ اقم الصلاة لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . والأمر <sup>(٣)</sup> يقتضي الوجوب <sup>(٤)</sup> على الفور ، ولأن دُخول الوقت سبب للوجوب <sup>(٥)</sup> فترتب عليه حكمه عند وجوده ، ولأنها تُشترط لها نية <sup>(٦)</sup> الفرض ، ولو كانت تفلاً لأجزأت نية التفل ، كالتافلة ، وتنفارق التافلة من حيث إن التافلة يجوز تركها لا إلى بدل ، وهذه إنما يجوز تركها مع العزم على فعلها ، كما تؤخر صلاة المغرب

(١ - ١) في م : « وفي » .

(٢) سورة الإسراء ٧٨ .

(٣ - ٣) في م : « للوجوب » .

(٤) في الأصل ، م : « للوجود » .

(٥) سقط من : الأصل .

لَيْلَةً [١٤١/١] الْمُزْدَلِفَةَ عَنْ وَقْتِهَا ، وَكَمَا تُؤَخَّرُ سَائِرُ الصَّلَوَاتِ عَنْ وَقْتِهَا لِمَنْ هُوَ مُشْتَغِلٌ بِشَرِّطِهَا .

**فصل :** وَآخِرُ وَقْتِهَا إِذَا زَادَ عَلَى الْقَدْرِ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ قَدْرُ طُولِ الشَّخْصِ . قَالَ الْأَثَرُمُ : قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : وَأَيُّ شَيْءٍ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ ؟ قَالَ : أَنْ يَصِيرَ الظِّلُّ مِثْلَهُ . قِيلَ لَهُ : فَمَتَى يَكُونُ الظِّلُّ مِثْلَهُ ؟ قَالَ : إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَكَانَ الظِّلُّ بَعْدَ الزَّوَالِ مِثْلَهُ . وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ أَنْ يَضْبُطَ مَا زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ <sup>(١)</sup> الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ بَلَغَتْ قَدْرَ الشَّخْصِ ، فَقَدْ انْتَهَى وَقْتُ الظُّهْرِ ، وَقَدْرُ شَخْصِ الْإِنْسَانِ سِتَّةَ أَقْدَامٍ وَنِصْفٍ وَسُدُسٌ بِقَدَمِهِ ، تَقْرِيبًا ، فَإِذَا أَرَدْتَ اعْتِبَارَ الزِّيَادَةَ بِقَدَمِكَ مَسَحْتَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الزَّوَالِ ، ثُمَّ أَسْقَطْتَ مِنْهُ الْقَدْرَ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فَإِذَا بَلَغَ الْبَاقِي سِتَّةَ أَقْدَامٍ وَثُلُثَيْنِ ، فَهُوَ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ ، فَيَكُونُ ظِلُّ الْإِنْسَانِ فِي نِصْفِ حَزِيرَانٍ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ وَأَوَّلِ <sup>(٢)</sup> وَقْتِ الْعَصْرِ ، ثَمَانِيَةَ أَقْدَامٍ بِقَدَمِهِ ، وَفِي بَقِيَّةِ الشُّهُورِ كَمَا بَيَّنَّا . وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَنَحْنُ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ عَطَاءٌ : لَا تَفْرِيطَ لِلظُّهْرِ حَتَّى تَدْخُلَ الشَّمْسُ صُفْرَةً . وَقَالَ طَاوُسٌ : وَقْتُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ : وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ <sup>(٣)</sup> ، وَوَقْتُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَنْظُرُ إِلَى » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَفِي أَوَّلِ » .

(٣) فِي الْأَصُولِ : « مِثْلِهِ » . وَانْظُرْ : الشَّرْحَ الصَّغِيرَ ٣١٧/١ . وَالْكَافِ ١٩٠/١ .

الأداء إلى أن يَبْقَى مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ قَدْرُ مَا يُؤَدَّى فِيهِ الْعَصْرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الْحَضَرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ <sup>(١)</sup> فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غُدُوءَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ . فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ، وَقَالُوا : مَا لَنَا أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلَّ عَطَاءً ؟ قَالَ : هَلْ نَقَصْتُمْ <sup>(٢)</sup> مِنْ حَقِّكُمْ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَذَلِكَ فَضَّلِي أَوْتِيهِ مِنْ أَشَاءَ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الظُّهْرِ [ ١٤١/١ ] وَالْعَصْرِ أَكْثَرُ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرِبِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ بُرَيْدَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَفِيهِ قَوْلُ جَبْرِيلَ فِيهِ : « الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ » <sup>(٤)</sup> . وَحَدِيثُ مَالِكٍ مَحْمُولٌ عَلَى الْعُذْرِ بِمَطَرٍ أَوْ مَرَضٍ . وَمَا

(١) في الأصل : « أجرا » .

(٢) في م : « نقصتم » .

(٣) في : باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الإجارة إلى نصف النهار ، وباب الإجارة إلى صلاة العصر ، وباب الإجارة من العصر إلى الليل ، من كتاب الإجارة ، وفي : باب فضل القرآن على سائر الكلام ، من كتاب فضائل القرآن ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ قُلْ فَاتَنُوا بِلَتُورَةِ فَاتَنُوهَا ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٤٦/١ ، ١١٧/٣ ، ١١٨ ، ٢٣٥/٦ ، ١٩١/٩ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٣٢١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٢ ، ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٩ .

(٤) تقدم تحريجه ، في صفحة ١٢٨ .



وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا، إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْغَيْمِ لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً، المقنع

اِجْتَنَبَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ». الشرح الكبير  
وَفِعْلُهَا يَكُونُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَتَكَامُلِ الشَّرْطِ، عَلَى أَنَّ الْأَخْذَ بِأَحَادِيثِنَا  
أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ قُصِدَ بِهَا بَيَانُ الْوَقْتِ، وَخَبَرُهُمْ قُصِدَ بِهِ ضَرْبُ الْمَثَلِ، فَكَانَتْ  
أَحَادِيثُنَا أَوَّلَى. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: خَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي هَذَا<sup>(١)</sup> الْأَثَارَ  
وَالنَّاسَ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُهُ.

٢٨٤ - مَسْأَلَةٌ: (وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ، إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْغَيْمِ لِمَنْ  
يُصَلِّي جَمَاعَةً<sup>(٢)</sup>) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ، أَنَّ تَعْجِيلَ الظُّهْرِ فِي غَيْرِ الْحَرِّ وَالْغَيْمِ  
مُسْتَحَبٌّ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمَانَاهُ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ  
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ<sup>(٣)</sup>. لِمَا رَوَى أَبُو بَرَزَةَ  
قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْهَجِيرَ الَّتِي تَدْعُوْنَهَا الْأَوَّلَى حِينَ  
تَدْحَضُ<sup>(٤)</sup> الشَّمْسُ. وَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ

قوله: وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا، إِلَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْغَيْمِ لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً. اعْلَمْ أَنَّهُ  
إِذَا انْتَفَى الْغَيْمُ وَشِدَّةُ الْحَرِّ، اسْتَحَبَّ تَعْجِيلُهَا، بِإِخْلَافٍ أَعْلَمَهُ. وَأَمَّا فِي شِدَّةِ  
الْحَرِّ، فَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا أَنَّهَا تُؤَخَّرُ لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً فَقَطْ. وَهُوَ أَخَذَ  
الْوُجْهَيْنِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ»، وَ«الْمُذْهَبِ»، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ»،  
وَ«الْبُلْغَةِ»، وَ«الْمُحَرَّرِ»، وَ«الرَّعَايَةِ الصَّغِيرَى»، وَ«الْحَاوِي

(١) فِي م: «هَذِهِ».

(٢) فِي م: «الْجَمَاعَةُ».

(٣) فِي: بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٢٦٥/١.

(٤) تَدْحَضُ الشَّمْسُ: تَنْزِلُ عَنْ كِبِدِ السَّمَاءِ.

بالهاجرة . مُتَّفَقٌ عليهما<sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْأُمَوِيُّ<sup>(٢)</sup> فِي « الْمَعَارِى » بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، قَالَ : لَمَّا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ : « أَظْهَرُ كَبِيرِ الْإِسْلَامِ وَصَغِيرُهُ ، وَلْيَكُنْ مِنْ أَكْبَرِهَا الصَّلَاةُ ، فَلْيُنْهَ رَأْسُ الْإِسْلَامِ

الصَّغِيرُ » ، وَ « الْوَجِيزُ » ، وَ « إِذْرَاكَ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدُ الْعِنَايَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، تَوَخَّرَ لِشِدَّةِ الْحَرِّ مُطْلَقًا ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَرَجَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَنَقَلَ عَنْهُ ، وَالْبُخَارِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » ، وَالْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ الْكَبِيرِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكُّرَةِ » ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، وَالْفَخْرُ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِمْ ؛ لِإِطْلَاقِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأَطْلَقَهُمَا « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى » ،

(١) الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ ، وَبَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٤٣ ، ١٥٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ التَّكْبِيرِ بِالصَّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٤٤٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَيْفَ كَانَ يَصَلِّيُهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١/٩٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ كِرَاهِيَةِ النَّوْمِ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ، وَبَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنْ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . الْمُجْتَمَعُ ١/٢١٠ ، ٢١٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ وَقْتُ الظُّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١/٢٢١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١/٢٩٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/٤٢٠ ، ٤٢٣ .

وَالثَّانِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ ( التَّرْجُمَةُ ) ، وَبَابِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ، وَبَابِ وَقْتُ الْعِشَاءِ إِذَا اجْتَمَعَ النَّاسُ أَوْ تَأَخَّرُوا ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ التَّكْبِيرِ بِالصَّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٤٤٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَيْفَ كَانَ يَصَلِّيُهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١/٩٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَعَجُّلِ الْعِشَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . الْمُجْتَمَعُ ١/٢١٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤/٤٦٩ .

(٢) أَبُو أَيُّوبَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ أَبَانَ الْأُمَوِيُّ الْكُوفِيُّ ، صَاحِبُ كِتَابِ الْمَغَارِى ، التَّوْفَى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ . وَتَوَجَّدَ نَقُولُ مِنْ كِتَابِهِ هُنَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ . انْظُرْ : تَارِيخُ الثَّرَاثِ الْغَرَنِيِّ ١/٩٧ ، ٩٨ .

بَعْدَ الْإِقْرَارِ بِالَّذِينَ ، إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَصَلَّ صَلَاةَ <sup>(١)</sup> الْفَجْرِ فِي أَوَّلِ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَطْلَلَ الْقِرَاءَةَ عَلَى قَدْرِ مَا تُطِيقُ وَلَا تُمِلُّهُمْ وَتُكْرِرُهُ إِلَيْهِمْ أَمْرُ اللَّهِ ، ثُمَّ عَجَّلَ الصَّلَاةَ الْأُولَى بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ ، وَصَلَّ الْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ فِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ عَلَى مِيقَاتٍ وَاحِدٍ ؛ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ مُرْتَفِعَةً ، وَالْمَغْرِبَ حِينَ تَغِيبُ الشَّمْسُ ، وَتَقْتَوَارِي بِالْحِجَابِ ، وَصَلَّ الْعِشَاءَ فَأُعْتِمَ بِهَا ، فَإِنَّ اللَّيْلَ طَوِيلٌ ، فَإِذَا كَانَ الصَّيْفُ <sup>(٢)</sup> فَاسْفُرَ بِالصُّبْحِ ؛ فَإِنَّ اللَّيْلَ قَصِيرٌ ، وَإِنَّ النَّاسَ يَنَامُونَ ، فَأَمْهِلْهُمْ حَتَّى يُدْرِكُوهَا ، وَصَلَّ الظُّهْرَ بَعْدَ أَنْ يَنْقُصَ الظِّلُّ وَتَحْرُكَ الرِّيحُ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَقِيلُونَ ، فَأَمْهِلْهُمْ حَتَّى يُدْرِكُوهَا ، وَصَلَّ الْعَتَمَةَ فَلَا تُعْتِمَ بِهَا ، وَلَا تُصَلِّهَا حَتَّى يَغِيبَ الشَّقُّ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا [ كَانَ ] <sup>(٣)</sup> أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا مِنْ

و « الْفَائِئِي » ، وَشَرَطَ الْقَاضِي فِي « الْمُحَرَّرِ » ، مَعَ الْخُرُوجِ إِلَى الْجَمَاعَةِ ، كَوْنُهُ فِي بَلَدٍ حَارٍّ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : اشْتَرَطَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَقَالَ : وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْتَرِطُ مَسْجِدَ الْجَمَاعَةِ فَقَطْ . انْتَهَى . وَشَرَطَ ابْنُ الزَّاعُونِيِّ كَوْنَهُ فِي مَسَاجِدِ الدُّرُوبِ .

فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : اِخْتَلَفَ فِي الْمَعْنَى الَّتِي مِنْ أَجْلِهِ أُمِرَ بِالْإِبْرَادِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ حُصُولُ الْخُشُوعِ فِيهَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُصَلِّيُ وَحْدَهُ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ خَشْيَةُ الْمَشَقَّةِ عَلَى مَنْ يَبْدُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِمَشْيِهِ فِي الْحَرِّ ، فَتَحْتَصُّ بِالصَّلَاةِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي تُقْصَدُ مِنَ الْأَمْكَنِ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : في الصيف .

(٣) تكملة من سنن الترمذی . عارضة الأخوذی ٢٦٤/١ . وانظر لحديث عائشة أيضا المسند ، للإمام أحمد ٢١٦ ، ١٣٥/٦ .

أبى بكر ولا من عَمَرَ . حديث حسن . فَأَمَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ [ ١٤٢/١ ]  
فِيَسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا مُطْلَقًا فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْجَرْقَى . حَكَاهُ عَنْهُ  
الْأَثَرُ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَهُوَ  
الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِعُمُومِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ  
فَأَبْرِدُوا بِالظَّهْرِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

الشرح الكبير

الْمُتَبَاعِدَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هُوَ وَقْتُ تَنْفُسِ جَهَنَّمَ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ  
أَوْ فِي جَمَاعَةٍ : أَنْتَهَى .

الإنصاف

(١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

وَحَدَّثَ أَبُو ذَرٍّ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ ، وَبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي السَّفَرِ ،  
مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ ، وَفِي : بَابِ صِفَةِ النَّارِ وَأَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ عَسَاقًا ، مِنْ كِتَابِ بَدَأِ الْخَلْقِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ  
١٤٢/١ ، ١٤٦/٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ إِخْ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ .  
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٣/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الظَّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو  
دَاوُدَ ٩٦/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةٌ  
الْأَحْوَذِيُّ ٢٦٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥٥/٥ ، ١٦٢ ، ١٧٦ .

وَحَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . صَحِيحُ  
الْبُخَارِيِّ ١٤٢/١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ إِخْ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ .  
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٣٠/١ - ٤٣٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الظَّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ .  
سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٩٦/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةٌ  
الْأَحْوَذِيُّ ٢٦٦/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . الْمُجْتَبَى  
١٩٩/١ ، ٢٠٠ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ  
٢٢٢/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢٧٤/١ . وَالْإِمَامُ  
مَالِكٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ بِالْمَاجِرَةِ ، مِنْ كِتَابِ وَقُوتِ الصَّلَاةِ . الْمَوْطَأُ ١٦/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :  
الْمُسْنَدِ ٢٢٩/٢ ، ٢٣٨ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٨٥ ، ٣١٨ ، ٣٤٨ ، ٣٧٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ،  
٤١١ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ .

وَأَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ .  
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٢/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْإِبْرَادِ بِالظَّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنُ  
مَاجَةَ ٢٢٣/١ .

وظاهرُ كلامِ شَيْخِنَا هُنَا أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً .  
 قال القاضي في « الْمُعْجَرِدِ » : إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ الْإِبْرَادُ بِهَا بِثَلَاثِ شَرَائِطَ ؛  
 شِدَّةُ الْحَرِّ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي الْبُلْدَانِ الْحَارَّةِ ، وَمَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ ، فَأَمَّا  
 مَنْ صَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ أَوْ فِي مَسْجِدٍ بِفَنَاءِ بَيْتِهِ ، فَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا . وَهَذَا مَذْهَبُ  
 الشافعي ؛ لِأَنَّ التَّأْخِيرَ إِنَّمَا اسْتَحَبَّ لِيُنْكَسِرَ الْحَرُّ ، وَيَتَّسِعَ فَيْءُ الْحَيَاطَانِ  
 فَيَكْثُرَ السَّعْيُ إِلَى الْجَمَاعَاتِ ، وَمَنْ لَا يُصَلِّي فِي جَمَاعَةٍ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى  
 التَّأْخِيرِ . وقال في « الجامع » <sup>(١)</sup> : لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبُلْدَانِ الْحَارَّةِ وَغَيْرِهَا ،  
 وَلَا بَيْنَ كَوْنِ الْمَسْجِدِ يَتَنَاهَى النَّاسَ <sup>(٢)</sup> أَوْ لَا ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَانَ  
 يُؤَخِّرُهَا فِي <sup>(٣)</sup> مَسْجِدِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ . وَيُؤَخِّرُهَا حَتَّى يَتَّسِعَ  
 فَيْءُ الْحَيَاطَانِ ؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُؤَذِّنِ :

تسبيح : فعلى القول بالتأخير إما مطلقاً ، وإما لمن يصلي جماعة ؛ قال جماعة من  
 الأصحاب : يُؤَخَّرُ لِيَمْشِيَ فِي الْفَيْءِ . منهم صاحب « التلخيص » ، وقال

= وأخرج الحديث ، عن أبي سعيد الخدري البخاري ، في : باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، من كتاب  
 المواقيت . صحيح البخاري ١٤٣/١ . وابن ماجه ، في : باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، من كتاب  
 الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩/٣ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ .  
 وأخرجه ، عن المغيرة بن شعبة ، ابن ماجه ، في : باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ، من كتاب الصلاة .  
 سنن ابن ماجه ٢٢٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٥٠ .  
 وأخرجه ، عن أبي موسى يرفعه ، النسائي ، في : باب الإبراد بالظهر إذا اشتد الحر ، من كتاب المواقيت .  
 المجتبى ٢٠٠/١ .

وأخرجه ، عن صفوان الزهري ، الإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٦٢ . وأخرجه ، عن رجل من أصحاب  
 النبي ﷺ ، في : المسند ٥/٣٦٨ .

(١) ذكر ابن أبي يعلى من مصنفات والده القاضي محمد بن الحسين « قطعة من الجامع الكبير » فيها الطهارة  
 وبعض الصلاة والنكاح والصدقات والخلع والولاية والطلاق ، و « الجامع الصغير » . طبقات الختابة ٢/٢٠٥ ،

٢٠٦ .  
 (٢) سقط من : م .

« أُرِدُّ » . حتى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلَوْلِ<sup>(١)</sup> . ولا يُؤَخَّرُهَا إلى آخِرِ وَقْتِهَا ، بل يُصَلِّيُهَا فِي وَقْتٍ<sup>(٢)</sup> « إِذَا فَرَّغَ يَكُونُ » بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْوَقْتِ فَصَلِّ .

فَأَمَّا الْجُمُعَةُ فَيُسَنُّ تَعْجِيلُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ ؛ لِأَنَّ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ : كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . ولم يُنْقَلْ أَنَّهُ أَخَّرَهَا ، بل كَانَ يُعَجِّلُهَا حَتَّى قَالَ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ :

المُصَنَّفُ ، وَمَنْ تَبِعَهُ : يُؤَخَّرُ حَتَّى يَنْكَسِرَ الْحَرُّ . وقال ابنُ الزَّاغُونِي : حَتَّى يَنْكَسِرَ الْفَيْءُ ، ذِرَاعًا وَنَحْوَهُ . وقال جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : إِلَى وَسْطِ الْوَقْتِ . وقال الْقَاضِي : بَحِثْ يَكُونُ بَيْنَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ آخِرَ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَصَلِّ . وَاقْصِرْ عَلَيْهِ ابْنُ رَجَبٍ فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » . وَأَمَّا تَأْخِيرُهَا مَعَ الْغَيْمِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « إِدْرَاكِ الْعَالِيَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَسَخَّبِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَعْجِدِ » . وَنَصَّرُوهُ . وَعَنَهُ ، لَا يُؤَخَّرُ مَعَ الْغَيْمِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

(١) انظر تخریج حديث : « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالظَّهْرِ ... » . المتقدم .

(٢) ٢- ٢) في م : « يَكُونُ إِذَا فَرَّغَ » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٥٩/٥ . ومسلم ، في : باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس ، من كتاب الجمعة . صحيح مسلم ٥٨٩/٢ . كما أخرجه النسائي في : باب وقت الجمعة ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٨١/٣ . وابن ماجه ، في : باب ماجاء في وقت الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥٠/١ . والدارمي ، في : باب في وقت الجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٦٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٤/٤ .

ولفظ الحديث : كُنَّا نَصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ نَسْتَقِطُ فِيهِ .

ما كُنَّا نَقِيلُ وَلَا تَتَعَدَّى إِلَّا<sup>(١)</sup> بَعْدَ الْجُمُعَةِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ التَّبَكُّيرَ إِلَيْهَا سَنَةٌ فَيَتَأَذَّى النَّاسُ بِتَأْخِيرِهَا . وَيُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا فِي الْعِثَمِ ، وَتَعْجِيلُ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ<sup>(٣)</sup> أَيْضًا لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فَقَالَ : يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ فِي الْعِثَمِ ، وَتَعْجِيلُ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ . قَالَ : وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ وَجَمَاعَةٍ . وَعَلَّلَ الْقَاضِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ وَقْتُ يُخَافُ مِنْهُ الْعَوَارِضُ ؛ مِنَ الْمَطَرِ ، وَالرَّيْحِ ، وَالْبَرْدِ ، فَيَشُقُّ الْخُرُوجُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، فَيُؤَخَّرُ الْأَوَّلَى مِنْ صَلَاتَيِ الْجَمْعِ ، وَيُعَجَّلُ الثَّانِيَّةُ ، وَيَخْرُجُ إِلَيْهَا خُرُوجًا وَاحِدًا ، فَيَحْصُلُ لَهُ الرَّفْقُ بِذَلِكَ كَمَا يَحْصُلُ بِالْجَمْعِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ

الْخَزَرِيُّ ، وَصَاحِبِ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَجَمَاعَةٍ ؛ الْإِنصَافُ لِعَدَمِ ذِكْرِهِمْ لَذَلِكَ . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » .

تنبيه : قوله : فِي الْعِثَمِ لِمَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً . هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،

(١) فِي م : إِلَى . .

(٢) فِي : بَابُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ... ﴾ ، وَبَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ ، وَفِي : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَرَسِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَرْثِ ، وَفِي : بَابُ السُّلْقِ وَالشَّعِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ ، وَفِي : بَابُ تَسْلِيمِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ وَالنِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ ، وَبَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِسْتِزْدَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧/٢ ، ١٤٤/٣ ، ٩٥/٧ ، ٦٨/٨ ، ٧٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، مِنْ كِتَابِ الْجُمُعَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٥٨٨/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٤٩/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣١٥/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْجُمُعَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٣٥٠/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٣٣٦/٥ .

(٣) ٣ ± ٣ سَقَطَ مِنْ : م .

الشرح الكبير [ ١٤٢/١ ] ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، مِثْلُ ذَلِكَ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : يُعَجِّلُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ ، وَيُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ . وَقَالَ الْحَسَنُ : يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ ، أَنَّهُ يُسَنُّ تَعْجِيلَ الظُّهْرِ فِي غَيْرِ الْحَرِّ إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُ الْوَقْتِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ الْأَحَادِيثِ . وَمَا رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالتَّأْخِيرِ ؛ لَيَتَيَقَّنَ دُخُولَ الْوَقْتِ ، وَلَا يُصَلِّيَ مَعَ الشَّكِّ ؛ فَقَدْ نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا ، أَنَّهُ قَالَ : يَوْمَ الْغَيْمِ يُؤَخِّرُ الظُّهْرَ حَتَّى لَا يَشْكُ أَنَّهَا قَدْ حَانَتْ ، وَيُعَجِّلُ الْعَصْرَ ، وَالْمَغْرِبَ يُؤَخِّرُهَا حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ سَوَاءُ اللَّيْلِ ، وَيُعَجِّلُ الْعِشَاءَ .

الإيضاح و « الْوَجِيزِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا ، سَوَاءً صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ ، أَوْ وَحْدَهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ كَالْمُصَلِّيِ جَمَاعَةً . وَهُوَ ظَاهِرُ « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينَ » . قُلْتُ : وَهَذَا ضَعِيفٌ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِالتَّأْخِيرِ ، إِمَّا مُطْلَقًا أَوْ لِمَنْ يَصَلِّيُ جَمَاعَةً ، قَالَ ابْنُ الرَّاغُوْنِيِّ : تُؤَخَّرُ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ وَسْطِ الْوَقْتِ . وَقَالَ فِي « الْحَاوِي » : تُؤَخَّرُ لِقُرْبِ وَقْتِ الثَّانِيَةِ .

تبيينه : يُسْتَنَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي مَسْأَلَةِ الْحَرِّ الشَّدِيدِ وَالْغَيْمِ ، الْجُمُعَةُ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُؤَخَّرُ لِذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهَا مُطْلَقًا . قَالَ الْأَصْحَابُ .

تبيينه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ الْمَغْرِبِ مَعَ الْغَيْمِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْحَطَّابِ ، وَصَاحِبِ « الْوَجِيزِ » ، وَجَمَاعَةٍ . قُلْتُ : وَهُوَ الْأَوَّلَى ؛ لِخُرَاجِ مِنَ الْخِلَافِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ الْمَيْمُونِيِّ ، وَالْأَثَرِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَ تَأْخِيرِ الْمَغْرِبِ فِي الْغَيْمِ ، حُكْمُ



ثُمَّ الْعَصْرُ، وَهِيَ الْوُسْطَى، وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ، إِلَى [١٤] اصْفِرَارِ الشَّمْسِ. وَعَنْهُ، إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيَّهِ. ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ.

الشرح الكبير

٢٨٥ - مسألة ؛ قال : ( ثم العصر ، وهى الوسطى ، وقتها من خروج وقت الظهر إلى اصفرار الشمس . وعنه ، إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه . ثم يذهب وقت الاختيار ، ويبقى وقت الضرورة إلى غروب الشمس ) الصلاة الوسطى صلاة العصر في قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ؛ منهم علي ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد ، وأبو أيوب ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وابن عباس ، رضى الله عنهم . وهو قول عبدة السلماني<sup>(١)</sup> ، والحسن ، والضحاك<sup>(٢)</sup> ، وأبى حنيفة ، وأصحابه ،

الإنصاف

تأخير الظهر في الغيم ، على ما تقدم . ونص عليه ، وعليه الجمهور . وجزم به في « المحرر » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاوي الصغير » ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « الحاوي الكبير » .  
فائدة : قوله عن العصر : وهى الوسطى . هو المذهب . نص عليه الإمام أحمد ، وقطع به الأصحاب ، ولا أعلم عنه ، ولا عنهم فيها خلافا . قلت : وذكر الحافظ الشيخ شهاب الدين ابن حجر ، في « شرح البخارى » في تفسير سورة البقرة ، فيها عشرين قولاً . وذكر القائل بكل قول من الصحابة وغيرهم ودليله ، فأحبت أن أذكرها ملخصة . فنقول : هى صلاة العصر ، المغرب ، [ ١/٨١ ] العشاء ،

(١) أبو مسلم عبيدة بن عمرو السلماني ، أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره ، وتوفى سنة اثنين وسبعين ، وكان من أعلم الناس بالفرائض . طبقات الفقهاء ٨٠ ، العبر ٧٩/١ .

(٢) أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الحلالي ، روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبى هريرة ، وغيرهم . وقيل لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة ، توفى سنة ست ومائة . تهذيب التهذيب ٤/٤٥٣ ، ٤٥٤ .

وابن المنذر. ورؤى عن ابن عمر، وزيد، وعائشة، وعبد الله بن شداد<sup>(١)</sup>، أنها صلاة الظهر؛ لما روى عن زيد بن ثابت، قال: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي الظهر بالهاجرة، ولم يكن يُصَلِّي صلاةً أشدَّ على أصحاب رسول الله ﷺ منها، فنزلت: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾<sup>(٢)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وروى عائشة عن النبي ﷺ، أنه قرأ: (حافظوا على الصَّلواتِ والصَّلَاةِ الْوُسْطَى وصَلَاةِ الْعَصْرِ). رواه

الإصناف الفجر، الظهر، جميعها، واحدة غير معيّنة، التوقف، الجمعة، الظهر في الأيام، والجمعة في غيرها، الصُّبح أو العشاء أو العصر، الصُّبح أو العصر على التردّد، وهو غير الذي قبله، صلاة الجماعة، صلاة الخوف، صلاة عيد النحر، صلاة عيد الفطر. الوتر، صلاة الضحى، صلاة الليل. قوله: ووقتها من خروج وقت الظهر. وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وقطع به أكثرهم، يعني أن وقت العصر يلي وقت الظهر، ليس بينهما وقت. وقيل: لا يدخل وقت العصر إلا بعد زيادة يسيرة عن خروج وقت الظهر. ويحتمله كلام الخرقى، و«التذكرة» لابن عقيل، و«التلخيص». وقال ابن تميم، وصاحب «الفروع» وغيرهما: وعن أحمد، آخر وقت الظهر أول وقت العصر. قال في «الفروع» فيبينهما وقت مشترك قدر أربع ركعات. قوله: إلى اصفرار الشمس. هذا إحدى الروايتين عن أحمد. اختارها المصنّف، والشارح، والمجد في «شرحه»، وابن تميم، وابن عثوس في «تذكيره»، وابن رزين في «شرحه». قال في «الفروع»: وهي أظهر. وجزم بها في «الوجيز»، و«المنتخب». وعنه، إلى أن يصير ظل كل شيء

(١) عبد الله بن شداد بن الهاد اللبني، لقي كبار الصحابة، وقتل سنة إحدى وثمانين. العبر ١/٩٤.

(٢) سورة البقرة ٢٣٨.

(٣) في: باب في وقت صلاة العصر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/٩٨.

أبو داود، والترمذي<sup>(١)</sup>، وقال : صحيح . وقال طائوس ، وعطاء ، وعكرمة ، ومجاهد ، والشافعي : هي الصُّبْح . وروى أيضاً عن ابن عمر ، وابن عباس ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ . والقنوت طول القيام ، وهو مختص بالصُّبح ، ولأنها من أثقل الصلاة على المنافقين ، فلذلك اختصت بالوصية بالمحافظة عليها ، وقال النبي ﷺ : « لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًا » متفق عليه<sup>(٢)</sup> . وقال قوم : هي المغرب ؛ لأنَّ الأولى الظهر ، فتكون [ ١٤٣/١ ] المغرب الوسطى ؛ لأنها الثالثة من الخمس ، ولأنها الوسطى في عدد الركعات ، وخصت من بين الصلوات بأنها وتر ، والله وتر يحب الوتر ، ولأنها تصلّى في أوّل وقتها في جميع الأمصار والأغصار ، ويكره

مقلّيه . وهو المذهب ، وعليه الجمهور ؛ منهم البخاري ، وأبو بكر ، والقاضي ، وأكثر أصحابه . وجزم به في « تذكرة ابن عقيل » ، و « التلخيص » ،

- (١) أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٨/١ . والترمذي ، في : باب في تفسير سورة البقرة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٠٥/١١ .
- (٢) أخرجه البخاري ، في : باب الاستهام في الأذان ، وباب فضل التهجير إلى الظهر ، وباب الصف الأول ، من كتاب الأذان ، وفي : باب القرعة في المشكلات ، من كتاب الشهادات . صحيح البخاري ١٦٠/١ ، ١٦٦ ، ٢٣٨/٣ . ومسلم ، في : باب تسوية الصفوف وإقامتها من كتاب الصلاة ، وفي : باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٣٢٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣١/١ . والنسائي ، في : باب الرخصة في أن يقال للعشاء العتمة ، من كتاب المواقيت ، وفي باب الاستهام على التأذين ، من كتاب الأذان . المجتبى ١/٢١٦ ، ٩/٢ . وابن ماجه ، في : باب صلاة العشاء والفجر في جماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ١/٢٦١ . والدارمي ، في : باب أي الصلاتين على المنافقين أثقل ، وباب فيمن تخلف عن الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٩١ ، ٢٩٢ . والإمام مالك في : باب ما جاء في النداء للصلاة ، من كتاب النداء ، وفي : باب ما جاء في العتمة والصبح ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١/٦٨ ، ١٣٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ ، ٣٧٥ ، ٤٢٤ ، ٤٦٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ .

تَأْخِيرُهَا عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ <sup>(١)</sup> صَلَّاهَا جَبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي الْيَوْمَيْنِ لَوْ قَتَّ وَاحِدٌ ، وَقَدْ قَالَ ﷺ : « لَا تَزَالُ أُمْتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ يُؤْخَرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ » <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى تَأْكِيدِهَا وَفَضِيلَتِهَا . وَقِيلَ : هِيَ الْعِشَاءُ . لِمَا ذَكَرْنَا فِي الصُّبْحِ ، وَلِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : مَكُنَّا لَيْلَةً نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، فَخَرَجَ إِلَيْنَا حِينَ <sup>(٣)</sup> ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَقَالَ : « إِنَّكُمْ لَتَنْتَظِرُونَ صَلَاةَ مَا يَنْتَظِرُهَا أَهْلُ دِينٍ غَيْرُكُمْ ، وَلَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمْتِي لَصَلَّيْتُ بِهِمْ هَذِهِ السَّاعَةَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ :

و « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « نَظْمِ النَّهَائِيَةِ » ، وَ « الْمُنُورِ » ، وَ « التَّنْهِيلِ » وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْإِزْشَادِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَصَحَّحَهُ فِي

(١) في م : « وَلَذَلِكَ » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٩/١ . وابن ماجه ،

في : باب وقت صلاة المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند

٤٢٢ ، ٤١٧/٥ ، ٤١٧/٤ .

(٣) في الأصل : « عِنْدَمَا » .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب النوم قبل العشاء لمن غلب ، من كتاب المواقيت . صحيح البخاري

١٤٩/١ . ومسلم ، في : باب وقت العشاء وتأخيرها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٤٢/١ . كما

أخرجه أبو داود ، في : باب [في] وقت العشاء الآخرة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٩/١ . والنسائي ،

في : باب آخر وقت العشاء ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢١٥/١ . كما روى عن عائشة رضي الله عنها أخرجه

البخاري ، في الباب الذي سبق ذكره ، وفي : باب فضل العشاء ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب خروج النساء

إلى المساجد بالليل والغسل ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٤٨/١ ، ٢١٩ . ومسلم ، في الباب السابق

ذكره . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٩/٦ ، ٢١٥ ، ٢٧٢ .

الشرح الكبير

« شَعَلُونَا عَنْ صَلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعن ابن مسعود <sup>(٢)</sup> وسَمَرَةَ <sup>(٣)</sup> ، قالا : قال رسول الله ﷺ : « صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ » . قال التِّرْمِذِيُّ : هذا حديث حسن صحيح . وهذا نص لا يجوز خلافه ، وما رَوَتْهُ عَائِشَةُ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ « الْوَاوُ » فِيهِ زَائِدَةٌ ،

« الْمَذْهَبِ » ، و « النَّظْمِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « مَسْبُوكِ الْإِنْصَافِ الْمَذْهَبِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » .

قوله : وَيَقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ . يَعْنِي إِنْ قُلْنَا : وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ ، فَمَا بَعْدَهُ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى الْغُرُوبِ . وَإِنْ قُلْنَا : إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ . فَكَذَلِكَ ، فَلَهَا وَقْتَانِ فَقَط . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ فِي

(١) أخرجه البخاري . في : باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب غزوة الخندق ، من كتاب المغازي ، وفي : باب « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » في تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير ، وفي : باب الدعاء على المشركين ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ٥٢٤/٤ ، ١٤١/٥ ، ٣٧/٦ ، ١٠٥/٨ . ومسلم ، في : باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ، وباب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٧/١ ، والترمذي ، في : باب حدثنا هناد حدثنا عبدة عن سعيد ، في تفسير سورة البقرة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٠٦/١١ . والنسائي ، في : باب المحافظة على صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٩٠/١ . وابن ماجه ، في : باب المحافظة على صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٤/١ . والدارمي ، في : باب في الصلاة الوسطى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧٩/١ ، ٨١ ، ١١٣ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ - ١٥٤ .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر ، من أبواب المواقيت ، وفي : باب حدثنا محمود بن غيلان ، في تفسير سورة البقرة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢٩٤/١ ، ١٠٦/١١ . (٣) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في صلاة الوسطى أنها العصر ، من أبواب المواقيت . عارضة الأحوذى ٢٩٤/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٢/٥ ، ١٣ ، ٢٢ .

الشرح الكبير كَقَوْلِهِ : ﴿ وَلْيَكُونِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَقَوْلِهِ : ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ <sup>(٣)</sup> . فَقَدْ قِيلَ : <sup>(٤)</sup> قَانِتِينَ أَيْ مُطِيعِينَ . وَقِيلَ : الْقُنُوتُ السُّكُوتُ . وَلِذَلِكَ قَالَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ : كُنَّا نَتَكَلَّمُ حَتَّى تَنْزِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ . فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ ، وَهُوَ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ الْقَدْرِ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، « فَيَخْرُوجُ وَقْتِ الظُّهْرِ يَدْخُلُ » <sup>(٦)</sup> وَقْتِ الْعَصْرِ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَصْلٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَوَّلُ وَقْتِهَا إِذَا زَادَ عَلَى الْمِثْلَيْنِ . لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ

الإنصاف « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » : وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ ، وَبَعْدَهُ وَقْتُ جَوَازٍ إِلَى الْإِصْفِرَارِ ، وَبَعْدَهُ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ إِلَى الْغُرُوبِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : يَبْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ . قَالَ ابْنُ تَصْرِيفٍ فِي

(١) سورة الأنعام ٧٥ .

(٢) سورة الأحزاب ٤٠ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٨ .

(٤ - ٥) سقط من الأصل .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي : باب « وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ » في تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٧٨/٢ ، ٣٨/٦ . ومسلم ، في : باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٣/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في نسخ الكلام في الصلاة ، من أبواب الصلاة ، وفي : باب حدثنا أحمد بن منيع ، في تفسير سورة البقرة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٩٥/٢ ، ١٠٧/١١ . وأبو داود ، في : باب النهي عن الكلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٦٨/٤ .

(٦ - ٦) في الأصل : « فَيَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ بِدُخُولِ » .

الحديث الذي ذكرناه لأبي حنيفة في بيان آخر وقت الظهر<sup>(١)</sup> ، ولقوله تعالى : ﴿ اَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾<sup>(٢)</sup> . وعلى قولكم تكون وسط النهار . وحكى عن ربيعة ، أن وقت الظهر والعصر إذا زالت الشمس . وقال إسحاق : آخر وقت الظهر أول وقت العصر ، يشتركان في قدر الصلاة ، فلو أن رجلين صليا معا ، [ ١٤٣/١ ط ] أحدهما يصلي الظهر والآخر يصلي<sup>(٣)</sup> العصر ، حين صار ظل كل شيء مثله ، لكانا مُصَلَّين الصَّلاتين في وقتيهما . وحكى عن ابن المبارك ؛ لقول النبي ﷺ في حديث ابن عباس : « وَصَلَّى فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ الظُّهْرَ لَوَقْتُ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ »<sup>(٤)</sup> . ولنا ، ما تقدم من حديث جبريل ، فأما قوله تعالى : ﴿ اَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ ﴾ . فإن الطرف ما تراخى عن الوسط ، فلا ينفي ما قلنا . وقول النبي ﷺ : « لَوَقْتُ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ » . أراد مقارنة الوقت ، يعني أن ابتداء صلاة العصر متصل بآخر صلاة الظهر في اليوم الثاني ، وقد بينه النبي ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو : « وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرَ » . رواه مسلم<sup>(٥)</sup> . وفي حديث أبي هريرة ، أن

«حواشي الفروع» : وهو غريب . وقال في «الفروع» : ولعله أراد ، الأداء<sup>(٦)</sup> الإنصاف

(١) حديث : « إنما مثلكم ومثل أهل الكتاب ... » تقدم في صفحة ١٣٢ .

(٢) سورة هود ١١٤ .

(٣) سقطت من : الأصل .

(٤) تقدم ترجمته في ص ١٢٧ .

(٥) في : باب أوقات الصلوات الخمس ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٧/١ . كما أخرجه أبو داود ،

في : باب في المواقيت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٥/١ . والنسائي ، في : باب آخر وقت المغرب ،

من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٠٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٠/٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٣ .

(٦) في : « الأول » .

النبي ﷺ قال : « إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ ، وَآخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ » . رواه الترمذي<sup>(١)</sup> . وَآخِرَ وَقْتِهَا اخْتَلَفَتِ الرَّوَاةُ فِيهِ ؛ فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ آخِرَ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ » . وَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّ آخِرَهُ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ . وَهِيَ أَصْحَحُ ، حَكَاهَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْأَثَرُمُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، وَنَحْوُهُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ » . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ »<sup>(٣)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ : أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ صَلَاتِي الْعَصْرِ وَالشَّمْسُ يَبْضَاءُ بَقِيَّةً ، فَقَدْ صَلَّاهَا فِي وَقْتِهَا . وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُرَاعَاةَ الْمِثْلَيْنِ عَنْدهُمْ اسْتِحْبَابٌ ، وَلَعَلَّهُمَا مُتَقَارِبَانِ يُوجَدُ أَحَدُهُمَا قَرِيبًا مِنَ الْآخَرِ .

بَاقٍ . قُلْتُ : لَوْ قِيلَ : إِنَّهُ أَرَادَ الْجَوَازَ مَعَ الْكِرَاهَةِ . لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ ، فَإِنَّ لَنَا وَجْهًا بِجَوَازِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ إِلَى وَقْتِ الضَّرُورَةِ ، مَعَ الْكِرَاهَةِ ، فَيَكُونُ كَلَامُهُ مُوَافِقًا لِدَلَالَةِ الْقَوْلِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَمْدَانَ وَغَيْرُهُ ، عَلَى مَا يَأْتِي . مَعَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ لَمْ يَنْفِرِدْ

(١) في : باب ما جاء في مواقيت الصلاة ، من أبواب المواقيت . عارضة الأحوذى ٢٥٠/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ .

(٢) في : باب أوقات الصلوات الخمس ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٥/١ . والنسائي ، في : باب آخر وقت المغرب ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٠٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٣/٢ ، ٢٢٣ .

(٣) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في مواقيت الصلاة ، من كتاب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٥٠/١ .



**فصل : والأوقات ثلاثة أَضْرَبَ ؛ وَتُ فَضِيلَةٌ ، وَوَقْتُ اخْتِيَارٍ ،**  
**وَوَقْتُ ضُرُورَةٍ .** وقد ذَكَّرْنَا وَتُ الْفَضِيلَةِ . ومعنى وَقْتُ الْاِخْتِيَارِ ، هو  
الَّذِي يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ . وَوَقْتُ الضَّرُورَةِ ،  
« هُوَ الَّذِي » إِنَّمَا يُبَاحُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ مَعَ الْعُذْرِ . فَإِنْ أَخَّرَهَا لِغَيْرِ عُذْرٍ  
أَثِمَ ، وَمَتَى فَعَلَهَا فِيهِ فَهُوَ مُدْرِكُهَا أَدَاءً فِي وَقْتِهَا ، سَوَاءً كَانَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛  
لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ  
أَدْرَكَ الْعَصْرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَكَذَلِكَ حُكْمُ  
سَائِرِ الصَّلَوَاتِ إِذَا أَدْرَكَ مِنْ وَقْتِهَا رَكْعَةً ، وَإِنْ أَدْرَكَ أَقَلَّ مِنْ  
ذَلِكَ ، فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَمَتَى أَخَّرَ الْعَصْرَ عَنْ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ ،  
عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ ، أَثِمَ إِذَا كَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ؛ لِمَا بَقِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ ،

بهذه العبارة ، بَلْ قَالَهَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُدْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الْإِنْصَافِ  
الذَّهَبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَيَتَقَيَّ وَقْتُ الضَّرُورَةِ وَالْجَوَازِ .  
انتهى . وَنَقُولُ : هُوَ وَقْتُ جَوَازٍ فِي الْجُمْلَةِ لِأَجْلِ الْمُعْذُورِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَظَاهِرُ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، وباب من أدرك من الفجر ركعة ،  
من كتاب المواقيت . صحيح البخاري ١٤٦/١ ، ١٥١ . ومسلم في : باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد  
أدرك تلك الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في  
وقت صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من  
العصر قبل أن تغرب الشمس ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣٠١/١ . والنسائي ، في : باب من أدرك  
ركعتين من العصر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٠٦/١ . وابن ماجه ، في : باب وقت الصلاة في العذر  
والضرورة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٩/١ . والدارمي ، في : باب من أدرك ركعة من صلاة فقد  
أدرك ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٦/٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ ،  
٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٣٤٧ ، ٣٦٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٢٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٥٠٧ ،  
٥٢١ ، ٧٨/٦ .

وَتُعْجِلُهَا أَفْضَلَ بِكُلِّ حَالٍ ، .....

ولما رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ <sup>(١)</sup> ، تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِينَ <sup>(٢)</sup> ، يَجْلِسُ أَحَدُهُمْ ، حَتَّى إِذَا اصْفَرَّتِ الشَّمْسُ ، فَكَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ، أَوْ عَلَى قَرْنَيْ شَيْطَانٍ ، قَامَ فَتَقَرَّرَ أَرْبَعًا ، لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَلَوْ أُبَيِّحَ تَأْخِيرُهَا لَمَا ذَمَّهُ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> ، وَجَعَلَهُ عَلَامَةَ النِّفَاقِ .

٢٨٦ - مسألة : ( وَتُعْجِلُهَا أَفْضَلَ بِكُلِّ حَالٍ ) رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ <sup>(٥)</sup> ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُمَا كَانَا يُؤَخِّرَانِ الْعَصْرَ . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَابْنِ شُبْرُمَةَ ، أَنَّهُمَا قَالَا : إِنَّمَا سُمِّيَتِ الْعَصْرُ لَتَعْصَرَ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : الْأَفْضَلُ

كَلَامُ صَاحِبِ « الرُّوضَةِ » ، أَنَّ وَقْتَ الْعَصْرِ يَخْرُجُ بِالْكُلِّيَّةِ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ . وَهُوَ قَوْلُ حَكَّاهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ .  
قَوْلُهُ : وَتُعْجِلُهَا أَفْضَلَ بِكُلِّ حَالٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .  
وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهَا مَعَ الْغَيْمِ ، ذَوْنِ الصُّحُوفِ . نَقَلَهَا صَالِحٌ . قَالَهُ الْقَاضِي .

(١) في م : « المنافق » .

(٢) في : باب استحباب التذكير بالعصر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٤/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تعجيل العصر ، من أبواب المواقيت . عارضة الأحوذى ٢٧١/١ . والنسائي ، في : باب التشديد في تأخير العصر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٠٣/١ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ، من كتاب القرآن . الموطأ ٢٢٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٣/٣ ، ١٤٩ ، ١٨٥ ، ٢٤٧ .

(٣) في م : « عليها » .

(٤) في الأصل : « ابن عمر » .

الشرح الكبير

فَعَلَهَا فِي آخِرِ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ ؛ لِمَا رَوَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ <sup>(١)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِتَأْخِيرِ الْعَصْرِ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ <sup>(٣)</sup> ، قَالَ : قَدِمْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ <sup>(٤)</sup> بَيَضاءَ نَفِيسَةً <sup>(٥)</sup> . وَلَأَنَّهُمَا آخِرُ صَلَاتَيْنِ جَمْعٍ ، فَاسْتَحَبَّ تَأْخِيرُهَا كَالْعِشَاءِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو بَرَزَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> . وَقَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ : كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، ثُمَّ نَخْرُجُ الْجَزُورَ ، فَيُقَسَّمُ عَشْرَةٌ أَجْزَاءَ ، ثُمَّ نَطْبُحُ فَنَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> . وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ، قَالَ : صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظُّهْرَ ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ ، فَقُلْنَا : يَا أَبَا حَمْرَةَ ، مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتَ ؟

الإيضاح

ولفظُ روايةِ صالحٍ ، «يُؤَخِّرُ الْعَصْرَ أَحَبُّ إِلَيَّ» ، آخِرُ وَقْتِ الْعَصْرِ عِنْدِي مَا لَمْ تَصْغُرْ الشَّمْسُ . فظَاهِرُهُ مُطْلَقًا . قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» :

- (١) هو رافع بن خديج بن رافع الأنصاري ، عرض نفسه يوم بدر ، فرده الرسول ﷺ لأنه استصغره . توفي سنة أربع وسبعين . أسد الغابة ١٩٠/٢ ، ١٩١ .
- (٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣/٣ .
- (٣) أبو يحيى ، علي بن شيبان بن حمز الحنفي البجلي ، كان أحد الوفد من بني حنيفة الذين قدموا إلى النبي ﷺ وسكن البجامة . تهذيب التهذيب ٣٣٧/٧ .
- (٤) سقط من : م .
- (٥) رواه أبو داود ، في : باب وقت صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٧/١ .
- (٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٤ .
- (٧) أخرجه البخاري ، في : باب الشركة في الطعام والنهد ، من كتاب الشركة . صحيح البخاري ١٨٠/٣ . ومسلم ، في : باب استحباب التكبير بالعصر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٥/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٤١/٤ - ١٤٣ .

المفتح ثم الْمَغْرِبُ ، وَهِيَ الْوِثْرُ ، وَوَقْتُهَا مِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، .....

الشرح الكبير قال : الْعَصْرُ ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كُنَّا نُصَلِّيُهَا معه . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ » . وَحَدِيثُ رَافِعٍ لَا يَصِحُّ . قَالَه التِّرْمِذِيُّ . وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٣)</sup> : يَرْوِيهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ نَافِعٍ ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ رَافِعٍ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُمْ تَعْجِيلُ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَالتَّبْكِيرُ بِهَا . قَالَ [ ١٤٤/١ ط ] ابْنُ الْمُنْذِرِ : الْأَخْبَارُ الْقَائِمَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تُدُلُّ عَلَى أَنَّ أَفْضَلَ الْأَمْرَيْنِ تَعْجِيلُ الْعَصْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا .

٢٨٧ - مسألة : ( ثُمَّ الْمَغْرِبُ وَهِيَ الْوِثْرُ ، وَوَقْتُهَا مِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ) لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي دُخُولِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَالْأَحَادِيثُ تُدُلُّ عَلَيْهِ ، وَآخِرُهُ إِذَا غَابَ

وَعَنهُ ، يُسَنُّ تَعْجِيلُهَا إِلَّا مَعَ الصَّخْرِ إِلَى آخِرِ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ . وَقِيلَ : عَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا مَعَ الصَّخْرِ .

قوله عَنِ الْمَغْرِبِ : وَوَقْتُهَا مِنْ مَغِيبِ الشَّمْسِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ . هَذَا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب وقت العصر ، من كتاب المواقيت . صحيح البخاري ١٤٤/١ ، ١٤٥ . ومسلم ، في : باب استحباب التبكير بالعصر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٤/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب تعجيل العصر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٠٣/١ .

(٢) في : باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٨٢/١ .

(٣) في : باب ذكر بيان المواقيت واختلاف الروايات في ذلك ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٢٥١/١ ،

الشَّقَقُ . وهو قول الثَّوْرِيِّ ، وإسحاق ، وأبي ثَوْرٍ ، وأصحابِ الرَّأْيِ . وقال مالكٌ ، والأوزاعيُّ ، والشافعيُّ في أحدِ قَوْلَيْهِ : ليس لها إلا وَقْتُ واحدٍ ؛ لأنَّ جَبْرِيلَ عليه السَّلَامُ ، صَلاها بالنبيِّ ﷺ في اليَوْمَيْنِ لَوْقَتِ واحدٍ ، في بَيَانِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> . وقال النبيُّ ﷺ : « لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا لَمْ يُؤَخَّرُوا الْمَغْرِبَ إِلَى أَنْ تَشْتَبِكَ النُّجُومُ »<sup>(٢)</sup> . وعن طاوُسٍ : لَا تَقُوتُ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ حَتَّى الْفَجْرِ . وعن عَطَاءٍ : لَا تَقُوتُ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ حَتَّى النَّهَارِ . ولَنَا ، حَدِيثُ بُرَيْدَةَ ، وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ غَابَ الشَّقَقُ . وَرَوَى أَبُو مُوسَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّقَقِ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> . وعن عبدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّقَقُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَهَذِهِ نُصُوصٌ صَحِيحَةٌ ، لَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا بِشَيْءٍ مُتَحْتَمِلٍ ، وَلأنَّ مَا قَبْلَ مَغِيبِ الشَّقَقِ وَقْتُ لاسْتِدَامَتِهَا ، فَكَانَ وَقْتُهَا لابتدائها ، كأَوَّلِ وَقْتِهَا . وَأَحَادِيثُهُمْ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ

المذهَّبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، إِلَى مَغِيبِ الشَّقَقِ

(١) تقدم ترجمه في صفحة ١٢٨

(٢) تقدم ترجمه في صفحة ١٤٤ .

(٣) حديث بريدة تقدم في صفحة ١٢٨ .

وحديث أبي موسى أخرجه مسلم ، في : باب أوقات الصلوات الخمس ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٩/١ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ، من أبواب الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٢/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، في : أَوَّلُ وَقْتُ الْمَغْرِبِ ، من كتاب المَوَاقِيتِ . الْمُجْتَبَى ٢٠٧/١ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، في : أَبْوَابِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ ، من كتاب الصَّلَاةِ . سنن ابن ماجه ٢١٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، في : الْمُسْنَدُ ٣٤٩/٥ .

(٤) تقدم ترجمه في صفحة ١٤٨ .

والاختيار ، وتأكيدها في أوّل وقتها ، جمعا بين أحاديثنا ، ولو تعارضت وجب حمل أحاديثهم على أنها منسوخة ؛ لأنها في أوّل فرض الصلاة بمكة ، وأحاديثنا بعدها بالمدينة ، فتكون ناسخة لما قبلها مما يخالفها . والله أعلم .

**فصل : والشفق الحُمْرَةُ .** هذا قول ابن عمر ، وابن عباس ، وعطاء ، ومجاهد ، وسعيد بن جبّير ، والزُّهري ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، ويعقوب ، ومحمد . وعن أنس وأبي هريرة ، ما يدلّ على أن الشفق البياض . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة . وهو اختيار ابن المنذر ، وروى عن ابن عباس أيضا ؛ لأنّ بخروج وقتها يدخل وقت العشاء<sup>(١)</sup> الآخرة . وأوّل وقت العشاء إذا غاب البياض ؛ لأنّ الثَّعْمَان بن [ ٥٠/١ ] بشير قال : أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة ، كان رسول الله ﷺ يصلّيها لسقوط القمر لثالثة<sup>(٢)</sup> . رواه

الأيض في الحضر ، والأحمر في غيره . اختاره الخرقى . قال المصنّف : تُعتبر غيوبة الشفق الأبيض ، لدلائلها على غيوبة الأحمر لأنفسه . وحكى ابن عقيل ، إذا غاب قرص الشمس ، فهل يدخل وقت المغرب مع بقاء الحُمْرَة ، أو حتى يذهب ذلك ؟ فيه روايتان .

**فائدة :** للمغرب وقتان ، على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقال الآجروني ، في « النصيحة » : لها وقت واحد ؛ لخبر جبريل . وقال : من أخر حتى يُلَوِّ التَّجَم ، فقد أخطأ .

(١) في م : « عشاء » .

(٢) أي الليلة الثالثة من الشهر . عون المبرود ١٦١/١ .

الإمام أحمد وأبو داود<sup>(١)</sup>. وروى عن أبي مسعود<sup>(٢)</sup>، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا حِينَ يَسُوذُ الْأَفْقُ<sup>(٣)</sup>. ولنا، ما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ قَوْزُ الشَّقَقِ». رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. وروى: «ثَوْرُ الشَّقَقِ»<sup>(٥)</sup>. وقَوْزُ الشَّقَقِ: قَوَارِئُهُ وَسُطُوعُهُ. وَثَوْرُهُ: ثَوْرَانُ حُمْرَتِهِ. وروى ابنُ عُمَرَ عن النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الشَّقَقُ الْحُمْرَةُ، فَإِذَا غَابَ الشَّقَقُ وَجَبَتِ الْعِشَاءُ». رواه الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٦)</sup>. وما رَوَاهُ لَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّهُ أَوَّلُ الْوَقْتِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ قَلِيلًا، وَلِهَذَا رَوَى عَنْهُ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ لِبِلَالٍ: «اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ مِنْ أَكْلِهِ، وَالْمُتَوَضِّئُ مِنْ وُضُوئِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود، في: باب في وقت العشاء الآخرة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٩٩/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧٠/٤، ٢٧٢، ٢٧٤. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ٢٧٦/١. والنسائي، في: باب الشفق، من كتاب المواقيت. المجتبى ٢١٢/١. والدارمي، في: باب وقت العشاء، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٧٥/١. (٢) في الأصل: «ابن مسعود».

وهو أبو مسعود الأنصاري البصري، عقبه بن عمرو بن ثعلبة، توفي سنة إحدى أو اثنتين وأربعين. أسد الغابة ٢٨٦/٦، ٢٨٧.

(٣) أخرجه أبو داود، في: باب المواقيت، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٩٤/١.

(٤) في: باب في المواقيت، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٩٥/١.

(٥) أخرجه مسلم، في: باب أوقات الصلوات الخمس، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤٢٧/١. والنسائي، في: باب آخر وقت المغرب، من كتاب المواقيت. المجتبى ٢٠٨/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٣/٢.

(٦) في: باب صفة المغرب والصبح، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ٢٦٩/١.

(٧) أخرجه الترمذي، عن جابر بن عبد الله، في: باب ما جاء في الترسيل في الأذان، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ٣١٢/١. والإمام أحمد، عن أبي بن كعب، في: المسند ١٤٣/٥.

وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا ، إِلَّا لَيْلَةَ جَمْعٍ لِمَنْ قَصَدَهَا ،.....

الشرح الكبير

٢٨٨ - مسألة: (وَتَعْجِيلُهَا أَفْضَلُ، إِلَّا لَيْلَةَ جَمْعٍ لِمَنْ قَصَدَهَا) لَا تَعْلَمُ خِلَافًا فِي اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْمَغْرِبِ ، فِي غَيْرِ حَالِ الْعُذْرِ ، إِلَّا مَا ذَكَرْنَا مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْغَيْمِ . وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> . وَذَلِكَ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا وَجَبَتْ . وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيدٍ ، قَالَ : كُنَّا نَصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصَرِفُ مَوَاقِعَ نَبِيهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ سَاعَةَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ ، إِذَا غَابَ حَاجِبُهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَاللَّفْظُ

الإتصاف

قوله : وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُهَا ، إِلَّا لَيْلَةَ جَمْعٍ لِمَنْ قَصَدَهَا . يَعْنِي لِمَنْ قَصَدَهَا مُحَرَّمًا ، وَهَذَا إجماعٌ . وَقَالَ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » : وَكَلَامُهُمْ يَقْتَضِي لَوْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَةَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ ، وَحَصَلَ بِمَزْدَلِفَةَ وَقْتُ الْغُرُوبِ ، أَنَّهُ لَا يُؤَخَّرُهَا ، وَيُصَلِّيُهَا فِي وَقْتِهَا . قَالَ : وَكَلَامُ الْقَاضِي يَقْتَضِي الْمُؤَافَقَةَ .

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهَا لَا تُؤَخَّرُ لِأَجْلِ الْغَيْمِ . وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ

(١) في : باب ما جاء في وقت المغرب ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٧٤/١ .

(٢) الأول أخرجه البخارى ، في : باب وقت الظهر عند الزوال ( الترجمة ) ، وباب وقت المغرب ، وباب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١٤٣/١ ، ١٤٧ ، ١٤٨ . ومسلم فى : باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها ، من كتاب المساجد . صحيح البخارى ٤٤٦/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة النبي ﷺ ، وكيف كان يصليها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٥/١ . والسنن ، في : باب تعجيل العشاء ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢١٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٩/٣ .

والثاني أخرجه البخارى ، في : باب وقت المغرب ، من كتاب المواقيت . صحيح البخارى ١٤٧/١ . ومسلم ، في : باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٤١/١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب وقت صلاة المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٢/٤ .



له<sup>(١)</sup>، ورواه الترمذي<sup>(٢)</sup> وقال: حديث<sup>(٣)</sup> حسن صحيح. وفعل جبريل عليه السلام لها في اليومين في وقت واحد دليل على تأكيد<sup>(٤)</sup> استحبابها؛ ولأن فيه خروجاً من الخلاف فكان أولى. والله أعلم. فأما ليلة جمع، وهي ليلة المزدلفة، فيستحب تأخيرها؛ ليصلّيها مع العشاء الآخرة؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك<sup>(٥)</sup>، والإجماع منقطع على ذلك. والله أعلم.

الأصحاب، وهو المختار. والصحيح من المذهب، أنها في الغيم كالظهر، كما تقدم. وتقدم ذلك قريباً.

فائدتان؛ إحداهما: يكون تأخيرها لغير مُحَرَّم. قاله القاضي في «التعليق» وغيره، واقتصر [٨١/١ ظ] في «الفصول» على قوله: والأفضل تعجيلها إلا بمنى، يؤخرها لأجل الجمع بالعشاء، وذلك نُسك وفضيلة. قال في «الفرع»: كذا قال. وقوله: إلا بمنى. هو في «الفصول». وصوابه: إلا بمزدلفة. الثانية: لا يُكره تسميتها بالعشاء، على الصحيح من المذهب. وقال ابن هبيرة: يُكره. وقال الشيخ تقي الدين: إن كثر تسميتها بذلك، كره، وإلا فلا. ويأتي ذلك في تسمية العشاء بالعمّة<sup>(٦)</sup>. وعلى المذهب، تسميتها بالمغرب.

(١) في: باب في وقت المغرب، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٩٩/١.

(٢) في: باب ما جاء في وقت المغرب، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٢٧٣/١. ولقطه: كان رسول الله ﷺ يصلّي المغرب إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب. كما أخرجه الدارمي، في: باب وقت المغرب، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٧٥/١.

(٣) سقط من: م.

(٤) في م: «تأكد».

(٥) يأتي في الحج.

(٦) انظر صفحة ١٦٤، ١٦٥ من هذا الجزء.

المقع ثم العشاء ، ووقتُها من مغيبِ الشفقِ الأحمرِ إلى ثلثِ الليلِ الأولِ . وعنه ، نصفه .

الشرح الكبير

٢٨٩ - مسألة : ( ثم العشاء ، ووقتُها من مغيبِ الشفقِ الأحمرِ إلى ثلثِ الليلِ الأولِ <sup>(١)</sup> . وعنه ، نصفه ) لا خلاف بين الناس في دخول وقتِ العشاءِ الآخرةِ بغيوبةِ الشفقِ ، وإنما اختلفوا في [١/٥٠١هـ] الشفقِ ، وقد ذكرناه ، فمتى غاب الشفقُ الأحمرُ ، دخل وقتُ العشاءِ ، إن كان في مكانٍ يظهرُ له الأفقُ ، وإن كان في مكانٍ يستترُ عنه الأفقُ بالجبالِ أو نحوها ، استظهر حتى يغيبَ البياضُ ، فيستدلُّ به على غيوبةِ الحمرةِ ، لا لنفسه .

الإيضاح

قوله عن العشاءِ : ووقتُها من مغيبِ الشفقِ إلى ثلثِ الليلِ . يغني وقت الاختيار ، وهذا المذهب . نصُّ عليه ، وعليه الجمهورُ . وقال في « الفروع » : نقله واختاره الأكثرُ ؛ منهم الخرقيُّ ، وأبو بكرٍ ، والقاضي في « الجامع » . وجزم به في « الوجيز » ، و « الإفادات » ، و « المنور » ، و « المنتخب » . وقدمه في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الكافي » ، و « المحرر » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، و « الفروع » ، وابن رزِّين في « شرحه » ، و « إذراك الغاية » ، و « تجريد العناية » . قال الشارحُ : الأولي أن لا تؤخر عن ثلثِ الليلِ ، فإن أخرها ، جاز . انتهى . وعنه ، نصفه . جزم به في « العمدة » . وقدمه في « المبهم » ، و « ابن تميم » ، و « الفائق » . واختارها القاضي في « الروايتين » ، وابن عقيل في « التذكرة » ، والمصنّف ، والمجدِّ ، وصاحبُ « مجمع البحرين » .

(١) ليست في : الأصل .

**فصل:** واختلفت الرواية في آخر وقت الاختيار ، فروى عنه ، أنه ثلث الليل . نص عليه في رواية الجماعة ، اختارها الخرقى . وهو قول عُمَر ، وأبي هريرة ، وعُمَر بن عبد العزيز ، والشافعي في أحد قوليه ؛ لأن في حديث جبريل ، أنه صلى بالنبي ﷺ في المرة الثانية ثلث الليل ، وقال : « الوقت ما بين هذين »<sup>(١)</sup> . وفي حديث بُرَيْدَة ، أنه صلاها في اليوم الثاني حين ذهب ثلث الليل . رواه مسلم<sup>(٢)</sup> . وقال النخعي : آخر وقتها إلى ربع الليل . وروى عن ابن عباس ، أنه قال : آخر وقتها إلى طلوع الفجر . وروى عن أحمد ، أن آخر وقتها إلى نصف الليل . وهو قول ابن المبارك ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ، وأخذ قول الشافعي ؛ لما روى أنس ، قال : أخر رسول الله ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل ، ثم صلى ، ثم قال : « صلى الناس وتأموا ، أما إنكم في صلاة ما انتظرتُموها » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> . وعن عبد الله بن عمرو ، عن النبي

وصححه في « نظم » . قال في « الفروع » : وهي أظهر . وأطلقهما في الإنصاف « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المذهب الأحمد » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٨ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٢٩ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب وقت الظهر عند الزوال ، وباب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه وأسماء ، وباب وقت العشاء إلى نصف الليل ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد ، وباب يستقبل الإمام الناس إذا سلم ، من كتاب الأذان ، وفي : باب فص الحاتم ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٤٣/١ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٦٨ ، ٢١٤ ، ٢٠١/٧ . ومسلم ، في : باب وقت العشاء وتأخيرها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٤٣/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب آخر وقت العشاء ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب صفة خاتم النبي ﷺ ، من كتاب الزينة . المجتبى ٢١٥/١ ، ١٥٢/٨ . وابن ماجه ، في : باب وقت صلاة العشاء ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٣ .

المقنع  
ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ  
الثَّانِي ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْمَشْرِقِ ، وَلَا ظُلْمَةٌ بَعْدَهُ ،  
وَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ مَا لَمْ يَشُقَّ ، .....

الشرح الكبير  
عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « وَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو  
دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّ ثُلُثَ اللَّيْلِ يَجْمَعُ  
الرَّوَايَاتِ ، وَالزِّيَادَاتِ تَعَارَضَتْ فِيهَا الْأَخْبَارُ ، وَإِنْ أَخَّرَهَا جَازَ ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا .

٢٩٠ - مسألة : ( ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ  
إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي ، وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْمَشْرِقِ ، وَلَا ظُلْمَةٌ  
بَعْدَهُ ، وَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ مَا لَمْ يَشُقَّ ) مَتَى ذَهَبَ نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُهُ ، عَلَى  
الْخِلَافِ فِيهِ ، خَرَجَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، وَمَا بَعْدَهُ وَقْتُ ضَرُورَةٍ إِلَى طُلُوعِ  
الْفَجْرِ الثَّانِي ، وَالْحُكْمُ فِيهِ حُكْمُ الضَّرُورَةِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ ، عَلَى مَا بَيَّنَّا .  
وَتَأْخِيرُهَا أَفْضَلُ إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا إِذَا لَمْ يَشُقَّ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ

الإصناف  
قوله : ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الضَّرُورَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ  
الثَّانِي . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ فِي  
« الْكَافِي » : ثُمَّ يَذْهَبُ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ ، وَيَبْقَى وَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ  
الثَّانِي ، كَمَا قَالَ فِي الْعَصْرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ مُرَادَهُ ، أَنَّ الْأَدَاءَ بَاقٍ .  
وَتَقَدَّمَ مَا قُلْنَا فِي كَلَامِهِ . وَوَافَقَ « الْكَافِي » صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ،  
و « الْمُنْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ؛

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٤٧ .

مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ . كَذَلِكَ قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> . وَحُكِيَ  
عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْوَقْتُ الْأَوَّلُ  
رِضْوَانُ اللَّهِ ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> . وَعَنِ  
الْقَاسِمِ بْنِ غَنَامٍ ، عَنْ أُمِّهِاتِهِ ، عَنْ أُمِّ [ ١٤٦/١ ] قَرَوَةَ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ  
يُؤَخِّرُهَا ، وَإِنَّمَا أَخَّرَهَا لَيْلَةً وَاحِدَةً . وَلَنَا ، قَوْلُ أَبِي بَرَزَةَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ<sup>(٤)</sup> . وَقَوْلُ النَّبِيِّ  
ﷺ : « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ

فَقَالُوا : وَوَقْتُ الْجَوَازِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ . انْتَهَى . وَقِيلَ : يَخْرُجُ الْوَقْتُ مُطْلَقًا  
بِخُرُوجِ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَأَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ لِابْنِ  
عَبْدُوسُ الْمُتَقَدِّمِ .

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَمْ يَذْكُرْ فِي « الْوَجِيزِ » لِلْعِشَاءِ وَقْتُ ضَرُورَةٍ . قَالَ فِي  
« الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ اكْتَفَى بِذِكْرِهِ فِي الْعَصْرِ ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لَذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ، لَا  
يَجُوزُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ وَلَا بَعْضُهَا إِلَى وَقْتِ ضَرُورَةٍ ، مَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ . عَلَى الصَّحِيحِ  
مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَحْرُمُ التَّأْخِيرُ بِإِعْذَارٍ إِلَى وَقْتِ ضَرُورَةٍ ، فِي  
الْأَصَحِّ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ فِي الْعَصْرِ : وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ،

(١) في : باب ما جاء في تأخير صلاة العشاء الآخرة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٧٨/١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٢ .

(٣) في : باب المحافظة على وقت الصلوات ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٠/١ ، ١٠١ . كما أخرجه  
التِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٨١/١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٤ .

أَوْ نِصْفِهِ ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ عِشَاءَ الْآخِرَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَأَحَادِيثُهُمْ ضَعِيفَةٌ . أَمَّا خَبَرُ : « أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> ، فَيُرْوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ<sup>(٤)</sup> الْعُمَرِيُّ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَحَدِيثُ أُمِّ قُرَّةَ رَوَاتُهُ مَجَاهِلٌ ، وَقَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ أَيْضًا<sup>(٥)</sup> : لَا يُرْوَى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْعُمَرِيِّ ، وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا أَعْرِفُ ثَبَتَ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ : أَوَّلُهَا كَذَا ، وَأَوْسَطُهَا كَذَا ، وَآخِرُهَا كَذَا . وَلَوْ ثَبَتَ كَانَ الْأَخْذُ بِأَحَادِيثِنَا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهَا خَاصَّةٌ ، وَأَخْبَارُهُمْ عَامَّةٌ . وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا لِلْمُتَفَرِّدِ وَلِجَمَاعَةٍ رَاضِينَ بِالتَّأْخِيرِ ، فَأَمَّا مَعَ الْمَشَقَّةِ بِالْمُأْمُرِينَ أَوْ بَعْضِهِمْ فَلَا يُسْتَحَبُّ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ ؛ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : كَمْ قَدَرُ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ ؟ فَقَالَ : يُؤَخَّرُهَا بَعْدَ أَنْ لَا يَشَقُّ عَلَى الْمَأْمُومِينَ . وَقَدْ تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَمْرَ بِتَأْخِيرِهَا كَرَاهِيَةَ الْمَشَقَّةِ ، وَرَوَى

وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَالزُّرْكَشِيُّ ، وَالْإِنْصَافُ

(١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأُخُوذِيِّ ٢٧٨/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحَبُّ مِنْ تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ : الْمَجْمُوعُ ٢١٤/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢٢٦/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٥/٢ . وَانْظُرْ : بَابِ السَّوَاكِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١١/١ . وَبَابِ مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ ، مِنْ سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ . عَارِضَةُ الْأُخُوذِيِّ ٤٠/١ .

(٢) فِي : بَابِ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَتَأْخِيرِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٤٥/١ .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٢ .

(٤) فِي الْأَصُولِ : « عَيْدٌ » . وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِ بْنِ حَفْصٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعُمَرِيُّ ، مِنْ آلِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، مَخْتَلَفٌ فِي تَوْثِيقِهِ . تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ فِي خِلَافَةِ هَارُونَ الرَّشِيدِ سَنَةِ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣٢٦/٥ -

٣٢٨ .

(٥) انْظُرْ : عَارِضَةُ الْأُخُوذِيِّ ٢٨٣/١ .

عنه : « مَنْ شَقَّ عَلَى أُمَّتِي شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ »<sup>(١)</sup> . وروى جابرٌ ، أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي العِشاءَ أحياناً وأحياناً ؛ إذا رآهم اجْتَمَعُوا عَجَل ، وإذا رآهم أَبْطَأُوا أَخَّرَ<sup>(٢)</sup> . وهذا يَدُلُّ على مُراعاةِ حالِ المَأْمُومِينَ . وقد روى التُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ ، أن النبي ﷺ كان يُصَلِّيها لَسُقُوطِ الْقَمَرِ لثَالِثَةً<sup>(٣)</sup> .

و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وغيرُهم . وقَدَّمه في « الفائق » . وقيل : يُكْرَهُ . قَدَّمه الإِنْصَافُ في « الرَّعَايَتَيْنِ » . وجَزَمَ به في « الإِفَادَاتِ » . وأُطْلِقَهُمَا في « الْحَاوِثَيْنِ » . وتَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ على ذلك في كتابِ الصَّلَاةِ ، بعدَ قَوْلِهِ : ولا يجوزُ لِمَنْ وجِبَتْ عليه الصَّلَاةُ تأخِيرُها عن وَقْتِها .

قوله : وتأخِيرُها أَفْضَلُ ما لم يَشَقَّ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِنْ شَقَّ التَّأخِيرُ على جميعِ المَأْمُومِينَ ، كَرِهَ التَّأخِيرُ . وَإِنْ شَقَّ على بعضِهم ، كَرِهَ أيضاً ، على الصَّحِيحِ مِنْ المَذْهَبِ . وعنه ، لا يُكْرَهُ . وهي طَريقَةُ المَصْنُفِ ، والشَّارِحِ ، وصاحبِ « الفُرُوعِ » ، وغيرِهم . وقال كثيرٌ مِنَ الأَصْحَابِ : هل يُسْتَحَبُّ التَّأخِيرُ مُطْلَقاً ، أو يُرَاعَى حالُ المَأْمُومِينَ حيثُ لا يَشَقُّ عليهم ؟ فيه روايتان . فحَكَوْا الخِلَافَ مُطْلَقاً . وقال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، و « الفائق » : يُسَنُّ تأخِيرُها . وعنه ، الأَفْضَلُ مُراعاةُ المَأْمُومِينَ . وظاهرُ كلامِ الحَرَفِيِّ ، وأبِي الحُطَّابِ ، وغيرِهم ، اسْتِحْبَابُ التَّأخِيرِ مُطْلَقاً .

تنبيه : يُسْتَنَى مِنْ كلامِ المَصْنُفِ وغيرِهِ ، إِذَا أَخَّرَ الْمُعْرَبَ لِأَجْلِ الْقِيَمِ أَوْ

(١) لم نجده بهذا اللفظ ، وعن عائشة رضي الله عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ ، فَاشْتَقَّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً ، فَرَفَقَ بِهِمْ ، فَارْفَقْ بِهِمْ » . أخرجه مسلم ، في : باب فضيلة الإمام العادل ، من كتاب الإمامة . صحيح مسلم ١٤٥٨/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٢/٦ ، ٩٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٤ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٥ .

وعن أبي مسعود ، قال : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ حِينَ يَسُوِّدُ الْأَفُقُ<sup>(١)</sup> . فَيُسْتَحَبُّ الْاِقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي إِحْدَى هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ ، وَلَا يَشُقُّ عَلَى الْمَأْمُومِينَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالتَّخْفِيفِ رَفَقًا بِالْمَأْمُومِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** لَا يُسْتَحَبُّ تَسْمِيَةُ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْعَتَمَةِ ، وَكَانَ ابْنُ عُمرَ إِذَا سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : الْعَتَمَةُ . صَاحَ وَغَضِبَ ، وَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ الْعِشَاءُ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى أَنَّ [ ١٤٦/١ ط ] النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَغْلِبَنَّكُمُ الْأَغْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ ، أَلَا إِنَّهَا الْعِشَاءُ ، وَهُمْ يُعْتَمُونَ<sup>(٣)</sup> بِالْإِبِلِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَإِنْ سَمَّاهَا جَاز ؛ لَقَوْلُ مُعَاذٍ : بَقَيْنَا<sup>(٥)</sup> رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْعَتَمَةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> . وَفِي الْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا » .

الجمع ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْعِشَاءِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ

- (١) تقدم تحريجه في صفحة ٥٥ .  
 (٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب اسم العشاء الآخرة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٥٦٦/١ .  
 (٣) يعتمون بالإبل : يؤخرون حلاها إلى وقت العتمة .  
 (٤) في : باب وقت العشاء وتأخيرها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٤٥/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صلاة العتمة ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٥٩٢/٢ . والنسائي ، في : باب الكراهية في أن يقال للعشاء العتمة ، من كتاب المواقيت ، المجتبى ٢١٦/١ ، ٢١٧ . وابن ماجه ، في : باب النبي أن يقال صلاة العتمة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٣٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠/٢ ، ١٩ ، ٤٩ ، ١٤٤ .  
 (٥) في م : « لقينا » . وبقينا على وزن رمينا ، أى انتظرناه . انظر : عون المعبود ١٦٦/١ .  
 (٦) في : باب في وقت العشاء الآخرة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٩/١ .  
 (٧) تقدم تحريجه في صفحة ١٤٣ .



ثُمَّ الْفَجْرُ ، وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، المقنع

٢٩١ - مسألة : ( ثم الفجر ، ووقتها من طلوع الفجر الثاني إلى الشرح الكبير طلوع الشمس ) وجُمْلَةُ ذلك ، أَنَّ وَقْتَ الْفَجْرِ يَدْخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الثاني إجماعاً ، وقد ذُكِرَتْ عليه الأخبار التي ذُكِرْنَاها ، وهو البياض المعتَرَضُ في المَشْرِقِ ، المُسْتَطِيرُ في الأفق ، ويُسمَّى الْفَجْرَ الصَّادِقَ ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عن الصُّبْحِ ، والصُّبْحُ مَا جَمَعَ بَيَاضًا وَحُمْرَةً وَلَا ظِلْمَةً بَعْدَهُ ، فَأَمَّا الْفَجْرُ الْأَوَّلُ ، فهو البياض المُسْتَدِقُ المُسْتَطِيلُ صُعْدًا مِنْ غَيْرِ اعْتِرَاضٍ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ . وَآخِرُ وَقْتُهَا طُلُوعُ الشَّمْسِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعْ

في « الرَّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يُسَنُّ تَعْجِيلُهَا مَعَ الْغَيْمِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : مَعَ تَأْخِيرِ الإصناف الْمَغْرِبِ مَعَهُ ، وَالْخُرُوجِ إِلَيْهَا .

فَوَائِدُ ؛ يُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا مُطْلَقًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَ لَهُ مَنْ يُوقِظُهُ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْجَامِعِ » . وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ . وَيُكْرَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَهَا إِلَّا فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ شُغْلٍ أَوْ شَيْءٍ يَسِيرٍ ، وَالْأَصَحُّ أَوْ مَعَ الْأَهْلِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ مَعَ الْأَهْلِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » : وَلَا يُكْرَهُ لِمُسَافِرٍ وَلِمُصَلٍّ بَعْدَهَا . وَلَا يُكْرَهُ تَسْمِيئُهَا بِالْعَمَةِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَلَا تَسْمِيَةُ الْفَجْرِ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ فِيهِمَا . وَقِيلَ : يُكْرَهُ فِي الْأَخِيرَةِ . وَاخْتَارَهُ صَاحِبُ « النَّهَائَةِ » . وَقِيلَ : يُكْرَهُ فِي الْأَوَّلَى . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِوَسَرَ ، الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي « اقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ » : الْأَشْهُرُ عَنْهُ ، إِنَّمَا يُكْرَهُ الْإِكْتَارُ ، حَتَّى يَغْلِبَ عَلَيْهَا الْأَسْمُ ، وَإِنْ مِثْلُهَا فِي الْخِلَافِ تَسْمِيَةُ الْمَغْرِبِ بِالْعِشَاءِ .

وَتَعَجِّلُهَا أَفْضَلُ . وَعَنْهُ ، إِنَّ أَسْفَرَ الْمَأْمُومُونَ فَلَا أَفْضَلَ إِلَّا سَفَارُ .

الشرح الكبير

الشَّمْسُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup> .

٢٩٢ - مسألة : ( وَتَعَجِّلُهَا أَفْضَلُ . وعنه ، إِنَّ أَسْفَرَ الْمَأْمُومُونَ ، فَلَا أَفْضَلَ إِلَّا سَفَارُ ) التَّغْلِيصُ بِالْفَجْرِ أَفْضَلُ . رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَابْنِ<sup>(٢)</sup> الزُّبَيْرِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .

الإيضاح

قوله عن الفجر: وَتَعَجِّلُهَا أَفْضَلُ . وهو المذهب مطلقاً ، وعليه الجمهور . قال ابن مَنَجي في « شرحه » : هذا المذهب . وجزم به « الخِرَقِيُّ » ، و « الوجيز » ، [ ٨٢/١ ] و « المنور » ، و « المنتخب » ، و « تجريد العناية » ، وغيرهم . وقدمه في « الهداية » ، و « المستوعب » ،<sup>(٣)</sup> و « الكافي » ، و « المغني » ، و « الشرح » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « النظم » ، و « الفائق » ، و « ابن تميم » ، و « الخلاصة » ، وغيرهم . وصححه في « مجمع البحرين » ، و « إدرالك الغاية » . فعلى هذا ، يُكْرَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى الْإِسْفَارِ بِلَا عُذْرٍ . وعنه ، إِنَّ أَسْفَرَ الْمَأْمُومُونَ ، فَلَا أَفْضَلَ إِلَّا سَفَارُ . والمراد أَكْثَرُ الْمَأْمُومِينَ . واختاره الشَّيرَازِيُّ في « المنبهج » . ونصرها أبو الخطاب في « الاتِّبَارِ » . وأطلقهما في « المذهب » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « المحرر » ، و « الفروع » . وعنه ، الإسْفَارُ مُطْلَقاً أَفْضَلُ . قال في « الفروع » : أطلقهما بعضُهم . وقال في « الحاوي الكبير » ، وغيره : وعنه ، الإسْفَارُ أَفْضَلُ بِكُلِّ حَالٍ ، إِلَّا الْحَاجُّ بِمَزْدَلِفَةَ . قال في « الفروع » : وكلام

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٤٧ .

(٢) في م : « أَيْ » .

(٣) زيادة من : (٣ - ٣)

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> : صحَّ عن النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، أنهم كانوا يُعَلِّسون<sup>(٢)</sup> ، ومُحال أن يتركوا الأفضَل ، وهم النّهاية في إثبات

القاضى وغيره ، يفتضى أنه وفاق . قلت : وهو عينُ الصَّواب ، وهو مرادُ من أطلق الإنصاف الرواية .

تنبيه : قال الزُّركَشِيُّ ، بعد أن حكى الخلاف المتقدِّم : ومحل الخلاف فيما إذا كان الأرفق على المأمومين الإسفار مع حضورهم ، أو حضور بعضهم ، أمّا لو تأخَّر الجيرانُ كلُّهم ، فالأولى هنا التأخير ، بلا خلاف ، على مقتضى ما قاله القاضى في « التعليل » . وقال : نصَّ عليه في رواية الجماعة . انتهى .

فائدة : الصحيح من المذهب ، أنه ليس لها وقت ضرورة ، بل وقت فضيلة وجواز ، كما في المغرب والظهر . قدَّمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » . قال الزُّركَشِيُّ : هو المذهب . قال في « الرعاية الصغرى » : ويكره التأخير بعد الإسفار بلا عذر . وقيل : يحرم . وجعل القاضى في « المجرد » ، وابن عقيل في « التذكرة » ، وابن عبدوس المتقدِّم ، لها وقتين ؛ وقت اختيار ، وهو إلى الإسفار ، ووقت ضرورة ، وهو إلى طلوع الشمس . قال في « الحاوتين » : ويحرم التأخير بعد الإسفار بلا عذر . وقيل : يكره . قال ابن رجب في « شرح اختيار الأولى في اختصاص الملا الأعلى » : وقد أومأ إليه أحمد . وقال : هذه صلاة مفترط ، إنما الإسفار ، أن يتشتت الضوء على الأرض .

فائدة : حيث قلنا : يستحبُّ تعجيل الصلاة . فيحصل له فضيلة ذلك ، بأن يشتغل بأسباب الصلاة ، إذا دخل الوقت . قال في « التلخيص » : ويقرب منه قول المجتهد : قدر الطهارة والسعي إلى الجماعة ، ونحو ذلك . وذكر الأزرقي

(١) في التمهيد ٤/ ٣٤٠ .

(٢) غُسَّ في الصلاة : صلاها بغسل ، وهو غلام آخر الليل .

الفضائل . وروى عن أحمد ، أن الاعتبار بحال المأمومين ، فإن أسفروا فالأفضل الإسفار ؛ لأن جابراً روى أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك في العشاء<sup>(١)</sup> ، فينبغي أن يكون كذلك في الفجر . وقال الثوري وأصحاب الرأي : الأفضل الإسفار ؛ لما روى رافع بن خديج ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أسفروا بالفجر ؛ فإنه أعظم للأجر » . رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> ، وقال : حسن صحيح . ولنا ، ما روى جابر قال : والصبح كان النبي ﷺ يصليها بئس . متفق عليه<sup>(٣)</sup> . وفي حديث أبي بركة : وكان يفتل من صلاة العدا حين يعرف الرجل جليسه . وعن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح ، فينصرف النساء متلفعات بمروطهن [ ١٤٧/١ ] ، ما يعرفن من العلس . متفق عليهما<sup>(٤)</sup> .

فولاً ؛ يتطهر قبل الوقت . الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٤ .

(٢) في : باب ما جاء في الإسفار بالفجر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢٦٢/١ .

(٣) انظر حديث جابر المتقدم في صفحة ١٣٤ .

(٤) حديث أبي بركة تقدم تخريجه في صفحة ١٣٤ .

أما حديث عائشة فأخرجه البخاري ، في : باب في كم تصل المرأة في الثياب ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب وقت الفجر ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ، وباب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٠٤/١ ، ١٥١ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ . ومسلم ، في : باب استحباب الشكر بالصبح ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٤٥/١ ، ٤٤٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت الصبح ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٠/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التغليس ، من أبواب المواقيت . عارضة الأحوذى ٢٦٠/١ . والنسائي ، في : باب التغليس في الحضر ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الوقت الذي ينصرف فيه النساء من الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٢١٧/١ ، ٦٩/٣ . وابن ماجه ، في : باب وقت صلاة الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢/١ . والدارمي ، في : باب التغليس في الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧٧/١ . والإمام مالك ، في : باب وقت الصلاة ، من كتاب الصلاة . الموطأ

٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧ ، ٣٣/٦ ، ١٧٩ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

وعن أبي مسعود الأنصاري ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَلَسَ بِالصُّبْحِ ، ثُمَّ أَسْفَرَ مَرَّةً ، ثُمَّ لَمْ يَعُدْ إِلَى الْإِسْفَارِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . فَأَمَّا الْإِسْفَارُ فِي حَدِيثِهِمْ ، فَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَتَبَيَّنَ ضَوْؤُ الصُّبْحِ وَيَتَكْشِفَ <sup>(٢)</sup> وَيَكْثُرَ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : أَسْفَرَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ وَجْهِهَا . إِذَا كَشَفَتْهُ .

**فصل: ولا يَأْتُمُّ بِتَعْجِيلِ الصَّلَاةِ الْمُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهَا، وَلَا <sup>(٣)</sup> بِتَأْخِيرِ مَا يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُهُ <sup>(٤)</sup> ، إِذَا أَخَّرَهُ عَازِمًا عَلَى فِعْلِهِ ، مَا لَمْ يَضِيقِ الْوَقْتُ عَنْ فِعْلِ جَمِيعِ الْعِبَادَةِ ؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ <sup>(٥)</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَأَوَّلِهِ ، وَصَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ كَذَلِكَ أَيْضًا ، وَقَالَ : « الْوَقْتُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ » <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مُوسَّعٌ ، فَهُوَ كَالْتَّكْفِيرِ مُوسَّعٌ فِي الْأَعْيَانِ ، فَإِنْ أَخَّرَهَا غَيْرَ عَازِمٍ عَلَى الْفِعْلِ ، أَوْ أَخَّرَهَا بَحِثٍ يَضِيقُ الْوَقْتُ عَنْ فِعْلِ جَمِيعِهَا فِيهِ ، أَيْتَمَّ ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَلَمْ يَعْزُزْ تَأْخِيرُهَا عَنِ الْوَقْتِ ، كَالْأُولَى . وَمَتَى أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا عَازِمًا عَلَى الْفِعْلِ ، فَمَاتَ قَبْلَ فِعْلِهَا ، لَمْ يَمُتْ عَاصِيًا ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ ، وَلَيْسَ الْمَوْتُ مِنْ فِعْلِهِ ، فَلَمْ يَأْتُمْ بِهِ <sup>(٧)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .**

(١) في : باب في المواقيت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٤/١ .

(٢) سقطت من : م .

(٣ - ٢) في الأصل : « تأخير ما استحَبَّ تعجيلها » .

(٤) في م : « جبرائيل » .

(٥) تقدم تحريجه في صفحة ١٢٨ .

(٦) سقط من : الأصل .

المفتع وَمَنْ أَدْرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مِنْ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا .

الشرح الكبير

٢٩٣ - مسألة : ( وَمَنْ أَدْرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مِنْ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا فَقَدْ أَدْرَكَهَا ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ ، سَوَاءً أَخَّرَهَا لِعُذْرٍ ، كَخَائِضٍ تَطْهَرُ ، أَوْ مَجْنُونٍ يُفِيقُ ، أَوْ لغيرِ عُذْرٍ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ : « مَنْ أَدْرَكَ

الإنصاف

قوله : وَمَنْ أَدْرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مِنْ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا . وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعليه العمل في المذهب . ولو كان آخر وقت الثانية مِنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ لَمَنْ أَرَادَ جَمْعَهُمَا . وعنه ، لا يُدْرِكُهَا إِلَّا بِرَكْعَةٍ . وهو ظاهر كلام الخِرَقِيِّ ، وابن أبي موسى ، وابن عبدوس تلميذ القاضي . وقدمه في « التَّظْمِ » . وأطلقهما في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْح » ، و « ابن عُيَيْنَانَ » .

فائدتان ؛ إحداهما ، مُقْتَضَى قوله : فَقَدْ أَدْرَكَهَا . بناءً ما خرج منها عن الوقت على تحريمه الأداء في الوقت ، ووقوعه موقعه في الصَّحَّةِ والإجزاء . قاله المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وتابَّعه في « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، و « ابن عُيَيْنَانَ » . قال

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من أدرك ركعة من الصلاة ، من كتاب المواقيت . صحيح البخاري ١٥١/١ . ومسلم ، في : باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٣/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من أدرك من الجمعة ركعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٥٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من أدرك من الجمعة ركعة ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٣١٤/٢ . والنسائي ، في : باب من أدرك ركعة من الصلاة ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٢٠/١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من أدرك من الجمعة ركعة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٥٦/١ . والدارمي ، في : باب من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٧٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤١/٢ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٣٧٦ .

رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْعَصْرَ <sup>(١)</sup> . وَجَمِيعُ الصَّلَوَاتِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ فِي مَنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَقَدْ صَلَّى رَكْعَةً : تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ فِي وَقْتِ نَهْيٍ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « مَنْ أَذْرَكَ سَجْدَةً مِنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتَمَ صَلَاتُهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِهَا ، فَكَانَ مُذْرِكًا لَهَا كَبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ ، وَإِنَّمَا نُهِيَ عَنِ التَّافِلَةِ ، فَأَمَّا الْفَرَائِضُ فَتُصَلَّى فِي كُلِّ وَقْتٍ ؛ بِدَلِيلِ مَا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِنَّهُ وَقْتُ نَهْيٍ ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْ فِعْلِ الْفَرَضِ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهَرُ كَلَامِهِ فِي « الْمُعْنَى » أَنَّهَا مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ وَالْأَدَاءِ الْآتِيَةِ بَعْدَ ذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ، جَمِيعُ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ أَذْرَكَ بَعْضُهَا فِي وَقْتِهَا آدَاءً مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » وَغَيْرُهُمَا : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ الْغُرُوبِ ، وَبَابٍ مِنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤٦/١ ، ١٥١ . وَمُسْلِمٌ فِي : بَابٍ مِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَ تِلْكَ الصَّلَاةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٩٨/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مَا جَاءَ مِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَابٍ مِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٣٠١/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَذْرَكَ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . الْمُجْتَبَى ٢٠٦/١ ، ٢١٩ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابٍ وَقْتُ الصَّلَاةِ فِي الْعَذْرِ وَالضَّرُورَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٢٢٩/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةٍ فَقَدْ أَذْرَكَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ٢٧٨/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٣٦/٢ ، ٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٢٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٢ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٥٠٧ ، ٥٢١ ، ٧٨/٦ .

(٢) انْظُرِ الْحَاشِيَةَ السَّابِقَةَ .

**فصل :** [ ١٧/١ ] وهل يُدرك الصلاة بإدراك ما دون الرُّكعة ؟ فيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يُدركُها . وهو ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ، ومذهبُ مالكٍ ؛ لظاهرِ الخبرِ الذي رَوَيْنَاهُ ، فَإِنَّ تَخْصِيصَهُ بِرُكْعَةٍ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الإِدْرَاكَ لَا يَحْصُلُ بِدُونِهَا ، وَلأنَّهُ إِدْرَاكَ لِلصَّلَاةِ ، فَلَا يَحْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ رُكْعَةٍ ، كإِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ . والثانيةُ ، يُدركُها بإدراكِ جُزْءٍ مِنْهَا ، أَيْ جُزْءٍ كَانَ . قال القاضي : وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ ، واختيارُ أُنَى الخطَّابِ في مَنْ أَدْرَكَ تَكْبِيرَةَ الإِحْرَامِ . وهذا قولُ أُنَى حنيفةَ ، وللشافعي قولان كالْمَذْهَبَيْنِ ؛ لِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتُهُ ، وَإِذَا أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلْيَتِمَّ صَلَاتُهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِلنَّسَائِيِّ : « فَقَدْ أَدْرَكَهَا » <sup>(٢)</sup> . وَلأنَّ الإِدْرَاكَ إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ حُكْمٌ فِي الصَّلَاةِ اسْتَوَى فِيهِ الرُّكْعَةُ وَمَا دُونُهَا ، كإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ ، وَإِدْرَاكِ الْمُسَافِرِ صَلَاةَ الْمُقِيمِ ، وَالْقِيَاسُ يُبْطِلُ بِإِدْرَاكِ الرُّكْعَةِ دُونَ تَشْهِيدِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقيل : تكونُ جميعُها أداءً في المغدورِ ، دونَ غيره . وقطعَ به أبو المعالي . وهو ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ، وابنِ أبي موسى ، وأحدُ احتمالي ابنِ عَبْدِوسِ الْمُتَقَدِّمِ . قال الزُّرْكَشِيُّ : وهو مُتَوَجِّهٌ . وقيل : قضاءٌ مُطْلَقًا . وقيل : الخارجُ عَنِ الزَّوْقِ قِضَاءً ، والذي في الوقتِ أداءٌ .

تنبيه : يُسْتَتَنَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، الْجُمُعَةُ ؛ فَإِنَّهَا لَا تُدْرَكَ بِأَقْلٍ مِنْ رُكْعَةٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِهِ . وعنه ، تُدْرَكَ

(١) هو المقدم قبله .

(٢) في : باب من أدرك ركعة من صلاة الصبح ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢١٩/١ .



وَمَنْ شَكَّ فِي الْوَقْتِ ، لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ ، المنع

٢٩٤ - مسألة : ( وَمَنْ شَكَّ فِي الْوَقْتِ ، لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ "دُخُولُهُ" ) متى شَكَّ في دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَتَيَقَّنَ دُخُولَهُ ، أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ <sup>(١)</sup> ذَلِكَ ، مِثْلَ مَنْ لَهُ صَنْعَةٌ جَرَتْ عَادَتُهُ بِعَمَلِ شَيْءٍ مُقَدَّرٍ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ ، أَوْ قَارِئٌ جَرَتْ عَادَتُهُ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ فَقَرَأَهُ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا ، فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ ، وَغَلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُ الْوَقْتِ ، أُبَيِّحَ لَهُ فِعْلُ <sup>(٢)</sup> الصَّلَاةِ ، وَالْأَوَّلَى تَأْخِيرُهَا قَلِيلًا اخْتِيَاطًا ، إِلَّا أَنْ يَحْشَى خُرُوجَ الْوَقْتِ ، أَوْ تَكُونَ صَلَاةُ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْغَيْمِ ، فَإِنَّهُ <sup>(٣)</sup> يُسْتَحَبُّ التَّبَكُّيرُ بِهَا ؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ ، فَقَالَ : « بَكَّرُوا بِصَلَاةِ الْعَصْرِ فِي الْيَوْمِ الْغَيْمِ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ حَبِطَ <sup>(٤)</sup> عَمَلُهُ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٥)</sup> . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٦)</sup> : وَمَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ

بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَغَيْرِهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا ، لَكِنْ كَلَامُهُ عُمُومٌ هُنَا الإنصاف مُخْصِصٌ بِمَا قَالَهُ هُنَاكَ ، وَهُوَ أَوَّلَى .

قوله : وَمَنْ شَكَّ فِي الْوَقْتِ ، لَمْ يُصَلِّ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُهُ . فَإِذَا غَلِبَ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) سقطت من : م .

(٣) في م : هـ فإنها هـ .

(٤) حبط عمله : قسد وهدر .

(٥) في : باب من ترك العصر ، وفي : باب التبكير بالصلاة في يوم الغيم ، من كتاب المواقيت . صحيح البخاري ١٤٥/١ ، ١٥٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب من ترك صلاة العصر ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٩١/١ .

وابن ماجه ، في : باب ميقات الصلاة في الغيم ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٧/١ . والإمام أحمد ،

في : المسند ٣٤٩/٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٦) في : المغني ٣١/٢ .

المقنع فَإِنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ مُخْبِرٌ عَنْ يَقِينٍ قَبْلَ قَوْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَنْ ظَنٍّ لَمْ يَقْبَلْهُ .

الشرح الكبير أعلم ، التَّكْبِيرُ بها إذا حَلَّ فَعَلُهَا لَيَقِينٍ ، أو غَلَبَةِ ظَنٍّ ، وذلك لِأَنَّ وَقْتُهَا<sup>(١)</sup> الْمُخْتَارَ فِي زَمَنِ الشِّتَاءِ ضَيِّقٌ ، فَيُخْشَى خُرُوجُهُ .

٢٩٥ - مسألة : ( فَإِنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ مُخْبِرٌ عَنْ يَقِينٍ قَبْلَ قَوْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ عَنْ ظَنٍّ لَمْ يَقْبَلْهُ ) متى أَخْبَرَهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ ثِقَةً عَنْ عِلْمٍ ، لَزِمَهُ قَبُولُ خَبَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ ، فَقَبِلَ فِيهِ قَوْلَ الْوَاحِدِ كَالرَّوَايَةِ ، فَأَمَّا إِنْ أَخْبَرَهُ عَنْ ظَنٍّ ، لَمْ يَقْبَلْهُ ، وَاجْتَهَدَ لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى الصَّلَاةِ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ ، كَحَالَةِ [ ١/٤٨١ ] اشْتِبَاهِ الْقِبْلَةِ . وَالْبَصِيرُ

الإِنصاف على ظَنِّهِ دُخُولُهُ ، صَلَّى ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَصَلِّي حَتَّى يَتَيَقَّنَ دُخُولَ الْوَقْتِ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ وَغَيْرُهُ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُسْتَحَبُّ التَّأْخِيرُ حَتَّى يَتَيَقَّنَ دُخُولَ الْوَقْتِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهَا احتياطاً ، إِلَّا أَنْ يَخْشَى خُرُوجَ الْوَقْتِ ، أَوْ تَكُونَ صَلَاةُ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْغَيْمِ ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّكْبِيرُ ؛ لِلخَيْرِ الصَّحِيحِ . وَقَالَ الْآمِدِيُّ : يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْمَغْرِبِ إِذَا تَيَقَّنَ غُرُوبَ الشَّمْسِ ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ غُرُوبُهَا .

تنبيه : محل الخلاف ، إذا لم يجد من يُخبره عن يقين ، أو لم يُمكنه مُشاهدة الوقتِ يَتَقِنُ .

قوله : فَإِنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ مُخْبِرٌ عَنْ يَقِينٍ ، قَبْلَ قَوْلِهِ . يَعْنِي إِذَا كَانَ يَقِيْنُ بِهِ . [ ١/٨٢ ظ ] وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ . وَكَذَا لَوْ سَمِعَ أَذَانَ ثِقَةٍ عَارِفٍ يَقِيْنُ بِهِ . قَالَ فِي

(١) ق م : فعلها في وقتها .

والأَعْمَى وَالْمَطْمُورُ الْقَادِرُ عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ سَوَاءً ؛ لَأَسْتَوَائِهِمْ  
فِي إِمْكَانِ التَّقْدِيرِ بِمُرُورِ الزَّمَانِ كَمَا بَيَّنَّا .

**فصل :** وَإِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ مِنْ ثِقَةٍ عَالِمٍ بِالْوَقْتِ ، فَلَهُ تَقْلِيدُهُ ؛ لِأَنَّ  
الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُؤْذَنُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَجَرَى مَجْرَى خَبَرِهِ ، وَقَدْ  
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ » <sup>(١)</sup> . وَلَوْلَا أَنَّهُ يُقْلَدُ وَيُرْجَعُ إِلَيْهِ مَا  
كَانَ مُؤْتَمَنًا ، وَعَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « خَصَلَتَانِ مُعَلَّقَتَانِ فِي أَعْنَاقِ الْمُؤَذِّنِينَ  
لِلْمُسْلِمِينَ ؛ صَلَاتُهُمْ ، وَصِيَابُهُمْ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْأَذَانَ  
شُرِعَ لِلْإِعْلَامِ بِالْوَقْتِ ، فَلَوْ لَمْ يُعْزَ تَقْلِيدُ الْمُؤَذِّنِ لَمْ تَخْصُلِ الْحِكْمَةُ الَّتِي  
شُرِعَ الْأَذَانُ لَهَا ، وَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَجْتَمِعُونَ لِلصَّلَاةِ فِي مَسَاجِدِهِمْ ، فَإِذَا  
سَمِعُوا الْأَذَانَ قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ ، وَتَوَاعَى عَلَى قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ ، مِنْ غَيْرِ مُشَاهَدَةٍ  
لِلْوَقْتِ ، وَلَا اجْتِهَادٍ فِيهِ ، مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا .

« الْفُصُولُ » ، وَأَبُو الْمَعَالِي فِي « نَهَائِهِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي  
« رِعَايَتِهِ » : يَعْمَلُ بِالْأَذَانِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَعْمَلُ بِهِ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، حَتَّى  
يَعْلَمَ إِسْلَامَ الْمُؤَذِّنِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لَا يَعْمَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَذِّنِ فِي دُخُولِ  
الْوَقْتِ ، مَعَ إِمْكَانِ الْعِلْمِ بِالْوَقْتِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ ، وَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ ،  
كَأَنَّ شَهَدَتْ بِهِ النُّصُوصُ ، خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا . انْتَهَى .  
قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ عَنْ ظَنٍّ لَمْ يَقْبَلْهُ . مُرَادُهُ ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّرْ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود  
١٢٣/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، من أبواب الصلاة . عارضة  
الأخوذى ٨/٢ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ ، ٢٨٤ ، ٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٦٢ ،  
٥١٤ ، ٤٧٢ .

(٢) في : باب السنة في الأذان ، من كتاب الأذان ، سنن ابن ماجه ٢٣٦/١ .

**فصل :** وَمَنْ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ صَلَاتُهُ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، سِوَاةِ قَلِيلٍ ذَلِكَ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ، كُلُّ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضُهَا . وَبِهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي مُوسَى ، أَنَّهُمَا أَعَادَا الْقَجَرَ ؛ لِأَنَّهُمَا صَلَّيَاهَا قَبْلَ الْوَقْتِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي مُسَافِرٍ صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ الزَّوَالِ : يُجْزِئُهُ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ الْحَسَنِ وَالشَّعْبِيِّ . وَعَنْ مَالِكٍ كَقَوْلِنَا . وَعَنْهُ ، فِي مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا : يُعِيدُ مَا كَانَ فِي الْوَقْتِ ، فَإِذَا ذَهَبَ الْوَقْتُ قَبْلَ عِلْمِهِ أَوْ ذِكْرِهِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْخِطَابَ بِالصَّلَاةِ يَتَوَجَّهُ إِلَى الْمُكَلِّفِ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا ، وَمَا وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا يُزِيلُهُ وَيُبْرِئُ الذِّمَّةَ مِنْهُ ، فَيَبْقَى بِحَالِهِ .

الإصناف عليه الاجتهاد، عَمِلَ بِقَوْلِهِ . وَفِي « كِتَابِ أَبِي عَلَى الْمُكَبِّرِيِّ » ، وَ« أَبِي الْمَعَالِيِّ » ، وَابْنِ حَمْدَانَ ، وَغَيْرِهَا : لَا يُقْبَلُ أَذَانٌ فِي غَيْمٍ ؛ لِأَنَّهُ عَنِ اجْتِهَادٍ ، فَيَجْتَهِدُ هُوَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ أَنَّهُ يَعْرِفُ الْوَقْتَ بِالسَّاعَاتِ ، أَوْ تَقْلِيدُ عَارِفٍ ، عَمِلَ بِهِ . وَجَزَمَ بِهَذَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَتَبِعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَفْعَلُ بِقَوْلِ الْمُؤَدِّينَ ، مَعَ إِمْكَانِ الْعِلْمِ بِالْوَقْتِ . وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ ، وَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ ، وَخِلَافُ مَا شَهِدَتْ بِهِ النُّصُوصُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

**فائدة :** الْأَعْمَى الْعَاجِزُ يُقَلَّدُ . فَإِنْ عَدِمَ مَنْ يُقَلَّدُهُ ، وَصَلَّى ، أَعَادَ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يُعِيدُ إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَ خَطْؤُهُ . وَجَزَمَ بِهِ « الْمُسْتَوْعِبُ » وَغَيْرُهُ .

وَمَتَى اجْتَهَدَ وَصَلَّى ، فَبَانَ أَنَّهُ وَافَقَ الْوَقْتَ ، أَوْ مَا [ ١٥٠ ] بَعْدَهُ  
أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ وَافَقَ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِئْهُ . وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْوَقْتِ قَدْرَ  
تَكْبِيرَةٍ ، ثُمَّ جَنَّ ، أَوْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ ، لَزِمَهُمُ الْقَضَاءُ .

٢٩٦ - مسألة : ( ومتى اجتهد وصلّى ، فبان أنّه وافق الوقت أو ما بعده ، أجزأه ) لأنه أدّى<sup>(١)</sup> ما خوطب بأدائه وفرض عليه . ( وإن وافق قبله لم يجزئته ) لأنّ المخاطبة بالصلاة وسبب الوجوب وجدا بعد فعله ، فلم يسقط حكمه بما وجد قبله .

**فصل :** وإن صلّى من غير دليل مع الشكّ ، لم تجزئه صلاته ، سواء أصاب أو أخطأ ؛ لأنه صلّى مع الشكّ في شرط الصلاة من غير دليل ، فلم تصحّ ، كمن اشتبهت عليه القبلة فصلّى من غير [ ١٤٨/١ ط ] اجتهاد .

٢٩٧ - مسألة : ( ومن أدرك من الوقت قدر تكبيرة ، ثم جنّ ، أو حاضت المرأة ، لزمهم القضاء ) لأنّ الصلاة تجب بأوّل الوقت ، وقد ذكرناه ، ويستقرّ وجوبها بذلك ، فمتى أدرك جزءاً من أوّل الوقت ، ثم

قوله : ( ومن أدرك من الوقت قدر تكبيرة . اعلم أنّ الصحيح من المذهب ؛ أنّ الأحكام تترتب بإدراك شيء من الوقت ولو قدر تكبيرة . وأطلقه الإمام أحمد . فلهذا قيل : يُخَيَّر . وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من المفردات . وعنه ، لا بدّ أن يُمكِنه الأداء . اختارها جماعة ؛ منهم ابن بطّة ، وابن أبي موسى ، والشيخ تقي الدين . واختار الشيخ تقي الدين أيضاً ، أنّه لا تترتب الأحكام إلّا إن تضايق الوقت عن فعل الصلاة ، ثم يوجد المانع .

(١) في الأصل : ما أدرى .

جُنَّ ، أو حاضَتِ المرأةُ ، لَزِمَهُمْ<sup>(١)</sup> الْقَضَاءُ ، كما ذَكَرَ ، إذا أُمِنَتْهُمَا .  
وقال الشافعي وإسحاق : لا يَسْتَقِرُّ إِلَّا بِمَضِيِّ زَمَنٍ يُمَكِّنُ فِعْلَهَا فِيهِ ،  
ولا<sup>(٢)</sup> يَجِبُ الْقَضَاءُ بِمَا دُونَهُ . واختاره أبو عبد الله ابنُ بطة ؛ لأنه لم يُدْرِكْ  
مِنَ الْوَقْتِ مَا يُمَكِّنُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لم يُدْرِكْ شَيْئًا . وَلَنَا ، أَنَّهَا  
صَلَاةٌ وَجِبَتْ عَلَيْهِ ، فَوَجِبَ قَضَاؤُهَا إِذَا فَاتَتْهُ ، كَالَّتِي أُمِكنَ أَدَاؤُهَا ، فَأَمَّا  
الَّتِي لم يُدْرِكْ شَيْئًا مِنْ وَقْتِهَا ، فَإِنَّهَا لم تَجِبْ<sup>(٣)</sup> ، وقياسُ الْوَاجِبِ عَلَى مَا  
لم يَجِبْ لا يَصِحُّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : ثُمَّ جُنَّ أَوْ حاضَتِ المرأةُ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ . يعنى : إذا طرأ عَدَمُ التَّكْلِيفِ .  
واعلم أَنَّ الصَّلَاةَ الَّتِي أَذْرَكَهَا تَارَةً تُجْمَعُ إِلَى غَيْرِهَا ، وَتَارَةً لَا تُجْمَعُ ، فَإِنْ كَانَتْ  
لَا تُجْمَعُ إِلَى غَيْرِهَا ، وَجِبَ قَضَاؤُهَا بِشَرْطِهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ كَانَتْ تُجْمَعُ ،  
فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا قَضَاءُ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا فَقَطْ ، وَلَوْ خَلَا جَمِيعُ  
وَقْتِ الْأُولَى مِنَ الْمَانِعِ ، وَسَوَاءٌ فَعَلَهَا أَوْ لم يَفْعَلْهَا ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ ؛  
مِنْهُمْ ابْنُ حَامِدٍ ، وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ »  
فِيهِ ، وَفِي « النَّظْمِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ »  
وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يَلْزِمُهُ قَضَاءُ<sup>(٤)</sup> الْمَجْمُوعَتَيْنِ . وَهِيَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَأُطْلِقَهُمَا  
فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » ،  
وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » وَغَيْرِهِمْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَزِمَهُ » .

(٢) فِي م : « فَلَا » .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « عَلَيْهِ فَوَجِبَ قَضَاؤُهَا إِذَا فَاتَتْهُ » . وَهُوَ نَقْلٌ نَظَرُ .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ : (٤ - ٤) .

وإن بَلَغَ صَبِيٌّ ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ ، أَوْ طَهَّرَتْ  
حَائِضٌ ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةٍ ، لَزِمَهُمُ الصُّبْحُ ، وَإِنْ  
كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، لَزِمَهُمُ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ ، وَإِنْ كَانَ  
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، لَزِمَهُمُ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ .

٢٩٨ - مسألة : ( وإن بَلَغَ صَبِيٌّ ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ ،  
أَوْ طَهَّرَتْ حَائِضٌ ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةٍ ، لَزِمَهُمُ الصُّبْحُ ،  
وإن كَانَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، لَزِمَهُمُ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ  
الْفَجْرِ ، لَزِمَهُمُ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ مَتَى أَدْرَكَ أَحَدُهُمْ لَاءَ  
جُزْءًا مِنْ آخِرِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا ، لِأَنَّهَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ ، فَلَزِمَهُ  
الْقَضَاءُ كَالْوَدْرَكَ وَقَتَا يَتَسَعُّهَا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ  
خِلَافًا . قَالَ شَيْخُنَا (١) : وَأَقْلَ ذَلِكَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّهَا أَقْلُ مَا يَتَلَبَّسُ  
بِالصَّلَاةِ بِهَا . وَقَدْ أَطْلَقَ أَصْحَابُنَا الْقَوْلَ فِيهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً ،  
كَانَ مُدْرِكًا لَهَا ، وَإِنْ أَدْرَكَ أَقْلَ مِنْ رَكْعَةٍ ، كَانَ مُدْرِكًا لَهَا فِي ظَاهِرِ

قوله : وإن بَلَغَ صَبِيٌّ ، أَوْ أَسْلَمَ كَافِرٌ ، أَوْ أَفَاقَ مَجْنُونٌ ، أَوْ طَهَّرَتْ حَائِضٌ قَبْلَ  
طُلُوعِ الشَّمْسِ بِقَدَرِ تَكْبِيرَةٍ ، لَزِمَهُمُ الصُّبْحُ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ غُرُوبِ  
الشَّمْسِ ، لَزِمَهُمُ الظُّهْرُ ، وَالْعَصْرُ . وَإِنْ كَانَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، لَزِمَهُمُ الْمَغْرِبُ  
وَالْعِشَاءُ . يَعْنِي إِذَا طَرَأَ التَّكْلِيفُ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَحْكَامَ مُتَرَتِّبَةً بِإِدْرَاكِ قَدَرِ تَكْبِيرَةٍ مِنْ  
الْوَقْتِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : بِقَدَرِ جُزْءٍ  
مَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي حِكَايَةً ، الْقَوْلُ بِإِمْكَانِ

(١) انظر : المعنى ٤٧/٢ .

كلامه<sup>(١)</sup> . فإن أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ،  
 أَوْ جُزْءًا مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، لَزِمَتْهُ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ فِي الْأَوَّلَى ،  
 وَالْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ فِي الْآخِرَةِ . رُويَ هَذَا فِي الْحَائِضِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
 عَوْفٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ،  
 وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : عَامَّةُ التَّابِعِينَ ، إِلَّا الْحَسَنَ وَخَذَهُ  
 قَالَ : لَا تَجِبُ إِلَّا الصَّلَاةُ الَّتِي طَهَّرْتَ فِي وَقْتِهَا وَخَذَهَا . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ  
 وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْأَوَّلَى خَرَجَ فِي حَالِ الْعُدْرِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ  
 يُدْرِكْ شَيْئًا مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنْ أَدْرَكَ قَدْرَ خَمْسِ  
 رَكَعَاتٍ مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ ، وَجَبَتْ الْأَوَّلَى ؛ لِأَنَّ قَدْرَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ  
 الْخَمْسِ وَقْتُ لِلصَّلَاةِ الْأَوَّلَى فِي حَالِ الْعُدْرِ ، فَوَجِبَتْ [ ١٤٩/١ ]  
 بِإِدْرَاكِه ، كَمَا لَوْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَدْرَكَ دُونَ  
 ذَلِكَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْأَثَرُمُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ ، وَغَيْرُهُمَا ، بِالْإِسْنَادِ عَنْ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُمَا قَالَا ، فِي الْحَائِضِ تَطَهَّرَ قَبْلَ  
 طُلُوعِ الْفَجْرِ بِرُكْعَةٍ : تُصَلِّي الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ، فَإِذَا طَهَّرْتَ قَبْلَ غُرُوبِ  
 الشَّمْسِ ، صَلَّاتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ وَقْتَ الثَّانِيَةِ وَقْتُ  
 لِلأَوَّلَى حَالِ الْعُدْرِ ، فَإِذَا أَدْرَكَهُ الْمَعْدُورُ لَزِمَهُ قَرْضُهَا ، كَمَا يَلْزَمُهُ قَرْضُ

الأداء . قَالَ : وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِرُكْعَةٍ . فَيَكُونُ فَائِدَةُ الْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ .  
 وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْخِلَافُ عِنْدَنَا فِيمَا إِذَا طَرَأَ مَانِعٌ أَوْ تَكْلِيفٌ ، هَلْ يُعْتَبَرُ

(١) أَيُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ .

(٢) أَخْرَجَهُ عَنْهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ قَضَاءِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِإِدْرَاكِهِ وَقْتُ الْعَصْرِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ .  
 السَّنَنِ الْكَبِيرَى ٣٨٧/١ .



الثانية . والقدر الذي يتعلّق به الوجوب قدر تكبيرة الإحرام ، في ظاهر كلام أحمد . وقال الشافعي : قدر ركعة ؛ لأنه الذي روى عن عبد الرحمن وابن عباس في الحائض ، ولأنه إدراك تعلّق به إدراك الصلاة ، فلم يحصل بأقل من ركعة ، كما إدراك الجمعة . وقد ذكرنا قول مالك . ولنا ، أن ما دون الركعة تجب به الثانية ، فوجب به الأولى ، كالركعة والخمس عند مالك ، ولأنه إدراك فاستوى فيه القليل والكثير ، كما إدراك المسافر صلاة المقيم ، فأما الجمعة فإنما اعتبرت الركعة فيها بكمالها ؛ لأن الجماعة شرط لصحتها ، فاعتبر إدراك ركعة لئلا يفوته الشرط في معظمها ، بخلاف مسألتنا .

**فصل : فإن أدرك من وقت الأولى من صلاتي الجمع قدراً تجب به ، ثم طرأ عليه العذر ، ثم زال العذر بعد خروج وقتيهما ، وجبت الأولى ، وهل يجب قضاء الثانية ؟** على روايتين ؛ إحداهما ، يجب ويلزم قضاؤها ؛ لأنها إحدى صلاتي الجمع ، فوجب بإدراك جزء من وقت الأخرى ، كالأولى . والثانية ، لا يجب . اختارها ابن حامد ؛ لأنه لم يدرك جزءاً من وقتيهما ، ولا من وقت تبعها ، فلم يجب ، كما لو لم يدرك من وقت الأولى شيئاً ، وفارق مدرك وقت الثانية ، فإنه أدرك وقت تبع الأولى ؛ لأن الأولى تُفعل في وقت الثانية متبوعة مقصودة ، ولأن من لا يجوز الجمع في وقت الأولى ، ليس وقت الأولى عنده وقتاً للثانية بحال ، ومن جاز الجمع

بتكبيرة أو ركعة ؟ واختار بركعة في التكليف . انتهى . إذا علمت ذلك ، فإنه إذا الإنصاف طرأ التكليف في وقت صلاة لا تجمع ، لزمته فقط ، وإن كان في وقت صلاة تجمع

المتنع وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ مُرْتَبًا ، قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ ،

الشرح الكبير في وَقْتِ الْأَوَّلَى ، فَإِنَّهُ يُجَوِّزُ تَقْدِيمَ الثَّانِيَةِ رُحْصَةً ، وَيَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ ، وَتَرْكِ التَّفْرِيقِ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلَى إِذَا أُخْرَهَا إِلَى الثَّانِيَةِ ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأَوَّلَى . وَالْأَصْلُ أَنَّ لَائِجَبَ صَلَاةٌ إِلَّا بِإِذْرَاكِ وَقْتِهَا [ ١/٤٩١ ط ] ، فَأَمَّا إِنْ أَدْرَكَ وَقْتَ الْفَجْرِ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْعِشَاءُ ، وَلَا تَجِبُ الْعَصْرُ بِإِذْرَاكِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ وَقْتُهَا ، وَلَا تُجْمَعُ مَعَهَا فِي حَالٍ ، وَلَا تَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا .

٢٩٩ - مَسْأَلَةٌ : ( وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ مُرْتَبًا ؛ قَلَّتْ أَوْ كَثُرَتْ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، فَلْيَصَلَّهَا إِذَا

الإنصاف مَا قَبَلَهَا إِلَيْهَا قَضَاؤُهَا ، بِلَا نِزَاعٍ .

قوله : وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتٌ لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ . هذا المذهب . نصَّ عليه ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . واختاره الشيخ تقي الدين . وقيل : لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ مُطْلَقًا . وقيل : يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ فِي خَمْسِ صَلَوَاتٍ فَقَطْ . واختاره القاضي في موضع من كلامه . واختار الشيخ تقي الدين ، أَنَّ تَارِكَ الصَّلَاةِ عَمْدًا إِذَا تَابَ ، لَا يُشْرَعُ لَهُ قَضَاؤُهَا ، وَلَا تَصِحُّ مِنْهُ ، بَلْ يُكْفَرُ مِنْ الشُّطُوعِ . وكذا الصَّوْمُ . قال ابن رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : وَوَقَعَ فِي كَلَامِ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِعْلُهَا إِذَا تَرَكَهَا عَمْدًا ؛ مِنْهُمْ الْجَوَازِيُّ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْبَرْبَهَارِيُّ (١) ، وَابْنُ بَطَّةٍ .

تنبيه : قوله : لَزِمَهُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفَوْرِ . مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَضَرَّرْ فِي بَدَنِهِ ، أَوْ فِي

(١) الحسن بن علي بن خلف البربهاري ، أبو محمد . شيخ الحنابلة ، الفقيه ، كان قوالا للحق ، لا يخاف في الله لومة لائم . توفي سنة ثمان وعشرين وثمانمائة . المعظم ٣٢٣/٦ .

ذَكَرَهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَإِنْ فَاتَتْهُ صَلَوَاتٌ ، لَزِمَهُ قَضَاؤُهُنَّ مُرْتَبَاتٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي مَوَاضِعَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَا يُدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّرْتِيبِ . وَنَحْوَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ <sup>(٢)</sup> ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَضَاءٌ لِفَرِيضَةٍ فَاتَتْهُ ، فَلَا يَجِبُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ، كَالصَّيَامِ <sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَاتَتْهُ أَرْبَعُ صَلَوَاتٍ ، فَقَضَاهُنَّ مُرْتَبَاتٍ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ،

مَعِيشَةٍ يَحْتَاجُهَا ، فَإِنْ تَضَرَّرَ بِسَبَبِ ذَلِكَ ، سَقَطَتِ الْفَرِيضَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَوْلُهُ : مُرْتَبَاً ، قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ ؛ قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : التَّرْتِيبُ مُسْتَحَبٌّ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِيحِ » . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : وَجَزَمَ بِهِ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَمَالَ إِلَى ذَلِكَ . وَقَالَ : كَانَ أَحْمَدُ ، لَشِدَّةٍ وَرَعَةٍ ، يَأْخُذُ مِنْ هَذِهِ [ ٨٣/١ ] الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلِفِ فِيهَا بِالْإِحْتِيَاظِ ، وَإِلَّا فَاجَابَ سِنِينَ عِدِيدَةً بِبِقَاءِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَائِئَةٍ فِي الذَّعْمَةِ ، لَا يَكَادُ يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ نَسَى صَلَاةً فَلْيَصِلْ إِذَا ذَكَرَهَا ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٤/١ ، ١٥٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِئَةِ وَاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٧١/١ ، ٤٧٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ ١٠٣/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَبَابٍ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَوْحَادِيِّ ٢٨٨/١ - ٢٩٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ فِي مَنْ نَسَى صَلَاةً ، وَبَابٍ فِي مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ ، وَبَابٍ إِعَادَةِ مَنْ نَامَ عَنِ الصَّلَاةِ لَوْ قُبِهَا مِنَ الْعَدَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ . الْمُجْتَبَى ٢٣٦/١ - ٢٣٩ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابٍ مِنْ نَامَ عَنْ الصَّلَاةِ أَوْ نَسِيَهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ . وَالدَّرِمِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّرِمِيِّ ٢٨٠/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٦٧/٣ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ : م .

(٣) فِي : م : كَالصَّيَامِ .

وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَبِي جُمُعَةَ حَبِيبِ بْنِ سِبَاعٍ ، وَلَهُ صُحْبَةٌ ، قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الْأَحْزَابِ صَلَّى الْمَغْرِبَ ، فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ : « هَلْ عَلِمَ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَنِّي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ » ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا صَلَّيْتُهَا . فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ أَعَادَ الْمَغْرِبَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup> . وَلَا تُنْهَمَا صَلَاتَانِ مُؤَقَّتَانِ ، فَوَجِبَ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا كَالْمَجْمُوعَتَيْنِ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِيهَا وَإِنْ كَثُرَتْ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي أَكْثَرِ مِنْ صَلَاةٍ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَهُ فِيمَا زَادَ يَشْتَقُ ، وَيُقْضَى إِلَى الدُّخُولِ فِي التَّكْرَارِ ، فَسَقَطَ ، كَالْتَّرْتِيبِ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ . وَلَنَا ، أَنَّهَا صَلَوَاتٌ وَاجِبَاتٌ ، تُفْعَلُ<sup>(٤)</sup> فِي وَقْتٍ يَتَسَعُّ لَهَا ، فَوَجِبَ فِيهَا التَّرْتِيبُ كَالْحَمْسِ ، وَإِفْضَاؤُهُ إِلَى التَّكْرَارِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَهُ ، كَتَّرْتِيبِ الرُّكُوعِ عَلَى السُّجُودِ ..

قَوِيٌّ ، وَقَالَ : وَقَدْ أَخْبَرَنِي بَعْضُ أَعْيَانِ شُيُوخِنَا الْحَنَبِيِّينَ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ ، وَسَأَلَهُ عَمَّا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ، فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، أَيُّهَا أَرْجَحُ ؟ قَالَ :

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في الرجل تفوته الصلوات بأعين يداً ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ٢٩١/١ . والنسائي ، في : باب كيف يقضى الغائت من الصلاة ، من كتاب المواقيت ، وفي : باب الأذان للغائت من الصلوات ، وباب الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢٤٠/١ .  
(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الأدب ، وفي : باب ما جاء في إجازة خير الواحد الصدوق ... إلخ ، من كتاب الأحاد . صحيح البخاري ١٦٢/١ ، ١٦٣ ، ١١/٨ ، ١٠٧/٩ . والدارمي ، في : باب من أحق بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٣/٥ .

(٣) في : المسند ١٠٦/٤ .

(٤) (٤ - ٤) منقطع من : الأصل .

**فصل :** وهذا الترتيب شرط لصحة الصلاة ، فلو أخل به ، لم تصح صلاته ؛ لما ذكرنا من الحديتين والمعنى ، ولأنه ترتيب في الصلاة ، فكان شرطاً ، كالركوع والسجود .

**فصل :** فإن ذكر أن عليه صلاة ، وهو في أخرى ، والوقت متسع ، أتمها ، وقضى الفائتة ، ثم أعاد الصلاة التي كان فيها ، إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً . هذا ظاهر كلام الخرقى وأبى بكر . وهو قول ابن عمر ، ومالك [ ١٥٠/١ ] ، والليث ، وإسحاق ، في المأموم . وهو الذي نقله الجماعة عن أحمد في المأموم . ونقل عنه في المأموم <sup>(١)</sup> ، أنه يقطع الصلاة . ونقل عنه في المنفرد روايتان ؛ إحداهما ، يقطع الصلاة ويقضى الفائتة . وهو قول النخعي ، والثوري ، ويحيى الأنصاري . والثانية ، أنه يتم الصلاة . وإن كان إماماً ، فقال القاضي : يقطع الصلاة إذا كان الوقت واسعاً ، ويستأنف المأمومون . نقلها عنه حرب . ولم يذكر القاضي غير هذه الرواية ، فصار في الجميع روايتان ؛ إحداهما ، يقطعها ويقضى الفائتة . <sup>(٢)</sup> والأخرى ، يتمها ويقضى الفائتة <sup>(٣)</sup> ، ويعيد التي كان

فقهنت منه أنه أشار إلى رجحان ما يقوله الشافعي . انتهى . وقيل : يجب الترتيب لإيناف في خمس صلوات فقط . واختاره القاضي أيضاً في موضع . قال في « الفروع » : ويتوجه احتمال ، يجب الترتيب ، ولا يعتبر للصحة . وله نظائر . فائدة : لو كثرت الفرائض الفوائت ، فالأولى ترك سنيها . قاله المجذ في « شرحه » ، وصاحب « الفروع » ، وغيرهما . واستثنى الإمام أحمد سنة

(١) في م : الإمام .

(٢ - ٣) سقط من .

فيها . والدليل على وجوب الإعادة ، ما روى ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الْإِمَامِ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ فَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ ، ثُمَّ لْيُعِدِّ الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّاهَا مَعَ الْإِمَامِ » . رواه أبو يعلى الموصلي بإسناد حسن<sup>(١)</sup> . ولحديث أبي جمعة الذي ذكرناه . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : والأولى أنه لا يقطع الصلاة لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَلَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> . ولحديث ابن عمر . قال أبو بكر : لا يَخْتَلِفُ كلامُ أحمد في المأموم ، أنه يَمْضِي ، واخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الْمُتَفَرِّدِ ، والذي أقول<sup>(٤)</sup> : إنه يَمْضِي .

**فصل :** فإن مضى الإمام في صلاته بعد ذكره ، فهل تصح صلاة المأمومين ؟ ينبغي على ائتمام المفتري بالمتفيل . وإن انصرف ، فالمنصوص أنهم يستأنفون الصلاة . قال شيخنا<sup>(٥)</sup> : ويتخرج أن يبنوا كما لو سبقه الحدث ، وكل موضع قلنا : يَمْضِي في صلاته . فإنه مُسْتَحَبٌّ غير واجب ؛ لأنها صلاة لا يعتد بها ، فلم يلزمه إتمامها ، كالتطوع .

الْفَجْرِ . وقال : لا يَهْمِلُهَا . وقال في الوتر : إن شاء قضاؤه ، وإن شاء فلا . ونقل

(١) لم نجده في مسند أبي يعلى الموصلي . واقتصر الهيثمي على عزوه إلى الطبراني في الأوسط . انظر : مجمع الزوائد ٣٢٤/١ .

والحديث أخرجه البيهقي مرفوعاً ، في : باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢٢١/٢ . وأخرجه موقوفاً على ابن عمر ، الإمام مالك ، في : باب العمل في جامع الصلاة ، من كتاب قصر الصلاة في السفر . الموطأ ١/١٦٨ . والدارقطني ، في : باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٤٢١/١ .

(٢) في : المغني ٣٣٩/٢ .

(٣) سورة محمد ٣٣ .

(٤) من كلام أبي بكر .

فَإِنْ خَشِيَ قَوَاتِ الْحَاضِرَةِ ، أَوْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ ، سَقَطَ وَجُوبُهُ .  
المنع

٣٠٠ - مسألة : ( فَإِنْ خَشِيَ قَوَاتِ الْحَاضِرَةِ ، أَوْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ ، سَقَطَ وَجُوبُهُ ) متى خَشِيَ قَوَاتِ الْحَاضِرَةِ ، سَقَطَ وَجُوبُ التَّرْتِيبِ ، مِثْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي صَلَاةٍ حَاضِرَةٍ ، فَيَذْكُرُ فَائِتَةً وَالْوَقْتُ ضَيِّقٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي صَلَاةٍ ، لَكِنْ لَمْ يَتَّقِ مِنْ وَقْتِ الْحَاضِرَةِ مَا يَتَسَبَّحُ لَهَا جَمِيعًا ، فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الْحَاضِرَةَ ، وَيُسْقِطُ التَّرْتِيبَ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ

الإنصاف مُهْنًا : يَقْضَى سُنَّةُ الْفَجْرِ وَالْوُتْرِ . قَالَ الْمَجْدُ : لِأَنَّهُ عِنْدَهُ دُونَهَا . وَأُطْلِقَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ يَقْضَى السُّنَنُ . قَالَ ، بَعْدَ رَوَايَةِ مُهْنًا الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهِ : الْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَقْضَى الْوُتْرُ كَمَا يَقْضَى غَيْرُهُ مِنَ الرُّوَاتِبِ . نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ هَذَا مِنَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يَقْضَى الْوُتْرُ فِي رَوَايَةِ خَاصَّةٍ . وَنَقَلَ ابْنُ هَاشِمٍ ، لَا يَتَطَوَّعُ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ مُتَقَدِّمَةٌ إِلَّا الْوُتْرُ ، فَإِنَّهُ يُؤْتَرُ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : يَقْضَى سُنَّةُ الْفَجْرِ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً ، وَفِي بَقِيَّةِ الرُّوَاتِبِ مِنَ التَّوَافِلِ رَوَايَتَانِ . نَصَّ عَلَى الْوُتْرِ ، لَا يَقْضَى . وَعَنْهُ ، يَقْضَى . انْتَهَى . وَأَمَّا اتِّعَادُ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ قَوَائِمٌ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَ « الرُّوَايَتَيْنِ » ، أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ ، لِتَحْرِيمِهِ إِذَنْ ، كَأَوَقَاتِ النَّهْيِ . قَالَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ . وَذَكَرَ غَيْرُهُ الْخِلَافَ فِي الْجَوَازِ ، وَأَنَّ عَلَى الْمَنَعِ لَا يَصِحُّ . قَالَ الْمَجْدُ : وَكَذَا يَتَخَرَّجُ فِي النَّفْلِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ ، أَوْ عِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِ الْقَوَائِمِ ، مَعَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَتَحْرِيمِهِ . انْتَهَى . وَعَنْهُ ، يَتَعَقَّدُ النَّفْلُ الْمُطْلَقُ . وَهِيَ وَجْهَانِ مُطْلَقَانِ فِي « ابْنِ تَمِيمٍ » وَغَيْرِهِ . وَيَأْتِي قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : فَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ .

قوله : فَإِنْ خَشِيَ قَوَاتِ الْحَاضِرَةِ . سَقَطَ وَجُوبُهُ ؛ يَعْنِي وَجُوبَ التَّرْتِيبِ ، فَيُصَلِّي الْحَاضِرَةَ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ بِقَدَرٍ مَا يَفْعَلُهَا فِيهِ ، ثُمَّ يَقْضَى . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يَسْقِطُ مُطْلَقًا . اخْتَارَهَا الْحَلَّالُ ، وَصَاحِبُهُ .

ابن المسيب، والحسن، والثوري، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وعن أحمد، أن الترتيب واجب بكل حال، اختارها الحلال. وهى مذهب عطية، والزهرى، والليث، ومالك. ولا فرق بين كون الحاضرة جمعة أو غيرها؛ لقوله عليه السلام: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا، فَلْيُصَلِّهَا» [١٥٠/١] إِذَا ذَكَرَهَا<sup>(١)</sup>. ولأنه ترتيب، فلم يسقط بضيق الوقت، كترتيب الركوع والسجود. ولأنه قد روى: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ»<sup>(٢)</sup>. والرواية الأولى هى المشهورة. قال القاضى: عندي أن المسألة رواية واحدة، وأن الترتيب يسقط. وقال أبو حفص عن الرواية الثانية: هذه الرواية تخالف ما نقله الجماعة؛ فإما أن تكون غلطاً، أو

وأنكر القاضى هذه الرواية. وحكى عن أحمد ما يدل على رجوعه عنها. وكذا قال أبو حفص. قال: إما أن يكون قولاً قديماً أو غلطاً. وعنه، يسقط إذا ضاق وقت الحاضرة عن قضاء كل الفوائت، فيصلّى الحاضرة فى أوّل الوقت. اختارها أبو حفص العكبرى. وعنه، يسقط بخشية فوات الجماعة. وجزم به فى «الحاوتين». وصححه فى «الرعاية الصغرى». وعنه، يسقط الترتيب بكونها جمعة. جزم به فى «الحاوتين». وصححه فى «الرعاية الصغرى». وقاله القاضى. قلت: وهو الصواب. وقدمه ابن تميم. وقال: نصّ عليه، لكن عليه فعل الجمعة، وإن قلنا بعدم السقوط، ثم يقضيها ظهراً. وفيه وجه، ليس عليه فعل الجمعة إذا قلنا: لا يسقط الترتيب. قال فى «الفروع»، فى أوّل الجمعة: ويبدأ بالجمعة لحرف فورتها، ويترك فجرًا فاتته. نصّ عليه.

(١) تقدم ترجمته فى صفحة ١٨٣.

(٢) لا أصل له. انظر: الملل المتأخية، لابن الجوزى ٤٤٣/١.



قَوْلًا قَدِيمًا لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ . وَوَجْهَهَا أَنَّ الْحَاضِرَةَ صَلَاةٌ ضَاقَ وَقْتُهَا عَنْ أَكْثَرِ  
مِنْهَا ، فَلَمْ يَجْزُ تَأْخِيرُهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ ، وَلَأنَّ الصَّلَاةَ رُكْنٌ  
مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ فَائِتَةٍ عَلَى حَاضِرَةٍ عِنْدَ خَوْفِ قَوَّتِهَا ،  
كَالصِّيَامِ . يُحَقِّقُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَّرَ الْحَاضِرَ صَارَ فَائِتًا ، وَرُبَّمَا كَثُرَتِ الْفَوَائِثُ ،  
فَيُقْضَى إِلَى أَنْ لَا يُصَلِّيَ صَلَاةً فِي وَقْتِهَا ، وَلَا تُلْزَمَهُ عُقُوبَةٌ بِتَرْكِهَا ، وَلَا  
يُصَلِّيَ جَمَاعَةً أَصْلًا ، وَهَذَا لَا يَرُدُّ الشَّرْعُ بِهِ . وَتَعَلَّقَهُمُ بِالْأَمْرِ بِالْقَضَاءِ  
مُعَارِضٌ بِالْأَمْرِ بِفِعْلِ الْحَاضِرَةِ ، وَالْحَاضِرَةُ أَكْثَرُ ؛ بِذَلِيلِ أَنَّهُ يَقْتُلُ بِتَرْكِهَا ،  
وَيَجْرُمُ عَلَيْهِ تَأْخِيرُهَا ، بِخِلَافِ الْفَائِتَةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَامَ عَنْ صَلَاةِ  
الْفَجْرِ أَخَّرَهَا شَيْئًا ، وَأَمَرَهُمْ فَاتَّقَادُوا رَوَاحِلَهُمْ حَتَّى خَرَجُوا مِنْ  
الْوَادِي <sup>(١)</sup> . وَالحَدِيثُ الَّذِي ذَكَرُوهُ ، قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ هَذَا حَدِيثًا عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يُبْذَأُ فَيُقْضَى الْفَوَائِثُ عَلَى التَّرْتِيبِ ، حَتَّى

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَوْ بَدَأَ بِغَيْرِ الْحَاضِرَةِ ، مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ ، صَحَّ . عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . الثَّانِيَةُ ، لَا تَنْعَقِدُ النَّافِلَةُ مَعَ  
ضَيْقِ الْوَقْتِ عَنِ الْحَاضِرَةِ ، إِذَا فَعَلَهَا عَمْدًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ :  
تَنْعَقِدُ . وَتَقْدُّمُ تَحْرِيجِ الْمَجْدِ ، وَهُوَ أَعْمُ . الثَّالِثَةُ ، خَشْيَةُ خُرُوجِ وَقْتِ  
الْإِخْتِيَارِ ، كَخَشْيَةِ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِالْكُلِّيَّةِ . فَإِذَا خَشِيَ الْإِصْفِرَارَ ، صَلَّى  
الْحَاضِرَةَ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، وَابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُمْ .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب قضاء الصلاة الفائتة ... إلخ ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٧١/١ .  
وأبو داود ، في : باب من نام عن صلاة أو نسيها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٣/١ . والسنن ،  
في : باب كيف يقضى الفائت من الصلاة ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢٤٠/١ . وابن ماجه ، في : باب  
من نام عن صلاة أو نسيها ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢٨/١ .

إذا خاف قَوَاتِ الحَاضِرَةِ صَلَّاهَا ، ثم عاد إلى الفَوَائِدِ . نَصَّ عليه أحمدُ .  
 فَإِنْ حَضَرَتْ جَمَاعَةٌ فِي صَلَاةِ الحَاضِرَةِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ،  
 فِي مَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ (١) فَائِتَةٌ ، فَأَذَرَ كَتَمَ الظُّهْرِ وَلَمْ يُفْرَغْ مِنَ الصَّلَوَاتِ :  
 يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ الظُّهْرَ وَيَحْسِبُهَا مِنَ الْفَوَائِدِ ، وَيُصَلِّيَ الظُّهْرَ فِي آخِرِ  
 الْوَقْتِ . وَفِيهِ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، إِذَا كَثُرَتِ الْفَوَائِدُ ، بَحِثْ لَا يَتَسَبَّحْ لَهَا وَقْتُ  
 الْحَاضِرَةِ ، أَنَّهُ يُصَلِّيَ الْحَاضِرَةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا . نَقَلَهَا عَنْهُ ابْنُ مَنْصُورٍ . وَهَذَا  
 اخْتِيَارُ أَبِي حَفْصٍ ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ لَا يَتَسَبَّحُ لِقَضَاءِ مَا فِي الذِّمَّةِ وَفِعْلُ الْحَاضِرَةِ ،  
 فَسَقَطَ التَّرْتِيبُ ، كَمَا لَوْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الْآخَرَى قَدْرُ خَمْسِ  
 رَكَعَاتٍ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالتَّرْتِيبِ ، فَفِعْلُهَا فِي أَوَّلِ  
 الْوَقْتِ ؛ لِيُحْصَلَ فَضِيلَةُ الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةِ أَوْلَى ، وَلَئِنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ ، فَإِنَّهُ  
 يَتَعَذَّرُ مَعْرِفَةُ آخِرِ الْوَقْتِ فِي حَقِّ أَكْثَرِ النَّاسِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي مَنْ  
 عَلَيْهِ فَائِتَةٌ ، وَجَحِشِي [ ١٥١/١ ] قَوَاتِ الْجَمَاعَةِ ، رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
 يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ وَاجِبَانِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَقْوِيَةِ أَحَدِهِمَا ، فَكَانَ  
 مُخَيَّرًا فِيهِمَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَسْقُطُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . قَالَ شَيْخُنَا (٢) : وَهَذِهِ  
 الرِّوَايَةُ أَحْسَنُ وَأَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : أَوْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ ، سَقَطَ وَجُوبُهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ  
 الْجَمَاعَةِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ، حَتَّى قَالَ الْقَاضِي : إِذَا نَسِيَ  
 التَّرْتِيبَ ، سَقَطَ وَجُوبُهُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِالنِّسْيَانِ .  
 حَكَاهَا ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ أَبُو حَفْصٍ : هَذِهِ الرِّوَايَةُ تُخَالِفُ مَا نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْهُ . فَإِمَّا

(١) فِي م : وَ صَلَاةٌ .

(٢) فِي : الْمَغْنَى ٣٤٤/٢ .

**فصل :** إذا تَرَكَ ظَهْرًا وَعَصْرًا مِنْ يَوْمَيْنِ ، لَا يَذْرَى أَيُّهُمَا الْأَوَّلَى ، ففیه رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ يَتَحَرَّى أَيُّهُمَا نَسِيَ أَوَّلًا ، فَيَقْضِيهَا ، ثُمَّ يَقْضِي الْآخَرَى . نَقَلَهَا عَنْهُ الْأَثَرُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ؛ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ مِمَّا يُبَيِّحُ الضَّرُورَةَ تَرْكَهُ ، فِيمَا إِذَا ضَاقَ وَقْتُ الْحَاضِرَةِ ، أَوْ نَسِيَ التَّرْتِيبَ ، فَيَدْخُلُهُ التَّحَرَّى كَالْقِبْلَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ يُصَلِّي الظُّهْرَ ثُمَّ الْعَصْرَ مِنْ غَيْرِ تَحَرٍّ . نَقَلَهَا عَنْهُ <sup>(١)</sup> مُهْنًا ؛ لِأَنَّ التَّحَرَّى فِيمَا فِيهِ أَمَارَةٌ ، وَهَذَا لَا أَمَارَةَ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا ، فَرَجَعَ إِلَى تَرْتِيبِ الشَّرْعِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ثَلَاثُ صَلَوَاتٍ ؛ ظَهَرٌ ثُمَّ عَصْرٌ ثُمَّ ظَهَرٌ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنُهُ أَدَاءُ فَرْضِهِ بَيِّنَيْنِ ، أَشْبَهَ مَا إِذَا نَسِيَ صَلَاةً لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا . وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ .

**فصل :** وَلَا يُعْذَرُ فِي تَرْكِ التَّرْتِيبِ بِالْجَهْلِ بِوُجُوبِهِ . وَقَالَ زُفَرٌ : يُعْذَرُ كَالنَّاسِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَرْتِيبٌ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْجَهْلِ ، كَالْمَجْمُوعَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْجَهْلَ بِأَحْكَامِ الشَّرْعِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِلْمِ لَا يُسْقِطُهَا ، كَالْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ الْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ .

أَنْ تَكُونَ غَلَطًا أَوْ قَوْلًا قَدِيمًا .

تنبیه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَوْ جَهِلَ وَجُوبَ التَّرْتِيبِ ، أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ وَجُوبُهُ ، وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَقِيلَ : يَسْقُطُ . اخْتَارَهُ الْأَمِيدِيُّ . فَقَالَ : هُوَ كَالنَّاسِي لِلتَّرْتِيبِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ؛ لَوْ ذَكَرْنَا فَائِئَةً ، وَقَدْ

(١) سقط من : م .

(٢) في : المغني ٢/ ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

**فصل :** وَيَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ الْفَوَائِتِ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَثُرَتْ ، مَا لَمْ يَلْحَقْهُ مَشَقَّةٌ فِي بَدَنِهِ ، بَضْعُفٍ ، أَوْ خَوْفٌ مَرَضٍ أَوْ نَصَبٍ أَوْ إغْيَاءٍ ، أَوْ مَالِهِ ؛ بِقَوَاتِ شَيْءٍ مِنْهُ ، أَوْ ضَرَرٍ فِيهِ ، أَوْ قَطْعٍ عَنْ مَعِيشَتِهِ . نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى نَحْوِ هَذَا . فَإِنْ جَهِلَ الْفَوَائِتَ فَلَمْ يَعْلَمْ قَدْرَهَا ، قَضَى حَتَّى يَتَيَقَّنَ بَرَاءَةَ ذِمَّتِهِ . وَيَقْتَصِرُ عَلَى الْفَرَائِضِ ، وَلَا يَتَنَفَّلُ بَيْنَهَا ، وَلَا يُصَلِّي سُنَّتَهَا <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَضَى الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ صَلَّى بَيْنَهَا سُنَّةً ، وَلِأَنَّ الْفَرَضَ أَهَمُّ ، فَالَا شَيْغَالُ بِهِ أَوْلَى . فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةٌ أَوْ نَحْوَهَا ، فَلَا بَأْسَ بِقَضَائِ سُنَّتِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَاتَتْهُ الْفَجْرُ ، صَلَّى سُنَّتَهَا قَبْلَهَا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَبْدَأُ بِالْمَكْتُوبَةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ الْحَدِيثِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ الْمُنْذِرِ [ ١٥١/٨ ط ] .

**فصل :** وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةٌ مِنْ يَوْمٍ لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا ، أَعَادَ صَلَاةَ الْيَوْمِ جَمِيعِهِ ، يَنْوِي بِكُلِّ وَاحِدَةٍ أَنَّهَا الْفَائِتَةُ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ التَّغْيِينَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَلَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِذَلِكَ ، فَلَزِمَهُ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُصَلِّي الْفَجْرَ ثُمَّ الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا ، يَنْوِي إِنْ كَانَ الظُّهْرُ أَوْ الْعَصْرُ أَوْ الْعِشَاءُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُصَلِّي أَرْبَعًا بِإِقَامَةٍ .

أَحْرَمَ بِمُحَاضَرَةٍ ؛ فَتَارَةً يَكُونُ إِمَامًا ، وَتَارَةً يَكُونُ غَيْرَهُ . فَإِنْ كَانَ غَيْرَ إِمَامٍ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، لَا يَسْقُطُ التَّرْتِيبُ ، وَيُسْتَهْأُ ثَقْلًا ؛ إِمَّا رَكْعَتَيْنِ وَإِمَّا أَرْبَعًا . وَعَنْهُ ، يُسْتَهْأُ الْمَأْمُومُ دُونَ الْمُتَفَرِّدِ . وَعَنْهُ ،

(١) فِي م : سُنَّتَهَا .

**فصل :** إذا نام في منزِل في السَّفَر ، فاستَيْقَظَ بعدَ خُرُوجِ وَقْتِ الصلاةِ ، اسْتَحْبَبَ لَهُ أَنْ يَتَّقِلَ عن ذلك المَنَزِل ، فيصَلِّيَ في غيره . نصُّ عليه ؛ لما رَوَى أبو هُرَيْرَةَ ، قال : عَرَسْنَا مع رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فلم نَسْتَيْقِظْ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « لِيَأْخُذْ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِرَأْسِ رَاحِلَتِهِ ؛ فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلٌ حَضَرَ فِيهِ الشَّيْطَانُ » . قال : ففَعَلْنَا ، ثم دعا بالماءِ فَوَضَّأَ ، ثم سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثم أُقِيمَتِ الصلاةُ ، فصَلَّى العَدَاةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَائِتَةُ جَمَاعَةً إِذَا أُمِكنَ ؛ لهذا الخَبَرِ ، ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى الصَّلَوَاتِ الْفَائِتَةَ يَوْمَ الْخُنْدَقِ في جَمَاعَةٍ . وَلَا يَلْزُمُ الْقَضَاءُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَقْضِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ، وَقَدْ رَوَى عُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، حِينَ نَامُوا عن صلاةِ الفَجْرِ ، قال : فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا ؟ قال : « لَا ، لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الرِّبَا وَيَقْبَلُهُ مِنْكُمْ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(٢)</sup> . وَاجْتَنَبَ بِهِ أَحْمَدُ .

عَكْسُهَا . حَكَاهَا الْمُصَنِّفُ . وَعَنهُ ، يُتِمُّهَا قَرْضًا . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . الإِنْصَافُ . وَعَنهُ ، ثَبُطُلٌ . نَقَلَهَا حَنْبَلٌ ، وَهَمَّه الْخَلَّالُ . وَعَنهُ ، ذَكَرَ الْفَائِتَةُ فِي الْحَاضِرَةِ يُسْقِطُ التَّرْتِيبَ عَنِ الْمَأْمُومِ خَاصَّةً . وَإِنْ كَانَ إِمَامًا ، فَالصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَقْطَعُهَا . وَعَلَّاهُ بِأَنَّهُمْ مُفْتَرِضُونَ خَلْفَ مُتَنَفِّلٍ . فَعَلَى هَذَا ، إِذَا قُلْنَا : يَصِحُّ الْقَرْضُ خَلْفَ الْمُتَنَفِّلِ ، أَتَمُّهَا كَالْمُنْفَرِدِ [ ٨٣/١ ظ ] وَالْمَأْمُومِ . وَاخْتَارَ الْمَجْدُ

(١) لم يخرج البخارى . وأخرجه مسلم ، في : باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٧١/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب كيف يقضى الفائت من الصلاة ، من كتاب الصلاة . المجتبى ٢٣٩/١ .

(٢) سقطت من : م .

(٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب من نسي صلاة أو نام عنها ، من كتاب الصلاة . المصنف ٥٨٩/١ .

**فصل :** إذا أخر الصلاة لنوم أو غيره ، حتى خشي خروج الوقت إن تشاغل بالسنة ، بدأ بالفرض . نص عليه ؛ لأن الحاضرة إذا قدمت على الفائتة الواجبة ، مراعاة للوقت ، فعلى السنة أولى . وهكذا إذا استيقظ وشك في طلوع الشمس ، بدأ بالفريضة . نص عليه ؛ لأن الأصل بقاء الوقت .

**فصل :** ومن أسلم في دار الحرب فترك صلوات ، أو صياما لا يعلم وجوبه ، لزمه قضاؤه . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يلزمه . ولنا ، أنها عبادة تلتزمه مع العلم ، فلزمته مع الجهل ، كما لو كان في دار الإسلام .

سقوط الترتيب والحالة هذه ، فثبتها الإمام والمأموم قرضا . وعنه ، تبطل . الإنصاف

فوائد ؛ الأولى ، لو نسي صلاة من يوم ، وجهل عيبتها ، صلى خمسا ، على الصحيح من المذهب . نص عليه بينة الفرض . وعنه ، يصلي فجرا ، ثم مغربا ، ثم رباعية . وقال في « الفائق » : ويتخرج إيقاع واحد بالاجتهاد ، أخذنا من القبلة . الثانية ، لو نسي ظهرا وعصرا من يومين ، وجهل السابقة ، تحرى في إحدى الروايتين . قدمه ابن تميم . وجزم به في « الكافي » . والرواية الأخرى ، يبدأ بالظهر ، وأطلقهما في « الفروع » ، و « الشرح » ، و « مجمع البحرين » ، و « ابن عبيدان » ، و « القواعد الأصولية » . وقدم في « الرعاية » ، أنه يصلي ظهرا ، ثم عصرا ، ثم ظهرا . قال : وقيل : عصرا ، ثم ظهرا ، ثم عصرا . فعلى الرواية الأولى ؛ لو تحرى ، فلم يقوَ عنده شيء ، بدأ بأيهما شاء . قدمه ابن تميم ، وابن عبيدان . وجزم به في « الرعاية الكبرى » . وعنه ، يصلي ظهرين بينهما عصرا ، أو عكسه . ذكرها في « الفروع » . وذكرها

٣٠١ - مسألة : ( وإن نسي الترتيب ، سقط وجوبه ) متى <sup>(١)</sup> صلى الحاضرة ناسياً للفائتة ، ولم يذكرها حتى فرغ ، فليس عليه إعادة . نص عليه أحمد في رواية الجماعة . وقال مالك : يجب الترتيب مع النسيان [ ١٥٢/١ ] . كالمجموعتين ، والرُّكوع والسُّجود ، ولحديث أبي جمعة <sup>(٢)</sup> . ولنا ، قوله عليه السلام : « عَفِيَ لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ » <sup>(٣)</sup> . ولأنَّ المنسيَّة ليس عليها أمارَة ، فجاز أن يؤثر فيها النسيان ، كالصيام ، فأما حديث أبي جمعة ، فمن رواية ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، ويَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَهَا وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ . وإنَّما لم يُعَذَّرْ فِي الْمَجْمُوعَتَيْنِ بِالنِّسْيَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ ، إِذْ لَا بَدْءَ فِيهِمَا

المُصَنَّفُ فِي « الْمُعْنَى » اِحْتِمَالًا . وَلَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ أَنْ يَسْتَوِيَ عِنْدَهُ الْأَمْرَانِ أَوْ لَا ؛ فَقَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ ثَلَاثُ صَلَوَاتٍ ؛ ظَهَر ، ثُمَّ عَصَرَ ، ثُمَّ ظَهَرَ ، أَوْ بِالْعَكْسِ . قَالَ : وَهَذَا أَقْبَسُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ أَدَاءُ فَرْضِهِ بَيَقِينٍ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ نَسِيَ صَلَاةً لَا يَعْلَمُ عَيْنَهَا . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : اخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ ، وَأَبُو الْمَعَالِي ، وَابْنُ مَتَّحِي . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمِ الظُّهْرِ صَلَاةً أُخْرَى لَا يَعْلَمُ هِيَ الْمَغْرِبُ أَوْ الْفَجْرُ ؟ لَزِمَهُ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَجْرَ ، ثُمَّ الظُّهْرَ ، ثُمَّ الْمَغْرِبَ . وَلَمْ يُجْزَلْ لَهُ الْبِدَاءُ بِالظُّهْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِمَّا قَبْلَهَا . الرَّابِعَةُ ، قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : لَوْ تَوَضَّأَ وَصَلَّى الظُّهْرَ ، ثُمَّ أَخَذَتْ

(١) في م : حتى لو .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٨٤ .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٧٦/١ .

الشرح الكبير  
 مِنْ نِيَّةِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ مَعَ نِسْيَانٍ إِحْدَاهُمَا ، وَلَآنَ اجْتِمَاعُ  
 الْجَمَاعَةِ يَمْنَعُ النُّسْيَانَ ، إِذْ لَا يَكَادُونَ كُلُّهُمْ يَنْسَوْنَ الْأُولَى . وَلَا فَرْقَ  
 بَيْنَ أَنْ يَكُونَ سَبَقَ مِنْهُ ذِكْرُ الْفَائِتَةِ ثُمَّ نَسِيَهَا ، أَوْ لَمْ يَسْبِقْ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛  
 لِمَا ذَكَرْنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإنصاف  
 وَتَوَضُّأُ وَصَلَّى الْعَصْرَ . ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ تَرَكَ فَرْضًا مِنْ إِحْدَى طَهَارَتِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهَا ،  
 لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ وَالصَّلَاتَيْنِ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ حَدَثَهُ بَيْنَهُمَا ، ثُمَّ تَوَضُّأَ لِلثَّانِيَةِ  
 تَجْدِيدًا ، وَقُلْنَا : لَا يَرْتَفِعُ الْحَدَثُ ، فَكَذَلِكَ . وَإِنْ قُلْنَا يَرْتَفِعُ ، لَزِمَهُ إِعَادَةُ الْوُضُوءِ  
 لِلأُولَى خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ صَحِيحَةٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ .



## بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

وَهُوَ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ .

الشرح الكبير

## بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

( وهو الشرط الثالث ) سِتْرِ الْعَوْرَةِ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى فُسَادِ صَلَاةٍ مَنْ تَرَكَ ثَوْبَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْاسْتِتَارِ بِهِ ، وَصَلَّى غُرْيَانًا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ : هُوَ شَرْطٌ مَعَ الذِّكْرِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ وَاجِبٌ وَلَيْسَ بِشَرْطٍ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَهُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالصَّلَاةِ ، فَلَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِيهَا ، كَقَضَاءِ الدِّينِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » . وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَيْدِيَّ أَكُونُ فِي الصَّيْدِ ، فَأُصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَارْزُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ » . رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ

الإيضاح

(١) الأول ، أخرجه الترمذی ، فی : باب ماجاء لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١٦٩/٢ . وابن ماجه ، فی : باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ٢١٥/١ . كما أخرجه أبو داود ، فی : باب المرأة تصلی بغير خمار ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٩/١ . والإمام أحمد ، فی : المسند ١٥٠/٦ ، ٢١٨ ، ٢٥٩ . والثاني لم نجده عند ابن ماجه ولا الترمذی . وأخرجه أبو داود ، فی : باب فی الرجل يصلی فی قميص واحد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٧/١ . والنسائي ، فی : باب الصلاة فی قميص واحد ، من كتاب الصلاة . المجتبى ٥٥/٢ .

وَسَتَّرَهَا عَنِ النَّظَرِ بِمَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ وَاجِبٌ .

المقنع

فيهما : حسنٌ .

الشرح الكبير

٣٠٢ - مسألة : ( وَسَتَّرَهَا عَنِ النَّظَرِ بِمَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ وَاجِبٌ )  
لأنَّ السَّتْرَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ خَفِيفًا يَصِفُ لَوْنُ الْبَشَرَةِ ، فَيَبِينُ

### بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

الإصناف

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَسَتَّرَهَا عَنِ النَّظَرِ بِمَا لَا يَصِفُ الْبَشَرَةَ وَاجِبٌ . فَلَا  
يَجُوزُ كَشْفُهَا . وَاعْلَمْ أَنَّ كَشْفَهَا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ؛ تَارَةً يَكُونُ فِي خُلُوعٍ ، وَتَارَةً  
يَكُونُ مَعَ زَوْجَتِهِ ، أَوْ سَرِّيَّتِهِ ، وَتَارَةً يَكُونُ مَعَ غَيْرِهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَ غَيْرِهَا ، حَرَّمَ  
كَشْفُهَا ، وَوَجِبَ سِتْرُهَا إِلَّا لَضُرُورَةٍ ، كَالثَّدَاوِي وَالْخِتَانِ ، وَمَعْرِفَةِ الْبُلُوغِ ،  
وَالْبَكَارَةِ ، وَالتَّيْوِيَةِ ، وَالْعَيْبِ ، وَالْوِلَادَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ مَعَ زَوْجَتِهِ أَوْ  
سَرِّيَّتِهِ ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ فِي خُلُوعٍ ؛ فَإِنْ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ ، كَالْتَحَلُّي وَنَحْوِهِ ،  
جَازَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاجَةٌ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَحْرُمُ . جَزَمَ بِهِ فِي  
« التَّلْخِيصِ » . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ  
وغيرِهَا . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ عُثَيْمٍ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ،  
و « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي  
وغيرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَقَدَّمُ فِي « النَّظْمِ » ، أَنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ ، وَأُطْلِقَهَا  
فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي بَابِ الْأَسْتِنْجَاءِ ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَتَقَدَّمَ هَذَا أَيْضًا هُنَا .  
وَعَنْهُ ، يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ . ذَكَرَهَا فِي « التَّكْتِ » . وَهُوَ وَجْهٌ ذَكَرَهُ أَبُو  
الْمَعَالِي ، وَصَاحِبُ « الرَّعَايَةِ » . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ أَوْ الْكَرَاهَةِ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ  
يَكُونَ فِي ظُلْمَةٍ ، أَوْ حِمَامٍ ، أَوْ بِحَضْرَةِ مَلِكٍ ، أَوْ جَيْشٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ بِهِمْ أَوْ لَا .  
ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغيرِهِ . الثَّانِيَةُ ، يَجِبُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ  
غَيْرِهِ ، فَلَوْ صَلَّى فِي قَمِيصٍ وَاسِعٍ الْجَنْبِ ، وَلَمْ يُزِرْهُ وَلَا شُدَّ وَسَطُهُ ، وَكَانَ بِحَيْثُ

من ورائه بياض الجِلْدِ وحُمْرَتُهُ ، لم تَجْزِ الصَّلَاةُ فِيهِ . وإن كان يَسْتُرُ الذَّنَّ وَيَصِفُ الْخِلْقَةَ ، جازَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْبَشْرَةَ مَسْتُورَةٌ ، وهذا لا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، وإن كان السَّائِرُ صَفِيْقًا .

يَرَى عَوْرَتَهُ فِي قِيَامِهِ أَوْ رُكُوعِهِ ، فَهُوَ كَرُوءِيَّةٌ غَيْرُهُ فِي مَنْعِ الْإِجْزَاءِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَلَا يُعْتَبَرُ سِتْرُهَا مِنْ أَسْفَلٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَاعْتَبَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي إِنْ تَبَسَّرَ النَّظَرُ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : قُلْتُ : فَلَوْ صَلَّى عَلَى حَائِطٍ ، فَرَأَى عَوْرَتَهُ مَنْ تَحْتُ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . انْتَهَى . وَيَكْفِي فِي سِتْرِهَا نَبَاتٌ وَغَوْهٌ ، كَالْحَشِيشِ وَالزَّرَقِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَكْفِي الْحَشِيشُ مَعَ وُجُودِ ثَوْبٍ . وَيَكْفِي مُتَّصِلٌ بِهِ ، كَيْدِهِ وَلِخِيَّتِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَكْفِي . وَهِيَ وَجْهٌ فِي «ابْنِ تَمِيمٍ» . وَقَدْ تَرَدَّدَ الْقَاضِي فِي «شَرْحِ الْمَذْهَبِ» فِي السِّتْرِ يَلْخِيَّتِهِ ، فَجَزَمَ تَارَةً بِأَنَّ السِّتْرَ بِالْمُتَّصِلِ لَيْسَ بِسِتْرِ فِي الصَّلَاةِ . ثُمَّ ذَكَرَ نَصَّ أَحْمَدَ ، وَرَجَعَ إِلَى أَنَّهُ سِتْرٌ فِي الصَّلَاةِ . انْتَهَى . لَا يَلْزَمُهُ لُبْسُ بَارِيَّةٍ (١) وَحَصِيٍّ وَغَوْهًا مِمَّا يَضُرُّهُ ، وَلَا ضَغِيرَةٍ . وَلَا يَلْزَمُ سِتْرُهَا بِالطَّيْنِ ، وَلَا بِالْمَاءِ الْكَدِيرِ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي» ، وَ«الْإِفَادَاتِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى» ، وَ«الْحَاوِي الصَّغِيرِ» . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوَزِيِّ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، فِي الْمَاءِ . وَقَدَّمَهُ فِي الطَّيْنِ . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ السِّتْرُ بَهُمَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» . وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ ، يَجِبُ بِالطَّيْنِ لَا بِالْمَاءِ الْكَدِيرِ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» ، وَابْنُ عُيَيْنَانَ ، [١/٨٤ و] وَصَاحِبُ «الْحَاوِي» : أَظْهَرَ الرَّجْهَيْنِ ، لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُطَيَّنَ بِهِ عَوْرَتُهُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : اخْتَارَ الْآيِدِيُّ وَغَيْرُهُ عَدَمَ لُزُومِ اسْتِئْثَارِ الطَّيْنِ . قَالَ : وَهُوَ الصَّوَابُ الْمُقْطُوعُ بِهِ . وَقِيلَ : لِأَنَّهُ الْمُتَصَوِّصُ عَنْ أَحْمَدَ . انْتَهَى . وَجَزَمَ فِي «التَّلْخِيصِ» ،

وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا الْفَرْجَانِ .

الشرح الكبير

٣٠٣ - مسألة : ( وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . وعنه ، أَنَّهَا الْفَرْجَانِ ) عَوْرَةُ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ . وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهَا الْفَرْجَانِ . نَقَلَهَا عَنْهُ [ ١٥٢/١ ط ] مُهَنَّأ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

الإنصاف

بِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ السَّتْرُ بِالْمَاءِ . وَأُطْلِقَ فِي الطَّيْنِ الْوَجْهَيْنِ . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ سِتْرِهَا بِالطَّيْنِ ، لَوْ طَلَى بِهِ ، ثُمَّ تَنَاقَرَتْ شَيْءٌ ، لَمْ يَلْزِمُهُ إِعَادَتُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْقَهْمِ : يَلْزِمُهُ . وَأُطْلِقَ الْوَجْهَيْنِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

تبيينه : مفهوم قوله : بما لا يَصِفُ الْبَشَرَةَ . أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَصِفُ الْبَشَرَةَ ، لَا يَصِحُّ السَّتْرُ بِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ خَفِيفًا ، فَيَبِينُ مِنْ وَرَائِهِ الْجِلْدَ وَحُمْرَتَهُ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ يَسْتُرُ اللَّوْنُ ، وَيَصِفُ الْخِلْقَةَ ، لَمْ يَضُرَّ . قَالَ الْأَصْحَابُ : لَا يَضُرُّ إِذَا وَصَفَ التَّقَاطِيعَ ، وَلَا بِأَسْ بِذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِشَقَّةِ الْاِخْتِرَازِ . وَنَقَلَ مُهَنَّأ ، تُعْطَى خُفُّهَا ؛ لِأَنَّهُ يَصِفُ قَدَمَهَا ، وَاجْتَنَحَ بِهِ الْقَاضِي عَلَى أَنَّ الْقَدَمَ عَوْرَةٌ .

قوله : وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ

(١) سقطت من : م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما يذكر في الفخذ ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٠٣/١ ، ١٠٤ . ومسلم ، في : باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها ، من كتاب النكاح ، وفي : باب غزوة خيبر ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ١٠٤٣/٢ ، ١٠٤٤ ، ١٤٢٦/٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب البناء في السفر ، من كتاب النكاح . المجتبى ١٠٧/٦ .

قال : « إِذَا زَوْجٌ أَحَدَكُمْ عِنْدَهُ ؛ أَمَتُهُ أَوْ أُجِيرُهُ ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ عَوْرَتِهِ ، فَإِنْ مَاتَتْ السَّرَّةُ إِلَى رُكْبَتِهِ عَوْرَةً » . يُرِيدُ الْأَمَةَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ كَاشِفًا عَنْ فَخْذِهِ ، فَاسْتَاذَنَ أَبُو بَكْرٍ ، فَأُذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ ، ثُمَّ اسْتَاذَنَ عُمَرُ ، فَأُذِنَ لَهُ وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخْرَجٍ ، فَلَمْ يَكُنْ عَوْرَةً ، كَالسَّاقِ . وَوَجْهُ الْأُولَى مَا رَوَى جَرَهْدُ الْأَسْلَمِيُّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ : « غَطَّ فَخْذَكَ ؛ فَإِنْ الْفَخْذُ مِنَ

عَوْرَةِ الرَّجُلِ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِيضَاحِ » ، وَ « التَّذَكُّرَةِ » لابْنِ عَقِيلٍ ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَّخَبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِيِّ » ، وَ « الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » وَغَيْرِهِمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا الْفَرْجَانِ . اخْتَارَهَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِي » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ . وَقَدَّمَهَا ابْنُ رَزِينٍ فِي

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب في قوله ﴿ وَغَيْرِ أُولَى الْإِرَةِ ﴾ ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ١/١١٥ ، ٢/٣٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/١٨٧ .  
(٢) في : المسند ٦/٦٢ . كما أخرجه مسلم ، في : باب من فضائل عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، من كتاب فضائل الصحابة . صحيح مسلم ٤/١٨٦٦ .

«عَوْرَةٌ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُبْرِزْ فَيْحَكَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَيْحِ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ، وَفَيْحُهُ خَارِجَةٌ، فَقَالَ: «غَطِّ فَيْحَكَ؛ فَإِنَّ فَيْحَ الرَّجُلِ مِنْ عَوْرَتِهِ». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup>. قَالَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup>: حَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدٌ، وَحَدِيثُ جَرْهَدٍ أَحْوْطٌ.

«شَرْحِهِ». وَقَالَ: هِيَ أَظْهَرُ. وَإِلَيْهَا مِثْلُ صَاحِبِ «النَّظْمِ» أَيْضًا فِيهِ. وَأَمَّا عَوْرَةُ الْأَمَةِ، فَقَدْ مِ الْمُصَنَّفُ هُنَا أَنَّهَا مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ كَالرُّجُلِ. وَهُوَ الْمَذْهَبُ. جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «التَّذَكِيرَةِ»، وَ «الْمُنْهَبِ الْأَحْمَدِ»، وَ «الطَّرِيقِ الْأَقْرَبِ». وَقَدْ مِ فِي «الْهُدَايَةِ»، وَ «الْمُنْهَبِ»، وَ «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ»، وَ «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَ «الْفُرُوعِ»، وَ «الْخُلَاصَةِ»، وَ «التَّلْخِصِ»، وَ «الْبُلْغَةِ»، وَ «الْهَادِي»، وَ «ابْنِ تَمِيمٍ»، وَ «إِذْرَاكِ الْغَايَةِ»، وَ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ». وَاسْتَخَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ، وَالشَّيْخُ إِسْرَافِيلُ، وَأَبُو الْخَطَّابِ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُمْ. وَعَنْهُ، عَوْرَتُهَا مَا لَا يَظْهَرُ غَالِبًا. جَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، وَ «الْمُنَوَّرِ»، وَ «الْمُنْتَقَبِ». وَاسْتَخَارَهُ ابْنُ عَبْدِ دُوسٍ فِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ التَّعْرِى، مِنْ كِتَابِ الْحِمَامِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٦٣/٢. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ الْفَيْحَ عَوْرَةٌ، مِنْ أَبْوَابِ الاسْتِذْكَانِ وَالْأَدَابِ. عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٢٣٩/١. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٤٧٨/٣، ٤٧٩، كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، فِي: بَابِ فِي بَيَانِ الْعَوْرَةِ وَالْفَيْحِ مِنْهَا، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيُّ ٢٢٤/١.

(٢) فِي: بَابِ النَّبِيِّ عَنِ التَّعْرِى، مِنْ كِتَابِ الْحِمَامِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٤٣/٢، ٣٦٤. كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٤٦٩/١.

(٣) فِي: الْمُسْنَدِ ٢٧٥/١.

(٤) فِي: بَابِ مَا يَذْكُرُ فِي الْفَيْحِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٣/١.

الشرح الكبير

**فصل : والسرّة والرُكبتان ليست من العورة ، وهو قول مالك ،**  
**والشافعي . وقال أبو حنيفة : الرُكبة من العورة ؛ لأنه روى أن النبي ﷺ**  
**قال : « الرُكبة من العورة »<sup>(١)</sup> . ولنا ، ما روى أبو أيوب ، أن النبي ﷺ**  
**قال : « أسفل السرّة وفوق الرُكبتين من العورة » . رواه أبو**  
**بكر<sup>(٢)</sup> . وحديث عمرو بن شعيب ، ولأن الرُكبة حدّ العورة ، فلم**  
**تكن منها ، كالسرّة . والعبد والحُر في ذلك سواء ؛ لعموم الأخبار فيهما ،**  
**وحديثهم يرويه أبو الجَنُوب<sup>(٣)</sup> ولا يثبت أهل الثقل .**

الإصناف

« تذكّره » . قال في « تجريد العناية » : وأمة ، ما لا يظهر غالبا ، على الأظهر .  
 وقلمه في « الكافي » ، و « المُحرّر » ، و « الرُعائتين » ، و « النّظم » ،  
 و « الحاويين » . واختاره القاضي والآمدي ، وابن عُيَيدان . قال القاضي في  
 « الجامع » : ما عدا رأسها ويديها إلى يرققيها ورجليها إلى رُكبتَيها ، فهو عورة .  
 قال الآمدي : عورة الأمة ما خلا الوجه ، والرأس ، والقَدَمَين إلى أنصاف  
 السَّاقَين ، واليَدَين إلى المِرْفَقَين . انتهى . وقيل : الأمة البرّزة كالرُّجُل ، بخلاف  
 الحَفِرة . قال في « الإفادات » : والأمة البرّزة كالرُّجُل . والحَفِرة ما لا يظهر  
 غالبا . انتهى . وقيل : ما عدا رأسها عورة . اختاره ابنُ حامِد . ذكره عن ابن  
 تميم . وهو ظاهر كلام الخِرقي . وقول الزُّركشي ، أن ظاهر كلام الخِرقي لا

(١) أخرجه الدارقطني ، في : باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٢٣١/١ .

(٢) أخرجه الدارقطني ، في : باب الأمر بتعليم الصلوات ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٢٣١/١ . والبيهقي ، في : باب عورة الرجل ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢٢٩/٢ .

(٣) هو عتبة بن علقمة الشكري الكوفي ، روى عن علي بن رضی الله عنه ، وشهد معه الجمل ، ضعيف الحديث ، بين الضعيف . تهذيب التهذيب ٢٤٧/٧ .

**فصل :** وَأَمَّا الْأَمَّةُ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : عَوْرَتُهَا كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ ؛ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . حَكَاهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » وَابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ الْقَاضِي : وَقَدْ لَوَّحَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْأَمَّةُ ، فَإِنَّ الْأَجِيرَ وَالْعَبْدَ لَا تَحْتَلِفُ حَالُهُ بِالْتَّزْوِيجِ وَعَدَمِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » : عَوْرَةُ الْأَمَّةِ مَا عَدَا الرَّأْسَ وَالْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ، وَالرَّجْلَيْنِ إِلَى الرُّكْبَتَيْنِ [ ١٥٣/١ ] . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَظْهَرُ عَادَةً عِنْدَ التَّقْلِيدِ وَالْخِدْمَةِ ، فَهُوَ كَالرَّأْسِ ، وَمَا سِوَاهُ لَا يَظْهَرُ غَالِبًا ، وَلَا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَى كَشْفِهِ ، أَشْبَهَ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . وَالأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِأَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ رَأْسُهُ عَوْرَةً ، لَمْ

قَاتَلَ بِهِ . غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَهُ . وَعِنَهُ ، عَوْرَةُ الْأَمَةِ الْفَرْجَانِ كَالرَّجُلِ . ذَكَرَهَا جَمْعُهُمُ الْأَصْحَابُ ؛ مِنْهُمْ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ النَّبْتِ ، وَالشَّيْرَازِيُّ ، وَالْحَلَوَانِيُّ ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ ، وَالسَّامَرِيُّ ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الرَّعَائِيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ مِنَ الْأَمَةِ عَوْرَةٌ . قَالَ : وَقَدْ حَكَى جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، أَنَّ عَوْرَتَهَا السُّوْرَتَانِ فَقَطْ ، كَالرَّوَايَةِ فِي عَوْرَةِ الرَّجُلِ . قَالَ : وَهَذَا غَلَطٌ قَبِيحٌ فَاحِشٌ ، عَلَى الْمَذْهَبِ خُصُوصًا . وَعَلَى الشَّرِيعَةِ عُمُومًا . وَكَلَامُ أَحْمَدَ أَبْعَدُ شَيْءٍ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَدْ حَكَى جَدُّهُ ، وَتَابَعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ« ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، أَنَّ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ مِنَ الْأَمَةِ عَوْرَةٌ إجماعًا ، وَرَدَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ فِي « الشَّرْحِ » وَغَيْرِهِ . وَيَأْتِي حُكْمُ مَا إِذَا عَنَقْتُ فِي الصَّلَاةِ قَرِينًا . **فَائِدَةٌ :** قِيلَ : لَا يُسْتَحَبُّ لِلْأَمَةِ سِتْرُ رَأْسِهَا فِي الصَّلَاةِ . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ .



يَكُنْ صَدْرُهُ عَوْرَةً ، كالرجل . وقال الحسنُ في الأَمَةِ ، إِذَا تَزَوَّجَتْ أَوْ اتَّخَذَهَا الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ : يَجِبُ عَلَيْهَا الْخِمَارُ . وَلَنَا ، أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى الْإِمَاءَ عَنِ التَّقْنَعِ ، وقال : إِنَّمَا الْقِنَاعُ لِلْحَرَائِرِ . واشْتَهَرَ ذَلِكَ وَلَمْ يُنْكَرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِأَنَّهَا أَمَةٌ ، أَشْبَهَتْ الَّتِي لَمْ تَتَزَوَّجْ . وَفِيهِ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّ عَوْرَتَهَا الْفَرْجَانِ ، كالرجل . ذَكَرَهَا أَبُو الْخَطَّابِ ، وَشَيْعُنَا فِي الْكِتَابِ الْمَشْرُوحِ <sup>(١)</sup> . وَالصَّحِيحُ خِلَافُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَالْمُكَاتِبَةُ وَالْمُدَبِّرَةُ وَالْمُعَلَّقُ عِنْتُهَا بِصِفَةٍ ، كَالْأَمَةِ الْقَيْنُ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُنَّ إِمَاءٌ يَجُوزُ يَبْعُهُنَّ وَعِنْتُهُنَّ ، أَشْبَهْنَ الْقَيْنَ . وقال ابنُ النَّبَّانِ : هُنَّ كَأُمِّ الْوَلَدِ .

قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَلَقَدْ بَالَعَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ؛ فَقَالَ : لَوْ صَلَّيْتُ مُعْطَاةَ الرَّأْسِ ، لَمْ يَصِحَّ . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ سِتْرُ رَأْسِ أُمِّ الْوَلَدِ ، إِنْ قُلْنَا : هِيَ كَرَجُلٍ . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » .

تَنْبِيهَاتٌ ؛ الْأَوَّلُ ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ . عَدَمُ دُخُولِهِمَا فِي الْعَوْرَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، هَمَامٌ مِنَ الْعَوْرَةِ . نَقَلَ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، الرُّكْبَةُ فَقَطْ مِنَ الْعَوْرَةِ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ . أَنَّ عَوْرَةَ مَنْ هُوَ دُونَ الْبُلُوغِ مِنَ الذُّكُورِ ، مُخَالِفٌ لِعَوْرَةِ الرَّجُلِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ غَيْرُهُ ، وَلَمْ أَرُ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ إِلَّا أَبَا الْمَعَالِي ابْنَ الْمُتَنَجِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : الصَّبِيُّ بَعْدَ الْعَشْرِ ، كَالْبَالِغِ . وَمِنَ السَّبْعِ إِلَى الْعَشْرِ عَوْرَتُهُ الْفَرْجَانِ [ ٨٤/١ ط فقط . وَقد تقدَّم في كتابِ الصَّلَاةِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ <sup>(٢)</sup> ] أَنَّ الْمُصَنِّفَ وَالشَّارِحَ قَالَا : يُشْتَرَطُ لِصَلَاةِ الصَّغِيرِ مَا يُشْتَرَطُ لِصَلَاةِ الْكَبِيرِ ، إِلَّا فِي سِتْرِ الْعَوْرَةِ . وَعِلَلَاهُ . الثَّالِثُ ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَعَوْرَةُ

(١) انظر : المغني ٢/٣٣٢ .

(٢) انظر صفحة ٢١ من هذا الجزء .

المقنع وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا الْوَجْهَ ، وَفِي الْكُفَّيْنِ رِوَايَتَانِ .

الشرح الكبير

٣٠٤ - مسألة : ( وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ إِلَّا الْوَجْهَ ، وَفِي الْكُفَّيْنِ رِوَايَتَانِ ) أَمَّا وَجْهُ الْحُرَّةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ كَشْفُهُ فِي الصَّلَاةِ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ، وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِي الْكُفَّيْنِ ، فَرَوَى عَنْهُ جَوَازُ كَشْفِهِمَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

الإنصاف

الرَّجُلِ . أَنَّ عَوْرَةَ الْخُنْثَى مُخَالِفَةٌ لِعَوْرَتِهِ فِي الْحُكْمِ . وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ . أَنَّ الْخُنْثَى مُخَالِفٌ لَهَا فِي الْحُكْمِ ، وَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ عَوْرَتَهُ كَعَوْرَةِ الرَّجُلِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : هَذَا الْأَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّدِ » ، وَ « الْمُتَخَصَّبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تِمِيَّزٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، عَوْرَتُهُ كَعَوْرَةِ الْمَرْأَةِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي أَحْكَامِ الْخُنْثَى . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ أَوْلَى . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الْأَوْلَى وَالْأَحْوَطُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ؛ إِذَا قُلْنَا : الْعَوْرَةُ الْفَرْجَانِ . سَتَرَ الْخُنْثَى فَرْجَهُ ، وَذَكَرَهُ ، وَدُبِّرَهُ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، يَخْتَلِطُ فَيَسْتُرُ ، كَالْمَرْأَةِ .

قوله : وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا عَوْرَةٌ ، حَتَّى ظَنَّفَهَا وَشَعَّرَهَا ، إِلَّا الْوَجْهَ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الْوَجْهَ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَاهُ الْقَاضِي لِجَمَاعًا . وَعَنْهُ ، الْوَجْهُ عَوْرَةٌ أَيْضًا . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْقَوْلَ بِأَنَّ جَمِيعَهَا عَوْرَةٌ . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا عَدَا الْوَجْهَ ، أَوْ عَلَى غَيْرِ الصَّلَاةِ . اِنْتَهَى . وَقَالَ

﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾<sup>(١)</sup>. قال : الوجه والكفين .  
ولأنه يحرم على المخرمة سترها بالقفازين ، كما يحرم ستر  
الوجه « بالتقاب » ، ويظهران غالباً ، وتدعو الحاجة إلى كشفهما للبيع  
والشراء ، فأشبهها الوجه<sup>(٢)</sup> . وروى عنه أنهما من العورة . وهذا اختيار  
الخرقي . قال القاضي : وهو ظاهر كلام أحمد ؛ لأنه روى عن النبي  
ﷺ ، أنه قال : « المرأة عورة » . رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن  
صحيح<sup>(٣)</sup> . وهذا عام في جميعها ، ترك في الوجه للحاجة ، فيبقى فيما  
عده . وقول ابن عباس وعائشة قد خالفهما ابن مسعود ، فقال : الثياب .  
ولأن الحاجة لا تدعو إلى كشفهما وظهورهما ، كالحاجة إلى كشف الوجه ،  
فلا يصح القياس ، ثم يطل قياسهم بالقدمين ؛ فإنهما يظهران عادة ،  
وسترهما واجب ، وهما بالرجلين أشبه من الوجه ، فقياسهما عليهما أولى .

بعضهم : الوجه عورة ، وإنما كشف في الصلاة للحاجة . قال الشيخ تقي الدين :  
والتحقيق أنه ليس بعورة في الصلاة ، وهو عورة في باب النظر ، إذا لم يجز النظر  
إليه . انتهى . وهو الصواب .

قوله : وفي الكفين روايتان . وأطلقهما في « الجامع الصغير » ،  
و « الهداية » ، و « المنهج » ، و « الفصول » ، و « التذكرة » له ،  
و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الكافي » ،  
و « الهادي » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ،

(١) سورة النور ٣١ .

(٢ - ٢) سقط من الأصل .

(٣) في : باب حدثنا محمد بن بشار ، من أبواب الرضاع . عارضة الأهودى ١٢٢/٥ .

**فصل :** وما سبى الوجه والكفين ، فيجب ستره في الصلاة ، رواية واحدة . وهو قول مالك ، والشافعي ، والأوزاعي . وقال أبو حنيفة : القدمان ليسا من العورة ؛ لأنهما يظهران عادة ، ويُغسلان في الوضوء ، أشبهها [ ١٥٣/١ ط ] الوجه والكفين . ولنا ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُدِينَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ . وما روت أم سلمة ، أنها سألت النبي ﷺ : أتصلي المرأة في درع وخمار ؟ قال : « نعم » ، إذا كان الدرع سابعا يعطى ظهور قدميها . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . والخبر الذي رويناه في أن المرأة عورة ، خرج منه الوجه ، فيبقى فيما عداه على قضية الدليل ، وأما ما عدا الوجه والكفين والقدمين ، فهو عورة بالإجماع ، لا نعلم فيه خلافا ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ » . حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup> .

الإصناف و « المُحَرَّر » ، و « الشَّرَح » ، و « ابن تميم » ، و « الفائق » ، و « ابن عبيدان » ، و « الزُّرْكَشِيُّ » ، و « المذهب الأحمدي » ، و « الحاوي الصغير » ؛ إحداهما ، هما عورة ، وهي المذهب ، وعليها الجمهور . قال في « الفروع » : اختارها الأكثر . قال الزُّرْكَشِيُّ : هي اختيار القاضي في « التعليل » . قال : وهو ظاهر كلام أحمد . وجزم به الخرقي . وفي « المنور » ، و « الْمُتَّحِب » ، و « الطريق الأقرب » . وقدمه في « الإيضاح » ، و « الرعاية » ، و « النظم » ، و « تجريد العناية » ، و « إذرالك الغاية » ، و « الفروع » . والرواية الثانية ، ليستا بعورة . جزم به في « العمدة » ،

(١) في : باب كم تصل المرأة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٩/١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠ ، ١٩٧ .

٣٠٥ - مسألة : ( وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهَا ، كَالْأَمَةِ . وَعَنْهُ ، كَالْحُرَّةِ ) يُقَالُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الْمُعْتَقِ بَعْضُهَا رِوَايَتَانِ ؛

و « الإِفَادَاتِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، و « النَّهَائِيَّةِ » ، و « النَّظْمِ » . وَاخْتَارَهَا الْإِنصَافُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ مُنَجَّيٍّ ، وَابْنُ عُيَيْدَانَ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي « تَصْصِيحِ الْمُحَرَّرِ » .

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّ مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّينَ غَوْرَةٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا فِي الْخِمَارِ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّ الْقَدَمَيْنِ لَيْسَا بِغَوْرَةٍ أَيْضًا . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . الثَّانِي ، قَدْ يُقَالُ : شِمِلَ قَوْلُهُ : وَالْحُرَّةُ كُلُّهَا غَوْرَةٌ . الْمُمَيِّزَةُ وَالْمَرَاهِقَةُ . وَهُوَ قَوْلُ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ فِي الْمَرَاهِقَةِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ فِيهَا . قَالَ فِي « التَّكْتِ » : وَكَلَامٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ يَقْتَضِي أَنَّهَا كَالْبَالِغَةِ فِي غَوْرَةِ الصَّلَاةِ . وَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » فِي كِتَابِ التَّكَاحُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ ثَمِيمٍ ، وَالتَّائِظُ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَابْنُ عُيَيْدَانَ ، أَنَّ الْمَرَاهِقَةَ كَالْأَمَةِ . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَشِيُّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : قَالَ بَعْضُهُمْ : وَمَرَاهِقَةٌ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَمُمَيِّزَةٌ كَأَمَةٍ . نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، فِي شَعْرِ وَسَاقٍ وَسَاعِدٍ ، لَا يَجِبُ سِتْرُهُ حَتَّى تَجِيضَ . قَالَ فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَقِيلَ : الْمُمَيِّزَةُ كَالْأَمَةِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : هِيَ بَعْدَ تِسْعٍ كَبَالِغٍ . ثُمَّ ذُكِرَ عَنِ الْأَصْحَابِ ، إِلَّا فِي كَشْفِ الرَّأْسِ ، وَقَبْلَ التَّسْعِ ، وَبَعْدَ السَّبْعِ ، الْفَرْجَانِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ نَظَرُ مَا سِوَاهُمَا . انْتَهَى . قَوْلُهُ : وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهَا كَالْأَمَةِ . أَمَّا أُمُّ الْوَلَدِ ، فَالْصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ

إحداهما ، أنها كالحُرَّة ؛ لأن فيها حُرِّيَّة تَقْتَضِي السَّتْرَ ، فَوَجِبَ ، كما يَجِبُ على الحُنْثَى المُشْكِلِ سِتْرٌ فَرَجِيه مَعًا ؛ لَوْجُوبِ سِتْرِ أَحَدِهِمَا . وَالْقَائِيَّةُ ، هِيَ كَالْأَمَةِ الْقَيْنُ ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضَى لِلْسِتْرِ بِالْإِجْمَاعِ الحُرِّيَّةَ الْكَامِلَةَ ، وَلَمْ تَوْجَدْ ، فَتَبَقَى عَلَى الْأَصْلِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُنْذِرِ .

**فصل : وَحُكْمُ أُمِّ الْوَلَدِ حُكْمُ الْأُمَةِ فِي صَلَاتِهَا وَسِتْرَتِهَا . وَهُوَ قَوْلُ النَّحْصِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا كَالْحُرَّةِ تُعْطَى شَعْرَهَا وَقَدَمُهَا . نَقَلَهَا عَنْهُ الْأَنْزَمُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُبَاعُ ، وَلَا يَنْتَقَلُ الْمِلْكُ فِيهَا ، أَشْبَهَتِ الْحُرَّةَ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ فِي تَعْطِيَةِ الرَّأْسِ ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى أَنَّهَا أَمَةٌ ، حُكْمُهَا حُكْمُ الْإِمَاءِ ، وَكَوْنُهَا لَا يَنْتَقِلُ الْمِلْكُ فِيهَا ، لَا يُخْرِجُهَا عَنْ حُكْمِ الْأُمَةِ ، كَالْمَوْقُوفَةِ ، وَائْتِقَادُ سَبَبِ الْحُرِّيَّةِ فِيهَا لَا يُؤَثِّرُ أَيْضًا ؛ بِدَلِيلِ الْمُكَاتَبَةِ وَالْمُدَبَّرَةِ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ لَهَا سِتْرُ رَأْسِهَا ، لَتَخْرُجَ مِنَ الْخِلَافِ وَتَأْخُذَ بِالْإِحْتِيَاظِ .**

أَنَّهَا كَالْأُمَةِ فِي حُكْمِ الْعَوْرَةِ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هِيَ اخْتِيَارُ الْأَكْثَرِينَ . قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : هَذَا أَقْوَى الرَّوَابِطَيْنِ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَالنَّاطِظُ ، وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، وَابْنُ عَبْدِوَسَّاسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْكَافِي» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الْنَهَايَةِ» ، وَ«نَظْمِهَا» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْعَمْدَةِ» ، وَ«الْوَجِيزِ» ، وَ«الْمُنَوَّرِ» ، وَ«الْمُتَشَحِّبِ» . وَعَنْهُ كَالْحُرَّةِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفَادَاتِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْإِهْدَايَةِ» ، وَ«الْمُدْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَتَيْنِ» ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» ،

**فصل : وعورة الخنثى المشكىل كعورة الرجل ؛ لأنه اليقين ، والأثوثة مشكوك فيها ، فلا توجب عليه ستر محل مشكوك في وجوبه ، كما لم توجب نقض الوضوء بمس أحد فرجيه ، ولا الغسل بإيلاجه ، لكن يجب عليه ستر فرجيه إذا قلنا : العورة الفرجان . لأن أحدهما فرج حقيقى ، ولا يتحقق ستره إلا بسترهما ، فوجب عليه ، كستر ما قرب من العورة لأجل سترها . وعنه ، حكمه حكم المرأة . ذكره في « المستوعب » ؛ لأنه يحتمل أن يكون امرأة ، فوجب ذلك احتياطاً [ ١٥٤/١ ] .**

و « التلخيص » ، و « البلغة » . وهو من المفردات . وأطلقهما [ ٨٥/١ ] في الإنصاف « المستوعب » ، و « المذهب الأحمد » ، و « الهادى » ، و « ابن عيدين » . وأما المعتق بعضها ؛ فالصحيح من المذهب ، أنها كالأمة أيضاً . كما قدمه المصنف هنا . قال ابن تميم : هي كالأمة على الأصح . وجزم به في « العمدة » . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » . وعنه ، كالحرّة . جزم به في « الإفادات » ، و « الوجيز » ، و « المنور » ، و « المنتخب » . وقدمه في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « ابن تميم » ، وابن رزين في « شرحه » . قال في « المحرر » ، و « مسبول الذهب » ، و « مجمع البحرين » : والمعتق بعضها كالحرّة ، على الأصح . قال المجد في « شرح الهداية » : الصحيح أن المعتق بعضها كالحرّة . قال الناظم : هذا أولى . قال الرزكشى : هذا الصحيح من المذهب . قال في « تجريد العناية » : هذا الأظهر . قلت : وهو الصواب . وهذه الرواية من المفردات . وأطلقهما في « المستوعب » ، و « المذهب الأحمد » ، و « الهادى » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « ابن عيدين » .

**فائدة : المكاتبه ، والمدبرة ، والمعلق عتقها على صفة ، كالأمة ، على**

وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ ،.....

الشرح الكبير

**فصل :** فَإِنْ عَتَقَتِ الْأُمَةُ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهَا وَهِيَ مَكْشُوفَةُ الرَّأْسِ ، وَجَدَتْ سُرَّةً ، فَهِيَ كَالْعُرْيَانِ يَجِدُ السُّرَّةَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ ، وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِالْعِتْقِ حَتَّى أَتَمَّتْ صَلَاتَهَا ، أَوْ عَلِمَتْ بِهِ وَلَمْ تَعْلَمْ بِوُجُوبِ السُّرِّ ، فَصَلَاتُهَا بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّ شُرُوطَ الصَّلَاةِ لَا يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ ، فَأَمَّا إِنْ عَتَقَتْ وَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى سُرَّةٍ ، أَتَمَّتْ صَلَاتَهَا وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا عَاجِزَةٌ عَنِ السُّرَّةِ ، فَهِيَ كَالْحُرَّةِ الْأَصْلِيَّةِ إِذَا عَجَزَتْ .

٣٠٦ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ ) لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ قَالَ : قَالَ عُمَرُ : « إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَلْيَتَرْتِّبْهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا أَوْسَعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا ، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَرِدَاءٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَمِيصٍ ، فِي سَرَاوِيلٍ وَقَبَاءٍ ، فِي ثَبَانٍ <sup>(٢)</sup> وَقَمِيصٍ <sup>(٣)</sup> . قَالَ الْقَاضِي : وَذَلِكَ فِي الْإِمَامِ أَكْثَدُ ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ

الإيضاح

الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، كَالْحُرَّةِ . وَعَنْهُ ، الْمُدْبِرَةُ كَأُمِّ الْوَلَدِ . وَقَالَ ابْنُ الثَّبَاتِ : هِيَ كَأُمُّ الْوَلَدِ .

قوله : وَيُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ . بِلَا نِزَاعٍ . بَلْ ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ

(١) في : باب إذا كان الثوب ضيقاً يتزر به ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٨/١ .

(٢) الثبان : على هيئة السراويل إلا أنه ليس له رجلان . والقباء : ما يضم ويجمع أطرافه من الثياب . من قبا الشيء ، أى جمعه وضمه .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في القميص والسراويل والثبان والقباء ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٠٢/١ .



فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَجْزَأُهُ ، إِذَا كَانَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ  
[١٥٥ ط] مِنَ اللِّبَاسِ .

الشرح الكبير

المَأْمُومِينَ ، وَتَعَلَّقَ صَلَاتُهُمْ بِصَلَاتِهِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَالْقَبِيضُ  
أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي السِّتْرِ ، ثُمَّ الرِّدَاءُ ، ثُمَّ الْمُتَزَرُّ أَوْ السَّرَاوِيلُ .

٣٠٧ - مسألة : ( فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَجْزَأُهُ ، إِذَا كَانَ عَلَى  
عَاتِقِهِ شَيْءٌ مِنَ اللِّبَاسِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الرَّجُلَ مَتَى سَتَرَ عَوْرَتَهُ فِي الصَّلَاةِ  
صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، إِذَا كَانَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ مِنَ اللِّبَاسِ ، سَوَاءً كَانَ مِنَ الثَّوْبِ  
الَّذِي سَتَرَ عَوْرَتَهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى عُمَرُ  
ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي نَيْتِ أُمِّ

الإنصاف

إِجْمَاعًا ، لَكِنْ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : مَعَ سِتْرِ رَأْسِهِ ، وَالْإِمَامُ أَبْلَغُ .  
قوله : فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَجْزَأُهُ ، إِذَا كَانَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ مِنَ اللِّبَاسِ .  
الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ سِتْرَ الْمَنْكِبَيْنِ فِي الْجَمَاعَةِ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ صَلَاةِ الْفَرَضِ ،  
وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا . قَالَ  
الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ،  
وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنهُ ، سَتْرُهُمَا وَاجِبٌ لَا شَرْطَ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ أَيْضًا .  
وَعَنهُ ، سُنَّةٌ . وَقَدَّمَهُ النَّاطِمُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَخَرَجَ الْقَاضِي ، وَمَنْ وَافَقَهُ ،  
صِحَّةَ الصَّلَاةِ مَعَ كَشْفِ الْمَنْكِبَيْنِ ، وَأَبَى ذَلِكَ الشَّيْخَانِ . وَأَمَّا فِي الثَّفَلِ ، فَقَدَّمَ  
الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ مِنَ اللِّبَاسِ ؛ فَهُوَ كَالْفَرَضِ . وَهُوَ  
إِخْدَى الرَّوَائِثِ . وَجَزَمَ بِهِ الْخَرَقِيُّ . قَالَ فِي « الْإِفَادَاتِ » : وَعَلَى الرَّجُلِ الْقَادِرِ  
سِتْرَ عَوْرَتِهِ وَمَنْكِبَيْهِ ، وَأُطْلِقَ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِي » . وَقَالَ  
الْقَاضِي : يُجْزِئُهُ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي الثَّفَلِ ، دُونَ الْفَرَضِ . وَهُوَ الرِّوَايَةُ الْأُخْرَى . نَصُّ

سَلَمَةً ، قَدْ أَلْقَى طَرَفَهُ عَلَى عَاتِقِهِ <sup>(١)</sup> . وعن أبي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، قَالَ : « أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ ؟ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٢)</sup> . وعن جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَانَ

عليها في رواية حَنْبَلٍ . وهو المذهب . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَالزَّرْكَشِيُّ ، وابنُ عُيَيْنَانَ وغيرُهُم : هذه المشهورة . وجَزَمَ به في « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْوَجِيزِ » ، وغيرِهِم . وهو ظاهرٌ ما جَزَمَ به في « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « إِدْرَاكِ الْغَايَةِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَنْحَبِ » وغيرِهِم ؛ لِإِقْتِصَارِهِمْ عَلَى وَجُوهِه فِي الْفَرَضِ . واختارَهُ ابنُ عَبْدِوسٍ في « تَذَكُّرَتِهِ » . وقَدَّمَ في « الْمَعْنَى » ، و « النَّظْمِ » ، و « ابنِ تَيْمِيَّةٍ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » . وصَحَّحَهُ في « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وشيخُنَا في « تَضْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وأُطْلَقَتَا في « الْفُرُوعِ » ،

(١) في م : « عَاتِقِهِ » .

(٢) الأول أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقا به ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٠٠/١ . ومسلم ، في : باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٦٨/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب القبلة . المجتبى ٥٤/٢ . وابن ماجه ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٣/١ . والإمام مالك ، في : باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١٤٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦/٤ ، ٢٧ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقا به ، وباب الصلاة في القميص والسراويل والبيان والقباء ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٠٠/١ ، ١٠٢ . ومسلم ، في : باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب جَمَاعٍ أَثَوَابَ مَا يُصَلِّي بِهِ ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٦/١ . والنسائي ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب القبلة . المجتبى ٥٤/٢ . وابن ماجه ، في : باب الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٣/١ . والإمام مالك ، في : باب الرخصة في الصلاة في الثوب الواحد ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١٤٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٦/٢ ، ٢٨٥ ، ٣٤٥ .

التَّوْبَ وَاسْمًا ، فَالتَّحِفُ بِهِ ، وَإِذَا كَانَ ضَيِّقًا فَاشْدُدْهُ عَلَى حَقْوِكَ » . وفي لَفِظٍ : « فَاتَّرِزْ بِهِ » . رواه البخاري<sup>(١)</sup> .

**فصل :** ولا يُجْزئُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا سَتَرَ الْعَوْرَةَ عَنْ غَيْرِهِ وَنَفْسِهِ [ ١٥٤/١ ] ، فلو كان الْقَمِيصُ وَاسِعَ الْجَبِيبِ ، يَرَى عَوْرَتَهُ إِذَا رَكَعَ أَوْ سَجَدَ ، أَوْ كَانَتْ بَحِثَ يَرَاهَا ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِسَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ : « وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ »<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ كَانَ ذَا لِحْيَةٍ كَبِيرَةٍ ، تُعْطَى الْجَبِيبَ فَتَسْتُرُ عَوْرَتَهُ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ عَوْرَتَهُ مَسْتُورَةٌ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

و « الْمُحَرَّرُ » ، و « الْفَاتِقُ » ، و « الْحَاوِي الْكَبِيرُ » ، و « الزَّرْكَشِيُّ » ، الإِنْصَافُ و « ابْنُ عُيَيْنَانَ » .

**تَسْبِيحَاتُ ؛** أَحَدُهَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : إِذَا كَانَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْءٌ مِنَ اللِّبَاسِ . أَنَّهُ يُجْزئُ السَّيْرُ الَّذِي يَصْلُحُ لِلسَّيْرِ . وَهُوَ ظَاهِرُ الْجَرْقِيِّ . وَاخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبِ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « ابْنِ عُيَيْنَانَ » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يَجِبُ سَتْرُ الْجَمِيعِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْحَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَاتِقِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يُجْزئُ ، وَلَوْ بِحَيْلٍ أَوْ خَيْطٍ . وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي « الْوَاضِحِ » . وَنَسَبَهُ أَبُو الْحَطَّابِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا كان الثوب ضيقا ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٠١/١ .  
ومسلم ، في : باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر ، من كتاب الزهد . صحيح مسلم ٢٣٠٧/٤ ،  
٢٣٠٨ . وأبو داود ، في : باب إذا كان الثوب ضيقا يترز به ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٨/١ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٥/٣ .

والحق : موضع شد الإزار ، وهو الحاصرة .  
(٢) تقدم تعريجه في صفحة ١٩٧ .

**فصل :** وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَضَعَ عَلَى عَاتِقِهِ شَيْئًا مِنَ اللَّبَاسِ مَعَ الْقُدْرَةِ .  
 اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُثَنِّرِ ، وَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلَافِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنَ الْعَوْرَةِ ،  
 أَشَبَّهَا بَقِيَّةَ الْبَدَنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ :  
 « لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ » . رَوَاهُ  
 مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ بُرَيْدَةَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى فِي لِحَافٍ  
 وَلَا يَتَوَشَّحُ بِهِ ، وَأَنْ يُصَلَّى فِي سَرَاوِيلٍ ، لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ . رَوَاهُ أَبُو  
 دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَهُوَ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ  
 الْمُثَنِّرِ ؛ لِأَنَّ التَّهَيُّ يُقْتَضِي فَسَادَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ سِتْرَهُ وَاجِبٌ فِي  
 الصَّلَاةِ ، فَالِإِخْلَالُ بِهِ يُفْسِدُهَا ، كَالْعَوْرَةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَابْنُ عَقِيلٍ ،  
 أَنَّهُ يُقَالُ عَنْ أَحَدٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ مُثَنَّى بْنِ  
 جَامِعٍ <sup>(٣)</sup> ، فِي مَنْ صَلَّى وَتَوْبُهُ عَلَى إِحْدَى عَاتِقَيْهِ ، وَالْأُخْرَى مَكْشُوفَةٌ :

« الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، إِلَى أَكْثَرِ  
 الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . الثَّانِي ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ  
 يَكْفِي سِتْرَ أَحَدِ الْمَنْكِبَيْنِ . وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهَا فِي رِوَايَةِ مُثَنَّى بْنِ  
 جَامِعٍ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ

(١) فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَصِفَةِ لِبَسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٦٨/١ . كَأَنَّ رَوَاهُ  
 الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ  
 ١٠١/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ جَمَاعٍ مَا يَصَلُّ فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٤٦/١ . وَالنَّسَائِيُّ ،  
 فِي : بَابِ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الْقِبْلَةِ . الْمُجْتَبَى ٥٦/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ،  
 فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣١٨/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
 ٤٦٤ ، ٢٤٣/٢ .

(٢) فِي : بَابِ إِذَا كَانَ الثَّوْبُ ضَيِّقًا يَتَزَرَّ بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٤٨/١ .

(٣) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ مُثَنَّى بْنُ جَامِعٍ الْأَنْبَارِيُّ ، كَانَ وَرَعًا ، جَلِيلَ الْقَدْرِ . نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ مَسَائِلَ حَسَنًا .  
 طَبَقَاتُ الْخُتَابَةِ ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ .

يُكْرَهُ . قيل له : يُؤْمَرُ أَنْ يُعِيدَ ؟ فلم يَرَّ عليه إِعَادَةً . قال شيخنا (١) :  
وليس هذا رِوَايَةً أُخْرَى ، إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ سِتْرُ الْمُنْكِبَيْنِ (٢) فِي  
الصَّلَاةِ (٣) جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَقْتَضِي سِتْرَهُمَا . فَعَلِيَ هَذَا لَا يَجِبُ  
سِتْرُهُمَا جَمِيعًا ، بَلْ يُجْزِئُهُ وَضْعُ ثَوْبٍ عَلَى أَحَدٍ عَاتِقَيْهِ وَإِنْ كَانَ يَصِفُ  
الْبَشْرَةَ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ ، وَلَفْظُهُ : « لَا يُصَلِّي الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ  
الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ » . وَهَذَا يَقَعُ عَلَى مَا يَعْمُ الْمُنْكِبَيْنِ ، وَمَا لَا  
يَعْمُ ، (٤) وَعَلَى مَا يَسْتُرُ الْبَشْرَةَ ، وَمَا لَا يَسْتُرُ (٥) . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَأَبُو  
الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ : يَجِبُ سِتْرُ الْمُنْكِبَيْنِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا  
صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » (٦) .  
صحيح .

**فصل :** فَإِنْ طَرَحَ عَلَى كَتِفَيْهِ حَبْلًا أَوْ نَحْوَهُ ، لَمْ يُجْزِئُهُ فِي اخْتِيَارِ الْخَرَقِيِّ  
وَالْقَاضِي . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُجْزِئُهُ . قَالُوا : لِأَنَّ هَذَا شَيْءٌ فَيَتَنَاوَلُهُ  
الْخَبَرُ . قَالَ بَعْضُهُمْ : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

عُبَيْدَانَ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْإِفْعَالِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ،  
وَ « الْمُتَخَبِّ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَعَنْهُ ، لَا بُدَّ مِنَ

(١) فِي : الْمَغْنَى ٢/٢٩٠ .

(٢) (٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ ، وَبَابِ إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيُجَمِّلْ  
عَلَى عَاتِقَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٠٠ ، ١٠١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ  
وَاحِدٍ وَصِفَةُ لِبَسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١/٣٦٨ ، ٣٦٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ جُمَاعِ أَثَوَابِ  
مَا يُصَلِّي فِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١/١٤٦ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٥٥ ،  
٢٦٦ ، ٣١٩ ، ٤٢٧ ، ٥٢٠ .

المنع وَقَالَ الْقَاضِي : يُجْزِيهِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي النَّفْلِ دُونَ الْفَرْضِ .

الشرح الكبير

مُتَوَشِّحًا بِهِ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ ، كَأَنَّهُ عَلَى عَاتِقِهِ ذَنْبٌ [ ١٥٥/١ ] فَأَرَوْهُ <sup>(١)</sup> .  
وعن إبراهيم ، قال : كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا لَمْ يَجِدْ أَحَدَهُمْ تَوْبًا أَلْقَى  
عَلَى عَاتِقِهِ عِقَالًا وَصَلَّى . وَقَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّ  
ذَلِكَ لَا يُسَمَّى سِتْرَةً ، وَلَا لِبَاسًا ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى  
أَخَذَكُمْ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ فَلْيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ » . صَحِيحٌ رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ . وَالْأَمْرُ بِوَضْعِهِ عَلَى الْعَاتِقَيْنِ لِلْسِتْرِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِوَضْعِ  
خَيْطٍ وَلَا حَبْلٍ ، وَمَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ لَا يَصِحُّ ، وَمَا رَوَى عَنْ <sup>(٣)</sup> الصَّحَابَةِ  
إِنْ صَحَّ ؛ فَلَعَلَّمْ مَا سِوَاهُ ؛ لِقَوْلِهِ « إِذَا لَمْ يَجِدْ » . وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ  
لَا يُجْزَى مَعَ وُجُودِ التَّوْبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** ( وَقَالَ الْقَاضِي : يُجْزِيهِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ فِي النَّفْلِ دُونَ الْفَرْضِ )  
يَعْنِي إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ دُونَ الْمَنْكِبَيْنِ أَجْزَاهُ فِي النَّفْلِ دُونَ الْفَرْضِ .  
نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، قَالَ : يُجْزِيهِ أَنْ يَأْتِزَرَ بِالتَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ

الإِنصاف

سِتْرُ الْمَنْكِبَيْنِ . وَهُمَا عَاتِقَاهُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَجَمَاعَتُهُ ، وَصَحَّحَهُ الطُّوفِيُّ فِي  
« شَرْحِ الْحَرْقِيِّ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ،  
وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا ؛ لِأَنَّ عَاتِقَهُ مُفْرَدٌ مُضَافٌ ، فَيَعُمُّ .  
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

(١) أَخْرَجَ أَوَّلُهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٣٦٨/١ .  
وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٤/٣ ، ٣٢٨ ، ٣٨٥ ، ٣٨٧ .  
وَلَمْ نَجِدْ الرِّوَايَةَ بِتَمَامِهَا كَمَا أَوْرَدَهَا الْمُصَنِّفُ .

(٢) فِي : الْمُنْيَ ٢٩٩/٢ .

(٣) مَقْطُوعٌ مِنْ : م .

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَمِلْحَفَةٍ، فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهَا أَجْزَأُهَا .

الشرح الكبير على عاتقه منه شيء ، في التطوع ؛ لأن مبناه على التَّخْفِيفِ ، ولذلك يُسَامَحُ فيه بترك القيام والاستقبال في حال سيره مع القُدْرَةِ ، فسُومِحَ فيه بهذا القدر ، واستدل أبو بكر بقول النبي ﷺ : « إِذَا كَانَ الثَّوبُ ضَيْقًا فَاشْدُدْهُ عَلَى حَقْوِكَ » . قال : هذا في التطوع ، وحديث أبي هريرة في الفرض . وظاهر كلام الخرقى التَّسْوِيَةُ بينهما ؛ لأن ما اشترط للفرض اشترط للنفل ، كالطهارة ، ولأنَّ الحَبَرَ عامٌّ فيهما ، وهذا ظاهر كلام شيخنا<sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللهُ . والله أعلم .

٣٠٨ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَمِلْحَفَةٍ ، فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ أَجْزَأُهَا ) رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَعَائِشَةَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أُسْتُرَ وَأُحْسِنَ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهَا جَلْبَابٌ تُجَافَى عَنْهَا رَاكِعَةً وَسَاجِدَةً ، فَلَا يَصِفُهَا ، وَلَا تَبِينُ عَجِيزَتُهَا وَمَوَاضِعُ الْعَوْرَةِ الْمُعْلَظَةِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَنَافِعٍ ، قَالُوا : تُصَلِّيُ الْمَرْأَةُ فِي أَرْبَعَةِ أَثَوَابٍ ؛ لِذَلِكَ . وَهَذَا عَلَى وَجْهِ الاسْتِحْبَابِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَتْ عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهَا أَجْزَأُهَا . قَالَ أَحْمَدُ : قَدْ اتَّفَقَ عَامَّتُهُمْ عَلَى الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ ، وَمَا زَادَ فَهُوَ خَيْرٌ وَأُسْتَرُ . وَقَدْ دَلَّ

(١) الثالث ، قوله : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ وَمِلْحَفَةٍ . يَعْنِي الْإِنْصَافَ الْحُرَّةَ . وَأَمَّا الْأَمَةُ ، فَتَقْدَمُ مَا يُسْتَحَبُّ لِنَفْسِهَا فِي الصَّلَاةِ .

(١) انظر : المغني ٢/ ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٢ - ٢) زيادة من : ١ .

وَإِذَا انْكَشَفَ مِنَ الْعَوْرَةِ يَسِيرٌ لَا يَفْحَشُ فِي النَّظَرِ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ،

عليه حديثٌ أم سلمة حين قالت : يا رسول الله ، أتصلي المرأة في ذرعٍ وخمارٍ ؟ قال : « نَعَمْ ، إِذَا كَانَ سَابِغًا يُعْطَى ظُهُورَ قَدَمَيْهَا » (١) [ ١٥٥/١ ] . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَمَيْمُونَةَ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ ، أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُنَّ كُنَّ يَرَيْنَ الصَّلَاةَ فِي ذِرَاعٍ وَخِمَارٍ (٢) . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَلَئِنْهَا سَتَرَتْ مَا يَجِبُ عَلَيْهَا سَتْرُهُ ، أَشْبَهَتْ الرَّجُلَ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ التَّقَابُ وَهِيَ تُصَلِّي . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تُكْشِفَ وَجْهَهَا فِي الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ . وَلَأَنَّ ذَلِكَ يُخِلُّ بِمُبَاشَرَةِ الْمُصَلِّي بِالْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ ، وَيُعْطَى الْقَمَمَ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ عَنْهُ (٣) .

٣٠٩ - مسألة : (وَإِذَا انْكَشَفَ مِنَ الْعَوْرَةِ يَسِيرٌ لَا يَفْحَشُ فِي النَّظَرِ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ) نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:

قوله : وَإِذَا انْكَشَفَ مِنَ الْعَوْرَةِ يَسِيرٌ لَا يَفْحَشُ فِي النَّظَرِ ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْإِهْدَايَةِ » ،

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي كَيْفِ تَصَلِّي الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٤٩/١ . عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الرِّخَصَةِ فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي الدَّرْعِ وَالْخِمَارِ ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . الْمُوطَأُ ١٤٢/١ . عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ .

(٢) انْظُرِ الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنْ أَبِي دَاوُدَ ، وَفِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ فَقَطْ . وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ ، الْمُوطَأُ ١٤٨/١ ، ١٤٩ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٥٠/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧٠/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ السَّدَلِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٢٠/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٥/٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ .



تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْعَوْرَةِ، فَاسْتَوَى قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، كَالنَّظَرِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ الْجَرَمِيِّ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أُنِي وَإِنْدًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ قَوْمِهِ، فَعَلَّمَهُم الصَّلَاةَ، وَقَالَ: «يَوْمُكُمْ أَقْرُوكُمْ». فَكُنْتُ أَقْرَاهُمْ، فَقَدَّمُونِي، فَكُنْتُ أَوْثَمُهُمْ وَعَلَى بُرْدَةٍ لِي<sup>(١)</sup> صَفَرَاءُ صَغِيرَةٌ، فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ انْكَشَفَتْ عَنِّي، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنَ النِّسَاءِ: وَارُؤَا عَنَّا عَوْرَةَ قَارِئِكُمْ. فَاشْتَرَوْنِي قَمِيصًا عُمَانِيًّا، فَمَا فَرِحْتُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرَجِي بِهِ. وَفِي لَفْظٍ: فَكُنْتُ أَوْثَمُهُمْ فِي بُرْدَةٍ مُوصَلَّةٍ فِيهَا فَتَقٌ، فَكُنْتُ إِذَا سَجَدْتُ فِيهَا خَرَجَتْ اسْتَبَى. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا يَنْتَشِرُ وَلَمْ يَنْكَرْ، وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنْكَرَهُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ؛ وَلَأنَّ مَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ مَعَ كَثِيرِهِ حَالِ الْعُدْرِ، فَرُقَ بَيْنَ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فِي غَيْرِ حَالِ الْعُدْرِ، كَالْمَشْيِ، وَلَأنَّ الْيَسِيرَ يَشُقُّ الْاِحْتِرَازَ مِنْهُ، فَعَفِيَ عَنْهُ كَيْسِيرُ الدَّمْرِ. وَحَدَّثَ الْيَسِيرُ مَا لَا يَفْحُشُ فِي النَّظَرِ عَادَةً، وَلَا فَرَقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْفَرَجَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، إِلَّا أَنَّ الْعَوْرَةَ الْمُعْلَظَةَ يَفْحُشُ مِنْهَا مَا لَا يَفْحُشُ مِنْ غَيْرِهَا، فَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ انْكَشَفَ مِنَ الْمُعْلَظَةِ قَدْرُ

و «الْمُسْتَوَعِبِ»، و «الْوَجِيزِ»، و «إِذْرَاكِ الْغَايَةِ»، و «الْإِفَادَاتِ»، و «الْمُنَوَّرِ»، و «الْمُنْتَحَبِ». وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، و «الْمُعْنَى»، و «الشَّرْحِ»، وَنَصَرَاهُ، و «الْمُحَرَّرِ»، و «ابْنِ تَمِيمٍ». قَالَ التَّرَكُّشِيُّ: هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ. وَعَنْهُ، يُبْطَلُ. اخْتَارَهَا الْآجُرُّوِيُّ. وَيَقْتَضِيهِ

(١) سقطت من: م.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب من أحق بالإمامة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/١٣٨. والنسائي، في: باب اجتزاء المرء بأذان غيره في الحضر، من كتاب الأذان، وفي: باب إمامة الغلام قبل أن يحلم، من كتاب الإمامة. المجتبى ٩/٢، ٦٢، ٦٣.

الدَّزْهَمِ ، أو من غيرها أَقْلٌ من رُبْعِها ، لم تُبْطِلِ الصَّلَاةَ ، وإن كان أَكْثَرَ ، بَطَلَتْ . ولنا ، أَنَّ هذا تَقْدِيرٌ لم يَرِدِ الشَّرْعُ به ، فلا يَجُوزُ المَصِيرُ إليه ، وما لم يَرِدِ الشَّرْعُ فيه بالتَّقْدِيرِ ، يُرَدُّ إلى العُرْفِ ، كالكثير من العمل في الصلاة ، والتَّفَرُّقِ والاختِرَازِ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ مِنْ غَيْرِ عَمْدٍ ، فَسَتَرَهَا فِي الْحَالِ ، لم تُبْطَلْ ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ [ ١٥٦/١ ] فِي الزَّمَنِ ، أَشَبَّهَ الْيَسِيرَ فِي الْقَدْرِ . وقال التَّمِيمِيُّ : إِنْ بَدَتْ عَوْرَتُهُ وَقَتًا وَاسْتَرَتْ وَقَتًا ، لم يُعَدِّ ؛ لحديث عمرو بن سَلَمَةَ ، فلم يَشْتَرِطِ الْيَسِيرَ . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : ولا يَدُّ مِنْ اشْتِرَاطِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَفْحَشُ ، وَيُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، أَشَبَّهَ الْكَثِيرَ فِي الْقَدْرِ .

كَلَامُ الْخَرَقِيِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وعنه ، يُبْطَلُ فِي الْمُعْلَظَةِ فَقَطْ . وقاله ابنُ عَقِيلٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » أَيْضًا . وَقَدَّرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى الْعَفْوُ [ ٨٥/١ ط ] بِظُهُورِ الْعَوْرَةِ فِي الرُّكُوعِ فَقَطْ . وَغَيْرُهُ أَطْلَقَ .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : إِذَا انْكَشَفَ . أَنَّهُ إِذَا انْكَشَفَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ . وَهُوَ مُحَلٌّ لِلْخِلَافِ . أَمَّا لَوْ كُشِفَ يَسِيرٌ مِنَ الْعَوْرَةِ قَصْدًا ، فَإِنَّهُ يُبْطَلُهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وقاله القاضي . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » . وَقِيلَ : لَا يُبْطَلُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ فِي « مُخْتَصَرِهِ » .

فَائِدَتَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، قَدَّرَ الْيَسِيرَ مَا عُدَّ يَسِيرًا عَرَفًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقال بعضُ الأصحابِ : الْيَسِيرُ مِنَ الْعَوْرَةِ مَا كَانَ قَدَّرَ رَأْسَ الْخِنْصَرِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَا وَجْهَ لَهُ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ . الثَّانِيَةُ ،

(١) فِي تَش : « وَالْإِحْرَازِ » .

(٢) فِي : الْمُنَى ٢/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

وَأَنَّ فَحْشَ بَطَلَتْ . وَمَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ ، أَوْ مَعْصُوبٍ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . وَعَنْهُ ، تَصِحُّ مَعَ التَّحْرِيمِ .

الشرح الكبير

٣١٠ - مسألة : ( وَإِنْ فَحْشَ بَطَلَتْ ) يَعْنِي مَا فَحْشٌ فِي النَّظَرِ عَادَةً وَعُرْفًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ مُمَكِّنٌ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الْعَوْرَةِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ إِذَا صَلَّتْ ، وَجَمِيعُ رَأْسِهَا مَكْشُوفٌ ، أَنَّ عَلَيْهَا الْإِعَادَةَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ سِتْرِ جَمِيعِ<sup>(١)</sup> الْعَوْرَةِ ، وَعُفِيَ عَنْهُ فِي الْيَسِيرِ ؛ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ ، يَبْقَى فِيهَا عَدَاهُ عَلَى قَضِيَّةِ الدَّلِيلِ .

٣١١ - مسألة : ( وَمَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ أَوْ مَعْصُوبٍ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . وَعَنْهُ ، تَصِحُّ مَعَ التَّحْرِيمِ ) لُبْسُ الْمَعْصُوبِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ حَرَامٌ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ، فَإِنْ صَلَّى فِيهِ ، فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؟

الإحصاف

كَشَفُ الْكَثِيرِ مِنَ الْعَوْرَةِ فِي الزَّمَنِ الْقَصِيرِ ، كَالْكَشْفِ الْيَسِيرِ فِي الزَّمَنِ الطَّوِيلِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ هُنَا ، وَإِنْ صَحَّحْنَاهُ هُنَاكَ . وَقِيلَ : إِنْ احتَاجَ عَمَلًا كَثِيرًا فِي أَخْذِهَا ، فَوَجْهَانِ . وَأُطْلِقَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِئَتَيْنِ » الْخِلَافُ فِي كَشْفِ الْيَسِيرِ مِنَ الْعَوْرَةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِئَتَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكُبْرَى » ، بِالْعَقْرِ عَنِ الْكَشْفِ الْكَثِيرِ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ .

قوله : وَمَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ ، أَوْ مَعْصُوبٍ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، يَصِحُّ مَعَ التَّحْرِيمِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفَتَوَى » . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ فِي

(١) سقط من : الأصل .

على روايتين ؛ أظهرهما ، لا تصيح إذا كان هو السائر للمؤخرة ؛ لأنه استعمل المحرم في شرط الصلاة ، فلم تصيح ، كما لو كان نجسا ، ولأن الصلاة قرينة وطاعة ، ويقام هذا وقعوده في هذا الثوب منهي عنه ، فكيف يكون متفتربا بما هو عاص به ، مأمورا بما هو منهي عنه . وقال ابن عمر : من اشترى ثوبا بعشرة دراهم ، وفيها درهم حرام ، لم تقبل له صلاة ما دام عليه . ثم أدخل أصبعيه في أذنيه وقال : صمنا إن لم يكن النبي ﷺ سمعته يقول . رواه الإمام أحمد<sup>(١)</sup> ، وفي إسناده رجل غير معروف . والثانية ، تصيح . وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ؛ لأن النهي لا يعود إلى الصلاة ؛ ولا يختص التحريم بها ، فهو كما لو صلى في عمامة معصوية ، أو غسل ثوبه من النجاسة بماء معصوب . فإن ترك الثوب المعصوب في كفه ، أو صلى في عمامة معصوية ، أو في يده خاتم معصوب ، صحَّت صلاته ؛ لأن النهي لا يعود إلى شرط الصلاة ، فلم يؤثر فيها ، كما لو كان في جيبه درهم معصوب . والقرض والتفل في ذلك سواء ؛ لأن ما كان شرطا للقرض فهو شرط للتفل .

« شرجه » : وهو أظهر . وقيل : تصيح مع الكراهة . وأطلقهما ابن تميم . وعنه ، لا تصيح من عالم بالنهي ، وتصيح من غيره . وقيل : لا تصيح إن كان شعرا ، يعني يلي جسده . واختاره ابن الجوزي في « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » . وجزم به في « الوجيز » . وقيل : إذا كان قدر ستر عورة ، كسراويل وإزار . وقيل : تصيح صلاة التفل دون غيرها . وذكر أبو الخطاب في بحث المسألة ، أن النافلة لا تصيح بالاتفاق . قال الأيمى : لا تصيح صلاة التفل ، قولاً

**فصل :** فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ سَتْرَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا مَعْصُوبَةٌ ، ففیه الروایتان ، سواءَ كانَ المَعْصُوبُ <sup>(١)</sup> الْفَوْقَانِيَّ أَوِ التَّحْتَانِيَّ ؛ لِأَنَّ السَّتْرَ لَا يَتَّعِينَ بِأَحَدِهِمَا ، وَالْمَعْصُوبُ مِنْ جَنْسٍ مَا يَسْتَتِرُ بِهِ ، فَصَارَ <sup>(٢)</sup> بِمَثَابَةِ [١٥٦/١] مَا زَادَ عَلَى الْمَشْرُوطِ مِنَ اللَّفَائِفِ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ ، فَإِنَّهُ يُجْرَى مُجْرَاهُ فِي وَجُوبِ الْقَطْعِ . فَإِنْ صَلَّى فِي قَمِيصٍ بَعْضُهُ حَلَالٌ وَبَعْضُهُ حَرَامٌ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، سَوَاءَ كَانَ الْمَعْصُوبُ هُوَ الَّذِي سَتَرَ الْعَوْرَةَ أَوْ بِالْعَكْسِ ؛ لِأَنَّ الْقَمِيصَ يَتَّبِعُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَلَا يَتَمَيَّزُ ، بِدَلِيلِ دُخُولِهِ فِي مُطْلَقِ الْبَيْعِ . ذَكَرَ هَذَا الْفَصْلُ ابْنُ عَقِيلٍ .

**فصل :** وَإِنْ صَلَّى الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ حَرِيرٍ ، لَمْ يَجْزَلْهُ ، وَالْحُكْمُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الثَّوْبِ الْمَعْصُوبِ عَلَى مَا بَيَّنَّا ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ . وَتَصِحُّ صَلَاةُ الْمَرْأَةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ لَهَا ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِيهِ فِي حَالِ الْعُدْرِ إِذَا قُلْنَا بِإِبَاحَتِهِ لَهُ .

وَاحِدًا . فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ فِي التَّأْفَةِ . ذَكَرَهَا فِي « الثُّكْتُ » ، وَيَأْتِي نَظِيرُهَا فِي الْإِنصَافِ الْمَوْضِعِ الْمَعْصُوبِ . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَالْمُخْتَارُ وَقَفَ الصَّحَّةُ عَلَى تَحْلِيلِ الْمَالِكِ فِي الْعَصَبِ . وَقَدْ نَصَّ عَلَى مِثْلِهِ فِي الزَّكَاةِ وَالْأَضْحِيَّةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعَنْهُ ، يَقِفُ عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ . وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الثَّقَلِ قَرِيبًا بِأَعْمَ مِنْ هَذَا .

**فائدة :** لَوْ لَيْسَ عِمَامَةٌ مِنْهَا عَنْهَا ، أَوْ تَكَّةٌ ، وَصَلَّى فِيهَا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا تَصِحُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُنْذَهَبِ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . قَالَهُ فِي « الْقَوَاعِدِ » . وَعَنْهُ ، التَّوَقُّفُ فِي التَّكَّةِ . وَلَوْ صَلَّى وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ ذَهَبٍ ،

أو دُمْلُجْ ، أو في رِجْلِهِ خُفٌّ حَرِيرٍ ، لم تُبْطَلْ صَلَاتُهُ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
 وذكر ابنُ عَقِيلٍ في « التَّبَصُّرَةِ » اِحْتِمَالًا في بَطْلَانِهَا بِجَمِيعِ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَ رِجُلًا .  
 وقيل : تصيُّحٌ مع الكراهَةِ . قال في « الفُرُوعِ » : وهو ظاهرُ كَلَامِهِ في  
 « المُسْتَوْعِبِ » . وفيه نظَرٌ . وقال أبو بَكْرٍ : إِذَا صَلَّى وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ حَدِيدٌ أَوْ  
 صُفْرٌ ، أَعَادَ صَلَاتَهُ .

**فائدة :** لو لم يجدْ إِلَّا تَوْبَ حَرِيرٍ ، صَلَّى فِيهِ ، ولم يُعِدْ ، على الصَّحِيحِ مِنَ  
 الْمَذْهَبِ . وقيل : يَصَلِّي وَيُعِيدُ . قال المَجْدُ ، وَتَبِعَهُ في « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : فَأَمَّا  
 الْحَرِيرُ إِذَا لم يجدْ غَيْرَهُ ، فَيَصَلِّي فِيهِ وَلَا يُعِيدُ . وَخَرَجَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْإِعَادَةَ عَلَى  
 الرَّوَايَتَيْنِ فِي التَّوْبِ النَّجَسِ . قال : وهو وَهْمٌ ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْفَسَادِ فِيهِ التَّخْرِيمُ . وَقَدْ  
 زَالَتْ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِجْمَاعًا ، فَأَشْبَهَ زَوَالَهَا بِالْجَهْلِ وَالْمَرَضِ . انتهى . ولو لم يجدْ  
 إِلَّا تَوْبًا مَغْصُوبًا ، لم يُصَلِّ فِيهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وصَلَّى غُرْيَانًا . قاله الْأَصْحَابُ . فلو  
 خَالَفَ وَصَلَّى ، لم تصيِّحْ صَلَاتُهُ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَرْكَابِ النَّهْيِ .  
 وقيل : تصيُّحٌ .

**فائدة :** حُكْمُ النَّفْلِ فيما تقدَّم حُكْمُ الْفَرَضِ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
 وعليه جماهيرُ الْأَصْحَابِ . وهو ظاهرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وقيل : يصيِّحُ في  
 النَّفْلِ ، وَإِنْ لم تُصَحَّحْهَا في الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ . قال في « الفُرُوعِ » : وَنَقَلَهُ  
 كَقَرَضِهِ كَتَوْبِ نَجَسٍ . وقيل : يصيِّحُ ؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ . وذكر الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ ، لَا .  
 وقال في « الرُّعَايَةِ » : وقيل : مَنْ صَلَّى نَفْلًا في تَوْبٍ مَغْصُوبٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ في  
 مَوْضِعٍ مَغْصُوبٍ وَنَحْوِهِ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ . ثم قال : قلتُ : فَإِنْ كَانَ مَعَهُ تَوْبَانِ ؛  
 نَجَسٌ وَحَرِيرٌ ، وَلَا يَجِدُ غَيْرَهُمَا ، فَالْحَرِيرُ أَوْلَى .

فوائد ؛ منها ، لو جهل أو نسي كونه غصباً أو حريراً ، أو حُبس في مكان غَصَبٍ ، صَحَّت صَلَاتُهُ ، على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وذكره المَجْدُ إجمالاً ، وعنه ، لا تصيحُ . وأطلق القاضي في حَبْسِهِ بِغَصَبٍ ، روايتين ، ثم جَزَمَ بالصَّحَّةِ في تَوْبٍ يُجْهَلُ غَصْبُهُ لَعَدَمِ إِثْمِهِ . قال في « الفروع » : كذا قال . ومنها ، لا يصحُّ ثَقُلُ الآبِقِ ، ويصحُّ فَرْضُهُ . ذكره ابنُ عَقِيلٍ ، وابنُ الزَّاغُونِي ، وغيرهما . [ ٨٦/١ ] وقَدَّمَهُ في « الفروع » وغيره ؛ لِأَن زَمَنَ فَرْضِهِ مُسْتَشْتَى شَرْعاً ، فلم يَغْصِبْهُ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يُطْلَأُ فَرْضُهُ قَوِيٌّ . وظاهر كلام ابنِ هُبَيْرَةَ ، صِحَّةُ صَلَاتِهِ مُطْلَقاً ، إِنْ لم يَسْتَحِلَّ الإِبَاقَ . ومنها ، تصحُّ صلاة مَنْ طَوَّلَ بِرَدِّ وَدِيعَةٍ ، أو غَصَبٍ ، قَبْلَ دَفْعِهَا إِلَى رَبِّهَا ، على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وذكر ابنُ الزَّاغُونِي عن طائفةٍ مِنَ الأصحابِ ، أَنَّهَا لا تصحُّ . وقال في « الفروع » : وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْ أَمَرَهُ سَيِّدُهُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى مَكَانٍ فَخَالَفَهُ وَأَقَامَ . ومنها ، لو غَيَّرَ هَيْئَةَ مَسْجِدٍ ، فَكَفَّرَهُ مِنَ الْمُغْصُوبِ . وَإِنْ مَتَّعَهُ غَيْرُهُ . وقيل : أَوْ زَحَمَهُ وَصَلَّى مَكَانَهُ ، فَقَبِلَ الصَّحَّةَ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا في « الفروع » ، و « ابن تيميم » . قال في « الفروع » : وَعَدَمُ الصَّحَّةِ فِيهَا أَوْلَى ؛ لِتَحْرِيمِ الصَّلَاةِ فِيهَا . وَقَدَّمَ في « الرَّعَايَةِ » الصَّحَّةَ مَعَ الْكَرَاهَةِ . قال في « الفائق » : صَحَّتْ فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْأَقْوَى الْبُطْلَانُ . وَمِنْهَا ، يَصِحُّ الْوُضُوءُ ، وَالْأَذَانُ ، وَإِخْرَاجُ الزَّكَاةِ ، وَالصَّوْمُ ، وَالْعَقْدُ فِي مَكَانٍ غَصَبٍ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقيل : هُوَ كَصَلَاةٍ . وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ وَغَيْرُهُ فِي الشَّرَاءِ . وَمِنْهَا ، لَوْ تَقَوَّى عَلَى آدَاءِ عِبَادَةٍ بِأَكْلِ مُحَرَّمٍ ، صَحَّتْ . وقال أحمدُ ، في بَيْتٍ حُفِرَتْ بِمَالٍ غَصَبٍ : لَا يُتَوَضَّأُ مِنْهَا . وعنه ، إِنْ لم يَجِدْ غَيْرَهَا ، لَا أَذْرِي . وَيَأْتِي إِذَا صَلَّى عَلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ أَوْ مُصَلَّاهُ ، فِي الْبَابِ الْآتِي بَعْدَ قَوْلِهِ : وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْمَوْضِعِ الْمُغْصُوبِ .

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا نَجِسًا ، صَلَّى فِيهِ وَأَعَادَ عَلَى الْمَنْصُوصِ .

٣١٢ - مسألة : ( وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا نَجِسًا صَلَّى فِيهِ ) وذلك لأنَّ سِتْرَ الْعُورَةِ آكَدُ مِنْ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْآدَمِيِّ بِهِ فِي سِتْرِ عَوْرَتِهِ ، وَوُجُوبِهِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، فَكَانَ تَقْدِيمُهُ أَوْلَى . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُصَلِّي غُرْيَانًا ، وَلَا يُعِيدُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي النَّجَسَةِ<sup>(١)</sup> كُلِّهَا : يُخَيَّرُ فِي الْفِعْلَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِ وَاجِبٍ فِي كُلِّ الْفِعْلَيْنِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ السِتْرَ آكَدُ ، فَوَجَبَ تَقْدِيمُهُ ، وَلِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ وَجَدَ ثَوْبًا طَاهِرًا .

٣١٣ - مسألة : ( وَتَلَزَّمَهُ الْإِعَادَةُ عَلَى الْمَنْصُوصِ ) لِأَنَّهُ أَخْلَّ بِشَرْطِ

قوله : وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا نَجِسًا ، صَلَّى فِيهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : لَا تَصِحُّ فِيهِ مُطْلَقًا . بَلْ يُصَلِّي غُرْيَانًا ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ لِلْمَجْدِ فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَعَنْهُ ، إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ ، صَلَّى فِيهِ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقِيلَ : لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مُطْلَقًا مَعَ نَجَاسَةِ عَيْنِيَّةٍ ، كَجِلْدِ الْمَيْتَةِ ، فَيُصَلِّي غُرْيَانًا . قَالَ ابْنُ حَامِدٍ .

فَائِدَةٌ : حَيْثُ قُلْنَا : يُصَلِّي غُرْيَانًا . فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : يُعِيدُ .

قوله : وَأَعَادَ عَلَى الْمَنْصُوصِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَيَخْرُجُ أَنْ لَا يُعِيدُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّبْصِيرَةِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » . وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ

(١) فِي م : « النَّجَاسَةُ » .



وَيَخْرُجُ أَنْ لَا يُعِيدَ، بِنَاءٍ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي مَوْضِعٍ نَجَسٍ، لَا يُمَكِّنُهُ  
الْمَقْعُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

الصلوة مع القُدْرَةِ عليه، أَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّى مُحْدِثًا. ( وَيَخْرُجُ أَنْ لَا يُعِيدَ،  
بِنَاءٍ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي مَوْضِعٍ نَجَسٍ، لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ:  
لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. ) وهذا اخْتِيَارُ شَيْخِنَا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ مَنَعَهُ نَزْعَهُ، أَشْبَهَ

المُصَنَّفُ، وَالْمَحْجُذُ، وَصَاحِبُ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»، وَ«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ»،  
وَابْنُ مُتَّحَى فِي «شَرْحِهِ»، وَغَيْرُهُمْ. وَذَكَرَهُ فِي «الْمَذْهَبِ»، وَ«ابْنِ  
تَمِيمٍ»، وَغَيْرُهُمَا رِوَايَةً. وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْمَذْهَبِ»، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ».

تَبَيَّنَ: قَوْلُهُ: وَيَخْرُجُ أَنْ لَا يُعِيدَ. بِنَاءً عَلَى مَنْ صَلَّى فِي مَوْضِعٍ نَجَسٍ لَا  
يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ. فَمِمَّنْ خَرَجَ عَدَمُ الْإِعَادَةِ؛ أَبُو  
الْحَطَّابِ فِي «الْهِدَايَةِ»، وَصَاحِبُ «التَّلْخِيسِ»، وَ«الْبُلْعَةِ»،  
وَالْمُحَرَّرِ»، وَ«الْفَاتِقِ»، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ«الْحَاوِيَيْنِ»، وَغَيْرُهُمْ.  
قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «أُصُولِهِ»: سَوَّى بَعْضُ أَصْحَابِنَا بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ. وَلَمْ  
يُخْرِجْ طَائِفَةً مِنَ الْأَصْحَابِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَهُوَ أَظْهَرُ لظُهُورِ الْفَرْقِ  
بَيْنَهُمَا. وَكَذَا قَالَ فِي أُصُولِهِ. وَأَكْثَرُ مَنْ خَرَجَ خُرُوجُهَا مِمَّنْ صَلَّى فِي مَوْضِعٍ  
نَجَسٍ، كَمَا خَرَجَهُ الْمُصَنَّفُ هُنَا. وَخَرَجَهَا الْقَاضِي فِي «التَّغْلِيْقِ» مِنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ  
عَدَمِ الْمَاءِ وَالثَّرَابِ. وَأَمَّا مَنْ صَلَّى فِي مَوْضِعٍ نَجَسٍ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ لَا  
إِعَادَةَ عَلَيْهِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ. وَخَرَجَ الْإِعَادَةَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ  
الَّتِي قَبْلَهَا. وَلَمْ يُخْرِجْ بَعْضُهُمْ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الْأُصُولِ»: وَهُوَ  
أَظْهَرُ. وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، هُوَ مَا قَالَهُ أَوْ جَرَى مِنْهُ مَجْرَى الْقَوْلِ، مِنْ

(١) فِي: الْمَقْعِ ٣١٦/٢.

ما إذا لم يُمكنه . وهو مذهب مالك ، والأوزاعي . ولأنَّ التَّحرُّزَ من النجاسة شرطٌ عَجَزَ عنه ، فسَقَطَ ، كالعجز عن السَّترَةِ ، فإن لم يجدْ إلاَّ ثوبَ حَرِيرٍ صَلَّى فيه ، ولا إعادةَ عليه ؛ لأنَّ تَحْرِيمَ لُبْسِهِ يُزَوِّلُ بالحاجة

تَنْبِيهِ أَوْ غَيْرِهِ .

الإنصاف

وفي جوازِ نِسْتِهِ إليه من جهةِ القياسِ ، أو من فعله ، أو من مفهومِ كلامه ، وَجْهان للأصحاب . فعلى القول بأنَّ ما قيسَ على كلامه مذهبه ؛ لو أَقْنَى في مسألتين مُتَشَابِهَتَيْنِ بِحُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ في وَقْتَيْنِ ، لم يَجْزِ النَّقْلُ والتَّخْرِيجُ من كُلِّ واحدةٍ منهما إلى الأخرى ، كقول الشَّارِعِ . ذَكَرَهُ أَبُو الحَطَّابِ في « التَّمْهِيدِ » وغيره . وقَدَّمَهُ ابنُ مُفْلِحٍ ، في « أَصُولِهِ » ، والطَّوْفِيُّ في « أَصُولِهِ » ، و « شَرْحِهِ » ، وصاحبُ « الحاوِي الكَبِيرِ » . وَجَزَمَ بِهِ المُصَنِّفُ في « الرُّوضَةِ » . وَذَكَرَ ابنُ حَامِدٍ عن بعضِ الأصحابِ الجوازَ . قَالَ الطَّوْفِيُّ في « أَصُولِهِ » : « والأوَّلَى جوازُ ذلك ، بعدَ الجَدِّ والبحثِ مِنْ أَهْلِهِ . وَجَزَمَ بِهِ في « المُطْلَعِ » . وقَدَّمَهُ في « الرُّعَايَتَيْنِ » . قُلْتُ : كَثِيرٌ مِنَ الأصحابِ ، مُتَّفَقُهُمْ وَمُتَأَخِّرُهُمْ ، على جوازِ النَّقْلِ والتَّخْرِيجِ ، وهو كَثِيرٌ في كلامِهِمْ في الْمُخْتَصَرَاتِ والمُطَوَّلَاتِ ، وفيهِ دَلِيلٌ على الجوازِ . وَأُطْلِقَهُمَا في « الفُرُوعِ » في خُطْبَةِ الكِتَابِ . فعِلِ الأوَّلَ ، يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ الْمُخْرَجُ وَجْهًا لَمَنْ خَرَّجَهُ . وعلى الثَّانِي ، يَكُونُ رِوَايَةُ مُخَرَّجَةً ، على مَا يَأْتِي بَيَانُهُ وتَحْرِيرُهُ آخِرَ الكِتَابِ ، في القَاعِدَةِ . وكَذَا لو نَصَّ على حُكْمٍ في الْمَسْأَلَةِ ، [ ٨٦/١ ط ] وَسَكَتَ عن تَطْيِيرِهَا ، فَلَمْ يَنْصُ على حُكْمٍ فِيهَا ، لَا يَجُوزُ نَقْلُ حُكْمِ الْمُتَصَوِّرِ عَلَيْهِ إلى الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ، بَلْ هُنَا عَدَمُ النَّقْلِ أَوَّلَى . قَالَ الطَّوْفِيُّ في « مُخْتَصَرِهِ » وغيره . وَقَالَ في « شَرْحِهِ » : وَقياسُ الجوازِ في التِّي قَبْلَهَا ، نَقْلُ حُكْمِ الْمُتَصَوِّرِ عَلَيْهِ إلى الْمَسْكُوتِ عَنْهُ ، إِذَا عَدِمَ الْفَرْقُ الْمُؤَثِّرُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ التَّطْيِيرِ الْبَالِغِ مِنْ أَهْلِهِ . انْتَهَى . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ فِيهَا ، وَعَلِيهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَكْثَرِ

إليه . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ يُخْرِجُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي السُّتْرَةِ النَّجِسَةِ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ثَوْبًا مَغْصُوبًا ، صَلَّى غُرْبَانًا ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُ لِحَقِّ آدَمِيٍّ ، أَشْبَهَ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَاءً مَغْصُوبًا . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي وُجُوبِ الإِعَادَةِ عَلَى مَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ النَّجِسِ رَوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا يُعِيدُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُعِيدُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ تُكُنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ .

الأصحاب . فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى لَا تَكُونُ إِلَّا فِي نَصِّينِ مُخْتَلَفَيْنِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ مُتَشَابِهَتَيْنِ ، وَأَمَّا التَّخْرِيجُ وَحْدَهُ ، فَهُوَ أَعْمٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكَلِّيَّةِ الَّتِي تَكُونُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُشْرَعِ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ بَنَى قَرَعًا عَلَى أَصْلٍ بِجَامِعٍ مُشْتَرَكٍ .

فَالْقَوْلُ : إِذَا صَلَّى فِي مَوْضِعٍ نَجِسٍ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ النِّجَاسَةُ رَطْبَةً ، أَوْ مَا غَايَةُ مَا يُمَكِّنُهُ ، وَجَلَسَ عَلَى قَدَمَيْهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَإِنْ كَانَتْ يَابَسَةً ، فَكَذَلِكَ . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَمَنْ مَحَلَّهُ نَجَسٌ بَضْرُورَةً ، أَوْ مَا ، وَلَمْ يُعِدْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . فَقَالَ : يُؤْمَرُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ ، فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » : أَصَحُّ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّهُ كَمَنْ صَلَّى فِي مَاءٍ وَطِينٍ . قَالَ الْقَاضِي : يُقَرَّبُ أَعْضَاءَهُ مِنَ السُّجُودِ ، بَحِثْ لَوْ زَادَ شَيْئًا لَمَسَّتْهُ النَّجَاسَةُ ، وَيَجْلِسُ عَلَى رِجْلَيْهِ ، وَلَا يَضَعُ عَلَى الْأَرْضِ غَيْرَهُمَا . وَعَنْهُ ، يَجْلِسُ وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : هِيَ الصَّحِيحَةُ . وَهِيَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الْمَذْهَبُ » .

(١) فِي ١ : « الشَّرْع » .

المقتع وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ سَتَرَهَا ، .....

الشرح الكبير

٣١٤ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ سَتَرَهَا ) إذا لم يجد [١/١٥٧] إِلَّا مَا يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ حَسْبُ ، بدأ بها وترك منكبيه ؛ لأنَّ سَتْرَ العَوْرَةِ مُتَّفَقٌ عَلَى وَجُوهِه ، وَسَتْرَ الْمَنْكِبَيْنِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، وَلأنَّ سَتْرَ العَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، ففِيهَا أَوْلَى . وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ مَعَهُ ثَوْبٌ وَاحِدٌ لَطِيفٌ ، إِنْ سَتَرَ عَوْرَتَهُ انْكَشَفَ مَنْكِبَاهُ ، فَقَالَ : يُصَلِّي جَالِسًا ، وَيُرْسِلُهُ مِنْ وَرَائِهِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ وَعَجِيزَتِهِ . وَاحْتَجَّ لَذَلِكَ بِأَنَّ سَتْرَ الْمَنْكِبَيْنِ ، الْحَدِيثُ فِيهِ أَصَحُّ مِنْ سَتْرِ الْفَخِذَيْنِ ، وَالْقِيَامُ يَسْقُطُ فِي حَقِّ الْعُرْيَانِ ، وَلِهَذَا بَدَّلَ ، فَإِذَا صَلَّى جَالِسًا ، خَصَلَ سَتْرَ الْعَجِيزَةِ وَالْمَنْكِبَيْنِ بِالثَّوْبِ ، وَسَتَرَ العَوْرَةَ بِالْجُلُوسِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، اخْتَارَهُ

الإصناف

قوله : وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ سَتَرَهَا . إِنْ كَانَتِ السُّتْرَةُ لَا تَكْفِي إِلَّا العَوْرَةَ فَقَطْ ، أَوْ مَنْكِبَيْهِ فَقَطْ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ ، وَيُصَلِّي قَائِمًا ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُورُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يَسْتُرْ مَنْكِبَيْهِ وَيُصَلِّي جَالِسًا . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَهُوَ بَعِيدٌ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى سِتْرَةٍ تُتَسَبَّحُ أَنْ يَتْرَكَهَا عَلَى كَيْفِيَّتِهِ وَيَشُدُّهَا مِنْ وَرَائِهِ فَتَسْتُرُ دُبْرَهُ ، وَالْقَبْلُ مُسْتَوْرٌ بَضْمٌ فَخِذَيْهِ عَلَيْهِ ، فَيَحْصُلُ سَتْرُ الْجَمِيعِ . انْتَهَى . وَهَذَا الْقَوْلُ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْبَلَقَةِ» . وَإِنْ كَانَتِ السُّتْرَةُ تَكْفِي عَوْرَتَهُ فَقَطْ ، أَوْ تَكْفِي مَنْكِبَيْهِ وَعَجِزَتَهُ فَقَطْ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا أَيْضًا ، أَنَّهُ يَسْتُرْ عَوْرَتَهُ ، وَيُصَلِّي قَائِمًا ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» وَصَاحِبُ «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مُنْجَى فِي «شَرْحِهِ» ، وَصَاحِبُ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَسْتُرُ

فَإِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيعَهَا سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ ، ..... المنع

شيخنا<sup>(١)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، وَلِمَا رَوَى جَابِرٌ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ ضَيْقًا فَاشْدُدْهُ عَلَى حَقْوِكَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ لَهُ ثَوْبَانِ ، فَلْيَأْتِزِرْ وَلْيُرْتِدْ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَوْبَانِ ، فَلْيَأْتِزِرْ ثُمَّ لِيُصَلِّ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّ الْقِيَامَ مُتَّفَقٌ عَلَى وَجُوهِهِ ، فَلَا يَتْرُكُ لِأَمْرِ مُخْتَلَفٍ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣١٥ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيعَهَا ، سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ ) لَأَنَّهُمَا أَفَحَّشُ ، وَهِيَ عَوْرَةٌ بغيرِ خِلَافٍ .

مَنْكِبَيْهِ وَعَمْرُؤُهُ ، وَيُصَلِّي جَالِسًا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، الْإِنْصَافِ وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « ابْنِ عُيَيْنَانَ » ، وَغَيْرِهِمْ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يَكْفِ جَمِيعَهَا سَتَرَ الْفَرْجَيْنِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ، يَسْتُرُ مَنْكِبَيْهِ ، وَيُصَلِّي جَالِسًا .

(١) في : المغنى ٣١٧/٢ .

(٢) في : باب إذا كان الثوب ضيقاً يترز به ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٤٨ . كما أخرجه البخاري ، في : باب إذا كان الثوب ضيقاً ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١/١٠١ . ومسلم ، في : باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر ، من كتاب الزهد . صحيح مسلم ٤/٢٣٠٥ ، ٢٣٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣٣٥ .

(٣) في : المسند ٢/١٤٨ .

المقنع فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا جَمِيعًا سَتَرَ أَيُّهُمَا شَاءَ ، وَالْأَوَّلَى سَتَرَ الدُّبْرِ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ . وَقِيلَ : الْقُبْلُ أَوَّلَى .

الشرح الكبير ٣١٦ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا جَمِيعًا ، سَتَرَ أَيُّهُمَا شَاءَ ) لاسْتِوَائِهِمَا ( وَالْأَوَّلَى سَتَرَ الدُّبْرِ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ ) لِأَنَّهُ أَفْحَشُ وَيَنْفَرِجُ<sup>(١)</sup> فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . ( وَقِيلَ : الْقُبْلُ أَوَّلَى ) لِأَنَّهُ بِهِ يَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ ، وَالدُّبْرُ مَسْتَوْرٌ بِالْأَلْيَتَيْنِ .

الإيضاح قوله : فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا جَمِيعًا سَتَرَ أَيُّهُمَا شَاءَ . بلا نزاع أعلمه ، والخلاف إنما هو في الأولوية .

قوله : وَالْأَوَّلَى سَتَرَ الدُّبْرَ ، على ظاهرِ كَلَامِهِ . وهو المذهب . صححه المَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وصاحبُ « الحَاوِي الكَبِيرِ » . قال في « تَجْرِيدِ الْغَايَةِ » : سَتَرَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَخَبِّرِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ ثَمِيمٍ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : الْقُبْلُ أَوَّلَى . وَهُوَ رَوَايَةٌ حَكَاهَا غَيْرُ وَاحِدٍ . قُلْتُ : وَالتَّنْفُسُ تَمِيلُ إِلَى ذَلِكَ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » . وَقِيلَ بِالتَّسَاوِي . قَالَ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِ » : فَإِنْ لَمْ يَكْفِهِمَا سَتَرَ أَحَدَهُمَا ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » . وَقِيلَ : سَتَرَ أَكْثَرُهُمَا أَوَّلَى . وَاخْتَارَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

(١) في الأصل : « وينفرج » ،

وإن بُذِلَتْ لَهُ سِتْرَةٌ ، لَزِمَهُ قَبُولُهَا ، إِذَا كَانَتْ عَارِيَّةً .

الشرح الكبير

٣١٧ - مسألة : ( وإن بُذِلَتْ لَهُ سِتْرَةٌ ، لَزِمَهُ قَبُولُهَا ، إِذَا كَانَتْ عَارِيَّةً ) لَأَنَّ الْمِنَّةَ لَا تَكْثُرُ فِي الْعَارِيَّةِ ، فَيَكُونُ قَادِرًا عَلَى سِتْرِ عَوْرَتِهِ بِمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ . وَإِنْ كَانَتْ هِبَةً ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهَا ؛ لِأَنَّ الْمِنَّةَ تَكْثُرُ فِيهَا . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَارَ فِي كَشْفِ عَوْرَتِهِ أَكْثَرُ مِنَ الضَّرْرِ فِيمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْمِنَّةِ . وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يَبِيعُهُ سِتْرَةً ، أَوْ يُوجِرُهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ ، أَوْ زِيَادَةِ يَسِيرَةٍ ، وَقَدَّرَ عَلَى الْعَوَضِ ، لَزِمَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَدَّرَ عَلَى شِرَاءِ الْمَاءِ بِذَلِكَ ، وَفِيهِ وَجْهَانِ ، مَضَى تَوْجِيهُهُمَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قلت : لو قيل على هذا بالوجوب ، لكان له وَجْهٌ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي الْإِنْصَافِ « الْفُرُوعِ » .

قوله : وإن بُذِلَتْ لَهُ سِتْرَةٌ ، لَزِمَهُ قَبُولُهَا ، إِذَا كَانَتْ عَارِيَّةً . وهو المذهب ، وعليه الجمهور ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقِيلَ : لَا يَلْزَمُهُ .

فأُثْبِتَانِ ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، لَوْ وَهَبَتْ لَهُ سِتْرَةً ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ هُنَا . وَقِيلَ : يَلْزَمُهُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَبِي الْخَطَّابِ . الثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ تَحْصِيلُ السِتْرِ بِقِيَمَةِ الْمِثْلِ ، وَالزِّيَادَةُ هُنَا عَلَى قِيَمَةِ الْمِثْلِ مِثْلُ الزِّيَادَةِ فِي مَاءِ الْوَضوءِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ .

(١) في : المنى ٣١٥/٢ .

المنع **فَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ صَلَّى جَالِسًا يُؤْمِيْ إِيمَاءً، فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا جَازَ . وَعَنهُ ، أَنَّهُ يُصَلِّي قَائِمًا وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ .**

**٣١٨ - مسألة :** ( فَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ صَلَّى جَالِسًا يُؤْمِيْ إِيمَاءً ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا جَاز . وعنه ، أَنَّهُ يُصَلِّي قَائِمًا وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ ) لَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ عَنِ الْعُرْيَانِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطُ عَجَزٍ عَنْهُ [١٥٧/١] ، فَلَمْ تَسْقُطِ الصَّلَاةُ بَعَجْزِهِ عَنْهُ ، كَالِاسْتِقْبَالِ ، وَيُصَلِّي جَالِسًا ، يُؤْمِيْ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يُصَلِّي قَائِمًا كَغَيْرِ الْعُرْيَانِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعْ فَقَاعِدًا » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْقِيَامِ

الشرح الكبير

قوله : فَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ ، صَلَّى جَالِسًا ، يُؤْمِيْ إِيمَاءً ، فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا ، جَاز . صَرَّحَ بِأَنَّهُ الصَّلَاةُ جَالِسًا وَقَائِمًا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا ؛ فَإِنَّهُ يَرْكُعُ وَيَسْجُدُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَقُوَّةُ كَلَامِهِ ، أَنَّ الصَّلَاةَ جَالِسًا أَوَّلَى ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : عَلَيْهِ عَامَّةُ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : تَجِبُ الصَّلَاةُ جَالِسًا وَالْحَالَةُ هَذِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : لَا يَصَلُّونَ قِيَامًا ، إِذَا رَكَعُوا وَسَجَدُوا ، بَدَثَ عَوْرَاتِهِمْ ،

الإنصاف

(١) في : باب إذا لم يطق قاعدا صلى على جنب ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٥٩/٢ ، ٦٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صلاة القاعد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٦٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة المهض ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٦/٤ .



مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ تَرْكُهُ ، كَالْقَادِرِ عَلَى السَّتْرِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى  
عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ، أَنَّ قَوْمًا انْكَسَرَتْ بِهِمْ مَرَائِبُهُمْ ، فَخَرَجُوا غَرَاءً ، قَالَ :  
يُصَلُّونَ جُلُوسًا ، يُؤْمِنُونَ بِإِمَاءِ بَرٍّ وَوَسِيهِمْ . وَلَمْ يُنْقَلْ خِلَافُهُ ، وَلِأَنَّ السَّتْرَ  
أَكَدُّ مِنَ الْقِيَامِ لِأَمْرَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ مَعَ الْقُدْرَةِ بِحَالٍ ، وَالْقِيَامُ  
يَسْقُطُ فِي النَّافِلَةِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ السَّتْرَ لَا يَخْتَصُّ الصَّلَاةَ ، بِخِلَافِ الْقِيَامِ ،  
فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَرْكِ<sup>(١)</sup> أَحَدِهِمَا ، فَتَرَكَ الْأَخْفَ أَوَّلَى . فَإِنْ قِيلَ : فَلَا  
يَحْصُلُ السَّتْرُ كُلُّهُ مَعَ قَوَاتٍ ثَلَاثَةٍ أَرْكَانٍ ؛ الْقِيَامِ ، وَالرُّكُوعِ ،  
وَالسُّجُودِ . فَالْجَوَابُ ؛ أَنَّا إِذَا قُلْنَا : الْعَوْرَةُ الْفَرَجَانِ . فَقَدْ حَصَلَ  
سِتْرُهُمَا ، وَإِنْ قُلْنَا : هُمَا بَعْضُ الْعَوْرَةِ . فَهُمَا أَكَدُّهَا وَجُوبًا ، وَأَفَحْشُهَا  
فِي النَّظَرِ ، فَكَانَ سِتْرَهُمَا أَوَّلَى . وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى كَمَا أُمِرَ ،  
أَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ . فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا جَازَ ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ يُصَلِّي جَالِسًا وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ  
أَكَدُّ مِنَ الْقِيَامِ ؛ لَكُونِهِ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ ، وَلَا يَسْقُطُ فِيمَا يَسْقُطُ فِيهِ الْقِيَامُ

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يُصَلِّي قَائِمًا وَيَسْجُدُ بِالْأَرْضِ . يَعْنِي ،  
يَلْزِمُهُ ذَلِكَ . اخْتَارَهَا الْآجُرِّيُّ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي » [ ٨٧/١ ] الْكَبِيرِ  
وغيرُهُمَا . وَقَدَّمَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَوْلُ الرُّزْكَاشِيِّ : وَأَمَّا مَا  
حَكَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي « الْمُقْنَعِ » ، مِنْ وَجوبِ الْقِيَامِ ، عَلَى رِوَايَةٍ ، فَمُنْكَرٌ لَا نَعْرِفُهُ ،  
لَا عِبْرَةً بِهِ ، وَلَا تِلْكَافًا إِلَيْهِ . وَهَذَا أَغْجَبُ مِنْهُ ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ مَشْهُورَةٌ مَنْقُولَةٌ  
فِي الْكُتُبِ الْمُطَوَّلَةِ وَالْمُخْتَصَرَةِ . وَذَكَرَهَا ابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَتِهِ » ، وَابْنُ  
تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « التَّنْظِيرِ » ، وَغَيْرُهُمْ .

وهو التَّفَلُّ . والأوَّلَى الإيمانُ بالسُّجُودِ ؛ لأنَّ القيامَ سَقَطَ عنهم لِحِفْظِ العَوْرَةِ ، وهى فى حالِ السُّجُودِ أَفْحَشُ ، فكانَ سُقُوطُهُ أوَّلَى . وإنَّ صَلَّى قائِماً ، وَرَكَعَ وَسَجَدَ بالأَرْضِ ، جاز فى ظاهرِ كلامِ أحمدَ . وهو قولُ أصحابِ الرَّأْيِ ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَرْكِ أَحَدِ الواجِبَيْنِ ، فأَيُّهُمَا تَرَكَ فقد أتَى بالآخرِ . وعلى أىِّ حالٍ صَلَّى فَإِنَّهُ يَتَضَامُ ولا يَتَجافَى ، قيل لأبى عبدِ اللَّهِ: يَتَضَامُونَ أم يَتَرَبَّعُونَ ؟ قال : بل يَتَضَامُونَ . وقد قيل : إنَّهُم يَتَرَبَّعُونَ فى حالِ القيامِ ، كصلاةِ النَّافِلَةِ قاعداً . والأوَّلُ أوَّلَى .

**فصل :** فإذا وَجَدَ العَرِيانُ جِلْدًا طاهِراً ، أو وَرَقاً يُمكنُ خَصْفُهُ عليه ، أو حَشِيشاً يُمكنُ رَبْطُهُ عليه ، فَيَسْتَرُّ ، لَزِمَهُ ؛ لأنَّهُ قَادِرٌ على سِتْرِ عَوْرَتِهِ بطاهرٍ لا يَضُرُّهُ ، وقد سَتَرَ النَّبِيُّ ﷺ رِجْلَيْ مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ بالإِذْخِرِ لَمَّا لم يَجِدْ سِتْرَةً . [ ١٥٨/١ ] وإنَّ وَجَدَ طِيناً يَطْلُبُ بِهِ جَسَدَهُ ، لم يَلْزِمَهُ ؛ لأنَّهُ يَتَنَأَثَرُ إِذَا جَفَّ ، وفيه مَشَقَّةٌ ، ولا يُغَيِّبُ الخِلْقَةَ ، وقال ابنُ عَقِيلٍ :

واختارَهُ الآجُرُّى ، وصاحبُ « الحاوى » ، وهو مذهبُ مالِكٍ ، والشَّافِعِى ، بل قولُهُ مُنْكَرٌ ، لا يُعْرَفُ لَهُ مُوافِقٌ على ذلك ، غَايَتُهُ أَنَّ بَعْضَهُمْ لم يَذْكُرْهَا ، ولا يَلْزِمُ مِنْ عَدَمِ ذِكْرِهَا عَدَمُ إثباتِها ، وإِنَّمَا نَفَّاهَا ابنُ عَقِيلٍ ، على ما يَأْتِى مِنْ كلامِهِ فى المصلَّى جماعةً . وَمِنْ أَثْبَتَ مَقَدَّمَ على مَنْ نَفَى . وقيل : يَصَلُّى قائِماً ويُومِئُ . وحكى الشُّيرَازِىُّ وَمَنْ تَابَعَهُ وَجْهًا فى المُنْفَرِدِ ؛ أَنَّهُ يَصَلُّى قائِماً ، بِخِلَافِ مَنْ يَصَلُّى جماعةً . قال : بِنَاءً على أَنَّ السِتْرَ كانَ لِمَعْنَى فى غيرِ العَوْرَةِ . وهو عن أَغْنِى النَّاسِ . ونَقَلَ الأَثَرُ ، إنَّ ثَوَارِىَ بَعْضِ العُرَاةِ عن بَعْضِ ، فَصَلُّوا قِيامًا ، فلا بأسَ . قال القاضى : ظاهرُهُ ، لا يَلْزِمُ القيامُ خَلْوَةً . ونَقَلَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَحَبَّ إِلِىَّ أَنَّ يَصَلُّوا جُلُوسًا . وظاهرُهُ لا فَرْقَ بَيْنَ الخَلْوَةِ وَغَيْرِهَا . وقال : وهو المذهبُ . قال

يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَرُّ ، وَمَا تَنَاقَرَتْ سَقَطَ حُكْمُهُ ، وَاسْتَتَرَ بِمَا بَقِيَ . وَهُوَ قَوْلُ  
بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ . وَإِنْ وَجَدَ مَاءً ، لَمْ يَلْزَمُهُ التَّزَوُّلُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ كَدِرًا ؛ لِأَنَّ  
عَلَيْهِ فِيهِ مَشَقَّةٌ وَضَرَرًا ، «وَلَا يَحْصُلُ بِهِ السَّتْرُ» . وَإِنْ وَجَدَ حُفْرَةً لَمْ  
يَلْزَمُهُ التَّزَوُّلُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَلْصِقُ بِجَسَدِهِ ، فَهِيَ كَالْجِدَارِ . وَإِنْ وَجَدَ  
سِتْرَةً تُضَيِّرُ بِهِ ، كِبَارِيَّةً<sup>(١)</sup> وَنَحْوَهَا ، لَمْ يَلْزَمُهُ الْاسْتِنَارُ بِهَا ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ  
الضَّرَرِ وَالْمَنْعِ مِنْ إِكْمَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

ابْنُ عَقِيلٍ فِي «رَوَائِئِهِ» : لَا تَخْتَلِفُ الرِّوَايَةُ ؛ أَنَّ الْعُرَاةَ إِذَا صَلُّوا جَمَاعَةً ، يَصَلُّونَ  
جُلُوسًا ، وَلَا يَجُوزُ قِيَامًا ، وَاخْتَلَفَ فِي الْمُنْفَرِدِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَالْجَمَاعَةِ . انْتَهَى .  
قَوْلُهُ : فَإِنْ عَدِمَ بِكُلِّ حَالٍ ، صَلَّى جَالِسًا ، يُؤْمَى إِمَاءً . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،  
أَنَّهُ إِذَا صَلَّى جَالِسًا ، أَوْمَأَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ  
مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَسْتَجِدُّ بِالْأَرْضِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَصَاحِبُ «الْحَاوِي» .  
وَأُطْلِقَ هُمَا فِي «الْمَذْهَبِ» ، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ،  
و«الْبُلْعَةِ» .

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ قُلْنَا : يَصَلِّي جَالِسًا . فَإِنَّهُ لَا يَتَرَبَّعُ ، بَلْ يَنْضَامُ ،  
بِأَنَّهُ يَضُمُّ إِحْدَى فَخِذَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ، وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ ،  
وَالْيَمِينِيُّ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَعَنْهُ ، يَتَرَبَّعُ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفَادَاتِ» ،  
و«الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» .  
وَقَالَ : نَصَّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . الثَّانِيَةُ ، حَيْثُ صَلَّى  
عُزَيَاتًا ، فَإِنَّهُ لَا يُعِيدُ إِذَا قَدَّرَ عَلَى السَّتْرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ

(١-١) فِي م : «وَلَا يَحْصُلُ» .

(٢) الْهَارِثَةُ : الْحَصِيرُ الْمَسْجُودُ .

وَأَنَّ وَجَدَ السُّتْرَةَ قَرِيبَةً مِنْهُ فِي أَثْنَاءِ [١١٦] الصَّلَاةِ سَتَرَ وَبَنَى ،  
وَأَنَّ كَانَتْ بَعِيدَةً سَتَرَ وَابْتَدَأَ .

٣١٩ - مسألة : ( وَأَنَّ وَجَدَ السُّتْرَةَ قَرِيبَةً مِنْهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، سَتَرَ  
وَبَنَى ، وَأَنَّ كَانَتْ بَعِيدَةً ، سَتَرَ وَابْتَدَأَ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْعَرِيَّانِ مَتَى  
قَدَّرَ عَلَى السُّتْرَةِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، وَأَمَكْنَهُ مِنْ غَيْرِ زَمَنِ طَوِيلٍ وَلَا عَمَلٍ كَثِيرٍ ،  
سَتَرَ وَبَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنَ الصَّلَاةِ ، كَأَهْلِ قُبَاءَ لَمَّا عَلِمُوا بِتَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ ،  
اسْتَدَارُوا إِلَيْهَا وَأَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ . وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ السُّتْرُ إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ ، أَوْ  
زَمَنِ طَوِيلٍ ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْمُضِيُّ فِيهَا إِلَّا بِمَا يُنَافِيهَا مِنَ  
الْعَمَلِ الْكَثِيرِ ، أَوْ فِعْلِهَا بِدُونِ شَرْطِهَا ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْعُرْفِ ؛  
لِأَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ تَوْقِيفًا . وَذَكَرَ الْقَاضِي ( فِي الْأُمَةِ إِذَا عَتَقَتْ فِي أَثْنَاءِ  
الصَّلَاةِ ، وَهِيَ مَكْشُوفَةُ الرَّأْسِ ، وَوَجَدَتْ السُّتْرَةَ احْتِمَالًا ، أَنَّ

الْأَصْحَابُ . وَالْحَقُّ الدِّينَوْرِيُّ بِعَادِمِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .  
قَوْلُهُ : وَأَنَّ وَجَدَ السُّتْرَةَ قَرِيبَةً مِنْهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ - يَعْنِي ، قَرِيبَةً عُرْفًا - سَتَرَ  
وَبَنَى ، وَأَنَّ كَانَتْ بَعِيدَةً عُرْفًا ، سَتَرَ وَابْتَدَأَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ .  
وَقِيلَ : يَنْبَغِي مُطْلَقًا . وَقِيلَ : لَا يَنْبَغِي مُطْلَقًا . وَقِيلَ : إِنْ انْتَهَرَ مَنْ يُنَاقِلُهُ إِيَّاهَا ، لَمْ  
تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ انْتِظَارُ وَاجِدٍ ، كَانْتَظَارِ الْمَسْبُوقِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِذَا قَدَّرَ عَلَى السُّتْرَةِ  
فِي الصَّلَاةِ ، فَهَلْ يَسْتَأْنِفُ أَوْ يَنْتَبِئُ ؟ يُخْرِجُ عَلَى الْمُتَيَمِّمِ جِدُّ الْمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ،  
وَجَوَزَ لِلْأُمَةِ إِذَا عَتَقَتْ فِي الصَّلَاةِ ، الْبِنَاءَ مَعَ الْقُرْبِ ، وَجَهًا وَاجِدًا .

فَاتَّةٌ : لَوْ قَالَ لِأَمْتِهِ : إِنَّ صَلَاتِي رَكْعَتَيْنِ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ ، فَأَنْتِ حُرَّةٌ .  
فَصَلَّيْتُ كَذَلِكَ عَاجِزَةً عَنْ سِتْرَةٍ ، عَتَقَتْ ، وَصَحَّتِ الصَّلَاةُ وَمَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ

صَلَاتُهَا لَا تَبْطُلُ بِانْتِظَارِهَا وَإِنْ طَالَ ؛ لِأَنَّهُ انْتِظَارٌ وَاجِبٌ<sup>(١)</sup> . وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا صَلَّتُ فِي زَمَنِ طَوِيلٍ عَارِيَّةٌ ، مَعَ امْتِكَانِ السُّتْرِ ، فَلَمْ تَصِحَّ ، كَالصَّلَاةِ كُلِّهَا . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِمَا لَوْ أَتَمَّتْ صَلَاتُهَا حَالَ<sup>(٢)</sup> انْتِظَارِهَا أَوْ انْتَبَهَتْ مَنْ يَأْتِي فَيُنَاوِلُهَا ، وَقِيَاسُ الْكَثِيرِ عَلَى الْيَسِيرِ فَاسِيدٌ ؛ لِمَا ثَبَتَ فِي الشَّرْعِ مِنَ الْعَفْوِ عَنِ الْيَسِيرِ دُونَ الْكَثِيرِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ .

**فصل :** فَإِنْ صَلَّى غُرَيَّانَا ، ثُمَّ بَانَ مَعَهُ سِتْرَةٌ أَنْسَبَهَا ، أَعَادَ ؛ لِأَنَّهُ مُفَرِّطٌ ، كَمَا قُلْنَا فِي الْمَاءِ .

تَصِحُّ الصَّلَاةُ ، دُونَ الْعِنَقِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

**فَالِدَتَانِ ؛** إِحْدَاهُمَا ، حُكْمُ الْمُعْتَقَةِ فِي الصَّلَاةِ حُكْمُ وَاجِدِ السُّتْرَةِ فِي الصَّلَاةِ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا وَتَفْصِيلًا ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ حَامِدٍ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَوْ عَقَّتْ الْأُمُّ فِي الصَّلَاةِ ، فَهِيَ كَالْغُرَيَّانِ يَجِدُ السُّتْرَةَ ، لَكُنَّ حُكْمَهَا فِي الْبِنَاءِ مَعَ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ كَمَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ . وَكَذَا إِنْ أَطَارَتِ الرِّيحُ سِتْرَ آلِهِ وَاجْتَنَحَ إِلَى عَمَلٍ كَثِيرٍ ، بِخِلَافِ الْعَارِي ؛ إِذِ الصَّحِيحُ فِيهِ عَدَمُ تَخْرِيجِهِ عَلَى مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ . انْتَهَى . وَلَوْ جَهَلَتِ الْعِنَقُ ، أَوْ وُجُوبَ السُّتْرَةِ ، أَوْ الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ ، لَزِمَهَا الْإِعَادَةُ ، كَخِيَارِ مُعْتَقَةٍ تَحْتَ عَيْدٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ طُعِنَ فِي دُبُرِهِ ، فَصَارَتِ الرِّيحُ تَتَمَسَّكُ فِي حَالِ جُلُوسِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ خَرَجَتْ مِنْهُ ، لَزِمَهُ السُّجُودُ بِالْأَرْضِ . نَهَضَ عَلَيْهِ ، تَرْجِيحًا لِلرُّكْنِ عَلَى الشَّرْطِ لَكُونِهِ مَقْصُودًا فِي نَفْسِهِ . وَخَرَجَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَمَنْ تَبِعَهُ ، أَنَّهُ يُؤْمَى ، بِنَاءً عَلَى الْغُرَيَّانِ . وَقَوَاهُ هُوَ وَصَاحِبُ

(١) فِي م : « وَاجِبٌ » .

(٢) فِي م : « فِي حَالٍ » .

وَتُصَلَّى الْعُرَاةُ جَمَاعَةً ، وَإِمَامُهُمْ فِي وَسْطِهِمْ ، .....

الشرح الكبير

٣٢٠ - مسألة : ( وتُصَلَّى العُرَاةُ جَمَاعَةً ، وإمامهم في وَسْطِهِمْ )  
الْجَمَاعَةُ تُشْتَرَعُ لِلْعُرَاةِ كَغَيْرِهِمْ ؛ لقول النبي ﷺ : « صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي  
الْجَمِيعِ تَفْضُلٌ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ ذَرَجَةً » . مُتَّفَقٌ  
عليه<sup>(١)</sup> . وهذا قولُ قَتَادَةَ . وقال مالكٌ ، والأوزاعيُّ ، وأصحابُ  
الرَّأْيِ : يُصَلُّونَ فُرَادَى . قال مالكٌ : وَيَتَّبَعْدُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ . وإن  
كانوا في ظُلْمَةٍ صَلَّوْا جَمَاعَةً ، وَيَتَقَدَّمُهُمْ إِمَامُهُمْ . وبه قال الشافعيُّ في  
[ ١٥٨/١ ط ] الْقَدِيمِ ، وقال في مَوْضِعٍ : الْجَمَاعَةُ وَالْإِفْرَادُ سَوَاءٌ ؛ لِأَنَّ فِي  
الْجَمَاعَةِ الْإِخْلَالَ بِسُنَّةِ الْمَوْقِفِ ، وَفِي الْإِفْرَادِ الْإِخْلَالَ بِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ .

« الْحَاوِي » . وَتَقَدَّمَ مَا يُثْبِتُهُ ذَلِكَ فِي الْخِيَصِرِ ، بَعْدَ قَوْلِهِ : وَكَذَلِكَ مَنْ بِهِ سَلَسُ  
الْبَوْلِ .

قوله : وَتُصَلَّى الْعُرَاةُ جَمَاعَةً - قال في « الْفُرُوعِ » : وَجُوبًا . قُلْتُ : وَهُوَ  
ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ - وَإِمَامُهُمْ فِي وَسْطِهِمْ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ إِمَامَ  
الْعُرَاةِ يَجِبُ أَنْ يَقِفَ بَيْنَهُمْ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَمَهُمْ  
مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ . فَعِلَى الْأَوَّلِ ، لَوْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، بَطَلَتْ . وَعَلَى الثَّانِي ، لَا تَبْطُلُ .  
وَلَوْ كَانَ الْمَكَانُ يَضِيقُ عَنْهُمْ صَفًّا وَاحِدًا ، صَلَّى الْكُلُّ جَمَاعَةً وَاحِدَةً ، وَإِنْ كَثُرَتْ  
صَفُوفُهُمْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . صَحَّحَهُ الْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب فضل صلاة الجماعة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٦٥/١ ،  
١٦٦ . وسلم ، في : باب فضل صلاة الجماعة ، وبيان التشديد في التخلف عنها ، من كتاب المساجد .  
صحيح مسلم ٤٥٠/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل الجماعة ، من أبواب الصلاة .  
عارضة الأحوذي ١٥/٢ . والنسائي ، في : باب فضل الجماعة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٨٠/٢ . وابن  
ماجه ، في : باب فضل الصلاة في جماعة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ٢٥٩/١ . وإمام مالك ،  
في : باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ، من كتاب الجماعة . الموطأ ١٢٩/١ .

الشرح الكبير

ووافقنا أن إمامهم يقوم وسطهم ، وعلى مشروعية الجماعة للنساء العراة ؛ لأن إمامتهن تقوم في وسطهن ، فلا يحصل الإخلال في حقهن بفضيلة الموقف . ولنا ، الحديث الذي ذكرنا ، ولأنهم قدرُوا على الجماعة من غير عذر ، أشبهوا المستترين ، ولا تسقط الجماعة لفوات السنة في الموقف ، كما لو كانوا في ضيق ولا يمكن تقديم أحدهم . وإذا شرعت الجماعة حال الخوف مع تعذر الاقتداء بالإمام في بعض الصلاة ، والحاجة إلى مفارقتها ، وفعل ما يبطل الصلاة في غير تلك الحال ، فأولى أن تشرع

وقيل : يصلون جماعتين فأكثر ؛ كالنساء والرجال . وهذا المذهب . جزم به [ ٨٧/١ ط ] في « الرعاية الصغرى » ، و « الحاوى » . وقدمه « ابن تميم » ، و « الرعاية الكبرى » . وقال في « المغنى » ، و « الشرح » ، و « ابن رزين » : فإن لم يسعهم صف واحد ، وقفوا صفوا ، وغضوا أبصارهم ، وإن صلى كل صف جماعة ، فهو أحسن .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو كانت السترة لواحد ، لزمه أن يصلي بها ، فلو أعارها وصلى غربائاً ، لم تصح صلاته ، ويستحب إعارتها بعد صلاته ، وصلى بها واحد بعد واحد ، فإن خافوا خروج الوقت ، دُفعت السترة إلى من يصلي فيها إماماً ، على الصحيح من المذهب ، ويصلى الباقي عراة . وقيل : لا يقدم الإمام بالسترة ، بل يصلي فيها واحد بعد واحد ، ولو خرج الوقت . وهل يلزم انتظار السترة ، ولو خرج الوقت في غير مسألة الإمام المتقدمة أم لا يلزم انتظارها ، كالقدرة على القيام بعده ؟ فيه وجهان . وأطلقهما في « الفروع » ؛ أحدهما ، لا يلزمه . قدمه ابن تميم ، والشارح ، وابن عبيدان ، وابن رزين ، وهو الصحيح الصواب . وجزم به في « الكافي » . والوجه الثاني ، يلزمه انتظارها ليصلي فيها ، ولو خرج الوقت .

المقنع وإن كانوا رجالاً ونساءً، صَلَّى كُلُّ نَوْعٍ لِنَفْسِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا فِي ضَيْقٍ، صَلَّى الرَّجَالُ وَاسْتَدْبَرَهُمُ النِّسَاءُ، ثُمَّ صَلَّى النِّسَاءُ وَاسْتَدْبَرَهُنَّ الرَّجَالُ.

الشرح الكبير ههنا . إذا ثبت هذا ، فإن إمامهم يكون في وسطهم ، ويصلون صفًا واحدًا ؛ لأنه أستر لهم ، فإن لم يسفهم صف واحد ، وقفوا صفوفًا وغضوا أبصارهم ، وإن صَلَّى كُلُّ صَفٍّ جَمَاعَةً ، فهو أحسن .

٣٢١ - مسألة : ( وإن كانوا رجالاً ونساءً ، صَلَّى كُلُّ نَوْعٍ لِنَفْسِهِمْ ) لئلا يرى بعضهم عورات بعض ، ( وإن كانوا في ضيق ، صَلَّى الرَّجَالُ وَاسْتَدْبَرَهُمُ النِّسَاءُ ، ثُمَّ صَلَّى النِّسَاءُ وَاسْتَدْبَرَهُنَّ الرَّجَالُ ) لئلا ينظر بعضهم إلى بعض .

الإيضاح قال المصنف ، في « المعنى » : وهذا أقيس . وقدمه في « الرعاية » ، وقال : وإن ضاق الوقت ، صَلَّى بها واحد . قلت : إن عيته رُبها ، ولأأقترعوا إن تشاحوا . انتهى . قال المصنف ، والشارح : وإن صَلَّى صاحب الثوب ، وقد بقي وقت صلاة واحدة ، استحب أن يغيره لمن يصلح لإمامتهم ، وإن أعاره لغيره جاز ، وصار حكمه حكم صاحب الثوب . فإن استَوَّوا ولم يكن الثوب لواحد منهم ، أقرع بينهم ؛ فيكون من تقع له القرعة أحق به ، ولأأقدم من يستحب البداءة بعاريته . وجعل المصنف واحد الماء أصلاً للزوم . قال في « الفروع » : كذا قال ، ولا فرق . وأطلق أحمد ، في مسألة القدرة على القيام بعد خروج الوقت ، الانتظار . وحمله ابن عقيل على اتساع الوقت . الثانية ، المرأة أولى بالستر للصلاة من الرجل . وتقدم آخر التيمم ، إذا بذلت ستره ، الأولى من الحي والميت ، أن يصلي الحي ، ثم يُكفّن الميت . على الصحيح من المذهب . وتقدم بعدها إذا



**فصل :** فإن كان مع العُراة واحد له سِتْرَةٌ ، لَزِمَ الصلاةُ فيها ، فإن أَعَارَهَا وصَلَّى غُرْبَانًا ، لم تَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى السِتْرِ ، وإذا صَلَّى فيه اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُعِيرَهُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ <sup>(١)</sup> وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ طَعَامٌ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَتِهِ ، وَوَجَدَ مُضْطَرًّا ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ إِعْطَاؤُهُ ، وَإِذَا بَذَلَهُ لَهُمْ صَلَّى فِيهِ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يَجُزْ لَهُمُ الصَّلَاةُ عُرَاةً ؛ لَقُدْرَتِهِمْ عَلَى السِتْرِ ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا ضَيْقَ الْوَقْتِ ، فَيُصَلُّوا <sup>(٢)</sup> عُرَاةً جَمَاعَةً ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا فِي سَفِينَةٍ لَا يُمْكِنُ جَمِيعُهُمُ الصَّلَاةَ قِيَامًا ، صَلَّى وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، إِلَّا أَنْ يَخَافُوا فَوَاتَ الْوَقْتِ ، فَيُصَلِّيَ وَاحِدٌ قَائِمًا وَالْبَاقُونَ قُعُودًا ، كَذَلِكَ هَذَا ، وَلِأَنَّ هَذَا يَحْصُلُ بِهِ إِدْرَاكُ الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَذَاكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِهِ السِتْرُ خَاصَّةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَنْتَظِرُوا الثَّوْبَ وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى شَرْطِ الصَّلَاةِ ، فَلَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ بِذَوْنِهِ ، كَوَاجِدِ الْمَاءِ لَا يَتَيَمَّمُ وَإِنْ خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٣)</sup> : وَهَذَا أَقْسُ عِنْدِي . فَإِنْ اِمْتَنَعَ صَاحِبُ الثَّوْبِ مِنْ إِعَارَتِهِ [ ١٥٩/١ ] ، فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤْمَهُمْ ، وَيَقِفَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ، فَإِنْ كَانَ أُمِّيًّا وَهُمْ قُرَاءً ، صَلَّى الْعُرَاةُ جَمَاعَةً وَصَاحِبُ الثَّوْبِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْمَهُمْ ؛ لِكُونِهِ أُمِّيًّا ، وَلَا يَأْتِمُّ بِهِمْ ؛ لِكُونِهِمْ عُرَاةً وَهُوَ مُسْتَتِرٌ . وَإِنْ صَلَّى وَبَقِيَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يُعِيرَهُ لِمَنْ يَصْلُحُ لِإِمَامَتِهِمْ ، وَإِنْ

احتاج إلى إلفافة الميت . وهل يُصَلِّي عليه غُرْبَانًا . أَوْ يَأْخُذُ لِفَاقَتِهِ ؟ .

(١) سورة المائدة ٢ .

(٢) في م : فصلون ٤ .

(٣) في : المغنى ٣٢٢/٢ .

وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى كَيْفِيَّةِ ثَوْبًا وَلَا يَرُدُّ  
أَحَدَ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَتِفِ الْأُخْرَى .

المنع

الشرح الكبير  
أَعَارَهُ لغيره ، جاز ، وصار حُكْمُهُ حُكْمَ صَاحِبِ الثَّوْبِ ، فَإِنْ اسْتَوَّوْا ، وَلَمْ  
يَكُنِ الثَّوْبُ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ ، أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ ، فَيَكُونُ مَنْ تَقَعُ لَهُ الْقُرْعَةُ أَحَقُّ بِهِ ،  
وَالْأَقْدَمُ مَنْ تُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ بِعَارِيَّتِهِ . وَإِنْ كَانُوا رَجَالًا وَنِسَاءً ، فَالنِّسَاءُ  
أَحَقُّ ؛ لِأَنَّ عَوْرَتَهُنَّ أَفْحَشُ ، وَسَتَرَهَا أَكْثَرُ . وَإِذَا صَلَّيْنِ فِيهِ أَخَذَهُ الرَّجُلُ .

٣٢٢ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَطْرَحَ عَلَى  
كَتِفِيهِ ثَوْبًا وَلَا يَرُدُّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَتِفِ الْأُخْرَى ) وهذا قول ابن  
مسعود ، والثوري ، والشافعي ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى  
عَنِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) . فَإِنْ فَعَلَ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . وَقَالَ  
ابْنُ أَبِي مُوسَى : يُعِيدُ الصَّلَاةَ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثِ ؛ لِلنَّهْيِ عَنْهُ . فَأَمَّا إِنْ  
رَدَّ أَحَدَ طَرَفَيْهِ عَلَى الْكَتِفِ الْأُخْرَى ، أَوْ ضَمَّ طَرَفَيْهِ بِيَدَيْهِ ، لَمْ يُكْرَهُ ؛ لِزَوَالِ  
السَّدْلِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ (٢) ، وَابْنِ عُمرَ (٣) الرُّخْصَةَ فِي السَّدْلِ . قَالَ

الإصناف  
قوله : وَيُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ السَّدْلُ . هذا المذهب . نصُّ عليه ، وعليه  
الأصحاب . وعنه ، إِنْ كَانَ تَحْتَهُ ثَوْبٌ ، لَمْ يُكْرَهُ ، وَالْأَكْرَهُ . وعنه ، إِنْ كَانَ تَحْتَهُ  
ثَوْبٌ وَإِذَا زَارَ ، لَمْ يُكْرَهُ ، وَالْأَكْرَهُ . وعنه ، لَا يُكْرَهُ مُطْلَقًا . حكاه الترمذي عن

(١) في : باب . ما جاء في السدل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥٠/١ . كما أخرجه  
الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٧٠/٢ .  
والدارمي ، في : باب النهي عن السدل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٠/١ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ٢٩٥/٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب كراهية السدل في الصلاة وتغطية القدم ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى  
٢٤٣/٢ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من كره السدل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٢٦٠/٢ .

ابن المنذر : لا أعلم فيه حديثاً يثبت . وحكاؤه الترمذي<sup>(١)</sup> ، عن أحمد .

الإمام أحمد . وعنه ، يخرم ، فيعيد ، وهى من المفردات . وأطلق الروايتين فى الإعادة فى « المستوعب » ، و « ابن نمير » . وقال أبو بكر : إن لم يبد عورته ، لم يعد باتفاق .

قوله : وهو أن يطرح على كتفيه ثوباً ، ولا يرد أحد طرفيه على الكتيف الأخرى . وهذا التفسير هو الصحيح ، وعليه جمهور الأصحاب . وجزم به فى « الهداية » ، و « المذهب » ، و « الخلاصة » ، و « الشرح » ، وغيرهم . وقدمه فى « التلخيص » ، و « الفروع » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويتين » ، و « المستوعب » ، ذكره فى أول باب ما يكره فى الصلاة فى اللباس ، وغيرهم . وقال الشيخ نقي الدين ، فى « شرح العمدة » : هذا الصحيح المنصوص عنه . وقدم فى « الرعاية الكبرى » ، هو أن يضع<sup>(٢)</sup> على كتفيه ثوباً منشوراً ولا يرد أحد طرفيه على أحد كتفيه . ونقل صالح ، هو أن يطرح الثوب على أحدهما ، ولم<sup>(٣)</sup> يرد أحد طرفيه على الآخر . وقدمه فى « الفائق » . وقال : نص عليه . وعنه ، هو أن يتجمل بالثوب ، ويرى طرفيه ، ولا يرد واحداً منهما على الكتيف الأخرى ، ولا يضم طرفيه بيديه . وهو قول فى « الرعاية » . ونقل ابن هانئ ، هو أن يرخى ثوبه على عاتقه لا يمسسه . وقيل : هو إسبال الثوب على الأرض . اختاره الأيمى ، وابن عتيق . وقال فى موضع آخر : مع طرحه على أحد كتفيه . وقيل : هو وضع وسط الرداء على رأسه ، وإرساله من وراءه على ظهره . وهى لبسة اليهود . وقيل : هو وضعه على عنقه ، ولم يردّه على كتفيه . اختاره القاضى .

(١) فى : باب ما جاء فى كراهية السدل فى الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٧١ / ٢ .  
ولفظه : وقال بعضهم : إنما كره السدل إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد ، فأما إذا سدل على القميص فلا بأس . وهو قول أحمد .

(٢) فى ط : « يترك » .

(٣) فى ١ : « لا » .

المقنع واشْتِمَالُ الصَّمَاءِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَضْطَبِعَ بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ .

الشرح الكبير

٣٢٣ - مسألة : (و) يُكْرَهُ (اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَضْطَبِعَ بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ) لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسَتَيْنِ ؛ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ بِثَوْبٍ لَيْسَ بَيْنَ قَرَجَيْهِ وَبَيْنَ السَّمَاءِ شَيْءٌ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . وَمَعْنَى الاضْطَبَاعِ : أَنْ يَجْعَلَ وَسَطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَطَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، كَلْبَسَةِ

الإصناف

قوله : واشْتِمَالُ الصَّمَاءِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ كَرَاهَةُ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَحْرُمُ ، فَيُعِيدُ . وَهِيَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَحَكَى ابْنُ حَامِدٍ ، وَجْهًا فِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِمُطْلَقًا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ ثَوْبٌ ، أَعَادَ . وَأُطْلِقَ الْخِلَافُ فِي الْإِعَادَةِ فِي «الرُّعَايَتَيْنِ» .

قوله : وَهُوَ أَنْ يَضْطَبِعَ بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ «الْمُذْهَبِ» ، وَ «الْخُلَاصَةِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي

(١) فِي : بَابِ مَا يَسْتَرُ الْعَوْرَةَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ ، وَفِي : بَابِ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ ، وَفِي : بَابِ بَيْعِ الْمَلَامَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : بَابِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ، وَبَابِ الْإِحْتِيَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٢/١ ، ١٠٣ ، ١٥٢ ، ٥٥/٣ ، ٩١ ، ١٩٠/٧ ، ١٩١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صَوْمِ الْعَبِيدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ ، وَفِي : بَابِ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ ، وَفِي : بَابِ فِي لِبْسَةِ الصَّمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٥٦٣/١ ، ٢٢٨/٢ ، ٣٢٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالْإِحْتِيَاءِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِلَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٦١/٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُجْتَبَى ١٨٥/٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا نَهَى عَنْهُ مِنَ الْبِلَاسِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١١٧٩/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣١٩/١ . وَالْإِسْنَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي لِبْسِ الثِّيَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . الْمُوطَأُ ٩١٧/٢ . وَالْإِسْنَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١٩/٢ ، ٣٨٠ ، ٤١٩ ، ٤٣٢ ، ٤٦٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ ، ٥١٠ ، ٥٢٩ ، ٦/٣ ، ١٣ ، ٤٦ ، ٦٦ ، ٩٥ ، ٩٦ .

المُحْرِم ، وهذا هو اشتِمَال الصَّمَاءِ . ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ، وَجَاءَ مُفَسِّرًا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بِذَلِكَ ، مِنْ رِوَايَةِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَظُنُّهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ<sup>(١)</sup> . وَإِنَّمَا كُرِهَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ غَيْرُهُ ، بَدَتْ عَوْرَتُهُ كَذَلِكَ . رَوَاهُ حَنْبَلٌ ، عَنْ أَحْمَدَ . أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، فَتِلْكَ لُبْسَةُ الْمُحْرِمِ ، وَقَدْ فَعَلَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ مُحَرَّمًا ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ ، وَرَوَى أَبُو بَكْرِ بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ [ ١٥٩/١ ط ] الرَّجُلُ ثَوْبًا وَاحِدًا ، يَأْخُذُ بِجَوَانِبِهِ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، فَتُدْعَى تِلْكَ الصَّمَاءُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ : أَنْ يَلْتَحِفَ بِالثَّوْبِ ، ثُمَّ يُخْرِجَ يَدَيْهِ مِنْ قَبْلِ صَدْرِهِ ، فَيَقْبِضَ عَوْرَتَهُ . وَهُوَ فِي مَعْنَى تَفْسِيرِ أَصْحَابِنَا . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٢)</sup> : اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ عِنْدَ الْعَرَبِ : أَنْ يَشْتِمِلَ الرَّجُلُ بِثَوْبٍ يُجَلِّلُ بِهِ جَسَدَهُ كُلَّهُ ، وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا يُخْرِجُ مِنْهُ يَدَهُ . كَأَنَّهُ يَذْهَبُ بِهِ إِلَى أَنَّهُ لَعَلَّهُ يُصِيبُهُ شَيْءٌ يَرِيدُ الْاِخْتِرَازَ<sup>(٣)</sup> مِنْهُ ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٤)</sup> : وَالْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ

« الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الشَّارِحِ » ، الْإِنْصَافِ وَ « النَّظْمِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ ، إِذَا كَانَ فَوْقَ الْإِزَارِ دُونَ الْقَمِيصِ . وَقَالَ صَاحِبُ

(١) انظر : باب في بيع الفرر ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢٢٨/٢ .

(٢) في : غريب الحديث ١١٨/٢ ، ١١٩ . نقلًا عن الأصمعي .

(٣) في م : الأحراس .

(٤) في : المغني ٢٩٧/٢ .

وَعَنهُ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَيُكْرَهُ تَعْطِيةُ الْوَجْهِ ، وَالتَّلْتُمُ عَلَى الْقَمِ وَالْأَنْفِ ، .....

بالتأويل. (وعنه، يُكْرَهُ، وإن كان عليه غيره) رَوَى عَنْ أَحْمَدَ، رَحِمَهُ اللهُ، كَرَاهَةً ذَلِكَ مُطْلَقًا ؛ لِعُمُومِ النَّهْيِ ، وَلأنَّ كُلَّ مَا نَهَى عَنْهُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ غَيْرُهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ ، كَالسَّدْلِ وَالْإِسْبَالِ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

٣٢٤ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ تَعْطِيةُ الْوَجْهِ وَالتَّلْتُمُ عَلَى الْقَمِ وَالْأَنْفِ ) لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ فَاهُ . رَوَاهُ أَبُو

« التَّبَصُّرَةِ » : هُوَ أَنْ يَضَعَ الرِّدَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ يُسَدِّلُ طَرَفَيْهِ إِلَى رِجْلَيْهِ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَقَالَ السَّامُرِيُّ : هُوَ أَنْ يَلْتَحِفَ بِالثَّوْبِ ، وَيَرْفَعُ طَرَفَيْهِ إِلَى أَحَدِ جَانِبَيْهِ ، وَلَا يَتَّقِي لِيَدَيْهِ مَا يُخْرِجُهُمَا مِنْهُ . وَلَمْ أَرَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْعَرَبِ ، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَهُمْ أَعْلَمُ بِالتَّوِيلِ .

قوله : وَيُكْرَهُ تَعْطِيةُ الْوَجْهِ ، وَالتَّلْتُمُ عَلَى الْقَمِ وَالْأَنْفِ ، [ ٨٨/١ و ] وَلَفَّ الْكُمُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ تَعْطِيةَ الْوَجْهِ وَالتَّلْتُمُ عَلَى الْقَمِ ، وَلَفَّ الْكُمُ مَكْرُوهٌ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنهُ ، لَا يُكْرَهُ . وَأَمَّا التَّلْتُمُ عَلَى الْأَنْفِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يُكْرَهُ أَيْضًا . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : يُكْرَهُ التَّلْتُمُ عَلَى الْأَنْفِ ، عَلَى أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَصَحَّحَهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُكْرَهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

وَلَفَّ الْكُمُّ ، ..... .

الشرح الكبير

داود<sup>(١)</sup> ، فقي<sup>(٢)</sup> هذا تَنْبِيْهٌ عَلَى كَرَاهِيَةِ تَعْطِيَةِ الْوَجْهِ ؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى تَعْطِيَةِ الْقَمْرِ ، وَيُكْرَهُ تَعْطِيَةُ الْأَنْفِ قِيَاسًا عَلَى الْقَمْرِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمرَ . وفيه رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ الْقَمْرِ بِالْتَّهْيِ يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ غَيْرِهِ .

٣٢٥ - مَسْأَلَةٌ : (و) يُكْرَهُ (لَفَّ الْكُمِّ) لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «أَمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَلَا أَكُفُّ<sup>(٣)</sup> شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> .

و «الْمُخْلَصَةِ» ، و «التَّلْخِصِ» ، و «الْبُلْعَةِ» ، و «ابْنِ تَمِيمٍ» ،  
و «الرَّعَائِيتَيْنِ» ، و «الْحَاوِئَتَيْنِ» ، و «الْفُرُوعِ» ، و «الْفَائِقِ» .

(١) انظر حديث «نهى عن السدل في الصلاة» . المتقدم في صفحة ٢٤٦ .

(٢) في الأصل : «وفى» .

(٣) في الأصل : «ألف» .

(٤) أخرجه البخارى ، في : باب السجود على سبعة أعظم ، وباب السجود على الأنف ، وباب لا يكف شعرا ، وباب لا يكف ثوبا ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ . ومسلم ، في : باب أعضاء السجود ، والنهى عن كف الشعر والثوب وعقب الرأس في الصلاة . من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٤/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب أعضاء السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٠٥/١ . والترمذى ، في : باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٧٣/٢ . والنسائى ، في : باب السجود على الأنف ، وباب على كم السجود ، وباب السجود على اليدين ، وباب السجود على الركبتين ، وباب النهى عن كف الشعر في السجود ، وباب النهى عن كف الثياب في السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٤/٢ ، ١٦٥ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، في : باب السجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٦/١ . والدارمى ، في : باب السجود على سبعة أعظم وكيف العمل في السجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣٠٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢١/١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٢٤ .

المقنع وَشَدُّ الْوَسْطِ بِمَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ ، .....

الشرح الكبير

٣٢٦ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ شَدُّ الْوَسْطِ بِمَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ <sup>(١)</sup> ) لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْبِيهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ التَّشْبِيهِ بِهِمْ ، فَقَالَ : « لَا تَشْتَمِلُوا اشْتِمَالَ الْيَهُودِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . فَأَمَّا شَدُّ الْوَسْطِ بِمِئْزَرٍ أَوْ حَبْلٍ ، أَوْ نَحْوِهَا <sup>(٣)</sup> مِمَّا لَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ ، فَلَا يُكْرَهُ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِهِ ، أَلَيْسَ قَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا يُصَلِّي

الإصناف

قوله : وَشَدُّ الْوَسْطِ بِمَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ . يَعْنِي أَنَّهُ يُكْرَهُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَشُدَّهُ لَعْمَلِ الدُّنْيَا ، فَيُكْرَهُ . نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ <sup>(٤)</sup> . وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِكَرَاهَةِ شَدِّهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ لَعْمَلِ الدُّنْيَا ؛ مِنْهُمْ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِي » . وَيَأْتِي كَلَامُهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

تنبيهات ؛ الْأَوَّلُ ، كَرَاهَةُ شَدِّ وَسْطِهِ بِمَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ ، وَلَا تَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ ، كَالَّذِي قَبْلَهُ . ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » ؛ لِأَنَّهُ يُكْرَهُ التَّشْبِيهُ بِالنَّصَارَى فِي كُلِّ وَقْتٍ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ التَّشْبِيهُ بِهِمْ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : بِمَا يُشْبِهُ شَدَّ الزُّنَّارِ . أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يُشْبِهُهُ ، لَا يُكْرَهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ . بَلْ قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : يُسْتَحَبُّ . نَصَّ عَلَيْهِ ؛ لِلخَيْرِ ، وَلِأَنَّهُ أَسْتَرَّ لِلْعَوْرَةِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ بِمَنْدِيلٍ ، أَوْ مِنْطَقَةٍ وَنَحْوِهَا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ الشَّدُّ بِالْحِيَاصَةِ ، يَعْنِي لِلرَّجُلِ ، قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : فَإِنْ شَدَّ وَسْطَهُ بِمَا يُشْبِهُ الزُّنَّارَ ؛ كَالْحِيَاصَةِ <sup>(٥)</sup>

(١) الزُّنَّارُ : مَا يَشُدُّهُ الذَّمَى عَلَى وَسْطِهِ .

(٢) فِي : بَابِ إِذَا كَانَ التَّوْبُ ضَيْقًا يَتَرَبَّعُ بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٤٨/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « نَحْوُهُ » .

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْبُوشَنجِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . الْفَقِيهُ الْأَدِيبُ ، شَيْخُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ .

تُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٨/٩ - ١٠ .

(٥) الْحِيَاصَةُ : سِمَرٌ طَوِيلٌ يَشُدُّ بِهِ حِزَامُ الدَّابَّةِ .



أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ مُحْتَرَمٌ»<sup>(١)</sup> . وقال أبو طالب : سألتُ أحمدَ عن الرجل يُصَلِّي وعليه القَمِيصُ ، يَأْتُرُّ بِالْمِنْدِيلِ فَوْقَهُ ؟ قال : نَعَمْ ، فَعَلَّ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ . وعن الشَّعْبِيِّ ، قال : كَانَ يُقَالُ : شَدَّ حَقْوُكَ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بَعْقَالٍ . رَوَاهُ الْحَلَّالُ ، وعن يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ<sup>(٢)</sup> مِثْلُهُ .

٣٢٧ - مسألة : (و) يُكْرَهُ (إِسْبَالُ شَيْءٍ مِنْ ثِيَابِهِ خِيَلَاءَ) يُكْرَهُ إِسْبَالُ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ مُطْلَقًا ، وكذلك الْبُسْرَاوِيلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرَفْعِ الْإِزَارِ ، فَإِنْ فَعَلَهُ خِيَلَاءَ فَهُوَ حَرَامٌ ؛ [١٦٠/١] لقول النبي ﷺ : « مَنْ

وَنَحَوَهَا ، كُرِهَ . وعن أحمد أنه كَرِهَ الْمِنْطَقَةَ فِي الصَّلَاةِ . زَادَ بَعْضُهُمْ ، وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ . وَنَقَلَ خَرَّبَ ، يُكْرَهُ شَدُّ وَسْطِهِ عَلَى الْقَمِيصِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ زِيَّ الْيَهُودِ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ عَلَى الْقَبَاءِ . قال القاضي : لِأَنَّهُ مِنْ عَادَةِ الْمُسْلِمِينَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قال ابن تيميم : وَلَا بَأْسَ بِشَدِّ الْقَبَاءِ فِي السَّفَرِ عَلَى غَيْرِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . الثَّالِثُ ، قال المَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : مُحَلُّ الِاسْتِغْبَابِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، فَأَمَّا الْمَرْأَةُ ، فَيُكْرَهُ الشَّدُّ فَوْقَ ثِيَابِهَا ، لِئَلَّا يَحْكِيَ حَجَمَ أَعْضَائِهَا وَبَدَنَهَا . انتهى . قال ابن تيميم وغيره : يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ فِي الصَّلَاةِ شَدُّ وَسْطِهَا بِمِنْدِيلٍ وَمِنْطَقَةٍ وَنَحْوِهَا .

قوله : وَإِسْبَالُ شَيْءٍ مِنْ ثِيَابِهِ خِيَلَاءَ . يَعْنِي يُكْرَهُ . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِي » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِيحِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب بيع الثار قبل أن يبدل صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢٢٧/٢ والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٣٨٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٢ ، بلفظ : نهي أن يعلى الرجل بغير حزام .

(٢) يزيد بن الأصم العامري ، ابن خالة عبد الله بن عباس ، نزل الرقة ، وتوفي سنة ثلاث ومائة . المعبر ١٢٦/١

جَزَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعن ابن مسعود ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ فِي صَلَاتِهِ خِيَلَاءَ

« الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قلتُ : وهذا ضعيفٌ جداً ، إنَّ أَرَادُوا كَرَاهَةً تُثَرِّبُهُ ، وَلَكِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : الْمُرَادُ كَرَاهَةُ تَحْرِيمٍ . وَهُوَ الْأَثْبُتُ . وَحَكَى فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، الْخِلَافَ فِي كَرَاهِيَّتِهِ وَتَحْرِيمِهِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَحْرُمُ إِلَّا فِي حَرْبٍ ، أَوْ يَكُونُ ثَمَّ حَاجَةً . قلتُ : هذا عَيْنُ الصَّوَابِ الَّذِي لَا يُعْدَلُ عَنْهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ نَصُّ أَحْمَدَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَحْرُمُ فِي الْأَصَحِّ إِسْبَالُ ثِيَابِهِ خِيَلَاءَ فِي غَيْرِ حَرْبٍ بِلَا حَاجَةٍ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْمَذْهَبُ هُوَ حَرَامٌ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَالشَّارِحُ ، وَالتَّائِيْدُ ، وَ« الْإِفَادَاتِ » .

تَبَيَّنَ : قَوْلُهُ : يَحْرُمُ ، أَوْ يُكْرَهُ بِلَا حَاجَةٍ . قَالُوا فِي الْحَاجَةِ : كَوْنُهُ حَمَشَ السَّاقَيْنِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمُرَادُ ، وَلَمْ يُرِدِ التَّذْلِيلَ عَلَى النِّسَاءِ . انْتَهَى . فَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ ، جَوَازُ إِسْبَالِ الثِّيَابِ عِنْدَ الْحَاجَةِ . قلتُ : وَفِيهِ نَظَرٌ بَيِّنٌ . بَلْ يُقَالُ : يَجُوزُ الْإِسْبَالُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءَ لِحَاجَةٍ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ هَذَا فِي قَصِيرَةٍ اتَّخَذَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ حَشَبٍ ، فَلَمْ تُعْرِفْ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ ، وَبَابِ مَنْ جَزَّ إِزَارَهُ مِنْ غَيْرِ خِيَلَاءَ ، وَبَابِ مَنْ جَزَّ ثَوْبَهُ مِنْ خِيَلَاءَ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيْسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٨٢٧/٧ ، ١٨٣ ، ١٨٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ جِرِ الثَّوْبِ خِيَلَاءَ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيْسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٦٥١/٣ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ الْإِزَارِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيْسِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٧٨/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَّةِ جِرِ الْإِزَارِ ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي جِرِ ذَيْلِ النِّسَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ اللَّيْسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَزِيِّ ٢٣٦/٧ ، ٢٣٩ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ جَزَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ ، وَبَابِ طَوْلِ الْقَمِيصِ كَمْ هُوَ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيْسِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١١٨١/٢ ، ١١٨٤ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيْسِ . الْمَوْطَأُ ٩١٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٥/٢ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨١ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٠٢/٢ ، ٦٩ .

فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ، جَلَّ ذِكْرُهُ، فِي جِلٍّ وَلَا حَرَامٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١). الشرح الكبير

فوائد ؛ منها ، يجوزُ الاختِيَاءُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وعنه ، يُكْرَهُ .  
وعنه ، يَحْرُمُ ، وَأَمَّا مع كَشْفِ العَوْرَةِ ، فَيَحْرُمُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . ومنها ، يُكْرَهُ أَنْ  
يَكُونَ ثَوْبُ الرَّجُلِ إِلَى فَوْقِ نِصْفِ سَاقِهِ . نصَّ عَلَيْهِ . وَيُكْرَهُ زِيَادَتُهُ إِلَى تَحْتِ كَعْبَيْهِ  
بِلا حَاجَةٍ ، على الصَّحِيحِ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ . وعنه ، مَا تَحْتَهُمَا فِي النَّارِ . وَذَكَرَ  
النَّاطِمُ ، مَنْ لَمْ يَخْفِ خِيَلَاءَ ، لَمْ يُكْرَهُ . وَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ . هَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ . وَأَمَّا  
الْمَرْأَةُ ؛ فَيَجُوزُ زِيَادَةُ ثَوْبِهَا إِلَى ذِرَاعٍ مُطْلَقًا . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وَقَالَ  
جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : ذَيْلُ نِسَاءِ الْمُدْنِ فِي النَّيْتِ كَالرَّجُلِ ؛ مِنْهُمْ السَّامُرِيُّ فِي  
« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَمِنْهَا ، قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ  
الْأَصْحَابِ : يُسْنُّ تَطْوِيلُ كَمِّ الرَّجُلِ إِلَى رُءُوسِ أَصَابِعِهِ ، أَوْ أَكْثَرَ يَسِيرٍ ، وَيُوسَعُهَا  
قَصْدًا ، وَيُسْنُّ تَقْصِيرُ كَمِّ الْمَرْأَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَاخْتَلَفَ كَلَامُهُمْ فِي سَعْتِهِ  
قَصْدًا . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَيُسْتَحَبُّ لَهَا تَوْسِيعُ الكَمِّ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ ، بِخِلَافِ  
الرَّجُلِ . وَمِنْهَا ، يُكْرَهُ لُبْسُ مَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ، الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ ، وَلَوْ  
لِامْرَأَةٍ فِي بَيْتِهَا . نصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، لَا  
يُكْرَهُ لِمَنْ لَمْ يَرَهَا إِلَّا زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ . وَذَكَرَهُ أَبُو الْمَعَالِي ، وَصَاحِبُ  
« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « النَّظْمِ » فِي آدَابِهِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَهُوَ الْأَصَحُّ . وَأَمَّا  
لُبْسُهَا مَا يَصِفُ اللَّيْنَ وَالْحُشُونَةَ وَالْحَجَمَ ، فَيُكْرَهُ . وَمِنْهَا ، كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الزَّيْقَ  
[ ٨٨/١ ط ] الْعَرِيضَ لِلرَّجُلِ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا كَرِهَهُ  
لِإِفْضَائِهِ إِلَى الشَّهَرَةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا كَرِهَ الْإِفْرَاطَ . جَمْعًا بَيْنَ قَوْلَيْهِ . وَقَالَ  
أَحْمَدُ فِي الْفَرْجِ لِلدَّرَاعَةِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهَا : قَدْ سَمِعْتُ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ خَلْفِهَا ، إِلَّا أَنَّ  
فِيهِ سَعَةً عِنْدَ الرُّكُوبِ وَمَنْفَعَةٌ . وَمِنْهَا ، كَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ لُبْسَ زِيٍّ

(١) في : باب الإسهال في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٤٨/١

## فصل : وَلَا يَجُوزُ لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ .

**فصل :** ( وَلَا يَجُوزُ لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ) .  
اختاره أبو الخطاب ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . والثاني ، لَا يَحْرُمُ . قاله ابن عَقِيل ؛ لقول

الأعاجِم ؛ كِعِمَامَةِ صَمَاءَ ، وَكَنْعَلِي صَرَّارَةٍ لِلزَّيْنَةِ لِللُّوْضَاءِ وَنَحْوِهِ . وَمِنْهَا ، يُكْرَهُ لُبْسُ مَا فِيهِ شَهْرَةٌ ، أَوْ خِلَافُ زَيْ بَلَدِهِ مِنَ النَّاسِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَنَصُّهُ لَا . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَحْرُمُ شَهْرَةٌ . وَهُوَ مَا قَصِدَ بِهِ الِازْتِغَاغُ ، وَإِظْهَارُ التَّوَاضُعِ ؛ لِكِرَاهَةِ السَّلَفِ لَذَلِكَ . وَأَمَّا الإِسْرَافُ فِي الْمُبَاحِ ، فَلَا شَهْرَ لَا يَحْرُمُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَحَرَّمَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لُبْسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ« النَّظْمِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْآدَابِ »

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا قال أحدكم آمين ... إلخ ، وباب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم ... إلخ ، من كتاب بدء الخلق ، وفي : باب حدثني خليفة حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ، من كتاب المغازي ، وفي : باب التصاير ، وباب من كره القعود على الصورة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٣٨/٤ ، ١٥٨ ، ١٥٣/٥ ، ٢١٤/٧ ، ٢١٥ ، ٢١٦ . ومسلم ، في : باب تحريم صورة الحيوان ... إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٦٥/٣ ، ١٦٦٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصور ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٩٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة ولا كلب ، من أبواب الأدب . عارضة الأحمدي ٢٤٧/١٠ ، ٢٤٨ . والنسائي ، في : باب امتناع الملائكة من دخول بيت فيه كلب ، من كتاب الصيد ، وفي : باب التصاير ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٦٤/٧ ، ١٨٧/٨ . وابن ماجه ، في : باب الصور في البيت ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١٢٠٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨/٤ - ٣٠ .

النبي ﷺ في آخر الخبر: «إِلَّا رَقَمًا فِي ثَوْبٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَئِنَّهُ يُبَاحُ إِذَا كَانَ مَفْرُوشًا أَوْ يُتَكَأُ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُلْبَسُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُكْرَهُ التَّصْلِيْبُ فِي الثَّوْبِ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

الْمَنْظُومَةُ «لَا بِنَ عَبْدِ الْقَوِيِّ»، وَ«الْوَجِيزِ»، وَ«الْحَاوِيَيْنِ»، وَ«الْمُنَوِّرِ»، وَ«الْمُسْتَحْبِ». وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الْمَحَرَّرِ». قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا يَتَّبِعِي. وَالْوَجْهُ الثَّانِي، لَا يَحْرُمُ، بَلْ يُكْرَهُ. وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، رَوَايَةً. وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ. وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الرُّعَايَتَيْنِ»، وَ«الْفَائِقِ». فَوَائِدُ: الْأُولَى، لَوْ أُرْزِلَ مِنَ الصُّورَةِ مَا لَا يَتَّبِعِي مَعَهُ الْحَيَاةُ؛ زَالَتِ الْكَرَاهَةُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. نَصٌّ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْكَرَاهَةُ بَاقِيَةٌ. وَمِثْلُ ذَلِكَ صَوْرُ الشَّجَرِ وَنَحْوِهِ، وَتُمْنَالُ. الثَّانِيَةُ، يَحْرُمُ تَصْوِيرُ مَا فِيهِ رُوحٌ، وَلَا يَحْرُمُ تَصْوِيرُ الشَّجَرِ وَنَحْوِهِ، وَالتَّمْنَالُ مِمَّا لَا يُشَابِهُ مَا فِيهِ رُوحٌ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ تَحْرِيمَ التَّصْوِيرِ. وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ. وَقَالَ فِي «الْوَجِيزِ»: وَيَحْرُمُ التَّصْوِيرُ، وَاسْتِعْمَالُهُ. وَكَرِهَ الْأَجْرِيُّ وَغَيْرُهُ الصَّلَاةَ عَلَى مَا فِيهِ صُورَةٌ. وَقَالَ فِي «الْفُصُولِ»: يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ صُورَةٌ، وَلَوْ عَلَى مَا يُدَاسُ. الثَّلَاثَةُ، يَحْرُمُ تَغْلِيْقُ مَا فِيهِ صُورَةٌ حَيَوَانٍ، وَسَتْرُ الْجِدَارِ بِهِ، وَتَصْوِيرُهُ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ. وَحُكِّيَ رَوَايَةً. وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُعْنَى»، وَ«الشرح» فِي بَابِ الْوَلِيْمَةِ. وَلَا يَحْرُمُ أَفْتِرَاشُهُ، وَلَا جَعْلُهُ مِخْدَةً. بَلْ وَلَا يُكْرَهُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، اتَّكَأَ عَلَى مِخْدَةٍ فِيهَا صُورَةٌ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup>. وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ، فِي بَابِ الْوَلِيْمَةِ. الرَّابِعَةُ، يُكْرَهُ الصَّلِيْبُ فِي الثَّوْبِ وَنَحْوِهِ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ، وَيَحْتَمِلُ تَحْرِيمُهُ. وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقْلٍ صَالِحٍ. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ.

(١) فِي: الْمُسْنَدِ ٩٧/٥، ١٠٢. بَدَلُونَ لَفْظَ: «صُورَةٌ».

المنع وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ ، وَلَا مَا غَالِيَهُ الْحَرِيرُ ،  
وَلَا افْتِرَاشُهُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ ، .....

الشرح الكبير ﷺ كَانَ لَا يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصْلِيبٌ إِلَّا قَضَبَهُ<sup>(١)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> .

٣٢٨ - مسألة : ( وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ ، وَلَا مَا غَالِيَهُ  
الْحَرِيرُ ، وَلَا افْتِرَاشُهُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ ) يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ  
فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، فِي غَيْرِ حَالِ الْعُذْرِ إِجْمَاعًا . حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ؛ لِمَا  
رَوَى أَبُو مُوسَى ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « حُرِّمَ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ

الإنصاف قوله : وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ ثِيَابِ الْحَرِيرِ . بلا نزاعٍ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ؛  
فَحُرْمُ تَكَّةِ الْحَرِيرِ وَالشَّرَاطَةِ الْمُفْرَدَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَيَحْرُمُ افْتِرَاشُهُ ، وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ .  
وَيَحْرُمُ سَتْرُ الْجُلْدِ بِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ  
الْمَرْوُذِيُّ ، يُكْرَهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامٍ مِنْ ذَكَرَ تَحْرِيمَ لُبْسِهِ  
فَقَطْ ، وَمِثْلُهُ تَغْلِيْقُهُ . وَذَكَرَ الْأَزْجِيُّ وَغَيْرُهُ ، لَا يَجُوزُ الِاسْتِجْمَارُ بِمَا لَا يَنْقُي ،  
كَالْحَرِيرِ النَّاعِمِ . وَحُرْمُ الْأَكْثَرِ اسْتِعْمَالَهُ مُطْلَقًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَذَلَّ أَنْ فِي  
فَسْخَانَةِ وَالْخَيْمَةِ وَالْبَقِجَةِ<sup>(٣)</sup> وَكَدَالَةِ وَنَحْوِهِ الْخِلَافُ .

قوله : وَمَا غَالِيَهُ الْحَرِيرُ . أَيْ لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الْغَالِبَ  
يَكُونُ بِالظُّهُورِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : الْاِغْتِبَارُ بِالْغَالِبِ فِي الْوَزْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي

(١) يَعْْنِي : قَطَعَهُ .

(٢) فِي : بَابِ فِي الصَّلَابِ فِي الثَّوْبِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٩١/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ،  
فِي : بَابِ تَقْضِ الصُّورِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّيَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٥/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : السَّنَدِ ٥٢/٦ ،  
٢٣٧ ، ٢٥٢ .

(٣) الْبَقِجَةُ : الصَّرَّةُ .

عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَأَجَلٌ لِإِنَائِهِمْ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ لِبَسَةِ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَالْأَفْتَرَاشُ كَاللَّبْسِ ؛ لِمَا رَوَى حُذَيْفَةُ ، قَالَ : نَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا ، وَأَنْ نَلْبَسَ الْحَرِيرَ وَالْدِّيَابِجَ ، وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ . رَوَاهُ

«الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى» . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْآدَابِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ«الْحَوَاشِي» .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يجوز للكافر لبس ثياب الحرير . قال في «القواعد الأصولية» : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد والأصحاب . قاله بعض المتأخرين ، وبناءً بعضهم على القاعدة . واختار الشيخ تقي الدين الجواز ؛ قال : وعلى قياسه ينبغ آتية الذهب والفضة للكفار ، وإذا جاز بيعها لهم ، جاز صنعها لبيعها لهم ، وعملها لهم بالأجرة . انتهى .

فائدة : الخشن المشكك في الحرير ويحوه كالذكر . جزم به في «الحاوئين» ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في الحرير للنساء ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٢/٢ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في الحرير والذهب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٢٠/٧ . كما أخرجه النسائي ، في : باب تحريم الذهب على الرجال ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٣٩/٨ . وابن ماجه ، في : باب لبس الحرير والذهب للنساء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٨٩/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لبس الحرير واقتراشه للرجال وقدر ما يجوز منه ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٩٢/٧ . ومسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة... إلخ ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٤١/٣ ، ١٦٤٢ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية الحرير والديباغ ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٥٨/١٠ . وابن ماجه ، في : باب كراهية لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٨٧/٢ ، ١١٨٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٠/١ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ .

المنع فَإِنْ اسْتَوَى هُوَ وَمَا نُسِجَ مَعَهُ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

الشرح الكبير البخاري<sup>(١)</sup> . فَأَمَّا الْمَنْسُوجُ مِنَ الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَغْلُبُ الْحَرِيرُ ، حُرِّمَ لِعُمُومِ الْحَبْرِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَغْلُبُ غَيْرَهُ ، حَلٌّ ؛ لِأَنَّ « الْحُكْمَ لِلْأَغْلَبِ » ، وَالْقَلِيلُ مُسْتَهْلَكٌ فِيهِ ، أَشْبَهَ الضَّبَّةَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْفِضَّةِ ، وَالْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ الْمُحَرَّمَ الْحَرِيرُ الصَّافِي ، الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الثَّوْبِ الْمُصَنَّعِ مِنَ الْحَرِيرِ ، أَمَّا الْعَلَمُ وَسَدَى الثَّوْبِ ، فَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . [ ١٦٠/١ ] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُ<sup>(٣)</sup> .

٣٢٩ - مسألة : ( فَإِنْ اسْتَوَى هُوَ وَمَا نُسِجَ مَعَهُ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ )

و « الرِّعَايَةُ الصُّغْرَى » . وَقَالَ فِي « الْكُبْرَى » : وَالْخُنْثَى فِي الْحَرِيرِ وَنَحْوِهِ فِي الصَّلَاةِ ، وَعَنْهُ ، وَغَيْرُهَا ، كَذَكَرَ .  
قوله : فَإِنْ اسْتَوَى هُوَ وَمَا نُسِجَ مَعَهُ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي

(١) في : باب الأكل في إثناء مفضض ، وباب الشرب في آنية الذهب ، وباب آنية الفضة ، من كتاب الأشربة ، وفي : باب إغتراش الحرير ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٩٩/٧ ، ١٤٦ ، ١٤٩ . كما أخرجه مسلم ، في : باب تحريم استعمال إثناء الذهب والفضة على الرجال والنساء ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٣٦/٣ ، ١٦٣٧ . وأبو داود ، في : باب في الشرب في آنية الذهب والفضة ، من كتاب الأشربة . سنن أبي داود ٣٠٣/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة ، من أبواب الأشربة . عارضة الأحوذى ٧٠/٨ ، ٧١ . والنسائي ، في : باب ذكر النبي عن لبس الديباغ ، من كتاب الرينة . المجتبى ١٧٥/٨ . وابن ماجه ، في : باب كراهية لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٨٧/٢ . والدارمي ، في : باب الشرب في المفضض ، من كتاب الأشربة . سنن الدارمي ١٢١/٢ . وإلزام أحمد ، في : المسند ٣٨٥/٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ .

(٢) في الأصل : « حكم الأغلب » .

(٣) الضبة من حديد أو صفر أو فضة يشعب بها الإناء .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب الرخصة في العلم وخيط الحرير ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٢/٢ .



أَحَدُهُمَا، يُيَاحُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَأَنَّ الْحَرِيرَ لَيْسَ بِأَغْلَبَ ، أَشْبَهَ الْأَقْلَ<sup>(١)</sup> . وَالثَّانِي ، يَحْرُمُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هُوَ الْأَشْبَهُ ؛ لِعُمُومِ الْحَبِيرِ .

«الْهِدَايَةُ» ، وَ«الْمُذْهَبُ» ، وَ«مَسْبُوكُ الْمَذْهَبِ» ، وَ«الْمَذْهَبِ الْإِنْصَافِ» ، وَ«الْأَخْمَدِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الْكَافِي» ، وَ«الْهَادِي» ، وَ«التَّلْخِصُ» ، وَ«ابْنُ تَمِيمٍ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الْحَاوِثِينَ» ، وَابْنُ مُنَجِّى فِي شَرْحِهِ ، وَ«النَّظْمُ» ، وَ«الشَّرْحُ» ، وَ«الْفَاتِي» ، وَ«شَرْحُ ابْنِ رَزِينٍ» ، وَ«الْفُرُوعُ» ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» ، لَكِنْ إِنَّمَا أَطْلَقَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» الْخِلَافَ فِيمَا إِذَا اسْتَوَيَا وَزَنًا ، بِنَاءً عَلَى مَا قَدَّمَهُ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ» ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» . وَصَحَّحَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ» . وَقَالَ : صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، يَغْنِي الْمَجْدُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي «الْبُلْغَةِ» ، وَ«تَذْكِرَةِ» ابْنِ عَبْدِوسَ ، وَ«الْإِفَادَاتِ» ، وَ«الْمُنَوَّرِ» ، وَ«الْمُنْتَجَبِ» ، وَ«التَّسْهِيلِ» ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّحْرِيمِ ، [٨٩/١ ر] أَوْ مَا غَالِيَهُ الْحَرِيرُ . وَإِلَيْهِ أَشَارَ ابْنُ الْبَنَّا . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَحْرُمُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي «الْفُصُولِ» ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» : الْأَشْبَهُ أَنَّهُ يَحْرُمُ ؛ لِعُمُومِ الْحَبِيرِ . قَالَ فِي «الْفُصُولِ» : لِأَنَّ النُّصْفَ كَثِيرٌ ، وَلَيْسَ تَغْلِيْبُ التَّحْلِيلِ بِأَوَّلَى مِنَ التَّحْرِيمِ ، وَلَمْ يَخْلُفْ خِلَافَهُ . قَالَ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ أَبُو بَكْرٍ ، فِي «التَّنْبِيهِ» : أَنَّهُ لَا يُيَاحُ لَيْسَ الْقَسِيُّ<sup>(٢)</sup> وَالْمُلْحَمُ<sup>(٣)</sup> . تَنْبِيهِ : ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، دُخُولُ الْخَزَفِ فِي الْخِلَافِ<sup>(٤)</sup> ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ وَصُوفٍ ، أَوْ وَبَرٍ . وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَقِيلٍ ، وَصَاحِبِ «الْمَذْهَبِ» ،

(١) فِي تَش : «الْأَوَّلُ» .

(٢) الْقَسِيُّ : نِيَابٌ مُضْلَعَةٌ بِالْحَرِيرِ تَعْمَلُ بِالْقَسِّ ، وَهِيَ مَوْضِعٌ بِمِصْرَ .

(٣) مِلْحَمٌ : جَنْسٌ مِنَ الثِّيَابِ .

(٤) فِي ١ : «الْبِلَاسُ» .

وَيَحْرُمُ لُبْسُ الْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ وَالْمُمُوَّةِ بِهِ ، .....

٣٣٠ - مسألة : ( وَيَحْرُمُ لُبْسُ الْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ وَالْمُمُوَّةِ بِهِ )

و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الرِّعَايَةِ » ، وغيرهم . وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ إِبَاحَةُ الْحُزِّ . نصُّ عليه . وفرَّق الإمام أحمدُ بآئِه قد لَبِسَهُ الصَّحَابَةُ ، وبآئِه لا سَرَفَ فِيهِ وَلَا خِيَلَاءَ ، وجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وقَدَّمَهُ فِي « الْأَدَابِ » وغيره .

فائدة : الْحُزُّ مَا عُجِلَ مِنْ صُوفٍ وَإِبْرَيْسَمٍ . قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » فِي كِتَابِ التَّفَقُّاتِ . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » : هُوَ الْمَعْمُولُ مِنْ إِبْرَيْسَمٍ وَوَبَرٍ طَاهِرٍ ، كَوَبَرِ الْأَرْبَبِ وَغَيْرِهَا . وَاقْتَصَرَ عَلَى هَذَا فِي « الرِّعَايَةِ » ، و « الْأَدَابِ » . وَقَالَ : مَا عُجِلَ مِنْ سَقَطٍ حَرِيرٍ وَمُشَاقَّةٍ <sup>(١)</sup> ، وَمَا يُلْقِيهِ الصَّائِغُ مِنْ فَحْمٍ مِنْ تَقَطُّعِ الطَّاقَاتِ إِذَا دُقَّ وَغَزِلَ وَنُسِجَ ، فَهُوَ كَحَرِيرٍ خَالِصٍ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ سُمِّيَ الْآنَ حُزًّا . قَالَ فِي « الْمُطْلَعِ » : وَالْحُزُّ الْآنَ الْمَعْمُولُ مِنَ الْإِبْرَيْسَمِ . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرِهِ : الْحُزُّ مَا سُدِيَ بِالْإِبْرَيْسَمِ وَالْحِمِّ بَوَبَرٍ أَوْ صُوفٍ ؛ لَعَلِّيَّةَ اللَّحْمَةِ عَلَى الْحَرِيرِ . انْتَهَى .

قوله : وَيَحْرُمُ لُبْسُ الْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ وَالْمُمُوَّةِ بِهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَقِيلَ : حُكْمُ الْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ حُكْمُ الْحَرِيرِ الْمَنَسُوجِ مَعَ غَيْرِهِ ، عَلَى مَا سَبَقَ .

فائدة : الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الْمَنَسُوجَ بِالْفِضَّةِ وَالْمُمُوَّةِ بِهَا كَالْمَنَسُوجِ بِالذَّهَبِ وَالْمُمُوَّةِ بِهِ ، فِيمَا تَقَدَّمَ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَمَا نُسِجَ بِذَهَبٍ ، وَقِيلَ : أَوْ فِضَّةً ، حَرَمَ .

(١) الْمُشَاقَّةُ : مَا سَقَطَ مِنَ الشَّعْرِ أَوْ الْكَتَانِ عِنْدَ الْمَشْطِ .

فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْثُهُ [١٦ ط] . فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

المنع

الشرح الكبير

لِما ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَى مُوسَى<sup>(١)</sup> . ( فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْثُهُ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ) أَحَدُهُما ، يَحْرُمُ ؛ لِلْحَدِيثِ . وَالثَّانِى ، يُباحُ ؛ لِزَوَالِ عِلَّةِ التَّجْرِيمِ مِنَ السَّرْفِ وَالْحِيلَاءِ ، وَكَسْرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ .

الإيضاح

قوله : فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْثُهُ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » . فَهَؤُلَاءِ أَطْلَقُوا الْخِلَافَ فِيما اسْتَحَالَ لَوْثُهُ مُطْلَقًا . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْثُ الْمُموءِ ، فَوَجْهَانِ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ اسْتِحَالَتِهِ لَا يَحْصُلُ عَنْهُ شَيْءٌ ، فَهُوَ مُباحٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَكَذا قَالَ فِي « الْفَاتِي » . وَقَالَ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَخَبِّرِ » : وَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُ الْمُنَسُوجِ وَالْمُموءِ بِذَهَبٍ قَبْلَ اسْتِحَالَتِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » : يَحْرُمُ مَا نُسِجَ أَوْ مُوءَ بِذَهَبٍ باقٍ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَإِنْ اسْتَحَالَ لَوْثُهُ ، وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَقِيلَ : مُطْلَقًا ، أُبِيحَ فِي الْأَصَحِّ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَفِيما اسْتَحَالَ لَوْثُهُ مِنَ الْمُموءِ وَنَحْوِهِ بِذَهَبٍ ، وَقِيلَ : لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا حُلَّ ، وَجْهَانِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ ، وَلَا يَحْرُمُ . وَقِيلَ : مَا اسْتَحَالَ ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا حُلَّ ، حُلٌّ ، وَجْهًا وَاحِدًا . انْتَهَى . وَحَاصِلُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ ، يُباحُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقُطِعَ بِهِ جَمَاعَةٌ . وَإِنْ كَانَ يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ ، بَعْدَ حَكِّهِ ، لَمْ يُبَيِّحْ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . فَقَالِ الْمُسْتَحِيلُ لَوْثُهُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ؛ الْإِبَاحَةُ ، وَعَدْمُهَا ، وَالْفَرْقُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ

(١) تقدم تخريجُه في صفحة ٢٥٩ .

المقنع وَإِنْ لَيْسَ الْحَرِيرَ لِمَرَضٍ ، أَوْ حِكَّةً ، أَوْ فِي الْحَرْبِ ، أَوْ  
الْبَسَهُ لِلصَّبِيِّ فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

٣٣١ - مسألة : ( وَإِنْ لَيْسَ الْحَرِيرَ لِمَرَضٍ أَوْ حِكَّةً ، أَوْ فِي  
الْحَرْبِ ، أَوْ الْبَسَهُ الصَّبِيِّ ، فعلى رِوَايَتَيْنِ ) متى احتاج إلى لبس الحرير ؛  
لِمَرَضٍ أَوْ حِكَّةٍ أَوْ مِنْ أَجْلِ الْقَمَلِ ، جاز في ظاهر المذهب ؛ لأن أنسًا  
روى أن عبد الرحمن بن عوف والزبير ، شكوا إلى النبي ﷺ القمل ،  
فَرَحَّصَ لهما في قميص الحرير في غزاة لهما . وفي رواية ، شكيا<sup>(١)</sup> إلى  
رسول الله ﷺ القمل ، فَرَحَّصَ لهما في قميص الحرير ، ورأيته عليهما .

الإنصاف

قوله : فَإِنْ لَيْسَ الْحَرِيرَ لِمَرَضٍ أَوْ حِكَّةً . فعلى رِوَايَتَيْنِ ، وأطلقهما في  
« الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الهادي » ،  
و « التلخيص » ، و « ابن تيميم » ، و « النظم » ، و « الرعايتين » ،  
و « الحاويتين » ، و « الفائق » ، و « المذهب الأحمد » ، وغيرهم ؛ إحداهما ،  
يُباح لهما ، وهو المذهب . جزم به في « الوجيز » ، و « الإفادات » ،  
و « المنور » ، و « المنتخب » . قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا  
ظاهر المذهب . قال في « الفروع » ، و « الخلاصة » ، وحفيده : يُباح لهما على  
الأصح . قال في « تجريد العناية » : يُباح على الأظهر . وصححه في  
« التصحيح » . واختاره ابن عبدوس في « تذكيرته » . وجزم به في « إدرارك  
الغاية » في الحِكَّة . وقدمه في « الكافي » ، و « المحرر » . والرواية الثانية ، لا  
يُباح لهما . قدمه في « المستوعب » .

تنبيه : ظاهر قوله : أَوْ حِكَّةً . أنه سواء أثار لبسه في زوالها أم لا . وهو ظاهر

(١) في الأصل : شكوا .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وما ثَبَّتَ في حَقِّ صَحَابِيٍّ يَثْبُتُ في حَقِّ غَيْرِهِ ، ما لم يَقُمْ على اِخْتِصَاصِهِ بِهِ<sup>(٢)</sup> دَلِيلٌ ، فَثَبَّتَ بالحديث في القَمَلِ ، وقَسْنَا عليه غَيْرَهُ مما يَنْفَعُ فيه لُبْسُ الْحَرِيرِ . وعن أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى ، لا يُبَاحُ . وهو قولُ مالِكٍ ؛ لِعُمُومِ الْحَبْرِ الْمُحَرَّمِ ، والرُّخْصَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً لهما .

كلام أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وهو المذهبُ . قَدَّمَهُ في « الفُرُوعِ » . وقيل : لا يُبَاحُ إِلَّا إذا أَثَّرَ في زَوَالِهَا جَزَمَ به ابنُ تَمِيمٍ . وقَدَّمَهُ في « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قلتُ : وهو الصَّوَابُ .

قوله : أو في الْحَرْبِ ، على رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا في « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، و « الْهَادِي » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْكَافِي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « النَّظْمِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْفَاتِيحِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، وغيرِهِم ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ . وهو المذهبُ . قال الْمُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ : وهو ظاهرُ كلامِ الإمامِ أَحْمَدَ . قال في « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : يُبَاحُ على الْأَظْهَرِ . قال في « الْخُلَاصَةِ » : يُبَاحُ على الْأَصَحِّ . قال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، في « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » : هذه الرِّوَايَةُ أَقْوَى . قال في « الْآدَابِ الْكُبْرَى » ، و « الْوُسْطَى » : يُبَاحُ في الْحَرْبِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ في أَرْجَحِ الرِّوَايَتَيْنِ في المذهبِ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، في : باب الْحَرِيرِ في الْحَرْبِ ، من كتابِ الْجِهَادِ ، وفي : باب ما يَرُخَّصُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ لِلْحَكَّةِ ، من كتابِ الْلبَاسِ . صحيحُ الْبُخَارِيِّ ٥٠/٤ ، ١٩٥/٧ . ومسلم . في : باب إِهَابَةِ لِبَسِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ إِذَا كَانَ بِهِ حِكْمَةٌ أَوْ نَحْوُهَا ، من كتابِ الْلبَاسِ . صحيحُ مُسْلِمَ ١٦٤٦/٣ . كما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، في : باب في لِبَسِ الْحَرِيرِ لَعَلَرٍ ، من كتابِ الْلبَاسِ . سننُ أَبِي دَاوُدَ ٣٧٢/٢ . والترمذِيُّ ، في : باب ما جَاءَ في الرُّخْصَةِ في لِبَسِ الْحَرِيرِ في الْحَرْبِ ، من أبوابِ الْلبَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٢٢٦/٧ . وابنُ مَاجَهَ ، في : باب من رُخِّصَ لَهُ في لِبَسِ الْحَرِيرِ ، من كتابِ الْلبَاسِ . سننُ ابنِ مَاجَهَ ١١٨٨/٢ . والإمامُ أَحْمَدُ ، في : الْمُسْنَدُ ٢٧٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٢ ، ٢١٠ ، ١٩٢ ، ١٨٠ ، ١٢٧ ، ١٢٢/٣ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

**فصل** : وفي لبسه في الحرب لغير حاجة روايتان ؛ إحداهما ، الإباحة . وهو ظاهر كلام أحمد . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن لبس الحرير في الحرب ؟ فقال : أرجو أن لا يكون به بأس . وهو قول عروة وعطاء . وكان لعروة يلمس<sup>(١)</sup> من دياج ، بطائنه من سندس محشو قرا ، يلبسه في الحرب . ولأن المنع من لبسه لما فيه من الخيلاء ، وذلك غير مذموم في الحرب ، فقد روى أن النبي ﷺ حين رأى بعض أصحابه يمشي بين الصفين<sup>(٢)</sup> يخال في مشيته<sup>(٣)</sup> قال : « إنها لمشية ينفسها الله إلا في هذا الموطن »<sup>(٤)</sup> . والثانية ، يحرم ؛ لعدم الخبر . فأما إن احتاج إليه ، مثل أن يكون بطانة لبضة أو درع أو نحوه ، أبيع . قال بعض أصحابنا : يجوز مثل ذلك من الذهب ؛ كدرع مموه من الذهب لا يستغنى عن لبسه ، وهو محتاج إليه .

وصححه في « التصحيح » . وجزم به في « الوجيز » ، و « الإفادات » ، و « المنتخب » ، و « إدرالك الغاية » ، وغيرهم . والرواية الثانية ، لا يباح اختاره ابن عبدوس في « تذكيرته » . وهى ظاهر كلامه في « المنور » ؛ فإنه لم يستثن الإباحة إلا المراض والحكمة . وقدمه في « المستوعب » ، و « المحرر » . وعنه ، يباح مع [ ٨٩/١ ظ ] مكايمة العدو به . وقيل : يباح عند مفاجأة العدو ضرورة . وجزم به في « التلخيص » وغيره . وقيل : يباح عند القتال فقط من غير حاجة . قال ابن عقيل ، في « الفصول » : إن لم يكن له به حاجة في الحرب ،

(١) في م : يلمس . واليلق : القاء .

(٢) (٢ - ٢) سقط من م .

(٣) عزاه الهيمى ، للطبرانى ، في : باب في وقعه أحد ، من كتاب المغازى والسير . مجمع الزوائد ١٠٩/٦ .

**فصل :** وهل يجوز لولي الصبي أن [ ١٦١/١ ] يلبسه الحرير ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، تحريمه ؛ لعموم قوله ﷺ : « حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي »<sup>(١)</sup> . وعن جابر ، قال : كُنَّا نَنْزِعُهُ عَنِ الْعِلْمَانِ ، وَنَتْرَكُهُ عَلَى الْجَوَارِي . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> . وقَدِمَ حَدِيثُهُ مِنْ سَفَرٍ ، فَوَجَدَ عَلَى صَبْيَانِهِ قُمُصًا مِنْ حَرِيرٍ ، فَمَزَقَهَا عَنِ الصَّبْيَانِ ، وَتَرَكَهَا عَلَى الْجَوَارِي . رواه الأثرم . وَرَوَى تَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُمْ

حَرَّمُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَإِنْ كَانَ بِهِ حَاجَةٌ إِلَيْهِ كَالْجَنَّةِ لِلْقِتَالِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ . انتهى . وقيل : يُبَاحُ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَقَطْ . وقيل : يجوزُ حَالَ شِدَّةِ الْحَرْبِ ضَرُورَةً . وفي لُبْسِهِ أَثَامُ الْحَرْبِ بِلَا ضَرُورَةٍ رَوَاتَانِ . وهذه طَرِيقَتُهُ فِي « التَّلْخِصِ » . وجعل الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ الْحَاجَةِ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ مُتَّجَى فِي « شَرْحِهِ » . وقال : وقيل : الرُّوَاتَانِ فِي الْحَاجَةِ وَعَدَمِهَا . وهو ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . قال فِي مَعْنَى الْحَاجَةِ : مَا هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ ، وَإِنْ قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ . وقاله الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وقال فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، فِي آخِرِ بَابٍ فِيهِ : وَبُكْرَةُ لُبْسِ الْحَرِيرِ فِي الْحَرْبِ .

تبيينه : مَحَلُّ الْخِلَافِ ، إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ . وقيل : الرُّوَاتَانِ وَلَوْ اخْتَلَجَهُ فِي نَفْسِهِ وَوَجَدَ غَيْرَهُ . وَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ وَغَيْرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ .

قوله : أَوْ أَلْبَسَهُ الصَّبِيُّ ، فعلى روايتين . وأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهَادِي » ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٩ من حديث أبي موسى .

(٢) في : باب في الحرير للنساء ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٣/٢ .

وَيُبَاحُ حَشْوُ الْجَبَابِ وَالْفُرْشِ بِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ .

الشرح الكبير

غير مُكَلِّفِينَ ، أَشْبَهُوا الْبَهَائِمَ ، وَلَأَنَّهُمْ مَحَلٌّ لِلزَّيْنَةِ أَشْبَهُوا النِّسَاءَ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِظَاهِرِ الْحَبَرِ ، وَفِعْلِ الصَّحَابَةِ . وَيَتَعَلَّقُ التَّحْرِيمُ بِالْمُكَلِّفِينَ بِتَمَكُّينِهِمْ مِنَ الْحَرَامِ ، كَتَمَكُّينِهِمْ مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ ، وَغَيْرِهِ مِنْ الْمُحَرَّمَاتِ . وَكَوْنُهُمْ مَحَلٌّ لِلزَّيْنَةِ مَعَ تَحْرِيمِ الْاسْتِمْتَاعِ <sup>(١)</sup> أَبْلَغُ فِي التَّحْرِيمِ ، وَلِذَلِكَ حُرْمٌ عَلَى النِّسَاءِ التَّبَرُّجُ بِالزَّيْنَةِ لِلْأَجَانِبِ .

٣٣٢ - مسألة : ( وَيُبَاحُ حَشْوُ الْجَبَابِ وَالْفُرْشِ بِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ ) ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا خِيَلَاءَ فِيهِ .

الإنصاف

و « التَّلْخِصُ » ، و « الْبُلْغَةُ » ، و « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، و « الْفَاتِقِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَحْرُمُ عَلَى الْوَلِيِّ إِبْسَاسُ الْحَرِيرِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، و « النَّظْمِ » . قَالَ الشَّارِحُ : التَّحْرِيمُ أَوْلَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، و « الْمُنَوَّرِ » ، و « الْمُتَحَبِّ » ؛ لِتَقْيِيدِهِمُ التَّحْرِيمَ بِالرَّجُلِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْمُحَرَّرِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَحْرُمُ ، لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ صَلَّى فِيهِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : تَصِحُّ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، فِي آخِرِ بَابِ عَنْهُ : وَيُكْرَهُ نِسْ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَالْأُخْرَى ، لَا يُكْرَهُ .

فائدة : حُكْمُ إِبْسَاسِ الذَّهَبِ ، حُكْمُ إِبْسَاسِ الْحَرِيرِ . خِلَافًا وَمَذْهَبًا .

قوله : وَيُبَاحُ حَشْوُ الْجَبَابِ وَالْفُرْشِ بِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ

(١) سقط من : م .



وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ ؛ لِعُمُومِ الْحَبْرِ ، وَلَأَنَّ فِيهِ سَرَفًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ جَعَلَ الْبِطَانَةَ حَرِيرًا .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِلَيْسِ الْحَزِّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَنْسَ بْنِ مَالِكٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي عَبَّاسٍ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِالْحَزِّ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ سَعِيدٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَجُلًا يَبْخَارِي عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ ، عَلَيْهِ عِمَامَةٌ حَزْرٌ سَوْدَاءُ ، فَقَالَ : كَسَانِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْحَزِّ : إِنْ كَانَ فِيهِ وَبَرٌ ، وَكَانَ الْوَبَرُ أَكْثَرَ مِنَ الْقَزِّ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهُ الْقَزُّ ، لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ فِيهِ فِي الصَّحِيحِ ، وَإِنْ اسْتَوَيَا اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ . فَجَعَلَهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الثِّيَابِ الْمَنْسُوجَةِ مِنَ الْحَرِيرِ وَغَيْرِهِ .

الْأَصْحَابِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ . وَهُوَ وَجْهٌ لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ . وَذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَائِقِ » .

**فائدة :** يُكْرَهُ كِتَابَةُ الْمَهْرِ فِي الْحَرِيرِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَتَبِعَهُ فِي « الْأَدَابِ » . وَقِيلَ : يَحْرُمُ فِي الْأَقْيَسِ . وَلَا يَنْطَلُ الْمَهْرُ بِذَلِكَ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : لَوْ قِيلَ بِالْإِبَاهَةِ لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ .

(١) خَرَجَ بَعْضُ هَذِهِ الْأَثَارِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْحَزِّ وَالْمَعْصَرِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . الْمُصَنَّفُ ٧٦/١١ ، ٧٧ .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَزِّ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٦٩/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ وَمِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٢٢٠/١٢ .

وَيُبَاحُ الْعَلَمُ الْحَرِيرُ فِي الثَّوْبِ ، إِذَا كَانَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ فَمَا دُونَ .  
وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُبَاحُ وَإِنْ كَانَ مُدْهَبًا .

المقتض

٣٣٣ - مسألة : ( وَيُبَاحُ الْعَلَمُ الْحَرِيرُ فِي الثَّوْبِ إِذَا كَانَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ فَمَا دُونَ ) لِمَا رَوَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ . رواه مسلم<sup>(١)</sup> .  
( وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ) فِي « التَّنْبِيهِ » : ( يُبَاحُ وَإِنْ كَانَ مُدْهَبًا ) لِأَنَّهُ يَسِيرُ<sup>(٢)</sup> ،

الشرح الكبير

قوله : وَيُبَاحُ الْعَلَمُ الْحَرِيرُ فِي الثَّوْبِ ، إِذَا كَانَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ فَمَا دُونَ . يَعْْنَى مَضْمُونَةً . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقَدْ مَه فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : يُبَاحُ قَدْرُ الْكَفِّ فَقَطْ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَحَرَّرِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدْ مَه فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْآدَابِ » ، وَقَالَ : لَيْسَ الْأَوَّلُ مُخَالَفًا لِهَذَا ، بَلْ هُمَا سَوَاءٌ . اِنْتَهَى . وَغَايَرُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ فِي « الْوَجِيزِ » ، أَنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا دُونَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ . وَمَا رَأَيْتُ مَنْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا بَأْسَ بِالْعَلَمِ الدَّقِيقِ ، دُونَ الْعَرِيزِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُبَاحُ ، وَإِنْ كَانَ مُدْهَبًا . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . اخْتَارَهَا الْمَجْدُ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَاتِقِ » . وَالْمَذْهَبُ ، يَحْرُمُ . نَصُّ عَلَيْهِ .

الإيضاح

(١) في : باب تحريم الذهب والحريز على الرجال وإباحته للنساء ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١٦٤٣/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٦٩/٢ ، ٣٧٠ . والترمذی ، في : باب ما جاء في الحرير والذهب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٢٢٥/٧ .  
(٢) في الأصل : « يستر » .

وَكَذَلِكَ الرَّقَاعُ ، وَلَبْنَةُ الْجَيْبِ ، وَسَجْفُ الْفِرَاءِ . وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ الْمَقْعُ لُبْسُ الْمَرْغَفِ وَالْمُعَصْفَرِ .

أَشْبَهَ الْحَرِيرَ وَيَسِيرَ الْفَضَّةَ ( وَكَذَلِكَ الرَّقَاعُ ، وَلَبْنَةُ الْجَيْبِ <sup>(١)</sup> ، وَسَجْفُ <sup>(٢)</sup> الْفِرَاءِ ) لَدُخُولِهِ فِيمَا اسْتَثْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ [ ١٦١/١ ط ] .

٣٣٤ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمَرْغَفِ وَالْمُعَصْفَرِ ) لِمَا

فائدة : لو لَبَسَ ثِيَابًا ؛ فِي كُلِّ ثَوْبٍ قَدَرٌ يُغْفَى عَنْهُ ، وَلَوْ جُمِعَ صَارَ ثَوْبًا ، لَمْ يُكْرَهُ ، بَلْ يَبَاحُ ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينَ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » وَتَقَدَّمَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يُغْفَى عَنْهَا ، هَلْ يُضْمُ مَتَّفِقٌ فِي بَابِ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ .

قوله : وَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمَرْغَفِ وَالْمُعَصْفَرِ . هذا المذهب ، وعليه جمهور الأصحاب . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَبِعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَنَقَلَهُ الْأَكْثَرُ فِي الْمَرْغَفِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « النَّظْمِ » : وَاخْتَارَهُ الْحَلَّالُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » فِي الْمَرْغَفِ . وَذَكَرَ الْأَجَرِيُّ ، وَالْقَاضِي ، وَغَيْرُهُمَا تَحْرِيمَ الْمَرْغَفِ . وَفِي الْمَرْغَفِ وَجْهٌ ؛ يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَطْ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي « التَّلْخِيسِ » . قَالَ فِي « الْأَدَابِ » .

فائدة : فعلى القولِ بالتَّحْرِيمِ ، لَا يُعِيدُ مَنْ صَلَّى فِي ذَلِكَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَكَذَا لو كَانَ لَا بَسًا ثِيَابًا مُسْبِلَةً أَوْ خِيَلَاءَ وَخَوَهُ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ .

(١) لبنة الجيب : الزئبق يخاط في جيب القميص ، تثبت فيه الأزرار .

(٢) السجف : أحد السترين المقرونين بينهما فرجة .

رُوي ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرَّجَالَ عَنِ التَّرَعُّفِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ عَلِيٍّ الشَّارِحِ الْكَبِيرِ قَالَ : نَهَانِي النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبَاسِ الْمُعْصِفِرِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَلَا بَأْسَ

وَقِيلَ : يُعِيدُ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ .

فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْأَخْمَرِ الْمُصَنَّعِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلِيهِ الْجُمْهُورُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « النَّهَائَةِ » ، وَ « نَظْمِهَا » . قَالَ فِي « الْقُرُوعِ » : [ ٩٠/١ ] وَهُوَ أَظْهَرُ . وَنَقَلَ الْمُرَوِّذِيُّ : يُكْرَهُ لِلْمَرَأَةِ كِرَاهَةً شَدِيدَةً لَغَيْرِ زِينَةٍ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ . وَهُوَ وَجْهٌ فِي « ابْنِ تَمِيمٍ » . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَقَالُ : أَوَّلُ مَنْ لَبَسَهُ آلُ قَارُونَ أَوْ آلُ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب التزعفر للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٩٧/٧ . ومسلم ، في : باب نهى الرجل عن التزعفر ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ١٦٦٢/٣ ، ١٦٦٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الخلق للرجال ، من كتاب الرجل . سنن أبي داود ٣٩٨/٢ . والنسائي ، في : باب التزعفر ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٦٥/٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية التزعفر والخلق للرجال ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذى ٢٥٧/١٠ .

(٢) في : باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٤٨/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من كره لبس الحرير ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٠/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع ، من أبواب الصلاة ، وفي : باب ما جاء في كراهية المعصفر للرجال ، وباب ما جاء في كراهية خاتم الذهب ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٦٥/٢ ، ٢٢٨/٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ . والنسائي ، في : باب النهي عن القراءة في الركوع ، وباب النهي عن القراءة في السجود ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب خاتم الذهب ، وباب النهي عن لبس خاتم الذهب ، وباب ذكر النهي عن لبس المعصفر ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٤٧/٢ ، ١٧١ ، ١٤٧/٨ ، ١٦٧ ، ١٧٩ . وابن ماجه ، في : باب كراهية المعصفر للرجال ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨١/١ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٣٢ .

بَلْبَسِهِ لِلنِّسَاءِ ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ النَّهْيِ بِالرِّجَالِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَتِهِ لِلنِّسَاءِ .  
**فصل :** فَأَمَّا لُبْسُ الْأَحْمَرِ غَيْرِ الْمُعَصْفَرِ <sup>(١)</sup> فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يُكْرَهُ .  
 وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ ، فَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى ثَوْبًا ، فَرَأَى فِيهِ خَيْطًا أَحْمَرَ  
 فَرَدَّهُ . وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ  
 عَلَيْهِ بُرْدَانُ أَحْمَرَانِ ، فَسَلَّمَ ، فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ رَافِعِ  
 ابْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ عَلَى رَوَاحِلِنَا أَكْسِيَّةً فِيهَا خُيُوطٌ عِنْدَ حُمْرٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 « أَلَا أَرَى هَذِهِ الْحُمْرَةُ قَدْ عَلَتْكُمْ » . فَقَمْنَا سِرَاعًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 حَتَّى نَقَرَّ بَعْضُ إِبِلِنَا ، وَأَخَذْنَا الْأَكْسِيَّةَ ، فَتَرَعْنَاهَا عَنْهَا . رَوَاهُمَا أَبُو  
 دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو جُحَيْفَةَ ، قَالَ : خَرَجَ  
 النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ . الْحَدِيثُ . وَقَالَ الْبَرَاءُ : مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَةٍ

فِرْعَوْنَ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَكَذَا الْخِلَافُ فِي الْبِطَائَةِ . الثَّانِيَةُ ، يُسْنُّ  
 لُبْسُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ ، وَالنِّظَافَةُ فِي ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : قُلْتُ :  
 وَمَجْلِسِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهَا : وَهِيَ أَفْضَلُ اتِّفَاقًا . الثَّالِثَةُ ، يُبَاحُ لُبْسُ  
 السَّوَادِ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ لِلْجُنْدِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ  
 لَهُمْ فِي الْحَرْبِ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ إِلَّا لِلْمُصَاحِبِ . وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ ، يَحْزَرُهُ الْوَصِيُّ . قَالَ

(١) ق ٢ م : الزعفران .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الحمرة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٥/٢ . والترمذي ،  
 في : باب ما جاء في كراهية لبس المعصفر للرجل والقسى ، من أبواب الأدب . عارضة الأخوذى ٢٥٠/١ ،  
 ٢٥١ .(٣) في : باب في الحمرة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٧٥/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند  
 ٤٦٣/٣ .

الشرح الكبير في حُلَّةِ خَمْرَاءٍ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup> . وعن هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ . رواه أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وقال أَنَسٌ : كَانَ أَحَبُّ اللَّبَاسِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الإِنصاف في « الفُرُوع » : وهو بعيدٌ ولم يُرَدِّ الإمامُ أَحْمَدُ سَلامَ لَابِسِهِ . الرَّابِعَةُ ، يُبَاحُ الْكَثَانُ إِجْمَاعًا ، وَيُبَاحُ أَيْضًا الصُّوفُ . وَيُسْنُ الرَّدَاءُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُبَاحُ كَقَتْلِ طَرَفِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَظَاهِرُ نَقْلِ الْمَيْمُونِيِّ فِيهِ ، يُكْرَهُ . قَالَه الْقَاضِي . وَيُكْرَهُ الطَّيْلَسَانُ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَكَرِهَ السَّلَفُ الطَّيْلَسَانَ ، وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ . زَادَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَهُوَ الْمُقَوَّرُ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا يُكْرَهُ ، بَلْ يُبَاحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْآدَابِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الْآدَابِ » : وَقِيلَ : يُكْرَهُ الْمُقَوَّرُ وَالْمُدَوَّرُ . وَقِيلَ : وَغَيْرُهُمَا غَيْرُ الْمُرْبِعِ . الْخَامِسَةُ ، يُسْنُ إِزْحَاءُ ذَوَاتَيْنِ خَلْفَهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ

(١) الأولُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٥/١ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ سِتْرَةِ الْمُصَلِّ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٦٠/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخَصَةِ فِي لِبَاسِ الْحِمْرَةِ لِلرِّجَالِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَقَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ وَأَبَى جَحِيفَةَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَدَبِ ، عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٥٤ ، ٢٥٣/١٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ فِي الثِّيَابِ الْحُمْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْقِبْلَةِ . الْمَجْتَبَى ٥٧/٢ .

وَالثَّانِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ ، وَفِي : بَابِ الْجَمْعِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ ١٩٧/٧ ، ٢٠٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٨١٨/٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الرِّخَصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرَجُّلِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٧٥/٢ ، ٣٩٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخَصَةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ ، مِنْ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٢٧/٧ ، ٢٢٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اتِّخَاذِ الشَّعْرِ ، وَبَابِ اتِّخَاذِ الْجَنَةِ ، وَبَابِ لِبَاسِ الْحِمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمَجْتَبَى ١١٥/٨ ، ١٥٩ ، ١٧٩ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ لِبَاسِ الْأَحْمَرِ لِلرِّجَالِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١١٩٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٠/٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٨ .

(٢) فِي : بِبَابِ فِي الرِّخَصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٧٥/٢ ، ٣٧٦ . كَمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٧٧/٣ .

الْحَبْرَةَ<sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَهِيَ الَّتِي فِيهَا حُمْرَةٌ وَبَيَاضٌ . وَرُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ إِذْ رَأَى الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ ، يَمْشِيَانِ وَيَعْثُرَانِ ، فَتَزَلَّ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخَذَهُمَا ، وَلَمْ يَنْكِرْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup> . وَلَأَنَّهُا لَوْنٌ ، أَشْبَهَتْ سَائِرَ الْأَلْوَانِ . فَأَمَّا أَحَادِيثُهُمْ ؛ فَحَدِيثُ رَافِعٍ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ ، وَيَحْتَمِلُ<sup>(٤)</sup> أَنَّهَا كَانَتْ مُعْصَفَرَةً ؛ فَلِذَلِكَ

الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَإِطَالَهَا كَثِيرًا مِنَ الْإِسْبَالِ . وَقَالَ الْآجُرِّيُّ : وَإِنْ أَرَخِي طَرَفَهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ ، فَحَسَنٌ . قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ : يُسَنُّ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْعِمَامَةُ مُحَنَكَةً . السَّادِسَةُ ، يُسَنُّ لُبْسُ السَّرَاوِيلِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : لَا بَأْسَ . قَالَ التَّائِيْلُ : وَفِي مَعْنَاهُ التَّيَّانُ . وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِإِبَاحَتِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : السَّرَاوِيلُ أُسْتُرَ فِي الْإِزَارِ ، وَلِبَاسُ الْقَوْمِ كَانَ الْإِزَارَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَذَلَّ أَنَّهُ لَا يُجْتَمَعُ بَيْنَهُمَا . وَهُوَ أَظْهَرُ ، خِلَافًا « لِلرَّعَايَةِ » . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْأَفْضَلُ مَعَ الْقَمِيصِ السَّرَاوِيلُ ، مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْإِزَارِ

(١) الحبرة ، وزان عتبة : ثوب عَمَانِيٍّ مِنْ قَطَنِ أَوْ كَتَانٍ مَخْطُوط .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب البرود والحبرة والشملة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٨٩/٧ .  
ومسلم ، في : باب فضل لباس الحبرة ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ١٦٤٨/٣ . كما أخرجه الترمذي ،  
في : باب ما جاء في أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذي ٢٨٠/٧ .  
والنسائي ، في : باب لبس الحبرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٧٩/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٤/٣ ،  
٢٩١ ، ٢٥١ ، ١٨٤ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب الإمام يقطع الخطبة للأمر يحدث ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود  
٢٥٤/١ . والترمذي ، في : باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذي  
١٩٤/١٣ . والنسائي ، في : باب نزول الإمام عن المنبر قبل فراغه من الخطبة ، من كتاب الجمعة ، وفي : نزول  
الإمام عن المنبر ، من كتاب صلاة العيدين . المجتبى ٨٨/٣ ، ٨٩ ، ١٥٦ . وابن ماجه ، في : باب لبس الأحمر  
للرجال ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ١١٩٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٤/٥ .

(٤) سقط من : الأصل .

الشرح الكبير كَرِهَهَا ، ولو قُدِّرَ التَّعَارُضُ كَانَتْ أَحَادِيثُ الْإِبَاحَةِ أَصَحَّ وَثَبَّتْ ، فَهِيَ أَوْلَى .

**فصل :** فَأَمَّا غَيْرُ الْحُمْرَةِ مِنَ الْأَلْوَانِ فَلَا يُكْرَهُ ، فَقَدْ قَالَ ﷺ : « الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ ، وَكَفُّنَا فِيهَا مَوْتَاكُم » . وعن ابنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : لِمَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرِ ؟ فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا [ ١٦٢/١ ] . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وعن

الإنصاف والرِّدَاءِ . وقال القاضي : يُسْتَحَبُّ لُبْسُ الْقَمِيصِ : السَّابِغَةُ ، يُبَاحُ لُبْسُ الْعَبَاءَةِ . قال التَّائِظُ : وَلَوْ لِلنِّسَاءِ . قال في « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ بِلَا تَشْبِيهِ . الثَّامِنَةُ ، يُبَاحُ تَعْلُّ خَشَبٍ ، وَنَعْلٌ فِيهِ حَرْفٌ لَا بَأْسَ لِحُضْرَةٍ . الثَّاسِعَةُ ، مَا حَرَّمَ اسْتِعْمَالُهُ حَرَّمَ بَيْعُهُ وَخِيَاظَتُهُ وَأَجْرَتُهَا . نصَّ عليه . العَاشِرَةُ ، يُكْرَهُ لُبْسُهُ وَافْتِرَاشُهُ ، جِلْدًا مُخْتَلِفًا فِي نَجَاسَتِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ . وعنه ، يَحْرُمُ . وفي « الرُّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا : إِنَّ طَهْرَ بَدَنِهِ ، لَيْسَ بَعْدَهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ . وَيَجُوزُ لَهُ الْبَاسُ

(١) الأول ، في : باب في الأمر بالكحل ، من كتاب الطب ، وفي : باب في البياض ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٣٣٥/٢ ، ٣٣٦ ، ٣٧٣ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما يستحب من الأكفان ، من أبواب الجنائز . عارضة الأحوذی ٢١٥/٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في ما يستحب من الكفن ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب البياض من الثياب ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٤٧٣/١ ، ١١٨١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٧/١ ، ٢٧٤ ، ٣٢٨ ، ٣٥٥ ، ٣٦٣ .

والثاني ، في : باب في وقت الإحرام ، من كتاب المناسك ، وفي : باب في المصوغ بالصفرة ، من كتاب اللباس . سنن أبي داود ٤١٠/١ ، ٤١١ ، ٣٧٤/٢ . كما أخرجه البخاری ، في : باب غسل الرجلين في التعلين ولا يمسح على التعلين ، من كتاب الوضوء . صحيح البخاری ٥٣/١ . ومسلم ، في : باب الإهلال من حيث تنبعت الراحلة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤٤/٢ . والنسائي ، في : باب الخضاب بالصفرة ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٢١/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٠/٢ .

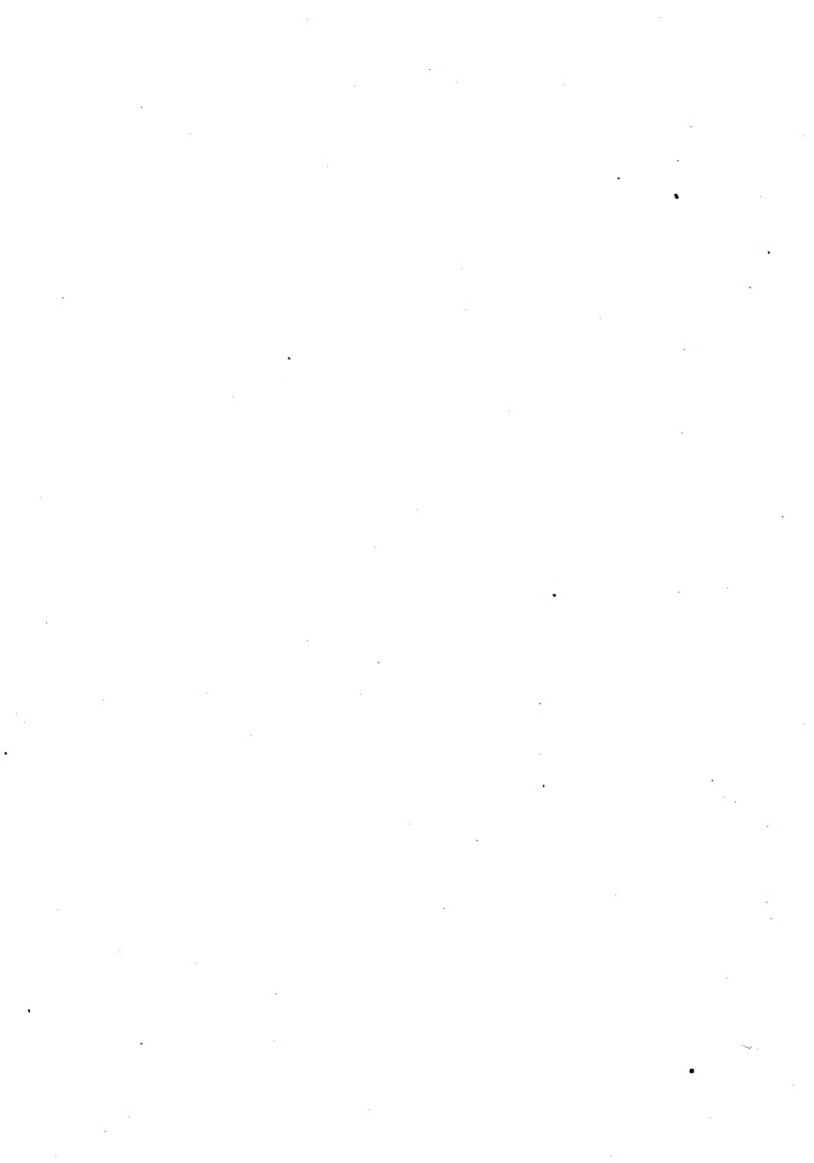


أَبَى رِمْتَةً ، قَالَ : انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي نَحْوَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَرَأَيْتُ عَلَيْهِ بُرْدَيْنِ أَخْضَرَيْنِ . وَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

دَابَّةٌ . وَقِيلَ : مُطْلَقًا كِتَابِ نَجَسِيَّةٍ .

(١) الأول : لم نجده عند البخارى ولا مسلم . وأخرجه أبو داود ، فى : باب فى الحضرة ، من كتاب اللباس ، وفى : باب فى الخضاب ، من كتاب الترجل . سنن أبى داود ٣٧٤/٢ ، ٤٠٣ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الثوب الأخضر ، من أبواب الأدب . عارضة الأحمدي ٢٥٤/١٠ ، ٢٥٥ . والنسائى ، فى : باب الزينة للمخطبة للعبيدين ، من كتاب العبيدين . المجتبى ١٥١/٣ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٢٧/٢ ، ٢٢٨ ، ١٦٣/٤ .

والثانى : لم نجده عند البخارى ، وأخرجه مسلم ، فى : باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٩٠/٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى العمام ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٣٧٦/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الألوكة ، من أبواب الجهاد ، وفى : باب ما جاء فى العمامة السوداء ، من أبواب اللباس . عارضة الأحمدي ١٧٧/٧ ، ٢٤٣ . والنسائى ، فى : باب دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب المناسك ، وفى : باب لبس العمام السود ، من كتاب الزينة . المجتبى ١٥٩/٥ ، ١٨٧/٨ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى المخطبة يوم الجمعة ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفى : باب لبس العمام فى الحرب ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب العمامة السوداء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٣٥١/١ ، ٩٤٢/٢ ، ١١٨٦ . والدارمى ، فى : باب دخول مكة بغير إحرام حج ولا عمرة ، من كتاب المناسك . سنن الدارمى ٧٤/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٦٣/٣ ، ٣٨٧ ، ٣٠٧/٤ .



## بَابُ اجْتِنَابِ النَّجَاسَاتِ

وَهُوَ الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، فَمَتَى لَاقَى بِيَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ غَيْرَ مَعْفُوءٍ عَنْهَا ، أَوْ حَمَلَهَا ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ .

## بَابُ اجْتِنَابِ النَّجَاسَاتِ

الشرح الكبير

(وهو الشرط الرابع ، فمتى لاقى بيده أو ثوبه نجاسة غير معفو عنها ، أو حملها ، لم تصح صلاته ) وجُمِلَتْ ذلك ، أن الطهارة من النجاسة في بدن المصلي وثوبه شرط لصحة الصلاة في قول أكثر أهل العلم . منهم ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وقنادة ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وروى عن ابن عباس أنه قال : ليس على ثوب جنابة<sup>(١)</sup> . ونحوه عن أبي مجلز ، وسعيد بن جبير ، والنخعي . وقال الحارث العكلي ، وابن أبي ليلى : ليس في ثوب إعادة . وسئل سعيد بن جبير ، عن الرجل يرى في ثوبه الأذى ، وقد صلى ، قال : اقرأ على الآية التي فيها غسل الثياب : ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾<sup>(٢)</sup> .

## بَابُ اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ

الإصناف

قوله : وهي الشرط الرابع ، فمتى لاقى بيده أو ثوبه نجاسة ، غير معفو عنها ، أو حملها ، لم تصح صلاته . الصحيح من المذهب : أن اجتناب النجاسة

(١) أخرجه بنحوه البيهقي ، في : باب المني يصبب الثوب ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٠٦/٢ .

(٢) سورة المدثر ٤ .

قال ابن سيرين : هو العسل بالماء . وعن أسماء بنت أبي بكر الصديق ، قالت : سئل رسول الله ﷺ عن دم الحيض يكون في الثوب ، قال : « أقرصيه ، وصلى فيه »<sup>(١)</sup> . وفي لفظ قالت : سمعت امرأة تسأل رسول الله ﷺ : كيف تصنع إحدانا بثوبها إذا رأت<sup>(٢)</sup> الطهر ، أتصلي فيه ؟ قال : « تنظر فيه ، فإن رأت فيه دماً فلتقرصه »<sup>(٣)</sup> بشيء من الماء ، ولتنضخ ما لم تر ، وتصل فيه » . رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> . وحديث النبي ﷺ حين مر بالقبْرَيْن ، فقال : « إِنَّهُمَا لَيَعْدَبَانِ ، وَمَا يَعْدَبَانِ فِي كَبِيرٍ ؛ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ » . متفق عليه . وفي رواية : « لَا يَسْتَتِرُهُ مِنْ بَوْلِهِ »<sup>(٥)</sup> . ولأنها إحدى الطهارتين ، فكانت شرطاً

في بدن المصلي وسترته وبُعْثته ، وهي محل بدنه وثيابه ، مما لا يفتق عنه ، شرط لصحة الصلاة ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وقيل : طهارة محل ثيابه ليست بشرط . وهو احتمال لابن عقيل ، وعنه ، أن اجتنب التجاسة

(١) تقدم تخريجه في ٢٠٢/٢ .

(٢) في تش : « أرادت » .

(٣) في م : « فلتقرصه » .

(٤) تقدم تخريجه في ٢٠٢/٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله ، وباب ما جاء في غسل البول ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب الجريد على القبر ، وباب عذاب القبر من الغيبة والبول ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب الغيبة ، وباب التيممة من الكبائر ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١/٦٤ ، ٦٥ ، ١١٩/٢ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ٢٠٨/٢١ ، ومسلم ، في : باب الدليل على نجاسة البول وجوب الاستبراء منه ، من كتاب الطهارة . صحيح مسلم ١/٢٤٠ ، ٢٤١ . كأخرجه أبو داود ، في : باب الاستبراء من البول ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٥/١ . والترمذي ، في : باب التشديد في البول ، من أبواب الطهارة . عارضة الأخوذى ١/٩٠ . والنسائي ، في : باب التنزه عن البول ، من كتاب الطهارة . وفي : باب وضع الجريدة على القبر ، من كتاب الجنائز . المجتبى ١/٢٩ ، ٨٧/٤ ، ٨٨ . وابن ماجه ، في : باب التشديد في البول ، من كتاب الطهارة . سنن ابن ماجه ١/١٢٥ . والدارمي ، في : باب الاتقاء من البول ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١/١٨٨ .

لِلصَّلَاةِ ، كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ .

**فصل :** وَيُشْتَرَطُ لَهَا<sup>(١)</sup> طَهَارَةُ<sup>(٢)</sup> مَوْضِعِ الصَّلَاةِ أَيْضًا ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَقَعُ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ وَأَعْضَاؤُهُ الَّتِي عَلَيْهِ ، قِيَاسًا عَلَى طَهَارَةِ<sup>(٣)</sup> الْبَدَنِ وَالثِّيَابِ . فَلَوْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ طَرَفُ عِمَامَةٍ ، وَطَرَفُهَا الْآخِرُ يَقَعُ<sup>(٤)</sup> عَلَى نَجَاسَةٍ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، كَالْوَقْعِ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ يَدَيْهِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَحْتِمَالًا فِيمَا يَقَعُ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ خَاصَّةً ، أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ طَهَارَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ يُبَاشِرُهَا بِمَا هُوَ مُتَفَصِّلٌ عَنْ ذَاتِهِ ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ كَانَ<sup>(٥)</sup> «إِلَى جَانِبِهِ» إِنْسَانٌ نَجِسٌ الثُّوبَ ، فَالْتَصَقَ بِهِ ثَوْبُهُ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ سِتْرَتَهُ تَابِعَةٌ لَهُ ، فَهِيَ [ ١٦٢/١ ط ] كَأَعْضَاءِ سُجُودِهِ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ ثَوْبُهُ يَمَسُّ شَيْئًا نَجِسًا ، كَثُوبٍ مَنْ يُصَلِّي<sup>(٦)</sup> «إِلَى جَانِبِهِ ، وَ»<sup>(٧)</sup> حَائِطٍ لَا يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ<sup>(٨)</sup> ابْنُ عَقِيلٍ : لَا تُفْسَدُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِبَدَنِهِ وَلَا سِتْرَتِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُفْسَدَ ؛ لِأَنَّ سِتْرَتَهُ مُلَاقِيَةٌ لِنَجَاسَةٍ ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ وَقَعَتْ عَلَيْهَا . وَإِنْ كَانَتْ

وَاجِبٌ لَا شَرْطٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . « وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي مَنْ لَاقَاهَا ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ أَحْتِمَالَيْنِ . قَالَ الْمَجْدُ : وَالصَّحِيحُ الْبُطْلَانُ<sup>(٩)</sup> » ، فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ . وَيَأْتِي قَرِيبًا إِذَا حَمَلَ

(١) زيادة من : تش .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : « وقع » .

(٤ - ٤) في م : « بجانيه » .

(٥ - ٥) في م : « بجانيه » .

(٦) في م : « قال » .

(٧ - ٧) زيادة من : ش .

النجاسة مُحَاذِيَةً لَجِسْمِهِ فِي حَالِ سُجُودِهِ، بِحَيْثُ لَا يَلْتَصِقُ<sup>(١)</sup> بِهَا شَيْءٌ مِنْ بَدَنِهِ وَلَا ثِيَابِهِ ، لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ : لِأَنَّهُ لَمْ يُبَاشِرِ النِّجَاسَةَ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ خَرَجَتْ عَنْ مُحَاذَاتِهِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ، أَنَّهَا تَبْطُلُ ، كَمَا لَوْ بَاشَرْتَهَا<sup>(٢)</sup> أَعْضَاؤُهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

**فصل :** وَإِنْ حَمَلَ النِّجَاسَةَ فِي الصَّلَاةِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ . فَإِنْ حَمَلَ حَيَوَانًا طَاهِرًا أَوْ ضَيْئًا ، لَمْ تَبْطُلِ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِرِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَلَأنَّ مَا فِي الْحَيَوَانِ مِنَ النِّجَاسَةِ فِي مَعْدِنِهَا<sup>(٤)</sup> ، فَهِيَ كَالنِّجَاسَةِ فِي جَوْفِ الْمُصَلِّي . وَلَوْ حَمَلَ قَارُورَةً مَسْدُودَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : تَصِحُّ ؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ لَا تَخْرُجُ مِنْهَا ، فَهِيَ

قَارُورَةٌ فِيهَا نَجَاسَةٌ ، أَوْ آدَمِيًّا ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ مَسْ ثَوْبًا ، أَوْ حَائِطًا نَجِسًا ، أَوْ قَابِلَهَا وَلَمْ يَلَاقِهَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَلْصِقُ » .

(٢) فِي م : « بَاشَرَهَا » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عَقْفِهِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ رَحْمَةِ الْوَلَدِ وَتَقْبِيلِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٧/١ ، ٨/٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ حَمْلِ الصَّبِيِّانِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٨٥/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢١٠/١ ، ٢١١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ حَمْلِ الصَّبَايَا فِي الصَّلَاةِ وَوَضْعُهُنَّ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُوِّ . الْمَجْتَبَى ١٠/٣ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ قَصْرِ الصَّلَاةِ فِي السَّفَرِ . الْمَوْطَأُ ١٧٠/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٠٤/٥ .

(٤) أَيْ فِي غَيْرِ مَوْطِنِهَا الْأَصْلِيِّ ، مِثْلَ الْمَعْنَةِ لِلْحَيَوَانِ .

وَأَنَّ طَيْنَ الْأَرْضِ النَّجَسَةِ ، أَوْ بَسَطَ عَلَيْهَا شَيْئًا طَاهِرًا ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ <sup>المقنع</sup> عَلَيْهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ .

كَالْحَيَوَانِ . وليس بصحيح ؛ لأنه حامل نجاسة غير مَعْفُو عنها في غير مَعْدِنِهَا ، أَشْبَهَ حَمَلَهَا فِي كُفِّهِ .

٣٣٥ - مسألة : ( وَأَنَّ طَيْنَ الْأَرْضِ النَّجَسَةِ ، أَوْ بَسَطَ عَلَيْهَا شَيْئًا طَاهِرًا ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ ) هذا ظاهر كلام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ . وهو قول مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . وذكر أصحابنا رواية أخرى ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مَدْفَنٌ لِلنَّجَاسَةِ ، أَشْبَهَ الْمَقْبَرَةَ ، وَلِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى النَّجَاسَةِ ، أَشْبَهَ مُلَاقَاتَهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، لِأَنَّ الطَّهَارَةَ إِنَّمَا تُشْتَرِطُ فِي بَدَنِ الْمُصَلِّي وَتَوْبِهِ ، وَمَوْضِعِ صَلَاتِهِ ، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَالْعِلَّةُ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُسَلِّمَةٍ ، بِدَلِيلِ عَدَمِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْقُبُورِ ، وَلَيْسَ مَدْفَنًا لِلنَّجَاسَةِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ الْمَبْسُوطُ عَلَيْهَا رَطْبَةً ، لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ ، وَإِلَّا صَحَّتْ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ تَطْيِينُ الْمَسْجِدِ بِطَيْنِ نَجَسٍ ، وَبِنَاوِهِ بَلَيْنِ نَجَسٍ ، أَوْ تَطْيِيقُهُ بِطَوَائِقِ نَجَسَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، وَبَاشَرَ النَّجَاسَةَ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . فَأَمَّا الْآجِرُ الْمَعْجُونُ بِالنَّجَاسَةِ ، فَهُوَ نَجَسٌ ؛ لِأَنَّ النَّارَ لَا تُطَهَّرُ ، لَكِنْ

قوله : وَأَنَّ طَيْنَ الْأَرْضِ النَّجَسَةِ ، أَوْ بَسَطَ عَلَيْهَا شَيْئًا طَاهِرًا ، صَحَّتِ صَلَاتُهُ عَلَيْهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ . وهذا المذهب ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . قال الشَّارِحُ : هَذَا أَوَّلَى . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « النَّاطِقِ » . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَحَبِّ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،

إذا غُسِلَ طَهْرَ ظَاهِرِهِ ؛ لَأَنَّ النَّارَ أَكَلَتْ أَجْزَاءَ النَّجَاسَةِ الظَّاهِرَةَ ، وَبَقِيَ  
الْأَثَرُ ، فَطَهَّرَ بِالْعُسْلِ ، كَالْأَرْضِ النَّجَسَةِ ، وَيَبْقَى الْبَاطِنُ نَجِسًا ؛ لَأَنَّ الْمَاءَ  
[ ١٦٣/١ ] لَا يَصِلُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ الْعُسْلِ ، فَهِيَ كَالْمَسْأَلَةِ  
قَبْلَهَا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْبِسَاطِ الَّذِي بَاطِنُهُ نَجِسٌ وَظَاهِرُهُ طَاهِرٌ . وَهِيَ  
انْكَسَرَتْ مِنَ الْآجُرِّ النَّجِسِ قِطْعَةً ، فَطَهَّرَ بَعْضُ بَاطِنِهِ ، فَهُوَ نَجِسٌ ، لَا تَصِحُّ  
الصَّلَاةُ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ وَالْبُسْطِ مِنَ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ  
وَالْوَبَرِ ، وَالثِّيَابِ مِنَ الْقُطْنِ وَالْكَتَانِ وَسَائِرِ الطَّاهِرَاتِ ، فِي قَوْلِ عَوَامِّ أَهْلِ  
الْعِلْمِ . فَرَوَى عَنْ عُمَرَ <sup>(١)</sup> ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى عَبْقَرِيٍّ <sup>(٢)</sup> ، وَابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى  
طَنْفَسَةٍ <sup>(٣)</sup> ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى حَصِيرٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ  
مَسْعُودٍ ، وَأَنَسٌ عَلَى الْمَنْسُوجِ <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ  
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ ، وَاسْتَحَبَّ الصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ نَبَاتٍ

وَالْإِنْصَافِ وَ « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْكَافِي » ،  
وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ  
أَحْمَدَ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفَائِقِ » ،  
وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنْ كَانَتِ النَّجَاسَةُ الْمُسَوِّطَةُ عَلَيْهَا  
رَطْبَةً ، لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ ، وَإِلَّا صَحَّتِ الصَّلَاةُ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . فَعَلِ

(١) فِي م : « ابْنِ عُمَرَ » .

(٢) الْعَبْقَرِيُّ : ضَرْبٌ مِنَ الْبِسْطِ .

(٣) الطَنْفَسَةُ : الْبِسَاطُ ، وَالتَّمْرِقَةُ فَوْقَ الرَّحْلِ .

(٤) فِي م : الْمَسُوجُ .



الأرض<sup>(١)</sup> . ونَحْوُهُ عن مالِكٍ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي بِسَاطِ الصُّوفِ وَالشَّعْرِ :  
إِذَا كَانَ سُجُودُهُ عَلَى الْأَرْضِ ، لَمْ أَرِ بِالْقِيَامِ عَلَيْهِ بَأْسًا . وَالصَّحِيحُ قَوْلُ  
الْجُمْهُورِ ؛ فَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ فِي بَيْتِ أَنَسٍ ، وَعِثْبَانَ بْنِ  
مَالِكٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي عَلَى  
الْحَصِيرِ وَالْفَرَوَةِ الْمَذْبُوعَةِ<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةٍ<sup>(٤)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
صَلَّى مُلْتَقًا بِكِسَاءٍ ، يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ إِذَا سَجَدَ . وَلَآنَ مَا لَمْ تُكْرَهِ الصَّلَاةُ  
فِيهِ ، لَمْ تُكْرَهِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَالْكَتَانِ وَالْحُوصِ .

المذهب ، تصحُّ الصَّلَاةُ مَعَ الْكَرَاهَةِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ،  
تَصِحُّ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ .

تَنْبِيهِ : مَحَلُّ هَذَا الْخِلَافِ ، إِذَا كَانَ الْخَائِلُ صَفِيْقًا ، فَإِنْ كَانَ خَفِيْقًا أَوْ  
مُهْلَهْلًا ، لَمْ تَصِحَّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَحَكَى ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ »  
وَجْهًا بِالصَّحَّةِ . وَهُوَ بَعِيدٌ .

(١) انظر : مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ كَرِهَ الصَّلَاةَ عَلَى الطَّنَافِسِ وَعَلَى شَيْءٍ دُونَ الْأَرْضِ ، مِنْ كِتَابِ  
الصَّلَاةِ . مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٤٠١/١ .

(٢) حَدِيثُ عِثْبَانَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يَبْصُلُ حَيْثُ شَاءَ ... إلخ ، وَبَابِ الْمَسَاجِدِ فِي  
الْبُيُوتِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٥/١ ، ١١٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي التَّخْلُفِ  
عَنِ الْجَمَاعَةِ لَمَذَرٍ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٥٥/١ - ٤٥٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ الْجَمَاعَةِ  
لِلنَّافِلَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَامَةِ . الْمُجْتَمِعُ ٨١/٢ ، ٨٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ ، مِنْ كِتَابِ  
الْمَسَاجِدِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٣٤٩/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٤/٤ ، ٤٤٩/٥ ، ٤٥٠ .  
وَحَدِيثُ أَنَسٍ يَأْتِي تَحْرِيمُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ ٥٤٨ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٥٣/١ .

(٤) فِي : بَابِ السُّجُودِ عَلَى الثِّيَابِ فِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ٣٢٩/١ .

## المقنع وقيل : لا تصيح .

الشرح الكبير

وتصح الصلاة على ظهر الحيوان ، إذا أمكنه استيفاء الأركان عليه ،  
والتأفلة في السفر . وإن كان الحيوان نجسًا ، وعليه بساط طاهر ،  
كالجمار ، صححت الصلاة عليه ، في أصح الروايتين ؛ لأن النبي ﷺ صلى  
على جمار<sup>(١)</sup> . والثانية ، ( لا تصيح ) كالأرض النجسة إذا بسط عليها  
شيئًا طاهرًا . وتصيح على العجلة<sup>(٢)</sup> إذا أمكنه ذلك ؛ لأنه محل تستقر عليه  
أعضاؤه ، فهي كغيرها . وقال ابن عقيل : لا تصيح ؛ لأن ذلك ليس  
بمستقر عليه ، فهي كالصلاة في الأرجوحة .

**فصل : لا تصيح صلاة المعلق في الهواء ، إلا أن يكون مضطرًا ،**

الإتصاف

**فائدة :** حكم الحيوان النجس ، إذا بسط عليه شيئًا طاهرًا وصلى عليه ، حكم  
الأرض النجسة إذا بسط عليها شيئًا طاهرًا ، على الصحيح من المذهب . وقيل :  
تصح هنا ، وإن لم نصححها هناك . وكذا الحكم لو وضع على حرير يحرم جلوسه  
عليه شيئًا ، وصلى عليه . ذكره أبو المعالي . قال في « الفروع » : فيتوجه ، إن  
صح ، جاز جلوسه ، وإلا فلا . ولو بسط على الأرض الغصب ثوبًا له ، وصلى  
عليه ، لم تصح . ولو كان له علو ، فغصب السفل وصلى في العلو ، صححت

(١) أخرجه البخاري ، في : باب صلاة التطوع على الجمار ، من كتاب تقصير الصلاة . صحيح البخاري ٥٦/٢ .  
وسلم ، في : باب جواز صلاة التأفلة على الدابة حيث توجهت ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح  
مسلم ٤٨٧/١ . وأبو داود ، في : باب التطوع على الراحلة والوتر ، من كتاب السفر . سنن أبي داود  
٢٧٩/١ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الجمار ، من كتاب المساجد . المجتبى ٤٧/٢ . والإمام مالك ، في :  
باب صلاة التأفلة في السفر بالنهار والصلاة على الدابة ، من كتاب السفر . الموطأ ١٥١/١ . والإمام أحمد ، في :  
المستند ٤٩٠/٢ ، ٤٩٠/٣ ، ١٢٨ ، ٨٣ ، ٥٧ ، ٤٩ .

(٢) العجلة : حُشِبَ على تكرات .

وَأَنْ صَلَّى عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ مِنْ بَسَاطٍ طَرَفُهُ نَجِسٌ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ،  
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهِ، بِحَيْثُ يَنْجَرُ مَعَهُ إِذَا مَشَى، فَلَا تَصِيحُ.  
المنع

كالمصْلُوبِ . وكذلك الأَرْجُوحةُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقَرٍّ الْقَدَمَيْنِ عَلَى  
الأَرْضِ ، فَلَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، كَالْوَسْجِدِ عَلَى بَعْضِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ وَتَرَكَ  
الْبَاقِيَ مُعَلَّقًا . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ .

٣٣٦ - مسألة : ( وَإِنْ صَلَّى عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ مِنْ بَسَاطٍ ، طَرَفُهُ  
نَجِسٌ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا<sup>(١)</sup> بِهِ ، بِحَيْثُ يَنْجَرُ مَعَهُ إِذَا  
مَشَى ، فَلَا تَصِيحُ ) مَتَى صَلَّى عَلَى مِنْدِيلٍ [ ١٦٣/١ ط ] ، طَرَفُهُ نَجِسٌ ، أَوْ

صَلَاتُهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي »  
الصَّغِيرِ : « وَإِنْ بَسَطَ طَاهِرًا عَلَى أَرْضٍ غَضِبَ ، أَوْ بَسَطَ عَلَى أَرْضِهِ مَا غَضِبَهُ ،  
بَطَلَتْ . قُلْتُ : وَيَخْرُجُ صَحَّتُهَا . زَادَ فِي « الْكُبَرَى » . وَقِيلَ : تَصِيحُ فِي الثَّانِيَةِ  
فَقَطْ . انْتَهَى . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ؛ وَهِيَ  
مَا إِذَا بَسَطَ طَاهِرًا عَلَى أَرْضٍ غَضِبَ . وَفِي « الْفُرُوعِ » هُنَا بَعْضُ نَقْصِرِ .

قوله : وَإِنْ صَلَّى عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ مِنْ بَسَاطٍ طَرَفُهُ نَجِسٌ ، [ ٩٠/١ ط ] صَحَّتْ  
صَلَاتُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، بِحَيْثُ يَنْجَرُ مَعَهُ إِذَا مَشَى . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا صَلَّى عَلَى  
مَكَانٍ طَاهِرٍ ، مِنْ بَسَاطٍ وَغَوِيهِ ، وَطَرَفُهُ نَجِسٌ ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ . وَكَذَلِكَ كَانَ  
تَحْتَ قَدَمِهِ حَبْلٌ مَشْدُودٌ فِي نَجَاسَةٍ ، وَمَا يَصَلِّي عَلَيْهِ طَاهِرٌ . وَالصَّحِيحُ مِنَ  
الْمَذْهَبِ ، وَلَوْ تَحَرَّكَ النَّجِسُ بِحَرَكَتِهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِهِ . وَقَالَ بَعْضُ  
الْأَصْحَابِ : إِذَا كَانَ النَّجِسُ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ

(١) فِي نَسْخِ : « مُعَلَّقًا » .

كان تحت قدمه حبل مشدود في نجاسة ، وما يُصلى عليه طاهر ، فصلاته صحيحة ، سواء تحرك النجس بحر كته ، أو لم يتحرك ؛ لأنه ليس بحامل للنجاسة ، ولا مُصل عليها ، وإنما اتصل مُصلاه بها ، أشبه إذا صلى على أرض طاهرة متصلة بأرض نجسة . وقال بعض أصحابنا : إذا كان النجس يتحرك بحر كته ، لم تصح صلاته . قال شيخنا<sup>(١)</sup> : والصحيح ما ذكرنا . فإما إن كان الحبل أو المنديل متعلقا به ، ينجر معه إذا مشى ، لم تصح ؛ لأنه مُستتبع لها ، فهو كحاملها . ولو كان في يده أو وسطه حبل مشدود في نجاسة ، أو حيوان نجس ، أو سفيئة صغيرة فيها نجاسة تنجر معه إذا مشى ، لم تصح صلاته ؛ لأنه مُستتبع لها . وإن كانت السفيئة أو الحيوان كبيرا لا يقدر على جره ، إذا استغصى عليه ، صححت ؛ لأنه ليس

تميم ، و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » . قال في « الفروع » : والأول المذهب . وإن كان متعلقا به ، بحيث ينجر معه إذا مشى ، لم تصح صلاته ، مثل أن يكون بيده أو وسطه شيء مشدود في نجس ، أو سفيئة صغيرة فيها نجاسة ، أو أمسك بحبل ملقى على نجاسة ونحوه . وإن كان لا ينجر معه إذا مشى ؛ كالسفيئة الكبيرة ، والحيوان الكبير الذي لا يقدر على جره إذا استغصى عليه ، صححت صلاته مطلقا ، على الصحيح من المذهب . وهو مفهوم كلام المصنف هنا . واختاره المصنف ، والشارح . وجزم به في « الفصول » ، و « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » . وقدمه في « الفروع » . وذكر القاضي وغيره ، إن كان الشئ في موضع نجس مما لا يمكن جره معه ، كالليل ، لم يصح ، كحمله ما يلاقيها . وجزم به صاحب « التلخيص » ، و « المُحرر » ، وغيرهما .

(١) في : المني ٢/٤٦٧ .

وَمَتَى وَجَدَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ ، لَا يَعْلَمُ هَلْ كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا ؟ <sup>المقنع</sup>  
فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ، لَكِنْ جَهْلَهَا  
أَوْ نَسِيَهَا ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ [ ١٧ ] .

<sup>الشرح الكبير</sup> بِمُسْتَبْعٍ لَهَا . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا إِذَا كَانَ الشُّكُّ فِي مَوْضِعٍ طَاهِرٍ ، فَإِنْ  
كَانَ فِي مَوْضِعٍ نَجِسٍ ، فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ حَامِلٌ لِمَا هُوَ مُلَاقٍ  
لِلنَّجَاسَةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى اسْتِثْبَاعِ الْمُلَاقِ لِلنَّجَاسَةِ ،  
أَشْبَهَ مَا لَوْ أَمْسَكَ غُصْنًا مِنْ شَجَرَةٍ «عَلَيْهَا نَجَاسَةٌ» ، أَوْ سَفِينَةً عَظِيمَةً فِيهَا  
نَجَاسَةٌ .

٣٣٧ - مسألة : ( ومتى وجد عليه نجاسة ، لا يعلم هل كانت في  
الصلاة أولا ؟ فصلاته صحيحة ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا فِي الصَّلَاةِ ( وَإِنْ عَلِمَ  
أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ، لَكِنَّهُ جَهْلَهَا أَوْ نَسِيَهَا ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ ) مَتَى صَلَّى  
وَعَلَيْهِ نَجَاسَةٌ لَا يَعْلَمُ بِهَا ، حَتَّى فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، فَفِيهَا رِوَايَتَانِ ؛ أَحَدَاهُمَا ،

فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، أَنَّ مَا لَا يَنْجَرُّ تَصِحُّ الصَّلَاةِ  
مَعَهُ لَوْ انْجَرَّ . قَالَ : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ خِلَافَهُ ، وَهُوَ أَوْلَى .

قوله : ومتى وجد عليه نجاسة لا يعلم ؛ هل كانت في الصلاة ، أو لا ؟ فصلاته  
صحيحة . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ .  
وَذَكَرَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » وَجْهًا ؛ أَنَّهَا تُبْطَلُ .

قوله : فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الصَّلَاةِ ، لَكِنْ جَهْلَهَا أَوْ نَسِيَهَا ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ .  
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » فِي النَّاسِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِيهِمَا فِي

( ١ - ١ ) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

لا تُفَسِّدُ صَلَاتَهُ . اخْتَارَهَا شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُثْمَانَ ، وَعُطَاءٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُعِيدُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي قِلَابَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا طَهَارَةٌ مُشْتَرِطَةٌ لِلصَّلَاةِ ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالْجَهْلِ ، كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ . وَقَالَ رِبْعَةُ ، وَمَالِكٌ : يُعِيدُ مَا دَامَ فِي الْوَقْتِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى ، مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي بِأَصْحَابِهِ ، إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ ، فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ : « مَا حَمَلَكُمْ عَلَى الْقَائِكُمْ »

« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْغِنَايَةِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَصَحُّ . وَهِيَ الصَّحِيحَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ . اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ عَبْدِ دُوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مَنَاجِي » ، وَ« تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهَا فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« الْمُنتَخَبِ » ، وَ« التَّسْهِيلِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا تَصَحُّ ، فَيُعِيدُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَالْأَشْهُرُ الْإِعَادَةُ . قَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : أَعَادَ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُمَا ، فِي النَّاسِي . وَقِيلَ : إِنْ كَانَتْ إِزَالَتُهَا شَرْطًا أَعَادَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً فَلَا . ذَكَرَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقَالَ الْأَمِيدِيُّ : يُعِيدُ ، إِنْ كَانَ قَدْ تَوَاتَى ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَقَطَعَ فِي « التَّلْخِيصِ » ، أَنَّ الْمُقَرَّطَ فِي الْإِزَالَةِ ، وَقِيلَ : فِي الصَّلَاةِ ، لَا يُعِيدُ بِالنَّسْيَانِ .

(١) في : المفني ٤٦٦/٢ .

نَعَالُكُمْ ؟ قالوا : رَأَيْنَاكَ <sup>(١)</sup> أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ <sup>(٢)</sup> ، فَأَلْقَيْنَا نَعَالَنَا . قال : « إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذْرًا » . رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> . ولو كانت الطهارة شَرْطًا ، مع عَدَمِ الْعِلْمِ بِهَا ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاءُ الصَّلَاةِ ، وَيُفَارِقُ طَهَارَةَ الْحَدَثِ ؛ [ ١٦٤/١ ] لِأَنَّهَا آكَدٌ ؛ لَكَوْنِهَا لَا يُغْفَى عَنْ يَسِيرِهَا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ قَدْ عَلِمَ بِالنَّجَاسَةِ ثُمَّ أُسِييَهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : حَكَى أَصْحَابُنَا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ رِوَايَتَيْنِ . وَذَكَرَ هُوَ فِي مَسْأَلَةٍ <sup>(٤)</sup> النَّسِيَانَ أَنَّ الصَّلَاةَ بَاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى التَّفْرِيطِ ، بِخِلَافِ الْجَاهِلِ . وَقَالَ الْآمِدِيُّ : يُعِيدُ إِذَا كَانَ قَدْ تَوَانَى ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٥)</sup> : وَالصَّحِيحُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ مَا عُذِرَ فِيهِ بِالْجَهْلِ عُذِرَ فِيهِ بِالنَّسِيَانِ ، بَلِ النَّسِيَانُ أَوْلَى لَوُرُودِ النَّصِّ بِالْعَفْوِ عَنْهُ

تَشْبِيهِانِ ؛ الْأَوَّلُ ، قَالَ الْقَاضِي ، فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَالْآمِدِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا : مَحَلُّ الْإِنْصَافِ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْجَاهِلِ ، فَأَمَّا النَّاسِي ، فَيُعِيدُ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : لَيْسَ عَنْهُ نَصٌّ فِي النَّاسِي . انْتَهَى . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِي الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي . قَالَهُ الْمَجْدُ . وَحَكَى الْخِلَافَ فِيهِمَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَأَطْلَقَ الطَّرِيقَيْنِ فِي « الْكَافِي » . الثَّانِي ، مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ؛ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اجْتِنَابَ النَّجَاسَةِ شَرْطٌ ، أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ اجْتِنَابَهَا وَاجِبٌ ، فَيَصِحُّ قَوْلًا وَاحِدًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ . وَتَقَدَّمَ أَنَّ صَاحِبَ « الرَّعَايَةِ » حَكَى قَوْلًا وَاحِدًا ؛ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ ، إِنْ قُلْنَا :

(١) فِي م : « إِنَّا رَأَيْنَاكَ » .

(٢) فِي م : « نَعَالُكَ » .

(٣) فِي : بِابِ الصَّلَاةِ فِي الْعَمَلِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٥١/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّدِيمُ ، فِي : بِابِ الصَّلَاةِ فِي الْعَمَلِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ النَّدِيمُ ٣٢٠/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٩٢/٣ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٥) فِي : الْمَفْنَى ٤٦٦/٢ .

**فصل :** فإن عِلِمَ بالنجاسة في أثناء الصلاة ، فإن قلنا : لا يُعذرُ بالجهل والنسيان . فصلاته باطلة . وإن قلنا : يُعذرُ . فهي صحيحة . ثم إن أمكنه إزالة النجاسة من غير زمن طويل ، ولا عمل كثير ، أزالها ، وبني ، كما خلع النبي ﷺ ثيابه عليه . وإن احتاج إلى أحد هذين ، بطلت صلاته ؛ لإفضائه إلى أحد أمرين ؛ إما استصحاب النجاسة في الصلاة زمنًا طويلاً ، أو أن يعمل فيها عملاً كثيراً ، فصار كالعريان يجد السترة بعيدة منه .

واجب ، وإن قلنا : شرط . أعاد . فدل أن المُقَدِّم خلافه . الثالث ، مراد المُصَنِّف بقوله : أو جهلها . جهل عينها . هل هي نجاسة أم لا ؟ حتى فرغ منها . أو جهل أنها كانت عليه ، ثم تحقق أنها كانت عليه بقرائن . فأما إن عِلِمَ أنها نجاسة ، وجهل حكمها ، فعليه الإعادة عند الجمهور ، وقطعوا به . وقال في « الرعاية الكبرى » : حكم الجهل بحكمها ، حكم الجهل بأنها نجاسة أم لا . وجزم به في « تجريد العناية » . وأما إذا جهل كونها في الصلاة أم لا ، فتقدم في كلام المُصَنِّف ، وهو قوله : ومتى وجد عليه نجاسة لا يعلم ؛ هل كانت في الصلاة ، أم لا ؟ .

**فوائد ؛ الأولى ،** حكم العاجز عن إزالتها عنه حكم الناسي لها في الصلاة . قاله جماعة من الأصحاب ؛ منهم ابن حمدان ، وابن تميم . وقال أبو المعالي وغيره : وكذا لو زاد مرضه لتحريكه أو نقله . وقال ابن عقيل وغيره : أو احتاجه لحرب . الثانية ، لو عِلِمَ بها في الصلاة ، لم تبطل صلاته ، على الصحيح من المذهب . وقيل : تبطل مطلقاً . فعلى المذهب ؛ إن أمكن إزالتها من غير عمل كثير ، ولا مضى زمن طويل ، فالحكم كالحكم فيها إذا عِلِمَ بها بعد الصلاة . فإن قلنا : لا إعادة هناك . أزالها هنا وبني ، على الصحيح من المذهب . وقال ابن عقيل : تبطل رواية واحدة ، وأما إذا لم تُزَلْ إلا بعمل كثير ، أو في زمن طويل ، فالمذهب تبطل



**فصل:** وإذا سَقَطَتْ عليه نَجَاسَةٌ ، ثم زالت عنه ، أو أزالها في الحال ، لم يُبْطِلْ صلاته ؛ لما ذُكِرْنَا مِنْ حديثِ أُمِّ سَعِيدٍ ، ولأنَّ النَّجَاسَةَ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِهَا ، فَعُفِيَ عَنْ يَسِيرِ زَمَنِهَا ، ككَشْفِ الْعَوْرَةِ . وهذا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

الصَّلَاةُ . وقيل : يُزِيلُهَا وَيُنِي . قلتُ : وهو ضَعِيفٌ . الثَّلَاثَةُ ، لو مَسَّ ثَوْبُهُ ثَوْبًا نَجِسًا ، أو قَابَلَهَا رَاكِعًا أو سَاجِدًا ، ولم يُلَاقِهَا ، أو سَقَطَتْ عليه فَازَالَهَا سَرِيعًا ، أو زالت هي سَرِيعًا ، أو مَسَّ حَائِطًا نَجِسًا ، لم يَسْتَنْدِ إِلَيْهِ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ فِي الْجَمِيعِ . وقيل : لا يَصِحُّ . ولو اسْتَنْدَ إِلَيْهِ ، لم يَصِحَّ .  
الرَّابِعَةُ [ ٩١/١ ] ، لو حَمَلَ قَارُورَةً فِيهَا نَجَاسَةٌ أو أَجْرَةً بَاطِنُهَا نَجِسٌ ، لم تَصِحَّ صَلَاتُهُ . ولو حَمَلَ حَيَوَانًا طَاهِرًا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، بِلَا نِزَاعٍ . وكذا لو حَمَلَ آدَمِيًّا مُسْتَجِيرًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقيل : لا تَصِحُّ إِذَا حَمَلَ مُسْتَجِيرًا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » .  
و « ابْنِ تَمِيمٍ » . ولو حَمَلَ بَيْضَةً مَذْرُوعَةً<sup>(١)</sup> ، أو عِنَقُودَ عِنَبٍ حَبَّاتُهُ مُسْتَحِيلَةٌ خُمْرًا ، لم تَصِحَّ صَلَاتُهُ . جَزَمَ بِهِ النَّاطِظُ . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . فَإِنَّ الْبَيْضَةَ الْمَذْرُوعَةَ قَاسَهَا عَلَى الْقَارُورَةِ . وقال : بَلْ أَوْلَى بِالْمَنْعِ . وقيل : تَصِحُّ صَلَاتُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُتَوَرِّ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وقال الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » : وَلَوْ حَمَلَ بَيْضَةً فِيهَا قَرُخٌ مَيْتٌ ، فَوُجَّهَانِ . الْخَامِسَةُ ، قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » فِي هَذَا الْبَابِ : بَاطِنُ الْحَيَوَانِ مَقَرٌّ لِلدَّمِ وَالرُّطُوبَاتِ النَّجَسَةِ ، بَحِثْ لَا يَخْلُو مِنْهَا ، فَأَجْرَيْنَا لِدَلِيلِكَ حُكْمَ الطَّهَارَةِ مَا دَامَ فِيهِ تَبَعًا . وقال فِي بَابِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا يَطْهَرُ شَيْءٌ مِنْ النَّجَاسَاتِ بِالِاسْتِحَالَةِ . وَأَمَّا الْمَيْتُ وَاللَّبَنُ وَالْقُرُوحُ ، فَلَيْسَتْ مُسْتَحِيلَةً عَنْ نَجَاسَةٍ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ فِي الْبَاطِنِ مُسْتَتِرًا بِسِتَارِ خَلْقَةٍ لَيْسَ يَنْجَسُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الصَّلَاةَ

(١) مَذْرُوعَةٌ : فَاسِدَةٌ .

المقنع وإذا جبر ساقه بعظم نجس فجبر ، لم يلزمه قلعه إذا خاف الضرر ، وأجزأته صلاته ، وإن لم يخف لزمه قلعه .

الشرح الكبير

٣٣٨ - مسألة : ( وإذا جبر ساقه بعظم نجس فجبر ، لم يلزمه قلعه إذا خاف الضرر ، وتصح صلاته ) لأنه يباح له ترك الطهارة من الحدث بذلك ، وهي أكذ ( وإن لم يخف ، لزمه قلعه ) فإن صلى معه ، لم تصح صلاته ؛ لأنه صلى مع النجاسة وهو قادر على إزالتها من غير ضرر . ويحتمل أن يلزمه قلعه إذا لم يخف التلث ؛ لأنه غير خائف للتلف ، أشبه إذا لم يخف الضرر . والأول أولى .

الإيضاح

لا تبطل بحمله . وتابعه في « مجمع البحرين » ، و « ابن عبيدان » . فظاهر كلام المجيد في المكائين يختلف ؛ لأنه في الأول حكم بنجاسة ما في الباطن ، ولكن أجزى عليها حكم الطهارة تبعاً وضرورة . وفي الثاني ، قطع بأنه ليس بنجس ، وهذا الثاني ضعيف . قال في « الفروع » في باب إزالة النجاسة : قال بعض أصحابنا : ما استتر في الباطن استتر خلقه ليس بنجس ؛ بدليل أن الصلاة لا تبطل بحمله . كذا قال . انتهى .

قوله : وإذا جبر ساقه بعظم نجس فجبر ، لم يلزمه قلعه إذا خاف الضرر . وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، كما لو خاف التلث . وعنه ، يلزمه . فعلى المذهب ؛ إن غطاه اللحم ، صحّت صلاته من غير تيمم ، وإذا لم يغطه اللحم ، فالمذهب أنه يتيمم له ، وعليه الجمهور . وقيل : لا يلزمه التيمم . ولو مات من يلزمه قلعه ، قلّع . على الصحيح من المذهب . وقال أبو المعالي : إن غطاه اللحم ، لم يقلّع للثقل ، ولا قلّع . وقال جماعة : يقلّع ، سواء لزمه قلعه أم لا .

وَأِنْ سَقَطَتْ سِنُّهُ ، فَأَعَادَهَا بِحَرَارَتِهَا فَتَبَّتْ ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ . وَعَنْهُ ، <sup>المنع</sup> أَنَّهَا نَجِسَةٌ ، حُكْمُهَا حُكْمُ الْعَظْمِ النَّجِسِ إِذَا جَبَرَ بِهِ سَاقُهُ .

٣٣٩ - مسألة (١) : (وَأِنْ سَقَطَتْ سِنُّهُ (٢) فَأَعَادَهَا بِحَرَارَتِهَا ، فَتَبَّتْ ، <sup>الشرح الكبير</sup> فَهِيَ طَاهِرَةٌ ) لِأَنَّ (٣) حُكْمَ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ حُكْمَ جُذْئِهِ ، سِوَا مَا انفصلتْ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ ؛ لِأَنَّهَا أَجْزَاءٌ مِنْ جُذْئِهِ . فَكَانَ حُكْمُهَا كَسَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ الطَّاهِرَةِ وَالنَّجِسَةِ . ( وَعَنْهُ ، أَنَّهَا نَجِسَةٌ ) اخْتَارَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهَا لَا حُرْمَةَ لَهَا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهَا . فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ ( حُكْمُهَا حُكْمُ الْعَظْمِ النَّجِسِ ) عَلَى مَا بَيَّنَّا .

قوله : وَأِنْ (٤) سَقَطَتْ سِنُّهُ فَأَعَادَهَا بِحَرَارَتِهَا ، فَتَبَّتْ ، فَهِيَ طَاهِرَةٌ . هذا <sup>الإصناف</sup> المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به أكثرهم . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا نَجِسَةٌ ، حُكْمُهَا حُكْمُ الْعَظْمِ النَّجِسِ إِذَا جَبَرَ بِهِ سَاقُهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الَّتِي قَبْلَهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَوْسَى : إِنْ تَبَّتْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ، وَإِنْ تَغَيَّرَ ، فَهُوَ نَجِسٌ يُؤْمَرُ بِقُلْعِهِ ، وَيُعِيدُ مَا صَلَّى مَعَهُ . وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ قُطِعَ أَذُنُهُ فَأَعَادَهُ فِي الْحَالِ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » .

فائدة : لو شرب خمرًا ، ولم يزل عقله ، غسل فمه وصرى ، ولم يلزمه قيء (٥) . نص عليه . وجزم به كثير من الأصحاب . قال في « الفروع » : ويتوجه يلزمه ؛ لإمكان إزالتها .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : سنة .

(٣) في م : ولأن .

(٤) في أ : فإن .

(٥) في أ : قيء .

المقنع وَلَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ، وَالْحَمَامِ، وَالْحُشِّ، وَأَعْطَانِ الْإِبِلَ الَّتِي تُقِيمُ فِيهَا وَتَأْوِي إِلَيْهَا، وَالْمَوْضِعَ الْمَعْصُوبَ. وَعَنْهُ، تَصِيحُ مَعَ التَّحْرِيمِ.

الشرح الكبير ٣٤٠ - مسألة : ( وَلَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ وَالْحَمَامِ وَالْحُشِّ وَأَعْطَانِ الْإِبِلَ الَّتِي تُقِيمُ فِيهَا وَتَأْوِي إِلَيْهَا وَالْمَوْضِعَ الْمَعْصُوبَ . وَعَنْهُ ، تَصِيحُ مَعَ التَّحْرِيمِ ) اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ؛ فَرَوَى عَنْهُ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِيحُ فِيهَا بِحَالٍ . رُوِيَ كَرَاهَةً الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالتَّحِيصِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَمِمَّنْ قَالَ : لَا يُصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ . ابْنُ

الإصناف قوله : وَلَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ وَالْحَمَامِ وَالْحُشِّ وَأَعْطَانِ الْإِبِلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هُوَ أَشْهُرُ وَأَصَحُّ فِي الْمَذْهَبِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، إِنْ عَلِمَ النَّهْيُ ، لَمْ تَصِيحْ ، وَإِلَّا صَحَّتْ . وَعَنْهُ ، تُحْرَمُ الصَّلَاةُ فِيهَا ، وَتَصِيحُ . قَالَ الْمَجْدُ : لَمْ أَجِدْ عَنْ أَحْمَدَ لَفْظًا بِالتَّحْرِيمِ مَعَ الصَّحَّةِ . وَعَنْهُ ، تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا . وَقِيلَ : إِنْ خَافَ فَوْتُ الْوَقْتِ ، صَحَّتْ . وَقِيلَ : إِنْ أَمَكَّهُ الْخُرُوجُ ، لَمْ يُصَلِّ فِيهِ بِحَالٍ ، وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ . ذَكَرَهُمَا فِي « الرُّعَايَةِ » . قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ الثَّاسِعَةِ : لَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ النَّهْيِ ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ النَّهْيَ لِلتَّحْرِيمِ . وَتَصِيحُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ . هَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُحَقِّقِينَ . وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَصْحَابِ مَنْ يَحْكِي الْخِلَافَ فِي الصَّحَّةِ ، مَعَ الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ . انْتَهَى .

تنبيه : عمومُ قوله : وَلَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ فِي الْمَقْبَرَةِ . يَدُلُّ أَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ لَا تَصِيحُ فِيهَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الرَّجِيزِ » ،

عَمَرَ ، وَجَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الصَّلَاةَ فِي هَذِهِ صَحِيحَةٌ ، مَا لَمْ تَكُنْ نَجَسَةً . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا » . وَفِي لَفِظٍ : « فَحَيْثُمَا أَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ » ؛ فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَوْضِعٌ طَاهِرٌ ، فَصَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ، كَالصَّخْرَاءِ . وَالْأَوَّلَى ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْحَمَامَ وَالْمَقْبَرَةَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَتُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْعَنَمِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . قَالَ : أَتُصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ ؟ قَالَ : « لَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ خَاصَّةٌ مُقَدِّمَةٌ عَلَى عُمُومِ أَحَادِيثِهِمْ .

و « الْمُتَوَرِّ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ إِخْدَى الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ . وَصَحَّحَهَا النَّاطِلُ . الْإِنْصَافُ وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » فِي آخِرِ الْجَنَائِزِ : أَصَحُّ الرُّوَايَتَيْنِ ، لَا تَجُوزُ . وَعَنْهُ ، تَصِحُّ مَعَ الْكِرَاهَةِ . اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « ابْنُ تَيْمِيَّةٍ » ،

(١) تقدم تخريجه في ٣٤/١ .

(٢) في : باب في المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١٤/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ١١٣/٢ ، وابن ماجه ، في : باب المواضع التي تكره فيها الصلاة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ٢٤٦/١ ، والدارمي ، في : باب الأرض كلها طهور ما خلا المقبرة والحمام ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٣/١ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٨٣/٣ ، ٩٦ .

(٣) في : باب الوضوء من لحوم الإبل ، من كتاب الحيض . صحيح مسلم ٢٧٥/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩٣/٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

**فصل :** فَأَمَّا الْحُشُّ فَبَيَّنَ الْحُكْمُ فِيهِ بِالتَّنْبِيهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مُنِعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، لَكُونِهَا مَظَانَّ النَّجَاسَةِ ، فَالْحُشُّ أَوَّلَى ؛ لَكُونِهِ مُعَدًّا لِلنَّجَاسَةِ وَمَقْصُودًا لَهَا ، وَلِأَنَّهُ قَدْ مُنِعَ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْكَلامِ فِيهِ ، فَمَنَعُ الصَّلَاةِ فِيهِ أَوَّلَى . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ نَصًّا . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنْ كَانَ الْمُصَلِّي عَالِمًا بِالنَّهْيِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ عَاصِرٌ بِالصَّلَاةِ فِيهَا ، وَالْمَعْصِيَةُ لَا تَكُونُ قُرْبَةً وَلَا طَاعَةً . وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ مَعَ الْعِلْمِ ، فَلَمْ تَصِحَّ مَعَ الْجَهْلِ ، كَالصَّلَاةِ فِي مَحَلِّ نَجَسٍ . وَالثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ .

و « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، تَصِحُّ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ وَاسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » : يُبَاحُ فِي مَسْجِدٍ وَمَقْبَرَةٍ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : لَا يُكْرَهُ فِي الْمَقْبَرَةِ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : وَيَجُوزُ فِي الْمَقْبَرَةِ . قَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ : لَا بَأْسَ بِصَلَاةِ الْجِنَازَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ . قَالَ فِي « الْحُلَاصَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » : لَا تَصِحُّ صَلَاةٌ فِي مَقْبَرَةٍ لَغَيْرِ جِنَازَةٍ . وَقَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » .

فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، لَا يَضُرُّ قَبْرٌ وَلَا قَبْرَانِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، إِذَا لَمْ يُصَلِّ إِلَيْهِ ، جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : يَضُرُّ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَ « الْفَائِقِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ هَلْ يُسَمَّى مَقْبَرَةً أَمْ لَا ؟ وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْأَظْهَرَ ، أَنَّ الْخَشْيَاشَةَ - فِيهَا

(١) فِي : الْمُنَى ٤٧١/٢ .

**فصل : ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ تَعَبُّدٌ ،**  
**فَعَلَى هَذَا يَتَنَاوَلُ النَّهْيُ كُلَّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، فَلَا فَرْقَ فِي الْمَقْبَرَةِ بَيْنَ**  
**الْحَدِيثَةِ وَالْقَدِيمَةِ ، وَمَا تَقَلَّبَتْ أَرَبُئُتْهَا أَوْ لَمْ تَتَقَلَّبْ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ فِيهَا قَبْرٌ**  
**أَوْ قَبْرَانِ ، لَمْ يُمْنَعْ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُهَا الْأَسْمُ . « وَيَحْتَمِلُ**  
**إِلْحَاقُهَا بِمَا فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ قَبْرَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا سُمِّيَتْ [ ١٦٥/١ ] مَقْبَرَةً لِكُونِهَا**  
**قَدْفِيرَ فِيهَا ، وَهَذَا مَوْجُودٌ فِي الْقَبْرَيْنِ ، وَلِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ**  
**الْيَهُودَ ؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ »<sup>(١)</sup> . يَتَنَاوَلُ مَا فِيهِ قَبْرٌ وَاحِدٌ ،**  
**كَذَلِكَ هَذَا . وَعَلَى هَذَا ، لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ مَقْبَرَةً ، حِينَ يَدْخُلُ مَا**  
**فِيهِ قَبْرَانِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> . وَإِنْ نُقِلَتِ الْقُبُورُ مِنْهَا ، جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهَا ؛**

جَمَاعَةً - قَبْرٌ وَاحِدٌ ، وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ دَفِنَ بَدَارُهُ مَوْتَى ، لَمْ تَصِرْ  
 مَقْبَرَةً . قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ [ ٩١/١ ظ ] فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَغَيْرِهِ . الثَّلَاثَةُ ، قَوْلُهُ عَنِ  
 أَغْطَانِ الْإِبِلِ ، الَّتِي تَقِيمُ فِيهَا وَتَأْوِي إِلَيْهَا . هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ ،

(١ - ١) مقطوع من : م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ... إلخ ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب  
 ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ، وباب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، من  
 كتاب الجنائز ، وفي : باب ما ذكر عن بني إسرائيل ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب مرض النبي ﷺ ووفاته ،  
 من كتاب المغازي ، وفي : باب الأكسية والخمائل ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١١٦/١ ،  
 ١١١/٢ ، ١٢٨ ، ٢٠٦/٤ ، ١٣/٦ ، ١٩٠/٧ . ومسلم ، في : باب النهي عن بناء المساجد على القبور  
 واتخاذ الصور فيها والنهي عن اتخاذ القبور مساجد ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ ،  
 وأبو داود ، في : باب في البناء على القبر ، من كتاب الجنائز . سنن أبي داود ١٩٤/٢ . والنسائي ، في :  
 باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد ، من كتاب المساجد ، وفي : باب اتخاذ القبور مساجد ، من كتاب  
 الجنائز . المجتبى ٣٢/٢ ، ٧٨/٤ . والدارمي ، في : باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد ، من كتاب الصلاة .  
 سنن الدارمي ٣٢٦/١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع .  
 الموطأ ٨٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٦/٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٦٦ ، ٣٩٦ ، ٤٥٤ ، ٥١٨ ،  
 ١٨٦/٤ ، ٢٠٤ ، ٨٠/٦ ، ١٢١ ، ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، ٢٧٥ .

لزوَالِ الْأَسْمِ ، وَلَأَنَّ مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ فِيهِ قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ ،  
فَنَبِشَتْ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَا فَرْقَ فِي الْحَمَامِ بَيْنَ مَكَانِ الْعَسَلِ ،  
وَالْمَسْلُخِ ، وَالْأَثُونِ ، وَكُلُّ مَا يُغْلَقُ عَلَيْهِ بَابُ الْحَمَامِ ؛ لِتَنَاوُلِ الْأَسْمِ  
لَهُ . وَأَعْطَانُ الْإِبِلَ هِيَ الَّتِي تُقِيمُ فِيهَا وَتَأْوِي إِلَيْهَا . وَقِيلَ : هِيَ الْمَوَاضِعُ  
الَّتِي تُنَاخُ فِيهَا إِذَا وَرَدَتْ . وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُ فِي مُقَابَلَةِ مُرَاحِ  
الْعَنَمِ . وَالْحَشُّ الَّذِي يُتَّخَذُ لِلْبَغَائِطِ وَالتَّبُولِ . فَيُمنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيمَا هُوَ  
دَاخِلُ بَابِهِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ  
الْمَوَاضِعِ مُعَلَّلٌ بِكَوْنِهَا مَظَانَّ لِلنَّجَاسَاتِ ؛ فَإِنَّ الْمَقْبَرَةَ تُنْبِشُ ، وَيُظْهَرُ  
التُّرَابُ الَّذِي فِيهِ دِمَاءُ الْمَوْتَى وَصَدِيدُهُمْ ، وَمَعَاطِنُ الْإِبِلِ يُيَالُ فِيهَا ، فَإِنَّ  
الْبَيْعَرَ الْبَارِكَ كَالْجِدَارِ ؛ يَسْتَتِرُ بِهِ وَيَتَوَلَّى ، كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَلَا يَتَحَقَّقُ  
هَذَا فِي غَيْرِهَا . وَالْحَمَامُ مَوْضِعُ الْأَوْسَاحِ وَالتَّبُولِ . فَتُهَيَّئُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهَا  
لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً ؛ لِأَنَّ الْمَظِنَّةَ يَتَعَلَّقُ الْحُكْمُ بِهَا وَإِنْ خَفِيَ

وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : هُوَ مَكَانُ اجْتِمَاعِهَا إِذَا صَدَرَتْ عَنِ الْمَنَهْلِ . زَادَ  
صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ» وَغَيْرُهُ : وَمَا تَقِفُ فِيهِ لَتَرَدِّ الْمَاءِ . زَادَ الْمُصَنِّفُ فِي  
«الْمُعْنَى» ، بَعْدَ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، فَقَالَ : وَقِيلَ : هُوَ مَا تَقِفُ فِيهِ لَتَرَدِّ الْمَاءِ .  
قَالَ : وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : أَوْ تَقِفُ لَعَلْفِهَا . الرَّابِعَةُ ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب هل تبيش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد ، من كتاب الصلاة ،  
وفي : باب حرم المدينة ، من كتاب فضائل المدينة ، وفي : باب مقدم النبي ﷺ ، وأصحابه المدينة ، من كتاب  
مناقب الأنصار . صحيح البخاري ١١٧/١ ، ٢٥/٣ ، ٢٦ ، ٨٦/٥ ، ٨٧ . ومسلم ، في : باب ابتناء مسجد  
النبي ﷺ ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في بناء  
المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٧/١ . والنسائي ، في : باب نبش القبور واتخاذ أرضها مساجد ،  
من كتاب المساجد . المجتبى ٣٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٣/٣ ، ٢١٢ ، ٢٤٤ .  
(٢) في : المغني ٤٧١/٢ .



الْحُكْمَةُ ، ومتى أُمِنَ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ ، كان أَوَّلَى مِنْ قَهْرِ التَّعْبُدِ . ويدلُّ على هذا تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ إِلَى الْحُشِّ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ بِالتَّنْبِيهِ ، ولا بُدَّ فِي التَّنْبِيهِ مِنْ وُجُودِ مَعْنَى الْمَنْطُوقِ ، وإِلَّا لَمْ يَكُنْ تَنْبِيْهَا . فعلى هذا يُمكنُ قَصْرُ الْحُكْمِ عَلَى مَا هُوَ مَظَنَّةٌ مِنْهَا . فلا يَثْبُتُ الْحُكْمُ فِي مَوْضِعِ الْمَسْلُخِ مِنَ الْحَمَامِ ، ولا فِي سَطْحِهِ ؛ لَعَدَمِ الْمَظَنَّةِ فِيهِ ، وكذلك ما أَشَبَّهُهُ . واللهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** ولا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَعْصُوبِ فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ ، وأَحَدِ قَوْلَيِ الشَّافِعِيِّ . والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ . وهو مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، ومَالِكٍ ، والقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ لَا يَعُودُ إِلَى الصَّلَاةِ ، فلم يَمْنَعْ صِحَّتُهَا ، كما لو صَلَّى وهو يَرَى غَرِيقًا يُمكنُهُ إِثْقَاؤُهُ ، فلم يُنْقِذْهُ ، أو مَطْلَ غَرِيقِهِ الَّذِي يُمكنُهُ إِيفَاؤُهُ وَصَلَّى .

الْحُشُّ ؛ مَا أُعِدَّ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ؛ فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ دَاخِلَ بَابِهِ ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ مَوْضِعُ الْكَثِيفِ وَغَيْرُهُ . الْخَامِسَةُ ، الْمَنْعُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ تَعْبُدٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قال الزُّرْكَشِيُّ : تَعْبُدٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ . واختاره القاضي وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قال ابنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » : الْأَظْهَرُ أَنَّهُ تَعْبُدٌ . وقيل : مُعَلَّلٌ . وإليه مِيلُ الْمُصَنِّفِ . فهو مُعَلَّلٌ بِمَظَنَّةِ التَّجَاسَةِ ، فَيَحْتَضُّ بِمَا هُوَ مَظَنَّةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . فعلى الْأَوَّلَى ، حُكْمُ مَسْلُخِ الْحَمَامِ وَأَثْوَنُهُ كَدَاخِلِهِ . وكذا مَا يَتَّبَعُهُ فِي الْبَيْعِ . نصَّ عَلَيْهِ . وكذا غَيْرُهُ . قال بعضهم : وهو الْمَذْهَبُ . قال فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : ولا تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي حَمَامٍ وَأَثْوَنُهُ وَيُؤْتِيهِ وَمَجْمَعٌ وَقُوْدُهُ ، وَكُلُّ مَا يَتَّبَعُهُ فِي الْبَيْعِ مِنَ الْأَمَاكِنِ وَتَحْوِيهِ حُدُودُهُ . وَيَتَنَاوَلُ

وَوَجْهَ الْأَوَّلَى ، أَنَّ الصَّلَاةَ عِبَادَةٌ ، أُمِّي بِهَا عَلَى الْوَجْهِ [ ١٦٥/١ ظ ] الْمَنْهِي عَنْهُ ، فَلَمْ تَصِيحْ ، كَصَلَاةِ الْحَائِضِ ؛ فَإِنَّ حَرَكَاتِهِ مِنَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَعْمَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ ، هُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهَا عَاصِرٌ بِهَا ، فَكَيْفَ يَكُونُ مُطِيعًا بِمَا هُوَ عَاصِرٌ بِهِ . فَأَمَّا مَنْ رَأَى الْغَرِيقَ فَلَيْسَ بِمَنْهِيٍّ عَنِ الصَّلَاةِ ، إِنَّمَا هُوَ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ وَإِنْفَازِ الْغَرِيقِ ، وَأَخَذَهُمَا آكَدٌ مِنَ الْآخَرِ . أَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا ، فَإِنَّ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ فِي نَفْسِهَا مَنْهِيٌّ عَنْهَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ غَضَبِهِ لِرَقَبَةِ الْأَرْضِ ، أَوْ دَعَاوِهِ <sup>(١)</sup> مِلْكِيَّتِهَا ، وَبَيْنَ غَضَبِهِ مَنَافِعِهَا ، بِأَنْ يَدْعَى لِإِجَارَتِهَا ظُلْمًا <sup>(٢)</sup> ، أَوْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا مُدَّةً أَوْ يُخْرِجُ سَابِطًا <sup>(٣)</sup> فِي مَوْضِعٍ لَا يَحِلُّ لَهُ ، أَوْ يَغْضِبُ رَاحِلَةً وَيُصَلِّيَ عَلَيْهَا ، أَوْ سَفِينَةً وَيُصَلِّيَ فِيهَا ، أَوْ لَوْحًا فَيَجْعَلَهُ سَفِينَةً وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ ، كُلُّ ذَلِكَ حُكْمُهُ فِي الصَّلَاةِ حُكْمُ الدَّارِ الْمَعْصُومَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .

أَيْضًا كُلُّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ . فَلَا فَرْقَ فِي الْمَقْبَرَةِ بَيْنَ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ ، وَالْمَنْبُوشَةِ وَغَيْرِ الْمَنْبُوشَةِ . وَعَلَى الثَّانِي ، تَصِيحٌ فِي أَسْطِخَةِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .  
قَوْلُهُ : وَالْمَوْضِعُ الْمَغْضُوبُ . يَعْنِي ، لَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ فِيهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ فِي الْمُخْتَصَرَاتِ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، تَصِيحٌ مَعَ التَّخْرِيمِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « فُتُوْنِهِ » ، وَالطُّوْفِيُّ فِي « مُخْتَصَرِهِ » فِي الْأَصُولِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : تَصِيحٌ إِنْ جَهِلَ النَّهْيُ . وَقِيلَ : تَصِيحٌ مَعَ الْكَرَاهَةِ . حَكَاهُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي « أُصُولِهِ » ،

(١) فِي م : « وَدَعَاوِهِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « ظُلْمًا » .

(٣) السَّابِطُ : سَفِينَةٌ نَحْمَا مَرَّ نَافِذٌ .

**فصل :** قال أحمد : يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي مَوْضِعِ الْعَصَبِ . يَعْنِي إِذَا كَانَ الْجَامِعُ أَوْ بَعْضُهُ مَعْصُوبًا ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْجُمُعَةَ تَخْتَصُّ بَيَقَعَةٍ ، فَإِذَا صَلَّاهَا الْإِمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَعْصُوبِ ، فامْتَنَعَ النَّاسُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ ، فَاتَّهَمَ الْجُمُعَةَ ، وَكَذَلِكَ مَنْ امْتَنَعَ فَائْتَهُ ، وَلِذَلِكَ أُبَيِّحَتْ خَلْفَ الْخَوَارِجِ وَالْمُبْتَدِعَةِ ، وَصَحَّتْ فِي الطَّرِيقِ لِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ الْأَعْيَادُ وَالْجِنَازَةُ .

**فصل :** وَتُكْرَهُ فِي مَوْضِعِ الْحَسَفِ . قَالَ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ مَسْخُوطٌ عَلَيْهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ يَوْمَ مَرٍّ بِالْحِجْرِ <sup>(١)</sup> : « لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمُعَذِّبِينَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ أَنْ يُصَيِّبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَهُمْ » <sup>(٢)</sup> .

و « فُرُوعُهُ » وَغَيْرُهُ . وَقَالَ : إِنْ خَافَ فُوتَ الْوَقْتَ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَقِيلَ : إِنْ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ ، لَمْ تَصِحَّ فِيهِ بِحَالٍ ، وَإِنْ فَاتَ الْوَقْتُ . وَقِيلَ : يَصِحُّ النَّفْلُ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي بَحْثِ الْمَسْأَلَةِ ، أَنَّ النَّافِلَةَ لَا تَصِحُّ بِالْإِتْفَاقِ . فَهَذِهِ ثَلَاثُ طُرُقٍ فِي النَّفْلِ ، تَقْدَمُ نَظِيرُهَا فِي الثُّوبِ الْمَغْصُوبِ . وَحَيْثُ قُلْنَا : لَا تَصِحُّ فِي الْمَوْضِعِ الْمَغْصُوبِ . فَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ .

(١) الحجر : اسم ديار غمد بوادي القرى ، بين المدينة والشام . معجم البلدان ٢/٢٠٨ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة في مواضع الحسف والعذاب ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ وَإِلَى غُمد أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب نزول النبي ﷺ بالحجر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب ﴿ وَلَقَدْ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحَجَرِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ، في تفسير سورة الحجر ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١١٨/١ ، ١٨١/٤ ، ٩/٥ ، ١٠١/٦ ، ٩/٥ . ومسلم ، في : باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين ، من كتاب الزهد . صحيح مسلم ٢٢٨٥/٤ ، ٢٢٨٦ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٩/٥٨ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٣٧ .

ولا بَأْسَ بالصَّلَاةِ فِي الْكَيْسَةِ النَّظِيفَةِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَكَرِهَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَالِكُ الْكُنَائِسَ ؛ لِأَجْلِ الصُّورِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَعْظِيمِ وَالتَّبَجُّلِ لَهَا ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ يُضَيِّرُ بِهِمْ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ وَفِيهَا صُورٌ <sup>(١)</sup> ، ثُمَّ قَدْ دَخَلَتْ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « فَأَيْنَمَا أَذْرَكَتْكَ <sup>(٢)</sup> الصَّلَاةُ فَصَلَّ ، فَإِنَّهُ مُسَجَّدٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> .

**فائدة :** لا بَأْسَ بالصَّلَاةِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ أَوْ مُصَلَّاهُ ، بَلَا غَضَبٍ ، بَغَيْرِ إِذْنِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا تَصِحُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي » . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُصَلَّى فِي كُلِّ أَرْضٍ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ عَدَمُ الصَّحَّةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ الْكَرَاهَةُ ؛ فَلِهَذَا قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « وَلَوْ صَلَّى عَلَى أَرْضٍ غَيْرِهِ أَوْ مُصَلَّاهُ بَلَا غَضَبٍ ، صَحَّ فِي الْأَصَحِّ . وَقِيلَ : حَمَلُهَا عَلَى الْكَرَاهَةِ أَوَّلَى . قَالَ فِي « الرَّعَاتَيْنِ » : قُلْتُ : وَحَمَلُ الْوَجْهَيْنِ عَلَى إِرَادَةِ الْكَرَاهَةِ وَعَدَمِهَا أَوَّلَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ الْمَسْأَلَةِ ، أَنَّ الصَّلَاةَ هُنَا أَوَّلَى مِنَ الطَّرِيقِ ، وَأَنَّ الْأَرْضَ الْمُزْدَرَعَةَ كَثِيرُهَا . قَالَ : وَالْمُرَادُ وَلَا ضَرَرَ ، وَلَوْ كَانَتْ لِكَافِرٍ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ

(١) أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ ، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ زَمَنَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِالْبَحْلَاءِ أَنْ يَأْتِيَ الْكَعْبَةَ فَيَمْحُو كُلَّ صُورَةٍ فِيهَا ، فَلَمْ يَدْخُلْهَا النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى يَمْحُو كُلَّ صُورَةٍ فِيهَا . فِي بَابِ فِي الصُّورَةِ ؛ مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٣٩٣/٢ .

قَالَ ابْنُ قِيمٍ الْجَوْزِيَّةُ : وَفِي الْقِصَّةِ [ أَيْ فِي قِصَّةِ فَتْحِ مَكَّةَ ] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْبَيْتَ وَصَلَّ فِيهِ ، وَلَمْ يَدْخُلْهُ حَتَّى يَمْحُو الصُّورَ مِنْهُ ، فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَكَانِ الْمَصُورِ . زَادَ الْمَعَادُ ٤٥٨/٣ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَدْرَكَتْ » .

(٣) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي ٣٤/١ .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : حُكْمُ الْمَجْزَرَةِ ، وَالْمَزْبَلَةِ ، وَقَارِعَةِ الْقَتْلِ  
الطَّرِيقِ ، وَأَسْطَحَتِهَا كَذَلِكَ .

٣٤١ - مسألة : ( وقال بعض أصحابنا : حُكْمُ الْمَجْزَرَةِ ،  
وَالْمَزْبَلَةِ ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَأَسْطَحَتِهَا ، كَذَلِكَ ) لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « سَبْعُ مَوَاطِنَ لَا تَجُوزُ فِيهَا [ ١٦٦/١ ] الصَّلَاةُ ؛  
ظَهَرُ بَيْتِ اللَّهِ ، وَالْمَقْبَرَةُ ، وَالْمَزْبَلَةُ ، وَالْمَجْزَرَةُ ، وَالْحِمَامُ ، وَعَطْنُ<sup>(١)</sup>  
الْإِيلِ ، وَمَحْجَةُ الطَّرِيقِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٢)</sup> . وَقَالُوا<sup>(٣)</sup> : الْحُكْمُ فِي  
هَذِهِ الْمَوَاطِنِ الثَّلَاثَةِ كَالْحُكْمِ فِي الْأَرْبَعَةِ . وَلَأنَّ هَذِهِ الْمَوَاطِنَ مَظَانُّ

اِحْتِمَالٍ لَعَدَمِ رِضَاهُ بِصَلَاةٍ مُسْلِمٍ بِأَرْضِهِ .

الإنصاف

قوله : وقال بعض أصحابنا : حُكْمُ الْمَجْزَرَةِ وَالْمَزْبَلَةِ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ  
وَأَسْطَحَتِهَا ؛ كَذَلِكَ . يَعْنِي ، كَالْمَقْبَرَةِ وَنَحْوِهَا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الشَّارِحُ :  
أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا عَلَى هَذَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ :  
وَالْحَقُّ عَامَّةُ الْأَصْحَابِ بِهَذِهِ الْمَوَاطِنِ الْمَجْزَرَةِ ، وَمَحْجَةُ الطَّرِيقِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَشَجَّبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْفُرُوعِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، تَصِيحُ  
الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَمْكِنَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُصَحِّحْهَا فِي غَيْرِهَا ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخَزَقِيِّ .  
وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ . وَعَنْهُ ، تَصِيحُ عَلَى أَسْطَحَتِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُصَحِّحْهَا فِي دَاخِلِهَا .  
وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَالَ أَبُو الْوَفَا : سَطَحُ النَّهْرِ لَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ؛

(١) فِي الْأَصْلِ : « أَعْطَانِ » .

(٢) فِي : بَابِ الْمَوَاطِنِ الَّتِي تَكْرَهُ فِيهَا الصَّلَاةُ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَمِعْتُ ابْنَ مَاجَهَ ٢٤٦/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ

الترمذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ وَفِيهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٤٤/٢ .

(٣) أَيْ الْأَصْحَابُ . وَفِي م : « وَقَالَ » .

لِلتَّجَاسَاتِ ، فَعُلِّقَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ تُوجَدِ الْحَقِيقَةُ ، كَمَا انْتَقَضَتْ<sup>(١)</sup> الطَّهَارَةُ بِالنُّومِ ، وَوَجِبَ الْغُسْلُ بِالتَّيَقُّاءِ الْخِتَائَيْنِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> : وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الصَّلَاةِ فِيهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَيَحْتَمِلُهُ اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَاسْتثنى مِنْهُ الْمَقْبَرَةُ ، وَالْحَمَامُ ، وَمَعَاطِنُ الْإِبِلِ ، بِأَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ ، فَمَا عَدَا ذَلِكَ يَتَّقَى عَلَى الْعُمُومِ . وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ يَرْوِيهِ الْعُمَرِيُّ ، وَزَيْدُ بْنُ جَبْرِ<sup>(٤)</sup> ؛ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِمَا مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِمَا ، فَلَا يَتْرُكُ بِهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ . وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ . وَمَعْنَى مَحَجَّةِ الطَّرِيقِ ، الْجَادَّةُ الْمَسْلُوكَةُ فِي السَّفَرِ . وَقَارِعَةُ

لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ . وَهُوَ رَوَايَةٌ حَكَاهَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ كَالطَّرِيقِ . قَالَ الْمَجْدُ : وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ الْمَنْعُ فِيهَا . وَعَنْهُ ، لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ عَلَى أَسْطِخْتِهَا . وَكَرَّهَهَا فِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَجَعْفَرٍ ، عَلَى نَهْرٍ وَسَابِاطٍ . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِيمَا تَجَرَّى فِيهِ سَفِينَةُ كَالطَّرِيقِ . وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْمَوَاءَ تَابِعٌ لِلْقَرَارِ . وَاخْتَارَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ ، الصَّحَّةَ كَالسَّفِينَةِ . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : وَلَوْ جَمَدَ الْمَاءُ ، فَكَالطَّرِيقِ . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِيهِ الصَّحَّةَ . قُلْتُ : وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَعِيمٍ ؛ فَقَالَ : لَوْ جَمَدَ مَاءُ النَّهْرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ ، صَحَّ .

تَنْبِيهِ : مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ فِي الْمَذْبُوعَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ،

(١) فِي تَش : « نَقَضَتْ » .

(٢) فِي : الْمَضَى ٤٧٣/٢ .

(٣) تَقْدِمُ تَفْرِيغِهِ فِي ٣٤/١ .

(٤) زَيْدُ بْنُ جَبْرِ ، الْمَدَنِيُّ ، قَالَ الْبُخَارِيُّ : مُنْكَرُ الْحَدِيثِ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ .

تَهْلِيذُ التَّهْلِيذِ ٤٠١/١ .

الطَّرِيقَ ، التي تُقَرَّعُهَا الْأَقْدَامُ ، مِثْلَ الْأَسْوَاقِ وَالْمَشَارِعِ <sup>(١)</sup> . وَلَا بَأْسَ  
 بِالصَّلَاةِ فِيمَا عَلَا مِنْهَا يَمَنَةٌ وَيَسْرَةٌ ، وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي الطَّرِيقِ الَّتِي يَقْلُ  
 سَالِكُهَا ، كَطَّرِيقِ الْأَيَّامِ الْيَسِيرَةِ . فَإِنْ بُنِيَ مَسْجِدٌ فِي طَّرِيقٍ ، وَكَانَ  
 الطَّرِيقُ ضَيِّقًا بِحَيْثُ يَسْتَضِيرُّ الْمَارَّةُ بَيْنَائِهِ ، لَمْ يَجْزُ بِنَاؤُهُ ، وَلَا الصَّلَاةُ فِيهِ ،  
 وَإِنْ كَانَ وَاسِعًا لَا يُضِرُّ بِالْمَارَّةِ ، جَازَ . وَهَلْ يُشْتَرَطُ إِذْنُ الْإِمَامِ ؟ عَلَى  
 رِوَايَتَيْنِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَالْمَجْزَرَةُ : الَّتِي يَذْبَحُ فِيهَا النَّاسُ ، الْمُعَدَّةُ  
 لِذَلِكَ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بَيْنَ الطَّاهِرِ وَالنَّجِسِ ، وَلَا فِي الْمَعَاطِنِ  
 بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا إِبِلٌ فِي ذَاكَ الْوَقْتِ أَوْ لَا ، فَأَمَّا الْمَوَاضِعُ الَّتِي تَبَيَّنَتْ فِيهَا  
 الْإِبِلُ فِي مَسِيرِهَا ، أَوْ تُنَاخُ فِيهَا لِعَلْفِهَا أَوْ وَرُودِهَا ، فَلَا تُمْنَعُ الصَّلَاةُ فِيهَا .  
 قَالَ الْأَثَرُمُ : سَأَلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ أَبْعَارُ الْإِبِلِ ، فَرَخَّصَ  
 فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا لَمْ تُكُنْ مِنْ مَعَاطِنِ الْإِبِلِ ، الَّتِي نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا ،  
 الَّتِي تَأْوِي إِلَيْهَا .

وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ،  
 وَ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : هِيَ كَالْمَجْزَرَةِ . وَاخْتَارَهُ فِي « الرُّوضَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
 « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » .

فَوَائِدُ : إِحْدَاهَا ، الْمَجْزَرَةُ ؛ مَا أُعِدَّ لِلذَّبْحِ وَالنَّحْرِ . وَالْمَزْبَلَةُ ؛ مَا أُعِدَّ  
 لِلنَّجَاسَةِ وَالْكُنَاسَةِ وَالزُّبَالَةِ . وَإِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً . وَقَارَعَةُ الطَّرِيقِ ؛ مَا كَثُرَ سُلُوكُ  
 السَّابِلَةِ فِيهَا . سِوَاهُ كَانَ فِيهَا سَالِكٌ أَوْ لَا ، دُونَ مَا عَلَا عَنْ جَادَةِ الْمَارَّةِ يَمَنَةٌ وَيَسْرَةٌ .  
 نَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ فِيهِ طَوَّلًا ، إِنْ لَمْ يَضِيقْ عَلَى النَّاسِ ، لَا عَرْضًا . وَلَا بَأْسَ

(١) جَمْعُ مَشْرَعَةٍ ، وَهِيَ مَوْرِدُ الْمَاءِ الَّذِي يُسْتَقَى مِنْهُ بِلَا رِشَاءٍ .

**فصل :** فأما أسطحه هذه المواضع ، فقال القاضى ، وابن عَقِيل :  
حُكْمُهَا حُكْمُ السُّفْلِ ؛ لأنَّ الهواءَ تابعٌ للقرار ، ولذلك لو حَلَفَ لا يَدْخُلُ  
دارًا ، فَدَخَلَ سَطْحَهَا ، حِنْثٌ . والصَّحِيحُ ، إن شاء الله ، قَصْرُ النَّهْيِ  
على ما تَنَاوَلَهُ النَّصُّ ، وأنَّ الحُكْمَ لا يُعَدَّى إلى غيره . ذَكَرَهُ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> ؛  
لأنَّ الحُكْمَ إن كان تَعْبُدًا ، لم [ ١٦٦/١ ط ] يُقَسَّ عليه ، وإن غُلِّلَ فَإِنَّمَا يُعَلَّلُ  
بِمَطْلَئَةِ النَّجَاسَةِ ، ولا يَتَحَيَّلُ<sup>(٢)</sup> هذا فى أسطحِها . فأما إن بَنَى على طَرِيقٍ  
سَابِاطًا أو جَنَاحًا وكان ذلك مُباحًا له ، ومثل أن يكونَ فى دَرْبٍ غيرِ نافِذٍ  
بِإِذْنِ أَهْلِهِ ، أو مُسْتَحَقًّا له ، فلا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عليه . وإن كان على طَرِيقٍ  
نافِذٍ فالْمُصَلَّى فيه كَالْمُصَلَّى فى المَوْضِعِ الْمَغْصُوبِ . وإن كان السَّابِاطُ

بِالصَّلَاةِ فى طَرِيقِ الْأَيَّامِ الْقَلِيلَةِ . الثَّانِيَةُ ، إن بُنِيَ الْمَسْجِدُ بِمَقْبَرَةٍ ، فَالصَّلَاةُ فيه  
كَالصَّلَاةِ فى الْمَقْبَرَةِ ، وإن حَدَّثَتِ الْقُبُورُ بَعْدَهُ حَوْلَهُ ، أو فى قِبْلَتِهِ ، فَالصَّلَاةُ فيه  
كَالصَّلَاةِ [ ٩٢/١ ر ] إلى الْمَقْبَرَةِ ، على ما يَأْتِى قَرِيبًا . هذا هو الصَّحِيحُ مِنْ  
الْمَذْهَبِ . قال فى « الفروع » : وَيَتَوَجَّهُ تَصْبِيحٌ . يعْنِى مُطْلَقًا ، وهو ظَاهِرُ كَلَامِ  
جَمَاعَةٍ . قُلْتُ : وهو الصَّوَابُ . وقال الْآمِدِيُّ : لا فَرْقَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْقَدِيمِ  
وَالْحَدِيثِ . وقال فى « الْهَدْيِ » : لو وُضِعَ الْقَبْرُ وَالْمَسْجِدُ مَعًا ، لم يُجْزَ ، ولم يَصِحَّ  
الرَّوْقُفُ وَلَا الصَّلَاةُ . وقال ابنُ عَقِيل ، فى « الْفُصُولِ » : إن بُنِيَ فيها مَسْجِدٌ ، بَعْدَ أَنْ  
انْقَلَبَتْ أَرْضُهَا بِالْذَّفَنِ ، لم تُجْزِ الصَّلَاةُ فيه ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ فى أَرْضِ الظَّاهِرِ نَجَاسَتِهَا .  
كَالْبُقْعَةِ النَّجِيسَةِ ، وإن بُنِيَ فى سَاحَةِ طَاهِرَةٍ ، وَجُعِلَتِ السَّاحَةُ مَقْبَرَةً ، جَازَتْ ؛  
لِأَنَّهُ فى جَوَارِ مَقْبَرَةٍ . ولو حَدَّثَ طَرِيقٌ بَعْدَ بِنَاءِ مَسْجِدٍ على سَابِاطٍ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ

الإصناف

(١) فى : المفتح ٤٧٤/٢ .

(٢) فى تنس : يتحلل .



على نَهْرٍ ، تُجْرَى فِيهِ السُّنُنُ ، فَهُوَ كَالسَّابِاطِ عَلَى الطَّرِيقِ . وَهَذَا فِيمَا إِذَا كَانَ السُّطْحُ حَادِثًا عَلَى مَوْضِعِ النَّهْيِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْجِدُ سَابِقًا ، فَحَدَّثَ تَحْتَهُ طَرِيقٌ ، أَوْ عَطَنٌ ، أَوْ غَيْرُهُمَا مِنْ مَوَاضِعِ النَّهْيِ ، أَوْ حَدَّثَتِ الْمَقْبَرَةُ حَوْلَهُ ، لَمْ تُنْمَعْ الصَّلَاةُ فِيهِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ<sup>(١)</sup> يَتَّبِعْ مَا حَدَّثَ بَعْدَهُ<sup>(٢)</sup> . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِيمَا إِذَا حَدَّثَ تَحْتَ الْمَسْجِدِ طَرِيقٌ وَجْهًا فِي كَرَاهَةِ<sup>(٣)</sup> الصَّلَاةِ فِيهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . فَأَمَّا إِنْ بَنِيَ مَسْجِدٌ فِي مَقْبَرَةٍ بَيْنَ الْقُبُورِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَقْبَرَةِ ، وَقَدْ رَوَى قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسًا مَرَّ عَلَى مَقْبَرَةٍ ، وَهُمْ يَتُونُ فِيهَا مَسْجِدًا ، فَقَالَ : كَانَ يُكْرَهُ أَنْ يُبْنَى مَسْجِدٌ فِي وَسْطِ الْقُبُورِ .

فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَغَيْرُهُ . وَقِيلَ : لَا يُصَلِّي فِيهِ . الْإِنْصَافُ ذَكَرَهُ فِي « التَّبَصُّرَةِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْقَاضِي : قَدْ يَتَوَجَّهُ الْكَرَاهَةُ فِيهِ . الثَّلَاثَةُ ، يُسْتَنَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّنْ أَطْلَقَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَغَوَّهَا فِي الطَّرِيقِ وَحَافَتَيْهَا ، فَإِنَّهَا تَصِحُّ لِلضَّرُورَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَكَذَا تَصِحُّ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي الطَّرِيقِ . وَقَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَالْمَعْجُدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ ، تَصِحُّ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ وَالْجَنَائِزِ وَالْأَعْيَادِ وَغَوَّهَا بِحَيْثُ يَضْطَرُّونَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الطَّرَاقَاتِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : تَصِحُّ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ . وَقِيلَ : صَلَاةُ الْعِيدِ وَالْجَنَائِزِ وَالْكُسُوفَيْنِ . وَقِيلَ : وَالْإِسْتِسْقَاءُ فِي كُلِّ طَرِيقٍ . وَقَالَ فِي « الصُّغْرَى » : تَصِحُّ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ ، وَقِيلَ : الْعِيدُ وَالْجَنَائِزَةُ فِي

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عِنْدَهُ » .

المفتي وَتَصِيحُ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا ، إِلَّا الْمَقْبِرَةَ وَالْحُشَّ ، فِي قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ .

الشرح الكبير

٣٤٢ - مسألة : ( وَتَصِيحُ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا ، إِلَّا الْمَقْبِرَةَ وَالْحُشَّ ، فِي قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ) ثَكْرُهُ الصَّلَاةُ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، فَإِنْ فَعَلَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَتَوَجَّهُ فِي الْإِعَادَةِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعِيدُ ؛ لِمَوْضِعِ النَّهْيِ ، وَبِهِ أَقُولُ . وَالثَّانِي ، يَصِيحُ ؛ لَعَدَمِ تَنَاوُلِ النَّهْيِ لَهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ صَلَّى إِلَى الْمَقْبِرَةِ

الإِنصاف

طَرِيقَ ، وَمَوْضِعَ غَضَبٍ . وَقَالَ ابْنُ تَجْنِي فِي « شَرْحِهِ » : نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى صِحَّةِ الْجُمُعَةِ فِي الْمَوْضِعِ الْمَغْضُوبِ . وَخَصَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ بِهِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي بَابِ الْإِمَامَةِ بَعْدَ إِمَامَةِ الْفَاسِقِ . وَيَأْتِي هُنَاكَ أَيْضًا بِأَثَمٍ مِنْ هَذَا . الرَّابِعَةُ ، مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ فَعْلُ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَمَكِنَةِ ، صَلَّى فِيهَا . وَفِي الْإِعَادَةِ رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » . قُلْتُ : الصَّوَابُ عَدَمُ الْإِعَادَةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَقَدْ تَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ مُتَّفَرِّقًا ، كَمَنْ صَلَّى فِي مَوْضِعٍ تَجَسَّرَ لَا يُمَكِّنُهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ وَنَحْوِهِ . قُلْتُ : قَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ تُفْتَضِي أَنَّهُ يُعِيدُ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : إِنْ عَجَزَ عَنْ مُفَارَقَةِ الْغَضَبِ ، صَلَّى ، وَلَا إِعَادَةَ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً .

قوله : وَتَصِيحُ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا مَعَ الْكَرَاهَةِ . نَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِي » ، وَ« إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : لَا تَصِيحُ إِلَيْهَا مُطْلَقًا . وَقِيلَ : لَا تَصِيحُ الصَّلَاةُ إِلَى الْمَقْبِرَةِ فَقَطْ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « النَّظْمِ » ، وَ« الْفَاتِي » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ .

والْحُشُّ ، فهو كالمُصَلِّيَ فيهما إذا لم يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا حَائِلٌ ، لِمَا رَوَى أَبُو مَرْثِدَ الْعَنَوِيُّ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ <sup>(١)</sup> وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا <sup>(٢)</sup> » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . قال القاضي : وفي هذا تَنْبِيْهُ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي تُهَيَّي عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، قَالَ : إِنْ صَلَّى إِلَى الْعَطَنِ فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ ، بِخِلَافِ مَا

وعنه ، لَا تَصِيحُ إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَالْحُشِّ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . الإِنْصَافِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . وَقِيلَ : لَا تَصِيحُ إِلَى الْمَقْبَرَةِ ، وَالْحُشِّ ، وَالْحَمَامِ . وعنه ، لَا يُصَلِّي إِلَى قَبْرِ أَوْ حُشٍّ أَوْ حَمَامٍ أَوْ طَرِيقٍ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ . قَالَ أَبُو بَكْرِ : فَإِنْ فَعَلَ ، فَقِيَ الإِعَادَةُ قَوْلَانِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُقَاسُ عَلَى ذَلِكَ سَائِرُ مَوَاضِعِ التَّنْهِي إِذَا صَلَّى إِلَيْهَا إِلَّا الْكَعْبَةَ .

تَبْيِيهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَائِلٌ . فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُصَلِّيَ وَبَيْنَ ذَلِكَ حَائِلٌ ، وَلَوْ كُمُوتُخَرَّةِ الرَّحْلِ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَائِقِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهَرُهُ أَنَّهُ لَيْسَ كَسْتِرَةِ صَلَاةٍ ، حَتَّى يَكْفِيَ الْخَطُ ، بَلْ كَسْتِرَةِ الْمُتَحَلِّي . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ مُرَادَهُمْ لَا يَضُرُّ بَعْدَ كَثِيرٍ عَرَفَا ، كَمَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي مَارَأَمَامِ الْمُصَلِّي . وعنه ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْمَقْبَرَةُ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « إِلَيْهَا » .

(٣) كَذَا ذَكَرَ ابْنُ قِدَامَةَ ، وَلَمْ يَخْرُجْ الْبُخَارِيُّ . انْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٣٢٩/٨ . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٦٦٨/٢ . كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي كِرَاعِيَةِ الْقَعُودِ عَلَى الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٩٤/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاعِيَةِ الْوُطءِ عَلَى الْقُبُورِ وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا وَالصَّلَاةِ إِلَيْهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَائِزِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٧٠/٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْقِبْلَةِ . الْمُجْتَمِعُ ٥٣/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ . ١٣٥/٤ .

قُلْنَاهُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْمَقْبَرَةِ وَالْحُشِّ . قَالَ شَحْنَأُ<sup>(١)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ ؛ لَوُزُودِ النَّهْيِ فِيهَا ، وَذَلِكَ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا »<sup>(٢)</sup> . فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [ ١٦٧/١ ] ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ عَلَى الْمَقْبَرَةِ لَا يَصِحُّ إِنْ كَانَ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ

لَا يَكْفِي حَائِطُ الْمَسْجِدِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَالنَّاطِظُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّاعِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِكِرَاهَةِ السَّلَافِ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدٍ فِي قِبْلَتِهِ حُشٌّ ، وَتَأَوَّلَ ابْنُ عَقِيلٍ النَّصَّ عَلَى سِرَايَةِ النَّجَاسَةِ تَحْتَ مَقَامِ الْمُصَلَّى ، وَاسْتَحْسَنَهُ صَاحِبُ « التَّلْخِصِ » . وَعَنْ أَحْمَدَ نَحْوَهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُبَيِّنُ صِحَّةَ تَأْوِيلِي لَوْ كَانَ الْحَائِلُ كَأَخْرَجَةِ الرَّحْلِ ، لَمْ يُبْطِلِ الصَّلَاةَ بِمُرُورِ الْكَلْبِ ، وَلَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ فِي الْقِبْلَةِ كِهَيِّ تَحْتَ الْقَدَمِ ، لَبْطَلَتْ ؛ لِأَنَّ نَجَاسَةَ الْكَلْبِ أَكْثَرُ مِنْ نَجَاسَةِ الْخَلَاءِ ؛ لَعَسَلِهَا بِالتُّرَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ بِالْخَطِّ هُنَا ، وَلَا وَجْهَ لَهُ ، وَعَدَمُهُ يُدَلُّ عَلَى الْفَرْقِ .

فَائِدَةٌ : لَوْ غُيِّرَتْ مَوَاضِعُ النَّهْيِ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهَا ، كَجَعْلِ الْحَمَامِ دَارًا ، وَتَبَشْرِ الْمَقْبَرَةِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَحَكَمِي قَوْلًا ؛ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ . قُلْتُ : وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا .

فَوَائِدُ ؛ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي أَرْضِ السِّبَاخِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الرَّاعِيَةِ » : مَعَ الْكِرَاهَةِ . وَعَنْهُ ، لَا تَصِحُّ . قَالَ فِي « الرَّاعِيَةِ » : إِنْ كَانَتْ رَطْبَةً . ثُمَّ قَالَ : قُلْتُ : مَعَ ظَنِّ نَجَاسَتِهَا . وَعَنْهُ ، الْوَقْفُ . وَتُكْرَهُ فِي

(١) فِي : الْمُنَى ٤٧٣/٢ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٣٤/١ .

وَلَا تَصِحُّ الْفَرِيضَةُ فِي الْكَعْبَةِ وَلَا عَلَى ظَهْرِهَا ، ..... المقنع

إليها تَعْبُدًا ، وكذلك إن كان لِمَعْنَى اخْتَصَّ بها ، وهو اتِّخَاذُ الْقُبُورِ مَسْجِدًا ، تَشْبُهًا بِمَنْ يُعَظَّمُهَا ، وكذلك قال عليه السَّلَامُ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » . يُحَذَّرُ مِثْلُ مَا صَنَعُوا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . والله أعلم .

٣٤٣ - مسألة : ( وَلَا تَصِحُّ الْفَرِيضَةُ فِي الْكَعْبَةِ ، وَلَا عَلَى ظَهْرِهَا ) وقال الشافعي ، وأبو حنيفة : تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ ، وَلِأَنَّهُ مَحَلٌّ لصلَاةِ النَّفْلِ ، فَكَانَ مَحَلًّا لِلْفَرَضِ ، كخَارِجِهَا . وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَالْمُصَلِّي فِيهَا أَوْ عَلَى سَطْحِهَا غَيْرُ

أَرْضِ الْحَسَفِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَتُكْرَهُ فِي مَقْصُورَةٍ تُحْمَى . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : الإصناف أولًا ، [ ٩٢/١ ط ] إِنْ قُطِعَتِ الصُّفُوفُ . وَأُطْلِقَتِهَا فِي « الرُّعَايَةِ » . وَتُكْرَهُ فِي الرَّحَى ، وَعَلَيْهَا . ذَكَرَهُ الْآمِدِيُّ ، وَابْنُ حَمْدَانَ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي » وَغَيْرُهُمْ . وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ؛ فَقَالَ : مَا سَمِعْتُ فِي الرَّحَى شَيْئًا . وَلَوْ دُخُولَ بَيْعَةٍ وَكَيْسَةٍ وَالصَّلَاةَ فِيهِمَا ، مِنْ غَيْرِ كِرَاهِيَةٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، تُكْرَهُ . وَعَنْهُ ، مَعَ صُورٍ . وَظَاهَرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ؛ يَحْرُمُ دُخُولُهُ مَعَهَا . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَإِنَّهَا كَالْمَسْجِدِ عَلَى الْقَبْرِ . وَقَالَ : وَلَيْسَتْ مِلْكًا لِأَحَدٍ . وَلَيْسَ لَهُمْ مَنَعٌ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ ؛ لِأَنَّا صَالِحُنَاهُمْ عَلَيْهِ . نَقَلَهُ فِي « الْفُرُوعِ » فِي الْوَلِيَّةِ . قَوْلُهُ : وَلَا تَصِحُّ الْفَرِيضَةُ فِي الْكَعْبَةِ ، وَلَا عَلَى ظَهْرِهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، تَصِحُّ . وَاخْتَارَهَا الْآجُرِّيُّ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٩٩ .

(٢) سورة البقرة ١٤٤ .

المقنع وَتَصِيحُ النَّافِلَةِ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا .

الشرح الكبير مُسْتَقْبِلُ لِحْجَتِهَا ، فَأَمَّا النَّافِلَةُ فَمَبْنَاهَا عَلَى التَّخْفِيفِ وَالْمُسَامَحَةِ ؛ بِدَلِيلِ صِحَّتِهَا قَاعِدًا ، وَإِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي السَّفَرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ .

٣٤٤ - مسألة : ( وَتَصِيحُ النَّافِلَةِ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا ) لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي الْبَيْتِ رَكْعَتَيْنِ <sup>(١)</sup> . إِلَّا أَنَّهُ إِنْ تَوَجَّهَ إِلَى

الإنصاف فَاثْنَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِيهَا ، صَحَّتْ مِنْ غَيْرِ نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ ، إِلَّا تَوَجَّيْهَا لِصَاحِبِ « الْفُرُوعِ » بَعْدَ الصَّحَّةِ مِنْ قَوْلِ ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي مَنْ نَذَرَ الصَّلَاةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، لَا تَصِيحُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ وَقَفَ عَلَى مُنْتَهَى الْبَيْتِ ، بَحِثْ إِنَّهُ لَمْ يَتَّقِ وِرَاءَهُ مِنْهُ شَيْءٌ ، أَوْ صَلَّى خَارِجَهُ لَكِنْ سَجَدَ فِيهِ ، صَحَّتْ صَلَاةُ الْفَرِيضَةِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الْحَاوِي » . وَقِيلَ : لَا تَصِيحُ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحْتَصَرِّ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » .

قوله : وَتَصِيحُ النَّافِلَةِ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ صِحَّةُ صَلَاةِ النَّافِلَةِ فِيهَا وَعَلَيْهَا ، بِشَرْطِهِ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا تَصِيحُ مُطْلَقًا . قُلْتُ : وَهُوَ بَعِيدٌ . وَعَنْهُ ، إِنْ جَهِلَ النُّهْيَ صَحَّتْ ، وَإِلَّا لَمْ تَصِيحُ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة في الكعبة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٦٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦/٢ ، ١٥/٦ . وعن الصلاة في البيت انظر : ما أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة بين السوراء في غير جماعة ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٣٤/١ . ومسلم ، في : باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، والصلاة فيها ... إلخ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٦٦/٢ . والنسائي ، في : باب مقدار ذلك ، من كتاب القبلة . المجتبى ٤٩/٢ . والإمام مالك ، في : باب الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتعجيل الخطبة بعرفة ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٩٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٣/٢ ، ١٣٨ ، ١٣/٦ .

الباب أو على ظهرها ، وكان<sup>(١)</sup> بين يديه شيء من بناء<sup>(٢)</sup> الكعبة متصل بها صحت صلاته ، وإن لم يكن بين يديه شيء شاخص منها ، أو كان بين يديه أجر مبعأ غير مبني ، أو خشب غير مسمر فيها<sup>(٣)</sup> ، فقال أصحابنا : لا

وقيل : لا تصح فيها إن نقص البناء وصلّى إلى موضعه . وقيل : لا يصح النفل فوقها ، ويصح فيها . وهو ظاهر كلام ابن حامد . وصحّحه في « الرعايتين » . ولا يصح نفل فوقها في الأصح ، ويصح فيها في الأصح . وهو ظاهر كلامه في « الخلاصة » ، فإنه قال : ويصلّي النافلة إلى الكعبة ، وكذا في « المنور » .

تنبيه : ظاهر قوله : إذا كان بين يديه شيء منها . أنه ولو لم يكن بين يديه شاخص منها ، أنها تصح . واعلم أنه إذا كان بين يديه شاخص منها ، صحت صلاته . والشاخص كالبناء ، والباب المغلق ، أو المفتوح ، أو عتبه المرتفعة . وقال أبو الحسن الأيمى : لا يجوز أن يصلّى إلى الباب إذا كان مفتوحا . وإن لم يكن بين يديه شاخص منها ، فتارة يبقى بين يديه شيء من البيت إذا سجد ، وتارة لا يبقى شيء ، بل يكون سجوده على متناه ؛ فإن كان سجوده على منتهى البيت ، بحيث أنه لم يبق منه شيء ، فهذا لا تصح صلاته ، قولاً واحداً ، بل هو إجماع . وإن كان بين يديه شيء منها إذا سجد ، ولكن ما ثم شاخص . فظاهر كلام المصنّف هنا ، الصحة . وهو إحدى الروايتين في « الفروع » ، والوجهين لأكثرهم . وعبارة في « الهداية » ، و « الكافي » ، وغيرهما كذلك . وهو ظاهر ما قدمه في « الرعاية الصغرى » . واختاره المصنّف في « المعنى » ، والمجدد في « شرحه » ، وابن تميم ، وصاحب « الحاوي الكبير » ، و « الفائق » . وهو المذهب على ما أسلفناه في الخطبة . والرواية الثانية ، لا تصح الصلاة إذا لم يكن بين يديه شاخص . وعليه

(١) في م : « أو كان » .

(٢) سقط من م .

الشرح الكبير  
تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقْبِلٍ لشيءٍ مِنْهَا . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> : وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنُ شَيْءٍ مِنْهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَ مَوْضِعِهَا

الإِنصاف  
جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْمُغْنِي » ، وَ « الشَّرْح » : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاخِصٌ ، أَوْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ أَجْرٌ مُعَبِّأٌ غَيْرُ مَبْنِيٍّ ، أَوْ خَشَبٌ غَيْرُ مَسْمُورٍ فِيهَا ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي » : اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « تَذَكُّرَةِ » ابْنِ عَبْدِوسٍ ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَيَصِحُّ النَّفْلُ فِي الْكَعْبَةِ إِلَى شَاخِصٍ مِنْهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَتَصِحُّ الثَّانِلَةُ بِاسْتِقْبَالِ مُتَّصِلٍ بِهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمَجْدِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » .

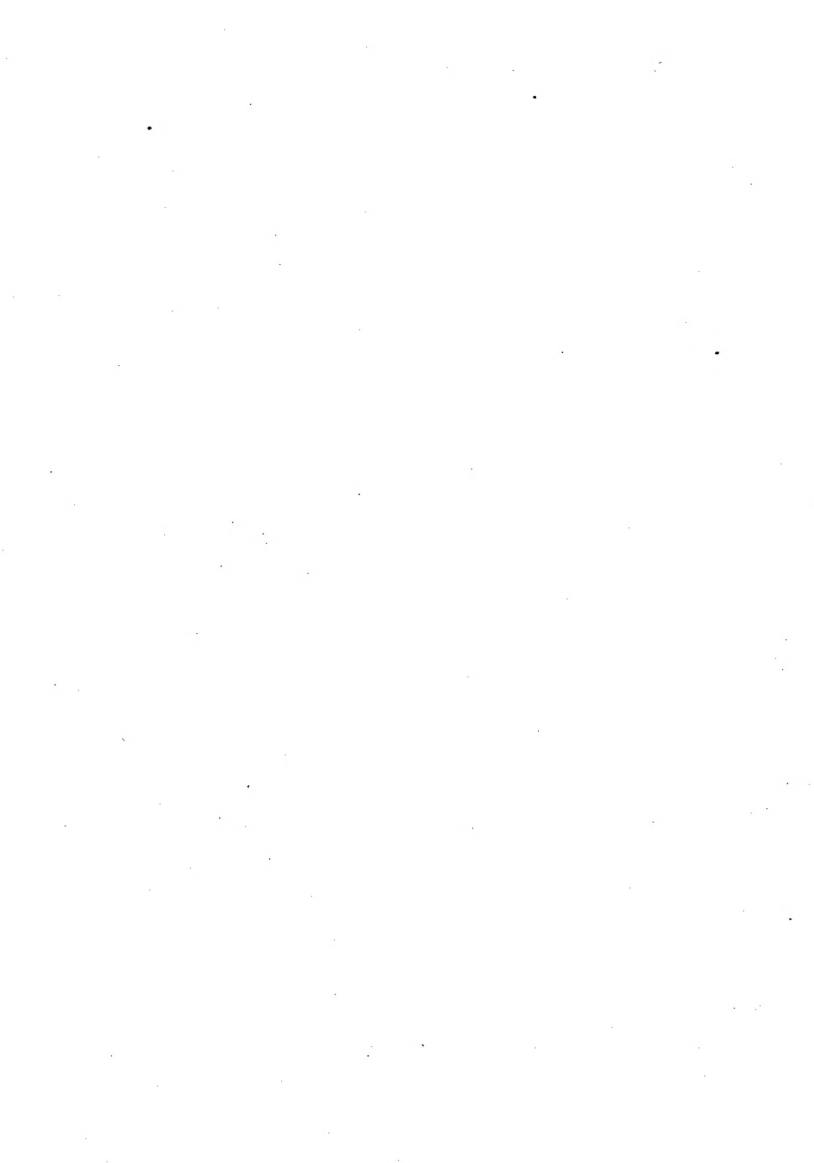
فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، لَا اِعْتِبَارَ بِالْأَجْرِ الْمُعَبِّأِ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ ، وَلَا الْخَشَبِ غَيْرِ الْمَسْمُورِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ سِتْرَةً . قَالَ الْأَصْحَابُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَكْتَفَى بِذَلِكَ بِمَا يَكُونُ سِتْرَةً فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ شَاخِصٌ . الثَّانِيَةُ ، إِذَا قُلْنَا : تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ . فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، لَا يُسْتَحَبُّ . وَقَالَ الْقَاضِي : تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْكَعْبَةِ وَعَلَيْهَا . وَنَقَلَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَنَقَلَ الْأَثَرُ ؛ يُصَلَّى فِيهِ إِذَا دَخَلَهُ وَجَاهَهُ ، كَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَا يُصَلَّى حَيْثُ شَاءَ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، يَقُومُ كَمَا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ ، بَيْنَ الْأُسْطُوأَتَيْنِ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ نُقِضَ بِنَاءُ الْكَعْبَةِ ، أَوْ خَرِبَتْ ، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، صَلَّوْا إِلَى مَوْضِعِهَا دُونَ أَنْقَاضِهَا . وَتَقَدَّمَ فِي النَّفْلِ وَجْهٌ بَعْدَ الصَّحَةِ فِيهَا لِلْحَالِ

(١) لِي : الْمُغْنَى ٤٧٦/٧ .



وَهَوَائِهَا ، دُونَ حَيْطَانِهَا ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ اِنْهَدَمَتْ ، وَكَذَلِكَ لَوْ صَلَّى عَلَى  
جَبَلٍ عَالٍ يَخْرُجُ عَنْ مُسَامَتَةِ الْبُنْيَانِ ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ إِلَى هَوَائِهَا ، كَذَلِكَ  
هَهُنَا .

نَقَضِهَا . وَإِنْ صَحَّحْنَاهُ ، وَلَوْ [ ٩٣/١ ] كَانَ الْبِنَاءُ بَاقِيًا . وَأَمَّا التَّوَجُّهُ إِلَى الْحِجْرِ ،  
فَيَأْتِي فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا .



## بَابُ اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ

وَهُوَ الشَّرْطُ الْخَامِسُ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ ، إِلَّا فِي حَالِ الْعَجْزِ عَنْهُ ،

الشرح الكبير

## بَابُ اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ

( وهو الشرط الخامس لصحة الصلاة ) لقول الله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . أَيْ نَحْوَهُ . وقال عليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : شَطْرُهُ قِبْلَهُ . وَرَوَى عَنْ الْبَرَاءِ ، قَالَ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا ، ثُمَّ إِنَّهُ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ ، فَمَرَّ رَجُلٌ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ وَجَّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ . فَاتَّحَرَفُوا إِلَى الْكَعْبَةِ . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> .

٣٤٥ - مسألة ؛ [ ١٦٧/١ ط ] قال : ( إِلَّا فِي حَالِ الْعَجْزِ عَنْهُ ،

الإنصاف

## بَابُ اسْتِقبالِ الْقِبْلَةِ

قوله : وهو الشرط الخامس لصحة الصلاة إلا في حال العجز عنه . الصحيح من المذهب ؛ سقوط استقبال القبلة في حال العجز مطلقاً ؛ كالتيحام الحرب ، والحرب من السيل والسبع ونحوه ، على ما يأتي ، وعجز المريض عنه وعن يديه ،

(١) سورة البقرة ١٤٤ .

(٢) في : باب في القبلة ، من كتاب الصلاة ، وفي باب استقبال القبلة ، من كتاب القبلة . المحض ١/١٩٦ ، ٤٧/٢ . كما أخرجه البخاري ، في : باب التوجه نحو القبلة حيث كان ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب ما جاء في إجازة غير الواحد الصدوق ... إلخ ، من كتاب الآحاد . صحيح البخاري ١/١١٠ ، ١٠٨/٩ . ومسلم ، في : باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٣٧٤ . والترمذي ، في : باب حدثنا هناد حدثنا وكيع عن إسرائيل ، من أبواب التفسير . غرصة الأحوذى ١١/٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٣٠٤ .

المقنع وَالنَّافِلَةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ .

الشرح الكبير وَالنَّافِلَةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ ( وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الاسْتِقْبَالَ يَسْقُطُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ ؛ أَحَدُهَا ، فِي حَالِ الْعَجْزِ عَنْهُ ؛ لِكَوْنِهِ مَرْبُوطًا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، وَنَحْوَهُ ، فَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرْطُ لَصِيحَةِ الصَّلَاةِ عَجَزَ عَنْهُ ، أَشْبَهَ الْقِيَامَ . الثَّانِي ، إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ ، كَحَالِ التَّحَامِلِ الْحَرْبِ ، وَسَدَّ كُرْهُهُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . الثَّلَاثُ ، فِي النَّافِلَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِي إِبَاحَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ لِكُلِّ مَنْ سَافَرَ سَفَرًا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ أَنْ يَتَطَوَّعَ عَلَى دَائِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ، يُؤْمَى بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ . وَحُكْمُ<sup>(١)</sup> السَّفَرِ الْقَصِيرِ حُكْمُ الطَّوِيلِ فِي ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ ،

الإنصاف والمربوط ونحو ذلك . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَجَزَمَ ابْنُ شِهَابٍ ، أَنَّ التَّوَجُّعَ لَا يَسْقُطُ حَالَ كَسْرِ السُّفِينَةِ ، مَعَ أَنَّهَا حَالَةٌ عَذْرٍ ؛ لِأَنَّ التَّوَجُّعَ إِثْمًا يَسْقُطُ حَالَ الْمُسَابِقَةِ لِمَعْنَى مُتَعَدِّ إِلَى غَيْرِ الْمُصَلِّي ؛ وَهُوَ الْخِذْلَانُ عِنْدَ ظَهْوَرِ الْكُفَّارِ . وَهَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا .

قوله : وَالنَّافِلَةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَصَلِّي سُنَّةَ الْفَجْرِ عَلَيْهَا . وَعَنْهُ ، لَا يَصَلِّي الْوُثْرَ عَلَيْهَا . وَالَّذِي قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، جَوَازُ صَلَاةِ الْوُثْرِ رَاكِبًا وَلَوْ قَلْنَا : إِنَّهُ وَاجِبٌ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَكَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ، إِذَا قَلْنَا : إِنَّهُ وَاجِبٌ . تَنْبِيْهَاتٌ ؛ أَحَدُهَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : النَّافِلَةُ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ وَالْقَصِيرِ .

(١) فِي م : : وَمَل .

والشافعي ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يُباح ؛ لأنه رخصة سفر ،  
فاختص بالطويل كالقصر<sup>(١)</sup> . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ  
وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> . قال ابن عمر : نزلت هذه  
الآية في التطوع خاصة ، حيث توجه بك بعيرك<sup>(٣)</sup> . وعن ابن عمر ،  
أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه ، يومئذ

إنها لا تصح في الحضر من غير استقبال القبلة . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه  
الأصحاب . وعنه ، يسقط الاستقبال أيضا إذا تنقل في الحضر ، كالراكب السائر  
في بصره . وقد فعله أنس . وأطلقهما في « الفائق » ، و « الإرشاد » . الثاني ،  
كلام المصنف وغيره ، ممن أطلق ، مقيّد بأن يكون السفر مبأحا ؛ فلو كان محرّما  
ونحوه ، لم يستطع الاستقبال . قاله في « الفروع » وغيره . الثالث ، لو أمكنه أن  
يدور في السفينة والبحفة<sup>(٤)</sup> إلى القبلة في كل الصلاة ، لزمه ذلك . على الصحيح من  
المذهب . نص عليه . وقدمه ابن تميم ، وابن متي في « شرحه » ،  
و « الرعاة » . وزاد ، العمارة<sup>(٥)</sup> والمحمل ونحوهما . قال في « الكافي » : فإن  
أمكنه الاستقبال والركوع والسجود ، كالذي في العمارة ، لزمه ذلك ؛ لأنه  
كراكب السفينة . وفي « المغني » ، و « الشرح » نحو ذلك . وقيل : لا يلزمه .  
اختاره الآمدي . ويختلعه كلام المصنف في البحفة ونحوها . قال في  
« الفروع » : لا يجب في أحد الوجهين . وقال : وأطلق في رواية أبي طالب  
وغيره ، أن يدور . قال : والمراد غير الملاح لحاجته . الرابع ، يدور في ذلك في

(١) في م : « لا القصير » .

(٢) سورة البقرة ١١٥ .

(٣) تفسير الطبري ٥٣٠/٢ . وانظر تحريجه في حاشيته .

(٤) المحفة بالكسر : مركب للنساء كالهودج ، إلا أنها لا تقب .

(٥) العمارة : هودج يُحمل على الدابة . انظر : معجم دوزي (Dozy) .

بِرَأْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِلْبُخَارِيِّ : إِلَّا الْفَرَائِضَ <sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ قَصِيرِ السَّفَرِ وَطَوِيلِهِ ، وَلَأَنَّ إِبَاحَةَ التَّطَوُّعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ تَخْفِيفٌ <sup>(٣)</sup> ، كَيْلًا يُؤَدَّى إِلَى تَقْلِيلِهِ وَقَطْعِهِ ، وَهَذَا يَسْتَوِي فِيهِ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ ، وَالْفِطْرُ وَالْقَصْرُ تُرَاعَى فِيهِ الْمَشَقَّةُ ، وَإِنَّمَا تَوْجَدُ غَالِبًا فِي الطَّوِيلِ . قَالَ الْقَاضِي : الْأَحْكَامُ الَّتِي يَسْتَوِي فِيهَا السَّفَرُ الطَّوِيلُ وَالْقَصِيرُ ثَلَاثَةٌ ؛ التَّيْمُمُ ، وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ فِي الْمَحْمَصَةِ ، وَالتَّطَوُّعُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَبَقِيَّةُ الرُّخْصِ تَخْتَصُّ الطَّوِيلُ ؛ وَهِيَ الْقَصْرُ <sup>(٤)</sup> ، وَالْجَمْعُ ، وَالْمَسْحُ ثَلَاثًا .

الْفَرَضُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ . وَهُوَ اجْتِمَاعُ لَا بِنِ حَامِدٍ . <sup>(٥)</sup> وَيَأْتِي فِي صَلَاةِ أَهْلِ الْأَعْدَارِ <sup>(٦)</sup> .

(١) أخرجه البخاري، في: باب ينزل للمكتوبة، وباب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة.... من كتاب تقصير الصلاة. صحيح البخاري ٥٦/٢، ٥٧. ومسلم، في: باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت. صحيح مسلم ٤٨٧/١. كما أخرجه النسائي، في: باب الحال التي يجوز فيها استقبال غير القبلة، من كتاب الصلاة والقبلة. المجتبى ١٩٦/١، ١٩٧، ٤٨/٢، والإمام أحمد، في: المسند ١٣٢/٢. وبرواية عامر بن ربيعة، أخرجه الدارمي، في: باب الصلاة في الرحلة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٥٦/١. والإمام أحمد، في: المسند ٤٤٦/٣.

وبلفظ «كان يوتر على بعيره» أخرجه البخاري، في: باب الوتر على الدابة، من كتاب الوتر. صحيح البخاري ٣١/٢، ٣٢. ومسلم، في: باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ٤٨٧/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب التطوع على الرحلة والوتر. سنن أبي داود ٢٧٩/١. والنسائي، في: باب الوتر على الرحلة، من كتاب قيام الليل. المجتبى ١٩٠/٣. وابن ماجه، في: باب ما جاء في الوتر على الرحلة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٣٧٩/١. والدارمي، في: باب الوتر على الرحلة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٧٣/١. والإمام أحمد، في: باب الأمر بالوتر، من كتاب صلاة الليل. الموطأ ١٢٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٧/٢، ٥٧، ١٣٨.

(٢) أخرجه البخاري، في: باب الوتر في السفر، من كتاب الوتر. صحيح البخاري ٣٢/٢.

(٣) في الأصل: «تخفيفها».

(٤) في الأصل: «القصر».

(٥-٥) زيادة من: ش.

**فصل:** وَيَجْعَلُ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ . قَالَ جَابِرٌ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ ، فَجِئْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ ، وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ مِنَ الرُّكُوعِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَ «يَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْبَعِيرِ وَالْحِمَارِ وَغَيْرِهِمَا . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [١٦٨/١] يُصَلِّيَ عَلَى حِمَارٍ ، وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى خَيْبَرَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> . لَكِنْ إِذَا قُلْنَا بِنَجَاسَةِ الْحِمَارِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ سِتْرَةٌ طَاهِرَةٌ .

**فصل <sup>(٣)</sup>:** فَإِنْ كَانَ عَلَى الرَّاحِلَةِ فِي مَكَانٍ وَاسِعٍ ، كَالْمُنْفَرِدِ فِي الْعِمَارَةِ يَدُورُ فِيهَا كَيْفَ شَاءَ ، وَيَتِمَكَّنُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بِالْأَرْضِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ، كَرَاكِبِ السَّفِينَةِ . وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، لَزِمَهُ الْاسْتِقْبَالُ ، وَأَوْمَأَ بِهِمَا نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْآمِدِيُّ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزِمَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، كَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ الْعَامَّةَ يَسْتَوِي فِيهَا مَنْ وُجِدَتْ فِيهِ الْمَشَقَّةُ وَغَيْرُهَا ،

- (١) في: باب التطوع على الراحلة والوتر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٧٩/١. كما أخرجه الترمذی، في: باب ما جاء في الصلاة على الدابة حيثما توجهت به، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ١٤٦/٢، ١٤٧. والإمام أحمد، في: المسند ٣/٣٠٨، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٧٩، ٣٨٩. سقط من: م. (٢-٢).
- (٣) أخرجه أبو داود، في: باب التطوع على الراحلة والوتر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٧٩/١. والنسائي، في: باب الصلاة على الحمار، من كتاب المساجد. المجتبى ٤٧/٢. كما أخرجه الإمام مالك، في: باب صلاة النافلة في السفر بالنهار والليل والصلاة على الدابة، من كتاب السفر. الموطأ ١٥٠/١، ١٥١. والإمام أحمد، في: المسند ٧/٢، ٤٩، ٥٧، ٧٥، ٨٣، ١٢٨. سقط من: م. (٤)

المفتي وهل يجوز التَّنْفُلُ لِلْمَاشِي؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

كَالْقَصْرِ وَالْجَمْعِ . وَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ ، سَقَطَ بِغَيْرِ خِلَافٍ .

**فصل :** وَقَبْلَةُ هَذَا الْمُصَلِّي حَيْثُ كَانَتْ وَجْهَهُ ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْهَا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، جَازٌ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَ لِلْعُذْرِ ، وَإِنْ عَدَلَ إِلَى غَيْرِهَا عَمْدًا ، فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ قِبْلَتَهُ عَمْدًا . وَإِنْ كَانَ مَغْلُوبًا ، أَوْ نَائِمًا ، أَوْ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهَا جِهَةُ سَيْرِهِ ، فَهُوَ عَلَى صَلَاتِهِ ، وَيَرْجِعُ إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ إِذَا أَمَكَتْهُ . فَإِنْ تِمَادَى بِهِ ذَلِكَ بَعْدَ زَوَالِ عُذْرِهِ ، فَسَدَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِتَرْكِهِ الْأَسْتِقْبَالَ عَمْدًا . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ جَمِيعِ التَّطَوُّعَاتِ فِي هَذَا ؛ النَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ ، وَالسُّنَنِ الرَّوَائِبِ ، وَالْوُثْرِ ، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَيِّرُ عَلَى بَعِيرِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١) .

٣٤٦ - مسألة : ( وهل يجوز للماشي ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) إِحْدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ . وَالنَّصُّ إِنَّمَا وَرَدَ

الإيضاح

قَوْلُهُ : وَهَلْ يَجُوزُ التَّنْفُلُ لِلْمَاشِي ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُتْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الزَّرْكَشِيُّ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « نَظْمِ نِهَايَةِ » ابْنِ رَزِينٍ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَالتَّخَذَ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَالتَّائِيظُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعَلَى الْأَصَحِّ ، وَمَاشِيًا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِي » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَالرِّوَايَةُ

(١) انظر تخریج حدیث ابن عمر المتقدم فی صفحة ٣٢٢ .



في الرّاكِب ، ولا يَصِحُّ قياسُ الماشي عليه ؛ لأنّه يَخْتاجُ إلى عَمَلٍ كَثِيرٍ ، ومشْيٍ مُتتابعٍ يُنَافِي الصَّلَاةَ ، فلم يَصِحَّ الإلحاقُ . والثانية ، يَجُوزُ ذلك للماشي . ثَقَلَهَا عنه الْمُثَنَّى بنُ جَامِعٍ <sup>(١)</sup> ، واختارَه القاضي . فعلى هذا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ لافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، ثم يَنْحَرِفُ إلى جِهَةِ سَيْرِهِ ، وَيَقْرَأُ وهو ماشٍ ، وَيَرْكَعُ ثم يَسْجُدُ بِالْأَرْضِ . وهذا قولُ عَطَاءٍ ، والشافعي ؛ لأنَّ الرُّكُوعَ والسُّجُودَ مُمَكِّنَ مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعِهِ عَنْ جِهَةِ <sup>(٢)</sup> سَيْرِهِ ، فَلَزِمَهُ ، كالرّاكِبِ . وقال الأَمِيدِيُّ : يُومِي بِالرُّكُوعِ والسُّجُودِ ، كالرّاكِبِ ، قياساً عليه . وَوَجْهُ [ ١٦٨/١ ط ] هذه الرُّوَايَةُ أَنَّ الصَّلَاةَ أُبَيِّحَتْ لِلرّاكِبِ كَيْلَا يَنْقَطِعَ عن القَافِلَةِ في السَّفَرِ ، وهو مَوْجُودٌ في الماشي ، ولأنّها إِحْدَى حَالَتَيْ السَّفَرِ ، أَشْبَهَ الرّاكِبَ .

الثَّانِيَةُ ، لا يَجُوزُ . وهو ظاهرُ كلامِ الخَرَقِيِّ . وَجَزَمَ بِهِ في « الوَجِيزِ » ، الإِنْصَافِ ، و « الإِفَادَاتِ » . وَنَصَّهَا الْمُصَنِّفُ في « الْمُعْنَى » <sup>(٣)</sup> لِلْخِلَافِ . فعلى المذهبِ ، تَصِحُّ الصَّلَاةُ إلى الْقِبْلَةِ بِلا خِلَافٍ أَعْلَمَهُ . وَيَأْتِي الجَوَابُ عن قولِ الْمُصَنِّفِ : فَإِنْ أَمَكَّنَهُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ إلى الْقِبْلَةِ . وَيَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَقَطْ إلى الْقِبْلَةِ ، وَيَفْعَلُ الْبَاقِيَ إلى جِهَةِ سَيْرِهِ ، على الصَّحِيحِ مِنَ المذهبِ في ذلك كُلِّهِ . قَدَّمَهُ في « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الفُرُوعِ » ، و « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، و « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » ، و « الرَّعَايَةِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقِيلَ : يُومِي بِالرُّكُوعِ والسُّجُودِ إلى جِهَةِ سَيْرِهِ ، كَرَاكِبٍ . اخْتَارَهُ الْأَمِيدِيُّ ، وَالْمَجْدِيُّ في « شَرْحِهِ » . وَقِيلَ : يَمْشِي حَالَ قِيَامِهِ إلى جِهَتِهِ ، وما سِوَاهُ يَفْعَلُهُ إلى الْقِبْلَةِ غَيْرَ ماشٍ ، بل

(١) في تش : حامد .

(٢) مقط من : الأصل .

(٣) انظر : المعنى ٩٩/٢ .

**فصل :** وإذا دخل المصلي بِلَدَا نَاوِيَا الإِقَامَةِ<sup>(١)</sup> فيه ، لم يُصَلِّ بعد دُخُولِهِ إليه إِلَّا صَلَاةَ الْمُقِيمِ . وإن كَانَ مُجْتَازًا غَيْرِ نَاوٍ لِلِإِقَامَةِ ، أَوْ تَوَى الإِقَامَةَ مُدَّةً لَا يَلْزَمُهُ فِيهَا إِيْتَامُ الصَّلَاةِ ، اسْتَدَامَ<sup>(٢)</sup> الصَّلَاةَ مَا دَامَ سَائِرًا ، فَإِذَا نَزَلَ فِيهِ ، صَلَّى إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَبَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ ، كَالْحَائِفِ إِذَا أَمِنَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ . وَلَوْ ابْتَدَأَهَا<sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ نَازِلٌ إِلَى الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ أَرَادَ الرُّكُوبَ ، أَتَمَّ صَلَاتَهُ ، ثُمَّ يَرْكَبُ . وَقِيلَ : يَرْكَبُ فِي الصَّلَاةِ ، وَيُتِمُّهَا إِلَى جِهَةِ سَيْرِهِ ، كَالْأَمِينِ إِذَا خَافَ فِي صَلَاتِهِ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ حَالَةَ الْخَوْفِ حَالَةٌ ضَرُورَةٍ ، أُبِيحَ فِيهَا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ ، وَهَذِهِ رُخْصَةٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ<sup>(٤)</sup> ، فَلَا يُبَاحُ فِيهَا غَيْرُ مَا تُقِلُّ ، وَلَمْ يَرُدَّ بِإِبَاحَةِ الرُّكُوبِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى عَمَلٍ وَتَوَجُّهِ إِلَى غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَلَا جِهَةِ سَيْرِهِ سُنَّةٌ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

يَقِفُ ، وَيَفْعَلُهُ . وَأَطْلَقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ .

**فائدة :** لَا يَجُوزُ التَّنْفُلُ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِرَاكِبِ التَّعَاسُيفِ ؛ وَهُوَ رُكُوبُ الْفَلَاةِ وَقَطْعُهَا عَلَى غَيْرِ صَوْبٍ . ذَكَرَهُ صَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرِّعَايَةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرُهُمْ . قُلْتُ : فَيُعَايِي بِهَا . وَهُوَ مُسْتَسْتَنِي مِنْ كَلَامٍ مَنْ أَطْلَقَ .

(١) فِي م : « لِلِإِقَامَةِ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَاسْتَدَامَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « ابْتَدَأَ » .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « ضَرُورَةٌ » .

فَإِنْ أَمَكَّنَهُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَهَلْ [١٧ ط] يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى الْمُقْنَعِ رِوَايَتَيْنِ .

٣٤٧ - مسألة : ( فَإِنْ أَمَكَّنَهُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) مَتَى عَجَزَ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي ابْتِدَاءِ صَلَاتِهِ ، كَرَاكِبٍ رَاحِلَةٍ لَا تُطِيعُهُ ، أَوْ جَمَلٍ مَقْطُورٍ <sup>(١)</sup> ، لَمْ يَلْزَمْهُ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْهُ ، أَشْبَهَ الْخَائِفَ إِذَا عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ . وَإِنْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ كَرَاكِبٍ رَاحِلَةٍ مُنْفَرِدَةٍ تُطِيعُهُ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ

قوله : فَإِنْ أَمَكَّنَهُ - أَيِ الرَّاكِبِ - افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ إِلَى الْقِبْلَةِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَحَكَاهُمَا فِي « الْكَافِي » وَجِهَتَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ النَّاطِظُ . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ : هُمَا الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَلْزَمُ الرَّاكِبَ الْإِحْرَامُ إِلَى الْقِبْلَةِ بِلَا مَشَقَّةٍ : نَقْلَهُ وَاخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : يَلْزَمُهُ فِي أَظْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : يَلْزَمُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَانِيُّ . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزَمُهُ . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِرْشَادِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . [ ٩٣/١ ط ] وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ خَرَجَهَا أَبُو الْمَعَالِي وَالْمُصَنِّفُ ، مِنَ الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ : وَقَدْ نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ وَصَالِحٌ ، يُعْجِزُنِي ذَلِكَ .

فَوَالِدُ ، الْأَوَّلَى ، إِذَا أَمَكَّنَ الرَّاكِبَ فِعْلَهَا رَاكِبًا وَسَاجِدًا بِلَا مَشَقَّةٍ ، لَزِمَهُ

(١) أَيُ : يَسِيرُ فِي قَطَارٍ ، وَهُوَ الْعَدَدُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ .

إلى القِبْلَةِ؟ على رِوَايَتَيْنِ؛ إحداهما، يَلْزِمُهُ؛ لِما رَوَى أَنَسٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان إذا سافرَ، فأَرادَ أَنْ يَتَطَوَّعَ، اسْتَقْبَلَ بِنَاقَتِهِ<sup>(١)</sup> القِبْلَةَ، فَكَبَّرَ، ثُمَّ صَلَّى حيثَ كانَ وَجْهَهُ رِكابِهِ. رَوَاهُ الإمامُ أَحْمَدُ، وأَبُو داودَ<sup>(٢)</sup>. ولأنَّهُ أَمَكَنَهُ ابتداءُ الصَّلَاةِ إلى القِبْلَةِ فَلَزِمَهُ، كَالصَّلَاةِ كُلِّهَا. وهذا اخْتِيَارُ

ذلك. على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ. نصُّ عليه. وقيل: لا يَلْزِمُهُ. قال في «الفروع»: وذكره في «الرَّعَايَةِ» رِوَايَةً؛ لِلتَّساوِي في الرُّخْصِ العامَّةِ. انتهى. ولم أَجِدْهُ في «الرَّعَايَةِ» إِلَّا قَوْلًا. واختارَهُ الآمِدِيُّ، والمَجْدُ في «شَرْحِهِ»، وأَطْلَقَهُما في «الْفَاتِقِ». وتقدَّمَ نَظِيرُهُ في دَوْرانِهِ. الثَّانِيَةُ، لو عدَلْتُ به دَأْبَتَهُ عن جِهَةِ سِيرِهِ، لَعَجَزَهُ عنها، أو لَجَمَّاحَها ونَحْوَهُ، أو عدَلْ هو إلى غيرِ القِبْلَةِ غَفْلَةً، أو نَوْمًا، أو جَهْلًا، أو لَظَنَّهُ أَنَّها جِهَةُ سِيرِهِ وطالَ، بَطَلَتْ. على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ. وقيل: لا تَبْطُلُ، فَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لأنَّهُ مغْلُوبٌ كَسَاهُ. وأَطْلَقَهُما ابْنُ تَمِيمٍ، وابنُ حَمْدَانَ، في «الرَّعَايَةِ». وقيل: يَسْجُدُ بَعْدُولِهِ هو. وإنْ قَصُرَ لم يَبْطُلْ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ. قلتُ: وحيثُ قلنا: يَسْجُدُ لِغَلَلِ الدَّائِيَةِ. فبُعَاثَى بها. وإنْ كانَ غيرَ مغْذُورٍ في ذلك بأنْ عدَلْتُ دَأْبَتَهُ وأَمَكَنَهُ رُدُّها، أو عدَلْ إلى غيرِ القِبْلَةِ معَ عَلَمِهِ، بَطَلَتْ. وإنْ انْحَرَفَ عن جِهَةِ سِيرِهِ، فصارَ قَفَّاهُ إلى القِبْلَةِ عَمْدًا، بَطَلَتْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ انْجِرَّافُهُ إلى جِهَةِ القِبْلَةِ. ذَكَرَهُ القاضِي. وهى مَسْأَلَةٌ الاِئْتِفاتِ الْمُبْطِلِ. الثَّالِثَةُ، متى لم يَدُمْ سِيرُهُ، فوقفَ لِتَعَبِ دَأْبَتِهِ، أو مُتَنَتِّظًا لِلرُّفْقَةِ، أو لم يَسِرْ كَسِيرِهِمْ، أو نَوَى التَّزَوُّلَ بِيَلَدٍ دَخَلَ، اسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ. الرَّابِعَةُ، يُشْتَرَطُ في الرَّاكِبِ طَهَارَةُ مَحَلِّهِ، نَحْوُ سَرَجٍ وِرْكابٍ. الخَامِسَةُ، لو رَكِبَ

(١) في تش: «بناقته».

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب التطوع على الراحلة والوتر، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٧٩/١ والإمام أحمد، في: المسند ٢٠٣/٣.

الخرقي . والثانية ، لا يَلْزَمُهُ ؛ لحديث ابن عمر<sup>(١)</sup> . اختاره أبو بكر .  
ولأنه جزء من أجزاء الصلاة ، أشبه بقیة أجزائها ، ولأن ذلك لا يحل من  
مشقة ، فسقط ، وخبر النبي ﷺ يحمل على الفضيلة والتذنب . والله  
أعلم .

المسافر التازل ، وهو يصلي في نفل ، بطلت . على الصحيح من المذهب .  
وقيل : يتمه كركوب ماش فيه . وإن نزل الراكب في أثناءها ، نزل مستقبلا  
وأتمها . نص عليه .

تبيين ، أحدهما ، الضمير في قوله : فإن أمكنه . عائد إلى الراكب فقط ، ولا  
يجوز عوده إلى الماشي ، ولا إلى الماشي والراكب قطعا ؛ لأن الماشي إذا قلنا : يباح  
له التطوع . فإنه يَلْزَمُهُ افتتاح الصلاة إلى القبلة ، قولاً واحداً ، كما تقدم . وأيضاً فإن  
قوله : فإن أمكنه . فيه إشعار بأنه تارة يمكنه ، وتارة لا يمكنه . وهذا لا يكون إلا  
في الراكب ؛ إذ الماشي لا يتصور أنه لا يمكنه . ولا يصح عوده إليهما لعدم صحة  
الكلام . فيتعين أنه عائد إلى الراكب ، وهو صحيح . لكن قال ابن منجي في  
« شرحه » : في عوده إلى الراكب أيضاً نظراً ؛ لأن الروايتين المذكورتين إنما هما في  
حال المسافرة . قال : ولقد أمعن في المطالعة والمبالغة من أجل تصحيح كلام  
المصنف هنا . قلت : ليس الأمر كما قال ؛ فإن جماعة من الأصحاب صرحوا  
بالروايتين ؛ منهم الشارح ، وابن تيميم ، وصاحب « الفروع » ، و « الفائق » ،  
و « تجريد العناية » ، وغيرهم . وقد تقدم أن أبا المعالي والمصنف خرجا رواية  
بعدم لزوم ؛ فذكر المصنف الروايتين هنا اعتماداً على الرواية المخترجة ، فلا  
نظر في كلامه ، وإطلاق الرواية المخترجة من غير ذكر التخريج ، كثير في كلام

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٢٢ .

المنع وَالْفَرَضُ فِي الْقِبْلَةِ إِصَابَةُ الْعَيْنِ لِمَنْ قَرَبَ مِنْهَا، وَإِصَابَةُ الْجِهَةِ لِمَنْ بَعُدَ عَنْهَا .

الشرح الكبير

٣٤٨ - مسألة : ( وَالْفَرَضُ فِي الْقِبْلَةِ إِصَابَةُ الْعَيْنِ لِمَنْ قَرَبَ مِنْهَا ، وَإِصَابَةُ [ ١٦٩/١ ] الْجِهَةِ لِمَنْ بَعُدَ عَنْهَا ) النَّاسُ فِي الْقِبْلَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، « مَنْ تَلَزَّمَهُ » إِصَابَةُ عَيْنِ الْكَعْبَةِ ، وَهُوَ مَنْ كَانَ مُعَايِنًا لَهَا ، وَمَنْ كَانَ يُمْكِنُهُ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ نَشَأَ فِيهَا ، أَوْ أَكْثَرَ مُقَامِهِ فِيهَا ، أَوْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهَا

الإيضاح

الأصحاب . وأيضًا فقد قال في « الفروع » : نقل صالح ، وأبو داود : يُعْجَبُ لِلرَّاكِبِ الْإِحْرَامُ إِلَى الْقِبْلَةِ . وَجَهْلُ الْأَصْحَابِ أَنَّ ذَلِكَ لِلتَّذَبُّبِ ، فَلَا يَلْزَمُهُ ، فَهَذِهِ رِوَايَةٌ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْإِنْتِاحُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، لَا يَلْزَمُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَلْزَمَهُ . ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الشَّرْحِ » .

قوله : وَالْفَرَضُ فِي الْقِبْلَةِ إِصَابَةُ الْعَيْنِ لِمَنْ قَرَبَ مِنْهَا . بِلَا نِزَاعٍ ، وَالْحَقُّ الْأَصْحَابُ بِذَلِكَ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ . قَالَ النَّاطِمُ : وَفِي مَغْنَاهُ كُلُّ مَوْضِعٍ ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى فِيهِ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، إِذَا ضَبُطَتْ جِهَتُهُ . وَالْحَقُّ النَّاطِمُ بِذَلِكَ أَيْضًا مَسْجِدَ الْكَوْفَةِ ؛ قَالَ : لِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ الْجُمْهُورُ . وَقَالَ فِي « التَّكْمِلَةِ » : وَفِيمَا قَالَهُ النَّاطِمُ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُجِيعُوا عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ . وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَجَمَاعَةُ ، عَدَمُ الْإِنْحِاقِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . وَإِلَيْهِ مِثْلُ بَعْضِ مَشَائِخِنَا ، وَكَانَ يَنْصُرُهُ . وَقَالَ الشَّارِحُ : وَفِيمَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ نَظَرٌ . وَنَصَرَ غَيْرَهُ .

فَوَالِدُ : الْأَوَّلَى ، يَلْزَمُهُ اسْتِيقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِبَدْنِهِ كُلِّهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .

( ١ - ١ ) م : « يَلْزَمُهُ » .

من وراء حائل مُحدث<sup>(١)</sup> كالحيطان والبيوت ، ففرضه التَّوجُّهُ إلى عَيْنِ الكعبة . وهكذا إن كان بمسجد النبي ﷺ ؛ لأنه مُتَيَقِّنٌ صِحَّةَ قِبْلَتِهِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُقَرُّ عَلَى الْخَطَأِ ، وقد رَوَى أُسَامَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْقِبْلَةِ ، وقال : « هَذِهِ الْقِبْلَةُ »<sup>(٢)</sup> . كذلك ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا . وفي ذلك نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ صَلَاةَ الصَّفِّ الْمُسْتَطِيلِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحَةٌ مَعَ خُرُوجِ بَعْضِهِمْ عَنْ اسْتِقْبَالِ عَيْنِ الْكَعْبَةِ ؛ لَكُونَ<sup>(٣)</sup> الصَّفِّ أَطْوَلَ مِنْهَا . وقولهم : إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يُقَرُّ عَلَى الْخَطَأِ .

نَصْرٌ عَلَيْهِ . وقيل : وَيُجْزَى بَعْضُهُ أَيْضًا . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . الثَّانِيَةُ ، الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ : لَمَنْ قَرَّبَ مِنْهَا . الْمُشَاهِدُ لَهَا ، وَمَنْ كَانَ يُمْكِنُهُ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ نَشَأَ بِهَا مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ مُحدثٍ ؛ كَالْجُنْدَرَانِ وَغَوَاهَا ، فَلَوْ تَعَذَّرَ لِإِصَابَةِ الْعَيْنِ لِلْقَرِيبِ ، كَمَنْ هُوَ خَلْفَ جَبَلٍ وَغَوَاهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يَجْتَهِدُ إِلَى عَيْنِهَا . وَعَنْهُ ، أَوْ إِلَى جِهَتِهَا . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، إِنْ تَعَذَّرَ لِإِصَابَةِ الْعَيْنِ لِلْقَرِيبِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْبَعِيدِ . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : إِنْ قَدَّرَ عَلَى الرُّوْيَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ مُسْتَبَرَّ بِمَنْزِلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَهُوَ كَمُشَاهِدٍ . وَفِي رِوَايَةٍ ، كَبَعِيدٍ . الثَّلَاثَةُ ، نَصْرُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ ، أَنَّ الْجَنْجَرَ مِنْ التَّيْتِ . وَقَدَّرَهُ سِتَّةُ أَذْرُعٍ وَشَيْءٍ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ : سَبْعَةٌ . وَقَدَّمَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِي » ، جَوَازَ التَّوجُّهِ إِلَيْهِ ، وَصَحَّحَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ

(١) فِي م : يُحدث .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكَعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٩٦٨/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ وَضْعِ الصَّدْرِ وَالْوَجْهِ عَلَى مَا اسْتَقْبَلَ مِنْ دُبُرِ الْكَعْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاسِكِ . الْمُجَبَّى ١٧٤/٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٠١/٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٣) فِي م : لَكِنْ .

صَحِيحٌ ، لَكِنْ إِنَّمَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ اسْتِقْبَالُ الْجِهَةِ ، وَقَدْ فَعَلَهُ ، وَهَذَا الْجَوَابُ عَنِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ . وَإِنْ كَانَ أَعْمَى مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، أَوْ كَانَ غَرِيبًا ، وَهُوَ غَائِبٌ عَنِ الْكَعْبَةِ ، فَفَرَضُهُ الْخَبَرُ عَنْ يَقِينٍ أَوْ مُشَاهَدَةٍ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ وَعَلَى الْحَائِلِ مَنْ يُخْبِرُهُ ، أَوْ أَخْبَرَهُ أَهْلُ الدَّارِ أَنَّهُ مُتَوَجِّهٌ إِلَى عَيْنٍ<sup>(١)</sup> الْكَعْبَةِ ، فَيَلْزِمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِمْ ، وَلَيْسَ لَهُ الْاجْتِهَادُ ، كَالْحَاكِمِ إِذَا وَجَدَ النَّصَّ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَوْ خَرَجَ بَعْضُ بَدَنِهِ<sup>(٢)</sup> عَنْ مُسَامَتَةِ الْكَعْبَةِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . الثَّانِي ، مَنْ قَرَضَهُ إصَابَةُ الْجِهَةِ ، وَهُوَ الْبَعِيدُ عَنِ الْكَعْبَةِ . فَلَيْسَ عَلَيْهِ إصَابَةُ الْعَيْنِ . قَالَ أَحْمَدُ : مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ ، فَإِنْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ قَلِيلًا

الَّذِينَ : هَذَا قِيَاسُ [ ٩٤/١ ] الْمَذْهَبِ . وَالذَّائِلُ فِي حُدُودِ التَّيْتِ سِتَّةٌ أَذْرُعٌ وَشَىءٌ . قَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » : يَجُوزُ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ . وَقَالَ ابْنُ حَابِدٍ : لَا يَصِحُّ التَّوَجُّهُ إِلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ فِي النَّسَخِ . وَجَزَمَ بِهِ أَبُو الْمَعَالِي فِي الْمَكِّي . وَأَمَّا صَلَاةُ النَّافِلَةِ ، فَمُسْتَحَبَّةٌ فِيهِ . وَأَمَّا الْفَرَضُ ، فَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ اللَّهُ ، فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » : لَمْ أَرْ بِهِ نَقْلًا ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ . انْتَهَى . قُلْتُ : يَتَوَجَّهُ الصَّحَّةُ فِيهِ ، وَإِنْ مَنَعْنَا الصَّحَّةَ فِيهَا .

قوله : وإصابة الجهة لمن بعد عنها . وهذا المذهب . نص عليه ، وعليه جمهور الأصحاب ، وهو المعمول به في المذهب . قال في « الفروع » : على هذا كلام أحمد والأصحاب . وصححه في « الحاويين » . فعليها يُعْفَى عَنِ الانْحِرَافِ قَلِيلًا . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » وَغَيْرِهِ : فعليها لَا يَضُرُّ التَّيْمُنُ وَالتَّيَاسُّرُ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا .

(١) في الأصل : « غير » .

(٢) في الأصل : « يديه » .



لم يُعَدَّ ، ولكنَّ يَتَحَرَّى الْوَسْطَ . وهذا قولُ أبي حنيفة ، وأخذُ قولِي الشافعي ، وقال في الآخر : تَلَزُمُهُ إِصَابَةُ الْعَيْنِ ؛ لقول الله : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا أَوْجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ . وَقِيَاسًا عَلَى الْقَرِيبِ ، وَقَدَرُوا ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي الْحَطَّابِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وقال : حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . وَلأنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْاِثْنَيْنِ الْمُتَبَاعِدَيْنِ يَسْتَقْبِلَانِ قِبْلَةً وَاحِدَةً ، وَعَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الصَّفِّ الطَّوِيلِ عَلَى خَطِّ مُسْتَوٍ ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُصِيبَ عَيْنَ الْكَعْبَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ يَقْدِرُهَا . فَإِنْ قِيلَ : مع الْبُعْدِ يَتَسِعُ الْمُحَاضِي <sup>(٢)</sup> . قُلْنَا : إِنَّمَا يَتَسِعُ مع التَّقْوُسِ ، وَأَمَّا مع عَدَمِهِ فَلَا . وَاللهُ أَعْلَمُ .

وعنه ، فَرَضَهُ الاجْتِهَادُ إِلَى عَيْنِهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ . قَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ . فَعَلِمَا يَضُرُّ الثَّيَامُنَّ وَالتَّيَاسُّرَ عَنِ الْجِهَةِ الَّتِي اجْتَهَدَ إِلَيْهَا . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ : إِنْ رَفَعَ وَجْهَهُ نَحْوَ السَّمَاءِ ، فَخَرَجَ بِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ ، مَنَعَ . قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ ابْنُ عَبْدِوسَ ، فِي كِتَابِ « الْمُهَذَّبِ » : إِنْ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْفَرْضَ فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ، هَلْ هُوَ الْعَيْنُ أَوْ الْجِهَةُ ؟ إِنْ قُلْنَا : الْعَيْنُ . فَمَتَى رَفَعَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى خَرَجَ وَجْهَهُ عَنْ مُسَامَةِ الْقِبْلَةِ ، فَسَدَّتْ صَلَاتُهُ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « الطَّبَقَاتِ » : كَذَا قَالَ . وَفِيهِ نَظَرٌ . انْتَهَى . وَنَقَلَ

(١) في : باب ما جاء أن بين المشرق والمغرب قبة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٣٧/٤ - ١٤٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب القبلة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٣/١ . والإمام مالك ، عن عمر بن الخطاب يرفعه ، في : باب ما جاء في القبلة ، من كتاب القبلة . الموطأ ١٩٦/١ .  
(٢) في الأصل : « التحاذي » .

فَإِنْ أُمِّكُنْهُ ذَلِكَ بِخَبَرٍ ثَقَّةٍ عَنْ يَقِينٍ أَوْ اسْتِدْلَالٍ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ ،  
لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ . وَإِنْ وَجَدَ مَحَارِبَ لَا يَعْلَمُ هَلْ هِيَ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ لَا ،  
لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا .

٣٤٩ - مسألة : ( فَإِنْ أُمِّكُنْهُ ذَلِكَ بِخَبَرٍ ثَقَّةٍ عَنْ [ ١٦٩/١ ط ] يَقِينٍ  
أَوْ اسْتِدْلَالٍ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ ، لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ ، وَإِنْ وَجَدَ مَحَارِبَ  
لَا يَعْلَمُ ؛ هَلْ هِيَ لِلْمُسْلِمِينَ ، أَوْ لَا ؟ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا ) متى أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ عَنْ  
يَقِينٍ ، لَزِمَهُ قَبُولُ خَبَرِهِ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا . وَإِنْ كَانَ فِي مِصْرٍ ، أَوْ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى  
الْمُسْلِمِينَ ، فَقَرَضَهُ التَّوَجُّهُ إِلَى مَحَارِبِهِمْ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِبْلَةَ يَنْصِبُهَا أَهْلُ

مُهَنَّا وَغَيْرِهِ : إِذَا تَجَشَّأَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَ وَجْهَهُ إِلَى فَوْقَ ؛ لِقَوْلِ يُوذَى  
مَنْ حَوَّلَهُ بِالرَّائِحَةِ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » : يَسْتَدِيرُ الصَّغْفُ الطَّوِيلُ .  
وَقَالَ ابْنُ الزَّاغُونِيِّ فِي « فِتَاوَاهِ » : فِي اسْتِدَارَةِ الصَّغْفِ الطَّوِيلِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
لَا يَسْتَدِيرُ ؛ لِحِفَاةِهِ وَعُسْرِ اعْتِبَارِهِ . الثَّانِيَةُ ، يَنْحَرِفُ طَرَفُ الصَّغْفِ يَسِيرًا ، يَجْمَعُ  
بِهِ تَوَجُّهَ الْكُلِّ إِلَى الْعَيْنِ .

فائدة : الْبُعْدُ هُنَا هُوَ بِحَيْثُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُعَايَنَةِ ، وَلَا عَلَى مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ عِلْمٍ .  
قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْبُعْدِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، وَلَا بِالْقُرْبِ  
دُونَهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ أَجِدْهُمْ ذَكَرُوا هَذَا ذَلِكَ .

قوله : فَإِنْ أُمِّكُنْهُ ذَلِكَ بِخَبَرٍ ثَقَّةٍ عَنْ يَقِينٍ ، أَوْ اسْتِدْلَالٍ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ ،  
لَزِمَهُ الْعَمَلُ بِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْمُخْبِرِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ،  
ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَأَنْ يَكُونَ بِالْعِلْمِ . جَزَمَ بِهِ فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الشَّارِحِ وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَصَحَّحَهُ .  
وَقِيلَ : وَيَكْفِي مَبْنُورُ الْحَالِ أَيْضًا . صَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ

الخَبْرَةُ والمَعْرِفَةُ ، «فَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى الْخَبَرِ ، فَأَغْنَى عَنِ الْاجْتِهَادِ ،  
وإن أَخْبَرَهُ مُحَبَّرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْقِبْلَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ،  
صارَ إِلَى خَبَرِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ الْاجْتِهَادُ ، كَالْحَاكِمِ يَقْبَلُ النَّصَّ مِنَ الثَّقَةِ ، وَلَا  
يَجْتَهِدُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْخَبَرِ وَإِلَى الْمَحَارِبِ فِي حَقِّ  
الْقَرِيبِ الَّذِي يُخْبِرُ عَنِ التَّوَجُّهِ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ ، أَمَا فِي حَقِّ مَنْ يَلْزَمُهُ قَصْدُ  
الْجِهَةِ ، فَإِنْ كَانَ أَعْمَى ، أَوْ مَنْ قَرَضَهُ التَّقْلِيدَ ، لَزِمَهُ الرُّجُوعُ إِلَى ذَلِكَ ،  
وإن كَانَ مُجْتَهِدًا ، جازَ لَهُ الرُّجُوعُ ؛ «لِإِذَا ذَكَّرْنَا ، كَمَا يَجُوزُ لَهُ  
الرُّجُوعُ» فِي الْوَقْتِ إِلَى قَوْلِ الْمُؤَدِّينَ ، وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ ، بَلْ يَجُوزُ لَهُ  
الاجْتِهَادُ ، إِنْ شَاءَ ، إِذَا كَانَتْ الْأَدْلَةُ عَلَى الْقِبْلَةِ ظَاهِرَةً ؛ لِأَنَّ الْمُحَبَّرَ وَالَّذِي  
نَصَّبَ الْمَحَارِبَ إِنَّمَا يَبْنِي عَلَى الْأَدْلَةِ . وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ الزَّاعُوْنِي فِي كِتَابِ

الصُّغْرَى ، و «الْحَاوِيَيْنِ» . وَقِيلَ : يَكْفِي أَيْضًا خَبَرُ الْمُمَيِّزِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ  
ثَمِيمٍ فِيهِ .

تَبْيِيحٌ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ خَبَرَ الْفَاسِقِ فِي الْقِبْلَةِ . وَهُوَ  
صَحِيحٌ ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ ثَمِيمٍ : يَصِحُّ التَّوَجُّهُ إِلَى قِبْلَتِهِ فِي بَيْتِهِ . ذَكَرَهُ فِي  
«الْإِشَارَاتِ» . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : قُلْتُ : وَإِنْ كَانَ هُوَ عَمِلَهَا ، فَهُوَ  
كَإِخْبَارِهِ بِهَا .

قَوْلُهُ : عَنْ يَقِينٍ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ إِلَّا إِذَا أَخْبَرَهُ  
عَنْ يَقِينٍ ، فَلَوْ أَخْبَرَهُ عَنِ اجْتِهَادٍ ، لَمْ يَجُزْ تَقْلِيدُهُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ فِي  
«الْفُرُوعِ» : لَمْ يَجُزْ تَقْلِيدُهُ ، فِي الْأَصَحِّ . قَالَ ابْنُ ثَمِيمٍ : لَمْ يَقْلُذْهُ ، وَاجْتَهَدَ فِي

« الإقناع » ، قال : إذا دَخَلَ رجلٌ إلى مَسْجِدٍ قَدِيمٍ مَشْهُورٍ في بَلَدٍ مَعْرُوفٍ ، كَبْعَدَادَ ، فهل يَلْزِمُهُ الاجْتِهَادُ ، أم يُجْزِئُهُ التَّوَجُّهُ إلى القِبْلَةِ ؟ فيه روايتان عن أحمد ؛ إحداهما ، يَلْزِمُهُ الاجْتِهَادُ ؛ لأنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَجُوزُ له أن يَقْلُدَ في مَسَائِلِ الفِقْهِ . والثانية ، لَا يَلْزِمُهُ ؛ لأنَّ اتِّفَاقَهُمَ عليها مع تَكَرُّرِ الأعْصَارِ إجماعٌ عليها ، وَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَتُهَا باجْتِهَادِهِ . فإذا قُلْنَا : يَجِبُ الاجْتِهَادُ في سَائِرِ البلادِ . ففي مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ وروايتان ؛ إحداهما ، يَتَوَجَّهُ إليها بلا اجْتِهَادٍ ؛ لأنَّهُ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا يُدَاوِمُ عليها إِلَّا وهى مَقْطُوعٌ بصَحِّحَتِها ، فهو كما لو كان مُشَاهِدًا لِلْبَيْتِ . والثانية ، هى كسَائِرِ البلادِ ، يَلْزِمُهُ الاجْتِهَادُ فيها ؛ لأنَّها نازِحَةٌ عن مَكَّةَ ، فهى كغيرِها .

الأَظْهَرُ . وهو ظاهرٌ ما جَزَمَ به في « الوجيز » وغيرِه . وقَدَّمه في « الرُّعَايَةِ » وغيرِها . وقيل : يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ . وقيل : يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ إِنْ ضَاقَ الوَقْتُ ، وإلَّا فلا . وذكره القاضى ظاهرُ كلامِ الإمامِ أحمدَ ، واختاره جماعةٌ مِنَ الأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، ذكره في « الفائق » . وقيل : يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ إِنْ ضَاقَ الوَقْتُ ، أو كان أَعْلَمَ مِنْهُ . وقال أبو الحُطَّابِ ، في آخِرِ « التَّمْهِيدِ » : يُصَلِّيهَا حَسَبَ حالِهِ ، ثُمَّ يُعِيدُ إذا قَدَّرَ ، فلا ضَرُورَةَ إلى التَّقْلِيدِ ، كَمَنْ عَدِمَ المَاءَ وَالتُّرابَ ، يُصَلِّي وَيُعِيدُ . قوله : لَزِمَهُ العَمَلُ به . الصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ العَمَلُ بِقَوْلِ الثَّقَّةِ إذا كان عن يَقِينٍ . وعليه جماهيرُ الأَصْحَابِ ، وقَطَعَ به كثيرٌ مِنْهُمْ . وقال في « التَّلْخِصِ » : ليس لِلْعَالِمِ تَقْلِيدُهُ . قال ابنُ تَيْمِيَّةٍ : وهو بعيدٌ . وقيل : لَا يَلْزِمُهُ تَقْلِيدُهُ مُطْلَقًا .

قوله : أو اسْتِذْلالٌ بِمَحَارِبِ المُسْلِمِينَ ، لَزِمَهُ العَمَلُ به . الصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ العَمَلُ بِمَحَارِبِ المُسْلِمِينَ ، فَيَسْتَدِلُّ بها على القِبْلَةِ ، وسواءٌ

**فصل : ولا يجوز له<sup>(١)</sup> الاستدلال بمحارِبِ الكُفَّارِ ؛ لأنَّ قَوْلَهُمْ لا يجوزُ الرُّجوعُ إليه ، فَمَحَارِبُهُمْ أَوْلَى ، إِلَّا أَنْ نَعْلَمَ قِبَلَتَهُمْ ، كَالنَّصَارَى ، فَإِذَا رَأَى مَحَارِبَهُمْ فِي كُنَائِسِهِمْ عِلِمٌ<sup>(٢)</sup> أَنَّهَا مُسْتَقْبَلَةُ الْمَشْرِقِ . فَإِنْ وَجَدَ مَحَارِبَ لَا يَعْلَمُ هَلْ هِيَ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ لِلْكَفَّارِ ، لَمْ يَجُزِ الْاسْتِدْلَالُ بِهَا ؛ لَكَوْنِهَا لَا دَلَالَةَ فِيهَا [ ١٧٠/١ ] ، وَكَذَلِكَ لَوْ رَأَى عَلَى الْبُحْرَابِ آثَارَ الْإِسْلَامِ ؛ لَجَوَّازُ أَنْ يَكُونَ الْبَانِي مُشْرِكًا ، عَمِلَهُ لِيَغْتَرِّبَهُ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ هَذَا الْاِحْتِمَالُ ، وَيَخْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ أَنَّهُ مِنْ<sup>(٣)</sup> مَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ فَيَسْتَقْبِلُهُ .**

**فصل : وإذا صَلَّى على موضعٍ عالٍ يَخْرُجُ عَنْ مُسَامَتَةِ الْكَعْبَةِ ، أَوْ فِي مَكَانٍ يَنْزِلُ عَنْ مُسَامَتَتِهَا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَهَا وَمَا حَاذَاهَا مِنْ فَوْقِهَا وَتَحْتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زَالَتْ صَحَّتْ الصَّلَاةُ إِلَى مَوْضِعِ جِدَارِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .**

كَانُوا عُدُوًّا أَوْ فُسَاقًا . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَجْتَهِدُ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَدِينَةِ النَّبِيِّ ، **ﷺ** . وَعَنْهُ ، يَجْتَهِدُ وَلَوْ بِالْمَدِينَةِ ، عَلَى سَائِكِنِهَا أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ . ذَكَرَهَا ابْنُ الزَّوْغُونِيِّ فِي « الْإِقْتَاعِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » . قُلْتُ : وَهَذَا ضَعِيفَانِ جَدًّا . وَقَطَعَ الزُّرْكَشِيُّ بَعْدَ الْاجْتِهَادِ فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، وَحَكَّى الْخِلَافَ فِي غَيْرِهَا .  
**تنبيه : مفهوم قوله : أَوْ اسْتِدْلَالٌ بِمَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ . أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاسْتِدْلَالُ بِغَيْرِ مَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ**

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « على » .

(٣) سقط من : م .

المفتع وَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ، اجْتَهَدَ فِي طَلَبِهَا بِالذَّلَائِلِ، وَاثْبَتَهَا الْقُطْبُ إِذَا جَعَلَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، كَانَ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ.

الشرح الكبير ٣٥٠ - مسألة : ( وَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ ، اجْتَهَدَ فِي طَلَبِهَا بِالذَّلَائِلِ ، وَاثْبَتَهَا الْقُطْبُ ؛ إِذَا جَعَلَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ كَانَ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ <sup>(١)</sup> ) متى اشْتَبَهَتْ الْقِبْلَةُ فِي السَّفَرِ ، وَكَانَ مُجْتَهِدًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ فِي طَلَبِهَا بِالْأَدِلَّةِ ؛ لِأَنَّ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ عِنْدَ وُجُودِهِ ، وَجَبَ الِاسْتِدْلَالُ عَلَيْهِ عِنْدَ خِفَائِهِ ، كَالْحُكْمِ فِي الْحَادِثَةِ . وَالْمُجْتَهِدُ هُوَ الْعَالِمُ بِأَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ وَإِنْ جَهِلَ أَحْكَامَ الشَّرْعِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ عِلِمَ أَدِلَّةُ شَيْءٍ ، كَانَ مُجْتَهِدًا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ اسْتِقْبَالِهَا بِدَلِيلِهِ . وَالْجَاهِلُ الَّذِي لَا يَعْرِفُ أَدِلَّةَ الْقِبْلَةِ وَإِنْ كَانَ فَقِيهًا ، وَكَذَلِكَ الْأَعْمَى ، فَهَذَانِ قَرَضُهُمَا التَّقْلِيدُ . وَأَوْثَقُ أُدْلِيَّتُهَا النُّجُومُ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ : ﴿ لِيَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَآكَدَهَا الْقُطْبُ ، وَهُوَ نَجْمٌ خَفِيَ شِمَالِيٌّ ،

الإنصاف به فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ ، [ ٩٤/١ ط ] : لَا يَجُوزُ الِاسْتِدْلَالُ بِمَحَارِيبِ الْكُفَّارِ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ قِبْلَتَهُمْ ، كَالنَّصَارَى . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالَى : لَا يَجْتَهِدُ فِي مَحْرَابٍ لَمْ يَعْرِفْ بِمَطْمَنٍ بِقَرْنَةٍ مَطْرُوقَةٍ . قَالَ : وَأَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ ، وَلَا يَنْحَرِفُ ؛ لِأَنَّ دَوَامَ التَّوَجُّهِ إِلَيْهِ كَالْقَطْعِ ، كَالْحَرَمَيْنِ .

قوله : فَإِنْ اشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ ، اجْتَهَدَ فِي طَلَبِهَا بِالذَّلَائِلِ . الصَّحِيحُ مِنْ

(١) فِي م : ه الْكُفَّةُ .

(٢) سُورَةُ النُّحْلِ ١٦ .

(٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٩٧ .

الشرح الكبير

حَوْلَهُ أَنْجُمٌ دَائِرَةٌ ، فِي أَحَدِ طَرَفَيْهَا الْجَدْيُ ، وَفِي الْآخَرِ الْفَرْقَدَانِ ، وَبَيْنَ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَنْجُمٍ مِنْ فَوْقٍ وَثَلَاثَةٌ مِنْ أَسْفَلَ ، تَدُورُ هَذِهِ الْفَرَاشَةُ حَوْلَ الْقُطْبِ كَدَوْرَانِ الرَّحَا حَوْلَ سَفُودِهَا<sup>(١)</sup> ، فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، دَوْرَةٌ ، وَقَرِيبٌ مِنْهَا بَنَاتٌ نَعْشِرُ مِمَّا يَلِي الْفَرْقَدَيْنِ تَدُورُ حَوْلَهُمَا<sup>(٢)</sup> ، وَالْقُطْبُ لَا يَتَغَيَّرُ مِنْ مَكَانِهِ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ يَتَغَيَّرُ تَغْيِيرًا يَسِيرًا لَا يُؤَثِّرُ . وَهُوَ خَفِيُّ يُظْهَرُ لِحَدِيدِ النَّظَرِ فِي غَيْرِ لَيْلِی الْقَمَرِ ، مَتَى اسْتَدْبَرْتَهُ فِي الْأَرْضِ الشَّامِيَّةِ ، كُنْتَ مُسْتَقْبِلًا لِلْكَعْبَةِ . وَقِيلَ : إِنَّهُ يَنْحَرِفُ فِي دِمَشْقَ وَمَقَارِبَهَا إِلَى الْمَشْرِقِ قَلِيلًا ، وَكُلَّمَا قَرَّبَ إِلَى الْمَغْرِبِ كَانَ انْحِرَافُهُ أَكْثَرَ . وَإِنْ كَانَ بَحْرَانَ<sup>(٣)</sup> أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا جَعَلَ الْقُطْبُ خَلْفَ ظَهْرِهِ مُعْتَدِلًا ، وَإِنْ كَانَ بِالْعِرَاقِ جَعَلَ الْقُطْبُ [ ١٧٠/١ ط ] حِذَاءَ أَذْنِهِ الْيُمْنَى عَلَى عُلُوِّهَا ، وَمَتَى اسْتَدْبَرَ الْفَرْقَدَيْنِ أَوْ الْجَدْيَ<sup>(٤)</sup> ، فِي حَالِ عُلُوِّ أَحَدِهِمَا وَنُزُولِ الْآخَرِ ، عَلَى

الإنصاف

المذهب ؛ أَنَّهُ إِذَا اسْتَبْتَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةُ فِي السَّفَرِ ، اجْتَهَدَ فِي طَلَبِهَا ، فَمَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ جِهَةُ الْقِبْلَةِ ، صَلَّى إِلَيْهَا . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ لَا يَجْتَهِدُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ . وَخَرَّجَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْصَارِ » وَغَيْرِهِ ، مِنْ مَنْصُوصِهِ فِي الثَّيَابِ الْمُشْتَبِهَةِ . وَهُوَ رِوَايَةٌ فِي « التَّبَصُّرَةِ » .

قوله : وَأَثْبَتَهَا الْقُطْبُ . إِذَا جَعَلَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ، كَانَ مُسْتَقْبِلًا الْقِبْلَةَ . وَهَذَا

(١) سفود الرحي : الحديدة وسطها . وفراشة الرحي : حجرها . انظر اللسان ( ف ر ش ) .

(٢) في م : « حولها » .

(٣) حران : مدينة مشهورة ، بينها وبين الرها يوم ، وبين الرقة يومان ، على طريق الموصل والشام والروم . معجم البلدان ٢/٢٣١ .

(٤) في م : « والجدى » .

وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَمَنَازِلُهُمَا ، وَمَا يَقْتَرِنُ بِهِمَا وَيَقَارِبُهُمَا ، ..... المقنع

الشرح الكبير  
الاعتدال ، فهو كاستدبار القطب ، وإن استدبره في غير هذه الحال ، كان مُستقبلاً للجهة ، فإن استدبر الغربي ، كان منحرفاً إلى الشرق ، وبالعكس ، وإن استدبر بنات نعش ، فكذلك ، إلا أن انحرافه أكثر .

٣٥١ - مسألة (١) : ( والشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَمَنَازِلُهُمَا ) وهي ثمانية وعشرون منزلاً ، السرطان ، والبطين ، والثريا ، والدبران ، والهقعة ، والهنعة ، والذراع ، والنثرة ، والطرف ، والجنه ، والزبرة ، والصرفة ، والعواء ، السماك ، والعفر ، والزباني ، والإكيل ، والقلب ، والشولة ، والنعائم ، والبلدة ، وسعد الذابح ، وسعد بلع ، وسعد السعود ، وسعد الأحبية ، والفرع المقدّم ، والفرع المؤخر ، وبطن الحوت . منها أربعة عشر شامية تطلع من وسط المشرق ، مائلة عنه (٢) إلى الشمال قليلاً ، أولها السرطان ، وآخرها السماك . والباقي يمانية تطلع من المشرق مائلة إلى التيامن (٣) ، أولها العفر ، وآخرها بطن الحوت . وينزل القمر كل ليلة بمنزل منه (٤) أو قريباً منه ، ثم ينتقل الليلة الثانية إلى

الإنصاف  
المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به كثير منهم . وقيل : ينحرف في دمشق وما قاربها إلى المشرق قليلاً ، وكلما قرب إلى المغرب ، كان انحرافه أكثر ، وينحرف بالعراق وما قاربها إلى المغرب قليلاً ، وكلما قرب إلى الشرق ، كان انحرافه أكثر . تنبيه : مراده بقوله : إذا جعله وراء ظهره ، كان مُستقبلاً لليلة . إذا كان

(١) في م : فصل .

(٢) سقط من : م .

(٣) في تش : اليمن .



كُلُّهَا تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَتَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ عَنْ يَمِينِ الْمُصَلِّي .  
المنفع

الشرح الكبير

الذي يليه . والشمسُ تنزلُ بكلِّ منزِلٍ منها ثلاثةَ عشرَ يوماً ، فيكونُ عودُها إلى المنزلِ الذي تزلَّتْ به عندَ تمامِ سنةٍ شمسيةٍ . وهذه المنازلُ يكونُ منها فيما بينَ طلوعِ الشمسِ وغروبِها أربعةَ عشرَ منزِلاً ، ومثلُها من غروبِها إلى طلوعِها<sup>(١)</sup> ، وقتُ الفجرِ منها منزلانِ ، ووقتُ المغربِ منزِلٌ ، وهو نصفُ سدسِ سوادِ الليلِ ، و ( كَلُّهَا تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ ) عن يسرةِ المُصَلِّي ( وَتَغْرُبُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الْمَغْرِبِ ) إِلَّا أَنْ أَوَائِلَ الشَّامِيَّةِ وَأَوَاخِرَ الِيمَانِيَّةِ ، وَأَوَّلَ الِيمَانِيَّةِ وَآخِرَ الشَّامِيَّةِ ، تَطْلُعُ مِنْ وَسْطِ الْمَشْرِقِ أَوْ قَرِيباً مِنْهُ ، بحيثُ إذا جَعَلَ الطَّالِعُ مِنْهَا مُحَاذِياً لَكَيْفِهِ الْأَيْسَرِ كَانَ مُسْتَقْبِلاً لِلْكَعْبَةِ . والمتوسِّطُ مِنَ الشَّامِيَّةِ ، وهو الذِّراعُ وما يليه مِنَ الْجَانِبَيْنِ يَمِيلُ<sup>(٢)</sup> مَطْلَعُهُ إِلَى نَاحِيَةِ الشَّمَالِ ، والمتوسِّطُ مِنَ الِيمَانِيَّةِ كَالْبَلَدَةِ وما هو مِنْ جَانِبَيْهَا يَمِيلُ مَطْلَعُهُ إِلَى التَّيَامَنِ ، فالِيمَانِيُّ [ ١٧١/١ ] مِنْهَا يَجْعَلُهُ أَمَامَ كَيْفِهِ الْيُسْرَى ، وَالشَّامِيُّ يَجْعَلُهُ خَلْفَ كَيْفِهِ ، وكذلك الغاربُ عِنْدَ الْكَتِفِ الْأَيْمَنِ . وَإِنْ عَرَفَ الْمُتَوَسِّطُ مِنْهَا بِأَنْ يَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَفْقِ السَّمَاءِ سَبْعَةَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ اسْتَقْبَلَهُ<sup>(٣)</sup> ، وَلِكُلِّ نَجْمٍ مِنْ هَذِهِ الْمَنَازِلِ نُجُومٌ تُقَارِبُهُ وَتُقَارِبُهُ ، حُكْمُهَا حُكْمُهُ ، وَيُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَيْهِ ، كَالنَّسْرَيْنِ ، وَالشَّعْرَيْنِ ، وَالسَّمَكَ الرَّامِحِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَسَهِيلٌ نَجْمٌ كَبِيرٌ ،<sup>(٤)</sup> مِنْ نَحْوِ " مَهَبِّ الْجَنُوبِ " ، ثُمَّ يَسِيرُ

بِالْعِرَاقِ ، وَالشَّامِ ، وَحِرَّانَ ، وَسَائِرِ الْجَزِيرَةِ ، وَمَا حَازَى ذَلِكَ . قَالَهُ فِي الْإِنْصَافِ

(١) فِي م : « طُلُوع » .

(٢) سَقَطَ مِنْ م : .

(٣ - ٣) فِي م : « نَحْوًا مِنْ » .

وَالرَّيَّاحُ الْجَنُوبُ تَهْبُ مُسْتَقْبِلَةً لِبَطْنِ كَيْفِ الْمُصَلَّى الْيُسْرَى ، مَارَّةً  
إِلَى يَمِينِهِ ، .....  
المقنع

الشرح الكبير حتى يَصِيرَ فِي قِبْلَةِ الْمُصَلَّى ، وَيَتَجَاوَزُهَا ، ثُمَّ يَغْرُبُ قَرِيبًا مِنْ مَهَبِّ الدُّبُورِ ،  
وَالنَّاقَةُ تَطْلُعُ فِي الْمَجْرَّةِ<sup>(١)</sup> مِنْ مَهَبِّ الصُّبَا ، وَتَغِيبُ فِي مَهَبِّ الشَّمَالِ .

**فصل :** وَالشَّمْسُ تَخْتَلِفُ مَطَالِعُهَا وَمَغَارِبُهَا ، عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ  
مَنَازِلِهَا ، تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ ، وَتَغْرُبُ فِي الْمَغْرِبِ . وَالْقَمَرُ يَبْدَأُ أَوَّلَ لَيْلَةٍ  
فِي الْمَغْرِبِ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ كُلَّ لَيْلَةٍ مَنَزَلًا ، حَتَّى يَكُونَ فِي السَّابِعِ وَقَتِ الْمَغْرِبِ  
فِي قِبْلَةِ الْمُصَلَّى ، مَاثِلًا عَنْهَا قَلِيلًا إِلَى الْغَرْبِ ، ثُمَّ يَطْلُعُ لَيْلَةَ الرَّابِعِ عَشَرَ  
مِنَ الْمَشْرِقِ ، وَلَيْلَةَ الْإِحْدَى وَعِشْرِينَ يَكُونُ فِي قِبْلَةِ الْمُصَلَّى ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا ،  
وَقَتِ الْفَجْرِ ، وَتَخْتَلِفُ مَطَالِعُهُ بِاخْتِلَافِ مَنَازِلِهِ .

٣٥٢ - مسألة : ( وَالرَّيَّاحُ الْجَنُوبُ تَهْبُ مُسْتَقْبِلَةً لِبَطْنِ كَيْفِ  
الْمُصَلَّى الْيُسْرَى ، مَارَّةً إِلَى يَمِينِهِ ) مِنَ الزَّاوِيَةِ الَّتِي بَيْنَ الْقِبْلَةِ وَالْمَشْرِقِ

الإصناف والحوارى وغيره . فَلَا تَتَفَاوَتْ هَذِهِ الْبُلْدَانُ فِي ذَلِكَ إِلَّا تَفَاوُتًا يَسِيرًا مَغْفُوعًا عَنْهُ .  
قوله : وَالرَّيَّاحُ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الرِّيحَ مِمَّا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْقِبْلَةِ ،  
عَلَى صِفَةٍ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالَى : الِاسْتِدْلَالُ  
بِالرَّيَّاحِ ضَعِيفٌ .

**فوائد :** الْأَوَّلَى ، الْجَنُوبُ تَهْبُ بَيْنَ الْقِبْلَةِ وَالْمَشْرِقِ . وَالشَّمَالُ تُقَابِلُهَا .  
وَالدُّبُورُ تَهْبُ بَيْنَ الْقِبْلَةِ وَالْمَغْرِبِ . وَالصُّبَا تُقَابِلُهَا ، وَتُسَمَّى الْقُبُولُ ؛ لِأَنَّ بَابَ  
الْكَعْبَةِ يُقَابِلُهَا ، وَعَادَةً أَبْوَابُ الْعَرَبِ إِلَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ تُقَابِلُهُمْ . وَمِنْهُ سُمِّيَتْ

(١) فِي م : وَالْمَجْرَم .

والشَّمَالُ مُقَابِلَتُهَا تَهْبُ إِلَى مَهَبِّ الْجَنُوبِ، وَالذَّبُورُ تَهْبُ مُسْتَقْبَلَةُ  
الْقَنَعِ شَطْرَ وَجْهِ الْمُصَلَّى الْإِيْمَنَ ، وَالصَّبَا مُقَابِلَتُهَا تَهْبُ إِلَى مَهَبِّهَا .

( والشمالُ مُقَابِلَتُهَا ، تَهْبُ إِلَى مَهَبِّ الْجَنُوبِ . وَالذَّبُورُ تَهْبُ ) مِنْ  
الزَّائِغَةِ الَّتِي بَيْنَ الْقِبْلَةِ وَالْمَغْرِبِ ، ( مُسْتَقْبَلَةُ شَطْرَ وَجْهِ الْمُصَلَّى الْإِيْمَنَ ،  
وَالصَّبَا مُقَابِلَتُهَا تَهْبُ إِلَى مَهَبِّهَا ) فَهَذِهِ الرِّيحُ الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا ، وَتُعْرَفُ  
بصِفَاتِهَا وَخَصَائِصِهَا ، وَرُبَّمَا هَبَّتْ هَذِهِ الرِّيحُ بَيْنَ الْجِبَالِ وَالْجِبَالِ  
فَتَذُورُ ، فَلَا غَيْبَارَ بِهَا . وَبَيْنَ كُلِّ رِيحَيْنِ مِنْهَا رِيحٌ تُسَمَّى التَّكْبَاءُ ؛ لِتَنَكُّيْهَا  
طَرِيقَ الرِّيحِ الْمَعْرُوفَةِ ، فَهَذَا أَصَحُّ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْقِبْلَةِ . وَقَدْ  
يُسْتَدَلُّ <sup>(١)</sup> أَهْلُ كُلِّ بَلَدَةٍ عَلَى الْقِبْلَةِ بِأَدِلَّةٍ تَخْتَصُّ بِهَا ؛ مِنْ جِبَالِهَا

الْقِبْلَةُ . قَالَ ابْنُ مُنَجَّى فِي « شَرْحِهِ » : وَالرِّيحُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ دَلِيلُ أَهْلِ  
الْعِرَاقِ ، فَأَمَّا قِبْلَةُ الشَّامِ ، فَهِيَ مُشْرِقَةٌ عَنْ قِبْلَةِ الْعِرَاقِ ، فَيَكُونُ مَهَبُّ الْجَنُوبِ  
لَأَهْلِ الشَّامِ قِبْلَةً ، وَهُوَ مِنْ مَطْلَعِ سُهَيْلٍ إِلَى مَطْلَعِ الشَّمْسِ فِي الشِّتَاءِ . وَالشَّمَالُ  
مُقَابِلَتُهَا تَهْبُ مِنْ ظَهْرِ الْمُصَلَّى ؛ لِأَنَّ مَهَبَّهَا مِنَ الْقُطْبِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ فِي  
الصَّيْفِ . وَالصَّبَا تَهْبُ عَنْ يَسَرَّةِ الْمُتَوَجِّهِ إِلَى قِبْلَةِ الشَّامِ ؛ لِأَنَّ مَهَبَّهَا مِنْ مَطْلَعِ  
الشَّمْسِ فِي الصَّيْفِ إِلَى مَطْلَعِ الْعُيُوقِ . قَالَ الْفَرَّاءُ . وَالذَّبُورُ مُقَابِلَتُهَا . الثَّانِيَةُ ، مِمَّا  
يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْقِبْلَةِ ، الْأَنْهَارُ الْكِبَارُ غَيْرَ الْمَحْدُودَةِ ، فَكُلُّهَا بِخِلْقَةِ الْأَصْلِ تَجْرِي  
مِنْ مَهَبِّ الشَّمَالِ مِنْ يَمْنَةِ الْمُصَلَّى إِلَى يَسَرَّتِهِ عَلَى انْجِرَافٍ قَلِيلٍ ، إِلَّا نَهْرًا بِخَرَّاسَانَ  
وَنَهْرًا بِالشَّامِ عَكْسَ ذَلِكَ ؛ فَلِهَذَا سُمِّيَ الْأَوَّلُ الْمَقْلُوبُ ، وَالثَّانِي الْعَاصِي . وَمِمَّنْ  
قَالَ : يُسْتَدَلُّ بِالْأَنْهَارِ الْكِبَارِ ؛ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ،  
وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « الرَّعَابِيَّتَيْنِ » ،

(١) فِي م : يَهْدِي .

الشرح الكبير وأنها رها ، وغير ذلك . وذكر أصحابنا الاستدلال بالأنهار الكبار ، وقالوا : كلها تجري عن يمينه المصلى إلى يسارته ، على انحراف قليل ، كدجلة والفرات والنهرين ، ولا اعتبار بالأنهار الصغار ولا المحدثه ؛ لأنها تحدث<sup>(١)</sup> بحسب الحاجات [ ١٧١/١ ط ] ما خلا نهرين ؛ أحدهما ، العاصي بالشام . والآخر ، سيحون بالمشرق . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : وهذا لا ينضبط ؛ فإن الأردن بالشام يجري<sup>(٣)</sup> نحو القبلة ، وكثير منها يجري نحو البحر ، يصب فيه . والله أعلم .

**فصل :** فإن خفيت الأدلة على المجتهد ؛ لغيم أو ظلمة ، تحرى وصلى ، وصحت صلاته ؛ لأنه بذل وسعه في معرفة الحق ، مع علمه بأدليته ، أشبه الحاكم إذا خفيت عليه علة<sup>(٤)</sup> التصور . وقد روى عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه ، قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة

الإنصاف و «الخواصين» ، وابن تميم ، وغيرهم . ومما يستدل به أيضا على القبلة ؛ الجبال ، فكل جبل له وجه متوجه إلى القبلة يعرفه أهله ومن مر به . قال في « الفروع » : وذلك ضعيف . ولهذا لم يذكره جماعة . ومما يستدل به أيضا على القبلة ؛ المجره في السماء . ذكره الأصحاب ، فتكون ممتدة على كيف المصلى الأيسر إلى القبلة<sup>(٥)</sup> في أول الليل<sup>(٦)</sup> ، وفي آخره على الكيف الأيمن في الصيف ، وفي الشتاء تكون أول الليل ممتدة شرقا وغربا على الكيف الأيسر إلى نحو جهة المشرق ، وفي آخره على الكيف الأيمن . قاله غير واحد . وقال في « الفروع » : وهذا إنما هو في بعض

(١) سقط من : م .

(٢) في : المغنى ١٠٦/٢ .

(٣ - ٣) زيادة من : ش .

وَإِذَا اِخْتَلَفَ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ ، لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ . وَيَتَّبِعُ الْجَاهِلُ الْمُفْتَنَ  
وَالْأَعْمَى أَوْفَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ .

مُظْلِمَةٌ ، فَلَمْ تَذَرِ أَيْنَ الْقِبْلَةُ ، فَصَلَّى كُلُّ<sup>(١)</sup> رَجُلٍ مَتَا حِيَآلَهُ ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا الشَّرح الكبير  
ذَكَرْنَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَتَنَزَّلَ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup> .  
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ  
حَدِيثِ أَشْعَثِ السَّمَانِ<sup>(٤)</sup> ، وَفِيهِ ضَعْفٌ .

٣٥٣ - مسألة : ( وَإِذَا اِخْتَلَفَ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ ، لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا  
صَاحِبَهُ . وَيَتَّبِعُ الْجَاهِلُ وَالْأَعْمَى أَوْفَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ ) مَتَى اِخْتَلَفَ

الصَّيْفِ . الثَّالِثَةُ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْلَمَ أدْلَةُ الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتُ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : يَتَوَجَّهُ  
وُجُوهُهُ وَلَا يَخْتَمِلُ عَكْسُهُ لثَدْرَتِهِ . قَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ : فَإِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ  
وُخِفَتِ الْقِبْلَةُ عَلَيْهِ ، لَزِمَهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لِقِصَرِ زَمَانِهِ . وَقَالَ الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ :  
وَيُقَلَّدُ لَصِيقِ الْوَقْتِ ؛ لِأَنَّ الْقِبْلَةَ يَجُوزُ تَرْكُهَا لِلضَّرُورَةِ . قَالَ فِي « الْحَاوِي  
الصَّغِيرِ » : وَيَلْزِمُهُ التَّعَلُّمُ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ ، وَمَعَ ضَيْقِهِ يُصَلِّي أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ إِلَى أَرْبَعِ  
جِهَاتٍ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغِيرَى » : فَإِنْ ائْتَمَّنَ التَّعَلُّمُ فِي الْوَقْتِ ، لَزِمَهُ .  
وَقِيلَ : بَلْ يُصَلِّي أَرْبَعَ صَلَوَاتٍ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ .

قوله : وَإِذَا اِخْتَلَفَ اجْتِهَادُ رَجُلَيْنِ ، لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ . إِذَا اِخْتَلَفَ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) سورة البقرة ١١٥ .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من يصل لغير القبلة وهو لا يعلم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه  
٣٢٦/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في الرجل يصل لغير القبلة ، من أبواب الصلاة ، وفي : باب حدثنا  
عمود بن غيلان ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١٤٣/٢ ، ٧٩/١١ .

(٤) في الأصل : السماك .

مُجْتَهِدَانِ ، ففَرَضُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الصَّلَاةَ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي يُؤَدِّيهِ إِلَيْهَا اجْتِهَادُهُ ، فَلَا يَسَعُهُ تَرْكُهَا ، وَلَا تَقْلِيدُ صَاحِبِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ ، كَالْعَالِمَيْنِ يَخْتَلِفَانِ فِي الْحَادِثَةِ . فَإِنْ اجْتَهَدَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ تَقْلِيدُ مَنْ اجْتَهَدَ ، حَتَّى يَجْتَهِدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ ، كَالْحَاكِمِ لَا يَسَعُهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي الْمُجْتَهِدِ ، أَنَّهُ يَسَعُهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ اجْتِهَادِهِ . قَالَ : لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ، فِي مَنْ هُوَ فِي مَدِينَةٍ ، فَتَحَرَّى ، فَصَلَّى لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ فِي بَيْتٍ : يُعِيدُ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ لَا دَلِيلَ فِيهِ ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ فِي الْمَصْرِ اجْتِهَادٌ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّوَصُّلَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْقِبْلَةِ بِالْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ<sup>(٢)</sup> لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَسَعَتِهِ ، مَعَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْلِيدُ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ .

الْمُجْتَهِدَانِ ، لَمْ يَتَّبِعْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ قَطْعًا ، بِمِثْلِ أَنَّهُ يَنْحَرِفُ إِلَى جِهَتِهِ . وَأَمَّا اقْتِدَاءُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، فَتَارَةً يَكُونُ اخْتِلَافُهُمَا فِي جِهَةٍ ، بِأَنْ يَبِيلَ أَحَدُهُمَا بَيْنَهُمَا وَالْآخَرِ شِمَالًا ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي جِهَتَيْنِ ؛ فَإِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَصِحُّ اتِّبَاعُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ حَتَّى قَالَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ . وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَإِنْ كَانَ اخْتِلَافُهُمَا فِي جِهَتَيْنِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاءُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ : قِيَاسُ الْمَذْهَبِ جَوَازُ الْاِقْتِدَاءِ .

(١) فِي : الْمُنَى ١٠٨/٢ .

(٢) فِي تَش : هَذَا وَلِلذَلِكَ .

**فصل :** ومتى اختلفت اجتهادهما ، لم يجوز لأحدهما أن يؤم صاحبه ؛ لأن كل واحد منهما يعتقد خطأ الآخر ، فلم يجوز له الائتمام به ، كما لو خرجت من أحدهما ريح [ ١٧٢/١ ] ، واعتقد كل واحد منهما أنها من الآخر . قال شيخنا <sup>(١)</sup> : وقياس المذهب جواز ذلك . وهو مذهب أبي ثور ؛ لأن كل واحد منهما يعتقد صحة صلاة الآخر ، وأن فرضه التوجه إلى ما توجه إليه ، فلم يمنع الاقتداء به اختلاف الجهة ، كالمصلين حول الكعبة . وقد نص أحمد على صحة الصلاة خلف المصلي في جلود الثعالب ، إذا كان يعتقد صحة الصلاة فيها ، وفارق ما إذا اعتقد كل واحد منهما حدث صاحبه ؛ لأنه يعتقد بطلان صلاته ، بحيث لو بان له يقيناً حدث نفسه ، أعاد الصلاة ، بخلاف هذا . وهذا هو الصحيح ، إن شاء الله تعالى . فأمّا إن مال أحدهما يميناً ، والآخر شمالاً ، مع اتفاقهما في الجهة ، فلا يختلف المذهب في صحة ائتمام أحدهما بالآخر ؛ لاتفاقهما في الجهة الواجب استقبالها .

قال الشارح : وهو الصحيح . وذكره في « الفائق » قولاً . وقال : كإمامة لايسر [ ٩٥/١ ] جلود الثعالب ، ولايسر ذكره . وقد نص فيها على الصحيح . قلت : يأتي الخلاف في ذلك ، أغنى ، إذا ترك الإمام ركناً أو شرطاً معتقداً أنه غير شرط ، والمأموم يعتقد أنه شرط ، في باب الإمامة . وقال الأبيدي : إذا اقتدى به ، صحّت صلاة الإمام دون المأموم . ثم قال : والصحيح بطلان صلاتهما جميعاً . وقال في « الفروع » : وظاهر كلامهم ، يصح ائتمامه به إذا لم يعلم حاله . فائدتان ؛ الأولى ، لو اتفق اجتهادهما فائتم أحدهما بالآخر ، فمن بان له الخطأ

(١) في : المغنى ١٠٩/٢ .

٣٥٤ - مسألة: (وَيَتَّبِعُ الْجَاهِلُ وَالْأَعْمَى أَوْثَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ) (١) متى اختلفَ مُجْتَهِدَانِ ، وكانَ معهُمَا أَعْمَى ، أو جَاهِلٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَعَلُّمِ الْأَدِلَّةِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، ففَرَضَهُ تَقْلِيدُ أَوْثَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ ، وَأَعْلَمَهُمَا ، وَأَكْثَرُهُمَا تَحَرُّيًا ؛ لِأَنَّ الصَّوَابَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ . فَإِنْ قَلَّدَ الْمَفْضُولَ ، فَظَاهِرٌ كَلَامُهُ هُنَا ، أَنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الصَّوَابُ ، فَلَمْ يَجْزْ لَهُ ذَلِكَ ، كَالْمُجْتَهِدِ يَتْرُكُ اجْتِهَادَهُ . وَالْأَوَّلَى صِحَّتُهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ بِدَلِيلٍ لَهُ الْأَخْذُ بِهِ لَوْ انْفَرَدَ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، كَمَا لَوْ اسْتَوَيَا ، وَلَا عِبْرَةَ بِظَنِّهِ ، فَإِنَّهُ لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِصَابَةُ الْمَفْضُولِ ، لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ تَقْلِيدَ الْأَفْضَلِ . فَإِنْ اسْتَوَيَا قَلَّدَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، كَالْعَامِيِّ مَعَ الْعُلَمَاءِ فِي بَقِيَّةِ الْأَحْكَامِ .

الإِنصَافُ انْحَرَفَ وَأَتَمَّ ، وَيَتَوَى الْمَأْمُومُ الْمَفَارِقَةَ لِلْعَذْرِ وَيُتَمُّ ، وَيَتَّبِعُهُ مَنْ قَلَّدَهُ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ اجْتَهِدَ أَحَدُهُمَا ، وَلَمْ يَجْتَهِدِ الْآخَرُ ، لَمْ يَتَّبِعْهُ ، عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : يَتَّبِعُهُ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ ، وَإِلَّا فَلَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي » . وَأَطْلَقَهُمَا الزُّرْكَشِيُّ .

قوله : وَيَتَّبِعُ الْجَاهِلُ وَالْأَعْمَى أَوْثَقَهُمَا فِي نَفْسِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَجُوبُ تَقْلِيدِ الْأَوْثَقِ مِنَ الْمُجْتَهِدَيْنِ فِي أَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ لِلْجَاهِلِ بِأَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ وَالْأَعْمَى . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » ، لَا يَجِبُ . وَاخْتَارَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ ، فَيُخَيَّرُ . وَهُوَ تَخْرِيجٌ فِي « الْفُرُوعِ » كَعَامِيٍّ فِي الْفُتْيَا ، عَلَى أَصَحِّ الرُّوَايَتَيْنِ فِيهِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : مَتَى كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْلَمَ وَالْآخَرُ أَدْنَى ، فَأَيُّهُمَا أَوَّلَى ؟ فِيهِ وَجْهَانِ .

(١) هذه المسألة جزء من مسألة ٣٥٣ .



**فصل :** والمُقَلَّدُ مَنْ لَا يُمَكِّنُهُ الصَّلَاةُ بِاجْتِهَادِ نَفْسِهِ ؛ إِمَّا لَعَدَمِ بَصَرِهِ أَوْ بَصِيرَتِهِ ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ التَّعَلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَزِمَهُ ، فَإِنْ صَلَّى قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الصَّلَاةِ بِاجْتِهَادِهِ ، فَلَمْ يَجُزْ لَهُ التَّقْلِيدُ ، كَالْمُجْتَهِدِ . وَلَا يَلْزَمُ (١) هَذَا عَلَى الْعَامِّيِّ ؛ حَيْثُ لَمْ يَلْزَمْهُ تَعَلُّمُ الْفَقْهِ لَوْجَهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْفَقْهَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي صَحَةِ الصَّلَاةِ . الثَّانِي ، أَنَّهُ يَشُقُّ ، وَمُدَّتُهُ تَطُولُ . فَإِنْ أَخَّرَ هَذَا التَّعَلُّمَ وَالصَّلَاةَ حَتَّى [ ١٧٢/١ ط ] ضَاقَ الْوَقْتُ عَنِ التَّعَلُّمِ وَالْاجْتِهَادِ ، أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا ، صَحَحَتْ صَلَاتُهُ بِالتَّقْلِيدِ ، كَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى تَعَلُّمِ الْفَاتِحَةِ ، فَيُضَيِّقُ الْوَقْتُ عَنْ تَعَلُّمِهَا . وَإِنْ كَانَ بِالْمُجْتَهِدِ مَا يَمْنَعُهُ رُؤْيَا الْأَدِلَّةِ ؛ كَالرَّمَدِ ، وَالْمَحْبُوسِ فِي مَكَانٍ لَا يَرَى فِيهِ الْأَدِلَّةَ ، وَلَا يَجِدُ مُخْبِرًا إِلَّا مُجْتَهِدًا ، فَهُوَ كَالْأَعْمَى فِي جَوَازِ تَقْلِيدِهِ .

**فصل :** فَإِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بِتَقْلِيدِ مُجْتَهِدٍ ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ : قَدْ أَخْطَأْتَ الْقِبْلَةَ . وَكَانَ يُخْبِرُ عَنْ يَقِينٍ ، كَمَنْ يَقُولُ : قَدَرَأَيْتَ الشَّمْسَ ، وَنَحَوَهَا ، وَتَبَيَّنْتُ خَطَاكَ . لَزِمَهُ الرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ الْمُجْتَهِدَ الَّذِي قَلَّدَهُ الْأَعْمَى ، لَزِمَهُ قَبُولُ خَبَرِهِ ، فَلَا أَعْمَى أَوْلَى . وَإِنْ أَخْبَرَهُ عَنْ

فَائِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، مَتَى أَمَكَّنَ الْأَعْمَى الْاجْتِهَادَ ، كَمَعْرِفَتِهِ مَهَبَ الرِّيحِ ، أَوْ بِالشَّمْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، لَزِمَهُ الْاجْتِهَادُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْلَّدَ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ تَسَاوَى عِنْدَهُ اثْنَانِ ، فَلَا يَخْلُو ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ اخْتِلَافُهُمَا فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، أَوْ فِي جِهَتَيْنِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ ، خَيْرٌ فِي اتِّبَاعِ أَحَدِهِمَا شَاءَ ، وَإِنْ كَانَ فِي جِهَتَيْنِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُخَيَّرُ أَيْضًا . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُصَلِّي إِلَى

اجتهاده ، (أو لم يبين له ، ولم<sup>(١)</sup> يكن في نفسه أوثق من الأول ، مضى على ما هو عليه ؛ لأنه شرع في الصلاة بدليل يقيناً ، فلا يزول عنه بالشك . وإن كان أوثق من الأول في نفسه ، وقلنا : لا يلزمه تقليد الأفضل . فكذا ، وإلّا رجع إلى قوله ، كالمجتهد إذا تغير اجتهاده في أثناء صلاته .

**فصل :** ولو شرع مجتهد في الصلاة باجتهاده ، فعَمِيَ فيها ، بنى على ما مضى من صلاته ، لأنه إنما<sup>(٢)</sup> يمكنه البناء على اجتهاد غيره ، فاجتهاد نفسه أولى ، فإن استدار عن تلك الجهة ، بطلت صلاته . وإن أخبره مخبر بخطئه عن يقين ، رجع إليه . وإن كان عن اجتهاده<sup>(٣)</sup> لم يرجع إليه ؛ لما ذكرنا . وإن شرع فيها وهو أعمى ، فأبصر في أثناءها ، فشاهد ما يستدل به على صواب نفسه من العلامات ، مضى عليه ؛ لأن الاجتهادين قد اتفقا . وإن بان له خطؤه ، استدار إلى الجهة التي أذاه اجتهاده إليها ، وبنى كالمجتهد إذا تغير اجتهاده في أثناء الصلاة . وإن لم يبين له صواب ولا خطأ ، بطلت صلاته ، واجتهد ؛ لأن فرضه الاجتهاد ، فلم يعجز له أداء فرضه بالتقليد ، كما لو كان بصيراً في ابتدائها . وإن كان مقلداً ، مضى في صلاته ؛ لأنه ليس في وسعه إلا الدليل الذي بدأ به فيها<sup>(٤)</sup> .

(١ - ١) في الأصل : « ولم يبين له » .

(٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : « اجتهاد » .

(٤) في تش : « فيه » .

وَإِذَا صَلَّى الْبَصِيرُ فِي حَضَرٍ فَأُخْطِئَ ، أَوْ صَلَّى [ ١٨٠ ] الْأَعْمَى بِلاَ  
دَلِيلٍ ، أَعَادَا .

٣٥٥ - مسألة : ( وَإِذَا صَلَّى الْبَصِيرُ فِي حَضَرٍ ، فَأُخْطِئَ ، أَوْ صَلَّى  
الْأَعْمَى بِلاَ دَلِيلٍ ، أَعَادَا <sup>(١)</sup> ) متى صَلَّى الْبَصِيرُ فِي الْحَضَرِ ، ثُمَّ بَانَ لَهُ  
[ ١٧٣/١ ] الْخَطَأُ ، أَعَادَ ، سَوَاءً صَلَّى بِاجْتِهَادِهِ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَضَرَ لَيْسَ  
بِمَحَلٍّ لِلْاجْتِهَادِ ؛ لِقُدْرَةِ مَنْ فِيهِ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِالْمَحَارِبِ وَنَحْوِهَا ،  
وَلِأَنَّهُ يَجِدُ مَنْ يُخْبِرُهُ عَنْ يَقِينٍ غَالِبًا ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْاجْتِهَادُ ، كَوَاجِدِ النَّصِّ  
فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ . وَإِنْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ أُخْطِئَ ؛ لِتَفْرِيطِهِ ، وَإِنْ أَخْبَرَهُ  
مُخْبِرٌ ، فَأُخْطِئَ ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ خَبْرَهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ . فَإِنْ كَانَ مَحْبُوسًا ، لَا  
يَجِدُ مَنْ يُخْبِرُهُ ، فَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ : يُصَلِّي بِالتَّحَرُّى وَلَا يُعِيدُ ؛  
لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْاسْتِدْلَالِ بِالْخَبَرِ وَالْمَحَارِبِ ، <sup>(٢)</sup> أَشْبَهَ الْمُسَافِرَ . وَأَمَّا  
الْأَعْمَى ، فَهُوَ فِي الْحَضَرِ كَالْبَصِيرِ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِالْخَبَرِ وَالْمَحَارِبِ <sup>(٣)</sup>  
فَإِنَّهُ يَعْرِفُ الْمِحْرَابَ بِاللَّمْسِ ، وَذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّ بَابَ الْمَسْجِدِ إِلَى  
الشَّمَالِ أَوْ غَيْرِهَا ، فَيُمْكِنُهُ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ ، فَمَتَى أُخْطِئَ أَعَادَ ، وَكَذَلِكَ  
حُكْمُ الْمُقْلِدِ فِي هَذَا .

قوله : وَإِذَا صَلَّى الْبَصِيرُ فِي حَضَرٍ فَأُخْطِئَ ، أَوْ صَلَّى الْأَعْمَى بِلاَ دَلِيلٍ ،  
الْإِنْصَافُ  
أَعَادَا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْبَصِيرَ إِذَا صَلَّى فِي الْحَضَرِ فَأُخْطِئَ ، عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ  
مُطْلَقًا . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يُعِيدُ إِذَا كَانَ عَنِ اجْتِهَادٍ . احْتِجَّ أَحْمَدُ بِقَضِيَّةِ  
أَهْلِ قِبَاءَ . وَتَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ الرَّاغُوْنِيَّ حَكَى رَوَايَةً ؛ أَنَّهُ يَجْتَهِدُ وَلَوْ فِي الْحَضَرِ .

(١) فِي م : أَعَادَ ،  
(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

المقنع فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْأَعْمَى مَنْ يُقْلِدُهُ ، صَلَّى ، وَفِي الْإِعَادَةِ وَجْهَانِ .

الشرح الكبير

٣٥٦ - مسألة: (فإن لم يجد الأعمى من يقلده، صلى، وفي الإعادة روايتان. وقال ابن حامد: إن أخطأ، أعاد، وإن أصاب، فعلى وجهين) وإذا كان الأعمى أو المقلد في السفر، ولم يجد مخبراً ولا مجتهداً يقلده، فقال أبو بكر: يصلي على حسب حاله. وفي الإعادة روايتان؛ إحداهما، يعيد بكل حال. وهو ظاهر كلام الخرقى؛ لأنه صلى من غير دليل،

الإنصاف

تنبيهات؛ الأول، مفهوم كلامه أن البصير إذا صلى في الحضر ولم يخطئ، أنه لا يعيد. وهو صحيح، وهو المذهب. وقيل: يعيد؛ لأنه ترك فرضه، وهو السؤال. الثاني، ظاهر كلامه: أن مكة والمدينة، على ساكنيهما أفضل الصلاة والسلام، كغيرهما في ذلك. وهو صحيح، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب. وصرح به ابن تميم، وغيره. قال القاضي في «التعليق»: ومكئ كغيره، على ظاهر كلامه؛ لأنه قال في رواية صالح: قد تحرى. فجعل اليلة في الإجزاء وجود التحرى، وهذا موجود في المكئ، وعلى أن المكئ إذا علم بالخطأ، فهو راجع من اجتهاد إلى يقين، فينقض اجتهاده، كالحاكم إذا اجتهد ثم وجد النص. وفي «الانصاف»: لا نسلّمه، وإلا صحّ تسليمه. الثالث، لو كان البصير مخبوساً لا يجد من يخبره، تحرى وصلى، ولا إعادة. قاله أبو الحسن التميمي. وجزم به في «الشرح». ويأتى كلام أبي بكر قريباً.

قوله: فإن لم يجد الأعمى من يقلده صلى، وفي الإعادة وجهان. وهذه الطريقة هي الصحيحة، وعليها جماهير الأصحاب. وأطلقهما في «الهداية»، و«المذهب»، و«الخلاصة»، و«الكافي»، و«التلخيص»، و«البلغة»، و«ابن تميم»، و«الرعايتين»، و«الحاويتين»؛ أحدهما، لا يعيد، لكن يلزمه التحرى. وهو المذهب. جزم به في «الوجيز»،

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ أَخْطَأَ أَعَادَ ، وَإِنْ أَصَابَ فَعَلَى وَجْهَيْنِ .

المفع

فَلَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ وَإِنْ أَصَابَ ، كَالْمُجْتَهِدِ إِذَا صَلَّى بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ . وَالثَّانِيَةُ ، «لَا إِعَادَةَ» عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أَمَرَ بِهِ ، أَشْبَهَ الْمُجْتَهِدَ ، وَلِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْ غَيْرِ مَا أَتَى بِهِ ، فَسَقَطَ عَنْهُ ، كَسَائِرِ الْعَاجِزِينَ عَنْ الْاسْتِقْبَالِ ، وَلِأَنَّهُ عَادِمٌ لِلدَّلِيلِ ، أَشْبَهَ الْمُجْتَهِدَ فِي الْعَيْمِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : (إِنْ أَخْطَأَ أَعَادَ) ؛ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ ، (وَإِنْ أَصَابَ فَعَلَى وَجْهَيْنِ) وَجْهَهُمَا مَا<sup>(١)</sup> ذَكَرْنَا . «وَقَدْ ذَكَرْنَا» أَنَّ هَذَا حُكْمُ الْمُقْلَدِ ، فَأَمَّا إِنْ وَجَدَ مَنْ يُخْبِرُهُ أَوْ يُقْلِدُهُ فَلَمْ يَفْعَلْ ، أَوْ خَالَفَ الْمُخْبِرَ أَوْ الْمُجْتَهِدَ وَصَلَّى ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِكُلِّ حَالٍ . وَكَذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ إِذَا صَلَّى مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ ، أَوْ آذَاهُ<sup>(٢)</sup> اجْتِهَادُهُ إِلَى جِهَةٍ فَخَالَفَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا أَمَرَ بِهِ ، أَشْبَهَ تَارِكَ التَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ مَعَ عِلْمِهِ بِهَا .

و «الْمُتَوَرِّ» . وَصَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ» ، وَالْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» ، وَصَاحِبُ الْإِنْصَافِ «النَّظْمِ» ، وَ «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ «الْمُحَرَّرِ» ، وَ «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ «الْفَائِقِ» ، وَ «إِذْرَاكِ الْغَايَةِ» . وَالثَّانِي ، يُعِيدُ بِكُلِّ حَالٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفَادَاتِ» . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ أَخْطَأَ ، أَعَادَ ، وَإِنْ أَصَابَ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ . وَأَطْلَقَ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ فِي «تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ» ، وَ «الزَّرْكَشِيِّ» .

فَالثَّلَاثَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّا إِذَا قُلْنَا : لَا يُعِيدُ . لَا بُدَّ مِنَ التَّحَرُّي ، فَلَوْ لَمْ يَتَحَرَّ وَصَلَّى ، أَعَادَ إِنْ أَخْطَأَ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَكَذَا إِنْ أَصَابَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ

(١ - ١) فِي م : «الْإِعَادَةُ» .

(٢) فِي م : «كَأ» .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ .

(٤) فِي م : «وَأَدَاه» .

وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . المقنع

٣٥٧ - مسألة : ( وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ «إِلَى جِهَةٍ» ، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ) وكذلك حُكْمُ الْمُقْلِدِ الَّذِي صَلَّى بِتَقْلِيدِهِ .  
وبه قال مالكٌ ، وأبو حنيفةٌ ، والشافعيُّ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ ، وقال في الْآخَرِ : تَلَزُّمُهُ الْإِعَادَةَ ؛ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ، فَلَزِمَتْهُ الْإِعَادَةُ ، كما لو صَلَّى ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي الْوَقْتِ ، أَوْ بَغَيْرِ طَهَارَةٍ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ<sup>(١)</sup> الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، [ ١٧٣/١ ط ] ، «وَلَأَنَّهُ أَتَى بِمَا أُمِرَ ، فَخَرَجَ عَنِ الْعَهْدَةِ ، كَالْمُصِيبِ ، وَلَأَنَّهُ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْكَعْبَةِ لِلْعُذْرِ ، أَشَبَّهَ الْخَائِفُ<sup>(٢)</sup> ، وَلَأَنَّهُ شَرَطَ عَجَزَ عَنْهُ ، أَشَبَّهَ سَائِرَ الشُّرُوطِ . وَأَمَّا الْمُصَلِّي

الشرح الكبير

المذهب . وفيه وَجْهٌ ؛ لَا يُعِيدُ إِنْ أَصَابَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « شَرْحِهِ الصَّغِيرِ » .  
الثَّانِيَةُ ، لَوْ تَحَرَّى الْمُجْتَهِدُ أَوْ الْمُقْلِدُ ، فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ جِهَةٌ ، أَوْ تَعَذَّرَ التَّحَرُّى عَلَيْهِ ؛ لَكُونَهُ فِي ظُلْمَةٍ ، أَوْ كَانَ بِهِ مَا يَمْنَعُ الْاجْتِهَادَ ، أَوْ تَفَاوَتْ عَنْهُ الْأَمَارَاتُ ، أَوْ لَضَيِقَ الْوَقْتُ عَنْ زَمَنِ يَجْتَهِدُ فِيهِ ، صَلَّى وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَ أَعْمَى أَوْ بَصِيرًا ، حَضَرًا أَوْ سَفَرًا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَعَنْهُ ، يُعِيدُ . وَهُوَ وَجْهٌ فِي «ابْنِ تَمِيمٍ» ، فِي الْمُجْتَهِدِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : الْمَحْبُوسُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ جِهَةً يُصَلِّي إِلَيْهَا ، صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ ، وَلَا يُعِيدُ ، إِنْ كَانَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَإِنْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فِرَاقَاتَانِ . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ التَّيْمِيِّ ، وَالشَّارِحِ ، فِي الْمَحْبُوسِ قَرِيبًا .

الإنصاف

قوله : وَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ ، فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، سَوَاءً كَانَ حَظُوهُ يَقِينًا أَوْ عَنِ اجْتِهَادٍ . وَخَرَجَ ابْنُ الرَّاغُوثِيِّ رِوَايَةً ، يُعِيدُ مِنْ مَسْأَلَةٍ ، لَوْ بَانَ الْفَقِيرُ غِيْبًا . وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا الْقَاضِي

(١) - سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤٥ .

قَبْلَ الْوَقْتِ . فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا أُمِرَ بِهِ ، إِنَّمَا أُمِرَ بِالصَّلَاةِ فِي الْوَقْتِ ، بِخِلَافِ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ مَسْأَلَتِنَا ، فَإِنَّهُ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ بِغَيْرِ شَكٍّ ، وَلَمْ يُؤْمَرْ إِلَّا بِهَذِهِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ غَيْرَهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا ، وَسَائِرُ الشُّرُوطِ إِذَا عَجَزَ عَنْهَا سَقَطَتْ ، كَذَا هُنَا . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْأَدْلَةِ ظَاهِرَةً فَاشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ ، أَوْ مُسْتَوْرَةً بِغَيْمٍ أَوْ مَا يَسْتُرُهَا عَنْهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، فَإِنَّ الْأَدْلَةَ اسْتَتَرَتْ عَنْهُمْ بِالْغَيْمِ ، وَلِأَنَّهُ أَتَى بِمَا أُمِرَ بِهِ <sup>(١)</sup> فِي الْحَالَيْنِ ، وَعَجَزَ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، فَاسْتَوَى فِي عَدَمِ الْإِعَادَةِ .

**فصل :** وَإِنْ بَانَ لَهُ يَقِينُ الْخَطَأِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، اسْتَدَارَ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، وَبَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى مِنْهَا <sup>(٢)</sup> كَانَ صَحِيحًا ، فَجَارَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَبَيِّنْ لَهُ الْخَطَأُ . وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً ، قَدْ قَدَّمُوا أَحَدَهُمْ ، ثُمَّ بَانَ لَهُمُ الْخَطَأُ فِي حَالِ وَاحِدَةٍ ، اسْتَدَارُوا إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي بَانَ لَهُمْ فِيهَا الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ قِبَاءِ بَلْعُهُمْ <sup>(٣)</sup> تَحْوِيلُ الْقِبْلَةِ وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، وَأَتَمُّوا صَلَاتَهُمْ . وَإِنْ بَانَ لِلْإِمَامِ وَحْدَهُ ، أَوْ لِلْمَأْمُومِينَ ، أَوْ لِبَعْضِهِمْ ، اسْتَدَارَ مَنْ بَانَ لَهُ الصَّوَابُ ، وَتَوَى بَعْضُهُمْ مُفَارَقَةً بَعْضٍ ، إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُلْنَا ، إِنَّ لِبَعْضِهِمُ الْإِثْمَامَ

وغيره . وذكر أبو الفرج الشيرازي وغيره ، أَنَّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ إِنْ بَانَ خَطْؤُهُ يَقِينًا ، وَلَا إِعَادَةَ إِنْ كَانَ عَنِ اجْتِهَادٍ . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، نَقَلَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَفَرَّقَ الْأَصْحَابُ بَيْنَ الْقِبْلَةِ ، وَبَيْنَ الْوَقْتِ ، وَبَيْنَ اخْتِذِ الزَّكَاةِ ، بِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْيَقِينُ فِي الصَّلَاةِ

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : من صلته .

(٣) في م : بان لهم .

المقنع  
وَأِنْ أَرَادَ صَلَاةَ أُخْرَى اجْتَهَدَ لَهَا ، فَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي ،  
وَلَمْ يُعَدِّ مَا صَلَّيَ بِالْأَوَّلِ .

الشرح الكبير  
بِبَعْضٍ ، مع اخْتِلَافِ الْجِهَةِ . وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُقَلِّدٌ ، تَبِعَ مَنْ قَلَّدَهُ ،  
وَانْحَرَفَ بِانْحِرَافِهِ . وَإِنْ قَلَّدَ الْجَمِيعَ ، لَمْ يَنْحَرَفْ إِلَّا بِانْحِرَافِ الْجَمِيعِ ؛  
لَأَنَّهُ شَرَعَ بِدَلِيلٍ يَقِينٍ ، فَلَا يَنْحَرَفُ بِالشَّكِّ إِلَّا مَنْ يَلْزُمُهُ تَقْلِيدُ الْأَوْثَقِ ،  
فَإِنَّهُ يَنْحَرَفُ بِانْحِرَافِهِ .

٣٥٨ - مسألة : ( فَإِنْ أَرَادَ صَلَاةَ أُخْرَى ، اجْتَهَدَ لَهَا ، فَإِنْ تَغَيَّرَ  
اجْتِهَادُهُ عَمِلَ بِالثَّانِي ، وَلَمْ يُعَدِّ مَا صَلَّيَ بِالْأَوَّلِ ) وَجُمَلَتُهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ مَتَى  
صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ إِلَى جِهَةٍ صَلَاةً ، ثُمَّ أَرَادَ صَلَاةَ أُخْرَى ، اجْتَهَدَ لَهَا ،  
كَالْحَاكِمِ إِذَا اجْتَهَدَ فِي حَادِثَةٍ ، ثُمَّ حَدَّثَ مِثْلَهَا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

الإِنصَافُ  
وَالصَّوْمُ بِأَنْ يُؤَخَّرَ ، وَفِي الزَّكَاةِ بِأَنْ يَدْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ .  
قوله : فَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ ، عَمِلَ بِالثَّانِي ، وَلَمْ يُعَدِّ مَا صَلَّيَ بِالْأَوَّلِ . اعْلَمْ أَنَّهُ  
إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ ، فَتَارَةً يَكُونُ بَعْدَ أَنْ قَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَتَارَةً يَكُونُ وَهُوَ فِيهَا ؛ فَإِنْ  
كَانَ قَدْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، اجْتَهَدَ لِلصَّلَاةِ قَطْعًا . وَهِيَ مَسْأَلَةٌ  
الْمُصَنِّفِ ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ وَهُوَ فِيهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنْ يَعْمَلَ  
بِالثَّانِي ، وَتَبَيَّنَ . نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ  
الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُطَّل . وَقِيلَ : يَلْزُمُهُ جِهَتُهُ الْأَوَّلَةُ . اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ،  
وَالْأَمِيدِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُضُ الْاجْتِهَادَ بِالْاجْتِهَادِ .

فَوَالِدُهَا ، لَوْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِالْاجْتِهَادِ ، ثُمَّ شَكَّ ، لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ وَبَنَى ،  
وَكَذَا إِنْ زَالَ ظَنُّهُ وَلَمْ يَبَيَّنْ لَهُ الْخَطَأُ ، وَلَا ظَهَرَ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى . وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ  
خَطَأُ الْجِهَةِ الَّتِي يُصَلِّيُ إِلَيْهَا ، وَلَمْ يَظُنَّ جِهَةً غَيْرَهَا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ .



فإن تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ ، عَمِلَ بِالثَّانِي ، وَلَمْ يُعِدْ مَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ ، كَالْحَاكِمِ ،  
لَوْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي الْحَادِثَةِ الثَّانِيَةِ عَمِلَ بِهِ ، وَلَمْ يَنْقُضْ حُكْمَهُ الْأَوَّلَ . وَهَذَا  
لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . فَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ فِي الصَّلَاةِ ، اسْتَدَارَ ، وَبَنَى عَلَى مَا  
مَضَى . نَضَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَالْإِمْدِيُّ : لَا يَنْتَقِلُ ؛ لِئَلَّا  
يَنْقُضَ الاجْتِهَادَ بِالْاجْتِهَادِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ أَذَاهُ [ ١٧٤/١ ] اجْتِهَادُهُ إِلَى  
جِهَةٍ ، فَلَمْ تَجْزُ لَهُ الصَّلَاةُ إِلَى غَيْرِهَا ، كَمَا لَوْ أَرَادَ صَلَاةً أُخْرَى ، وَلَيْسَ  
هَذَا نَقْضًا لِلْاجْتِهَادِ ، إِنَّمَا عَمِلَ بِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، كَمَا فِي الصَّلَاةِ الْأُخْرَى ،  
وَإِنَّمَا يَكُونُ نَقْضًا لِلْاجْتِهَادِ إِذَا أَلْزَمْنَاهُ إِعَادَةَ مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ ، فَإِنْ لَمْ  
يَبْقَ اجْتِهَادُهُ وَظَنَّهُ إِلَى الْجِهَةِ الْأُولَى ، وَلَمْ يُؤَدِّهِ اجْتِهَادُهُ إِلَى جِهَةٍ أُخْرَى ،  
بَنَى عَلَى مَا مَضَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ جِهَةٌ أُخْرَى يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا . وَإِنْ شَكَّ

مِنْ الْمَذْهَبِ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ جَمْعُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ بَانَ لَهُ صِحَّةُ  
مَا كَانَ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَطَّلْ زَمَنُهُ ، اسْتَمَرَّ ، وَصَحَّتْ ، وَإِنْ بَانَ لَهُ الْخَطَأُ فِيهَا ، بَنَى .  
وَقِيلَ : إِنْ أَبْصَرَ فِيهَا مَنْ كَانَ فِي ظُلْمَةٍ ، أَوْ كَانَ أَعْمَى فَأَبْصَرَ ، وَفَرَضَهُ الْاجْتِهَادُ ،  
وَلَمْ يَرِ مَا يَذُلُّ عَلَى صَوَابِهِ ، بَطَلَتْ . وَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ .  
فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ خَطَأُ الْجِهَةِ الَّتِي يُصَلِّي إِلَيْهَا ، وَظَنَّ الْقِبْلَةَ فِي جِهَةٍ أُخْرَى ، فَإِنْ  
بَانَ لَهُ يَقِينُ الْخَطَأَ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، اسْتَدَارَ إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ وَبَنَى . وَإِنْ كَانُوا  
جَمَاعَةً قَدَّمُوا أَحَدَهُمْ ، ثُمَّ بَانَ لَهُمْ الْخَطَأُ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ، اسْتَدَارُوا وَأَتَمُّوا  
صَلَاتِهِمْ ، وَإِنْ بَانَ لِلْإِمَامِ وَجَدَهُ ، أَوْ لِلْمَأْمُومِينَ أَوْ لِبَعْضِهِمْ ، اسْتَدَارَ مَنْ بَانَ لَهُ  
الصَّوَابُ ، وَنَوَى بَعْضُهُمْ مُفَارَقَةَ بَعْضٍ ، إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُلْنَا : يَجُوزُ الْإِتِمَامُ  
مَعَ اخْتِلَافِ الْجِهَةِ . وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُقَلِّدٌ ، تَبِعَ مِنْ قُلْدِهِ وَانْحَرَفَ بِانْحِرَافِهِ .  
الثَّانِيَةُ ، لَوْ أَخْبَرَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ بِالْخَطَأِ يَقِينًا ، لَزِمَ قَبُولُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ . وَقَالَ  
جَمَاعَةٌ : إِلَّا إِنْ كَانَ الثَّانِي يَلْزِمُهُ تَقْلِيدُهُ ، فَيَكُونُ كَمَنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي

في اجتهاده ، لم يُزَلْ عن<sup>(١)</sup> جهته ؛ لأن الاجتهاد ظاهر ، فلا يزول عنه بالشك . وإن بان له الخطأ ، ولم يعرف جهة القبلة ، كمن كان يصلي إلى جهة ، فرأى بعض منازل القمر في قبلته ، ولم يدْرِ أهو في الشرق أم في الغرب ، واحتاج إلى الاجتهاد ، بطلت صلاحته ؛ لأنه لا يمكنه استدامتها إلى غير القبلة ، وليست له جهة يتوجه إليها ، فبطلت ؛ لتعذر إتمامها . والله أعلم .

الشرح الكبير

« الحاوي الكبير » وغيره . الثالثة ، لو صلى من فرضه الاجتهاد بغير اجتهاد ، ثم بان مُصيّباً ، لزمه الإعادة . على الصحيح من المذهب . وقيل : لا يلزمه .

الإنصاف

(١) في م : وعل .

## بَابُ النِّيَّةِ

وَهِيَ الشَّرْطُ السَّادِسُ لِلصَّلَاةِ ، عَلَى كُلِّ حَالٍ .

## بَابُ النِّيَّةِ

( وهى الشرط السادس للصلاة ، على كل حال ) النية هى القصد .  
يُقَالُ : نَوَّاهُ<sup>(١)</sup> اللَّهُ بِخَيْرٍ . أى : قَصَدَكَ . وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ ، فَإِنْ لَفَظَ بِمَا  
نَوَّاهُ كَانَ تَأْكِيدًا ، وَإِنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى غَيْرِ مَا نَوَّاهُ ، لَمْ تُفْسِدْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ  
لَمْ يَنْطِقْ بِلِسَانِهِ أَجْزَأُ . وهى واجبة ، لا تعلم فيه خلافا ، ولا تنعقد الصلاة  
إلا بها ، ولا تسقط بحال ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ  
لَهُ الدِّينَ ﴾<sup>(٢)</sup> . والإخلاص عمل القلب ، وهو أن يقصد بعمله الله تعالى  
وحده دون غيره ؛ ولقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا  
لِأَمْرٍ مَا نَوَى » . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

## بَابُ النِّيَّةِ

قوله : وهى الشرط السادس . الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر  
الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ؛ أن النية شرط لصحة الصلاة . وعنه ، فرض .  
وهو قول فى « الفروع » ، ووجه فى « المذهب » وغيره . وأطلقهما فى  
« المذهب » ، و « مسبوک الذهب » . قال فى « المستوعب » : وقال القاضى ،  
وغیره من أصحابنا : شرائطها خمسة . فنقصوا منها النية وعدوها ركنًا . وقال

(١) فى الأصل : « نَوَّاهُ » .

(٢) سورة البقرة ٥ .

(٣) تقدم فى ٣٠٨/١ .

وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَيَّ الصَّلَاةَ بِعَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ، وَإِلَّا أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ .

٣٥٩ - مسألة : ( وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَيَّ الصَّلَاةَ بِعَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ، وَإِلَّا أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ ) متى كانت الصَّلَاةُ مُعَيَّنَةً ، لَزِمَهُ شَيْئَانِ ؛ نِيَّةُ الْفِعْلِ ، وَالتَّعْيِينُ ، فَإِنْ كَانَتْ قَرْضًا ؛ ظَهَرًا أَوْ عَصْرًا أَوْ غَيْرَهُمَا ؛ لَزِمَهُ تَعْيِينُهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ ثَقَلًا مُعَيَّنَةً ؛ كَالْوُثْرِ وَصَلَاةِ الْكُسُوفِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَالسُّنَنِ الرَّوَاتِبِ ، لَزِمَهُ التَّعْيِينُ أَيْضًا ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً ، كَصَلَاةِ اللَّيْلِ أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ مُطْلَقِ الصَّلَاةِ لَا غَيْرَ ؛ لِعَدَمِ التَّعْيِينِ فِيهَا .

الشيخ عبد القادر : وهي قبل الصَّلَاةِ شَرْطٌ ، وفيها رُكْنٌ . قال في « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : فَيَلْزَمُهُمْ بِثَلَاثَةِ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ . ذَكَرَهُ فِي أَرْكَانِ الصَّلَاةِ .  
قوله : وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَيَّ الصَّلَاةَ بِعَيْنِهَا ، إِنْ كَانَتْ مُعَيَّنَةً ، وَإِلَّا أَجْزَأَتْهُ نِيَّةُ الصَّلَاةِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لَصَلَاةِ الْقَرْضِ وَالثَّقَلِ الْمُعَيَّنِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمَعْمُولُ بِهِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الرَّزَّكَانِيُّ : هَذَا مَنْصُوصٌ أَحْمَدُ وَعَامَّةُ الْأَصْحَابِ فِي صَلَاةِ الْقَرْضِ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ التَّعْيِينُ لَهَا ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ . وَأَبْطَلَهُ الْمَجْدُ بِمَا لَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ فَصْلَى أَرْبَعًا يَتَوَيَّاهَا مَعًا عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِنْجَمَاعًا ، فَلَوْلَا اشْتِرَاؤُ التَّعْيِينِ ، أَجْزَأَهُ ، كَمَا فِي الزَّكَاةِ ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ شِيَاةٌ عَنْ إِبِلٍ أَوْ غَنَمٍ ، أَوْ أَصْعُ طَعَامٍ مِنْ عَشْرِ زَكَاةٍ فِطْرٍ ، فَأَخْرَجَ شَاةً أَوْ صَاعًا يَتَوَيَّاهَا مَعًا عَلَيْهِ ، أَجْزَأَهُ ، لَمَا لَمْ يَكُنِ التَّعْيِينُ شَرْطًا . انْتَهَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . قَالَ : وَظَاهِرُ كَلَامِهِ غَيْرُهُ لَا فَرْقَ . وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ إِنْ لَمْ يَصِحَّ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » :

وَهَلْ تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ فِي الْفَائِتَةِ ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْفَرْضِ ؟ المقنع  
عَلَى وَجْهَيْنِ .

٣٦٠ - مسألة : ( وهل تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ فِي الْفَائِتَةِ ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ الشرح الكبير  
فِي [ ١٧٤/١ ] الْفَرْضِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ) اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي  
الْفَرْضِ ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَجِبُ ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ يُعْنِي عَنْهَا ؛ لَكَوْنِ الظُّهْرِ  
لَا تَكُونُ مِنَ الْمُكَلَّفِ إِلَّا قَرْضًا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا بَدَّ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْمُعَيَّنَةَ  
قَدْ تَكُونُ تَفْلًا ، كَظَهْرِ الصَّبِيِّ وَالْمُعَادَةِ ، فَعَلِيَ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةِ الْفِعْلِ  
وَالْتَّعْيِينَ وَالْفَرْضِيَّةِ .

يَجِبُ التَّعْيِينَ لِلْفَرْضِ ، فَلَا يَجِبُ فِي تَفْلٍ مُعَيَّنٍ . اِنْتَهَى . وَقِيلَ : مَتَى نَوَى قَرْضَ  
الْوَقْتِ ، أَوْ كَانَتْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ لَا يَعْلَمُ هَلْ هِيَ ظَهَرٌ أَوْ عَصَرٌ ؟ فَصَلَّى أَرْبَعًا يَتَوَى  
الوَاجِبَةَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ ، أَجْزَاهُ . وَقَدْ أَوْمَأَ إِلَيْهِ . ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَيَحْتَمِلُهُ  
كَلَامُ الْخِرَقِيِّ أَيْضًا . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ ، وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي .

قَوْلُهُ : وَإِلَّا أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ . يَعْنِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصَّلَاةُ مُعَيَّنَةً ، مِثْلَ التَّفْلِ  
الْمُطْلَقِ ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُ نِيَّةَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُهَا . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ .

قَوْلُهُ : وَهَلْ تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ فِي الْفَائِتَةِ ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْفَرْضِ ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ . عِنْدَ الْأَكْثَرِ . وَهَارِوَاتَانِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَجْهَانِ .  
وَقِيلَ : رِوَايَتَانِ . أَمَّا اشْتِرَاطُ نِيَّةِ الْقَضَاءِ فِي الْفَائِتَةِ ؛ فَأُطْلِقَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ وَجْهَيْنِ .  
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهَادِي » ،  
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجِيدِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « ابْنِ  
تَمِيمٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ،  
وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ؛ أَحَدُهُمَا يُشْتَرَطُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، قَالَ  
فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَتَجِبُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ فِي الْفَائِتَةِ ، عَلَى

**فصل :** وينبئ الأداء في الحاضرة والقضاء في الفائتة ، وهل يجب ذلك ؟ على وجهين ؛ أحدهما ، يجب ؛ لقوله : « وإنما لإمرئ ما نوى » . والثاني ، لا يجب . وهو أولى ؛ لأنه لا يحتلف المذهب أنه لو صلى ينويها أداءً ، فبان أن وقتها قد خرج ، أن صلاته صحيحة ، وتقع قضاء . وكذلك لو نواها قضاءً ظناً أن الوقت قد خرج ، فبان فعلها في وقتها ، وقعت أداءً من غير نيته ، كالأسير إذا تحرر وصام ، فبان أنه وافق الشهر ، أو ما بعده ، أجزأه . فأمّا إن ظن أن عليه ظهراً فائتة ، فقضاها في وقت

الأصح . وحزم به في « مسبوك الذهب » ، و « الإفادات » . قال ابن نصر الله ، في « حواشيه » : [ ٩٦/١ ] ما قاله في « الفروع » خلاف المذهب في المسائل الثلاثة ، وإنما المذهب عدم الوجوب . والوجه الثاني ، لا تشتط . صححه في « التصحيح » ، و « الرعاية الكبرى » ، و « الفائق » ، و « ابن تميم » . واختاره في « الكافي » ، و « الشرح » ، و « تذكرة ابن عبدوس » . وحزم به في « الوجيز » « والمنثور » . وقدمه في « المحرر » ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاوي الصغير » ، و « إدرالك الغاية » ، و « تجريد العناية » . فعلى المذهب ؛ لو كان عليه ظهران ، حاضرة وفائتة ، فصلّاهما ، ثم ذكر أنه ترك شرطاً في أحدهما لا يعلم عيبتها ، لزمه ظهران ، حاضرة ومقضية ، كما كان عليه ابتداء . وعلى الوجه الثاني ، يُجزئه ظهراً واحدة ، ينبئ بها ما عليه .

**فوائد ؛ الأولى ،** لو نوى من عليه ظهران فائتتان ظهراً منهما ، لم يُجزئه عن أحدهما حتى يُعَيَّن السَّابِقَةُ لأجل الترتيب . وقيل : لا يُجزئه ، كصلاتي نذر ؛ لأنه مُخَيَّرُ هُنَا في الترتيب ، كما خراج نصف دينار عن أحد نصائين ، أو كفارة عن إحدى إيمانٍ حيث فيها . قال في « الفروع » : ويتوجه تخريج واحتمال ، يُعَيَّن

ظَهَرَ الْيَوْمَ ، ثم بان أَنَّهُ لا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، أَجْزَأْتُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مُعَيَّنَةٌ ، وَإِنَّمَا أخطأُ فِي نِيَّةِ الْوَقْتِ ، فَلَمْ يُؤْثَرْ ، كَمَا إِذَا اعتَقَدَ أَنَّ الْوَقْتَ قد خَرَجَ ، فبان أَنَّهُ لم يُخْرَجْ ، أَوْ كَمَا لو نَوَى ظَهَرَ أَمْسٍ ، وَعَلَيْهِ ظَهَرَ يَوْمٍ قَبْلَهُ . وَالثَّانِي ، لَا يُجْزِئُهُ ، لِأَنَّهُ لم يَنْوِ عَيْنَ الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ مَا لو نَوَى قَضَاءَ

السَّابِقَةِ . الثَّانِيَةُ ، لو ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ ظَهْرًا فَاتَمَّتْ قَضَاها فِي وَقْتِ ظَهْرِ الْيَوْمِ ، ثُمَّ بان أَنَّهُ لا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، لم يُجْزِئْهُ عَنِ الْحَاضِرَةِ ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . صحَّحه ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَقِيلَ : يُجْزِئُهُ . قَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » . الثَّالِثَةُ ، لو نَوَى ظَهَرَ الْيَوْمِ فِي وَقْتِهَا ، وَعَلَيْهِ فَاتَمَّتْ ، لم يُجْزِئْهُ عَنْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « ابْنِ رَزِينٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَخَرَجَ الْمُصَنِّفُ وَمَنْ تَبِعَهُ فِيهَا كَالْتِي قَبْلُهَا . وَجَعَلَهَا ابْنُ تَمِيمٍ كَالْتِي قَبْلُهَا . وَتَقَدَّمَ فِي آخِرِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ ، إِذَا نَسِيَ صَلَاةً مِنْ يَوْمٍ ، وَجَهِلَ عَيْنَهَا ، أَوْ نَسِيَ ظَهْرًا وَعَصَرًا مِنْ يَوْمَيْنِ . الرَّابِعَةُ ، يَصِحُّ الْقَضَاءُ بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ وَعَكْسِهِ ، إِذَا بانَ خِلَافُ ظَنِّهِ . قَالَه الْأَصْحَابُ . قَالَه فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : فَلَا إِعَادَةَ ، وَجْهًا وَاحِدًا . قَالَه بَعْضُ الْأَصْحَابِ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَصِحُّ بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ ، وَلَا بِالْعَكْسِ . انْتَهَى . وَقَالَ الْأَصْحَابُ : لَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ بِنِيَّةِ الْأَدَاءِ وَعَكْسِهِ مَعَ الْعِلْمِ . وَأَمَّا اشْتِرَاؤُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْفَرْضِ ، فَأُطْلِقَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « النِّظْمِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُشْتَرَطُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَتَجِبُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ لِلْفَرْضِ ، عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الْحَاضِرَةَ قَرْضًا . وَالْوَجْهُ

وَيَأْتِي بِالنِّيَّةِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، .....

عَصْرٍ ، فَإِنَّهَا لَا تُجْزِئُهُ عَنِ الظُّهْرِ . وَلَوْ نَوَى ظَهَرَ الْيَوْمِ فِي وَقْتِهَا ، وَعَلَيْهِ فَائِتَةٌ ، لَمْ تُجْزِئُهُ عَنْهَا ، وَيَتَخَرَّجُ فِيهَا كَالْتِي قَبْلَهَا . فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ فَوَائِثٌ ، فنَوَى صَلَاةً غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ ، لَمْ تُجْزِئُهُ عَنْ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ؛ لَعَدَمِ التَّعْيِينِ .  
٣٦١ - مسألة : ( وَيَأْتِي بِالنِّيَّةِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ) لِأَنَّهُ أَوَّلُ الصَّلَاةِ ، لِتَكُونِ النِّيَّةُ مُقَارِنَةً<sup>(١)</sup> لِلْعِبَادَةِ .

الثَّانِي ، لَا تُشْتَرَطُ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : وَقَالَ غَيْرُ ابْنِ حَامِدٍ : لَا تَلْزِمُهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » : وَأَمَّا نِيَّةُ الْفَرَضِ لِلْمَكْتُوبَةِ ، فَلَا « تُشْتَرَطُ إِذَا أَتَى » نِيَّةُ التَّعْيِينِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا . وَقَالَ : هُوَ أَوَّلَى . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذْكِرَتِهِ » ،<sup>(٢)</sup> وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّعِ »<sup>(٣)</sup> . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » وَغَيْرِهِمْ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ .

فَالثَّانِي ؛ إِخْدَامًا ، اشْتِرَاطُ نِيَّةِ الْأَدَاءِ لِلْحَاضِرَةِ ، كَاشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْأَدَاءِ لِقَضَاءِ الْفَائِتَةِ وَنِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ لِلْفَرَضِ ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا . الثَّانِي ، لَا يُشْتَرَطُ فِي النِّيَّةِ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعِبَادَاتِ كُلِّهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَلَمْ يُشْتَرَطْ أَصْحَابُنَا فِي النِّيَّةِ إِضَافَةُ الْفِعْلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى

(١) فِي الْأَصْلِ : « مُقَارِنَةٌ » .

(٢) فِي ٢ - م : « يُشْتَرَطُ أَدَاءُ إِلَّا » .

(٣) ٣ - زِيَادَةٌ مِنْ : ش .



٣٦٢ - مسألة : ( فَإِنْ تَقَدَّمَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ جَازَ ) ذكره أصحابنا ، ما لم يَفْسَحْهَا . واشتَرَطَ الْخِرَقِيُّ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ قَطَعَ النَّيَّةُ ، أَوْ طَالَ الْفَصْلُ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وهذا مَذْهَبُ أَيْ حَنِيفَةٍ . وقال الشافعي ، وابنُ الْمُنْذِرِ : تُشْتَرَطُ مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ لِلتَّكْبِيرِ ، لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ . فقوله :

في سائر العبادات . وقال أبو الفرج ابنُ أَيْ الْفَهْمِ : الْأَشْبَهُ اشْتَرَطَهُ . قلتُ : وجزم به في « الفائق » . وقيل : يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَغَوِيهَا ، دُونَ الطَّهَّارَةِ وَالتَّيْمُمِ .

قوله : فَإِنْ تَقَدَّمَتْ قَبْلَ ذَلِكَ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ جَازَ . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وحمل القاضي كلام الْخِرَقِيِّ عليه ، وقال في « التَّبَصُّرَةِ » : يجوز ، ما لم يتكلم . وقيل : يجوز بزمان طويل أيضا ، ما لم يَفْسَحْهَا . نقل أبو طالب وغيره ، إذا خرج من بيته يريد الصلاة ، فهو نية ، أثره كبر وهو لا ينوي الصلاة ؟ وهذا مقتضى كلام الْخِرَقِيِّ . واختاره الأيمدئ ، والشيخ تقي الدين ، في « شرح العمدة » . وقال الآجروني : لا يجوز تقديمها مطلقا . قلتُ : وفيه حرج ومشقة . فعلى القول بالتقديم ، لو تكلم بعدها وقبل التكبير ، لم تبطل . على الصحيح من المذهب . وقيل : تبطل كما لو كفر .

تنبيه : اشترط الْخِرَقِيُّ فِي التَّقْدِيمِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، وعليه شرح ابنُ الزَّاغُونِي وغيره . وقاله القاضي أبو يَعْلَى وَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ ، وصاحب « المذهب » ، و « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويين » ، وغيرهم . وجزم به في « الوجيز » وغيره . وأكثر الأصحاب لا يشترطون ذلك .

﴿مُخْلِصِينَ﴾ . حال لهم في وقت العبادة ، أى : مُخْلِصِينَ حال العبادة . والإخلاص هو التَّيَّةُ ، ولأنَّ التَّيَّةَ شَرْطٌ ، فلم [ ١٧٥/١ ] يَجُزَّ أَنْ تَخْلُوَ العبادة عنها ، كسائر شُرُوطِهَا . ولنا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فجاز تَقْدِيمُ نَيْتِهَا عليها ، كالصوم ، وتَقْدِيمُ<sup>(١)</sup> التَّيَّةِ عَلَى الْفِعْلِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَتَوَيًّا ، وَلَا يُخْرِجُ الْفَاعِلَ عَنْ كَوْنِهِ مُخْلِصًا ، كالصوم ، ولأنَّه جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ سَائِرَ أَجْزَائِهَا .

وهو ظاهر كلام المصنّف هنا وغيره . قال الرُّزَّكَشِيُّ : إِنَّمَا لِإِهْمَالِهِمْ لَهُ ، أَوْ اعْتِمَادًا عَلَى الْغَالِبِ . وظاهر ما قدّمه في « الفروع » ، لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ . قاله في « الفائق » بعد حكاية الخلاف . قال القاضى : وَقَبْلَ الْوَقْتِ لَا يَجُوزُ . انتهى . قلت : الْمَسْأَلَةُ تُخْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ؛ اخْتِيَارُ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ عَدَمُ الْجَوَازِ ، وَظَاهَرُ كَلَامِ غَيْرِهِمُ الْجَوَازُ ، لَكِنْ لَمْ أَرَ بِالْجَوَازِ تَصْرِيحًا .

فَالَّذَانِ [ ٩٦/١ ] إِحْدَاهُمَا ، يُشْتَرَطُ لَصِحَّةِ تَقْدِيمِهَا عَدَمُ فُسْخِهَا وَبَقَاءُ إِسْلَامِهِ . قال القاضى في « التَّعْلِيقِ » ، وَ « الرُّوسِيَّةِ » ، وَالْمَجْدُ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي » ، وَغَيْرُهُمْ : أَوْ يَشْتَعِلُ بِعَمَلٍ كَثِيرٍ ، مِثْلَ عَمَلٍ مَنْ سَلَّمَ عَنْ نَقْصٍ ، أَوْ نَسِيَ سَجُودَ السُّهُو ، عَلَى مَا يَأْتِي . قاله القاضى في « الرِّعَايَةِ » ، أَوْ أَعْرَضَ عَنْهَا بِمَا يُلْهِمُهُ ، وَقَطَعَ جَمَاعَةً ، أَوْ بَتَّعُمِدٍ حَدَثٍ . وَتَقَدَّمَ كَلَامُ صَاحِبِ « التَّبَصُّرَةِ » . الثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ نَيْتُ الْفَرَضِ مِنَ الْقَاعِدِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : لَوْ نَوَى قَرْضًا وَهُوَ قَاعِدٌ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، لَمْ يَتَّعِدْ قَرْضًا وَلَا تَفَلًّا . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : قلت : وَيَخْتَمِلُ أَنْ يَبْصِيرَ تَفَلًّا .

(١) في م : : وتقدم .

وَيَجِبُ أَنْ يَسْتَضْحِبَ حُكْمَهَا إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ، ..... المقنع

٣٦٣ - مسألة : ( وَيَجِبُ أَنْ يَسْتَضْحِبَ حُكْمَهَا إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ) الشرح الكبير  
 مَعْنَى اسْتِضْحَابِ حُكْمِهَا ، أَنْ لَا يَقْطَعَهَا ، فَلَوْ ذَهَلَ عَنْهَا أَوْ عَزَبَتْ عَنْهُ  
 فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، لَمْ يُبْطِلْهَا ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْ هَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ ، وَقِيَاسًا عَلَى  
 الصُّومِ وَغَيْرِهِ ، وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » <sup>(١)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
 « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ خُصَّاصٌ » <sup>(٢)</sup> ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُّ  
 أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ ، يَقُولُ : اذْكُرْ كَذَا ، اذْكُرْ كَذَا . حَتَّى  
 يَظْلَلَ أَحَدُكُمْ إِنْ يَذَرِي كَيْفَ صَلَّى . وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ  
 فِيهَا ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ لَمْ تَقْرَأْ . فَقَالَ : إِنِّي جَهَّزْتُ جَنِيثًا لِلْمُسْلِمِينَ ، حَتَّى  
 بَلَّغْتُ بِهِمْ وَادِي الْقَرْيَ <sup>(٣)</sup> . وَإِنْ أَمَكَّنَهُ اسْتِضْحَابُ ذِكْرِهَا ، فَهُوَ أَفْضَلُ ؛  
 لِأَنَّهُ أُبْلَغُ فِي الْإِخْلَاصِ .

الإنصاف

(١) في : باب ما جاء في نداء الصلاة ، من كتاب النداء . الموطأ ١/٦٩ ، ٧٠ . كما أخرجه البخاري ، في :  
 باب فضل التأذين ، من كتاب الأذان ، وفي باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة ، من كتاب العمل في  
 الصلاة ، وفي : باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدة واحدة وهو جالس ، وباب السهو في الفرض  
 والتطوع ، من كتاب السهو ، وفي : باب صفة إبليس وجنوده ، من كتاب بدء الخلق . صحيح البخاري  
 ١/١٥٨ ، ٢/٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٥١/٤ . ومسلم ، في : باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه ،  
 من كتاب الصلاة ، وفي : باب السهو في الصلاة والسجود له ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١/٢٩١ ،  
 ٢٩٢ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ . وأبو داود ، في : باب رفع الصوت في الأذان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود  
 ١/١٢٣ . والنسائي ، في : باب فضل التأذين ، من كتاب الأذان . المجتبى ٢/١٩ . والدارمي ، في : باب  
 الشيطان إذا سمع النداء ، وباب الرجل لا يدرى ثلاثاً صلى أم أربعاً ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي  
 ١/٢٧٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٣١٣ ، ٤٦٠ ، ٤٨٣ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٢ .  
 (٢) الحصاص : الضراط .

(٣) وادي القرى : واد بين المدينة والشام ، من أعمال المدينة ، كثير القرى . معجم البلدان ٤/٨٧٨ .

المتن **فَإِنْ قَطَعَهَا فِي أَثْنَائِهَا ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ .**

الشرح الكبير ٣٦٤ - مسألة : ( فَإِنْ قَطَعَهَا فِي أَثْنَائِهَا ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ

تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا ، فعلى وَجْهَيْنِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةٍ جَازِمَةٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِنِيَّةٍ مُتَرَدِّدَةٍ بَيْنَ إِثْمَانِهَا وَقَطْعِهَا ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لِأَنَّ النِّيَّةَ عَزْمٌ جَازِمٌ ، وَلَا يَحْصُلُ <sup>(١)</sup> ذَلِكَ مَعَ التَّرَدُّدِ . فَإِنْ تَلَبَّسَ بِهَا بِنِيَّةٍ صَحِيحَةٍ ، ثُمَّ نَوَى قَطْعَهَا أَوْ الْخُرُوجَ مِنْهَا ، بَطَلَتْ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَبْطُلُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ دَخَلَهَا بِنِيَّةٍ صَحِيحَةٍ ، فَلَمْ تَفْسُدْ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنْهَا ، كَالْحَجِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَطَعَ حُكْمَ النِّيَّةِ قَبْلَ إِثْمَامِ صَلَاتِهِ فَفَسَدَتْ ، كَمَا لَوْ سَلَّمَ يَتَوَى الْخُرُوجَ مِنْهَا ، وَلِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ

الإنصاف قوله : فَإِنْ قَطَعَهَا فِي أَثْنَائِهَا ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقِيلَ : إِنْ نَوَى قَرِيْبًا ، لَمْ تَبْطُلْ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَهُوَ بَعِيدٌ .

قوله : وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا ، فعلى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « التَّنْظِيمِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « الرُّزْكَاشِيِّ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْبِنَايَةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « شَرْحِ الْعُمْدَةِ » لِلشَّيْخِ تَقِيٍّ الدِّينِ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَبْطُلُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَنَصَرَهُ

(١) لِي الْأَصْلُ : « يَجْعَلُ » .

الصلاة ، وقد قَطَعَهَا ، فَسَدَتْ ؛ لَذَهَابِ شَرْطِهَا . وَفَارَقَ الْحَجَّ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ بِمَحْظُورَاتِهِ ، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ . فَأَمَّا إِنْ تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا بَيْنِيَّةً مُتَيَقِّنَةً ، فَلَا يَزُولُ بِالشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ تَبْطُلَ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِدَامَةَ النَّيَّةِ شَرْطٌ ، وَمَعَ التَّرَدُّدِ لَا يَبْقَى مُسْتَدِيمًا لَهَا ، أَشَبَّهُ إِذَا تَوَى قَطَعَهَا .

الشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، وَالْمَسْجُدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَابْنُ نُصَيْرٍ اللَّهُ ، فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَنَحَّبِ » . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، لَا تَبْطُلُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » .

فَائِدَةٌ : لَوْ عَزَمَ عَلَى فَسْخِهَا ، فَهُوَ كَمَا لَوْ تَرَدَّدَ فِي قَطْعِهَا ، خِلَافًا وَمَذْهَبًا ، عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : تَبْطُلُ بِالْعَزْمِ . وَإِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِالتَّرَدُّدِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِي » . وَقَالَ فِي « الْكُبْرَى » : إِنْ عَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا أَوْ تَرَدَّدَ ، فَأَوْجَهُ ؛ الثَّلَاثُ ، تَبْطُلُ مَعَ الْعَزْمِ دُونَ التَّرَدُّدِ . وَقَالَ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ : وَإِنْ قَطَعَهَا أَوْ عَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا عَاجِلًا ، بَطَلَتْ ، وَإِنْ تَرَدَّدَ فِيهِ ، أَوْ تَوَقَّفَ ، أَوْ نَوَى أَنَّهُ سَيَقْطَعُهَا ، أَوْ عَلَّقَ قَطْعَهَا عَلَى شَرْطٍ ، فَوَجْهَانِ . وَالْوَجْهَانِ أَيْضًا ؛ إِذَا شَكَّ هَلْ نَوَى فَعَمِلَ مَعَهُ ، أَمَى مَعَ الشَّكِّ ، عَمَلًا ، ثُمَّ ذَكَرَ . فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَبْنِي ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ لَا يُزِيلُ حُكْمَ النَّيَّةِ ، فَجَازَ لَهُ الْبِنَاءُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُحْدِثْ عَمَلًا . وَقَالَ الْقَاضِي : تَبْطُلُ ، لِحُلُولِهِ عَنْ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ . وَقَالَ الْمَسْجُدُ أَيْضًا : إِنْ كَانَ الْعَمَلُ قَوْلًا ، لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِتَعَمُّدِ زِيَادَتِهِ ، وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا ، بَطَلَتْ ؛ لِعَدَمِ جَوَازِهِ ، كَتَعَمُّدِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : إِنَّمَا قَالَ الْأَصْحَابُ : عَمَلًا . وَالْقِرَاءَةُ لَيْسَتْ عَمَلًا عَلَى أَصْلِنَا ، وَلِهَذَا لَوْ نَوَى قَطَعَ

**فصل :** فَإِنْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ [ ١٧٥/١ ط ] فِي النِّيَّةِ ، أَوْ فِي تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ ، اسْتَأْنَفَهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا ، فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ نَوَى أَوْ كَبَّرَ قَبْلَ قَطْعِهَا ، أَوْ شَرَعَ فِي عَمَلٍ ، فَلَهُ الْبِنَاءُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مُبْطِلٌ لَهَا . وَإِنْ عَمِلَ فِيهَا عَمَلًا مَعَ الشَّكِّ ، بَطَلَتْ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعَمَلُ عَرَى عَنِ النِّيَّةِ وَحُكْمِهَا ؛ لِأَنَّ اسْتِصْحَابَ حُكْمِهَا مَعَ الشَّكِّ لَا يُوجَدُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا تَبْطُلُ ، وَيَنْبَى ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ لَا يُزِيلُ حُكْمَ النِّيَّةِ ، فَجَازَ لَهُ الْبِنَاءُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُحْدِثْ عَمَلًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أزال حُكْمَ النِّيَّةِ لَبْطَلَتْ ، كَمَا لَوْ نَوَى قَطْعَهَا . وَإِنْ شَكَّ هَلْ نَوَى فَرَضًا أَوْ نَفْلًا ؟ أَمَّمَهَا نَفْلًا ، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ نَوَى الْفَرَضَ قِيلَ أَنْ يُحْدِثَ عَمَلًا ،

الْقِرَاءَةُ ، وَلَمْ يَقْطَعْهَا ، لَمْ تَبْطُلْ ، قَوْلًا وَاحِدًا . قَالَ الْآمِدِيُّ : وَإِنْ قَطَعَهَا ، بَطَلَتْ بِقَطْعِهِ لَا بَيْنَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَلَوْ كَانَ عَمَلًا لاحتاجت إلى نية كسائر أعمال العبادات . قَالَ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » : وَمَا ذَكَرَهُ النَّاطِلُ خِلَافَ كَلَامِ الْأَصْحَابِ ، وَالْقِرَاءَةُ عِبَادَةٌ تُعْتَبَرُ لَهَا النِّيَّةُ . قَالَ الْأَصْحَابُ : وَكَذَا شَكُّهُ هَلْ أَحْرَمَ بِظَهَرٍ أَوْ عَصَرٍ ، وَذَكَرَ فِيهَا ، يَعْنِي هَلْ تَبْطُلُ أَوْ لَا ؟ وَقِيلَ : يُتِمُّهَا نَفْلًا ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ بِفَرَضٍ فَإِنْ قَبْلَ وَقْتِهِ . وَهُوَ اخْتِمَالٌ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، كَشَكُّهُ هَلْ أَحْرَمَ بِفَرَضٍ أَوْ نَفْلٍ ؟ فَإِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ سَأَلَ عَنْ إِمَامٍ صَلَّى بِقُرْمِ الْعَصْرِ ، فَظَنَّهُ الظُّهْرَ فَطَوَّلَ الْقِرَاءَةَ ، ثُمَّ ذَكَرَ ، فَقَالَ : يُعِيدُ ، وَإِعَادَتُهُمْ عَلَى اقْتِدَاءِ مُفْتَرَضٍ مُتَتَّقِلٍ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ : وَإِنْ شَكَّ هَلْ نَوَى فَرَضًا أَوْ نَفْلًا ؟ أَمَّمَهَا نَفْلًا ، إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ أَنَّهُ نَوَى الْفَرَضَ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ عَمَلًا ، فَيُتِمُّهَا فَرَضًا ، وَإِنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ أَخَذَتْ عَمَلًا ، خُرُجَ فِيهِ الرَّجْهَانِ . انْتَهَى . قَالَ الْمَجْدُ : وَالصَّحِيحُ بَطْلَانُ فَرَضِهِ . قَالَ فِي

وَأِنْ أُحْرِمَ بِفَرَضٍ ، فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ ، انْقَلَبَ تَفْلًا ، ..... المقنع

الشرح الكبير

فِيْتَمَّهَا فَرَضًا . وَإِنْ كَانَ ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ أُحْدِثَ عَمَلًا ، خُرِجَ فِيهِ الْوَجْهَانِ . فَإِنْ شَكَّ ، هَلْ أُحْرِمَ بِظُهُرٍ أَوْ عَصِيرٍ ؟ فَحُكِّمَهُ حُكْمُ مَا لَوْ شَكَّ فِي النَّيَّةِ ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ شَرْطٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُتَمَّهَا تَفْلًا ، كَمَا لَوْ أُحْرِمَ بِفَرَضٍ ، فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ .

٣٦٥ - مسألة : ( وَإِنْ أُحْرِمَ بِفَرَضٍ ، فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ ، انْقَلَبَ تَفْلًا )  
لأنَّ نِيَّةَ الْفَرَضِ تَشْتَمِلُ عَلَى نِيَّةِ النَّفْلِ ، فَإِذَا بَطَلَتْ نِيَّةُ الْفَرَضِيَّةِ بَقِيََتْ نِيَّةُ مُطْلَقِ الصَّلَاةِ .

« الْفُرُوعُ . » : إِنْ أُحْرِمَ بِفَرَضٍ رُبَاعِيَّةٍ ، ثُمَّ سَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يَظُنُّهَا جُمُعَةً أَوْ فَجْرًا أَوْ التَّرَاوِيعَ ، ثُمَّ ذَكَرَ ، بَطَلَ فَرَضُهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ . نَصَّ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ كَانَ عَالِمًا . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ وَخُرُوجٌ ، يَبَيِّنُ ، كَظَنِّهِ تَمَامَ مَا أُحْرِمَ بِهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَحْرُمُ خُرُوجُهُ بِشَكِّهِ فِي النَّيَّةِ ، لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَا دَخَلَ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، وَكَشَكُّهُ هَلْ أُحْدِثَ أَمْ لَا ؟ .

قوله : فَإِنْ أُحْرِمَ بِفَرَضٍ ، فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ ، انْقَلَبَ تَفْلًا . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ ؛ لِبَقَاءِ أَصْلِ النَّيَّةِ . وعنه ، لَا تَتَعَقَّدُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَهَّ . ( قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَخَرَجَ الْإِمْلَدِيُّ رِوَايَةً ؛ أَنَّهَا لَا تَتَعَقَّدُ أَصْلًا . واختاره بعضُ أَصْحَابِنَا ) ، كَمَا لَوْ أُحْرِمَ بِهِ قَبْلَ وَقْتِهِ عَالِمًا بِذَلِكَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْوَجْهَيْنِ .

فائدة : يُثَلُّ هَذِهِ لَوْ أُحْرِمَ بِفَاتِيَةٍ فَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ ، ( أَوْ أُحْرِمَ قَبْلَ وَقْتِهِ مَعَ عِلْمِهِ ، فَلَا تُشَبَّهُ أَنَّهَا لَا تَتَعَقَّدُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ) .

وَأَنْ أُحْرِمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ ثُمَّ قَلْبُهُ نَفْلًا، جَازَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ إِلَّا لِعُذْرٍ [١٨ ط]، مِثْلُ أَنْ يُحْرِمَ مُتَفَرِّدًا، ثُمَّ يُرِيدُ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ.

٣٦٦ - مسألة : ( وإن أُحْرِمَ به في وقته ، ثم قلبه نفلاً ، جاز ، ويحتمل أن لا يجوز إلا لعذر ، مثل أن يُحْرِمَ مُتَفَرِّدًا ثم <sup>(١)</sup> يُرِيدُ الصَّلَاةَ فِي جَمَاعَةٍ ) متى أُحْرِمَ بفرض في وقته ، ثم قلبه نفلاً ، فإن كان لغیر غرض ،

قوله : ( وإن أُحْرِمَ به في وقته ، ثم قلبه نفلاً ، جاز . إذا أُحْرِمَ بفرض في وقته ثم قلبه نفلاً ، فتارة يكون لغرض صحيح ، وتارة يكون لغیر ذلك ؛ فإن كان لغیر غرض صحيح ، فالصحيح من المذهب ؛ أنه يصح مع الكراهة . جزم به في « الوجيز » . وقدمه في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « الشرح » ، و « التلخيص » ، و « الرعايتين » ، و « إدرالك الغاية » ، و « الحاويتين » . ويحتمل أن لا يجوز ولا يصح . وهو رواية ذكرها في « الفروع » . قال القاضي في موضع : لا تصح ، رواية واحدة . [ ١٧٩ و ] وقال في « الجامع » : يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . و « الفروع » . وأما إذا قلبه نفلاً لغرض صحيح ، مثل أن يُحْرِمَ مُتَفَرِّدًا ثم يريد الصلاة في جماعة ، فالصحيح من المذهب أنه يجوز وتصح . وعليه الأصحاب ، وأكثرهم جزم به ، ولو صلى ثلاثة من أربعة ، أو ركعتين من المغرب . وعنه ، لا تصح . ذكرها القاضي ومن بعده ، لكن قال المجتهد في « شرحه » : على المذهب ، إن كانت فحراً أتمها فريضة ؛ لأنه وقت نهى عن التفل . فعلى المذهب ، هل فعله أفضل أم تركه ؟ فيه روايتان . وأطلقهما في « الفروع » ، و « ابن تميم » . قلت : الصواب أن الأفضل فعله ، ولو قيل بوجوبه ، إذا قلنا بوجوب الجماعة ، لكان أولى . وقدم في



وَإِنْ ائْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ بَطَلَتِ الصَّلَاتَانِ .

كُرِهَ وَصَحَّ ؛ لِأَنَّ النَّفْلَ يَدْخُلُ فِي نِيَّةِ الْفَرَضِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أُحْرِمَ بِفَرَضٍ ، فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهِ ، وَكَأَلَوْ قَلْبَهَا لَفَرَضٍ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَيُكْرَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ عَمَلَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ : لَا يَصِحُّ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، كَمَا لَوْ ائْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ . وَقَالَ فِي « الْجَامِعِ » : يُخْرَجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَصِحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ أَبْطَلَ عَمَلَهُ لِغَيْرِ سَبَبٍ وَلَا فَائِدَةٍ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْوَجْهَيْنِ . وَإِنْ كَانَ لَفَرَضٍ صَحِيحٍ ؛ مِثْلَ مَنْ أُحْرِمَ مُتَّفِرِّدًا ، فَحَضَرَتْ جَمَاعَةٌ ، فَقَلْبَهَا نَفْلًا ، لَتَحْصُلَ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، صَحَّ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَصِحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، يَصِحُّ ؛ لَتَحْصُلَ لَهُ مُضَاعَفَةُ الثَّوَابِ .

٣٦٧ - مسألة : ( وَإِنْ ائْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ ، بَطَلَتِ الصَّلَاتَانِ ) تَبْطُلُ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ نِيَّتَهَا ، [ ١٧٦/١ ] وَلَا تَصِحُّ الثَّانِيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوِهَا مِنْ أَوَّلِهَا .

« الرِّعَايَةُ الْكُبْرَى » الْجَوَازُ مِنْ غَيْرِ فَضِيلَةٍ .

تَسْبِيحَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَإِنْ ائْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ ، بَطَلَتِ الصَّلَاتَانِ . تَسَاءَلُ ؛ إِذِ الثَّانِيَةُ لَمْ يَدْخُلْ فِيهَا حَتَّى تَبْطُلَ ، بَلْ لَمْ تَتَعَيَّدْ بِالْكُلِّيَّةِ . الثَّانِي ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَإِنْ ائْتَقَلَ مِنْ فَرَضٍ إِلَى فَرَضٍ ، بَطُلَ فَرَضُهُ . وَالْمُرَادُ ، وَلَمْ يَنْوِ الثَّانِي مِنْ أَوَّلِهِ بِتَكْيِيرَةِ الْإِحْرَامِ . وَالْأَصَحُّ الثَّانِي .

فَالْقَائِدَةُ : إِذَا بَطُلَ الْفَرَضُ الَّذِي ائْتَقَلَ مِنْهُ ، فَفِي صِحَّةِ نَفْلِهِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ فِي مَنْ أُحْرِمَ بِهِ فِي وَقْتِهِ ثُمَّ قَلْبَهُ نَفْلًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . وَكَذَا حُكْمُ مَا يُفْسِدُ الْفَرَضَ فَقَطْ ،

وَمِنْ شَرْطِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَتَوَى الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ حَالَهُمَا .....

٣٦٨ - مسألة : ( ومن شرط الجماعة أن يتوى الإمام والمأموم حالهما ) يشترط أن يتوى الإمام أنه إمام ، والمأموم أنه مأموم ؛ لأن الجماعة تتعلق بها أحكام وجوب الاتباع ، وسقوط السهو عن المأموم ، وفساد صلاته بفساد صلاة إمامه ، وإنما يتميز الإمام عن المأموم بالنية ، فكانت شرطاً . فإن توى أحدهما دون صاحبه ، لم يصح ، ولأن الجماعة إنما تنعقد بالنية فاعتبرت منهما قياساً لأحدهما على الآخر . فإن صلى رجلاً ، يتوى كل واحد منهما أنه إمام صاحبه ، أو مأموم له ، فصلاتهما فاسدة . نص عليهما ؛ لأنه انتم بمن ليس بإمام في الصورة الثانية ، وأم

إذا وجد فيه ، كترك القيام ، والصلاة في الكعبة ، والائتمام بمقتل ، إذا قلنا : لا يصح الفرض . والائتمام بصبي إن اعتقد جوازه ، صح نقلاً ، في الصحيح من المذهب ، وإلا فالخلاف . وهي فائدة حسنة .

قوله : ومن شرط الجماعة أن يتوى الإمام والمأموم حالهما . أمّا المأموم ، فيشترط أن يتوى حاله ، بلا نزاع . وكذا الإمام ، على الصحيح من المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم ، وهو من المفردات . وعنه ، لا يشترط نية الإمامة في الإمام في سبب الجمعة . وعنه ، يشترط أن يتوى الإمام حاله في الفرض دون التفل . وقيل : إن كان المأموم امرأة ، لم يصح ائتمامها به حتى يتوى ؛ لأن صلاته تفسد إذا وقفت بجنبه . ونحن نمنعه ، ولو سلم ، فالمأموم مثله ، ولا يتوى كونها معه في الجماعة ، فلا عبرة بالفرق ، وعلى هذا لو توى الإمامة برجل ، صح ائتمام المرأة به ، وإن لم يتوها ، كالعكس . وعلى رواية عدم اشتراط نية الإمامة ؛ لو صلى منفرداً ، وصلى خلفه ، وتوى من صلى خلفه

مَنْ لَمْ يَأْتُمْ بِهِ فِي الْأَوَّلَى . وَلَوْ رَأَى رَجُلَيْنِ يُصَلِّيَانِ ، فَتَوَى الْإِثِمَامَ بِالْمَأْمُومِ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَ بَعْنَ لَيْسَ بِإِمَامٍ . وَإِنْ تَوَى الْإِثِمَامَ بِأَحَدِهِمَا ، لَا بَعْنَهُ ، لَمْ يَصِحَّ حَتَّى يُعَيِّنَ الْإِمَامَ ، لِأَنَّهُ تَعَيَّنَ شَرْطٌ . وَإِنْ تَوَى الْإِثِمَامَ بِهِمَا مَعًا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَ بَعْنَ لَيْسَ بِإِمَامٍ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِثِمَامُ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ . وَلَوْ تَوَى الْإِثِمَامَ بِإِمَامَيْنِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ اتِّبَاعَهُمَا مَعًا .

الْإِثِمَامُ ، صَحَّ وَحَصَلَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ . فَيُعَالَى بِهَا . فَيَقَالُ : مُقْتَدٍ وَمُقْتَدَى بِهِ ، حَصَلَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ لِلْمُقْتَدَى دُونَ الْمُقْتَدَى بِهِ ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَدَى بِهِ نَوَى مُتَفَرِّدًا وَلَمْ يَتَوَّ الْإِمَامَةَ ، وَالْمُقْتَدَى نَوَى الْإِقْتِدَاءَ . وَقَدْ صَحَّحْنَاهُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ . وَعِنْدَ أَيْ الْفَرَجِ ، يَتَوَّى الْمُتَفَرِّدُ حَالَهُ .

فَانْتَدَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ اعْتَقَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِمَامٌ الْآخَرِ ، أَوْ مَأْمُومُهُ ، لَمْ تَصِحَّ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ : نَصٌّ عَلَيْهِمَا . وَقِيلَ : تَصِحُّ فُرَادَى فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : تَصِحُّ فُرَادَى إِذَا نَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ مَأْمُومُ الْآخَرِ فَقَطْ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُصُولِ » . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ إِذَا اعْتَقَدَ كُلُّ وَاحِدٍ أَنَّهُ إِمَامُ الْآخَرِ ، فَصَلَّاهُمَا صَحِيحَةٌ . وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرْ بَيِّنَةُ الْإِمَامِ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ فُرَادَى فِيمَا إِذَا نَوَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِمَامُ الْآخَرِ . وَكَذَا إِذَا نَوَى إِمَامَةً مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَهُ ؛ كَأَمْرَةِ تُؤْمُ رَجُلًا ، لَا تَصِحُّ صَلَاةُ الْإِمَامِ ، فِي الْأَشْهُرِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقِيلَ : تَصِحُّ . وَكَذَا الْحُكْمُ إِنْ أَمَّ أُمَّتِي قَارِنًا . الثَّانِيَةُ ، لَوْ شَكَّ فِي كَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا ، لَمْ تَصِحَّ ؛ لَعَدَمِ الْجَزْمِ بِالنِّيَّةِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : لَا تَصِحُّ أَيْضًا ، وَلَوْ كَانَ الشَّكُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ .

فَإِنْ أُخْرِمَ مُتَّفِرِدًا، ثُمَّ نَوَى الْإِيْتِمَامَ، لَمْ يَصِحَّ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ.

٣٦٩ - مسألة: (فإن أُخْرِمَ مُتَّفِرِدًا، ثُمَّ نَوَى الْإِيْتِمَامَ، لَمْ يَصِحَّ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ) متى أُخْرِمَ مُتَّفِرِدًا، ثُمَّ نَوَى جَعَلَ نَفْسَهُ مَأْمُومًا؛ بَأَن تَحْضُرَ جَمَاعَةً، فَيَتَوَيَّ الدُّخُولَ مَعَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ، ففِيهِ رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَجُوزُ، سِوَاءَ كَانَ «فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ» أَوْ فِي أَثْنَائِهَا؛ لِأَنَّهُ يَقْلُ نَفْسَهُ إِلَى الْجَمَاعَةِ، فَجَازَ، كَمَا لَوْ نَوَى الْإِمَامَةَ. وَالثَّانِيَةُ، لَا يَجُوزُ. وَهِيَ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يَقْلُ نَفْسَهُ مَوْتًا، فَلَمْ يَجُزْ، كَالْإِمَامِ. وَفَارَقَ نَقْلَهُ إِلَى الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، يَتَوَيَّ الظُّهْرَ، ثُمَّ جَاءَ الْمُؤَذِّنُ فَأَقَامَ الصَّلَاةَ: سَلَّمَ مِنْ هَذِهِ، وَتَصَيَّرَ لَهُ تَطَوُّعًا، وَيَدْخُلُ مَعَهُمْ. قِيلَ لَهُ: فَإِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْقَوْمِ وَاحْتَسَبَ بِهِ. قَالَ: لَا يُجْزِئُهُ حَتَّى يَتَوَيَّ بِهَا الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي ابْتِدَاءِ الْفَرَضِ.

قوله: فَإِنْ أُخْرِمَ مُتَّفِرِدًا ثُمَّ نَوَى الْإِيْتِمَامَ، لَمْ يَصِحَّ فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ. وَكَذَا فِي «الْهِدَايَةِ»، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، وَغَيْرِهِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الْمُحَرَّرِ»، وَ«ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» وَغَيْرِهِمْ. وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ. وَالثَّانِيَةُ، تَصِحُّ وَيُكْرَهُ، عَلَى الصَّحِيحِ. وَأُطْلِقَ فِي «الْكَافِي»، وَ«الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى»، وَ«الْحَاوِيَيْنِ». وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَعَنْهُ، يَصِحُّ. وَفِي الْكَرَاهَةِ رَوَايَتَانِ. فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ مَتَى قَرَعَ قَبْلَ إِمَامِهِ، فَارَقَهُ وَسَلَّمَ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَإِنْ ائْتَنَّهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ، جَازَ.

وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ صَحَّ فِي الثَّقَلِ وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْفَرْضِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمَقْنَعُ يَصِحُّ ، وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي .

الشرح الكبير

٣٧٠ - مسألة : ( وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ ، صَحَّ فِي الثَّقَلِ ، وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْفَرْضِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ، وَهُوَ أَصَحُّ عِنْدِي ) إِذَا أُخْرِمَ مُتَّفِرِدًا ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى نِيَّةِ الْإِمَامَةِ فِي الثَّقَلِ ، صَحَّ . نَصَّ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> أَحْمَدُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : بَشَّ عِنْدَ خَالَتِي مَيِّمُونَ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مُتَطَوِّعًا [ ١٧٦/١ ط ] مِنَ اللَّيْلِ ، فَقَامَ إِلَى الْقِرْبَةِ ، فَتَوَضَّأَ ، فَصَلَّى ، فَقَامَ ، فَقُمْتُ لَمَّا رَأَيْتُهُ صَنَعَ ذَلِكَ ، فَتَوَضَّأْتُ مِنَ الْقِرْبَةِ ، ثُمَّ قُمْتُ إِلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، فَأَخَذَ بِيَدِي مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِهِ يَعِدُّنِي كَذَلِكَ إِلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ . مُتَّفَقٌ

الإيضاح

قوله : وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ صَحَّ فِي الثَّقَلِ . يَغْنَى ، إِذَا أُخْرِمَ مُتَّفِرِدًا ، ثُمَّ نَوَى الْإِمَامَةَ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ فِي الثَّقَلِ . وَهَذَا إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ الْمَنْصُوصُ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الْمَجْدُ : اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » .

قوله : وَلَمْ يَصِحَّ فِي الْفَرْضِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمَجْدِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ .

(١) لِي م : عَلَيْهِ .

الشرح الكبير عليه<sup>(١)</sup>. واللفظ لمسلم. وروث عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ، فَرَأَى النَّاسَ شَخْصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ<sup>(٢)</sup>.

**فصل:** فأما في الفريضة، فإن كان ينتظر أحدا، كإمام المسجد يحرم وحده، ويتنظر من يأتي فيصلي معه، جاز ذلك. نص عليه؛ لأن النبي ﷺ أحرم وحده، فجاء جابر، وجبار، فصلى بهما. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. والظاهر أنها كانت مفروضة؛ لأنهم كانوا مسافرين. وإن لم

وقدّمه في «الفروع»، و«الشرح»، والمجدد في «شرحه»، وغيرهم. الإنصاف

(١) أخرجه البخاري، في: باب السمر في العلم، من كتاب العلم، وفي: باب التخفيف في الوضوء، من كتاب الوضوء، وفي: باب يقوم عن يمين الإمام... إلخ، وباب إذا قام الرجل... إلخ، وباب إذا لم ينو الإمام... إلخ، وباب إذا قام الرجل عن يسار... إلخ، وباب ميمنة المسجد والإمام، وباب وضوء الصبيان... إلخ، من كتاب الأذان، وفي: باب الدواب، من كتاب اللباس، وفي: باب الدعاء إذا انتبه بالليل، من كتاب الدعوات. صحيح البخاري ١/ ٤٠، ٤٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٥، ٢١٧، ٢٠٩ / ٧، ٢١٠، ٨ / ٨٦. ومسلم، في: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، من كتاب المسافرين. صحيح مسلم ١/ ٥٢٥-٥٣١. وكذلك أخرجه أبو داود، في: باب الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان، من كتاب الصلاة، وفي: باب في صلاة الليل، من كتاب التطوع. سنن أبي داود ١/ ١٤٣، ٣١٣. والترمذي، في: باب ما جاء في الرجل يصل ومعه رجل، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ٢/ ٣٠. والنسائي، في: باب الأمر بالوضوء من النوم، من كتاب الغسل، وفي: باب الجماعة إذا كانوا اثنين، من كتاب الإمامة. المحضى ١/ ١٧٦، ٢/ ٨١. وابن ماجه، في: باب الاثنان جماعة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ١/ ٣١٢. والدارمي، في: باب مقام من يصلي مع الإمام إذا كان وحده، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ١/ ٢٨٦. والإمام أحمد، في: المسند ١/ ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٧.

(٢) رواه البخاري، في: باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١/ ١٨٦.

(٣) في: باب إذا كان ثوبا ضيقا يتر به، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١/ ١٤٧، ١٤٨. وروايته مطولة. وأخرجه مسلم، في: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، من كتاب المسافرين، وفي: باب حديث جابر الطويل... إلخ، من كتاب الزهد. صحيح مسلم ١/ ٥٣٢، ٢٣٠/٤.

يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ . وهو قول الثوري ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي ،  
في الفرض والنفل جميعاً ؛ لأنه لم يَنْوِ الإمامة في ابتداء الصلاة ، أشبه ما  
لو ائْتَمَّ بمأموم . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ<sup>(١)</sup> ، وقد روى عن أحمد ما يدلُّ  
عليه . وهو مذهب الشافعي . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : وهو الصحيح إن شاء  
الله ؛ لأنه قد ثبت في النفل بحديث ابن عباس ، وعائشة . والأصل مساواة

وهو من المفردات . قال المصنف : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ، وهو أصح عندى .  
وهو رواية عن أحمد . واختاره المصنف ، والشيخ تقي الدين . وأطلقهما في  
« الرعايتين » ، و « الحاوئين » ، [ ٩٧/١ ط ] و « الكافي » ، و « ابن تميم » .  
وقال ابن عقيل في موضع : يصح في حق من له عادة بالإمامة . قال في « الرعاية  
الكبرى » : وإن نوى المنفرد المفترض إمامة من لحقه قبل ركوعه ، فوجهان في  
الصحة . وقيل : روايتان . وعنه ، يصح في النفل فقط . نص عليه . وعنه ، إن  
رضي المفترض مجيء من صلى معه أول ركعة ، فجاء وركع معه ، صح . نص  
عليه ، وإلا فلا يصح . وقيل : إن صلى وحده ركعة ، لم يصح ، وإن أذركه أحد  
قبل ركوعه ، فروايتان . وقيل : إن لم يركع معه أحد ، وإلا صلى وحده . وقيل :  
يصح ذلك ممن عادته الإمامة . انتهى .

فوائد ؛ الأولى ، لو نوى الإمامة طائفاً حضوراً مأموم ، صح ، وإن شك ، لم  
يصح ، فلو ظن حضوره فلم يحضر ، أو أخرم بحضوره فأنصرف قبل إخراجه ، أو  
عين إماماً أو مأموماً ، وقيل : إن ظنهما ، وقلنا : لا يجب تعيينهما في الأصح .  
فأخطأ ، فالصحيح من المذهب ؛ أنه لا يصح . وقيل : يصح منفرداً ، كأنصرف  
الحاضر بعد دخوله معه . قال بعض الأصحاب : وإن عين جنازة فأخطأ ،

(١) في م : يصل .

(٢) في : المغنى ٧٤/٣ .

فَإِنْ أَحْرَمَ مَأْمُومًا، ثُمَّ نَوَى الْإِثْرَادَ لِعُذْرٍ جَازٍ، .....

الْفَرْضُ لِلنُّفْلِ فِي النَّيَّةِ، وَمِمَّا يُقَوَّى ذَلِكَ حَدِيثُ جَابِرٍ وَجَبَّارٍ فِي الْفَرْضِ،  
وَلَأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ، فَصَحَّ كَحَالَةِ الْاسْتِخْلَافِ، وَبَيَانُهَا أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ  
إِذَا جَاءَ قَوْمٌ فَأَحْرَمُوا مَعَهُ، فَإِنْ قَطَعَ الصَّلَاةَ وَأَخْبَرَهُمْ بِحَالِهِ، قَبِيحٌ؛ لِمَا  
فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ الْعَمَلِ، وَإِنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَخْبَرَهُمْ بِفَسَادِ صَلَاتِهِمْ، فَهُوَ  
أَقْبَحُ وَأَشَقُّ. وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِحَالَةِ الْاسْتِخْلَافِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٣٧١ - مسألة: (وإن أحرم مأموماً ثم نوى الإثْرَادَ لِعُذْرٍ، جاز)

لِمَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: صَلَّيْتُ مُعَاذَ بَقُومِهِ فَقَرَأْتُ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَتَأَخَّرَ رَجُلٌ  
فَصَلَّيْتُ وَحْدَهُ، فَقِيلَ لَهُ: نَافَقْتَ. قَالَ: مَا نَافَقْتُ، وَلَكِنْ لَا تَبَيَّنَ رَسُولٌ

فَوَجَّهَانِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: إِنْ عَيَّنَّ وَقْصِدَهُ خَلْفَ مَنْ حَضَرَ، وَعَلَى مَنْ  
حَضَرَ، صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا. الثَّانِيَةُ، إِذَا بَطُلَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ، أَتَمَّهَا إِمَامُهُ مُتَفَرِّدًا؛  
لَأَنَّهَا لَا هِيَ مِنْهَا وَلَا مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا، بِذَلِيلِ السُّهُوِّ، وَعَلَيْهِ بِحَدِيثِهِ. وَعَنْهُ، تَبْطُلُ.  
وَذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُغْنَى» قِيَاسَ الْمَذْهَبِ<sup>(١)</sup>. الثَّلَاثَةُ تَبْطُلُ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ  
بِطُلَانِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ. قَالَ  
فِي «الْفُرُوعِ»، وَالْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ»: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَعَنْهُ، لَا تَبْطُلُ.  
صَحَّحَهُ ابْنُ تَمِيمٍ، فَعَلَّيْهَا يَتِمُّونَهَا فُرَادَى. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ». وَقَالَ:  
وَالْأَشْهَرُ، أَوْ جَمَاعَةً. وَكَذَا جَمَاعَتَيْنِ. وَقَالَ الْقَاضِي: تَبْطُلُ بِتَرْكِ فَرْضٍ مِنْ  
الْإِمَامِ، وَفِي مَنْهَيْ عَنْهُ، كَحَدِيثِ مَنْهُ، رِوَايَتَانِ. وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: تَبْطُلُ بِتَرْكِ  
شَرْطٍ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ رُكْنٍ، أَوْ تَعَمُّدٍ مُفْسِدٍ، وَإِلَّا فَلَا. عَلَى أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ.

قوله: فَإِنْ أَحْرَمَ مَأْمُومًا، ثُمَّ نَوَى الْإِثْرَادَ لِعُذْرٍ، جَازٍ. بَلَا نِزَاعٍ، لَكِنْ  
اسْتَشْنَى ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الْفُصُولِ» مَسْأَلَةً؛ وَصَوَّرَهَا مَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يُعْجَلُ فِي



الله ﷺ فَأَخْبِرُهُ . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « أَقْبَانُ أَنْتَ يَا مُعَاذُ ؟ » مَرَّتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَمْ يَأْمُرِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ بِالْإِعَادَةِ . وَالْأَعْدَارُ الَّتِي يَخْرُجُ لِأَجْلِهَا ؛ مِثْلُ هَذَا ، وَالْمَرَضُ ، وَخَشْيَةُ غَلَبَةِ النَّعَاسِ ، أَوْ شَيْءٍ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، [ ١٧٧/١ ] أَوْ خَوْفُ قَوَاتٍ مَالٍ ، أَوْ تَلْفِهِ ، أَوْ قُوَّةِ رُقُقَتِهِ ، أَوْ مَنْ يَخْرُجُ مِنَ الصَّفِّ وَلَا يَجِدُ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

الصَّلَاةُ ، وَلَا يَتَمَيَّزُ انْفِرَادُهُ عَنْهُ بِنَوْعٍ تَعْجِيلٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ انْفِرَادُ الْمَأْمُومِ وَالْحَالَةَ هَذِهِ ، وَإِنَّمَا يَمْلِكُ الْانْفِرَادَ إِذَا اسْتَفَادَ بِهِ تَعْجِيلَ لِحُوقِهِ لِحَاجَتِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَمْ أَجِدْ خِلَافَهُ ، فَيُعَالَى بِهَا . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي كَلَامِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَعَذْرٍ . وَهَذَا لَيْسَ هَذَا بِعَذْرٍ ، فَلَا يَجُوزُ الْانْفِرَادُ .

**فائدة :** الْعَذْرُ مِثْلُ تَطْوِيلِ إِمَامِهِ ، أَوْ مَرَضٍ أَوْ خَوْفِ نَعَاسٍ ، أَوْ شَيْءٍ يُفْسِدُ صَلَاتَهُ ، أَوْ عَلَى مَالٍ ، أَوْ أَهْلٍ ، أَوْ قَوَاتٍ رُقُقَةٍ وَنَحْوِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إذا طَوَّلَ الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصل ، وباب من شك إمامه إذا طَوَّلَ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٧٩/١ ، ١٨٠ ، ٣٢/٨ . ومسلم ، في : باب القراءة في العشاء ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ . كأخرجه أبو داود ، في : باب في التخفيف في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٢/١ ، ١٨٣ . والسنائي ، في : باب خروج الرجل من صلاة الإمام وفراغه من صلاته في ناحية المسجد ، وباب اختلاف نية الإمام والمأْمُوم ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب القراءة في المغرب يسبح اسم ربك الأعلى ، وباب القراءة في العشاء الآخرة يسبح اسم ربك الأعلى ، وباب القراءة في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ، من كتاب افتتاح الصلاة . المنهجي ٧٦/٢ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ . وابن ماجه ، في : باب من أم قوماً فليخفف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٥/١ . والدارمي ، في : باب قلر القراءة في العشاء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٩/٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٦٩ .

وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُدْرٍ لَمْ يَجُزْ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِيَتَيْنِ .

٣٧٢ - مسألة : ( وإن كان لغير عُدْرٍ لم يجز ، في إحدى الروائيتين )  
لأنه ترك متابعة إمامه لغير عُدْرٍ ، أشبه ما لو تركها من غير نيّة المفارقة .  
والثانية ، تصحُّ ، كما إذا نوى المنفرد بالإمامة ، بل ههنا أولى ، فإن المأموم  
قد يصير منفردًا بغير نيّة ، وهو المسبوق إذا سلم إمامه ، والمنفرد لا يصير  
مأمومًا بغير نيّة بحال .

من الأصحاب : العُدْر ما يبيح ترك الجماعة .

قوله : وإن كان لغير عُدْرٍ ، لم يجز في إحدى الروائيتين . وهو المذهب .  
صححه في « التصحيح » . قال في « الهداية » ، و « ابن تميم » : لم يجز في  
أصح الروائيتين . وجزم به في « الوجيز » . وقدمه في « الفروع » ،  
و « الكافي » ، والمجذ في « شرحه » ، ونصره . والرواية الثانية ، يجوز . وإليها  
ميل الشارح ، وأطلقهما في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « النظم » ،  
وابن منجى في « شرحه » .

فوائد : منها ، متى زال العُدْر ، وهو في الصلاة ، فله الدخول مع الإمام .  
ومنها ، لو كان فارق في القيام ، أئى ببقية القراءة ، وإن كان قد قرأ الفاتحة ، فله  
أن يركع في الحال ، وإن ظن في صلاة السر أن الإمام قرأ ، لم يقرأ . على الصحيح  
من المذهب . واختاره المجذ وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . وعنه ،  
يقرأ ؛ لأنه لم يترك معه الركوع . ومنها ، لو فارق العُدْر ، وقد صلى معه ركعة في  
الجمعة ، أتمها جمعة بركعة أخرى ، كمسبوق ، وإن فارق في الركعة الأولى ،  
فقال في « الفروع » ، والمجذ في « شرحه » : فحكمه حكم المخوم في الجمعة  
حتى تفوته الركعتان . على ما يأتي في بابها . وإن قلنا : لا يصح الظهور قبل الجمعة  
أتم ثقلًا فقط . قال ابن تميم : وإن فارق في الأولى ، فوجهان ؛ أحدهما ، يتمها

وَأِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ لِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ لَهُ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ ، صَحَّ <sup>المقنع</sup> فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ .

٣٧٣ - مسألة : ( وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ لِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ لَهُ إِذَا سَبَقَهُ <sup>الشرح الكبير</sup> الْحَدَّثُ ، صَحَّ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ الْإِمَامَ الْحَدَّثُ ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ مَنْ يُتِمُّ بِهِمُ الصَّلَاةَ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَحَكِيٌّ عَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ صَلَاةَ الْمَأْمُومِينَ تَبْطُلُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ : تَبْطُلُ صَلَاتُهُمْ ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ فَقَدْ شَرَطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي حَقِّ الْإِمَامِ ، فَبَطَلَتْ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ ، كَمَا لَوْ تَعَمَّدَ الْحَدَّثُ . وَلَنَا ، أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا طُعِنَ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، فَقَدَّمَهُ ، فَأَتَمَّ

جُمُعَةً . وَالثَّانِي ، يُصَلِّيَهَا ظَهْرًا . وَهَلْ يَسْتَأْنِفُ أَوْ يَنْتِى ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَعَلَى قَوْلِ <sup>الإصناف</sup> أَبِي بَكْرٍ ، لَا يَصِحُّ الظُّهْرُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ فِيهِمَا ، فَيَتِمُّهَا تَفْلًا ، سِوَاءَ فَارَقَهُ فِي الْأَوَّلَى أَوْ بَعْدَهَا . انْتَهَى . وَقَدْ مِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، أَنَّهُ إِذَا فَارَقَهُ فِي الْأَوَّلَى لَعَذِرَ ، يُتِمُّهَا جُمُعَةً .

قوله : وَإِنْ نَوَى الْإِمَامَةَ لِاسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ لَهُ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ ، صَحَّ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . اعْلَمْ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَتَعْمِيدِهِ . وَعَنْهُ ، تَبْطُلُ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ مِنَ السَّبِيلَيْنِ ، وَيَنْتِى إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَعَنْهُ ، لَا تَبْطُلُ مُطْلَقًا ، فَيَنْتِى إِذَا تَطَهَّرَ . اخْتَارَهُ الْآجُرِيُّ . وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ رِوَايَةً ؛ أَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَ الْبِنَاءِ وَالِاسْتِغْنَائِ . وَأَمَّا الْمَأْمُومُ ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا تَبْطُلُ . اخْتَارَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَتَقْدِيمُ ذَلِكَ . فَحِثُّ قُلْنَا بِالصَّحَّةِ ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ

بهم الصلاة<sup>(١)</sup> ، ولم يُنكره مُنكرٌ ، فكان إجماعاً . فإن لم يَسْتَخْلِفِ الإمام ، فَقَدَّمَ المَأْمُومُونَ رَجُلًا فَأَتَمَّ بِهِمْ ، جاز ، وإن صَلَّوْا وَخَدَّائًا ، جاز . قال الزُّهْرِيُّ في إمامٍ يَتَوْبُهُ الدَّمُ ، أَوْ يَرْعُفُ : يَنْصَرِفُ وَلْيَقُلْ : أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ . وإن قَدَمَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنَ المَأْمُومِينَ إمامًا ، فصلَّى بهم ، فقياسُ المَذْهَبِ جَوَازُهُ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : تَقْسُدُ صَلَاتُهُمْ . ولنا ، أَنَّ لَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا وَخَدَّائًا ، فجاز لهم أَنْ يُقَدِّمُوا رَجُلًا ، كحَالَةِ ابْتِدَاءِ الصلاة . وإن قَدَّمَ بَعْضُهُمْ رَجُلًا وَصَلَّى الباقُونَ وَخَدَّائًا ، جاز .

**فصل :** فَأَمَّا إِنْ فَعَلَ مَا يُطِيلُ صَلَاتَهُ عَمْدًا ، فَسَدَتْ صَلَاةُ الْجَمِيعِ ، وإن كان عن غيرِ عَمْدٍ ، لم تَقْسُدْ صَلَاةُ المَأْمُومِينَ . نصَّ عليه أحمدٌ في الصَّحِيحِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ ، الرَّوَّائِتانِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

المذهب ، وعليه الجمهور ، وهو ظاهرُ المذهب ، كما قال المُصَنِّفُ . وعنه ، لا يَصِحُّ الاسْتِخْلَافُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِي » . وَحَيْثُ قُلْنَا بِالْبَطْلَانِ وَصِيحَةُ صَلَاةِ المَأْمُومِ ، فَحُكْمُهُ فِي الاسْتِخْلَافِ حُكْمُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ المذهب . قال في « الْفُرُوعِ » : وَعَلَى وَصِيحَتِهَا وَالْأَشْهُرُ ، وَطُلَّائِهَا نَقْلُهُ صَالِحٌ ، وَابْنُ مَنْصُورٍ ، وَابْنُ هَانِيٍّ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَغَيْرُهُ ، وَذَكَرَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . وَاخْتَارَ [ ٩٨/١ ] الْمَجْدُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقِيلَ : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ هُنَا ، وَإِنْ جَازَ الاسْتِخْلَافُ فِي الَّتِي قَبْلَهَا ، وَهِيَ مَا إِذَا

(١) أخرجه البخاري ، في : باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه ، من كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ . صحيح البخاري ١٩/٥ - ٢٢ .

**فصل : فأما الإمام الذي سَقَّه الحَدَّثُ ، فَيَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَيَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاهَا .** قال أحمد : يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَوَضَّأَ وَيَسْتَأْنِفَ . وهذا قول الحسن ، وعطاء ، والنَّخَعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ طَلْقٍ ، قال : قال رسول الله ﷺ [ ١٧٧/١ ] : « إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلْيَنْصَرِفْ ، فَلْيَتَوَضَّأْ ، وَلْيَعِدْ صَلَاتَهُ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . ولأنَّه فَقَدْ شَرَطَ الصَّلَاةَ فِي أَثْنَائِهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَعُودُ إِلَّا بَعْدَ زَمَنٍ طَوِيلٍ وَعَمَلٍ كَثِيرٍ ، فَفَسَدَتْ صَلَاتُهُ ، كَمَا لَوْ تَنَجَّسَ بِنَجَاسَةٍ يَحْتَاجُ فِي إِزَالَتِهَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ . وفيه رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ ، أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ

قُلْنَا : لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ . واختاره الآمِدِيُّ وَغَيْرُهُ . وَحَيْثُ قُلْنَا : يَسْتَخْلِفُ . فاستُخْلِفَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَحَضَرَ ، ثُمَّ صَارَ إِمَامًا ، فَعَنَهُ ، يَصِيحُ . وعنه ، لَا يَصِيحُ . وعنه ، يَسْتَأْنِفُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، فِي بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . قُلْتُ : الصَّوَابُ الصَّحَّةُ ، قِيَاسًا عَلَى مَا إِذَا أَحْرَمَ لَعْنَةُ إِمَامٍ الْحَيِّ ، ثُمَّ حَضَرَ ، عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا . قال ابن تميم : وَإِنْ تَطَهَّرَ ، يَعْنِي الْإِمَامَ ، قَرِيبًا ، ثُمَّ عَادَ فَأَتَمَّهُ بِهِمْ ، جَازَ . ولم يَخْلُكْ خِلَافًا . قال فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » : صَحَّ فِي الْمَذْهَبِ .

**فوائد ؛ الأولى ،** المذهب المنصوص عن أحمد ، أَنَّهُ لَوْ أَنَّهُ يَسْتَخْلِفُ مَسْبُوقًا ، وَيَحْتَئِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وقيل : لَا يَضِيحُ اسْتِخْلَافُ الْمَسْبُوقِ . واختاره الْمُصَنِّفُ . فعلى المذهب ، الْأَوَّلِي لَهُ أَنَّهُ يَسْتَخْلِفُ مَنْ يُسَلِّمُ بِهِمْ ، ثُمَّ يَقُومُ ، فَيَأْتِي بِمَا عَلَيْهِ . فتكون هذه الصَّلَاةُ بِثَلَاثَةِ أَئِمَّةٍ . قال المَجْدُ ، وابن تميم ، وَغَيْرُهُمَا : فَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلِفْ ، وَسَلَّمُوا مُتَفَرِّدِينَ أَوْ انْتَضَرُوهُ حَتَّى سَلَّمَ بِهِمْ ، جَازَ . نصُّ عَلَيْهِ كُلَّهُ . وقال القاضي فِي مَوْضِعٍ مِنْ « الْمُجَرَّدِ » : يُسْتَحَبُّ انْتِظَارُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ بِهِمْ .

(١) في : باب في من يحدث في الصلاة ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب إذا أحدث في صلاته يستقبل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٤٧/١ ، ٢٣٠ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب كراهية إتيان النساء في أديارهن ، من أبواب الرضا . عارضة الأحوذى ١١١/٥ ، ١١٢ .

ويُنبئ . رَوَى ذلك عن ابن عُمَرَ ، وابن عباس ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَاءَ أَوْ رَعَفَ فِي صَلَاتِهِ ، فَلْيَنْصَرِفْ ، فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ » <sup>(١)</sup> . وعنه روايةٌ ثالثة ، إن كان الحَدَثُ مِنَ السَّيْلَيْنِ ابْتَدَأَ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمَا بَنَى ؛ لِأَنَّ حُكْمَ نَجَاسَةِ السَّيْلِ اغْلُظَ ، وَالْأَثَرُ إِنَّمَا وَرَدَ فِي غَيْرِهَا . وَالْأَوَّلَى أَوْلَى ، وَحَدِيثُهُمْ ضَعِيفٌ .

**فصل :** قال أصحابنا : يَجُوزُ اسْتِخْلَافُ مَنْ سَبَقَ بِيَعُضْرِ الصَّلَاةِ ، وَلَمَنْ جَاءَ بَعْدَ حَدَثِ الْإِمَامِ ، فَيُنْبِئُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ ؛ مِنْ قِرَاءَةٍ ، أَوْ رَكْعَةٍ ، أَوْ سَجْدَةٍ . وَإِذَا اسْتِخْلِفَ مَنْ جَاءَ بَعْدَ حَدَثِ الْإِمَامِ ، فَيُنْبِئُ أَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ، وَلَا يُنْبِئُ عَلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَتَحَمَّلْ عَنْهُ الْقِرَاءَةَ هَهُنَا ، وَيَقْضَى بَعْدَ فَرَاغِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِينَ . حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَأَكْثَرِ مَنْ قَالَ بِالِاسْتِخْلَافِ . وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ مَخِيرٌ بَيْنَ أَنْ يُنْبِئَ أَوْ يَتَدَيَّ . قَالَ مَالِكٌ : يُصَلِّي لِنَفْسِهِ صَلَاةً تَامَةً ، فَإِذَا فَرَّغُوا مِنْ صَلَاتِهِمْ قَعَدُوا وَانْتَظَرُوهُ حَتَّى يُتِمَّ وَيُسَلِّمَ بِهِمْ ؛ لِأَنَّ

وقيل : لَا يَجُوزُ سَلَامُهُمْ قَبْلَهُ . وَالْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ أَيْضًا عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتِخْلِفَ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ مَعَهُ أَيْضًا ، سِوَاكَ كَانَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ غَيْرِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ « الْإِنْصَارِ » وَغَيْرِهِ ، يَسْتِخْلِفُ أَمَّا فِي تَشْهِيدِ أُخِيرِ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتِخْلِفَ هُنَا . إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ، فَعَلَى الْمَنْصُوصِ فِي الْمَسَائِلَيْنِ ، يُنْبِئُ عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ مُرْتَبًا ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، فَإِنْ أَذْرَكَهُ فِي الثَّانِيَةِ وَاسْتِخْلَفَهُ فِيهَا ، جَلَسَ عَقِيبَهَا . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ،

(١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في البناء على الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه . ٣٨٥/١ ، ٣٨٦ .

اتِّبَاعُ الْمُتَأَمِّمِينَ لِلْإِمَامِ أَوَّلَى مِنْ اتِّبَاعِهِ لَهُمْ . وَكَذَلِكَ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى يَنْتَظِرُونَهُ حَتَّى يَقْضَى مَا فَائِهِ وَيُسَلِّمَ بِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَنْتَظِرُ الْمُتَأَمِّمِينَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ، فَانْتَظَرُوهُمْ لَهُ أَوَّلَى . وَإِنْ سَلَّمُوا وَلَمْ يَنْتَظِرُوهُ ، جَاز . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَسْتَحْلِفُ مَنْ يُسَلِّمُ بِهِمْ ، وَالْأَوَّلَى انْتِظَارُهُ . وَإِنَّهُمْ إِنْ سَلَّمُوا لَمْ يَخْتَأِجُوا إِلَى خَلِيفَةٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا السَّلَامُ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الِاسْتِخْلَافِ فِيهِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِخْلَافُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ بَنَى جَلَسَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ جُلُوسِهِ ، وَصَارَ تَابِعًا لِلْمُتَأَمِّمِينَ ، وَإِنْ ابْتَدَأَ جَلَسَ الْمُتَأَمِّمُونَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ جُلُوسِهِمْ ، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهَذَا ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ الِاسْتِخْلَافُ فِي مَوْضِعِ الْإِجْمَاعِ ، حَيْثُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا ، فَلَا يُلْحَقُ بِهِ مَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ .

و « الْفَائِقُ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » . وَغَنَهُ ، يُخَيِّرُ بَيْنَ تَرْتِيبِ إِمَامِهِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَبْنِي عَلَى تَرْتِيبِ نَفْسِهِ ، فَيَجْلِسُ عَقِيبَ رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَهِيَ ثَالِثَةٌ لِلْمُتَأَمِّمِينَ وَيَتَّبِعُونَهُ فِي ذَلِكَ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَهِيَ اسْتِخْلَافُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ مَعَهُ . قُلْتُ : فَيُعَالِي بَهَا . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » فِي الْمَسْبُوقِ الَّذِي دَخَلَ مَعَهُ . وَقَالَ فِي الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُ : الْأَظْهَرُ فِيهِ التَّخْيِيرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الْمُتَابَعَةَ ابْتِدَاءً . الثَّانِيَةُ ، يَبْنِي الْخَلِيفَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى عَلَى صَلَاةِ الْإِمَامِ قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ ، وَأَمَّا الْخَلِيفَةُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ ، إِذَا قَلْنَا : يَبْنِي عَلَى تَرْتِيبِ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ الْأَوَّلُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصْرٌ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَتِهِ » . وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَةِ مَا فَائِهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ سِرًّا .

(١) فِي : الْمَغْنَى ٥٠٩/٢ ، ٥١٠ .

**فصل :** فَإِنْ سَبَقَ الْمَأْمُومَ الْحَدَّثُ ، ففِي [ ١٧٨/١ ] فَسَادِ صَلَاتِهِ  
الرَّوَايَاتُ الثَّلَاثُ . فَإِنْ كَانَ مَعَ الْإِمَامِ مَنْ تَنَعَّقَدُ بِهِ صَلَاتُهُ غَيْرُهُ ، وَإِلَّا  
فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ الْإِمَامِ مَعَهُ ، فِيمَا فَضَّلْنَاهُ فِي قِيَاسِ الْمَذْهَبِ . وَإِنْ فَعَلَهُ  
عَمْدًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَصَلَاةُ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ ارْتِبَاظَ صَلَاةِ الْإِمَامِ بِالْمَأْمُومِ  
كَارْتِبَاظِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ ، فَمَا فَسَدَ ثُمَّ ، فَسَدَ هَهُنَا ، وَمَا صَحَّ  
ثُمَّ ، صَحَّ هَهُنَا .

وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهِيَ عَجِيبٌ مِنْهُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِ الْهِدَايَةِ » :  
وَالصَّحِيحُ عِنْدِي ، أَنَّهُ يَقْرَأُ سِرًّا مَا فَاتَهُ مِنْ قَرْضِ الْقِرَاءَةِ ؛ لِئَلَّا تَفُوتَهُ الرَّكْعَةُ ، ثُمَّ  
يَبْنِي عَلَى قِرَاءَةِ الْأَوَّلِ جَهْرًا إِنْ كَانَتْ صَلَاةُ جَهْرٍ . وَقَالَ عَنِ الْمُتَصَوِّصِ : لَا وَجْهَ لَهُ  
عِنْدِي ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ مَعَهُ بِأَنَّ هَذِهِ الرَّكْعَةُ لَا يُعْتَدُّ لَهَا بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتْ فِيهَا بِقَرْضِ  
الْقِرَاءَةِ ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَسْتَفِطُهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِيرْ مَأْمُومًا بِحَالٍ ، أَوْ يَقُولَ : إِنَّ الْفَاتِحَةَ  
لَا تَتَعَيَّنُ . فَيَسْقُطُ قَرْضُ الْقِرَاءَةِ بِمَا يَقْرَأُ . انْتَهَى . وَقَالَ الشَّارِحُ : وَيَبْنِي أَنْ تَجِبَ  
عَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ، وَلَا يَبْنِي عَلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَتَحَمَّلِ الْقِرَاءَةَ هُنَا .  
الثَّالِثَةُ ، مَنْ اسْتَخْلَفَ فِيمَا لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِ ، اعْتَدَّ بِهِ لِلْمَأْمُومِ . ذَكَرَهُ بَعْضُ  
الْأَصْحَابِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقَالَ ابْنُ  
ثَمِيمٍ : لَوْ اسْتَخْلَفَ مَسْبُوقًا فِي الرُّكُوعِ ، لَعَثَ تِلْكَ الرَّكْعَةُ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » أَيْضًا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ اسْتَخْلَفَهُ فِي الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ ،  
قَرَأَ لِنَفْسِهِ وَانْتَظَرَهُ الْمَأْمُومُ ثُمَّ رَكَعَ وَلَحِقَ الْمَأْمُومُ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ أَدَّى الْإِمَامُ جُزْءًا مِنْ  
صَلَاتِهِ بَعْدَ حَدِيثِهِ ؛ مِثْلُ أَنْ يُحْدِثَ رَاكِعًا ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ ، وَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ  
حَمِيدَهُ . أَوْ أَحْدَثَ سَاجِدًا ، فَرَفَعَ ، وَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ، إِنْ قُلْنَا :  
يَبْنِي . ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ يَبْطُلُ ، وَلَوْ لَمْ يُرِدْ أَدَاءَ رُكْنٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » .  
وَاشْتَبَهَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى بَعْضِهِمْ ، فَرَادَ وَنَقَصَ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ لَمْ يَسْتَخْلِفِ الْإِمَامُ ،



وَأَنْ سُبِقَ اثْنَانِ بِيَعْضِ الصَّلَاةِ ، فَأَتَمَّ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ فِي قَضَاءِ الْمُقْتَضَى مَا فَاتَهُمَا ، فَعَلَى وَجْهِهِ ، .....

الشرح الكبير

٣٧٤ - مسألة : ( وَأَنْ سُبِقَ اثْنَانِ بِيَعْضِ الصَّلَاةِ ، فَأَتَمَّ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُمَا ، فَعَلَى وَجْهِهِ ) أَحَدُهُمَا ، يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ انْتِقَالَ مِنْ جَمَاعَةٍ إِلَى جَمَاعَةٍ لِعُذْرِ فَجَاز ، كَالِاسْتِخْلَافِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ

الإيضاح

وَصَلُّوا وَخُذْنَا ، صَحَّ . وَاجْتَنَعَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بَأْنَ مُعَاوِيَةَ لَمَّا طَعِنَ ، صَلَّى النَّاسُ وَخُذْنَا . وَإِنْ اسْتَخْلَفُوا لِأَنْفُسِهِمْ ، صَحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، لَا يَصِحُّ . وَإِنْ اسْتَخْلَفَ كُلُّ طَائِفَةٍ رَجُلًا ، أَوْ اسْتَخْلَفَ بَعْضُهُمْ وَصَلَّى الْبَاقُونَ فُرَادَى ، فَلَا بَأْسَ . السَّادِسَةُ ، حُكْمُ مَنْ حَصَلَ لَهُ مَرَضٌ ، أَوْ خَوْفٌ ، أَوْ حُضْرٌ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ ، أَوْ قَصْرٌ ، وَخَوْفٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ ، وَجُنُونٌ وَإِعْمَاءٌ . وَصَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ فِي الْإِعْمَاءِ ، وَالْمَوْتِ ، وَالْمَيْتِمِّ إِذَا رَأَى الْمَاءَ . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » وَغَيْرِهِ : أَوْ بِلَا عُذْرِ . حُكْمُ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فِي الْاسْتِخْلَافِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَأَنْ سُبِقَ اثْنَانِ بِيَعْضِ الصَّلَاةِ فَأَتَمَّ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُمَا ، فَعَلَى وَجْهِهِ . وَحَكَى بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ بِرَوَاتَيْنِ ؛ مِنْهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، [ ٩٨/١ ظ ] وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ذَلِكَ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » وَغَيْرُهُمْ ، لَمَّا حَكُوا الْخِلَافَ هُنَا ، بِنَاءً عَلَى الْاسْتِخْلَافِ . وَتَقَدَّمَ جَوَازُ الْاسْتِخْلَافِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِالْجَوَازِ هُنَا فِي « الرَّجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « النُّظْمِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَقَدَّمَهُ فِي

وَأِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُدْرٍ لَمْ يَصِحَّ . المقنع

وأبو بكر في الصلاة ، فتأخَّر أبو بكر ، وتقدَّم النبي ﷺ ، فأتى بهم الصلاة<sup>(١)</sup> . والثاني ، لا يصحُّ ؛ بناءً على عَدَمِ جَوَازِ الاستِخْلَافِ . الشرح الكبير

٣٧٥ - مسألة : ( وإن كان لغير عُدْرٍ ، لم يصحَّ ) يعنى إذا انتقل عن إمامه إلى إمامٍ آخر ، فأتى به ، أو صار المأمومَ إمامًا لغيره من غير عُدْرٍ ،

« الهداية » ، و « التلخيص » ، و « الرعاية » ، و « ابن تميم » . قال المَجْدُ في « شرحه » : هذا ظاهرُ روايةٍ مُهْتَنَّا . والوجهُ الثاني ، لا يجوزُ . قال المَجْدُ في « شرحه » : هذا منصوصُ أحمدَ في روايةٍ صالح . وعنه ، لا يجوزُ هنا ، وإن جَوَزْنَا الاستِخْلَافَ . اختاره المَجْدُ في « شرحه » . وفرقَ بينها وبين مسألة الاستِخْلَافِ مِنْ وَجْهَيْنِ . الإنصاف

فائدة : وكذا الحُكْمُ والخِلَافُ والمذهبُ ، لو أُمِّمَ مِثْلُهُ إذا سَلَّمَ مُسَافِرٌ . ذَكَرَهُ في « الفروع » وغيره .

تنبيه : يُسْتَتَنَى مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مَعْنٍ أَطْلَقَ ، الْمَسْبُوقُ فِي الْجُمُعَةِ . فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ اثْتِمَامُ مَسْبُوقٍ بِمَسْبُوقٍ فِيهَا . قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا أُقِيمَتْ بِمَسْجِدٍ مَرَّةً ، لَمْ تُقَمْ فِيهِ ثَانِيَةً . وَذَكَرَ ابْنُ الْبَنَّا فِي « شَرْحِ الْمُجَرَّدِ » ، أَنَّ الْخِلَافَ جَارٍ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ .

قوله : وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُدْرٍ ، لَمْ يَصِحَّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَبَلَا عُدْرٍ السَّبْقُ كاستِخْلَافِ الْإِمَامِ بِلَا عُدْرٍ . قَالَ فِي « التُّكْتِ » : صَرَّحَ فِي « الْمُعْنَى »<sup>(٢)</sup> بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تُخَرَّجُ عَلَى مَسْأَلَةِ الاستِخْلَافِ . قَالَ : وَعَلَى هَذَا يَكُونُ كَلَامُهُ فِي

(١) انظر تخریج حدیث سهل بن سعد الآتی .

(٢) انظر : المعنى ٢/٥١٠ ، ٥١١ .

وَأَنْ أُحْرَمَ إِمَامًا لِعَيْبَةِ إِمَامٍ الْحَيِّ ، ثُمَّ حَضَرَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، <sup>الفتح</sup>  
فَأُحْرِمَ بِهِمْ وَبَنَى عَلَى صَلَاةِ خَلِيفَتِهِ ، وَصَارَ الْإِمَامُ مَأْمُومًا ، فَهَلْ  
يَصِيحُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

لم يصيح ؛ لأنه إنما ثبت جواز ذلك في محل العذر بقضية عمر<sup>(١)</sup> ، رضى  
الله عنه ، وغير حال العذر لا يُقاس عليه .

٣٧٦ - مسألة : ( وإن أُحْرِمَ إِمَامًا لِعَيْبَةِ إِمَامٍ الْحَيِّ ، ثم حَضَرَ إِمَامُ  
الْحَيِّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ، فَأُحْرِمَ بِهِمْ ، وَبَنَى عَلَى صَلَاةِ خَلِيفَتِهِ ، وَصَارَ الْإِمَامُ  
مَأْمُومًا ، فَهَلْ يَصِيحُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ) (رَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
ثَلَاثَ رِوَايَاتٍ ؛ أَحَدُهَا ، يَصِيحُ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ :

« الْمُفْتَعِ » عَقِيبَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عُدْرٍ ، لَمْ يَصِيحْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، <sup>الإنصاف</sup>  
وَمَسْأَلَةُ الْاسْتِخْلَافِ ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَتَيْنِ فِي « الْمُعْنَى » وَاحِدَةٌ . ذَكَرَهُ الْمَجْدُ فِي  
« شَرْحِهِ » . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِي الْاسْتِخْلَافِ لَغَيْرِ عُدْرٍ رِوَايَتَيْنِ . انْتَهَى . وَقَالَ  
الشَّارِحُ : وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ عُدْرٍ ، لَمْ يَصِيحْ إِذَا انْقَلَعَ عَنْ إِمَامِهِ إِلَى إِمَامٍ آخَرَ فَاتَّخَذَهُ ،  
أَوْ صَارَ الْمَأْمُومُ إِمَامًا لَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عُدْرٍ .

قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ إِمَامًا لِعَيْبَةِ إِمَامٍ الْحَيِّ ، ثُمَّ حَضَرَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ فَأُحْرِمَ بِهِمْ ،  
وَبَنَى عَلَى صَلَاةِ خَلِيفَتِهِ ، فَصَارَ الْإِمَامُ مَأْمُومًا فَهَلْ يَصِيحُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا  
فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجْدِ » ،  
وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ « الْفَاتِي » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَصِيحُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، نَصٌّ  
عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِقَادَاتِ » ،

(١) تقدمت في صفحة ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

الشرح الكبير ذهب رسول الله ﷺ إلى بنى عمرو بن عوف ؛ ليُصلِحَ بينهم ، فجاءت

الإصاف و « المنور » . وصححه في « التصحيح » . واختاره ابن عبدوس في « تذكيرته » . وقدمه في « الفائق » . قال ابن رزین في « شرحه » : وهو أظهر . والثاني ، لا يصح . قال في « الفصول » : هو الأصح عند شيخنا أبي يعلى . قال المنجد : وهو مذهب أكثر العلماء . وعنه ، يصح من الإمام الأعظم دون غيره . وأطلقهن في « المعنى » ، و « الشرح » ، و « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « النظم » .

تنبه : حكى المصنف الخلاف هنا أوجها . وكذا حكاه في « الشرح » ، و « الكافي » ، و « شرح المنجد » ، وابن منجى ، و « الرعاية الصغرى » ، و « الحاوى الصغير » . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وحكاه روايات في « المعنى » ، و « الشرح » في باب صلاة الجماعة ، و « مجمع البحرين » ، و « الحاوى الكبير » ، و « ابن تميم » . وقدمه في « الفروع » . وقال : في ذلك روايات منصوطة . وتقدم ، إذا سبقه الحديث فاستخلف ، ثم صار إماما . فائدتان ؛ إحداهما ، الخلاف في الجواز كالخلاف في الصحة . الثانية ، قال المنجد في « شرحه » ، وابن تميم ، وصاحب « مجمع البحرين » : لا تختلف الروايات عن الإمام أحمد ، أن النبي ﷺ لما خرج من مرضيه ، بعد دخول أبي بكر في الصلاة ، أنه كان إماما لأبي بكر ، وأبو بكر كان إماما للناس . وفي جواز ذلك ثلاث روايات ، فكانت الصلاة بإمامين . وصرح ابن رجب في « شرح البخارى » بذلك . قال في « مجمع البحرين » : أصح الروايات أن ذلك خاص به ، عليه أفضل الصلاة والسلام . واختاره أبو بكر وغيره . وقال في « الرعاية الكبرى » : وقيل : كان النبي ﷺ إماما أبى بكر ، وأبو بكر إمام الناس . وقيل : كان أبو بكر إماما ، والنبي ﷺ عن يسار أبى بكر ؛ لأن وراءهما صفان . وفي جوازه وجهان . انتهى . ويأتى الخلاف إذا كان عن يسار الإمام وخلفه صف في الموقف .

الصلاة ، فصلَّى أبو بكرٍ ، فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة ، فحلَّصَ حتى وَقَفَ في الصَّفِّ ، فاستأخَرَ أبو بكرٍ حتى اسْتَوَى في الصَّفِّ ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فصلَّى ، ثم انصَرَفَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . «وما فعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ كان جَائِزًا لَأَمَّتِهِ ، ما لم يَقُمْ دَلِيلُ الاختصاصِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ لِلْخَلِيفَةِ دُونَ بَقِيَّةِ الْأَئِمَّةِ . نَصَّ عَلَيْهِ في رِوَايَةِ المَرْوُذِيِّ ؛ لِأَنَّ رُبَّةَ الْخِلَافَةِ تَفْضُلُ رُبَّةَ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ ، فلا يُلْحَقُ بها غيرها <sup>(٢)</sup> . وَالثَّالِثَةُ ، لا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا بِهِ ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لا يُساوِيهِ في الْفَضْلِ ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ ، ولهذا قال أبو بكرٍ : ما كان لابنِ أُمِّي فَحَافَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

### فصول في أدب المشي إلى الصلاة

يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ ، إِذَا أَقْبَلَ إِلَى الصَّلَاةِ ، أَنْ يُقْبَلَ بِخَوْفٍ وَوَجَلٍ وَخُشُوعٍ ، وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ ، [ ١٧٨/١ ظ ] وَيُقَارِبُ بَيْنَ خُطَاهُ لَتَكْثُرَ حَسَنَاتُهُ ، فَإِنْ كَلَّ خُطْوَةً يُكْتَسَبُ لَهَا حَسَنَةٌ ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، قَالَ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَأَنَا مَعَهُ ، فَقَارَبَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الإمام يأتي قومًا يصلح بينهم ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ٩٢/٩ . ومسلم ، في : باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣١٦/١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٨٩/١ - ٣٩١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٢/٥ ، ٣٣٨ .

(٢) (٢ - ٢) مسقط من : الأصل .

في الخطأ ، ثم قال : « أَتَدْرِي لِمَ فَعَلْتُ هَذَا ؟ لِتَكْثُرَ خُطَاؤُنَا فِي طَلَبِ الصَّلَاةِ »<sup>(١)</sup> . وَيُكْرَهُ أَنْ يُشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ وُضْوءَهُ ، ثُمَّ خَرَجَ عَامِدًا إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَلَا يُشَبَّكَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي<sup>(٣)</sup> قَلْبِي نُورًا ، وَفِي لِسَانِي نُورًا ، وَاجْعَلْ فِي سَمْعِي نُورًا ، وَاجْعَلْ فِي بَصَرِي نُورًا ، وَاجْعَلْ مِنْ خَلْفِي نُورًا ، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا ، وَاجْعَلْ مِنْ فَوْقِي نُورًا ، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا ، وَأَعْظِئْنِي نُورًا » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ<sup>(٥)</sup> ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَقَالَ :

(١) أخرجه عبد بن حميد في مسنده ٢٤٠/١ .

(٢) في : باب ما جاء في الهدى في المشى إلى الصلاة من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣٣/١ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٧٧/٢ . والدارمی ، في : باب النهي عن الاشتياك إذا خرج إلى المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ٣٢٦/١ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤١/٤ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : « ل » .

(٤) في : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٢٥/١ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ - ٥٣٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صلاة الليل ، من كتاب التطوع . سنن أبي داود ٣١٠/١ ، ٣١١ . والترمذی ، في : باب عصمة الذكر ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ٣٠٣/١٢ ، ٣٠٤ . والنسائي . في : باب الدعاء في السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٧٢/٢ ، ١٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٤/١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٢ ، ٣٧٣ .

(٥) سقط من : الأصل .

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ <sup>(١)</sup> بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ ، وَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مَمَشَائِ هَذَا ، فَإِنِّي لَمْ أَخْرُجْ أَشْرًا <sup>(٢)</sup> وَلَا بَطْرًا <sup>(٣)</sup> ، وَلَا رِيَاءَ وَلَا سُمْعَةً ، خَرَجْتُ اتِّقَاءَ سَخَطِكَ ، وَانْتِغَاءَ مَرْضَاتِكَ ، فَأَسْأَلُكَ أَنْ تُثَقِّلَنِي مِنَ النَّارِ ، وَأَنْ تُغْفِرَ لِي ذُنُوبِي ، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ . أَقْبَلِ اللَّهُ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ . رواه الإمام أحمد ، وابن ماجه <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** فَإِنْ سَمِعَ الْإِقَامَةَ لَمْ يَسْعَ إِلَيْهَا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَأَمْسُوا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا » . وعن أبي قتادة ، قال : بَيْنَا نَحْنُ نُصَلِّيُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ سَمِعَ جَلْبَةَ رَجُلٍ ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ : « مَا شَأْنُكُمْ » ؟ قَالُوا : اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ . فَقَالَ : « لَا تَفْعَلُوا ، إِذَا أُتِيتُمُ الصَّلَاةَ ، فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتِمُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٥)</sup> . قال الإمام أحمد : فَإِنْ طَمِعَ أَنْ يُدْرِكَ التَّكْبِيرَةَ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) الأشر : كفر النعمة والافتخار .

(٣) البطر : الطغيان عند النعمة .

(٤) أخرجه ابن ماجه ، في : باب المشى إلى الصلاة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ٢٥٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١/٣ .

(٥) الأول أخرجه البخاري ، في : باب لا يسعى إلى الصلاة وليأت بالسكينة ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب المشى إلى الجمعة ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ١٦٤/١ ، ٩/٢ . ومسلم ، في : باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٠/١ ، ٤٢١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب يسعى إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٣٥/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المشى إلى المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٢٣/٢ . والنسائي ، في : باب يسعى إلى الصلاة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٨٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب المشى إلى الصلاة ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه =

الأولى<sup>(١)</sup> ، فلا بأس أن يُسرَّع شيئاً<sup>(٢)</sup> ، ما لم يكن عَجَلَةً تَقْبُحُ ، جاء الحديث عن أصحاب رسول الله ﷺ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُعَجِّلُونَ شَيْئاً إِذَا تَخَوَّفُوا [ ١٧٩/١ ] فَوَاتِ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى .

**فصل :** فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَإِذَا خَرَجَ قَدَّمَ الْيُسْرَى . وَيَقُولُ مَا رَوَى مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ ، أَوْ أَبِي أُسَيْدٍ<sup>(٤)</sup> ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ . وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ » . وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَتْ : كَانَ

= ٢٥٥/١ . والدارمي ، في : باب كيف يمشي إلى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٤/١ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النداء للصلاة ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٦٨/١ ، ٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٧/٢ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٧٠ ، ٣١٨ ، ٣٨٢ ، ٤٥٢ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢ ، ٤٨٩ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ . والثاني أخرجه البخاري ، في : باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٦٣/١ . ومسلم ، في : الباب السابق . صحيح مسلم ٤٢٢/٢ . والدارمي ، في : الباب السابق .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « مشياً » .

(٣) في : باب ما يقول إذا دخل المسجد ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٤٩٤/١ ، ٤٩٥ . وأخرجه أيضاً : أبو داود ، في : باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٠٩/١ . والترمذي ، في : باب ما يقول عند دخول المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١١١/٢ . والنسائي ، في : باب القول عند دخول المسجد وعند الخروج منه ، من كتاب المساجد . المجتبى ٤١/٢ . وابن ماجه (عن أبي حميد فحسب) ، في : باب الدعاء عند دخول المسجد ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ٢٥٤/١ . والدارمي ، في : باب القول عند دخول المسجد ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج ، من كتاب الاستئذان . سنن الدارمي ٣٢٤/١ ، ٢٩٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٩٧/٣ ، ٤٢٥/٥ .

(٤) جاء في صحيح مسلم ، قال بعد أن أورد : « أو أبي أسيد » : سمعت يحيى بن يحيى يقول . كتب هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال ، قال : بلغني أن يحيى الحماني ، يقول : وأبي أسيد .



رسول الله ﷺ إذا دَخَلَ الْمَسْجِدَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup> ، وقال : « رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ » . وإذا خَرَجَ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلَّمَ ، وقال : « رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ فَضْلِكَ »<sup>(٢)</sup> . فإذا دَخَلَ لم يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . ثُمَّ يَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ : « خَيْرُ الْمَنَازِلِ مَا اسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ »<sup>(٤)</sup> . وَيَسْتَعْمِلُ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ يَسْكُتُ . وَلَا يُشَبِّكُ أَصَابِعَهُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يُشَبِّكَنَّ ؛

- (١) سقط من : م .  
(٢) أخرجه الترمذی ، في : باب ما يقول عند دخول المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١١١/٢ . وابن ماجه ، في : باب الدعاء عند دخول المسجد ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٢/٦ ، ٢٨٣ .  
(٣) أخرجه البخاری ، في : باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، من كتاب التهجد . صحيح البخاری ١٢٠/١ ، ١٢١ ، ٧٠/٢ . ومسلم ، في : باب استحباب نية المسجد بركتين ... إلخ ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٤٩٥/١ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١١٢/٢ . والسنائي ، في : باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه ، من كتاب المساجد . المجتبى ٤٢/٢ . والدارمي ، في : باب الركعتين إذا دخل المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ . والإمام مالك ، في : باب انتظار الصلاة ، والمثنى إليها ، من كتاب السفر . الموطأ ١٦٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥/٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣١١ .  
(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في تستير المنازل ، من كتاب الصداق . السنن الكبرى ٢٧٢/٧ . والطبرانی في المعجم الكبير ٣٨٩/١٠ بنحوه . وانظر كثر العمال ١٤٠/٩ .

الشرح الكبير  
فَإِنَّ التَّشْبِيكَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي  
الْمَسْجِدِ ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي « الْمُسْتَدِّ » <sup>(١)</sup> .

## بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

### بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

«رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ» ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا حُمَيْدٍ السَّاعِدِيَّ فِي عَشْرَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْهُمْ أَبُو قَتَادَةَ ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ : أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالُوا : فَأَعْرِضْ<sup>(١)</sup> . قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ<sup>(٢)</sup> ، حَتَّى يَقْرَأَ<sup>(٣)</sup> كُلَّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا ، ثُمَّ يَقْرَأُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ ، فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ يَرْكَعُ<sup>(٤)</sup> وَيَضَعُ رَأْسَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَعْتَدِلُ ، فَلَا يُصَوِّبُ رَأْسَهُ وَلَا يُقْنِعُهُ<sup>(٥)</sup> ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَيَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَهْوِي [ ١٧٩/١ ] إِلَى الْأَرْضِ ، فَيُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَيُثْنِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا ، وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ إِذَا سَجَدَ ، وَيَسْجُدُ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وَيَرْفَعُ

### بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

- (١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَطَاءٍ » .
- (٢) مِنَ الْعَرْضِ ، بِمَعْنَى الْإِظْهَارِ .
- (٣) فِي الْأَصْلِ : « يَرْكَعُ » .
- (٤) يَقْرَأُ : مِنَ الْقِرَاءِ .
- (٥) فِي م : « يَرْفَعُ » .
- (٦) وَلَا يَقْنَعُهُ : وَلَا يَرْفَعُهُ . وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ ، يُطْلَقُ عَلَى الرَّفْعِ وَالْخَفْضِ .
- (٧) سَقَطَتْ مِنْ : الْأَصْلِ .

وَيُثْنِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا ، حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ ،  
ثُمَّ يَصْنَعُ فِي الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ إِذَا قَامَ<sup>(١)</sup> مِنَ الرَّكْعَةِ كَبَّرَ<sup>(٢)</sup> فَرَفَعَ<sup>(٣)</sup>  
يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَهُمَا مَنَكِبَيْهِ ، كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَقْعُلُ ذَلِكَ  
فِي بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ ، حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا التَّسْلِيمُ ، أُخْرَ<sup>(٤)</sup> رِجْلَهُ  
الْيُسْرَى ، وَقَعْدَ مُتَوَرِّكًا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ . قَالُوا : صَدَقْتَ ، هَكَذَا كَانَ  
يُصَلِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ»<sup>(٥)</sup> ، وَأَبُو دَاوُدَ ،  
وَالْتِّرَمِذِيُّ<sup>(٦)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي لَفْظِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٧)</sup> ،  
قَالَ : فَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ هَضَرَ<sup>(٨)</sup> ظَهْرَهُ ، فَإِذَا رَفَعَ  
رَأْسَهُ ، اسْتَوَى قَائِمًا حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ<sup>(٩)</sup> إِلَى مَكَانِهِ ، فَإِذَا سَجَدَ ، سَجَدَ  
غَيْرَ مُفْتَرِشٍ ، وَلَا قَابِضِهِمَا ، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ ،

(١) في م : « أقام » .

(٢) سقطت من : م .

(٣) في م : « فرفع » .

(٤) في الأصل : « أخرج » .

(٥) لم نجده في نسخة الموطأ التي بين أيدينا .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب افتتاح الصلاة ، وباب ذكر التورك في الرابعة ، من كتاب الصلاة . سنن  
أبي داود ١/١٦٨ ، ٢٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء أنه يجازي يديه عن جنبه في الركوع ، وباب ما جاء  
في وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحرف ٢/٦١ ، ٩٨ - ١٠٠ . كما أخرجه النسائي ، في :  
باب الاعتدال في الركوع ، من كتاب التطبيق . المجتبى ٢/١٤٦ . وابن ماجه ، في : باب إتمام الصلاة ، من  
كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٣٧ ، ٣٣٨ . والدارمي ، في : باب التجالي في الركوع ، من كتاب  
الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٩٩ ، ٣٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/٤٢٤ .

(٧) في : باب سنة الجلوس في التشهد ... إلخ ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١/٢١٠ .

(٨) الهضير : الجذب . يعني شد ظهره .

(٩) في الأصل : « قفاز » .

السُّنَّةُ أَنْ يَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ .  
المنع

فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى الْيُسْرَى ، وَنَصَبَ الْأُخْرَى ، فَإِذَا كَانَتِ  
السُّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا التَّسْلِيمُ ، أَخَّرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَجَلَسَ <sup>(١)</sup> مُتَوَرِّكًا عَلَى  
شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ .

٣٧٧ - مسألة : ( يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ :  
قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ) قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ <sup>(٢)</sup> : عَلَى هَذَا أَهْلُ الْحَرَمَيْنِ . وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ : يَقُومُ إِذَا فَرَّغَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الْإِقَامَةِ . وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ،  
وَمُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ <sup>(٣)</sup> ، وَسَالِمٌ ، وَالزُّهْرِيُّ يَقُومُونَ فِي أَوَّلِ بَدْوَةٍ مِنْ  
الْإِقَامَةِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَقُومُ إِذَا قَالَ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . فَإِذَا قَالَ :  
قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . كَبَّرَ . وَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يُكَبِّرُونَ كَذَلِكَ . وَبِهِ  
قَالَ النَّخَعِيُّ . وَاجْتَنَبُوا بِقَوْلِ بِلَالٍ : لَا تَسْبِقْنِي بِأَمِينٍ <sup>(٤)</sup> . فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ  
كَانَ يُكَبِّرُ قَبْلَ فَرَاغِهِ . وَعِنْدَنَا لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَبِّرَ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْإِقَامَةِ .  
وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَأَبِي يُوسُفَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَعَلَيْهِ جُلُ الْأَيْمَةِ

تبيينه : ظاهر قوله : السُّنَّةُ ؛ أَنْ يَقُومَ إِلَى الصَّلَاةِ ، إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ : قَدْ قَامَتِ  
الصلَاةُ . أَنَّهُ يَقُومُ عِنْدَ كَلِمَةِ الْإِقَامَةِ ، سَوَاءَ رَأَى الْإِمَامَ أَوْ لَمْ يَرَهُ ، وَسَوَاءَ كَانَ الْإِمَامُ  
فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ ، أَوْ لَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « جَلَسَ عَلَيْهَا » .

(٢) فِي م : « ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ » .

(٣) أَبُو حَمزة مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْطُبِيُّ ، كَانَ ثِقَةً عَالِمًا كَثِيرَ الْحَدِيثِ وَرِعًا ، مِنْ أَفْضَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عُلَمَاءَ وَفَقَهَا ،  
مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِائَةً . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٩/٤٢٠ - ٤٢٢ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٨٣ .

في الأمصار . وإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ <sup>(١)</sup> يَقُومُ عِنْدَ قَوْلِهِ <sup>(٢)</sup> : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ .  
لأنَّ هذا خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، وَمَقْصُودُهُ <sup>(٣)</sup> الْإِعْلَامُ لِيَقُومُوا ، فَيُسْتَحَبُّ  
الْمُبَادَرَةُ إِلَى الْقِيَامِ امْتِثَالًا لِلأَمْرِ . وإِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّهُ لَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَفْرُغَ  
الْمُؤَذِّنُ . لِأَنَّ النَّبِيَّ [ ١٨٠/١ ر ] ﷺ إِنَّمَا كَانَ يُكَبِّرُ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، يَدُلُّ عَلَيْهِ  
مَا رَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُعَدِّلُ الصُّفُوفَ بَعْدَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، فَرَوَى أَنَسٌ ،  
قَالَ : أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوَّجِهِ ، فَقَالَ :  
« سَوُّوا صُفُوفَكُمْ ، وَتَرَاصُّوا ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي » . رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ <sup>(٤)</sup> . وَيَقُولُ فِي الْإِقَامَةِ مِثْلَ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> ،

رِوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْفَائِقِ » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَقُومُ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ ، إِذَا كَانَ  
غَائِبًا . وَتَقَدَّمَ غَيْرُهَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ ، سِوَا رَأْيِهِ أَوْ لَمْ يَرِهِ . وَعَلَيْهِ جَمْعُهُ  
الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ  
الْمُصَنِّفُ : إِنَّ أُقِيمَتَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ ، قَامُوا عِنْدَ ذِكْرِ الْإِقَامَةِ ، وَإِنْ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « قول المؤذن » .

(٣) في الأصل : « والمقصود منه » .

(٤) في : باب تسوية الصفوف ، وباب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ، وباب إلزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٨٤/١ ، ١٨٥ . وروى نحوه عن أبي هريرة ، في : باب عظة الإمام الناس ، في إتمام الصلاة وذكر القبلة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب الحشوع في الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٨٩/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب حث الإمام على رص الصفوف والمقابلة بينها ، وباب الجماعة للقاتل من الصلاة ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٧١/٢ ، ٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٣/٣ ، ١٢٥ ، ١٥٤ ، ١٨٢ ، ٢٢٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ .  
(٥) في : باب ما يقول إذا سمع الإقامة ، من كتاب الإقامة . سنن أبي داود ١٢٥/١ .

عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، أَنَّ بِلَالًا أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ ، فَلَمَّا أَنْ قَالَ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا » . وَقَالَ فِي سَائِرِ الْإِقَامَةِ كَتَحْوِ حَدِيثِ عُمَرَ فِي الْأَذَانِ . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَإِنَّ بِلَالًا كَانَ يُقِيمُ فِي مَوْضِعِ أَذَانِهِ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ بَيْنَ لَفْظِ الْإِقَامَةِ وَالْفَرَغِ مِنْهَا مَا يُفَوِّتُ بِلَالًا « آمِينَ » ، مَعَ النَّبِيِّ ﷺ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّمَا يَقُومُ الْمَأْمُومُونَ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ . قَالَ أَحْمَدُ : يَتَّبِعِي أَنْ تُقَامَ الصُّفُوفُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْإِمَامُ . لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كَانَتِ الصَّلَاةُ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . فَأَمَّا إِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ ، وَلَمْ يَعْلَمُوا قُرْبَهُ ، لَمْ يَقُومُوا ، لِمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> .

كَانَ فِي غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمُوا قُرْبَهُ ، لَمْ يَقُومُوا حَتَّى يَرَوْهُ . وَقِيلَ : لَا يَقُومُونَ إِذَا كَانَ الْإِنصَافُ

(١) في : باب متى يقوم الناس للصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٣/١ . وبمعناه أخرجه البخاري في : باب هل يخرج من المسجد لعله ، وباب إذا قال الإمام مكانكم حتى يرجع انتظروه ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٦٤/١ .

(٢) في : باب متى يقوم الناس للصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٢٢/١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ، وباب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً ... ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٦٤/١ . وأبو داود ، في : باب في الصلاة تقام ولم يأت الإمام .... ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٢٨/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر ، وباب كراهية أن ينتظر الناس الإمام ... ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٣٠٧/٢ ، ٧٤/٣ . والنسائي ، في : باب إقامة المؤذن عند خروج الإمام ، من كتاب الأذان ، وباب قيام الناس إذا رأوا الإمام ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٢٥/٢ ، ٦٣ . والدارمي ، في : باب متى يقوم الناس إذا أقيمت الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٤/٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ .

٣٧٨ - مسألة : ( ثُمَّ يُسَوَّى الْإِمَامُ الصُّفُوفَ ) وذلك مُسْتَحَبٌّ ، يَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَيَقُولُ : اسْتَوُوا ، رَحِمَكُمُ اللَّهُ . وعن يساره كذلك ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ ، وَلِمَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمًا ، فَقَالَ : هَلْ تَذَرِي لِمَ صُنِعَ هَذَا الْعُودُ ؟ قُلْتُ :

الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ ، حَتَّى يَرَوْهُ . وَذَكَرَهُ الْآجِرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ . وَقِيَامُ الْمَأْمُومِ عِنْدَ قَوْلِهِ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . مِنَ الْمَفْرَدَاتِ .

قوله : ثُمَّ يُسَوَّى الْإِمَامُ الصُّفُوفَ . هَكَذَا عِبَارَةٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ فِي كُتُبِهِمْ . وَقَالَ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، [ ٩٩/١ و ] « التَّسْهِيلُ » : وَيُسَوَّى الْإِمَامُ صَفَّهُ . إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛ أَنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ سُنَّةٌ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيُّ الدِّينِ وَجُوبُهُ . وَقَالَ : مُرَادٌ مِنْ حِكَاةِ إِجْمَاعًا اسْتِحْبَابُهُ ، لَا نَفْيٌ وَجُوبُهُ . وَذَكَرَ فِي « التُّكَيْتِ » الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ . وَقَالَ : هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْوُجُوبِ ؛ وَعَلَى هَذَا يُطْلَأُ الصَّلَاةُ بِهِ مَحَلُّ نَظَرٍ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَمْنَعَ الصَّحَّةَ ، وَيَحْتَمِلُ لَا . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، التَّسْوِيَةُ الْمُسْنَوْنَةُ فِي الصُّفُوفِ ، هِيَ مُحَاضَاةُ الْمَنَائِبِ وَالْأَكْمَبِ دُونَ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ تَرَاصُّ الصُّفُوفِ ، وَسَدُّ الْخَلَلِ الَّذِي فِيهَا ، وَتَكْمِيلُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ، فَلَوْ تَرَكَ الْأَوَّلُ ، كُرْهٌ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ . قَالَ فِي « التُّكَيْتِ » : هَذَا الْمَشْهُورُ ، وَهُوَ أَوَّلَى . وَعِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ تَطَوُّعُ الْإِمَامِ فِي مَوْضِعِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَقَامَهُ عَلَى تَرْكِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِلْمَأْمُومِينَ . وَأَطْلَقَ الْوُجْهَيْنِ فِي الْكِرَاهَةِ فِي « الْفُرُوعِ » . الثَّالِثَةُ ، قَالَ فِي « التُّكَيْتِ » : يَدْخُلُ فِي إِطْلَاقِ كَلَامِهِمْ ، لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ



لا والله . فقال : إن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة أخذَه بيمينه ، فقال : « اغتدِلُوا ، وسُوءُوا صُفُوفَكُمْ » . ثم أخذَه بيساره ، وقال : « اغتدِلُوا ، وسُوءُوا صُفُوفَكُمْ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وعنه قال : قال رسول الله ﷺ : « سُوءُوا صُفُوفَكُمْ ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

إذا مَشَى إلى الصَّفِّ الأوَّل ، فائتَه رَكْعَةً ، وإن ضَلَّى في الصَّفِّ المؤَخَّر ، لم تُغْنِهِ . قال : لكنْ هي في صُورَةٍ نَادِرَةٍ ، ولا يَبْعُدُ الْقَوْلُ بِالمُحَافَظَةِ على الرُّكْعَةِ الأخيرة ، وإن كان غَيْرُهَا مَشَى إلى الصَّفِّ الأوَّل . وقد يُقَالُ : يُحَافِظُ على الرُّكْعَةِ الأوَّلَى والأخيرة . وهذا كما قلنا : لا يَسْتَعْنَى إذا أتَى الصَّلَاةَ ؛ لِلخَبَرِ المشهور . قال الإمام أحمد : فَإِنَّ أَذْرَكَ التَّكْبِيرَةِ الأوَّلَى ، فلا يَأْسَ أَنْ يُسْرِعَ ، ما لم يَكُنْ عَجَلًا لِفَتْحِ . قال : وقد ظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُعْجَلُ لِإِذْرَاكِ الرُّكْعَةِ الأخيرة ، لكنْ هل تُقَيَّدُ المسأَلَتَانِ بِتَعَدُّرِ الجماعةِ ؟ فيه تَرَدُّدٌ . انتهى . قال في « الفروع » : وظاهرُ كلامِهِمْ ، بِحَافِظَتِهِ على الصَّفِّ الأوَّل ، وإن فائتَه رَكْعَةً . قال : وَيَتَوَجَّهُ المُحَافَظَةُ على الرُّكْعَةِ مِنْ نَصِّهِ : يُسْرِعُ إلى التَّكْبِيرَةِ الأوَّلَى . قال : والمُرَادُ مِنْ إِبْطَالِهِمْ إذا لم تُغْنِهِ الجماعةُ مُطْلَقًا ، وإلَّا حَافِظَ عليها ، فَيُسْرِعُ لها . انتهى . الرَّابِعَةُ ، الصَّفِّ الأوَّل ، وَيَبِينُ كُلُّ صَفٍّ لِلرَّجَالِ أَفْضَلُ . قال الأصحابُ : وكلُّمَا قَرَّبَ مِنَ الإمامِ فهو أَفْضَلُ . وكذا

(١) في : باب تسوية الصفوف ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٥٥ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣/٢٥٤ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب إقامة الصف من تمام الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١/١٨٤ ، ١٨٥ . ومسلم ، في : باب تسوية الصفوف وإقامتها . إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٢٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب تسوية الصفوف ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٥٥ . وابن ماجه ، في : باب إقامة الصفوف ، من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه ١/٣١٧ . والدارمي ، في : باب إقامة الصفوف ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٨٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/١٧٧ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ .

**فصل : قِيلَ لِأَحْمَدَ : قَبْلَ التَّكْبِيرِ تَقُولُ شَيْئًا ؟** قال : لا . يَعْنِي لَيْسَ قَبْلَهُ دُعَاءٌ مَسْنُونٌ ، إِذْ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ [ ١٨٠/١ ] ، وَلِأَنَّ الدُّعَاءَ يَكُونُ بَعْدَ الْعِبَادَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصَبْ ﴾ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴿ ١ ﴾ .

قُرْبُ الْأَفْضَلِ وَالصَّفِّ مِنْهُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَتَوَجَّهَ اخْتِمَالُ أَنْ يَبْعَثَ يَمِينَهُ لَيْسَ أَفْضَلُ مِنْ قُرْبِ يَسَارِهِ . قَالَ : وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُم . الْخَامِسَةُ ، قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : الْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ الْمَفْضُولِ وَالصَّلَاةُ مَكَانَهُ . قَالَ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » : يُؤَخَّرُ الصَّبِيَّانِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْإِثَارِ بِمَكَانِهِ ، فِي مَنْ سَبَقَ إِلَى مَكَانٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ . وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ ؛ مِنْهُمْ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمُوقِفِ . السَّادِسَةُ ، الصَّفِّ الْأَوَّلُ ؛ هُوَ مَا يَقْطَعُهُ الْمِنْبَرُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ ، وَالْمَرْوُذِيِّ ، وَغَيْرِهِمَا : الْمِنْبَرُ لَا يَقْطَعُ الصَّفِّ . وَعَنْهُ ، الصَّفِّ الْأَوَّلُ ؛ هُوَ الَّذِي يَلِي الْمِنْبَرُ وَلَمْ يَقْطَعُهُ . حَكَى هَذَا الْخِلَافَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : الْمُتَصَوِّصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الصَّفِّ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي يَلِي الْمُقْصُورَةَ ، وَمَا تَقْطَعُهُ الْمُقْصُورَةُ فَلَيْسَ بِأَوَّلٍ . نَقَلَهُ الْمَرْوُذِيُّ ، وَأَبُو طَالِبٍ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ وَغَيْرُهُمْ . ثُمَّ قَالَ : وَرَجَّحَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ بِكُلِّ حَالٍ . قَالَ : وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَصٍّ لِأَحْمَدَ بِهِ . انْتَهَى . مَعَ أَنَّهُ اخْتَارَهُ . السَّابِعَةُ ، لَيْسَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَقَبْلَ التَّكْبِيرِ دُعَاءٌ مَسْنُونٌ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بَيْنَهُمَا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ .

ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا ، .....

الشرح الكبير

٣٧٩ - مسألة : ( وَيَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا ) لَا تَنْعَقِدُ الصلاةُ إِلَّا بِقَوْلِ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وهو قولُ مالكٍ . وكان ابنُ مسعودٍ ، والثَّوْرِيُّ ، والشافعيُّ يَقُولُونَ : افْتِتَاحُ الصلاةِ التَّكْبِيرُ . وعليه عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ <sup>(١)</sup> قَدِيمًا وَحَدِيثًا ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ : تَنْعَقِدُ بِقَوْلِهِ : اللَّهُ الْأَكْبَرُ . لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَمْ تُغَيَّرْ عَنْ بَنِيَّتِهِ وَمَعْنَاهُ ، وَإِنَّمَا أَفَادَتِ التَّعْرِيفَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَنْعَقِدُ بِكُلِّ اسْمٍ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُ عَظِيمٌ . أَوْ كَبِيرٌ . أَوْ جَلِيلٌ . وَسُبْحَانَ اللَّهِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ . وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ : الْحَكَمُ <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لِلَّهِ عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ ، أَشْبَهَ قَوْلَهُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ لَا يَتَعَيَّنُ فِي أَوَّلِهَا لَفْظٌ ، كَذَلِكَ هَذَا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « تَحْرِمُهَا التَّكْبِيرُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلُهُ لِلْمُسَيِّءِ فِي

قوله : ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا . يَعْنِي ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ هَذَا اللَّفْظِ ، وَيَكُونُ مُرْتَبًا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يُجْزِئُهُ : اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَاللَّهُ الْأَعْظَمُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَجَزَمَ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » بِالْإِجْزَاءِ فِي : اللَّهُ الْأَكْبَرُ . وَقِيلَ :

(١) فِي م : « الْحَدِيث » .

(٢) فِي م : « الْحَاكَم » .

(٣) فِي : بَابُ فَرْضِ الرُّضَا ، وَبَابُ الْإِمَامِ بِحَدَثٍ بَعْدَمَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ آخِرِ رُكْعَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٥٠/١ ، ١٤٥ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطَّهْوَرُ ، مِنْ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ١٥٠/١ ، ٣٧٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مِفْتَاحِ الصَّلَاةِ الطَّهْوَرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١٠١/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مِفْتَاحِ الصَّلَاةِ الطَّهْوَرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١٧٥/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٢٣/١ ، ١٢٩ .

صَلَاتِهِ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَفِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَمْرِي حَتَّى يَضَعَ الطَّهَوْرَ مَوَاضِعَهُ ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ، وَيَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِقَوْلِهِ : « اللَّهُ أَكْبَرُ » . لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ عُدُولٌ

يُجْزِيهِ : الْأَكْبَرُ اللَّهُ ، أَوِ الْكَبِيرُ اللَّهُ ، أَوِ اللَّهُ الْكَبِيرُ . ذَكَرَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ » . وَقَالَ فِي « التَّعْلِيلِ » : أَكْبَرُ ، كَالْكَبِيرِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ أَبْلَغَ إِذَا قِيلَ : أَكْبَرُ مِنْ كَذَا . وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

تَسْبِيحُهُ : مِنْ شَرْطِ الْإِثْنَيْنِ بِقَوْلِ : اللَّهُ أَكْبَرُ . أَنْ يَأْتِيَ بِهِ قَائِمًا ، إِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فَرْضًا ، وَكَانَ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ ، فَلَوْ أَتَى بِنَعْصِيهِ رَاكِعًا ، أَوْ أَتَى بِهِ كُلَّهُ رَاكِعًا ، أَوْ كَبَّرَ قَاعِدًا ، أَوْ أَتَمَّهُ قَائِمًا ، لَمْ تَنْعَقِدْ فَرْضًا ، وَتَنْعَقِدْ نَفْلًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا تَنْعَقِدُ أَيْضًا . وَقِيلَ : لَا تَنْعَقِدُ مِمَّنْ كَمَّلَهَا رَاكِعًا فَقَطْ . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ . فَعَلِيَ الْأَوَّلُ ، يَذْرُؤُ الرُّكْعَةَ إِنْ كَانَ الْإِمَامُ فِي نَفْلِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَأْتِي حُكْمُ مَا لَوْ كَبَّرَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ... إلخ ، وباب حدثنا مسدد ، من كتاب الأذان ، وفي : باب من رد فقال عليك السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب إذا حدث ناسيًا في الأيمان ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ١٩٢/١ ، ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٦٩/٨ ، ١٦٩ . ومسلم ، في : باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٨/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٩٧/٢ . والنسائي ، في : باب فرض التكبيرة الأولى ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٩٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب إتمام الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٧/٢ .

(٢) في : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٨/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٩٥/٢ ، ٩٦ . والدارمي ، في : باب في الذي لا يتم الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٠/٤ .

عن ذلك حتى فارق الدنيا ، وقياسهم يَطلُّ بقوله <sup>(١)</sup> : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . ولا يصحُّ القياسُ على الخطبة ؛ لأنه لم يرد عن النبي ﷺ فيها لفظٌ بعينه في جميع خطبته <sup>(٢)</sup> ، ولا أمر به ، ولأنه يجوزُ فيها الكلامُ بخلاف الصلاة . وما قاله الشافعيُّ عُذُولٌ عن المنصوص ، فأشبه ما لوقال : الله العظيم . وقولهم : لم يُغَيَّرْ <sup>(٣)</sup> بَيَّتُهُ ولا معناه . ممنوعٌ ؛ لأنَّ التَّنْكِيرَ <sup>(٤)</sup> مُتَضَمِّنٌ لإضمارٍ أو تَقْدِيرٍ ، بخلاف التعريف ، فإنَّ معنى قوله : « الله أكبر » . أى : من كلِّ شيء . ولأنَّ ذلك لم يرد في كلامِ الله تعالى ، ولا في كلامِ رسوله ﷺ ، ولا في المتعارف من كلامِ الفُصَحَاءِ إلَّا كما ذكرنا ، فأُطْلِقَ لفظُ التَّنْكِيرِ يَنْصَرِفُ إليها دُونَ غيرها ، <sup>(٥)</sup> كما أنَّ إطلاَقَ لفظِ التَّسْمِيَةِ إنما يَنْصَرِفُ إلى قوله : « بِسْمِ اللَّهِ » دُونَ غيره ، وهذا يَدُلُّ على أنَّ غيرها <sup>(٥)</sup> لا يُساوِيها .

**فصل :** والتَّنْكِيرُ رُكْنٌ لَا تَتَعَقَّدُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهِ ، لَا يَسْقُطُ فِي عَمْدٍ وَلَا سَهْوٍ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ،

لِلرُّكُوعِ . أَوْ لغيرِهِ ، أَوْ سَمِعَ أَوْ حَمِدَ قَبْلَ اتِّتْقَالِهِ ، أَوْ كَمَّلَهُ بَعْدَ انْتِهَائِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ : <sup>الإِنصاف</sup> ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، وَيَرْكَعُ مُكَبِّرًا .

**فائدة :** لو زَادَ عَلَى التَّنْكِيرِ ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، أَوْ اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ ، أَوْ

(١) أى بقول المصل .

(٢) في م : « الخطبة » .

(٣) أى زيادة الألف واللام .

(٤) في الأصل : « التَّكْبِيرِ » .

(٥) سقط من : الأصل .

[١٨١/١] والزُّهْرِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ : مَنْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِاحِ ، أَجْزَأَتْهُ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ » . فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ بِدُونِهِ .

**فصل :** وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مُرْتَبًا ، فَإِنْ نَكَّسَهُ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ تَكْبِيرًا . وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَسْمِعَهُ نَفْسَهُ ، إِمَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ عَارِضٌ مِنْ طَرَشٍ ، أَوْ مَا يَمْنَعُ السَّمَاعَ ، فَيَأْتِي بِهِ بِحِثِّ لَوْ كَانَ سَمِيعًا أَوْ لَا عَارِضَ بِهِ سَمِيعَهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَحَلَّهُ اللِّسَانُ ، فَلَا يَكُونُ كَامِلًا بِدُونِ الصَّوْتِ ، وَالصَّوْتُ مَا يَتَأْتِي سَمَاعَهُ ، وَأَقْرَبُ السَّامِعِينَ إِلَيْهِ نَفْسُهُ ، فَمَتَى لَمْ يَسْمَعْهُ ، لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ أَتَى بِالْقَوْلِ . وَالرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ سَوَاءٌ فِيمَا ذَكَرْنَا .

**فصل :** وَيُسَبِّحُ التَّكْبِيرَ ، وَلَا يَمُدُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَدِّ ، فَإِنْ فَعَلَ بِحِثِّ لَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى ، مِثْلُ أَنْ يَمُدَّ الْهَمْزَةَ الْأُولَى فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَيَقُولُ : اللَّهُ . فَيَصِيرُ اسْتِفْهَامًا ، أَوْ يَمُدُّ أَكْبَرَ<sup>(١)</sup> . فَيَصِيرُ أَلْفًا ، فَيَتَقَى جَمْعُ كَبِيرٍ ، وَهُوَ الطَّبْلُ ، لَمْ يَجْزْ ؛ لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى . وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ . وَنَحْوَهُ ، لَمْ يُسْتَحَبَّ . نَصَّ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَانْعَقَدَتْ بِهِ الصَّلَاةُ .

وَأَجَلٌ . وَنَحْوَهُ ، كُرَّةٌ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ وَغَيْرُهُمْ : لَمْ يُسْتَحَبَّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَكَذَا قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالزِّيَادَةُ عَلَى التَّكْبِيرِ ، قِيلَ : بِجَوْزٍ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . [ ٩٩/١ ظ ] .

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَبِير » .

(٢) أَيْ : الْإِمَامُ أَحْمَدُ .

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا ، فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوَقْتِ كَبَّرَ بِلُغَتِهِ .  
المقنع

الشرح الكبير

٣٨٠ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا ، فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوَقْتِ كَبَّرَ بِلُغَتِهِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِ التَّكْبِيرُ بغيرِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهَا . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ، وَمُحَمَّدٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُجْزِيهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴾ <sup>(١)</sup> . وَهَذَا قَدْ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّصُوصِ ، وَهِيَ تَخَصُّصٌ مَا ذَكَرُوهُ . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ الْعَرَبِيَّةَ ، لَزِمَهُ تَعَلُّمُ التَّكْبِيرِ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ لَا تَصِحُّ بِدُونِهِ ، فَلَزِمَهُ تَعَلُّمُهُ ، كَالْقِرَاءَةِ . فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوَقْتِ ، كَبَّرَ بِلُغَتِهِ فِي أَظْهَرِ الْوَجْهَيْنِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ عَجَزَ عَنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ ، فَلَزِمَهُ الْإِثْبَانُ بِهِ <sup>(٢)</sup> بِغَيْرِهَا ، كَلَفِظَ النِّكَاحَ ، وَلِأَنَّ ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى يَحْصُلُ بِكُلِّ لِسَانٍ . وَالثَّانِي ، لَا يَصِحُّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » <sup>(٣)</sup> . وَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْأَخْرَسِ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ تَنَقُّدٌ بِهِ الصَّلَاةُ ، فَلَمْ يُجْزِ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ كَالْقُرْآنِ <sup>(٤)</sup> ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِ اللَّفْظِ ، أَوْ بَعْضِ الْحُرُوفِ ، أَتَى بِمَا يُمَكِّنُهُ ، كَمَنْ عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْفَاتِحَةِ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْهَا لَزِمَهُ تَعَلُّمُهَا . بِلَا إِزَاعٍ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ تَعَلُّمُهَا فِي مَكَانِهِ أَوْ مَا قَرَّبَ مِنْهُ فَقَطْ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : يَلْزِمُهُ وَلَوْ كَانَ بَادِيًا بَعِيدًا ، فَيَقْصِدُ الْبَلَدَ لَتَعَلَّمَهَا فِيهِ .

(١) سورة الأهل ١٥ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أي الصغير . انظر : طبقات الحنابلة ٢/٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٤) في م : « كَالْقِرَاءَةِ » .

**فصل :** فإن كان أخرس أو عاجزاً [١٨١/١] عن التكبير بكل لسان ، سقط عنه . وعليه تحريك لسانه . ذكره القاضي في « المُجَرَّد » (١) ؛ لأنَّ الصَّحِيحَ يَلْزَمُهُ التَّنطِقُ بِتَحْرِيكِ لِسَانِهِ ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَزِمَهُ

وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

قوله : فَإِنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوَقْتَ كَبَّرَ بِلُغَتِهِ . وكذا إن عجز . وهذا المذهب ، وعليه الجمهور ، وقطع به أكثرهم . وعنه ، لا يَكْبُرُ بِلُغَتِهِ . ذكرها القاضي في « التعليل » . واختاره الشريف أبو جعفر . نقله عنه القاضي أبو الحسين . وكذا حكم التسييح في الركوع والسجود وسؤال المعفرة والدعاء . قاله في « القاعدة العاشرة » ، وذكره في « المُحَرَّرِ » قولاً . وذكره الآمدي ، وابن تميم وجهاً . فعليه ، يَحْرُمُ بِلُغَتِهِ عَلَى الصَّحِيحِ . وقيل : يَجِبُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ . وعلى المذهب لو كان يعرف لغات ؛ فقال في « المُنَوَّرِ » : يَقْدَمُ السَّرْيَانِيُّ ، ثم الفارسي ، ثم التركي . وهذا الصحيح عند مَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ التَّرْكِيِّ وَالْهِنْدِيِّ . قال في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : فَإِنْ عَرَفَ لِسَانًا فَارِسِيًّا وَسَرْيَانِيًّا ، فَأَوْجَهُ ؛ الثَّالِثُ ، يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا ، وَيَقْدَمَانِ عَلَى التَّرْكِيِّ . وقيل : يُتَخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ التَّرْكِيِّ وَالْهِنْدِيِّ . قال في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : قُلْتُ : إِنْ لَمْ يَقْدَمَا عَلَيْهِ . وَأُطْلَقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ . وقال : ذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . قُلْتُ : وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ لَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ ، بَلْ أَطْلَقُوا ، فَيُجْزِئُهُ التَّكْبِيرُ بِأَيِّ لُغَةٍ أَرَادَ .

(١) ذكر حاجي خليفة أن المجرّد أن المجرّد في الأصول . وذكر ابن أبي يعلى أن المجرّد في المذهب . انظر : كشف الظنون ١٥٩٣ ، وطبقات الخنابلة ٢/٢٠٥ .



وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ ، ..... المقتنع

الْآخَرُ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ عَجَزَ عَنْهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ فِي مَوْضِعِهِ كَالْقِرَاءَةِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ مَعَ التَّكْبِيرِ ، ضَرُورَةٌ تَوْقُفُ التَّكْبِيرِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا سَقَطَ التَّكْبِيرُ سَقَطَ مَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ ، كَمَنْ سَقَطَ عَنْهُ الْقِيَامُ ، سَقَطَ عَنْهُ التَّهَوُّضُ إِلَيْهِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ . وَلِأَنَّ<sup>(٢)</sup> تَحْرِيكَ لِسَانِهِ بغيرِ النَّطْقِ مُجَرَّدُ عَبَثٍ ، فَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِهِ ، كَالْعَبَثِ بِسَائِرِ جَوَارِحِهِ .

٣٨١ - مسألة : ( وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ ) لِيَسْمَعَ الْمَأْمُومُونَ

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ كَانَ أَخْرَسَ أَوْ مَقْطُوعَ اللِّسَانِ ، كَبُرَ بَقْلُهُ ، وَلَا يُحْرَكُ لِسَانُهُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَلَوْ قِيلَ بِطُلَانِ الصَّلَاةِ بِذَلِكَ ، كَانَ أَقْوَى . وَقِيلَ : يَجِبُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، فَإِنْ عَجَزَ ، أَشَارَ بِقَلْبِهِ . وَكَذَا حُكْمُ الْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ وَنَحْوِهِ . وَقِيلَ : لَا يُحْرَكُ لِسَانُهُ إِلَّا فِي التَّكْبِيرِ فَقَطْ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفُ . الثَّانِيَةُ ، الْحُكْمُ فِي مَنْ عَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ بِالْعَرَبِيَّةِ فِي كُلِّ ذِكْرِ مَفْرُوضٍ ، كَالْتَشَهُدِ الْآخِرِ وَالسَّلَامِ وَنَحْوِهِ ، كَالْحُكْمِ فِي مَنْ عَجَزَ عَنِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِالْعَرَبِيَّةِ ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ بِلُغَتِهِ . وَأَمَّا الْمُسْتَحَبُّ ، فَلَا يُتَرَجِّمُ عَنْهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : إِنْ لَمْ يُحْسِنِ بِالْعَرَبِيَّةِ ، أَتَى بِهِ بِلُغَتِهِ .

تنبيه : قوله : وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ ، وَيُسِرُّ غَيْرُهُ بِهِ . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ

(١) في : المقتنع ١٣٠/٢ .

(٢) في الأصل : « لِأَنَّ » . بدون الواو .

وَيُسِرُّ غَيْرُهُ بِهِ وَبِالْقِرَاءَةِ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ .

المفتح

فِيكَبِّرُوا بِتَكْبِيرِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِسْمَاعُهُمْ ، جَهَرَ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ لِيُسْمِعَهُمْ ، أَوْ يُسْمِعَ مَنْ لَا يُسْمِعُهُ الْإِمَامُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ ، فَإِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ لِيُسْمِعَنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

الشرح الكبير

٣٨٢ - مسألة : ( وَيُسِرُّ غَيْرُهُ بِهِ وَبِالْقِرَاءَةِ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ ) لَا يُسْتَحَبُّ لغير الإمام الجهر بالتكبير ؛ لَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَرُبَّمَا لَبَسَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ ، إِلَّا أَنْ يَحْتَاجَ إِلَى الْجَهْرِ بِالتَّكْبِيرِ ؛ لِيُسْمِعَ الْمَأْمُومِينَ ، كَمَا ذَكَرْنَا . وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُكَبِّرَ بَحِثٍ يُسْمِعُ نَفْسَهُ ، وَكَذَلِكَ الْقِرَاءَةُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا بِذَوْنِ ذَلِكَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا .

لِلْإِمَامِ الْجَهْرُ بِالتَّكْبِيرِ كُلَّهُ ، وَيُكْرَهُ لغيره الجهر به مِنْ غير حاجة ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ حَاجَةٌ لَمْ يُكْرَهُ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِ إِذْنِهِ وَبِالتَّحْمِيدِ .

الإنصاف

قوله : وَبِالْقِرَاءَةِ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَجْهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ السِّرِّ وَفِي التَّكْبِيرِ ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقُطِعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْأَكْبَفَاءُ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب التمام المأموم بالإمام ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠٩/١ . ولم نجده عند البخاري ، وأخرجه أيضا النسائي ، في : باب الائتمام بمن يأتي بالإمام ، من كتاب الإمامة . المجتبى ٦٦/٢ . وينحوه عن عائشة ، أخرجه البخاري ، في : باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، وباب الرجل يأتي بالإمام ويأتي الناس بالمأموم ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٦٩/١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ . ومسلم ، في : باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣١/١ - ٣١٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء إذا صلى الإمام قاعدا فجلسوا قعودا ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٥٧/٢ ، ١٥٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٨٩/١ - ٣٩١ .

الشرح الكبير

**فصل :** وعليه أن يَأْتِيَ بالتَّكْبِيرِ قَائِمًا ، فَإِنْ انْحَنَى إِلَى الرُّكُوعِ بِحَيْثُ يَصِيرُ رَاكِعًا قَبْلَ انْهَاءِ التَّكْبِيرِ ، لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَتْ قَرْضًا ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ فِيهَا وَاجِبٌ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً فَظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي أَنَّهَا تَنْعَقِدُ ، فَإِنَّهُ قَالَ (١) : إِنْ كَبَّرَ فِي الْفَرِيضَةِ فِي حَالِ انْحِنَائِهِ إِلَى الرُّكُوعِ ، انْعَقَدَتْ نَفْلًا ؛ لِسُقُوطِ الْقِيَامِ فِيهِ ، فَإِذَا تَعَذَّرَ الْفَرَضُ ، وَقَعَتْ نَفْلًا ، كَمَنْ أَحْرَمَ بِفَرِيضَةٍ فَبَانَ قَبْلَ وَقْتِهَا . قَالَ شَيْخُنَا (٢) : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَنْعَقِدَ النَّافِلَةُ إِلَّا أَنْ يُكَبَّرَ فِي حَالِ قِيَامِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الرُّكُوعِ غَيْرُ صِفَةِ الْقُعُودِ ، وَلَمْ يَأْتِ بِالتَّكْبِيرِ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَلِأَنَّ عَلَيْهِ الْإِثْبَانَ بِالتَّكْبِيرِ قَبْلَ وُجُودِ الرُّكُوعِ مِنْهُ .

**فصل :** وَلَا يُكَبَّرُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَفْرُغَ إِمَامُهُ مِنَ التَّكْبِيرِ . [ ١٨٢/١ ]  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُكَبَّرُ مَعَهُ ، كَمَا يَرْكَعُ مَعَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا

بِالْإِثْبَانِ بِالْخُرُوفِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا . وَذَكَرَهُ وَجَّهًا فِي الْمَذْهَبِ . قُلْتُ : وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ . وَاعْتَبَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ سَمَاعَ مَنْ يَقْرُئُهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ ، كَطَّلَاقٍ وَغَيْرِهِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ .

**تنبيه :** مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ : بِقَدْرِ مَا يُسْمِعُ نَفْسَهُ . إِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَانِعٌ ، كَطَرَشٍ أَوْ أَصْوَاتٍ يَسْمَعُهَا تَمْنَعُهُ مِنْ سَمَاعِ نَفْسِهِ ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ مَانِعٌ ، أَتَى بِهِ ، بِحَيْثُ يَخْصُلُ السَّمَاعُ مَعَ غَدَمِ الْمُعَارِضِ .

(١) سقط من : م .

(٢) في : المغنى ١٣٠/٢ .



وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ مَمْدُودَةً الْأَصَابِعِ ، مَضْمُومَةً بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ، أَوْ إِلَى قُرُوعِ أَذُنَيْهِ ،

يَصِحُّ ، فَإِنَّ أَجْزَاءَ الشَّيْءِ تُضَافُ إِلَيْهِ ، كَيْدَ الْإِنْسَانِ وَسَائِرِ أَطْرَافِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٨٣ - مسألة : ( ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ مَمْدُودَةً الْأَصَابِعِ مَضْمُومًا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ أَوْ إِلَى قُرُوعِ أَذُنَيْهِ ) رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ مُسْتَحَبٌّ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَمْ<sup>(١)</sup> يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ . قَرَوَى ابْنُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بَهُمَا مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ، وَبَعْدَ

قوله : وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ . هذا المذهبُ ، وعليه جماهيرُ الإنصافِ الأصحابِ . وعنه ، يَرْفَعُهُمَا قَبْلَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ وَيُخَفِّضُهُمَا بَعْدَهُ . وَقِيلَ : يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ .

قوله : مَمْدُودَةً الْأَصَابِعِ ، مَضْمُومًا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . هذا المذهبُ ، وعليه الأصحابُ . وعنه ، مُفَرَّقَةٌ .

فائدة : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِبُطُونِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ الْقِبْلَةَ حَالَ التَّكْبِيرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : قَائِمَةٌ حَالَ الرَّفْعِ وَالْحَطِّ . وَذَكَرَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ النَّاطِمُ :

= ٣٨٢ ، ٣٨١ . كما أخرجه أبو داود ، في : تَشْمِيتِ الْعَاطِسِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢١٣/١ . وَابْنُ إِسْمَاعِيلَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٤٧/٥ ، ٤٤٨ .  
(١) فِي م : ١٧١ .

مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَلَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
 وَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي رَفْعِهِمَا إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ أَوْ إِلَى <sup>(٢)</sup> قُرُوعِ أُذُنَيْهِ ، يَعْنِي أَنَّهُ  
 يَنْتَعِلُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ ؛ لِأَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ رُوِيَ عَنْ رَسُولِ  
 اللَّهِ ﷺ ، فَالرَّفْعُ إِلَى الْمَنْكِبَيْنِ قَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، وَرَوَاهُ عَلِيٌّ ،  
 وَأَبُو هُرَيْرَةَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَالرَّفْعُ إِلَى حَذْوِ الْأُذُنَيْنِ رَوَاهُ

### وَلِلْيَسْتِ لَا لِلْأُذُنِ وَاجِبٌ بِأَجْوَدَ

قوله : إِلَى حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ وَإِلَى قُرُوعِ أُذُنَيْهِ . هَذَا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ . يَعْنِي ، أَنَّهُ  
 يُخَيَّرُ . وَاشْتَارَهُ الْحَرْقِيُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْجَامِعِ  
 الصَّغِيرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ،  
 وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « ابْنِ رَزِينِ » ، وَقَالَ : لَا خِلَافَ فِيهِ ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء ، وباب رفع اليدين إذا كبر  
 وإذا ركع وإذا رفع ، وباب إلى أين يرفع يديه ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١/١٨٧ ، ١٨٨ .  
 ومسلم ، في : باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح  
 مسلم ٢/٢٩٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين في الصلاة ، وباب افتتاح الصلاة ، وباب من ذكر  
 أنه يرفع يديه إذا قام من السنتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٢ . والترمذي ، في :  
 باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع ، وباب ما جاء في وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة  
 الأحوذ ١/٥٦ ، ٩٨ - ١٠٠ . والنسائي ، في : باب العمل في افتتاح الصلاة ، وباب رفع اليدين قبل  
 التكبير ، وباب رفع اليدين حذو المنكبين ، من كتاب افتتاح الصلاة ، وفي : باب رفع اليدين حذو المنكبين عند  
 الرفع من الركوع ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب رفع اليدين للقيام إلى الركعتين الآخرين حذو المنكبين ، من  
 كتاب السهو . المجتبى ٢/٩٣ ، ٩٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٤/٣ . وابن ماجه ، في : باب رفع اليدين إذا ركع ، وإذا  
 رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٧٩ . والدارمي ، في : باب رفع اليدين  
 من الركوع والسجود وباب القول بعد رفع الرأس من الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٨٥ ،  
 ٣٠٠ . والإمام مالك ، في : باب افتتاح الصلاة ، من كتاب التذلل . الموطأ ١/٧٥ - ٧٧ . والإمام أحمد ، في :  
 المسند ٨/١٨ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٧ .  
 (٢) سقط من : م .

واِثْلُ بَنِ حُجْرٍ ، وَمَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ بِهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّ مَيْلَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْأَوَّلِ أَكْثَرُ ؛ لِكَثْرَةِ رُوَايَتِهِ وَقُرْبِهِمْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَجَوَزَ الْآخَرُ ؛ لَصِحَّةِ رِوَايَتِهِ ، فَذَلَّلَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا وَهَذَا .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَمُدَّ أَصَابِعَهُ وَقْتَ الرَّفْعِ ، وَيَضُمُّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا <sup>(٢)</sup> .

وغيرهم . قال في « الفروع » : وهو أشهر . وقدمه في « التلخيص » . وعنه ، الإنصاف ، يرفعهما إلى حذو منكبيه فقط . وهو المذهب . قال الزركشي : هو المشهور . وجزم به في « الوجيز » ، و « التسهيل » ، و « المذهب الأحمد » ، و « المنور » ، و « المتتبع » ، و « نظم النهاية » ، وغيرهم . وقدمه في

(١) حديث وإثل بن حجر ، أخرجه مسلم ، في : باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ... من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠١/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٦/١ ، ١٦٧ . والنسائي ، في : باب موضع الإبهامين عند الرفع ، وباب رفع اليدين مدا ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ٩٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١٦/٤ .

وحديث مالك بن الحويرث ، أخرجه مسلم ، في : باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ... من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٣/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب رفع اليدين حوال الأذنين ، من كتاب الإمامة ، وفي : أول كتاب الافتتاح . المجتبى ٩٤/٢ ، ٩٥ . وابن ماجه ، في : باب رفع اليدين إذا ركع ، من كتاب الإقامة . سنن ابن ماجه ٢٧٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٦/٣ ، ٤٣٧ ، ٥٣/٥ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٧٣/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٣٩/٢ . والنسائي ، في : باب رفع اليدين مدا ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٩٥/٢ . وابن ماجه ، في : باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٧٩/١ ، ٢٨٠ . والدارمي ، في : باب رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٥/٢ ، ٤٣٤ ، ٥٠٠ .

وقال الشافعي : [ ١٨٢/١ ] السُّنَّةُ أَنْ يُفَرَّقَ أَصَابِعُهُ . وقد رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْشُرُ أَصَابِعَهُ لِلتَّكْبِيرِ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَيْنَاهُ . وَحَدِيثُهُمْ خَطَأٌ ، قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . ثُمَّ لَوْ صَحَّ كَانَ مَعْنَاهُ الْمَدُّ . قَالَ أَحْمَدُ : أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ قَالُوا : هَذَا الضَّمُّ . وَضَمُّ أَصَابِعِهِ . وَهَذَا النَّشْرُ . وَمَدُّ أَصَابِعِهِ . وَهَذَا التَّفْرِيقُ . وَفَرَّقَ أَصَابِعَهُ . وَلِأَنَّ النَّشْرَ لَا يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ ، كَنَشْرِ الثَّوبِ .

**فصل :** وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ الرَّفْعِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ ، فَإِذَا انْقَضَى التَّكْبِيرُ حَطَّ يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ لِلتَّكْبِيرِ ، فَكَانَ مَعَهُ . فَإِنْ نَسِيَ رَفَعَ الْيَدَيْنِ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ التَّكْبِيرِ ، لَمْ يَرْفَعْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتَ مَحَلُّهَا . وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي أَثْنَاءِ التَّكْبِيرِ رَفَعَهُمَا ؛ لِبَقَاءِ مَحَلِّهِ ، فَإِنْ لَمْ يُكْمَلْ رَفْعُ الْيَدَيْنِ إِلَى الْمُنَكَّبَيْنِ رَفَعَهُمَا قَدْرَ الْإِمْكَانِ . وَإِنْ أَمَكَّنَهُ رَفْعُ إِحْدَاهُمَا حَسْبُ ،

« الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَعَنْهُ ، إِلَى فُرُوعِ أُذُنَيْهِ . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ ، وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَعَنْهُ ، إِلَى صَدْرِهِ . وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ ، يُجَاوِزُ بِهِمَا أُذُنَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ : يَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِبْهَامَيْهِ عِنْدَ شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » وَقَالَ : أَوْمَأَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : وَالْأَوَّلَى أَنْ يَحَاذِيَ بِمَنْكِبَيْهِ كُوعَيْهِ ، وَبِإِبْهَامَيْهِ

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب ماجاء فی نشر الأصابع عند التکبیر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ٣٩/٢ .

(٢) عبارة الترمذی عقب إیراده حديث « رفع يديه مداً » : وهذا أصح من حديث يحيى بن يمان [ یعنی : ينشر أصابعه ] ، وحديث يحيى بن يمان خطأ .



ثُمَّ يَضَعُ كَفَّ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى كَوْعِ الْيُسْرَى ، .....  
 المنع

الشرح الكبير  
 رَفَعَهَا ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (١) .  
 فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ رَفَعُهُمَا إِلَّا بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمَسْنُونِ ، رَفَعَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالسُّنَّةِ  
 وَزِيَادَةً مَغْلُوبٍ عَلَيْهَا . وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَإِنْ كَانَتْ يَدَاهُ فِي ثَوْبِهِ ،  
 رَفَعَهُمَا بَحِثَ يُمْكِنُ ؛ لِمَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ  
 فِي الشِّتَاءِ ، فَرَأَيْتُ أَصْحَابَهُ يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي ثِيَابِهِمْ فِي الصَّلَاةِ . وَفِي  
 رِوَايَةٍ ، قَالَ : ثُمَّ جِئْتُ فِي زَمَانٍ فِيهِ بَرْدٌ شَدِيدٌ ، فَرَأَيْتُ النَّاسَ عَلَيْهِمْ جُلُ  
 الثِّيَابِ ، تَتَحَرَّكُ أَيْدِيهِمْ تَحْتَ الثِّيَابِ . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٢) . وَفِيهِ : فَرَأَيْتُهُمْ  
 يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِلَى صُدُورِهِمْ (٣) . وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ النَّافِلَةِ وَالْفَرِيضَةِ ،  
 وَالْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُتَفَرِّدِ ؛ لِعُمُومِ الْأَخْبَارِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٨٤ - مسألة : ( ثُمَّ يَضَعُ كَفَّ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى كَوْعِ الْيُسْرَى ،

شَحْمَتِي أُذُنِي ، وَبِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ فُرُوعَ أُذُنِيهِ .  
 الإنصاف

فَالْتَدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ( ١٠٠/١ ) وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ أَنْ تَكُونَا  
 فِي حَالِ الرَّفْعِ مَكْشُوفَتَانِ ، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ هُنَا فِي الدُّعَاءِ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ :  
 رَفَعَ الْيَدَيْنِ إِشَارَةً إِلَى رَفْعِ الْحِجَابِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ ، كَمَا أَنَّ السَّيَّابَةَ إِشَارَةٌ إِلَى  
 الْوَحْدَانِيَّةِ .

قوله : ثُمَّ يَضَعُ كَفَّ يَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى كَوْعِ الْيُسْرَى . هذا المذهب . نص

(١) تقدم تحريجه في ٣٦٣/١ .

(٢) في : باب رفع اليدين في الصلاة ، وباب افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٧/١ ،  
 ١٦٨ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣١٨/٤ .

(٣) في باب رفع اليدين السابق ، صفحة ١٦٧ .

وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سِرِّهِ ، ..... المتع

الشرح الكبير وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سِرِّهِ ( وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ مَسْنُونٌ ، رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالتَّحَفِي ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ عَنْ مَالِكٍ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ إِزْسَالُ الْيَدَيْنِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَالْحَسَنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى قَبِيصَةُ بْنُ هَلْبٍ <sup>(١)</sup> ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ [ ١٨٣/١ ] وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ . وَعَنْ غُطَيْفٍ <sup>(٣)</sup> ، قَالَ : مَا تَسَيَّيْتُ مِنَ الْأَشْيَاءِ فَلَمْ أَتَسَّ أَنْتَى رَأَيْتُ

الإنياف عليه ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » : ثُمَّ يُرْسِلُهُمَا ، ثُمَّ يَضَعُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، يَضَعُ بَعْضُ يَدِهِ عَلَى الْكَفِّ وَبَعْضُهَا عَلَى الذَّرَاعِ . وَحَزَمَ بِعِثْلِهِ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » ، وَزَادَ ، وَالرُّسُفَ وَالسَّاعِدَ . قَالَ : وَيَقْبِضُ بِأَصَابِعِهِ عَلَى الرُّسُفِ . وَفَعَلَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ .  
فائدة : مَعْنَى ذَلِكَ ؛ ذَلَّ بَيْنَ يَدَيْ عِزِّ . نَقَلَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الرَّقْمِيُّ <sup>(٤)</sup> عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .

قوله : وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سِرِّهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ .

- (١) قَبِيصَةُ بْنُ هَلْبٍ بَزِيدُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ قَتَادَةَ الطَّائِي رَوَى عَنْ أَبِيهِ ، وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ سَمَّاكٍ بِنِ حَرْبٍ . مِثْزَابُ ٣٥٠/٨ .  
(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ . مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٥٣/٢ .  
كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهٍ ٢٦٦/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٢٦/٥ ، ٢٢٧ .  
(٣) غُطَيْفٌ ، وَيُقَالُ : غَضِيفٌ بِنِ الْحَارِثِ بْنِ زُنَيْمٍ ، الْكِنْدِيُّ ، الشَّامِيُّ ، أَبُو أَسْمَاءِ الْحَمَصِيُّ .  
مُخْتَلَفٌ فِي صَحْتِهِ . مَاتَ فِي زَمَنِ مِرْوَانَ بِنِ الْحَكَمِ فِي فَتْنَتِهِ . مِثْزَابُ التَّهْذِيبِ ٢٤٨/٨ - ٢٥٠ .  
(٤) أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بِنِ حَيَّانِ الرَّقْمِيُّ ، رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . طَبَقَاتُ الْخَتَابَةِ ٨٤/١ .

رسول الله ﷺ ، واضعاً يمينه على شماله في الصلاة . من « المُسْنَدِ » <sup>(١)</sup> . وَيَضَعُهُمَا عَلَى كُوعِهِ ، أَوْ قَرِيئاً مِنْهُ ؛ لِمَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، أَنَّهُ وَصَفَ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ فِي وَصْفِهِ : ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرُّسْفَ ، وَالسَّاعِدِ <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَيَجْعَلُهُمَا تَحْتَ سُرَّتِهِ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَالتَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مِنْ السُّنَّةِ وَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّمَالِ تَحْتَ السُّرَّةِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَضَعُهُمَا فَوْقَ السُّرَّةِ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي ، فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى صَدْرِهِ ، إِحْدَاهُمَا عَلَى <sup>(٤)</sup> الْأُخْرَى <sup>(٥)</sup> . وَعَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَرُوءٍ ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ وَاسِعٌ .

وعنه ، يَجْعَلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُخَيَّرُ . اخْتَارَهُ صَاحِبُ « الْإِزْشَادِ » ، الْإِنصَافُ ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وَعَنْهُ ، يُرْسِلُهُمَا مُطْلَقًا إِلَى جَانِبَيْهِ . وَعَنْهُ ، يُرْسِلُهُمَا فِي الثَّقَلِ دُونَ الْفَرَضِ . زَادَ فِي « الرَّعَايَةِ » فِي الرُّوَايَةِ ، الْجِنَازَةَ مَعَ الثَّقَلِ . وَثَقُلَ عَنِ الْحَلَالِ أَنَّهُ أَرْسَلَ يَدَيْهِ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ .

(١) ١٠٥/٤ ، ٢٩٠/٥ .

(٢) أخرجه النسائي ، في : باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة ، من كتاب الافتتاح . الجنبى ٩٨/١ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٧٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٠/١ .

(٤) في م : إلى .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٧/١ .

وَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، .....

٣٨٥ - مسألة : ( وَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ) وذلك مُسْتَحَبٌّ ؛ لأنه أَخْشَعُ لِلْمُصَلِّي ، وَأَكْفُ لِنَظَرِهِ . قال مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَغَيْرُهُ <sup>(١)</sup> ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> . هُوَ أَنْ لَا يَرْفَعَ بَصَرَهُ عَنْ مَوْضِعِ سُجُودِهِ . قال أَبُو هُرَيْرَةَ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا نَزَلَ : ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ . رَمَوْا بِأَبْصَارِهِمْ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ <sup>(٣)</sup> .

قوله : وَيَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ النَّظَرَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ مُسْتَحَبٌّ فِي جَمِيعِ حَالَاتِ الصَّلَاةِ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَتَبِعَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، إِلَّا حَالَ إِشَارَتِهِ فِي التَّشَهُّدِ ، فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى سَبَائِثِهِ .

فائدة : الذي يَظْهَرُ ، أَنَّ مُرَادَ مَنْ أَطْلَقَ فِي هَذَا الْبَابِ ، غَيْرُ صَلَاةِ الْخَوْفِ إِذَا كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِمْ ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْعَدُوِّ ، وَكَذَا إِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ ، أَوْ كَانَ خَائِفًا مِنْ سَيْلٍ ، أَوْ سَبْعٍ ، أَوْ قَوْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، أَوْ ضِيَاعِ مَالِهِ ، وَشِبْهِ ذَلِكَ مِمَّا يَخْصُلُ لَهُ بِهِ ضَرَرٌ إِذَا نَظَرَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَنْظُرُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِمْ ، بَلْ لَا يُسْتَحَبُّ . وَلَوْ قِيلَ بِتَخْرِيمِ ذَلِكَ لَكَانَ قَوِيًّا ، بَلْ لَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ . وَهَذَا فِي النَّظَرِ هُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ ، فَإِنَّ فِعْلَ ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ مُسْتَحَبٌّ ، فَلَا يَتْرَكَ الْوَاجِبُ لِأَمْرِ مُسْتَحَبٍّ . وَهُوَ وَاضِحٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَعُرْوَةٌ » .

(٢) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ٢ .

(٣) انظر : تَقْسِيمُ الطَّبْرِيِّ ٢/١٨ .

ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ .

الشرح الكبير

٣٨٦ - مسألة : ( ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ) الاستِفتاحُ من سنن الصلاة ، في قول أكثر أهل العلم ، وكان مالك لا يراه ، بل يُكَبِّرُ وَيَقْرَأُ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ<sup>(١)</sup> يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَفْتِحُ بِمَا سَنَدُكَرُهُ ، وَعَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَكَانَ<sup>(٣)</sup> عُمَرُ يَسْتَفْتِحُ بِهِ صَلَاتَهُ ، يَجْهَرُ بِهِ لِيَسْمَعَهُ النَّاسُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ . وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَرَادَ بِهِ الْقِرَاءَةَ ، كَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى :

الإنصاف

قوله : ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ . هذا الاستِفتاحُ هو المُسْتَحَبُّ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَجُمْهُورِ أَصْحَابِهِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَاخْتَارَ الْآجُرِّيُّ الاستِفتاحَ بِخَبِيرٍ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما يقول بعد التكبير ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٨٩/١ . ومسلم ، في : باب حجة من قال لا يجهر بالسملة . من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٩/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٠/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين ، من أبواب الصلاة . غارضة الأحوذى ٤٥/٢ . والنسائي ، في : باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب الانتاح . المجتبى ١٠٤/٢ . وابن ماجه ، في : باب افتتاح القراءة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٦٧/١ . والدارمي ، في : باب كراهية الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٣/١ . والإمام مالك ، في : باب العمل في القراءة ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٨/١ . والإمام أحمد ، في : للمسنند ١٠١/٣ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٣٣ ، ٢٥٥ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ .

(٣) في الأصل : وكان .

« قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ »<sup>(١)</sup> . وَفَسَّرَهُ بِالْفَاتِحَةِ ،  
مِثْلَ قَوْلِ عَائِشَةَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ [ ١٨٣/١ ط ] يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ،  
وَالْقِرَاءَةِ بِـ « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »<sup>(٢)</sup> . وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى هَذَا ؛ لِمَا  
ذَكَرْنَا مِنْ فِعْلِ عُمَرَ ، وَهُوَ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ أَنَسٌ .

**فصل :** وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، الْاسْتِفْتَاُ الَّذِي ذَكَرْنَا ، وَقَالَ :  
لَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَفْتَحَ بَعْضُ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْاسْتِفْتَاَحِ ، كَانَ  
حَسَنًا . وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ  
الْحَطَّابِ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ  
التِّرْمِذِيُّ : وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ . وَذَهَبَ  
الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ إِلَى الْاسْتِفْتَاَحِ بِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ ، ثُمَّ قَالَ : « وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ  
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي

كُلَّهُ . وَهُوَ : وَجَّهْتُ وَجْهِي ، إِلَى آخِرِهِ . وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ ، وَالشَّيْخُ نَقِيُّ الدِّينِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجوب قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ  
٢٩٧/١ ، ٢٩٦/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاتِهِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو  
دَاوُدَ ١٨٨/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ فَضْلِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، مِنْ أَبْوَابِ التَّفْسِيرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦٩/١ ،  
٧٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَرَكَ قِرَاءَةَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِفْتَاَحِ . الْمُجْتَبَى  
١٠٥/٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ ثَوَابِ الْقُرْآنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ١٢٤٣/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ،  
فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ بِالْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ النِّدَاءِ . الْمُوطَأُ ٨٤/١ ، ٨٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ،  
فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤١/٢ ، ٢٨٥ ، ٤٦٠ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْاِحْتِدَالِ فِي السُّجُودِ وَوَضْعِ الْكَفَّيْنِ عَلَى الْأَرْضِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحٌ  
مُسْلِمٌ ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ  
أَبُو دَاوُدَ ١٨٠/١ ، ١٨١ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اِفْتِتَاَحِ الْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ  
٢٦٧/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١/٦ ، ١٧١ ، ١٩٤ ، ٢٨١ .

وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ ، وَأَنَا  
أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ  
نَفْسِي ، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي ، فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا ، إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ  
إِلَّا أَنْتَ ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ ، لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ ،  
وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا ، لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ ، لِيَبَكِّكَ وَسَعْدَيْكَ ،  
وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا  
وَتَعَالَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » . رواه مسلم ، وأبو داود<sup>(١)</sup> . وعن  
أبي هريرة ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا كَبَّرَ (٢) فِي الصَّلَاةِ أَسَكَّتْ  
إِسْكَاتَهُ . حَسِبْتُهُ<sup>(٣)</sup> قال : هُنْهَ . بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ، قُلْتُ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ إِسْكَاتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ ، مَا تَقُولُ ؟ قال :  
« أَقُولُ : اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ ، كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ  
وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا تَقْنِي الثُّوبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ،

جَمَعَهُمَا . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقْنِي الدِّينَ أَيْضًا ، أَنَّهُ يَقُولُ هَذَا تَارَةً وَهَذَا أُخْرَى . قُلْتُ : الْإِنْصَافُ  
وَهُوَ الصَّوَابُ ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم  
٥٣٤/١ - ٥٣٦ . وأبو داود ، في : باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ، من كتاب الصلاة . سنن أبي  
داود ١٧٥/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب عصمة الذكر ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى  
٣٠٦ ، ٣٠٥/١٢ . والنسائي ، في : باب نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة ، من كتاب  
الافتتاح . المجتبى ١٠٠/٢ ، ١٠١ . والدارمي ، في : باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة .  
سنن الدارمي ٢٨٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٤/١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .  
(٢) (٢-٢) في : د : سكت .  
(٣) (٢) في : م : حسة .

اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالثَّلْجِ وَالْمَاءِ وَالْبَرْدِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .  
 وإِذَا اخْتَارَ أَحَدُ ، رَجَمَهُ اللَّهُ ، الِاسْتِفْتَاخَ الْأَوَّلَ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ،  
 قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ ، قَالَ : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ  
 وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ ، وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ » . رَوَاهُ أَبُو  
 دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
 مِثْلَهُ ، مِنْ [ ١٨٤/١ ] رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَاهُ أَنَسُ أَيْضًا <sup>(٤)</sup> .  
 وَعَمِلَ بِهِ عُمَرُ بْنُ يَزِيدٍ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>(٥)</sup> . فَلِذَلِكَ اخْتَارَهُ

(١) أخرجه البخاري، في: باب ما يقول بعد التكبير، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١٨٩/١. ومسلم، في: باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٤١٩/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب السكينة عند الافتتاح، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٨٠/١. والنسائي، في: باب الوضوء بالثلج، من كتاب الطهارة، وفي: باب الوضوء بماء الثلج، من كتاب المياه، وفي باب سكوت الإمام بعد افتتاح الصلاة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ٤٥٠/١، ١٤٣، ٩٩/٢. وابن ماجه، في: باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٦٤/١، ٢٦٥. والدارمي، في: باب في السكتين، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٨٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٣١/٢، ٤٩٤، ٣٥٧/٣، ٣٨١/٤، ١١/٥، ٢٣/٦، ٢٨، ٢٠٧، ٥٧.

(٢) أخرجه أبو داود، في: باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٧٩/١. وابن ماجه، في: باب افتتاح الصلاة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٦٥/١. والترمذي، في: باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ٤١/٢، ٤٢. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٢٣٠/٦، ٢٥٤.

(٣) أخرجه النسائي، في: باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة، من كتاب الافتتاح. المجتبى ١٠٢/٢. والترمذي، في: باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحمدي ٤١/٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٧٩/١.

(٤) أخرجه الدارقطني، في: باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ٣٠٠/١.

(٥) انظر الباب السابق في سنن الدارقطني ٢٩٩/١، ٣٠٠.



ثُمَّ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .

الشرح الكبير

أحمد<sup>(١)</sup> ، وجَوَّزَ الاستِفْتاحَ بغيرِهِ ؛ لَكَوْنِهِ قد صَحَّ ، إِلَّا أَنَّهُ قال في « حَدِيثٍ عَلَى » : بَعْضُهُمْ يَقُولُ : في صلاة اللَّيْلِ . وَلأنَّ الْعَمَلَ به مَتْرُوكٌ ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَسْتَفْتِحُ به كُلَّهُ ، وَإِنَّمَا يَسْتَفْتِحُونَ بِأَوَّلِهِ .  
**فصل :** قال أحمدُ : وَلَا يَجْهَرُ الإمامُ بِالاستِفْتاحِ . وعليه عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَجْهَرْ به ، وَإِنَّمَا جَهَرَ به عُمَرُ ؛ لِيُعْلَمَ النَّاسُ . فَإِنْ نَسِيَهُ ، أَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا حَتَّى شَرَعَ في الاستِعاذَةِ ، لم يَعُدْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فَاتٌ مَحْلُهَا . وكذلك إِنْ نَسِيَ التَّعَوُّذَ حَتَّى شَرَعَ في الْقِرَاءَةِ ، لم يَعُدْ إِلَيْهِ ؛ لذلك .

٣٨٧ - مسألة : ( ثُمَّ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ )  
 الاستِعاذَةُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ في الصَّلَاةِ سُنَّةٌ ، في قَوْلِ الْحَسَنِ ، وَابْنِ سِيرِينَ ،

قوله : ثُمَّ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . وَكَيْفَمَا تَعَوَّذَ مِنَ الْوَارِدِ فَحَسَنٌ . لَكِنْ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَعِيدُ كَمَا قال الْمُصَنِّفُ . وعنه ، يَقُولُ مع ذلك : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ في « التَّنْبِيهِ » ، وَالْقَاضِي في « الْمُجَرَّد » ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وعنه ، يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ . جَزَمَ بِهِ في « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وَقَدَّمَهُ في « التَّلْخِصِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وعنه ، يَزِيدُ معه : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . جَزَمَ بِهِ في « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) ٢ - ٢ في م : « حديثهم » .

ثُمَّ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، .....

والتَّوْرَى ، والأَوْزَاعِي ، والشافعي ، وإسحاق<sup>(١)</sup> ، وأصحاب الرُّأْي ؛ لقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ۝ ﴾<sup>(٢)</sup> . وعن (أبي سعيد) ، عن رسول الله ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَفْتَحَ ، ثُمَّ يَقُولُ : « أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ ، مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، مِنْ هَمْزِهِ ، وَنَفْخِهِ ، وَنَفْسِهِ »<sup>(٣)</sup> . قال الترمذي : هذا أَشْهَرُ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ . وقال مالك : لَا يَسْتَعِذُ ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ<sup>(٤)</sup> . وقد مَضَى جَوَابُهُ . وَصِفَتُهَا كَمَا ذَكَرْنَا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِلآيَةِ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ : « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » . وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَقُولُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ؛ فَإِنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلزِّيَادَةِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْهُ ، أَنَّهُ يَزِيدُ بَعْدَ ذَلِكَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . وَهَذَا كُلُّهُ وَاسِعٌ . وَكَيْفَمَا اسْتَعَاذَ فَحَسَنٌ .

٣٨٨ - مسألة : ( ثُمَّ يَقْرَأُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) قِرَاءَةٌ :

قوله : ثُمَّ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ . وَهُوَ

(١) سقط من : م .

(٢) سورة النحل ٩٨ .

(٣) (٣ - م) في م : ابن مسعود .

(٤) أخرجه الترمذي ، في : باب ما يقال عند افتتاح الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٤٠/٢ ،

٤١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبعمدك ، من كتاب الصلاة .

سنن أبي داود ١٧٩/١ . والدارمي ، في : باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي

٢٨٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٠/٣ .

(٥) تقدم تخريجه في الصفحة قبل السابقة .

الشرح الكبير

« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » مَشْرُوعَةٌ فِي الصَّلَاةِ ، فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ ، وَأَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَقْرَؤُهَا فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ ؛ لِحَدِيثِ أَنَسٍ . وَعَنْ ابْنِ<sup>(١)</sup> عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُعْقِلِ ، قَالَ : سَمِعَنِي أَبِي ، وَأَنَا أَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . فَقَالَ : أَيُّ بَنِي ، مُحَدَّث ! إِنَّا كَوَالِدُكَ . قَالَ : وَلَمْ أَرَأَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الْحَدَّثُ [ ١٨٤/١ ط ] فِي الْإِسْلَامِ . يَعْنِي مِنْهُ . فَأَيْتِي صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ ، وَمَعَ عُمَرَ ، وَمَعَ عِثْمَانَ ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا ، فَلَا تَقُلُهَا ، إِذَا صَلَّيْتَ فَقُلْ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِرِ ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، فَقَرَأَ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، وَقَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنِّي لَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى ابْنُ الْمُثَنِّبِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هِيَ الْمَنْصُورَةُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ . اخْتَارَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ ، وَأَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » . فَعَلَى

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

- (٢) فِي : بِأَبِ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأُحْوَذِيِّ ٤٣/٢ .  
كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بِأَبِ تَرْكِ الْجَهْرِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . الْجَمْعِيُّ ١٠٤/٢ .  
وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بِأَبِ انْتِصَاحِ الْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ .  
(٣) فِي : بِأَبِ قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَبَابِ التَّكْبِيرِ لِلرُّكُوعِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِنْتِصَاحِ . الْجَمْعِيُّ ١٠٣/٢ ، ١٠٤ ، ١٤١ .

الرَّحِيمِ<sup>(١)</sup> . وعن أم سلمة ، أن رسول الله ﷺ قرأ في الصلاة : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . وعدّها آية ، و ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، آيتين<sup>(٢)</sup> . فأما حديث أنس ، فقد سبق جوابه . ثم يُحمَلُ على أن الذي كان يُسمَعُ منهم : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . وقد جاء مُصَرِّحاً به . فروى شُعْبَةُ ، وشَيْبَانُ ، عن قَتَادَةَ ، قال : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، فلم أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَجْهَرُ بِـ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . وفي لَفْظٍ : فكلُّهُمْ يُخْفِي « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . وفي لَفْظٍ ، أن رسول الله ﷺ كان يُسِرُّ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » وأبا بكرٍ وعُمَرَ<sup>(٣)</sup> . رواه ابنُ شاهين<sup>(٤)</sup> .

المذهب ، هي قُرْآنٌ ، وهي آيةٌ فاصلةٌ بينَ كُلِّ سورَتَيْنِ سِوَى « بَرَاءة » . وهذا المذهب ، وعليه جمهورُ الأصحاب . وفي كلامِ الْمُصَنِّفِ إشعارٌ بذلك ؛ لقوله : ثم يقرأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . وعنه ، ليستُ قُرْآنًا مُطْلَقًا ، بل هي ذِكْرٌ .

(١) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ٤٤/٢ . والدارقطنى ، فى : باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطنى ٣٠٢/١ - ٣٠٤ . والبيهقى ، فى : باب افتتاح القراءة فى الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٤٦/٢ .

(٢) أخرجه أبو داود ، فى : أول كتاب الحروف والقراءات . سنن أبى داود ٣٦١/٢ . والترمذى ، فى : باب فاتحة الكتاب ، من أبواب القراءات . عارضة الأحمدي ٤٨/١١ ، والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٠٢/٦ .

(٣) أخرجه البخارى ، فى : باب ما يقول بعد التكبير ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١٨٩/١ . ومسلم ، فى : باب حجة من قال : لا يجهر باليسملة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٩/١ . والنسائى ، فى : باب ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٠٤/٢ .

(٤) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان ، ابن شاهين البغدادي الحافظ ، محدث العراق ، صاحب التصانيف ، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة . تذكرة الحفاظ ٩٨٧/٣ - ٩٨٩ .

وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا مِنْهَا . وَلَا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَقْعِ ذَلِكَ .

وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا أَيْضًا ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ .  
وَلَأَنَّ مَالِكًا قَدْ سَلَّمَ أَنَّهُ يُسْتَفْتَحُ بِهَا غَيْرُ<sup>(١)</sup> الْفَاتِحَةِ ، فَالْفَاتِحَةُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهَا  
أَوَّلُ الْقُرْآنِ وَفَاتِحَتُهُ .

٣٨٩ - مسألة : ( وَلَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا مِنْهَا . وَلَا  
يَجْهَرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ) قَدْ مَضَى ذِكْرُ الْاسْتِفْتَاكِ ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي  
أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ بِالْإِسْتِعَاذَةِ ، فَأَمَّا « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فَالْجَهْرُ بِهَا  
غَيْرُ مَسْتَوْنٍ عِنْدَ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، لَا اخْتِلَافَ عَنْهُ فِيهِ . قَالَ

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ، فِي تَفْسِيرِ الْفَاتِحَةِ : وَفِي ثُبُوتِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ عَنْ أَحْمَدَ نَظَرٌ .  
فَالْفَائِدَةُ : لَيْسَتْ الْبِسْمَلَةُ آيَةً مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ سِوَى الْفَاتِحَةِ ، بَلَا نِزَاعٍ . قَالَ  
الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ : وَلَا خِلَافَ عَنْهُ نَعْلَمُهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ آيَةً مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ ، إِلَّا فِي  
الْفَاتِحَةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،  
وغيرهم .

تَبَيَّنَ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَلَا يَجْهَرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ بِالْبِسْمَلَةِ ، سِوَاءَ  
قُلْنَا : هِيَ مِنَ الْفَاتِحَةِ ، أَوْ لَا . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَصَرَّحَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » .  
وَقَالَ : الرَّوَايَةُ لَا تَخْتَلِفُ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ ، وَإِنْ قُلْنَا : هِيَ مِنَ الْفَاتِحَةِ . وَصَرَّحَ بِهِ  
ابْنُ حَمْدَانَ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ ،<sup>(٢)</sup> وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ »<sup>(٣)</sup> ،  
وَالزُّرْكَشِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَقَدَّمُوهُ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، فَيُعَانَى بِهَا . وَحَكَى ابْنُ

(١) ق م : ١ : لِي غَيْرُ .

(٢ - ٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

الترمذي<sup>(١)</sup> : وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين ؛ منهم أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، رضي الله عنهم . وذكره ابن المنذر عن ابن مسعود ، وعمار ، وابن الزبير . وهو قول الحكم ، وحامد ، والأوزاعي ، والثوري ، وابن المبارك ، وأصحاب الرأي . ويروى الجهر بها عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير . وهو مذهب الشافعي ؛ لحديث أبي هريرة ، أنه قرأ بها في الصلاة ، وقد قال : ما [ ١٨٥/١ ] أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم ، وما أخفى عنا أخفينا عنكم . متفق عليه<sup>(٢)</sup> . وعن أنس ، أنه صلى وجهر بـ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . وقال : أقتدى بصلاة رسول الله ﷺ . ولما تقدم من حديث أم سلمة ، ولأنها آية من الفاتحة ، ﷺ<sup>(٣)</sup> .

حامد ، وأبو الخطاب وجها في الجهر بها ، إن قلنا : هي من الفاتحة . وذكره ابن عقيل في « إشاراتِهِ » . وعنه ، أنه يجهر بها . وعنه ، أنه يجهر بها في المدينة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام . وعنه ، يجهر بها في النفل فقط . وقاله القاضي أيضا . واختار الشيخ تقي الدين ، أنه يجهر بها بالتعوذ والفاتحة في الجنازة ونحوها أحيانا . وقال : هو المنصوص ، تعليما للسنة . وقال : يستحب ذلك للتأليف .

(١) في : باب ماجاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٤٤/٢ .  
(٢) أخرجه البخاري ، في : باب القراءة في الفجر ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١٩٥/١ . ومسلم ، في : باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ماجاء في القراءة في الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٤/١ . والنسائي ، في : باب قراءة النهار ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٢٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٨/٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٨ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٤٣٥ ، ٤٤٦ ، ٤٨٧ .

(٣) أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب قراءة « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » في الصلاة والجهر بها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٣٠٨/١ .

فَيَجْهَرُ بِهَا الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ ، كَسَائِرِ آيَاتِهَا . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةِ بِـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ » . لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي احْتَجَّوْا بِهِ ، فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ جَهَرَ بِهَا ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُسْمَعَ مِنْهُ حَالَ الْإِسْرَارِ ، كَمَا سَمِعَ الْاسْتِفْتَاحُ وَالْاسْتِعَاذَةُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، مَعَ إِسْرَارِهِ بِهِمَا ، فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ كَانَ يُسْمِعُهُمُ الْآيَةَ أَحْيَانًا فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ . مِنْ رِوَايَةِ أَبِي قَتَادَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ

كَأَسْتَحَبَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ [ ١٠٠/١ ظ ] تَرْكَ الْقُنُوتِ فِي الْوُثُرِ تَأْلِيفًا لِلْمَأْمُومِ .

الإصناف

(١) كَذَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ . وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٥٧/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الْجَهْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٨٠/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢٦٧/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١/٦ ، ١٧١ ، ١٩٤ ، ٢٨١ . وَانْظُرْ : تَحْفَةُ الْأَشْرَافِ ٣٨٦/١١ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ ، وَبَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْعَصْرِ ، وَبَابِ يَقْرَأُ فِي الْأَخْرَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَبَابِ إِذَا سَمِعَ الْإِمَامُ الْآيَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩٣/١ ، ١٩٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٣٣/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَطْوِيلِ الْقِيَامِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَبَابِ إِسْمَاعِ الْإِمَامِ الْآيَةَ فِي الظُّهْرِ ، وَبَابِ تَقْصِيرِ الْقِيَامِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الظُّهْرِ ، وَبَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَبَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ . الْمُجْتَمَعُ ١٢٧/٢ ، ١٢٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْجَهْرِ بِالْآيَةِ أَحْيَانًا فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢٧١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٧ ، ٢٩٥/٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ - ٣١١ .

ليس فيه ذِكْرُ الْجَهْرِ ، وباقي أخبارِ الْجَهْرِ ضَعِيفَةٌ ؛ لِأَنَّ رَوَاتَهَا هُم رَوَاةُ الْإِخْفَاءِ ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ثَابِتٍ لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ ، فَذَلَّ عَلَى ضَعْفِ مَا يُخَالِفُهُ ، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ الدَّارِقُطَنِيَّ قَالَ : لَمْ يَصِحَّ فِي الْجَهْرِ حَدِيثٌ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وليست من الفاتحة ، في إحدَى الرَوَاتَيْنِ عن أحمد . وهي الْمَنْصُورَةُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . ثُمَّ اخْتَلَفَ <sup>(٢)</sup> عَنْ أَحْمَدَ فِيهَا ، فَقِيلَ عَنْهُ <sup>(٣)</sup> : هِيَ آيَةٌ مُنْفَرَدَةٌ ، كَانَتْ تَنْزِلُ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ فَصْلًا بَيْنَ السُّورِ . وَقِيلَ عَنْهُ : إِنَّمَا هِيَ بَعْضُ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ التَّمْلِيلِ <sup>(٤)</sup> . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدٍ الزَّمَانِيُّ <sup>(٥)</sup> وَالْأَوْزَاعِيُّ : مَا أَنْزَلَ اللَّهُ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » إِلَّا فِي سُورَةِ التَّمْلِيلِ : ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، أَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ خَاصَّةٌ ، تَجِبُ قِرَاءَتُهَا فِي الصَّلَاةِ أَوَّلًا . اخْتَارَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ ، وَأَبُو حَفْصٍ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : مَنْ تَرَكَ « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » فَقَدْ تَرَكَ مِائَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ آيَةً . وَكَذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ ؛

**فائدة :** يُخَيَّرُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فِي الْجَهْرِ بِهَا . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ . قَالَ

الإنصاف

(١) انظر : نصب الرتبة للزليعي ٣٥٨/١ ، ٣٥٩ .

(٢) أى النقل .

(٣) سقط من : م .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) عبد الله بن معبد الزماني ، بصري تابعي ثقة . والزماني نسبة إلى زَمَانَ بن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، من ربيعة . الأنساب ٢٩٦/٦ . تهذيب التهذيب ٤٠/٦ .

(٦) سورة التمل ٣٠ .



الشرح الكبير

لحديث أم سلمة . وروى أبو هريرة ، أن [ ١٨٥/١ ط ] النبي ﷺ قال . « إِذَا قَرَأْتُمْ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، فَاقْرَءُوا : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، فَإِنَّهَا أُمُّ الْكِتَابِ ، وَإِنَّهَا السَّبْعُ الْمَثَانِي ، وَ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ آيَةٌ مِنْهَا »<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، اثْبَتُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ ، وَلَمْ يَثْبُتُوا بَيْنَ الدُّفْتَيْنِ سِوَى الْقُرْآنِ . وَوَجْهُ الرَّوَايَةِ الْأُولَى مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ<sup>(٢)</sup> : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . قَالَ اللَّهُ : حَمَدَنِي عَبْدِي . فَإِذَا قَالَ : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي . فَإِذَا قَالَ : ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ . قَالَ اللَّهُ : مَجَّدَنِي عَبْدِي . فَإِذَا قَالَ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . قَالَ اللَّهُ : هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ . فَإِذَا قَالَ : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ » صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَالَ : « هَذَا لِعَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup> . فَلَوْ كَانَتْ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القاضي : كالتقراءة والتعوذ . وعنه ، يَجْهَرُ . وعنه ، لَا يَجْهَرُ . وَيَأْتِي إِذَا عَطَسَ ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَوْ قَالَ عِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . يَتَوَى بِذَلِكَ الْعَطَسَةَ ، وَالْقِرَاءَةَ ، أَوِ الذِّكْرَ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : فَإِذَا قَامَ قَالَ :

(١) أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب قراءة ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ... إلخ ، من كتاب الصلاة .

سنن الدارقطني ٣١٢/١ .

(٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٦ .

الرَّحِيمِ ﴿ آيَةً لَعَدَّهَا ، وَبَدَأَ بِهَا ، وَلَمْ يَتَحَقَّقِ التَّنْصِيفُ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ سَمْعَانَ <sup>(١)</sup> : « يَقُولُ عَبْدِي إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . فَيَذْكُرُنِي عَبْدِي » . قُلْنَا : ابْنُ سَمْعَانَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ . قَالَه الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « سُورَةٌ هِيَ ثَلَاثُونَ آيَةً ، شَفَعَتْ لِقَارِئِهَا ، أَلَّا وَهَى : ﴿ تَبَرَّكَ الَّذِي يَبْدِيهِ الْمَلِكُ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَهِيَ ثَلَاثُونَ آيَةً سِوَى « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » . وَلَأنَّ مَوَاضِعَ الْآيِ كَالْآيِ ، فِي أَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ إِلَّا بِالْثَوَاتِرِ ، وَلَا ثَوَاتِرُ فِي هَذَا . فَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فَلَعَلَّهُ مِنْ رَأْيِهَا . أَوْ نَقُولُ : هِيَ آيَةٌ مُفْرَدَةٌ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ ، فَإِنْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْحَنْفِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ نُوحِ بْنِ أَبِي بِلَالٍ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : رَاجَعْتُ فِيهِ نُوحًا ، فَوَقَفَهُ . وَأَمَّا إِثْبَاتُهَا بَيْنَ السُّورِ ، فَلِلْفَصْلِ بَيْنَهَا ، وَلِذَلِكَ كُتِبَتْ سَطْرًا عَلَى حَدِيثِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) أَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّابِقُ . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي : بَابِ وَجُوبِ قِرَاءَةِ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . . . إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٣١٢/١ .

(٢) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي عِدَدِ الْآيِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٢٤/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ سُورَةِ الْمَلِكِ ، مِنْ أَبْوَابِ ثَوَابِ الْقُرْآنِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٠/١١ ، ٢١ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ ثَوَابِ الْقُرْآنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١٢٤٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٩٩/٢ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْفَضْلِ فِي قِرَاءَةِ تَبَارَكَ الَّذِي يَبْدِيهِ الْمَلِكُ ، مِنْ كِتَابِ عَمَلِ الْيَوْمِ اللَّيْلَةِ ، وَفِي : بَابِ سُورَةِ الْمَلِكِ ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١٧٨/٦ ، ١٧٩ ، ٤٩٦ .

ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَفِيهَا إِحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً ..... المقنع

٣٩٠ - مسألة : ( ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَفِيهَا إِحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً ) الشرح الكبير  
قراءة الفاتحة رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ، لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ ، فِي الْمَشْهُورِ عَنْ  
أَحْمَدَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَرَوَى عَنْ  
عُمَرَ ، وَعَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ، [ ١٨٦/١ ] وَخَوَاتِ بْنِ جُبَيْرٍ <sup>(١)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمْ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ  
أَنَّهُ لَا تَتَعَيَّنُ ، وَيُجْزَى قِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، أَى آيَةٍ كَانَتْ . وَهُوَ قَوْلُ  
أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُسَيِّءِ فِي صَلَاتِهِ : « ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ  
مِنَ الْقُرْآنِ » <sup>(٢)</sup> . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تيسَّرَ مِنْ  
الْقُرْآنِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْفَاتِحَةَ وَسَائِرَ الْقُرْآنِ سَوَاءٌ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ ،  
كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عُبَادَةُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا

تَنْبِيه : قوله : ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ، وَفِيهَا إِحْدَى عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً . يَأْتِي ، هَلْ تَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ أَمْ لَا ؟ .

(١) أبو عبد الله خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري الأومى الصحابي ، توفي بالمدينة سنة أربعين ، وعمره أربع وتسعون سنة . أسد الغابة ١٤٨/٢ ، ١٤٩ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من رد فقال عليك السلام ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب إذا حثت ناسيا في الإيمان ، من كتاب الإيمان . صحيح البخاري ٦٩/٨ ، ١٦٩ . ومسلم ، في : باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة .. إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٨/١ . وأبو داود ، في : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٩٧/٢ . والنسائي ، في : باب فرض التكبيرة الأولى ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ٩٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب إتمام الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٧/٢ .  
(٣) سورة المزمل ٢٠ .

صَلَاةٍ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ رُكْنٌ فِي الصَّلَاةِ ، فَكَانَتْ مُعَيَّنَةً ، كَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . فَمَا خَبَرَهُمْ ، فَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ <sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ : « ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقْرَأَ » . ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَمَا تَبَسَّرَ مَعَهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ <sup>(٣)</sup> يَكُنْ يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ ، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْآيَةِ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ الْفَاتِحَةَ وَمَا تَبَسَّرَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَزَلَّتْ قَبْلَ نُزُولِ الْفَاتِحَةِ . وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرُوهُ أَجْمَعًا عَلَى خِلَافِهِ ؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ ، كَانَ مُسِيئًا ، بِخِلَافِ بَقِيَّةِ السُّورِ . وَتَشْدِيدَاتُ الْفَاتِحَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ؛ أَوَّلُهَا اللَّامُ فِي ﴿ إِلَهِ ﴾ ، وَالْبَاءُ فِي ﴿ رَبِّ ﴾ ، وَالرَّاءُ فِي ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ ، وَفِي ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ ، وَالذَّالُ فِي ﴿ الَّذِي ﴾ ، وَفِي ﴿ يَاكَ ﴾ ، وَفِي ﴿ يَاكَ ﴾ تَشْدِيدَتَانِ ، وَفِي ﴿ الصِّرَاطِ ﴾ ، عَلَى الصَّادِ ، وَعَلَى اللَّامِ فِي ﴿ الَّذِي ﴾ ، وَفِي ﴿ الضَّالِّينَ ﴾ تَشْدِيدَتَانِ ، فِي الضَّادِ

(١) أخرجه البخارى، في: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم... إلخ، من كتاب الأذان. صحيح البخارى ١٩٢/١. ومسلم، في: باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة... إلخ، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٢٩٥/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٨٩/١. والترمذى، في: باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وباب في القراءة خلف الإمام، وباب ما جاء في ترك القراءة خلف الإمام إذا جهر بالقراءة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٤٦٢/٤، ١٠٧، ١١٠. والنسائى، في: باب إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة، من كتاب الاقتراح. المجتبى ١٠٦٢/٢. وابن ماجه، في: باب القراءة خلف الإمام، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٧٣/١. والدارمى، في: باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، من كتاب الصلاة. سنن الدارمى ٢٨٣/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣١٤/٥، ٣١٦، ٣٢١، ٣٢٢.

(٢) ترتيب مسند الشافعي ٧١/١ .

(۳) فی م : • إن لم • .

واللّام . وإذا قلنا: البَسْمَلَةُ منها . صار فيها أَرْبَعُ عَشْرَةَ تَشْدِيدَةً؛ «لأنَّ في البَسْمَلَةِ ثَلَاثًا»<sup>(١)</sup>.

**فصل :** وَتَجِبُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا<sup>(٢)</sup> فِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ . وَنَحْوُهُ يَرْوَى عَنْ النَّحْضِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَنَحْوُهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَيْضًا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : اقْرَأْ فِي الْأُولَيْنِ ، وَسَبِّحْ فِي الْآخَرَتَيْنِ . وَلِأَنَّ الْقِرَاءَةَ لَوْ وَجَبَتْ فِي بَقِيَّةِ الرُّكْعَاتِ ، لَسَنَّ الْجَهْرُ بِهَا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ، كَالْأُولَيْنِ . وَعَنِ الْحَسَنِ : أَنَّهُ إِنْ قَرَأَ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ أَجْزَأَ . وَقَالَتْ طَائِفَةٌ : إِنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ ، سَجَدَ لِلسَّهْوِ ، إِلَّا فِي الصُّبْحِ ، فَإِنَّهُ [ ١٨٦/١ ط ] يُعِيدُ . رَوَى هَذَا عَنْ مَالِكٍ . وَرَوَى عَنْ إِسْحَاقَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا قَرَأَ فِي ثَلَاثِ رَكْعَاتٍ ، إِمَامًا أَوْ مُنْفَرِدًا ، فَصَلَاتُهُ جَائِزَةٌ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾<sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأُولَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ ، وَيُطَوِّلُ فِي الْأُولَى ، وَيُقْصِرُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيُسْمِعُ الْآيَةَ أَحْيَانًا ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ الْآخَرَتَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ . وَقَالَ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة المزمل ٢٠ .

(٤) الأول ، أخرجه البخاري ، في : باب القراءة في الظهر ، وباب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ؛ وباب =

صَلَاةٍ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ <sup>(١)</sup> . وعنه ، وعن عبادة بن الصامت ، قالوا : أمرنا رسول الله ﷺ أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فِي كُلِّ رُكْعَةٍ <sup>(٢)</sup> . رواهما إسماعيل بن سعيد الشَّالَنْجِيُّ . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْمُسْلِمِينَ فِي صَلَاتِهِ كَيْفَ يُصَلِّي الرُّكْعَةَ الْأُولَى ، ثُمَّ قَالَ : « وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » <sup>(٣)</sup> . فَيَتَنَاوَلُ الْأَمْرَ بِالْقِرَاءَةِ . وحديثٌ على يرويه الْحَارِثُ الْأَعْوَرُ ، قَالَ الشَّعْبِيُّ : كَانَ كَذَّابًا . وَلَوْ صَحَّ ، فَقَدْ خَالَفَهُ عُمَرُ ، وَجَابِرٌ . وَالْإِسْرَارُ بِهَا لَا يَنْفِي وَجُوبَهَا ، كَالْأُولَيْنِ فِي الظُّهْرِ .

**فصل :** وأقل ما يُجْزَى قِرَاءَةُ مَسْمُوعَةٍ يُسْمِعُهَا نَفْسَهُ ، أَوْ يَكُونُ بَحِثٌ يَسْمَعُهَا لَوْ كَانَ سَمِيعًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثَمَّ مَا يَمْنَعُ السَّمَاعَ ، كَقَوْلِنَا فِي

= إصاحم الإمام الآية ، وباب يطول في الركعة الأولى ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٩٣/١ ، ١٩٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب القراءة في الظهر والعصر ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٣/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في القراءة في الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٤/١ . والنسائي ، في : باب تقصير القيام في الركعة الثانية من الظهر ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٢٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٥/٥ ، ٣٠١ ، ٣١١ .

والثاني ، أخرجه البخاري ، في : باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الأدب ، وفي : باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق ... إلخ ، من كتاب الأحاد . صحيح البخاري ١٦٢/١ ، ١٦٣ ، ١١/٨ ، ١٠٧/٩ . والدارمي ، في : باب من أحن بالإمامة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٣/٥ . وهذا اللفظ لم يخرج به مسلم .

- (١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب القراءة خلف الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة ، بلفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بـ الحمد لله » ، وسورة ، في فريضة أو غيرها . سنن ابن ماجه ٢٧٤/١ .
- (٢) أخرجه بنحوه من حديث أبي سعيد ابن ماجه ، في : باب القراءة خلف الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٧٤/١ . وانظر التلخيص الحبير ٢٣٢/١ .
- (٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .

التَّكْبِيرَ ، فَإِنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْسَ بِقِرَاءَةٍ . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا مُرْتَلَّةً<sup>(١)</sup> مُعَرَّبَةً ، يَقِفُ فِيهَا عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ ، وَيُمْكِنُ حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللِّينِ ، مَا لَمْ يُخْرِجْهُ ذَلِكَ إِلَى التَّمْطِيطِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَزَّلْنَا الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : كَانَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ \* مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ . مِنْ الْمُسْنَدِ<sup>(٣)</sup> . وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَتْ قِرَاءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَدًّا . ثُمَّ قَرَأَ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . يَمُدُّ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ ، وَيَمُدُّ ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ وَيَمُدُّ ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> . فَإِنْ أَخْرَجَهُ ذَلِكَ إِلَى التَّمْطِيطِ وَالتَّلْحِينِ كَانَ مَكْرُوهًا ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا جَعَلَ الْحَرَكَاتِ حُرُوفًا . قَالَ أَحْمَدُ : يُعْجِبُنِي مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ السَّهْلَةُ . وَقَالَ : قَوْلُهُ : ﴿ زَيَّنَّا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> . قَالَ : يُحَسِّنُهُ بِصَوْتِهِ مِنْ [ ١٨٧/١ ] غَيْرِ

(١) في م : « مرتبة » .

(٢) سورة الزمل ٤ .

(٣) ٣٠٢/٦ . وتقدم بلفظ آخر في صفحة ٤٣٢ .

(٤) في : باب مد القراءة ، من كتاب فضائل القرآن . صحيح البخاري ٢٤٠/٦ ، ٢٤١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب استحباب الترتيل في القراءة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٣٣٨/١ . والنسائي ، في : باب مد الصوت بالقراءة ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٣٩/٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : الماهر بالقرآن مع الكرام البررة ، وزينوا القرآن بأصواتكم ( الترجمة ) ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ١٩٣/٩ . وأبو داود ، في : باب استحباب الترتيل في القراءة ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٣٨/١ . والنسائي ، في : باب تزوين القرآن بالصوت ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٣٩/٢ . وابن ماجه ، في : باب في حسن الصوت بالقرآن ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٤٢٦/١ . والدارمي ، في : باب التغني بالقرآن ، من كتاب فضائل القرآن . سنن الدارمي =

المقنع فَإِنْ تَرَكْ تَرْتِيبَهَا أَوْ تَشْدِيدَ مِنْهَا ، أَوْ قَطَعَها بِذِكْرِ كَثِيرٍ ، أَوْ سَكُوتٍ طَوِيلٍ ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاهُا .

الشرح الكبير ثَكْلِفٍ . وَقَدْ رُوِيَ فِي خَبَرٍ : « أَحْسَنُ النَّاسِ قِرَاءَةً مَنْ إِذَا سَمِعْتَ قِرَاءَتَهُ رَأَيْتَ أَنَّهُ يَحْشَى اللَّهَ »<sup>(١)</sup> . وَرُوِيَ : « إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ بِحُزْنٍ فَأَقْرَعُوهُ بِحُزْنٍ »<sup>(٢)</sup> .

٣٩١ - مسألة : ( فَإِنْ تَرَكْ تَرْتِيبَهَا ، أَوْ تَشْدِيدَ مِنْهَا ، أَوْ قَطَعَها بِذِكْرِ كَثِيرٍ ، أَوْ سَكُوتٍ طَوِيلٍ ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاهُا ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يَلْزِمُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ مُرْتَبَةً مُشَدَّدَةً ، غَيْرَ مَلْحُونٍ فِيهَا لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى ، مِثْلُ أَنْ يَكْسِرَ كَافَ ﴿ إِيَّاكَ ﴾ ، أَوْ يَضُمَّ تَاءَ ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ ، أَوْ يَفْتَحَ أَلْفَ الْوَصْلِ فِي ﴿ آهْدِنَا ﴾ ، فَإِنْ أَخْلَلَ بِالْتَرْتِيبِ ، أَوْ لَحَنَ فِيهَا لَحْنًا يُحِيلُ الْمَعْنَى ، لَمْ يُعْتَدَ بِهَا ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرُؤُهَا مُرْتَبَةً ، وَقَدْ قَالَ : « صَلُّوا

الإصناف قوله : فَإِنْ تَرَكْ تَرْتِيبَهَا ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاهُا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ تَرْتِيبَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ رُكْنٌ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ مُطْلَقًا . وَعَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقِيلَ : يُتَسَامَحُ إِذَا تَرَكْ تَرْتِيبَهَا سَهْوًا .

قوله : أَوْ تَشْدِيدَ مِنْهَا . يَغْنَى ، إِذَا تَرَكْ تَشْدِيدَ مِنْهَا ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَاهُا . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ

= ٤٧٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨٣/٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ فِي حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٤٢٥/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ ، مِنْ كِتَابِ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٤٧١/٢ ، ٤٧٢ . وَفِي سَنَنِ الدَّارِمِيِّ : « أَرَيْتَ أَنَّهُ يَحْشَى اللَّهَ » .

(٢) أَخْرَجَهُ بَيْهَقِيُّ ابْنِ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٤٢٤/١ . وَبَلْفُظُهُ ، عَزَاهُ السُّيُوطِيُّ لِابْنِ مَرْدُوَيْهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . انْظُرْ : كِتَرُ الْعَمَالِ ٦٠٩/١ .



كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلَى»<sup>(١)</sup>. إِلَّا أَنْ يَعْجَزَ عَنْ غَيْرِ هَذَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَخْلَ بِتَشْدِيدِهِ مِنْهَا . ذَكَرَ الْقَاضِي نَحْوَ هَذَا فِي « الْمَجَرَّدِ » . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَذَكَرَ فِي « الْجَامِعِ » : لَا تُبْطَلُ بتركِ شَدَّةٍ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ ، وَإِنَّمَا هِيَ صِفَةٌ لِلحَرْفِ ، وَيُسَمَّى تَارِكُهَا قَارِئًا . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الحَرْفَ الْمُشَدَّدَ أُقِيمَ مَقَامَ حَرْفَيْنِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ شَدَّةَ رَاءٍ ﴿ أَرْحَمَنِ ﴾ أُقِيمَتْ مَقَامَ اللَّامِ ، وَكَذَلِكَ شَدَّةُ دَالٍ ﴿ الَّذِينَ ﴾ ، فَإِذَا أَخْلَ بِهَا ، أَخْلَ بِالْحَرْفِ وَغَيْرِ الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ أَظْهَرَ الْمُدْغَمَ ، مِثْلَ أَنْ يُظْهِرَ لَامَ ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ ، فَهَذَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الإِدْغَامَ ، وَهُوَ لَحْنٌ لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى . قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ إِذَا لَيْتَهَا ، وَلَمْ يُخَفِّفْهَا عَلَى الْكَمَالِ ، أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ . وَلَعَلَّهُ أَرَادَ فِي « الْجَامِعِ » هَذَا ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ مُتَّفِقًا . وَلَا تُسْتَحَبُّ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّشْدِيدِ بَحَيْثُ يَزِيدُ عَلَى حَرْفٍ سَاكِنٍ ؛ لِأَنَّهَا أُقِيمَتْ مَقَامَهُ ، فَإِذَا زَادَهَا عَنْ ذَلِكَ ، زَادَهَا عَمَّا أُقِيمَتْ مَقَامَهُ ، فَيُكْرَهُ .

الْكَبِيرِ : إِنْ تَرَكَ التَّشْدِيدَ لَمْ تُبْطَلْ صَلَاتُهُ . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ : لَا خِلَافَ فِي صِحَّتِهَا مَعَ ثَلَاثِينَ ، أَوْ أَظْهَارِ الْمُدْغَمِ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : وَإِنْ خَفَّفَ الشَّدَّةَ صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ كَالنُّطْقِ بِهِ ، مَعَ الْعَجَلَةِ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « الْفُرُوعِ » غَيْرُ قَوْلِ تَرَكَ التَّشْدِيدَ . تَبْيَاهُ ؛ أَحَدُهَا ، مَفْهُومُ قَوْلِهِ : أَوْ قَطَعَهَا بِذِكْرِ كَثِيرٍ ، أَوْ سُكُوتٍ طَوِيلٍ ، لِزَمَةِ اسْتِغْنَائِهَا . أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَسِيرًا لَا يَلْزَمُهُ اسْتِغْنَائُهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .

**فصل:** فإن قَطَعَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ بِذِكْرٍ، أَوْ دُعَاءٍ، أَوْ قِرَاءَةٍ، أَوْ سُكُوتٍ، وَكَانَ يَسِيرًا، أَوْ قَرَعَ الْإِمَامُ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي أَثْنَاءِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ، فَقَالَ: آمِينَ. لَمْ تَنْقُطِ قِرَاءَتَهُ؛ لِقَوْلِ أَحْمَدَ: إِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ سَأَلَ، وَإِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ عَذَابٍ اسْتَعَاذَ. لِأَنَّهُ يَسِيرُ فَعَفَى عَنْهُ. وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ، اسْتَأْنَفَ قِرَاءَتَهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [١٨٧/١ ط] كَانَ يَقْرُؤُهَا مُتَوَالِيَةً. فَإِنْ كَانَ السُّكُوتُ مَأْمُورًا بِهِ، كَالْمَأْمُومِ يَشْرَعُ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، ثُمَّ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ، فَيُنْصِتُ لَهُ، فَإِذَا سَكَتَ الْإِمَامُ، أَتَمَّ قِرَاءَتَهُ، أَجْزَاهُ. أَوْ مَا إِلَيْهِ أَحْمَدُ. وَكَذَلِكَ إِنْ سَكَتَ نِسْيَانًا، أَوْ نَوْمًا، أَوْ لَانْتِقَالِهِ إِلَى غَيْرِهَا غَلَطًا، وَمَتَى مَا ذَكَرَ، أَتَى بِمَا بَقِيَ مِنْهَا. فَإِنْ تِمَادَى فِيهَا هُوَ فِيهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ، لَزِمَهُ اسْتِنْفَافُهَا، كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ ذَلِكَ. فَإِنْ تَوَى قَطَعَ قِرَاءَتَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْطَعَهَا، لَمْ تَنْقُطِ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِالْفِعْلِ لَا بِالنِّيَّةِ. وَكَذَا إِنْ سَكَتَ مَعَ النِّيَّةِ سُكُوتًا يَسِيرًا؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ النِّيَّةَ لَا عِبْرَةَ بِهَا. ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي «الْمُجَرَّدِ». وَذَكَرَ فِي «الْجَامِعِ» أَنَّهُ مَتَى سَكَتَ مَعَ النِّيَّةِ، أَبْطَلَهَا، وَأَنَّهُ مَتَى عَدَلَ إِلَى قِرَاءَةٍ غَيْرِهَا عَمْدًا، أَوْ دُعَاءٍ غَيْرِ مَأْمُورٍ بِهِ، بَطَلَتْ قِرَاءَتُهُ. وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ. وَإِنْ قَدَّمَ آيَةً مِنْهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا عَمْدًا، أَبْطَلَهَا. وَإِنْ كَانَ

وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ. وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ أَيْضًا. اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي «الْعُمْدِ». الثَّانِي، مَحَلُّ قَوْلِهِ: أَوْ قَطَعَهَا بِذِكْرٍ كَثِيرٍ أَوْ سُكُوتٍ طَوِيلٍ. إِذَا كَانَ عَمْدًا، فَلَوْ كَانَ سَهْوًا، عَفِيَ عَنْهُ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. قَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي» وَغَيْرِهِ. قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: لَوْ سَكَتَ كَثِيرًا نِسْيَانًا أَوْ نَوْمًا، أَوْ انْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهَا غَلَطًا فَطَالَ، بَنَى عَلَى مَا قَرَأَ مِنْهَا. وَقِيلَ: لَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. قُلْتُ: وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا. وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مُنَجِّجٍ فِي «شَرْحِهِ»

فَإِذَا قَالَ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَالَ : آمِينَ .

الشرح الكبير

غَلَطًا ، رَجَعَ فَأَتَمَّهَا . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَالْأَوَّلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، مَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي الْقِرَاءَةِ وَجُودُهَا ، لَا نِيَّتُهَا ، فَمَتَى قَرَأَهَا مُتَوَاصِلَةً تَوَاصُلًا قَرِيبًا ، صَحَّتْ ، كَمَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ عَنْ غَلَطٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٩٢ - مسألة : ( فَإِذَا قَالَ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَالَ : آمِينَ ) التَّائِمِينَ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ سُنَّةٌ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ أَصْحَابُ مَالِكٍ : لَا يُسَنُّ التَّائِمِينَ لِلْإِمَامِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . فَقُولُوا : آمِينَ . فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ ، « غُفِرَ لَهُ » » . رَوَاهُ مَالِكٌ<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا

الإنصاف

فيما إذا كان عن غَفْلَةٍ ، أَوْ أُرْتِجَ عَلَيْهِ . وَمَحَلُّ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَشْرُوعٍ ، فَلَوْ كَانَ الْقَطْعُ أَوْ السُّكُوتُ مَشْرُوعًا ، كَالتَّائِمِينَ ، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ ، وَالتَّسْبِيحِ لِلتَّسْبِيهِ وَنَحْوِهِ ، أَوْ لاسْتِمَاعِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ ، لَمْ يُعْتَبَرِ ذَلِكَ ، وَإِنْ طَالَ . وَيَأْتِي التَّسْبِيهُ عَلَى هَذَا الْأَخِيرِ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي سَكَاتِ الْإِمَامِ . وَلَا تَبْطُلُ بَيْنَةُ قَطْعِهَا مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : تَبْطُلُ إِذَا سَكَتَ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي .

قوله : فَإِذَا قَالَ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَالَ : آمِينَ . فِي مَحَلِّ قَوْلِ الْمَأْمُومِ : آمِينَ .

(١) في: المغني ١٥٦/٢ .

(٢) (٢ - ٢) سقط من: الأصل . وفي الموطأ وغيره زيادة : « ما تقدم من ذنبه » .

(٣) في: باب ما جاء في التأمين خلف الإمام ، من كتاب الدعاء . الموطأ ٨٧/١ . كما أخرجه البخاري ، في: باب جهر المأموم بالتأمين ، وباب جهر الإمام بالتأمين ، من كتاب الأذان ، وفي: باب ﴿ غير المغضوب عليهم ولا =

يَقُولُهَا . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينِ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَالَ : ﴿ لَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَالَ : « آمِينَ » . وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> وَحَدِيثُهُمْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، وَإِنَّمَا قَصِدَ بِهِ تَعْرِيفُهُمْ مَوْضِعَ تَأْمِينِهِمْ ، وَهُوَ مَوْضِعُ تَأْمِينِ الْإِمَامِ ، لِيَكُونَ تَأْمِينُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِينَ مُوَافِقًا لِتَأْمِينِ الْمَلَائِكَةِ ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا مُصَرَّحًا بِهِ ، فَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،

وَجِهَانُ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَقُولُهُ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ مَعًا . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَالزَّرْكَشِيُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ عَلَى مَا اصْطَلَحْنَاهُ فِي الْخُطْبَةِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَقُولُهُ بَعْدَ الْإِمَامِ .

= الضَّالِّينَ ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١/١٩٨ ، ٢١/٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ التَّسْمِيعِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّأْمِينِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ١/٣٠٧ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ التَّأْمِينِ وَرَاءَ الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ١/٢١٤ ، ٢١٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ جَهْرِ الْإِمَامِ بِآمِينَ ، وَبَابِ الْأَمْرِ بِالتَّأْمِينِ خَلْفَ الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ . الْمُجْتَبَى ٢/١١١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْجَهْرِ بِآمِينَ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنَ مَاجَةَ ١/٢٧٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ التَّأْمِينِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ١/٢٨٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢/٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٧٠ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(١) انظر التخریج السابق ، عدا سنن الدارمی ، والمسند ، في : ٢/٤٤٩ ، ٤٥٠ . ويضاف إلى ما سبق : أخرجه الترمذی ، في : باب ماجاء في فضل التأمین ، من أبواب الصلاة . هارضة الأحمدي ٢/٥٠ ، والنسائي ، في : باب جهر الإمام بآمين ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/١١٠ .

(٢) في : باب التأمین وراء الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٢١٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب رفع اليدين حيال الأذنين ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/٩٤ . والدارمي ، في : باب الجهر بالتأمین ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٢٨٤ .

[ ١٨٨/١ ] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . فَقُولُوا : آمِينَ . فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ : آمِينَ . وَالْإِمَامُ يَقُولُ : آمِينَ . فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » <sup>(١)</sup> . وَقَوْلُهُ فِي اللَّفْظِ الْآخَرِ : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ » . يَعْنِي إِذَا شَرَعَ فِي التَّأْمِينِ .

٣٩٣ - مسألة : ( يَجْهَرُ بِهَا الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ ) الْجَهْرُ بِـ « آمِينَ » لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ سُنَّةٌ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> : يُسَنُّ إِخْفَاؤُهَا ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ ، أَشْبَهَ دُعَاءَ التَّشْهِيدِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَقَالَ عَطَاءٌ : إِنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يُؤْمِنُ وَيُؤْمِنُونَ حَتَّى إِنَّ لِلْمَسْجِدِ لِلَّجَّةَ <sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي مُسْتَدْرَكِهِ <sup>(٤)</sup> . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِأَخْرِ الْفَاتِحَةِ ؛ فَإِنَّهُ دُعَاءٌ ، وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِهِ . وَفِي « آمِينَ » لُعْتَانٌ ؛ قَصْرُ الْأَيْفِ ، وَمُدُّهَا ، مَعَ التَّخْفِيفِ فِيهِمَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلْ إِذْ دَعَوْتُهُ      آمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا يَبَيِّنُنَا بَعْدًا <sup>(٥)</sup>

وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَاتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْحَوَاشِي » ، وَ « تَجْرِيدِ الْبَعْنَانَةِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الْأَظْهَرُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

قوله : يَجْهَرُ بِهَا الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَهُوَ مِنْ

(١) انظر تخریج حديث أبي هريرة السابق .

(٢) سقط من : م .

(٣) اللُّجَّةُ : الْأَصْوَاتُ وَالْجَلَّةُ .

(٤) انظر : ترتيب مسند الشافعي ٨٢/١ .

(٥) البيت من الشواهد النحوية ، وهو لجير بن الأصبط ، في تهذيب إصلاح المنطق ٤٢/٢ . وبلا نسبة في : شرح المفصل ، لابن عيمش ٣٤/٤ ، واللسان ( أ م ن ) ٢٧/١٣ ، وشذور الذهب ١١٧ ، ١١٨ ، وشرح الأسموني على الألفية ١٩٧/٣ .

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ الْفَاتِحَةَ ، وَضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعْلِيمِهَا [١٤٣ ط] قَرَأَ قَدْرَهَا  
فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ . وَقِيلَ : فِي عَدَدِ الْآيَاتِ مِنْ غَيْرِهَا . فَإِنْ لَمْ  
يُحْسِنْ إِلَّا آيَةً وَاحِدَةً كَرَّرَهَا بِقَدْرِهَا .

وَأَنْشَدَ فِي الْمَدِّ :

الشرح الكبير

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمْ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ<sup>(١)</sup>  
وَمَعْنَاهَا : اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ . قَالَه الْحَسَنُ . وَقِيلَ : هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ  
عَزَّ وَجَلَّ . وَلَا يُشَدُّدُ الْمِيمُ ؛ لِأَنَّهُ يُخْلُ بِالْمَعْنَى ، فَيَصِيرُ بِمَعْنَى :  
قاصدين .

**فصل :** فَإِنْ نَسِيَ الْإِمَامُ التَّائِمِينَ أَمَّنَ الْمَأْمُومُ ، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ ؛ لِيَذْكُرَ  
الْإِمَامُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سِتْنِ الْأَقْوَالِ ، فَإِذَا تَرَكَهَا الْإِمَامُ ، أَتَى بِهَا الْمَأْمُومُ ،  
كَالاستِعَاذَةِ ، وَإِنْ أَخْفَاهَا الْإِمَامُ جَهَرَ بِهَا الْمَأْمُومُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ تَرَكَ  
التَّائِمِينَ حَتَّى شَرَعَ فِي قِرَاءَةِ السُّورَةِ ، لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ سَنَّةُ فَاتٍ مَحَلُّهَا .

٣٩٤ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ الْفَاتِحَةَ ، وَضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ  
تَعْلِيمِهَا ، قَرَأَ قَدْرَهَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ ، وَقِيلَ فِي عَدَدِ الْآيَاتِ مِنْ غَيْرِهَا ،  
فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا آيَةً كَرَّرَهَا بِقَدْرِهَا ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ لَمْ يُحْسِنْ

الإصناف

المفردات . وعنه ، تَرَكَ الْجَهْرَ .

**فائدة :** لَوْ تَرَكَ الْإِمَامُ التَّائِمِينَ ، أَتَى بِهِ الْمَأْمُومُ جَهْرًا ؛ لِيَذْكُرَهُ ، وَكَذَا لَوْ أَسْرَهُ  
الْإِمَامُ ، جَهَرَ بِهِ الْمَأْمُومُ .

**قوله :** فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ الْفَاتِحَةَ وَضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعْلِيمِهَا ، قَرَأَ قَدْرَهَا فِي عَدَدِ

(١) أَلَيْتَ أَيْضًا مِنَ الشُّوَاهِدِ الْحَقِيَّةِ ، وَعَجَزَهُ فِي أَمَالِ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٥٩/١ ، ٣٧٥ ، وَشَرَحَ الْأَعْمَرِيُّ =

الشرح الكبير

الفاخرة ، يَلْزَمُهُ تَعَلُّمُهَا ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَزِمَهُ تَحْصِيلُهُ إِذَا أَمَكَّنَتْهُ ، كَشَرُوطِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ خَشِيَ قَوَاتِ الْوَقْتِ ، سَقَطَ ، فَإِنْ كَانَ يُحْسِنُ مِنْهَا آيَةً أَوْ أَكْثَرَ ، كَرَّرَهَا بِقَدْرِهَا ، لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ [ ١٨٨/١ ط ] إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يُكْرَرُهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يُحْسِنْ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا آيَةً . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَأْتِيَ بِبَقِيَّةِ الْآيِ مِنْ غَيْرِهَا ، كَمَنْ وَجَدَ بَعْضَ الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ يَغْسِلُ بِهِ ، وَيَعْدِلُ إِلَى التَّيْمُمِ . ذَكَرَ الْقَاضِي هَذَا الْاِحْتِمَالَ فِي « الْجَامِعِ » وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ كَهَذَا . فَأَمَّا إِنْ عَرَفَ بَعْضَ آيَةٍ ، لَمْ يُكْرَرْهَا ، وَعَدَلَ إِلَى غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ

الْحُرُوفِ . هَذَا أَخَذَ الرَّجُلُ . قَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، « الْإِنْصَافِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَأَنْكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا الرَّجُلَ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ ضَعْفُهُ . وَقِيلَ : يَقْرَأُ قَدْرَهَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَالْآيَاتِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنُورِ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » . قَالَ الشَّارِحُ : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَصَحَّحَهُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمَحْرُورِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « النِّظْمِ » . وَقِيلَ : يَقْرَأُ قَدْرَهَا فِي عَدَدِ الْآيَاتِ مِنْ غَيْرِهَا . قَدَّمَهُ فِي « مَسْبُوكِ

= ١٩٧/٣ ، وَهُوَ فِي : شَرْحِ الْمَفْصَلِ ، لِابْنِ بَيْشَ ٣٤/٤ ، وَاللَّسَانِ (أَمْس) ٢٧/١٣ ، وَشُذُورِ الذَّهَبِ ١١٦ . وَنَسَبَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ إِلَى عَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْعَةَ ، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ ، وَنَبِهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ شُذُورِ الذَّهَبِ ، وَذَكَرَ أَنْ قَوْمًا نَسَبُوهُ إِلَى قَيْسِ بْنِ الْمُلُوحِ الْمَعْرُوفِ بِمَجْنُونِ لَيْلٍ . وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ ٢٨٣ ، وَانْظُرْ تَحْرِيجِهِ فِي حَاشِيَةِ صَفْحَةِ ٢٨٢ ، وَفِي بَعْضِ مَوَادِدِ التَّخْرِيجِ هَذِهِ أَنَّهُ لِيَزِيدُ بْنُ سُلَيْمَةَ بْنِ سَمَرَةَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الطَّائِرَةِ .

الذى لا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ أَنْ يَقُولَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ . وَغَيْرَهَا<sup>(١)</sup> . وَهِيَ بَعْضُ آيَةٍ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِتَكَرُّرِهَا . فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنْهَا ، وَأَحْسَنَ غَيْرَهَا مِنَ الْقُرْآنِ ، قَرَأَ مِنْهُ بِقَدْرِهَا إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، لَا يُجْزئُهُ غَيْرُ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ بِهِ ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ ، وَهَلِّلُهُ ، وَكَبِّرْهُ » . وَيَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ آيَاتِهَا . وَهَلْ يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ حُرُوفِهَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا اِغْتِبَارُ ذَلِكَ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ مَقْصُودٌ ؛ بِدَلِيلِ تَقْدِيرِ الْحَسَنَاتِ بِهِ ، فَاعْتَبِرْ ، كَالْآيِ . وَالثَّانِي ، تُعْتَبَرُ الْآيَاتُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ عَدَدُ الْحُرُوفِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا

الذَّهَبِ » . وَأَطْلَقَهُ هُوَ وَالْأَوَّلُ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَأَطْلَقَ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ« الْفَاتِي » . وَفِي بَعْضِ نُسَخِ « الْمُفْتِيحِ » ، قَرَأَ قَدْرَهَا فِي عَدَدِ الْآيَاتِ مِنْ غَيْرِهَا ، وَفِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَجْهَانِ . وَقِيلَ : يَقْرَأُ بَعْدَ حُرُوفِهَا وَآيَاتِهَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وَاخْتَارَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ . وَقِيلَ : يُجْزئُ آيَةٌ .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : قَرَأَ قَدْرَهَا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعْلِيمِهَا . أَنَّهُ يَسْقُطُ تَعْلُمُهَا إِذَا خَافَ قَوَاتِ الْوَقْتِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَقَالَ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَجْزئُ الْأُمِّيَّ وَالْأَعْجَمِيَّ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٩٢/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجْزئُ مِنَ الْقِرَاءَةِ لِمَنْ لَا يَحْسِنُ الْقِرَاءَةَ ، مِنْ كِتَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ . اَلْمُجَنَّبِيُّ ١١٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٨٥/١ ، ٣٨٢/٤ ، ٣٥٦/٤ ، ٣٨٢/٤ .

(٢) فِي : بَابِ صَلَاةٍ مِنْ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٩٩/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٩٦/٢ .



يَكْفِي عَدَدُ الْحُرُوفِ دُونَهَا ، فَأَشْبَهَ مَنْ فَاتَهُ صَوْمُ يَوْمٍ طَوِيلٍ ، لَا يُعْتَبَرُ فِي الْقَضَاءِ صَوْمُ يَوْمٍ طَوِيلٍ مِثْلَهُ . وَفِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ ، أَنَّهُ يَكْفِيهِ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْحُرُوفِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ عَدَدُ الْآيَاتِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هَهُنَا<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ مُقَدَّرٌ بِالْحُرُوفِ ، فَكَفَى اعْتِبَارُهَا<sup>(٢)</sup> ، فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا آيَةً ، كَرَّرَهَا بِقَدْرِهَا ، فَكَانَ بِمِثَالِيَةِ مَنْ قَرَأَهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْوَاجِبِ .

الشَّيْزَارِيُّ : لَا يَسْقُطُ تَعَلُّمُهَا لِحُوفِ فَوَاتِ الْوَقْتِ ، وَلَا يُصَلِّي بِغَيْرِهَا ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ زَمَنٌ ذَلِكَ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا آيَةً كَرَّرَهَا بِقَدْرِهَا . عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ الْأَصْحَابِ ، سِوَاءِ كَانَتِ الْآيَةُ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . وَعَنْهُ ، يُجْزَى قِرَاءَتُهَا مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ . اخْتَارَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقِيلَ : يَقْرَأُ الْآيَةَ ، وَيَأْتِي [ ١٠١/١ ر ] بِقَدْرِ بَقِيَّةِ الْفَاتِحَةِ مِنَ الذِّكْرِ . وَقَالَ ابْنُ مُنَجِّجٍ فِي « شَرْحِهِ » : يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ : فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا آيَةً . أَنْ تَكُونَ مِنَ الْفَاتِحَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مِنْ غَيْرِهَا . وَمَا قُلْنَا مِنْ الْأَحْتِمَالِ الْأَوَّلِ ، أَعْمٌ وَأَوَّلَى .

فَالَّذِي : لَوْ كَانَ يُحْسِنُ آيَةً مِنَ الْفَاتِحَةِ وَشَيْئًا مِنْ غَيْرِهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ يُكْرَرُ الْآيَةُ الَّتِي مِنَ الْفَاتِحَةِ بِقَدْرِهَا . وَقِيلَ : يَقْرَأُ الْآيَةَ وَالشَّيْءَ الَّذِي مِنْ غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ تَكَرُّارٍ ، إِنْ كَانَ قَدَرُ الْفَاتِحَةِ ، وَإِلَّا كَرَّرَ بِقَدْرِهَا ، لَكِنْ قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : إِنْ كَانَ الَّذِي يُحْسِنُهُ مِنْ آخِرِ الْفَاتِحَةِ ، فَلْيَجْعَلْ قِرَاءَتَهُ آخِرًا . وَأَطْلَقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَابْنُ تَمِيمٍ .

(١) انظر : المعنى ١٥٩/٢ .

(٢) بعنه في الأصل : « وقال ابن عقيل : يكون ما يأتي به على قدر حروف الفاتحة ، كما قلنا فيما إذا قرأ من غيرها . » وسيأتي في المسألة التي بعد هذه .

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُتْرَجَمَ عَنْهُ بِلُغَةٍ أُخْرَى ، وَلَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

٣٩٥ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُتْرَجَمَ عَنْهُ بِلُغَةٍ أُخْرَى ، وَلَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ) لَا يَجُوزُ لَهُ الْقِرَاءَةُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ سِوَاءَ أَحْسَنَ قِرَاءَتِهَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، أَوْ لَمْ يُحْسِنْ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَنُحَيْمٍ ، إِذَا كَانَ لَا يُحْسِنُ . وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْحَى إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ ﴾

تبيينه : ظاهر كلام المصنّف وكلام غيره ؛ أنّه لو كان يُحْسِنُ بَعْضَ آيَةٍ ، أنّه لَا يُكْرَهُهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ ثَيْمٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ : هُوَ كَالْآيَةِ . قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : إِنْ عَرَفَ بَعْضَ آيَةٍ لَا يَلْزِمُهُ تَكَرُّارُ . فظاهِرُهُ ، أَنَّ الْمُقَدَّمَ خِلَافَ ذَلِكَ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ لَمْ يَجْزُ أَنْ يُتْرَجَمَ عَنْهُ بِلُغَةٍ أُخْرَى . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقُطِعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَقِيلَ : يَجُوزُ التَّرْجَمَةُ عَنْهُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، إِذَا لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ .

قوله : وَلَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْكَافِي » ، وَ« الْهَادِي » . وَافَقَ الْمُصَنِّفَ هُنَا عَلَى زِيَادَةِ : وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِي » ، وَ« التَّلْخِيسِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« النُّظْمِ » ، وَ« الْوَجِيزِ » ،

الشرح الكبير

لَا تُذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴿١﴾ . وَإِنَّمَا يُنذِرُ كُلُّ قَوْمٍ [ ١٨٩/١ ] بِلِسَانِهِمْ .  
وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُرْءَانًا غَرِيْبًا ﴾ <sup>(١)</sup> . وقوله : ﴿ بِلِسَانٍ غَرِيْبٍ  
مُّبِينٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّ الْقُرْآنَ ؛ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ، مُعْجِزَةٌ ، فَإِذَا غَيْرُ خَرَجَ عَنْ  
نَظْمِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ قُرْآنًا وَلَا مِثْلَهُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ تَفْسِيرًا لَهُ ، وَلَوْ كَانَ تَفْسِيرُهُ  
مِثْلَهُ لَمَّا عَجَزُوا عَنْهُ ، إِذْ تَحَدَّاهُمْ بِالْإِثْبَانِ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ، أَمَّا الْإِثْبَارُ ،  
فَإِذَا فَسَّرَهُ لَهُمْ ، حَصَلَ بِالْمُفَسِّرِ لَا بِالتَّفْسِيرِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَقُولُ :  
سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ  
إِلَّا بِاللَّهِ . لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ :  
إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخْذَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَعَلَّمَنِي مَا يُجِزِّنِي مِنْهُ . فَقَالَ :  
« تَقُولُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ  
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » . قَالَ : هَذَا اللَّهُ ، فَمَا لِي ؟ قَالَ : « تَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ

و « الرَّعَابِثِينَ » ، و « الْحَاوِثِينَ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » . وَزَادَ فِي  
« الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْبُلْعَةِ » ، الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ . وَالَّذِي قَدَّمَهُ فِي « الْقُرُوعِ » ،  
أَنَّهُ لَا يَقُولُ : وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفَاتِحِ » ، و « الْمُتَوَرِّ » . وَهَذَا الْمَذْهَبُ عَلَى مَا اصْطَلَحْنَاهُ فِي  
الْحُطْبَةِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَرُ هَذَا بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ ، أَوْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا مِنَ الثَّنَاءِ وَالذِّكْرِ  
بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ . وَذَكَرَهُ فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ . وَقَطَعَ بِهِ  
الصَّرَصَرِيُّ فِي « زَوَائِدِ الْكَافِي » . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » : لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ

(١) سورة الأنعام ١٩ .

(٢) سورة الزمر ٢٨ .

(٣) سورة الشعراء ١٩٥ .

(٤) انظر الحديث المتقدم تخرجه في حاشية ١ صفحة ٤٥٢ .

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا بَعْضَ ذَلِكَ ، كَرَّرَهُ بِقَدْرِهِ ،

الشرح الكبير

لى ، وَارْحَمْنِي ، وَارْزُقْنِي ، وَاهْدِنِي ، وَعَافِنِي . وَلَا تَلْزِمُهُ الزِّيَادَةُ عَلَى  
الْحَمْسِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا زَادَهُ عَلَيْهَا حِينَ طَلَبَ  
الزِّيَادَةَ . وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى الْحَمْسِ كَلِمَتَيْنِ ،  
حَتَّى يَكُونَ مَقَامَ سَبْعِ آيَاتٍ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَكُونُ مَا أُنْتَبِهُ بِهِ عَلَى قَدْرِ  
خُرُوفِ الْفَاتِحَةِ ، كَمَا قُلْنَا فِيمَا إِذَا قُرَأَ مِنْ غَيْرِهَا . وَالْحَدِيثُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّ  
الْحَمْسَ الْمَذْكُورَةَ مُجَرَّئَةً ، وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ مِنْ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ ، حَيْثُ  
لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ آيَاتِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، أَشَبَّهُ التَّيْمَمَ .  
٣٩٦ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا بَعْضَ ذَلِكَ ، كَرَّرَهُ بِقَدْرِهِ )  
كَأَقُلْنَا فِي مَنْ يُحْسِنُ بَعْضَ الْفَاتِحَةِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجَزَّئَهُ

الإنصاف

اللَّهُ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . وَيُكْرَهُ  
أَوْ يُضَيِّفُ إِلَيْهِ ذِكْرَ آخَرٍ حَتَّى يَصِيرَ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ .<sup>(٢)</sup> قَالَ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » :  
وَيُكْرَهُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ<sup>(٣)</sup> . وَمَا قَالَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَقِيلٍ . وَقَالَ  
الْقَاضِي : يَأْتِي بِالذِّكْرِ الْمَذْكُورِ ، وَيَزِيدُ كَلِمَتَيْنِ مِنْ أَى ذِكْرٍ شَاءَ لِيَكُونَ سَبْعًا .  
وَقَالَ الْحَلَوَانِيُّ : يَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ . وَقَالَ ابْنُهُ فِي « تَبَصُّرَتِهِ » : يُسَبِّحُ . وَنَقَلَهُ صَالِحٌ  
وغيره . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، يُسَبِّحُ وَيُكَبِّرُ . وَنَقَلَ الْمَيْمُونِيُّ ، يُسَبِّحُ وَيُكَبِّرُ  
وَيُهَيِّلُ . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، يَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ وَيُهَيِّلُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَاجْتَنَبَ أَحْمَدُ  
بَحْثَ رِفَاعَةَ . فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ الْكُلُّ رَوَايَةً وَاحِدَةً ، وَلَا شَيْءٌ مُعَيَّنٌ .  
قوله : فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا بَعْضَ ذَلِكَ كَرَّرَهُ بِقَدْرِهِ . يَعْنِي ، بِقَدْرِ الذِّكْرِ . وَهُوَ

(١) في : المغنى ٢/ ١٦٠ .

(٢) (٢ - ٢) زيادة من : ش .

فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الذِّكْرِ ، وَقَفَ بِقَدْرِ الْقِرَاءَةِ .

الشرح الكبير

الْحَمْدُ وَالتَّهْلِيلُ وَالتَّكْبِيرُ ؛ لقول النبي ﷺ : « فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ بِهِ ، وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ ، وَهَلِّلْهُ ، وَكَبِّرْهُ » . رواه أبو داود .

٣٩٧ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الذِّكْرِ ، وَقَفَ بِقَدْرِ الْقِرَاءَةِ ) لأنَّ الوقوف كان واجبا مع القراءة ، فإذا عجز عن أحد الواجبين ، بقي الآخر على وجوبه ، ولأنَّ القيام ركنٌ ، فلم يسقط بالعجز عن غيره ، كسائر الأركان .

المذهب . وقيل : يُكْرَهُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ . ذكره في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وقال ابن تيميم : فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَّا بَعْضَ ذَلِكَ ، كَرَّرَهُ بِقَدْرِهِ . وفيه وجهٌ ، يُجْزِئُهُ التَّحْمِيدُ وَالتَّهْلِيلُ وَالتَّكْبِيرُ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنَ الذِّكْرِ وَقَفَ بِقَدْرِ الْقِرَاءَةِ . كالأخرس . وهذا بلا نزاع في المذهب أعلمه ، لكن يُلْزَمُ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْفَاتِحَةَ ، وَالْأَخْرَسَ ، الصَّلَاةُ خَلْفَ قَارِئٍ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهَا مَعَ الْقَدْرَةِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُمَا فِي وَجْهِ . وجزم به النَّاطِقُ . قلتُ : فيُعَالَى بِهَا . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، خِلَافُ ذَلِكَ ، عَلَى مَا بَيَّتُ فِي الْإِمَامَةِ . وقال في « الفروع » : وَيَتَوَجَّهُ عَلَى الْأَشْهَرِ ، يُلْزَمُ غَيْرُ حَافِظٍ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْمُنْصَحِفِ .

تنبيه : ظاهر كلام المصنِّف ؛ أنَّه لا يجب عليه تحريك لسانه . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وأوجبَه القاضي . قال ابن رَجَبٍ ، في « الْقَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا . انتهى . وهو كما قال ، بل لو قيل يُطْلَانِ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ إِذَا كَبَّرَ ، لَكَانَ مُتَّجِهَاً ، فَإِنَّ هَذَا كَالْعَبْدِ . وتقدَّم نظير ذلك للشيخ تقي الدِّين في تكبيرة الإحرام ، وتقدَّم حُكْمُ الْأَخْرَسِ وَمَقْطُوعِ اللِّسَانِ هُنَاكَ .

المقنع  
ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةً ، تَكُونُ فِي الصُّبْحِ مِنْ طَوَالِ الْمُفَصَّلِ ،  
وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ ، وَفِي الْبَاقِي مِنْ أَوْسَاطِهِ .

الشرح الكبير  
**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْكُتَ الْإِمَامُ عَقِيبَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ سَكْنَةً  
يَسْتَرِيحُ فِيهَا وَيَقْرَأُ فِيهَا مَنْ خَلْفَهُ الْفَاتِحَةَ ، كَيْلًا يُنَازَعُ فِيهَا . وَهَذَا قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ [ ١٨٩/١ ط ] .  
وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ <sup>(١)</sup> ، أَنَّ سَمُرَةَ ، حَدَّثَتْ ، أَنَّهُ حَفِظَ  
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَكْنَتَيْنِ ؛ سَكْنَةً إِذَا كَبَّرَ ، وَسَكْنَةً إِذَا قَرَعَ مِنْ  
قِرَاءَةِ <sup>(٢)</sup> : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . فَأَثَرُ عَلَيْهِ  
عِمْرَانُ ، فَكَتَبْنَا <sup>(٣)</sup> فِي ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، فَكَانَ فِي كِتَابِهِ إِلَيْهِمَا ، أَنَّ  
سَمُرَةَ قَدْ حَفِظَ .

٣٩٨ - مسألة : ( ثُمَّ يَقْرَأُ <sup>(١)</sup> بَعْدَ الْفَاتِحَةِ <sup>(٢)</sup> سُورَةً تَكُونُ فِي الصُّبْحِ  
مِنْ طَوَالِ الْمُفَصَّلِ ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ ، وَفِي الْبَاقِي مِنْ أَوْسَاطِهِ )

الإنصاف  
قوله : ثُمَّ يَقْرَأُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ سُورَةً ؛ تَكُونُ فِي الصُّبْحِ مِنْ طَوَالِ الْمُفَصَّلِ ،  
وَفِي الْمَغْرِبِ مِنْ قِصَارِهِ . بِإِزْوَاعٍ . وَيَأْتِي حُكْمُ السُّورَةِ فِي ذِكْرِ السُّنَنِ . وَأَوَّلُ  
الْمُفَصَّلِ ، مِنْ سُورَةِ « ق » عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . قَدَّمَهُ فِي

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب السكنة عند الافتتاح ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٠/١ . وابن  
ماجه في : باب في سكنتي الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٧٥/١ . كما أخرجه الترمذي ، في :  
باب ماجاء في السكتين في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٥١/٢ ، ٥٢ . والدارمي ، في :  
باب في السكتين . من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٧/٥ ، ١١ ، ١٥ ،  
٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

قِرَاءَةُ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ مُسْتَحَبٌّ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَقَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ أَيْ قِتَادَةَ<sup>(١)</sup> ، وَفِي حَدِيثٍ أَيْ بَرَزَةَ<sup>(٢)</sup> ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْجَهْرِ ، وَنُقِلَ نَقْلًا مُتَوَاتِرًا ، وَأَمَرَ بِهِ مُعَاذًا ، فَقَالَ : « أَقْرَأُ بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا » . الْحَدِيثُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَيُسْنُّ أَنْ يَفْتَتِحَ السُّورَةَ بِ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . وَقَدْ وَافَقَ مَالِكٌ عَلَى ذَلِكَ . وَيُسْرُّ بِهَا فِي السُّورَةِ كَمَا يُسْرُّ بِهَا فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ ، وَالْخِلَافُ هَهُنَا كَالْخِلَافِ ثَمَّ ،<sup>(٤)</sup> وَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ .

« الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَصَحَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ فِي « الْفُنُونِ » : « أَوَّلُهُنَّ » الْحُجْرَاتُ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ فِي « الْمُطْلَعِ » : « لِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَفْصَلِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ . فَذَكَرَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ . وَالثَّالِثُ ، مِنْ أَوَّلِ « الْفَتْحِ » . وَالرَّابِعُ ، مِنْ أَوَّلِ « الْقِتَالِ » . وَصَحَّحَهُ وَلَدُ صَاحِبِ « التَّلْخِصِ » . وَذَكَرَهُنَّ الزَّرْكَشِيُّ ، وَزَادَ فِي « الْأَدَابِ » قَوْلَيْنِ ، وَهُمَا ؛ وَقِيلَ : مِنْ ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ﴾<sup>(٥)</sup> . وَقِيلَ : مِنْ ﴿ وَالضُّحَى ﴾<sup>(٦)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٤ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من لم ير كفر أخيه بغير تأويل ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣٢/٨ ، ٣٣ . ومسلم ، في : باب القراءة في العشاء ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٤٠/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تخفيف الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٢/١ ، ١٨٣ . والنسائي ، في : باب اختلاف نية الإمام والمأموم ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب القراءة في المغرب بسبح اسم ربك الأعلى ، وباب القراءة في العشاء الآخرة بسبح اسم ربك الأعلى ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٧٩/٢ ، ١٣٠ ، ١٣٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٤/٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨ ، ٣٦٩ .

(٤) - (٤) سقط من : م . وانظر الكلام في ذلك صفحة ٤٣٣ من هذا الجزء .

(٥) سورة الإنسان ١ .

(٦) سورة الضحى ١ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ «تَكُونَ الْقِرَاءَةُ»<sup>(١)</sup> عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي ذَكَرَ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِقَافِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ وَتَحْوِهَا ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ إِلَى التَّخْفِيفِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> .  
وَعَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ ، قَالَ : كَأَنِّي أَسْمَعُ صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعِدَاةِ : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ \* الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴾<sup>(٣)</sup> . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup> . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، ﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴾ ، وَشَبَّهَهُمَا . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> . وَعَنْهُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ

قوله : وَفِي الْبَاقِي مِنْ أَوْسَاطِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، فِي الْعَصْرِ نِصْفَ الظُّهْرِ . وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي « الرَّعَائِيَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ،

(١) - (١) فِي الْأَصْلِ : « يَكُونُ الْقُرْآنُ » .

(٢) فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٣٧/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٩١/٥ ، ١٠٣ ، ١٠٥ .

(٣) سُورَةُ التَّكْوِيْنِ ١٥ ، ١٦ .

(٤) فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ٢٦٨/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٣٦/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٨٧/١ ، ١٨٨ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ بِإِذَا الشَّمْسِ كَوْرَتْ ، مِنْ كِتَابِ الْإِفْتِاحِ . الْمُجْتَبَى ١٢١/٢ .

(٥) فِي : بَابِ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١٨٥/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٢/٢ ، ١٠٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِفْتِاحِ . الْمُجْتَبَى ١٢٩/٢ .



ذلك . أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> ، وروى البراء ، أن النبي ﷺ قرأ في العشاء بالتين والزيتون في السفر . متفق عليه<sup>(٢)</sup> . وعن ابن عمر ، قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ، و ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . أخرجه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> . وروى مسلم<sup>(٤)</sup> . أن النبي ﷺ قال لمعاذ : « أَتَانَتْ يَا مُعَاذُ ؟ يَكْفِيكَ أَنْ تَقْرَأَ بِالشَّمْسِ وَضَحَاهَا ،

و « الفائق » ، وغيرهم : يقرأ في الظهر أكثر من العصر . وذكر في « الرعاة الكبرى » ما اختاره الخرقى قولاً غير هذا ؛ فيحتمل أن يكون ما قاله في

- (١) في : باب القراءة في الصباح ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب قدر القراءة في صلاة الظهر والعصر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٥/١ ، ١٨٦ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في القراءة في الظهر والعصر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ١٠٢/٢ ، ١٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٦/٥ ، ٨٨ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .
- (٢) أخرجه البخاري ، في : باب الجهر في العشاء ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٩٤/١ . ومسلم ، في : باب القراءة في العشاء . صحيح مسلم ٣٣٩/١ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب القراءة في المغرب والعشاء ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٧٩/١ ، ٨٠ .
- (٣) في : باب القراءة في صلاة المغرب ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٧٢/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب القراءة في الركعتين بعد المغرب ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٣٢/٢ .

- (٤) في : باب القراءة في العشاء ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٩/١ ، ٣٤٠ . كما أخرجه البخاري ، في : باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصل ، وباب من شك في إمامه إذا طوّل ، من كتاب الأذان ، وفي : باب من لم يركعاً من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ١٧٩/١ ، ١٨٠ ، ٣٢/٨ ، ٣٣ . وأبو داود ، في : باب في التخفيف في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٢/١ ، ١٨٣ . والنسائي ، في : باب خروج الرجل من صلاة الإمام وفرغه من صلاته في ناحية المسجد ، وباب اختلاف نية الإمام والمأموم ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب القراءة في المغرب يسبح اسم ربك الأعلى ، وباب القراءة في العشاء الأخيرة بالشمس وضحاها ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٧٦/٢ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٣٠ ، ١٣٤ . وابن ماجه ، في : باب من أمّ قوماً فليخفف ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٥/١ . والدارمي ، في : باب قدر القراءة في العشاء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٩/٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ .

وَالضُّحَى ، وَاللَّيْلَ إِذَا يَعْتَسَى ، وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى [ ١٩٠/١ ] .  
وَكُتِبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى ، أَنْ يقرأَ فِي الصُّبْحِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ ، وَأَقْرَأَ  
فِي الظُّهْرِ بِأَوْسَاطِ الْمُفْصَلِ ، وَأَقْرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ . رَوَاهُ أَبُو  
حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وَإِنْ قَرَأَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ  
وَاسِعٌ ، فَقَدْ رَوَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ . مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْفَجْرِ بِالرُّومِ . أَخْرَجَهُ  
النَّسَائِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ ، قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ  
الصُّبْحِ بِالْمُؤْمِنِينَ ، فَلَمَّا أَتَى عَلَى ذِكْرِ عِيسَى أَصَابَتْهُ شَرْقَةٌ <sup>(٤)</sup> ، فَرَكَعَ .

**الإِنصاف** « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، مُرَادُ الْقَوْلِ الْأَوَّلُ ، وَيَكُونُ بَيَانًا لَهُ .  
**تنبيه :** مُرَادُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّنْ أَطْلَقَ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ ، فَإِنْ كَانَ ثُمَّ  
عُذْرٌ ، لَمْ تَكُنْ الصَّلَاةُ بِأَقْصَرٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ [ ١٠١/١ ] ظ [ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ  
وَنَحْوُهُمَا ، بَلِ اسْتَحَبَّهُ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » .

- (١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مُعَرَّفًا ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قِرَاءَةِ الصُّبْحِ ، وَبَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ،  
وَبَابِ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٠٢/٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ .  
وَعِدَ الرِّزَاقُ ، فِي : بَابِ مَا يَقْرَأُ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ . الْمُصَنَّفُ ١٠٤/٢ .  
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩٥/١ . وَمُسْلِمٌ ،  
فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٣٨/١ . كَأَيْضًا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ  
الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِفْتِتَاحِ . الْمُجْتَبَى ١٢١/٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ  
فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢٦٨/١ .  
(٣) فِي : بَابِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ بِالرُّومِ ، مِنْ كِتَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ . الْمُجْتَبَى ١٢٠/٢ ، ١٢١ . كَأَيْضًا رَوَاهُ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٧٢/٣ .  
(٤) فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ : « أَى سَعْلَةٍ » .

رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> . وثبت أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بالمُرسلات<sup>(٢)</sup> . وعن جُبَيْر بن مُطْعِمٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَرَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، أَنَّهُ قرأ فيها بالأعراف . وعن رجلٍ من جُهَيْنَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتْ ﴾ في الرَّكَعَتَيْنِ كِلْتُمَاهُمَا ، فَلَا أَدْرِي أَسَمِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَمْ فَعَلَ ذَلِكَ عَمْدًا . رَوَاهُمَا

**فائدة :** لو خالف ذلك بلا عذر ، كرهه بقصار المفضل في الفجر ، ولم يُكره بطواله في المغرب . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يُكره مطلقاً . قال في « المحاشي » : وهو ظاهر كلام غير واحد . وصرح به في « الواضح »

(١) في : باب القراءة في صلاة الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٦٩/١ . كما أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب الجمع بين السورتين في الركعة ... إلخ ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ، ١٩٦/١ . ومسلم ، في : باب القراءة في الصبح ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٦/١ . وأبو داود ، في : باب الصلاة في النعل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥١/١ . والنسائي ، في : باب قراءة بعض السورة ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٣٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤١١/٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب مرض النبي ﷺ ووفاته ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١١/٦ . ومسلم ، في : باب القراءة في الصبح ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٨/١ . والنسائي ، في : باب في قدر القراءة في المغرب بالمرسلات ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٣٠/٢ ، ١٣١ . والدارمي ، في : باب في قدر القراءة في المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٦/١ . والإمام مالك ، في : باب القراءة في المغرب والعشاء ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٧٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٠/٦ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الجهر في المغرب ، من كتاب الأذان ، وفي : باب فداء المشركين ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب حدثنا الحميدي حدثنا سفيان ، من كتاب التفسير ( تفسير سورة الطور ) . صحيح البخاري ١٩٤/١ ، ٨٤/٤ ، ١٧٥/٦ . ومسلم ، في : باب القراءة في الصبح ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٨/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب قدر القراءة في المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٦/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في القراءة في المغرب ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ١٠٤/٢ . والنسائي ، في : باب القراءة في المغرب بالطور ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٣١/٢ . والدارمي ، في : باب في قدر القراءة في المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٦/١ . والإمام مالك ، في : باب في القراءة في المغرب والعشاء ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٧٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٥ ، ٨٤ ، ٨٠/٤ .

أبو داود<sup>(١)</sup> . وعنه<sup>(٢)</sup> أنه قرأ في الصبح بالمُعَوِّذَيْن . وكان ﷺ يُطِيلُ تَارَةً ، وَيَقْصُرُ أُخْرَى<sup>(٣)</sup> على حَسَبِ الْأَحْوَالِ . وقال الخِرَقِيُّ : يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ فِي الْأَوَّلَى بِنَحْوِ الثَّلَاثِينَ آيَةً ، وَفِي الثَّانِيَةِ بِأَيَسَّرَ مِنْ ذَلِكَ ، وَفِي الْعَصْرِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ . لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : اجْتَمَعَ ثَلَاثُونَ<sup>(٤)</sup> مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : نَعَالُوا حَتَّى نَقِيسَ قِرَاءَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا لَمْ يَجْهَرْ فِيهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَمَا اخْتَلَفَ مِنْهُمْ<sup>(٥)</sup> رَجُلَانِ ، فَقَاسُوا قِرَاءَتَهُ فِي الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً ، وَفِي الرَّكْعَةِ الْأُخْرَى قَدْرَ النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَاسُوا ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ النِّصْفِ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٦)</sup> .

الإنصاف في المغرب . وقيل : لَا يُكْرَهُ مُطْلَقًا . قَالَ الشَّارِحُ : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ . وَيَأْتِي فِي

- (١) في : باب قدر القراءة في المغرب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٧/١ .  
كما أخرج الأول البخاري ، بلفظ : بطول الطويلين ، ولم يذكر الأعراف ، في : باب القراءة في المغرب ، من كتاب المواعيت . صحيح البخاري ١٩٤/١ . والنسائي ، في : باب القراءة في المغرب بالتمصن ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٣١/٢ ، ١٣٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤١٨/٥ . وانظر : باب ما جاء في القراءة في المغرب ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٠٤/٢ .  
والثاني ، أخرجه في الباب السابق .  
(٢) في : باب في المعوذتين ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٣٧/١ . كما أخرجه النسائي ، في : كتاب الاستعاذة . المجتبى ٢٢١/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٤/٤ ، ١٥٠ .  
(٣) في م : : بالأخرى .  
(٤) في سنن ابن ماجه زيادة : : بدنيا .  
(٥) سقط من : م .

- (٦) في : باب القراءة في الظهر والعصر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٧١/١ . كما أخرجه بنحوه مسلم ، في : باب القراءة في الظهر والعصر ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٤/١ . وأبو داود ، في : باب تخفيف الآخرين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢/٣ .

**فصل : ولا بأس بقراءة السورة في الركعتين .** قاله أحمد في رواية أبي طالب ، وإسحاق بن إبراهيم ؛ لما روى زيد بن ثابت ، أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين كلتيهما . رواه سعيد<sup>(١)</sup> . وعن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يقسم البقرة [ ١٩٠/١ ط ] في الركعتين . رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> . وسئل أحمد ، عن الرجل يقرأ بسورة ، ثم يقوم فيقرأ بها في الركعة الأخرى ، فقال : وما بأس بذلك<sup>(٣)</sup> . لما ذكرنا من حديث الجهني . رواه أبو داود . قال حَرْب : قلت لأحمد : الرجل يقرأ على التأليف في الصلاة<sup>(٤)</sup> ؛ اليوم سورة<sup>(٥)</sup> ، وغدا التي تليها ؟ قال : ليس في هذا شيء . إلا أنه روى عن عثمان ، أنه فعل ذلك في المفصل وحده . وقال مهنا : سألت أحمد عن الرجل يقرأ في الصلاة حيث ينتهي جزؤه ؟ قال : لا بأس به في الفرائض .

كلام المصنف ، في باب صلاة الجماعة ، استحباب تطويل الركعة الأولى أكثر الإنصاف من الثانية .

- (١) أخرجه ابن خزيمة ، في : باب ذكر الدليل على أن النبي ﷺ إنما كان يقرأ بطول الطويلين في الركعتين الأوليين من المغرب ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح ابن خزيمة ٢٦٠/١ . وأخرجه النسائي ، عن عائشة ، في : باب القراءة في المغرب بالتمص ، من كتاب الصلاة . المجتبى ١٣٢/٢ .
- (٢) لم نجده في ابن ماجه . وعزاه الميمني لأبي يعلى . مجمع الروايد ٢٧٤/٢ .
- (٣) في الأصل : وذلك .
- (٤) في الأصل : صلاة .
- (٥) في م : السورة .

وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالْأُولَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ .

٣٩٩ - مسألة : ( وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ ، وَالْأُولَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ) الْجَهْرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مُجْمَعٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ ، وَلَمْ يَخْتَلِفِ الْمُسْلِمُونَ فِي مَوَاضِعِهِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِثِقَلِ الْحَلْفِ عَنِ السَّلَفِ . فَإِنْ جَهَرَ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ ، وَأَسَرَّ فِي مَوْضِعِ الْجَهْرِ ، تَرَكَ السُّنَّةَ ، وَأَجْزَاهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَامِدًا صَحَّتْ صَلَاتُهُ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ . وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : تَبْطُلُ . وَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيًا ، لَمْ تَبْطُلْ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَهَرَ فِي مَوْضِعِ الْإِسْرَارِ نَاسِيًا ، ثُمَّ ذَكَرَ

تحييه : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ وَالْأُولَيْنِ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ . أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَحُكِيَ قَوْلُ بِالْجَهْرِ . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا ، لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، الْمُتَنَفِّرُ وَالْقَائِمُ لِقَضَاءِ مَا فَاتَهُ مَعَ الْإِمَامِ ، يُخَيَّرُ بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْإِنْخِفَاتِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَ الْأَثَرُ مِنْ غَيْرِهِ : يُخَيَّرُ ، وَتَرَكُهُ أَفْضَلُ . قَالَ الثَّائِلُ : هَذَا أَقْوَى . وَكَذَا قَالَ الرَّزْكَانِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقِيلَ : يَجْهَرُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ . ذَكَرَهُ فِي « الْحَاوِي » وَغَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، يُسَنَّ الْجَهْرُ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي مَوْضِعٍ . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا الْخِلَافِ فِي قَضَاءِ مَا فَاتَهُ ، عَلَى الْقَوْلِ بِأَنْ مَا يُذَكِّرُهُ مَعَ الْإِمَامِ آخِرُ صَلَاتِهِ ، وَمَا يَقْضِيهِ أَوَّلُهَا . فَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنْ مَا يَقْضِيهِ آخِرُهَا ، فَإِنَّهُ يُسَرُّ . قَوْلًا وَاحِدًا ، عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْفَوَائِدِ هُنَاكَ . وَمِنْهَا ، لَا تَجْهَرُ الْمَرْأَةُ ، وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ صَوْتُهَا أَجَنَبِيٌّ ، بَلْ يَحْرُمُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا . قَالَ الْقَاضِي : أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ الْمَنْعَ . قَالَ فِي « الْحَاوِي » : وَتُسَرُّ بِالْقِرَاءَةِ فِي أَصَحِّ الْوُجْهَيْنِ . وَقُدِّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » وَغَيْرِهِ .

الشرح الكبير

في أثناء قراءته ، بنى على قراءته ، وإن نسي فأسر في موضع الجهر ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يَمْضِي في قراءته ، كالتى قبلها . والثانية ، يَسْتَأْنِفُ القراءة جهراً على سبيل الاختيار لا الوجوب ، والفرق بينهما أن الجهر زيادة ، قد حصل بها المقصود وزيادة ، فلا حاجة إلى إعادته ، والإسراؤ نقص ، فأتى به سنة تتضمن مقصوداً ، وهو إسماع<sup>(١)</sup> المأمومين القراءة ، وقد أمكنه الإتيان بها ، فينبغى أن يأتي بها .

**فصل :** ولا يُشرع الجهر للمأموم ، بغير خلاف ؛ لأنه مأثور بالاستماع للإمام والإنصات له ، ولا يقصد منه إسماع<sup>(٢)</sup> أحد . فأما المنفرد ، فهو مخير في ظاهر كلامه . وكذلك من فاته بعض الصلاة مع الإمام ، فقام ليقضيه . (روى ذلك عنه<sup>(٣)</sup> الأثرم ، قال : إن شاء جهر ،

الإنصاف

وقال في « الكبرى » ، في أواخر صلاة الجماعة : وتجهر المرأة في الجهر مع المحارم والنساء . انتهى . وقيل : تجهر إذا لم يسمع صوتها أجنبي . وقدمه ابن تميم . وأطلق التحريم وعدمه في « الفروع » ، و « المفاتيح » . وقال الشيخ تقي الدين : تجهر إن صلت بِنِساء ، ولا تجهر إن صلت وحدها . ومنها ، حكم الخنثى في ذلك حكم المرأة . قاله في « الرعاية الكبرى » . ومنها ، يكره جهره نهاراً في صلاة النفل . في أصح الوجهين ، ويخير ليلاً . قدمه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الحواشي » . زاد بعضهم ، نقل لا تُسن له الجماعة .

(١) في م : « سماع » .

(٢) في الأصل : « استماع » .

(٣ - ٣) في م : « فروى ذلك عن » .

وإن شاء خافت ، إنما الجهر للجماعة . وكذلك قال طاووس ، والأوزاعي  
في من فاته بعض الصلاة . ولا فرق بين القضاء والأداء . وقال الشافعي :  
يسن للمنفرد ؛ لأنه غير مأثور بالإئصال ، أشبه الإمام . ولنا ، أنه لا يراد  
منه إسماع غيره ، أشبه المأموم في سككاته [ ١٩١/١ ] الإمام ، بخلاف  
الإمام ، فإنه يقصد<sup>(١)</sup> إسماع المأمومين ، فقد توسط المنفرد بين  
الإمام والمأموم ، ولذلك كان مخيرا في الحالين .

**فصل :** فإن قضى الصلاة في جماعة ، وكانت صلاة نهار ، أسر ،  
سواء قضاها ليلا أو نهارا ، لا نعلم فيه خلافا ؛ لأنها صلاة نهار ، وإن  
كانت صلاة ليل فقضاها ليلا ، يجر في ظاهر كلامه ؛ لأنها صلاة ليل  
فعلها ليلا فيجهر فيها ، كالموداة ، وإن قضاها نهارا احتمل أن لا يجهر ،  
وهو مذهب الشافعي ، والأوزاعي<sup>(٢)</sup> ؛ لأنها مفعولة في النهار ، وصلاة  
النهار عجماء ، وقد روى أبو هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم  
من يجهر بالقراءة في صلاة النهار فازجموه بالبعر » . زواه أبو حفص

واختاره ابن حمدان . وقال في « الفروع » ، في صلاة التطوع : ويكره الجهر  
نهارا في الأصح . قال أحمد : لا يرفع ليلا ، يراعى المصلحة . ومنها ، لو قضى  
صلاة سري ، لم يجهر فيها ، سواء قضاها ليلا أو نهارا . لا أعلم فيه خلافا ، وإن  
قضى صلاة جهر في جماعة ليلا ، جهر فيها . لا أعلم فيه خلافا ، وإن قضاها نهارا ،  
لم يجهر فيها . على الصحيح من المذهب . جزم به في « الكافي » ، والمجدد .  
وصححه الناظم إذا صلاها جماعة . وقيل : يجهر . وأطلقهما في « الفروع » .

(١) في الأصل زيادة : « منه » .

(٢) سقط من : الأصل .



وَأَنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ تَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ .  
وَعَنَهُ ، تَصِحَّ .

بِاسْتِنَادِهِ . وَاحْتَمَلَ أَنْ يَجْهَرَ فِيهَا ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَابْنِ الْمُثَنِّ ،  
وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِيَكُونَ <sup>(١)</sup> الْقَضَاءُ كَالْأَدَاءِ ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ بَيْنَ الْإِمَامِ  
وَالْمُتَفَرِّدِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ .

٤٠٠ - مسألة : ( وَأَنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ تَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ ، لَمْ  
تَصِحَّ صَلَاتُهُ . وَعَنَهُ ، تَصِحَّ ) لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ بِغَيْرِ <sup>(٢)</sup> مَا فِي  
مُصْحَفِ عُثْمَانَ . وَثِقَلُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ قِرَاءَةَ نَافِعٍ مِنْ طَرِيقِ

وَقِيلَ : يُخَيَّرُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .  
وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ،  
و« الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَفِي الْمُتَفَرِّدِ الَّذِي يَقْضِي ، الْخِلَافُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
وغيره . وَمِنْهَا : لَوْ نَسِيَ الْجَهْرَ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ فَأَسْرَ ، ثُمَّ ذَكَرَ جَهْرًا ، وَبَنَى عَلَى  
مَا أَسْرَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنَهُ ، يَتَيَدَّى الْقِرَاءَةُ ، سَوَاءً كَانَ قَدْ قَرَأَ  
مِنْهَا أَوْ لَا ، وَأَمَّا إِذَا نَسِيَ الْإِسْرَارَ فِي صَلَاةِ السَّرِّ ، فَجَهَرَ ثُمَّ ذَكَرَ ، فَإِنَّهُ يَتَنَبَّى عَلَى  
قِرَاءَتِهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا . وَفَرْقُ بَيْنَهُمَا الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ . وَمِنْهَا ، قَالَ ابْنُ تَصْرِيفِ اللَّهِ ، فِي  
« حَوَاشِي الْفُرُوعِ » : « الْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالنَّهَارِ ؛ مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، لَا مِنْ  
طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَبِالْإِثْبَاتِ ؛ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِهَا .

قَوْلُهُ : وَأَنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ تَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . وَتَحْرُمُ ؛  
لِعَدَمِ ثَوَاتِرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي  
« الرَّجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَحَبِّ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « لِيَكُونَ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

إسماعيل بن جعفر ، فإن لم يكن فقراءة عاصم من طريق أبي بكر بن عياش .  
وأثنى على قراءة أبي عمرو ، ولم يذكره قراءة أحد من العشرة ، إلا قراءة  
حمزة والكسائي ؛ لما فيها من الكسر ، والإدغام ، والتكليف ، وزيادة  
المد . وقد روى عن زيد بن ثابت ، أن رسول الله ﷺ قال : « نَزَلَ الْقُرْآنُ  
بِالتَّفْخِيمِ » <sup>(١)</sup> . وعن ابن عباس ، قال : نَزَلَ الْقُرْآنُ بِالتَّفْخِيمِ  
وَالْتَقِيلِ ، نَحْوَ الْجُمُعَةِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ . وَلَأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الْإِدْغَامَ الْفَاحِشَ ،

وقدّمه في « الهداية » ، و « الخلاصة » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » .  
وعنه ، يُكْرَهُ . وتصح إذا صحَّ سنَّده ؛ لصلاة الصحابة بعضهم خلف بعض .  
واختارها ابن الجوزي ، والشيخ تقي الدين . وقال : هي أنص الروايتين . وقال :  
وقول أئمة السلف وغيرهم : مصحف عثمان أحد الحروف السبعة . وقدّمه في  
« الفائق » ، و « ابن تميم » . قلت : وهو الصواب . وأطلقهما في  
« المذهب » ، و « المستوعب » ، و « المغنى » ، و « الشرح » ،  
و « النظم » ، و « الفروع » . واختار المجد أنه لا يُجزى عن ركني القراءة ،  
ولا تبطل الصلاة به . واختاره في « الحاوي الكبير » .

تسبيح : ظاهر كلام المصنّف ، صيغة الصلاة بما في مصحف عثمان ، سواء كان  
من العشرة أو من غيرها . وهو صحيح ، وهو المذهب المتصوص عنه ، وقطع به  
الأكثر . وعنه ، لا يصح ما لم يتواتر . حكاه في « الرعاية » .

(١) ذكره السيوطي ، في الجامع الكبير ١٥٥/١ ، عن ابن الأباري في الوقف ، والحاكم ، في : المستدرک ، قال :  
وثقّب ، والبيهقي ، في : شعب الإيمان . وهو في المستدرک ، باب قراءات النبي ﷺ ، من كتاب التفسير .  
قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وعقب الذهبي بقوله : لا والله ، والعلوي [ يعني محمد بن عبد العزيز  
ابن عمر بن عبد الرحمن بن عوف ] يجمع على ضعفه ، ويكار [ بن عبد الله ] ليس بعمدة ، والحديث وإياه منكر .  
المستدرک ٢٣١/٢ .

وفيه إذهاب حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، يَنْقُصُ<sup>(١)</sup> بِإِذْغَامِ كُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ . وَرُوِيَ كَرَاهَتُهَا ، وَالتَّشْدِيدُ فِيهَا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ ؛ مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ<sup>(٢)</sup> ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، فَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِنْسَانٍ يَقْرَأُ قِرَاءَةَ حَمْزَةٍ لَأَعَدْتُ صَلَاتِي . وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ : قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ بَدْعَةٌ . وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ<sup>(٣)</sup> : مَا اسْتَجَرْتُ<sup>(٤)</sup> أَنْ أَقُولَ لِمَنْ<sup>(٥)</sup> يَقْرَأُ بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ : إِنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ . وَقَالَ بِشْرُ بْنُ الْحَارِثِ<sup>(٦)</sup> : يُعِيدُ إِذَا صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ بِهَا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ التَّنْهِيلُ فِي ذَلِكَ . قَالَ الْأَثَرُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِمَامٌ يُصَلِّي [ ١٩١ ط ] بِقِرَاءَةِ حَمْزَةٍ ، أَصَلَّى خَلْفَهُ ؟ قَالَ : لَا تَبْلُغْ<sup>(٧)</sup> بِهِ هَذَا<sup>(٨)</sup> كُلَّهُ ، وَلَكِنَّهَا لَا تُغْجِبُنِي .

فائدة : اخْتَارَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ قِرَاءَةَ نَافِعٍ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ . وَعَنْهُ ، قِرَاءَةُ [ ١٠٢/١ ر ] أَهْلِ الْمَدِينَةِ سِوَاءَ ، قَالَ : إِنَّهَا لَيْسَ فِيهَا مَدٌّ وَلَا هَمْزٌ ، كَأَبِي جَعْفَرٍ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ ، وَشَيْبَةَ ، وَمُسْلِمٍ . وَقَرَأَ نَافِعٌ ( عَلَيْهِمُ ) ثُمَّ قِرَاءَةَ عَاصِمٍ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلَمِيِّ . وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أبو خالد يزيد بن هارون بن وادي الواسطي ، أحد الأعلام الحفاظ ، كات متعبدا حسن الصلاة . توفي سنة ست ومائتين . العبر ٣٥٠/١ . تهذيب التهذيب ٣٦٦/١ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي ، الحفاظ المقرئ ، كان من أئمة الدين . توفي سنة اثنين وتسعين ومائة . سير أعلام النبلاء ٤٢/٩ - ٤٨ .

(٤) في م : استخبر .

(٥) سقط من : م .

(٦) أبو نصر بشر بن الحارث بن عبد الرحمن المروزي ، المشهور بالخافي ، الإمام العالم الزاهد . توفي سنة سبع وعشرين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٤٦٩/١٠ - ٤٧٧ .

(٧-٨) في م : بهذا .

**فصل : فَإِنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ تَخْرُجُ عَنْ مُصْحَفِ عُثْمَانَ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ :** ( فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ ) وَغَيْرِهَا ، كُرِّهَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ يَثْبُتُ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ ، وَلَا تَوَاتُرَ فِيهَا ، وَلَا يَثْبُتُ كَوْنُهَا قُرْآنًا . وَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ إِذَا كَانَ مِمَّا صَحَّحَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ وَاتَّصَلَ إِسْنَادُهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ ؛ لِذَلِكَ . وَالثَّانِيَةُ ، تَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، كَانُوا يُصَلُّونَ بِقِرَاءَتِهِمْ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُمْ صَحِيحَةً ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا أُنْزِلَ ، فَلْيَقْرَأْ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ » <sup>(١)</sup> . وَكَانَ الصَّحَابَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، يُصَلُّونَ بِقِرَاءَاتٍ لَمْ يَثْبُتْهَا عُثْمَانُ فِي الْمُصْحَفِ ، لَا يَرَى أَحَدٌ مِنْهُمْ تَحْرِيمَ ذَلِكَ ، وَلَا بَطْلَانَ صَلَاتِهِمْ بِهِ .

**فصل : فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، ثَبَّتَ قَائِمًا ، وَسَكَتَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِ نَفْسُهُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ ، وَلَا يَصِلُ قِرَاءَتَهُ بِتَكْبِيرَةِ الرَّكْعَةِ .** قَالَ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ ، فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ : « فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ سَكَتَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> .

الرَّحْمَنِ عَلَى عُثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَزَيْدٍ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي كَعْبٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ أَنَّهُ اخْتَارَهَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَضْبَطُ مِنْهُ ، مَعَ عِلْمِهِ وَعَمَلِهِ وَزُهْدِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ اخْتَارَ قِرَاءَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ . قَالَ : وَهَذَا يُعْمُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ . وَقَالَ لَهُ الْمِثْمُونِيُّ : أَيُّ الْقِرَاءَاتِ تَخْتَارُ لِي فَأَقْرَأُ بِهَا ؟ قَالَ : قِرَاءَةُ أَبِي

(١) أخرجه ابن ماجه، في: باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، من المقدمة. سنن ابن ماجه ٤٩/١.

والإمام أحمد، في: المسند ٧/١، ٢٦، ٣٨، ٤٤٥، ٤٥٤.

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٨.

ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَرْكَعُ مُكَبِّرًا ، فَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَيَمُدُّ ظَهْرَهُ الْمُنْعَى مُسْتَوِيًا .

٤٠١ - مسألة : ( ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، وَيَرْكَعُ مُكَبِّرًا ، فَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَيَمُدُّ ظَهْرَهُ مُسْتَوِيًا ، وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حِيَالَ ظَهْرِهِ ، وَلَا يَرْفَعُهُ وَلَا يَخْفِضُهُ ) الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي ثَلَاثَةِ أُمُورٍ : أَحَدُهَا ، فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ ، وَرَفْعُهُمَا فِي تَكْبِيرِ الرُّكُوعِ مُسْتَحَبٌّ ، وَيَرْفَعُهُمَا إِلَى فُرُوعِ أُذُنَيْهِ ، وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ الرَّفْعِ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ ، كَمَا قُلْنَا فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَأَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَمَالِكٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالنَّحْيِيُّ : لَا يَرْفَعُهُمَا ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ قَالَ : أَلَا أَصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَصَلَّيْ ،

عَمْرُو بْنُ الْعَلَاءِ ، لُغَةُ قُرَيْشٍ وَالْفُصَحَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ . انْتَهَى . وَفِي هَذَا كَيْفَايَةٌ .

قوله : ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَرْكَعُ مُكَبِّرًا . فَيَكُونُ رَفْعُ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ الرُّكُوعِ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَعَنْهُ ، يَرْفَعُ مُكَبِّرًا بَعْدَ سَكَنَةِ يَسِيرَةٍ .

فائدة : قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَغَيْرُهُمْ : يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ تَكْبِيرُ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَالتَّهْوِضِ ابْتِدَاؤُهُ مَعَ ابْتِدَاءِ الْإِنْتِقَالِ ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ ، فَإِنْ كَمَلَهُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ مَحَلِّهِ ، بَلَا نِزَاعٍ . وَإِنْ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَهُ ، أَوْ كَمَلَهُ بَعْدَهُ ، فَوَقَعَ بَعْضُهُ

فلم يَرْفَعْ يَدَيْهِ<sup>(١)</sup> إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ<sup>(٢)</sup> . حديث حسن . وَرَوَى يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، ثُمَّ لَا يَعُودُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ بِمَعْنَاهُ<sup>(٣)</sup> . قَالُوا : وَالْعَمَلُ بِهِذَيْنِ<sup>(٤)</sup> الْحَدِيثَيْنِ<sup>(٥)</sup> أَوْلَى ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ فَقِيهًا ، مُلَازِمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، عَلِيمًا بِأَحْوَالِهِ ، فَتَقَدَّمَ رِوَايَتَهُ عَلَى غَيْرِهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ

خَارَجًا عَنْهُ ، فَهُوَ كَثْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْمَلْهُ فِي مَحَلِّهِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ تَمَّمَ قِرَاءَتَهُ رَاكِعًا ، أَوْ أَخَذَ فِي التَّشَهُّدِ قَبْلَ قُعُودِهِ . وَقَالُوا : هَذَا قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . وَحُزِمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ، كَمَا يَأْتِي بِتَكْثِيرِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ فِيهِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَفَاقًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُغْفَى عَنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْهُ يَغْسِرُ ، وَالسَّهْوُ بِهِ يَكْثُرُ ، فَغَفِيَ الْإِطْلَاقُ بِهِ أَوْ السُّجُودُ لَهُ مَشَقَّةٌ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، الصَّحَّةُ . وَتَابَعَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي « الْحَوَاشِي » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . ذَكَرَهُ فِي وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ . وَحُكِّمَ التَّمْنِيحُ وَالتَّحْمِيدُ حُكْمًا

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَدَهُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ لَمْ يَذْكُرِ الرَّفْعَ عِنْدَ الْوُضُوءِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٧٣/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٥٨/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّجَافِي فِي الرُّكُوعِ ، وَبَابِ الرُّخْصَةِ فِي تَرْكِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ . الْمُجْتَمَعُ ١٤٦/٢ ، ١٥٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٨٨/١ .

(٣) فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨٢/٤ ، ٣٠١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ لَمْ يَذْكُرِ الرَّفْعَ عِنْدَ الرُّكُوعِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٧٣/١ .

(٤) فِي م : « فِي هَذَيْنِ » .

(٥) فِي م زِيَادَةٌ : « الْأَوَّلِينَ » .

يَرْكَعَ ، وَبَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَقَدْ ذَكَّرْنَا حَدِيثَ أَبِي حُمَيْدٍ <sup>(٢)</sup> ، وَفِيهِ الرَّفْعُ ، رَوَاهُ فِي عَشْرَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، مِنْهُمْ أَبُو قَتَادَةَ ، فَصَدَّقُوهُ . وَرَوَاهُ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَوَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، وَمَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ ، وَأَنَسٌ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو أُسَيْدٍ ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ ، وَأَبُو مُوسَى ، فَصَارَ كَالْمُتَوَاتِرِ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ شَكٌّ بِصِحَّةِ سَنَدِهِ ، وَكَثْرَةِ رُؤَايِهِ ، وَعَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ ، وَأَنْكَرُوا عَلَى مَنْ تَرَكَهَ ، فَرُوي أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا رَأَى مَنْ لَا يَرْفَعُ ، حَصَبَهُ <sup>(٣)</sup> ، وَأَمَرَهُ

التَّكْبِيرَ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ ؛ لَوْ أَنِّي بَعْضُ تَكْبِيرَةٍ الْإِحْرَامِ رَاكِعًا .

- (١) أخرجه البخاري ، في : باب رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح سواء ، وباب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع ، وباب إلى أين يرفع يديه ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٨٧/١ ، ١٨٨ . ومسلم ، في : باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين في الصلاة ، وباب افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٦/١ ، ١٧١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع ، من أبواب الصلاة . غارضة الأحوذى ٥٦/٢ . والنسائي ، في : باب العمل في افتتاح الصلاة ، وباب رفع اليدين قبل التكبير ، وباب رفع اليدين حذو المنكبين ، وباب رفع اليدين للركوع حذو المنكبين ، من كتاب افتتاح الصلاة . وفي : باب رفع اليدين حذو المنكبين عند الرفع من الركوع ، وباب ما يقول الإمام إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب رفع اليدين للقيام إلى الركعتين الآخرين حذو المنكب ، من كتاب السهو . المجتبى ٩٣/٢ ، ٩٤ ، ١٤٢ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ٤/٣ . وابن ماجه ، في : باب رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٧٩/١ . والدارمي ، في : باب رفع اليدين في الركوع والسجود ، وباب القول بعد رفع الرأس من الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٥/١ ، ٣٠٠ . والإمام مالك ، في : باب افتتاح الصلاة ، من كتاب النداء . الموطأ ٧٥/١ ، ٧٦ ، ٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨/٢ ، ١٨ ، ٦٢ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٧ . (٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٠ . (٣) حصبه : رماه بالحصى .

أَنْ يَرَفَعَ . وَحَدِيثَاهُم ضَعِيفَان ؛ فَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ :  
 لَمْ يَثْبُتْ . وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ .  
 وَلَوْ صَحَّ ، كَانَ التَّرْجِيحُ لِأَحَادِيثِنَا ؛ لِأَنَّهَا أَصَحُّ إِسْنَادًا ، وَأَكْثَرُ رَوَاةً ،  
 وَلِأَنَّهُمْ مُثْبِتُونَ ، وَالْمُثْبِتُ يُقَدِّمُ عَلَى النَّافِي ، وَلِأَنَّهُ قَدْ عَمِلَ بِهَا<sup>(١)</sup> السَّلَفُ  
 مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ إِمَامٌ . قُلْنَا : لَا تَنْكِرُ فَضْلَهُ  
 وَإِمَامَتَهُ ، أَمَّا بَحِثُ يُقَدِّمُ عَلَى عُمَرَ وَعَلِيٍّ فَلَا ، وَلَا يُسَاوِي وَاحِدًا مِنْهُمَا ،  
 فَكَيْفَ يُقَدِّمُ رَوَايَتَهُ ؟ الْأَمْرُ الثَّانِي ، الرُّكُوعُ ، وَهُوَ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ بِالنَّصِّ  
 وَالْإِجْمَاعِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آذِعُوا آرْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾<sup>(٢)</sup> .  
 وَأَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِ الرُّكُوعِ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهِ . الْأَمْرُ الثَّلَاثُ ، التَّكْبِيرُ  
 فِيهِ ، وَهُوَ مُشْرُوعٌ فِي كُلِّ خَفَضٍ وَرَفَعٍ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ  
 ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ،  
 وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَعَوَامُّ عِلْمَاءِ الْأَمْصَارِ . وَرَوَى عَنْ  
 عُمَرَ<sup>(٣)</sup> بَنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَسَلِيمٌ ، وَالْقَاسِمِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، أَنَّهُمْ  
 كَانُوا لَا يَتِمُّونَ التَّكْبِيرَ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ<sup>(٤)</sup> ، أَنَّهُ صَلَّى  
 مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ لَا يَتِمُّ التَّكْبِيرَ . يَعْنِي إِذَا خَفَضَ وَإِذَا رَفَعَ . رَوَاهُ الْإِمَامُ  
 أَحْمَدُ<sup>(٥)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) فِي م : ٤٠١ .

(٢) سُورَةُ الْحَجِّ ٧٧ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : ابْنُ عُمَرَ .

(٤) فِي م : ٤٠١ .

(٥) فِي : الْمُسْنَدُ ٤٠٦/٣ ، ٤٠٧ .



[ ١٩٢/١ ط ] إذا قام إلى الصلاة يُكَبِّرُ حين يَقُومُ ، ثم يُكَبِّرُ حين <sup>(١)</sup> يَرُكْعُ ، ثم يَقُولُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . حين يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، ثم يَقُولُ وهو قائمٌ : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . ثم يُكَبِّرُ حين يَهْوِي ساجدًا ، ثم يُكَبِّرُ حين يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، <sup>(٢)</sup> ثم يُكَبِّرُ حين يَسْجُدُ ، ثم يُكَبِّرُ حين يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، ثم يَفْعَلُ ذَلِكَ في الصلاة كُلِّهَا حتى <sup>(٣)</sup> يَقْضِيَهَا . وَيُكَبِّرُ حين يَقُومُ مِنَ الثَّلَاثِينَ بَعْدَ الْجُلُوسِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وعن ابن مسعود ، قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ في كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ ، وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . رواه الإمامُ أحمدُ ، والترمذي <sup>(٥)</sup> ، وقال : حسنٌ صحيحٌ . وقال النبي ﷺ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » <sup>(٦)</sup> . وقال : « إِنَّمَا

(١) في الأصل : « ثم » .

(٢) - (٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب التكبير إذا قام من السجود ، وباب يهوي بالتكبير حين يسجد ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٩٩/١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ . ومسلم ، في : باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب تمام التكبير ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٢/١ ، ١٩٣ . والنسائي ، في : باب التكبير للسجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٨٥/٢ . والدارمي ، في : باب التكبير عند كل خفض ورفع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٥٤/٢ .

(٤) أخرجه الترمذي ، في : باب في التكبير عند الركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٥٤/٢ ، ٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٦/١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ . كما أخرجه النسائي ، في : باب التكبير للسجود ، وباب التكبير عند الرفع من السجود ، وباب التكبير للسجود ( آخر ) ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب التكبير إذا قام من الركعتين ، وباب كيف السلام على العينين ، من كتاب السهو . المجتبى ١٦١/٢ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ٣/٣ ، ٥٢ . والدارمي ، في : باب التكبير عند كل خفض ورفع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٨٥/١ .

(٥) تقدم تحريجه في صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .

جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلَأنَّهُ شُرُوعٌ فِي رُكْنٍ ، فَشُرِعَ فِيهِ التَّكْبِيرُ ، كَحَالَةِ الْإِتْدَاءِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ . ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى التَّطْبِيقِ ؛ وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ الْمُصَلِّيُ إِحْدَى كَفَّيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ، ثُمَّ يَجْعَلُهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِذَا رَكَعَ . وَهَذَا كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ نُسِخَ . قَالَ مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ : رَكَعْتُ ، فَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيَّ ، فَتَهَانَى أَبِي ، وَقَالَ : إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا ، فَتُهِنَا عَنْهُ ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِينَا عَلَى الرُّكْبِ : مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ <sup>(٣)</sup> : رَأَيْتُهُ إِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُفَرِّجَ أَصَابِعَهُ ؛ لِمَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُنَّيْرٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ ، فَرَّجَ أَصَابِعَهُ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ <sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٦ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب وضع الأكف على الركب في الركوع ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ٢٠٠/١ . ومسلم ، في : باب التنبذ إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٠/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب تفریع أبواب الركوع والسجود ووضع اليدين على الركبتين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٠/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع ، من أبواب الصلاة . عارضة الأخوذ ٥٩/٢ . والنسائي ، في : باب نسخ التطبيق ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٤٤/٢ . وابن ماجه ، في : باب وضع اليدين على الركبتين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٣/١ . والدارمي ، في : باب العمل في الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٨/١ ، ٢٩٩ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٠ .

(٤) في : باب بضم أصابع يديه في السجود ... إلخ ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١١٢/٢ .

وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حِيَالَ ظَهْرِهِ ، لَا يَرْفَعُهُ وَلَا يَخْفِضُهُ ، وَيُجَافِي مِرْفَقَيْهِ  
عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَقَدَرُ الْإِجْزَاءِ الْإِثْنَاءِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ ،

الشرح الكبير

٤٠٢ - مسألة : ( وَيَجْعَلُ رَأْسَهُ حِيَالَ ظَهْرِهِ ، وَلَا يَرْفَعُهُ وَلَا  
يَخْفِضُهُ ) لَأَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ ، فِي صِفَةِ الرُّكُوعِ : ثُمَّ هَصَرَ ظَهْرَهُ .  
وَفِي لَفِظٍ : ثُمَّ اعْتَدَلَ ، فَلَمْ يُصَوِّبْ<sup>(١)</sup> رَأْسَهُ وَلَمْ يُقْنِعْ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَتْ  
عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ وَلَمْ  
يُصَوِّبْهُ ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَكَعَ ، لَوْ كَانَ قَدْ حُ مَاءٌ عَلَى ظَهْرِهِ مَا تَحَرَّكَ<sup>(٤)</sup> . وَذَلِكَ لِاسْتِوَاءِ  
ظَهْرِهِ . ( وَ ) يُسْتَحَبُّ أَنْ ( يُجَافِيَ عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ) فَإِنَّ فِي حَدِيثِ  
أَبِي حُمَيْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا ،  
وَوَثَرَ يَدَيْهِ ، فَتَحَاوَاهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ . صَحِيحٌ .

٤٠٣ - مسألة : ( وَقَدَرُ الْإِجْزَاءِ الْإِثْنَاءِ ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ  
بِيَدَيْهِ ) لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ [ ١٩٣/١ ] عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكُوعِ إِلَّا بِهِ ، وَلَا

قوله : وَقَدَرُ الْإِجْزَاءِ الْإِثْنَاءِ ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ مَسُّ رُكْبَتَيْهِ . مُرَادُهُ ، إِذَا كَانَ  
الرَّاكِعُ مِنْ أَوْسَطِ النَّاسِ ، وَقَدَرُهُ مِنْ غَيْرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ الْجُمْهُورُ ؛

(١) لم يصوب : لم يخفض خفضاً بلغياً .

(٢) لم يقنع : لم يرفع حتى يكون أعلى من ظهره .

(٣) الحديث لم يخرج البخاري ، وأخرجه مسلم ، في : باب ما يجمع صفة الصلاة ... إلخ ، من كتاب  
الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يجهز بيسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب  
الصلاة . سنن أبي داود ١٨٠/١ ، ١٨١ . وابن ماجه ، في : باب الركوع في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة .  
سنن ابن ماجه ٢٨٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١/٦ ، ١٩٤ .

(٤) أخرجه الإمام أحمد ، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . المسند ١٢٣/١ .

المقنع **ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . [ ٢٠ ] ثَلَاثًا ، وَهُوَ أَذْنَى الْكَمَالِ ،**

الشرح الكبير يَلْزِمُهُ وَضْعُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، بَلْ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ ، فَإِنْ كَانَتْا عَلَيْهِمَا ، لَا يُمْكِنُهُ وَضْعُهُمَا ، تَرَكَّهُمَا ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى وَضْعِ إِحْدَاهُمَا ، وَضَعَهَا .

**فصل :** وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ، وَشَكَ هَلْ رَكَعَ أَوْ لَا ، أَوْ هَلْ أَتَى بِقَدْرِ الْإِجْزَاءِ أَوْ لَا ؟ لَزِمَهُ أَنْ يَعُودَ فَيَرَكَعَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا شَكَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَسْوَاسًا ، فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ . وَكَذَلِكَ حُكْمُ سَائِرِ الْأَرْكَانِ .

٤٠٤ - مسألة : ( ثُمَّ يَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . ثَلَاثًا . وَهُوَ أَذْنَى الْكَمَالِ ) قَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . مَشْرُوعٌ فِي الرُّكُوعِ . وَبِهِ

الإِنصافُ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَصَرَّحَ جَمَاعَةٌ بِأَنْ يَمَسَّ رُكْبَتَيْهِ بِكَفَيْهِ ؛ مِنْهُمْ الْآمِدِيُّ ، وَابْنُ الْبَنَّا ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » . قَالَ فِي « الْوَسِيلَةِ » : نَصَّ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : وَاخْتَلَفَ كَلَامُ الْأَصْحَابِ فِي قَدْرِ الْإِجْزَاءِ ؛ فَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفَ ، فِي « الْمُقْنِعِ » ، وَأَبَى الْخَطَّابُ ، وَابْنُ الرَّاغُونِي ، وَابْنُ الْجَوَازِي ، أَنَّهُ بَحِثُ يُمْكِنُهُ مَسَّ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ ، فَيُصَدِّقُ بَرُءُوسَ أَصَابِعِهِ . قَالَ : وَالصَّحِيحُ مَا صَرَّحَ بِهِ الْآمِدِيُّ ، وَابْنُ الْبَنَّا فِي « الْعُقُودِ » ، أَنَّهُ قَدَّرَ مَا يُمْكِنُهُ مِنْ أَخْذِ رُكْبَتَيْهِ بِكَفَيْهِ فِي حَقِّ أَوْ سَاطِئِ النَّاسِ ، أَوْ قَدَّرَهُ مِنْ غَيْرِهِمْ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ اِحْتِمَالَانِ . وَقَالَ الْمَجْدُ : وَضَابِطُ الْإِجْزَاءِ الَّتِي لَا يَخْتَلِفُ ، أَنْ يَكُونَ اتِّجَانُوهُ إِلَى الرُّكُوعِ الْمُعْتَدِلِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْقِيَامِ الْمُعْتَدِلِ . قَوْلُهُ : وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَفْضَلَ

قال الشافعي، وأصحاب الرأي . وقال مالك : ليس عندنا في الركوع والسجود شيء مخلود ، وقد سمعت أن التسييح في الركوع والسجود . ولنا ، ما روى عتبة بن عامر ، قال : لما نزلت : ﴿ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> . قال النبي ﷺ : « اجعلوها في ركوعكم » . وروى ابن مسعود ، أن النبي ﷺ قال : « إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ » . أخرجهما أبو داود ، وابن ماجه <sup>(٢)</sup> . وأدنى الكمال ثلاث ؛ لما ذكرنا . وتجزئ تسيحة واحدة ؛

قول : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . فقط ، كما قال المصنف ، وقطع به الجمهور . وعنه ، الأفضل قول : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . وبخنده . اختاره المجتد في « شرحه » ، وصاحب « مجمع البحرين » . قال في « الفائق » وغيره : ولا تجزئ غير هذا اللفظ .

قوله : ثلاثاً . وهو أدنى الكمال . هذا بلا نزاع أعلمه في تسييح الركوع والسجود . وأما أعلى الكمال ؛ فتارة يكون في حق الإمام ، وتارة يكون في حق المنفرد ، فإن كان في حق الإمام ، فالصحيح من المذهب ؛ أن الكمال في حقه

(١) سورة الواقعة ٧٤ ، ٩٦ .

(٢) الأول أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٠/١ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب التسييح في الركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٧/١ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ما يقال في الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٥٥/٤ .

والثاني أخرجه أبو داود ، في : باب مقدار الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٤/١ . وابن ماجه ، في الباب السابق . سنن ابن ماجه ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في التسييح في الركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٦٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/١ ، ٣٧١ .

لأن النبي ﷺ لم يذكر عددًا في حديث عُقْبَةَ ، ولأنه ذكر مكرّر ، فأجزأت وإحدة ، كسائر الأذكار . قال أحمد : جاء الحديث عن الحسن البصري ، أنه قال : التسبيح الثام سبع ، والوسط خمس ، وأذناه ثلاث . وقال القاضي : الكامل في التسبيح ، إن كان منفردًا ، مالا يخرجُه إلى السهو ، وفي حق الإمام (مالا يشق) على المأمومين ، ويحتمل أن يكون الكمال (١) عشر تسبيحات ؛ لأن أنسًا روى ، أن النبي ﷺ كان يصلي كصلاة عمر بن عبد العزيز . فعزّروا (٢) ذلك بعشر تسبيحات (٣) . وقال الميموني : صليت خلف أبي عبد الله ، فكنت أسبّح في الركوع والسجود عشر تسبيحات وأكثر . وقال بعض أصحابنا : الكمال أن يسبّح مثل قيامه ؛ لما روى البراء ، قال : رمقت محمدًا ﷺ وهو يصلي ، فوجدت قيامه ، فركعته ، فاعتداله بعد ركوعه ، فسجدته ، فجلسته (٤) ما بين السجدين ، فسجدته ، فجلسته (٥) ما بين التسليم والانصراف ، قريبًا

الإنصاف يكون إلى عشر . قال المجتهد ، وتابعه صاحب « مجمع البحرين » : الأصح ما بين الخمس إلى العشر . قالوا : وهو ظاهر كلامه . وقدمه في « الفروع » . وقيل : ثلاث ، ما لم يوتر المأموم . قال في « التلخيص » ، و « البلغة » : ولا يزيد

(١ - ١) في الأصل : « ما يشق » .

(٢) في م : « الكامل » .

(٣) حرروا : قَدَرُوا وَتَحَمَّنُوا .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب مقدار الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٥/١ .  
والنسائي ، في : باب عدد التسبيح في السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٨٧/٢ . والإمام أحمد ، في :  
المسند ١٦٣/٣ .

(٥) سقط من : الأصل .

**فصل :** إِلَّا أَنْ الْأَوَّلَى لِلْإِمَامِ عَدَمُ التَّطَوُّلِ ؛ لِئَلَّا يَشُقَّ عَلَى الْمَأْمُومِينَ [ ١٩٣/١ ط ] ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْجَمَاعَةُ يَرْضَوْنَ بِذَلِكَ ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّسْبِيحُ الْكَامِلُ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ قَالَ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ . فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَكَعَ قَالَ : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ » . ثَلَاثًا ، وَإِذَا سَجَدَ ، قَالَ : « (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ) » . ثَلَاثًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ <sup>(٣)</sup> : رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ : تَسْبِيحُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ <sup>(٤)</sup> ؛ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ » أَغْجَبُ إِلَيْكَ ، أَوْ « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ » ؟ فَقَالَ : قَدْ جَاءَ هَذَا ، وَجَاءَ هَذَا . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : أَمَّا أَنَا فَلَا أَقُولُ :

الْإِمَامُ عَلَى ثَلَاثٍ . وَقِيلَ : مَا لَمْ يَشُقَّ . وَقَالَ الْقَاضِي . وَقِيلَ : لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثٍ الْإِنْصَافُ إِلَّا بِرِضَا الْمَأْمُومِ ، أَوْ بِقَدْرِ مَا يَحْصُلُ الثَّلَاثُ لَهُ . وَقِيلَ : سَبْعٌ . قَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِثِينَ » ، وَ « خَوَاشِي ابْنِ مُفْلَحٍ » . قَالَ صَاحِبُ « الْفَاتِقِ » ، وَابْنُ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ٢٠٠/١ . ومسلم ، في : باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٤٣/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب طول القيام من الركوع وبين السجدين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٦/١ . والنسائي ، في : باب جلسة الإمام بين التسليم والانصراف ، من كتاب السهو . المجتبى ٥٦/٣ . والدارمي ، في : باب قدر كم كان يمكث النبي بعدما يرفع رأسه ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٤/٤ .

(٢) - (٢) سقط من : الأصل .

(٣) في : باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠١/١ .

(٤) أبو حامد أحمد بن نصر الخفاف . ذكره أبو بكر الحلال ، فقال : كان عنده جزء فيه مسائل حسان ، أغرب فيها . انظر : طبقات الحنابلة ٨٢/١ .

وبحَمْدِهِ . وحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الرَّيَاذَةَ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : نَخَافُ أَنْ لَا تَكُونَ مَحْفُوظَةً . وَالرَّوَايَةُ بِدُونِهَا أَكْثَرُ .

**فصل : يُكْرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ لِمَا رَوَى عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (١)**  
قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

**الإنصاف** تَمِيمٌ : هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ الرَّائِغُونِيِّ فِي « الْوَاضِحِ » ، أَنَّ الْكَمَالَ فِي حَقِّهِ قَدْرُ قِرَائَتِهِ . وَقَالَ الْأَجَرِيُّ : الْكَمَالُ خَمْسٌ ؛ لِيُذْرِكَ الْمَأْمُومُ ثَلَاثًا . وَقِيلَ : مَا لَمْ يَخْفَ سَهْوًا . وَقِيلَ : مَا لَمْ يَطْلُ عَرَفًا . وَقِيلَ : أَوْسَطُهُ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ بِقَدْرِ الْقِيَامِ . وَأَمَّا الْكَمَالُ فِي حَقِّ الْمُتَفَرِّدِ ، فَالصَّحِيحُ ؛ أَنَّهُ لَا حَدَّ لِعَاقِبَتِهِ ، مَا لَمْ يَخْفَ سَهْوًا . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقَدَّمَهُ الزَّرْكَشِيُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَقِيلَ : بِقَدْرِ قِيَامِهِ . وَنَسَبَهُ الْمَجْدُ إِلَى غَيْرِ الْقَاضِي مِنْ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : الْعَرَفُ . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : سَبْعٌ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِثِينَ » ، وَ« الْحَوَاشِي » . وَقِيلَ : عَشْرٌ . وَقِيلَ : أَوْسَطُهُ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْقِيَامِ . كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَقِّ الْإِمَامِ .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنِ لِبْسِ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ الْمُعْصَرَفَ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣/١٦٤٨ ، ٣٤٩/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ . مِنْ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢/٦٤ ، ٧/٢٤٤ ، ٢٤٥ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الْقِرَاءَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ النَّدَاءِ . الْمُوطَأُ ١/٨٠ .



ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، ..... المقنع

٤٠٥ - مسألة : ( ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ) إذا قَرَعَ مِنَ الرُّكُوعِ ، رَفَعَ رَأْسَهُ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَيَكُونُ انْتِهَاؤُهُ عِنْدَ انْتِهَاءِ رَفْعِهِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ . وَفِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، بَعْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِمًا . حَكَاهُ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ؛ أَنَّهُ رَأَى أَحْمَدَ يَفْعَلُهُ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ <sup>(١)</sup> : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ ، وَبَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَتَبَدُّهُ حِينَ يَتَبَدَّى رَفْعَ رَأْسِهِ ؛ لِأَنَّ أَبَا حُمَيْدٍ قَالَ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ثُمَّ قَالَ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . وَرَفَعَ يَدَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي الرَّفْعِ : وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، رَفَعَهُمَا كَذَلِكَ ، وَيَقُولُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ أَخَذَ فِي رَفْعِ رَأْسِهِ ، كَقَوْلِهِ « إِذَا كَبَّرَ » . أَيْ

قوله : ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ ، أَنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ . وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي حَقِّ الْإِنَامِ وَالْمُنْفَرِدِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جُمْهُورِ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمَجْدُ : وَهِيَ أَصَحُّ . وَصَحَّحَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمُصَنِّفِ ، [ ١٠٢/١ ط ] وَالشَّارِحُ . وَعَنْهُ ، مَحَلُّ رَفْعِ يَدَيْهِ بَعْدَ اعْتِدَالِهِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَيْضًا . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٨ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٠ .

أَخَذَ<sup>(١)</sup> فِي التَّكْبِيرِ . وَلِأَنَّهُ مَحَلُّ رَفْعِ الْمَأْمُومِ فَكَانَ مَحَلُّ رَفْعِ الْإِمَامِ كَالرُّكُوعِ ، فَإِنَّ الرُّوَايَةَ لَا تَخْتَلِفُ فِي أَنَّ الْمَأْمُومَ يَتَدَيُّ الرُّفْعَ عِنْدَ<sup>(٢)</sup> رَفْعِ رَأْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَقِّهِ ذِكْرٌ بَعْدَ الْاِغْتِدَالِ ، وَالرُّفْعُ إِنَّمَا جُعِلَ هَيْئَةً لِلذِّكْرِ ، وَقَوْلُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . مَشْرُوعٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ ، وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ١٩٤/١ ] قَالَ لِبُرَيْدَةَ : « يَا بُرَيْدَةُ ، إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ ، فَقُلْ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَيَعْتَدِلُ قَائِمًا حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ غُضُوٍّ إِلَى مَوْضِعِهِ ، وَيَطْمَئِنُّ ؛ لِقَوْلِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى قَائِمًا حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَقَارٍ إِلَى مَكَانِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ

و « الْحَوَاشِي » . وَقَالَ الْقَاضِي : يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَكَذَا الْمُنْفَرِدُ ، إِنْ قُلْنَا : لَا يَقُولُ بَعْدَ الرُّفْعِ شَيْئًا . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ؛ فَقَالَ : أَمَّا الْمَأْمُومُ فَيَتَدَيُّ عِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ ، رَوَايَةً وَاحِدَةً . وَكَذَلِكَ الْمُنْفَرِدُ إِنْ لَمْ يُشْرَعْ لَهُ قَوْلُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَقَدْ قَطَعَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، بِأَنَّ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ يَكُونُ مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ .

(١) فِي م : إِذَا أَخَذَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : عِنْدَهُ .

(٣) فِي : بَابُ ذِكْرِ نَسْخِ التَّطْيِيقِ وَالْأَمْرِ بِالْأَخْذِ بِالرُّكْبِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٣٣٩/١ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي أَصْفَحَةِ ٤٠٠ .

الرُّكُوع ، لم يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> .

**فصل :** وهذا الرَّفْعُ وَالِاعْتِدَالُ عَنْهُ وَاجِبٌ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ : لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَأْمُرْ بِهِ ، وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ ، فَلَا يَجِبُ غَيْرُهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُسَيِّءِ فِي صَلَاتِهِ : « ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَدَاوَمَ عَلَى فِعْلِهِ ، وَقَدْ قَالَ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » <sup>(٣)</sup> . وَقَوْلُهُمْ : لَمْ يَأْمُرْ بِهِ . قُلْنَا : قَدْ أَمَرَ بِالْقِيَامِ ، وَهَذَا قِيَامٌ ، وَقَدْ أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ ، وَأَمْرُهُ يَجِبُ امْتِثَالُهُ . وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِالتَّسْمِيعِ لِلْإِمَامِ ، كَمَا يُسَنُّ لَهُ الْجَهْرُ بِالتَّكْبِيرِ قِيَاسًا عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَإِذَا قَالَ مَكَانَ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » : مَنْ حَمِدَ اللَّهَ سَمِعَ لَهُ . لَمْ يُجْزِئْهُ . وَقَالَ أَصْحَابُ <sup>(٤)</sup> الشَّافِعِيِّ : يُجْزِئُهُ ؛ لِإِثْبَانِهِ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَكْسُ اللَّفْظِ الْمَشْرُوعِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ فِي التَّكْبِيرِ : الْأَكْبَرُ اللَّهُ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَتَّعَيَّرْ ، فَإِنْ قَوْلُهُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . صِبْغَةٌ خَبَرٌ <sup>(٥)</sup> تَصْلُحُ لِلدَّعَاءِ ، وَاللَّفْظُ الْآخَرُ صِبْغَةٌ شَرْطٌ

- (١) في : باب ما يجمع صفة الصلاة .... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٥٧ ، ٣٥٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٨١ ، ١٨٠ . وابن ماجه ، في : باب الجلوس بين السجدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٨٨ ، والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٣١ ، ١٩٤ .
- (٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .
- (٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .
- (٤) سقط من : م .

المقنع فإذا قام قال : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاءِ ، وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ .

الشرح الكبير وجزء ، لا يصلح لذلك <sup>(١)</sup> ، فاختلفا .

٤٠٦ - مسألة : ( فَإِذَا اعْتَدَلَ قَائِمًا ، قال : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَاءِ <sup>(٢)</sup> وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ) قول : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . مشرّوع في حقّ كلِّ مُصَلٍّ ، في المَشْهُورِ عنه . وهو قول أكثر أهل العلم ؛ منهم ابن مسعود ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، والشَّعْبِيُّ ،

الإنصاف قوله : فإذا قام قال : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . الصحيح من المذهب ؛ أن الإثيان بالواو أفضل في قوله : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . نصّ عليه ، وعليه الأصحاب . وعنه ، الإثيان بلا واو أفضل . فالخلاف في الأفضليّة ، على الصحيح من المذهب . وعنه ، لا يتخيّر في تركيها ، بل يأتي بها . قال في « الرّعاية » : ويجوز حذف الواو على الأصحّ .

فائدة : له قول : اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وبلا واو أفضل . نصّ عليه . وعنه ، يقول : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . ولا يتخيّر بينه وبين : اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . بالواو ، وجاز على الأصحّ . فحكى الخلاف في « الفروع » مع عدم الواو . وحكاها في « الرّعاية » مع الواو ، وهو أولى .

قوله : مِلءَ السَّمَاءِ وَمِلءَ الْأَرْضِ . هكذا قاله الإمام أحمد ، وكثير من الأصحاب ، يعنى ، مِلءَ السَّمَاءِ . على الأفراد ، منهم ابن عَقِيل في « الفصول » ، و « التذكرة » ، وابن تيميم في « الهداية » ، و « الإيضاح » ، و « الوجيز » ،

(١) في م : للذكر .

(٢) في م : السموات .

والشافعي، وإسحاق، وابن المنذر. وعن أحمد: لا يَقُولُهُ الْمُتَفَرِّدُ. فَإِنَّهُ قَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ، فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَحْدَهُ، فَإِذَا قَالَ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». قَالَ: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ»؟ فَقَالَ: إِنَّمَا هَذَا لِلْإِمَامِ جَمْعُهُمَا، وَلَيْسَ هَذَا لِأَحَدٍ سِوَى الْإِمَامِ. لِأَنَّ الْخَبَرَ لَمْ يَرِدْ بِهِ فِي حَقِّهِ، فَلَمْ يُشْرَعْ لَهُ، كَقَوْلِ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا [١/١٩٤ ط] يُشْرَعُ هَذَا فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَلَا الْمُتَفَرِّدِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وَلَنَا، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ». حِينَ يَرْفَعُ صَلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ:

و «تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ»، و «الإِفَادَاتُ»، و «المُعْنَى»، و «الْخِرَاقِيُّ»،  
و «الكافي»، و «الْعُمْدَةُ»، و «المُذْهَبُ»، و «المُسْتَوْعِبُ»،  
و «التَّلْخِيسُ»، و «الْبُلْغَةُ»، و «الشرح»، و «المُحَرَّرُ»،  
و «الْمُتَوَرِّ»، و «التَّسْهِيلُ»، و «الْحَاوِيَيْنِ»، وغيرهم. وقال في

(١) أخرجه البخاري، في: باب ما يقول الإمام ومن خلفه... إلخ، من كتاب مواقيت الصلاة. صحيح البخاري ٢٠١/١. ومسلم، في: باب التسميع والتحميد والتأمين، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٠٦/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب الإمام يصل من قعود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٤٢/١. والترمذي، في: باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٦٨/٢. والنسائي، في: باب الائتمام بالإمام، وباب الائتمام بالإمام يصل قاعداً، من كتاب الإمامة، وباب تأويل قوله عز وجل ﴿وَإِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، من كتاب الافتتاح. المجتبى ٦٥/١، ٧٧، ١٠٩. وابن ماجه، في: باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٧٦/١. والدارمي، في: باب القول بعد رفع الرأس من الركوع، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٠٠/١. والإمام مالك، في: باب ما جاء في التأمين خلف الإمام، من كتاب الصلاة. الموطأ ٨٨/١.

« رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وعن أبي سعيد ، وابن أبي أوفى ، أن النبي ﷺ كان إذا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » . رواه مسلم <sup>(٢)</sup> . وما ذَكَّرُوهُ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ تَرَكَ ذِكْرَهُ فِي حَدِيثِهِمْ ، فَقَدْ ذَكَّرَهُ فِي أَحَادِيثِنَا . ثُمَّ يَقُولُ الْإِمَامُ : مِلءَ السَّمَوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ . لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْمُتَّفَقَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْإِمَامُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلْبَرِيدَةِ : « يَا بُرَيْدَةُ ، إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ ، فَقُلْ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَاءِ وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » . رواه الدارقطني <sup>(٣)</sup> . وهذا

« الفروع » : والمعروف في الأخبار ، مِلءَ السَّمَوَاتِ ، بالجمع . قلت : وجزم به في « الرعايتين » .

فائدتان ؛ إحداهما ، لو رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَطَسَ ، فقال : رَبَّنَا وَلَكَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب التكبير إذا قام من السجود ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ٢٠٠/١ . ومسلم ، في : باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٢٩٣/١ ، ٢٩٤ . كما أخرجه النسائي ، في : باب التكبير للسجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٨٥/٢ . (٢) في : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٥/١ ، والترمذي ، في : باب ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٦٧/٢ . والنسائي ، في : باب ما يقول في قيامه ذلك ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٥٦/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٤/١ . والدارمي ، في : باب القول بعد رفع الرأس من الركوع ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٨٧/٣ .

(٣) في : باب ذكر نسخ التطبيق والأمر بالأخذ بالركب ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٣٣٩/١ .

عام، وقد صحَّح أن النبي ﷺ كان يقول ذلك . رواه عنه علي، وأبو هريرة، وأبو سعيد، وغيرهم<sup>(١)</sup>، ولم يُفَرِّقوا بين كونه إماماً أو مُنفَرِداً، ولأنه ذَكَرَ مشرُوع<sup>(٢)</sup> للإمام، فشرَّع للمُنْفَرِد كسائر الأذكار<sup>(٣)</sup>. وذكر القاضي في المُنفَرِد رواية، أنه يقول: «سَمِعَ اللَّهُ لَمَنَ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». لا يَزِيدُ عليه. قال: والصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقُولُ مِثْلَ الْإِمَامِ.

**فصل:** ويقول: «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ». بواو، نصَّ عليه أحمد، في رواية الأثرم، قال: سَمِعْتُ أبا عبد الله يُثَبِّتُ أَمْرَ الْوَاوِ، وقال: رَوَى فِيهِ الرَّهْرِيُّ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثٍ؛ عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَثَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ أَحْمَدَ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ. قَالَ: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ». رواه

الإنصاف  
الحَمْدُ. يَنْوِي بِذَلِكَ عَنِ الْعَطَسَةِ وَذَكَرَ الرَّفْعَ، لَمْ يُجْزِئْهُ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. نصَّ عليه في رواية حنبل. وقَدَّمَهُ في «الرَّعَايَةِ»، و«الْفَائِقِ»، و«ابن تميم»، و«الشرح». وقال المصنَّف: يُجْزِئُهُ. وَحَمَلَ كَلَامَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ. فَعَلَى الْمَذْهَبِ، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ. وَعَنْهُ، تَبْطُلُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ أَرَادَ الشُّرُوعَ فِي الْفَاتِحَةِ فَعَطَسَ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ يَنْوِي بِذَلِكَ عَنِ الْعَطَسِ وَالْقِرَاءَةِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» فِي بَابِ صِفَةِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ: وَفِي الْإِجْزَاءِ عَنْ قُرْضِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ، وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ. ذَكَرَهُ فِي بَابِ مَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ، فَظَاهِرُ كِلَاهِمَا، أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْإِجْزَاءِ عَنْ

(١) انظر: باب صفة ما يقول المصل عند ركوعه وسجوده، من كتاب الصلاة. سنن الدارقطني ٣/١٤٢.

(٢) سقط من: م.

(٣) في الأصل: «الأركان».

فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَمْ يَزِدْ عَلَى : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، .....

أبو سعيد ، وابن أبي أوفى . فاستُحِبَّ الاقتداء به في القولين . وقال الشافعي : السُّنَّةُ قَوْلُ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ . لِأَنَّ الْوَاوَ لِلْعَطْفِ ، وَلَيْسَ هَهُنَا شَيْءٌ يُعْطَفُ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ السُّنَّةَ الْاِقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ [ ١٩٥/١ ] صَحَّ عَنْ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ إِثْبَاتَ الْوَاوِ أَكْثَرُ خُرُوفًا ، وَيَتَضَمَّنُ الْحَمْدُ مُقَدَّرًا وَمُظْهَرًا ، إِذِ التَّقْدِيرُ : رَبَّنَا حَمْدُنَا وَلَكَ الْحَمْدُ : فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِلْعَطْفِ وَلَا شَيْءَ هَهُنَا تَعْطَفُ عَلَيْهِ ، ذَلِكَ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ <sup>(١)</sup> ، كَقَوْلِهِ : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ » . أَيْ وَبِحَمْدِكَ سُبْحَانَكَ ، وَكَيْفَمَا قَالَ كَانَ حَسَنًا ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ قَدْ وَرَدَتْ بِهِ .

٤٠٧ - مسألة : ( فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَمْ يَزِدْ عَلَى : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ .

فَرَضَ الْقِرَاءَةَ . الثَّانِيَةُ ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، إِنْ شَاءَ أَرْسَلَ يَدَيْهِ ، وَإِنْ شَاءَ وَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : فَإِذَا قَامَ أَحَدُهُمَا أَوْ الْمَأْمُومُ حَطَّهُمَا ، وَقَالَ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَوَضَعَ كُلُّ مُصَلٍّ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ . وَقِيلَ : بَلْ فَوْقَهَا تَحْتَ صَدْرِهِ ، أَوْ أَرْسَلَهُمَا . نَصْرٌ عَلَيْهِ كَمَا سَبَقَ . وَعَنْهُ ، إِذَا قَامَ رَفَعَهُمَا ، ثُمَّ حَطَّهُمَا فَقَط . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَغَيْرِهِمْ : إِذَا انْتَصَبَ قَائِمًا أَرْسَلَ يَدَيْهِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّلْخِصِ » فِي افْتِرَاشِهِ فِي التَّشَهُّدِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ بَعِيدٌ .

قوله : فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا لَمْ يَزِدْ عَلَى : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . قال أبو الخطّاب : هو قول أصحابنا . وعنه ، يزيد : مِلء

(١) سقط من : الأصل .



الشرح الكبير

إِلَّا عِنْدَ أَبِي الْخَطَّابِ ( قَالَ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> ) : لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لِلْمَأْمُومِ قَوْلُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ يَعْقُوبُ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : يَقُولُ ذَلِكَ كَالْإِمَامِ ؛ لِحَدِيثِ بُرَيْدَةَ ، وَقياسًا عَلَى الْإِمَامِ فِي سَائِرِ الْأَذْكَارِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » <sup>(٢)</sup> . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . عَقِيبَ تَسْمِيعِ الْإِمَامِ بِلَا فَصْلِ ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَعَلَى حَدِيثِ بُرَيْدَةَ ؛ لِأَنَّهُ <sup>(٣)</sup> خَاصٌّ بِالْمَأْمُومِ ، وَذَلِكَ عَامٌّ ، وَلَوْ تَعَارَضَا كَانَ حَدِيثُنَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ صَحِيحٌ ، وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ <sup>(٤)</sup> . فَأَمَّا قَوْلُ : « مِلءَ السَّمَاءِ » . وَمَا بَعْدَهُ ، فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لِلْمَأْمُومِ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ ،

السَّمَاءِ ، إِلَى آخِرِهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَصَاحِبُ « النَّصِيحَةِ » ، وَالْمَجْدُ فِي الْإِنْصَافِ « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَعَنْهُ ، يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » : اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ أَيْضًا . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : كَلَامُ أَبِي الْخَطَّابِ مُحْتَمَلٌ .

(١) ق : للمنى ١٨٩/٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٨٩ .

(٣) ق م : « ولأنه » .

(٤) أبو عبد الله جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ، اختلف أهل الحديث فيه ، فقالوا : صدوق في الحديث . وقالوا : كذاب ، توفي سنة ثمان وعشرين ومائة . انظر : تهذيب التهذيب ٤٦/٢ - ٥١ .

واختاره أكثر أصحابه ؛ لأنَّ النبي ﷺ اقْتَصَرَ على أمرهم بقول : « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . فذَلَّ على أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُمْ سِوَاهُ . وَتَقَلَّ الْأَثَرُ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَسْتَوْنٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ يَسْقُطُ خَلْفَ الْإِمَامِ عَنْهُ غَيْرٌ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَشْرُوعًا فِي الصَّلَاةِ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الْأَذْكَارِ .

**فصل** : وَمَوْضِعُ قَوْلِ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ بَعْدَ الْقِيَامِ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ رَفْعِهِ <sup>(١)</sup> يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . « فَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَقَبْلَ حَالِ رَفْعِهِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . فَقُولُوا <sup>(٢)</sup> : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . يَفْتَضِي تَعْقِيبَ قَوْلِ الْإِمَامِ قَوْلَ الْمَأْمُومِ ، وَالْمَأْمُومُ يَأْخُذُ فِي الرَّفْعِ عَقِيبَ قَوْلِ الْإِمَامِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَيَكُونُ قَوْلُهُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . حَيْثُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل** : وَإِنْ زَادَ عَلَى قَوْلِ : [ ١٩٥/١ ط ] « رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » ، مِلَّةَ السَّمَاءِ <sup>(٣)</sup> وَمِلَّةَ الْأَرْضِ ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ . فَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ ؛ فَرُوي عَنْهُ ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَتَزِيدُ عَلَى هَذَا ، فَتَقُولُ : أَهْلُ النَّسَاءِ

تسبیه : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا ، لَمْ يَزِدْ عَلَى رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ

(١) لِي م : قِيَامُهُ .

(٢) (٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) لِي م : قَوْلُهُ قُولُوا .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٥) لِي م : السَّمَوَاتُ .

وَالْمَجْدُ ؟ فَقَالَ : قَدْ رَوَى ذَلِكَ ، وَأَمَّا أَنَا فَاقُولُ هَذَا إِلَى : مَا شِئْتُ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، فظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي الْفَرِيضَةِ اتِّبَاعًا لِأَكْثَرِ الْأَجَادِيثِ الصَّحِيحَةِ . وَنَقَلَ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ ، أَنَّهُ قَالَ : وَأَنَا أَقُولُ ذَلِكَ . يَعْنِي ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ . فظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ ، اخْتَارَهُ أَبُو حَفْصٍ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ <sup>(١)</sup> الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَوَاتِ <sup>(٢)</sup> وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ <sup>(٣)</sup> مِنْ شَيْءٍ » بَعْدُ ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ <sup>(٤)</sup> ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ : « اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، مِلءَ السَّمَوَاتِ <sup>(١)</sup> وَمِلءَ الْأَرْضِ ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى بَعْدَ قَوْلِهِ : « وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » : « اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثلْجِ وَالْبَرْدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ ، اللَّهُمَّ

كَالْإِمَامِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُسَمَّعُ وَيَحْمَدُ فَقَطْ . وَعَنْهُ ، يُسَمَّعُ فَقَطْ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَفِيهَا ضَعْفٌ . وَعَنْهُ ، يَحْمَدُ فَقَطْ .

(١) فِي م : « وَلَكَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « السَّمَاءِ » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَأَهْلُ الْمَجْدِ » .

طَهَّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ<sup>(١)</sup> .  
 رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُطِيلُ الْقِيَامَ بَيْنَ الرُّكُوعِ  
 وَالسُّجُودِ ، قَالَ أَنَسٌ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » .  
 قَامَ حَتَّى نَقُولَ : قَدْ أَوْهَمَ<sup>(٣)</sup> . ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى  
 نَقُولَ : قَدْ أَوْهَمَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَلَيْسَتْ حَالَةٌ سُكُوتٍ ، فَتَعْلَمُ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَزِيدُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ ؛ لَكُونِهَا لَا تَسْتَعْرِقُ هَذَا الْقِيَامَ  
 كُلَّهُ .

فَالثَّانِي ؛ الْأَوَّلَى ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى : مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ . فَيَقُولُ :  
 أَهْلَ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ،  
 وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ . وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّ . وَهَذِهِ  
 لِإِحْدَى الرَّوَاتِبِينَ . وَهِيَ الصَّحِيحَةُ . صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَاخْتَارَهُ فِي  
 « الْفَاتِي » ، وَأَبُو حَفْصٍ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُجَاوِزُ : مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ . قَدَّمَهُ فِي  
 « الْفَاتِي » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : الصَّحِيحُ أَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْوَسَخ » .

(٢) فِي : بَابِ مَا يَقُولُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٤٦/١ ، ٣٤٧ .  
 وَتَقْدِيمُ تَخْرِجِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ فِي صَفْحَةِ ٤٩٠ .

كَأَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي أَوْفَى التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ أَبْوَابِ الدُّعَاءِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ  
 ٦٣/١٣ . وَالتَّنَاقُ ، فِي : بَابِ الْاِغْتِسَالِ بِاللُّبْلُجِ وَالْبَرْدِ ، وَبَابِ الْاِغْتِسَالِ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ ، مِنْ كِتَابِ الْغُسْلِ  
 وَالتَّيْسِمِ . الْمُجْتَمَعِ ١٦٣/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٤/٤ ، ٣٨١ .  
 (٣) أَوْهَمَ : أَسْقَطَ مَا بَعْدَهُ .

(٤) فِي : بَابِ اعْتِدَالِ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَتَحْفِيفِهَا فِي نِهَايَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٤٤/١ . كَمَا  
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ طَوْلِ الْقِيَامِ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ  
 ١٩٦/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٠٣/٣ ، ٢٤٧ .

(٥) فِي تَش : « فَيَعْلَمُ » .

**فصل :** وإذا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، فَعَطَسَ ، فَقَالَ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . يَتَوَيَّ بِذَلِكَ لِلْعَطَسَةِ وَالرُّفْعِ ، فَرُوي عَنْهُ : لَا يُجْزئُهُ . لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلِصْهُ لِلرُّفْعِ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ لَا تُعْتَبَرُ لَهُ الثَّبُتُ ، وَقَدْ أَتَى بِهِ فَأَجْزَاهُ ، كَمَا لَوْ قَالَ ذَاهِلًا ، وَيُحْمَلُ قَوْلُ أَحْمَدَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ، لَا عَلَى نَفْيِ الْإِجْزَاءِ حَقِيقَةً .

**فصل :** وإذا أَتَى بِقَدْرِ الْإِجْزَاءِ مِنَ الرُّكُوعِ ، فَأَعْتَرَضَتْهُ [ ١٩٦/١ ] عِلَّةٌ مَنَعَتْهُ الْقِيَامَ ، سَقَطَ عَنْهُ الرُّفْعُ ؛ لِتَعَدُّرِهِ ، وَيَسْجُدُ عَنِ الرُّكُوعِ . فَإِنْ زَالَتِ الْعِلَّةُ قَبْلَ سُجُودِهِ ، فَعَلِيهِ الْقِيَامُ . وَإِنْ زَالَتْ بَعْدَ سُجُودِهِ إِلَى الْأَرْضِ ، سَقَطَ الْقِيَامُ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ قَدْ صَحَّ وَأَجْزَأَ ، فَسَقَطَ<sup>(٢)</sup> مَا قَبْلَهُ . فَإِنْ قَامَ مِنْ سُجُودِهِ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ زَادَ فِي الصَّلَاةِ فِعْلًا . وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا ، لَمْ تَبْطُلْ ، وَيَعُودُ إِلَى جَلْسَةِ الْفَصْلِ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ .

**فصل :** وَإِنْ أَرَادَ الرُّكُوعَ ، فَوَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ ، فَإِنَّهُ يَقُومُ فَيَرْكَعُ . وَكَذَلِكَ إِنْ رَكَعَ فَسَقَطَ قَبْلَ<sup>(٣)</sup> "الطَّمَأْنِينَةِ" ، بَطُلَ الرُّكُوعُ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمَا يُسْقِطُ الْفَرَضَ . فَإِنْ رَكَعَ فَاطْمَأَنَّ ، ثُمَّ سَقَطَ ، فَإِنَّهُ يَقُومُ مُنْتَصِبًا ، وَلَا يُعِيدُ الرُّكُوعَ ؛ لِأَنَّ<sup>(٥)</sup> قَرْضَهُ قَدْ سَقَطَ ، وَالْاِعْتِدَالُ عَنْهُ قَدْ سَقَطَ بِقِيَامِهِ .

الْأَوَّلَى تَرْكُ الزِّيَادَةِ لِمَنْ يَكْتَفِي فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ بِأَدْنَى الْكَمَالِ ، وَقَوْلُهُمَا إِذَا الْإِنْصَافُ

(١) فِي الْمَعْنَى ١٩١/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : فَاسْقَطَ .

(٣ - ٢) فِي م : طَمَأْنِينَةُ الرُّكُوعِ .

(٤) فِي م : فَإِنْ .

ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَخِرُّ سَاجِدًا ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ ، .....

الشرح الكبير

**فصل :** إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُسَبِّحْ فِي رُكُوعِهِ ، لَمْ يُعُدْ إِلَى الرُّكُوعِ ، سِوَاءَ ذَكَرَهُ بَعْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِمًا أَوْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ التَّسْبِيحَ قَدْ سَقَطَ بَرَفْعِهِ ، وَالرُّكُوعُ <sup>(١)</sup> قَدْ وَقَعَ صَحِيحًا مُجْزِئًا ، فَلَوْ عَادَ إِلَيْهِ ، زَادَ رُكُوعًا فِي الصَّلَاةِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ ، فَإِنْ فَعَلَهُ عَمْدًا ، أَبْطَلَ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا ، لَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ ، كَمَا لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَرْكَعْ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ . فَإِنْ أَذْرَكَ الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ فِي هَذَا الرُّكُوعِ ، لَمْ يُدْرِكِ الرُّكْعَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَشْرُوعٍ فِي حَقِّهِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ رُكُوعَ الرُّكْعَةِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ لَمْ يُدْرِكْهُ رَاكِعًا . ذَكَرَهُ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : إِنْ رَجَعَ الْإِمَامُ ، لَمْ تَبْطُلِ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ أَذْرَكَ الْمَأْمُومُ ، فِقِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُعْتَدُّ بِهَا رُكْعَةً ؛ لِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى وَاجِبٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ سَقَطَ عَنْهُ بِالنَّسْيَانِ .

٤٠٨ - مَسْأَلَةٌ : ( ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَخِرُّ سَاجِدًا ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ ) السُّجُودُ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ، وَالطَّمَأْنِينَةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ

الإنصاف

أَطَالَهُمَا . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : قُلْتُ : يَجُوزُ ؛ لِلْأَثَرِ . وَقَالَ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَا بَأْسَ بِذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ، مَحَلُّ قَوْلِ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ بَعْدَ الْقِيَامِ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ لِأَنَّهُمَا فِي حَالِ قِيَامِهِمَا يَقُولَانِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَمَحَلُّهُ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ حَالُ رَفْعِهِ

قوله : ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَخِرُّ سَاجِدًا ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَرْفَعُهُمَا . وَعَنْهُ ، يَرْفَعُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ .

(١) في الأصل : إلى الركوع .

(٢) في : المغني ١٩٢/٢ .

صَلَّى اللَّهُ لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ : « ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا »<sup>(١)</sup> .  
وَالْخِلَافُ فِيهَا كَالْخِلَافِ فِي طُمَأْنِينَةِ الرُّكُوعِ . وَيَنْحَطُّ إِلَى السُّجُودِ  
مُكْبِّرًا ؛ لِإِمَّا ذِكْرَنَا مِنَ الْأَخْبَارِ ، وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ تَكْبِيرِهِ مَعَ ابْتِدَاءِ انْحِطَاطِهِ ،  
وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ . وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِيهِ<sup>(٢)</sup> ، فِي الْمَشْهُورِ مِنَ  
الْمَذْهَبِ : وَثَقَلَ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> الْمِثْمُونِيُّ ، أَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ . وَسُئِلَ عَنْ رَفْعِ  
الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : يَرْفَعُ فِي كُلِّ حَقْضٍ وَرَفْعٍ . وَقَالَ : فِيهِ عَنْ  
ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي حُمَيْدٍ أَحَادِيثُ [ ١٩٦/١ ] صِيحَاحٌ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ حَدِيثُ  
ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . وَلَمَّا  
وَصَفَ أَبُو حُمَيْدٍ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْ رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ<sup>(٥)</sup> .  
وَالْأَحَادِيثُ الْعَامَّةُ مَفْسُورَةٌ بِالْأَحَادِيثِ الْمُفْصَلَةِ الَّتِي رَوَيْنَاهَا ، فَلَا يَبْقَى فِيهَا  
اخْتِلَافٌ .

فَائِدَةٌ : حَيْثُ اسْتَحَبَّ رَفْعُ الْيَدَيْنِ ؛ فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : هُوَ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ .  
مَنْ رَفَعَ أَيْمُ صَلَاةٍ مِمَّنْ لَمْ يَرْفَعِ . وَعَنْهُ ، لَا أَذْرَى . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا تَوَقَّفَ عَلَى  
نَحْوِ مَا قَالَهُ ابْنُ سِيرِينَ : إِنَّ الرُّفْعَ مِنْ تَمَامٍ صَحِيحَتِهَا . وَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَنِ التَّمَامِ الَّذِي  
هُوَ تَمَامٌ فَضِيلِيَّةٌ وَسُنَّةٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَنْ تَرَكَهُ فَقَدْ تَرَكَ السُّنَّةَ . وَقَالَ  
الْمُرُودِيُّ : مَنْ تَرَكَ الرُّفْعَ يَكُونُ تَارِكًا لِلْسُّنَّةِ . قَالَ : لَا يَقُولُ هَكَذَا ، وَلَكِنْ  
يَقُولُ : رَاغِبٌ عَنْ [ ١٠٣/١ ] فَعِلَ النَّبِيُّ ﷺ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) في م : ١ عن ١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٨ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٠ .

المقع **فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَدِيهِ ، ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ ، وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ .**

الشرح الكبير ٤٠٩ - مسألة : ( فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَدِيهِ ، ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ ، وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ) هذا المشهور من المذهب ، رُوي ذلك عن عُمَرَ<sup>(١)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وهو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وعن أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ . وهو مذهبُ مالِكٍ ؛ لِمَا رُويَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبُعِيرُ ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> . وعن ابنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى مَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ

الإنصاف قوله : فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ ، ثُمَّ يَدِيهِ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب ، وهو المشهور عن أحمد . وعنه ، يَضَعُ يَدَيْهِ ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ .

قوله : وَيَكُونُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ هِيَ الْمُسْتَحَبَّةُ ، وَتَكُونُ أَصَابِعُهُ مُمَرَّقَةً مُوجَّهَةً إِلَى الْقِبْلَةِ . وَقِيلَ : يَجْعَلُ بَطُونَهَا عَلَى

(١) في الأصل : « ابن عمر » .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب كيف يضع ركبته قبل يديه ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٣/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٣/٢ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب أول ما يقع من الإنسان على الأرض إذا أراد أن يسجد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٣/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٢ .

(٣) في م : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطْنِيُّ » . ولم نجده في أبي داود والتِّرْمِذِيُّ ، وأخرجه الدارقطنى ، في : باب ذكر الركوع والسجود وما يجرى فيهما ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطنى ٣٤٤/١ .



قَبْلَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا تَهَضَّ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ . قَالَ الْحَطَّايِيُّ : هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ : « إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِرُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ ، وَلَا يَبْرُكْ بَرُوكَ الْبَعِيرِ »<sup>(٣)</sup> . وَعَنْ سَعِيدٍ ، قَالَ : كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ ، فَأَمَرَنَا بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ

الْأَرْضِ . وَقِيلَ : يُخَيَّرُ فِي ذَلِكَ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَهَلْ يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنُ أَطْرَافِ أَصَابِعِ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ فِي السُّجُودِ ؟ فظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ ، وَجُوبُ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي رِجْلَيْهِ نَعْلٌ أَوْ خُفٌّ . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : وَقِيلَ : يَجِبُ قَتْحُ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ إِنْ أُمِكَ .

فَوَائِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، لَوْ سَجَدَ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ ، جَازَ . قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَغَيْرُهُ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٩٣/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٦٨/٢ ، ٦٩ . وَالتَّنَسَائِيُّ ، فِي : بَابِ أَوَّلِ مَا يَصِلُ إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي سَجُودِهِ ، وَبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عَنِ الْأَرْضِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ . الْمَجْتَمِعُ ١٦٣/٢ ، ١٨٦ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَهَ ٢٨٦/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَوَّلِ مَا يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٠٣/١ .

(٢) لَفْظُ الْحَطَّايِيِّ فِي مَعَامِلِ السَّنَنِ ٢٠٨/١ بَعْدَ إِجْرَائِهِ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ السَّابِقَ : حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ أَثَبَتْ مِنْ هَذَا .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الرَّجُلِ إِذَا انْحَطَّ إِلَى السُّجُودِ أَى شَيْءٍ يَقَعُ مِنْهُ قَبْلَ إِلَى الْأَرْضِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٢٦٣/٢ . وَابْنُ بَيْهَقٍ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ : يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١٠٠/٢ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَقَدْ رَوَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ ثُمَّ نَسَخَ ، وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ وَائِلِ ابْنِ حَجَرٍ إِلَّا أَنَّ الْإِسْنَادَ ضَعِيفٌ .

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَبْدَأُ بِوَضْعِهِ فِي السُّجُودِ ، الْيَدَيْنِ أَوِ الرُّكْبَتَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . شَرَحَ مَعَانِيَ الْأَثَارِ ٢٥٥/١ . وَانْظُرْ : فَتَحُ الْبَارِي ٢٤١/٢ .

قَبْلَ الْيَدَيْنِ<sup>(١)</sup> . وهذا<sup>(٢)</sup> يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ . رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ<sup>(٣)</sup> ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كَهْمَلٍ ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ الْبُخَارِيُّ ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : لَيْسَ بِشَيْءٍ ، لَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ . وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٤)</sup> فِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ : تَقَرَّدَ بِهِ شَرِيكَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، وَشَرِيكَ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِيمَا تَقَرَّدَ بِهِ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى اطِّرَافِ أَصَابِعِهِ ، وَيُتَيْنَاهَا<sup>(٥)</sup> إِلَى الْقِبْلَةِ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ »<sup>(٦)</sup> . ذَكَرَ مِنْهَا اطِّرَافَ الْقَدَمَيْنِ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ

الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ ضَمُّ أَصَابِعِ يَدَيْهِ فِي السُّجُودِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : وَيُوجَّهُهُمَا نَحْوَ

(١) أخرجه البيهقي ، عن مصعب بن سعد عن سعد بن أبي وقاص ، في : باب من قال يضع يديه قبل ركبتيه ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٠٠/٢ .

(٢) في : « فهذا » .

(٣) في : باب ذكر الدليل على أن الأمر بوضع اليدين قبل الركبتين عند السجود منسوخ ، من كتاب الصلاة . صحيح ابن خزيمة ٣١٩/١ .

(٤) في : باب ذكر الركوع والسجود وما يجزي فيهما من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٣٤٥/١ .

(٥) في الأصل : « ويتينا » .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب السجود على سبعة أعظم ، وباب السجود على الأنف ، وباب لا يكف شعرا ، وباب لا يكف ثوبا ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ . ومسلم ، في : باب أعضاء السجود ، والتي عن كف الشعر والثوب وعقب الرأس في الصلاة . من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٤/١ . وأبو داود ، في : باب أعضاء السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٥/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٧٣/٢ . والنسائي ، في : باب السجود على الأنف ، وباب على كم السجود ، وباب السجود على اليدين ، وباب السجود على الركبتين ، وباب النبي عن كف الشعر في السجود ، وباب النبي عن كف الثياب في السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٤/٢ ، ١٦٥ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، في : باب السجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٦/١ . والدارمي ، في : باب السجود على سبعة أعظم وكيف العمل في السجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢١/١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣٠٥ ، ٣٢٤ .

وَالسُّجُودُ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَاجِبٌ ، إِلَّا الْأَنْفَ عَلَى إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير . سَجَدَ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِيهِمَا ، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ .  
وفي رواية : وَقَعَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وهذا معناه .

٤١٠ - مسألة : ( والسُّجُودُ على هذه الأَعْضَاءِ واجبٌ ، إِلَّا  
الْأَنْفَ ، على إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ) السُّجُودُ على الأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ وَاجِبٌ ،  
في قَوْلِ طَاوُسٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَقَالَ مَالِكٌ

الْقِبْلَةَ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ سَقَطَ إِلَى الْأَرْضِ مِنْ قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ ، وَلَمْ يَطْمِئِنَّ ، عَادَ قَائِمًا  
بِهِ ، وَإِنْ اطمأنَّ ، عَادَ فَاتَّقَصَّبَ قَائِمًا ثُمَّ سَجَدَ ، فَإِنْ اغْتَدَلَ حَتَّى سَجَدَ ، سَقَطَ .  
وقال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : إِنْ سَقَطَ مِنْ قِيَامِهِ سَاجِدًا عَلَى جَنْبَيْهِ ، أَجْزَأُهُ  
بِاسْتِصْحَابِ النِّيَّةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ هَيْئَةِ الصَّلَاةِ . قال أَبُو الْمَعَالِي : إِنْ  
سَقَطَ مِنْ قِيَامٍ لَمَّا أَرَادَ الْإِحْنَاءَ قَامَ رَاكِعًا ، فَلَوْ اكْتَمَلَ قِيَامَهُ ثُمَّ رَكَعَ ، لَمْ يُجْزِئَهُ  
كُرْكُوعَيْنِ .

قوله : والسُّجُودُ على هذه الأَعْضَاءِ وَاجِبٌ . أَيِ رُكْنٍ . إِلَّا الْأَنْفَ عَلَى إِحْدَى  
الرَّوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،  
وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْهَادِي » ،  
وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ،  
وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجْدِ » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » ؛  
إِحْدَاهُمَا ، يَجِبُ السُّجُودُ عَلَيْهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قال  
الْقَاضِي : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَجَمَاعَةٌ . قال في « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٤٠٠ .

الشرح الكبير [١٩٧/١] ، وأبو حنيفة ، والشافعي في الآخر : لا يَجِبُ السُّجُودُ عَلَى غَيْرِ الْجَبْهَةِ . وَرَوَاهُ الْإِمْدِيُّ ، عَنْ أَحْمَدَ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي «الْجَامِعِ» : هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ نَصَّ فِي الْمَرِيضِ يَرْفَعُ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ يُجْزئُهُ . وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ قَدْ أَخْلَى بِالسُّجُودِ عَلَى يَدَيْهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «سَجَدَ وَجْهِي»<sup>(١)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّجُودَ عَلَى الْوَجْهِ ، وَلِأَنَّ السَّاجِدَ عَلَى الْوَجْهِ يُسَمَّى سَاجِدًا ، وَوَضَعَ غَيْرَهُ عَلَى الْأَرْضِ لَا يُسَمَّى بِهِ سَاجِدًا ، فَلَا مَرَّ بِالسُّجُودِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يُسَمَّى بِهِ سَاجِدًا دُونَ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ السُّجُودُ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، لَوَجِبَ كَشْفُهَا ، كَالْجَبْهَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : الْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَالْقَدَمَيْنِ ، وَالْجَبْهَةِ» . مُتَّفَقٌ

الإنباف وصَحَّحَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي «الْفُصُولِ» ، وَصَاحِبُ «تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ» . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرِهِ» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْإِفَادَاتِ» ، وَ «الْمُنْتَحَبِ» ، وَ «نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ» . وَهُوَ مِنْهَا . وَقَدَّمَهُ فِي «الْخُلَاصَةِ» ، وَ «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ «الْحَاوِيَتَيْنِ» ، وَ «الْفُرُوعِ» ، وَ «ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ «الْفَائِقِ» ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَجِبُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَصَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ» . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «إِذْرَاكِ الْغَايَةِ» . وَرَوَى

(١) أخرجه مسلم ، في : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٣٤/١ . وأبو داود ، في : باب ما يقول إذا سجد ، من كتاب السجود . سنن أبي داود ٣٢٧/١ . والترمذي ، في : باب ما يقول في سجود القرآن ، من أبواب الجمعة ، وفي : باب من الدعاء ، وباب ما يقول في سجود القرآن . عارضة الأحوذى ٦٠/٣ ، ٣٠٦/١٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ . والنسائي ، في : نوع آخر من الدعاء ، ونوع آخر منه ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٧٥/٢ ، ١٧٦ . وابن ماجه ، في : باب سجود القرآن ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٥/١ ، ٢١٧/٦ ، ١٠٢ .

عليه . وعن البراء بن عازب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفِّكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وسُجُودُ الْوَجْهِ لَا يَنْفِي سُجُودَ مَا عَدَاهُ ، وَسُقُوطُ الْكَشْفِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ السُّجُودِ ، «فَائِئًا» نَمْنَعُ<sup>(٢)</sup> فِي الْجَنْبَةِ عَلَى رَوَايَةٍ ، وَلَوْ سَلَّمَ فَالْجَنْبَةُ هِيَ الْأَصْلُ فِي السُّجُودِ ، وَهِيَ مَكْشُوفَةٌ<sup>(٣)</sup> عَادَةً ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا ، فَإِنْ أَخْلَى بِالسُّجُودِ عَلَى عُضْوٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهُ ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى السُّجُودِ عَلَى الْجَنْبَةِ ، وَعَجَزَ عَنِ السُّجُودِ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ ، سَجَدَ عَلَى بَقِيَّتِهَا ، وَقَرَّبَ الْعُضْوَ الْمَرِيضَ مِنَ الْأَرْضِ غَايَةً مَا يُمْكِنُ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ هُوَ الْهَبُوطُ ، وَلَا يَخْصُلُ بِالرَّفْعِ ، وَإِنْ سَقَطَ السُّجُودُ عَلَى<sup>(٤)</sup> الْجَنْبَةِ ؛ لِعَارِضٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ ، سَقَطَ عَنْهُ السُّجُودُ عَلَى غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَغَيْرُهُ تَبَعٌ لَهُ ، فَإِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ التَّبَعُ ، وَلِهَذَا قَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَرِيضِ يَرْفَعُ إِلَى جَنْبَتِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ : إِنَّهُ يُجْزِئُهُ .

الْآمِدِيُّ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ السُّجُودُ عَلَى غَيْرِ الْجَنْبَةِ . قَالَ الْقَاضِي فِي الْإِنْصَافِ « الْجَامِعُ » : هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ النَّازِظُ أَنَّ السُّجُودَ عَلَى هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَمُبَاشَرَةَ الْمُصَلِّي بِهَا ، وَاجِبٌ لَا رُكْنَ . وَقَالَ : يَجْزِيهِ إِذَا تَرَكَهَ سَاهِيًا أَوْ بِسُجُودِ السَّهْوِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ أَخَذَ مِنْ إِبْطَاقِ بَعْضِهِمُ الرُّجُوبَ

(١) فِي : بَابِ الْاِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ، وَوَضْعِ الْكَفَّيْنِ عَلَى الْأَرْضِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ

٣٥٦/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨٣/٤ ، ٢٩٤ .

(٢) (٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « فَلَمَّا مَنَعَ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « تَكْشِفُ » .

(٤) فِي م : « عَنْ » .

**فصل :** وفي الأئف روايتان ؛ إحداهما ، يَجِبُ السُّجُودُ عليه . وهو قول سعيد بن جُبَيْرٍ ، وإسحاق ؛ لما روى ابن عباس ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ ؛ عَلَى <sup>(١)</sup> الْجَبْهَةِ » . وأشار بيده إلى أُنْفِهِ . « وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وإشارته إلى أُنْفِهِ تَدُلُّ على إرادته . وَلِلنَّسَائِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [ ١٩٧/١ ط ] قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ ؛ عَلَى <sup>(١)</sup> الْجَبْهَةِ ، وَالْأَنْفِ ، وَالْيَدَيْنِ ، وَالرُّكْبَتَيْنِ ، وَالْقَدَمَيْنِ » <sup>(٣)</sup> . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجِبُ . وهو قول عطاء ، والحسن ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ » . ولم يَذْكُرِ الْأَنْفَ فِيهَا ، وَرَوَى أَنَّ جَابِرًا قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بِأَعْلَى جَبْهَتِهِ عَلَى قُصَاصِ الشَّعْرِ <sup>(٤)</sup> . رَوَاهُ تَمَامٌ فِي « فَوَائِدِهِ » ، وَغَيْرِهِ . وَإِذَا سَجَدَ بِأَعْلَى الْجَبْهَةِ لَمْ يَسْجُدْ عَلَى الْأَنْفِ . وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنْ سَجَدَ عَلَى <sup>(٥)</sup> أُنْفِهِ دُونَ جَبْهَتِهِ ، أَجْزَأَهُ <sup>(٦)</sup> . وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجَبْهَةَ وَالْأَنْفَ غُضُوٌّ وَاحِدٌ ؛

إِنْصَافٌ عليه ، وليس بِمُتَّجِهٍ وهو كما قال ؛ إِذْ لَمْ تَرَّ أَحَدًا وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ صَرِيحًا .

**فَالدَّعَاتَانِ ؛ الْأُولَى ، يُجْزَى السُّجُودُ عَلَى بَعْضِ الْغُضُوِّ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : وَلَوْ كَانَ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ؛ كَأَنْ يَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فُجْذَيْهِ حَالَةَ السُّجُودِ . وَنَقَلَ الشَّانَنْجِيُّ :** إِذَا وَضَعَ مِنْ يَدَيْهِ بِقَدْرِ الْجَبْهَةِ ، أَجْزَأَهُ . قَالَ ابْنُ

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٢ .

(٣) انظر التخریج السابق .

(٤) قُصَاصُ الشَّعْرِ : حَيْثُ تَنْتَهِي زَيْتُهُ مِنْ مَقْدَمِهِ أَوْ مُؤَخَّرِهِ وَالْخَيْرُ أَوْرَدَهُ الْمِشْنَمِيُّ فِي الْمَجْمَعِ ١٢٥/٢ ، وَعَزَاهُ لِأَبِي يَحْيَى وَالطَّبْرَانِيِّ فِي الْأَوْسَطِ .

(٥) (٥ - ٥) فِي : م : هُجْرَتُهُ دُونَ أُنْفِهِ .

وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِشَيْءٍ مِنْهَا، إِلَّا الْجَبْهَةَ عَلَى إِحْدَى  
الرَّوَاتَيْنِ .

لِإِشَارَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ حِينَ ذَكَرَ الْجَبْهَةَ . وَالسُّجُودُ عَلَى بَعْضِ الْعُضْوِ  
يُجْزِئُ . وَهَذَا قَوْلٌ يُخَالِفُ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ وَالْعُلَمَاءَ قَبْلَهُ . قَالَ ابْنُ  
الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا سَبَقَهُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤١١ - مسألة : ( وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِشَيْءٍ مِنْهَا ، إِلَّا  
الْجَبْهَةَ عَلَى إِحْدَى الرَّوَاتَيْنِ ) لَا تَجِبُ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِشَيْءٍ مِنْ أَعْضَاءِ  
السُّجُودِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » : إِذَا

تَمِيمٌ : وَيَجُوزُ السُّجُودُ بِبَعْضِ الْكَفِّ ، وَلَوْ عَلَى ظَهْرِهِ أَوْ أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ ، وَكَذَا  
عَلَى بَعْضِ أَطْرَافِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ، وَبَعْضُ الْجَبْهَةِ . وَذَكَرَ فِي « التَّلْخِصِ » ، أَنَّهُ  
يَجِبُ عَلَى بَاطِنِ الْكَفِّ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُجْزِئُهُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ  
يَدَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَعْرِقَ الْيَدَيْنِ بِالسُّجُودِ ، وَيُجْزِئُ السُّجُودُ عَلَى ظَهْرِ الْقَدَمِ .  
انْتَهَى . الثَّانِيَةُ ، لَوْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ بِالْجَبْهَةِ أَوْ مَا أَمَكَّنَهُ ، سَقَطَ السُّجُودُ بِمَا يَقْدِرُ  
عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَسْقُطُ ، فَيَلْزَمُهُ السُّجُودُ  
بِالْأُتْفِ . وَلَا يُجْزِئُ عَلَى الْأُتْفِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى السُّجُودِ بِالْجَبْهَةِ ، قَوْلًا وَاحِدًا .  
وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى السُّجُودِ بِالْوَجْهِ ، تَبِعَهُ بِقِيَّةِ الْأَعْضَاءِ ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ السُّجُودِ بِهِ ، لَمْ  
يَلْزَمْهُ بغيره ، خِلَافًا لِتَعْلِيلِ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ وَضْعُهُ بَثُونٍ بَعْضُهَا ،  
وَيُمَكِّنُ رَفْعَهُ بَثُونٍ شَيْءٍ مِنْهَا .

قَوْلُهُ : وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِشَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا الْجَبْهَةَ ، عَلَى إِحْدَى  
الرَّوَاتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،  
وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الْحَاوِي » ؛

سَجَدَ عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ أَوْ كُمِّهِ أَوْ ذَنَبِهِ ، فَالصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .  
 وَهَلْ يُكْرَهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ . وَمِمَّنْ رَخَّصَ فِي السُّجُودِ عَلَى الثُّوبِ فِي الْحَرِّ  
 وَالْبَرْدِ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ  
 الرَّأْيِ . وَسَجَدَ شَرِيحٌ عَلَى بُرْنُسِهِ<sup>(١)</sup> . وَفِيهِ<sup>(٢)</sup> رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَجِبُ  
 عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِالْجَبْهَةِ . ذَكَرَهَا أَبُو الْحَطَّابِ . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ،  
 قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ السُّجُودِ عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ ؟ فَقَالَ : لَا تَسْجُدُ  
 عَلَى كَوْرِهَا ، وَلَكِنْ تَحْسُرُ<sup>(٤)</sup> الْعِمَامَةَ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا  
 رَوَى خَبَّابٌ ، قَالَ : شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا  
 وَأَكْفُنَا ، فَلَمْ يُشْكِنَا<sup>(٥)</sup> . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٦)</sup> ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٧)</sup> . وَلَيْسَ  
 فِيهِ ، جِبَاهُنَا وَأَكْفُنَا . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ  
 يُصَلِّي فَلْيَحْسُرِ الْعِمَامَةَ عَنْ جَبْهَتِهِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّهُ سَجَدَ عَلَى

إِحْدَاهُمَا ، لَا تَجِبُ الْمُبَاشَرَةُ بِهَا ، يَعْنِي ، أَنَّهَا لَيْسَتْ بِرُكْنٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَعَلَيْهِ  
 جَمْعُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا ظَاهِرٌ

(١) البرنس : قلنسوة طويلة ، أو كل ثوب رأسه منه .

(٢) في الأصل : « وَفِي » .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : « بِحَصْر » .

(٥) لم يشكنا : لم يُؤَلَّ شَكُونَا .

(٦) في : باب الكشف عن الجبهة في السجود ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٠٤/٢ ، ١٠٥ .

(٧) في : باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم

١/٢٣٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب أول وقت الظهر ، من كتاب المواقيت . المجتبى ١/١٩٨ . وابن

ماجه ، في : باب وقت صلاة الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٢٢ . والإمام أحمد ، في :

المستند ١٠٨/٥ ، ١١٠ .

(٨) في الموضع السابق .



ما هو حَامِلٌ له ، أَشْبَهَ ما إِذَا سَجَدَ<sup>(١)</sup> عَلَى يَدَيْهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَسٌ ، قَالَ : كُنَّا نُصَلِّيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرَفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدْقَةِ الْحَرِّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ صَامِتٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [ ١٩٨/١ ] صَلَّى فِي بَنِي عَبْدِ<sup>(٣)</sup> الْأَشْهَلِ ، وَعَلَيْهِ كِسَاءٌ مُلْتَفٌّ بِهِ ، يَضَعُ يَدَيْهِ عَلَيْهِ ، يَقِيهِ بَرْدَ الْحَصَى . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ الْحَسَنُ : كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُونَ وَأَيْدِيهِمْ فِي ثِيَابِهِمْ ، وَيَسْجُدُ

المذهب . وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « التَّصْحِيحِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدُوسَ فِي « تَذْكِرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « الرَّاعِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » . قَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » : لَوْ سَجَدَ عَلَى كَوْرٍ الْعِمَامَةُ أَوْ كُمُهُ أَوْ ذَيْلُهُ ، صَحَّتِ الصَّلَاةُ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، تَجِبُ الْمُبَاشَرَةُ بِهَا .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب السجود على الثوب في شدة الحر ، وباب الصلاة على الفراش ، وصلى أنس على فراشه ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب وقت الظهر بعد الزوال ، من كتاب المواقيت . صحيح البخاري ١٠٧/١ ، ١٠٨ ، ١٤٣ . ومسلم ، في : باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٣٣/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما ذكر من الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٦٧/٣ . والنسائي ، في : باب السجود على الثياب ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٧١/١ . وابن ماجه ، في : باب السجود على الثياب في الحر والبرد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٩/١ . والدارمي ، في : باب الرخصة في السجود على الثوب في الحر والبرد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٨/١ .

(٣) سقط من : م .

(٤) في : باب السجود على الثياب في الحر والبرد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٩/١ .

الرجل على عِمَامَتِهِ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ<sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّهُ عُضْوٌ مِنْ أَعْضَاءِ السُّجُودِ ، فَجَازَ السُّجُودُ عَلَى حَائِلِهِ ، كَالْقَدَمَيْنِ . فَأَمَّا حَدِيثُ خَبَابٍ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ طَلَبُوا مِنْهُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ ، أَوْ تَسْقِيفَ الْمَسْجِدِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، مِمَّا يُزِيلُ عَنْهُمْ الضَّرَرَ الْحَاصِلَ مِنَ الْحَرِّ ، أَمَّا الرُّخْصَةُ فِي السُّجُودِ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْأَكْمَامِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَمْ يَطْلُبُوهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا طَلَبَهُ الْفُقَرَاءُ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِمَائِمٌ وَلَا أَكْمَامٌ طَوَالَ يَتَقَوْنَ بِهَا ، وَإِنْ اخْتَمَلَ ذَلِكَ ، لَكُنْهُ لَا يَتَّعِينَ ؛ لَجَوَازِ مَا ذَكَرْنَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْمَلُوا بِهِ فِي الْأَكْفِ . قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : الْمَنْصُوصُ عَنْ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ كَشْفُهُمَا . وَقَدْ قِيلَ فِيهِ قَوْلٌ : إِنَّهُ يَجِبُ . أَمَّا إِذَا سَجَدَ عَلَى يَدَيْهِ قَائِمًا ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ عَلَيْهِمَا يُفْضِي إِلَى تَدَاخُلِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . وَقَالَ الْقَاضِي

صَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَقَالَ : قُطِعَ بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِنْ سَجَدَ عَلَى قَلَنْسُوتِهِ ، لَمْ يُجْزِئِهِ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَإِنْ سَجَدَ عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ لَتَوَقَّى حَرًّا أَوْ بَرْدًا ، جَازَ قَوْلًا وَاحِدًا . [ ١٠٣/١ ط ] وَقَالَ صَاحِبُ « الرُّؤُوسَةِ » : إِنْ سَجَدَ عَلَى كَوْرِ الْعِمَامَةِ ، وَكَانَتْ مُحْتَنَكَةً ، جَازَ ، وَإِلَّا فَلَا . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، فِي كِرَاهَةِ فِعْلِ ذَلِكَ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « مُخْتَصَرِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَحَكَاهُمَا وَجْهَيْنِ . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الْكِرَاهَةُ .

تَنْبِيهِ : صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُبَاشَرَةُ الْمُصَلِّي بِغَيْرِ الْجَبْهَةِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . أَمَّا بِالْقَدَمَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ ، فَلَا يَجِبُ الْمُبَاشَرَةُ بِهِمَا إِنْجِمَاعًا . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، بَلْ يُكْرَهُ كَشْفُ رُكْبَتَيْهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا

(١) في : باب من بسط ثوبًا فسجد عليه ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٠٦/٢ .

في « الجامع » : لم أجد نصاً في هذه المسألة ، ويجب أن تكون مبنية على السجود على غير الجهة ؛ إن قلنا : لا يجب . جاز ، كما لو سجد على الإمامة . وإن قلنا : يجب . لم يجز ؛ لئلا يتداخل محل السجود بفضه في بعض . والأولى مباشرة المصلي بالجهة واليدين ؛ ليخرج من الخلاف ، ويأخذ بالعزيمة . وذكر القاضي في كراهية ستر اليدين روايتين . قال أحمد ، وإسحاق : لا يعجبني إلا في الحر والبرد . وكان ابن عمر يكره السجود على كور الإمامة<sup>(١)</sup> .

يكره . وأما باليدين ، فالصحيح من المذهب ، كما قال المصنف ، وعليه الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . وعنه ، يجب . قال القاضي في موضع من كلامه : اليد كالجهة في اعتبار المباشرة . ونقل صالح : لا يسجد ويده في ثوبه ، إلا من عذر . وقال ابن عقيل : لا يسجد على ذيله أو كفه . قال : ويحتمل أن يكون مثل كور الإمامة . وقال صاحب « الروضة » : إذا سجد ويده في كفه من غير عذر ، كره ، وفي الإجزاء روايتان . فعلى المذهب يكره سترهما . وعنه ، لا يكره .

تنبيه : محل الخلاف فيما تقدم إذا لم يكن عذر ، فإن كان ثم عذر من حر أو برد ونحوه ، أو سجد على ما ليس بمائل له ، فلا كراهة ، وصلاته صحيحة ، رواية واحدة . قاله ابن تيميم . قال في « الفروع » : ولا يكره لعذر . نقله صالح وغيره . وقال في « المستوعب » : ظاهر ما نقله أكثر أصحابنا ، لا فرق بين وجود العذر وعدمه . قال في « الفروع » : كذا قال ، وليس بمراد . وقد قال جماعة : تكرر الصلاة بمكان شديد الحر والبرد . قال ابن شهاب : لتترك الحشوع ،

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الكشف عن الجهة في السجود ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٠٥/٢ .

وَيُجَافِي عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ ، .....

٤١٢ - مسألة : ( وَيُجَافِي عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ ، وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ ) التَّجَافِي فِي السُّجُودِ لِلرَّجُلِ مُسْتَحَبٌّ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ <sup>(١)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ . وَفِيهِ : إِذَا سَجَدَ فَرَّجَ بَيْنَ فَخْذَيْهِ غَيْرَ حَامِلٍ بَطْنَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَخْذَيْهِ . وَلَأَبَى دَاوُدَ : ثُمَّ سَجَدَ فَأَمَكَنَ أَنْفَهُ وَجَبْهَتَهُ ، وَنَحَّى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ . وَعَنْ مَيْمُونَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ ، لَوْ شَاءَتْ بَهْمَةٌ <sup>(٢)</sup> أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ جَافَى حَتَّى يُرَى بَيَاضُ إِبْطَيْهِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٤)</sup> . [ ١٩٨/١ ظ ]

### كُمْدَافَةُ الْأُخْبَتَيْنِ .

فائدة : قوله : وَيُجَافِي عَضُدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ . قَالَ الْأَصْحَابُ : وَفَخْذَيْهِ عَنْ سَاقَيْهِ . وَذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يُؤْذِ جَارَهُ ، فَإِنْ آذَى جَارَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يَفْعَلْهُ ، وَلَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ بِمَرْفَقَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ إِنْ طَالَ . عَلَى

(١) تقدم نثره في صفحة ٤٠٠ .

(٢) في م : « بهيمة » . والبهيمة واحدة البهائم ، وهي أولاد الغنم من الذكور والإناث .

(٣) في : باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به... إلخ ، من كتاب الصلاة . ٣٥٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب صفة السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٦/١ . والنسائي ، في : باب التجافي في السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب السجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٥/١ . والدارمي ، في : باب التجافي في السجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢١/٦ .

(٤) في : المسند ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥ .

الشرح الكبير

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَضَعَ رَاحَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ مَبْسُوطَتَيْنِ مَضْمُومَتَيْنِ الْأَصَابِعِ ، مُسْتَقْبِلًا بَهِمَا الْقِبْلَةَ ، وَيَضَعُهُمَا حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ وَلِمَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، قَالَ : «رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ <sup>(٢)</sup> سَجَدَ وَيَدَاهُ بَحْذَاءٍ <sup>(٣)</sup> أَذُنَيْهِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ لِمَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ فَجَعَلَ كَفَيْهِ بَحْذَاءٍ أَذُنَيْهِ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> بِمَعْنَاهُ . وَالْجَمِيعُ حَسَنٌ .

**فصل :** وَالْكَمَالُ فِي السُّجُودِ أَنْ يَضَعَ جَمِيعَ بَطْنِ كَفِّهِ وَأَصَابِعِهِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَيَرْفَعُ مِرْقَئَيْهِ ؛ لِمَا رَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا سَجَدْتَ، فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ مِرْقَئَيْكَ» <sup>(٥)</sup> . فَإِنْ اقْتَصَرَ

الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَلَمْ يَقْيِدْهُ جَمَاعَةُ بِالطُّوْلِ ، بَلْ أَطْلَقُوا . وَقِيلَ : يَعْتَمِدُ فِي الْإِنْصَافِ الثَّقَلُ دُونَ الْفَرَضِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ .

**فوائد :** مِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ رَجْلَيْهِ حَالَ قِيَامِهِ ، وَيُرَاوِحُ بَيْنَهُمَا فِي الثَّقَلِ وَالْفَرَضِ ، وَيَأْتِي ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ : يُكْرَهُ التَّرَاوُحُ .. بِأَنْتُمْ مِنْ هَذَا . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : يُكْرَهُ أَنْ يُلْصِقَ كَعْبَيْهِ . وَمِنْهَا ، لَوْ سَجَدَ عَلَى مَكَانٍ أَعْلَى مِنْ

(١) في : باب يضم أصابع يديه في السجود ... إلخ ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١١٢/٢ .

(٢) ٢-٢ في م : رأته .

(٣) ٣ في م : حلو .

(٤) في : باب رفع اليدين في الصلاة ، وباب افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٦/١ ، ١٧٠ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥٠٥ من حديث البراء بن عازب .

على "بعض باطنها أجزأه". قال أحمد: إن وضع من اليدين بقدر الجبهة أجزأه. وإن جعل ظهور كفيه إلى الأرض، أو سجد على<sup>(١)</sup> أطراف أصابع يديه، فظاهر الخبر أنه يُجزئه؛ لأنه قد سجد على يديه، وهكذا لو سجد على ظهور قدميه، ولأنه لا يخلو من إصاية بعض<sup>(٢)</sup> أطراف قدميه الأرض، فيكون ساجداً على أطراف القدمين، إلا أنه يكون تاركاً للأفضل.

**فصل:** وإذا أراد السجود، فسقط على وجهه، فمأست جبهته<sup>(٣)</sup> الأرض، أجزأه ذلك، إلا أن يقطع نية السجود،<sup>(٤)</sup> وإن سقط على جنبه، ثم انقلب<sup>(٥)</sup> فمأست جبهته الأرض، لم يُجزئه ذلك، إلا أن يتوى السجود. والفرق بين المسألتين، أنه ههنا خرج عن سنن الصلاة وهيأتها، ثم كان انقلابه الثاني عائداً إلى الصلاة، فافتقر إلى تجديد النية، وفي التي قبلها هو على هيئة الصلاة وسننها، فاكفَى باستدامة النية.

موضع قدميه؛ كشتر<sup>(٦)</sup> ونحوه، جاز، وإن لم تكن حاجة. قدمه ابن تميم، وقال: قاله بعض أصحابنا. قال ابن عقيل: يكون موضع سجوده أعلى من موضع قدميه. وقيل: تبطل بذلك. وقال في «التلخيص»: استيعلاء الأسفل واجب. وقيل: تبطل إن كثر. قال أبو الخطاب وغيره: إن خرج عن صفة السجود، لم يُجزئه. وقال ابن تميم: الصحيح أن اليسير من ذلك لا بأس به دون

(١ - ١) سقط من: م.

(٢ - ٢) سقط من: الأصل.

(٣) سقط من: الأصل.

(٤ - ٤) في الأصل: «سقط على وجهه».

(٥) النشر: المكان المرتفع.

وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . ثَلَاثًا ، ..... المقنع .

٤١٣ - مسألة : ( وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . ثَلَاثًا ) الْحُكْمُ فِي هَذَا التَّسْبِيحِ كَالْحُكْمِ فِي تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ ، عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا نَزَلَ : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ <sup>(١)</sup> ، قَالَ : « اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ » . وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ » . وَعَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ قَالَ : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . ثَلَاثَ [ ١٩٩/١ ] مَرَّاتٍ » . رَوَاهُ ابْنُ

الكثير . قَالَهُ شَيْخُنَا أَبُو الْفَرَجِ بْنُ أَبِي الْفَهْمِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » . قَالَ فِي « الْحَاوِيَتَيْنِ » : لَمْ يُكْرَهْ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَمِنْهَا ، قَالَ الْأَصْحَابُ : لَوْ سَجَدَ عَلَى حَشِيشٍ ، أَوْ قُطْنٍ ، أَوْ تَلَجٍّ ، أَوْ بَرَدٍ وَنَحْوِهِ ، وَلَمْ يَجِدْ حُجْمَهُ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِعَدَمِ الْمَكَانِ الْمُسْتَقَرِّ .

قَوْلُهُ : وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ . يَعْنِي ، حَالَةَ السُّجُودِ . وَالْخِلَافُ فِي مَحَلِّ وَضْعِ يَدَيْهِ حَالَةَ السُّجُودِ ، كَالْخِلَافِ فِي انْتِهَاءِ رَفْعِ يَدَيْهِ لَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، لَكِنْ خَيْرُهُ هُنَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَقَدَّمَ هُنَاكَ ؛ إِلَى مَنْكِبَيْهِ . قَالَ فِي « الثَّنَكَبِ » : وَفِيهِ نَظَرٌ ، أَوْ يَكُونُ مُرَادُهُ ، وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ أَوْ أَذُنَيْهِ ، يَعْنِي ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ .

قَوْلُهُ : وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . ثَلَاثًا . وَاعْلَمْ أَنَّ الْخِلَافَ هُنَا فِي أَذْنَى الْكَمَالِ وَأَعْلَاهُ وَأَوْسَطِهِ ، كَالْخِلَافِ فِي : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . فِي الرُّكُوعِ ، عَلَى مَا مَرَّ .

(١) سورة الأعلى ١ .

ماجه ، وأبو داود<sup>(١)</sup> ، ولم يقل : « ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » . والحُكْمُ فِي عَدِّهِ وَتَطْوِيلِ السُّجُودِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الرُّكُوعِ .

**فصل :** وإن زاد دعاء ماثورًا ، أو ذكْرًا ، مِثْلَ مَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ ، وَسُجُودِهِ : « سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ<sup>(٣)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « يَا مُعَاذُ ، إِذَا وَضَعْتَ وَجْهَكَ سَاجِدًا ، فَقُلْ : اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ »<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ

(١) حديث عقبه بن عامر وحديث ابن مسعود تقدم تحريجهما في صفحة ٤٨١ .  
وحديث حذيفة أخرجه أبو داود ، في : باب تفريع أبواب الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠١/١ . وابن ماجه ، في : باب التسييح في الركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٧/١ . كما أخرجه مسلم مطولًا ، في : باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، من كتاب صلاة المسافرين . صحيح مسلم ٥٣٧/١ . والترمذي ، في : باب ماجاء في التسييح في الركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ٦٢/٢ ، ٦٣ . والنسائي ، في : باب الذكر في الركوع ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٤٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٢/٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الدعاء في الركوع ، وباب التسييح والدعاء في السجود ، من كتاب الأذان ، وفي : باب حديثي محمد بن بشار ، من كتاب المغازي ، وفي : باب حديثي عثمان بن أبي شيبة ، من تفسير سورة النصر ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٢٠١/١ ، ٢٠٧ ، ١٨٩/٥ ، ٢٢٠/٦ . ومسلم ، في : باب ما يقال في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٠/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الدعاء في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٢/١ . والنسائي ، في : باب نوع آخر من الذكر في الركوع ، وباب نوع آخر من الدعاء في السجود ، وباب نوع آخر منه ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٤٩/٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ . وابن ماجه ، في : باب التسييح في الركوع والسجود ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥/٦ ، ٤٣ .  
(٣) في الأصل : « أُنِي سَوِيدٌ » .

(٤) لم نجده بهذا اللفظ ، وسيرد بنحوه في صفحة ٥٧٦ .



علي<sup>(١)</sup>، عليه السلام: أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ وَهُوَ سَاجِدٌ: رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي «سُنَنِهِ». وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ؛ دِقَّةً وَجِلَّةً، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَسِرَّهُ وَعَلَانِيَتَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. فَهُوَ حَسَنٌ؛ لِمَا ذَكَرْنَا. وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَأَمَّا السُّجُودُ فَافْكَرُوا فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ فَقَمِينَ<sup>(٤)</sup> أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ»<sup>(٥)</sup>. حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ الْقَاضِي: لَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» فِي الْفَرَضِ، وَفِي التَّطَوُّعِ رَوَاتَانِ. قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٦)</sup>: وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْأَنْبَاءَ الصَّحِيحَةَ، وَسُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ، وَالْأَمْرُ بِالتَّسْبِيحِ لَا يَنْفِي الْأَمْرَ بِغَيْرِهِ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَنْفِ الْأَمْرَ بِالتَّسْبِيحِ<sup>(٧)</sup>.

- (١) سقط من: م.
- (٢) أخرجه عبد الرزاق، في: باب القول في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. المصنف ١٥٥/٢.
- (٣) في: باب ما يقال في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٥٠/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب في الدعاء في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠٣/١.
- (٤) أي حقيق وجدير.
- (٥) أخرجه مسلم، في: باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٤٨/١، ٣٤٩. وأبو داود، في: باب في الدعاء في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٠٢/١. والسنن، في: باب تعظيم الرب في الركوع والسجود، وباب الأمر بالاجتهاد في الدعاء في السجود، من كتاب التطبيق. المجتبى ١٤٨/٢، ١٧٢. والدارمي، في: باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٣٠٤/١. والإمام أحمد، في: المسند ٢١٩/١، وأخرجه عن علي رضي الله عنه، في: المسند ١١٥/١.
- (٦) في: المغنى ٢٠٤/٢.
- (٧) في: م: ٥ بغيره.

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِتَطْوِيلِ السُّجُودِ لِلْعُذْرِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ وَهُوَ حَامِلٌ حَسَنًا أَوْ حُسَيْنًا ، فِي إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشَاءِ فَوَضَعَهُ ، ثُمَّ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ فَصَلَّى ، فَسَجَدَ بَيْنَ ظَهْرَيَّ صَلَاتِهِ سَجْدَةً أَطَالَهَا ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ، قَالَ النَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ سَجَدْتَ بَيْنَ ظَهْرَيَّ صَلَاتِكَ سَجْدَةً أَطَلَّتْهَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ قَدْ حَدَثَ أَمْرٌ ، أَوْ أَنَّهُ يُوْحَى إِلَيْكَ . قَالَ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ ، وَلَكِنَّ ابْنِي ارْتَحَلَنِي ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُعَجِّلَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالنَّسَائِيُّ (١) ، وَهَذَا لَفْظُهُ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ أَنْ يَضَعَ مِرْفَقَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ إِذَا طَالَ (٢) السُّجُودُ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : شَكَأ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : « اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ » . قَالَ ابْنُ عَجَلَانَ : هُوَ أَنْ يَضَعَ مِرْفَقَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ إِذَا طَالَ (٣) السُّجُودُ وَأَعْيَى . رَوَاهُ الْإِمَامُ [ ١٩٩/١ ط ] أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤) . وَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ الرُّكْبَ قَدْ سُنَّتْ لَكُمْ ، فَخُذُوا بِالرُّكْبِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

(١) أخرجه النسائي ، في : باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة ، من كتاب الافتتاح . المجتبى ١٨٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٩٤/٣ ، ٤٦٧/٦ .

(٢) في م : و أطال .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب الرخصة في ذلك ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٩/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الاعتناء في السجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨١/٢ .

(٤) في : باب ما جاء في وضع اليد على الركبة في الركوع ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٥٩/٢ .

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ، وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ

الشرح الكبير

٤١٤ - مسألة : ( ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ) يَعْنِي إِذَا قَضَى «سُجُودَهُ» رَفَعَ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا وَجَلَسَ ، وَيَكُونُ ابْتِدَاءُ تَكْبِيرِهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِهِ ، وَانْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ . وَهَذَا الرُّفْعُ وَالِاعْتِدَالُ عَنْهُ وَاجِبٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَيْسَ بِوَاجِبٍ . بَلْ يَكْفِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِثْلَ حَدِّ السَّيْفِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ جَلْسَةً فَضَّلَ بَيْنَ مُتَشَاكِلَيْنِ ، فَلَمْ تُكُنْ وَاجِبَةً ، كَجَلْسَةِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ <sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ : «ثُمَّ اجْلِسْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : كَانَ ، تُعْنِي النَّبِيَّ ﷺ ، إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ ، لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ رَفْعٌ وَاجِبٌ ، فَكَانَ الِاعْتِدَالُ عَنْهُ وَاجِبًا ، كَالرُّفْعِ مِنَ السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ ، وَالتَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَاجِبٌ عِنْدَنَا فِي الصَّحِيحِ .

٤١٥ - مسألة ، قَالَ : ( وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ

الإنصاف

قوله : يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى . هَذَا الْمَذْهَبُ فِي صِفَةِ الْاِفْتِرَاشِ لَا غَيْرَ . وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَجُمْهُورُهُمْ قَطَعَ بِهِ . وَقَالَ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ فِي «الْوَاضِحِ» : يَفْعَلُ ذَلِكَ ، أَوْ يُضْجَعُهُمَا تَحْتَ يُسْرَاهُ .

(١ - ١) في م : «سجود ورفع» .

(٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٢٦ . ولم يخرج به البخاري .

(٥) في الأصل : يجلس ،

الْيُسْرَى وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى ، ثُمَّ يَقُولُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . ثَلَاثًا ، .....

الْيُسْرَى<sup>(١)</sup> ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى وَيَقُولُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . ثَلَاثًا ( السُّنَّةُ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مُفْتَرِشًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَسْطُهَا ، وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا ، وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ<sup>(٢)</sup> الْيُمْنَى وَيُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِهِ ، وَيَجْعَلُ بَطْنُ أَصَابِعِهَا عَلَى الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا ؛ لِتَكُونَ أَطْرَافُ أَصَابِعِهَا إِلَى الْقِبْلَةِ ؛ لَقَوْلِ أَبِي حُمَيْدٍ ، فِي صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ثُمَّ ثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَقَعَدَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ اعْتَدَلَ ، حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ هَوَى سَاجِدًا<sup>(٣)</sup> . وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ : وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup> . قَالَ الْأَثَرُمُ : تَفَقَّدْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قَرَأْتُهُ يَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلِهِ الْيُمْنَى ، فَيَسْتَقْبِلُ بِهَا الْقِبْلَةَ . وَرَوَى ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : كُنَّا نَعْلَمُ إِذَا جَلَسْنَا فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ مِثْلَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى ، وَيَنْصِبَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى عَلَى صَدْرِ قَدَمِهِ ،

قوله : ثُمَّ يَقُولُ : رَبِّ اغْفِرْ لِي . ثَلَاثًا . اعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الْكَمَالَ هُنَا ثَلَاثٌ لَا غَيْرُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « الرَّعَائِيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي »

(١) فِي تَش : « الْيُمْنَى » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(٣) تَقْدِمَ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٠٠ .

(٤) تَقْدِمَ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٢٦ . وَلَمْ يَخْرُجْهُ الْبُخَارِيُّ .

فإن كانت إبهامُ أحدنا لتثنى ، فيُدخلُ يده حتى يَعْدِلَها . وعن ابنِ عُمَرَ ، الشرح الكبير  
قال : من سنَّة الصلاة أن يَنْصِبَ الْقَدَمَ الْيُمْنَى ، واسْتَقْبَالَه بِأَصَابِعِهَا  
الْقِبْلَةَ<sup>(١)</sup> .

**فصل :** والمستحبُّ عند أبي عبد الله أن يقول : رَبِّ اغْفِرْ لِي .  
[ ٢٠٠/١ ] يُكْرَرُ ذلك ، والواجبُ منه مرَّةً ، وأدنى الكمال ثلاث ،  
كقولنا في التَّسْبِيحِ . وفي وجوبه روايتان ، نذكرهما فيما يأتي ، إن شاء  
الله . والأصل في هذا ما رَوَى حُذَيْفَةُ ، أَنَّهُ صَلَّى مع النَّبِيِّ ﷺ ، فكان  
يقول بين السَّجْدَتَيْنِ : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » ، « رَبِّ اغْفِرْ لِي »<sup>(٢)</sup> . رواه  
التَّسَائِيُّ وابنُ ماجه<sup>(٣)</sup> . وإن قال : رَبِّ اغْفِرْ لَنَا . أو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا .  
فلا بأس .

الصَّغِيرِ . وقال ابنُ أبي موسى : السنَّة أن لا يزيد على مرَّتين . وهو ظاهرُ كلامِ  
الْخَرَقِيِّ . وقال الْمُصَنِّفُ ، والشَّارِحُ ، وابنُ الرَّاغُونِي في « الواضح » ، وابنُ  
تميم ، وابنُ رَزِين في « شَرْحِهِ » : أدنى الكمال ثلاث . والكمال فيه مثل الكمال  
في تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ ، على ما مضى . قال الرُّزْكَاشِيُّ : هذا المشهور .  
وقدَّمه ابنُ تميم . وقال في « الحاوي الكبير » : والكمال هنا متبع . وقيل : لغير

(١) أخرجه النسائي ، في : باب الاستقبال بأطراف أصابع القدم القبلة عند القعود للتشهد ، من كتاب  
التطبيقات . الجنبى ١٨٧/٢ .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه النسائي ، في : باب ما يقول في قيامه ذلك ، وباب الدعاء بين السجدين ، من كتاب التطبيقات .  
الجنبى ١٥٧/٢ ، ١٨٣ . وابن ماجه ، في : باب ما يقول بين السجدين ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن  
ابن ماجه ٢٨٩/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، من كتاب الصلاة .  
سنن أبي داود ٢٠٢/١ . والدارمي ، في : باب ما يقول بين السجدين ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي  
٣٠٤ ، ٣٠٣/١ .

ثُمَّ يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، .....

٤١٦ - مسألة : ( ثم يَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ) وهذه السَّجْدَةُ وَاجِبَةٌ بالإجماع ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ، لم يَحْتَلِفْ عَنْهُ <sup>(١)</sup> في ذلك .

**فصل :** والمستحبُّ أن يكونَ شُرُوعُ المَأْمُومِ في أفعالِ الصلاة ؛ من الرُّفْعِ والوَضْعِ ، بعدَ فراغِ الإمامِ منه ، ويُكْرَهُ فِعْلُهُ معه في قولِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . واستحبَّ مالِكٌ أن تكونَ أفعاله مع أفعالِ الإمامِ . ولنا ، ما رَوَى الْبَرَاءُ ، قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا قال : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . لم تَزَلْ قِيامًا حتى تراه قد وَضَعَ جَبْهَتَهُ بالأَرْضِ ، ثم تَتَّبِعُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وروى أبو موسى ، قال : خَطَبَنَا رسولُ اللَّهِ ﷺ فَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَنَا ،

الإمام . ولم يَزِدْ على ذلك . وقال ابنُ عَبْدِوسٍ في « تَذَكُّرَتِهِ » : وَيُسَنُّ مَا سَهَّلَ وَتَرَّا .

**فائدة :** لا تُكْرَهُ الزِّيَادَةُ على قوله : رَبِّ اغْفِرْ لِي . ولا على : سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ ، وَسُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى . في الرُّكُوعِ والسُّجُودِ ، ممَّا وَرَدَ في الْأَخْبَارِ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وقيل : يُكْرَهُ . وعنه ، يُسْتَحَبُّ في الثَّقَلِ . وقيل :

(١) أى أَخَذَ ، أو بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ .

(٢) أخرجه البخارى ، في : باب متى يسجد من خلف الإمام ، وباب السجود على سبعة أعظم ، من كتاب الأذان . صحيح البخارى ١٧٧/١ ، ٢٠٦ . ومسلم ، في : باب متابعة الإمام والعمل بعده ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٤٥/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٤٥/١ . والترمذى ، في : باب ما جاء في كراهية أن ينادر الإمام بالركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٧٧/٢ ، ٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٠/٤ ، ٣٠٤ .

ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ، وَيَقُومُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، .....

الشرح الكبير

وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا فَقَالَ : « إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ ، وَلْيُؤْمِكُمْ أَحَدُكُمْ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا » . إِلَى قَوْلِهِ : « وَإِذَا رَكَعَ ، فَارْكَعُوا ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرْكَعُ قَبْلَكُمْ ، وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ » . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فِتْلَتُكَ يِتْلِكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا » . إِلَى قَوْلِهِ : « وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . رَبَّهِ عَلَيْهِ بَفَاءُ التَّقْيِيبِ ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ ، كَقَوْلِهِ : جَاءَ زَيْدٌ فَعَمِّرُوا . أَيْ بَعْدَهُ . فَإِنْ وُافِقَ إِمَامُهُ فِي الْأَفْعَالِ ، فَرَكَعَ وَسَجَدَ مَعَهُ ، أَسَاءَ ، وَصَحَّحَتْ صَلَاتُهُ .

٤١٧ - مسألة : ( ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا ، وَيَقُومُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا قَضَى السَّجْدَةَ الثَّانِيَةَ نَهَضَ لِلْقِيَامِ

الإيضاح

وَالْفَرَضُ أَيْضًا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » . وَتَقَدَّمَ ، هَلْ تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى : مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ . فِي الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ؟

(١) في : باب التشهد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٣/١ . والنسائي ، في : باب مبادرة الإمام ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب قوله : ربنا ولك الحمد ، وباب نوع آخر من التشهد ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب نوع آخر من التشهد . من كتاب السهو . المجتبى ٧٥/٢ ، ٧٦ ، ١٥٤ ، ١٩٢ ، ٣٦/٣ . والدارمي ، في : باب القول بعد رفع الرأس من الركوع ، وباب صفة صلاة رسول الله ﷺ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٠/١ ، ٣٠١ ، ٣١٥ ، ٣١٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٩/٤ ، ٤١٥ .

(٢) تقدم تحريجه في صفحة ٤١٦ .

مُكْبِرًا ، وَالْقِيَامُ رُكْنٌ ، وَفِي وُجُوبِ التَّكْبِيرِ رَوَايَتَانِ ، ذَكَرْنَا وَجْهَهُمَا .  
وَيَنْهَضُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَلَا يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ  
بِيَدَيْهِ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى الْأَرْضِ ، سِوَاءَ  
قُلْنَا : يَجْلِسُ لِلْاسْتِرَاحَةِ أَوْ لَا . وَقَالَ مَالِكٌ [ ٢٠٠/١ ] وَالشَّافِعِيُّ : السُّنَّةُ  
أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى يَدَيْهِ فِي التَّهَوُّضِ ؛ لِأَنَّ مَالِكََ بْنَ الْحُوَيْرِثِ قَالَ ، فِي صِفَةِ  
صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ ، اسْتَوَى قَاعِدًا ،  
ثُمَّ اعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَعَوَّنُ لِلْمُصَلِّي . وَلَنَا ،  
مَا رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ  
<sup>(٢)</sup> قَبْلَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> ،  
وَالْأَثَرُ . وَفِي لَفْظٍ : وَإِذَا نَهَضَ ، نَهَضَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ<sup>(٤)</sup> ، وَاعْتَمَدَ عَلَى

قَوْلُهُ : وَيَقُومُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ،  
فَيَعْتَمِدَ بِالْأَرْضِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ إِذَا قَامَ مِنَ السُّجْدَةِ الثَّانِيَةِ لَا يَجْلِسُ  
جَلْسَةَ الْاسْتِرَاحَةِ ، بَلْ يَقُومُ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، مُعْتَمِدًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ ،  
إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ . كَمَا قَدَّمَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هُوَ  
الْمُخْتَارُ مِنَ الرَّوَايَتَيْنِ عِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي ، وَأَبِي الْحُسَيْنِ . قَالَ ابْنُ  
الرَّاعُوْنِيِّ : هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْمَشَائِخِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْخُرَقِيِّ » ،

(١) في : باب الاعتماد على الأرض عند النهوض ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٨٦/٢ .

(٢) - (٣) سقط من : الأصل .

(٣) في : باب أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده ، وباب رفع اليدين عن الأرض قبل الركبتين ، من  
كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٣/٢ ، ١٨٦ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين  
في السجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٦٩/٢ .



فَخِذَّيْهِ . وعن ابنِ عُمَرَ ، قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَعْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدَيْهِ إِذَا نَهَضَ فِي الصَّلَاةِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وقال عليٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ مِنْ السُّنَّةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، إِذَا نَهَضَ الرَّجُلُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، أَنْ لَا يَعْتَمِدَ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ . وَلأنَّهُ أَشَقُّ فَكَانَ أَفْضَلَ ، كالتَّجَافِي . وحديثُ مَالِكٍ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ لِمَشَقَّةِ الْقِيَامِ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> ؛ لِكَبَرِهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِنِّي قَدْ بَدَأْتُ <sup>(٣)</sup> ، فَلَا تَسْبِقُونِي بِالرُّكُوعِ وَلَا بِالسُّجُودِ » <sup>(٤)</sup> .

و « الْعُمْدَةُ » ، و « الْبَوَازِيرُ » ، و « الْمُنُورُ » ، و « الْمُتَّخِبُ » ، و « الْمَذْهَبُ الْأَخْمَدِيُّ » . وقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وعنه ، أَنَّهُ يَجْلِسُ بَجَلَسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، وَالْخَلَّالُ ، وَقَالَ : إِنَّ أَحْمَدَ رَجَعَ عَنِ الْأَوَّلِ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » . وقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ

(١) الْأَوَّلُ ، فِي : بَابِ اخْتِطَاعِ الصَّلَاةِ ، وَالثَّانِي ، فِي : بَابِ كِرَامِيَةِ الْاِعْتِمَادِ عَلَى الْيَدِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٧٠/١ ، ٢٢٧ .  
(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) قِيلَ بِالتَّشْدِيدِ ، أَيْ كَبَرَتْ . وَأَمَّا بِالتَّخْفِيفِ مَعَ ضَمِّ الدَّالِ فَلَا يَنْبَاسُ لِكَوْنِهِ مِنَ الْبِدَاةِ ، بِمَعْنَى كَثَرَةِ اللَّحْمِ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْمَأْمُومُ مِنْ اتِّبَاعِ الْإِمَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٤٥/١ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ أَنْ يَسْبِقَ الْإِمَامَ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٣٠٩/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ مِبَادَةِ الْأَمَةِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٣٠١/١ ، ٣٠٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٩٢/٤ ، ٩٨ .

المقنع  
إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ، فَيَعْتَمِدَ بِالْأَرْضِ . وَعَنْهُ ، يَجْلِسُ جِلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ  
[ ٢٠ ظ ] عَلَى قَدَمَيْهِ وَالْيَتِيَّةِ ، .....

الشرح الكبير  
٤١٨ - مسألة : ( إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ فَيَعْتَمِدَ بِالْأَرْضِ ) يَعْنِي إِذَا شُقَّ  
عَلَيْهِ التُّهُؤُصُ عَلَى الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ ، فَلَا يَأْسُ بِاعْتِمَادِهِ عَلَى الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ .  
لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي هَذَا . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ،  
وَقَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْخًا كَبِيرًا . وَالْمَشَقَّةُ تَكُونُ  
لِكَبِيرٍ ، أَوْ ضَعْفٍ<sup>(١)</sup> ، ( أَوْ مَرَضٍ ) ، أَوْ سِمَنِ أَوْ نَحْوِهِ .

٤١٩ - مسألة : ( وَعَنْهُ ، أَنَّهُ يَجْلِسُ جِلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ عَلَى قَدَمَيْهِ  
وَالْيَتِيَّةِ ) اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ ، فَرَوَى عَنْهُ ، لَا  
يَجْلِسُ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ،

الإنصاف  
الذَّهَبِ ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْغَةِ » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » . وَقِيلَ :  
يَجْلِسُ جِلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ مَنْ كَانَ ضَعِيفًا . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُمَا .  
تَبَيَّنَ ؛ قَوْلُهُ ، فِي جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ : يَجْلِسُ عَلَى قَدَمَيْهِ ، وَالْيَتِيَّةِ . فِي صِفَةِ جِلْسَةِ  
الْإِسْتِرَاحَةِ رَوَايَاتٌ ؛ إِخْدَاها ، مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ،  
و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ الْمَجْدُ فِي  
« شَرْحِهِ » ، و « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، و « الرِّزْكَشِيِّ » . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » :  
هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ صِفَةَ جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ كَالْجِلْسَةِ بَيْنَ  
السُّجْدَتَيْنِ . وَهِيَ الصَّحِيحَةُ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ،  
و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » . وَهُوَ اخْتِمَالُ الْقَاضِي .

(١) فِي تَشْ : « صَغَرِ » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وابن مسعود، وابن عباس. وبه قال مالك، والثوري وأصحاب الرأي. قال أحمد: أكثر الأحاديث على هذا. قال الترمذي: وعليه العمل عند أهل العلم. قال أبو الزناد: تلك السنة. والثانية، أنه يجلس. اختارها الخلال. وهو أحد قولَي الشافعي. قال الخلال: رجع أبو عبد الله عن قوله بترك الجلوس. لما روى مالك بن الحويرث، أن النبي ﷺ كان يجلس، إذا رفع رأسه من السجود، قبل أن ينهض. متفق عليه<sup>(١)</sup>. وذكره أبو حميد في صفة [٢٠١/١] صلاة رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>، وهو حديث صحيح، فيتعين العمل به. وقيل: إن كان المصلي ضعيفا، جلس للاستراحة؛ لحاجته، وإن كان قويا لم يجلس، كما قلنا في الاعتماد بيديه على الأرض. وحمل جلوس النبي ﷺ على أنه كان في آخر عمره، عند كبره. قال شيخنا<sup>(٣)</sup>: وفي هذا جمع بين الأخبار، وتوسط بين

والرواية الثالثة، يجلس على قدميه، ولا يُلصِقُ أَلْيَتَهُ بِالْأَرْضِ. اختاره الأجرى، والآمدى. وقال: لا يختلف أصحاب في ذلك. فعليه إذا قام لا يعتمد بالأرض على الصحيح، بل ينهض على صدور قدميه، معتمدا على ركبتيه. واختار الأجرى، أنه يعتمد بالأرض إذا قام.

**فائدتان؛** إحداهما، إذا جلس للاستراحة فيقوم بلا تكبير، على الصحيح من المذهب، ويكفيه تكبيره حين رفعه من السجود. وقيل: ينهض مكبرا. وقاله أبو

(١) الحديث لم نجده في مسلم. وأخرجه البخاري، في: باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسننه، من كتاب الأذان. صحيح البخاري ١٧٢/١. كما أخرجه أبو داود، في: باب النهوض في الفرض، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٩٤/١. والنسائي، في: باب الاستواء للجلوس عند الرفع بين السجدين، من كتاب الافتتاح. المجتبى ١٨٥/٢، ١٨٦.

(٢) تقدم تحريجه في صفحة ٤٠٠.

(٣) في: المغنى ٢١٣/٢.

القولين . فإذا قلنا . يَجْلِسُ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ : مُفْتَرِشًا ، كَالْجُلُوسِ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ ، وهو مَذْهَبُ الشافعي ؛ لقول أبي حميدٍ في صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ثُمَّ نَتْنَى رِجْلَهُ ، وَقَعَدَ عَلَيْهَا<sup>(١)</sup> ، واعتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَضْوٍ فِي مَوْضِعِهِ ، ثُمَّ بَهَضَ . وهذا صَرِيحٌ ، لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْهُ . وقال الحَلَالُ : رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَنْ لَا أَحْصِيهِ كَثْرَةً ، أَنَّهُ يَجْلِسُ عَلَى أَلْيَتِهِ . قال القاضي : يَجْلِسُ عَلَى قَدَمَيْهِ وَأَلْيَتِهِ ، مُفَضِّيًا بِهِمَا إِلَى الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَلَسَ مُفْتَرِشًا ، لَمْ يَأْمَنِ السَّهْوُ ، فَيَشُكُّ هَلْ جَلَسَ عَنِ السُّجْدَةِ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةِ ؟ وقال أبو الحسن الأَمْدِيُّ : لَا يَخْتَلِفُ أَصْحَابُنَا ، أَنَّهُ لَا يُلْصِقُ أَلْيَتَهُ بِالْأَرْضِ فِي جَلْسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ ، بَلْ يَجْلِسُ مُعَلِّقًا عَنِ الْأَرْضِ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءُ تَكْبِيرِهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنْ السُّجُودِ ، وَانْتِهَاؤُهُ عِنْدَ اعْتِدَالِهِ قَائِمًا ؛ لِيَكُونَ مُسْتَوْعِبًا بِالتَّكْبِيرِ جَمِيعَ الرُّكْنِ ، وَعَلَى هَذَا بَقِيَّةُ التَّكْبِيرَاتِ ، إِلَّا مَنْ جَلَسَ جَلْسَةَ الْاسْتِرَاحَةِ ، فَإِنَّهُ يَنْتَهِي تَكْبِيرُهُ عِنْدَ انْتِهَاءِ جُلُوسِهِ ، ثُمَّ يَنْهَضُ بِغَيْرِ تَكْبِيرٍ . وقال أبو الحَطَّابِ : يَنْهَضُ مُكَبِّرًا . وَلَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْمَوَالَةِ بَيْنَ تَكْبِيرَيْنِ فِي رُكْنٍ وَاحِدٍ ، لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِجَمْعِهِمَا فِيهِ .

الحَطَّابِ ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ ، وَرَدَّه الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ . وَحَكَاهُ الْمَجْدُ إِجْمَاعًا . الثَّانِيَةُ ، لَيْسَتْ جَلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى . وَهِيَ فَضْلٌ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ ، أَوْ مِنَ الثَّانِيَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . ذَكَرَهُمَا ابْنُ الْبَنَّا فِي « شَرْحِهِ » . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَتِهِ » . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ ، أَنَّهَا فَضْلٌ

(١) سقط من : الأصل ، م .

ثُمَّ يَنْهَضُ . ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ ، إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .  
وَالِاسْتِفْتَا حَ ، وَفِي الْإِسْتِعَاذَةِ رِوَايَتَانِ .

٤٢٠ - مسألة : ( ثُمَّ يَنْهَضُ ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ ، إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ  
الْإِحْرَامِ وَالِاسْتِفْتَا حَ ، وَفِي الْإِسْتِعَاذَةِ رِوَايَتَانِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّهُ يَصْنَعُ  
فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، كَمَا صَنَعَ فِي الْأُولَى ، عَلَى مَا وَصَفْنَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
وَصَفَ الرَّكْعَةَ الْأُولَى لِلْمُسِيِّ فِي صَلَاتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : « أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي  
صَلَاتِكَ كُلِّهَا » (١) . وَهَذَا لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَةَ تَنْقُصُ النِّيَّةَ  
وَتَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ وَالِاسْتِفْتَا حَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُرَادُ لِفَتْحِ الصَّلَاةِ ، وَلَا نَعْلَمُ  
فِي تَرْكِ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ خِلَافًا ، فِيمَا عَدَا الرَّكْعَةَ الْأُولَى . فَأَمَّا  
الِاسْتِعَاذَةُ ، فَفِيهَا (٢٠١/١) رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَخْتَصُّ الرَّكْعَةَ الْأُولَى .

بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرَعْ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقَدْ قَرَعَ مِنَ الْأُولَى .

الإِنصَافُ

قَوْلُهُ : ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ، إِلَّا فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ . بَلَا زِوَاعَ ،  
وَالِاسْتِفْتَا حَ ، بَلَا خِلَافٍ أَيْضًا إِذَا أَتَى بِهِ فِي الْأُولَى . وَكَذَلِكَ لَمْ يَأْتِ بِهِ فِيهَا . عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَسِوَاءَ قُلْنَا بِوُجُوبِهِ أَوْ لَا ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ،  
وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَالَ الْآمِدِيُّ : مَتَى قُلْنَا بِوُجُوبِ الْإِسْتِفْتَا حَ فَتَسِيهِ فِي  
الْأُولَى ، أَتَى بِهِ فِي الثَّانِيَةِ . وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِوُجُوبِهِ ، فَهَلْ يَأْتِي بِهِ فِي الثَّانِيَةِ ؟ فِيهِ خِلَافٌ  
فِي الْمَذْهَبِ . قَالَ : وَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ لَا يَأْتِي بِهِ .

قَوْلُهُ : وَفِي الْإِسْتِعَاذَةِ رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ  
الْأَخْمَدِيِّ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الْكَافِي » ،  
وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « شَرْحِ الْمَجِيدِ » ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٨ .

وهو قول عطاء ، والحسن ، والثوري ؛ لما روى أبو هريرة ، قال :  
 كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة  
 بـ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، ولم يسكت . وهذا يدل على أنه لم يكن  
 يستعيد . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . ولأن الصلاة جملة واحدة ، فالقراءة فيها كلها  
 كالقراءة الواحدة ، ولذلك اعتبرنا الترتيب في القراءة في الركعتين ، أشبه  
 ما لو سجد للتلاوة في أثناء قراءته<sup>(٢)</sup> فمتى أتى بالاستعاذة في أولها كفى  
 ذلك ، كالأستفتاح . فعلى هذه الرواية ، إذا ترك الاستعاذة في الأولى ؛ لئسيان

الإيناف و « ابن تميم » ، و « الرعاية الصغرى » ، « والحاوئين » ، و « الفائق » ،  
 و « الزركشي » ، و « مجمع البحرين » ؛ إحداهما ، لا يتعوذ . وهو المذهب .  
 نص عليه في رواية الجماعة ، وصححه في « التصحيح » . وجزم به في  
 « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « الإفادات » ، و « المنور » ،  
 و « المنتخب » . وقدمه في « الفروع » ، و « المحرر » ، و « الرعاية  
 الكبرى » ، و « إدرک الغاية » ، وابن رزین في « شرحه » . قال في « التكت » :  
 هي الراجح مذهبا ودليلا . والرواية الثانية ، يتعوذ . اختاره الناظم . وبعد الرواية  
 الأولى . واختاره الشيخ تقي الدين . وجزم به في « الوجيز » . قلت : وهو الأصح  
 دليلا .

تنبيه : محل الخلاف إذا كان قد استعاذ في الأولى ، أمّا إذا لم يستعد في  
 الأولى ، فإنه يأتي بها في الثانية . قاله الأصحاب . قال ابن الجوزي وغيره : رواية  
 واحدة . قلت : ويؤخذ ذلك من فحوى كلام المصنف ، من قوله : ثم يصلي

(١) في : باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤١٩/١ .

(٢) في م : صلاته .

أو غيره ، أتى بها في الثانية ، والاستيفتاح بخلاف ذلك . نص عليه ؛ لأنه يُراد لافتح الصلاة ، فإذا نسيه في أولها ، فات محلّه ، والاستيعادة للقراءة ، وهو يستفتحها في الثانية . والرواية الثانية ، يستعيد في كل ركعة . وهو قول ابن سيرين ، والشافعي ؛ لقوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ <sup>(١)</sup> . فيقتضي ذلك تكرير الاستيعادة عند تكرير القراءة ، ولأنها مشروعة للقراءة فتكرر بتكريرها ، كما لو كانت في صلاتين .

**فصل :** والمسبوق إذا أدرك الإمام فيما بعد الركعة الأولى لم يستفتح ، وأما الاستيعادة ، فإن قلنا : تختص بالركعة الأولى . لم يستعد ؛ لأن ما يذركه المأموم مع الإمام آخر صلاته ، فإذا قام للقضاء استفتح واستعاد . نص عليه أحمد . وإن قلنا بالرواية الثانية ، استعاد ، وإذا أراد المأموم القراءة ، استعاد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ .

الثانية كالأولى . ثم استثنى الاستيعادة ، فدلّ أنه أتى بها في الأولى . الإصناف

**فائدة :** استثنى أبو الخطاب أيضاً النية ، أي تجديدها . وكذا صاحب « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « الفروع » ، و « الرعاية » ، و « الوجيز » ، و « إدرارك الغاية » ، وابن تميم ، وغيرهم . وهو مراد من أطلق . وهذا مما لا نزاع فيه ، لكن قال المجتد في « شرحه » ، وتبعه في « الحاوي الكبير » : لو ترك أبو الخطاب استثناءها ، لكان أحسن ؛ لأنها من الشرائط دون

ثُمَّ يَجْلِسُ مُفْتَرِشًا ، وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى ؛ يَقْبِضُ مِنْهَا الْخَنْصِرَ وَالْبَنْصِرَ ، وَيُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوَسْطَى ، وَيُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ فِي تَشْهِيدِهِ مِرَارًا ، وَيَسْطُ الْيُسْرَى عَلَى الْفَخِذِ الْيُسْرَى .

٤٢١ - مسألة : ( ثم يجلس مفترشًا ، ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، يقبض منها الخنصر والبصير ، ويحلّق الإبهام مع الوسطى ، ويشير بالسبابة في تشهده مِرَارًا ، ويسطّ اليسرى على فخذه اليسرى ) متى فرغ من الركعتين ، جلس للتشهد ، وهذا الجلوس والتشهد فيه مشروران بغير خلاف ، نقله الخلف عن السلف ، عن النبي ﷺ نقلًا مؤتاترا ، فإن كانت الصلاة أكثر من ركعتين فهما واجبان فيها ، على إحدى

الأركان ، ولا يشترط مفارقتها عندنا للجزء من الأولى ، بل يجوز ( ١٠٤/١ ) ط أن تتقدّمها كيفاء بالدوام الحكيم ، وقد تساوت الركعتان فيه . قال في « مجمع البحرين » : قلت : إن أراد أبو الخطاب باستينائها أنه لا تسنّ ذكرها ، فليس كذلك . فإن استصحابها ذكر مسنون في جميع الصلاة ، وإن أراد حُكْمًا فباطل ؛ لأن التكرار عبارة عن إعادة شيء فرغ منه وانقضى . ولو حكم بانقضاء التية حُكْمًا لبطلت الصلاة ، فلا حاجة إلى الاستيناء إذن . انتهى . قلت : إنما أراد أبو الخطاب أنه لا يُجَدِّدُهَا يَتِيَّةً ، كما جدّدها للركعة الأولى . وهذا مما لا نزاع فيه ، لكن ترك استينائها أولى ، لما قاله المجتهد . وكذلك تركها خلق كثير من الأصحاب ، مع اتفاقهم على أنه لا يُجَدِّدُ يَتِيَّةً للركعة الثانية .

قوله : ثم يجلس مفترشًا . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، إن تورّك جاز . والأفضل تركه . حكاه ابن تميم وغيره .

قوله : ويضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ، ويقبض منها الخنصر والبصير ،



الرَّوَاتِبَيْنِ . [ ٢٠٢/١ ] وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَصِفَةُ الْجُلُوسِ  
لِهَذَا التَّشْهِيدِ كَصِفَةِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مُفْتَرِشًا ، كَمَا وَصَفْنَا . وَسَوَاءٌ  
كَانَ آخِرَ صَلَاتِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ . وَبِهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ  
الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَكُونُ مُتَوَرِّكًا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ ،  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْلِسُ فِي وَسْطِ الصَّلَاةِ وَفِي آخِرِهَا مُتَوَرِّكًا <sup>(١)</sup> . وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ ، إِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا ، كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ كَانَ آخِرَ صَلَاتِهِ ، كَقَوْلِ  
مَالِكٍ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ <sup>(٢)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ، يَعْنِي  
لِلتَّشْهِيدِ ، فَافْتَرَشَ <sup>(٣)</sup> رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَأَقْبَلَ بِصَدْرِ الْيُمْنَى عَلَى قِبْلَتِهِ . وَفِي  
لَفْظٍ : فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ ، جَلَسَ عَلَى الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى .

وَيُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ مَعَ الْوُسْطَى . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَهُوَ  
الْمَعْمُولُ بِهِ . وَجَزَمَ بِهِ « الْهَدَايَةُ » ، وَ « الْمَذْهَبُ » ، وَ « مَسْبُوكُ الذَّهَبِ » ،  
وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ،  
وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « التَّوْجِيزِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ،  
وَ « الْمُتَوَرِّكِ » ، وَ « الْمُتَنَحِّبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي  
« الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ،  
وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يَقْبِضُ الْخَنْصِرَ وَالْبَنْصِرَ وَالْوُسْطَى ،  
وَيَقْفِدُ إِبْهَامَهُ كَخَمْسِينَ . اخْتَارَهَا الْمَجْدُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ . وَعَنْهُ ، يَسْتَطُهَا  
كَالْيُسْرَى . وَعَنْهُ ، يُحَلِّقُ الْإِبْهَامَ بِالْوُسْطَى وَيَسْتَطُ مَا سِوَاهُمَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ  
الْحَرَقِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : يَسْتَطُ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى ، وَيَذُ الْيُمْنَى عَلَى

(١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٥٩/١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٠ .

(٣) في تش : ١ فترش .

حديث صحيح . وهذا يُقدَّم على حديث ابن مسعود ؛ فإنَّ أبا حميد ذكر حديثه في عشرة من الصحابة فصدَّقوه ، وهو متأخَّر عن ابن مسعود ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر ، ولأنَّ أبا حميد قد بينَ في حديثه الفرق بين التَّشهُدَيْن ، والأخذ بالزيادة واجب . ويُستحبُّ أن يضع يده اليمنى على الفخذ اليمنى ، ويسطِّط اليسرى على الفخذ اليسرى ، مضمومة الأصابع ، مستقبلًا بأطراف أصابعها القبلة كما ذكرنا ؛ لما روى وإبل بن حنجر ، أنَّ النبي ﷺ وضع مرفقه الأيمن على فخذيه اليمنى ، ثم عقد من أصابعه الخنصر والتي تليها ، وخلق حلقة بإصبعه الوسطى على الإبهام ، ورفع السبابة يشير بها<sup>(١)</sup> . قال أبو الحسن الأمدي : وروى عن أبي عبد الله ، أنَّه يجمع أصابعه الثلاث ، ويعقد الإبهام كعقد الخمسين ؛ لما روى ابن عمر ، أنَّ النبي ﷺ وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى ، وعقد ثلاثاً

الإنصاف فخذيه اليمنى ، ويخلق الإبهام مع الوسطى .

قوله : ويشير بالسبابة في تشهده مراراً . وكذا قال في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « المحرر » ، و « شرح المجدي » ، و « إدرارك الغاية » ،

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب رفع اليدين للصلاة ، وباب كيف الجلوس في التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٦٧ ، ٢١٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء كيف الجلوس في التشهد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢١/٨٧ . والنسائي ، في : باب موضع اليمين من الشمال في الصلاة ، من كتاب افتتاح الصلاة ، وفي : باب موضع الذراعين ، وباب موضع المرفقين ، وباب قبض التنتين من أصابع اليد اليمنى ... إلخ ، من كتاب السهو . المحضى ٢/٩٧ ، ٩٨ ، ٣٠/٣ ، ٣١ ، ٣٢ . وابن ماجه ، في : باب الإشارة في التشهد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٢٩٥ . والدارمي ، في : باب صفة صلاة رسول الله ﷺ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٣١٤ ، ٣١٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ .

الشرح الكبير

وَحَمْسِينَ ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَفِي حَدِيثِ وَاِئِلَ بْنِ حُجْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَضَعَ يَدَهُ «الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى» . وَيُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يُحَرِّكُهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ النَّبِيَّ

الإنصاف

و «تَجْرِيدَ الْعِنَايَةِ» ، وَ «الْمُنَوِّرِ» ، وَ «مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ «الْحَاوِيَيْنِ» : يُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ ثَلَاثًا . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ «تَذَكِيرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ» . قُلْتُ : يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُرَادُ الْأَوَّلِ . وَقَالَ فِي «التَّلْخِصِ» ، وَ «الْبَلْغَةِ» ، وَ «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . وَذَكَرَ جَمَاعَةً ، يُشِيرُ بِهَا . وَلَمْ يَقُولُوا : مِرَارًا ؛ مِنْهُمْ الْخِرَقِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ فِي «الْعُمْدَةِ» . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَظَاهِرُهُ مَرَّةً . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْأَخْبَارِ . وَقَالَ : وَلَعَلَّهُ أَظْهَرُ .

تَمِيهِ : الْإِشَارَةُ تَكُونُ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْكَافِي» ، وَ «الْمُعْنَى» ، وَ «الْمُذْهَبِ» ، وَ «مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَكَرَ رَسُولَهُ . قَدَّمَهُ فِي «الشَّرْحِ» ، وَ «ابْنِ تَمِيمٍ» ، وَ «الْفَائِقِ» . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ ، أَنَّ هَذَا أَصَحُّ الرَّوَابِيتَيْنِ . وَعَنْهُ ، يُشِيرُ بِهَا فِي جَمِيعِ تَشَهُدِهِ . وَقِيلَ : هَلْ يُشِيرُ بِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَكَرَ رَسُولَهُ فَقَطْ ، أَوْ عِنْدَ كُلِّ تَشَهُدٍ ؟ فِيهِ رَوَاتَانِ .

فَالثَّانِي ؛ الْأَوَّلَى ، لَا يُحَرِّكُ إِصْبَعَهُ حَالَةَ الْإِشَارَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُحَرِّكُهَا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : وَيُشِيرُ بِالسَّبَّابَةِ . هَذَا

(١) فِي : بَابِ صِفَةِ الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَةِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٠٨/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِمَعْنَاهُ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِشَارَةِ فِي التَّشَهُدِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٨٧/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ بَسْطِ الْيُسْرَى عَلَى الرِّكْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُورِ . الْمُجْتَبَى ٣٢/٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْإِشَارَةِ فِي التَّشَهُدِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢٩٥/١ .

(٢ - ٣) فِي تَش : هِيَ الْجَنَى عَلَى فَخْذِهِ الْجَنَى .

ثُمَّ يَتَشَهَّدُ فَيَقُولُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُشِيرُ بِإصْبَعِهِ وَلَا يُحَرِّكُهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ يَدْعُو ، وَضَعَ يَدَهُ الْيَمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيَمْنَى ، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى ، وَأَشَارَ بِإصْبَعِهِ <sup>(٢)</sup> . وَعَنْهُ ، [ ٢٠٢/١ ] أَنَّهُ يَنْسُطُ الْخَنْصِرَ وَالْبَنْصِرَ <sup>(٣)</sup> . كَذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ <sup>(٤)</sup> أَوَّلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ . وَتَكُونُ إِشَارَتُهُ بِالسَّبَابَةِ عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

٤٢٢ - مسألة : ( ثُمَّ يَتَشَهَّدُ فَيَقُولُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ

المذهب ، وعليه الأصحاب . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ لَا بَغِيرَهَا ، وَلَوْ عُدِمَتْ . وَوَجْهٌ أَحْتِمَالًا أَنَّهُ يُشِيرُ بِغَيْرِهَا إِذَا عُدِمَتْ . وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَعَنْهُ ، يُشِيرُ بِالْإِبْهَامِ طَوْلَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَيَقْبِضُ الْبَاقِي .

قَوْلُهُ : وَيَنْسُطُ الْيُسْرَى عَلَى الْفَخِذِ الْيُسْرَى . هَكَذَا قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدْ مَثَلَتْ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ، أَوْ يَلْقَمَهَا رُكْبَتَهُ . قَالَ فِي « التَّكْمِلَةِ » : وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ لَصِحَّةِ الرُّوَايَةِ . وَاخْتَارَهُ

(١) فِي : بَابُ الْإِشَارَةِ فِي الشَّهَادَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٢٧/١ .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ صِفَةِ الْمَجْلُوسِ فِي الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَةِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٤٠٨/١ . وَإِسْنَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣/٤ .

(٣ - ٣) فِي م : « لِذَلِكَ قَالَ أَوَّلٌ » .

وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى  
عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ ( هَذَا التَّشَهُدُ هُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ إِمَامِنَا ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ . ( حَكَاهُ  
التِّرْمِذِيُّ ) . مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَكَثِيرٌ مِنْ  
أَهْلِ الْمَشْرِقِ . وَقَالَ مَالِكٌ : أَفْضَلُ التَّشَهُدِ تَشَهُدُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، ( الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ) ،  
السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ( ١ ) . وَسَائِرُهُ كَتَشَهُدِ ابْنِ  
مَسْعُودٍ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ قَالَهُ عَلَى الْمِنْبَرِ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ ، فَلَمْ  
يُنْكَرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَفْضَلُهُ مَا رَوَى ( ابْنُ عَبَّاسٍ ) ،  
قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ،  
فَكَانَ يَقُولُ : « التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ  
عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ  
الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

( ١ - ١ ) سقط من : م . وانظر عارضة الأحوذى ٨٤/٢ .

( ٢ - ٢ ) هكذا في الأصل وعند البيهقي . وفي الموطأ : « الطيبات الصوت لله » . وفي لفظ للبيهقي : « الطيبات  
لله ، الصلوات لله » . وفي م : « الصلوات لله ، الطيبات لله » .

( ٣ ) أخرجه الإمام مالك ، في : باب التشهد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٩٠/١ . والبيهقي ، في :  
باب من قدم كلمتي الشهادة على كلمتي التسليم ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٤٤/٢ .

( ٤ - ٤ ) في م : « عن ابن عباس » .

رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وفي لَفْظٍ : « سَلَامٌ عَلَيْكَ » ، « سَلَامٌ عَلَيْنَا » . رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> ، وفيه : « وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ » . ولنا ، ما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، قال : عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ ، كَفَى بَيْنَ كَفَّيْهِ ، كما يُعَلَّمُنِي السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » . وفي لَفْظٍ : « فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » . وفيه<sup>(٣)</sup> : « فَإِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ ، فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » . وفيه : « فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>

(١) في : باب التشهد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠٢/١ ، ٣٠٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التشهد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨٥/٢ . والنسائي ، في : باب نوع آخر من التشهد ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٩٣/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في التشهد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٢/١ .

(٢) انظر : التخریج السابق .

(٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب التشهد في الآخرة ، وباب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب ، من كتاب الأذان ، وفي : باب من سمى قوماً أو سلم في الصلاة على غير مواجهة وهو لا يعلم ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي باب السلام اسم من أسماء الله تعالى ، وإذا حيم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ، من كتاب الاستئذان ، وفي : باب الأخذ باليدين ، من كتاب الدعوات ، وفي باب قوله تعالى ﴿ السَّلَامُ الْمُؤْمِن ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢١١/١ ، ٢١٢ ، ٧٩/٢ ، ٦٣/٨ ، ٦٤ ، ٧٣ ، ٩٤٢/٩ . ومسلم ، في : باب التشهد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠١/١ ، ٣٠٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢١/١ ، ٢٢٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التشهد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨٣/٢ ، ٨٤ . والنسائي ، في : باب كيف التشهد الأول ، وباب نوع آخر من التشهد ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب إيجاب التشهد ، وباب كيف التشهد ، وباب تخيير الدعاء بعد الصلاة =

قال الترمذي<sup>(١)</sup> : حديث ابن مسعودٍ قد روى من غير وجه ، وهو أصحُّ حديثٍ روى عن النبي ﷺ في التشهد ، وعليه أكثر أهل العلم . فكان الأخذ به أولى . وقد رواه غير<sup>(٢)</sup> ابن مسعود ، ابن عمر<sup>(٣)</sup> ، وجابر ، وأبو هريرة ، وعائشة . [ ٢٠٣/١ ] فأما حديث عمر ، فإنما هو من قوله ، وأكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم على خلافه ، فكيف يكون إجماعاً . على أن الخلاف ههنا ليس في الإجزاء ، إنما الخلاف في الأفضل والأحسن ، وتشهد النبي ﷺ الذي علمه أصحابه أولى وأحسن . وحديث ابن عباس تفرّد به ، واختلف عنه<sup>(٤)</sup> في بعض الفاظه ، وحديث ابن مسعود أصحُّ وأكثر رواة ، فكان أولى .

**فصل :** وبأي تشهد تشهد به مما صحَّ عن النبي ﷺ ، جاز . نصَّ عليه أحمد ؛ لأن النبي ﷺ لما علمه الصحابة مختلفاً ، دلَّ على جواز الجميع ، كالقراءات المختلفة التي اشتمل عليها المصحف . قال القاضي : وهذا يدلُّ على أنه إذا أسقط لفظة ، هي ساقطة في بعض الشهادات المروية ، صحَّ تشهده ، فعلى هذا ، أقل ما يجزئ من التشهد :

= على النبي ﷺ ، من كتاب السهو . المجتبى ٢/ ١٨٩ ، ١٩٣ ، ٣٤٣/ ٣ ، ٣٥٤ ، ٤٣٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في التشهد ، من كتاب إقامة الصلاة ، وفي : باب خطبة النكاح ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١/ ٢٩٠ ، ٦٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/ ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ، ٤٥٩ ، ٤٦٤ .

(١) عارضة الأوزى ٢/ ٨٤ .

(٢) في م : عن .

(٣) في م : وابن عمر .

(٤) أي النقل .

الشرح الكبير

التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، « وَأَشْهَدُ أَنَّ » مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، أَوْ : أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ . قُلْتُ <sup>(١)</sup> : وفي هذا القول نظرٌ ؛ فَإِنَّهُ <sup>(٢)</sup> يَجُوزُ أَنْ يُجْزَى بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ ، كَقَوْلِنَا فِي الْقِرَاءَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْقَطَ مَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ بِمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : إِذَا قَالَ : « وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » ، وَلَمْ يَذْكُرْ « أَشْهَدُ » ، أَرَجُوا أَنْ يُجْزِيَهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : رَأَيْتُ بَعْضَ أَصْحَابِنَا يَقُولُ : لَوْ تَرَكَ وَأَوَّا أَوْ حَرَفًا ، أَعَادَ الصَّلَاةَ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٣)</sup> : وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . ٤٢٣ - مسألة ؛ قَالَ : ( هَذَا التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ) فَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَلَا تَطْوِيلُهُ . وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ

الإصناف

تبيينه : ظاهرُ قوله : هَذَا التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ . أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَنَصَّ أَحْمَدُ ، أَنَّهُ إِنْ زَادَ أَسَاءَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » ، وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ زِيَادَةَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . وَاخْتَارَهُ الْآجِرِيُّ ، وَزَادَ : وَعَلَى آلِهِ .

فائدة : لَا تُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ فِي أَوَّلِ التَّشَهُدِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، بَلْ تَرَكُّهَا أَوْلَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنُ تَمِيمٍ » ، وَكَرِهَهَا الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ » . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ : وَحْدَهُ

(١ - ١) لِي تَنْشِ : « وَأَنَّ » .

(٢) فِي م : « فَصَلَ » .

(٣) لِي تَنْشِ : « فِي أَنَّهُ » .

(٤) فِي : الْمُنَى ٢/٢٢٣ .



الشافعي: لا بأس أن يُصَلَّى على النبي ﷺ فيه. وعن عُمَرَ<sup>(١)</sup>: بِسْمِ اللَّهِ خَيْرُ الْأَسْمَاءِ<sup>(٢)</sup>. وقال ابنُ عُمَرَ: زِدْتُ فِيهِ: وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. وقدرُوى جابر، قال: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ: «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ». وباقيه كَتَشَهُدِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وبعده: «أَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ [ط ٢٠٣/١] النَّارِ». رواه النَّسَائِيُّ، وابنُ ماجه<sup>(٣)</sup>. وسَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَجُلًا يَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ. فَاتَّهَرَهُ<sup>(٤)</sup>. وهو قولُ مالِكٍ، وأهلُ المَدِينَةِ، وابنُ الْمُنْذِرِ، والشافعي. وهو الصَّحِيحُ؛ لِمَا رَوَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْلِسُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، كَانَتْهُ عَلَى الرُّضْفِ حَتَّى يَقُومَ. رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>.

لَا شَرِيكَ لَهُ. وقيل: قَوْلُهَا أَوَّلَى. وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ. وَالْأَوَّلَى تَخْفِيفُهُ بِلَا نِزَاعٍ.

قوله: هَذَا التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ. يَعْنِي، تَشَهُّدُ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ أَفْضَلُ التَّشَهُّدَاتِ

(١) في م: «ابن عمر».

(٢) أخرجه البيهقي، في: باب من قدم كلمتي الشهادة على كلمتي التسليم، من كتاب الصلاة. السنن الكبرى ١٤٣/٢.

(٣) أخرجه النسائي، في: باب نوع آخر من التشهد، من كتابي التطبيق والسهو. المجتبى ١٩٤/٢، ٣٧/٣. وابن ماجه، في: باب ما جاء في التشهد، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٩٢/١.

(٤) أخرجه البيهقي، في: باب من استحب أو أباح التسمية قبل التحية، من كتاب الصلاة. السنن الكبرى ١٤٣/٢. وعبد الرزاق، في: باب ما يقعد للتشهد، من أبواب القراءة. المصنف ١٩٨/٢.

(٥) في: باب تخفيف القعود، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٢٨/١. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأوليين، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٦٠/٢، ١٦١. والنسائي، في: باب التخفيف في التشهد الأول، من كتاب التطبيق. المجتبى ١٩٤/٢. وإمام أحمد، في: المسند ٣٨٦/١، ٤١٠، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٦٠.

المقنع ثم يَقُولُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، ..... .

الشرح الكبير والرضف : الحِجَارَةُ الْمُحَمَّمَةُ . يَعْنِي لِمَا يُخَفِّفُهُ . وَلأنَّ الصَّحِيحَ فِي التَّشَهُّدَاتِ<sup>(١)</sup> لَيْسَ فِيهِ التَّسْمِيَةُ وَلَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ ، فَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا ، وَلَمْ تَصِحَّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ ، وَلَا غَيْرُهَا مِمَّا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ ، وَإِنْ فَعَلَهُ ، جَاز ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ .

**فصل :** وَإِذَا أَدْرَكَ بَعْضَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ ، فَجَلَسَ الْإِمَامُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، لَمْ يَزِدِ الْمَأْمُومُ عَلَى التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، بَلْ يُكْرَرُهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحَدُ مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَكَعَتَيْنِ ، قَالَ : يُكْرَرُ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا يَدْعُو بِشَيْءٍ مِمَّا يُدْعَى<sup>(٣)</sup> بِهِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي التَّشَهُّدِ الَّذِي يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ .

٤٢٤ - مسألة : ( ثم يَقُولُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ،

الإنصاف الْوَارِدَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ . وَذَكَرَ فِي « الْوَسِيلَةِ » رَوَايَةً ، تَشَهُّدُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَتَشَهُّدُ [ ابْنِ عَبَّاسٍ سَوَاءً ، وَتَشَهُّدُ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ ، إِلَى آخِرِهِ . وَلَفْظُ مُسْلِمٍ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . وَتَشَهُّدُ عُمَرَ ؛ التَّحِيَّاتُ اللَّهُ ، الرَّاكِبَاتُ الطَّيِّبَاتُ ، الصَّلَوَاتُ اللَّهُ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ ، إِلَى آخِرِهِ . وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ مِنْهُ فِي الْوَاجِبَاتِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « التَّشَهُّدُ أَنْ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ : تَشَّ .

(٣) فِي م : « دَعَا » .

كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . وَإِنْ شَاءَ قَالَ : كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَ : كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ .

الشرح الكبير

كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ (١) إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . وَإِنْ شَاءَ قَالَ : كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ . وَ : كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ( يَعْنِي إِذَا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، تَشَهَّدَ بِالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ (١) الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا ذَكَرْنَا . وَفِي وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَوَاتَانِ ؛ أَحَدُهُمَا وَجُوبُهَا . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ .

تنبيه : ظاهرُ قوله : وَإِنْ شَاءَ قَالَ : كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَ : كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَآلِ إِبْرَاهِيمَ . أَنَّ صِفَةَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْأُولَى وَهَذِهِ فِي الْفَضِيلَةِ سَوَاءٌ ، فَيُخَيَّرُ ، وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . ذَكَرَهَا فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الصَّفَّةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ أَوَّلًا أَوْلَى وَأَفْضَلُ ؛ عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . قَالَ الْمَجْدِيُّ «شَرْحُهُ» : هَذَا اخْتِيَارُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ ، وَالْمُخْتَارُ لِأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُحَرَّرِ» ، وَ «الْوَجِيزِ» ، وَ «الْفَائِقِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ «ابْنِ تَيْمِيَّةٍ» ، وَ «الرَّعَايَتَيْنِ» ، وَ «الْحَاوِيَتَيْنِ» ، وَ «التَّلْخِصِ» ، وَ «الْهُدَايَةِ» ، وَ «الْمُذْهَبِ» ، وَ «مُسَبُّوكِ الذُّهَبِ» ، وَ «الْمُسْتَوْعِبِ» ،

(١) سقط من : الأصل .

والثانية، أنها سنة. قال المروزي: قلت لأبي عبد الله: إن<sup>(١)</sup> ابن راهويه يقول: لو أن رجلاً ترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد، بطلت صلاته. فقال: ما أجتري أن أقول هذا. وقال في موضع: هذا شذوذ. وهو قول مالك، والثوري، وأصحاب الرأي. قال ابن المنذر: هو قول جمل<sup>(٢)</sup> أهل العلم إلا الشافعي. وبه قال ابن المنذر، قال: لائي لا أجد دليلاً بوجوب<sup>(٣)</sup> الإعادة على من تركها. واحتجوا بحديث ابن مسعود، أن النبي ﷺ علمه التشهد، ثم قال: «إذا قلت هذا أو قضيت هذا، [٢٠٤/١] فقد تمت صلاتك». وفي لفظ: «فقد قضيت صلاتك، فإن شئت أن تقوم فقم». رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>. وقال النبي ﷺ: «إذا

و «الخلاصة»، وغيرهم. وعنه، الأفضل، كما صليت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم، وكما باركت على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم. وعنه، يخير. ذكرها في «الفروع». وعنه، الأفضل، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، وكما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم. بإسقاط على. كما ذكره المصنف ثانياً. واختاره ابن عقيل. وأنكر هاتين الصفتين الشيخ تقي الدين، وقال: لم أجد في شيء من الصحاح، كما صليت على إبراهيم، وآل إبراهيم. بل المشهور في أكثر الأحاديث والطرق لفظ، آل إبراهيم. وفي بعضها لفظ، إبراهيم. وروى البيهقي، الجمع بين لفظ إبراهيم، وآل إبراهيم، بإسناد ضعيف عن ابن مسعود مرفوعاً. ورواه ابن ماجه موقوفاً. انتهى. قال جامع «الاختيارات»: قلت: قد

(١) سقط من: م.

(٢) في م: ٥ جل. و. وجل، كصنف: الجماعة مثلاً.

(٣) في م: ٥ بوجوب.

(٤) في: باب التشهد، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢٢١/١، ٢٢٢. وتقدم الحديث في صفحة ٥٣٨.

تَشْهَدُ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . أَمَرَ بِالِاسْتِعَاذَةِ عَقِيبَ التَّشْهِيدِ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ . وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرُدُّ بِهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ، قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَيْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ تُسَلِّمُ عَلَيْكَ ، فَكَيْفَ تُصَلِّيَ عَلَيْكَ ؟ قَالَ : « قُولُوا : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَعَنْ فَضَالَةَ

رَوَى الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا الْبُخَارِيُّ فِي « صَحِيحِهِ » ، وَأَخَذُوا ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ فِي « قَوَاعِدِهِ » فِي الْقَاعِدَةِ الثَّامِنَةِ عَشْرَةَ ، وَقَالَ : أَخْرَجَهُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ . وَهُوَ كَمَا قَالَ .

تبيينه : يَأْتِي مِقْدَارُ الْوَاجِبِ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ ، وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي آخِرِ الْبَابِ ، فِي الْأَرْكَانِ وَالْوُجُوبَاتِ .

(١) في : باب ما يستعاذ منه في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٤١٢/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب نوع آخر من التعوذ في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٤٩/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٧٧/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب حدثنا موسى بن إسماعيل ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ، من كتاب التفسير ( سورة الأحزاب ) ، وفي : باب الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ١٧٨/٤ ، ١٥١/٦ ، ٩٥/٨ . ومسلم ، في : باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠٥/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ ، من أبواب الوتر ، وفي : باب من سورة الأحزاب ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٢٦٨/٢ ، ٩٥/١٢ . والنسائي ، في : باب نوع آخر من كيفية الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب السهو . المجتبى ٤٠/٣ . وابن ماجه ، في : باب الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٣/١ . والدارمي ، في : باب الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤١/٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

ابن عُبيد ، قال : سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رجلاً يَدْعُو في صَلَاتِهِ لم يَحْمَدِ <sup>(١)</sup> الله ، ولم يُصَلِّ على النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : « عَجَلْ هَذَا » . ثم دَعَاهُ ، فقال له <sup>(٢)</sup> « أوْ لغيره » <sup>(٣)</sup> : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالتَّنَاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ يَدْعُو بَعْدَ <sup>(٤)</sup> بِمَا شَاءَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> . وقال : حديث حسنٌ صحيحٌ . وعن ابن مسعود ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ » . رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ <sup>(٦)</sup> . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٧)</sup> : الزِّيَادَةُ فِيهِ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ .

فوائد ؛ الأولى ، الأفضَلُ تَرْتِيبُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَالتَّشْهِيدِ عَلَى مَا وَرَدَ ، فَيَقْدَمُ التَّشْهِيدُ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ الْآخِرِ ، فَإِنْ قَدَّمَ

(١) في م : لا يحمده .

(٢) (٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في م : لا يحمده .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب الدعاء ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٤١/١ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب جامع الدعوات عن النبي ﷺ ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذى ٢١/١٣ . والتَّسَائِيُّ ، في : باب التمجيد والصلاة على النبي ﷺ في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣٨/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند . ١٨/٦ .

(٦) في : باب وجوب الصلاة على النبي ﷺ ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٣٧٩/٢ .

(٧) انظر : باب صفة التشهد ووجبه واختلاف الروايات فيه ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني ٣٥٣/١ .

**فصل : وصفة الصلاة كما ذكرنا ؛ لحديث كعب بن عجرة ، وقد رواه النسائي كذلك ، وفيه : « كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم » .**  
**« و : « كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم » . وفي رواية : « كما صليت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد » . و : « كما باركت على إبراهيم » ، إنك حميد مجيد » . قال الترمذي<sup>(١)</sup> : هو حديث حسن صحيح . وفي حديث أبي حميد : « اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد » . [ ٢٠٤/١ ط ]**  
**متفق عليه<sup>(٢)</sup> . واللفظ لمسلم . والأولى الإتيان بالصلاة كما في حديث كعب بن عجرة المتفق عليه ، فإنه أصح شيء روي فيها ، وعلى أي صفة أتى بالصلاة عليه مما ورد<sup>(٣)</sup> في الأخبار ، جاز ، كقولنا في التشهد ،**

**وأخر ، ففي الإجزاء وجهان . وأطلقهما في « المعنى » ، و « الشرح » ، الإنصاف و « التمام » لأبي الحسين ، و « الزركشي » ، و « ابن تميم » . قال في « الرعاية » : وإن صلى على النبي ﷺ في التشهد الأخير قبله ، أو نكسه مع بقاء المعنى ، لم يُجزئه . وقيل : بلى . ذكره القاضي . الثانية ، لو أيدل : آل . بأهل في الصلاة ، فهل يُجزئه ؟ فيه وجهان . وأطلقهما المجتد في « شرحه » ، وابن تميم ، وصاحب « المطلع » ، و « الرعاية » ، و « الفروع » ، و « مجتميع**

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) انظر : عارضة الأخوذى ٢/٢٦٩ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب حدثنا موسى بن إسماعيل ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري ٤/١٧٨ .

ومسلم ، في : باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٠٦ .

(٤) في م : ١ روى .

وظاهره أنه إذا أخل بلفظ ساقط في بعض الأخبار، جاز؛ لأنه لو كان واجبا لما أغفله النبي ﷺ. قال القاضي: ظاهر كلام أحمد، أن الصلاة واجبة على النبي ﷺ حسب؛ لأن أبا زرعة الدمشقي حكى عن أحمد، أنه قال: كنت أتهيب ذلك، يعنى القول بوجوب الصلاة، ثم تبين، فإذا الصلاة واجبة. فذكر الصلاة حسب. وهذا مذهب الشافعي. ولهم<sup>(١)</sup> في وجوب الصلاة على آله وجهان. وقال بعض أصحابنا: تجب الصلاة على ما في خبر كعب؛ لأنه أمر به، والأمر يقتضي الوجوب. وقد ذكرنا ما يدل على خلاف قولهم، والنبي ﷺ إنما أمرهم بهذا حين سألوه، ولم يتدبرهم به.

البخريين»، و«الفائق»، وابن عبيدان، والزركشي. وهو ظاهر ما في «المعنى»، و«الشرح»؛ أحدهما يجوز ويجزئه، اختاره القاضي، وقال: معناهما واحد. وكذلك لو صغر، فقال: أهيل. وقدمه ابن رزين في «شرحه». وهو ظاهر ما قدمه ابن مفلح في «حواشيه». والوجه الثاني، لا يجزئه. اختاره ابن حامد، وأبو حفص؛ لأن الأهل القرابة، والآل الأتباع في الدين. الثالثة، آله أتباعه على دينه صلوات الله وسلامه عليه. على الصحيح من المذهب. اختاره القاضي وغيره من الأصحاب. قاله المجتد. وقدمه في «المعنى»، و«الشرح»، و«شرح المجتد»، و«مجمع البخريين»، و«ابن تميم»، وابن رزين في «شرحه»، و«الرعاية الكبرى»، و«المطلع»، وابن عبيدان، وابن متجي في «شرحيهما». وقيل: آله أزواجه وعشيرته ممن آمن به. قيده به ابن تميم. وقيل: بنو هاشم المؤمنون، وأطلقهن في «الفروع».

(١) أى الشافعية. انظر المجموع شرح المذهب ٤٦٥/٣.



**فصل : آل النبي ﷺ أتباعه على دينه** ، كما قال تعالى : ﴿ آل فرعون ﴾ <sup>(١)</sup> . يعنى أتباعه من أهل دينه . وقد جاء عن النبي ﷺ ، أنه سئل : من آل محمد؟ قال : « كل تقى » . أخرجه تَمَامٌ في « فوائده » <sup>(٢)</sup> . وقيل : آلُه أهله ، الهاء مُتَقَلِّبةٌ عن الهمزة ، كما يقال : أرقت الماء وهرقته . فلو قال : على أهل محمد . مكان : آل محمد <sup>(٣)</sup> أجزأه عند القاضي ، وقال : معناهما واحد ، ولذلك لو صُغِر ، قيل : أهيل . قال : ومعناهما جميعاً : أهل دينه . وقال ابن حاتم وأبو حفص : لا يُجزئ ؛ لِمَافيه من مخالفة الأثر ، وتغيير المعنى ؛ فإنَّ الأهل يُعبَّرُ به عن القرابة ، والآل عن الأتباع في الدِّين . والله أعلم .

وقيل : آلُه بنو هاشم ، وبنو المُطَلِّب . ذكره في « المُطَلِّع » . وقيل : أهله . وقال الشيخ تقي الدِّين : آلُه أهل بيته ، وقال : هو نصُّ أحمد ، واختيارُ الشَّريف أبي جعفر وغيرهم ؛ فمنهم بنو هاشم ، وفي بني المُطَلِّب رواية الرُّكاة . قال في « الفائق » : آلُه أهل بيته في المذهب . اختاره أبو حفص . وهل أزواجه من آلِه ؟ على روايتين . انتهى . قال الشيخ تقي الدِّين : والمُختار ، دُخُولُ أزواجه في أهل بيته . وقال الشيخ تقي الدِّين أيضاً : أفضلُ أهل بيته ؛ عليٌّ ، وفاطمةٌ ، وحسنٌ ، وحسينٌ ، الذين أدارَ عليهم الكِساءَ وخصَّهم بالدُّعاء . قال في « الاختيارات » : وظاهرُ كلامِ الشيخ تقي الدِّين في موضع آخر ، أنَّ حمزةً أفضلُ من حسنٍ وحسينٍ . واختاره بعضهم . الرَّابِعةُ ، تجوزُ الصَّلَاةُ على غيرِ الأنبياء ، صَلَّى اللهُ عليهم وسلَّم ، مُتَفَرِّداً .

(١) سورة القصص ٨ .

(٢) عزاه السيوطي في الجامع الصغير إلى الطبراني في الأوسط ، ورمز لضعفه بلفظ : « آل محمد كل تقى » .

الجامع الصغير ٤ .

(٣) سقط من : م .

**فصل :** في تفسير التَّحِيَّاتِ : التَّحِيَّةُ الْعَظَمَةُ . قاله ابنُ عباسٍ .  
والصَّلَوَاتُ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ . والطَّيِّبَاتُ : الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ . وقال  
أبو عمرو : التَّحِيَّاتُ الْمُلْكُ . وَأَتَشَدُّوا<sup>(١)</sup> :

وَلِكُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نَلْتَهُ إِلَّا التَّحِيَّةُ  
وقيل : التَّحِيَّاتُ الْبَقَاءُ . وقال ابنُ الأنباري : التَّحِيَّاتُ السَّلَامُ ،  
والصَّلَوَاتُ الرَّحْمَةُ ، والطَّيِّبَاتُ مِنَ الْكَلَامِ .

**فصل :** والسُّنَّةُ إِخْفَاءُ التَّشْهِيدِ ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . قال عبدُ الله  
ابنُ مسعودٍ : [ ٢٠٥/١ ] مِنَ السُّنَّةِ إِخْفَاءُ التَّشْهِيدِ . رواه أبو داود<sup>(٢)</sup> .  
ولأنَّه ذَكَرَ غَيْرَ الْقِرَاءَةِ لَا يَنْتَقِلُ بِهِ مِنْ رُكْنٍ إِلَى رُكْنٍ ، فَاسْتَحَبَّ إِخْفَاؤَهُ  
كَالتَّسْبِيحِ .

على الصحيح من المذهب . نصَّ عليه في رواية أبي داود وغيره . قال الأصفهاني  
في شرح « حُطْبَةِ الْخِرْقِيِّ » : وَلَا تَخْتَصُّ الصَّلَاةُ [ ١٠٥/١ ط ] بِالْأَنْبِيَاءِ عِنْدَنَا ؛  
لِقَوْلِ عَلِيِّ لِعَمْرٍ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ . وقُدِّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وحكى ابنُ عَقِيلٍ عَنِ  
الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ مُطْلَقًا . وقيل : لَا يَصَلِّي عَلَى غَيْرِهِمْ إِلَّا تَبَعًا لَهُ . جَزَمَ بِهِ  
الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » . وقُدِّمَهُ « ابْنُ  
ثَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَةُ الْكُبْرَى » ، وَ « الْأَدَابُ الْكُبْرَى » . قال في  
« الْفُرُوعِ » : وَكَرَّهَهَا جَمَاعَةٌ . وقال في « الرَّعَايَةِ » : تُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى  
غَيْرِهِ مُطْلَقًا . فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْمَذْهَبِ . وقيل : يَخْرُمُ . اخْتَارَهُ أَبُو

(١) البيت لزهر بن جناب الكلبي ، والتحية : الملك . وقال ابن الأنباري والشريف المرتضى : هي البقاء .  
انظر : اللسان مادة ( ح ي ) . وأمال المرتضى ٢٤٢/١ .

(٢) في : باب إخفاء التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٦/١ .

**فصل :** وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى التَّشَهُّدِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، لَمْ يُجْزَ بِغَيْرِهَا ، كَالْتَكْبِيرِ . فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ تَشَهُّدَ بِلِسَانِهِ ، كَقَوْلِنَا فِي التَّكْبِيرِ ، وَيَجِئُ عَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ، أَنْ لَا يَتَشَهُّدَ ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَخْرَاسِ . فَإِنْ قَدَّرَ عَلَى تَعَلُّمِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ لَزِمَهُ ذَلِكَ ، كَالْقِرَاءَةِ . فَإِنْ صَلَّيَ قَبْلَ تَعَلُّمِهِ مَعَ إِمْكَانِهِ ، لَمْ تَصِحَّ . فَإِنْ خَافَ فَوَاتَ الْوَقْتِ ، أَوْ عَجَزَ عَنِ تَعَلُّمِهِ ، أَتَى بِمَا يُمَكِّنُهُ مِنْهُ ، وَأَجْزَأَهُ لِلضَّرُورَةِ . وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مِنْهُ ، سَقَطَ .

التعالي . واختاره الشيخ تقي الدين مع الشعار<sup>(١)</sup> . ومحل الخلاف في غيره صلوات الله وسلامه عليه ، أمّا هو ، فإنه قد صح عنه الصلاة على آل أبي أوفى وغيرهم . ولقوله تعالى : ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . الخامسة ، تُسْتَحَبُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتَأْكُذُّ كَثِيرًا عِنْدَ ذِكْرِهِ . قُلْتُ : وَفِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَيَاتِهَا ؛ لِلْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : نَجِبٌ كُلَّمَا ذُكِرَ . اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةَ . ذَكَرَهُ عَنْهُ وَلَدُ صَاحِبِ «الْفُرُوعِ»<sup>(٣)</sup> فِي شَرْحِ «الْمُقْنِعِ» . وَقَالَ : ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا . وَاخْتَارَهُ أَيْضًا الْحَلِيمِيُّ<sup>(٤)</sup> مِنْ الشَّافِعِيَّةِ . ذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ وَغَيْرُهُ عَنْهُ . وَالطَّحَاوِيُّ<sup>(٥)</sup> مِنْ

(١) نص كلام الشيخ تقي الدين : وأما ما نقل عن علي ، فإذا لم يكن على وجه الغلو وجعل ذلك شعرا لغير الرسول ، فهذا نوع من الدعاء ، وليس في الكتاب والسنة ما يمنع منه ، مجموع الفتاوى ٤٧٣/٢٢ .

(٢) التوبة ١٠٣ .

(٣) يقصد به ابن أبي يعلى سبق ترجمته .

(٤) الحسين بن الحسن بن محمد الحلبي الشافعي ، أبو عبد الله . القاضي العلامة ، رئيس المحدثين والمتكلمين بما وراء النهر ، من أصحاب الوجوه في المذهب . توفي سنة ثلاث وأربعمائة . سير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧ -

٢٣٤ .

(٥) أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي الحنفي ، أبو جعفر . الإمام العلامة الحافظ الكبير ، محدث الديار المصرية وفقهائها ، وصاحب التصانيف المشهورة . توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة . سير أعلام النبلاء

٢٧/١٥ - ٣٣ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذُ فَيَقُولَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ [٢١] ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ .

**فصل : السُّنَّةُ تُرْتِبُ التَّشَهُّدَ وَتُقَدِّمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،**  
فَإِنْ نَكَّسَهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ شَيْءٍ مِنْ مَعَانِيهِ ، وَلَا إِخْلَالَ بِشَيْءٍ مِنَ الْوَاجِبِ  
فِيهِ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِئُهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى ، وَقَدْ حَصَلَ ، أَشْبَهَ مَا لَوَرَّثَهُ . وَالثَّانِي ،  
لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَ بِالتَّرْتِيبِ فِي ذِكْرِ وَرَدِ الشَّرْعِ بِهِ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَالْأَذَانِ (١) .

٤٢٥ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ ، فَيَقُولَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ  
عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ  
الْمَسِيحِ الدَّجَالِ ) لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو :

الْحَنِيفِيَّةُ . ذَكَرَهُ الْمَجْدُ فِي «شَرْحِهِ» عَنْهُ وَغَيْرُهُ . وَكَذَا الْبَزْدِيُّ (٢) مِنْهُمْ . ذَكَرَهُ وَلَدُ  
صَاحِبِ «الْفُرُوعِ» عَنْهُ . وَأُظُنُّ أَنَّ اللَّخْمِيَّ (٣) مِنَ الْمَالِكِيَّةِ اخْتَارَهُ . وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ  
أَيْضًا : تَجِبُ فِي الْعُمُرِ مَرَّةً . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَصْحَابِهِ ،  
وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، وَالْقَاضِي عِيَّاضُ : هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ  
الْأُئِمَّةِ . وَقَالَ فِي «آدَابِ الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، بَعْدَ أَنْ قَالَ : تُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ  
ﷺ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ : وَهِيَ فَرَضُ كِفَايَةٍ . انْتَهَى . وَتَبِعَهُ فِي «الْآدَابِ الْكُبْرَى» .  
قَوْلُهُ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ ، فَيَقُولَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ إِلَى آخِرِهِ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «كَالْأَوَّلِ» .

(٢) عَلَى بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحُسَيْنِ الْبَزْدِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ . شَيْخُ الْحَنْفِيَّةِ ، وَعَالِمٌ مَأْوَرَاءَ النَّهْرِ ، وَصَاحِبُ الطَّرِيقَةِ  
فِي الْمَذْهَبِ . تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ ٥٩٤/٢ ، ٥٩٥ .

(٣) عَلَى بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّبْعِيُّ اللَّخْمِيُّ ، أَبُو الْحَسَنِ . مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ ، كَانَ فَقِيهًا قَاضِيًا ، ذَا حِظٍّ مِنَ الْأَدَبِ ،  
انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِئَاسَةُ الْفَتَاوَى بِإِفْرِيقِيَّةٍ . تَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانَ وَسَبْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ . الدِّيَاغُ الْمَذْهَبُ ١٠٤/٢ ، ١٠٥ .

وَإِنْ دَعَا بِمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ فَلَا بَأْسَ .

الشرح الكبير

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . ومسلم : « إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ » . وَذَكَرَهُ .

٤٢٦<sup>ع</sup> - مسألة : ( وَإِنْ دَعَا بِمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ ، فَلَا بَأْسَ )<sup>(٢)</sup> «الدُّعَاءُ فِي الصَّلَاةِ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ جَائِزٌ» . قَالَ الْأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِنْ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا يَدْعُو فِي الْمَكْتُوبَةِ إِلَّا بِمَا فِي الْقُرْآنِ . فَتَنْفَضَ يَدُهُ كَالْمُغْضَبِ ، وَقَالَ : مَنْ يَقِفُ عَلَى هَذَا ! وَقَدْ تَوَاتَرَتْ الْأَحَادِيثُ عَنْ

الإنصاف

وهذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ، التَّعَوُّذُ وَاجِبٌ . حَكَاهَا الْقَاضِي . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ بَطَّةَ : مَنْ تَرَكَ مِنَ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ شَيْئًا مِمَّا يُقْصَدُ بِهِ الشُّعَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَعَادَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الدُّعَاءِ عَمْدًا ، يُعِيدُ . قَوْلُهُ : وَإِنْ دَعَا بِمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ فَلَا بَأْسَ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ . قَالَ الشَّيْخُ

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب التعوذ من عذاب القبر ، من كتاب الجنائز . صحيح البخارى ١٢٤/٢ . ومسلم ، فى : باب ما يستعاذ منه فى الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . صحيح مسلم ٤١٢/١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما يقول بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٢٦/١ . والترمذى ، فى : باب الاستعاذة ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذى ٩٢/١٣ . والنسائى ، فى : باب نوع آخر من التعوذ فى الصلاة ، من كتاب السهو ، وفى : باب التعوذ من عذاب القبر ، من كتاب الجنائز ، وفى : باب الاستعاذة من عذاب جهنم وشر المسيح الدجال ، وباب الاستعاذة من فتنه الحيا ، وباب الاستعاذة من شر فتنه الممات ، وباب الاستعاذة من عذاب القبر ، وباب الاستعاذة من عذاب الله ، وباب الاستعاذة من عذاب النار ، من كتاب الاستعاذة . المجتبى ٤٩/٣ ، ٢٤٢/٨ - ٢٤٥ . وابن ماجه ، فى : باب ما يقال فى التشهد والصلاة على النبى ﷺ ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٤/١ . والدارمى ، فى : باب الدعاء بعد التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ٣١٠/١ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٣٧/٢ ، ٢٨٨ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ ، ٥٢٢ ، ٥٥٤ .

رسول الله ﷺ بخلاف ما قالوا . قُلْتُ لأبي عبد الله : إذا جَلَسَ في الرَّابِعَةِ ،  
يَدْعُو بَعْدَ التَّشَهُّدِ بما شاء ؟ قال : بما شاء لا أَدْرِي ، وَلَكِنْ يَدْعُو بما يَعْرِفُ  
[ ٢٠٥/١ ط ] وبما جاء . قُلْتُ : على حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ ، قال : سَمِعْتُ  
عَبْدَ اللَّهِ <sup>(١)</sup> يَقُولُ : إذا جَلَسَ أَحَدُكُمْ في صَلَاتِهِ ، ذَكَرَ التَّشَهُّدَ ، ثُمَّ لَيَقُلُ :  
اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ ، وَأَعُوذُ بِكَ  
مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا  
سَأَلْتُ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ مِنْهُ عِبَادُكَ الصَّالِحُونَ ،  
رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، رَبَّنَا اغْفِرْ  
لَنَا ذُنُوبَنَا ، وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ، وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ، رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى  
رُسُلِكَ ، وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ . رواه الأثرم .  
واختاره أحمد . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وقال : لَا يُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ الزِّيَادَةُ عَلَى  
هَذَا ؛ لِإِلَّا يُطِيلَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ . فَإِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا ، فَلَا بَأْسَ بِكَثْرَةِ الدُّعَاءِ ،

شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي « حَوَاشِيهِ » : الْمُرَادُ بِالْأَخْبَارِ ، أَخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ . قال في  
« الْمَذْهَبِ » : لَا يَدْعُو بِمَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ . وَمِثْلُ . قال في « التَّلْخِصِ » :  
وَلَيَتَخَيَّرُ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَدِيثِ مَا أَحَبُّ ، وَلَا يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ بغيرِها .  
انتهى . زاد غيرُهم : وَأَخْبَارُ الصَّحَابَةِ أَيْضًا . قال الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ : الْمُرَادُ بِالْأَخْبَارِ ،  
أَخْبَارُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالسَّلَفِ .

تنبيه : مفهومُ كلامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِنْ دَعَا بغيرِ ما وَرَدَ في الْأَخْبَارِ ، أَنَّهُ بِهِ بَأْسًا  
وهو قِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ يَكُونُ الدُّعَاءُ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ ؛ كالدُّعَاءِ بِالرِّزْقِ

(١) هو : عبد الله بن عمر .

ما لم يُخْرِجْهُ إِلَى السُّهُورِ ، فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يَعْلَمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ . قَالَ : وَعَلَّمَنَا أَنْ نَقُولَ : « اللَّهُمَّ أَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا ، وَاهْدِنَا سَبِيلَ السَّلَامِ ، وَأَخْرِجْنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ، وَأَصْرِفْ عَنَّا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا<sup>(٢)</sup> وَقُلُوبِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا ، وَتُبْ عَلَيْنَا ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ ، مُثْنِينَ بِهَا عَلَيْكَ ، قَابِلِيهَا ، وَآتِمِّمْهَا عَلَيْنَا » . وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ، أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . قَالَ : « قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَارْحَمْنِي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَعَنْ أَبِي

الْحَلَّالِ ، وَالرَّحْمَةِ وَالْعِصْمَةِ مِنَ الْفَوَاحِشِ وَنَحْوِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَدْعُوُّ بِهِ يُشْبِهُ مَا وَرَدَ ، فَهَذَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَلِيهِ الْجَمْهُورُ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدْ مَه فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ،

(١) في : باب التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٢/١ .

(٢) سقط من : الأصل .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الدعاء قبل السلام ، من كتاب الأذان ، وفي : باب الدعاء في الصلاة ، من كتاب الدعوات ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢١١/١ ، ٨٩/٨ ، ١٤٤/٩ . ومسلم ، في : باب استحباب خفض الصوت بالذكر ، من كتاب الذكر . صحيح مسلم ٢٠٧٨/٤ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن يزيد ، من أبواب الدعوات ، عارضة الأحوذى ٥٣/١٣ . والنسائي ، في : باب نوع آخر من الدعاء ، من كتاب السهو . المجتبى ٤٥/٣ . وابن ماجه ، في : باب دعاء رسول الله ﷺ ، من كتاب الدعاء . سنن ابن ماجه ١٢٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/١ ، ٧ .

هُرَيْرَةَ، قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: «مَا تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ؟» قال: أَتَشْهَدُ، ثُمَّ أَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ، أَمَا وَاللَّهِ مَا أَحْسِنُ دَنْدَنْتَكَ<sup>(١)</sup> وَلَا دَنْدَنَةَ مُعَاذٍ. فقال: «حَوْلَهَا تُدْنِدُنْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup>. وَقَوْلُهُ: (بِمَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ) يَعْنِي أَخْبَارَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ وَالسَّلَفِ، رَجَمَهُمُ اللَّهُ، فَقَدْ ذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي الدُّعَاءِ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ [٢٠٦/١] عَلَيْهِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ كَمَا صُنَّتَ وَجْهِي عَنِ السُّجُودِ لغيرِكَ، فَصُنَّ وَجْهِي عَنِ الْمَسْأَلَةِ لغيرِكَ. وقال: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَقُولُهُ فِي سُجُودِهِ. وقال: سَمِعْتُ الثَّوْرِيَّ يَقُولُهُ فِي سُجُودِهِ.

و «الرُّزْكَشِيُّ». وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْفَائِقِ». وَعَنْهُ، لَا يَجُوزُ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ فِي وَجْهِهِ، فِي «مُخْتَصَرِ ابْنِ تَمِيمٍ». قَالَ الشَّارِحُ: قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَحْمَدَ. وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَ «التَّلْخِصِ». وَقَدْ أَمَّا لَا يَدْعُو بِذَلِكَ فِي «الرَّعَايَتَيْنِ»، وَ «الْحَاوِيَيْنِ». الْقِسْمُ الثَّانِي، الدُّعَاءُ بِغَيْرِ مَا وَرَدَ، وَلَيْسَ مِنْ أَمْرِ الْآخِرَةِ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ. وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَعَنْهُ، يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِحَوَائِجِ دُنْيَاهُ. وَعَنْهُ، يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِحَوَائِجِ دُنْيَاهُ وَمَلَاذُهَا، كَقَوْلِهِ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي جَارِيَةً حَسَنَاءَ، وَحُلَّةَ خَضْرَاءَ، وَدَابَّةً هَمَلًا جَدَّةً<sup>(٣)</sup>؛ وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(١) الدندنة: أن يتكلم الرجل بالكلام تسمع نغمته ولا يفهم.

(٢) في: باب في تخفيف الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٨٣/١. عن بعض أصحاب النبي ﷺ. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما يقال في التشهد والصلاة على النبي ﷺ، من كتاب إقامة الصلاة، وفي: باب المجموع من الدعاء، من كتاب الدعاء. سنن ابن ماجه ٢٩٥/١، ١٢٦٤/٢، عن أبي هريرة. والإسم أحمد، في: المسند ٤٧٤/٣، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وعن سليم بن أبي سلمة في: ٧٤/٥.

(٣) أي دابة مذللة منقادة تمشي في سرعة وبخبرة.



**فصل:** فأما ما يقصده به ملاذ الدنيا وشهواتها ، كقوله : اللهم أرزقني جارية حسناء ، وطعاماً طيباً ، وداراً قوراء<sup>(١)</sup> ، وبستاناً أنيقاً . ونحوه ، فلا يجوز الدعاء به في الصلاة . وقال الشافعي : يدعوا بما أحب ؛ لقوله ، عليه السلام ، في حديث ابن مسعود : « ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . ولمسلم : « ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ بَعْدَ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ » . ولنا ، قوله ، عليه السلام : « إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ<sup>(٣)</sup> فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ » . رواه مسلم<sup>(٤)</sup> . وهذا من كلام الآدميين ، ولأنه كلام آدمي يتخاطب بمثله ، أشبه رد السلام ، وتشميت العاطس ، والخبر محمول على أنه يتخير من الدعاء المأثور .

**فصل:** فأما الدعاء بما يتقرب به إلى الله عز وجل ، مما ليس بمأثور ولا يقصده به ملاذ الدنيا ، فقال جماعة من أصحابنا : لا يجوز . ويحتمله كلام أحمد ؛ لقوله : يدعوا بما جاء وبما يعرف . وحكى عنه ابن المنذر ، أنه قال : لا بأس أن يدعوا الرجل بجميع خوائجه ؛ من خوائج دنياه

**فائدتان ؛ الأولى ،** يجوز الدعاء في الصلاة لشخص معين . على الصحيح من الإنصاف

(١) قوراء : واسعة .

(٢) تقدم تحريجه في صفحة ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(٣) في الأصل : يصح .

(٤) في : باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، كما أخرجه أبو داود ، في : باب تشميت العاطس في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٣/١ . والنسائي ، في : باب الكلام في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ١٤/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٧/٥ ، ٤٤٨ .

وَأَخْرَجَتْهُ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، اخْتَارَهُ شَيْخُنَا <sup>(١)</sup> ؛  
لِظَوَاهِرِ الْأَخْبَارِ ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « ثُمَّ يَدْعُو لِنَفْسِهِ بِمَا بَدَأَ  
لَهُ » <sup>(٢)</sup> . وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَتْ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي . فَقَالَ : « أَحْمَدِي اللَّهَ  
عَشْرًا ، وَسَبِّحِي اللَّهَ عَشْرًا ، ثُمَّ سَلِي اللَّهَ <sup>(٣)</sup> مَا شِئْتَ ، يَقُولُ : نَعَمْ نَعَمْ  
نَعَمْ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمَّا السُّجُودُ فَأَكْثَرُوا فِيهِ  
مِنَ الدُّعَاءِ » <sup>(٤)</sup> . وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُمْ مَا يَدْعُونَ بِهِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَبَاحَ لَهُمْ جَمِيعَ  
الدُّعَاءِ ، إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْهُ بِالذَّلِيلِ فِي الْفَصْلِ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَلَئِنَّ دُعَاءَ يَتَقَرَّبُ  
بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، أَشْبَهَ الدُّعَاءَ الْمَأْثُورَ .

**فصل :** فَأَمَّا الدُّعَاءُ لِلْإِنْسَانِ بِعَيْنِهِ [ ٢٠٦/١ ط ] فِي صَلَاتِهِ ، فَفِي جَوَازِهِ  
رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ . قَالَ الْمُيْمُونِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ لَا بَيْنَ  
الشَّافِعِيِّ <sup>(٥)</sup> : أَنَا أَدْعُو لِقَوْمٍ مِنْذُ سِنِينَ فِي صَلَاتِي ، أَبُوكَ أَحَدُهُمْ . وَرَوَى  
ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قُتُوبِهِ : « اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ

المذهب ، كَمَا كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ يَدْعُو لْجَمَاعَةٍ فِي الصَّلَاةِ ؛ مِنْهُمْ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ .  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَجُوزُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ،  
و « الْفَائِقِ » . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ فِي الثَّقَلِ دُونَ الْفَرَضِ . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْحُسَيْنِ . قُلْتُ :

(١) في : المعنى ٢٣٧/٢ .

(٢) أخرجه النسائي ، في : باب نوع آخر ، من كتاب السهو . المجتبى ٤٩/٣ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) تقدم ترجمته في صفحة ٥١٧ .

(٥) أبو عثمان محمد بن محمد بن إدريس ، الشافعي القاضي ، المتوفى بالجزيرة بعد سنة أربعين ومائتين . طبقات  
الشافعية الكبرى ٧١/٢ - ٧٤ . والخبر في ترجمته فيها .

ابن الوليد، وسَلَمَةُ بْنُ هِشَامٍ، وَعَيَّاشُ بْنُ أَبِي رِبْعَةَ<sup>(١)</sup>. ولأنَّه دُعَاءٌ لِبَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدِي. وَالْأُخْرَى، لَا يَجُوزُ. كَرِهَهُ عَطَاءٌ وَالتَّحِيْمِيُّ؛ لِشَبْهِهِ بِكَلَامِ الْآدَمِيِّينَ، وَلأنَّه دُعَاءٌ لِمُعَيَّنٍ، أَشْبَهَ تَشْمِيَّتِ الْعَاطِسِ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى الْمَنْعِ مِنْهُ حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ ابْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ<sup>(٢)</sup>. وَيَحْتَمِلُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الدُّعَاءِ وَتَشْمِيَّتِ الْعَاطِسِ؛ لِأنَّه مُخَاطَبَةٌ لِإِنْسَانٍ؛ لِدُخُولِ كَافِ الْمُخَاطَبِ فِيهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهو أَوْلَى. وعنه، يُكْرَهُ. قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ». الثَّانِيَةُ، مَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا تَقَدَّمَ، إِذَا لَمْ يَأْتِ فِي الدُّعَاءِ بِكَافِ الْخِطَابِ. فَإِنْ أَتَى بِهَا، بَطَلَتْ قَوْلًا وَاحِدًا. ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ. قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ». وَقَالَ أَيْضًا: ظَاهِرُ [١٠٦/١ د] كَلَامِهِمْ، لَا تَبْطُلُ بِقَوْلِهِ: لَعَنَهُ اللَّهُ. عِنْدَ ذِكْرِ الشَّيْطَانِ. عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ يَهْوِي بِالْكِبَرِ حِينَ يَسْجُدُ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ، وَفِي: بَابِ دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ كِتَابِ الْاسْتِسْقَاءِ، وَفِي: بَابِ الدُّعَاءِ عَلَى الْمَشْرُوكِينَ بِالْمَرْغَبَةِ وَالزَّلَازِلَةِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ، وَفِي: بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلْمُتَلَكِّينَ﴾، مِنْ كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفِي: بَابِ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَفِي: بَابِ تَسْمِيَةِ الْوَلِيدِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ، وَفِي: بَابِ الدُّعَاءِ عَلَى الْمَشْرُوكِينَ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ. وَفِي كِتَابِ الْإِكْرَاهِ (فِي التَّرْجُمَةِ). صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٣/١، ٣٣/٢، ٥٣/٤، ١٨٢، ٤٨/٦، ٥٤/٨، ١٠٤، ٥٥، ٢٥/٩. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ اسْتِحْبَابِ الْقُنُوتِ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ إِذَا نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةً، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤٦٦/١-٤٦٨. وَالتَّسْنَانِيُّ، فِي: بَابِ الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ. الْمُجْتَبَى ١٥٨/٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ. سنن ابن ماجه ٣٩٤/١. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ الْقُنُوتِ بَعْدَ الزُّكُوعِ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ. سنن الدارمي ٣٧٤/١. وَإِلْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٢٣٩/٢، ٢٥٥، ٢٧١، ٣٩٦، ٤١٨، ٤٧٠، ٥٠٢، ٥٢١.

(٢) قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصِلُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ. فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَإِنْ كُنْ أَمِيَّةٌ، مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ! فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتِهِمْ يَضْمَتُونِي لَكُنْتُ سَكَنًا، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَأْنِي هُوَ وَأُمِّي مَا رَأَيْتُ مَعْلَمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ مَا كُتِرَنِي [مَا تَهْتَرَى] وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي، قَالَ: «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ...» [إِلْغِ الْحَدِيثَ، وَتَقَدَّمَ فِي صَفْحَةِ ٥٥٧].

**فصل:** وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ تَرْتِيلُ الْقِرَاءَةِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّشَهُدِ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّ مَنْ خَلْفَهُ ، مِمَّنْ يَثْقُلُ عَلَى<sup>(١)</sup> لِسَانِهِ ، قَدْ أَتَى عَلَيْهِ ، وَالتَّمَكُّنُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، حَتَّى يَرَى أَنَّ الْكَبِيرَ وَالصَّغِيرَ وَالثَّقِيلَ قَدْ أَتَى عَلَيْهِ . فَإِنْ خَالَفَ وَأَتَى بِقَدْرِ مَا عَلَيْهِ ، كُرَّةً وَأَجْزَأَهُ . وَيُكْرَهُ لَهُ التَّطَوُّيلُ كَثِيرًا ؛ لِئَلَّا يَشُقَّ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ . وَأَمَّا الْمُتَفَرِّدُ فَلَهُ الْإِطَالَةُ<sup>(٢)</sup> فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، مَا لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى حَالٍ يَخَافُ السَّهْوَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمَّارٍ<sup>(٣)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٤)</sup> ، أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً أَوْجَزَ فِيهَا ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنِّي أَبَادِرُ الْوَسْوَاسَ . وَيُسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ إِذَا عَرَضَ فِي الصَّلَاةِ عَارِضٌ لِبَعْضِ الْمَأْمُومِينَ ، يَقْتَضِي خُرُوجَهُ ، أَنْ يُخَفِّفَ ؛ لِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي لَأَقُومُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطَوَّلَ فِيهَا<sup>(٥)</sup> » ، فَاسْمَعْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ ، فَأَتَجَوَّزْ فِيهَا ، مَخَافَةَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> .

الْأَصَحُّ . وَلَا تَبْطُلُ صَلَاةٌ مِنْ عَوْدَ نَفْسِهِ بِقُرْآنٍ لِحُمَى ، وَلَا مَنْ لَدَعَتْهُ غَفْرَتٌ ، فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ . وَلَا بِالْحَوْفَلَةِ فِي أَمْرِ الدُّنْيَا . وَيَأْتِي ذَلِكَ بِأَثَمٍ مِنْ هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا أُرْتِجَ عَلَيْهِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) ق م : التطويل .

(٣-٢) سقط من : م .

(٤) ق م : فيه .

(٥) ق : باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٢/١ . كما أخرجه البخاري ، ق : باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٨١/١ وابن ماجه ، ق : باب الإمام يخفف الصلاة إذا حدث أمر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٦/١ ، ٣١٧ . وانظر : المسند ، للإمام أحمد ٢٠٥/٣ .

ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. وَعَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ. اللقن

٤٢٧ - مسألة : ( ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . الشرح الكبير  
وعن يساره كذلك ) التَّسْلِيمُ وَاجِبٌ فِي الصَّلَاةِ ، لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ .  
وبه قال مالكٌ والشافعيُّ . وقال أبو حنيفة : لَا يَتَعَيَّنُ السَّلَامُ لِلخُرُوجِ مِنْ  
الصَّلَاةِ ، بَلْ إِذَا خَرَجَ بِمَا يُنَافِي الصَّلَاةَ ؛ مِنْ عَمَلٍ ، أَوْ حَدَثٍ ، أَوْ غَيْرِ  
ذَلِكَ ، جَازَ . فَالسَّلَامُ عَنْدهُمْ مَسْنُونٌ غَيْرُ وَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
[ ٢٠٧/١ ] لَمْ يُعَلِّمْهُ الْمُسَيِّءَ فِي صَلَاتِهِ ، وَلَوْ وَجِبَ لِأَمْرِهِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَلِأَنَّ إِحْدَى التَّسْلِيمَتَيْنِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ،  
كَذَلِكَ الْأُخْرَى . وَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطَّهُّورُ ،  
وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَخَذَ  
طَرَفِي الصَّلَاةِ ، فَكَانَ فِيهِ « نُطْقٌ وَاجِبٌ » ، كَالأَوَّلِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
فَعَلَهُ وَدَاوَمَ عَلَيْهِ ، <sup>(٢)</sup> وَقَدْ قَالَ <sup>(٣)</sup> : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » <sup>(٤)</sup> .  
وَحَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ <sup>(٥)</sup> أَجَبْنَا عَنْهُ . وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ عِنْدَنَا وَاجِبَةٌ ، عَلَى  
إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ .

قوله : ثُمَّ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ ابْتِدَاءَ السَّلَامِ يَكُونُ  
حَالِ الْيَقَافَةِ . قَدَّمَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « ابْنِ رَزِينٍ » . وَهُوَ  
ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ الْمُعْجِدِ » ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٧ .

(٢) (٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « نَطَقًا وَاجِبًا » .

(٣ - ٣) فِي م : « فَقَالَ » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٥) أَيْ الْمُسَيِّءَ فِي صَلَاتِهِ . وَتَقْدِمُ تَخْرِجُ حَدِيثِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٠٨ .

**فصل :** والمَشْرُوعُ أَنْ يُسَلِّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَعَلِيٍّ ، وَعَمَّارٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهُوَ مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ «ابْنُ عُمَرَ» ، وَأَنْسَ ، وَسَلَمَةُ بْنُ الْأَكْوَعِ <sup>(١)</sup> ، وَعَائِشَةُ ، وَالْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . وَقَالَ عَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ <sup>(٢)</sup> : كَانَ مَسْجِدُ الْأَنْصَارِ يُسَلِّمُونَ فِيهِ تَسْلِيمَتَيْنِ ، وَكَانَ مَسْجِدُ الْمُهَاجِرِينَ يُسَلِّمُونَ فِيهِ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . وَلِمَارُوثَ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهِهِ . وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فَسَلَّمَ مَرَّةً <sup>(٣)</sup> وَاحِدَةً . رَوَاهُمَا ابْنُ مَاجَه <sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّ التَّسْلِيمَةَ

و «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بِ : السَّلَامِ عَلَيْكُمْ . وَيَلْتَفِتُ بِالرَّحْمَةِ . مِنْهُمْ ؛ صَاحِبُ «التَّلْخِصِ» ، وَ «الْبُلْغَةِ» ، وَ «الْمُذْهَبِ» ، وَ «مُسْبُوكِ الدَّهَبِ» ، وَ «الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ «الرَّعَائِصِ» ، وَ «الْحَاوِيَيْنِ» . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَيَأْتِي إِذَا سَلَّمَ الْمَأْمُومُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، هَلْ تُبْطَلُ الصَّلَاةُ ؟ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ :

(١-١) فِي م : «عمر» .

(٢) أَبُو مُسْلِمٍ سَلَّمَ بِنِ عَمْرِو بْنِ الْأَكْوَعِ الْأَسْلَمِي ، صَحَابِي جَلِيل ، شَهِيدُ بَيْتَةِ الرِّضْوَانِ ، تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ

وَسَبْعِينَ ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً . طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ ٢٨/٤ - ٤١ ، تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ١٥٠٤/٤ - ١٥٢ .

(٣) أَبُو عَمْرِو عَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، تَابِعِي ثِقَّةٌ ، تَوَفَّى فِي وِلَايَةِ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيِّ عَلَى

الْعِرَاقِ (١٢٠-١٠٥ هـ) . تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ٤٠٤/٧ .

(٤) فِي م : «تَسْلِيمَةً» .

(٥) فِي : بَابِ مَنْ يَسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ٢٩٧/١ . كَمَا أَخْرَجَ

الترمذی حديث عائشة ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فِي : بَابِ مَنْه ( مَا جَاءَ فِي التَّسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ ) ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ .

عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨٩/٢ .

الشرح الكبير

الأولى قد خَرَجَ بها مِنَ الصَّلَاةِ ، فلم يُشْرَعْ ما بعدها ، كَالثَّالِثَةِ . وَلَنَا ،  
 مَارُوى ابْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ  
 خَدِّهِ ، عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ . وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
 « إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخِذِهِ ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ  
 عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ » . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَفِي لَفْظٍ لِحَدِيثِ ابْنِ  
 مَسْعُودٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ  
 اللَّهِ » . وَعَنْ يَسَارِهِ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » . قَالَ  
 التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَحَدِيثٌ عَائِشَةُ يَرْوِيهِ زُهَيْرُ  
 ابْنِ مُحَمَّدٍ <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup> قَالَ [ ٢٠٧ ظ ] الْبُخَارِيُّ : يَرْوَى مِنْكَ كَبِيرٌ <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ أَبُو  
 حَاتِمٍ الرَّازِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ مُتَكَرِّرٌ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، عَلَى

الإصناف

وإن رَكَعَ وَرَفَعَ قَبْلَ رُكُوعِهِ .

فَوَائِدُ : الأولى ، يَجْهَرُ بِهِ إِذَا سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَيُسِرُّ بِهِ إِذَا سَلَّمَ عَنْ يَسَارِهِ .

(١) الأول لم نجده عند مسلم ، وأخرجه أبو داود ، في : باب السلام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي  
 داود ٢٢٨/١ . والنسائي ، في : باب التكبير عند الرفع من السجود ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب كيف  
 السلام على الإثنين ، وباب كيف السلام على الشمال ، من كتاب السهو . المجتبى ١٨٢/٢ ، ٥٢/٣ ، ٥٣ .  
 وابن ماجه ، في : باب التسليم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند  
 ٣٨٦/١ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ . والثاني  
 أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بالسكون في الصلاة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٢٢/١ .  
 كما أخرجه أبو داود ، في الموضوع السابق ٢٢٩/١ . والنسائي ، في : باب موضع اليدين عند السلام ، من كتاب  
 السهو . المجتبى ٥٢/٣ .

(٢) في : باب ما جاء في التسليم في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٨٨/٢ .

(٣) أبو المنذر زهير بن محمد التميمي العنبري الحراساني .

(٤) (٤ - ٤) سقط من : م .

(٥) لفظ البخاري : روى عنه أهل الشام أجدابته مناكير . التاريخ الكبير ٢٢٧/١/٢ .

أنه كان يُسمعهم تسليمةً واحدةً ، جَمْعاً بين الأحاديث . على أن أحاديثنا تتضمنُ الزيادةَ ، والزيادةَ مِنَ الثَّقةِ مقبولةٌ . ويجوزُ أن يكونَ عليه ﷺ فعل الأمرين ؛ ليبيِّنَ الجائزَ والمسنونَ ، ولأنَّ الصلاةَ عبادةً ذاتُ إحرامٍ ، فشرعَ لها تحلُّلان ، كالحجِّ .

**فصل :** والتَّسْلِيمَةُ الأولى هي الواجبةُ ، وهي رُكنٌ من أركانِ الصلاةِ ، والثَّانِيَةُ سُنَّةٌ في الصَّحِيحِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُهُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ صَلَاةَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَائِزَةٌ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، قَالَ الْقَاضِي : وَهِيَ أَصَحُّ ؛ لِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا تَحْلُلَان ، فَكَانَا وَاجِبَيْنِ ، كَتَحَلَّلِي الْحَجَّ ، وَلِأَنَّهَا إِحْدَى التَّسْلِيمَتَيْنِ ، أَشْبَهَتِ الْأُولَى . وَعَنْهَا أَبُو الْخَطَّابِ مِنْ أَنَّ صَلَاةَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَائِزَةٌ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ . اخْتَارَهُ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْ أَحْمَدَ تَصْرِيحٌ بِوُجُوبِ التَّسْلِيمَتَيْنِ ، إِنَّمَا قَالَ : التَّسْلِيمَتَانِ أَصَحُّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَيَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ<sup>(٢)</sup>

على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : وَهُوَ أَوْلَى . وَاخْتَارَهُ الْخَلَّالُ ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، وَأَبُو خَفْصٍ الْمُكْبَرِيُّ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَالْمُجَدِّ فِي «شَرْحِهِ» ، وَ«مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» ، وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» . وَقِيلَ : يُسَرُّ بِهِ عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَجْهَرُ بِهِ عَنْ يَسَارِهِ ، عَكْسُ الْأَوَّلِ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وَقَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرِ» ، لِأَنَّ يَسَارَ الْإِنْسَانِ فِي السَّلَامِ . وَقَالَ فِي

(١) في : المفتي ٢٤٣/٢ .

(٢) في م : يكون ذهب .



إليه في المَشْرُوعِيَّة لا الإيجاب كغيره . وقد دَلَّ عليه قوله ، في رِوَايَةِ مُهَنَّات . الشرح الكيم  
أَعَجَبُ إِلَى التَّسْلِيمَتَانِ . لِأَنَّ عَائِشَةَ ، وَسَلَمَةَ بِنَ الْأَكْوَعِ ، وَسَهْلَ بْنَ  
سَعْدٍ<sup>(١)</sup> ، قَدْ رَوَوْا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . وَكَانَ  
الْمُهَاجِرُونَ يُسَلِّمُونَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً . ففِيمَا ذَكَرْنَاهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأَخْبَارِ  
وَأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فِي كَوْنِ الْمَشْرُوعِ تَسْلِيمَتَيْنِ ،  
وَالوَاجِبِ وَاحِدَةً ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ  
الْمُنْذِرِ ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ، يَعْنِي فِي إِصَابَةِ السَّنَةِ ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّ فِيهِ :  
« يَضَعُ يَدَهُ عَلَى فَيْحِذِهِ » . وَلَيْسَ هُوَ وَاجِبًا بِالِاتِّفَاقِ ، وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ ،  
فَتَجَزِئُ فِيهَا تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً ، كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، وَالتَّائِلَةِ ، فَإِنَّ الْخِلَافَ  
إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَفْرُوضَةِ ، أَمَّا صَلَاةُ التَّائِلَةِ ، وَالْجَنَازَةِ ، وَسُجُودُ [ ٢٠٨/١ ]  
التَّلَاوَةِ ، فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَ الْقَاضِي ، وَنَصَّ  
عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي صَلَاةِ<sup>(٢)</sup> الْجَنَازَةِ ، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ .

« الفُرُوع » : وَظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةِ يَجْهَرُ فِيهِمَا ، وَيَكُونُ الْجَهْرُ فِي الْأَوَّلَى أَكْثَرَ . الْإِنْصَافُ  
وَقِيلَ : يُسَيِّرُهُمَا .

تَنْبِيهِ : مَحَلُّ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ إِمَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا . فَإِنْ كَانَ مَأْمُومًا ،  
أَسَرَّهُمَا ، بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمَهُ . وَقِيلَ : الْمُتَفَرِّدُ كَالْمَأْمُومِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » ،  
و « مَسْبُوكِ الدَّهَبِ » . الثَّانِيَةُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ التِّفَافَةُ عَنْ يَسَارِهِ أَكْثَرَ مِنْ  
الْيَمِينَةِ عَنْ يَمِينِهِ . فَعَلَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ . وَحَدَّثَهُ التِّفَافَةُ بِحَيْثُ يَرَى

(١) تقدم نخرج حديثي عائشة وسلمة في صفحة ٥٦٢ .

وحديث سهل بن سعد أخرجه ابن ماجه ، في : باب من يسلم تسليمه واحدة ، من كتاب إقامة الصلاة .  
سنن ابن ماجه ٢٩٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٨/٥ .

(٢) سقط من : الأصل .

المقتضى فَإِنْ لَمْ يَقُلْ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ . لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَقَالَ الْقَاضِي : يُجْزِئُ .  
وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ .

الشرح الكبير ٢٨٤ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَقُلْ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ . لَمْ يُجْزِئْهُ . وقال القاضي : يُجْزِئُ . ونَصَّ عليه أحمدُ في صَلَاةِ الْجِنَازَةِ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَقُولَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ . وَقَدْ رَوَى وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » . وَعَنْ

الإنصاف خَدَاهُ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِلْأَخْبَارِ فِي ذَلِكَ . الثَّلَاثَةُ ، حَذْفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ . وَرَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ الْجَهْرُ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى وَإِخْفَاءُ الثَّانِيَةِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَالسُّنَّةُ أَنْ تَكُونَ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ أَخْفَى ، وَهُوَ حَذْفُ السَّلَامِ فِي أَظْهَرِ الرَّوَايَتَيْنِ . وَرَوَى عَنْهُ : أَنَّهُ لَا يُطَوُّهُ ، وَيَمُدُّهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَعَلَى النَّاسِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ إِرَادَتُهُمَا . وَأُطْلِقَ الرَّوَايَتَيْنِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . الرَّابِعَةُ ، يُسْتَحَبُّ جَزْمُهُ وَعَدَمُ إِغْرَابِهِ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يَقُلْ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ . لَمْ يُجْزِئْهُ . يَعْنِي ، أَنَّ قَوْلَهُ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ . فِي سَلَامِهِ رُكْنٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . صَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » . قَالَ النَّاطِلُ : وَهُوَ الْأَقْوَى . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَابْنُ النَّبَّازِ فِي « عُقُودِهِ » . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ

شماله : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . فإن قال كذلك ، فحَسَنٌ ، والأوَّلُ أَحْسَنُ ؛ لكثرة رَوَاتِهِ ، وصِحَّةِ طَرَفِهِ . فإن قال : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . حَسْبُ ، فقال القاضي : يُجْزِئُهُ في ظاهر كلام أحمد ، ونَصٌّ عليه في صلاة الجَنَازَةِ . وهو مَذْهَبُ الشافعي ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ »<sup>(٢)</sup> . وهذا تَسْلِيمٌ<sup>(٣)</sup> . وعن عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَعَنْ يَسَارِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . رواه سعيد<sup>(٤)</sup> . ولأنَّ ذِكْرَ الرَّحْمَةِ تَكَرُّرٌ لِلشَّاءِ ، فلم يَجِبْ ، كَقَوْلِهِ : « وَبَرَكَاتُهُ » . وقال ابنُ عَقِيلٍ : الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ ؛ لأنَّ الصَّحِيحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ » . ولأنَّه سَلَامٌ في الصَّلَاةِ وَرَدَ مَقْرُونًا بِالرَّحْمَةِ ، فلم يَجْزِ بُدُونُهَا ، كَالسَّلَامِ<sup>(٥)</sup> عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ .

لذِكْرِهِمْ ، وهو مِنْ مُفْرَدَاتِ المَذْهَبِ . وقال القاضي : يُجْزِئُهُ . يعني ، أَنَّ قَوْلَهَا سُنَّةٌ . وهو رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . اخْتَارَهَا المَعْجُدُ في « شَرْحِهِ » . وقَدَّمَهُ في « الفَائِقِ » . وأُطْلِقَهُمَا في « الفُرُوعِ » ، و « الْمُعْنَى » ، و « الكافي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الْبُلْعَةِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « ابْنِ تَمِيمٍ » ، و « الزُّرْكَانِيِّ » ، وغيرِهِمْ . وقِيلَ : هِيَ مِنَ الْوَأَجِبَاتِ . اخْتَارَهُ الْأَمِيدِيُّ . وَجَزَمَ بِهِ في « الْمُتَوَرِّ » . وَأَمَّا قَوْلُ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ . في الجَنَازَةِ ، فَنَقَصَ

(١) في : باب في السلام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٩/١ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٤٠٧ .

(٣) في م : التسليم .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب الاختيار في أن يسلم تسليمين ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ١٧٨/٢ .

(٥) في م : كالسليم .

**فصل : فإن نكس السلام ، فقال : عليكم السلام . لم يُجزئه . وقال القاضي : يُجزئه في وجهه . وهو مذهب الشافعي ؛ لحصول المعنى منه ، وليس هو قرآنًا فيعتبر له النظم . ولنا ، أن النبي ﷺ قاله مرتبًا ، وأمر به كذلك ، ولأنه ذكر يؤتى به في أحد طرفي الصلاة ، فلم يُجز مُنكسًا ، كالتكبير . .**

**فصل : فإن قال : سلام عليكم . مُنكرًا مؤنثًا ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يُجزئه . وهو مذهب<sup>(١)</sup> الشافعي ؛ لأن السلام الذي ورد في القرآن أكثره بغير ألف ولام ، كقوله : ﴿ سَلِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . ولأننا أجزنا التشهد بتشهد ابن عباس<sup>(٣)</sup> وأبي موسى<sup>(٤)</sup> ، وفيهما : « سلام عليك »<sup>(٥)</sup> . والتسليمتان واحد . والآخر ، لا يُجزئه ؛ لأنه يُعبر صيغة السلام الوارد ، ويُخل بحرف [ ٢٠٨/١ ط ] يقتضي الاستغراق ، فلم يُجز ، كما لو أثبت اللام في التكبير . وقال الأمدئي : لا فرق بين أن يتون التسليم أو لا يتونه ؛ لأن حذف التنوين لا يُخل بالمعنى ؛ بدليل ما لو وقف عليه .**

**الإيضاح** أحمد ، أنه لا يجب . وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير

(١) في م : قول .

(٢) سورة الرعد ٢٤ .

(٣) تقدم تحريجه في صفحة ٥٣٨ .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب التشهد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٠٣/١ ، ٣٠٤ . وأبو داود ، في : باب التشهد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٣/١ . والنسائي ، في : باب نوع آخر من التشهد ، من كتاب السهو . المجتبى ١٩٢/٢ ، ١٩٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في التشهد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩١/١ ، ٢٩٢ .

(٥) في الأصل : عليكم .

**فصل :** وَيُسَنُّ أَنْ يَلْتَفِتَ عَنْ يَمِينِهِ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى ، وَعَنْ يَسَارِهِ فِي الثَّانِيَةِ ، كَمَا وَرَدَتِ السُّنَّةُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَجَابِرٍ <sup>(١)</sup> ، وَغَيْرِهِمَا . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : ثَبَتَ عِنْدَنَا مِنْ غَيْرِ وَجْهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدَّيْهِ . وَيَكُونُ التَّفَافُةُ فِي الثَّانِيَةِ أَكْثَرَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَمَّارٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ ، وَإِذَا سَلَّمَ عَنْ يَسَارِهِ حَتَّى <sup>(٢)</sup> يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ وَالْأَيْسَرِ . رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ بِإِسْنَادِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَتَّبِعُ بِقَوْلِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ . إِلَى الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ يَلْتَفِتُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ فِي قَوْلِهِ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ . لِقَوْلِ عَائِشَةَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَلِّمُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ <sup>(٣)</sup> . مَعْنَاهُ : ائْتِدَاؤُهُ بِالتَّسْلِيمِ . جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ .

مِنْهُمْ . وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ لَا يُجْزَى بِذِكْرِ الرَّحْمَةِ . وَقَالَ الْمُجَدُّ فِي « شَرْحِهِ » : إِذَا لَمْ تُوجِبْهُ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، فَهِيَ أَوَّلَى ، وَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ هُنَاكَ ، احْتَمَلَ فِي الْجَنَازَةِ وَجْهَيْنِ .

**فَالدَّانِ** ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَوْ نَكَّسَ السَّلَامَ ، فَقَالَ : عَلَيْكُمُ السَّلَامُ . أَوْ نَكَّسَ السَّلَامَ فِي التَّشْهِيدِ ، فَقَالَ : عَلَيْكَ السَّلَامُ أَيُّهَا النَّبِيُّ . أَوْ عَلَيْنَا السَّلَامُ ، وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ . لَمْ يُجْزِئْهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُجْزِئُهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَهُمَا وَجْهَانِ ، ذَكَرَهُمَا الْقَاضِي فِي « الْحَامِيَعِ الْكَبِيرِ » ، وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ نَكَّرَ السَّلَامَ ، فَقَالَ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ . أَوْ نَكَّسَ السَّلَامَ ، فِي التَّشْهِيدِ ، فَقَالَ :

(١) تقدم تخريجها في صفحة ٥٦٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) تقدم تخريجها في صفحة ٥٦٢ .

**فصل :** روى عن أبى عبد الله ، أن التسليمة الأولى أرفع من الثانية .  
اختار هذا أبو بكر الخلال ، وأبو حفص العكبري . وحمل أحمد حديث  
عائشة ، أنه كان يسلم تسليمة واحدة ، على أنه كان يجهر بواحدة ،  
فسمع منه . ذلك ؛ لأن الجهر في غير القراءة إنما كان للإعلام بالانتقال  
من ركن إلى غيره ، وقد حصل بالجهر بالأولى . واختار ابن حامد الجهر  
بالثانية وإخفاء الأولى ؛ لئلا يسابقه المأموم في السلام . ويستحب حذف  
السلام ؛ لقول أبى هريرة : حذف السلام سنة . وروى مرفوعاً . رواه  
الترمذي<sup>(١)</sup> ، وقال : حديث صحيح . قال أبو عبد الله : هو أن لا يطول  
به صوته . وقال ابن المبارك : معناه : لا يمد مداً . قال إبراهيم النخعي :  
التكبير جزم ، والسلام جزم .

عليك السلام أيها النبي . أو علينا السلام ، وعلى عباد الله . لم يجزه . على الصحيح  
من المذهب . قال المجتد في « شرحه » : هذا الصحيح عندنا . وصححه في  
« الفروع » وغيره . وقيل : يجزئه . قدمه في « الرعاية » ، و « شرح ابن  
رزين » . وأطلقهما في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الفائق » . وقيل :  
تنكيره أولى . قال في « الرعاية » : وفيه ضعف . وقال ابن تميم ، وغيره : وفيه  
وجه ثالث ، [ ١٠٦/١ ط ] يجزئ مع التنوين ، ولا يجزئ مع عدمه . ذكره  
الآمدي .  
تبيه : ظاهر كلام المصنف ، وغيره ، أنه لا يزيد بعد ذكر الرحمة ، وبركائه .  
وهو الأولى . قاله الأصحاب . وقال في « المغني » ، و « الشرح » ، و « ابن

(١) في : باب ما جاء أن حذف السلام سنة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٩١/٢ . كما أخرجه أبو  
داود ، في : باب حذف السلام ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ٢٣٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٥٣٢/٢ .

وَيَتَوَى بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَى ، جَازَ . وَقَالَ  
ابْنُ حَامِدٍ : تَبْطُلُ صَلَاتُهُ .

٤٢٩ - مسألة : ( وَيَتَوَى بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ لَمْ  
يَتَوَى ، جَازَ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ) الْأَوَّلَى أَنْ يَتَوَى بِسَلَامِهِ  
الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ تَوَى مَعَ ذَلِكَ السَّلَامُ (١) عَلَى الْمَلَكَاتَيْنِ ، وَعَلَى  
مَنْ خَلْفَهُ ، إِنْ كَانَ إِمَامًا ، أَوْ الرَّدُّ عَلَى مَنْ مَعَهُ إِنْ كَانَ مَأْمُومًا ، فَلَا بَأْسَ .  
نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : يَتَوَى بِسَلَامِهِ الرَّدُّ عَلَى الْإِمَامِ . وَقَالَ أَيْضًا : يَتَوَى  
بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ تَوَى الْمَلَكَاتَيْنِ ، وَمَنْ خَلْفَهُ فَلَا بَأْسَ ،

تَمِيمٌ ، ، وَغَيْرُهُمْ : إِنْ زَادَ ، وَبَرَكَاتُهُ ، فَحَسَنٌ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ :  
وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : فَإِنْ زَادَ ، وَبَرَكَاتُهُ . جَازَ .

قوله : وَيَتَوَى بِسَلَامِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَى جَازَ . يَعْنِي ، أَنْ ذَلِكَ  
مُسْتَحَبٌّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ،  
فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هُوَ النَّصُوصُ  
الْمَشْهُورُ ؛ إِذْ هُوَ بَعْضُ الصَّلَاةِ ، فَشَمِلَتْهُ يَتَنَاهَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ .  
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُعْنَى » ، وَ« الْحَاوِي » ، وَ« ابْنِ تَمِيمٍ » ،  
وَ« الْفَاتِي » ، وَغَيْرِهِمْ . وَاخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَغَيْرُهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : تَبْطُلُ صَلَاتُهُ .  
يَعْنِي ، أَنَّهَا رُكْنٌ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ هُبَيْرَةَ عَنْ أَحْمَدَ غَيْرَهُ .  
وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ،  
وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » . وَقِيلَ : إِنْ سَهَا عَنْهَا ،  
سَجَدَ لِلسُّهُورِ . يَعْنِي أَنَّهَا وَاجِبَةٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« إِذْرَاكِ »

(١) في م : : الرد .

والخُرُوجُ مِنَ الصَّلَاةِ يُخْتَارُ . وقال ابنُ حَامِدٍ : إن نَوَى فِي السَّلَامِ الرَّدَّ عَلَى الْمَلَائِكَةِ ، أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ النَّاسِ مَعَ نِيَّةِ الْخُرُوجِ ، فَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تَبْطُلُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى السَّلَامَ عَلَى آدَمِيٍّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ سَلَّمَ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ مَعَهُ . وقال أَبُو حَفْصٍ بْنُ الْمُسْلِمِ <sup>(١)</sup> : يَنْوِي بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى الْخُرُوجَ ، وَبِالثَّانِيَةِ السَّلَامَ عَلَى الْحَفَظَةِ وَالْمَأْمُومِينَ ، إِنْ كَانَ إِمَامًا ، وَالرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْحَفَظَةِ ، إِنْ كَانَ مَأْمُومًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ : « إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مِنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُرَدَّ عَلَى الْإِمَامِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يُسَنُّ التَّسْلِيمُ عَلَى مَنْ

الغاية . قال في « المذهب » : واجبة في أصح الوجهين . وقدمه في « الرعايتين » ، و « الحاوي الصغير » . قال الآمدي : إن قلنا بوجوبها ، فتركها عمدا ، بطلت صلاته ، وإن كان سهوا ، صححت ، ويسجد للسهو .

فوائد : الأولى ، لو نوى بسلامه الخروج من الصلاة وعلى الحفظ ، والإمام والمأموم ، جاز ، ولم يستحب . على الصحيح من المذهب . نص عليه . واختاره الآمدي . وقدمه في « الفروع » ، و « الزركشي » ، و « الفائق » . قال في « التلخيص » : لم تبطل على الأظهر . وقيل : تبطل للتشريك . وقيل : يستحب . وقيل : يستحب بالتسليم الثانية . الثانية ، لو نوى بسلامه على

(١) في م : « مسلمة » .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٥٦٣

(٣) في : باب الرد على الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٩/١ . وابن ماجه ، في : باب رد السلام على الإمام ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٩٧/١ .



الشرح الكبير

معه ، وهذا مذهب أبى حنيفة ، والشافعى . فإن لم يَتَوَّعِ الخُرُوجَ (١) من الصلاة (٢) ولا شيئاً غيره ، صَحَّ . وقال ابن حامد : لا يَصِحُّ . وهو ظاهر مذهب الشافعى ؛ لأنه ذُكِرَ فى أَحَدِ طَرَفَيْ الصلاة ، فافتقر إلى الثَّيِّبَةِ ، كالتَّكْبِيرِ . ولنا ، أَنَّهُ جُزْءٌ من أَجْزَاءِ الصلاة ، فلم يَحْتَجْ إلى نِيَّةٍ تُخَصُّهُ ، كسائر أَجْزَائِهَا ، ولأنَّ الصلاة عِبَادَةٌ ، فلم تَحْتَجْ إلى نِيَّةٍ للخُرُوجِ (٣) منها ، كالصوم ، وذلك لأنَّ الثَّيِّبَةَ إِذَا أُوجِدَتْ فى أَوَّلِ الْعِبَادَةِ انْسَحَبَتْ على سائرِ (٤) أَجْزَائِهَا ، واستغنى عن ذِكْرِهَا ، وقياسُ الْجُزْءِ الْآخِرِ على الْأَوَّلِ (٥) لا يَصِحُّ ؛ لذلك .

الْحَفَظَةُ ، والإمام والمأموم ، ولم يَتَوَّعِ الخُرُوجَ ، فالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ الْجَوَازُ . الإنصاف نصُّ عليه . قال فى « الفروع » : والأشهرُ الجوازُ . وقدمه فى « الْمُحَرَّرِ » ، و« الْمَذْهَبِ » ، و« الْمُسْتَوْعِبِ » ، و« الْفَائِقِ » ، و« الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، و« الْحَاوِيَّتَيْنِ » ، و« شَرْحِ الْمَجِيدِ » . وقيل : ثَبُلَ لَتَمَحُّضِهِ كَلَامَ آدَمِيٍّ . اختاره ابنُ حامدٍ . وعنه ، يَتَوَّعِ الْمَأْمُومُ بِسَلَامِهِ الرَّدَّ عَلَى إِمَامِهِ . قال ابنُ رَجَبٍ ، فى « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : ونصُّ عليه فى رِوَايَةِ أَحْمَدَ ، جَمَاعَةً . قال : وهل هو مَسْنُونٌ ، أَوْ مُسْتَحَبٌّ ، أَوْ جَائِزٌ ؟ فيه رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا يُسَنُّ . وهو اخْتِيَارُ أبى حَفْصٍ الْعُكْبَرِيِّ . والثَّانِيَةُ ، الْجَوَازُ . وهو اخْتِيَارُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ، وَغَيْرِهِ . وقال فى رِوَايَةِ ابْنِ هَانِيٍّ : إِذَا نَوَى بِسَلَامِهِ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ ، أَجْزَأُ . قال ، وظاهرُ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فى م : « الخروج » .

(٣) سقط من : م .

(٤ - ٤) فى الأصل : « يصح » .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، والدُّعَاءُ عَقِيبَ الصَّلَاةِ ، والاستِغْفَارُ ، كما وَرَدَ في الْأَخْبَارِ ؛ فَرَوَى الْمُغِيرَةُ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي ذُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ : « لَا إِلَهَ إِلَّا [ ٢٠٩/١ ط ] اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَنْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ ثَوْبَانُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا . وَقَالَ : « اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمِنْكَ السَّلَامُ ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَقُولُ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : جَاءَ الْفُقَرَاءُ<sup>(٣)</sup> إِلَى النَّبِيِّ ﷺ

هَذَا ، أَنَّهُ وَاجِبٌ ؛ لِأَنَّهُ رَدُّ سَلَامٍ ، فَيَكُونُ فَرْضٌ كِفَايَةً ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْمُسْلِمَ فِي الصَّلَاةِ لَا يَجِبُ الرُّدُّ عَلَيْهِ ، أَوْ يُقَالَ : إِنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ الرُّدِّ إِلَى بَعْدِ السَّلَامِ . انْتَهَى .

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَفِي : بَابِ الدُّعَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الدَّعَوَاتِ ، وَفِي : بَابِ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اللَّهُ ، مِنْ كِتَابِ الْقَدَرِ ، وَفِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنْ كُرَّةِ السُّؤَالِ وَتَكْلُفٍ مَا لَا يَعْنِيهِ ، مِنْ كِتَابِ الْاِحْتِصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٤/١ ، ٩٠/٨ ، ١٥٧ ، ١١٧/٩ ، ١١٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانِ صِفَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤١٥/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا سَلَّمَ ، مِنْ كِتَابِ الْوُزْرِ . وَفِي : بَابِ التَّكْبِيرِ عَلَى كُلِّ شَرْفٍ فِي الْمَسِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٤٦/١ ، ٧٩/٢ ، ٨٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ نَوْعِ آخِرِ مِنَ الْقَوْلِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ ، وَبَابِ كَمْ مَرَّةً يَقُولُ ذَلِكَ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُوِ . الْمُجْتَمِعُ ٥٩/٣ ، ٦٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤٥/٤ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ الذِّكْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَبَيَانِ صِفَتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤١٤/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا سَلَّمَ ، مِنْ كِتَابِ الْوُزْرِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٤٧/١ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الِاسْتِغْفَارِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُوِ . الْمُجْتَمِعُ ٥٨/٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَقَالُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٣٠٠/١ . وَالدَّرِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْقَوْلِ بَعْدَ السَّلَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّرِمِيِّ ٣١١/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٧٥/٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٣) فِي م : « فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ » .

فَقَالُوا : ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ ، يَحْجُونَ بِهَا وَيَعْتَمِرُونَ ، وَيُجَاهِدُونَ ، وَيَتَصَدَّقُونَ . فَقَالَ : « أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِحَدِيثٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَذْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ ، وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ ؟ تَسْبَحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » . ( قَالَ سُمَيٌّ ) فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا . فَقَالَ بَعْضُنَا : تُسَبِّحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتَحْمَدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُكَبِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ . ( فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ ، يَغْنِي لِي أَيْ صَالِحٌ ) ، فَقَالَ : يَقُولُ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ « ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةٍ أَيْ دَاوُدُ : يَقُولُ <sup>(٢)</sup> هَكَذَا ، وَلَا يَقْطَعُهُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، « وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ : « لَا

قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » : وَقِيلَ : تَبْطُلُ بَتْرُكُ السَّلَامِ عَلَى إِمَامِهِ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَعَنْهُ ، لَا يَتْرُكُ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ : السُّنَّةُ أَنْ يَتَوَيَّ بِالْأُولَى ، الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَبِالثَّانِيَةِ ، الرَّدُّ عَلَى

(١ - ١) من سياق مسلم دون البخاري .

(٢ - ٢) في الأصل : « ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الذكر بعد الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ٢١٣/١ . ومسلم ، في : باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، وبيان صفته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤١٦/١ ، ٤١٧ ، كما أخرجه أبو داود ، في : باب التسيح بالخصي ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٤٥/١ . والدارمي ، في : باب التسيح في دبر الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣١٢/١ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥ - ٥) سقط من : م .

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا تَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ <sup>(١)</sup> الثَّنَاءُ الْحَسَنُ <sup>(٢)</sup> ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ » . وقال : كان رسول الله ﷺ يَهْتَلِ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ . رواه مسلم <sup>(٣)</sup> . وعن معاذ بن جبل ، أن رسول الله ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ ، فَقَالَ : « يَا مُعَاذُ ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ ، أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ ، لَا تَدْعَنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ : اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ » . رواه الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي <sup>(٤)</sup> . وعن أبي ذرٍّ ، أن رسول الله ﷺ قَالَ : « مَنْ قَالَ فِي دُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ ، وَهُوَ ثَانٍ رَجُلَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ

الإمام والحَفَظَةُ وَمَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ ، إِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ . وَقِيلَ : عَكْسُهُ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، بَعْدَ قَوْلِ أَبِي حَفْصٍ : وَفِيهِ وَجْهٌ ؛ يَتَوَى كَذَلِكَ ، إِنْ قُلْنَا : الثَّانِيَةُ سُنَّةٌ . وَإِنْ قُلْنَا : وَاجِبَةٌ . نَوَى بِالْأَوَّلَى الْحَفَظَةَ ، وَبِالثَّانِيَةِ الْخُرُوجَ . وَقَالَ الْآمِدِيُّ : لَا يَخْتَلِفُ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ يَتَوَى بِالْأَوَّلَى الْخُرُوجَ فَقَطْ ، وَفِي الثَّانِيَةِ

(١) سقط من : م .

(٢) في م : الحسن الجميل .

(٣) في : باب استحباب الذكر بعد الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤١٥/١ ، ٤١٦ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقول الرجل إذا سلم ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٤٦/١ . والنسائي ، في : باب التهليل بعد التسليم ، وباب عدد التهليل والذكر بعد التسليم ، من كتاب السهو . المجتبى ٥٩/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٤ ، ٥ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في الاستغفار ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ٣٤٩/١ . والنسائي ، في : باب نوع آخر من الدعاء ، من كتاب السهو . والمجتبى ٤٥/٣ ، ٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٥/٥ ، ٢٤٧ .

وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . عَشْرَ مَرَّاتٍ ، كُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ ، وَمُجِئَ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ ، وَرُفِعَ لَهُ عَشْرُ دَرَجَاتٍ ، وَكَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي حِرْزٍ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَحُرْسٍ مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَلَمْ يَنْتَفِعْ لِلذَّنْبِ أَنْ يُدْرِكَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، إِلَّا الشَّرْكَ بِاللَّهِ .  
 رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ .  
 وَقَالَ أَبُو مُعْبِدٍ<sup>(٢)</sup> ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ رَفَعَ الصَّوْتُ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ ، كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفَ النَّاسُ بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .  
**فصل : رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْعُدُ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَنًا<sup>(٤)</sup> .** رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup> . فَيُسْتَحَبُّ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ ، اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَجِهَان ؛ أَحَدُهُمَا ، كَذَلِكَ . وَالثَّانِي ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَى ذَلِكَ نِيَّةَ الْحَفَظَةِ الإِنصَافِ

(١) أخرجه الترمذی ، فی : باب حدثنا یحییة ... ، من أبواب الدعاء . عارضة الأحوذی ١٩/١٣ .  
 والنسائی ، فی : باب ثواب من قال فی دبر صلاة الغداة ... إلخ ، من کتاب عمل الیوم واللیلة . السنن الکبری ٣٧/٦ .  
 كما أخرجه الإمام أحمد ، فی : المسند ٤١٥/٥ ، ٢٩٨/٦ .

(٢) فی الأصل : « أبو سعید » .

(٣) أخرجه البخاری ، فی : باب الذکر بعد الصلاة ، من کتاب الأذان . صحیح البخاری ٢١٣/١ .  
 ومسلم ، فی : باب الذکر بعد الصلاة ، من کتاب المساجد . صحیح مسلم ٤١٠/١ . كما أخرجه أبو داود ، فی : باب التکبیر بعد الصلاة ، من کتاب الصلاة . سنن أبی داود ٢٣٨/١ ، ٢٣٩ . والنسائی ، فی : باب التکبیر بعد تسلیم الإمام ، من کتاب السهو . المجتبى ٥٧/٣ .

(٤) فی م : « حسناء » . وحسنا : أى طلوغاً حسناً ، أى مرتفعة .

(٥) فی : باب فضل الجلوس فی مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد ، من کتاب المساجد . صحیح مسلم ٤٦٤/١ .  
 كما أخرجه أبو داود ، فی : باب الرجل یجلس متربّعاً ، من کتاب الأدب . سنن أبی داود ٥٦٢/٢ .  
 والإمام أحمد ، فی : المسند ٩١/٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٠٧ .

وَأِنْ كَانَ فِي مَغْرِبٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ نَهَضَ مُكَبِّرًا، إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ،  
وَصَلَّى الثَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ مِثْلَ الثَّانِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ، وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا  
بَعْدَ الْفَاتِحَةِ،

الشرح الكبير

٤٣٠ - مسألة : ( وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ مَغْرِبًا، أَوْ رُبَاعِيَّةً نَهَضَ مُكَبِّرًا  
إِذَا فَرَغَ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ، فَصَلَّى الثَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ مِثْلَ الثَّانِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا  
يَجْهَرُ وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ) متى فَرَغَ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ نَهَضَ  
مُكَبِّرًا، كُنْهُوْضِهِ مِنَ السُّجُودِ، قَائِمًا عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ مُعْتَمِدًا عَلَى  
رُكْبَتَيْهِ، وَلَا يَتَعَمَّدُ بِالْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي التَّهْوِضِ مِنْ

الإنصاف

وَمِنْ مَعِهِ . وَقَالَ صَاحِبُ « الْإِيضَاحِ » : نِيَّةُ الْخُرُوجِ فِي الْأَوَّلَى إِنْ قُلْنَا : الثَّانِيَةَ  
سُنَّةً، وَفِي الثَّانِيَةِ إِنْ قُلْنَا : هِيَ وَاجِبَةٌ . وَكَذَا قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » . وَقَالَ :  
يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَى الْخُرُوجُ فِي الثَّانِيَةِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : بَلْ فِي الْأَوَّلَةِ . الثَّالِثَةُ،  
قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : لَوْ رَدَّ سَلَامُهُ الْحَاضِرُونَ وَلَمْ يَتَوَى الْخُرُوجُ . فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : تَبْطُلُ  
صَلَاتُهُ، وَجَهًا وَاحِدًا . وَقَالَ غَيْرُهُ : فِيهِ وَجْهَانِ . الرَّابِعَةُ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :  
إِنْ وَجَبَتِ الثَّانِيَةُ اعْتَبِرَتْ نِيَّةُ الْخُرُوجِ فِيهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . وَتَقَدَّمَ مَا يَشْهَدُ لَذَلِكَ .  
وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ، فِي « شَرْحِ الْبُخَارِيِّ » : وَالصَّحِيحُ، أَنَّهُ يَتَوَى الْخُرُوجَ بِالْأَوَّلَى  
سِرًّا، إِنْ قُلْنَا : يَخْرُجُ بِهَا مِنَ الصَّلَاةِ . أَوْ قُلْنَا : لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِالثَّانِيَةِ . وَمِنْ  
الْأَصْحَابِ مَنْ قَالَ : إِنْ قُلْنَا : الثَّانِيَةَ سُنَّةً . نَوَى بِالْأَوَّلَى الْخُرُوجَ، وَإِنْ قُلْنَا :  
الثَّانِيَةَ قَرْضٌ . نَوَى الْخُرُوجَ بِالثَّانِيَةِ خَاصَّةً .

تبيينه : ظاهرُ قولِهِ : وَإِنْ كَانَ فِي مَغْرِبٍ، أَوْ رُبَاعِيَّةٍ، نَهَضَ مُكَبِّرًا إِذَا فَرَغَ مِنَ  
التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ . أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا نَهَضَ مُكَبِّرًا . وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ،  
وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ، يَرْفَعُهُمَا . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ،

السُّجُودِ ، وَلَا يُقَدِّمُ أَحَدٌ رِجْلَيْهِ عِنْدَ التَّهَوُّضِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَكَرِهَهُ إِسْحَاقُ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ . وَرَخَّصَ فِيهِ مُجَاهِدٌ . وَالْأَوَّلَى تَرْكُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ كَرِهَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَلَا تُبْطَلُ بِهِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ يَسِيرٌ ، وَلَمْ يُوجَدْ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ .

**فصل :** وَيُصَلِّيُ الثَّالِثَةَ وَالرَّابِعَةَ كَالثَّانِيَةِ <sup>(١)</sup> ؛ لقول النبي ﷺ للمسيء في صلاته ، وَقَدْ وَصَفَ لَهُ الرَّكْعَةُ الْأُولَى : « ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا » <sup>(٢)</sup> . وَلَا يَجْهَرُ [ ٢١٠/١ ط ] فِيهِمَا . لَا تَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا تُسَنُّ الزِّيَادَةُ عَلَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، فِي غَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ . قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : لَا أَعْلَمُهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَسُورَةٍ ، وَفِي الْآخَرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْغُودٍ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ، وَقَالَ فِي

وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . قُلْتُ : وَهُوَ [ ١٠٧/١ و ] الصَّوَابُ . فَإِنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا قَامَ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

قوله : إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ ، وَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ . لَا يَجْهَرُ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ ، بَلَا نِزَاعَ ، وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهِمَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ . عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِثْلُ الثَّانِيَةِ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجهُ فِي صَفْحَةِ ٤٠٨ .

الآخر : يُسنُّ أن يقرأ سورة مع الفاتحة في الآخرين ؛ لما روى الصنابحي<sup>(١)</sup> ، قال : صلَّيت خلف أبي بكر الصديق ، رضى الله عنه ، المغرب<sup>(٢)</sup> فذنوبت منه ، حتى إنَّ ثيابي تكاد أن تَمَسَّ ثيابه ، فقرأ في الركعة الأخيرة بأَم الكتاب ، وهذه الآية : ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا ﴾<sup>(٣)</sup> . رواه مالك في « الموطأ »<sup>(٤)</sup> . ولنا ، حديث أبي قتادة ، أنَّ النبي ﷺ ، فذكر الحديث إلى قوله : وفي الركعتين الآخرين بأَم الكتاب . وكتب عمرُ إلى شريح ، أن اقرأ في الركعتين الأولىين بأَم الكتاب وسورة ، وفي الآخرين بأَم الكتاب . وما فعله أبو بكر قصد به الدعاء لا القراءة ، ولو

الإنصاف

الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، يُسنُّ . ذكرها القاضي في « شرحه الصغير » ، والقاضي أبو الحسين في « فروعه » . فعلى المذهب ، لا تُكره القراءة بعد الفاتحة ، بل تُباح ، على الصحيح من المذهب . قدَّمه في « الفروع » ، وغيره وصحَّحه .

<sup>(٥)</sup> فائدة : الثقل في الثالثة والرابعة ، كالفرض في ظاهر كلام الأصحاب . قاله في « الفروع » . وقال أيضاً ، فيما إذا شفع المغرب برابعة في إعادتها : يقرأ بالحمد وسورة ، كالنطوع . نقله أبو داود . وقطع به<sup>(٥)</sup> المجد في « شرحه » ، وغيره . قال في « مجمع البحرين » : هذا أقوى الروايتين . وعنه ، يُكره . ولعله أولى .

(١) أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة بن عسل الصنابحي ، رحل إلى النبي ﷺ فوجده قد مات قبله بخمس ليال أو ست ، وكان ثقة ، قليل الحديث ، توفي ما بين السبعين والتائين . تهذيب التهذيب ٢٢٩/٦ ، ٢٣٠ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة آل عمران ٨ .

(٤) في : باب القراءة في المغرب والعشاء ، من كتاب الصلاة . الموطأ ٧٩/١ .

(٥) ٥ - ٥ زيادة من : ش .



ثُمَّ يَجْلِسُ فِي الشَّهَادَةِ الثَّانِي مُتَوَرِّكًا ؛ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ،  
وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى ، وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى  
الْأَرْضِ .

قَصَدَ القِرَاءَةَ لَكَانَ الْاِقْتِدَاءُ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَوَّلَى ، مَعَ أَنَّ عُمَرَ وَغَيْرَهُ مِنْ  
الصَّحَابَةِ قَدْ خَالَفُوهُ . فَأَمَّا إِنْ دَعَا الْإِنْسَانُ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ بَايَةً ، كَمَا  
رَوَى عَنْ الصَّدِّيقِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ فِي الصَّلَاةِ ، أَشَبَّهَ دُعَاءَ الشَّهَادَةِ .

٤٣١ - مسألة : ( ثُمَّ يَجْلِسُ فِي الشَّهَادَةِ الثَّانِي مُتَوَرِّكًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ  
الْيُسْرَى ، وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى ، وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى  
الْأَرْضِ ) . التَّوَرُّكُ فِي الشَّهَادَةِ الثَّانِي سُنَّةٌ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ .  
وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَجْلِسُ فِيهِ مُفْتَرِشًا ، كَالشَّهَادَةِ الْأُولَى ؛  
لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ ( بْنِ حُجْرٍ ) ، وَأَبِي حُمَيْدٍ ( ) فِي صِفَةِ جُلُوسِ

قوله : ثُمَّ يَجْلِسُ فِي الشَّهَادَةِ الثَّانِي مُتَوَرِّكًا ، يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ  
الْيُمْنَى ، وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَجْعَلُ أَلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ . يَتَوَرَّكُ فِي الشَّهَادَةِ  
الثَّانِي . وَاخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي صِفَتِهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ  
هَذَا . جَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْمُنْهَبِ » وَغَيْرِهِمْ .  
وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَصَاحِبُ « الشَّرْحِ » ،  
وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : إِذَا جَلَسَ لِلشَّهَادَةِ  
الْأَخِيرَةِ تَوَرَّكًا ، فَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَجَعَلَ بَاطِنَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى تَحْتَ فَخْذِهِ  
الْيُمْنَى ، وَجَعَلَ أَلْيَتَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ،  
وَصَاحِبُ « الْحَاوِي » . قَالَ الْمُصَنِّفُ : فَأَيُّهُمَا فَعَلَ ، فَحَسَنَ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ

( ١ - ١ ) سقط من : م . وتقدم ترجمته في صفحة ٥٣٤ .

( ٢ ) تقدم ترجمته في صفحة ٤٠٠ .

النبي ﷺ . ولنا ، أن في حديث أبي حميد : حتى إذا كانت الركعة التي يقضى فيها صلاته ، أخر رجله اليسرى ، وجلس متوركاً على شقه الأيسر . وهذا بيان الفرق بين التشهدين ، وزيادة يجب الأخذ بها والمصير إليها ، والذي احتجوا به في التشهد الأول ، ونحن نقول به . فأما صفة التورك فهو كما ذكر . قال الأثرم : رأيت أبا عبد الله يتورك في الرابعة في التشهد ، فيدخل رجله اليسرى ، ويخرجها من تحت ساقه الأيمن ، ولا يقعد على شيء منها ، ويتصبب اليمنى ، ويفتح أصابعه وينحى عجزه كله ، ويستقبل بأصابعه اليمنى القبلة ، وركبته اليمنى على الأرض ملزقة ، وهذا قول أبي الخطاب ، وأصحاب الشافعي ؛ فإن أبا حميد ، قال : فإذا كان في الرابعة أفضى بوركه اليسرى إلى الأرض ، وأخرج قدميه من ناحية واحدة ، رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وقال الخرقى والقاضى : يتصبب رجله اليمنى ، ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ، ويجعل أليته على الأرض ؛ لقول عبد الله بن الزبير : كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى

الكبرى : وقيل : يخرج قدمه اليسرى<sup>(٢)</sup> من تحت ساقه الأيمن ، ويقعد على أليته . وقيل : أو يخرج رجله اليسرى ، ويجلس متوركاً على شقه الأيسر ، أو يجعل قدمه اليسرى تحت فخذه وساقه .

تنبيه : ظاهر قوله : ثم يجلس في التشهد الثاني متوركاً . أنه سواء كان من رباعية ، أو ثلاثية . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعنه ، لا يتورك في المغرب .

(١) في : باب افتتاح الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) في الأصول : « الأيسر » .

تَحْتَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ ، وَفَرَسَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> . وَفِي بَعْضِ  
الْأَفَاطِ حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ نَحْوُ هَذَا ، قَالَ : جَعَلَ بَطْنُ قَدَمِهِ عِنْدَ مَا بَصُرَ <sup>(٢)</sup>  
الْيُمْنَى ، وَنَصَبَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى . وَابَّهَمَا فَعَلَ فَحَسَنٌ .

**فصل :** وَهَذَا التَّشَهُّدُ وَالْجُلُوسُ لَهُ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ، وَمِمَّنْ قَالَ  
بُجُوبِهِ عُمَرُ ، وَابْنُهُ ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَلَمْ  
يُوجِبْهُ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ الْجُلُوسَ قَدَرَ التَّشَهُّدِ ؛ لِأَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُعَلِّمْهُ الْأَعْرَابِيَّ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ أَمَرَ بِهِ فَقَالَ : « قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » . وَفَعَلَهُ ، وَدَاوَمَ عَلَيْهِ . وَرَوَى  
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ : السَّلَامُ  
عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ <sup>(٣)</sup> ، السَّلَامُ عَلَى مِيكَائِيلَ . فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَقُولُوا : السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ ، وَلَكِنْ قُولُوا : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ »  
إِلَى آخِرِهِ <sup>(٤)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَرَضَ <sup>(٥)</sup> بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَقْرُوضًا ،  
وَحَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ فَرَضِ <sup>(٦)</sup> التَّشَهُّدِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَ  
تَعْلِيمَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ <sup>(٦)</sup> يَتَرَكْهُ .

**فائدة :** لَوْ سَجَدَ لِلسَّهْوِ بَعْدَ السَّلَامِ مِنْ ثَلَاثِيَّةٍ أَوْ رُبَاعِيَّةٍ ، تَوَرَّكَ ، بِإِلْخَافِ  
أَعْلَمُهُ . وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ مِنْ ثُنَائِيَّةٍ ، فَهَلْ يَتَوَرَّكُ أَوْ يَقْتَرِشُ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ .

(١) فِي : بَابِ صِفَةِ الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ وَكَيْفِيَةِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
٤٠٨/١ . كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِشَارَةِ فِي التَّشَهُّدِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٢٧/١ .

(٢) الْمَأْبُضُ : بَطْنُ الرِّكْبَةِ .

(٣) فِي م : « جِبْرِائِيلَ » .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٥٣٨ .

(٥) ٥ - ٥٠ سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

**فصل : [ ٢١١/١ ط ]** ولا يَتَوَرَّكُ إِلَّا فِي صَلَاةٍ فِيهَا تَشْهَدَانِ فِي الْأَخِيرِ مِنْهُمَا . وقال الشافعي : يُسَنُّ التَّوَرُّكُ فِي كُلِّ تَشْهَدٍ يُسَلَّمُ فِيهِ ، وإن لم يَكُنْ ثَانِيًا ، كَتَشْهَدِ الصُّبْحِ وَالْجُمُعَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَشْهَدٌ يُسَنُّ تَطْوِيلُهُ ، فَسَنُّ التَّوَرُّكِ فِيهِ ، كَالثَّانِي . ولنا<sup>(١)</sup> ، حديثُ واثِلِ بْنِ حُجْرٍ<sup>(٢)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَلَسَ لِلتَّشْهَدِ افْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَنَصَبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى . ولم يُفَرِّقْ بَيْنَ مَا يُسَلَّمُ فِيهِ وَلَا مَا لَا يُسَلَّمُ . وقالت عائشة : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ ، وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> . وَهَذَانِ يَقْضِيَانِ عَلَى كُلِّ تَشْهَدٍ بِالْإِفْتِرَاشِ ، إِلَّا مَا خَرَجَ مِنْهُ بِحَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ فِي التَّشْهَدِ الثَّانِي ، فَيُنْقَى فِيمَا عَدَاهُ عَلَى قَضِيَّةِ الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِتَشْهَدٍ ثَانٍ ، فَلَا يَتَوَرَّكُ فِيهِ ، كَالأَوَّلِ ، وَهَذَا لِأَنَّ التَّشْهَدَ الثَّانِيَّ إِنَّمَا تَوَرَّكُ فِيهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ التَّشْهَدَيْنِ ، وَمَالَيْسَ فِيهِ تَشْهَدٌ ثَانٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَعْنَى ، إِنْ صَحَّ ، فَيُضْمُّ إِلَيْهِ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، وَيُعْلَلُ بِهِمَا ، وَالْحُكْمُ إِذَا عُلِّلَ بِمَعْنَيْنِ لَمْ يَتَّعَدَّ بَدْوَنَهُمَا .

**فصل :** قِيلَ لِأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ : مَا تَقُولُ فِي تَشْهَدِ سُجُودِ السَّهْوِ ؟ قَالَ : يَتَوَرَّكُ فِيهِ أَيْضًا ، هُوَ مِنْ بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ . يَعْنِي إِذَا كَانَ مِنَ السَّهْوِ فِي صَلَاةٍ

وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَفْتَرِشُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » :

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَأَمَّا » .

(٢) نَقِمْ تَفْرِيحِهِ فِي صَفْحَةِ ٥٣٤ .

(٣) ق : بَابُ مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٥٧/١ ، ٣٥٨ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، ق : بَابُ مَنْ لَمْ يَرِ الْمَجْهَرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١٨٠/١ ، ١٨١ . وَإِسْنَادُ أَحْمَدَ ، ق : الْمُسْنَدُ ١٩٤/٦ .

رُبَاعِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ تَشَهُدَهَا يَتَوَرَّكُ فِيهِ ، وَهَذَا تَابِعٌ لَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَوَرَّكُ فِي كُلِّ تَشَهُدٍ لِسُجُودِ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ ، فِي الرُّبَاعِيَّةِ وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَشَهُدٌ ثَانٍ فِي الصَّلَاةِ يَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ . وَقَالَ الْأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الرَّجُلُ يُدْرِكُ مَعَ الْإِمَامِ رَكْعَةً ، فَيَجْلِسُ الْإِمَامُ فِي الرَّابِعَةِ ، أَيَتَوَرَّكُ مَعَهُ الرَّجُلُ الْمَسْبُوقُ فِي هَذِهِ الْجَلْسَةِ ؟ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ تَوَرَّكَ . قُلْتُ : فَإِذَا قَامَ يَقْضِي ، فَيَجْلِسُ<sup>(١)</sup> فِي الرَّابِعَةِ هُوَ<sup>(٢)</sup> ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَوَرَّكَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ<sup>(٣)</sup> يَنْبَغِي أَنْ<sup>(٤)</sup> يَتَوَرَّكَ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ<sup>(٥)</sup> الرَّابِعَةُ ، يَتَوَرَّكُ ، وَيُطِيلُ الْجُلُوسَ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ . قَالَ الْقَاضِي : قَوْلُهُ إِنْ شَاءَ تَوَرَّكَ . عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٦)</sup> مَسْنُونٌ . وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ مُهَنَّاتٍ فِي مَنْ [ ٢١٢/١ ] أَذْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ ، لَا يَتَوَرَّكُ إِلَّا فِي الْآخِرَتَيْنِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَاتَانِ رَوَايَتَيْنِ .

هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قَالَ : وَهُوَ أَصَحُّ . قَالَ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» : الْإِنْصَافُ اقْتَرَشَ فِي الْأَصَحِّ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الْشَّرْحِ» ، وَ«شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ» . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، يَتَوَرَّكُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَيَأْتِي ذَلِكَ أَيْضًا فِي آخِرِ بَابِ سُجُودِ السُّهُوِّ . وَيَأْتِي أَيْضًا تَوَرَّكُ الْمَسْبُوقِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَمَا أَذْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ .

(١) فِي م : « يَجْلِسُ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣ - ٤) زِيَادَةٌ مِنْ : م .

(٤) فِي م : « لَا أَنَّهُ » .

وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، إِلَّا أَنَّهَا تَجْمَعُ نَفْسَهَا فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَتَجْلِسُ مُتَرَبِّعَةً ، أَوْ تَسْدِلُ رِجْلَيْهَا فَتَجْعَلُهُمَا فِي جَانِبِ يَمِينِهَا . وَهَلْ يُسَنُّ لَهَا رَفْعُ الْيَدَيْنِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

٤٣٢ - مسألة : ( والمرأة كالرجل في ذلك كله ، إلا أنها تجمع نفسها في الركوع والسجود ، وتجلس متربعة ، أو تسدل رجليها فتجعلهما في جانب يمينها . وهل يسن لها رفع اليدين ؟ على روايتين ) الأصل أن يثبت في حق المرأة من (أحكام الصلاة) ما يثبت في حق الرجل ؛ لشمول الخطاب لهما ، غير أنها لا يسن لها التجافي ؛ لأنها عورة ، فاستحب لها جمع نفسها ، ليكون أستر لها ، فإنه لا يؤمن أن يبدو منها شيء حال التجافي ، وكذلك في الإفراش . قال علي ، رضي الله عنه : إذا صلت المرأة فلتحتفز<sup>(١)</sup> ، ولتضم فخذيهما . وعن ابن عمر ، أنه كان يأمر النساء أن يتربعن في الصلاة . قال أحمد : السدل أعجب إلى . واختاره الحلال . ولا يسن لها رفع اليدين في إحدى الروايتين ؛ لأنه في معنى التجافي . والرواية الأخرى ، يشرع لها قياساً على الرجل ، ولأن أم سلمة ، رضي الله عنها ، كانت ترفع يديها .

الإيضاح

قوله : والمرأة كالرجل في ذلك ، إلا أنها تجمع نفسها في الركوع والسجود ، وكذا في بقية الصلاة بلا نزاع ، وتجلس متربعة أو تسدل رجليها فتجعلهما في جانب يمينها . فظاهر كلام المصنف وأكثر الأصحاب ؛ أنها مخيرة بين السدل والتربيع ، وقدمه في «الحاويين» ، و«الرعايتين» لكن قالاً : تجلس متربعة ،

(١) (١ - ١) في م : « الأحكام » .

(٢) احتفز : تضام في سجوده وجلوسه واستوى جالساً على وركيه .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُفَرِّجَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ وَيُرَاوِحَ بَيْنَهُمَا إِذَا طَالَ قِيَامُهُ ، قَالَ الْأَثَرُمُ : رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُفَرِّجُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ ، وَرَأَيْتُهُ يُرَاوِحُ بَيْنَهُمَا . رَوَى هَذَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ <sup>(١)</sup> ، وَالْحَسَنِ ، وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي عُيَيْدَةَ ، قَالَ : رَأَى عَبْدَ اللَّهِ رَجُلًا يُصَلِّي صَافًا بَيْنَ قَدَمَيْهِ ، فَقَالَ : لَوْ رَاوَحَ هَذَا بَيْنَ قَدَمَيْهِ كَانَ أَفْضَلَ . وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَفِيهِ قَالَ : أَخْطَأُ السَّنَةَ <sup>(٣)</sup> ، لَوْ رَاوَحَ بَيْنَهُمَا كَانَ أَعْجَبَ إِلَيَّ . وَلَا يُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : إِنِّي لَا حُبَّ أَنْ يُقَالَ التَّحْرِيكُ ، وَأَنْ يَتَعَدَّلَ قَائِمًا عَلَى قَدَمَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنْسَانًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ . فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَإِنَّهُ يَطْوُلُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّوَكُّؤِ عَلَى هَذِهِ مَرَّةً وَعَلَى هَذِهِ مَرَّةً . وَقَدْ رَوَى التَّجَادُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسْكِنْ أَطْرَافَهُ ، وَلَا يَمِيلُ مِثْلَ الْيَهُودِ » <sup>(٤)</sup> .

أَوْ مُتَوَرِّكَةً . وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ السَّدْلَ أَفْضَلُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَالْمَعْجَدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ« مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » . وَحَكَاهُ رِوَايَةً فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » . وَاخْتَارَهُ الْحَلَّالُ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ التَّرْكَشِيُّ . وَجَزَمَ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّكَةِ » ، وَ« الْمُتَّحَبِّ » ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهَا تَجْلِسُ مُتَرَبِّعَةً . وَأَمَّا إِسْرَارُهَا بِالْقِرَاءَةِ ، فَتَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ .

(١) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ الْجَزْرِيُّ الرَّقِّي ، شَيْخٌ صَلَوَقٌ ثَقَّةٌ ، تَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ . تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١٠٨/٨ ، ١٠٩ .

(٢) فِي : بَابِ الصَّفِّ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ . الْجَمْعِيُّ ٩٩/٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَالسَّنَةِ » .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى فِي الْكَامِلِ ٦٢٠/٢ . انْظُرْ كَنْزَ الْعَمَالِ ٥٢٥/٧ ، ١٩٩/٨ . مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ .

[ ٢٦١ ط ] **فصل : وَيُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ ، .....**

الشرح الكبير

**فصل :** ( وَيُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ ) لغير [ ٢١٢/١ ط ] حاجة ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : « هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١) . وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَزَالُ اللَّهُ

الإنصاف

قوله : وهل يُسَنُّ لها رَفْعُ اليَدَيْنِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . وَهَذَا فِيهِ وَجْهَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُسَنُّ لها رَفْعُ اليَدَيْنِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » . الثَّانِيَةُ ، لَا يُسَنُّ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « التَّنْهِيلِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْجَرْيِ ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ؛ لِعَدَمِ اسْتِحْشَانِهِ . وَعَنْهُ ، تَرْفَعُهُمَا قَلِيلًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمُجِدِّ فِي « شَرْحِهِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : هُوَ أَوْسَطُ الْأَقْوَالِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَهَلْ يُسَنُّ لها رَفْعُ اليَدَيْنِ ؟ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ .  
**فائدة :** الْخُنْثَى الْمُشْكِلُ كَالْمَرَاةِ . قَالَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « رِعَايَتِهِ » .

**تنبيه :** قوله : وَيُكْرَهُ الْإِلْتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ . مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَمَّ حَاجَةً ، فَإِنْ كَانَ تَمَّ حَاجَةً ، كَمَا إِذَا اشْتَدَّ الْحَرْبُ ، وَنَحْوُهُ ، لَمْ يُكْرَهُ . وَمُقَيَّدٌ أَيْضًا بِمَا إِذَا كَانَ يَسِيرًا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ كَثِيرًا ، مِثْلُ إِنْ اسْتَدَارَ بِجُمْلَتِهِ أَوْ اسْتَدْبَرَهَا ، فَإِنَّ صَلَاتَهُ تُبْطَلُ بِلَا

(١) فِي : بَابِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَبَابِ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجَنُودِهِ ، مِنْ كِتَابِ بَدْءِ الْخَلْقِ .  
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٩١/١ ، ١٥٢/٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢٠٩/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْجُمُعَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧٢/٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّشْدِيدِ فِي الْإِلْتِفَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّبُورِ . الْمُجْتَبَى ٨/٣ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧٠/٦ ، ١٠٦ .



عَزَّ وَجَلَّ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي صَلَاتِهِ، مَا لَمْ يَلْتَفِتْ، فَإِذَا صَرَفَ وَجْهَهُ، انْصَرَفَ عَنْهُ. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>. وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكَ وَالْإِنْفَاتُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْإِنْفَاتُ فِيهَا هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَمِنَ التَّطَوُّعِ، لَا فِي الْفَرِيضَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. فَإِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ لَمْ يُكْرَهْ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ الْحَنْظَلِيَّةِ، قَالَ: ثُبُوبٌ بِالصَّلَاةِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ يَلْتَفِتُ إِلَى الشَّعْبِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ: وَكَانَ أَرْسَلَ فَارِسًا إِلَى الشَّعْبِ يَحْرُسُ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْتَفِتُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلْوِي عُنُقَهُ. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٤)</sup>. وَلَا تَبْطُلُ

زِنَاعٌ. قُلْتُ: وَيُسْتَتْنَى مِنْ غُومٍ ذَلِكَ مَسْأَلَةٌ؛ وَهِيَ مَا إِذَا اسْتَدَارَ بِجُمْعَتِهِ، وَكَانَ دَاخِلَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، فَإِنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، بَلَا زِنَاعٌ. [١٠٧/١ ط] فَيُعَايَى بِهَا. وَقَدْ يُسْتَتْنَى أَيْضًا، مَا إِذَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَسْتَدِيرُ إِلَى جِهَةٍ مَا أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهَا، لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ الْجِهَةُ بَقِيَتْ قِبَلَتُهُ فِيمَا إِذَا اسْتَدَارَ عَنِ الْقِبْلَةِ.

تَنْبِيهِ: ظَاهِرُ قَوْلِهِ: وَيُكْرَهُ الْإِنْفَاتُ فِي الصَّلَاةِ. أَنَّهُ لَوْ لَفَتْ بِصَنْدَرِهِ مَعَ

(١) أخرجه أبو داود، في: الباب السابق. والإمام أحمد، في: المسند ١٧٢/٥. كما أخرجه النسائي في الباب السابق. والدارمي، في: باب كراهية الانفات في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن الدارمي ٢٣١/١.

(٢) في: باب ما ذكر من الانفات في الصلاة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٧٠/٣.

(٣) في: باب الرخصة في النظر في الصلاة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ٢١٠/١.

(٤) في: باب الرخصة في الانفات في الصلاة بينا وشمالا، من كتاب السهو. المجيب ٩/٣. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما ذكر من الانفات في الصلاة، من أبواب الجمعة. عارضة الأحوذى ٧٠/٣، ٧١. والإمام أحمد، في: المسند ٢٧٥/١، ٣٠٦.

وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَافْتَرَأَشُ الذَّرَاعَيْنِ فِي السُّجُودِ ، ..... المنع

الشرح الكبير الصلاة بالالتفات ، إِلَّا أَنْ يَسْتَدِيرَ عَنِ الْقِبْلَةِ بِجُمْلَتِهِ ، أَوْ يَسْتَدِيرَهَا . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : جُمُهورُ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ الْاَلْتِفَاتَ لَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَ يَسِيرًا .

٤٣٣ - مسألة : ( و ) يُكْرَهُ ( رَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ) لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ! » . فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ ، حَتَّى قَالَ : « لَيْتَنَّهُنَّ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ لَتَنُحْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . وَيُكْرَهُ الْاِسْتِنَادُ إِلَى الْجِدَارِ وَنَحْوِهِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ مَشَقَّةَ الْقِيَامِ وَالتَّعَبْدَ بِهِ .

٤٣٤ - مسألة : قَالَ : ( وَافْتَرَأَشُ الذَّرَاعَيْنِ فِي السُّجُودِ ) قَالَ التِّرْمِذِيُّ : أَهْلُ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ الْاِعْتِدَالَ فِي السُّجُودِ . وَرَوَى عَنْ جَابِرٍ ،

الإنصاف وَجْهِهِ ، أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ جَمَاعَةً أَنَّهَا تَبْطُلُ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ .

قوله : وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ . يَعْنِي ، يُكْرَهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : تَبْطُلُ بِهِ وَحْدَهُ . ذَكَرَهُ فِي « الْحَاوِي » وَغَيْرِهِ .

(١) في : باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٩٠/١ ، ١٩١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب النظر في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٩/١ ، ٢١٠ . والنسائي ، في : باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، من كتاب السهو . وابن ماجه ، في : باب الخشوع في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٣٢/١ . والدارمي ، في : باب كراهية رفع البصر إلى السماء في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٠٩/٣ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٤٠ ، ٢٥٨ .

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَعْتَدِلْ ، وَلَا يَفْتَرِشْ <sup>(١)</sup> ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . [ ٢١٣/١ ] وَفِي لَفْظٍ عَنْ أَنَسٍ <sup>(٣)</sup> ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ ، وَلَا يَسْجُدْ أَحَدُكُمْ وَهُوَ بَاسِطٌ ذِرَاعِيهِ كَالْكَلْبِ » . وَهَذَا هُوَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ ، كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ <sup>(٤)</sup> : فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِيهِمَا .

تَنْبِيهِهُ : يُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ ، حَالَةُ التَّجَشُّؤِ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ . نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ مُهَنَّأٍ وَغَيْرِهِ ؛ إِذَا تَجَشَّأَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَ وَجْهَهُ إِلَى فَوْقَ ؛ لِقَوْلِ يُونُسَ بْنِ حَوْله بِالرَّائِحَةِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، إِذَا تَجَشَّأَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَلْيَرْفَعْ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَفْرَشْ » .

(٢) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأُخُوذِيِّ ٧٥/٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ ٢٨٨/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٠٥/٣ ، ٣٨٩ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُصَلِّي يَنْاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَوَاقِيتِ ، وَفِي : بَابِ لَا يَفْتَرِشُ ذِرَاعِيهِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٤١/١ ، ٢٠٨ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ، وَوَضْعُ الْكَفَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٥٥/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ صِفَةِ السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَّ أَبُو دَاوُدَ ٢٠٦/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأُخُوذِيِّ ٧٥/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِدَالِ فِي الرُّكُوعِ ، مِنْ كِتَابِ اقْتِنَاحِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ بَسْطِ الذَّرَاعَيْنِ فِي السُّجُودِ ، وَبَابِ الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ . الْمُجْتَمَعُ ١٤٣/٢ ، ١٦٧ ، ١٦٩ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِدَالِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ ٢٨٨/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِفْتِرَاشِ وَنَقَرَةِ الْغُرَابِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَّ الدَّارِمِيُّ ٣٠٣/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٠٩/٣ ، ١١٥ ، ١٧٧ ، ٢٩١ ، ٢٧٩ ، ٢٧٤ ، ٢١٤ ، ١٩١ ، ١٧٩ .

(٤) تَقْدِمُ تَعْرِيفِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٠٠ .

المقنع والإقعاء في الجلوس ؛ وهو أن يفرش قدميه ، ويجلس على عَقْبِيهِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ سُنَّةٌ .

الشرح الكبير

٤٣٥ - مسألة : ( و ) يُكْرَهُ ( الإقعاء في الجلوس ، وهو أن يفرش قدميه ، ويجلس على عَقْبِيهِ . وعنه ، أَنَّهُ سُنَّةٌ ) كذلك وصف أحمد الإقعاء ، قال أبو عُبَيْدٍ<sup>(١)</sup> : هذا قول أهل الحديث ، فأما عند العرب ، فهو جلوس الرجل على أَلْيَتِهِ ناصباً فخذيه ، مثل إقعاء الكلب . قال شيخنا<sup>(٢)</sup> : ولا أعلم أحداً قال باستحباب الإقعاء على هذه الصفة . فأما الأول فكرهه علي ، وأبو هريرة ، وقتادة ، ومالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ، وعليه العمل عند أكثر أهل العلم ؛ لما روى الحارث ، عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تُقْعِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ » . وعن أنس ، قال : قال لي<sup>(٣)</sup> رسول الله ﷺ : « إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنْ

الإنصاف

رَأْسِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ ، وَإِذَا لَمْ يَرْفَعْ ، آذَى مِنْ حَوْلِهِ مِنْ رِيحِهِ . قُلْتُ : فَيَعَالَى بِهَا .

قوله : والإقعاء في الجلوس . يعني ، يُكْرَهُ . وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ، سُنَّةٌ . اختاره الحلال . وعنه ، جائز .

تنبيه : الصحيح من المذهب ، أن صفة الإقعاء ما قاله المصنف ، وهو أن يفرش قدميه ، ويجلس على عَقْبِيهِ . وجزم به في « الفروع » وغيره . وقال في « المستوعب » وغيره : هو أن يُقِيمَ قدميه ، ويجلس على عَقْبِيهِ ، أو يجلس على

(١) غريب الحديث ١/٢١٠ .

(٢) في : المفنى ٢/٢٠٦ .

(٣) سقط من : م .

السُّجُودِ، فَلَا تُقْعَرُ كَمَا يُقْعَى الْكَلْبُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٗ<sup>(١)</sup>. وفيه روايةٌ  
أُخْرَى، أَنَّهُ سَنَّةٌ. فَرَوَى مُهَنَّا، عَنْ أَحْمَدَ، أَنَّهُ قَالَ: لَا أَفْعَلُهُ، وَلَا أُعِيبُ  
عَلَى مَنْ يَفْعَلُهُ، الْعِبَادِلَةُ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ. قَالَ طَاوُسٌ: رَأَيْتُ الْعِبَادِلَةَ  
يَفْعَلُونَهُ؛ ابْنَ عُمَرَ، وَابْنَ الزُّبَيْرِ، وَابْنَ عَبَّاسٍ. وَقَالَ طَاوُسٌ: قُلْنَا لَابْنِ  
عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ<sup>(٢)</sup>؟ فَقَالَ: هِيَ السَّنَةُ. قَالَ  
قُلْنَا: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرُّجُلِ. فَقَالَ: هِيَ سَنَةُ نَبِيِّكَ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو  
دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>. وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِمَا ذَكَّرْنَا، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عُمَرَ حِينَ فَعَلَهُ: لَا  
تَقْتُلُوا بِي، فَإِنِّي قَدْ كَبُرْتُ. وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ  
يَفْتَرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى، وَيَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ<sup>(٤)</sup>  
الشَّيْطَانِ<sup>(٥)</sup>.

الَّتِي هِيَ وَيُقِيمُ قَدَمَيْهِ. وَقَالَ فِي «الْمُحَرَّرِ» وَغَيْرِهِ: هُوَ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى عَقْبَيْهِ أَوْ  
بَيْنَهُمَا، نَاصِبًا قَدَمَيْهِ.

(١) في: باب الجلوس بين السجدين، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه ٢٨٩/١. كما أخرجه الأول  
الترمذى، في: باب ماجاء في كراهية الإقعاء في السجود، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ٧٩/٢.  
والإمام أحمد، في: المسند ١٤٦/١.

(٢) في م: الجلوس.

(٣) أخرجه مسلم، في: باب جواز الإقعاء على العقبين، من كتاب المساجد. صحيح مسلم ٣٨٠/١،  
٣٨١. وأبو داود، في: باب الإقعاء بين السجدين، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٩٤/١.

(٤) في م: «قعدة». وعقبة الشيطان: هو الإقعاء المنهى عنه.

(٥) أخرجه مسلم، في: باب الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض، من كتاب الصلاة. صحيح  
مسلم ٣٥٨، ٣٥٧/١. وأبو داود، في: باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم، من كتاب الصلاة. سنن  
أبي داود ١٨٠/١، ١٨١. وابن ماجه، في: باب افتتاح القراءة، من كتاب إقامة الصلاة. سنن ابن ماجه  
٢٦٧/١. والإمام أحمد، في: المسند ٣١/٦، ١٧١، ١٩٤، ٢٨١.

وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَاقِنٌ ، .....

الشرح الكبير

٤٣٦ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَاقِنٌ ) « متى كان الرجل حاقناً كرهت له الصلاة » ، سواء خاف قوائ الجماعة أولاً . لا نعلم فيه خلافاً . وهو قول مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي ؛ لما رَوَتْ عائشة ، قالت : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا وَهُوَ يُدْفِعُهُ الْأُخْبَتَانِ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . ولأن ذلك يشغله عن خشوع الصلاة وحضور قلبه فيها ، فإن خالف وفعل ، صححت صلاته . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي . وقال ابن أبي موسى : إن كان به من مدافعة الأخبثين ما يزعجه ويشغله عن الصلاة ، أعاد ، في الظاهر من قوله . وقال مالك : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ إِذَا شَغَلَهُ ذَلِكَ ؛

الإيضاح

قوله : وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَاقِنٌ . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ، يُعِيدُ مع مدافعة أحد الأخبثين . وعنه ، يُعِيدُ إِنْ أَرْعَجَهُ . وذكر ابن أبي موسى . أَنَّهُ الْأَظْهَرُ مِنْ قَوْلِهِ . وحكاها في « الرعاية » قولاً . قال في « التكتب » : ولم أجد أحداً صرح بكراهة صلاة من طرأ عليه ذلك ، ولا من طرأ عليه التوقان إلى الأكل في أثناء الصلاة . واستدل لذلك بمسائل فيها خلاف ، فخرج منها وجهاً بالكراهة .

فائدة : يُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مع ريحٍ مُحتَبَسَةٍ . على الصحيح من المذهب . وقال في « المطلع » : هي في معنى مدافعة أحد الأخبثين ، فتجىء الروايات التي في

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في : باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال ، وكراهة الصلاة مع مدافعة الأخبثين ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٩٣/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب أبيصل الرجل وهو حاقن ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٢١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣/٦ ، ٥٤ ، ٥٣ .

الشرح الكبير

لظَاهِرِ الْخَبَرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، أَوْ وَقَلْبُهُ مَشْغُولٌ بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ . كَذَا هُنَا . وَخَبَرُ عَائِشَةَ أَرِيدَ بِهِ الْكَرَاهَةُ ؛ بِدَلِيلِ مَا لَوْ صَلَّى بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، فَأَكْمَلَ صَلَاتَهُ ، أَنَّ صَلَاتَهُ تُجْزِئُهُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا صَلَّى حَاقِنًا .

٤٣٧ - مسألة : ( أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ تَتَوَقُّ نَفْسُهُ إِلَيْهِ ) وَهَذَا قَالَ عُمَرُ ، وَابْنُهُ . وَتَعَشَّى ابْنُ عُمَرَ وَهُوَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا تَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَنْفُسِنَا شَيْءٌ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ طَعَامًا

الْمُدَافَعَةِ هُنَا . وَذَكَرَ أَبُو الْمَعَالِيِّ كَلَامَ ابْنِ أَبِي مُوسَى فِي الْمُدَافَعَةِ ، أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَصِيحُ ، قَالَ : وَكَذَا حُكْمُ الْجُوعِ الْمُفْرِطِ ، وَالْعَطَشِ الْمُفْرِطِ . وَاجْتَنَبَ بِالْأَخْبَارِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَتَجِيءُ الرُّوَايَاتُ . قَالَ : وَهَذَا أَظْهَرُ . وَكَذَا قَالَ أَبُو الْمَعَالِيِّ : يُكْرَهُ مَا يَمْنَعُهُ مِنْ إِتِمَامِ الصَّلَاةِ بِخُشُوعِهَا ، كَحَرِّ وَبَرْدٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » فِي مَكَانٍ . وَقَالَ فِي « الرُّوضَةِ » ، بَعْدَ ذِكْرِ أَغْذَارِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ : لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ صَحَّةِ الصَّلَاةِ ، أَنْ يَبْعَثَ أَفْعَالَهَا وَيَقْلِبَهَا ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَمْنَعُ ذَلِكَ ، فَإِذَا زَالَتْ فَعَلَهَا عَلَى كَمَالِ خُشُوعِهَا ، وَفَعَلَهَا عَلَى كَمَالِ خُشُوعِهَا بَعْدَ قَوْتِ الْجَمَاعَةِ ، أَوَّلَى مِنْ فَعْلِهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ بِدُونِ كَمَالِ خُشُوعِهَا .

قوله : أَوْ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ تَتَوَقُّ نَفْسُهُ إِلَيْهِ . هَكَذَا قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْحَابِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : الْمَنْعُ عَلَى سَبِيلِ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :

(١) انظر : باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه ، من كتاب الأطعمة ، في صحيح البخاري ١٠٧/٧ .

## المقنع وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ ، .....

الشرح الكبير خَفِيفًا . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَائِشَةَ الذِي ذَكَرْنَاهُ . وَرَوَى ابْنُ عُمرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قُرِبَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأُقِمَتِ الصَّلَاةُ ، فَأَبْدَعُوا بِالْعَشَاءِ ، وَلَا يَعْجَلَنَّ <sup>(١)</sup> حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٢)</sup> ، وَغَيْرُهُ . وَلَأنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى الطَّعَامِ اشْتَغَلَ قَلْبُهُ عَنْ تُحْشِوْعِهَا . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَحْشَى قَوَاتِ الْجَمَاعَةِ أَوْ لَمْ يَحْشَ ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثَيْنِ . هَذَا إِذَا كَانَتْ نَفْسُهُ تَتَوَقَّأُ إِلَيْهِ ، أَوْ يَحْشَى قَوَاتَهُ ، أَوْ قَوَاتَ بَعْضِهِ إِنْ تَشَاعَلَ بِالصَّلَاةِ ، أَوْ تَكُونُ حَاجَتُهُ إِلَى الْبِدَايَةِ بِهِ ، لَوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ . فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ ، صَحَّحَتْ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ؛ لِأَنَّ الْبِدَايَةَ بِالطَّعَامِ رُخْصَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهَا صَحَّحَتْ صَلَاتُهُ ، كَسَائِرِ الرُّخَصِ .

٤٣٨ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ الْعَبَثُ ) فِي الصَّلَاةِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى [ ٢١٤/١ ] رَجُلًا يَعْثُ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : « لَوْ خَشَعَ قَلْبُ

الإنصاف وَيُكْرَهُ ابْتِدَاؤها تَائِقًا إِلَى طَعَامٍ . وَهُوَ أَوْلَى . قَالَ ابْنُ نُصْرٍ اللَّهُ : وَإِنْ كَانَ تَائِقًا إِلَى شَرَابٍ أَوْ جَمَاعٍ ، مَا الْحُكْمُ ؟ لَمْ أَجِدْهُ . وَالظَّاهِرُ الْكِرَاهَةُ . انْتَهَى . قُلْتُ : بَلْ هُمَا أَوْلَى بِالْكِرَاهَةِ .

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، أَنَّهُ يَنْبَغُ بِالْخَلَاءِ وَالْأَكْلِ ، وَإِنْ فَاتَتْهُ

(١) فِي الْأَصُولِ : « تَعَجَّلُوا » . وَالثَّبِتُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ .

(٢) فِي : بَابِ كِرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بِحُضْرَةِ الطَّعَامِ الَّذِي يَرِيدُ أَكْلَهُ فِي الْحَالِ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٩٢/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا حَضَرَ الطَّعَامُ وَأُقِمَتِ الصَّلَاةُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَبَابِ إِذَا حَضَرَ الْعَشَاءُ فَلَا يَعْجَلُ عَنْ عَشَائِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧١/١ ، ١٠٧/٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ وَالْعَشَاءُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . مُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ ٣١٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٠/٢ ، ١٠٣ ، ١٤٨ .



وَالْتَّخَصُّرُ ، وَالتَّرْوُحُ ، وَفَرَقَةُ الْأَصَابِعِ وَتَشْبِيكُهَا .  
الفتح

هَذَا ، لَحْشَعَتْ جَوَارِحُهُ <sup>(١)</sup> . ( و ) يُكْرَهُ ( التَّخَصُّرُ ) ، وَهُوَ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُتَّخَصِّرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .

٤٣٩ - مسألة ؛ قال : ( وَالتَّرْوُحُ ، وَفَرَقَةُ الْأَصَابِعِ ، وَتَشْبِيكُهَا ) يُكْرَهُ التَّرْوُحُ ، إِلَّا مِنْ غَمٍّ شَدِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَبَثِ . وَبِذَلِكَ قَالَ إِنْشَاقُ ، وَعَطَاءُ ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَمَالِكٌ ، وَرَخَّصَ فِيهِ ابْنُ سِيرِينَ ، وَمَجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ . وَيُكْرَهُ فَرَقَةُ الْأَصَابِعِ ، وَتَشْبِيكُهَا فِي الصَّلَاةِ ؛ لِمَا رَوَى عَلِيٌّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تُفَقِّعْ <sup>(٣)</sup> أَصَابِعَكَ وَأَنْتَ فِي الصَّلَاةِ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه <sup>(٤)</sup> . وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ

الإنصاف الجماعةُ . وَهُوَ كَذَلِكَ .

قوله : وَالتَّرْوُحُ . يَعْنِي ، يُكْرَهُ . وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً ، فَإِنْ كَانَ نَمَّ

(١) ذكره السيوطي ، في الجامع الكبير ٦٦٦/١ ، وغراه للحكيم الترمذي ، عن أنى هريزة . وانظر : فيض القدير ٣١٩/٥ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الخصر في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة . صحيح البخاري ٨٤/٢ . ومسلم ، في : باب كراهة الاختصار في الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٣٨٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يصلي مختصرا ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٧/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ١٧٥/٢ ، ١٧٦ . والنسائي ، في : باب النهي عن التخصير في الصلاة ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٩٨/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن الاختصار في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٣٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٢/٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٥ ، ٣٣١ ، ٣٩٩ .

(٣) في تش : « تفقع » .

(٤) في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٠/١ .

شَبَّكَ أَصَابِعَهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَفَرَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصَابِعِهِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهَ<sup>(١)</sup> . "وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ، فِي الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مُشَبَّكٌ : تِلْكَ صَلَاةُ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ" .

**فصل :** وَإِذَا تَنَاءَبَ فِي الصَّلَاةِ اسْتَحَبَّ أَنْ يَكْظِمَ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ، وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَلِلتِّرْمِذِيِّ<sup>(٣)</sup> : « فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ » .

**فصل :** وَمِمَّا يُكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ ، أَوْ يَنْظُرَ فِي كِتَابٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي حَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، فَقَالَ : « شَعَلْتَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ ، أَذْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ بْنِ

حَاجَّةٍ ، كَعَمٍّ شَدِيدٍ وَنَحْوِهِ ، جَازَ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَيُكْرَهُ تَرَوُّحُهُ . وَقِيلَ : يَسِيرًا لَعَمٍّ أَوْ حَزْنٍ . وَلَعَلَّهُ يَعْنِي ، لَا يُكْرَهُ .

(١) لم نجده عند الترمذی ، وأخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٠/١ .

(٢) ٢ - ٢) سقط من : م . ولم نجده في ابن ماجه ، وأخرجه أبو داود ، في : باب كراهية الاعتداد على اليد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٨/١ .

(٣) في : باب تشبعت العاطس وكراهة التأوب ، من كتاب الزهد . صحيح مسلم ٢٢٩٤/٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في التأوب ، من كتاب الأدب . سنن أبي داود ٦٠١/٢ . والترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية التأوب في الصلاة ، من أبواب الصلاة ١٦٤/٢ ، ١٦٥ . وابن ماجه ، في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣١٠/١ . والدارمی ، في : باب التأوب في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ٣٢١/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٩٧/٢ ، ٤٢٨ ، ٥١٧ ، ٣١/٣ ، ٩٧ ، ٩٣ ، ٣٧ .

(٤) في : باب ما جاء إن الله يحب العاطس ويكره التأوب ، من أبواب الأدب . عارضة الأخوذی ٢٠٦/١٠ .

حُذِيْقَةً وَأَتُونِي بِأُتْبِجَانِيَّتِهِ»<sup>(١)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَائِشَةَ : « أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ »<sup>(٣)</sup> هَذَا ؛ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ تَصَاوِيرُهُ<sup>(٤)</sup> تُعْرَضُ لِي فِي صَلَاتِي . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup> . وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ مَعْقُوصٌ أَوْ مَكْنُوفٌ ، لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ مِنْ وَرَائِهِ ، فَقَامَ إِلَيْهِ<sup>(٦)</sup> فَجَعَلَ يَحُلُّهُ<sup>(٧)</sup> ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : مَا لَكَ وَرَأْسِي ؟ فَقَالَ<sup>(٨)</sup> : إِنِّي سَمِعْتُ

تَنْبِيهِ : مُرَاهُ هُنَا بِالْتَّرَوُّحِ ، أَنْ يُرَوِّحَ عَلَى نَفْسِهِ بِمِرْوَحَةٍ أَوْ خِرْقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . الْإِنْصَافُ . وَأَمَّا مَرَاوَحَتُهُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ فَمُسْتَحَبَّةٌ . زَادَ بَعْضُهُمْ ، إِذَا طَالَ قِيَامُهُ ، وَيُكْرَهُ كَثَرَتُهَا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْيَهُودِ .

(١) هُوَ كَسَاءٌ غَلِيظٌ لَا عِلْمَ لَهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا صَلَى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عِلْمِهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ الْإِتْنَاتِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَفِي : بَابِ الْأَكْسِيَةِ وَالْحِمَائِصِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، ١٩١ ، ١٩٠/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٩١/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ النَّظَرِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ كَرِهَهُ ( أَيْ لَبَسَ الْحَرِيرَ ) ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢١٠/١ ، ٣٧١/٢ . وَالتَّسَنُّاقُ ، فِي : بَابِ الرِّخْصَةِ فِي الصَّلَاةِ فِي مَحِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، مِنْ كِتَابِ الْقِبْلَةِ . الْمُجْتَبَى ٥٦/٢ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ لِبَاسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةٍ ١١٧٦/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٧/٦ .

(٣) الْقِرَامُ : السِّتْرُ الرَّقِيقُ ، وَفِيهِ رَقْمٌ وَنُقُوشٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « التَّصَاوِيرُ » .

(٥) فِي : بَابِ إِنْ صَلَى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرٍ هَلْ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَمَا يَنْبَغِي عَنْ ذَلِكَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي التَّصَاوِيرِ ، مِنْ كِتَابِ اللِّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٥/١ ، ٢١٦/٧ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٥١/٣ ، ٢٨٣ .

(٦) فِي م : « فَحَلَّهُ » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

الشرح الكبير رسول الله ﷺ يقول : « إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا [ ٢١٤/١ ظ ] مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ » . رواه مسلم<sup>(١)</sup> . وَيُكْرَهُ أَنْ يَكُفَّ شَعْرَهُ أَوْ يَبَاهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَأَنْ لَا أَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كَرَاهِيَةِ هَذَا كُلِّهِ<sup>(٣)</sup> خِلَافًا ، وَتَقَلَّتْ كَرَاهَةُ بَعْضِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ . وَيُكْرَهُ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ جَبْهَتِهِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مِنْ

(١) في : باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٥/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يصل عاقصا شعره ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥٠/١ ، والنسائي ، في : باب مثل الذي يصل ورأسه معقوص ، من كتاب التطبيق . المجيب ١٧٠/٢ . والداري ، في : باب في عقص الشعر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢١/١ . والإمام أحمد ، في المسند ٣٠٤/١ ، ٣١٦ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب السجود على سبعة أعظم ، وباب السجود على الأنف ، وباب لا يكف شعرا ، وباب لا يكف ثوبه في الصلاة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ٢٠٦/١ ، ٢٠٧ . ومسلم ، في : باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٥٤/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب أعضاء السجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٥/١ . والنسائي ، في : باب على كم السجود ، وفي : أبواب السجود على الأنف ، واليدين ، والركبتين ، والقدمين ، وفي : باب النهي عن كف الشعر في السجود ، وباب النهي عن كف الثوب في السجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦٤/٢ - ١٦٦ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، في : باب في السجود ، وباب كف الشعر والثوب في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٨٦/١ ، ٣٣١ . والداري ، في : باب السجود على سبعة أعظم وكيف العمل في السجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٢/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٤ ، ٣٠٥ ، ٢٩٢ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٠ ، ٢٥٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢١/١ .

(٣) زيادة من : تش .

الشرح الكبير

الجفَاءُ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ جَبْهَتِهِ ، قَبْلَ « أَنْ يَفْرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ »<sup>(٢)</sup> . وَلِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ جَبْهَتِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ صَلَاتِهِ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ<sup>(٣)</sup> . وَيُكْرَهُ التَّنْفُخُ ، وَتُحْرِيكُ الْحَصَا ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، قَالَتْ : رَأَى النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا لَنَا ، يُقَالُ لَهُ أَفْلَحُ ، إِذَا سَجَدَ تَنَفَّخَ ، فَقَالَ : « يَا أَفْلَحُ تَرُبَّ وَجْهَكَ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤)</sup> . إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَقَالًا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا تَمْسَحْ جَبْهَتَكَ ، وَلَا تَنفُخْ ، وَلَا تُحَرِّكِ الْحَصَا . وَرَخَّصَ فِيهِ مَالِكٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَيُكْرَهُ مَسْحُ الْحَصَا ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَا يَمْسَحُ الْحَصَا ؛ فَإِنَّ الرِّحْمَةَ تُوَجِّهُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup> . وَيُكْرَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى يَدِهِ فِي الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْلِسَ الرَّجُلُ

الإنصاف

- (١-١) سقط من : الأصل ، م .  
 (٢) أخرجه بمعناه البيهقي ، في باب لا يمسح وجهه من التراب في الصلاة حتى يسلم ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢/٢٨٥ .  
 (٣) في : باب ما يكره في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٠٩ ، ٣١٠ .  
 (٤) في : باب ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ١٧٢/٢ .  
 (٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في مسح الحصا في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٢١٧ .  
 والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في كراهية مسح الحصا في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحمدي ١٧١/٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب النهي عن مسح الحصا في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٣/٧ .  
 وابن ماجه ، في : باب مسح الحصا في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٢٨ . والدارمي ، في : باب النهي عن مسح الحصا ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١/٣٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند . ١٥٠/١٠٣ ، ١٧٩ .

المنع وَلَهُ رَدُّ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، .....

الشرح الكبير في الصلاة وهو مُتَمِّدٌ عَلَى يَدِهِ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَيُكْرَهُ أَنْ يُعْمَضَ عَيْنَيْهِ فِي الصَّلَاةِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : هُوَ مِنْ فِعْلِ الْيَهُودِ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ ، وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَرُويَتِ الرَّخْصَةُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ عَنِ الْحَسَنِ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَا يُعْمَضُ عَيْنَيْهِ » . رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَيُكْرَهُ الرَّمْزُ بِالْعَيْنِ ، وَالْإِشَارَةُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ بِخُشُوعِ الصَّلَاةِ . وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ لِسَانِهِ وَفَتْحُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ عَنْ هَيْئَةِ الْخُشُوعِ .

٤٤٠ - مسألة : ( وَلَهُ رَدُّ الْمَارِّ [ ٢١٥/١ ] بَيْنَ يَدَيْهِ ) لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ سِتْرَةٌ ، فَلَيْسَ لَهُ الْمُرُورُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ، لِمَا رَوَى أَبُو جَهْمٍ الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ ،

الإنصاف قوله : وَلَهُ رَدُّ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ رَدُّ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، سِوَاءَ كَانَ آدَمِيًّا أَوْ غَيْرِهِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَتَنَقَّصُ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يُرُدَّهُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَحَكَّمَهُ الْقَاضِي ، وَتَابَعَهُ فِي « الْفَائِقِ » وَغَيْرِهِ ، عَلَى تَرْكِهِ قَادِرًا . وَعَنْهُ ، يَجِبُ رَدُّهُ . وَالْمُرَادُ ، إِذَا لَمْ يَقْلِبْهُ . وَعَنْهُ ، يُرُدُّهُ فِي الْقَرَضِ . تَنْبِيْهُ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ لَهُ رَدَّهُ ، سِوَاءَ كَانَ الْمَارُّ [ ١٠٨/١ ]

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب كراهية الاعتماد على اليد في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٢٧/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٧/٢ .  
(٢) في : المعجم الكبير ٣٤/١١ . والمعجم الصغير ١٧/١ . وأورده الميثمي في مجمع الزوائد ٨٣/٢ .

لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ <sup>(١)</sup> . ولمسلم <sup>(٢)</sup> : « لَأَنْ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِائَةَ عَامٍ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَخِيهِ وَهُوَ يُصَلِّي » . وروى عن يزيد <sup>(٣)</sup> ، قال : رَأَيْتُ رَجُلًا بَتُّوكَ مُقْعَدًا ، فَقَالَ : مَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا عَلَى حِمَارٍ ، وَهُوَ يُصَلِّي فَقَالَ : « اللَّهُمَّ اقْطَعْ أَثَرَهُ » . فَمَا مَشَيْتُ عَلَيْهَا بَعْدُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وفي

مُحْتَاجًا إِلَى الْمُرُورِ أَوَّلًا . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّهُ لَا يُرَدُّهُ ، قَطْعُ بِهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ الْمُجَدُّ فِي « شَرْحِهِ » ، وَابْنُ حُمْدَانَ فِي « رِعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ« الْفَائِقِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْقُرُوعِ » .

فَوَائِدُ ؛ مِنْهَا ، يَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَ الْمُصَلِّي وَسُتْرَتِهِ ، وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا عَنْهَا . عَلَى

(١) أخرجه البخاري ، في : باب إثم المار بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١ / ١٣٦ . ومسلم ، في : باب منع المار بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية المرور بين يدي المصل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٣١ . والنسائي ، في : باب التشديد في المرور بين يدي المصل وسُتْرَتِهِ ، من كتاب القبلة . المختصر ٢ / ٥٢ . وابن ماجه ، في : باب المرور بين يدي المصل ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٤ . والدارمي ، في : باب كراهية المرور بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٣٠ . والإمام مالك ، في : باب التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصل ، من كتاب السفر . الموطأ ١ / ١٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٦٩ .

(٢) ليس هذا عند مسلم ، من حديث أبي جهم ، وإنما أخرجه ابن ماجه ، في : باب المرور بين يدي المصل ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٧١ ، من حديث أبي هريرة .

(٣) هو يزيد بن نمران بن يزيد المدحجي ، من الثقات . تهذيب التهذيب ١١ / ٣٦٥ .

(٤) في : باب تفرع أبواب ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٢ . كما رواه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٦٤ ، ٥ / ٣٧٧ .

الشرح الكبير لفظ قال : « قَطَعَ صَلَاتَنَا ، قَطَعَ اللَّهُ أَثَرَهُ » . وإن أرادَ « أَحَدَ المُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلَهُ مَنَعُهُ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ <sup>(١)</sup> ابن مسعود ، وابن عُمر ، وابنِ سالم . وهو قولُ الشافعي ، وأصحابِ الرَّأْيِ . ولا نَعْلَمُ عن غيرِهِم خِلَافَهُم ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، قال : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي إِلَى سِتْرَةٍ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلْيَدْفَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » . <sup>(٢)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . ولأبي داود <sup>(٤)</sup> : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ، فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَلْيَذَرْنَا مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » <sup>(٥)</sup> . وَمَعْنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، <sup>(٦)</sup> «أَي لِيَدْفَعْهُ» ، فَإِنْ أَلَحَّ فَلْيَقَاتِلْهُ ، أَيْ يَعْتَفْ فِي دَفْعِهِ . وَقَوْلُهُ : « فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ » . أَيْ فِعْلُهُ فِعْلُ شَيْطَانٍ ، أَوِ الشَّيْطَانُ يَحْمِلُهُ

الإيضاح : مِنَ المذهب . قال في « النُّكْتِ » : قَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ رَزِينِ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) زيادة من : تنس .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب يرد المصل من مر بين يديه ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري

١ / ١٣٥ ، ١٣٦ . ومسلم ، في : باب منع المار بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم

١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ . وأبو داود ، في : باب ما يؤمر المصل أن يذرع عن الممر بين يديه ، من كتاب الصلاة .

سنن أبي داود ١ / ١٦١ . والنسائي ، في : باب من اقتصر وأخذ حقه دون السلطان ٨ / ٥٥ ، من كتاب

القسامة . المجتبى ٨ / ٥٥ . وابن ماجه ، في : باب ادرا ما استطعت ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن

ماجه ١ / ٣٠٧ . والدارمي ، في : باب في دنو المصل إلى السترة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي

١ / ٣٢٨ . والإمام مالك ، في : باب التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصل ، من كتاب السفر . الموطأ

١ / ١٥٤ . والإمام أحمد ، في : للسند ٣ / ٣٤ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٦٣ .

(٥) في الباب السابق ذكره .

(٦ - ٦) في م : ٥ : قيلغته .



على ذلك . وقيل : معناه ، أن معه شيطاناً . وأكثر الروايات عن أبي عبد الله ، أن المار بين يدي المصلّي إذا ألح في المرور ، وأبى الرجوع ، فللمصلّي أن يجتهد في رده ، ما لم يُخرجه ذلك إلى إفساد صلاته بكثرة العمل فيها . وروى عنه ، أنه قال : يذُرُ<sup>(١)</sup> ما استطاع ، وأكره القتال فيها . وذلك لما يُفَضَّى إليه من الفتنة وفساد الصلاة ، والنبي ﷺ إنما أمر برده حفظاً للصلاة عما ينقصها ، فيعلم أنه لم يرِدْ ما يُفسدُها بالكُلِّيَّة ، فيحمل لفظ المُقاتلة على ادفع أبلغ من الدفع الأول . والله أعلم . ويؤيد ذلك ما رَوَتْ أم سلمة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي في حُجْرَةٍ أم سلمة ، فمر بين يديه عبد الله ، أو عمر<sup>(٢)</sup> بن أبي سلمة ، فقال بيده ، فرجع ، فمرت زينب بنت أم سلمة ، فقال بيده هكذا ، فمضت ، فلما صَلَّى رسول الله ﷺ [ ٢١٥/١ ط ] قال : « هُنَّ أَغْلَبُ » . رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> . وهذا يدل على أنه ﷺ لم يجتهد في الدفع .

« شرحه » ، و « الكافي » . قال في « تجريد العناية » : ويحرم على الأصح . الإصاف . وقدمه في « الفروع » . وقال القاضي ، وابن عقيل في « الفصول » ، وصاحب « الترغيب » وغيرهم : يُكره . وجزم به في « المستوعب » ، و « الرعاية الكبرى » . ومنها ، يحرم عليه أيضاً المرور بين يدي المصلّي قريباً من غير سترة . على الصحيح من المذهب . جزم به في « الكافي » وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . وقيل : يُكره . قدمه في « الرعاية الكبرى » . ومنها ، القرب هنا ، ثلاثة

(١) في م : يرد .

(٢) في م : عمرو .

(٣) في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٠٥/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في :

المسند ٢٩٤/٦ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُرَدَّ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ ، وَبِهَيْمَةٍ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى جَدْرِ<sup>(١)</sup> ، فَاتَّخَذَهُ قِبْلَةً ، وَنَحْنُ خَلْفَهُ ، فَجَاءَتْ بِهِمَةٌ<sup>(٢)</sup> تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَمَا زَالَ يُدَارِئُهَا حَتَّى لَصِقَ بَطْنُهُ بِالْجَدْرِ ، فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ<sup>(٣)</sup> .

أُذِرْعَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا أَقْوَى عِنْدِي . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَقِيلَ : الْعُرْفُ . وَقِيلَ : مَالَهُ الْمَشْنِيُّ إِلَيْهِ لِقَتْلِ الْحَيَّةِ . عَلَى مَا بَأْتَى قَرِيبًا . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَإِنْ مَرَّ بِقُرْبِهِ عَنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ ، أَوْ مَالَهُ الْمَشْنِيُّ إِلَيْهِ .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ مَكَّةَ كَفِيرَهَا فِي السُّتْرَةِ وَالْمُرُورِ . وَهُوَ إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ . قَالَ فِي « التَّنْكِسِ » : قَدَّمَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَقَدَّمَهُ هُوَ فِي « حَوَاشِيهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » فِي مَوْضِعٍ . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، جَوَازُ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ سُتْرَةٍ وَلَا كَرَاهَةٍ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَابْنُ رِزْقٍ . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي

(١) فِي م : جَدَار .

(٢) فِي م : بَيْمَةٌ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ سِتْرَةِ الْإِمَامِ مَنُفَرَةٍ مِنْ خَلْفِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٦٣/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٦/٢ .

**فصل :** فَإِنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْسَانٌ فَعَبَّرَ ، لَمْ يُسْتَحَبَّ رُدُّهُ مِنْ حَيْثُ جَاءَ .  
وهذا قولُ الشَّعْبِيِّ ، والثَّوْرِيِّ ، وإِسْحَاقَ ، وابنِ الْمُنْذِرِ ، ورُوِيَ عن ابنِ  
مسعودٍ ، أَنَّهُ يُرَدُّ مِنْ حَيْثُ جَاءَ ، وَقَعَلَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
أَمَرَ بِرَدِّهِ ، فَيَتَنَاوَلُ الْعَابِرَ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مُرُورٌ ثَانٍ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَسَبَّبَ  
إِلَيْهِ كَالْأَوَّلِ ، وَلِأَنَّ الْمَارَّ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ مِنْ حَيْثُ جَاءَ لَكَانَ مَأْمُورًا  
بِمَنْعِهِ <sup>(١)</sup> ، وَلَمْ يَحِلَّ لِلْعَابِرِ الْعُودَ ، وَالْحَدِيثُ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ مَنْ أَرَادَ الْمُرُورَ ؛  
لِقَوْلِهِ : « فَأَرَادَ أَحَدُ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ » . وَبَعْدَ الْعُبُورِ فَلَيْسَ هُوَ  
مُرِيدًا لِلْاجْتِيَازِ ..

**فصل :** وَلَا يَقْطَعُ الْمُرُورُ الصَّلَاةَ ، بَلْ يَنْقُصُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَرُوِيَ  
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ مَرَّ الرَّجُلَ لِيَصْغُ نِصْفَ الصَّلَاةِ . قَالَ الْقَاضِي : يَنْبَغِي  
أَنْ يُحْمَلَ نَقْصُ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ أَمَكَّنَهُ الرُّدُّ فَلَمْ يَقْعَلْهُ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ  
الرُّدُّ فَصَلَاتُهُ تَامَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ مَا يَنْقُصُ الصَّلَاةَ ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهَا ذَنْبُ  
غَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

« الْفُرُوعِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَمَنْ مَرَّ بِقُرْبِهِ دُونَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَلَا  
سُتْرَةَ لَهُ ، أَوْ مَرَّ دُونَ سُتْرَتِهِ ، فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَكَّةَ . وَقِيلَ : وَالْحَرَمَ .  
وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَلَهُ رَدُّ الْمَارِّ أَمَامَهُ دُونَ سُتْرَتِهِ . وَقِيلَ : يُرَدُّ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ  
الْحَرَامِ وَمَكَّةَ . وَقِيلَ : وَالْحَرَمَ . وَقِيلَ : وَفِيهِمَا . انْتَهَى . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَابِعَهُ  
الشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرُهُمْ : الْحَرَمُ كَمَكَّةَ . قَالَ فِي « التُّكْتِ » :  
وَلَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنَ الْأَصْحَابِ قَالَ بِهِ .

**فائدة :** حَيْثُ قُلْنَا : لَهُ رَدُّ الْمَارِّ . وَرَدُّهُ فَأَبَى ، فَلَهُ دَفْعُهُ ، فَإِنْ أَصْرَفَ فَلَهُ قِتَالُهُ .

(١) فِي ٣ : « يَدْفَعُهُ » .

المقنع وَعَدُّ الْآيِ ، وَالتَّسْبِيحُ ، .....

الشرح الكبير

٤٤١ - مسألة : ( و ) له ( عَدُّ الْآيِ ، وَالتَّسْبِيحُ ) لَا بِأَسَ بَعْدُ الْآيِ فِي الصَّلَاةِ . فَأَمَّا التَّسْبِيحُ ، فَتَوَقَّفَ فِيهِ أَحْمَدُ ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : هُوَ فِي مَعْنَى عَدِّ الْآيِ . ( وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يُكْرَهُ فِي أَصَحِّ الرَّوْجَيْنِ ) . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالتَّخَعُّيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَكَرِهَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَشْغُلُ عَنْ خُشُوعِ الصَّلَاةِ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ التَّابِعِينَ ؛ فَإِنَّهُ حُكِيَ عَنْ مَنْ سَمِعْنَا ، مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَإِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ عَدُّ التَّسْبِيحِ دُونَ الْآيِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْقُولَ عَنِ السَّلَفِ إِنَّمَا هُوَ عَدُّ الْآيِ . وَكَرِهَ الْحَسَنُ ( ١/٢١٦ ) أَنْ يَحْسِبَ شَيْئًا سِوَاهُ ، وَلِأَنَّ التَّسْبِيحَ يَتَوَالَى لِقَصَرِهِ . فَيَتَوَالَى حِسَابُهُ ، فَيَصِيرُ فِعْلًا كَثِيرًا .

الإصناف

عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالرَّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، لَيْسَ لَهُ قِتَالُهُ . وَمَتَى خَافَ فُسَادَ صَلَاتِهِ ، لَمْ يُكْرَرْ دَفْعُهُ ، وَيَضْمَنُهُ إِنْ كُرِّرَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَالرَّوَايَتَيْنِ فِيهِمَا . وَعَنْهُ ، لَهُ تَكَرُّارُ دَفْعِهِ ، وَلَا يَغْنَمُهُ .

قَوْلُهُ : وَعَدُّ الْآيِ ، وَالتَّسْبِيحِ . لَهُ عَدُّ الْآيِ بِأَصَابِعِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . ذَكَرَهُ النَّازِلِيُّ . وَلَهُ عَدُّ التَّسْبِيحِ مِنْ غَيْرِ كَرَاهِيَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هُوَ فِي مَعْنَى عَدِّ الْآيِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا يُكْرَهُ . فِي أَصَحِّ الرَّوْجَيْنِ . قَالَ فِي « الرَّهَائِيَةِ الصُّغْرَى » : لَهُ عَدُّ التَّسْبِيحِ ، فِي الْأَصَحِّ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَبَيَّعَهُ فِي « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » : لَا يُكْرَهُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا . وَاخْتَارَهُ ابْنُ

( ١ - ١ ) سَقَطَ مِنْ : الْأَمَلِ .

**فصل:** ولا بأس بالإشارة في الصلاة باليد والعين ؛ لما روى ابنُ عمرَ ، وأُسْرُ ، أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُشيرُ في الصلاة . روى الدارقطنيُّ حديثَ أنسٍ بإسنادٍ صحيحٍ . ورواه أبو داود<sup>(١)</sup> . وروى الترمذيُّ<sup>(٢)</sup> حديثَ ابنِ عمرَ ، وقال : حسنٌ صحيحٌ .

عَبْدُوسُ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، الْإِنْصَافُ ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » ، وَ « الْمُتَوَرِّعِينَ » ، وَ « الْمُتَخَبِّحِينَ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، يُكْرَهُ . قَالَ النَّاطِمُ : هُوَ الْأَجْوَدُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، لِعَدَمِ ذِكْرِهِ فِي الْمُبَاحِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ « ابْنِ تَيْمِيَّةٍ » . وَقَالَا : نَصَّ عَلَيْهِ . وَصَحَّحَهُ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِيهِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي « الْمُعْنَى »<sup>(٣)</sup> . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » . قَالَ الشَّارِحُ : قَدْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ فِي ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يُكْرَهُ عَدُّ الْآيِ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَفِي كِرَاهَةِ عَدِّ التَّسْبِيحِ وَجْهَانِ .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الإشارة في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٦/١ . والدارقطني ، في : باب الإشارة في الصلاة ، من كتاب الجنائز . سنن الدارقطني ٨٤/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٣٨/٣ .

(٢) في : باب ما جاء في الإشارة في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٦٢/٢ . كما أخرجه الدارقطني ، انظر : الباب السابق .

(٣) انظر : المعنى ٣٩٧/٢ ، ٣٩٨ .

وَقَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْقَمَلَةِ، وَلُبْسُ الثَّوبِ وَالْعِمَامَةِ، مَا لَمْ يَطْلُ، المقتنع

الشرح الكبير

٤٤٢ - مسألة : ( و ) له ( قَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْقَمَلَةِ ، وَلُبْسُ الثَّوبِ وَالْعِمَامَةِ ، مَا لَمْ يَطْلُ ) وهو قول الحسن ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وَكَرِهَهُ النَّحْيِيُّ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَغِلُ عَنِ الصَّلَاةِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ ؛ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ الْقَمَلِ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ وَأَكْسَا كَانَا يَفْعَلَانِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : التَّغَافُلُ عَنْهُ أَوْلَى . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : تَرَكُّهُ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْتَغِلُ عَنِ الصَّلَاةِ لِأَمْرِ غَيْرِ مُهِمٍّ ، يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكَهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، وَرُبَّمَا كَثُرَ فَاِبْطَلَهَا .

الإصناف

قوله : وله قَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ وَالْقَمَلَةِ . بلا خلاف أعلمه بشرطه ، وله قَتْلُ الْقَمَلَةِ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَعِنْدَ الْقَاضِي ، التَّغَافُلُ عَنْهَا أَوْلَى . وَعَنْهُ ، يَصْرُهَا فِي ثَوْبِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ رَمَى بِهَا ، جَازَ .

**فائدة :** إِذَا قَتَلَ الْقَمَلَةَ فِي الْمَسْجِدِ ، جَازَ دَفْنُهَا مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، كَالْبِصَاقِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ . وَأُطْلِقَ الْجَوَازُ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١١/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٨١/٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٩/٣ ، ١٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٩٤/١ . والدارمي ، في : باب قتل الحية والعقرب في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٥٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٣/٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٥ ، ٢٨٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩٠ .

**فصل :** وَلَا بَأْسَ بِالْعَمَلِ الْيَسِيرِ لِلْحَاجَةِ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ وَالْبَابُ عَلَيْهِ مُعَلَّقٌ ، فَجِئْتُ<sup>(١)</sup> فَاسْتَفْتَحْتُ ، فَمَشَى ، فَفَتَحَ لِي ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُصَلَّاهُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ عَائِشَةَ ، وَفِيهِ : وَوَصَفَتْ لَهُ الْبَابَ فِي الْقِبْلَةِ . وَرَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ ، وَأَمَامَهُ بِنْتُ زَيْنَبَ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ رَدَّهَا . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup> . وَصَلَّى أَبُو بَرَزَةَ وَلِجَامُ دَائِيَّةَ فِي يَدِهِ ، فَجَعَلَتِ الدَّائِيَّةُ تُنَازِعُهُ ، وَجَعَلَ يَتَّبِعُهَا ، وَجَعَلَ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَفْعَلْ بِهَذَا الشَّيْخِ . فَلَمَّا انْصَرَفَ ، قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ ، وَإِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ غَزَوَاتٍ أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَانٍ<sup>(٥)</sup> ، وَشَهِدْتُ مِنْ تَبْيِيسِهِ أَنِّي إِنْ كُنْتُ أَرْجِعُ مَعَ دَائِيَّةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ تَرْجَعَ إِلَى مَالِئِهَا ،

وَعَدَمَهُ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ فِي « الْكُبَرَى » . الْإِنْصَافُ  
قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ [ ١٠٨/١ ] أَنْ لَا يَجُوزُ دَفْنُهَا ، إِنْ قِيلَ بِنَجَاسَةِ دَمِهَا . وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » وَغَيْرِهِ : أَعْمَاقُ الْمَسْجِدِ كُظَاهِرُهُ فِي وُجُوبِ صِيَانَتِهِ عَنِ النَّجَاسَةِ . وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْقَوْلِ بَعْدَ الْجَوَازِ .

(١) سقط من : م .

(٢) في : باب العمل في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١١/١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما يجوز من المشي والعمل في صلاة التطوع ، من أبواب الجمعة . عارضة الأحوذى ٨١/٣ .

(٣) في : المسند ٣١/٦ .

(٤) تقدم تخريجه في ١٦٠/١ .

(٥) انظر حاشية صحيح البخاري ٨١/٢ .

[ ٢١٦/١ ظ ] فَيَشْتَقُّ عَلَى . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup> . قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يَحْمِلَ الرَّجُلُ وَلَكَدَهُ فِي صَلَاةِ الْفَرِيضَةِ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ التَّحَفَ بِإِزَارِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢)</sup> . فَلَا بَأْسَ إِنْ سَقَطَ رِءَاءُ الرَّجُلِ أَنْ يَرْفَعَهُ لَذَلِكَ ، وَإِنْ ائْتَلَّ إِزَارُهُ أَنْ يَشُدَّهُ . وَإِنْ عَقَقَتِ الْأُمَةُ فِي الصَّلَاةِ اخْتَمَرَتْ ، وَبَنَتْ عَلَى صَلَاتِهَا . وَقَالَ : مَنْ فَعَلَ كِفْعِلَ أَبِي بَرَزَةَ ، حِينَ مَشَى إِلَى الدَّائِيَةِ حِينَ أَفْلَتَتْ مِنْهُ ، فَصَلَّاهُ جَائِزَةً . وَهَذَا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الْمُشَرِّعُ ، فَمَا فَعَلَهُ وَأَمَرَ بِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ؛ «لِمَا ذَكَّرْنَا» . وَقَدْ رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى مِئْبَرِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ نَزَلَ عَنِ الْمِئْبَرِ فَسَجَدَ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمِئْبَرِ ، كَذَلِكَ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ<sup>(٣)</sup> . وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ ، فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ ، قَالَ : ثُمَّ «تَأَخَّرُوا»<sup>(٤)</sup> ، تَأَخَّرَتِ الصُّفُوفُ خَلْفَهُ<sup>(٥)</sup> ، حَتَّى اتَّهَيْتُنَا إِلَى النَّسَاءِ ، ثُمَّ تَقَدَّمَ وَتَقَدَّمَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى قَامَ فِي مَقَامِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦)</sup> . فَكُلُّ هَذَا

- (١) في : باب إذا انفلت الدابة في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي : باب قول النبي ﷺ : يسروا ولا تمسروا ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٨١/٢ ، ٨٢ ، ٣٧/٨ .  
 (٢) تقدم ترجمته في صفحة ٤١٩ من حديث والكل بن حجر .  
 (٣ - ٣) سقط من : م .  
 (٤) أخرجه البخاري ، في : باب الخطبة على المنبر ، من كتاب الجمعة . صحيح البخاري ١١ / ٢ . ومسلم ، في : باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ١ / ٣٨٦ ، ٣٨٧ . كذلك أخرجه أبو داود ، في : باب في اتخاذ المنبر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٨ . والنسائي ، في : باب الصلاة على المنبر ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢ / ٤٥ . وإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٣٩ .  
 (٥ - ٥) سقط من : الأصل .  
 (٦) سقط من : م .  
 (٧) حديث جابر لم يخرجه البخاري ، وأخرجه مسلم ، في : باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف =



فَإِنْ طَالَ الْفِعْلُ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا ، عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا ، إِلَّا أَنْ يَقْعَلَ مُتَفَرِّقًا .

وأشباهه لا بأس به في الصلاة ، ولا يُبطلها ، وإن فعله لغير حاجة ، كرهه ولم يُبطلها أيضًا ؛ لما روى عمرو بن حُرَيْث ، قال : كان رسول الله ﷺ رُبَّمَا يَضَعُ الْيَمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ ، وَرُبَّمَا مَسَحَ لِحَيْتِهِ وَهُوَ يُصَلِّي . رواه البيهقي<sup>(١)</sup> .

**فصل :** ولا يَقْدَرُ الْجَائِزُ مِنْ هَذَا ثَلَاثٍ ، ولا بغيرها مِنَ الْعَدَدِ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ الظَّاهِرُ مِنْهُ زِيَادَتُهُ عَلَى ثَلَاثٍ ، كَتَأْخِرِهِ ، حَتَّى تَأْخَرَ الرَّجَالُ ، فَانْتَهَوْا إِلَى النَّسَاءِ ، وَكَذَلِكَ مَشَى أَى بَرَزَ مَعَ دَائِيَّتِهِ ، وَلِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِأَنَّهُ التَّوْقِيفُ ، وَهَذَا لَا تَوْقِيفَ فِيهِ ، لَكِنْ يَرْجِعُ فِي الْكَثِيرِ وَالْيَسِيرِ إِلَى الْعُرْفِ فِيمَا يُعَدُّ كَثِيرًا وَيَسِيرًا ، وَمَا شَابَهُ فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ يَسِيرٌ .  
٤٤٣ - مسألة : ( وإن طال الفعل في الصلاة أبطلها ، ) عَمْدًا كان أَوْ سَهْوًا<sup>(٢)</sup> ، إِلَّا أَنْ يَقْعَلَ مُتَفَرِّقًا ) متى طال الفعل في الصلاة

قوله : فَإِنْ طَالَ الْفِعْلُ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا ، عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا . وهذا المذهب ، والإِنصاف وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير منهم . وعنه ، لا يُبطلها إِلَّا إِذَا كَانَ عَمْدًا . اختاره المَجْدُ ؛ لِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ ، فَإِنَّهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ،

= من أمر اللجنة والنار ، من كتاب الكيُوف . صحيح مسلم ٦٢٣/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال : أربع ركعات ، من كتاب الاستسقاء . سنن أبي داود ٢٦٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١٨/٣ ، ١٣٧/٥ .

(١) في : باب من مسح لحيته في الصلاة من غير عبث ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢٦٤/٢ .

(٢) في الأصل ، م : عمده وسهوه .

«وَكَثُرَ، أَبْطَلَ الصَّلَاةَ» إجماعًا، عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا، إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ جُنْسِ الصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَضَرُورَةٍ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْخَائِفِ، فَلَا تُبْطَلُ الصَّلَاةُ بِهِ، وَإِنْ فَعَلَهُ [٢١٧/١] مُتَفَرِّقًا، لَمْ تُبْطَلِ الصَّلَاةُ أَيْضًا إِذَا كَانَ كُلُّ عَمَلٍ مِنْهَا يَسِيرًا؛ بِذَلِيلِ حَمَلِ النَّبِيِّ ﷺ أُمَامَةً، وَوَضْعُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَوْ جُمِعَ كَانَ كَثِيرًا، وَلَمْ تُبْطَلْ بِهِ؛ لِتَفَرُّقِهِ، فَإِنْ اِحْتِاجَ إِلَى الْفِعْلِ الْكَثِيرِ «فِي الصَّلَاةِ» لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ «الصلوة قطع الصلاة وفعله». قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا رَأَى صَبِيَيْنِ يَتَخَوَّفُ أَنْ يُلْقَى أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ

إِنْصَافِ مَشَى وَتَكَلَّمَ وَدَخَلَ مَنْزِلَهُ. وَفِي رَوَايَةٍ: وَدَخَلَ الْحُجْرَةَ. وَمَعَ ذَلِكَ بَنَى عَلَى صِلَاتِهِ. وَقِيلَ: لَا تُبْطَلُ بِالْعَمَلِ الْكَثِيرِ مِنَ الْجَاهِلِ بِالتَّحْرِيمِ. قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ: وَمَعَ الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِهِ، لَا تُبْطَلُ. قَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا. وَالْأَوَّلَى جَعَلَهُ كَالنَّاسِي.

قَوْلُهُ: إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ مُتَفَرِّقًا. يَعْنِي، أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ أَعْمَالًا مُتَفَرِّقَةً، وَكَانَتْ بِحِثِّ لَوْ جُمِعَتْ مُتَوَالِيَةً لَكَانَتْ كَثِيرَةً، لَمْ تُبْطَلِ الصَّلَاةُ بِذَلِكَ. وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، جَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، وَغَيْرِهِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: تُبْطَلُ. وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ، وَ«الْفَائِقِيُّ».

تَنْبِيْهَانِ: الْأَوَّلُ، مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: فَإِنْ طَالَ الْفِعْلُ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا. إِذَا لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ ضَرُورَةٌ، كَحَالَةِ الْخَوْفِ، وَالْهَرَبِ مِنْ عَدُوٍّ، أَوْ سَيْلٍ، أَوْ سَبْعٍ، وَغَوَى ذَلِكَ، لَمْ تُبْطَلْ بِالْعَمَلِ الْكَثِيرِ. قَالَهُ الْأَصْحَابُ. وَعُدَّ فِي «الْمَذْهَبِ»، وَ«مُسْتَبْرِكِ الذَّهَبِ» مِنَ الضَّرُورَةِ، إِذَا كَانَ بِهِ حِكْمَةٌ لَا يَصْبِرُ

(١ - ١) سقط من: الأصل.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣ - ٣) في الأصل، م: «قطع الصلاة فضله».

الشرح الكبير

فِي الْبُيْرِ ، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَيْهِمَا ، فَيُحْلِصُهُمَا وَيَعُودُ فِي صَلَاتِهِ . وَقَالَ : إِذَا لَزِمَ رَجُلٌ رَجُلًا ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَقَدْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَإِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ خَرَجَ الْمَلْزُومُ ، فَإِنَّ الَّذِي كَانَ يَلْزِمُهُ يَخْرُجُ فِي طَلَبِهِ . يَعْنِي : وَيَتَبَدَّى الصَّلَاةَ . وَهَكَذَا لَوْ رَأَى حَرِيقًا يُرِيدُ إطفاءه ، أَوْ غَرِيقًا يُرِيدُ إنقاذه خَرَجَ إِلَيْهِ ، وَابْتَدَأَ الصَّلَاةَ<sup>(١)</sup> . فَإِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْحَرِيقِ وَنَحْوِهِ فِي الصَّلَاةِ ، فَفَرَّ مِنْهُ ، بَنَى عَلَى صَلَاتِهِ وَأَتَمَّهَا صَلَاةً خَائِفٍ ؛ لِمَا<sup>(٢)</sup> ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الإنصاف

عنه . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ . الثَّانِي ، يُرْجَعُ فِي طُولِ الْفِعْلِ وَقِصْرِهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى الْعُرْفِ ؛ فَمَا عُدَّ فِي الْعُرْفِ كَثِيرًا فَهُوَ كَثِيرٌ ، وَمَا عُدَّ فِي الْعُرْفِ سَبْعِينَ فَهُوَ سَبْعِينَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«النُّظْمِ» ، وَالْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فِي بَابِ سَجُودِ السَّهْوِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْفَائِقِ» . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَكُونَ الْعُرْفُ عِنْدَ الْفَاعِلِ . وَقِيلَ : قَدَّرَ الْكَثِيرَ مَا خُيِّلَ لِلنَّاطِلِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : الثَّلَاثُ فِي حَدِّ الْكَثِيرِ . قَالَ فِي «الْفَائِقِ» : وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِنَصِّ أَحْمَدَ فِي مَنْ رَأَى عَقْرَبًا فِي الصَّلَاةِ ، أَنَّهُ يَخْطُو إِلَيْهَا وَيَأْخُذُ التَّعْلَ وَيَقْتُلُهَا ، وَيُرَدُّ التَّعْلُ إِلَى مَوْضِعِهَا . وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَفْعَالٍ . وَأُطْلِقَهُنَّ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقِيلَ : الْيَسِيرُ كِفْعِلُ أَيْ بَرَزَ حِينَ مَشَى إِلَى الدَّائِيَةِ ، وَقَدْ انْفَلَتَتْ ، وَمَا فَوْقَهُ كَثِيرٌ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، إِشَارَةُ الْأَخْرَسِ كَالْعَمَلِ ، سِوَاهُ فُهِمَتْ أَوَّلًا . ذَكَرَهُ ابْنُ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « على ما » .

المقنع وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ ، .....

٤٤٤ - مسألة : ( وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ ) لَأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ ، « وَلَئِنَّمَا فِي » إِبْطَالِ الصَّلَاةِ بِتَكَرُّرِهَا خِلَافٌ ، فَكُرِهَ لِذَلِكَ .

الشرح الكبير

الإِنْصَافُ الزَّاعُوْنِيُّ . وَذَكَرَ أَبُو الْحَطَّابِ مَعْنَاهُ . وَقَالَ أَبُو الْوَفَاءِ : إِيَّارُثُهُ الْمَفْهُومَةُ كَالْكَلَامِ تُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، إِلَّا بَرَدَ السَّلَامِ . الثَّانِيَةُ ، عَمَلُ الْقَلْبِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ، وَإِنْ طَالَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُبْطِلُ إِنْ<sup>(١)</sup> طَالَ . اخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَقَالَ : وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُثَابُ إِلَّا عَلَى مَا عَمِلَهُ بِقَلْبِهِ . الثَّلَاثَةُ ، لَا تُبْطِلُ الصَّلَاةَ بِإِطَالَةِ النَّظَرِ فِي كِتَابٍ ، إِذَا قَرَأَ بِقَلْبِهِ وَلَمْ يَنْتَقِ يَلِسَانِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَدْ رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ فَعَلَهُ . وَقِيلَ : تُبْطِلُ . قَالَه جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ حَامِدٍ . وَأَطْلَقَهُمَا ابْنُ تَمِيمٍ . الرَّابِعَةُ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لَا أَثَرَ لِعَمَلٍ غَيْرِهِ . فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ ،<sup>(٢)</sup> كَمَنْ يُمْصُ<sup>(٣)</sup> نَذَى أُمِّهِ ثَلَاثًا فَيَنْزِلُ لَبْنُهَا .

قوله : وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ : تُبْطِلُ . وَهُوَ رَوَايَةٌ فِي « الْفَاتِحَةِ » وَغَيْرِهِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

(١ - ١) فِي تَش : « وَلَئِنَّمَا رَكْنَ وَفَى » .

(٢) فِي ط : « وَإِنْ » .

(٣ - ٣) فِي ١ : « كَصَبَى مَص » .

## وَالْجَمْعُ بَيْنَ سُورٍ فِي الْفَرْضِ ، وَلَا يُكْرَهُ فِي النَّفْلِ .

٤٤٥ - مسألة : ( و ) يُكْرَهُ ( الْجَمْعُ بَيْنَ سُورٍ فِي الْفَرْضِ ، وَلَا يُكْرَهُ فِي النَّفْلِ ) أَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورِ فِي النَّفْلِ فَلَا يُكْرَهُ . رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكْعَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَالنِّسَاءِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : لَقَدْ عَرَفْتُ النَّظَائِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ . فَذَكَرَ عَشْرِينَ سُورَةً مِنَ الْمُفَصَّلِ ، سُوْرَتَيْنِ فِي كُلِّ <sup>(٢)</sup>

قوله : وَالْجَمْعُ بَيْنَ سُورٍ فِي الْفَرْضِ . يَعْنِي ، يُكْرَهُ ، وَهَذَا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ . نَقَلَهَا ابْنُ مَنْصُورٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَعَنَهُ ، لَا يُكْرَهُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . قَالَ أَبُو حَفْصٍ : الْعَمَلُ عَلَى مَا رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ لَا بَأْسَ . وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ النَّاطِمُ عَنِ الْأَوَّلِ : وَهُوَ بَعِيدٌ ، كَتَرَارِ سُورَةٍ فِي رَكْعَتَيْنِ ، وَتَفْرِيقِ سُورَةٍ فِي رَكْعَتَيْنِ . نَصَّ عَلَيْهِمَا ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ . ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهَادِي » ، وَ « الشَّارِحِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَعَنَهُ ، تُكْرَهُ الْمُدَاوَمَةُ .

(١) وَرَدَ هَذَا فِي حَدِيثِ حَذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ، قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَافْتَتَحَ الْبَقَرَةَ ، فَقُلْتُ : يَرْكَعُ عِنْدَ الْمَاءِ . ثُمَّ مَضَى ، فَقُلْتُ : يَصَلِّيُ بِهَا فِي رَكْعَةٍ . فَمَضَى ، فَقُلْتُ : يَرْكَعُ بِهَا . ثُمَّ افْتَتَحَ النَّسَاءَ فَقَرَأَهَا ، ثُمَّ افْتَتَحَ آلَ عِمْرَانَ ، فَقَرَأَهَا .... أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ تَطْوِيلِ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ، مِنْ كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٥٣٦ / ١ ، ٥٣٧ .

وَعَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أَقُومُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّيْلِ التَّامِ ، فَيَقْرَأُ بِالْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَالنِّسَاءِ . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْوُقُوفِ عِنْدَ آيَةِ الرَّحْمَةِ وَآيَةِ الْعَذَابِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣١٠ / ٢ . كَأَيْضًا أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي الْبَابِ نَفْسَهُ نَحْوَهُ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ ، قَالَ : قِمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَامَ ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ .... ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ بِآلِ عِمْرَانَ ، ثُمَّ قَرَأَ سُورَةَ سُورَةٍ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

رَكْعَةٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وكان عثمان ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، يَحْتِمُ الْقُرْآنَ فِي رَكْعَةٍ<sup>(٢)</sup> . وَأَمَّا الْفَرِيضَةُ فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَفْتَصِرَ فِيهَا عَلَى سُورَةٍ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَكَذَا كَانَ يُصَلِّي أَكْثَرَ صَلَاتِهِ . وَهَلْ يُكْرَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فِيهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُكْرَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ مُطْلَقٌ . وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يُؤْمَهُمْ ، وَكَانَ يَقْرَأُ قَبْلَ كُلِّ سُورَةٍ : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ . ثُمَّ يَقْرَأُ سُورَةً أُخْرَى مَعَهَا ، [ ٢١٧/١ ظ ] فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا يَحْمِلُكَ عَلَى لُزُومِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ؟ » . فَقَالَ : إِنِّي أُحِبُّهَا . فَقَالَ : « حُبُّكَ إِيَّاهَا أَذْخَلَكَ الْجَنَّةَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ . وَرَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْمَكْتُوبَةِ بِالسُّورَتَيْنِ فِي رَكْعَةٍ<sup>(٤)</sup> ،

قوله : وَلَا يُكْرَهُ فِي الثَّقَلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَهُوَ غَرِيبٌ [ ١٠٩/١ وَ ] بَعِيدٌ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الجمع بين السورتين ، من كتاب الأذان . وفي : باب تأليف القرآن ، من كتاب فضائل القرآن . صحيح البخاري ١٩٧/١ ، ٢٢٩/٦ . ومسلم ، في : باب ترتيب القرآن ... إلخ ، من كتاب صلاة المسافرين ٥٦٣/١ - ٥٦٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في تعذيب القرآن ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/٣٢٢ ، ٣٢٣ . والنسائي ، في : باب قراءة سورتين في ركعة ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ٢/١٣٦ . والبيهقي ، في : باب الجمع بين سورتين في ركعة واحدة ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢/٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/٣٨٠ ، ٤١٧ ، ٤٢٧ ، ٤٣٦ ، ٤٥٥ .

(٢) في م : كل ركعة .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الجمع بين السورتين في الركعة ... إلخ ، من كتاب مواقيت الصلاة . صحيح البخاري ١/١٩٦ ، ١٩٧ . والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في سورة الإخلاص ، من أبواب فضائل القرآن . عارضة الأحوذى ١١/٢٦ .

وَلَا تُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوْسَاطِهَا . وَعَنْهُ ، تُكْرَهُ .

رواه مالك في « الموطأ »<sup>(١)</sup> . فأما قراءة السورة الواحدة في الركعتين يُعِيدُهَا ، فلا بأس ، وقد ذكرناه .

**فصل :** والمستحب أن يقرأ في الثانية سورة بعد السورة التي قرأها في الركعة الأولى في النظم . قال أحمد في رواية مهنّا : أعجب إلى أن يقرأ من البقرة إلى أسفل ؛ لأن ذلك المنقول عن رسول الله ﷺ . وروى عن ابن مسعود ، أنه سئل عمن يقرأ القرآن منكوساً ، فقال : ذلك منكوس القلب . وفسره أبو عبيد<sup>(٢)</sup> بذلك ، فإن قرأ كذلك ، فلا بأس به ؛ لأنّ أحمد قال ، حين سئل عن ذلك : لا بأس به ، أليس يعلم الصبي على هذا ؟ . وقد روى أن الأحنف<sup>(٣)</sup> قرأ الكهف في الأولى ، وفي الثانية يوسف . وذكر أنه صلى مع عمر الصبح بهما<sup>(٤)</sup> . استشهد به البخاري<sup>(٥)</sup> .

٤٤٦ - مسألة : ( ولا تُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوْسَاطِهَا . وَعَنْهُ ، تُكْرَهُ ) المشهور عن أحمد ، أنه لا تُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوْسَاطِهَا

قوله : ولا يُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَاخِرِ السُّورِ وَأَوْسَاطِهَا . هذا المذهب . نقله الجماعة ، وعليه الأصحاب . وعنه ، يُكْرَهُ مُطْلَقًا . وعنه ، تُكْرَهُ الْمُدَاوِمَةُ . وعنه ، يُكْرَهُ أَوْسَاطُ السُّورِ دُونَ أَوَاخِرِهَا .

(١) في : باب القراءة في المغرب والعشاء ، من كتاب الصلاة . الموطأ ١/٧٩ .

(٢) في : غريب الحديث ٤/١٠٣ .

(٣) في الأصل : « الأحنف » .

(٤) في م : « قرأ بهما » .

(٥) في : باب الجمع بين السورتين في الركعة ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٩٦/١ .

في الصلاة . نَقَلَهَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ قَالَ : أُمِرْنَا أَنْ نَقْرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَمَا تَيَسَّرَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى الْخَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ آخِرَ آلِ عِمْرَانَ ، وَآخِرَ الْفُرْقَانِ . وَقَالَ أَبُو بَرْزَةَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ <sup>(٣)</sup> . فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَقْتَصِرُ عَلَى قِرَاءَةِ سُورَةٍ . وَلَأَنَّ آخِرَهَا أَحَدُ طَرَفِي السُّورَةِ ، فَلَمْ يُكْرَهُ ، كَأَوَّلِهَا . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ فِي الْفَرَضِ . نَقَلَهَا عَنْهُ الْمُرُوزِيُّ ، وَقَالَ : سُورَةُ أَعْجَبَ إِلَيَّ . قَالَ الْمُرُوزِيُّ : وَكَانَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ قِرَاءَةُ يُصَلِّي بِهِ ، فَكَانَ يَقْرَأُ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْفَجْرِ بِآخِرِ السُّورَةِ ، فَلَمَّا أَكْثَرَ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ [ ٢١٨/١ ] : تَقَدَّمَ أَنْتَ فَصَلِّ . فَقُلْتُ لَهُ : هَذَا يُصَلِّي بِكُمْ مِنْذُ كَمْ ؟

فوائد ؛ منها ، لَا يُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوَائِلِ السُّورِ . وَقِيلَ : أَوَاخِرُهَا أَوَّلَى . وَمِنْهَا ، يُكْرَهُ قِرَاءَةُ كُلِّ الْقُرْآنِ فِي فَرَضٍ ؛ لِعَدَمِ نَقْلِهِ ، وَلِلْإِطَالَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا يُكْرَهُ . وَمِنْهَا ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ ، لَا

(١) سورة المزمل ٢٠ .

(٢) في : باب من ترك القراءة في صلاته بغائبة الكتاب ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٨٨/١ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣/٣ ، ٤٥ ، ٩٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب وقت الظهر عند الزوال ، وباب ما يكره من السمر بعد العشاء ، من كتاب المواقيت . صحيح البخاري ١٤٣/١ ، ١٥٥ . ومسلم ، في : باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٤٧/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في وقت صلاة النبي ﷺ ، وكيف كان يصليها ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٩٦/١ . والنسائي ، في : باب كراهية النوم بعد صلاة المغرب ، وباب ما يستحب من تأخير العشاء ، من كتاب المواقيت . المجتبى ٢١٠/١ ، ٢١٢ . وابن ماجه ، في : باب وقت الظهر ، من كتاب الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٢١/١ . والدارمي ، في : باب قدر القراءة في الفجر ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٢٩٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٢٠/٤ ، ٤٢٣ .



قال : دَعْنَا مِنْهُ ، يَجِيءُ بِآخِرِ السُّورِ . وَكَرِهَهُ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(١)</sup> ، رَحِمَهُ اللَّهُ : وَلَعَلَّ أَحْمَدَ إِنَّمَا أَحَبَّ أَتْبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا نُقِلَ عَنْهُ ، وَكَرِهَ الْمُدَاوِمَةَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ؛ فَإِنَّ الْمَنْقُولَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قِرَاءَةُ السُّورَةِ أَوْ بَعْضِ السُّورَةِ مِنْ أَوَّلِهَا . وَنُقِلَ عَنْهُ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ قِرَاءَةُ أَوْسَطِ السُّورَةِ دُونَ آخِرِهَا ؛ لِمَا رَوَيْنَا فِي آخِرِ السُّورِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَلَمْ يُنْقَلْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي وَسْطِهَا . قَالَ الْأَثَرُ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الرَّجُلُ يَقْرَأُ آخِرَ السُّورَةِ فِي الرَّكْعَةِ ؟ فَقَالَ : أَلَيْسَ قَدْ رَوَى فِي هَذَا رُحْصَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَزِيدَ ، وَغَيْرِهِ ؟

**فصل :** فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَوَائِلِ السُّورِ ، فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى ذِكْرِ مُوسَى وَهَارُونَ ، ثُمَّ أَخَذَتْهُ سَقْلَةٌ ، فَرَكَعَ<sup>(٢)</sup> . وَقَرَأَ سُورَةَ الْأَعْرَافِ فِي الْمَغْرِبِ فَرَفَقَهَا مَرَّتَيْنِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> .

يُكْرَهُ مُلَازِمَةُ سُورَةٍ ، مَعَ اعْتِقَادِ جَوَازِ غَيْرِهَا . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ وَتَخْرِيجٌ ، الْإِنْصَافُ يَعْنِي بِالْكَرَاهَةِ ؛ لَعَدَمِ ثِقَلِهِ : قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ .

(١) في : المغني ١٦٧/٢ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الجمع بين السورتين في الركعة (في الترجمة) ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ١٩٦/١ . ومسلم ، في : باب القراءة في الصبح ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٣٦/١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة في النعل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٥١/١ . والنسائي ، في : باب قراءة بعض السورة ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٣٧/٢ . وابن ماجه ، في : باب القراءة في صلاة الفجر ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٢٦٩/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤١١/٣ .

(٣) في : باب القراءة في المغرب بـ المصّ ، من كتاب افتتاح الصلاة . المجتبى ١٣٢/٢ .

المفتح وَلَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا أُرْتِجَ عَلَيْهِ ، .....

الشرح الكبير

٤٤٧ - مسألة : ( وله أن يفتح على الإمام إذا أُرْتِجَ عليه ) في الصلاة ، وأن يَرُدَّ عليه إذا غَلِطَ لا بَأْسَ به في الفَرَضِ والنَّفْلِ . رَوَى ذلك عن عثمان ، وعلي ، وابن عمر ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وهو قول جماعة من التابعين . وَكَرِهَهُ ابن مسعود ، وشُرَيْح ، والثوري . وقال أبو حنيفة : تَبْطُلُ به الصلاة ؛ لِمَا رَوَى الْحَارِثُ ، عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَفْتَحَ عَلَى الْإِمَامِ »<sup>(١)</sup> . وقال ابن عَقِيل : إن كان في النَّفْلِ ، جازَ ذلك ، وإن كان في الفَرَضِ وأُرْتِجَ عليه في الفاتحة ، فَتَحَ عليه وإلَّا فلا . وَلَنَا ، ما رَوَى ابنُ عمر ، أن رسول الله ﷺ صَلَّى صلاة ، فَقَرَأَ فيها ، فَلَيْسَ<sup>(٢)</sup> عليه ، فَلَمَّا انصَرَفَ قال لأبي : « أَصَلَّيْتَ مَعَنَا ؟ » قال : نَعَمْ . قال : « فَمَا مَنَعَكَ ؟ » . رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> . قال الحطَّاي<sup>(٤)</sup> : إسناده جيّد . وعن ابن عباس ، قال : تَرَدَّدَ رسول الله ﷺ

الإنصاف

قوله : وَلَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْإِمَامِ إِذَا أُرْتِجَ عَلَيْهِ . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وعنه ، يَفْتَحُ عليه إن طَالَ ، وإلَّا فلا . وعنه ، يَفْتَحُ عليه في النَّفْلِ فقط . وقال ابن عَقِيل : إن كان في النَّفْلِ جازَ ، وإن كان في الفَرَضِ جازَ في الفاتحة ، ولم يَنْجُزْ في غيرها . قال في « الفروع » : وظاهر المسألة ، لا تَبْطُلُ ، ولو فَتَحَ بعد أخذِهِ في قراءة غيرها .

- (١) أخرجه أبو داود ، في : باب النبي عن التلقين ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١/١٤٦ .  
(٢) ليس ، يفتح اللام والباء ، بمعنى التيسر واختلط ، وبضم اللام ، على البناء للمجهول .  
(٣) في : باب في الفتح على الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٨/١ .  
(٤) في : معالم السنن ٢١٦/١ .

ﷺ في القراءة في صلاة الصُّبح ، فلم يَفْتَحُوا عليه ، فلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ نَظَرَ في وُجُوهِ الْقَوْمِ ، فقال : « أَمَا شَهِدَ الصَّلَاةَ مَعَكُمْ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ؟ » . قالوا : لا . فرَأَى الْقَوْمُ إِنَّمَا تَفَقَّدَهُ لِيَفْتَحَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى مُسَوِّرُ بْنُ يَزِيدَ الْمَالِكِيُّ <sup>(٢)</sup> ، قال : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ في الصَّلَاةِ قَتْرَكَ آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، آيَةَ كَذَا وَكَذَا تَرَكْتَهَا . فقال : « فَهَلَّا أَذْكَرْتَنِيهَا ؟ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَلأنَّهُ تَنبِيهُ في الصَّلَاةِ بِمَا هُوَ مَشْرُوعٌ فِيهَا ، أَشَبَّهُ التَّسْبِيحَ . وَحَدِيثُ عَلِيٍّ يَرْوِيهِ الْحَارِثُ ، قال الشَّعْبِيُّ : كان كَذَّابًا . وقال أَبُو دَاوُدَ : لم يَسْمَعْ أَبُو <sup>(٤)</sup> إِسْحَاقَ مِنَ الْحَارِثِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ ، ليس هذا منها .

**فصل** : فَإِنْ أُرْتِجَ عَلَى الْإِمَامِ فِي الْفَاتِحَةِ ، فعلى الْمَأْمُومِ أَنْ يَفْتَحَ عليه ، كما لو نَسِيَ سَجْدَةً لِرِمْمِهِمْ تَنبِيْهُهُ بِالتَّسْبِيحِ . فَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِثْمَامِ الْفَاتِحَةِ فَله أَنْ يَسْتَحْلِفَ مَنْ يُصَلِّيْ بِهِمْ ، وكذلك لو عَجَزَ في أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ عَنْ رُكْنٍ يَمْنَعُ الْإِثْمَامَ ، كَالرُّكُوعِ ، فَإِنَّهُ يَسْتَحْلِفُ مَنْ يُتِمُّ بِهِمُ الصَّلَاةَ <sup>(٥)</sup> ، كما لو

تَنبِيْهان ؛ الأوَّلُ ، عَمُومُ قَوْلِهِ : وَلَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْإِمَامِ . يَشْمَلُ الْفَاتِحَةَ وَغَيْرَهَا ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ . أَمَّا في غَيْرِ الْفَاتِحَةِ ، فلا يَجِبُ بِلَا خِلَافٍ أَغْلَمُهُ . وَأَمَّا في الْفَاتِحَةِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وعليه جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَجُوبُ الْفَتْحِ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . الثَّانِي ، الْأَلْفُ وَاللَّامُ في قَوْلِهِ :

(١) عزاه الحميشي في مجمع الزوائد إلى البزار والطبراني في الكبير والأوسط . مجمع الزوائد ٦٩/٢ .  
(٢) هو المسور بن يزيد المالكي الأسدي الكاهلي ، نزل الكوفة ، له صيحة . انظر : الطبقات الكبرى ، لابن سعد ٣٢/٦ ، ٣٣ . الإكمال ، لابن ماکولا ٧/٢٢٥ ، تهذيب التهذيب ١٠/١٥٢ .  
(٣) في : باب الفتح على الإمام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠٨/١ .  
(٤) سقط من : م .

سَبَقَهُ الْحَدَّثُ ، بَلِ الْاسْتِحْلَافُ هَهُنَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَنْ سَبَقَهُ الْحَدَّثُ قَدْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَهَذَا صَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ . وَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِتِمَامِ الْفَاتِحَةِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَأْتِي بِمَا يُحْسِنُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا عَجَزَ عَنْهُ ، وَتَصِحُّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ، فَإِذَا عَجَزَ عَنْهُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ سَقَطَ ، كَالْقِيَامِ ، فَأَمَّا الْمَأْمُومُ ؛ فَإِنْ كَانَ أُمِّيًّا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ قَارِئًا تَوَيَّ مُفَارَقَتَهُ ، وَأَتَمَّ <sup>(١)</sup> وَحْدَهُ ، وَلَا يَصِحُّ لَهُ إِتِمَامُ الصَّلَاةِ تَخْلُفَهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا قَدْ صَارَ فِي حُكْمِ الْأُمِّيِّ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٢)</sup> : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ بِقِرَاءَتِهَا فَلَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » <sup>(٣)</sup> . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى الْأُمِّيِّ ؛ لِأَنَّ الْأُمِّيَّ لَوْ قَدَّرَ عَلَى تَعْلُمِهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ، لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ بِدُونِهَا ، وَهَذَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَخْرُجَ فَيَسْأَلَ عَمَّا وَقَفَ فِيهِ وَيُصَلِّيَ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى أَرْكَانِ الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ مِنَ الصَّلَاةِ لَا يُزِيلُ عَجْزَهُ عَنْهَا ، بِخِلَافِ هَذَا .

وَلَهُ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْإِمَامِ . لِلْعَهْدِ ، أَيْ إِمَامِهِ فَلَا يَفْتَحُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، سِوَاءَ كَانَ مُصَلِّيًّا أَوْ قَارِئًا ، لَكِنْ لَوْ فَتَحَ عَلَيْهِ ، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَيُكْرَهُ . وَعَنْهُ ، تَبْطُلُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » . وَقِيلَ : تَبْطُلُ لَتَجَرُّدِهِ لِلتَّفْهِيمِ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَكَذَا إِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ ، عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا ، لَا تَبْطُلُ ، وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

(١) فِي م : ١١ وَصَلَّى .

(٢) فِي : الْمَنَى ٣١٥/٢ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيمِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٤٠ .

**فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يَفْتَحَ مَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ هُوَ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى ، أَوْ عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَشْعُلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُعْلًا »<sup>(١)</sup> . فَإِنْ فَعَلَ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ قُرْآنٌ ، إِنَّمَا قَصَدَ قِرَاءَتَهُ دُونَ خِطَابِ الْآدَمِيِّ لغيره<sup>(٢)</sup> ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ رَدَّ عَلَى إِمَامِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي الْمُصَلِّي إِذَا رَدَّ عَلَى مَنْ لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ : إِنْ كَانَ فِي التَّنْفِيلِ فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْفَرْضِ ، « لَمْ يَجْزِ . وَهَلْ تَبْطُلُ » ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . فَأَمَّا غَيْرُ الْمُصَلِّي فَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْتَحَ عَلَى الْمُصَلِّي . وَقَدْ رَوَى التَّجَادُ بِإِسْنَادِهِ ، قَالَ<sup>(٣)</sup> : كُنْتُ قَاعِدًا بِمَكَّةَ ، فَأِذَا رَجُلٌ عِنْدَ الْمَقَامِ يُصَلِّي ، وَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ حَلَفَهُ يُلْقِنُهُ ، فَأِذَا هُوَ عَثْمَانُ<sup>(٤)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٥)</sup> .**

**فائدة :** لَوْ أُرْتِجَ عَلَى الْمُصَلِّي فِي الْفَاتِحَةِ ، وَعَجَزَ عَنْ إِثْمَامِهَا ، فَهُوَ كَالْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ ؛ يَأْتِي بِمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُعِيدُ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُؤْخَذُ مِنْهُ ، وَلَوْ كَانَ إِمَامًا . وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ، وباب لا يرد السلام في الصلاة ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي : باب هجرة الحيشة ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخاري ٦٤/٥ . ومسلم ، في : باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٧٨/٢ ، ٨٣ . وأبو داود ، في : باب رد السلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١١/١ . وابن ماجه ، في : باب المصل يسلم عليه كيف يرد ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٥/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٧٦/١ ، ٤٠٩ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « فهل تبطل صلاته » .

(٤) القائل هو عبيدة بن ربيعة .

(٥) في م : « عمر » .

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من رخص في الفتح على الإمام ، من كتاب الصلاة . مصنف ابن أبي شيبة ٧٢/٢ .

المفتوح وإذا نابَه شَيْءٌ ، مِثْلَ سَهْوِ إِمَامِهِ ، أَوْ اسْتِثْنَانِ إِنْسَانٍ عَلَيْهِ ، سَبَّحَ  
إِنْ كَانَ رَجُلًا ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً صَفَحَتْ بِيَطْنٍ كَفَّهَا عَلَى ظَهْرِ  
الْأُخْرَى .

الشرح الكبير ٤٤٨ - مسألة : ( وإذا نابَه شَيْءٌ ، مِثْلَ سَهْوِ إِمَامِهِ ، أَوْ اسْتِثْنَانِ  
إِنْسَانٍ عَلَيْهِ ، سَبَّحَ إِنْ كَانَ <sup>(١)</sup> رَجُلًا ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً صَفَحَتْ <sup>(٢)</sup> بِيَطْنٍ  
كَفَّهَا عَلَى ظَهْرِ <sup>(٣)</sup> الْأُخْرَى ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا سَهَا الإِمَامُ فَأَتَى بِفَعْلٍ فِي غَيْرِ  
مَوْضِعِهِ ، لَزِمَ الْمَأْمُومِينَ تَنْبِيْهُهُ ، فَإِنْ كَانُوا رِجَالًا سَبَّحُوا ، وَإِنْ كَانُوا نِسَاءً  
صَفَّحْنَ بِيَطْنٍ أَكْفِهِنَّ عَلَى ظُهُورِ الْأُخْرَى ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ  
مَالِكٌ : يُسَبِّحُ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي

الإنصاف يَسْتَحْخِيفُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ ، فِي إِمَامٍ  
الْحَيِّ الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ .

تَنْبِيْهَانِ ؛ الْأَوَّلُ ، قَوْلُهُ : وَإِذَا نَابَهُ شَيْءٌ ، مِثْلَ سَهْوِ إِمَامِهِ ، أَوْ اسْتِثْنَانِ إِنْسَانٍ  
عَلَيْهِ ، سَبَّحَ إِنْ كَانَ رَجُلًا . بِلَا نِزَاعٍ . وَلَا يَضُرُّ وَلَوْ كَثُرَ ، وَيُكْرَهُ لَهُ التَّصْفِيقُ ،  
وَيُثْبَلُ الصَّلَاةُ بِهِ إِنْ كَثُرَ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً صَفَحَتْ بِيَطْنٍ  
كَفَّهَا عَلَى ظَهْرِ الْأُخْرَى . أَنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ فِي حَقِّهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، لَكِنْ مَحَلُّهُ  
أَنْ لَا يَكْثُرَ ، فَإِنْ كَثُرَ بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ، فَلَوْ سَبَّحَتْ كَالرَّجُلِ ، كُرِهَ . نَصٌّ عَلَيْهِ .  
وَقِيلَ لَا يُكْرَهُ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : قَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :  
وِظَاهِرُ ذَلِكَ ، لَا يُثْبَلُ بِتَصْفِيقِهَا عَلَى جِهَةِ اللَّعِبِ . قَالَ : وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مَرَادٍ . وَيُثْبَلُ  
بِهِ لِمُنَافَاتِهِ الصَّلَاةَ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في الأصل : صفحت .

(٣) سقط من : م .

صَلَاتِهِ ، «فَلْيَقُلْ : سُبْحَانَ اللَّهِ» . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَابَكُمْ شَيْءٌ فِي صَلَاتِكُمْ فَلْيَسْبِحِ الرِّجَالُ ، وَلْيَصْفَحِ النِّسَاءُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> .

فوائد ؛ منها ، قال في « الفروع » : وفي كراهة التَّيْبَةِ بِنَحْنَجَةٍ رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا هُوَ وَالْمُصَنَّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّارِح » . قُلْتُ : الصَّوَابُ الْكَرَاهَةُ . ثُمَّ وَجَدْتُ ابْنَ نَصْرِ اللَّهِ فِي « حَوَاشِي الْفُرُوع » ، قَالَ : أَشْهُرُهُمَا يُكْرَهُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُكْرَهُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ . قَالَ : وَهُوَ أَظْهَرُ . وَمِنْهَا ، لَا يُكْرَهُ تَيْبَتُهُ بِقِرَاءَةٍ وَتَكْبِيرٍ وَتَهْلِيلٍ وَتَسْبِيحٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوع » ، وَ « ابْنِ

(١ - ١) في م : « فليسبح الرجال ولتصفح النساء » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من دخل ليؤم الناس ... إلخ ، من كتاب الأذان ، وفي : باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به ، من كتاب العمل في الصلاة ، وفي : باب الإشارة في الصلاة ، من كتاب السهو ، وفي : باب ما جاء في الإصلاح بين الناس ، من كتاب الصلح . صحيح البخاري ١٧٤/١ ، ١٧٥ ، ٨٣/٢ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٢٣٩/٣ . ومسلم ، في : باب تقديم الجماعة من يصل بهم ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، كما أخرجه أبو داود ، في : باب التصفيق في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٦/١ . والنسائي ، في : باب إذا تقدم الرجل من الرعية ثم جاء الوالي هل يتأخر ، وباب استخلاف الإمام إذا غاب ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب رفع اليدين وحمد الله والثناء عليه في الصلاة ، من كتاب السهو ، وفي : باب مصر الحاكم إلى رعيته للصلح بينهم ، من كتاب القضاة . المجتبى ٦٠/٢ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٤/٣ ، ٥ ، ٢١٣/٨ . والدارمي ، في : باب التسيح للرجل والتصفيق للنساء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣١٧/١ . والإمام مالك ، في : باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة ، من كتاب السفر . الموطأ ١٦٣/١ ، ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٠/٥ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الإمام يأتي قوما فيصلح بينهم ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ٩٢/٩ . ومسلم ، في : باب تقديم الجماعة من يصل بهم إذا تأخر الإمام ... إلخ ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣١٦/١ ، ٣١٧ ، كما أخرجه أبو داود ، في : باب التصفيق في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٦ ، ٢١٥/١ . والنسائي ، في : باب استخلاف الإمام إذا غاب ، من كتاب الإمامة ، وفي : باب رفع اليدين وحمد الله والثناء عليه في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٦٤/٢ ، ٦٥ ، ٤/٣ ، ٥ . وابن ماجه ، في الباب السابق . سنن ابن ماجه ٣٣٠/١ . والدارمي ، في : الباب السابق . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٣٣ ، ٣٣٢/٥ .

**فصل :** وإذا سَبَّحَ لَتَنِيَّهِ إِمَامِهِ ، أَوْ لاسْتِثْذَانِ إِنْسَانٍ عَلَيْهِ ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ كَلَّمَهُ بِشَيْءٍ ، أَوْ نَابَهُ أَمْرٌ فِي صَلَاتِهِ فَسَبَّحَ لِيُعْلَمَ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ ، أَوْ خَشِيَ عَلَى إِنْسَانٍ الْوُقُوعَ فِي شَيْءٍ فَسَبَّحَ بِهِ ، أَوْ خَشِيَ أَنْ يَتَلَفَ بِشَيْءٍ فَسَبَّحَ بِهِ <sup>(٢)</sup> لِيُتَرَكَّه ، أَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ ذِكْرًا فَرَفَعَ صَوْتَهُ لِيَذْكُرَهُ ، لَمْ يُؤَثِّرْ فِي الصَّلَاةِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ تَنْيِيَةَ الْآدَمِيِّ بِالتَّسْبِيحِ ، أَوِ الْقُرْآنِ ، أَوْ الْإِشَارَةِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خِطَابُ آدَمِيٍّ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ [ ٢١٩/١ ط ] رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ إِشَارَةً تُفْهَمُ أَوْ تُفْهَمُ ، فَقَدْ قَطَعَ الصَّلَاةَ » <sup>(٣)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ ، وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَلِمَا ذَكَرْنَا مِنْ

تَمِيمٍ ، وَقَالَ : وَعَنْهُ ، تَبْطُلُ بِذَلِكَ ، إِلَّا فِي تَنْيِيَةِ الْإِمَامِ وَالْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ . قَالَ فِي

(١) فِي م : « لِيُعْلَمَ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ م .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢١٦/١ ، ٢١٧ . وَلَفْظُهُ : « مَنْ أَشَارَ بِيَدِهِ فِي صَلَاتِهِ إِشَارَةً تُفْهَمُ عَنْهُ ، فَلْيُعَذِّبْهَا » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّصْفِيْقِ لِلنِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧٩/٢ ، ٨٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَسْبِيحِ الرَّجُلِ وَتَصْفِيْقِ الْمَرْأَةِ إِذَا نَابَهُمَا شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣١٩/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ التَّصْفِيْقِ فِي الصَّلَاةِ ، وَبَابِ الْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢١٥/١ - ٢١٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ أَنَّ التَّسْبِيحَ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ ١٦٤/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ التَّصْفِيْقِ فِي الصَّلَاةِ ، وَبَابِ التَّسْبِيحِ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ كِتَابِ السُّهُوِّ . الْمَجْتَبَى ١١/٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ التَّسْبِيحِ لِلرِّجَالِ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّصْفِيْقِ لِلنِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٣٢٩/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ التَّسْبِيحِ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيْقِ لِلنِّسَاءِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣١٧/١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٤١/٢ ، ٢٦١ ، =



حديث سهل بن سعيد . وعن ابن عمر ، قال : قُلْتُ لبلال : كيف كان النبي ﷺ يَرُدُّ عليهم حين كانوا يُسَلِّمُونَ عليه في الصلاة ؟ قال : كان يُشِيرُ بِيَدِهِ <sup>(١)</sup> . وعن صُهَيْب ، قال : مَرَرْتُ برسول الله ﷺ وهو يُصَلِّي ، فَسَلَّمْتُ عليه <sup>(٢)</sup> فَرَدُّ عَلَى إِشَارَةٍ <sup>(٣)</sup> . قال التِّرْمِذِيُّ : كِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ . وقد ذَكَرْنَا حديثَ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُشِيرُ في الصلاة . رواه أبو داود <sup>(٤)</sup> . وعن عليٍّ ، قال : كُنْتُ إِذَا اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ سَبَّحَ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ أَذِنَ <sup>(٥)</sup> . وحديثُ أَنَسٍ حَنِيفَةٌ يَرْوَاهُ أَبُو غَطَفَانَ وهو مَجْهُولٌ ، فلا تُعَارَضُ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ .

**فصل : فَإِنْ عَطَسَ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ . أَوْ لَسَعَهُ شَيْءٌ ، فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ . أَوْ سَمِعَ أَوْ رَأَى مَا يَغْمُهُ ، فَيَقُولُ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ**

**« الْفُرُوع » : إِلَّا أَنَّهَا لَا تُنْطَلُ بِتَنْبِيهِ مَا رُبَّ يَدَيْهِ . وَمِنْهَا ، لَوْ عَطَسَ ؛ فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ . أَوْ لَسَعَهُ شَيْءٌ ؛ فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ . أَوْ سَمِعَ ، أَوْ رَأَى مَا يَغْمُهُ ؛ فَقَالَ : إِنَّا**

= ٣١٧ ، ٣٧٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٩٢ ، ٥٠٧ ، ٥٢٩ .

(١) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في الإشارة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١٦٢/٢ . والنسائي ، في : باب رد السلام بالإشارة في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٦/٣ .

(٢) سقط من : م .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب رد السلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢١٢/١ . والترمذی ، في : باب ما جاء في الإشارة في الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذی ١٦٢/٢ ، ١٦٣ . والنسائي ، في : باب رد السلام بالإشارة في الصلاة ، من كتاب السهو . المجتبى ٦/٣ . والدارمی ، في : باب كيف يرد السلام في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمی ٣١٦/١ .

(٤) تقدم تخريجہ في صفحة ٦٠٩ .

(٥) أخرجه الإمام أحمد ، في : المستند ٧٧/١ ، ٧٩ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١١٢ .

رَاجِعُونَ . أَوْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ ، فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ . كُرَّةً لَهُ ذَلِكَ ، وَلَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، فِي مَنْ عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ لَمْ تَبْطُلِ صَلَاتُهُ . وَنَقَلَ عَنْهُ مُهَنَّا فِي مَنْ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ : وَلَدَ لَكَ غُلَامٌ . فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ . أَوْ قِيلَ : اخْتَرَقَ دُكَّانُكَ . فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . أَوْ ذَهَبَ كَيْسُكَ . فَقَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . فَقَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو يُوسُفَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ وَهُوَ فِي صَلَاةِ الْعَدَاةِ : ﴿ لَيْتَنِي أَشْرَكْتُ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ <sup>(١)</sup> . الْآيَةُ ، قَالَ : فَأَنْصَتَ لَهُ حَتَّى فَهِمَ ، ثُمَّ أَجَابَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : ﴿ فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ <sup>(٢)</sup> . الْآيَةُ . رَوَاهُ النَّجَّادُ بِإِسْنَادِهِ ، وَاجْتَنَبَ بِهِ أَحْمَدُ . <sup>(٣)</sup> وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَفْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ آدَمِيٌّ . وَقَدْ رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي مَنْ قِيلَ لَهُ : وَلَدَ لَكَ غُلَامٌ . فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَوْ ذَكَرَ مُصَيِّبَةً ، فَقَالَ : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . قَالَ : يُعِيدُ الصَّلَاةَ [ ٢٢٠/١ ] . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ قَصَدَ خِطَابَ الْآدَمِيِّ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ، وَرَوَى عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ ، قَالَ : عَطَسَ شَابٌّ

لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ . أَوْ رَأَى مَا يُعْجِبُهُ ؛ فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ . وَنَحْوَهُ ، كُرَّةً ذَلِكَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : تَرَكُ الْحَمْدَ لِلْعَاطِسِ أَوَّلَى . نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، يَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يُحَرِّكُ لِسَانَهُ . وَنَقَلَ صَالِحٌ ، لَا يُعْجِبُنِي رَفْعُ صَوْتِهِ بِهَا . انْتَهَى .

(١) سورة الزمر ٦٥ .

(٢) سورة الروم ٦٠ .

(٣ - ٢) سقط من : الأصل .

من الأنصار خَلَفَ رسول الله ﷺ ، وهو في الصلاة ، فقال : الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ ، حَتَّى يَرْضَى رَبُّنَا ، وَبَعْدَ مَا يَرْضَى مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ . فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنِ الْقَائِلُ الْكَلِمَةَ ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا ، مَا تَنَاهَتْ دُونَ الْعَرْشِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١)</sup> . وَلَأَنَّ مَا لَا يُبْطَلُ الصَّلَاةُ ابْتِدَاءً لَا يُبْطَلُهَا إِذَا أَتَى بِهِ عَقِيبَ سَبَبٍ ، كَالْتَسْبِيحِ لِتَشْبِيهِ إِمَامِهِ . قَالَ الْحَلَّالُ : اتَّفَقُوا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ الْعَاطِسَ لَا يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْحَمْدِ ، وَإِنْ رَفَعَ فَلَا بَأْسَ ؛ لِحَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الْإِمَامِ يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَيَقُولُ مَنْ خَلَفَهُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . يَرْفَعُونَ بِهَا أَصْوَاتَهُمْ ، قَالَ : يَقُولُونَ ، وَلَكِنْ يُخْفُونَ <sup>(٢)</sup> . وَإِنَّمَا لَمْ يَكْرَهُ أَحْمَدُ ذَلِكَ ، كَمَا كَرِهَ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ لَا يَمْنَعُ الْإِنْصَاتَ فَهُوَ <sup>(٣)</sup> كَالْتَأَمِينَ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَإِنْ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِهَذَا ؟ قَالَ : أَكْرَهُهُ . قِيلَ : فَيَنْهَاهُمُ الْإِمَامُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا لَمْ يَنْهَاهُمْ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُسْمِعُهُمُ الْآيَةَ أحيانًا فِي صَلَاةِ الْإِخْفَاءِ <sup>(٤)</sup> .

وَلَا تُبْطَلُ صَلَاتُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، فِي الْإِنْصَافِ مَنْ عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ . وَنَقَلَ هَاهُنَا فِي مَنْ قِيلَ لَهُ فِي الصَّلَاةِ : وَلَدَ لَكَ غُلَامٌ . فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ . أَوْ : احْتَرَقَ دُكَّانُكَ . فَقَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . أَوْ : ذَهَبَ كَيْسُكَ . فَقَالَ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ . فَقَدْ مَضَتْ صَلَاتُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ،

(١) في : باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٧٨/١ .

(٢) في م : « يخفضون » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « الإخفات » .

**فصل : قيل لأحمد : إذا قرأ : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ (١) . هل يقول : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَىٰ ؟ » . قال : إن شاء الله (٢) فيما بينه وبين نفسه ، ولا يَجْهَرُ به . وقد رُوِيَ عن عليٍّ ، رضي الله عنه ، أنه قرأ في الصلاة : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ ﴾ . فقال : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَىٰ . وعن ابن عباس ، أنه قرأ : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ . فقال : سُبْحَانَكَ ، وبلى (٣) . وعن موسى بن أبي عائشة ، قال : كان رجلٌ يُصَلِّي فوق بيته ، فكان إذا قرأ : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ . قال : سُبْحَانَكَ ، فبلى . فسألوه عن ذلك ، فقال : سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . رواه أبو داود (٤) .**

**فصل : فإن قرأ القرآن يَقْصِدُ به تَنْبِيهَ آدَمِيٍّ ، مثل أن يُسْتَأَذَنَ عليه ، فيقول : [ ٢٧٠/١ ط ] ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ (٥) . أو يقول (٦) لرجلٍ اسمه يحيى . ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ ﴾ (٧) . فقد رُوِيَ عن أحمد ، أنه**

و « الشرح » ، و « الفروع » ، و « ابن تيمية » ، وصححه . وعنه ، يُبْطَل . وكذا لو خاطب بشيءٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، مثل أن يُسْتَأَذَنَ عليه ، فيقول : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ﴾ أو يقول لمن [ ١٠٩/١ ط ] اسمه يحيى : ﴿ يَٰيَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ ﴾ ونحو

(١) سورة القيامة ٤٠ .

(٢) في م : « ولا » .

(٣) في الأصل : « ربي » .

(٤) في : باب الدعاء في الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٠٤ .

(٥) سورة الحجر ٤٦ .

(٦) في م : « يقولون » .

(٧) سورة مريم ١٢ .

يُطْلُ الصلاة . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه خطاب آدمي ، أشبهه ما لو كَلَّمَهُ .  
 ورؤى عنه ما يدل على أنها لا تُطْل ؛ فإنه احتج بحديث على مع الخارج جئ  
 حين<sup>(١)</sup> قال له : ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾<sup>(٢)</sup> . ورؤى نحو هذا عن  
 ابن مسعود ، وابن أبي ليلى ؛ فروى الخلال ، بإسناده ، عن عطاء بن  
 السائب ، قال : استأذننا على عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو يصلي ، فقال :  
 ﴿ آذِخْلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَامِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> . ولأنه قرآن فلم يُفسد  
 الصلاة ، كما لو لم يقصد به التنبية . وقال القاضي : إن قصد التلاوة  
 حسب ، لم تُفسد صلاته وإن حصل التنبية ، وإن قصد التنبية حسب ،  
 فسدت صلاته ؛ لأنه خاطب آدمي ، وإن قصدتهما ففيه وجهان ؛  
 أحدهما ، لا تُفسد صلاته<sup>(٤)</sup> . وهو مذهب الشافعي ؛ لما ذكرنا من  
 الآثار والمعنى . والثاني ، تُفسد صلاته ؛ لأنه خاطب آدمي ، أشبه ما  
 لو لم يقصد التلاوة . فأما إن أتى بما لا يتميز به القرآن من غيره ، كقوله  
 لرجل اسمه إبراهيم : يا إبراهيم . ونحوه ، فسدت صلاته ؛ لأن هذا كلام

ذلك ، خلافا ومذهباً . وصحح الصَّحَّاحُ ابنُ تيميم وغيره . وقال القاضي : إن  
 قصد بما تقدم من ذلك كله الذكر فقط ، لم تُطْل ، وإن قصد خطاب آدمي ،  
 بطلت ، وإن قصدتهما ، فوجهان . وقال القاضي في « التعليل » ، وغيره : ويتأني  
 الخلاف أيضاً في تحذير ضريح من وقوعه في بشر ونحوه ، وتقدم إذاً غير الإمام .

(١) سقط من : م .

(٢) سورة الروم ٦٠ .

(٣) سورة يوسف ٩٩ .

(٤) سقط من : م .

المقع وإن بَدَرَهُ البُصَاقُ ، بَصَقَ فِي [٢٢] ثَوْبِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ  
الْمَسْجِدِ جَازَ أَنْ يَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ .

الشرح الكبير الناس ، ولم يَتَمَيَّزْ عن كَلَامِهِمْ بما يَتَمَيَّزُ به القرآن ، أَشْبَهَ مَا لَوْ جَمَعَ بَيْنَ  
كَلِمَاتٍ مُفْرَقَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقَالَ : يَا إِبْرَاهِيمُ خُذِ الْكِتَابَ الْكَبِيرَ .

٤٤٩ - مسألة : ( وَإِنْ بَدَرَهُ البُصَاقُ بَصَقَ فِي ثَوْبِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي  
غَيْرِ الْمَسْجِدِ جَازَ أَنْ يَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ ) لِمَا رَوَى أَبُو  
هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ ،  
فَقَالَ : « مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَحَّعُ أَمَامَهُ ، أَيْحِبُّ أَنْ يُسْتَقْبَلَ  
فَيَتَنَحَّعَ فِي وَجْهِهِ ؟ فَإِذَا تَنَحَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَحَّعْ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ  
قَدَمِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا » . وَوَصَفَ الْقَاسِمُ ، فَتَقَلَّ فِي ثَوْبِهِ ،

الإنصاف قوله : وَإِنْ بَدَرَهُ البُصَاقُ ، بَصَقَ فِي ثَوْبِهِ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ وَبَدَرَهُ  
البُصَاقُ ، فَلَا يَبْصُقُ إِلَّا فِي ثَوْبِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقُطْعَ  
بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَاخْتَارَ الْمُعْجِدُ جَوَازَهُ فِي الْمَسْجِدِ وَدَفَنَهُ فِيهِ .

قوله : وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ جَازَ أَنْ يَبْصُقَ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ .  
وَكَذَا قَالَ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الرُّعَايَةِ »  
الصُّغْرَى ، وَ« الْحَاوِي الصَّغِيرِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بَلْ أَكْثَرُ  
الْأَصْحَابِ . فظَاهِرُهُ ، سَوَاءٌ كَانَ قَدَمُهُ الْيُمْنَى أَوِ الْيُسْرَى . وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَقَدَمُهُ  
فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ : يَبْصُقُ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ  
الْيُسْرَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ« الْحَاوِي  
الْكَبِيرِ » .

ثم مَسَحَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ . وقال رسول الله ﷺ [ ٢٢١/١ ] : « البُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ حَاطِيَةٌ ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا » . رواهما <sup>(١)</sup> مسلم <sup>(٢)</sup> .

تبيين ؛ الأول ، قوله : وإن كان في غير المسجد ، جاز أن يَتَصَقَّ عن يساره أو تحت قدميه . قال في « الرعاية الكبرى » ، و « الحاوي الكبير » ، وغيرهما : لكن إن كان يصلي ، ففي ثوبه أولى . وهو ظاهر ما قدمه في « الفروع » . وقال المجتد في « شرحه » : إن كان خارج المسجد ، جاز الأمران ، وفي البقعة أولى ؛ لأن نظافة البدن والثياب من المستقذرات الظاهرات مستحب . ولم يعارضه حرمة البقعة . وقال في « الوجيز » : ويتصق في الصلاة والمسجد في ثوبه ، وفي غيرهما يسرة <sup>(٣)</sup> . فظاهره ، أنه لا يتصق عن يساره إذا كان يصلي خارج المسجد ، ولعله أراد أنه الأولى <sup>(٤)</sup> ، كما قال في « الرعاية » ، و « الحاوي » ، وإلا فلا أعلم له متابعاً . الثاني ، مفهوم قوله : جاز أن يتصق عن يساره ، أو تحت قدميه . أنه لا يتصق عن يمينه ولا أمامه . وهو صحيح ؛ فإن المذهب لا يختلف أن ذلك مكروه .

(١) في الأصل ، م : « رواه » .

(٢) في : باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٨٩/١ ، ٣٩٠ .

كما أخرج الأول البخاري ، في : باب لا يصق عن يمينه في الصلاة ، وباب دفن النخاعة في المسجد ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١١٢/١ ، ١١٣ . وأبو داود ، في : باب في كراهية البزاق في المسجد ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١١١/١ . وابن ماجه ، في : باب المصلي يتنخم ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٢٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٠/٢ .

وأخرج الثاني البخاري ، في : باب كفارة البزاق في المسجد ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١١٣/١ . وأبو داود ، في الباب السابق . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٣/٣ ، ٢٣٢ .

(٣) في ١ : « عن يساره » .

(٤) في ١ : « كالأولى » .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى سِتْرَةٍ مِثْلِ آخِرَةِ الرَّحْلِ، ..... المقنع

٤٥٠ - مسألة : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى سِتْرَةٍ مِثْلِ آخِرَةِ الرَّحْلِ ) الشرح الكبير

يُسْتَحَبُّ لِلْمُصَلِّيِ الصَّلَاةُ إِلَى سِتْرَةٍ ، فَإِنْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ أَوْ بَيْتٍ صَلَّى إِلَى الْحَائِطِ أَوْ إِلَى سَارِيَةٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي فُضَاءٍ صَلَّى إِلَى شَيْءٍ شَاخِصٍ بَيْنَ يَدَيْهِ ، إِمَّا إِلَى حَرَبَةٍ أَوْ عَصَا ، أَوْ يُعْرِضُ الْبَعِيرَ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهِ ، لَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ خِلَافًا ، وَسِوَاءِ ذَلِكَ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ تُرَكِّزُ لَهُ الْحَرَبَةَ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهَا <sup>(١)</sup> ، وَيُعْرِضُ الْبَعِيرَ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَفِي حَدِيثٍ أُبَى جُحَيْفَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِّزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ <sup>(٣)</sup> ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحِمَارُ وَالْكَلْبُ ، لَا يُمْنَعُ . مُتَّفَقٌ

الإنصاف

قوله : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ إِلَى سِتْرَةٍ ، مِثْلِ آخِرَةِ الرَّحْلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ . وَأُطْلِقَ فِي « الْوَاضِحِ » الْوُجُوبُ .

قوله : مِثْلِ آخِرَةِ الرَّحْلِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ : يَكُونُ طَوْلُهَا ذِرَاعًا ، وَغَرْضُهَا لَا حَدَّ لَهُ . قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ : وَعَنْهُ ، مِثْلُ عَظْمِ الذَّرَاعِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » : وَقِيلَ : عَلُوُّ شَيْبٍ . زَادَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَقِيلَ : ثَلَاثَةُ أَصَابِعَ . قَالَ فِي « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : وَهِيَ عَلُوُّ شَيْبٍ .

فَالَّذَانِ ، الْأَوَّلَى ، تَكْفِي السِتْرَةَ ، سِوَاءَ كَانَتْ مِنْ جِدَارٍ قَرِيبٍ ، أَوْ سَارِيَةٍ ، أَوْ جِمَادٍ غَيْرِهِ ، أَوْ حَرَبَةٍ ، أَوْ شَجَرَةٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ . أَوْ عَصَا ، أَوْ إِنْسَانٍ ، أَوْ حَيَوَانٍ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب سترة الإنعام سترة من خلفه ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري ١٣٣ / ١ . وأبو داود ، في : باب فما يستتر المصل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٨ . والسنائي ، في : باب سترة المصل ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٤٩ .

(٢) يأتي تخرجه بعد فصلين .

(٣) العنزة : ربيع بين العصا والرمح فيه زج .



عليه<sup>(١)</sup> . وعن طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ مِثْلَ مُوْخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَلْيُصَلِّ وَلَا يُبَالِ مِنْ مَرٍّ وَرَاءَ<sup>(٢)</sup> ذَلِكَ » . رواه مسلم<sup>(٣)</sup> .

**فصل :** وَقَدَّرَ طُولُهَا ذِرَاعًا أَوْ نَحْوَهُ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَنَّهَا قَدَّرُ عَظَمِ الذِّرَاعِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَهَذَا ظَاهِرُهُ<sup>(٤)</sup> التَّقْرِيبُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدَّرَهَا بِمُؤَخِرَةِ الرَّحْلِ<sup>(٥)</sup> ، وَهِيَ تَحْتَلِفُ ، فَتَارَةً تَكُونُ ذِرَاعًا ، وَتَارَةً تَكُونُ أَقْلًا ، فَمَا قَارَبَ الذِّرَاعَ أَجْزَأَ الْاِسْتِثَارُ بِهِ . فَأَمَّا قَدَّرُهَا فِي الْغَلِظِ فَلَا نَعْلَمُ

بِهِمْ طَاهِرٌ ، غَيْرِ وَجْهَيْهِمَا . وَيُكْرَهُ إِلَى وَجْهِ آدَمِيٍّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَفِي الْإِنْصَافِ

(١) أخرجه البخارى ، في : باب سترة الإمام ستره من خلفه ، وباب الصلاة إلى العزلة ، من كتاب الصلاة . صحيح البخارى ١ / ١٣٣ . ومسلم ، في : باب سترة المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦٠ . وأبو داود ، في : باب ما يستر الإمام ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٨ . والترمذى ، في : باب ما جاء في إدخال الإصبع الأذن عند الأذان ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١ / ٣١٢ . والنسائى ، في : باب الانتفاع بفضل الوضوء ، من كتاب الطهارة ، وفي باب الصلاة في الثياب الحمرة ، من كتاب القبلة . المجتبى ١ / ٧٤ ، ٢ / ٥٧ . والدارمى ، في : باب الصلاة إلى سترة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمى ١ / ٣٢٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٤٣ .

(٢) في م : من وراء .

(٣) في : باب سترة المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٥٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستر المصل ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٨ . والترمذى ، في : باب ما جاء في سترة المصل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٢ / ١٢٩ . وابن ماجه ، في : باب ما يستر المصل ، وباب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٦١ .

(٤) في م : ظاهره .

(٥) أخرجه مسلم ، في : باب سترة المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٥٩ . والنسائى ، في : باب سترة المصل ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٤٨ .

له<sup>(١)</sup> حَدًّا ، فقد تكونُ غَلِيظَةً ، كالحَائِطِ ، وَدَقِيقَةً ، كَالسَّهْمِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَتِرُ بِالْعَنَتَةِ . وقال أبو سَعِيدٍ : « كُنَّا نَسْتَتِرُ<sup>(٢)</sup> بِالسَّهْمِ وَالْحَجَرِ فِي الصَّلَاةِ . إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ : مَا كَانَ أَعْرَضَ فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيَّ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ سَبْرَةَ<sup>(٣)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اسْتَتِرُوا فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَهْمٍ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ<sup>(٤)</sup> ، فَقَوْلُهُ : « وَلَوْ بِسَهْمٍ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَيْرَهُ أَوْلَى مِنْهُ .

**فصل :** وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَذْنُو مِنْ سِتْرَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَظْمَةَ ، يَرْفَعُهُ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ فَلْيَذْنُ مِنْهَا ، لَا يَقْطَعْ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ » . رَوَاهُ أَبُو [ ٢٢١/١ ط ] دَاوُدُ<sup>(٥)</sup> . وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ السِتْرِ مَمْرُ الشَّاةِ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ قُرْبَهُ مِنَ السِتْرِ أَصَوْنٌ لِصَلَاتِهِ وَأَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَهُ

« الرُّعَايَةُ » : أَوْ حَيَوَانٍ غَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَوَّلُ الْمَذْهَبُ ، أَوْ لَبِنَةٌ وَنَحْوُهَا ، أَوْ مَحْدَقَةٌ ، أَوْ شَيْءٌ شَاخِصٌ غَيْرِ ذَلِكَ فِي الْفَضَاءِ ، كَبَعِيرٍ أَوْ رَحْلِهِ . فَإِنَّ

(١) فِي م : فِيهِ .

(٢ - ٢) فِي م : « كَانَ يَسْتَتِرُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « سَمَرَةٌ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤٠٤/٣ .

(٥) فِي : بَابُ الدُّنُو مِنَ السِتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَّ أَبُو دَاوُدَ ١٦٠ / ١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِالدُّنُو مِنَ السِتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْقِبْلَةِ . الْمُجْتَبَى ٤٩ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٤ .

(٦) فِي : بَابُ قَدَرِ كَمْ يَبْنِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمُصَلِّ وَالسِتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ ... إلخ ، مِنْ كِتَابِ الْاِحْتِصَامِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٣ / ١ ، ١٢٩ / ٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ دُنُو الْمُصَلِّ مِنَ السِتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٦٤ / ١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الدُّنُو مِنَ السِتْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَّ أَبُو دَاوُدَ ١٦٠ / ١ . بَلْفَظٍ : « مَرَّ عِزٌّ » .

الشرح الكبير

وبينها شيء، ويتبين أن يكون مقدار ذلك ثلاثة أذرع فما دون. قال أحمد: إن ابن عمر، قال: صلى النبي ﷺ في الكعبة، فكان بينه وبين الحائط ثلاثة أذرع<sup>(١)</sup>. وكان<sup>(٢)</sup> عبد الله بن مغفل<sup>(٣)</sup> يجعل بينه وبين سترته ستة أذرع. وقال عطاء: أقل ما يكفيك ثلاثة أذرع. وهو قول الشافعي؛ لحبر ابن عمر. وكلما دنا فهو أفضل؛ لما ذكرنا من الأخبار والمعنى. قال مهنا: سألت أحمد عن الرجل يصلي، كم ينبغي أن يكون بينه وبين القبلة؟ قال: يذنو من القبلة ما استطاع.

**فصل:** ولا بأس أن يستتر بغير أو حيوان، فعلى ابن عمر، وأُسْر. وقال الشافعي: لا يستتر بدابة. ولنا، ما روى ابن عمر، أن النبي ﷺ صلى إلى بغير. رواه البخاري<sup>(٤)</sup>. وفي لفظ، قال: قلت: فإذا ذهب الركاب؟ قال: كان يعرض الرجل، ويصلي إلى آخرته. فإن استتر

تَعَدَّرَ ذلك، فعصا ملقاة عرضا. نص عليه، أو سوط، أو سهم، أو مصلاة الذي الإنصاف

(١) أخرجه البخاري، في: باب حنثنا إبراهيم بن المنذر، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ١٣٤/١، ١٣٥. وأبو داود، في: باب الصلاة في الكعبة، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٦٦، ٤٦٧. والنسائي، في: باب مقدار ذلك، من كتاب القبلة. المجتبى ٤٩/٢. والإمام أحمد، في: المسند ١١٣/٢، ١٣٨، ١٣/٦.

(٢) في الأصل: وقال.

(٣) أبو سعيد، عبد الله بن مغفل بن عبد نهم المزني، من نقيب الصحابة، ومن أهل بيعة الرضوان، وأحد العشرة الذين بعثهم عمر يفتقرون الناس، سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة. توفي سنة سبع وخمسين. تهذيب الكمال ١٧٣/١٦ - ١٧٥.

(٤) في: باب الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرجل، من كتاب الصلاة. صحيح البخاري ١٣٥/١. كأخرجه مسلم، في: باب ستره المصل، من كتاب الصلاة. صحيح مسلم ٣٥٩/١، ٣٦٠. وأبو داود، في: باب الصلاة إلى الراحلة، من كتاب الصلاة. سنن أبي داود ١٥٩/١. والترمذي، في: باب ما جاء في الصلاة إلى الراحلة، من أبواب الصلاة. عارضة الأحوذى ١٤٧/٢. والدارمي، في: باب الصلاة إلى =

بِإِنْسَانٍ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ<sup>(١)</sup> غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup> . وقد رُوِيَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ ، قَالَ : رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَجُلًا يُصَلِّي ، وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَوَلَّاهُ ظَهْرَهُ ، وَقَالَ بَثْوِبُهُ هَكَذَا ، وَبَسَطَ يَدَيْهِ هَكَذَا ، وَقَالَ : صَلِّ ، وَلَا تَعْجَلْ . وعن نافع قال : كان ابنُ عُمَرَ إذا لم يجد سبيلاً إلى سارية من سَوَارِي المسجد ، قال لنافع : وَلَيْتَ ظَهَرَكَ . رَوَاهُ النَّجَّادُ<sup>(٣)</sup> . فَأَمَّا الصَّلَاةُ إِلَى وَجْهِ الْإِنْسَانِ فَتُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ<sup>(٤)</sup> أَدَبَ عَلَى ذَلِكَ . وعن عائشة ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي جِذَاءً وَسَطَ السَّرِيرِ ، وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ ، تَكُونُ لِي الْحَاجَّةُ ، فَأُكْرَهُ أَنْ أَقُومَ فَأَسْتَقْبِلَهُ ، فَأَنْسَلُ أَنْسِلًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> .

تحتَه ، أَوْ خَيْطٍ ، أَوْ مَا اعْتَقَدَهُ سِتْرَةً . فَإِنْ تَعَدَّرَ غَرَزُ الْعَصَا وَضَعَهَا . الثانية ، عَرَضُ السِتْرِ أَنْعَجَبُ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَد . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» ، وَغَيْرِهَا : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا أَنْ يَنْحَرِفَ عَنْهَا يَسِيرًا ، وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا الْقُرْبُ مِنْ سِتْرَتِهِ ،

= الراحلة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٢٨/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣/٢ ، ١٤ .

(١) في م : « مقامه » .

(٢) سقط من : م .

(٣) انظر ما أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة إلى الأسطوانة ، من كتاب الصلاة ( أبواب سترة المصل ) . صحيح البخاري ١٣٤/١ . وعبد الرزاق ، في : باب كم يكون بين الرجل وبين سترته ، من كتاب الصلاة . المصنف ١٥/٢ . أما أثر ابن عمر فأخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب الرجل يستمر الرجل إذا صلى إليه أم لا ، من كتاب الصلاة . مصنف ابن أبي شيبة ٢٧٩/١ .

(٤) في الأصل : « ابن عمر » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الصلاة إلى السرير ، وباب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي ، وباب من قال لا يقطع الصلاة شيء ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب السرير ، من كتاب الاستئذان . صحيح البخاري ١٣٥/١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٧٦/٨ . ومسلم ، في : باب الاعتراض بين يدي المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٦٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٥/٦ . وبأبي بلفظ آخر في صفحة

فَإِنْ لَمْ يَجِدْ، خَطَّ خَطًّا، ..... المقنع

٤٥١ - مسألة : ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، خَطَّ خَطًّا ) « متى لم يجد ستره صَلَّى إِلَيْهَا خَطَّ خَطًّا » ، وَصَلَّى إِلَيْهِ ، وَقَامَ ذَلِكَ مَقَامَ السُّتْرَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ [ ٢٢٢/١ ] أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَنْكَرَهُ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِالْخَطِّ ، بِالْعِرَاقِ ، وَقَالَ بِمِصْرَ : لَا يَخْطُ الْمُصَلِّي خَطًّا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ سُنَّةٌ تُتَّبَعُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطَّ خَطًّا ، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) . وَصِفَةُ الْخَطِّ مِثْلُ الْهِلَالِ . قَالَ

بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ مِنْ قَدَمَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِمَا .  
قوله : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، خَطَّ خَطًّا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ الْخَطُّ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يَكُونُ مِثْلُ الْهِلَالِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ : يَكْفِي طُولًا .

فَالِدَتَانِ ، الْأُولَى ، السُّتْرَةُ الْمُغْصُوبَةُ وَالتَّجَسُّةُ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِمَا . قَدَّمَهُ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» وَقِيلَ : لَا تُفِيدُ شَيْئًا . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» ، فِي الْمُغْصُوبَةِ . قُلْتُ : الصُّوَابُ أَنَّ التَّجَسُّةَ لَيْسَتْ كَالْمُغْصُوبَةِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي الْمُغْصُوبَةِ فِي «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ«الْمُعْنَى» ، وَ«الشَّرْح» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في : باب الخط إذا لم يجد عصا ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٥٨ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يستر المصلي ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ .

أبو داود : سَمِعْتُ أَحْمَدَ غَيْرَ مَرَّةٍ ، وَسُئِلَ عَنِ الْخَطِّ . فَقَالَ : هَكَذَا عَرَضًا  
مِثْلَ الْهَلَالِ . قَالَ (١) : وَسَمِعْتُ مُسَدَّدًا (٢) ، قَالَ : قَالَ « ابْنُ دَاوُدَ » :  
الْخَطُّ بِالطُّوْلِ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمْ : قَالُوا : طَوَّلًا . وَقَالُوا : عَرَضًا .  
وَأَمَّا أَنَا فَأَخْتَارُ هَذَا . وَدَوَّرَ بِإَصْبَعِهِ مِثْلَ الْقَنْطَرَةِ . وَكَيْفَمَا خَطَّهُ أَجْزَأُ ؛  
لأنَّ الْحَدِيثَ مُطْلَقٌ فَكَيْفَمَا أَتَى بِهِ ، فَقَدْ أَتَى بِالْخَطِّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ مَعَهُ عَصَا لَا يُمَكِّنُهُ نَصْبُهَا (٣) ، أَلْقَاهَا بَيْنَ يَدَيْهِ  
عَرَضًا . نَقَلَهُ الْأَثَرِمْ . وَكَذَلِكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ . وَكَرِهَهُ  
التَّحِيْمِيُّ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا فِي مَعْنَى الْخَطِّ الَّذِي ثَبَتَ اسْتِحْبَابُهُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي  
رَوَيْنَاهُ .

**فصل :** وَإِذَا صَلَّى إِلَى عُودٍ أَوْ عُمُودٍ أَوْ نَحْوِهِ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَنْحَرِفَ  
عَنْهُ ، وَلَا يَصْنَعُ لَهُ صَمَدًا (٤) ؛ لِمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ (٥) ، عَنْ الْمِقْدَادِ بْنِ  
الْأَسْوَدِ ، قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِلَى عُودٍ أَوْ إِلَى عُمُودٍ وَلَا

و « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : فَالصَّلَاةُ إِلَيْهَا كَالْقَبْرِ . قَالَ صَاحِبُ « النَّظْمِ » : وَعَلَى

- (١) أى أبو داود ، فى : باب الخط إذا لم يجد العصا ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٥٩/١ .  
(٢) أبو الحسن مسدد بن مسرهد بن مسرير البصرى ، محدث ثقة . توفى سنة ثمان وعشرين ومائتين . تهذيب  
الكمال ٤٤٣/٢٧ - ٤٤٨ .  
(٣-٣) فى م : « ابن أبى داود » . وهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود بن عامر المهدانى المعروف بالخرقي  
نسبة إلى خرقيته وهى محلة بالبصرة ، كان ثقة عابدا ناسكا . توفى سنة ثلاث وعشرين ومائتين . تهذيب الكمال  
٤٥٨/١٤ - ٤٦٧ .  
(٤) سقط من الأصل .  
(٥) سقط من م .  
(٦) فى : باب إذا صلى إلى سارية أو غيرها أين يجعلها منه ، من كتاب الصلاة . سنن أبى داود ١٥٩ / ١ . كما  
أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٤ .

شَجَرَةٍ ، إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْإِيْمَنُ أَوْ الْإِيْسِرَ ، وَلَا يَصْمُدُّ لَهُ صَمْدًا .  
أَي لَا يَسْتَقْبِلُهُ فَيَجْعَلُهُ وَسْطًا . وَمَعْنَى الصَّمْدِ : الْقَصْدُ .

**فصل :** وَتَكَرُّهُ الصَّلَاةِ إِلَى الْمُتَحَدِّثِينَ ؛ لِأَنَّهَا يَشْتَغِلُ بِحَدِيثِهِمْ .  
وَاخْتَلَفَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى النَّائِمِ ، فَرُوِيَ أَنَّهُ يُكْرَهُ ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ  
مَسْعُودٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ . وَعَنْهُ ، مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُكْرَهُ فِي الْفَرِيضَةِ  
خَاصَّةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَائِشَةَ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ يَدَيْهِ  
كَاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ  
الصَّلَاةِ إِلَى النَّائِمِ وَالْمُتَحَدِّثِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَخَرَجَ [ ٢٢٢/١ ]  
التَّطَوُّعُ مِنْهُ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَبَقِيَ الْفَرَضُ عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ . وَقِيلَ :  
لَا يُكْرَهُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ صَحِيحٌ ، وَحَدِيثُ النَّهْيِ ضَعِيفٌ . قَالَ  
الْحَطَّابِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَتَقْدِيمُ قِيَاسِ الْخَيْرِ الصَّحِيحِ أَوْلَى مِنَ الضَّعِيفِ . وَيُكْرَهُ  
أَنْ يُصَلَّى إِلَى نَارٍ . قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ التَّنَوُّرُ فِي قِبْلَتِهِ لَا يُصَلَّى إِلَيْهِ . وَكَرِهَهُ

قِيَاسِهِ سِتْرَةُ الذَّهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ مَعَهَا ، لَوْ وَضَعَ الْمَارُ سِتْرَةَ الْإِنْسَافِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفَرَاشِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٠٧/١ .  
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَصْلِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١ / ٣٦٦ . وَأَبُو دَاوُدَ ،  
فِي : بَابِ مَنْ قَالَ الْمَرْأَةُ لَا تَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ١٦٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ  
مَنْ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الرَّجُلِ أَمْرَأَتَهُ مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . الْمَجْتَبَى ١ / ٨٥ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي :  
بَابِ مَنْ صَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الْإِقَامَةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٣٠٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ  
الْمَرْأَةِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ الْمَصْلِيِّ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٢٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ  
٢٧٥ / ٦ ، ٢٦٠ ، ٢٣١ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٣٤ ، ١٢٦ ، ١٠٣ ، ٣٧ / ٦ .

(٢) فِي : بَابِ الصَّلَاةِ إِلَى الْمُتَحَدِّثِينَ وَالنَّائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ١٦٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ  
مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ صَلَّى وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٣٠٨ .  
(٣) فِي : مَعَالِمُ السَّنَنِ ١٨٧/١ .

ابن سيرين . قال أحمد ، في السراج والقنديل يكون في القبلة : أكرهه .  
وإنما كره ذلك ؛ لأن التار يُعبد من دون الله ، فالصلاة إليها (تُشبه  
الصلاة<sup>(١)</sup> لها . وقال أحمد : لا تُصل إلى صورة منصوبة في وجهك ،  
وذلك لأن الصورة تُعبد من دون الله . وقد روى عن عائشة ، قالت :  
كان (لنا ثوب<sup>(٢)</sup>) فيه تصاوير ، فجعلته بين يدي رسول الله ﷺ وهو  
يُصلي ، فنهاني . أو قالت : كره ذلك . رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم ،  
بإسناده . ولأن المصلي يشتغل بها عن صلاته . قال أحمد : يُكره أن يكون  
في القبلة شيء معلق ، مُصحف أو غيره . ولا بأس أن يكون موضوعاً  
بالأرض . وروى مجاهد ، قال : لم يكن ابن عمر يدع بينه وبين القبلة  
شيئاً إلا نزعته ، لا سيفاً ولا مصحفاً . رواه الحلال . قال أحمد : ولا يُكتب  
في القبلة شيء ؛ لأنه يشغل قلب المصلي ، وربما اشتغل بقراءته عن  
الصلاة . وكذلك يُكره التزويق ، وكل ما يشغل المصلي عن صلاته ،  
فإنه روى عن النبي ﷺ أنه قال لعائشة : « أميطي عنا قرأملك<sup>(٣)</sup> » ، فإنه  
لا تزال تصاويره تُعرض لي في صلاتي . رواه البخاري<sup>(٤)</sup> . وإذا كان

ومر ، أو تستر بدائية ، جاز . قال [ ١١٠/١ ] الشارح : أصل الوجهين إذا صلى  
في ثوب مغطوب ، على ما تقدم . قال في « الكافي » : الوجهان هنا ، بناء على

(١ - ١) في الأصل : « كالصلاة » .

(٢ - ٢) في م : « الثابت » .

(٣) القرام : الستر الرقيق ، وفيه رقم ونقوش .

(٤) في : باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته وما ينهى عن ذلك ، من كتاب الصلاة ،  
وفي : باب كراهية الصلاة في التصاوير ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٠٥/١ ، ٢١٦/٧ . كما أخرجه

الإمام أحمد ، في : المسند ١٥١/٣ ، ٢٨٣ .



النبي ﷺ ، مع ما أيده الله به من العصمة والخشوع ، يشغله ذلك ، فغيره من الناس أولى . ويكره أن يصلي وأمامه امرأة تُصلي ؛ لقول رسول الله ﷺ : « أَخْرَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ » <sup>(١)</sup> . وإن كانت عن يمينه أو يساره ، لم يكره ، وإن كانت تُصلي . وكره أحمد أن يصلي وبين يديه كافر . وروى عن إسحاق ؛ لأن المشركين نجس .

**فصل :** ولا بأس أن يصلي بمكة إلى غير ستره ، روى ذلك عن ابن الزبير ، وعطاء [ ٢٢٣/١ ] ، ومجاهيد . وقال الأثرم : قيل لأحمد : الرجل يصلي بمكة ، ولا يستتر بشيء ؟ فقال : قد روى عن النبي ﷺ أنه صلى ثم ليس بينه وبين الطواف ستره . قال أحمد : لأن مكة ليست كغيرها ؛ لما روى الأثرم ، بإسناده ، عن المطالب ، قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا فرغ من سبعة ، جاء حتى يحاذي الركن بينه وبين السقيفة ، فصلّى ركعتين <sup>(٢)</sup> في حاشية المطاف ، وليس بينه وبين الطواف أحد <sup>(٣)</sup> . وقال

الصلاة في الثوب المصنوب . قلت : فعلى هذا لا يكون ذلك ستره . الثانية ، ستره الإمام ستره لمن خلفه ، وستره المأموم لا تكفي أحدهما ، بل لا يستحب له ستره ، وليست ستره له . وذكر الأصحاب أن معنى ذلك ؛ إذا مر ما يبطّلها . قال في « الفروع » : فظاهره ، أن هذا فيما يبطّلها خاصة ، وأن كلامهم في نهى الآدمي عن المرور على ظاهره . وقال صاحب « النظم » : لم أجِدْ أحداً تعرّض

(١) أخرجه عبد الرزاق موقوفاً على ابن مسعود ، في باب شهود النساء الجماعة ، من كتاب الصلاة . مصنف عبد الرزاق ١٤٩/٣ .

(٢) في م : ركعتان .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الركعتين بعد الطواف ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٨٦/٢ .

الشرح الكبير  
عَمَّارٌ «بُنْ أُمِّي عَمَّارٍ» : رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ جَاءَ يُصَلِّي وَالطَّوَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، تَمُرُّ الْمَرْأَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَيَنْتَظِرُهَا حَتَّى تَمُرَّ ، ثُمَّ يَضَعُ جِهَتَهُ فِي مَوْضِعِ قَدَمِهَا<sup>(١)</sup> . رَوَاهُ حَنْبَلٌ ، فِي كِتَابِ «الْمَنَاسِكِ» . قَالَ الْمُعْتَمِرُ : قُلْتُ لَطَاوُسٍ : الرَّجُلُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بِمَكَّةَ ، فَيَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ : أَوْ لَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ يُلْكُ<sup>(٢)</sup> بَعْضُهُمْ بَعْضًا . وَإِذَا هُوَ يَرَى أَنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَالًا لَيْسَ لغيرِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ بِهَا لِأَجْلِ قَضَاءِ النَّسْكِ ، وَيَزْدَجُمُونَ فِيهَا ،<sup>(٣)</sup> وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِكَّةَ ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَبَاكُونَ فِيهَا ، أَى : يَزْدَجُمُونَ وَيَذْفَعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا<sup>(٤)</sup> ، فَلَوْ مَنَعَ الْمُصَلِّي مَنْ يَجْتَازُ بَيْنَ يَدَيْهِ لِضَاقٍ عَلَى النَّاسِ . وَحُكْمُ الْحَرَمِ كُلِّهِ حُكْمُ مَكَّةَ فِي هَذَا ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ<sup>(٥)</sup> ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَعْنَى<sup>(٦)</sup> إِلَى

الإنصاف  
لِحُجُوزِ مُرُورِ الْإِنْسَانِ بَيْنَ يَدَيْ الْمَأْمُومِينَ ، فَيَحْتَمِلُ جَوَازَهُ ، اِغْتِيَابًا بِسُتْرَةِ الْإِمَامِ لَهُمْ حُكْمًا . وَيَحْتَمِلُ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بَعْدَمَ الْإِبْطَالِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الْجَمِيعِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَمُرَادُهُ عَدَمُ التَّصْرِيحِ بِهِ . وَقَالَ : اخْتِجَاجُهُمْ بِقَضِيَّةِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالتَّهْيِمَةِ الَّتِي أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، فَدَارَعَهَا حَتَّى التَّصَفَّتْ بِالْعِدَارِ ، فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ ، مُخْتَلِفٌ عَلَى

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه عن أبي عامر ، في : باب لا يقطع الصلاة شيء بمكة ، من كتاب الصلاة . المصنف ٣٥/٢ .

(٣) يلك : يرحم .

(٤ - ٤) سقط من : الأصل ، تش .

(٥) الأتان : الأثنى من جنس الحمير .

(٦) سقط من : م .

غير جدار . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَلَأنَّ الحَرَمَ كُلَّهُ مَحَلُّ المَشَاعِرِ وَالْمَنَاسِكِ ، فَجَرَى مَجْرَى مَكَّةَ فِي ذَلِكَ .

**فصل :** فَإِنْ صَلَّى فِي غَيْرِ مَكَّةَ إِلَى غَيْرِ سِتْرَةٍ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي فُضَاءٍ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ شَيْءٌ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي فِي فُضَاءٍ ، لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ وَلَا خَطٌّ : صَلَاتُهُ جَائِزَةٌ ، وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَفْعَلَ .

وَجِهَيْنِ ؛ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ . وَقَالَ ابْنُ تَصْرِيفٍ فِي « حَوَاشِي الفُرُوعِ » : صَوَابُهُ ، الثَّانِي أَظْهَرُ ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ وِفَاقِ الشَّافِعِيَّةِ ، أَعْنَى ؛ عُمُومُ سِتْرَةِ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَا يَطِيطُهَا وَلِغَيْرِهِ ، كَمُرُورِ الْآدَمِيِّ ؛ وَمَنْعِ الْمُصَلِّي الْمَارِّ . انْتَهَى . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : مَنْ وَجَدَ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ ، قَامَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ بِحِذَائِهِ ، فَإِنْ مَشَى إِلَيْهَا عَرْضًا ، كَرِهَ . وَعَنْهُ ، لَا .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب متى يصح سماع الصغير ، من كتاب العلم ، وفي : باب ستر الإمام سترته من خلفه ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب وضوء الصبيان .... إلخ ، من كتاب الأذان . صحيح البخاري ٢٩ / ١ ، ١٣٢ ، ٢١٨ . ومسلم ، في : باب ستر المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١ / ٣٦٢ ، ٣٦١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال الحمار لا يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١٦٤ . والنسائي ، في : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب القبلة . المجتبى ٢ / ٥٠ . وابن ماجه ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٣٠٥ . والدارمي ، في : باب لا يقطع الصلاة شيء ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٢٩ . والإمام مالك ، في : باب الرخصة في المرور بين يدي المصل ، من : كتاب السفر . الموطأ ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٩ ، ٢٦٤ ، ٣٢٧ ، ٣٤٢ ، ٣٦٥ .

(٢) كذا ذكر المصنف ، ولم نجده عند البخاري . ولعله « التجاذب » ، وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٢٤ . والبيهقي ، في : باب من صلى إلى غير سترته ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢ / ٢٧٣ .

المفنع فإذا مرَّ من ورائها شيء لم يُكره . وإن لم تكن سترّة ، فمرَّ بين يديه الكلب الأسود البهيم ، بطلت صلاته ، وفي المرأة والجمارِ روايتان .

الشرح الكبير ٤٥٢ - مسألة : ( فإن مرَّ من ورائها شيء ، لم يُكره ) متى صُلّي إلى سترّة فمرَّ من ورائها ما يقطع الصلاة ، لم تنقطع ، وإن مرَّ غير ذلك ، لم يُكره ؛ لما ذكرنا من الأحاديث . وإن مرَّ بينه وبينها ، قطعها إن كان مما يقطعها ، وكرة إن كان مما لا يقطعها ، وسدكر ذلك إن شاء الله .

٤٥٣ - مسألة : ( وإن لم تكن سترّة ، فمرَّ بين يديه الكلب الأسود البهيم ، بطلت صلاته ، وفي المرأة والجمارِ روايتان ) إذا مرَّ الكلب الأسود البهيم<sup>(١)</sup> بين يدي المصلّي قريباً منه ، قطع صلاته ،

الإنصاف قوله : وإن لم تكن سترّة ، فمرَّ بين يديه الكلب الأسود البهيم ، بطلت صلاته . لا أعلم فيه خلافاً من حيث الجملة . وهو من المفردات ، وتقدّم قريباً جملة من أحكام المروء ، عند قوله : وله ردُّ المار .

فائدتان ؛ الأولى ، الأسود البهيم ؛ هو الذي لا لون فيه سوى السواد . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال في « الفروع » ، في باب الصيد : هو ما لا يبايض فيه . نصّ عليه . وقيل : لا لون فيه غير السواد . انتهى . وعنه ، إن كان بين عينيه يبايض ، لم يخرج بذلك عن كونه بهيمًا ، وبطل الصلاة بمروءه . اختاره المجدد في « شرحه » . وصححه ابن تيميم . قال في « المعنى » ، و « الشرح » : لو كان بين عينيه نكتتان تخالفان لونه ، لم يخرج

(١) في م : « حتى لو » .

(٢) زيادة من : تش .

بغير خلاف في المذهب ، وهذا قول عائشة ، ورؤى عن معاذ ، ومجاهد . والبهيم الذي ليس في لونه شيء سوى السواد ؛ لما روى أبو ذر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي ، فَإِنَّهُ يَسْتُرُهُ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْمَرْأَةُ ، وَالْحِمَارُ ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ » . قال عبد الله بن الصامت : يا أبا ذر ، ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ فقال : يا ابن أخي ، سألت رسول الله ﷺ كما سألتني ، فقال : « الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ » . رواه مسلم ، وأبو داود ، وغيرهما<sup>(١)</sup> .

وفي المرأة والحمار روايتان ؛ إحداهما ، لا يقطع الصلاة إلا الكلب الأسود . نقلها عنه الجماعة ، وهو قول عائشة ؛ لما روى الفضل بن عباس ، قال : أتانا رسول الله ﷺ ونحن في بادية ، فصلّى في صحراء ليس بين يديه سترة ، وحمار لنا وكلبة تعبان بين يديه ، فما بالي ذلك . رواه

بهما عن اسم بهيم ، وأحكامه . وأطلقهما في « الفائق » . ويأتي ذلك في باب الصيد أيضا . الثانية ، البهيم في اللغة ؛ هو الذي لا يخالط لونه لون آخر ، ولا يختص ذلك بالسواد . قاله الجوهري<sup>(٢)</sup> وغيره .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب قدر ما يستر المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ١/٣٦٥ . وأبو داود ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١/١٦١ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء أنه لا يقطع الصلاة إلا الكلب والحمار والمرأة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٣٣/٢ ، ١٣٤ . والنسائي ، في : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب القبلة . المجتبى ٥٠/٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١/٣٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥/١٥٥ ، ٥٧ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ .  
(٢) انظر : الصحاح ٥/١٨٧ ، وعذيب اللغة ٦/٣٣٨ .

أبو داود<sup>(١)</sup> . وعن ابن عباس ، قال : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى جِمَارٍ أَتَانِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِمَنْىَ إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ، فَتَزَلْتُ ، وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْثُعُ ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ يَنْكِرْ عَلَيَّ أَحَدٌ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ كُلِّهَا ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ، حِينَ مَرَّتْ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ تَقْطَعْ صَلَاتَهُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه<sup>(٣)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْجِمَارَ يَقْطَعَانِ الصَّلَاةَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ<sup>(٤)</sup> وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ ، وَالْجِمَارُ ، وَالْكَلْبُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup> . فَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ ، فَقَدْ قِيلَ : لَيْسَ بِحُجَّةٍ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْوُقُوفِ يُخَالِفُ

قوله : وَفِي الْمَرْأَةِ وَالْجِمَارِ رَوَاتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« حِصَالِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ،

(١) في : باب من قال الكلب لا يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٥/١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ذكر ما يقطع الصلاة ... إلخ ، من كتاب القبلة . المجتبى ٥١/٢ . والإمام أحمد ، في المسند ٢١٢/١ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٦٤٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٦٠٥ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٦٤٩ .

(٥) في : باب قدر ما يستمر المصل ، من كتاب الصلاة . صحيح مسلم ٣٦٦/١ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩٩/٢ ، ٤٢٥ .

[ ٢٢٤/١ ] حُكِمَ الْمُرُورُ ؛ بِدَلِيلِ كَرَاهَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ، بِخِلَافِ الْاِعْتِرَاضِ . وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا أَنَّهُ مَرَّ بَيْنَ يَدَيِ بَعْضِ الصُّفِّ . وَسُتْرَةُ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لِمَنْ تَخَلْفَهُ . رُويَ هَذَا الْقَوْلُ عَنْ أَنَسٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِلَى سُتْرَةٍ ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِنَصْبِ سُتْرَةٍ أُخْرَى . وَحَدِيثُ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ ، فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ <sup>(١)</sup> ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَا بَعِيدَيْنِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَلِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup> . وَلَنَا ، حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبَى ذَرٍّ ، وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ الْأَحَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ . وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ يَرْوِيهِ مُجَالِدٌ <sup>(٣)</sup> ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَلَا يُعَارِضُ بِهِ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ عَامٌّ ، وَأَحَادِيثُنَا خَاصَّةٌ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا .

و « الْفُرُوعِ » ، وَ « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينَ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَبْطُلُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . تَقَلَّبَا الْجَمَاعَةَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْخِرَقِيِّ » ، وَ « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَحَبِّ » . قَالَ فِي « الْمُعْنَى » <sup>(٤)</sup> : هِيَ الْمَشْهُورَةُ . قَالَ فِي « الْكَافِي » : هَذَا الْمَشْهُورُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : هِيَ أَشْهُرُهُمَا . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « نَظْمِ نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينَ » . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : لَا تَبْطُلُ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » .

(١) فِي الْأَصْلِ : « مَقَالٌ » .

(٢) فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١٦٥/١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « جَمَاعِدُ » .

(٤) انْظُرْ : الْمُعْنَى ٩٧/٣ .

**فصل :** ولا يَقْطَعُ الصلاة<sup>(١)</sup> غيرُ ما ذُكِّرنا ؛ لأنَّ تَحْصِيصَ النَّبِيِّ ﷺ لها بِالذِّكْرِ يَدُلُّ على عَدَمِهِ فيما سِوَاهَا . وقال ابنُ حَامِدٍ : هل يَقْطَعُ الصلاةُ مُرُورُ الشَّيْطَانِ ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُما ، يَقْطَعُ . وهو قولُ بعضِ أَصْحَابِنَا ؛ لِتَغْلِيلِ النَّبِيِّ ﷺ قَطْعَ الْكَلْبِ الصلاةَ بِكَوْنِهِ شَيْطَانًا . والثَّانِي ، لَا يَقْطَعُ . اختارَهُ الْقَاضِي . ومتى كان في الْكَلْبِ الْأَسْوَدُ لَوْ أَنَّ غَيْرَ السَّوَادِ ، لم يَقْطَعِ الصلاةَ ، وليس بِهِمْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ نُكْتَانِ تُخَالِفَانِ لَوْنَهُ ، فلا يَخْرُجُ بهما عن اسمِ الْبَهِيمِ وَأَحْكَامِهِ في قَطْعِ<sup>(٢)</sup> الصلاةِ ، وَتَحْرِيمِ صَيِّدِهِ ، وَإِبَاحَةِ قَتْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ في حَدِيثٍ : « عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي الْغُرْتَيْنِ<sup>(٣)</sup> » ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ<sup>(٤)</sup> . وَإِنَّمَا خَصَصْنَا قَطْعَ

وَالرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ ، تَبْطُلُ . اخْتَارَهَا الْمَجْدُ ، وَرَجَّحَهُ الشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ في « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « حَوَاشِي ابْنِ مُقْلَبٍ » . وَجَزَمَ بِهِ نَازِمُ « الْمَفْرَدَاتِ » . وَهُوَ مِنْهَا . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَقَالَ : هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ .

**تنبيه :** مُرَادُهُ بِالْحِمَارِ ، الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ . وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَفِي حِمَارِ الْوَحْشِ وَجْهٌ ؛ أَنَّهُ كَالْحِمَارِ الْأَهْلِيِّ . ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ ، فِي « شَرْحِ الْهَدَايَةِ » ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ فِي « التُّكْتِ » : اسْمُ الْحِمَارِ إِذَا أُطْلِقَ ، إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْنَى الْمَأْلُوفِ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، وَهُوَ الْأَهْلِيُّ . هَذَا الظَّاهِرُ . وَمَنْ صَرَّحَ بِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ صَرَّحَ بِمُرَادِ غَيْرِهِ ؛

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « قطعه » .

(٣) في م : « القرنين » .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بقتل الكلاب ... إلخ ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم

١٢٠٠ / ٣ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٣٣ .



الصلاة بالأسود البهيم ؛ لأن النبي ﷺ سَمَاهُ شَيْطَانًا فِي حَدِيثٍ أَيْ ذُرٌّ ،  
وقال عليه السلام : « لَوْ لَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا ، فَأَقْتُلُوا  
مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بِهِيمٍ ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ »<sup>(١)</sup> . فَيَبِينُ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الشَّيْطَانَ هُوَ الْأَسْوَدُ  
الْبَهِيمُ .

**فصل :** ولا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالتَّطَوُّعِ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِعُمُومِ الْأَدِلَّةِ ،  
وقد رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّسْهِيلِ فِي التَّطَوُّعِ .<sup>(٣)</sup> وَالصَّحِيحُ  
التَّسْوِيَةُ ؛ لِأَنَّ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ هَذَا يَتَسَاوَى فِيهَا الْفَرَضُ  
وَالْتَّطَوُّعُ<sup>(٤)</sup> . وقد قال أحمد : يَخْتَجُونَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، بَأَنَّهُ فِي  
التَّطَوُّعِ ، وَمَا أَعْلَمَ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ فَرْقًا ، إِلَّا أَنَّ التَّطَوُّعَ يُصَلَّى  
عَلَى الدَّائِيَّةِ .

فَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ عَلَى قَوْلَيْنِ ، كَمَا يُوهِمُ كَلَامُهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . انْتَهَى . قُلْتُ : وَلَيْسَ  
الْأَمْرُ كَمَا قَالَ ؛ فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي « شَرْحِهِ » وَجْهًا بِذَلِكَ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَذَكَرَهُ  
[ ١١٠/١ ظ ] الْعَلَّامَةُ ابْنُ رَجَبٍ فِي قَاعِدَةٍ تُخَصِّصُ الْعُمُومَ بِالْعَرَفِ ؛ قَالَ :  
وَلِلْمَسْأَلَةِ نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ ، مِثْلُ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ بَقَرٍ ، فَهَلْ يَحْتَنُ بِأَكْلِ لَحْمِ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بقتل الكلاب ... إلخ ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم  
٣ / ١٢٠٠ . وأبو داود ، في : باب في اتخاذ الكلاب للصيد وغيره ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود  
٢ / ٩٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في قتل الكلاب ، وفي : باب ما جاء في من أسلك كلبا ما ينقص من  
أجره ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٦ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ . والنسائي ، في : باب صفة الكلاب  
التي أمر بقتلها ، من كتاب الصيد . المجتبى ٧ / ١٦٣ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن اقتناء  
الكلب ... إلخ ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٦٩ . والدارمي ، في : باب في قتل الكلاب ،  
من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٢ / ٩٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٨٥ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ .  
وفي بعضها لم يرد : « فإنه شيطان » .

(٢) في الأصل : « فبين » .

(٣) (٣ - ٣) سقط من : الأصل .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ وَاقْفًا بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَوْ نَائِمًا ، وَلَمْ يَمُرَّ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، تَبْطُلُ ، قِيَاسًا عَلَى الْمُرُورِ ، لِأَنَّ<sup>(١)</sup> النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ ، وَالْجِمَارُ ، وَالْكَلْبُ »<sup>(٢)</sup> . وَلَمْ يَذْكُرْ مُرُورًا . وَقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ : عَدَلْتُمُونَا بِالْكِلَابِ وَالْحُمْرِ<sup>(٣)</sup> . وَذَكَرْتُ فِي مُعَارَضَةٍ ذَلِكَ ، وَدَفَعَهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ مُعْتَرِضَةً بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كَاغْتِرَاضِ الْجِنَازَةِ<sup>(٤)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ ؛ لِأَنَّ الْوُقُوفَ وَالتَّوَمُّ مَخَالِفٌ لِحُكْمِ الْمُرُورِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَا يَكْرَهُهُ ، وَلَا يَنْكِرُهُ ، وَقَدْ قَالَ فِي الْمَارِّ : « لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ »<sup>(٥)</sup> . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لِنَافِعٍ : وَلَيْتَنِي ظَهَرَكَ . لَيْسَتَيْتَرَّ بِهِ مِمَّنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ<sup>(٦)</sup> .

بَقَرِ الْوَحْشِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . ذَكَرَهُمَا فِي « التَّرْغِيبِ » . وَكَذَلِكَ لَوْ حَلَفَ لَا يَرْكَبُ جِمَارًا ، فَرَكَبَ جِمَارًا وَخَشْيًا ، هَلْ يَحْتُسُّ أَمْ لَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَكَذَلِكَ أُجُوبُ التَّرْكَاعَةَ فِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَمَا أَشْبَهَهُ . انْتَهَى . فَالْوَجْهُ لَهُ وَجْهٌ حَسَنٌ .

(١) فِي م : « وَلَئِنْ » .

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٦٥٠ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ اسْتِقْبَالِ الرَّجُلِ صَاحِبِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يَصِلُ ، وَبَابٍ مِنْ قَالَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٦/١ ، ١٣٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٦٦/١ .

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْإِعْتِرَاضِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٦٦/١ . (٥) فِي الْأَصْلِ : « يَدَى الْمُصَلِّي » .

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ اسْتِقْبَالِ الرَّجُلِ صَاحِبِهِ أَوْ غَيْرِهِ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ يَصِلُ ، وَبَابٍ مِنْ قَالَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٣٦/١ ، ١٣٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ مَعَ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٦٣/١ .

(٧) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٦٤٠ .

وَقَدْ عَمَّرَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيَ يَسْتُرُهُ مِنَ الْمُرُورِ<sup>(١)</sup> . وَإِذَا اخْتَلَفَ حُكْمُ  
الْوُقُوفِ وَالْمُرُورِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « يَقْطَعُ  
الصَّلَاةَ » . لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارِ الْمُرُورِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْطَعُهَا إِلَّا بِفِعْلِهِ ،  
وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ ، فَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ .

**فصل :** وَالَّذِي يَقْطَعُ الصَّلَاةَ مُرُورُهُ ، إِنَّمَا يَقْطَعُهَا إِذَا مَرَّ قَرِيبًا ، وَالَّذِي  
لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ إِنَّمَا يُكْرَهُ لَهُ الْمُرُورُ إِذَا كَانَ قَرِيبًا أَيْضًا ، فَأَمَّا الْبَعِيدُ فَلَا  
يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ . قَالَ شَيْخُنَا<sup>(٢)</sup> : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدَّ الْبَعِيدِ  
فِي ذَلِكَ وَلَا الْقَرِيبَ ، إِلَّا أَنَّ عِكْرَمَةَ ، قَالَ : إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِي يَقْطَعُ  
الصَّلَاةَ قَذْفَةٌ بِحَجَرٍ ، لَمْ يَقْطَعِ الصَّلَاةَ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَعَبْدُ بْنُ  
حُمَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا  
صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سِتْرَةٍ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ ، وَالْحِمَارُ ،  
وَالْخَنَزِيرُ ، وَالْمَجُوسِيُّ ، وَالْيَهُودِيُّ ، وَالْمَرْأَةُ ، وَيَجْزِي عَنْهُ إِذَا مَرُّوا وَبَيْنَ  
يَدَيْهِ قَذْفَةٌ بِحَجَرٍ »<sup>(٣)</sup> . هَذَا لَفْظُ رِوَايَةِ أَبِي [ ٢٢٥/١ ] دَاوُدَ . وَفِي رِوَايَةِ

**فوائد :** الْأُولَى ، قَالَ فِي « النُّكَبِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ ؛ أَنَّ الصَّغِيرَةَ  
الَّتِي لَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا امْرَأَةٌ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةَ بِمُرُورِهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ .  
قَالَ : وَقَدْ يُقَالُ : تُشَبِّهُ خَلْوَةَ الصَّغِيرَةِ بِالْمَاءِ ، هَلْ يَلْحَقُ بِخَلْوَةِ الْمَرْأَةِ ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَخَلْوَتِهَا عَلَى مَا مَرَّ . وَقَالَ فِي

(١) تقدم غريبه في صفحة ٦٤٠ .

(٢) في : المغني ١٠٢/٣ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقطع الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٦٢/١ . وعبد بن حميد ، في : المنتخب ٥٠٤/٢ .

عَبْدُ : « وَالنَّصْرَانِي ، وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ » . فلو ثَبَتَ هذا الحديث ، تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْزِمْ بِرَفْعِهِ ، وَفِيهِ مَا هُوَ مَتْرُوكٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهُوَ مَا عَدَا الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ . وَلَا يُمَكِّنُ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَوْضِعِ السُّجُودِ ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ آخِرَةِ الرَّحْلِ ، قَطَعَ صَلَاتُهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ » <sup>(١)</sup> . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنَ السُّتْرَةِ تَنْقَطِعُ الصَّلَاةُ <sup>(٢)</sup> فِيهِ بِمُرُورِ الْكَلْبِ ، وَالسُّتْرَةُ تَكُونُ أَبْعَدُ مِنْ مَوْضِعِ السُّجُودِ . قَالَ شَيْخُنَا <sup>(٣)</sup> : وَالصَّحِيحُ تَحْدِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا مَشَى إِلَيْهِ الْمُصَلِّي ، وَدَفَعَ الْمَاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْعِ الْمَاءِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَتَقْيِيدُ بَدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ بِمَا يَقْرُبُ مِنْهُ ، بِحَيْثُ إِذَا مَشَى إِلَيْهِ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ ، وَاللَّفْظُ فِي الْحَدِيثَيْنِ وَاحِدٌ ، وَقَدْ تَعَدَّرَ حَمْلُهُمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَقَدْ تَقْيِيدُ أَحَدُهُمَا بِالْإِجْمَاعِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَقْيِيدَ الْآخَرُ بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

« الْفُرُوعِ » : كَلَامُهُمْ فِي الصَّغِيرَةِ يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ . الثَّانِيَةُ ، حُكْمُ مُرُورِ الشَّيْطَانِ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي ، حُكْمُ مُرُورِ الْمَرْأَةِ وَالْجِمَارِ . قَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَحَكَى ابْنُ حَامِدٍ فِيهِ وَجْهَيْنِ . الثَّلَاثَةُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ بِمُرُورِ غَيْرِ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَحَكَى الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » رِوَايَةً ، أَنَّ السُّنَّورَ الْأَسْوَدَ فِي قَطْعِ الصَّلَاةِ كَالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ . الرَّابِعَةُ ، حَيْثُ قُلْنَا : تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْمُرُورِ . فَلَا

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٦٤٩ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في : المعنى ١٠٣/٣ .

**فصل:** وإذا صَلَّى إلى سِتْرَةٍ مَعْصُوبَةٍ ، فَاجْتَنَزَ وَرَاءَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، قَطَعَهَا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، ذَكَرَهُمَا ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنْ نَصْبِهَا ، وَالصَّلَاةُ إِلَيْهَا ، فَوْجُودُهَا كَعَدَمِهَا . وَالثَّانِي ، لَا تَبْطُلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « يَبْقَى <sup>(١)</sup> ذَلِكَ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ » <sup>(٢)</sup> . وَقَدْ وَجَدَ . وَأَصْلُ <sup>(٣)</sup> الْوَجْهَيْنِ إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ مَعْصُوبٍ ، وَفِيهِ رَوَاتَانِ .

**فصل:** وَسِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ <sup>(٤)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> : قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ : سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ <sup>(٦)</sup> لِمَنْ خَلْفَهُ . وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ ، وَالنَّحَعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى سِتْرَةٍ ، وَلَمْ يَأْمُرْ أَصْحَابَهُ بِنَصْبِ سِتْرَةٍ أُخْرَى . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ رَاكِبًا <sup>(٧)</sup> عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ ،

تَبَطَّلَ بِالرُّقُوفِ قُدَامَهُ وَلَا الْجُلُوسِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي الْفُرُوعِ ، وَ « الْفَائِقِ » : وَلَيْسَ وَقُوفُهُ كَمُرُورِهِ ، عَلَى الْأَصَحِّ . كَمَا لَا يَكْرَهُ إِلَى بَعِيرٍ وَظَهَرَ وَرَحِلٌ وَنَحْوِهِ . ذَكَرَهُ الْمَجْدُ . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . وَصَحَّحَهَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » . وَعَنهُ ، تَبَطَّلَ . وَهِيَ وَجْهَانِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « التَّلْخِصِ » ،

(١) فِي م : « كَفَى » .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٦٣٧ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَاحِدٌ » .

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ سِتْرَةِ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ وَرَاءَهُ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . الْمُصَنَّفُ ١٨/٢ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٦) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سِتْرَةِ الْمُصَلِّ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٣٠/٢ .

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

والنبي ﷺ يُصَلِّي بالناس بِمَنْىَ إِلَى غيرِ جِدَارٍ ، فَمَرَزْتُ بَيْنَ يَدَيْ  
بَعْضِ الصَّفِّ ، فَتَرَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَلَمْ  
يُنْكَرْ عَلَيَّ أَحَدٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ  
لِمَنْ خَلْفَهُ . أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَحُلْ بَيْنَ [ ٢٢٥/١ ط ] الْإِمَامِ وَسِتْرَتِهِ شَيْءٌ يَقْطَعُ  
الصَّلَاةَ ، لَمْ يَضُرَّ الْمَأْمُومِينَ مَرُورُ شَيْءٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِي بَعْضِ الصَّفِّ ، وَلَا  
فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ ، وَإِنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ الْإِمَامِ مَا يَقْطَعُ صَلَاتَهُ قَطَعَ  
صَلَاتَهُمْ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ

و « الْبُلْغَةِ » ، وَ « ابْنِ تَمِيمٍ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،  
و « الزُّرْكَشِيِّ » . الْخَامِسَةُ ، لَا فَرْقَ فِي الْمُرُورِ بَيْنَ الثُّغْلِ وَالْفَرَضِ وَالْجِنَازَةِ . عَلَى  
الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يَضُرُّ الْمُرُورُ إِذَا كَانَ فِي  
الثُّغْلِ . ذَكَرَهَا فِي « التَّامَامِ » ، وَمَنْ بَعْدَهُ . وَعَنْهُ ، لَا يَضُرُّ إِذَا كَانَ فِي ثُّغْلٍ أَوْ  
جِنَازَةٍ . السَّادِسَةُ ، يَجِبُ رَدُّ الْكَافِرِ الْمَغْضُومِ دَمُهُ عَنْ بَقَرٍ إِذَا كَانَ يُصَلِّي . عَلَى أَصَحِّ  
الْوَجْهَيْنِ ، كَرَدُّ مُسْلِمٍ عَنْ ذَلِكَ ، فَيَقْطَعُ الصَّلَاةَ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ  
الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُتِمُّهَا . وَقِيلَ : لَا يَجِبُ رَدُّ الْكَافِرِ . اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَتَقَدَّمَ  
مَا قَالَهُ فِي « التَّغْلِيْقِ » ، مِنْ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِي عَدَمِ بُطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ حَذَرَ ضَرِيرًا ،  
قُبِيلَ قَوْلِهِ : وَإِنْ بَذَرَهُ الْبُصَاقُ . وَكَذَا يَجُوزُ لَهُ قَطْعُ الصَّلَاةِ إِذَا هَرَبَ مِنْهُ غَرِيْمُهُ . نَقَلَ  
حَبِيشٌ<sup>(٢)</sup> : يَخْرُجُ فِي طَلْبِهِ . وَكَذَا إِنْ قَاذُ غَرِيْقٍ وَنَحْوَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَقِيلَ : نَفْلًا ، فَلَوْ أُنْبِئَ قَطْعُهَا ، صَحَّحْتُ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ فِي الدَّارِ الْمَغْضُوبَةِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٦٤٧ .

(٢) حبش بن سندی القطيعی . من كبار أصحاب الإمام أحمد ، كان رجلا جليل القدر ، كتب عن الإمام  
أحمد نحوًا من عشرين ألف حديث . طبقات الحنابلة ١/١٤٦ ، ١٤٧ .

وَيَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ ..... القنع

الشرح الكبير

جَدَّهُ ، قال : هَبَطْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ ثَنِيَّةِ أَذَاهِرَ<sup>(١)</sup> ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، يَعْنِي إِلَى جَذْرِ<sup>(٢)</sup> فَاتَّخَذَهُ قِبْلَةً ، وَنَحْنُ خَلْفَهُ ، فَجَاءَتْ بِهِمَّةٌ<sup>(٣)</sup> تَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَمَا زَالَ يُدَارِئُهَا حَتَّى لَصِقَ بَطْنُهُ بِالْجِدَارِ ، فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . فَلَوْلَا أَنَّ سُرَّتَهُ سُرَّتَهُ لَهُمْ ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ مُرُورِهَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَخَلْفَهُ فَرَقَ .

٤٥٤ - مسألة : ( وَيَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ ) يَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ . قال أحمد : لا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ

السَّابِعَةُ ، لَوْ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَجَبَ عَلَيْهِ إِجَابَتُهُ فِي الْفَرَضِ وَالتَّغْلِيلِ ، بِلَا نِزَاعٍ ، الْإِنْصَافُ ، لَكِنْ هَلْ تَبْطُلُ ؟ الْأَطْهَرُ الْبُطْلَانُ . قَالَهُ ابْنُ تَصْرِيفٍ . وَلَا يُجِيبُ وَالِدَيْهِ فِي الْفَرَضِ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَا فِي التَّغْلِيلِ إِنْ لَزِمَ بِالشَّرْعِ ، وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ بِالشَّرْعِ ، كَمَا هُوَ الْمَذْهَبُ ، أَجَابَهُمَا . وَنَقَلَ الْمُرُودِيُّ : أَجِبْ أَمَّكَ ، وَلَا تُجِيبْ أَبَاكَ . وَهَلْ ذَلِكَ وَجُوبًا أَوْ اسْتِحْبَابًا ؟ لَمْ يَذْكُرْهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ ابْنُ تَصْرِيفٍ فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » : الْأَطْهَرُ الْوُجُوبُ . قُلْتُ : الصَّوَابُ عَدَمُ الْوُجُوبِ . أَوْ يَنْظَرُ إِلَى قَرِينَةِ الْحَالِ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي الْجِهَادِ ، حَيْثُ قَالُوا : لَا طَاعَةَ لَهُمَا فِي تَرْكِ فَرِيضَةٍ . وَكَذَا حُكْمُ الصَّوْمِ لَوْ دَعَا أَوْ أَخَذَهُمَا إِلَى الْفِطْرِ .

قوله : وَيَجُوزُ لَهُ النَّظَرُ فِي الْمُصْحَفِ . يَعْنِي ، الْقِرَاءَةَ فِيهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ فِي التَّغْلِيلِ .

(١) أَذَاهِرُ : مَوْضِعٌ قَرِيبُ مَكَّةَ .

(٢) جَذْرُ : حَائِطٌ .

(٣) الْبِهْمَةُ : أَوْلَادُ الضَّأْنِ وَالْمَعْزِ وَالْبَقَرِ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي صَفْحَةِ ٦٠٦ .

القيام وهو ينظر<sup>(١)</sup> في المصحف . قيل له : الفريضة ؟ قال : لم أسمع فيها بشيء . وسئل الثوري عن رجل يقرأ في رمضان في المصحف ، فقال : كان خيارنا يقرعون في المصاحف . روى ذلك عن عطاء ، ويحيى الأنصاري . ورويت كراهته عن سعيد بن المسيب ، والحسين ، ومجاهد ، وإبراهيم ؛ لأنه يشغل عن الخشوع في الصلاة . وقال القاضي : لا بأس به في التطوع إذا لم يحفظ ، فإن كان حافظاً كره ؛ لأن أحمد سئل عن الإمامة في المصحف في رمضان ؟ قال : إذا اضطر إلى ذلك . وقال أبو حنيفة : تبطل الصلاة إذا لم يكن حافظاً ؛ لأنه عمل طويل . وروى عن ابن عباس ، قال : نهانا أمير المؤمنين أن نؤم الناس في المصاحف . وأن يؤمنوا إلا محتلم . رواه أبو بكر بن أبي داود في كتاب « المصاحف »<sup>(٢)</sup> . ولنا ، أن عائشة كان يؤمها عبدها في المصحف . رواه الأثرم<sup>(٣)</sup> . وقول الثوري ، ولأنه نظر إلى موضع معين ، فلم تبطل الصلاة ، كالحافظ وكالعلم<sup>(٤)</sup> . وأما فعله في الفرض ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يكره . اختاره القاضي ؛ لأنه يشغل عن خشوع الصلاة ، ولا يحتاج إليه . والثانية ، لا يكره . ذكره ابن حامد . وقال القاضي في « المجرد » : إن قرأ في التطوع في المصحف لم تبطل صلاته ، وإن فعل

والإصاف عنه ، يجوز لغير حافظ فقط . وعنه ، فعل ذلك يبطل الفرض . وقيل : والنفل .

(١) في م : يقرأ .

(٢) صفحة ١٨٩ .

(٣) أورده ابن أبي داود في كتاب المصاحف ١٩٢ .

(٤) سقط من : م .



وَإِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَهَا ، أَوْ آيَةٌ عَذَابٍ أَنْ يَسْتَعِيدَ مِنْهَا .  
وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْقَرْضِ .

الشرح الكبير

ذلك [ ٢٢٦/١ ] في الفريضة ، فهل يجوز ؟ على روايتين .

**فصل :** وإذا قرأ في كتاب في نفسه ، ولم ينطق بلسانه ، فقد نقل  
المروزي ، عن أحمد ، أنه كان يصلي وهو ينظر في الجزء إلى جانبه .  
فظاهره أن الصلاة لا تبطل . وقال جماعة من أصحابنا : تبطل الصلاة إذا  
تطاوّل . وكان ابن حامد يقول : إذا طال عمل القلب بالنظر<sup>(١)</sup> أبطل ،  
كعمل البدن<sup>(٢)</sup> . والمذهب أن الصلاة لا تبطل . ذكره القاضي .

٤٥٥ - مسألة : ( وإذا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَهَا ، أَوْ آيَةٌ عَذَابٍ  
أَنْ يَسْتَعِيدَ مِنْهَا ، وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْقَرْضِ ) لا بأس بذلك في صلاة

الإصاف

وتقدم إذا نظر في كتاب وأطال ، بعد قوله : إِنْ أَنْ يَفْعَلَهُ مُتَقَرِّقًا .

قوله : وإذا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ رَحْمَةٍ أَنْ يَسْأَلَهَا ، أَوْ آيَةٌ عَذَابٍ أَنْ يَسْتَعِيدَ مِنْهَا . هذا  
المذهب . يعني ، يجوز له ذلك ،<sup>(١)</sup> وعليه الأصحاب ، ونص عليه . وعنه ،  
يستحب . قال في « الفروع » : وظاهره لكل مُصَلٍّ . وقيل : السؤال والاستعاذة  
هنا إعادة قراءتها<sup>(٢)</sup> . اختاره أبو بكر الدَّبَرِيُّ ، وابن الجوزي . قال في « الرعاية  
الكبرى » ، و « الحاوي » : وفيه ضعف . قال ابن تميم : وليس بشيء . وتابعوا  
في ذلك المصنف في « شرحه » ؛ فإنه قال : هذا وهم من قائله . وعنه ، يُكْرَهُ في

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « الدين » .

(٣ - ٣) زيادة من : ش .

التَطَوُّع ؛ لِأَنَّ حُدَيْقَةَ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهُ <sup>(١)</sup> . فَأَمَّا الْفَرِيضَةُ ، فَعِنَهُ إِبَاحَتُهُ فِيهَا ، كَالْتَاغِلَةِ ؛ لِأَنَّهُ دُعَاءٌ وَخَيْرٌ . وَعِنَهُ ، الْكَرَاهَةُ ؛ لِأَنَّهُ إِثْمًا يُقَالُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّافِلَةِ ، فَيَنْبَغِي الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الْفَرْضُ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي جَوَازِهِ فِي الْفَرْضِ رَوَايَتَيْنِ . وَعِنَهُ ، يَفْعَلُهُ وَحْدَهُ . وَقِيلَ [١١١/١] : يُكْرَهُ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ مِنَ الْفَرْضِ ، دُونَ غَيْرِهِ . وَنَقَلَ الْفَضْلُ <sup>(٢)</sup> ، لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَهُ مَأْمُومٌ ، وَيُخَفِّضُ صَوْتَهُ . وَقَالَ أَحْمَدُ : إِذَا قَرَأَ : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ <sup>(٣)</sup> فِي صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا ، قَالَ : سُبْحَانَكَ قَبْلَى . فِي فَرْضٍ وَتَقْلٍ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يَقُولُهُ فِيهَا . وَقَالَ أَيْضًا : لَا يُجِيبُ الْمُؤَدِّنُ فِي تَقْلٍ . قَالَ : وَكَذَا إِنْ قَرَأَ فِي تَقْلٍ : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فَقَالَ : بَلَى . لَا يَفْعَلُ . وَقِيلَ لِأَحْمَدَ : إِذَا قَرَأَ : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ هَلْ يَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ؟ قَالَ : إِنْ شَاءَ قَالَ فِي نَفْسِهِ ، وَلَا يَجْهَرُ بِهِ .

فَوَائِدُ : إِخْدَاهَا ، لَوْ قَرَأَ آيَةً فِيهَا ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي تَقْلٍ فَقَطْ ، صَلَّى عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ . جَزَمَ بِهِ ابْنُ تَمِيمٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : وَأَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ . قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي « كِتَابِهِ » : الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،

(١) أخرجه مسلم ، في : باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، من كتاب صلاة المسافرين صحيح مسلم ٥٣٦/١ ، ٥٣٧ . وأبو داود ، في : باب تفرغ أبواب الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٠١/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٦٣/٢ . والنسائي ، في : باب نوع آخر ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٧٧/٢ ، ١٧٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل ، من كتاب إقامة الصلاة والسنن فيها . سنن ابن ماجه ٤٢٩/١ .

(٢) هو ابن زياد تقدمت ترجمته في الجزء الثاني صفحة ٣٦٣ .

(٣) سورة القيامة ٤٠ .

(٤) سورة التين ٨ .

**فصل :** أُرْكَانُ الصَّلَاةِ اثْنَا عَشَرَ ؛ الْقِيَامُ ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ،  
وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ، وَالرُّكُوعُ ، وَالِاعْتِدَالُ عَنْهُ ، وَالسُّجُودُ ،  
وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَالتَّشَهُدُ  
الْأَخِيرُ ، وَالْجُلُوسُ لَهُ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى ، وَالتَّرْتِيبُ . مَنْ تَرَكَ  
شَيْئًا مِنْهَا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

**٤٥٦ - مسألة :** قال رحمه الله : ( أُرْكَانُ الصَّلَاةِ اثْنَا عَشَرَ ؛ الْقِيَامُ ،  
وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ ، وَالرُّكُوعُ ، وَالِاعْتِدَالُ عَنْهُ ،  
وَالسُّجُودُ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ ،  
وَالْتَّشَهُدُ الْأَخِيرُ ، وَالْجُلُوسُ لَهُ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى ، وَالتَّرْتِيبُ ، مَنْ تَرَكَ  
مِنْهَا شَيْئًا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ) الْمَشْرُوعُ فِي الصَّلَاةِ قِسْمَانِ ؛ وَاجِبٌ ،

الْمَنْصُوصُ أَنَّهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ فِي النَّفْلِ فَقَطْ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ،  
و « الْحَاوِي » : وَإِنْ قَرَأَ آيَةً فِيهَا ذِكْرُهُ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، جَازَ لَهُ الصَّلَاةُ  
عَلَيْهِ . وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِنَافِلَةٍ . قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ : هُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا . الثَّانِيَةُ ، لَهُ رَدُّ السَّلَامِ  
مِنْ إِشَارَةٍ ، مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ فِي  
الْفَرَضِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ . وَلَا يَزِدُّهُ فِي نَفْسِهِ ، بَلْ يُسْتَحَبُّ الرَّدُّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهَا .  
الثَّلَاثَةُ ، لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَى الْمُصَلِّي مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .  
وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقَاسَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْمَشْغُولِ بِمَعَاشٍ أَوْ  
حِسَابٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ إِنْ تَأَذَّى بِهِ ، كُرْهُ ،  
وَلَا لَمْ يُكْرَهُ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ فِي الْفَرَضِ . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ إِنْ عَرَفَ الْمُصَلِّي كَيْفِيَّةَ  
الرَّدِّ بِهِ ، وَإِلَّا كُرْهُ .

قوله : أُرْكَانُ الصَّلَاةِ اثْنَا عَشَرَ ؛ الْقِيَامُ . مَحَلُّ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ فَرَضًا ،

وَمُسْتَوْنٌ ، وَالْوَاجِبُ يُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَسْقُطُ فِي عَمْدٍ وَلَا سَهْوٍ ، وَهِيَ الْأَرْكَانُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ ، إِلَّا أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ ، وَالْقِيَامُ يَسْقُطُ فِي النَّافِلَةِ ، وَفِي وَجُوبِ بَعْضِهَا اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أُدْلَتُهَا فِي أَثْنَاءِ الْبَابِ سِوَى التَّرْتِيبِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا مُرْتَبَةً ، وَقَالَ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »<sup>(١)</sup> . وَقَدْ دَلَّ عَلَى وَجُوبِ أَكْثَرِهَا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : « ارْجِعْ فَصَلِّ ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ » . « فَرَجَعَ فَصَلَّى كَمَا صَلَّيْتُ ، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ » [ ٢٢٦/١ ط ] ، فَقَالَ : « ارْجِعْ فَصَلِّ ؛ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ »<sup>(٢)</sup> ، ثَلَاثًا . فَقَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَهُ ، فَعَلَّمَنِي . قَالَ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْسَكَ ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ

وَكَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ . وَتَقَدَّمَ الْحُكْمُ لَوْ كَانَ غُرْبَانًا ، أَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ أَوْ مَنَكِبَيْهِ ، فَلَوْ كَانَ ثَفَلًا ، لَمْ يَجِبِ الْقِيَامُ مُطْلَقًا . وَقِيلَ : يَجِبُ فِي الْوُثْرِ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : قُلْتُ : إِنْ وَجِبَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَأُطْلِقَهُمَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

تَنْبِيهِ : عَدَّ الْأَصْحَابُ الْقِيَامَ مِنَ الْأَرْكَانِ . وَقَالَ ابْنُ تَصْرٍ اللَّهُ فِي « حَوَاشِي الْفُرُوعِ » : فِي عَدِّ الْقِيَامِ مِنَ الْأَرْكَانِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ تَقَدُّمُهُ عَلَى التَّكْبِيرِ ، فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ النَّيَّةِ بِكَوْنِهِ شَرْطًا . انْتَهَى . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ قَوْلُ الْأَصْحَابِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ هِيَ الَّتِي يُؤْتَى بِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ، وَتُسْتَضَحَّبُ إِلَى آخِرِهَا ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٢) سقط من : م .

اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ، <sup>(١)</sup> ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا <sup>(٢)</sup> ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٣)</sup> . وزاد مسلم : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ » . فدل ذلك على أن هذه المُسَمَّاةَ فِي الْحَدِيثِ لَا تَسْقُطُ بِحَالٍ ؛ فَإِنَّهَا لَوْ سَقَطَتْ لَسَقَطَتْ عَنِ الْأَعْرَابِيِّ لَجَهْلِهِ بِهَا ، وَالْجَاهِلُ كَالنَّاسِي . فَأَمَّا أَحْكَامُ تَرْكِهَا ، فَإِنْ كَانَ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ كَانَ سَهْوًا ، ثُمَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ أَتَى بِهِ عَلَى مَا سَنَدُكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ حَتَّى سَلَّمَ وَطَالَ الْفَصْلُ ، بَطَلَتِ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ لَمْ يَطُلِ الْفَصْلُ

الإيضاح

وَالرُّكْنَ يُفْرَغُ مِنْهُ وَيُنْتَقَلُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَالْقِيَامُ كَذَلِكَ .

فوائد ؛ إحداهما ، قال أبو المعالي وغيره : حَدُّ الْقِيَامِ ، مَا لَمْ يَصِرْ رَاكِعًا . وقال القاضي في « الخلاف » ، وأبو الخطاب في « الانتصار » : حَدُّهُ الْإِتِّصَابُ قَدْرَ التَّحْرِيمَةِ ، فَقَدْ أَذْرَكَ الْمُسْتَوْفُ قَرْضَ الْقِيَامِ ، وَلَا يَضُرُّهُ مِثْلُ رَأْسِهِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ قَامَ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدَةٍ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ، الْإِجْرَاءُ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَنَقَلَ خَطَابُ بْنُ بَشِيرٍ <sup>(١)</sup> ، عَنْ أَحْمَدَ ، لَا أَذْرِي . قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : لَا يُجْزِئُهُ . قَالَ فِي « التَّكْتِ » : قَطَعَ بِهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُ . وَتَقَدَّمَ لَوْ أَتَى بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَوْ بِيَعِضِهَا رَاكِعًا . عِنْدَ قَوْلِهِ : ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . لَا يُجْزِئُهُ غَيْرُهَا . الثَّالِثَةُ ، قَوْلُهُ : وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ . بِإِلْزَاعٍ . وَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ ، بَلْ هِيَ مِنَ الصَّلَاةِ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا يُعْتَبَرُ لَهَا شَرْطُهَا .

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجها في صفحة ٤٠٨ .

(٣) خطاب بن بشر بن مطر البغدادي ، أبو عمر . كان رجلا صالحا ، فاصا ، عنده عن الإمام أحمد مسائل حسان صالحة . توفي سنة أربع وستين ومائتين . طبقات الحنابلة ١/١٥٢ .

بَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : مَتَى لَمْ يَذْكُرْهُ حَتَّى سَلَّمَ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ فِي مَنْ نَسِيَ سَجْدَةً مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ فَذَكَرَهَا فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ : يَمْضِي فِي صَلَاتِهِ ، فَإِذَا فَرَّغَ سَجَدَهَا . وَلَنَا عَلَى (١) أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَبْطُلُ مَعَ قُرْبِ الْفَصْلِ ، أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ رَكْعَةً ، أَوْ أَكْثَرَ (٢) ، وَذَكَرَ قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ ، أَتَى بِمَا تَرَكَ وَلَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ إِنْ جَمَاعًا . وَقَدْ دَلَّ عَلَى

قوله : وقراءة الفاتحة . الصحيح من المذهب ؛ أَنَّ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ رُكْنٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، رُكْنٌ فِي الْأَوَّلَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، لَيْسَتْ رُكْنًا مُطْلَقًا ، وَيُجْزِئُهُ آيَةٌ مِنْ غَيْرِهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ قَصُرَتْ ، وَلَوْ كَانَتْ كَلِمَةً ، وَأَنَّ الْفَاتِحَةَ سُنَّةٌ . وَأُطْلِقَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » الرُّوَايَتَيْنِ فِي تَعْيِينِ الْفَاتِحَةِ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي الْجِنَازَةِ ، بَلْ تُسْتَحَبُّ . وَذَكَرَ الْحَلَوَانِيُّ رِوَايَةً ؛ لَا يَكْفِي إِلَّا سَبْعُ آيَاتٍ مِنْ غَيْرِهَا . وَعَنْهُ ، مَا يَيْسَّرُ . وَعَنْهُ ، لَا تَجِبُ قِرَاءَةُ الْأَوَّلَتَيْنِ وَالْفَجْرِ . وَعَنْهُ ، إِنْ نَسِيَ فِيهِمَا ، قَرَأَهَا فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ مَرَّتَيْنِ ، وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ . زَادَ عَبْدُ اللَّهِ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ ، وَإِنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي ثَلَاثٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الرَّابِعَةِ ، فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَاسْتَأْنَفَهَا . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ ، إِنْ نَسِيَ فِي رَكْعَةٍ ، أَتَى بِهَا فِيمَا بَعْدَهَا مَرَّتَيْنِ وَيَعْتَدُّ بِهَا ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ . قَالَ فِي « الْفُنُونِ » : وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَحْمَدُ . [ ١١١/١ ظ ]

فَالَّذَانِ ؛ إِخْدَاهُمَا ، تَجِبُ الْفَاتِحَةُ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ . وَكَذَا عَلَى الْمَأْمُومِ ، لَكِنَّ الْإِمَامَ يَحْتَمِلُهَا عَنْهُ . هَذَا الْمَعْنَى فِي كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي

(١) مقطوع من الأصل .

(٢) في م : كبير .

الشرح الكبير

ذلك حديث ذى اليدين<sup>(١)</sup> . فإذا ترك رُكُنا واحداً ، فأولَى أن لا يُبطل . والدليل على أن الصلاة تبطل بطول الفصل ، أنه أُخِلَّ بالمواصلة ، فبطلت صلاته ، كما لو ذكر في يومٍ ثانٍ . والمرجع في طول الفصل إلى العرف . وبه قال بعض الشافعية . وقال بعضهم : الفصل الطويل قدر ركعة . وهو نص الشافعي . وقال الخرقي ، في سجود السهو : إذا تركه ، يَسْجُدُ ما

الإنصاف

« الفروع » . وقيل : تجب القراءة على المأموم في الظهر والعصر ، حيث تجب فيها على الإمام والمنفرد . ذكره في « الرعاية » . الثانية ، قوله : والطمانية في هذه الأفعال . بلا نزاع . وحدها ، حصول السكون وإن قل . على الصحيح من المذهب . جزم به في « التظم » . وقدمه في « الفروع » ، و « ابن تميم » ، و « الرعاية » ، و « الفائق » ، و « مجمع البحرين » . قال في « الرعاية » : فإن نقص عنه ، فاحتمالان . وقيل : هي بقدر الذكر الواجب . قال المجد في « شرحه » ، وتبعه في « الحاوي الكبير » : وهو الأقوى . وجزم به في

(١) أخرجه البخاري ، في : باب تشييك الأصابع في المسجد وغيره ، من كتاب الصلاة ، في : باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ، من كتاب الأذان ، في : باب إذا سلم في ركعتين أو ثلاث ... إلخ ، وباب من لم يتشهد في سجدة السهو ، وباب من يكبر في سجدة السهو ، من كتاب السهو ، في : باب ما يجوز من ذكر الناس ، نحو قولهم الطويل والقصر ، من كتاب الأدب ، في : باب ما جاء في إجازة غير الآحاد ، من كتاب غير الآحاد . صحيح البخاري ١٢٩/١ ، ١٣٠ ، ١٨٣ ، ٨٥٢/٢ ، ٨٧ ، ١٩٨/٨ ، ٢٠ ، ١٠٨/٩ . وسلم ، في : باب السهو في الصلاة والسجود له ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب السهو في السجدة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٣١/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٨٨/٢ ، ١٨٩ . والنسائي ، في : باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم ، من كتاب السهو . المجتبى ١٧/٣ ، ١٨ . وابن ماجه ، في : باب في من سلم من ثنتين أو ثلاث ساهياً ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ٣٨٣/١ . والدارمي ، في : باب سجدة السهو من الزهادة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٥١/١ ، ٣٥٢ . والإمام مالك ، في : باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً ، من كتاب النداء . الموطأ ٩٣/١ ، ٩٤ . والإمام أحمد ، في : المستند ٢٣٤/٢ ، ٢٣٥ ، ٤٢٣ ، ٤٦٠ .

الشرح الكبير كان في المسجد ؛ لأنه محل للصلاة ، فيُحَدُّ قُرْبُ الفَصْلِ وبعده به .  
والأولى حُدُّه بالعرف ؛ لأنه لا حَدَّ له في الشرع ، فَرُجِعَ فيه إلى العرف ،  
كسائر مالا حَدَّ له ، ولا يَجُوزُ التَّقْدِيرُ بالتَّحَكُّمِ .

الإيضاح « المذهب » ، و « الحاوي الصغير » . وفائدة الوجهين ؛ إذا نَسِيَ التَّسْبِيحَ في  
رُكُوعِهِ ، أو سُجُودِهِ ، أو التَّحْمِيدَ في اغْتِدَالِهِ ، أو سُؤَالَ المَغْفِرَةِ في جُلُوسِهِ ، أو  
عَجَزَ عنه لِعُجْمَةٍ أو خَرَسَ ، أو تَعَمَّدَ تَرْكَهُ ، وَقُلْنَا : هو سُنَّةٌ . واطْمَأَنَّ قَدْرًا لَا  
يَتَسَبَّحُ له ، فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، وَلَا تَصِحُّ عَلَى الثَّانِي . وقيل : هي  
بِقَدْرِ ظَنِّهِ أَنَّ مَأْمُومَهُ أَتَى بِمَا يَلْزُمُهُ .

قوله : والتَّشَهُدُ الْآخِرُ ، والجُلُوسُ له . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .  
وعنه ، أَنَّهُمَا واجبان . قال في « الرَّعَايَةِ » : وهو غَرِيبٌ بعيدٌ . وقال أيضًا :  
وقيل : التَّشَهُدُ الْآخِرُ واجبٌ ، والجُلُوسُ له رُكْنٌ . وهو غَرِيبٌ بعيدٌ . وقال أبو  
الحُسَيْنِ : لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ أَنَّ الْجُلُوسَ قَرْضٌ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الذِّكْرِ فِيهِ .  
وعنه ، أَنَّهُمَا سُنَّةٌ . وعنه ، التَّشَهُدُ الْآخِرُ فقط سُنَّةٌ .

فائدتان ؛ إحداهما ، حيث قُلْنَا بِالْوَجُوبِ ، فيُجْزَى بعد التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ :  
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ . فقط . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . اختاره الْمُصَنِّفُ ،  
والمَجْدُ ، والقَاضِي ، وغيرهم . قال في « الفروع » : وتُجْزَى الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ  
ﷺ ، فِي الْأَصَحِّ . قال ابنُ تَيْمِيَّةٍ : هذا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ . قال الزُّرْكَانِيُّ : واختاره  
القَاضِي . وجَزَمَ به في « الْوَجِيزِ » . وقيل : الْوَاجِبُ الْجَمِيعُ إِلَى قَوْلِهِ : إِنَّكَ حَمِيدٌ  
مَجِيدٌ . الْأَخِيرَتَانِ . اختاره ابنُ حَامِدٍ . قال أَبُو الْحَطَّابِ في « الْهَدَايَةِ » ،  
وصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ » : وَالْمُجْزَى ، التَّشَهُدُ ،  
وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَى : حَمِيدٌ مَجِيدٌ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وهو  
ظَاهِرٌ كَلَامِهِ فِي « المَذْهَبِ » ، و « التَّلْخِصِ » . قال في « الْكَافِي » : وقال



**فصل :** ومتى كان المترك سلاماً أتى به فحسب ، وإن كان تشهداً أتى به وبالسلم ، وإن [ ٢٢٧/١ ] كان غيرهما أتى بركعة كاملة . وقال الشافعي : يأتي بالركن وبما بعده لا غير . ويأتي الكلام عليه إن شاء الله . وتختص تكبيرة الإحرام من بين سائر الأركان ، بأن<sup>(١)</sup> الصلاة لا تنعقد بتركها ، لأنها تحريمها ، فلا يدخل في الصلاة بدونها ، ويختص السلم بأنه إذا نسيه أتى به وحده ، وقد ذكرناه .

بعض أصحابنا : وتجب الصلاة على هذه الصفة . يعني ، حديث كعب بن عجرة . ويأتي قريباً مقدار الواجب من التشهد الأول . الثانية ، قال ابن عقيل في « الفنون » : كان يلزم النبي ﷺ ، أن يقول في التشهد : وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد . والشهادتان في الأذان . وقال ابن حمدان في « الرعاية » : يحتمل لزوم ذلك وجهين .

قوله : والتسليمة الأولى . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، أنها واجبة . ذكرها في « الرعاية الكبرى » .

قوله : والترتيب . اعلم أن جمهور الأصحاب عد الترتيب من الأركان . وقال المجتد في « شرحه » ، وتابعه في « مجمع البحرين » ، و « الحاوي الكبير » : الترتيب صفة معتبرة للأركان ، لا تقوم إلا به ، ولا يلزم من ذلك أن يكون ركناً زائداً ، كما أن الفاتحة ركن وترتيبها معتبر ، ولا يعد ركناً آخر ، والتشهد كذلك . وكذا السجود ركن ، ويعتبر أن يكون على الأعضاء السبعة ، ولا يجعل ذلك ركناً ، إلى نظائر ذلك . انتهى . قال الزركشي : بعضهم يعد الترتيب ركناً ،

(١) في م : ولأن ، .

وَوَاجِبَاتُهَا تِسْعَةٌ ؛ التَّكْبِيرُ غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَالتَّسْمِيعُ ،  
وَالْتَّحْمِيدُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَالتَّسْبِيحُ [ ٢٢٢ ط ] فِي  
الرُّكُوعِ ، وَالسُّجُودُ مَرَّةً مَرَّةً ، وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ  
مَرَّةً ، وَالتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ، وَالْجُلُوسُ لَهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ  
فِي مَوْضِعِهَا ، وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ فِي رِوَايَةٍ .

الشرح الكبير

٤٥٧ - مسألة : ( وَوَاجِبَاتُهَا تِسْعَةٌ : التَّكْبِيرُ غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ،  
وَالْتَّحْمِيدُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودُ مَرَّةً مَرَّةً ، وَالتَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ فِي الرَّفْعِ  
مِنَ الرُّكُوعِ ، وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مَرَّةً ، وَالتَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ،  
وَالْجُلُوسُ لَهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي مَوْضِعِهَا <sup>(١)</sup> ) ، وَالتَّسْلِيمَةُ  
الثَّانِيَةُ <sup>(٢)</sup> فِي رِوَايَةٍ ) هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْوَاجِبَاتِ . وَفِي وَجُوبِهَا

الإيضاح

وبعضهم يقول : هُوَ مَقْرُومٌ لِلأَرْكَانِ ، لَا تَقُومُ إِلَّا بِهِ . انْتَهَى . قَالَ فِي « مَجْمَعِ  
الْبَحْرَيْنِ » : لَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ لَا تُعَدَّ الطَّمَأْنِينَةُ رُكْنًا ؛ لِأَنَّهَا أَيْضًا صِفَةُ الرُّكْنِ وَهَيْئَتُهُ  
فِيهِ . انْتَهَى . قُلْتُ : لَعَلَّ الْخِلَافَ لَفِظِي ؛ إِذْ لَا يَظْهَرُ لَهُ فَائِدَةٌ .

قوله : وَوَاجِبَاتُهَا تِسْعَةٌ ؛ التَّكْبِيرُ غَيْرُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَالتَّسْمِيعُ وَالتَّحْمِيدُ  
فِي الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَالتَّسْبِيحُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودُ مَرَّةً مَرَّةً . هَذَا الْمَذْهَبُ ،  
وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، أَنَّ ذَلِكَ رُكْنٌ . وَعَنْهُ ، سُنَّةٌ . وَعَنْهُ ، التَّكْبِيرُ رُكْنٌ إِلَّا  
فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ ، فَوَاجِبٌ . ذَكَرَهُ الزُّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ .  
قوله : وَسُؤَالُ الْمَغْفِرَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ مَرَّةً . يَعْنِي ، أَنَّهُ وَاجِبٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : هُوَ التَّشَهُدُ الْأَخِيرُ .

(٢) (٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : م .

الشرح الكبير

روايتان؛ إحداهما، هي واجبة. وهو قول إسحاق. والرواية الثانية، أنها غير واجبة. وهو قول أكثر الفقهاء، إلا أن الشافعي قال بوجوب الصلاة على النبي ﷺ، وجعلها من الأركان. وهو رواية عن أحمد؛ لحديث كعب بن عجرة<sup>(١)</sup>. ودليل عدم وجوبها أن النبي ﷺ لم يعلمها

الإصناف

وعليه الأصحاب. وعنه، ركن. وعنه، سنة. وإن قلنا: التسميع والتحميد ونحوها واجب. ذكره في «الفروع». ونبه عليه ابن نصر الله في «خواشي الفروع». وقال جماعة: يجزئ: اللهم اغفر لي. قوله: والتشهد الأول، والجلوس له. هذا المذهب، وعليه الأصحاب. وعنه، ركن. وعنه، سنة.

فائدة: الصحيح من المذهب، أن الواجب المجزئ من التشهد الأول؛ التحيات لله، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله. جزم به في «الوجيز». وقدمه ابن تميم. قال الزركشي: اختاره القاضي، والشيخان. وزاد بعض الأصحاب، والصلوات. وزاد ابن تميم، و«خواشي» صاحب «الفروع»، وبركاته. وزاد بعضهم، والطيبات. وذكر الشارح، السلام. معرفاً، وهو قول في «الرعاية». وذكره ابن منجي في الأول. وأطلقهما في «المعنى». وقال في «الرعاية الكبرى»: إن أسقط، أشهد، الثانية، ففي الإجزاء وجهان. والمنصوص، الإجزاء. وقال القاضي أبو الحسين في «التمام»: إذا خالف الترتيب في ألفاظ التشهد، فهل يجزئه؟ على وجهين. وقيل: الواجب جميع ما ذكره المصنف في التشهد [١١٢/١] الأول، وهو

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٥٤٥.

المسبىء في صلاحه ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . ولنا ، أن النبي ﷺ فعله ، وقال : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي »<sup>(١)</sup> . وقد روى

تشهد ابن مسعود ، وهو الذي في « التلخيص » وغيره . قال ابن حامد : رأيت جماعة من أصحابنا يقولون : لو تركوا أو أوحرفا ، أعاد الصلاة . قال الزركشي : هذا قول جماعة ؛ منهم ابن حامد ، وغيره . قال في « الفروع » ، بعد حكاية تشهد ابن مسعود ، وقيل : لا يجزئ غيره . وقيل : متى أجل بلفظة ساقطة في غيره ، أجزأ . انتهى . وفيه وجه ؛ لا يجزئ من التشهد ما لم يرفع إلى النبي ﷺ . ذكره ابن تيميم . وتقدم قريبا قدر الواجب من الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير . وما تقدم من الواجب من مفردات المذهب .

قوله : والصلاة على النبي ﷺ ، في موضعها . يعني ، أنها واجبة في التشهد الأخير . وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد . جزم به في « العمدة » ، و « الهادي » ، و « الوجيز » . واختارها الخرقى ، والمجد في شرحه ، وابن عبدوس في « تذكيرته » . وصححها في « النظم » ، و « الحاوي الكبير » . قال في « المغني »<sup>(٢)</sup> : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في « الفائق » . وعنه ، أنها ركن . وهى المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . قال في « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » : ركن في أصح الروايتين . قال في « البلغة » : هى ركن في أصح الروايات . قال في « إدراك الغاية » : ركن في الأصح . قال في « مجمع البحرين » : هذه أظهر الروايات . قال في « الفروع » : ركن ، على الأشهر عنه . اختاره الأكثر . وجزم به في « الهداية » ، و « المذهب الأحمد » ، و « الخلاصة » ، و « المنور » . وقدمه في « الفروع » ، و « المحرر » ،

(١) تقدم تحريمه في صفحة ٤٤١ ، ٤٤٢ .

(٢) انظر : المغني ٢/ ٢٢٩ .

أبو داود<sup>(١)</sup> بإسناده ، عن علي بن يحيى بن خلاد ، عن عمه ، أن النبي ﷺ قال : « لَا تَتِمَّ صَلَاةٌ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَتَوَضَّأَ ، فَيَضَعَ الرُّضْوَةَ مَوَاضِعَهُ ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ ، وَيَقْرَأُ بِمَا شَاءَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَرْكَعَ حَتَّى تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلُهُ ، ثُمَّ يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَسْجُدُ

و «الرَّعَاتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» . واختاره ابن الزَّاغُونِي ، وَالْآمِدِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا . وعنه ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ ، كخَارِجِ الصَّلَاةِ . ونقل أبو زُرْعَةَ رُجُوعَهُ عَنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» ، و «التَّلْخِصِ» . وَتَقَدَّمَ هَلْ تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ ، أَوْ تُسْتَحَبُّ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِنْ شَاءَ قَالَ : كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ .

قوله : وَالتَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَّةُ فِي رِوَايَةٍ . وَكُنَّا قَالِ فِي «الْهَادِي» ، و «الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِيِّ» .. وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَايَاتِ مُطْلَقًا . جَزَمَ بِهَا فِي «الْإِفَادَاتِ» ، و «التَّسْهِيلِ» . قَالَ الْقَاضِي : وَهِيَ أَصَحُّ . وَقَالَ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» : وَهِيَ وَاجِبَانِ ، لَا يَخْرُجُ مِنَ الصَّلَاةِ بغيرِهَا . وَصَحَّحَهَا نَازِمُ الْمَفْرَدَاتِ ، وَهُوَ مِنْهَا . وَقَدَّمَهَا فِي «الْفَاتِقِ» . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، أَنَّهَا رُكْنٌ مُطْلَقًا كَالْأُولَى . جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنَوَّرِ» ، و «الْهِدَايَةِ» ، فِي عَدِّ الْأَرْكَانِ . وَقَدَّمَهُ فِي «التَّلْخِصِ» ، و «الْبُلْعَةِ» ، و «الرَّعَاتَيْنِ» ، و «الْحَاوِيَيْنِ» ، و «النُّظْمِ» ،

(١) في : باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١٩٧/١ ، ١٩٨ . كما أخرج النسائي ، في : باب الرخصة في ترك الذكر في السجود ، من كتاب التطبيق ، وفي : باب أقل ما يجزى من عمل الصلاة ، في كتاب السهو . المجتبى ١٧٩/٢ ، ٥٠/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في وصف الصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ٩٤/٢ ، ٩٥ . والدارمي ، في : باب في الذي لا يتم الركوع والسجود ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ٣٠٥/١ ، ٣٠٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٠/٤ .

الشرح الكبير  
حَتَّى تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلَهُ ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ  
قَاعِدًا ، ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . ثُمَّ يَسْجُدُ حَتَّى تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلَهُ ، ثُمَّ يَرْفَعُ  
رَأْسَهُ فَيَكْبِرُ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ . وفي رواية : « لَا تَبْنِ  
صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ » . وهذا نصٌّ في وجوب التكبير . وقد  
ذَكَرْنَا أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَلأنَّ مَوَاضِعَ هَذِهِ  
الْأَرْكَانِ (١) أَرْكَانٌ ، فَكَانَ فِيهَا ذِكْرٌ وَاجِبٌ ، كَالْقِيَامِ . وقد [ ٢٢٧/١ ]

الإنصاف  
و « الزَّرْكَشِيُّ » ، و « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » . قال في « الْمَذْهَبِ » : رُكْنٌ فِي أَصَحِّ  
الرَّوَايَتَيْنِ . وَصَحَّحَهَا فِي « الْحَوَاشِي » . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ،  
وَالْأَكْثَرُونَ . كَذَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ . مَعَ أَنَّ مَا قَالَهُ فِي « الْجَامِعِ الصَّغِيرِ » يَحْتَمِلُهُ .  
وَهِيَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنهُ ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، و « الْوَجِيزِ » .  
وَاخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارُحُ ، وَابْنُ عَبْدِوسٍ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » .  
قُلْتُ : وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إجماعًا ؛ فَقَالَ : أَجْمَعَ كُلُّ  
مَنْ تَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ صَلَاةَ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ جَائِزَةٌ .  
وَتَبِعَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قُلْتُ : هَذَا مُبَالَغَةٌ مِنْهُ ، وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ . قَالَ  
الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَيِّمِ : وَهَذِهِ عَادَتُهُ ، إِذَا رَأَى قَوْلَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، حَكَاهُ إجماعًا .  
وَعَنهُ ، هِيَ سُنَّةٌ فِي الثَّفَلِ ، ثَوْنُ الْفَرْضِ . وَجَزَمَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ،  
و « الزَّرْكَشِيُّ » ، أَنَّهَا لَا تَجِبُ فِي الثَّفَلِ . وَقَدَّمَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « رُعُوسِ  
مَسَائِلِهِ » ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الْمَكْتُوبَةِ . وَقَالَ الْقَاضِي : التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ سُنَّةٌ فِي الْجِنَازَةِ  
وَالثَّائِلَةِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » . وَأُطْلِقَ الرَّوَايَتَيْنِ ، هَلْ هِيَ  
سُنَّةٌ أَمْ لَا ؟ فِي « الْهَدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » . قَالَ فِي

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « الأركان » .

أَشْرْنَا إِلَى أُدْلَةٍ الْبَاقِي فِيهَا مَضَى . فَأَمَّا حَدِيثُ الْمُسَيِّءِ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ جَمِيعَ الْوَاجِبَاتِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَمْ يُعَلِّمَهُ التَّشَهُّدَ وَلَا السَّلَامَ ، فَلَعَلَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى تَعْلِيمِ مَا أَسَاءَ فِيهِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّسَاوِي فِي الْوُجُوبِ التَّسَاوِي فِي الْأَحْكَامِ ؛ بِدَلِيلِ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ . وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ تَعْلِيمُ التَّكْبِيرِ ، وَهُوَ زِيَادَةُ يَجِبُ قَبُولُهَا .

« الْمُحَرَّرُ » : وَفِي وَجُوبِهَا فِي الْفَرَضِ رَوَايَتَانِ . قَالَ فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : وَفِي الْإِنْصَافِ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ رَوَايَتَانِ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، السَّلَامُ مِنْ نَفْسِ الصَّلَاةِ . قَالَه الْأَصْحَابُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ التَّسْلِيمَةُ الثَّانِيَةُ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » : فِيهَا رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هِيَ مِنْهَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصَادِفُ جُزْءًا مِنْهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . الثَّانِيَةُ ، الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ الْحُشُوعَ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ . قَالَه الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَمَعْنَاهُ فِي « التَّعْلِيلِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : إِذَا غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ الصَّلَاةِ لَا يَطْلُهَا ، وَيُسْقِطُ الْفَرَضَ . وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي وَغَيْرُهُ : هُوَ وَاجِبٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فِي بَعْضِهَا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ ، وَابْنُ الْجَوَازِيِّ : تَطْلُ صَلَاةٌ مَنْ غَلَبَ الْوَسْوَاسُ عَلَى أَكْثَرِ صَلَاتِهِ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ ذَلِكَ قَبِيلُ قَوْلِهِ : وَيُكْرَهُ تَكَرُّرُ الْفَاتِحَةِ . الثَّالِثَةُ ، الْحَقُّ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، الْجَهْلُ بِالنَّسْهِقِ فِي تَرْكِ الْأَرْكَانِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالسُّنَنِ . وَفِي « الْكَافِي » مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ ، مِنْ بَابِ شَرَايِطِ الصَّلَاةِ ، فِيمَا إِذَا عَلِمَ بِالنَّجَاسَةِ ثُمَّ أُنْسِيَهَا : فِيهِ رَوَايَتَانِ ، كَأَلَوْ جَهِلَهَا ؛ لِأَنَّ مَا يُعَذَّرُ فِيهِ بِالْجَهْلِ يُعَذَّرُ فِيهِ بِالنَّسْيَانِ ،

مَنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا عَمْدًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ تَرَكَ سَهْوًا سَجَدَ  
لِلسَّهْوِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ هَذِهِ سُنَنٌ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا .

٤٥٨ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ،  
وَمَنْ تَرَكَ سَهْوًا سَجَدَ <sup>(١)</sup> لِلسَّهْوِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ هَذِهِ سُنَنٌ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ  
بِتَرْكِهَا ) وَحُكْمُ هَذِهِ إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِهَا ، أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهَا عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛  
لأنَّهَا وَاجِبَةٌ ، أَشْبَهَتِ الْأَرْكَانَ . وَإِنْ تَرَكَهَا سَهْوًا جَبَرَهَا بِسُجُودِ السَّهْوِ ؛  
لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَامَ إِلَى ثَالِثَةِ وَتَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ  
<sup>(٢)</sup> (وَهُوَ جَالِسٌ) قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، فِي حَدِيثِ ابْنِ بُحَيَّةَ <sup>(٣)</sup> . وَلَوْلَا أَنَّهُ سَقَطَ  
بِالسَّهْوِ لَرَجَعَ إِلَيْهِ ، وَلَوْلَا أَنَّهُ وَاجِبٌ لَمَّا سَجَدَ لَجَبَرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي

كَوَاجِبِ الصَّلَاةِ . الرَّابِعَةُ ، يُسْتَنْتَى مِنْ قَوْلِهِ : مَنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا عَمْدًا بَطَلَتْ  
صَلَاتُهُ . تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ . لَمَنْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ رَاكِعًا ، فَإِنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ تُجَرِّئُهُ ،  
وَلَا يَضُرُّهُ تَرْكُ تَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ . كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . وَهُوَ  
الْمُتَّصِلُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي مَوَاضِعَ ، وَسَيَأْتِي هُنَاكَ . قُلْتُ : فَيُعَالِي بِهَا . وَلَوْ  
قِيلَ : إِنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَكَانَ سَدِيدًا . كَوُجُوبِ الْفَاتِحَةِ عَلَى الْمَأْمُومِ ،

(١) فِي م : « تَرَكَ » .

(٢ - ٣) سَقَطَ مِنْ م .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الشَّهَادَةَ الْأَوَّلَ وَاجِبًا ، مِنْ كِتَابِ الْأَذَانِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ  
فِي السَّهْوِ إِذَا قَامَ مِنْ رَكْعَتِي الْفَرِيضَةِ ، مِنْ كِتَابِ السَّهْوِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٠/١ ، ٨٥/٢ .  
وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ السَّهْوِ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاجِدِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣٩٩/١ . وَأَبُو دَاوُدَ ،  
فِي : بَابِ مَنْ قَامَ مِنْ ثَنَيْنِ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ، ٢٣٧/١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ  
مَا جَاءَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ قَبْلَ السَّلَامِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٨٥/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي :  
بَابِ مَا يَفْعَلُ مَنْ قَامَ عَنِ الثَّنَيْنِ نَاسِيًا وَلَمْ يَتَشَهَّدْ ، مِنْ كِتَابِ السَّهْوِ . الْمُجْتَمِعُ ١٧/٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ  
فِي مَنْ قَامَ مِنْ ثَنَيْنِ سَاهِيًا ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ٣٨١/١ .



وَسُنُّنُ الْأَقْوَالِ اثْنَا عَشَرَ ؛ الْإِسْتِفْتَا حُ ، وَالتَّعَوُّذُ ، وَقِرَاءَةُ بِسْمِ اللَّهِ  
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَقَوْلُ : آمِينَ . وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ ، وَالْجَهْرُ ،  
وَالْإِخْفَاتُ ، وَقَوْلُ : مِلءَ السَّمَاءِ . بَعْدَ التَّحْمِيدِ ، .....

الشرح الكبير

الصلاة زيادةً مُحَرَّمَةً لَجَبْرٍ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، وَغَيْرُ التَّشَهُّدِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ  
مَقِيسٌ عَلَيْهِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِلْعِبَادَةِ وَاجِبٌ يُجَبَّرُ إِذَا تَرَكَهُ ،  
وَأَزْكَانُ<sup>(١)</sup> لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهَا ، كَالْحَجِّ . وَيَخْتَصُّ التَّسْمِيعُ بِسُقُوطِهِ عَنْ  
الْمَأْمُومِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رَوَايَةً فِي مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ سَاهِيًا ،  
أَنْ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ كَالْأَزْكَانِ . قَالَ : وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، « وَهُوَ أَنَّهَا » تَنْجَبِرُ  
بِسُجُودِ السُّهُوِّ .

٤٥٩ - مسألة : ( وَسُنُّنُ الْأَقْوَالِ اثْنَا عَشَرَ ؛ الْإِسْتِفْتَا حُ ، وَالتَّعَوُّذُ ،  
وَقِرَاءَةُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، « وَقَوْلُ : آمِينَ »<sup>(٢)</sup> . وَقِرَاءَةُ  
السُّورَةِ ، وَالْجَهْرُ ، وَالْإِخْفَاتُ ، وَقَوْلُ : « مِلءَ السَّمَاءِ » . بَعْدَ

[ ١١٢/١ ط ] وَسُقُوطُهَا عَنْهُ بِتَحْمِيلِ الْإِمَامِ لَهَا عَنْهُ . أَوْ يُقَالُ : هُنَا سَقَطَتْ مِنْ غَيْرِ  
تَحْمِيلٍ . وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قوله : وَسُنُّنُ الْأَقْوَالِ اثْنَا عَشَرَ ؛ الْإِسْتِفْتَا حُ ، وَالتَّعَوُّذُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا وَاجِبَانِ . اخْتَارَهُ ابْنُ بَطَّةٍ .  
وَعَنْهُ ، التَّعَوُّذُ وَحْدَهُ وَاجِبٌ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ التَّعَوُّذُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَإِنْ كَانَ » .

(٢ - ٢) فِي الْأَصْلِ : « لِأَنَّهَا » .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

المنع وَمَا زَادَ عَلَى التَّسْبِيحَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ،  
وَعَلَى الْمَرَّةِ فِي سُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ ، وَالتَّعَوُّذُ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ،  
وَالْقُنُوتُ فِي الْوُثْرِ . فَهَذِهِ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا ، وَلَا  
يَجِبُ السُّجُودُ لَهَا . وَهَلْ يُشْرَعُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير التَّحْمِيدُ ، وَمَا زَادَ عَلَى التَّسْبِيحَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَعَلَى  
الْمَرَّةِ فِي سُؤَالِ الْمَغْفِرَةِ ، وَالتَّعَوُّذُ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ، وَالْقُنُوتُ فِي الْوُثْرِ .  
فهذه لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا ، وَلَا يَجِبُ السُّجُودُ لَهَا (لأنَّ فَعْلَهَا  
غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَجَبَرَهَا أَوْلَى ( وَهَلْ يُشْرَعُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ) إِحْدَاهُمَا ،  
يُشْرَعُ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَأَبْنَى حَنِيفَةً فِي الْإِمَامِ إِذَا تَرَكَ الْجَهْرَ . وَقَالَ  
الْحَسَنُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ [ ٢٢٨/١ ] وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ،

الإنصاف قوله : وَقَرَأَهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيهَا ؛ هَلْ هِيَ مِنْ  
الْفَاتِحَةِ ، أَمْ لَا ؟ مُسْتَوْفَى فِي أَوَّلِ الْبَابِ .

قوله : وَقَوْلُ : آمِينَ . يَعْنِي ، أَنَّ قَوْلَهَا سُنَّةٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ  
الْأَصْحَابُ . وَغَنَهُ ، وَاجِبٌ . قَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : آمِينَ . أَمْرٌ مِنَ  
النَّبِيِّ ﷺ ، وَهُوَ أَكْذَمُ مِنَ الْفَعْلِ . وَيَجُوزُ فِيهَا الْقَصْرُ وَالْمَدُّ ، وَهُوَ أَوْلَى ، وَيَحْرُمُ  
تَشْدِيدُ الْمِيمِ .

قوله : وَقَرَأَةَ السُّورَةَ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ أَنَّ قِرَاءَةَ السُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي  
الرُّكُوعَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ سُنَّةٌ . وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَغَنَهُ ، يَجِبُ قِرَاءَةُ شَيْءٍ بَعْدَهَا . وَهِيَ  
مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ ؛ لظَاهِرِ الْخَبَرِ . فَعَلَى  
الْمَذْهَبِ ، يُكْرَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْفَاتِحَةِ .

فائدة : يَتَنَدَّى السُّورَةُ الَّتِي يَقْرُؤُهَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ بِالتَّسْمِيَةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . زَادَ بَعْضُ

وإسحاق : عليه سَجْدَتَي السَّهْوِ إِذَا تَرَكَ قُنُوتَ الْوُتْرِ نَاسِيًا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ »<sup>(١)</sup> . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُشْرَعُ ؛ لِأَن تَرَكَهَا

الْأَصْحَابُ ، سِرًّا . قَالَ الشَّارِحُ : الْخِلَافُ فِي الْجَهْرِ هُنَا ، كَالْخِلَافِ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ .

قَوْلُهُ : وَالْجَهْرُ وَالْإِنْخِفَاتُ . هَذَا الْمَذْهَبُ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ . وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : هُمَا وَاجِبَانِ . وَقِيلَ : الْإِنْخِفَاتُ وَحْدَهُ وَاجِبٌ . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، إِذَا خَافَتْ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ ذَكَرَ ، يَتَّبِعُ الْفَاتِحَةَ ، فَيَجْهَرُ ، وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ . وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ مَنْ يُشْرَعُ لَهُ الْجَهْرُ وَالْإِنْخِفَاتُ مُسْتَوْفَى .

تَنْبِيهِ : فِي عَدِّ الْمُصَنِّفِ الْجَهْرَ وَالْإِنْخِفَاتَ مِنْ سُنَنِ الْأَقْوَالِ نَظَرٌ ، فَإِنَّهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ سُنَنِ الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهُمَا هَيْئَةٌ لِلْقَوْلِ لَا أَنَّهُمَا قَوْلٌ ، مَعَ أَنَّهُ عَدَّهُمَا أَيْضًا مِنْ سُنَنِ الْأَقْوَالِ فِي « الْكَافِي » .

تَنْبِيهِ : وَقَوْلُهُ : مِلَّةَ السَّمَاءِ ، بَعْدَ التَّحْمِيدِ . يَعْنِي ، فِي حَقِّ مَنْ شَرَعَ لَهُ قَوْلُ ذَلِكَ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، وَاجِبٌ إِلَى آخِرِهِ .

قَوْلُهُ : وَالتَّعَوُّدُ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، وَاجِبٌ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي . وَقَالَ ابْنُ بَطَّةَ : مَنْ تَرَكَ مِنَ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ نَسَى أَنْ يَتَشَهَّدَ وَهُوَ جَالِسٌ ، مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٣٩/١ .

وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابٍ مَاجَاةٍ فِي مَنْ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ ، مِنْ كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٣٨٥/١ .

وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٨٠/٥ .

الشرح الكبير عَمَدًا لَا<sup>(١)</sup> يُبْطَلُ الصَّلَاةُ ، فَلَمْ يُشْرَعْ لَسَهْوِهَا سُجُودٌ ، كَسُنَنِ الْأَفْعَالِ .  
وهذا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

الإنصاف شيئًا مِمَّا يُقْصَدُ بِهِ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، أَعَادَ . وَعَنْهُ ، مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الدُّعَاءِ  
عَمَدًا ، أَعَادَ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَعَوَّذَ .

قوله : وَالْقُنُوتُ فِي الْوُثْرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ أَكْثَرُهُمْ  
بِهِ . وَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ : سُنَّةٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ .

فَائِدَةٌ : قَوْلُهُ : فَهَذِهِ سُنَنٌ ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا ، وَلَا يَجِبُ السُّجُودُ لَهَا .  
لَا يَحْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهَا . قَالَهُ الْمَجْدُ وَغَيْرُهُ .

قوله : وَهَلْ يُشْرَعُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ،  
و«الْمَذْهَبِ» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«الْهَادِي» ، وَ«الْكَافِي» ،  
و«التَّلْخِصِ» ، وَ«الْبُلْغَةِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«شَرْحِ الْمَجْدِ» ،  
و«الْخُلَاصَةِ» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى» ، وَ«الْفُرُوعِ» ،  
وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» ، فِي سُجُودِ السَّهْوِ ؛  
إِحْدَاهُمَا ، يُشْرَعُ لَهُ السُّجُودُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَصَحَّحَهُ فِي «التَّنْصِيحِ» .  
وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنَوَّرِ» ، وَ«الْمُنْتَحَبِ» . وَقَدَّمَهُ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ» .  
وَالِيهِ مِثْلُهُ فِي «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ» . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يُشْرَعُ . قَالَ فِي  
«الْإِفَادَاتِ» : لَا يَسْجُدُ لَسَهْوِهِ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي «النَّظْمِ» ، وَ«إِذْرَاكِ  
الْغَايَةِ» ، وَ«تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ» ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : سُنُّ فِي رِوَايَةٍ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي  
«شَرْحِهِ» ، وَ«الْحَاوِي الْكَبِيرِ» فِي آخِرِ صِفَةِ الصَّلَاةِ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : الْأَوَّلَى  
تَرْكُهُ .

وَمَا سِوَى هَذَا مِنْ سُنَنِ الْأَفْعَالِ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ ، وَلَا يُشْرَعُ السُّجُودُ لَهُ .

٤٦٠ - مسألة : ( وما سِوَى هَذَا مِنْ سُنَنِ الْأَفْعَالِ لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا ، وَلَا يُشْرَعُ السُّجُودُ لَهَا ) فَأَمَّا سُنَنِ الْأَفْعَالِ ، فَهِيَ : رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَالرُّكُوعِ ، وَالرَّفْعِ مِنْهُ ، وَوَضْعُ الْيَمَنِ عَلَى الْيُسْرَى ، وَجَعْلُهُمَا تَحْتَ السَّرَّةِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ ، وَالتَّجَافِي فِيهِ ، وَ" فِي السُّجُودِ ، وَمَدُّ ظَهْرِهِ مُعْتَدِلًا ، وَجَعْلُهُ حِيَالَ رَأْسِهِ ، وَالْبُدَاءَةُ بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ " (وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ فِي الْقِيَامِ مِنَ السُّجُودِ وَمِنْ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، بِحَيْثُ لَا يَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ فِي السُّجُودِ ) ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ وَأُذُنَيْهِ فِيهِ ،

قوله : وَمَا سِوَى هَذَا مِنْ سُنَنِ الْأَفْعَالِ ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهِ بِلَا زِعَاعٍ ، وَلَا يُشْرَعُ السُّجُودُ لَهُ . وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ . وَجَزَمَ بِهَا فِي « الْمُغْنَى » ، وَ« الْكَافِي » . قَالَ الشَّارِحُ وَالتَّائِيظُ : تَرَكْنَا السُّجُودَ هُنَا أَوَّلَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ أَيْضًا فِي سُنَنِ الْأَفْعَالِ ، وَأَنْهُمَا فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ مُخَرَّجَتَانِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَصَرَّحَ بِذَلِكَ أَبُو الْحَطَّابِ فِي « الْإِهْدَائَةِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ <sup>(١)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ سَجَدَ ، فَلَا تَأْسَ ، وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) هو إسحاق بن منصور الكوسج . تقدمت ترجمته في الجزء الأول صفحة ٥٢ .

والنَّصْبُ قَدَمِيَّةٌ وَفَتْحُ أَصَابِعِهِمَا فِيهِ ، وَفِي الْجُلُوسِ ، وَالْأَفْتِرَاشِ فِي الْجُلُوسِ  
بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ، وَفِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ ، وَالتَّوَكُّدِ فِي الثَّانِي ، وَوَضْعُ يَدِ  
الْيَمَنِ عَلَى الْفَخِذِ الْيُمْنَى مَقْبُوضَةٌ مُحَلَّقَةٌ ، وَالْإِشَارَةُ بِالسَّبَابَةِ ، وَوَضْعُ  
يَدِ الْيُسْرَى عَلَى الْفَخِذِ الْيُسْرَى مَبْسُوطَةٌ ، وَالْإِلْتِفَاتُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشِّمَالِ  
فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ ، وَالسُّجُودُ عَلَى الْأَثْفِ ، وَجَلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ ، وَنِيَّةُ  
الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ فِي سَلَامِهِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ . فَهَذِهِ  
لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا ، وَلَا يُشْرَعُ السُّجُودُ لَهَا بِحَالٍ ؛  
لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْ تَرْكِهَا ، فَلَوْ شَرَعَ السُّجُودُ لَهَا لَمْ تَحُلْ صَلَاةٌ مِنْ

الإِنصَافِ وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ صَالِحَةٍ : يَسْجُدُ لَذَلِكَ ، وَمَا يَضُرُّهُ إِنْ سَجَدَ ۱؟

فَانْدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ قُلْنَا : لَا يَسْجُدُ فِي سُنَنِ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ ، لَوْ  
خَالَفَ وَفَعَلَ . فَلَا بَأْسَ . نَصَّرَ عَلَيْهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجِزَمَ بِهِ فِي « شَرْحِ  
الْمَجْدِ » ، وَ « مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ » . وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ ، وَابْنُ حَمْدَانَ : تَبْطُلُ  
صَلَاتُهُ . نَصَّرَ عَلَيْهِ . قُلْتُ : قَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ ، أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِتِلَاوَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ ،  
فَإِنْ فَعَلَ ، فَذَكَرُوا فِي بَطْلَانِ صَلَاتِهِ وَجْهَيْنِ . وَقَالُوا : إِذَا قُلْنَا : سَجْدَةٌ « ص »  
سَجْدَةٌ شُكْرٌ . لَا يَسْجُدُ لَهَا فِي الصَّلَاةِ . فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ ، فَلَمَذْهَبُ تَبْطُلُ .  
وَقِيلَ : لَا تَبْطُلُ . فَلَيْسَ يُبْعَدُ أَنْ يُخْرَجَ هُنَا مِثْلُ ذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ، عَدُّ الْمُصَنَّفِ فِي  
« الْكَافِي » سُنَنِ الْأَفْعَالِ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ سَنَةً . وَذَكَرَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، أَنَّ الْهَيْئَاتِ  
خَمْسَةَ وَعِشْرُونَ . وَذَكَرَهَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » خَمْسَةَ وَأَرْبَعِينَ هَيْئَةً . وَقَالَ فِي  
« الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : هِيَ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ فِي الْأَشْهُرِ . وَقَالُوا : سُمِّيَتْ هَيْئَةً ؛  
لَأَنَّهَا صِفَةٌ فِي غَيْرِهَا . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : فَكُلُّ صُورَةٍ ، أَوْ صِفَةٍ لِفِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ ،  
فَهِيَ هَيْئَةٌ . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَالْهَيْئَاتُ هِيَ صُورُ الْأَفْعَالِ وَحَالَاتُهَا .

سُجُودٍ فِي الْغَالِبِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهَا رِوَايَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُخْرَجُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ السُّجُودِ لِسَهْوِهَا رِوَايَتَانِ بِنَاءً عَلَى سُنَنِ الْأَقْوَالِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ السُّنَنِ ، مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَلْبِ ، وَهُوَ الْخُشُوعُ فِي الصَّلَاةِ ، وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَمُرَادُهُمْ بِذَلِكَ سُنَنُ الْأَفْعَالِ . (١) وَقَدْ عَدَّهَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَغَيْرِهَا ، وَهِيَ تَشْمَلُ سُنَنَ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِهَا ، وَقَدْ تَكُونُ رُكْنًا ، كَالطَّمَأْنِينَةِ . ذَكَرَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَعَدَّ فِيهَا ، أَنَّ مِنَ الْهَيْمَاتِ الْجَهْرُ وَالْإِخْفَاتُ . وَعَدَّهَا الْمُصَنِّفُ فِي سُنَنِ الْأَقْوَالِ . كَمَا تَقَدَّمَ (١) .





## فهرس الجزء الثالث من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة

### كتاب الصلاة .

- ٥ فائدتان؛ إحداهما، للصلاة معنيان، ...
- ٧ الثانية، فرضت الصلاة ليلة الإسرائء، ...
- ٧ ٢٤٦ - مسألة : ( وهى واجبة على كل مسلم ... )  
تنبيه : دخل فى عموم قوله : وهى واجبة ... من أسلم قبل بلوغ الشرع له؛ ...
- ٧ ٢٤٧ - مسألة : ( وتجب على النائم ، ... )  
٨ - ١٠ فصل : فأما شرب الدواء المباح الذى يزيل العقل... فهو كالجنون.
- ١٠ ٢٤٨ - مسألة : ( ولا تجب على كافر ولا مجنون ولا تصح منهما )  
١١ - ١٥ فائدة : فى بطلان استطاعة قادر على الحج برده ... هاتان الروايتان ...
- ١٣ تنبيه : الخلاف المتقدم فى قضاء الصلاة جار فى الزكاة ...
- ١٣

- فائدتان؛ إحداهما، لو أسلم بعد الصلاة في وقتها ... فحكمها حكم الحج، ... ١٥
- الثانية، قال الأصحاب: لا تبطل عبادة فعلها في الإسلام السابق إذا عاد إلى الإسلام. ١٦
- ٢٤٩ - مسألة : ( وإذا صلى الكافر حكم بإسلامه ) ١٦ - ١٨
- فائدة : في صحة صلاته في الظاهر وجهان . ١٧
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يسلم بغير فعل الصلاة ... ١٨
- ٢٥٠ - مسألة : ( ولا تجب على صبي ... ) ١٩ ، ٢٠
- ٢٥١ - مسألة : ( ويؤمر بها لسبع ، ويضرب على تركها لعشر ) ٢١ ، ٢٢
- فائدة : حيث قلنا : تصح من الصغير . فيشترط لها ما يشترط لصحة صلاة الكبير مطلقاً ، ... ٢٢
- ٢٥٢ - مسألة : ( فإن بلغ في أثنائها أو بعدها في وقتها لزمه إعادتها ) ٢٢ ، ٢٣
- فائدة : حيث وجبت ، وهو فيها ، لزمه إتمامها ... ٢٢
- فائدة : لو أسلم كافر ، لم يلزمه إعادة الإسلام ... ٢٣
- ٢٥٣ - مسألة : ( ولا يجوز لمن وجبت عليه الصلاة تأخيرها عن وقتها ، ... ) ٢٣ - ٢٥

- تنبيه : مفهوم قوله : ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها . ٢٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، يحرم التأخير بلا عذر إلى وقت الضرورة . ٢٦
- الثانية ، لو مات من جاز له التأخير قبل الفعل ، لم يأثم ، ... ٢٧
- ٢٧ ( ومن جحد وجوبها كفر ) : ٢٥٤ - مسألة :
- ٢٨ - ٣٢ ( فإن تركها تهاوئاً لا جحوداً ، ... ) : ٢٥٥ - مسألة :
- تنبيه : قولنا في الرواية الأولى : حتى تضايق وقت التي بعدها . ٣٠
- فائدتان ؛ إحداهما ، الداعي له هو الإمام أو نائبه . ٣٠
- الثانية ، اختلف العلماء ؛ بم كفر إبليس ؟ ٣٠
- ٣٢ - ٣٤ ( ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً ، ... ) : ٢٥٦ - مسألة :
- فائدة : يصير هذا الذي كفر بترك الصلاة مسلماً بفعل الصلاة . ٣٣
- تنبيه : ظاهر قوله : فإن تاب وإلا قتل . أنه لا يزداد على القتل . ٣٤
- ٣٥ - ٢٥٧ ( وهل يقتل حدّاً أو لكفره ؟ على روايتين ) : ٢٥٧ - مسألة :
- فائدتان ؛ إحداهما ، قال الأصحاب : لا يقتل بصلاة فائتة ؛ ... ٣٥

- الثانية ، لو ترك شرطاً أو ركناً  
 ٣٥ مجمعا عليه ، ...  
 فصل : ومن ترك شرطاً مجمعا عليه ، أو  
 ٤١ ركناً ؟ ...  
 ٤١ فائدة : يحكم بكفره حيث يحكم بقتله .  
**باب الأذان والإقامة**  
 فوائد ؛ إحداها ، الأذان أفضل من  
 ٤٣ الإقامة ، ...  
 الثانية ، الأذان أفضل من  
 ٤٣ الإمامة ، ...  
 ٤٣ الثالثة ، له الجمع بينهما .  
 ٤٤ فصل : وفيه فضل عظيم ؛ ...  
 فصل : قال القاضي : الأذان أفضل من  
 ٤٥ الإمامة .  
 ٢٥٨ - مسألة : ( وهما مشروعان للصلوات الخمس  
 ٤٦ - ٤٩ دون غيرها ، ... )  
 ٤٦ - ٤٩ تنبيهات ؛ تتعلق بمشروعية الأذان .  
 فصل : وليس على النساء أذان ولا إقامة .  
 ٤٨  
 ٢٥٩ - مسألة : ( وهما فرض على الكفاية ، ... )  
 ٥٠ - ٥٦ فصل : ومن أوجب الأذان من أصحابنا  
 ٥٢ إنما أوجبه على أهل المصر ، ...  
 فائدة : فعلى القول بأنها فرض كفاية ...  
 يستثنى من ذلك المصلي  
 وحده ، ...  
 ٥٣

فصل : والأفضل لكل مصل أن يؤذن

٥٤ ويقم ، ...

تنبيه : ظاهر قوله : إن اتفق أهل بلد على

٥٤ تركها فأتلهم الإمام .

٥٤ فائدة : يكفي مؤذن واحد في المصر .

٥٥ فصل : ويستحب الأذان في السفر، ...

٢٦٠ - مسألة : ( ولا يجوز أخذ الأجرة عليهما في أظهر

٥٧ الروايتين )

٢٦١ - مسألة : ( فإن لم يوجد متطوع بهما ... )

٢٦٢ - مسألة : ( وينبغي أن يكون المؤذن صيًّا أمينًا

٥٩ ، ٦٠ عالمًا بالأوقات )

تنبيه : قوله : وينبغي أن يكون المؤذن

٥٩ صيًّا ...

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : وينبغي ؛

٦٠ مراده ، يستحب .

الثانية ، يشترط في المؤذن

٦٠ ذكوريته وعقله وإسلامه، ...

٢٦٣ - مسألة : ( فإن تشاح فيه نفسان قدم أفضلهما في

٦٠ ، ٦١ ذلك ... )

٢٦٤ - مسألة : ( والأذان خمس عشرة كلمة ، لا

٦٤ - ٦٦ ترجيع فيه )

فائدة : قال أبو المعالي في « النهاية » :

٦٥ يكره أن يقول قبيل الأذان: ...

- ٢٦٥ - مسألة : ( والإقامة إحدى عشرة كلمة ، ... ) ٦٦  
فائدة : لا يشرع الأذان بغير العربية  
مطلقاً . ٦٦ - ٦٩
- فائدة : الترجيع قول الشهادتين سرّاً بعد  
التكبير ، ... ٦٧
- ٢٦٦ - مسألة : ( ويقول في أذان الصبح : الصلاة خير  
من النوم . مرتين ) ٦٩ - ٧١
- فائدتان ؛ إحداهما ، يكره التثويب في غير  
أذان الفجر ، ... ٧٠
- فصل : ولا يجوز الخروج من المسجد بعد  
الأذان إلا لعذر . ٧١
- ٢٦٧ - مسألة : ( ويستحب أن يترسل في الأذان ،  
ويحذر الإقامة ) ٧٢
- ٢٦٨ - مسألة : ( ويُؤذّن قائماً متطهراً على موضع عالٍ  
مستقبل القبلة ) ٧٣ - ٧٧
- فصل : ويجوز الأذان على الراحلة . ٧٤
- فصل : ويستحب أن يُؤذّن متطهراً . ٧٥
- فصل : فإن أذن جنباً ، ففيه روايتان ؛ ... ٧٦
- ٢٦٩ - مسألة : ( فإذا بلغ الحَيْعَلَةَ ، التفت يمينا  
وشمالاً ، ولم يستدر ) ٧٧ - ٧٩
- فصل : ويُستحب رفع الصوت  
بالأذان ... ٧٩
- تنبيه : ظاهر قوله : التفت يمينا وشمالاً ... ٧٩
- فائدتان : إحداهما : يقول : حيّ على  
الصلاة ... ٧٩

الثانية : لا يلتفت يمينا

ولا شمالا في الحيلة في

الإقامة .

٧٩

٢٧٠ - مسألة : ( ويجعل إصبعه في أذنيه ) ٨٠ ، ٨١

فائدة : يرفع وجهه إلى السماء في الأذان

كله .

٨١

٢٧١ - مسألة : ( ويقولان معا ) ٨٢

فصل : فإن سبق المؤذن بالأذان ٨٢

٢٧٢ - مسألة : ( ويستحب للمؤذن أن يقيم في موضع

أذانه ... )

٨٣ ، ٨٤

فصل : ولا يقيم إلا بإذن الإمام ... ٨٤

٢٧٣ - مسألة : ( ولا يصح الأذان إلا مرتباً

متوالياً ... )

٨٤ - ٨٧

فصل : ولا يستحب أن يتكلم في أثناء

الأذان ...

٨٥

فائدة : رفع الصوت فيه ركن ... ٨٥

فائدة : يستحب رفع صوته قدر

طاقته ...

٨٦

فائدة : يشترط في المؤذن ذكوريته ... ٨٦

فائدتان ؛ إحداهما ، لو ارتد في الأذان ،

أبطله ، ...

٨٧

الثانية ، الصحيح من المذهب ،

أن الكلام اليسير المباح ،

والسكوت اليسير ، يكره ... ٨٧

٢٧٤ - مسألة : ( ولا يصح إلا بعد دخول الوقت ، إلا

الفجر ... )

٨٨ - ٩٣

- فصل : وأما الفجر ، فيُشرع لها الأذان  
 ٨٩ قبل الوقت ...  
 فائدة : الصحيح من المذهب ، أن يكره  
 الأذان قبل الفجر في  
 ٨٩ رمضان ...  
 فصل : ويُستحب أن لا يؤذن قبل  
 ٩٢ الفجر ، ...  
 فصل : نص أحمد على أنه يكره الأذان  
 ٩٢ للفجر في رمضان قبل وقتها؛ ...  
 ٢٧٥ - مسألة : ( ويستحب أن يجلس بعد أذان المغرب  
 ٩٣ - ٩٥ جلسة خفيفة ... )  
 فصل : ويستحب أن يفصل بين الأذان  
 ٩٥ والإقامة ...  
 فصل : قال إسحاق بن منصور : رأيت  
 أحمد خرج عند المغرب ، فعُين  
 ٩٥ انتهى إلى موضع الصف ...  
 فائدة : تُباح صلاة ركعتين قبل صلاة  
 ٩٥ المغرب ...  
 ٢٧٦ - مسألة : ( ومن جمع بين صلاتين ، أو قضى  
 ٩٦ - ١٠٠ فوائت ، أذن ... )  
 فصل : فأما قضاء الفوائت ، ...  
 ٩٨ فصل : ومن دخل مسجداً قد صلّى  
 ٩٩ فيه ، فإن شاء أذن وأقام ...



- ١٠٠ فصل : وإن أذن المؤذن وأقام ...
- ٢٧٧ - مسألة : ( وهل يجوز أذان المميز للبالغين ؟ على روايتين ) ١٠٠-١٠٢
- فائدة : علل بعضُ الأصحاب عدم الصحة ، ... ١٠١
- ٢٧٨ - مسألة : ( وهل يُعْتَدُّ بأذان الفاسق ، والأذان المُلْحَن ؟ ... ) ١٠٢-١٠٤
- ١٠٣ فصل : ويكره اللُّحْنُ في الأذان ...
- تنبيه : حكى الخلاف وجهين صاحب الهداية ... ١٠٤
- فائدة : الصحيح من المذهب ، أن حكم الأذان الملحون ... ١٠٤
- ٢٧٩ - مسألة : ( ويستحب لمن سمع المؤذن أن يقول كما يقول ، إلا في الخيملة .. ) ١٠٥-١٠٨
- ١٠٥ فائدة : لا يعتد بأذان امرأة وخشى ...
- فصل : روى سعد بن أبي وقاص ، قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : من قال حين يسمع النداء : ... ١٠٦
- تنبيهات ؛ تتعلق بمن سمع النداء ... ١٠٧ ، ١٠٨
- فائدة : لو دخل المسجد والمؤذن قد شرع في الأذان .. ١٠٨
- ٢٨٠ - مسألة : ( ثم يقول بعد فراغه : اللهم رب هذه الدعوة التامة ... ) ١٠٩-١١٣

- ١٠٩ تنبيه : قوله : وابعثه المقام المحمود ...
- فصل : ويستحب أن يصلى على النبي ﷺ ويدعو ؛ ...
- ١١٠ فصل : فإن سمع الأذان وهو يقرأ ...
- ١١١ فصل : وروى عن أحمد، أنه كان إذا أذن، فقال كلمة من الأذان ، قال مثلها سرًا ..
- ١١١ فصل : قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الرجل يقوم حين يسمع المؤذن مبادرًا يركع ؟
- ١١١ فصل : ولا تستحب الزيادة على مؤذنين ...
- ١١٢ فصل : ولا يؤذن قبل المؤذن الراتب ...
- ١١٢ فوائد؛ تتعلق بسماع الأذان ...
- ١١٣ ، ١١٢ فصل : وإذا أذن في الوقت كره له أن يخرج من المسجد إلا الحاجة ...
- ١١٣ فصل : إذا أذن في بيته ، وكان قريباً من المسجد ، فلا بأس ...
- ١١٣

### فصول في المساجد

- فصل في فضل المساجد وبنائها ، وغير ذلك :
- ١١٤ - ١٢١ فصل : ويستحب تخليق المسجد ، ...
- ١١٥ فصل فيما يباح في المسجد ...
- ١١٦ فصل فيما يكره في المسجد ...
- ١١٩

## باب شروط الصلاة

- ٢٨١ - مسألة : ( وهي ما يجب لها قبلها ، وهي  
١٢٣ ست ... )  
١٢٣ فائدة : قوله : أولها دخول الوقت ...  
٢٨٢ - مسألة : ( والصلوات المفروضة خمس ) ١٢٦ - ١٢٤  
٢٨٣ - مسألة : ( الظُّهْرُ ، وهي الأولى ، ووقتها  
١٢٦ - ١٣٣ من ... )  
فصل : وتجب الصلاة بدخول أول  
١٣٠ وقتها ...  
١٣١ فصل : وآخر وقتها ...  
٢٨٤ - مسألة : ( وتعجيلها أفضل ، إلا في شدة الحر  
١٣٣ - ١٤٠ والغيم ... )  
فائدة : قال ابن رجب ، في شرح  
البخارى : اختلف في المعنى  
الذى من أجله أُمر بالإبراد ... ١٣٥  
١٣٧ تنبيه : فعلى القول بالتأخير ...  
تنبيه : قوله : في الغيم لمن يُصَلِّي  
١٣٩ جماعة ...  
تنبيه : يستثنى من كلام المصنف ، في  
١٤٠ مسألة الحر الشديد والغيم ...  
٢٨٥ - مسألة : ( ثم العصرُ ، وهي الوسطى ،  
١٤١ - ١٥٠ ووقتها ... )

- فائدة : قوله عن العصر : وهى  
 ١٤١ الوسطى ...
- فصل : وأول وقت العصر من خروج  
 ١٤٦ وقت الظهر ..
- فصل : والأوقات ثلاثة أضرب ... ١٤٩
- ٢٨٦ - مسألة : ( وتعجيلها أفضل بكل حال ) ١٥٠ - ١٥٢
- ٢٨٧ - مسألة : ( ثم المغرب وهى الوتر ، ووقتها ... ) ١٥٢ - ١٥٥
- فصل : والشيفق الحمره ... ١٥٤
- فائدة : للمغرب وقتان .. ١٥٤
- ٢٨٨ - مسألة : ( وتعجيلها أفضل إلا ليلة جمع لمن  
 قصدها ) ١٥٦ ، ١٥٧
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنها لا  
 ١٥٦ تؤخر لأجل الغيم ..
- فائدتان ؛ إحداهما ، يكون تأخيرها لغير  
 مُحَرَّم ... الثانية ، لا يكره  
 ١٥٧ تسميتها بالعشاء ...
- ٢٨٩ - مسألة : ( ثم العشاء ووقتها ... ) ١٥٨ - ١٦٠
- فصل : واختلفت الرواية فى آخر وقت  
 ١٥٩ الاختيار ..
- ٢٩٠ - مسألة : ( ثم يذهب وقت الاختيار ، ويبقى  
 ١٦٠ - ١٦٤ وقت الضرورة .. )
- فائدتان ؛ إحداهما ، لم يذكر فى  
 « الوجيز » للعشاء وقت  
 ضرورة .

- الثانية ، لا يجوز تأخير الصلاة  
ولا بعضها إلى وقت  
١٦١ ضرورة ..
- تنبيه : يستثنى من كلام المصنف  
وغيره ، إذا أُنْخِرَ المغرب لأجل  
١٦٣ الغيم أو الجمع ..
- فصل : ولا يستحب تسمية هذه الصلاة  
١٦٤ العتمة ...
- ٢٩١ - مسألة : ( ثم الفجر ، ووقتها ... )  
١٦٥ فوائد ؛ تتعلق بصلاة الفجر .  
١٦٦ ، ١٦٥
- ٢٩٢ - مسألة : ( وتعجيلها أفضل ... )  
١٦٦ - ١٦٩  
تنبيه : قال الزركشى ، بعد أن حكى  
١٦٧ الخلاف المتقدم ...
- فائدة : الصحيح من المذهب ، أنه ليس  
١٦٧ لها وقت ضرورة .
- فائدة : حيث قلنا : يستحب تعجيل  
١٦٧ الصلاة ..
- فصل : ولا يأثم بتعجيل الصلاة  
١٦٩ المستحب تأخيرها
- ٢٩٣ - مسألة : ( ومن أدرك تكبيرة الإحرام من صلاة  
في وقتها فقد أدركها )  
١٧٠ - ١٧٢
- فائدتان ؛ إحداهما ، مقتضى قوله : فقد  
١٧٠ أدركها .

- الثانية ، جميع الصلاة التي قد  
أدرك بعضها في وقتها أداءً  
مطلقاً . ١٧١
- فصل : وهل يدرك الصلاة بإدراك ما  
دون الركعة ؟ ١٧٢
- تنبيه : يستثنى من كلام المصنف في أصل  
المسألة ، الجمعة ... ١٧٢
- ٢٩٤ - مسألة : ( ومن شك في الوقت ، لم يُصلِّ ... ) ١٧٣
- ٢٩٥ - مسألة : ( فإن أخبره بذلك مُخبر عن يقين قَبْلَ  
قوله ... ) ١٧٤ - ١٧٦
- تنبيه : محل الخلاف ، إذا لم يجد من يخبره  
عن يقين ، ... ١٧٤
- فصل : وإذا سمع الأذان من ثقة عالم  
بالوقت ، ... ١٧٥
- فصل : ومن صلى قبل الوقت ، ... ١٧٦
- فائدة : الأعمى العاجز يُقَلَّدُ ... ١٧٦
- ٢٩٦ - مسألة : ( ومتى اجتهد وصلَّى ... ) ١٧٧
- فصل : وإن صلى من غير دليل مع  
الشك ، ... ١٧٧
- ٢٩٧ - مسألة : ( ومن أدرك من الوقت قدر  
تكبيرة .. ) ١٧٧ ، ١٧٨
- ٢٩٨ - مسألة : ( وإن بلغ صبي ، أو أسلم كافر ... ) ١٧٩ - ١٨٢

- فصل : فإن أدرك من وقت الأولى من  
صلاتي الجمع قدراً تجب به ، ثم  
١٨١ طراً عليه العذر ، ...
- ٢٩٩ - مسألة : ( ومن فاتته صلاة ، لزمه  
قضاؤها ... )  
١٨٦ - ١٨٢
- ١٨٢ تنبيه : قوله : لزمه قضاؤها على الفور .  
فصل : وهذا الترتيب شرط لصحة  
١٨٥ الصلاة ، ...
- فصل : فإن ذكر أن عليه صلاة ، وهو  
١٨٥ في أخرى ، ...
- فائدة : لو كثرت الفرائض  
١٨٥ الفوائض ، ...
- فصل : فإن مضى الإمام في صلاته بعد  
ذكره ، فهل تصح صلاة  
١٨٦ المأمومين ؟
- ٣٠٠ - مسألة : ( فإن تحشى فوات الحاضرة ، أو نسي  
الترتيب ، سقط وجوبه )  
١٨٧ - ١٩٤
- ١٨٩ فوائد ؛ تتعلق بالحاضرة .  
فصل : إذا ترك ظهراً وعصرًا من  
١٩١ يومين ، ...
- فصل : ولا يُعذر في ترك الترتيب بالجهل  
١٩١ بوجوبه ...
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لو جهل  
١٩١ وجوب الترتيب ، ...

- فصل : ويجب عليه قضاء الفوائت على الفور وإن كثرت ، ... ١٩٢
- فصل : ومن فاتته صلاة من يوم لا يعلم عينا ... ١٩٢
- فصل : إذا نام في منزل في السفر ، فاستيقظ بعد خروج وقت الصلاة ، ... ١٩٣
- فصل : إذا أخرج الصلاة لنوم أو غيره ، ... ١٩٤
- فصل : ومن أسلم في دار الحرب فترك صلوات ، ... ١٩٤
- فوائد : تتعلق بمن نسي صلاة ... ١٩٤ - ١٩٦
- ٣٠١ - مسألة : ( وإن نسي الترتيب ، سقط وجوبه ) ١٩٥ ، ١٩٦
- باب ستر العورة
- ٣٠٢ - مسألة : ( وسترها عن النظر بما لا يصف البشرية واجب ) ١٩٨ - ١٩٩
- فائدتان : إحداهما ، قوله : وسترها عن النظر بما لا يصف البشرية واجب .
- الثانية ، يجب ستر العورة في الصلاة ... ١٩٨
- تنبيه : مفهوم قوله : بما لا يصف



- البشرة . أنه إذا كان يصف
- ٢٠٠ البشرة ، لا يصح الستر به .
- ٣٠٣ - مسألة : ( وعورة الرجل والأمة ما بين السرة والركبة ... )
- ٢٠٥ - ٢٠٠ فصل : والسرة والركبتان ليست من العورة ، ...
- ٢٠٣ فصل : وأما الأمة ، فقال ابن حامد :
- ٢٠٤ عورتها كعورة الرجل ؛ ...
- فائدة : قيل : لا يستحب للأمة ستر رأسها في الصلاة .
- ٢٠٤ تنبيهات ؛ تتعلق بحد العورة .
- ٢٠٦ - ٢٠٤ ٣٠٤ - مسألة : ( والحرّة كلها عورة إلا الوجه ، وفي الكفين روايتان )
- ٢٠٨ - ٢٠٦ فصل : وما سوى الوجه والكفين ، ...
- ٢٠٨ ٣٠٥ - مسألة : ( وأُمُّ الولد ، والمعتق بعضهما ، كالأمة . وعنه ، كالحرة )
- ٢١٢ - ٢٠٩ تنبيهان ؛ أحدهما ، صرح المصنف ، أن ماعدا الوجه والكفين عورة .
- ٢٠٩ الثاني : ... شمل قوله : والحرة كلها عورة . المميّزة
- ٢٠٩ والمراقة .
- فصل : وحكم أم الولد حكم الأمة في صلاتها وسترتها ...
- ٢١٠

- فصل : وعورة الخنثى المشكل كعورة  
 ٢١١ الرجل ؛ ...  
 فائدة : المُكَاتِبَةُ ، والمُدْبِرَةُ ، والمُعْلَقُ  
 ٢١١ عتقها على صفة ، كالأمة ...  
 فصل : فإن عتقت الأمة في أثناء  
 ٢١٢ صلاتها ...  
 ٣٠٦ - مسألة : ( ويستحب للرجل أن يصلي في ثوبين )  
 ٣٠٧ - مسألة : ( فإن اقتصر على ستر العورة  
 ٢١٣ - ٢١٩ أجزاءه ، ... )  
 فصل : ولا يجزئ من ذلك إلا ما ستر  
 ٢١٥ العورة ..  
 تنبيهات ؛ تتعلق بستر العورة ...  
 ٢١٥ - ٢١٨ فصل : ويجب عليه أن يضع على عاتقه  
 ٢١٦ شيئاً من اللباس مع القدرة ...  
 فصل : فإن طَرَحَ على كتفيه حبلاً أو  
 ٢١٧ نحوه ، ...  
 فصل : وقال القاضي : يجزئه ستر  
 ٢١٨ العورة في النفل دون الفرض ...  
 ٣٠٨ - مسألة : ( ويستحب للمرأة أن تصلي في درع  
 ٢١٩ ، ٢٢٠ وخمار وملحفة ، ... )  
 فصل : ويكره للمرأة النقاب وهي  
 ٢٢٠ تصلي ..  
 ٣٠٩ - مسألة : ( وإذا انكشف من العورة يسير لا  
 ٢٢٠ - ٢٢٢ يَفْحَشُ في النظر ، لم تبطل صلاته )

- ٢٢٢ تنبيه ، ظاهر قوله : إذا انكشف ...  
فائدتان ؛ إحداهما ، قدر اليسير ما عُدَّ  
٢٢٢ يسيراً عرفاً ، ...  
الثانية ، كشف الكثير من  
٢٢٢ العورة في الزمن القصير ، ...  
٢٢٣ ( وإذا فُحِشَ بَطَلَتْ )  
٣١٠ - مسألة : ( ومن صَلَّى في ثوبٍ حريرٍ أو  
٢٢٣ - ٢٢٧ ( مغصوب ، ... )  
فصل : فإن صَلَّى وعليه سُترتان ؛  
٢٢٥ إحداهما مغصوبة ، ...  
فصل : وإن صَلَّى الرجل في ثوبٍ  
٢٢٥ حرير ، ...  
٢٢٥ فائدة : لو لبس عمامةً منهيًا عنها ، ..  
٢٢٦ فائدة : لو لم يجد إلا ثوب حرير ، ...  
فائدة : حُكِمَ النَّفْلُ فيما تقدم حكم  
٢٢٦ الفرض ، ...  
فوائد ؛ تتعلق بالصلاة في ثوبٍ حريرٍ أو  
٢٢٧ مغصوب .  
٢٢٨ ( ومن لم يجد إلا ثوباً نجساً صَلَّى فيه )  
٢٢٨ فائدة : حيث قلنا ، يصل غُريائنا ...  
٢٢٨ - ٢٣١ ( وتلزمه الإعادة على المنصوص )  
٢٢٩ تنبيه : قوله : ويتخرج أن لا يُعيد .  
٢٣١ فائدة : إذا صَلَّى في موضع نجس ...

- ٣١٤ - مسألة : ( فإن لم يجد إلا ما يستر عورته سترها ) ٢٣٢ ، ٢٣٣
- ٣١٥ - مسألة : ( فإن لم يكف جميعها ، ستر الفرجين ) ٢٣٣
- ٣١٦ - مسألة : ( فإن لم يكفهما جميعاً ، ستر أيهما شاء ) ٢٣٤
- ٣١٧ - مسألة : ( وإن بُدلت له سترة ، لزمه قبولها إذا كانت عارية ) ٢٣٥
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو وُهِبَتْ له سترة ، ... ٢٣٥
- الثانية ، يلزمه تحصيل السترة بقيمة المثل ، ... ٢٣٥
- ٣١٨ - مسألة : ( فإن عدم بكل حال صلى جالساً ... ) ٢٣٦ - ٢٣٩
- فصل : فإذا وَجَدَ العريانُ جليداً طاهراً ... ٢٣٨
- فائدتان ؛ إحداهما ، حيث قلنا يصلي جالساً ... ٢٣٩
- الثانية ، حيث صلى عريانا ، ... ٢٣٩
- ٣١٩ - مسألة : ( وإن وجد السترة قريبة منه في أثناء الصلاة ، ... ) ٢٤٠ ، ٢٤١
- فائدة : لو قال لأمته : إن صليت ركعتين مكشوفة الرأس .... ٢٤٠
- فصل : فإن صلى عريئاً ، ... ٢٤١
- فائدتان ؛ إحداهما ، حكم المعتقة في الصلاة ... ٢٤١

- ٢٤١ ... الثانية ، لو طُعن في دبره ، ...  
 ٣٢٠ - مسألة : ( وتصل العرا جماعة ، وإمامهم في  
 وسطهم ) ٢٤٢ - ٢٤٤  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو كانت السترة  
 لواحد ، ... ٢٤٣  
 الثانية ، المرأة أولى بالسترة  
 للصلاة من الرجل ... ٢٤٤  
 ٣٢١ - مسألة : ( وإن كانوا رجالاً ونساء ، صلى كل  
 نوع لأنفسهم ) ٢٤٤ - ٢٤٦  
 فصل : فإن كان مع العرا واحد له  
 سترة ، ... ٢٤٥  
 ٣٢٢ - مسألة : ( ويكره في الصلاة السُّدْل ؛ ... ) ٢٤٦ ، ٢٤٧  
 ٣٢٣ - مسألة : ( ويكره اشتغال الصماء ؛ ... ) ٢٤٨ - ٢٥٠  
 ٣٢٤ - مسألة : ( ويكره تغطية الوجه والتلثم على الفم  
 والأنف ) ٢٥٠ ، ٢٥١  
 ٣٢٥ - مسألة : ( ويكره لفُّ الكم ) ٢٥١  
 ٣٢٦ - مسألة : ( ويكره شد الوسط بما يشبه الزنار ) ٢٥٢ ، ٢٥٣  
 تنبيهات ؛ تتعلق بشد الوسط . ٢٥٢  
 ٣٢٧ - مسألة : ( ويكره إسبال شيء من ثيابه خيلاء ) ٢٥٣ - ٢٥٨  
 تنبيه : قوله : يحرم ... ٢٥٤  
 فوائد ؛ تتعلق بالثياب في الصلاة ... ٢٥٥ ، ٢٥٦  
 فصل : ولا يجوز لبس ما فيه صورة  
 حيوان ... ٢٥٦

- ٢٥٧ فوائد ؛ تتعلق بما ليس وفيه صورة ...  
 ٣٢٨ - مسألة : ( ولا يجوز للرجل لبس ثياب  
 الحرير ... )  
 ٢٥٨ - ٢٦٠ تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يجوز  
 ٢٥٩ للكافر لبس ثياب الحرير ...  
 فائدة : الخنثى المشكل في الحرير ونحوه  
 ٢٥٩ كالذكر ..  
 ٣٢٩ - مسألة : ( فإن استوى هو وما نُسج معه ... )  
 ٢٦٠ - ٢٦٢ تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، دخول الخز  
 ٢٦١ في اللباس ، ...  
 فائدة : الخز ما عمل من صوف  
 ٢٦٢ وإبريسم ...  
 ٣٣٠ - مسألة : ( ويحرم لبس المنسوج بالذهب والمموه  
 به )  
 ٢٦٢ - ٢٦٤ فائدة : الصحيح من المذهب ، أن  
 المنسوج بالفضة والمموه بها  
 كالمنسوج بالذهب والمموه  
 به ، ...  
 ٢٦٢ - ٢٦٤ مسألة : ( وإن لبس الحرير لمرض أو حكمة ... )  
 ٢٦٤ تنبيه : ظاهر قوله : أو حكمة ...  
 فصل : وفي لبسه في الحرب لغير حاجة  
 ٢٦٦ روايتان ؛ ...  
 فصل : وهل يجوز لولى الصبي أن يلبسه  
 ٢٦٧ الحرير ؟

تنبيه : محل الخلاف ، إذا كان القتال

٢٦٧ مباحاً ...

٢٦٨ فائدة : حكم لبس الذهب ، ...

٣٣٢ - مسألة : ( ويباح حشو الجباب والفرش

٢٦٨ - ٢٧٠ به ، ... )

٢٦٩ فصل : ولا بأس بلبس الخز .

٢٦٩ فائدة : يُكره كتابة المهر في الحرير ...

٣٣٣ - مسألة : ( ويباح القلم الحريري في الثوب إذا كان

٢٧٠ ، ٢٧١ أربع أصابع فما دون )

فائدة : لو لبس ثياباً ، في كل ثوب قدر

٢٧١ يعفى عنه ، ...

٣٣٤ - مسألة : ( ويكره للرجل لبس المزعفر

٢٧١ - ٢٨٣ والمعصر )

فائدة : فعلى القول بالتحريم ، لا يُعيد من

٢٧١ صلى في ذلك ، ...

فوائد ؛ تتعلق بلبس الرجل المزعفر

٢٧٢ - ٢٧٧ والمعصر .

٢٧٣ فصل : فأما لبس الأحمر غير المعصر ..

فصل : فأما غير الحمرة من الألوان فلا

٢٧٦ يكره ، ...

### باب اجتناب النجاسات

فصل : ويشترط طهارة موضع الصلاة

٢٨١ أيضاً ، ...

- فصل : وإن حمل النجاسة في الصلاة ، ... ٢٨٢
- ٣٣٥ - مسألة : ( وإن طين الأرض النجسة ، أو بسط عليها شيئاً طاهراً ... ) ٢٨٣ - ٢٨٧
- فصل : ويكره تطيين المسجد بطين نجس ... ٢٨٣
- فصل : ولا بأس بالصلاة على الحصى والبُسْط من الصوف والشعر ... ٢٨٤
- تنبيه : محل هذا الخلاف ، إذا كان الحائل صفيحاً ... ٢٨٥
- فصل : ولا تصح صلاة المعلق في الهواء ... ٢٨٦
- فائدة : حكم الحيوان النجس ، إذا بسط عليه شيئاً طاهراً وصلّى عليه ... ٢٨٦
- ٣٣٦ - مسألة : ( وإن صلى على مكان طاهر من بساط ، طرفه نجس ... ) ٢٨٧ - ٢٨٩
- فائدة : قال في الفروع : وظاهر كلامهم ، أن مالا ينجس تصح الصلاة معه لو انجر ... ٢٨٩
- ٣٣٧ - مسألة : ( ومتى وجد عليه نجاسة ، لا يعلم هل كانت في الصلاة أو لا ؟ ... ) ٢٨٩ - ٢٩٤
- تنبيهان ؛ الأول ، قال القاضى ، ... ٢٩١
- محل الرويتين في الجاهل ... ٢٩١



- الثاني ، محل الخلاف في أضل  
المسألة ؛ على القول بأن  
٢٩١ اجتناب النجاسة شرط ، ...  
فصل : فإن علم بالنجاسة في  
٢٩٢ الصلاة ، ...  
فوائد ؛ تتعلق بمن وجد نجاسة ... ٢٩٢ - ٢٩٤  
٢٩٣ فصل : وإذا سقطت عليه نجاسة ، ...  
٣٣٨ - مسألة : ( وإذا جبر ساقه بعظم نجس  
٢٩٤ فجبر ، ... )  
٣٣٩ - مسألة : ( وإن سقطت سيئه فأعادها بجمراتها ،  
٢٩٥ فثبت ، فهي طاهرة )  
فائدة : لو شرب خمرًا ، ولم يزل  
٢٩٥ عقله ، ...  
٣٤٠ - مسألة : ( ولا تصح الصلاة في المقبرة  
٢٩٦ والحمام ... ) ٣٠٤ -  
تنبيه : عموم قوله : ولا تصح الصلاة في  
٢٩٦ المقبرة ...  
فصل : فأما الحُشُّ فثبت الحكم فيه  
٢٩٨ بالتنبيه ؛ ...  
فوائد ؛ تتعلق بالمواضع المنهى عن الصلاة  
٢٩٨ - ٣٠٢ فيها .  
فصل : ذكر القاضي أن المنع من الصلاة  
٢٩٩ في هذه المواضع تعبدٌ ، ...

- فصل : ولا تصح الصلاة في الموضع  
 ٣٠١ ... المغضوب ...
- فصل : قال أحمد : يصلى الجمعة في  
 ٣٠٣ موضع الغضب ...
- فصل : وتكره في موضع الخسف ...  
 ٣٠٣ فائدة : لا بأس بالصلاة في أرض غيره أو  
 ٣٠٤ مصلاه ، ...
- ٣٤١ - مسألة : ( وقال بعض أصحابنا : حكم المجزرة ،  
 ٣١٠ - ٣٠٥ والمزيلة ، ... )
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أن الصلاة  
 ٣٠٦ تصح في المدبغة ...
- فوائد : تتعلق بالصلاة في المجزرة  
 ٣١٠ - ٣٠٧ والمزيلة ...
- فصل : فأما أسطحة هذه المواضع ، ...  
 ٣٠٨ ( وتصح الصلاة إليها ، إلا المقبرة
- ٣٤٢ - مسألة : ( وتصح الصلاة إليها ، إلا المقبرة  
 ٣١٣ - ٣١٠ والحش ، في قول ابن حامد .. )
- تنبيه : محل الخلاف ؛ إذا لم يكن  
 ٣١١ حائل ...
- فائدة : لو غُيرت مواضع النهى بما يزيل  
 ٣١٢ اسمها ...
- فوائد : تتعلق بمواضع النهى ...  
 ٣١٢ ( ولا تصح الفريضة في الكعبة ، ولا
- ٣٤٣ - مسألة : ( ولا تصح الفريضة في الكعبة ، ولا  
 ٣١٤ ، ٣١٣ على ظهرها )

- فائدتان ؛ إحداهما ، لو نذر الصلاة  
 فيها ، صحت ... ٣١٤
- الثانية ، لو وقف على منتهى  
 البيت ... ٣١٤
- تنبيه : ظاهر قوله : إذا كان بين يديه شيء  
 منها . ٣١٥ ، ٣١٦
- فوائد ؛ تتعلق بالصلاة في الكعبة ... ٣١٦ ، ٣١٧
- باب استقبال القبلة
- ٣٤٥ - مسألة : ( إلا في حال العجز عنه ، والنافلة على  
 الراحلة في السفر الطويل  
 والقصر ) ٣٢٠ - ٣٢٤
- تنبيهات ؛ تتعلق باستقبال القبلة في  
 النافلة ... ٣٢٠ - ٣٢٢
- فصل : ويجعل سجوده أخفض من  
 ركوعه . ٣٢٣
- فصل : فإن كان على الراحلة في مكان  
 واسع ، ... ٣٢٣
- فصل : وقبله هذا المصلي حيث  
 وجهته ... ٣٢٤
- ٣٤٦ - مسألة : ( وهل يجوز للماشي ؟ على روايتين ) ٣٢٤ - ٣٢٦
- فصل : وإذا دخل المصلي بلدًا ناويًا  
 الإقامة فيه . ٣٢٦

- فائدة : لا يجوز التنفل على الراحلة  
لراكب التعاسيف ... ٣٢٦
- ٣٤٧ - مسألة : ( فإن أمكنه افتتاح الصلاة إلى القبلة  
فهل يلزمه ذلك ؟ ... ) ٣٢٧ - ٣٣٠
- فوائد : تتعلق بافتتاح الصلاة إلى  
القبلة ... ٣٢٨ ، ٣٢٩
- تنبيهان : أحدهما ، الضمير في قوله : فإن  
أمكنه ... ٣٢٩
- الثاني ، مفهوم كلام المصنف ،  
أنه إذا لم يمكنه الافتتاح إلى  
القبلة ، ... ٣٣٠
- ٣٤٨ - مسألة : ( والفرض في القبلة إصابة العين لمن  
قرب منها ... ) ٣٣٠ - ٣٣٤
- فوائد : تتعلق باستقبال القبلة . ٣٣٠ - ٣٣٢
- فائدة : البعد هنا هو بحيث يقدر على  
المعاينة ، ... ٣٣٤
- ٣٤٩ - مسألة : ( فإن أمكنه ذلك بخبر ثقة عن يقين ...  
لزمه العمل به ... ) ٣٣٤ - ٣٣٨
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لا يُقبل  
خير الفاسق في القبلة ... ٣٣٥
- فصل : ولا يجوز له الاستدلال بمحاريب  
الكفار ؛ ... ٣٣٧
- فصل : وإذا صلى على موضع عالٍ يخرج  
عن مُسامطة القبلة ، ... ٣٣٧

- تنبيه : مفهوم قوله : أو استدلال  
بمحارِبِ المسلمين . ٣٣٧
- ٣٥٠ - مسألة : ( وإن اشتبهت عليه في السفر ، اجتهد في طلبها بالدلائل ... ) ٣٣٨ - ٣٤٢
- تنبيه : مراده بقوله : إذا جعله وراء ظهره ... ٣٤٠ - ٣٤٢
- ٣٥١ - مسألة : ( والشمس والقمر ومنازلهما ) ٣٤٠ - ٣٤٢
- فصل : والشمس تختلف مطالعها ومغاربها ، ... ٣٤٢
- ٣٥٢ - مسألة : ( والرياح الجَنُوب تهبُّ مستقبلَةً لبطن كنف المصل اليسرى ، ... ) ٣٤٢ - ٣٤٥
- فوائد : تتعلق باتجاه هبوب الرياح . ٣٤٢
- فصل : فإن خفيت الأدلة على المجتهد ؛ لغيره .... ٣٤٤
- ٣٥٣ - مسألة : ( وإذا اختلف اجتهد رجلين ، لم يتبع أحدهما صاحبه ... ) ٣٤٥ - ٣٤٨
- فصل : ومتى اختلف اجتهدهما ، لم يُعْزَ لأحدهما أن يؤم صاحبه ؛ ... ٣٤٧
- فائدتان ؛ الأولى ، لو اتفق اجتهدهما فائقم أحدهما بالآخر ، ... ٣٤٧
- الثانية : لو اجتهد أحدهما ، ولم يجتهد الآخر ، ... ٣٤٨
- ٣٥٤ - مسألة : ( ويتبع الجاهل والأعمى أوفقهما في نفسه ) ٣٤٨ - ٣٥٠

- فصل : والمقلد من لا يمكنه الصلاة  
 ٣٤٩ ... باجتهاد نفسه ؛
- فصل : فإذا شرع في الصلاة بتقليد  
 ٣٤٩ ... مجتهد ،
- فائدتان ؛ إحداهما ، متى أمكن الأعمى  
 ٣٤٩ الاجتهاد ، ...
- الثانية ، لو تساوى عنده  
 ٣٤٩ اثنان ، ...
- فصل : ولو شرع مجتهد في الصلاة  
 ٣٥٠ باجتهاده ، فعلى فيها ، ...
- ٣٥٥ - مسألة : ( وإذا صلى البصير في حضر فأخطأ ،  
 ٣٥٤ - ٣٥١ أو صلى الأعمى بلا دليل ، أعاد )  
 تنبيهات ؛ تتعلق بصلاة البصير إذا صلى  
 ٣٥٣ ، ٣٥٢ في الحضر ...
- ٣٥٦ - مسألة : ( فإن لم يجد الأعمى من يقلده ، ... )  
 ٣٥٤ ، ٣٥٢ فائدتان ؛ إحداهما ، قد تقدم أنا إذا قلنا :  
 ٣٥٣ لا يعيد ...
- الثانية ، لو تحرى المجتهد أو  
 ٣٥٤ المقلد ، فلم يظهر له جهة ...
- ٣٥٧ - مسألة : ( ومن صلى بالاجتهاد إلى جهة ، ثم علم  
 ٣٥٦ - ٣٥٤ أنه أخطأ القبلة ، ... )
- فصل : وإن بان له يقين الخطأ وهو في  
 ٣٥٥ الصلاة ...

- ٣٥٨ - مسألة : ( فإن أراد صلاةً أخرى ، اجتهد لها ، ... )  
 ٣٥٨ - ٣٥٦ فوائد ؛ إحداها ، لو دخل في الصلاة  
 ٣٥٦ باجتهاد ، ثم شك ، ...  
 ٣٥٧ لو أخطأ وهو في الصلاة بالخطأ  
 ٣٥٧ يقيناً ، ...  
 لو صلى من فرضه الاجتهاد بغير  
 ٣٥٨ اجتهاد ، ...

### باب النية

- ٣٥٩ - مسألة : ( ويجب أن ينوي الصلاة بعينها ... )  
 ٣٦٠ - مسألة : ( وهل تشترط نية القضاء في الفائتة ... )  
 ٣٦١ - ٣٦٤ فصل : وينوي الأداء في الحاضرة والقضاء في الفائتة ، ...  
 ٣٦٢ فوائد ؛ تتعلق بالنية في الصلاة ...  
 ٣٦٤ - ٣٦٢ ٣٦١ - مسألة : ( ويأتي بالنية عند تكبيرة الإحرام )  
 ٣٦٥ ، ٣٦٤ فائدتان ؛ إحداها ، اشتراط نية الأداء للحاضرة ...  
 ٣٦٤ الثانية ، لا يشترط في النية إضافة الفعل إلى الله تعالى في العبادات كلها ...  
 ٣٦٤ ٣٦٢ - مسألة : ( فإن تقدمت قبل ذلك بالزمن اليسير )  
 ٣٦٦ ، ٣٦٥ ( جاز )

- تنبيه : اشترط الخرق في التقديم أن يكون  
 ٣٦٥ بعد دخول الوقت ، ...  
 فائدتان ؛ إحداها ، يشترط لصحة  
 تقدمها عدم فسخها وبقاء  
 إسلامه ...  
 الثانية ، تصح نية الفرض من  
 ٣٦٦ القاعد ، ...  
 ٣٦٣ - مسألة : ( ويجب أن يستصحب حكمها إلى آخر  
 ٣٦٧ الصلاة )  
 ٣٦٤ - مسألة : ( فإن قطعها في أثنائها ، بطلت  
 الصلاة ، ... )  
 ٣٦٨ - ٣٧١  
 ٣٦٩ فائدة : لو عزم على فسخها ، ...  
 فصل : فإن شك في أثناء الصلاة في  
 ٣٧٠ النية ، ...  
 ٣٦٥ - مسألة : ( وإن أحرم بفرض ، فبان قبل وقته ،  
 ٣٧١ انقلب نفلاً )  
 ٣٧١ فائدة : مثل هذه لو أحرم بفائنة ...  
 ٣٦٦ - مسألة : ( وإن أحرم به في وقته ، ثم قلبه نفلاً ،  
 ٣٧٢ ، ٣٧٣ جاز ، ... )  
 ٣٦٧ - مسألة : ( وإن انتقل من فرض إلى فرض ،  
 ٣٧٣ ، ٣٧٤ بطلت الصلاتان )  
 تنبيهان ؛ أحدهما ، في قول المصنف :  
 وإن انتقل من فرض إلى  
 ٣٧٣ فرض ...



- الثاني ، قال في « الفروع » :  
 وإن انتقل من فرض إلى فرض ،  
 ٣٧٣ بطل فرضه ...  
 فائدة : إذا بطل الفرض الذى انتقل  
 ٣٧٣ منه ، ...  
 ٣٦٨ - مسألة : ( ومن شرط الجماعة أن ينوى الإمام  
 ٣٧٥ ، ٣٧٤ والمأموم حالهما )  
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو اعتقد كل واحد  
 ٣٧٥ منهما أنه إمام الآخر ...  
 الثانية ، لو شك في كونه إماماً  
 ٣٧٥ أو مأموماً ، ...  
 ٣٦٩ - مسألة : ( فإن أحرم منفرداً ، ثم نوى الاتهام ،  
 ٣٧٧ ، ٣٧٦ لم يصح في أصح الروايتين )  
 ٣٧٠ - مسألة : ( وإن نوى الإمامة ، صح في النفل ،  
 ٣٧٧ - ٣٨٠ ولم يصح في الفرض ، ... )  
 ٣٧٨ فصل : فأما في الفريضة ، ...  
 فوائد ؛ الأولى ، لو نوى الإمامة ظناً  
 ٣٧٩ حضور مأموماً ، ...  
 الثانية ، إذا بطلت صلاة  
 ٣٨٠ المأموم ، ...  
 الثالثة ، تبطل صلاة المأموم  
 ببطلان صلاة إمامه لعذر أو  
 ٣٨٠ غيره ...

- ٣٧١ - مسألة : ( وإن أحرم مأموماً ثم نوى الانفراد  
لعذر ، جاز )  
٣٨٠ - ٣٨٢  
٣٨١ فائدة : العذر مثل تطويل إمامه ، ...
- ٣٧٢ - مسألة : ( وإن كان لغير عذر ، لم يجز ، ... )  
٣٨٢ ، ٣٨٣  
فوائد : تتعلق بما لو ترك المأموم متابعة  
٣٨٢ إمامه .
- ٣٧٣ - مسألة : ( وإن نوى الإمامة لاستخلاف الإمام  
له إذا سبقه الحدث ، ... )  
٣٨٣ - ٣٨٩  
فصل : فأما إن فعل ما يُبطل صلاته  
عمداً ، ...  
٣٨٤  
فصل : فأما الإمام الذي سبقه  
الحدث ، ...  
٣٨٥  
فوائد : تتعلق بما إذا سبق الحدث  
الإمام ..  
٣٨٥ - ٣٨٩  
فصل : قال أصحابنا : يجوز استخلاف  
من سبق ببعض الصلاة ...  
٣٨٦  
فصل : فإن سبق المأموم الحدث ، ...  
٣٨٨
- ٣٧٤ - مسألة : ( وإن سبق اثنان ببعض  
الصلاة ، ... )  
٣٨٩ ، ٣٩٠  
فائدة : وكذا الحكم والخلاف  
والمذهب ، لو أمّ مقيم مثله ...  
٣٩٠

- تنبيه : يستثنى من كلام المصنف وغيره  
 ممن أطلق ، المسبوق في  
 الجمعة ... ٣٩٠
- ٣٧٥ - مسألة : ( وإن كان لغير عذر ، لم يصح ) ... ٣٩٠ ، ٣٩١
- ٣٧٦ - مسألة : ( وإن أجرم إماماً لفية إمام  
 الحى ، ... ) ٣٩١ - ٣٩٣
- تنبيه : حكى المصنف الخلاف هنا  
 أوجها ... ٣٩٢
- فائدتان ؛ إحداهما ، الخلاف في الجواز  
 كالخلاف في الصحة ..  
 الثانية ، وفي جواز ذلك ثلاث  
 روايات . ٣٩٢

### فصول في أدب المشى إلى الصلاة

- فصل : ويستحب أن يقول ما روى ابن  
 عباس ، أن النبي ﷺ خرج إلى  
 الصلاة وهو يقول ... ٣٩٤
- فصل : فإن سمع الإقامة لم يسع إليها ؛ لما  
 روى أبو هريرة ، ... ٣٩٥
- فصل : فإذا دخل المسجد قدم رجله  
 اليمنى ، ... ٣٩٦

### باب صفة الصلاة

- ٣٧٧ - مسألة : ( يستحب أن يقوم إلى الصلاة إذا قال  
 المؤذن : قد قامت الصلاة ) ٤٠١ - ٤٠٣

- ٤٠١ تنبيه : ظاهر قوله : السُّنة ....
- ٣٧٨ - مسألة : ( ثم يسوى الإمام الصفوف ) ٤٠٤ - ٤٠٦
- ٤٠٦ - ٤٠٤ فوائد ؛ تتعلق بتسوية الصفوف ...
- فصل : قيل لأحمد : قبل التكبير تقول
- ٤٠٦ شيئاً ؟
- ٣٧٩ - مسألة : ( ويقول : الله أكبر ، لا يجزئه غيرها ) ٤٠٧ - ٤١٠
- تنبيه : من شرط الإتيان بقول : الله
- ٤٠٨ أكبر ...
- فصل : والتكبير ركن لا تنعقد الصلاة
- ٤٠٩ إلا به ...
- ٤٠٩ فائدة : لو زاد على التكبير ، ...
- ٤١٠ فصل : ولا يصح إلا مرتباً ، ...
- ٤١٠ فصل : ويُبينُ التكبير ، ...
- ٣٨٠ - مسألة : ( فإن لم يحسنها لزمه تعلمها ، ... ) ٤١١ - ٤١٣
- ٤١٢ فصل : فإن كان أخرس أو عاجزاً ...
- فائدتان ؛ إحداهما ، لو كان أخرس أو
- ٤١٣ مقطوع اللسان ، ...
- الثانية ، الحكم في من عجز عن
- ٤١٣ التعلم بالعربية ...
- ٣٨١ - مسألة : ( ويجهر الإمام بالتكبير كله ) ٤١٣ ، ٤١٤
- تنبيه : قوله : ويجهر الإمام بالتكبير
- ٤١٣ كله ، ...
- ٣٨٢ - مسألة : ( ويسرُّ غيره به وبالقراءة بقدر ما
- ٤١٤ - ٤١٧ يُسمع نفسه )

- ٤١٥ فصل : وعليه أن يأتي بالتكبير قائما ، ..  
 فصل : ولا يكبر المأموم حتى يفرغ إمامه  
 ٤١٥ من التكبير ...  
 تنبيه : مراده بقوله : بقدر ما يُسمع  
 ٤١٥ نفسه ..  
 ٤١٦ فصل : والتكبير من الصلاة ، ...  
 ٣٨٣ - مسألة : ( ثم يرفع يديه مع ابتداء التكبير ممدودة  
 الأصابع ... )  
 ٤١٧ - ٤٢١ فائدة : يستحب أن يستقبل ببطون  
 ٤١٧ أصابع يديه القبلة ...  
 فصل : ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء  
 ٤٢٠ التكبير ، ...  
 فائدتان ؛ إحداهما ، قال في «الفروع» :  
 ولعل مرادهم أن تكونا في حال  
 الرفع مكشوفتان ، ...  
 الثانية ، قال ابن شهاب : رفع  
 اليدين إشارة إلى رفع  
 ٤٢١ الحجاب ...  
 ٣٨٤ - مسألة : ( ثم يضع كف يده اليمنى على كوع  
 اليسرى ، ... )  
 ٤٢١ - ٤٢٣ فائدة : معنى ذلك ؛ ذلّ بين يدي عز .  
 ٤٢٢ فصل : ويجعلهما تحت سرته .  
 ٤٢٣

- ٣٨٥ - مسألة : ( وينظر إلى موضع سجوده ) ٤٢٤  
 فائدة : الذى يظهر ، أن مراد من أطلق  
 فى هذا الباب ، غير صلاة  
 الخوف ... ٤٢٤
- ٣٨٦ - مسألة : ( ثم يقول : سبحانك اللهم  
 وبحمدك ، ... ) ٤٢٥ - ٤٢٩  
 فصل : ومذهب أحمد ، رحمه الله ،  
 الاستفتاح الذى ذكرنا ، ... ٤٢٦  
 فصل : قال أحمد : ولا يجهر الإمام  
 بالاستفتاح .. ٤٢٩
- ٣٨٧ - مسألة : ( ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم ) ٤٢٩ ، ٤٣٠  
 ٣٨٨ - مسألة : ( ثم يقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ) ٤٣٠ - ٤٣٣  
 فائدة : ليست بالبسمة آية من أول كل  
 سورة سوى الفاتحة ... ٤٣٣
- ٣٨٩ - مسألة : ( وليست من الفاتحة ، وعنه ، أنها  
 منها ... ) ٤٣٣ - ٤٣٨  
 تنبيه : ظاهر قوله : ولا يجهر بشيء من  
 ذلك ... ٤٣٣
- فصل : وليست من الفاتحة ، ... ٤٣٦  
 فائدة : يخير فى غير الصلاة فى الجهر  
 بها ... ٤٣٦
- ٣٩٠ - مسألة : ( ثم يقرأ الفاتحة ، وفيها إحدى عشرة  
 تشديدة ) ٤٣٩ - ٤٤٣

- ٤٣٩ تنبيه : قوله : ثم يقرأ الفاتحة ...  
فصل : وتجب قراءة الفاتحة في كل  
٤٤١ ركعة ...  
فصل : وأقل ما يجزئ قراءة مسموعة  
٤٤٢ يسمعها نفسه ...  
٣٩١ - مسألة : ( فإن ترك ترتيبها ، أو تشديدها  
٤٤٤ - ٤٤٧ منها ، ... )  
تنبيهان ؛ أحدهما ، مفهوم قوله : أو  
٤٤٥ قطعها بذكر كثير ...  
الثاني ، محل قوله : أو قطعها  
٤٤٦ بذكر كثير ...  
فصل : فإن قطع قراءة الفاتحة  
٤٤٦ بذكر ، ...  
٣٩٢ - مسألة : ( فإذا قال : ولا الضالين . قال :  
٤٤٧ - ٤٤٩ آمين )  
٣٩٣ - مسألة : ( يجهر بها الإمام والمأموم في صلاة  
٤٤٩ ، ٤٥٠ الجهر )  
فصل : فإن نسي الإمام التأمين أمّن  
٤٥٠ المأموم ، ...  
٤٥٠ فائدة : لو ترك الإمام التأمين ، ...  
٣٩٤ - مسألة : ( فإن لم يحسن الفاتحة ، وضاق  
٤٥٠ - ٤٥٤ الوقت ... )  
تنبيه : ظاهر قوله : قرأ قدرها إذا ضاق  
٤٥٢ الوقت عن تعلمها ...

- فائدة : لو كان يُحسن آية من الفاتحة  
 ٤٥٣ وشيئا من غيرها ...
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وكلام  
 غيره ؛ أنه لو كان يحسن بعض  
 ٤٥٤ آية ، ...
- ٣٩٥ - مسألة : ( فإن لم يحسن شيئا من القرآن ، لم يجز  
 ٤٥٦ - ٤٥٤ أن يترجم عنه بلغة أخرى ، ... )
- ٣٩٦ - مسألة : ( فإن لم يحسن إلا بعض ذلك ، كرّره  
 ٤٥٧ ، ٤٥٦ بقدره ) .
- ٣٩٧ - مسألة : ( فإن لم يحسن شيئا من الذكر ، وقف  
 ٤٥٨ ، ٤٥٧ بقدر القراءة )
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ؛ أنه لا يجب  
 ٤٥٧ عليه تحريك لسانه ....
- فصل : ويستحب أن يسكت الإمام  
 ٤٥٨ عقيب قراءة الفاتحة سكتة ...
- ٣٩٨ - مسألة : ( ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة تكون في  
 ٤٦٥ - ٤٥٨ الصبح من طوال المفصل ، ... )
- فصل : ويستحب أن تكون القراءة على  
 ٤٦٠ الصفة التي ذكر ...
- فصل : وإن قرأ على خلاف ذلك ، فلا  
 ٤٦٢ بأس ، ...
- تنبيه : مراد المصنف وغيره ، ... ، إذا  
 ٤٦٢ لم يكن عذر ، ...



- فائدة : لو خالف ذلك بلا عذر ، ... ٤٦٣  
فصل : ولا بأس بقراءة السورة في  
الركعتين ... ٤٦٥
- ٣٩٩ - مسألة : ( ويجهز الإمام بالقراءة في الصباح ،  
والأوليين من المغرب والعشاء ) ٤٦٦ - ٤٦٩  
تنبيه : مفهوم قوله : ويجهز الإمام  
بالقراءة في الصباح ، ... ٤٦٦  
فوائد : تتعلق بالجهز بالقراءة ... ٤٦٦ - ٤٦٩  
فصل : ولا يشرع الجهر للمأموم ، ... ٤٦٧  
فصل : فإن قضى الصلاة في جماعة ،  
وكانت صلاة نهار ، أسر ، ... ٤٦٨
- ٤٠٠ - مسألة : ( وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف  
عثمان ، ... ) ٤٦٩ - ٤٧٣  
تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، صحة  
الصلاة بما في مصحف  
عثمان ، ... ٤٧٠  
فائدة : اختار الإمام أحمد قراءة نافع من  
رواية إسماعيل بن جعفر ... ٤٧١  
فصل : فإن قرأ بقراءة تخرج عن  
مصحف عثمان ، ... ٤٧٢  
فصل : فإذا فرغ من القراءة ، ثبت  
قائما ، ... ٤٧٢
- ٤٠١ - مسألة : ( ثم يرفع يديه ، ويركع مكبرا ، ... ) ٤٧٣ - ٤٧٨

- فائدة : قال المجدف « شرحه » ، ... :  
 ينبغي أن يكون تكبير خفض  
 والرفع والنهوض ابتداءه مع  
 ٤٧٣ ابتداء الانتقال ، ...
- فصل : ويستحب أن يضع يديه على  
 ٤٧٨ ركبتيه ...
- ٤٠٢ - مسألة : ( ويجعل رأسه حيال ظهره ، ... ) ٤٧٩
- ٤٠٣ - مسألة : ( وقدر الإجزاء الإنحناء ، ... ) ٤٧٩ ، ٤٨٠
- فصل : وإذا رفع رأسه ، وشك هل ركع  
 ٤٨٠ أولا ، ... ؟
- ٤٠٤ - مسألة : ( ثم يقول : سبحان ربي العظيم .  
 ثلاثا ... ) ٤٨٠ - ٤٨٤
- فصل : إلا أن الأولى للإمام عدم  
 ٤٨٣ التطويل ، ...
- فصل : يكره أن يقرأ في الركوع  
 ٤٨٤ والسجود ...
- ٤٠٥ - مسألة : ( ثم يرفع رأسه قائلا : سمع الله لمن  
 حمده ... ) ٤٨٥ - ٤٨٧
- فصل : وهذا الرفع والاعتدال عنه  
 ٤٨٧ واجب ، ...
- فصل : وإذا قال مكان « سمع الله لمن  
 ٤٨٧ حمده » : من حمد الله سمع له ...
- ٤٠٦ - مسألة : ( فإذا اعتدل قائما ، قال : ربنا ولك  
 الحمد ، ... ) ٤٨٨ - ٤٩٢

- فائدة : له قول : اللهم ربنا ولك الحمد ،  
 ٤٨٨ وبلا واو أفضل .  
 فائدتان : إحداهما ، لو رفع رأسه من  
 ٤٩٠ الركوع فعطس ..  
 الثانية ، قال الإمام أحمد : إذا  
 رفع رأسه من الركوع ، إن  
 ٤٩٢ شاء أرسل يديه ...  
 فصل : ويقول : « ربنا ولك الحمد »  
 ٤٩١ بو او .  
 ٤٠٧ - مسألة : ( فإن كان مأموماً لم يزد على : ربنا  
 ٤٩٨ - ٤٩٢ ولك الحمد ... )  
 فصل : وموضع قول : ربنا ولك  
 ٤٩٤ الحمد ...  
 فصل : وإن زاد على قول : ربنا ولك  
 ٤٩٤ الحمد ، ...  
 تنبيه : ظاهر قوله : فإن كان  
 ٤٩٤ مأموماً ، ...  
 فائدتان ؛ الأولى : يستحب أن يزد  
 ٤٩٦ على : ما شئت من شيء بعد .  
 الثانية : محل قول : ربنا ولك  
 ٤٩٨ الحمد ...  
 فصل : وإذا رفع رأسه من الركوع ،  
 ٤٩٧ فعطس ، ...

- فصل : وإذا أتى بقدر الإجزاء من  
 ٤٩٧ الركوع ، ...
- فصل : وإن أراد الركوع ، فوقع إلى  
 ٤٩٧ الأرض ، ...
- فصل : إذا رفع رأسه من الركوع ، ...  
 ٤٩٨ ( ثم يكبر ويخر ساجداً ، ولا يرفع  
 ٤٩٩ ، ٤٩٨ يديه )
- فائدة : حيث استحب رفع  
 ٤٩٩ اليدين ؛ ...
- ٤٠٩ - مسألة : ( فيضع ركبتيه ، ثم يديه ، ثم جبهته  
 ٥٠٠ - ٥٠٣ وأنفه ، ... )
- فوائد ؛ الأولى ، لو سجد على ظهر  
 ٥٠١ القدم ، جاز .
- الثانية ، يستحب ضم أصابع  
 ٥٠٢ يديه في السجود .
- الثالثة ، لو سقط إلى الأرض من  
 ٥٠٣ قيام أو ركوع ، ...
- ٤١٠ - مسألة : ( والسجود على هذه الأعضاء  
 ٥٠٣ - ٥٠٧ واجب ، إلا الأنف ، ... )
- فصل : وفي الأنف روايتان ؛ ...  
 ٥٠٦ فائدتان ؛ الأولى ، يجزئ السجود على  
 ٥٠٦ بعض العضو ، ...
- الثانية ، لو عجز عن السجود  
 ٥٠٧ بالجهة أو ما أمكنه ، ...

- ٤١١ - مسألة : ( ولا تجب عليه مباشرة المصل بشيء منها ، إلا الجبهة على إحدى الروايتين ) ٥٠٧ - ٥١١
- تنبيه : صرح المصنف أنه لا يجب عليه مباشرة المصل بغير الجبهة ... ٥١٠
- تنبيه : محل الخلاف فيما تقدم إذا لم يكن عذر ، ... ٥١١
- ٤١٢ - مسألة : ( ويجاقب عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن فخذه ... ) ٥١٢ - ٥١٥
- فائدة : قوله : ويجاقب عضديه عن جنبيه ... ٥١٢
- فصل : ويستحب أن يضع راحتيه على الأرض ... ٥١٣
- فصل : والكمال في السجود أن يضع جميع بطن كفه ... ٥١٣
- فوائد : تتعلق بهيئة السجود ... ٥١٣ - ٥١٥
- فصل : وإذا أراد السجود ، فسقط على وجهه ، ... ٥١٤
- ٤١٣ - مسألة : ( ويقول : سبحان ربى الأعلى . ثلاثا ) ٥١٥ - ٥١٩
- فصل : وإن زاد دعاء مأثورا ، ... ٥١٦
- فصل : ولا بأس بتطويل السجود للعذر ؛ ... ٥١٨
- فصل : ولا بأس أن يضع مرفقيه على ركبتيه ... ٥١٨

- ٤١٤ - مسألة : ( ثم يرفع رأسه مكبرا ) ٥١٩
- ٤١٥ - مسألة : ( ويجلس مفترشا ، يفرش رجله اليسرى ... ) ٥١٩ - ٥٢٣
- فصل : والمستحب عند أبي عبد الله أن يقول : رب اغفر لي ... ٥٢١
- فائدة : لا تكره الزيادة على قوله : رب اغفر لي . ٥٢٢ ، ٥٢٣
- ٤١٦ - مسألة : ( ثم يسجد الثانية كالأولى ) ٥٢٣ ، ٥٢٢
- فصل : والمستحب أن يكون شروع المأموم في أفعال الصلاة ... ٥٢٢
- ٤١٧ - مسألة : ( ثم يرفع رأسه مكبرا ، ويقوم على صدور قدميه ... ) ٥٢٣ - ٥٢٦
- ٤١٨ - مسألة : ( إلا أن يشق عليه فيحمد بالأرض ) ٥٢٦
- ٤١٩ - مسألة : ( وعنه ، أنه يجلس جلسة الاستراحة ... ) ٥٢٦ - ٥٢٩
- تنبيه : قوله : في جلسة الاستراحة ... ٥٢٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، إذا جلس للاستراحة ... ٥٢٧
- الثانية ، ليست جلسة الاستراحة من الركعة الأولى . ٥٢٨
- فصل : ويستحب أن يكون ابتداء تكبيره ... ٥٢٨
- ٤٢٠ - مسألة : ( ثم ينهض ، ثم يصل الثانية كذلك ، ... ) ٥٢٩ - ٥٣٢

- تنبيه : محل الخلاف إذا كان قد استعاذ في  
الأولى ... ٥٣٠
- فصل : والمسبوق إذا أدرك الإمام فيما  
بعد الركعة الأولى ... ٥٣١
- فائدة : استثنى أبو الخطاب أيضا  
النية ، ... ٥٣١
- ٤٢١ - مسألة : ( ثم يجلس مفترشا ، ويضع يده اليمنى  
على فخذه اليمنى ، ... ) ٥٣٦ - ٥٣٢
- تنبيه : الإشارة تكون عند ذكر الله تعالى  
فقط ... ٥٣٥
- فائدتان : الأولى ، لا يحرك إصبعه حالة .  
الإشارة . ٥٣٥
- الثانية ، قوله : ويشير  
بالسبابة ... ٥٣٥
- ٤٢٢ - مسألة : ( ثم يتشهد فيقول : التحيات  
لله ، ... ) ٥٣٩ - ٥٣٦
- فصل : وبأى تشهد تشهد به مما صح عن  
النبي ﷺ ، جاز . ٥٣٩
- ٤٢٣ - مسألة : ( هذا التشهد الأول ) ٥٤٠ - ٥٤٢
- تنبيه : ظاهر قوله : هذا التشهد الأول ،  
أنه لا يزيد عليه ... ٥٤٠
- فائدة : لا تكره التسمية في أول  
التشهد ... ٥٤٠

- فصل : وإذا أدرك بعض الصلاة مع الإمام ، ... لم يزد المأموم على التشهد الأول . ٥٤٢
- ٤٢٤ - مسألة : ( ثم يقول : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ... ) ٥٤٢ - ٥٥٢
- تنبيه : ظاهر قوله : وإن شاء قال : كما صليت على إبراهيم ، وآل إبراهيم ... ٥٤٣
- تنبيه : يأتي مقدار الواجب من التشهد الأول ... والخلاف في ذلك في آخر الباب ، ... ٥٤٥
- فوائد ؛ تتعلق بالترتيب بين الصلاة على النبي والتشهد . ٥٤٦
- فصل : وصفة الصلاة كما ذكرنا ؛ لحديث كعب بن عجرة ... ٥٤٧
- فصل : آل النبي ﷺ أتباعه على دينه ... ٥٤٩
- فصل : في تفسير التحيات : التحية العظيمة . ٥٥٠
- فصل : والسنة إخفاء التشهد ، ... ٥٥٠
- فصل : ومن قدر على التشهد بالعريية ... لم يجز بغيرها ... ٥٥١
- فصل : والسنة ترتيب التشهد ... ٥٥٢



- ٤٢٥ - مسألة : ( ويستحب أن يتعوذ ، فيقول : أعوذ بالله من عذاب جهنم ... ) ٥٥٣ ، ٥٥٢
- ٤٢٦ - مسألة : ( وإن دعا بما ورد في الأخبار ، فلا بأس ) ٥٥٣ - ٥٦٠
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه إن دعا بغير ما ورد في الأخبار ، ... ٥٥٤
- فصل : فأما ما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها ... ٥٥٧
- فصل : فأما الدعاء بما يتقرب به إلى الله عز وجل ... ٥٥٧
- فائدتان ؛ الأولى ، يجوز الدعاء في الصلاة لشخص معين ... ٥٥٧
- الثانية ، محل الخلاف فيما تقدم ، إذا لم يأت في الدعاء بكاف الخطاب . ٥٥٩
- فصل : فأما الدعاء لإنسان بعينه في صلاته ، ... ٥٥٨
- فصل : ويستحب للإمام ترتيب القراءة والتسبيح .... ٥٦٠
- ٤٢٧ - مسألة : ( ثم يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله ... ) ٥٦١ - ٥٦٦
- فصل : والمشروع أن يسلم تسليمتين ... ٥٦٢

- فوائد ؛ الأولى ، يجهر به إذا سلم عن  
 ٥٦٣ ... يمينه ،  
 فصل : والتسليم الأولى هي  
 ٥٦٤ الواجبة ، ...  
 تنبيه : محل الخلاف في ذلك ، إذا كان  
 ٥٦٥ إمامًا أو منفردًا ...  
 ٥٦٦ - ٥٧١ : مسألة ٤٢٨ : ( فإن لم يقل : ورحمة الله ... )  
 ٥٦٨ فصل : فإن نكس السلام ...  
 ٥٦٨ فصل : فإن قال : سلام عليكم ...  
 فصل : ويسن أن يلتفت عن يمينه في  
 ٥٦٩ التسليم الأولى ...  
 ٥٦٩ فائدتان ؛ إحداهما ، لو نكس السلام ، ...  
 ٥٦٩ الثانية ، لو نكر السلام ، ...  
 فصل : روى عن أبي عبد الله ، أن  
 التسليم الأولى أرفع من  
 ٥٧٠ الثانية ...  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، وغيره ،  
 ٥٧٠ أنه لا يزيد بعد ذكر الرحمة ، ...  
 ٤٢٩ - مسألة : ( وينوي بسلامه الخروج من  
 الصلاة ، ... )  
 ٥٧١ - ٥٧٨  
 فوائد ؛ تتعلق بنية السلام للخروج من  
 ٥٧٢ الصلاة .  
 فصل : ويستحب ذكر الله تعالى ،

- والدعاء عقيب الصلاة ،  
 ٥٧٤ والاستغفار ، ...  
 فصل : روى عن النبي ﷺ أنه كان يقعد  
 بعد صلاة الفجر حتى تطلع  
 ٥٧٧ الشمس حسناً ...  
 ٤٣٠- مسألة : ( وإن كانت الصلاة مغرباً ، أو  
 ٥٧٨ - ٥٨٠ ) رباعية ...  
 تنبيه : ظاهر قوله : وإن كان في مغرب ،  
 ٥٧٨ أو رباعية ..  
 فصل : ويصلى الثالثة والرابعة  
 ٥٧٩ كالثانية ؛ ...  
 فائدة : النفل في الثالثة والرابعة ،  
 ٥٨٠ كالفرض ...  
 ٤٣١- مسألة : ( ثم يجلس في التشهد الثاني  
 ٥٨١ - ٥٨٥ ) متوركاً ...  
 تنبيه : ظاهر قوله : ثم يجلس في التشهد  
 ٥٨٢ الثاني متوركاً ...  
 فصل : وهذا التشهد والجلوس له من  
 ٥٨٣ أركان الصلاة ، ...  
 فائدة : لو سجد للسهو بعد السلام من  
 ٥٨٣ ثلاثية أو رباعية ، تورك ، ...  
 فصل : ولا يتورك إلا في صلاة فيها  
 ٥٨٤ تشهدان في الأخير منهما ...

- فصل : قيل لأبي عبد الله : ما تقول في  
 تشهد سجود السهو ؟ ٥٨٤
- ٤٣٢- مسألة : ( والمرأة كالرجل في ذلك كله ... ) ٥٨٦ - ٥٩٠
- فصل : ويستحب للمصلي أن يفرج بين  
 قدميه .. ٥٨٧
- فصل : ويكره الالتفات في الصلاة . ٥٨٨
- فائدة : الخنثى المشكل كالمرأة ... ٥٨٨
- تنبيه : قوله : ويكره الالتفات في الصلاة . ٥٨٨
- تنبيه : ظاهر قوله : ويكره الالتفات في  
 الصلاة ، ... ٥٨٩
- ٤٣٣- مسألة : ( ويكره رفع بصره إلى السماء ) ٥٩٠
- تنبيه : يستثنى من ذلك ، حالة  
 التجشئ ، ... ٥٩١
- ٤٣٤- مسألة : ( وافتراش الذراعين في السجود ) ٥٩٠ ، ٥٩٢
- ٤٣٥- مسألة : ( ويكره الإقعاء في الجلوس ... ) ٥٩٢ ، ٥٩٣
- تنبيه : الصحيح من المذهب ، أن صفة  
 الإقعاء ما قاله المصنف ... ٥٩٢
- ٤٣٦- مسألة : ( ويكره أن يصلي وهو حاقن ) ٥٩٤ ، ٥٩٥
- فائدة : يكره أن يصلي مع ريح محتبسة ... ٥٩٤
- ٤٣٧- مسألة : ( أو بحضرة طعام تتوق نفسه إليه ) ٥٩٥ ، ٥٩٦
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره ، أنه  
 يبدأ بالخلاء والأكل ، ... ٥٩٦
- ٤٣٨- مسألة : ( ويكره العبث ) ٥٩٦
- ٤٣٩- مسألة : ( والترويح وفرقة الأصابع ،  
 وتشيكها ) ٥٩٧ - ٦٠١

- فصل : وإذا تئاب في الصلاة استحب  
 ٥٩٨ أن يكظم ما استطاع ..  
 فصل : ومما يكره في الصلاة أن ينظر إلى  
 ٥٩٨ ما يليه ، ...  
 ٥٩٩ تنبيه : مراده هنا بالتروح ، ...  
 ٦٠٢ - ٦٠٧ ( وله رد المار بين يديه ) مسألة : ٤٤٠  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن له  
 ٦٠٢ رده ، ....  
 فوائده : تتعلق بالمرور بين يدي  
 ٦٠٣ - ٦٠٦ المصلي ...  
 فصل : ويستحب أن يرد ما مر بين يديه  
 ٦٠٦ من كبير وصغير ، ...  
 تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن مكة  
 ٦٠٦ كغيرها في السترة والمرور ...  
 ٦٠٧ فصل : فإن مر بين يديه إنسان فعبر ...  
 فصل : ولا يقطع المرور الصلاة ، بل  
 ٦٠٧ ينقصها ...  
 ٦٠٧ فائدة : حيث قلنا : له رد المار ...  
 ٦٠٨ ، ٦٠٩ ( وله عُد الآي ، والتسييح ) مسألة : ٤٤١  
 ٦٠٩ فصل : ولا بأس بالإشارة في الصلاة ...  
 ٦١٠ - ٦١٣ ( وله قتل الحية والعقرب والقملة ، ... ) مسألة : ٤٤٢  
 ٦١٠ فائدة : إذا قتل القملة في المسجد ...  
 فصل : ولا بأس بالعمل اليسير  
 ٦١١ للحاجة ؛ ...

- فصل : ولا يتقدر الجائز من هذا  
٦١٣ بثلاث ....
- ٤٤٣- مسألة : ( وإن طال الفعل في الصلاة  
٦١٦ - ٦١٣ أبطلها ، ... )
- ٦١٤ تنبيهان ؛ الأول ، مراده بقوله : فإن طال  
الفعل في الصلاة أبطلها ...
- الثاني ، يُرجع في طول الفعل  
وقصره في الصلاة إلى  
٦١٥ العُرف ...
- ٦١٦ ، ٦١٥ فوائد ؛ تتعلق بالفعل في الصلاة ...
- ٤٤٤- مسألة : ( ويكره تكرار الفاتحة )  
٦١٦
- ٤٤٥- مسألة : ( ويكره الجمع بين سور في  
٦١٩ - ٦١٧ الفرض ، ... )
- فصل : والمستحب أن يقرأ في الثانية  
سورة بعد السورة التي قرأها في  
٦١٩ الركعة الأولى في النظم .
- ٤٤٦- مسألة : ( ولا تكره ، قراءة أواخر السور  
٦٢١ - ٦١٩ وأوسطها ... )
- فوائد ؛ تتعلق بقراءة أوائل السور أو  
٦٢٠ ، ٦١٩ أواخرها .
- ٦٢١ فصل : فأما قراءة أوائل السور ، ....
- ٤٤٧- مسألة : ( وله أن يفتح على الإمام إذا أرتج  
٦٢٥ - ٦٢٢ عليه )

- فصل : فإن أرتج على الإمام في  
 ٦٢٣ الفاتحة ، ....  
 تنبيهان ؛ الأول ، عموم قوله : وله أن  
 ٦٢٣ يفتح على الإمام ...  
 الثاني ، الألف واللام في قوله :  
 ٦٢٤ وله أن يفتح على الإمام ...  
 فصل : ويكره أن يفتح من هو في الصلاة  
 ٦٢٥ على من هو في صلاة أخرى ، ....  
 فائدة : لو أرتج على المصلي في  
 ٦٢٥ الفاتحة ، ....  
 ٤٤٨- مسألة : ( وإذا ناب عنه شيء ، مثل سهو  
 ٦٢٦ - ٦٢٣ إمامه ... )  
 تنبيهان ؛ الأول ، قوله : وإذا ناب  
 ٦٢٦ شيء ، ....  
 الثاني ، ظاهر قوله : وإن  
 كانت امرأة صفحت بطن  
 ٦٢٦ كفها على ظهر الأخرى ...  
 ٦٢٧ - ٦٣٠ فوائد ؛ تتعلق بالتنبيه في الصلاة ...  
 فصل : وإذا سبح لتنبيه إمامه .... لم  
 ٦٢٨ يؤثر في الصلاة ...  
 فصل : فإذا عطس في الصلاة ، ....  
 ٦٢٩ فصل : قيل لأحمد : إذا قرأ : ﴿ اَلَيْسَ  
 ذلك بقدر على أن يحيى الموتى ﴾

- هل يقول : « سبحان ربي الأعلى ؟ » ٦٣٢  
فصل : فإذا قرأ القرآن يقصد به تنبيه  
٦٣٢ آدمي ، ....
- ٤٤٩- مسألة : ( وإن بدره البصاق بصق في  
٦٣٥ ، ٦٣٤ ثوبه ، ... )  
تنبيهان ؛ الأول ، قوله : وإن كان في غير  
٦٣٥ المسجد ، ...  
الثاني ، مفهوم قوله : جاز أن  
٦٣٥ يصبق عن يساره ، ...
- ٤٥٠- مسألة : ( ويستحب أن يصل إلى ستره مثل  
٦٤٠ - ٦٣٦ آخره الرجل )  
فائدتان ؛ الأولى ، تكفي السترة ،  
سواء كانت من جدار قريب  
٦٣٦ أو سارية ، ...  
الثانية ، عرض السترة  
٦٤٠ أعجب إلى الإمام أحمد .  
٦٣٧ فصل : وقدر طولها ذراع ونحوه ...  
فصل : ويستحب أن يدنو من  
٦٣٨ سترته ، ....  
فصل : ولا بأس أن يستتر بغير أو  
٦٣٩ حيوان ، ...
- ٤٥١- مسألة : ( فإن لم يجد ، خطاً خطأ ) ٦٤١ - ٦٤٧



- فائدتان ؛ الأولى ، السترة المغصوبة  
 ٦٤١ والنجسة في ذلك كغيرهما....  
 الثانية ، سترة الإمام سترة لمن  
 ٦٤٥ خلفه ،...  
 فصل : فإن كان معه عصا لا يمكنه  
 ٦٤٢ نصبها ،...  
 فصل : وإذا صلى إلى عود أو عمود أو  
 ٦٤٢ نحوه ،...  
 فصل : وتكره الصلاة إلى المتحدثين ؛... ٦٤٣  
 فصل : ولا بأس أن يصلي بمكة إلى غير  
 ٦٤٥ سترة ...  
 فصل : فإن صلى في غير مكة إلى غير  
 ٦٤٧ سترة ،...  
 ٦٤٨ ( فإن مرَّ من ورائها شيء لم يكره ) : ٤٥٢ - مسألة :  
 ( وإن لم تكن سترة ، فمر بين يديه ) : ٤٥٣ - مسألة :  
 ٦٥٩ - ٦٤٨ ( الكلب الأسود .... )  
 فائدتان ؛ الأولى ، الأسود البهيم ،  
 ٦٤٨ هو ...  
 الثانية ، البهيم في اللغة ؛ .... ٦٤٩  
 فصل : ولا يقطع الصلاة غير ما  
 ٦٥٢ ذكرنا ؛ ...  
 تنبيه : مراده بالحمار ، الحمار  
 ٦٥٢ الأهل ....

- فصل : ولا فرق بين الفرض والتطوع  
 فيما ذكرنا ؛ .... ٦٥٣
- فصل : فإن كان الكلب الأسود البهيم  
 واقفاً بين يديه ... ولم يمر . ٦٥٤
- فصل : والذي يقطع الصلاة مروره ،  
 إنما يقطعها إذا مر قريباً ... ٦٥٥
- فوائد ؛ تتعلق بما يقطع الصلاة ... ٦٥٥ - ٦٥٩
- فصل : وإذا صلى إلى سترة  
 مغضوبة ، ... ٦٥٧
- ( ويجوز له النظر في المصحف ) ٦٥٩ - ٦٦١
- فصل : وإذا قرأ في كتاب نفسه ، ولم  
 ينطق بلسانه ، ... ٦٦١
- ( وإذا مرت به آية رحمة أن  
 يسألها .... ) ٦٦١ - ٦٦٣
- فوائد ؛ إحداها ، لو قرأ آية فيها ذكر النبي  
 ﷺ ؛ ... ٦٦٢
- الثانية ، له رد السلام من  
 إشارة ، ... ٦٦٣
- الثالثة ، له أن يسلم على المصلي من  
 غير كراهة ... ٦٦٣
- ( أركان الصلاة اثنا عشر ، .... ) ٦٦٣ - ٦٧٠
- تنبيه : عدّ الأصحاب القيام من  
 الأركان . ٦٦٤

- فوائد ؛ إحداهما ، قال أبو المعالي وغيره :  
 ٦٦٥ ... حد القيام ، ...  
 الثانية ، لو قام على رجل  
 ٦٦٥ واحدة ، ....  
 الثالثة ، قوله : وتكبيرة  
 ٦٦٥ الإحرام ...  
 فائدتان ؛ إحداهما ، تجب الفاتحة على  
 ٦٦٦ الإمام والمنفرد ...  
 الثانية ، قوله : والطمأنينة في  
 ٦٦٧ هذه الأفعال ...  
 فائدتان ؛ إحداهما ، حيث قلنا  
 ٦٦٨ بالوجوب ...  
 الثانية ، قال ابن عقيل في  
 الفنون : كان يلزم النبي  
 ﷺ : أن يقول في  
 ٦٦٩ التشهد ...  
 فصل : ومتى كان المتروك سلاماً أتى به  
 ٦٦٩ فحسب ، ...  
 ٤٥٧ - مسألة : ( وواجباتها تسعة : ... )  
 ٦٧٧ - ٦٧٠ فائدة : الصحيح من المذهب ، أن  
 الواجب المجزئ من التشهد  
 ٦٧١ الأول ..  
 ٦٧٥ فوائد ؛ تتعلق بواجبات الصلاة ...

- ٤٥٨- مسألة : ( ومن ترك منها شيئاً عمداً بطلت  
 ٦٧٦ صلاته ... )  
 ٤٥٩- مسألة : ( وستن الأقوال اثنا عشر ، ... ) ٦٧٧ - ٦٨٠  
 فائدة : يتشدد السورة التي يقرأها بعد  
 ٦٧٨ الفاتحة بالبسملة ...  
 تنبيه : في عد المصنف الجهر والإخفات  
 ٦٧٩ من سنن الأقوال نظر ، ...  
 ٦٧٩ تنبيه : وقوله : ملء السماء ، ....  
 ٦٨٠ فائدة : قوله : فهذه سنن ...  
 ٤٦٠- مسألة : ( وما سوى هذا من سنن الأفعال لا  
 ٦٨١ - ٦٨٢ تبطل الصلاة بتركها ، ... )  
 فائدتان ؛ إحداهما ، حيث قلنا : لا  
 يسجد في سنن الأفعال  
 ٦٨٢ والأقوال ، ....  
 الثانية ، عد المصنف في  
 «الكافي» سنن الأفعال اثنتين  
 ٦٨٢ وعشرين سنة ..

آخر الجزء الثالث

ويليه الجزء الرابع ، وأوله :

باب سجود السهو

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ



رقم الإيداع ٧٩٢٥/١٩٩٤ م  
I.S.B.N : 977 - 256 - 104 - 2

## هجر

الطبعة والنشر والتوزيع

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

المطبعة : ٦ ، ٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إسماعيلية